

MS.-131

MS. — 131

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
MCGILL
UNIVERSITY

ما لا يحصى ما ذكره الامير السعيد محمد صالح

الحاج الميرزا محمد باقر
نهر جلال اول
١٢٥٩

قد استقر الوفاة اقل خليفة في الدنيا في الحقيقة
اسماعيل بن ابراهيم بن حسين بن علي بن محمد
الحمد لله الموفقين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي شرع الاسلام فسهل شرايعه للدارين ووضح اعلامه للرايين واعز اركانه على العالمين وتيسر
لطالبين احمده على عظيم احسانه ونير برهانه واشكره على جميل افضاله ودين امثاله ان يكون بحقه قضاء والحق
مقربا وشكر ايصير لغرضه اذ او بحسن مزينه موجبا واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة يواطى فيها السرا
ويوافق القلب اللسان واشهد ان محمدا عبده ورسوله الى الخلق وداعيه باذنه الى الحق اختاره من شجرة الاني
ومسكاه الضياء وزوايه العلي وسرة البطي صلى الله عليه واله وعلى اهل بيته النجى موضع سره وكجا امه عليه
وموئل حكمه وكوف كتبه وجبال دينه صلوه لا انقطاع لانه لا ولا احصا لعدده **اما بعد** فذا كتاب ذكرى الشريعة
احكام الشريعة اوردت فيه ما صدر عن سيد المرسلين بواسطة خلفائه المعصومين مما دل عليه الكتاب المبين بلحاظ
المطهرين والحديث المشهور والليل الماثور تجده المعاهد العلوم وتاكيه المعاهد الرسوم وتايد اللبيل العقيدة
وتخليد الوسائل الشرعية تورا الى بارى البرية والله المسئول ان ينفع به الطالبين ويرشد اليه الراغبين ويخبر اليها
من عطائه العليم بفضل الجسيم انه الجواد الكريم ذو الفضل العظيم ونظمه مقدمه واقطاب اربعة **اما المقصد** فانه
سبع الاول الفقه لغة النظم وهو العلم او جوده الذهن من حيث استعداده لاكتساب العلوم ومعرفة العلم بالاحكام
الشريعة العلمية عن ادلتها التفصيلية تحصيل السعادة الاخرى ومن مديا علم موضوعه ومواعله دليله اغنى فعل المكلف
من حيث هو مكلف وجاوبه وهي ما منه دليله اغنى الكلام والاصول والعربية وسياله رسي ماله الدليل اغنى عطائه
المثبتة فيه وغاياته والمراد بالاحكام ما اقتضاه الخطاب وجوده او ثبوتها من انقبض او لا وتخير او هو الوجوب
والحرية والذنب والكرامة والاباحة ومنه تعلم رسومها والبيد الشرطية والصحة والفساد مرجع الى الاقضاء والتخير
ارجع الى احكامها والمراد بالشرعية ما استفيد من الشرع اما بالنقل عن حكم الاصل او بالتقرير عليه حل فذلك ما علم
بالدليل العقلي والمراد بالعلمية ما يتعلق بالنقل من الفروع والمراد بالادلة التفصيلية المختصة بكل حكم على حدة و

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

الاجابة تقول القلند الفتي بالمفتي وكل ما اتى بالمفتي فهو حكم الله في حق ولا حاجة الى اضافة غير الضرورية الى التعيين
لخوضها بالاول من حيث ان الضرورى يقابل الاستدلالى وان العلم بها وحده لا يكون فقها لان حيث كونه خروجه
بل من حيث ان الحل لا يصدق على الجزا واذا فسر العلم بالاعتقاد المجازم عن موجب خرج سوال الطنون لدخولها فيه
واذا قيل بخبر الاجراء لم يكن لام الاحكام للاستغراق ولا يدخل القلند لعدم الاستدلال على الاعمان **الاشارة** يجب
التفقه لتوقف معرفة التكليف الراجب عليه ولا بد والندب والمكروه والمباح على عموم وجوب التفقه لان امتياز الواجب
والحرام بما يحقق معرفة كل الاحكام او التكليف باعتقاد ما على ما عليه وهو موقوف على معرفة وجوبه كفاية لقوله تعالى
فلو افرس من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولانزوم الحرج المفتى بالقران العزيز وعليه اكثر الامامية وحلف
فيه بعض تدائمهم فقولوا حلف رحمه الله عليهم فوجبوا على العوام الاستدلال واكتفوا فيه بمعرفة الاجماع الاصل من
مناقشة العلماء عند الحاجة الى التواضع او النصوص الظاهرة او ان الاصل في المنافع الاباحه في المضار المحترمة مع فقد
نقص فاطم في مشه ولا تنو النصوص محصورة وبه فوجد اجماع السلف والخلف على الاستغناء من غير تكليف ولا تعرض
لدليل يوجب من الوجوه وما ذكره ولا يخرج عن التعليق عند التحقيق ومخصوصا عند من اعتبر حجة خبر الواضدان في البحث
عنه سواء ايضا **الاشارة** يعقب في الفقيه امور ثلثة عشر قد نبه عليها في مقبول عمر بن حنظلة عن الامام الصادق
عليه السلام انظر الى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فارضوا به حكما فاني
قد جعلته عليكم حكما فاذا حكم بكذا لم تقبلوه منه فاما بحكم الله اسحق وعليه روى عن ابي الله وسو على حد الشك بالله
فاذا اختلفنا في حكم ما حكم به احدنا وافقهما واحدنا في الحديث وادورهما **الامر** الايمان لعولكم لان غير الله
يجب التثبت عند خبره وموينا في القلند **الاشارة** العدا لك الله وعليه نبه بقوله اعد لها **الاشارة** العلم بالكتاب
الامر العلم بالسنة وكيف فيها بما يحتاج اليه ولو لم يجر اجتهاد اصل صحيح **الامر** العلم بالاجماع والخلاف المتألفى بما يحتاج اليه **الامر**
العلم بالكلام **الامر** العلم بالاصول **الامر** العلم بالفتوى والنحو والصرف وكيفية الاستدلال وعلى ذلك قوله وعرف
احكامنا فان معرفتها بدون ذلك صحيح **الامر** العلم بالنسخ والمفسوخ والحكم والمثابرة والظاهر والمأول ونحوها مما يوقن
عليه فم المفتى والعمل بموجبه **الامر** العلم بالمرجوع والتعديل وكيفي الاعتماد على شهادة الاولين كما اشتمل عليه كتب
الرجال اذ يتعذر ضبط الجميع مع تطاول الازمنة وفي الكافي ومن لا يخفى الفقيه والتدبير بلاع واذا وبيان
شاف والى ذلك اشار بقوله وروى حديثنا **الامر** العلم بمقتضى اللفظ لغيره وعنا شرعا **الامر** العلم من
المخاطب ارادة المفتى ان تجرد عن الرتبة وارادة ما دللت عليه القرينة ان وجدت ليشق بخلافه وهو موقوف

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the list or a separate entry, written on a separate piece of paper or a different section of the manuscript.

ولا تمس من الارض من حوا ومطلق وهو اللفظ الدال على الماهية لا بقيد مثل فخر رتبة من قبل ان يتماس ويقيد
 مقابل مثل ومن قبل مواضحا فخر رتبة مؤنثه وتمام وهو اللفظ المستغرق لجميع بالصلح الموضع واحد مثل فاعلوا
 المشركين حيث وجد تعوسم وخاص ومو مقابل مثل يا ايها المنزل قم الليل الا قليلا ومبين وهو المستغنى عن الياء
 مثل امنوا بالله ورسوله والحقه البيان مثل الصلوة وناسخ وهو الرفع حكما شرعا بخطاب شرعي فمراخ غنة على
 لواه لكان ثابتا مثل تيرصن بانفسن اربعة اشهر وعشرة او مفسوخ مثل متاعا الى الحول ثم دالة اللفظ على معناه اما
 خال عن الاحتمال وهو النص مثل فاعلم انه لا اله الا هو ويقابل الجمل المذكور واما مع الاحتمال الراجح على المنطوق وهو
 الماثل مثل يوقى وجه ربك واما مع احتمال مرجوح وهو الظاهر التاسع اربعة الراجح بحسب الحقيقة الشرعية كدالة اللفظ
 المناسك الخصوصية والراجح بحسب الحقيقة العرفية كدالة اوجاء احدكم من الغياط على الحدث والمطلق والعالم بانه
 الى مدلولها قد سبق اجتماع النص والجمل باعتبارين مثل والمطلقات تيرصن بانفسن ثلثة قروا فان نص في
 دلالة على الاعتقاد ومجمل بالنسبة الى قدر العدة وتعيين العدة التام عشرة السنة وهي طريقة النبي او الامام الحكيم غنة
 فالتنبي بالاصالة والامام بالنيابة وهي ثلثة قول وفعل وتقرير بالقول فاقامه المذكورة في الكتاب والفعل اذ علم وجبه
 او وقع بيانا فيقع المبين في وجبه وندبه وابعاده سواء كان البيان مستفادا من الصريح مثل قوله عليه السلام صلوا كما
 سلكتموني اصل وخذوا عني مناسككم ومن التورية كقطع يد السارق يعني يوشط في الفعل ان لا يعلم انه من خواصه
 كجواز الارجح في النكاح والوصال في الصيام وما لم يعلم وجبه فالوقف بين الواجب والندب ان يعلم قصد التعريفية
 والآلة كقدر المشر ك بينهما وبين الاباحة والتعريف الجواز لا مباح التعريف على المكثران عليه والافلاحي فيه مثل ككناح
 ونكسل فلا تعقل اذ منكره يخفى والمفهوم من كنا مطابقة المتكلم وحده او موع جماعه قد يخفى حاله ثم من السنة متواتر وهو ما
 بلغ رواية الى حيث يحصل العلم بقوام كجه الغدير واحاد ومختلفا ومنه المشهور وموارات رواه عن ثلثة ويسمى بالضعيف
 وقد يطلق على السنة العمل بين العلماء والصحيح وهو اتصلت رواية الى المعصوم بعبد المأمي ويسمى المتصل المعصوم
 وان كان كل منهما اعلم منه وقد يطلق الصحيح على سلك الطريق من الطعن وان اعترضه ارسال او قطع والحن ومواروا
 المدوح من غير نص على عدالة المدوح ومواروا من نص على توثيقه مع فساد عقيدته ويسمى القوي وقد يراد
 مروي المأمي غير المعصوم والمدوح او مروي المشهور في القدم غير المدوح والضعيف يقابلان في مقابل الضعيف
 والحن والمدوح يطلق الضعيف بالنسبة الى زيادة القبح ونقصان القبول وهو بالقوة بالقبول والعلم بالمفهوم
 والمدوح مروي عن المعصوم من لم يذكر بغير واسطة او بواسطة انبياء او تركها وقد يسمى منقطعاً ومقطوعاً باستقاط

ومعطلا باستعلاء اكثر الموقوف يروي عن مصاحب المعصوم وقد يطلق عليه الاثر ان كان الراوي صحابيا لا يبي عدا الشك والناظر
ما خالف المشهور يطلق على مروي الثقة اذا خالف المشهور والمؤثر قطع القبول لوجوب العمل بالعلم والواحد مقبول بشرط
المشهوره وشروط اعتضاده بقطع كغيري الكتاب او التواتر او ثبوته او دليل العقل او كان مقبولا حتى عمده الشيخ ابو جعفر رحمه الله
من المعلوم الخبر او كان مرسله معلوم التحرز عن الراوي عن مجموع هذا قبلت الاصحاح مراسيل ابن ابي عمير وصفه وان ابن
يحيى واحمد بن ابي نصر البرقي لا يسمي لا يرسلون الا على ثقة او على الاكثر وانما جعل الاصحاح كانه مروي ان ما يابدين مروي
ويجمع على مضمونه وان كان في خبر الاحاديث والبرقي لا يسمونه مضمونه القاطع من الكتاب والسنه والاجماع لا مشاع ترجع الظن
على العلم او باعراض الاكثر عند معارضة أقوى اسناد او متساو مع وجوده للرجحان وباول بالمكن تاويله وقد كانا المثلث
رحمهم الله مضمونه نقل الاحاديث وبيان هذه الوجوه فافقه ما على القصور منها بايراد طرق من الحديث او الاشارة اليه
والعلم الموثق والاجماع وهو اتفاق علماء الطائفة على امر في عصر وجدوا له لا معنيين المعصوم فانه يعلم بدخوله
الطريق الى معرفة دخوله ان يعلم الطائفة على مسأله معينة او قول جماعة فيهم من العلم بمختلف قول من يعلم نسبه فلو
اشقى العلم بالنسب في المنظرين فالاول الجرح كالحزن المتعللين ووجوب التبيين على الامام لكان احدا باطلا وقيل
بالرجوع الى دليل العقل لان غيبة الامام لم ينفذ من ينفذ الحق والوهم فيه على المكلف حاز في كل واحد من علماء
المجول النسب ان يكون سوا الامام فلم يخصصه بالامامية قلنا الامام الران العقلي والنقل على تفضيل من خالف اصول الطائفة
اسمع كون الامام منهم قيل جاز ان يظهر ملك الاحوال نية قلنا لا يمنع بكونه متدينا بذلك ومع التميز لبقية تترجم باعتبار قوله
في الامامية قلنا الامام واستبعاد انحصار علماء الامامية يستلزم اولية استبعاد جبرهم والحواب واحد والحق ان اعصار
البائنة الطائفة تحقق فيها ذلك بالقطع في اكثر خصوصيات الذم كالمسح على الرجلين وترك الماء الجدي والكف والامانة وطلعت
العمل والعصبة وان لم تواتر الخبر بعول معصوم بعينه ومن ثم ضعف الشك في المدة الاولى بل اضمحل
الاجماع السكوني لسن اجماعا ولا حجة لاحتمال غير الرضا ثبت الاجماع بخبر الواحد لم يعلم خلافا لانه اماره قوية كروايته
وقد اشتمل كتاب الخلاف على اسرار والسير والقبض على اكثر هذا الباب مع ظهور المخالفة في بعضها حتى من الساتر
والغدر المانع من اعتبار المخالف المعلوم المعين كاسلف واما سببهم لما اشترى اجماعا وابعدهم طرفة حين ادعى الاجماع بل
ولما تباعد الخلاف على وجه يمكن مجامعة له دعوى الاجماع وان بعد جعل الحكم من باب الخبر والاجماع علم على روايته بمعنى
مدونية في كتبهم منسوبة الى الامامة يمنع احداث ثالث اذا استلزم رفع الاجماع او مخالفة المعصوم والاجاز لا يمنع
مخالفة القطعي اذا اتفق جماعة من الاصحاح لم يعلم لهم مخالف فليس اجماعا قطعيا وخصوصا مع علم الخرم بعدم

الامام مع عدم علم الغير لا يعلم ان السابقون ولا يكتفى بعدم علم خلفهم فان الاجماع هو الواقع لا عدم علم الخلاف وتدل
جميع مع عدم تمكن طائفة من جهة تقليد او تقليد الطائفة ذلك لان عدم العلم يمنع من الاتباع على الاقل لا غير علم لا يلزم من عدم العلم
بالدليل عدم الدليل خصوصاً وقد طرق الدروس الى اكثر من الاحاديث لمعارضه الدول المخالفة وما يميز الفرق المماثلة وغيرهم
تطرق الباقي الى الادعاء ان الطائفة وقوفهم عليه وانهم لا يعرفون ما يعلمون فلا فائدة ما نلت لعل يكون لهم عدم الطائفة
من الجانبين قلت بغيري على اولئك سلباً عن المعارض ولا فرق بين كثرة القابل بذلك او قلته مع عدم معارضه وان كان
الاصحاب يتمكنون بما يجدونه في سراج الشيخ ابى الحسن ابن بابويه رحمه الله عليهم عند انوار النصوص لكن عليهم من وان
قوله كرواية وبالجملة نزل فبايدهم من رواياتهم متناع من هذا الغرض اذ الغالب وجود دليل دال على ذلك القول
عند التأمل الحق بعضهم المستند بالجمع عليه فان اراد في الاجماع فهو منقطع وان اراد في الجمع فهو قبل لعل
ولقوة الحق في جانب الشبهة سواء كان اسراراً في الرواية بان كثير تدوينها او راوياً بالخط واحد او الفاظ متغيرة
او القوي فلو تعارض ما ترجح للقوي اذ اعلم اطلاعهم على الرواية لان علومهم غنيا ليس الا لوجود اقوى وكذا المعارض الشبهة
المشبهة الحديث ضعيف حديث قوي والطائفة ترجح الشبهة لان نسبة القول الى الامام قد يعلم وان ضعف طريقته
كما تعلم من ادعاء الفرق ما خباها وان لم يلقوا السوان ومن لم قبل الشيخ ابو جعفر رحمه الله روايه الوثائقين مع
فسادها بهم دليل العقل وموقفان قسم لا يوقف على الخطاب وموقفه ١٠ ما يستفاد من فضيلة العقل
كوجوب قضاء الدين ورد الوديعة وعرفة الظلم واسحاب الاحسان وكراهية منع اقباس المال وابطاح شاول
المانع الخايعين المضار سواء علم ذلك بالضرورة او النظر كالصدق النافع والضار وورد السمع في هذه موكدة
التمك باصل البراءة عند عدم دليل وموعام الورد في هذا الباب كنفى الغسل الناشئ في الوضوء والضربة الزا
في التيميم ونحو وجوب التزويج يسمى استحباب حال العقل وقد نبه على في الحديث بقوله علم السلام كل شيء فيه حلال ولم
هو كمال حال حتى يعرف الحرام بعينه فقد نبهنا ٢٠ لا دليل على كذا فينبغي وكثيراً ما استعمله الاصحاب وسواء علم عند
التيقع العام ومرجع الى اصل البراءة ثم الاخذ بالاقول عند قد دليل على الاكثر كرية الذي عند الالة المتيقن
فيبقى السابق على الاصل وموراجع اليها ٣٠ اصالة البقاء ما كان يسمى استحباب حال الشريعة وحال الاجماع في كل
الخلاف كتحصيله المتيقن بالاداء في الاشياء بقول طائفة معلومة والاصل عدم طائفة او صلوه صحيح قبل الوجوه
كذلك بعده واحلف الاصحاب في تحجيد وموقوف على الاصول ٤٠ ما يوقف العقل فيه على الخطاب وسواء
مقدمه الواجب المطلق شرطاً كانت كالطهارة في الصلوة او وصله كنفى الصلوات الثلث عند

استبانه الغاية فضل جز من الراسخ الوجه وستر اقل الزيد على العورة والصلوة الى اربع جهات وترك الاية المحض
عند تعين نجاسة واحد منها استلزم الامر بالشئ الذي عن هذه كاستدلال على بطلان الواجب الموسع عندنا
حق ادعى نحو الخطاب وعوان يكون المكسور عند اول الحكم كالفرع مع السايغ لمن الخطاب وطا
سيند من المعنى ضرورة مثل قوله ان اضرب بعصاك البحر فانلقى اى عصم فاعلق دليل الخطاب
وهو المعنى بالمعنى واما كثره الوصفى والشرطى وما جئنا من عند بعض الاصحاب ولا باس به وخصوصا الشرطى
العمدى ولانفصل معروف بحسب الزيادة والنقصان والغائب مثل اتوا الصيام الى الليل ويوراجع الى الوضوء
والحصر على جهة اما للقبى فليس جهة لاشفاء الدالات الثلاث واستغاده وجوب التذمر من قوله ان التست بران
من قرينه الحال لامن المعال ياتيل ان الاصل في المنافع الاباحة وفي المضار المحرمة وتحقيقه في الاصل
يجب التمسك بذهب الامامية لوجوده تسعة قد تقرر في الكلام عصمة الامام والعصوم اولى
بالاتباع قوله تعالى الذين آمنوا بالله وكونوا مع الصادقين وغير المعصوم لا يعلم صدقه ولا يجب
الكون معه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تمشوا في الارض على اسبابكم تطهير او فدية من الموكلات
واللطائف يا يعلم من علمى المعاني والبيان وذباب الرجس ووقوع التطهير يستلزم عدم العصيان والتمسك
لاوامر الله تعمر ونوايه ومورد البنى صلح وعلى فاطمة والحسن والحسين اما عند الامامية وسائر الشيعة فظاهر
اذ يرون ذلك بالتواتر عند العامة فردى مسلم في الصحيح عن عائشة قالت فرج البنى صلح ذات غداة
وعليه طمر جل من شعر نجي الحسن بن علي عليها السلام فادخله فيه ثم جاء الحسين عليه السلام فادخله فيه ثم جاءت
فاطمة عليها السلام فادخله فيه ثم جاء علي عليه السلام فادخله فيه ثم قال يا ايها الذين آمنوا لا تمشوا في الارض على اسبابكم تطهير او فدية من الموكلات
ويطهركم تطهير او فدية من الموكلات في المقاب والبطراني في مجمع عن ابى سعيد الخدري في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تمشوا في الارض على اسبابكم تطهير او فدية من الموكلات
الاية قال نزلت في خمسة في رسول الله وعلى وفاطمة والحسن والحسين ورعى احمد عن ابن ان رسول الله صلح
كان يترجى بفاطمة اشده اذ اخرج الى الفجر يقول الصلوة يا اهل البيت يا ايها الذين آمنوا لا تمشوا في الارض على اسبابكم تطهير او فدية من الموكلات
البت ويطهركم تطهير او فدية من الموكلات في الحديث صحيح الاسناد على مرط مسلم ولم نجد روى الترمذي
في الجامع عن مرقن ابى سلمة روى رسول الله صلح قال نزلت بهذه الاية على رسول الله صلح يا ايها الذين آمنوا لا تمشوا في الارض على اسبابكم تطهير او فدية من الموكلات
الاية في بيت ام سلمة روى البنى صلح فاطمة وحنا حينما تحلقن بكساء وعلى خلف ظهره ثم قال اللهم هؤلاء اهل
بني فادى غم الرجس وطهرتم تطهير اذ قالت ام سلمة وانا معهم يا رسول الله قال انت على مكانك وانت

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة نوراً والهدى نوراً
والنور نوراً والهدى نوراً
والنور نوراً والهدى نوراً

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً للناس

ابا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام كتب من اجوبة سائلا اربعة مصنف لا ربحا في مصنف ودون من رجال القرون
 اربعة الف رجل من اهل العراق والحجاز وخراسان والشام وكذلك عن مولانا الباقر عليه السلام ورجال باقى الائمة معروفون مشهورون
 الوصنفات مشتهرة ومباحث متعمقة قد ذكر كثير منهم العام في رجالهم ونسبوا بعضهم الى الكتب باهل البيت ع وبالحمد يستدل
 والنقل عنهم ع يزيد اضعافا كثيرة عن النقل عن كل واحد من رؤساء العام فالانصاف يقتضى الجزم بنسبة ما نقل عنهم عليهم السلام في
 نقول الجمع بين عدالتهم وشوكة النقل عنهم مع بطلانها بما به العقل وبطلان اعتبارها بالضرورة من ادعاء ما شاع عنهم من تكلم
 ما عليه العام من القياس والاستحسان ونسبة ذلك الى الضلال والقول في الدين بغير الحق ومن ادعى انكار ذلك فليكن
 ادعى انكار المتواتر من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسنة وبيته من بعده ومن ادعى معرفه حاله والوقوف على مصنفاتهم فليطلع
 كتاب الخائضات عنده وفهرست الجاشي وابن الفصيح والشيخ ابو جعفر الطوسي وكتاب الرجال لابن عرو والكشي وكتب
 الصدوق ابي جعفر بن بابويه القمي وكتاب الكافي لابن جعفر الكليني وانه وحده زيد على باقى الصحاح السنة العامة متواترة
 وكتاب مدينة العلم ومن لا يحضره الفقيه وكتب من ذلك وكتبا بالتهذيب والاستبصار ونحو ذلك وفيها ما يطول بعداده
 بالاسانيد الصحيحة المتصلة المسندة والحسان والقوية والرجح والتعديل والتساؤل الجليل فالانكار بعد ذلك مكابر ومخضه
 صرف الاعتقال لمن اسن وقع الاختلاف العظيم بين فقهاء الامامية اذ كان يعلم عن المصنفين وقتواهم عن الظاهرين لا بالتقليل
 محل الخلاف اما من السبل المنصوصة او ما عرفه العلماء والسبب في الثاني اختلاف الانظار وبيادها كما هو بين سائر علما
 فببب اختلاف الروايات فانه او قلما يوجد فيها الشاخص يجمع شروطها وكانت الائمة في زمن بقاءهم واستمرار
 من يخالفهم كثيرا ما يجيبون السائل على وقوع مقفده او معتقده بعض الخافين او بعض من عساه يصل اليهم من الماديين او
 يكون علما مقصورا على سبب او فضيلة او واقعة متفقه بها او اسبابا على بعض النقل عنهم او عن بعض الروايات ينشأ وينسب كما هو
 في الاخبار عن النبي صلى الله عليه وآله مع ان زمان معظم الائمة كان اطول من الزمان الذي اشتهر فيه الاسلام ووقع فيه النقل عن
 النبي صلى الله عليه وآله وكان الرواه عنهم اكثر عدد افعم بالاختلاف اولى ثم انه يلخص جميع الاختلاف وانخص اموال متافى فقهاء الائمة
 كما نرى العامة ان مذاهب المسلمين انخرعت في عدد خاص فذلك اوردنا في هذا الكتاب ذكرهم وادعوا نحن نعلم منهم زوال
 قولهم وليس الغرض منه اثبات المذهب وتبديد الاصول بل تصحيح ما ينقض عليه الاستدلال والله المستعان على كل حال
 فهو فعل ربيته شرط بالقرينة والجماد ونحوه غايتان فمن حيث الاشتغال المتقضى
 للشواهد بعباده ومن حيث الاعتراف كلف الضرر لا يشترط فيه التوب والاستئصال عليه باقى الاقطاب من مسمى العبادة من
 هذا القبيل واما الكعرات والنذور فمن قبيل العبادات ودخلها في غيرها تغليبا او تبعيا لا لاسباب القعود

حيفة شرط باثنين ولو تعدى الرتبة اثر شرعي
 الاعتاعات وهو اي صيغة تترتب اثر باحد ويطبق على ما يتبع العبادة
 السياسات وتسمى الاحكام بمن اخضع وهو ما لا يوقف على قربته ولا صيغة غالباً وتترتب للحضرة ان الحكم اما ان يشترط فيه القرب
 اولاً الاول العبادات والثاني لما ذو صيغة او لا والثاني السياسات والاول لما ذو صيغة او لا والاول الاعتاعات والثاني العقود
 القطب الاول في العبادات وهو لغة الدعاء قال الله تعالى وصل عليه ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم وصلت عليكم الملائكة
 واذا اكل خذ الصائم صليته الملائكة وقال الساعى وصل على رسا وارسم وقال عليك مثل الذي صليت يا غنم على ان
 اهل اللغة ورود الصلوة بمعناها الشرعي جاء عليه اضمار جعلوا بفعله من صلى اي فك صليوه لان المصلي يعمل ذلك او من
 صليت العود اي لينته لان المصلي ملين قلبه واعضاه وحشوه وشرعا افعال مفتوحة بالتكثير شرط القبول لقوله مفضل الجاهل ولو لم
 اركان مخصوصه واذا كان معلوم الشرايط مخصوصه في اوقات مقدرة نرى ان الله دليل وجوب ما يجب منها قوله ثم اقبلوا
 الصلوة ومولاه ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا قال النبي صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله
 وانام الصلوة وايتاء الزكاة وحج البيت وصوم شهر رمضان والاجماع منعقد على وجوب اليوميه والجمعة وبعض المشرقة واجبا
 على الباقي وتسمى التسبيح من قوله ثم سبحان الله حين تمسحون وحين تصبحون وحين يركب كل طلوع الشمس وقبل الغروب
 والتسبيح غالبه في الفعل ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم كن قوا يا يصلون لغير وقتها فصلوا في يومكم ثم صلوا معهم واجعلوا ما سمعوا
 التام الصادق ما اذا رأت الشمس لا تضحك والصلوة اما واجبة مستحبة سبع اليوميه والجمعة والعيد والالا
 والطواف والجمعة والمشرقة بسبب من المكلف وفصلها طاعة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان عمود الدين الصلوة وهو من عمود الحكم
 ويأتي في قوله عليه السلام من اول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم ما تحت نظري غلظت عليه وان لم يتعلم ينظر في لحيته فله رواده عنه ابر
 المؤمنين على عم ربه شيئا امير المؤمنين على باله الجارى على باب من يغتسل منه في اليوم والليل خمس مرات كما لا يتق على
 الغسل من لم يبق على المصلي دنس وقيل الصادق عليه السلام افضل من الدنيا وما فيها وصلوة مريضة افضل من الف حجة
 الصلوة ستة في ستة ابواب الطهارة وهي لغا الزايمه من الاذناس وشرعا استعمال الماء او الصعيد

كتاب الطهارة

لاجابة العبادات وتطهير على الاستعمال لقربة واداء الحنف مجازا للنجس والوجع باطلان فانظر اما في المستعمل وهو المكلف وحكمه
 والمستعمل وهو الماء والصعيد والمستعمل له ومنه وهو الاسباب الفاعلية كالأحداث والغائبة كالعبادة والاستعمال فلهذا
 اربعة الاول في المستعمل الاختيارى وهو الماء قال اقدموا من السابا وطهروا والطهور هو المطهر لقوله
 فيمن عليكم من السابا ما يطهركم به وذلك هو المطلق اي المحتفى عن قيد المسح السلب واقتضا صفة بازاله الخبث والنجس
 من بين المايعات اما بعد اي لا لعله معقول فيجب الاقتصار عليه ولا خصا صفة بغيره وقوي طيب ومرتبة اتصال وانعصا

بخلاف غيره فانه لا ينفك عن اصداء حتى ان ما الور لا يخلو من لوجه واجزاء منه تظهر عن طول مكته ما دام كرك
 امور ثمانية روال الاسم بحيث يلزم الاضافه كما الدقيق والرعيان ومن ثم لا يثبت الخالف على الماء بشره فيخرج عن
 الطهوريه فالمعصم اولى بالشمع وكذا لا يقع عليه اسم الماء كالصبيغ والمرقه والجبر وانما لم يطر الماء لقوله نعم فان لم يجد روالا
 فيتم اصبعا او قول الصمد اما هو الماء او الصبيغ وهو المحرم وقول الصدوق ابو جعفر ابن بابويه رحمه الله يجوز ان يكون
 وغسل الجنابة بما الور له رويه محمد بن عيسى عن يونس عن ابي الحسن عدي بن عدي عن سق الاجماع وبافره ومعارضه الكاشغري
 وشمل الصدوق ان محمد بن الوليد لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى عن يونس واستثنى الصدوق ما انفرد به ايضا قال
 الشيخ ابو جعفر الطوسي رحمه الله في شاده اجمعا على ترك العمل بطاهر او جعلها على التحسين والتسليف او على مطلق
 مجازا الور وظاهر الحسن بن ابي عمير رحمه الله جعلها على الصمد وطرد الحكم في المضاف والاستعمال قال الشيخ المحقق
 نجم الدين رحمه الله انفق الناس جميعا انه لا يجوز الوضوء بغيره ما الور ومن المايعات وقول الرضا قدس الله
 روجه برفعه الخبث لاطلاقه وثيا بك فطر وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل من يده في الابا حتى يغسلها وكذا لو لم
 انما يغسل الثوب من الخن والدم والمضاف يصدق عليه التطهير والغسل يدفعه ما ذكره معارضه فيخص الغسل
 بالماء في قول الصمد واذا وجد الماء غسله والمطلق يحمل على المقيده لان الغسل حقيقة شرعية في استعمال الماء وكذا
 لا يستعمل التبيد اجزاء رويه عبد الله بن المغيرة بجوازه عن النبي صلى الله عليه وسلم عند عدم الماء منسلة بخلافه لولا فاق ما لو لم يترأ
 يسيره لاتفق الماء كما تضمنه رواية الكليني عن الصادق ع واقفي به الصدوق مقيدا بعدم تغير لون الماء لوتغيره بالراب
 او الملح اضعف اليها لم يقع بقاء الاسم وعدم الاضافه ولا من تغير الانا بالتراب وجواز الطهارة بما البحر على ما لي
 ولا فرق بين الملح الجبلي والملاشي وكذا لو تغير بوق الشجر مع بقاء الاسم لوجاهل الماء بغير سالب الاسم جاز استعمال
 الجميع للاستعمال لا عبره بالعصدي المخلط بل بالاسم لان الحكم تابع له لوجوه موافقة في الصفات كقطع
 الرايح من ما الور فالحكم لا يكثر عند الشيخ فان ساويا جاز الاستعمال والتعاضد بين الرايح ينعى اعتدالا لاصل و
 الاحتياط والشيخ الفاضل جمال الدين رحمه الله بقدر الخاءه كالحكم في المخرج فيغير الوسطه الخاءه فلا يغير
 في الطعم حده الخاءه ولا في الرايح وكذا للسك ويسفي اعتبار صفات الماء في الغلبة والرقه والصفاء واضد
 ولا فرق بينا بين قلن الماء وكثره ولو خرج بالمستعمل في الاكبر اشتمل عند الشيخ اعتبار الكمية وان كان بالكثر على ان
 بلوغه كرا الا رد الطهوريه ويمكن فيه تقدير الخاءه كالأول اذا جاز استعمال المخلوط في الغالب وجب
 تعيينا ان ياتي الصدوق اسم الماء والشيخ يجوز ولا يجب لعدم وجوب تحصيل شرط البراهب المشروط وفيه منع ظاهر

في الطعم حده الخاءه
 ولا فرق بينا بين قلن الماء وكثره

يخمس المضاف بالملاقات اجماعا لقول النبي صلى الله عليه وسلم في الفارة تموت في السم ان كان ما يعا فلا تموت فجمع
استعمال لقوله تعالى والرق فاجمع الفارة للجمع مطهر باغلبية كثر المطلق عليه ونزول اوصافه لقول التسمية التي
من معلق النجاسة والفاضل جمال الدين رحمه الله تارة بزوال الاسم وان بقى الوصف لانه لا يغير كونه طاهر في
اصله وتارة بحد الاتصال وان بقى الاسم لانه لا يسيل الى نجاسة اكثر تغيره بالنجاسة وقد حصل في الثاني اشبه
اما الخمر وشبهه العيصر فاحلوه ويخص العيصر باب الثلثين للنجاسة الاقرب في النجاسة له لانه يشوبه شدة فلو
نجاسة غير النجاسة لانه لا يشبهه كالف ما غلب ان القدر في غير مطهر وان كانت النجاسة داني الا حوطه للشهور الطاهر
مع طه الدم للنجس الصادق والرضا صحح ببعض الاصحاب وطعن فيه الفاضل رحمه الله الخلف بجملة البعض روي
ينفع بالمقبولية ونسب ابن ادریس الى الشدة ومع اشتباهه الى مخالفة الاصل من طهارة طهر العيصر بالغلينان وروى
والجمله بان النار تاكل الدم فغلب ما الى مساواة العيصر في الطهارة بالغلينان ويجري به مجرى دم اللحم الذي لا يكاد
منه الجمل على دم طاهر بعيد نزال احد اوصافه مع بقاء اسمه وان كان طاهر لم ينجس في المشهور لاطلاق
اسم الماء عليه ولعمرك انك كالمساقول استعماله من التغير لم ينقل عن الصحابة الاخر من من لم يستدل في الخلاف عليه
بالاجماع وكذا لو تغيرت نجاسة وان كره الطهارة باجماع الرواية الجلي عن الصادق عليه السلام في الوضوء والغسل اولى
بقوته وانما الخبث افرى لان الغلبة اشده من الحكمة وان كان نجس فان كان مجرد رايك من غير طهارة لم ينجس لما حصل
وان كان بملاقاة نجس مطلقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يخلق الله الماء طهور الا بنجاسة الا ما في طهره او يجرى في بعضه الوضوء
الصحيح اذا تغير الماء وبغير الطم فلا يوضا منه ولا يشرب وعنه اذا كان التلوث الغالب على الماء فلا يتوضا ولا يشرب والجفتي
وانما بابويه لم يصرحوا بالادعاء في التلوث بل اعتبروا الغلبة بالنجاسة الماء وهو موافق للمعنى ولو توافق الماء والنجاسة في الصفات
فطاهر للذهب بقاء الطهارة لعدم التغير والعلامة على اصله السابق ورحم ينفى فرض مخالفة اشده اخذ بالاحتياط ولو شك
في استناد التغير الى النجاسة بني على الاصل ولو طهارة الطهارة اقوى لقول من هو الماء كله طاهر حتى يعلم انه قد دخل العلم على شمل
الظن بجواز لا بغيره بغير الصفات الشك لانه لا استثناء على المحرقات بالظهور لقول النبي صلى الله عليه وسلم الطهور ماؤه والنجس طهوره فان
تعذر الغسل به وبكس لذلك وجب واقر ان جرى واقطر الشبان على الدس وانزع ابن ادریس بناء على فهم المسح
والترضى وسلا راجعا اليهم بذواته وقول من هو طهره الفارة يعم كمال ان مراد التيم بالتراب والطهارة الشبان
مقدم على التيم ولو اقتصرت نجاسة نجاسها لم يعلم السر بان وكذا الجرد ويظهر ان الشبان والجد لا يكرس من زوال العين والتلوث بالماء
جائز ويؤدى عن تقرير النبي وفعله فعل الصواب نعم لو اشدت التلوث بحيث يفيض الى عشرة السباغ فالاول الكراهية

لغزات الانفيلية ويكره في غسل الميت لئلا يفسد من الغسل بالبرد والنجس في الانية مكره في الطهارة والعين
 لا يفرق في الانية والبلدان والقصد وبقا، النجس وبعدهما للعموم وابن الجوزي الكبري كذلك ابن الترمذ في كبره استعماله كبره
 الداعي به قطع العمل بالنيابة من فوج جنم الجارى بالذات والغير فوجه ان يكره فاعدا غير متغير والافعال عليه
 متصل كقوله في قول تقي الدين ولو عوج غير الماء لم يطر ولو وقع معا يمكن ذلك زوال التعقبي ولو قدر بقا، الكبر الطاهر متغير ازال
 التغير بتعقبيه بالنيابة عن الكبر او لا تحقق الجرات بالاستقلال في النهار الطاهر اجماعا ولا في المعدل عند الاتصال المتصل
 للوحدة ويلزم تحس الجوه المارة على النجاسة في الجبات الاربع بحاسه جدول طوله فرسخ يغيره وهو طاهر البطان ولا يكتفى
 زوال النجس من نفسه او تفرجه نجى او بقاءه جميع طاهر سائر او غير الاستصحاب وانه كما لا يخفى الا بورد لا بورد الا بورد وهو
 المرام ويلزم من قال بطهارة العلم طهره بذلك وقد صرح به لك بعض اصحاب اصالة الطهارة في الماء والحكم بالنجاسة لتغيره
 فاذا زال سبب النجاسة غل الاصل علم لا يخفى الجارى بالملاقاة اجماعا ولا يغيره الكبر في المشهور لم اقت
 فيه على مخالفت من سلف لعدم استقرا النجاسة ونقص الصاع على رفع الباس عن قول الرجل في الجارى والعلامة اعبره
 لعدم اعتبار الكبر وسويت في غير النجاس ويلحق به ما الغيث ان الحكم الصاع بطهارة المخرج بالغيث والبول وقال ما صابه
 من الماء الكبر منه وطهارة لعل ابي الحسن عن طين المطر لابس ان يصيب الثوب مثله انما الا ان تعلم بحاسه وان اصاب بعد
 مثله ما غسله وان كان الطريق نقيظا لم يفسد ولكن حمل طين غيره عليه وما الحمام بالمادة لفض الباقع والصادق به والاطهر
 اشراط كثرها محلا للمطلق على المعيد وفي المعية لا شرط لاطلاق الجوه والعمد ولو شك في الكبر اسحب السابق وعلى اشراط
 الكبر في المادة يتساوى الحمام وغيره لحصول الكبرية الدافعة للنجاسة وعلى العدم فالاقرب اختصاص الحمام بالحكم لعموم البول
 وانفراد بالنص لا يخفى الكثير بالملاقاة وفاقا لعل النجس صلح الماء كرا لم يحمل جنبا وروى قلمي في قول
 الصاع اذا كان الماء قد ركر لم ينجس شي واستعمل بامره ولا يجب ابتداء قدر النجاسة لاستعمالها ولو كانت فائدة لا تغير
 لم يجب البقاء بعد القلين لعدم انفعال الماء ولو اعترف منه فقص عن الكبر والماء طاهر لاطهر الاياه وتجنبه لولي
 قول الجعفي وروى الزيادة على الكبر راجع الى الخلاف في تعديده والمشهور بلوغ تكثيره اثنى واربعين شهرا وسبعة اثمان شهر
 بمستوى الخلق لعل الصاع في رواية ان يصير اذا كان مثله اثنى عشر ونصفا في مثله ثلثه اشار ونصف في غمقه وفي المغرب
 ولانه يلزم ذلك والقيرون استقطو النصف لصحي اسمعيل بن جابر عن الصاع ورجع الاول بالشبهة والاحتياط والعف
 واما سائل لم يسأل عن ابي غير عن الصاع والنفيسة العراقي لم يرد الاشارة الى المرسل عن ابي ابي بصير محمد بن
 مسلم عن الصادق عليه السلام انكر سماء بطل الجمل على بطل مكة وهو بطلان بالعراقي والمحدث في الاحتياط اولان الجمل

من كبره كبره
 من كبره كبره

٧

٢

من كبره كبره
 من كبره كبره

كونهم يعلمون العلم بغير علم ومما يرد فيهم من سوء الفهم والجهل في معرفة النجاسة والنجس
 وعدم مناسبة المساحة للنجاسة والنجس في دفع النجاسة لكل ما يرد في النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 والارادة في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 لاصل النجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 في الاشياء والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 ما جهل النجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 الخاص وان جهل النجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 الباقية في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 منه وبعضها معارض بالنجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 ما والاستنجاء اجزاء للنجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 ورق من المحرمين للنجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 لعل اقرب اليقين في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 في المعقودين للنجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 كل ما لا يستبين والاولى النجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 العدم في الدم لعدم العاروق ويمكن اخراج الدماء الثالثة لعلط النجاسة
 الاخر عن النجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 ثم الذين في العاصي لعلط الاخر لعدم النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 النجاسة كما تراه في حكم النجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 لقول الصنف في الماء الذي يغسل به الثوب او يغسل به من النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 وعطف النجاسة عليه مشعر ما يرد في النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 فقال ان كان من نول او قدر في غسل ما يرد في النجاسة والنجس في دفع النجاسة
 وجوب غسل الثوب من غسله النجاسة والنجس في دفع النجاسة والنجس في دفع النجاسة

الشيخ وابن حمزة والبصري سويان من رافع الأكبر ومزيل النجاسة وفي المعبر لا يجوز رفع الحدث باجماعا والنجس فلو كان كلام
 القديس عن الحكم في الغسل مع عدم البلوى بها واعرف المرتضى بعدم النص على العرق بين ورود الماء على النجاسة عليه
 وقوا حكم بعدم نجاسة الماء الوارد والملاطحة المحل ويلزمه ان لا نجس بوجوده بطريق الاول وفيه الفاصلان منه ذلك تتبعه
 ابن ادریس ويمكن المجبة نجاسة غسل الحمام النص الكاظم عليه السلام لا تغسل فيها وواعم من المدعى مع معارضة
 بقوله ايضا عليه السلام في غسل الحمام تصيب الثوب لا لباس والذي قال ابن مابويه والشيخ وكثير من الاصحاب
 عدم جواز استعمالها فلم يبق دليل سوى الاحتياط ولا يرب فيه معنى هذا الماء الغسل كغسلها قبلها وعلى الاول
 كغسلها بعدها او كغسلها بعد الغسل العليل يطهر الكثير عازجا ولو وصل مكرهاته لم يطهر للمرتضى لا اختصاص
 كل حكمه ولو كان الملاقاة بعد الاتصال ولو بساقي لم نجس العليل مع مساواة السطين او علوا الكثير كما في الحمام ولو نجس
 الكثير من نجاسة كالفورة فامر طهره ليدور بها واحد اما لو كان ترشها لم يطهر لعدم الكثرة الفعلية وفي طهارته
 بالتمام طاهر ونجس ثلثة اقوال نفوذ في الثالث بين المحين ومن الطاهر والنجس واجب بقوله عليه السلام
 او الملق الماء كرا لم يجز جبا وطواهر الاى والاخبار المقضية لطهريه الماء ولان البلوغ يملك النجاسة
 فيستوى ملاقاتها قبل الكبرية وبعدها وطهارة الكثير فيه نجاسة ولو لانه نجس لا مكان سبقها على كثرة ورجاء
 اجمع بالاجماع مان الحديث عامي ولم يعمل به غير ابن حنبل والاصحاب ردوه ورسلا الذي رويناه ادا
 كان الماء قد كثر لم نجسه شئ وموجب في نجاسة طهريه مع احتمال الحديث الاول لها ايضا والطواهر كرا على
 الطهارة المبادة واليه التعميم فلم يلقم بطهارة المذكور والاستهلاك قياس بطمع العارض بقوه الماء بعد البلوغ
 وضعفه قبله وامكان السبق لا يعارض اصل الطهارة ولا اجماع لخلاف ابن الجيند والشيخ في الخلاف مع نقله
 الخلاف على الاصحاب في المبسوط وقول الشيخ في المبسوط بطهره المتعمل بكم كرا على السرل السادة على ما سبق من
 تردده وبناءه في الخلاف على ذلك المفسر استصحاب حكم النجاسة سيلها عن المعارض لغرض الكون بمايه
 النجس في الكثير الطاهر طهره مع الامتراج ولا كفى المماسه ولا اعتبار لسعة الراس وصعقه ولا يشترط
 اكبره الطاهر نعم شرط الملك لمحقق الامتراج وعلى القول بالطهارة بالتمام كذا التعميم هذا لكون طهر
 الجميع كونه ما يبرر المشهور بنجاسته مطلقا للتعلل السابق بوجوب الترجيح من الخاص والعام
 والتعبد بعيد وقول الكاظم عليه السلام فان ذلك يطهره او قول الرضا عليه السلام ترجح فيها ولا عقيب
 السؤال ما يطرأ ويجوز ان يتم الجنب خوف افسادها عملا بقول الصادق عليه السلام وفي التذويب او الماسية

لأبعاد الطهارة وإن كان لا يجوز استعماله إلا بعد تطهره لقول الصادق عليه السلام لا تغسل الثوب ولا تعاد الصلوة ما
وقع في البر إلا أن بين الكاتب ابن زياد عن الرضا عليه السلام ما لا يفسد شيء إلا أن بين واجب تقب
المسافة على الكاتب والطعن في سند الأولى والثاويل بمسألة معطل والمجل على العذر وقال الجعفي بعقبه فيها ذللت
الأبعاد الستة لا تجس ثم حكم بالترح ومن البصرى بعقبه الكريه في دفع النجاسة وطهر ما بقيه ترح الأكر من رد الله والمقد
لقول الصادق عليه السلام ما نفعنا ما نخذ حتى سبب الرج والكاتب عن الرضا عليه السلام والشيخ رتب وقال الشيخ
البحر عن نزع الجميع لقول الصادق عليه السلام ما نفعنا من حرج الصدوقان الجميع لما ذكرنا ترح لقول الصادق عليه
فإن غلب يلحق يوم إلى الليل تمام عليها قوم ترحوا من اثنين اثنين قال الحق السري الترح أنه كسافه الجارى ومن
ثم اختلف الرواية بالقل والأوسط الأكثر بحسب قوله النجاسة وضعها وسعه الجارى وضيقها يعلل المشهور في المحلث
والمحثل بحرى القلوب يجب أو سطه يتركه الأكثر والسادس يسطر المشهور وضعيف السند بالقوى لوزال تغيرها
أو بطلان لم يطهر لما وصل بحسب نزعها أو يكتفى بالزبل القدرى القوى الأول لعدم أولوية البعض وتوقفه اليقين عليه
وأما جباها للجارى مطهارة أقوى من جريان الترح باعتبار دخولها في اسمه ومنعها من التغير لأن الحكم سعلق بالترح
ولم يجعل ذلك الواسط بالكثر ما له رد ومن فوق عليها والقوى أنه لا يكتفى لعدم الاتحاد في المسمى لو اجرت
فالمطاهر أنها حكم الجارى لا تجس بالمطاهاة ولو نجست ثم أوتى في الحكم بطهارة ما لمسه أو طهارة الجميع لأنه ما جبا
تدافع ورأى غيره ومخرجه عن مسمى البر ويقاوه على النجاسة لأن المطهر الترح وطهارة ما تقي بعد جريان القدر للروح
أولا يقصر ذلك عن الإخراج بالترح الأبار المتواصلة ان جرت فكما لجارى والأنا الحكم باق لأنها كثيرة واحدة
لا يربى في عدم اعتبار الدونى الترح الزبل لا يغير حيث لا مقدار وكان أو لم يقبضه لحصول الغرض بالترح الزبل لا يغير
ومل يقبض الدونى المعدود وجهاً نعم لعدده النص وعلى الأمانة لأن الغرض إخراج الماء أو أقرب في بعقبه كساف
العادة لا يقبض في الترح الأسلام ولا البلوغ ولا الذكورية إلا في الترح لخط القوم وما في الاعتبار إلى جواز
النساء والصبيان لشغل القوم بل ولا إلا أنه مكفى القرب ولا في الترح اليه لأنه لا نزول به النجاسة عبارة
الاصحاب تختلف في يوم الترح فالمفيد من أول النهار إلى آخره والصدوق والمرفعي الغدوه إلى الليل ومنع
من الغدوه إلى العشي والطاهر من أول يوم الصوم فيمكن من طلوع النجوى إلى غروب الشمس لأنه المفهوم من اليوم
مع تحريمه بالليل لا يجوز الليل بالترح لما تفرق فيه من القدر من الليل وكذا مع صاركته النهار ولفظ مد
يوم منها بحرى مسمى اليوم وإن قصر ولا يجب بحرى الأطول والأولى استجابه حيث لا خفاء فيه من المبالغة

في الطير يجوز لهم الصلوة جماعة والاجتماع في الكل لانها مستبينة وعوا الظاهر اجزاء ما فوق الاربع لانه من
 باب مفهوم المواضع لم يتصور بطول الكثرة اما الانسان الذي انما هو الاول المنع للحاجة الاول وجوبه من
 من الليل او اذا فرغ من خطبته لانه من باب ما لا يتم الواجب الا به لوقع في الاشياء وجوب نزع الجميع حب
 الاستيفاء ومع العذر تراوح متناهي ولو وقع ومقدرة الداخل يمكن في جعل بالاكثرة لصنف النزع
 اختلاف انواع البنائس بوجوب الضاعف عملا للمقتضى ومع التماثل الاقرب ذلك للاستصحاب اما الاختلاف
 بالكمية كالدم فان خرج من القلب الى الكثرة فمترج الاكراه وان راوى الكثرة فلما ياد به في القدر لشئ الاسم
 بعض القدر كالمقدرة لسحق البراءة ولو تنوع المقدرة لم يضاعف لعدم الخرج عن الاسم نعم لو وجد فزان وشك في
 كونها من واحد او اثنين فالاجود المضاعف انما استطاعا الحيوان الحامل اذا مات وزاد الجميع الخمس
 كغيرها اما لانضمام المخرج من الدخول او لاطلاق قدر النزع نعم لانضمام المخرج او غيره مضاعف ولو خرج غير المأكول حيا
 فلا نزع في غير نفس العين بعد ملاقاه الماد حرفة لانضمام المخرج المتساوي من الدلو غنوا ولو انصب اريد من الماء
 كل ولو انصب مائه اعيد مثله في الاصح وان كان الاخير للاصل الطائفة بطائفة المباشرة والدولة الرشا
 لعدم امر الشارع بالقل ولان استحباب النزع مشروع ومن المعلوم عدم اشراط غسل الدلو قبله واجهوا على طهارة الحياة
 والجدران سقط الرج بغير الماء سواء كان نزعاً مستوعباً او لا ولو عاد لم يجب للعوض من الخاء وعدم معرفة
 كون العائد هو الغائر ثم اقسام غير المغير اربعة عشر ما لا قدر له فالحل عند قوم لعدم الاول لو يدور اربعة ووجه
 له ولو لم يزل الحديث كرويه الاول انب وفي العبارة يمكن ان لا نزع مما اعلمه الراوي طهارة البرفة وحل البائس
 على موارد ما قال ومما يتم لو قل ان النزع تعبد ما نزع لكل الماء وموت البعير في المشهور الصحيح السند عن
 الصادق عليه السلام وعن الباقر عليه السلام كروا في غروب من شعث وطى الخشب وصب الخمر في الصحيح عن الصادق
 عليه السلام وكذا في مثله وقال الصدوق في الفطره عشرة من دلو الرواية زراره عن الصادق عليه السلام وفي رواية
 كروا عن ابي الحسن عليه السلام نقطة البعثة المسكر ملثون ولو اوفى البعثة رام العرق من الصب والقطرة للماء بكثر
 لشيوعه في الماء وفي التيسير سرح الكل بكثرة الاجزاء والمسكر المانع بالاصالة لقول النبي عليه السلام كل مسكر فهو
 الحاطم عليه السلام ما كان عاقبة الخمر فهو خمر والنقاع لقول الصادق عليه السلام انه حمول ولما السلة لعلنا بني سباج
 على مساواة ما في الداء ورجح في العبارة الثوري الصحيح عن الصادق عليه السلام والخمر المشهورة لانض فيه قال الشيخ
 ابو علي في شرح بهاء والده رحمهما الله ولكن القطع بالطهارة يتوقف عليه والحق ان البراءة عرق الخشب من جوام

والابل الجمل والحق ابو الصلاح رحمه الله بول وروث غير المأكول الا بول الرجل والحق البصرى فوج الكلب والحز
 جين والحق بعضهم الفيل كالحمل والبغل والافط عن الباقر عليه السلام وليس في بعض الروايات البغل وفي الفرس و
 البقرة وشبهها للشبهة وفي المقبرة مما لا نص فيه سمعون دلوا والمراد بها حديث بكر ما كانت عادة وقيل يحرم
 لثون رطل او قال الجعفي اربعون رطلا وسولت الانسان للحز المقبول بين الاصحاب عن الصادق عليه السلام ^{بطل}
 وابن اديس وجبال الموت الكافر الجميع بناء على وجوب ملاقاته حياد الانص فيه وحال الموت اشد نجاسة وفيهما
 منع حمسون للعدرة الداسية في المشهور وعن الصادق عليه السلام اربعون او خمسون والاكثرون
 الى السنين وكثر الدم في المشهور وعن الكاظم عليه السلام في ساه مذبوح جمع واوداجها شئ واما من الشئين ^{اشئ}
 الى الاربعين وسوحس اربعون لبول الرجل في المشهور رواه علي بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام ^{اشئ}
 وموت الكلب وشبهه السنور في الاطهر وعن الصادق عليه السلام فيها عشرون او لثون او اربعون ^{حاصل} فاحذرنا
 والرواية الصحيحة عن الصادق بالحسن في الكلب والسنور ما دونه لا تعارض المشهور والشعلب والارنب و
 الشاة لثية المذكور والاحياط لثون الماء المطر وفيه البول والعدرة واول الدواب وارواشها
 وفرد الكلاب لرواية كروية عن ابي الحسن عليه السلام عشرون لما من قطره الحمر والبند وللدغمة
 المرقى من دوا الى عشرين وفي رواية زرارة عن الصادق عليه السلام الدم والخمر والميتة ولم الحز نرجع منه عشر
 دوا عشر لثاس العذرة لرواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام وقيل الدم عند جماعة والمراد عن الرضا
 عليه السلام ولا في مطرات الدم وعن الصادق عليه السلام في دم البجاجة والحمام ولا يسيره وموت بعثة لانه اكثر عد
 نصاب الى الجميع او تقول اقل جمع اكثره عشر تسع او عشر لثاه عند الصدوق عن علي عليه السلام
 سبع لموت الطير في المشهور لرواية علي بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام وقصر الحمامة والنعام
 واما منها والاغتسال الخب والروايات عن الصادق عليه السلام لفظ الوقوع والنزول والدخول والاغتسال
 منها بلا وجه لاشراط الارتماس قال في القبر الموجب للبيوع بناسم المامعون من رفع الحدث بالماء المتعل
 الاسلار فانه قال بالتحريم والمنع والمرضى وابو الصلاح قال بالرفع ولم يذكر التحريم وخرج الكلب حيا في
 المشهور لقول الباقر عليه السلام واوجب ابن اديس فيه اربعون تسوية بينه وبين الميت وللعارة مع التفتيح
 عن الصادق عليه السلام والحق المنيذبة الاشفاخ وعن الصادق عليه السلام ما لث مسمى على الاطلاق وعنه عليه
 السلام سبع على الاطلاق وعنه عليه السلام ادم تسع خمس وفي السبع تمام الاحتياط لبول الصبي غير الرضيع عن

اشئ
 اشئ
 عودا بغير حش

الصادق عليه السلام للشور عند الصدوق وعن الصادق عليه السلام في سام ابرص لقول الصادق عليه السلام
 خمس لذوق البجاجة وخصه جماعة كالمفيد ولسار بالجمال ولم تغف على المشدواحتل فيه في المقبر مساواة العذر
 في الرطوبة والجود ونزع الشكين لحدث كرويه لث الغارة مع عدم الامرين لما مر والحيث في المشهور احاله
 على الغارة والجماعة التي روى فيها دلوان اولث وسواخذ ضعيف وفي المقبر يرى وجوب الرح فيها معللا
 بان لها نفسا سائلة وادعى الى الثلث لقول الصادق عليه السلام لموت الحيوان الصغير دلاء وائل محملاته الله
 وللوزع عند الصدوق والشخين واتباعها لقول الصادق عليه السلام للعرب عند الشيخ واتباعه ولا نص
 صريح فيه وقيل فيها بالاستصحاب لعدم النجاسة وحوز ان يكون لضر السم ولو واحد له بول الزئ
 والذي عن الصادق عليه السلام في بول العقيم ولو للعصفور لقول الصادق عليه السلام حكم نجاسة البرء
 عند وجود النجس وان يفرز بالحيث لاصلا عدم التقدم ولقول الصادق عليه السلام في الغارة المنفصلة
 انما استعمل عليها سقطت تلك الساعة والتقدير سلة ايام حكم الحكم بحسبها بالسك لاصلا الطهارة ولو
 قارت بالابوة نعم لو نزلت كغيرها بالابوة امكن النجاسة لظهور سبب النجاسة وغيره ما در الطهارة أقوى
 لعدم القطع والماء معلوم الطهارة وهذا من باب عدم النجاسة بالظن وفي خبر ابي بصير في بئر بالابوة بينهما نحو
 من ذراعين فقال الصادق عليه السلام وضوا عنها ما ان للابوة عجة مجارى تصب في البحر الماء اليه
 المراد بالانص فيه الم يوجد فيه دليل على التقدير بغيره فعلى هذا حديث كرويه لا يكون نصا على محملاته
 الخاق الغوى بالصحح الغير شامل لاثني لغو وكذا للصغير والجمال وكذا باقي الحيوان الا الشور
 الاولى دخول العيص بعد الاستدادي حكم الحجر لشبهه به ان فلان نجاسة لا تخرج الميت الطاهر ويجب
 للنجس وان يجم او غسلكه كافر او ستوق غسلكه ثم مات بغير غسل الطاهر ان العذرة فضله الا دعى لانهم
 كانه يلتصق بها في العذرات اى الافنية واطلقها الشيخ في التهذيب على غير معنى فضله غير احتمال ولا فرق
 بين فضله المسلم والكافر من مع احتمال الزايدة النجاسة محاورته المجترى كثره الدم وقيل له بنفسه ونقل
 الراوندى انه يحسب البئر في الغارة والثرارة وهو محتمل لظهور البئر في البعض لا يلحق بول
 المرء بالرجل خلافا لابن ادريس ونقله الراوندى اقتصارا على النص ولفظ الانسان غير موجود
 الزايدة فهو من باب ما لا نص فيه وكذا بول الخنثى على الاقرب للسك في الذكورة كلب الماء
 طاهر في الاصح لعدم فهمه من لفظ الكلب حقيقة فلو مات في البئر فالطاهر ابرءون لمحيث الشبه

لا شرط في ماء المطر اجتماع ما ذكره فمعلق الحكم بعضه احتياطاً ولو انضم اليه نجاسة اخرى لمكن المساواة للمياه وان كانت
 منقوعة يمكن الحاق دم نجس العين بالدماء الثلثة يجب الجميع للمساواة في العطف وشك في شك
 ان جعلنا الترجيح لاغتسال الجنب لاعادة الطهوية ما لا قرب الحاق الحاضر بالنفس والمشي فيه بلا شك في الماء
 وان جعلناه تعبد لم يلحق والاول ان الجنب الكافر خارج من النص لبعده عن الاغتسال مع زياده النجاسة ولو نزل
 ما انفصل اليها لمكن المساوات في الحكم للمساواة في العلة اما العطرات فتعفو عنها قطعاً كالنفوس انما الذي يعقل منه
 الجنب مثل يطهر نص الشيخ على علة للنفي في العبادة ويجعل التسامح ان جعلنا السرح للاستعمال الطاهر
 شمول السور للوحش وخصوصاً صانع اعتباراً بالشبه المراد بالرضيع من تعدي اللبن في الحولين او علب
 عليه ولو علب غيره فليس يرضع وقدره ان ادريس الحولين وان اكل وهو بعيد لا يلحق صغار الطيور ^{لعضف}
 لعدم النص خلاف الشيخ نظام الدين الصرشتي شارح التبايل الاول لما فيها كبراً الحفاس داخل
 فيه لشمول اللفظ وخلاف الشيخ وطب الدين الراوندي في طهارة لانه مضاعف لمفعول مقدم الدليل
 لو عطف الشعر في الماء ترجح حتى يطر فوجد ان كان شعر نجس العين فان استمر الخروج استوجب ان تعذر لم
 كيف الزاوي ما دام الشعر لقيام النجاسة والرجح بعد فوجها او استقامتها وكذا لو نقتل الهم ولو كان سوطاً لم العين ^{ممكن}
 الحاق لجوارته النجس مع الطهارة وقدره طهارة في اصله ولم اعف في هذا المسئلة على قبال من سبق من ائمة العباس
 سيما عن الصادق ع في ميت في شتر تعذر افرجه يعطل ويجعل قرأ قال رسول الله صرحته ميتاً كونه حياً
 يستحب بناء الزرع عن البالوعة خمس اذرع مع احد الامرين فوقية البر او الصلبة والجديدة والافسح جميعاً بين الروتين
 عن الصادق عليه السلام وفي اخرى عنه عليه السلام مجرى العينون كلها مع الشمال فان استويا في ميب الشمال فمبعو
 ان كان الكيف فوقها شئ عشر عليها من الجند وعن الرضا عليه السلام لا يكره من قرب ولا بعد ما لم يغير الماء
 استعمال الماء وسوقه لعله اشد استعماله في رفع الخبث وقد مر استطراد الثاني استعماله في الوضوء وهو موطور
 اجماعاً ولجميع النبي عليه السلام ما بقي بيده ولو وضوء الناس من فضل وضوءه وتقول الصادق عليه السلام لا بأس ان
 يتوضأ به واصل الجوان المستعمل في ثل الغسل الثالث المستعمل في رفع الاكبر وموطأه اجماعاً ومطهر في الاقوى للقوم
 ولان الطهور ما تكره منه الطهارة كالحروب ونهى الصادق عليه السلام عن الوضوء بالثريد او النجاسة المحلى وكذا الروا
 عن الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام نفع الجنب اربعة كف من جوانبه الاربعة وهذا ورد في بعضها فلا عليه ان
 يغسل ويرجع الماء فيه والمنضوح البدن ليكن فيه ترديده عن اكثر ما معاودة الماء وقيل الارض لمنع الاتحاد وورده

في قوله لا يكره من قرب
 لا يكره من قرب
 لا يكره من قرب

في قوله لا يكره من قرب
 لا يكره من قرب
 لا يكره من قرب

ابن ادریس وعدم جمع الماء المستعمل لندور الحاجة اليه الاول استحباب التيمم عن القسم الثاني قاله المفيد رحمه الله ولا
 فرق بين الرجل والمرأة للعموم والنهي عن فضل وضوءا لم يمت واولى بالنزلة القسم الثالث لان اقل مراتب النبي
 الكرامية لو بلغ المستعمل كرافعي زوال المنع الوجهان واولى بالزوال لبقاء الطهارة منها لو منع استعمال
 رافع الاكره فلا عدل عند ما معلومة ولو عطل فالعدل يؤدي فرض الغسل برباى رفع الحدث الاكبر او رفع منعه من الصلوة
 حيث لا يرتفع الحدث كغسل المتخاضه فان لما اثر الحبل به اثر سكر ارفع الحدث حيث جعل الحبل بعد الغسل كما فعل لما قبل
 الغسل فكان المنع الذي كان في البدن اشغل اليد فعلى من استعمل الوضوء والغسل المندوب لا يمنع فيه كاحكامه ولا يستعمل
 الغسل الثاني في الغسل وفي مستعمل الصبي وجب عدم المنع بناء على عدم ارتفاع حدثه ولا يندب عليه الغسل عند بلوغه لما
 غفل الذميه لعيشانه بما هو مجنس لجناسه ما علبس من المستعمل في شئ بغير الماء مستملا بانفصاله عن البدن ولو
 نوى التحسن في الغسل بعد تمام الارتماس ارتفع حدثه وصار مستملا بالنسبة الى غيره وان لم يخرج ولو نوى جنيان ذلك
 في جهاد وحرقه فما ان سبق اصحابه حاصه حوز الشئ والمحقق ازاله النجاسة به لطهارته ولقاء قوه ازاله الحدث
 وان دبت قوه رفته الحدث وقيل لا لان قوه استوفيت فالتجى بالمضاف المستعمل في غسل الثوب والبدن
 الطاهر بن طور كفايه عصبية الماء وهو ما منع من رفع الحدث الا مع جعل الغسل او نية لعدم رفع
 الخطا لعدم القرب لامن الحدث وان جرم ولا يمنع غصب الله والاوب سرمان الغصب في الماء المنيطن من الارض
 المفصوب ولا شرط الخفاف في صحة الصلوة لانه كالماء الاستبراء وله صدور ان سببه بالنجس
 فيتم مع فقهه لقول الصادق عليه السلام يرفع ما يتيم واشترط الا هراق قوم ليحقق عدم الماء فلما المنع من ذلك لعدم وشد
 محل على الكساة عن النجاسة واستحقاق الا هراق ولو قلنا كفى الواحد للنهي عن النجس ولو ظهر بهما لم يصح وان فرق
 للنهي وعارضين في انما من استبراء والتردد ونجاستهما وطرح الشهادة ضعيفة وما بينهما الاستبراء بالعصاة
 وهو كالماء الا انه يظهر النجس الاستبراء بالمضاف الطاهر فيطهر بهما مع فقد المنيقن للجرم باستعمال المطلق
 ولو ارتق احد ما جمع منه وبين التيمم تحصيل اللتين ولو غير العدل في هذه المواضع احسن الاكتفاء لاصالة صحة اجزائه
 وقطع في الخلاف بعدم قبوله لغير ما هو ارفق من غيره ذكره اما العدلان فعقل في الطهارة والنجاسة على الاقوى خلافه لان
 البراج في الاخر ولا تجزى لعدم اعادة العلم الا في الشرب الضروري للبعد من النجاسة واستغنى في المعبر لعدم اعادة العزى
 النقي الاستبراء في وقوع النجاسة ولا يرب في عدم اعتباره مع الوسم او الشك ومع الطن قولان اجمعهما
 الساع على الطهارة لا اصل وتقول على عليه السلام لا بال اقول اصابتى ام ما ادا لم اعلم وقول الصادق عليه السلام

شي طاهر حتى تعلم انه قد نفع من سبب الطاهر كشاده العدل وادار الجمل ولو كانت نجاسة لازمكم شرع نجس وان لم يعلم
لاشياء الشافعي كما حكم بجملة الصديق الماء القليل عند الاستبراء معارضة اولي كنعن عطش حيوان محرم او
نفع للجماع او رفع جنب للبدل عن نفع الحدث الا مع الجمل او النسيان كونه سور او سور باشرة جسم حيوان
وحواليه في الطهارة والنجاسة وقد ثبت عليه والمرض منها بيان كونه السور وما اختلف فيه فالكراهة سور الجلال في
الاصح الطاهر صحيح الفصل عن الصادق عليه السلام واكل الخيف في الاقوى مع الخلو عن النجاسة لقول الصادق عليه السلام الا ان
يرى في منقاره دما او الحايض عمر المأمونة تالخطت جميعا بين قول ابي الحسن عليه السلام اذا كانت مأمونة فلا بأس وبين
نهي الصادق عليه السلام عن الوضوء بفضلهما واطلق المرتضى والشيخ في المبسوط الكراهية لقول الصادق عليه السلام شرب
منه ولا توضأ فاما محل المطلق على القيد والدجاج والدواب والبعال والجمل في الاصح كراهية الجمل والحدث الفصل
عن الصادق عليه السلام في سور ما لا يؤكل لحمه قول للشيخ بالمنع عداما لا يمكن التميز منه كالمرة والفارة والحيث
لمنع قول الصادق عليه السلام كل ما يؤكل لحمه فلا بأس بسوره وعارضة حدث الفصل ومسله الوسا كان
الصادق عليه السلام يكره سور كل ما لا يؤكل لحمه ولا بأس باله لقول علي عليه السلام اناسي من اهل البيت وروى
ان النبي عليه السلام توضأ بفضلهما فلو نجس فو ما بالباشرة ثم اسألت لم نجس مع الخلو عن النجاسة وان لم
قاله الشيخ في المبسوط للعموم ويكره ما فرج منه الفارة والوزغة في الاصح للحدث المذكور والشيخان واتباعهما قروا
لقول الكاظم عليه السلام في الفارة اغسل ما رابت من اثرها ولا تخرج من الوزغة ومحلان على الذب وكذا الحية والعقرب
والعقرب والارنب في الاقوى والامر بغسل اليد منها للذب والمسوخ ونجسها الشيخ تميم سبعا وفيه منع التحريم منع
الملازمة ومات فيه العقرب لقول الصادق عليه السلام لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سياله وقول الباقر
عليه السلام في الماء تنفع فيه العقرب اهله للتمزية او للسم وولد الزنا حلالا للصدق والمرتضى في نجاسة واسا المسلمين
طاسره الا الخواج والفلأه لعدم اجتناب النبي وعلي عليهما السلام ذلك وسئل على عليه السلام عن الوضوء من ركوب
ابيض تحترق من فصل وضوء المسلمين فقال بل من فضل وضوء المسلمين وحكم الشيخ نجاسة الجيرة والمحسنة و
ابن ادريس نجاسة كل مخالف للحق عند المستضعف ضعيفان يحرم استعمال الماء النجس والمثبت به في
الطهارة مطلقا لعدم التقرب بالنجاسة فيعيد ما مطلقا وما صلاؤه ولو فرج الوقت لبقاء الحدث وفي النهاية لا قضاء له
ازال النجاسة براعا ومطلقا مع العلم ولو نسي وفي الوقت مع الجمل جميعا بين الروايات وكوز استعماله اكلا وشربا
للضرورة لوجوب دفع الضرر منقوى الا ما اضطررت اليه بالنجاسة على معرفة الايمان بالنجاسة في

ان نفد ما ذكره حكما ففي فشره البول والغايط من ذى النفس غير المأكول ولولا البول كالجمل يقول
 الصادق عليه السلام اغسل ثوبك من ابول ما لا يؤكل لحمه وافرح ابن مابويه وابن ابي عيقل والجعفي الطبري لقول الصادق
 عم كل شيء بطير ملا باس بخبره وولده الشيخ في المبسوط كذلك الا الحفاش وتدفعه السمرة وافرح ابن الجنبه بول الرضيع
 قبل اكل اللحم لعدم ايجاب غسل الثوب منه قلنا اوجب الصادق عليه السلام الصب عليه فيجعل الغسل على
 العصر وتغسل المرتضى فيه الاجماع وفي بول الدابة والحمار والغسل قولان الا قرب الكراميه لقول الباقر والصادق
 السلام لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه وعن احمد كراميه بول الدابة وعن الصادق عليه السلام لا باس ببول
 والامر بغسل في حنة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام للذب قال في المعية بطابق الاخبار على طهارة الرث
 وتصادفها على البول فيقضي بالكراميه للترجيح بالاصل ولقول الصادق عليه السلام كل شيء يطيف حتى يعلم انه قد
 المتى والدم من كل ذى نفس سائل وان كان ما نيا كالتمساح لقول النبي صلى الله عليه واله اغسل
 الثوب من المني والبول والدم وقول الصادق عليه السلام ان عرف مكانه فاغسله وقوله عليه السلام تغسل اثار الدم
 وقول ابن الجنبه لعدم نجاسة الثوب بدم كعقد الابرار اما على ما روى عن عايشة انها قالت كان لاحدنا
 نزع ترى فيه قطرة من دم ففحصه برقبته اى تخففه ولقول الصادق عليه السلام ان اجتمع قدر حصه فاغسله والا
 فلا ضعيف لمخالفة الاجماع والتقصير لعدم مقدرة الغسل والمجهر السابق يكل على العقود وتل الشيع في الخلاف الاجماع
 على نجاسة العلقه قال في المعية لانها دم حيوان له نفس وكذا علقه البعوض وفي الدليل منع وتكونها في الحيوان لا يرد
 على انها دم ولا ينحس دم غرضي النفس كالسك والبراغيث اجماعا لعدم نجاستها بول وقول الصادق عليه
 السلام في دم البراغيث ليس برباس وعن علي عليه السلام ليس برباس وعن علي عليه السلام ان كان لا يرى رباسا بدم
 ما لم يذك ولو بعد الاحتراز من دم البق والبراغيث وما في المبسوط والمجل من دفع بدعوى الاجماع في الخلاف
 والدم المختلف في اللحم بعد الذبح والتدفن المقادير وان كان في العروق الميتة من ذى النفس
 مطلقا اجماعا ولقول الصادق عليه السلام لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائلة وكذا اميت الادعي للامر بغسله
 والاعتقال من مسه ولا امر بغسل الثوب الملاقى في رواية ابراهيم بن عبيد عن الصادق عليه السلام و
 كل ما قطع من الحيوان مما تحل له حيوة حكم الميتة لحساواه الجزء الكل والحج ما نه لو كان نجسا لما طهر بالغسل
 معارضه ما نه لو كان طاهرا لما امر بغسله وجاز اختلاف النجاسه في قول الطهارة وعدمها بوضع الشرع
 وان قلنا نجاسة حكمها فلا تسكال الكلب والحيز وسمها نجسان عينا ولها با اجماعا ولا ياب في

من

٥

الخبز وتقول الصادق عليه السلام اذا مشى ثوبك كلب فان كان يابساً فافاضه وان كان رطباً فاغسله وتقول الكاظم عليه
 السلام في ثوب لصبي الخبز يلبس ما اصابه الا ان يكون فيه اثر يفسده وتقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم طهورانا احدكم
 اذا لم يجد فيه الكلب ان يغسله وتقول الكاظم عليه السلام في خبز يرب من الماء يغسل سبع مرات ويحبس منها ما لا يحل الحية
 ايضا له حوله في مسامحه وتقول الصادق عليه السلام لا يسكت اغسل يدك اذا مسسته كائن من الكلب والرضي
 منع الدخول كنظم المنيه وردان المتجس في الميتة صف الموت وفيها نفس الدات وقال الصادق ورش ما اصابه
 الصيد بطوبه وغسل ما اصابه غيره وسود فوج بالخمر السالف لشموله المسكرات والاكثر على نجاسته وتقول الرضا عليه
 السلام لا ماء الرجس النجس ولا ماء ما خناب وتقول الصادق عليه السلام لا تغسل في ثوب اصابه خمر او مسكر حتى يغسل والعنه
 وان تغسل والجفتي تمسكوا باحدث لا تعارض القطعي وفي حكمها العيصه اذا غلغله استغنى في قول ابن حمزه وفي المقيت
 بحرم مع الغيلان حتى ينشب الثمان ولا ينجس الا مع الاستدراك كما يرى الشده المطر اذا اثبتانه حاصله بخروج الظل
 ونزول الغاضل في نهايته ولم يغفرهم على قول النجاشي ولا نص على نجاسته غير المسكر وهو مشف بها
 الفقاء لانه فخر محمول كانه الصادق عليه السلام والرضا عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله انه مني عن الاستكره في غير
 الخمر وعن علي عليه السلام في خمر استغفرها الناس وتقول الجعفي بكل بعض الفقاء ما لا يبره مع منع تسمية ما وصفه
 نقاعا الكافر اصلياً او مرتداً او مشكلاً الاسلام حامد البعض ضرورياً كما هو ارجح والغلطه لقوله تعالى انا المشركون
 نجس والاضمار خلاف الاصل وقد قال تعالى في اليهود والنصارى تعالى الله عما يشركون ولقوله تعالى كذلك جعل
 الله الرجس على الذين لا يؤمنون وتقول النبي عليه السلام في ان يقيم لا تأكلوا فيها الا ان تجدوا غيره فافعلوا ثم تملوا فيها
 قول الباقر عليه السلام ان صافى بيده فافعل يدك ونبي الصادق عليه السلام عن سورة ورواية غمار عنه عليه السلام
 الشرب من شرب يهودي يقيه وحملها الشيخ علي من يظنه يهودياً او علي من اسلامه ما اخرج والغلطه فلا يكابهم ما علم
 من الدين بطلانه ضرورة وروى علي بن اسمعيل الميشتي عن ربعي عن الفضل عن ابي جعفر عليه السلام قال دخل رجل
 محصور فيكم البطن فجلس معه على سريره فبأه ورجب بالافاقم قال هذا من الخواارج ما سقفت مشرك فقال والله اي
 والله مشرك لافوق بين فضلات الناس وكذا الدم للعوام ولم يثبت ان النبي عليه السلام اقرام ايمن على
 شرب البول ولا اقرام اي طيبه بل روى ما قال لا تأخذ الدم كله حرام فضله المأكول طاهره لما رواه النبي عليه السلام
 الثنتين شرب ابوال ابل وكذا فضله غير ذي النفس الطاهره دمه الحب الخارج من المقعد طاهره ما لم يستعمل
 وحده زوال اسمه لا عدم نباته في الاقوى وكذا الدود المستعمل في الفضله والزرع والبشر الناميان على النجاسة او النجس

نكس الخواارج العلم
 من طهره حلياً
 شكرت مكيه كان خمر
 وجهه سائر
 انكره منكره

في شرب البول
 في شرب البول
 في شرب البول

لا تتحمله رطوبة الفرجين طاهره وكذلك البرص لاصل وكذلك الرطوبه الخارجه من المده ولم تستحل والبلغم والصفراء والسودا
 وكذلك رطوبات الحيوان غير اللبنة والفصلين لاصل الانثى طاهره من الميتة والمذبوحة وان اكلت السمكه غير اللبن
 والاولى تطهير طاهره من الميتة للماتاه وفي لبن الميتة روايتان اصحهما الطهارة ونقل الشيخ فيه الاجماع القبح طاهر
 والصديد ان حلا عن الدم وكذا المسك اجماعا وفاربه وان احدث المذكي لان النبي عليه السلام كان يسطب به ولو استبدل الدم
 الطاهر بالخنثى لاصل الطهارة وكذلك ابق النجاسات نجاسة الميت دامة في وجهه تعد طهره كاهن ما غير الاذى
 فلا يرب في عدم طهارته بالنقل بالتحلة الحيوة من الميتة طاهر كالصوف والرش والعظم لعدم صدق الاسم الا للثمة
 لا ينجس الطعام بموت المولود فيه من الدود وشبهه لطهارته وان عرم اكله لا شجائنه الجبين ان حل طاهر
 والا فنجس وان كان مضغده ويض المأكول وغيره طاهر ولو من الميتة اذا اكتسى القيض لراوى عن علي عليه السلام
 المسكرات الحامدة بالاصالة طاهره فلا ينجس السيلان العارض كما لا يطهر الجود المانع بالاصالة والخمر في حب القتب
 نجس المولود من الكلب والخنزير نجس في الاقوى لنجاسة اصلية والاولى في ولو غرقه التراب مع السبع اخذ
 بالامر من الامع خلوص التسمية باحدهما ولو طهر احد اصلية تبع الاسم كلب الماطرة في الاقوى حملا للفظ على الحقيقة
 وقيل بالنجاسة لشمول اللفظ ولد الكافرين نجس ولو سباه مسلم وعلمنا بالتبعية طهره والا فلا وسباني انشا الله تعالى
 انه المسكرين وما في ايدهم طاهر مع جعل النجاسة لاصل وخبر الطيف والخبر السالف بفسلهما محمول على علم
 المباشرة برطوبة وكذلك قول الباقر عليه السلام في انه اهل الذمة والنجس لا اكلوا فيها ولم يصح وضوء النبي عليه السلام من الزنا
 مشرك وضوء عمر من جرحه انه مشرك في رايه ما طن نجاسة ولم يثبت وسواشي عشرة ذكر منها في الاستسار
 سبعة وذكر منها خمسة ذوق البجاجة غير الجمال في المشهور يحل لموتول الباقر عليه السلام لا باس بخرا البجاجة نجاسة
 الشيطان الا في كتاب الحديث لمكانه فارس ونجل على الجمال مع انها مقطوعة والراوى غالى لبن البنت للراوى
 عن علي عليه السلام وحمل على الذب التي لرواية فارقوا نقل الشيخ نجاسة عرق الابل الجملة والجنب من الحرام
 المشهور لاصل والخبر الصحيح عن الصادق عليه السلام يغسل عرق الابل الجملة يحل على الذب والخبر عنه يغسل ثوب الجنب
 يحل على نجاسة وسواول من حمل على النجاسة من الحرام والشيخ نقل في الخلاف الاجماع على نجاسة عرق الحرام وفي طائفة
 الى رواية الاصحاب وقوى الكرامية ولعل ما رواه محمد بن عمار باسناوه الى اويس بن يزيد اذ اذكره في ان كان
 يقول بالوقف دخل من راي في عبد أبي الحسن عليه السلام واراد ان يسأله عن الثوب الذي يترق في الجنب
 ابعثني فرفين ما سواهم في طاق باب لاشطاره عليه السلام كراهة الحسن عليه السلام بقوله وقال مبتدئا ان كان

حلال فصل فيه وان كان من حرام فلا اتصل فيه وروى الكجيني باسناده الى الرضا عليه السلام في الحمام فيعتقل فيه الجنب من
الحرام وعن ابي الحسن عليه السلام لا يعتقل من غساله ما يعتقل فيه من الزنا اما عرق الجنب من الحلال والحايض والنفسا
والمتحاضه فطاهر اجماعا فاله في المعتبر المذنب في المشهور وتعل في الاجماع لقول النبي صلى الله عليه واله ليس بشئ وقول
الصادق عليه السلام انما مؤثره التعمية ولم يرسله ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام وان الجنب نجس المذنب عقيب الشهوة
فيقتض الطهارة لرواية الحسين بن ابي العلاء عن الصادق عليه السلام فاعلم في السند من يحمل على الذنب والودى بالبدن
الخارج عقيب البول والودي بالمخرج عقيب المتى طاهران والحديد طاهر اجماعا وقول الصادق عليه السلام في من حلق شعره او
قص ظفره بالحديد عليه ان يمسح بالمالا يحمل على الذنب وباقى الرواية ان الحديد نجس لا كيد الاستجماب فيعشر ون
بخش يجب ازاله ما دام من عن الثوب والبدن للصلوة والطواف ودخول المساجد مع التلويث لمعوم وشياك
فقط وقول النبي صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم النجاسة ومنه يعلم وجوب ازالها عن المساجد وموضع كفاية هذا مع التلويث اما
مع عدمه فلا يخرج من دخول الحايض والمتحاضه المسجد والاطفال ومن لا يتكلم عن النجاسة غالباً وضع الكافر لعلها نجاسة اولاً
موضع التلويث وقال في الخلاف يجوز للجنب للحايض دخول المسجد والاجماع ولم يعتبر الثوب ثم قال في الخلاف في ان النجاسة
يجب ان تجنب النجاسات ويجب ازاله النجاسات الناضحة عن مسجد الجبهة للنقص وعن المصلي باسره عند الرضخ والنسابة
البيد عند ابي الصلاح والاقرب لعدم لدفع الشيع الاجماع على ذلك ولتجوز الصلوة على الشاكونه عليها الجنا برنص الباقر
والصادق عليهما السلام ولا يستقر الرجوب في شئ من ذلك الا مع تعين الحاجة اليه وعن كل متحمل بطوبى في اكل ما قرب
ارض تحت ظل الحرم والنفس وقائمة السارح بتعظيمه كالصحف والفرائح المقدسة والواجب ذهاب العين والار
ولا عبرة بالاراي والاقرب لعدم الاثارة دفعا للحج والرواية وسحب جسد الميت بكسر الميم واسكان الشين وموافقه بحرك
العين للجزء وشبهه للنفس لرد صورته من النفس ويستحب قت دم الحيض وقصره وليا بشرطين في الفضل ولا يجب العصر
في غير القليل من الماء وفيجب الرجوب افراج النجاسة والاولى الشريطة لظن انفصال النجاسة مع الماء بخلاف الجناف الجرد
اما بول الصبي فيمكن الصب عليه للنقص وفي بول الصبية قول بالمساواة والعصر اولي انما يطهر الفضل العدوي يمكن
فصل الفسالة عن الثوب ويجزى في السنتين كالتخات الدق والفرا لرواية فلا يطهر الملبعات والنظاس والطين ولو
ضربت بالماء الا في الكثير وفي طهارة الدمن في الكثير وجه اختياره لما ضل في تذكرته وكذا العجين اذا رتق وتخلط الماء وفي
صحاح ابن ابي عمير الرسالة عن الصادق عليه السلام طهره بالجر والسبع والدفن وفي مشورة بسند باب طهارة الماء الا ان تعبد
بالعدو ومن القليل والطهارة بالخط والجم وشبهه ما يطبخ بالماء النجس ما كثر او اعلم التخلل وكذا الجلد المدون بالنجس

وفي طهارة الحديد المشرب بالجنس ينسبه الماء الطاهر حال مع كثره الماء بل ومع قلته لظاهه الطاهر الاتي الجنس يمكن ظهوره
كما لا يزال باقي كفى الفصل مرة في غير الانا، لقول النبي صلى الله عليه واله في دم الحيض حتى تم اغسله وكذا ادم الفصل والاطلاق
لا تغني التكرار اما البول فيجب ثنيته لقول الصادق عليه السلام في الثوب يصيب البول اغسل مرتين الاول لازالة والاني
للتقاء ولو قل في الثاني كذلك كان اول مفهوم الموافقة وان نجاسة غير البول اشده وطاهر التعليل وسحب الثالثه وفي المصنوع
لا يراد في العدد الا في الوضوء اما الانا، فالاجماع على الثلث في بلوغ الكلب ولجاء الفصل عن الصادق عليه السلام اغسل بالتراب
اول مرة ثم بالماء مرتين وابن الجيند اوجب سبعة للجرح عن النبي عليه السلام ولقول الصادق عليه السلام يغسل من الخمر سبعة كذا
الكلب وتعارض بما روى من التخيير بينها وبين الجنس والثلث فيجب على الذئب يكسب التراب في الاول لجاء الفصل في
المفيد الواسطي والراوندي وابن ادريس يفرج بالماء تحصيل الحقيقة الفصل قلنا لا يربس في اشياء الخبيثة على التعدي من
والخمر مطلق فلا يجمع وزالة اللعاب حاصلة بهما ولا يخفى غير التراب الا للضرورة لا للض وابن الجيند خمر وماء شربه
يباقى اعضائه كولو غدة عند المفيد وابن بابويه والمشهور خلافه الاول باعتبار تقدم التراب في الجاري والكثير ثم لا يشرط
فيها العدد خلافا للشيخ الاطلاق الامر بالتراب وتعد بعد ولو قلنا انه لازالة النبي صلى الله عليه واله هو احتساب الفاضل لظاهه
رواية عن الصادق عليه السلام في غسل الانا، ما يصيب فيه ثم يجرى فيه ثم يغرق ثم يصيب فيه ما ثم يغرق ثم يصيب فيه ما
اخر ثم يغرق فان مفهومه ان العدد مع صب الماء ولا يكثر الفصل بتكرار الوضوء ثم نعم بعد الوضوء في الاشياء ولو جنس بغيره
في الاشياء كفى الا تمام ان لم يوجب الثلث في الانا، والا استوفت ثلث بالماء ولا بقية التراب فيما يجنس بماء الوضوء ولا
المخاف خلافا للشيخ والخير رايه ساوي خلافا للشيخ في المبسوط التسمية بكلمة لعدم العائق والاقرب السبع فيه بالماء نقص
الحاكم عليه السلام وكذا الخمر والمسكر والجرح عن الصادق عليه السلام وفي المبتسر ثلاث روايات عن الصادق عليه السلام
في الخمر احتمل فيها ان يحمل السبع على الجرح فلا تناول العارة ثم رجوع الى المرة كما في ويقل الانا، من غير ذلك فظاهر
تمام عن الصادق عليه السلام في الكوز والانا، ليصب فيه الماء، ويغرق ثلثا وفي المعتبر والمختلث كفى المرة فيما عد الوضوء
لحصول العرض من الازالة وضعت رواية عن الصادق عليه السلام المنسوب بالرواية الضعيفة ومخصوصا مع نقل الشيخ
الاجماع ولا يربس في عدم اعتبار العدد في الجاري والكثير في غير الوضوء وقول ابن بابويه باعتبار المرتين في الزاكر
دون الجاري لحسنه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام محمول على التام عن الزاكر وعلى الذئب لتعارف المياه في
الجاري كما عسل اكثر من مرة بخلاف الزاكر ولا فرق في انية الجرح بين المغصور وغيره لاطلاق الرواية
ونهي النبي عليه السلام عن الخبث للتبريد اما البدن مصيب عليه مرتين لقول الصادق عليه السلام في البول
يعبر

على كل تقدير والورد ولا يخرج عن كونه طاقيا للنجاسة وفي خبر الحسن بن محبوب عن ابي الحسن عليه السلام في الجص قوله عليه
السلام العذرة وعظام الموتى ان الماء والتاثر قد طهره بغيره عليه ^{نظير الكافر باسلامه اجماعا ولو كان عن رده نظرية}
على الاشبه لا مكان قد اشار به ولا يثابره الى عليه ^{نظير الدم ما شغله الى البعوض والبرعوث لسرعة استحالته الى دمه}
ونظير البواطن كلها بنزول العين لرفع الخرج ومومر من عن الصاع في الانف عليه الدم فما عليه ان يغسل ما طهر منه وكان
السؤال عن باطنه ونظير ادوات الاستحباب والاشبه وقدم من الرخ والنقص والتراب في البولوغ اما الغيبة فلا نعم لو علم ^{المكلف}
بالنجاسة ثم مضى زمان لم يكن فيه الازاله حكم بالطهارة لطاهرة تنزه المسلم عن النجاسة ^{نظير الرضى الصقيل كما}
والمرأة بالمسح لصلاتها فلا يتداخل شي من النجاسة ومنه الشيخ لعدم ورود الشرع به ^{روى عن علي بن ابي اس}
ان يغسل الدم بالبصاق وموتى الضعيف لا يغسل به ان الجسد لا يغسل على دم طاهر لم يجعل الماء فيه وغسل به جاز للخبز
عن الكاظم ع لا يتعدى النجاسة مع اليوسه وموصوف في الكلب والخنزير والكافر وفي المرس عن ابي
عبد الله ع انضح يابسا ومولذوب وحمل ان حمزة على الوجوب وقال عليه السلام كل ما ليس بذي انا الميت وقد قتل بالعدوى
مطلقا لعدم قول الصاع ما غسل ما اصابه نوكت منه ورك الاستفصال دليل العموم وكذا الميتة لم يرسل برس عن ابي
عبد الله ع في مس شي من البياض او الثعلب والارنب حيا او ميتا يغسل بيده والتسويد من الحي والميت يشرب بالاشباح
لطهارة المذكورة حال الحيوة فيجعل على اليوسه للوقوع مع الموت والطوبه قطع الشئ في طبعه اطلاقه نجاسة الثوب
الملاقى لميت قال كل نجاسة اصاب الثوب او البدن وكانت مابسه لا يجب غسلها وانما يستحب مسح اليد بالتراب او نضح
الثوب وعن الكاظم ع في الثوب تقع على خضر ميت الصلي فيه لا باس وقال ع في كلب ميت تقع عليه الثوب ينضح ويغسل
فيه وحمله في التهذيب على صوره غلط بعد من قول الصاع في عظم الميت اذا جاز سنة فلا باس وكل هذا يشهد بعدم
النجاسة باليوسه ^{لا تظهر جلد الميت بالداغ اجماعا وبه اخبار متواتره مثل قول النبي ص لا تنفخوا من الميتة}
بشي قول الباقر ع لا يولد دغ سبعين مره وقول الصاع لا تغسل في شي منه ولا شمع والشمع والابن الجند طهر بالابن
ما كان طاهر ان حال الحيوة لما روى عن النبي ص انما اب دغ فقططره ويطهره شاة يموته وعن الصادق ع في جلد الميتة
يدغ ويتوضأ منه ولا تغسل فيه والصدوق ارسل عن الصاع في جلود الميتة يجعل فيها ما شئت من لبن او من وبسوا
منه ولشرب ولا تغسل فيها ولم يذكر الدغ وبواغ من الاول واشد والسؤال لعارض المتوارع مع عدم معرفة صحته
السند وصحة معارضة كعج عبد الرحمن بن الحجاج عن الصاع زعموا ان داغ جلد الميتة ذكاته ثم لم يرضوا ان يكذبوا في
ذلك الا على رسول الله ص وفي صحاح العامة كتب النبي ص الى جبهة كنت رخصت لكم في جلود الميتة ما احاكمكم كما كان

هذا فلا ينفقوا من الميتة ما باب ولا عصب وكان ذلك قبل موته بشهر أو شهرين فيكون ما سمي بالقديم ان لم يخرج من ساه
يعونه او سوده بنت زمعة ما ولى تقول الصبي ما كان على اهلها اذ لم ينفقوا بها ان ينفقوا بها اي بالزوجه وكانت
مرويه وسواها في القيل وابن الجنيده وافق على عدم جواز الصلوة فيه وان دبرغ ولا ينفق بجله الميتة الصبي في الناس لعدم
عنت عليكم الميتة ولا ينفقوا الاصح وقوع الدكوه على الطاهر في حال الحيوة كالسباع لعدم الاما دكيتهم وقول الصبي
ما لا تصل فيما لا يربط لحمه وكاه الذبح اذ لم يذكره فطره بالدكوه والمشهور تحريم استعماله حتى يدبرغ والعاصمان حملها مستحبها رت
والا لكان ميتة فلا يطهره الدبرغ ولكن الدبرغ بالطاهر كالقرطه ومورق السلم والشث والثين والثاء المجمعين للتبشير
وموجب لطيب الریح من الطم يدبرغ به قاله الجوسري وقيل بالباء الموحدة تحت وسوئله الزاج والاصل فيها ما روى من
قول النبي صلى الله عليه وسلم في الشث والقرطه لا يطهره ولا يجوز بالبخس فلا يطهر عند ابن الجنيده والاجود انه مكفي فيما يحتاج الى الدبرغ
ولكن لا يستعمل الا بعد طهارته لقول الرضا ع في جلود الدارثين بالراء الملهمة والثان المجمع اصل فيها ما روى عن جرد الكا
عنى عن الدم في الثوب والبدن عما نقص عن سعة الدرهم الوافي وهو البغلي ما سكان العين وهو منسوب
الى راس النمل فخره للماني في ولايته بسكة كسرويه وزنه مائيه وواثق والبغلي كانت تسمى قبل الاسلام الكسرويه
لهما هذا الاسم في الاسلام والورن بحاله وجرت في المعاطع الطرية وحى اربعة وواثق فلما كان رمن عبد الملك جمع
بينهما واتخذ الدرهم منهما واستقرام الاسلام على ستة وواثق وهذه التسمية ذكرها ابن دبرغ وقيل منسوب الى قريه
بالحاميين كان يوجد بها دراهم تقرب سقما من اتخص الرأه لتقدم الدراهم على الاسلام فلما لا ريب في تقدمها والى
التسمية حادثة خارج الى المتقول اول واتما يعنى عنه يعرج عبد الله بن ابي يعقوب عن الصادق ع في غسله ولا بعد صلوة
الا ان يكون مقدار الدرهم مجتمعا فيفسد ويغسل وتعل فيه الاجماع والفصل في الروايات ان وجب ساقى الحكم بالعفو
والمسوق المشهور انه عفو والحاقه بالجمع اول الطاهر الجبر واعتبر بعضهم التفاحش وهو الرايد عن الخرداده وسلا ينفق
عن سعة وابن ابي عمير اذ كان سعة الدينار غسله ولم بعد الصلوة لحسن محمد بن مسلم قلت له الدم يكون في التو
لا اعاده ما لم يزد على مقدار الدرهم وابن الجنيده قدر الدرهم بعد الابهام وطرد الحكم في جميع النجاسات بالعفو
دونه الا دم الحيض والنفث وقطع ما ان الثوب لا ينسج بذلك ومعنى عن دم الجروح والقرح لا ترقى وان كثرت لقول الصبي
عما فصل وان كانت الدراة تسيل وصل بها وقال است اغسل بولى حتى يبرأ لو تعاقب هذا الدم بغيره تسع الصلوة
فما لا قرب ان الله والصلوة لزوال الضرورة وطهر من الرواية عدمه واستثنى دم الحيض في المشهور وهو سنة
موقوف ابي بصير لاعاد الصلوة من دم لم تبصره الا دم الحيض فان غلبه وكثره في الثوب لمن رآه ومن لم يره

سواء والحق يوم الاستحاضة والنفاس يساويا في ايجاب الغسل ويوشع بالتفريط ولان اصل النفاس حض و
الاستحاضة مشتقة منه والحق الراوندي والعاضل دم نجس العين لان نجاسته لا غفوقها واكثره ابن ادريس قضيه
للطاهر لو نقي الدم واحد ان ريق الثوب والا تعدد لو اصابه نجاسة اخرى فلا غفوق وان اصابه بايع
طاهر فالغفوق لان النجس شئ لا يزيد عليه وليس الحاجه لافرق بين السبي وغيره لما مر من اعتبار التلوث
وعنى عن مطلق النجاسة فيما لا يتم الصلوة فيه وحده لقول الصادق ع ما كان على الانسان او معه ما لا يجوز الصلوة
فيه فلا بأس ان يصلي فيه وان كان فيه قدر مثل القنصوه والكه والجفن والتعل وباشبه ذلك والخبر وان ارسل
الانسان ما يدبره وبالعقل واقصر الراوندي على ما في الرواية والجواب ولعل مثل وباشبه ذلك ما به والحق الصدوق
العامه وقيد بعضهم بالصغر واشترط العاضل كونها في محالها ونسب قوله ع او معه طاهر ثم اعتبار الملابس فلا معنى
عن مجمل والرواية مشعرة بالعموم وقد اذنا اليه في المعبره وعنى عن نجاسة ثوب الرتبة للصبي ذات الثوب الواحد
اذا غسلته كل يوم مرة وعن الصادق ع والليله بانه ولحق اقلال النجاسة بحد لا يعنى عن نجاسته لغفر الصبي
والاولى دخول الصبي للثقة ولان السؤال عن مولود ودخول المربي والتعدد وعنى عن خصى يتوارث بول بعد
غسل ثوبه مره في الثمار وان ضعف الرواية عن الكاظم ع للمرح لو تعدد السر لغفر ثوب نجس تعدد
تظهره فالمشهور الصلوة عاريا الا لضرورة لقول الصادق ع يطرح ويوسى وحمل قول الصادق ع والكاظم ع
يصلي فيه على الضرورة والتخير قوى لتعارض السر والقيام واستسقاء الافعال والمانع وروى عمار عن الصادق
ع اعاده ما صلى فيه وكمل على الذب ولو اشبهه النجس بغفره صلى فيما راد على عدد النجس في المشهور لم يحس صواب
عن ابي الحسن ع في الثوبين وعليه حمل الرايد ونقل الشيخ الصلوة عاريا واختاره ابن ادريس تفصيلا من سر
ساكا في الصلوة والواجب معارجه الوجه المقتضى الوجوب قلنا لما كان السنين متوقفا على الجمع قطع بوجوب الجمع
كالصلوة الى الجهات معارجه وجه الوجوب وما بعد ما بين الصلوة في الثوب المقتضى النجاسة والصلوة عاريا
بها ولو ضاع الوقت صلى التحمل ولو كرت الساب وسق ذلك فالخبر وجه للمرح ولو حصلت المارة نظن
بها طهارة بعض امكن الاقتصار عليه والوجه الجمع ولو قد احده المشتبهين صلى في الاخر وعاريا وعلى
القول بجواز الصلوة في مسبق النجاسة كفيه الصلوة في الباقي بعيد المصلحة نجاسته في بدنه او
ثوبه مع يمكنه من ثوب طاهر او كان عامدا اجماعا للنسب النفس للعبادة ولو علم لم ينس حال الصلوة
فلان عن الصادق ع اشهر ما الملاقاة الاعادة والا فإطلاق عدمها وفي مكانه محموله المردى عنه

المقتدر يخرج الوقت واحتار في الاستصحاب لان المطلق يحمل على المقيّد وفيه جميع طاهر وان كان الاعادة خارج الوقت
 الطهر لعدم الاسان على الوجه والنصيب النسيان ولو علم بعد الصلوة سن النجاسة من غير سبق علم ففيه خبران صحيحان
 عن الصادق عليه السلام الاعادة وعدمها جميع بينهما بالحمل على الوقت وخارجها لا كره على عدم الاعادة مطلقا للاشياء
 المنقضية للاجزاء قال في المعتبر ونوّه به رواية محمد بن مسلم عن الصادق ع في المني والبول وان بطرف في ثوبك فلم يصيب
 ثم صليت فيه ثم رأت بعد فلا اعادة عليك ولو قبل الاعادة على من اجتمع قبل الصلوة ولا يغيره ان كان اليد الجارية ولو
 الصادق ع في المني فغسله الجارية ثم لم يجد بعد صلواتك انما انك لو كنت غسلت استلمك عليك شيء ان لم يكن
 احداث قول ثالث ولو علم بالنجاسة في أثناء الصلوة فان لم يعلم سببها لم يجز او غسلها ما لم يكن الفعل واثم وان احتج
 الى فعل كره استأنف الاصل صحة الصلوة الحالية عن معارضة القدم وكذا الواضحات بنجاسة في الأثناء ولا يعلم ثم رأت
 وعلم وفي المعتبر في ذلك على القولين اما لو علم في الأثناء سببها فلا اشكال في سائر عليها مع لو علم بعد خروج الوقت وهو
 متلبس في الصلوة لكن عدم التعارض معبر الى استنزاه القضاء المني قطعاً وقد نبه عليه في المعتبر قال في البذل
 مراتب ايراد المبالغة النفع المجرى مع العلم ومع الجوان ولا حاجة في الرشد الى الجوان بل الى النفع والغلبة وحمل الرشد
 لبول الرضيع فاستحب النفع في مواضع منصرفه سك النجاسة والنفى والكلب والحريز باسيتين والغارة والطيرة
 وبول الخيل والبغال والحمير وغرق الخبث وبول البعير والشاة ملت والكافر باسواء الكلب ميتا كذلك وذو الجرح
 في المعقود بعد الصلوة بعد الاستسما عن الرضا ع وفي البسوط فتم الحكم في كل نجاسة بآبسته باستحباب النفع وقد مر
 لو حمل الصلي جيا طاهر اذ لم ياكل كالصبي لم تنفس الصلوة للاصل والبواطن معفو عنه وحمل النجاسة المأمونة
 الى العاصي وسوي على وركب الحسين ع على ظهره وسجده ولو حمل فارورة مسدودة الراس بالرضا ص فيها نجاسة
 ترد عنه الشيخ في الخلاف وقطع في البسوط بالفساد وقال لو حمل لبناً نجساً لم تجز صلوته لانه حامل النجاسة وحوزه في
 المعتبر لانه يحمل لا يتم فيه الصلوة منقوضا له بديل منع نجاسة الجمل لم يتصل بالشوب والبدن وفي خبر على
 بن جعفر عن اخيه الكاظم ع قلع الشاؤل وشعث اللحم في الصلوة مس على قوله رجحه الله وعلى قوله لا حاجة الى شدة
 راسها اذا امن التعدي ومن اشترط من العادة لم يعمل بالعموم لا يتم الصلوة فيه وحده بل اخذه النجاس على
 حمل الجوان ولو كان مذبوها فكانت فارورة لصبره الطاهر والباطن سواء بعد الموت لا يضر الجمل المشد
 في نجاسة وان تحركت بركته لعدم اللبس والحمل وكذا لو حس طرف ثوبه الذي لا يتغير اذ اقام كالحاء لم يجز من
 حديثه السائر له في طه ونسعه في المعتبر لوجبه علم نجس وجب ملء اجماعا ما لم يخف التلف او المشقة

لبنات اللحم على الخرج فلهي به مع امكان العلم بطلت قال الشيخ لانه حامل للنجاسة ويجزئه السلطان على تلك دولات
 قبله لم يجر فله لسقوط التكليف ويمكن عدم الوجوب مع اكسائه اللحم لا اللحم بالباطن وحكم الحط النجس في الخرج حكم
 العلم وليس له اثبات من نجاسة مكان منه وتجزأ الطاهرة ولو كانت من اوقى او جبر بعم ادعى امكن الحواز للطهارة
 وتجزأ الصادق مما اخذ من الميت لمن سقطت منه وردت منه الساقط اول الحواز للطهارة بها عند ما يمكن المنع في
 العلم لوجوب دفنه وان اوجبا ومن السن بوجوب المنع ايضا حكم في طمس استراب القبر المحلط بالمت ولو
 سكن في احط استجب احصاءه وكان يرى طهاره طاهر الميت بالصل فاصح ولا يحكم بالطهارة بالاسماء والاطانة بما
 الدم النجس بغيره وحكي ذلك في القبر وحمل على تركه بعد الموت حرر الجنازة اكل ميتة غير مضطرة او اكل
 وما نحساده شبهه تحمله امكن وجوب افراح ذلك التحريم الاعتداء به وانه نجاسة لا ضرورة به وقطع العاقل رجاء
 ووجه عدم الحما بالباطن وعليه يفرغ صحة الصلوة به وفي الجمع بين بطلان الصلوة بها وصحتها مع حمل الحيوان غير
 المأكول بعد لا خيار حمل نجاسة باطنه فيها وامكان الازالة وعلى القول المحقق في القبور يحسب الصلوة في الجمع
 الا في نجمة المتحدة من الذنب والنفس ويجزم استعمالها في الاكل والشرب اجماعا وفي الخلاف كره استعمالها
 والطهارة بغير التحريم كقولنا في المبسوط وتقول النبي صلى الله عليه واله الذي يشرب في اية الفضة بما يجره في حرفة ما يجره اى كدراو
 يرد في حرفة وقوله صلوات الله وبركاته في اية الذنب والنفس ولا بالكفا في ضيقها فانها لهم في الدنيا ولم في الآخرة وويل
 بالاماء على تحريم استعمالها مطلقا كالنجورة والاكمال والطهارة وذكر الاكل والشرب للاتهام وكذا قول الصمد لا ياكلوا
 في اية الذهب والفضة وليس في الباقر عن اية الذنب والفضة والنبي انما سئل عن النافع وتقول الكاظم ع اية
 الذنب والفضة متاع الذين لا يوقنون وفيها ايماء الى تحريم اتحادها مطلقا ولفظه من السرف وتعليل الانفاق في
 لزمن الجالس اول التحريم لعظم الجلاء به وكسر قلوب العباد وفي المساجد والمساكن نظري النبي وشعار التعليم
 وفي المنقضى خبران عن الصادق ع انه كره الشرب في الفضة والعاج المنقضة وان يدمن في يدمن منقضى
 والعطف على الشرب في الفضة مشورا رادة التحريم وقوله في التوركون فيه تماثيل او فضة لا يتوضأ منه ولا فيه و
 النبي للتحريم وقوله لا بأس بالشرب في المنقضى واغزل فاك عن موضع الفضة بالجمع الجمل على الكراهية واستعمال
 اللؤلؤ فيها وفي التحريم في الاول مجازي صار الى تعزيبه والا قرب وجوب غزل الغم لانه به وفي القبر سبب لقول الصمد
 في البيع حبة فضة لا بأس الا ان يكره الفضة فخرها منه ولا يغيره واذا لم يتم الصريح باستعمال موضع الفضة ولا
 مكان اختصاصه بالفضة وهي ياشتب بها الا انما المحذور الحلقه للفضة وقيد السيوف والسلسلة فانه جاز لما روي في

النجاسة
 من غير
 طهارة

حلقه قصعة النبي صلعم وقبعه سيفه وانف عرقه من اسعد اذن النبي صلى الله عليه وسلم ثم اخذ من ذهب لما اتين وكان للكانم
مراه عليها فضة وقال الصادق عليه السلام كان نعل سفت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقامر فضة ومن ذلك خلق من فضة ولد له ثلث
حلمات من فضة تدعى اثنان خلفا وفي طريق قوى من الصخرة تحلية السيف بالذهب والفضة وفي طريق فيه سهل
من زياد عن الصادق عليه السلام حلية المصاحف والسيوف بالذهب والفضة باس وعن محمد الوراق انه عرض على الصادق
عليه السلام ان يذهب وفي اخوه سورة مكتوبة بالذهب فلم يعجب سوى كتابه القرآن بالذهب وقال لا يعجبني ان يكتب
القرآن الا بالسواد كما كتب اول مرة وعن الصادق عليه السلام في ماء الذهب لا باس وفي النذرة يحرم ان يعمل منه شيء
بالنار لا يقطع تعجيل التحريم بالجماء والنحو وكسر ملبس الغراء او ما يضمن من البرق وتعطيل المال فجعلني
اياه الحرام لم يكن كونه تعبدا محضا لا يحرم الماكول والمشروب وان حرم الاستعمال لعدم تناول النبي استعماله يحرم
عن المعصية موضع في غير الاناء او بتوسه ثم اكله وعن المفيد رحمه الله تعالى ويلوح من كلام ابن الصلاح وحدثني محمد بن محمد
على انه سبب في دخول النار لا شاع ارادة الحقيقة التحريم بغير النسيان اجماعا قال في النذرة لوجود المقضي
ولا يلزم من اباحة التحريم لمن الحاجة اباح ذلك لا شرط في تحريم الحرة اشتهار عليها بل كفى مجرد وضع الحجر
فيها لا يوجب الاستعمال لا تبطل الطهارة منها ولا فيها وان حرم لان النبي عن امر خارج اذا اخذ الماكول ليس
بجزا من الطهارة اذا اشروع فيها بعد وضعه على العضو وصب الماء فيها المنع في الخوض عن الطهارة والفروع منه
وبين الصلوة في المفروب ان التصرف بالقيام والقعود جزا من الصلوة منى عنه الاقرب تحريم المكمل
منها ونظر الفقيه وان كانت بقدر الضيق لصدق الاناء اما الجبل فلا ولو هو ما يغير ما حرم لانها منها والعلل
بالنحو وكسر القلب لم يصب لا يصح كاسه بالارش لانه لا يملك بهل ضبة الذهب كالفضة يمكن ذلك
كاصل الاناء والمنع لقوله في الذهب والحريم ان يحرقان على كور اتمى يقع مع هذه الآية وعلى المشتري
سبكه لا كراهية في الشرب عن كونه فيها خاتم فضة او انا فيه درهم لعدم الاسم المتخذ من غير مدين من
المعادن والجواهر فيجوز ان علامة للاصل ولعدم ادراك العامة نفاسها وعدم نفقها المتخذ من الغطاء
ويشترط طهارة الاصل بعلم النبي بحرم اخذها وان اخذ من ميتة وجب تطهيره وان لا يكون عظم آدمي لوجوب
دفنه وحرمة وفي حكم القرن والطفل والشعر والور والصوف المتخذ من الجلد ويشترط طهارة الاصل و
التكسية المتخذ من غيره منه ولا بد من جوازه النظر في اداب الحمام والاستطابة لا يكره الحمام
والاسبغة ولا شراؤه للاصل وكان لا بأس حماما وسحب الاستحمام لدخول النبي صلعم حمام المحقة ودخول على ما كان

الباقية من حمى وقال على ٤٤ نعم السب الحام يكره في النار وينسب بالدين نورده في عنه وعن الصادق عليه السلام
 البيت الحام يترك السر وينسب بالحيا او يندى العورة فالمراد به عدم الميزر ويمنع منه النساء الاضغادات عليه
 بكل منى النبي ٤٤ ويجوز مع العذر وخفف الكراهية بالانذار وان اجتمع عن علي ٤٤ وليكن يوم الاربعاء عن الصادق
 عليه السلام والجهد افضل وليد خلد يميز لانه النبي ٤٤ وكذا سائر المياه لان لها اهلا وليعلم القوم من لدن الصادق
 من العورة ولو اغتسل خاليا بالسر افضل وان كان حائرا لم يجب سر الفرج وغض البصر ولو عن عورة الكافر
 خبر عن الصادق ٤٤ الجواز والنورة ستره عن القوم ولترك السر متقد اما واما لا شبة حتى يغسل لا تستال وخرج
 المنى عنه عن جقيقة الغسل ولعل ما نقل عن الصادق ٤٤ فعند نزول الثياب اللهم اتري عني ريقه النفاق وثبتني على
 الايمان وعند دخول البيت الاول اللهم اني اعوذ بك من شر نفسي واستعيذك من اذاه وعند دخول البيت
 الثاني اللهم اذهب عني الرجز والخس وطهر جسدي وقبلي ثم نضع الماء الحار على بامته ورجليه وابتلاع جرعه منه منق
 المانة وتلبث ساعة في البيت الثاني ويقول في الثالث مكررا الى فوجه اللهم اني اعوذ بك من النار واسئلك
 الجنة ولينزل الماء البارد لانه يضعف البدن الاعلى القديمين فانه تسأل الله من الجسد وعند لمس الثياب اللهم
 ابسني التقوى وجنبي الردي ما اقال ذلك امن من كل اء ولا باس بالقراءة فيه لئلا تزد يد الصوت عن
 الباقية وخض منى على ٤٤ بالبرمان ولا باس بالمباشرة عن الكاظم ٤٤ ونهى الصادق ٤٤ عن الاكاذيب فيه والتمس
 وغسل الراس بالطن المامطلق او طين مصر والدك بالخرق مطلقا او عرف السام وصب الوجه بالازار والسوك
 فيه مطلقا ما اذ به شتم الكليتين وروا الشرة تسبح الوجه والبرص ودباب ماء الوجه ونهى الكاظم ٤٤ عن دخوله على
 الرقيق وقال وادامه كل يوم يدب شتم الكليتين وغبا يكثر اللطم وعن الصادق ٤٤ دخوله على الطن يهدم البدن ورو
 الصادق ٤٤ بالتم عند الخرج ففعله المامور شتا وصيفا ونسب الاطلاء خالعا للميزر ولباشرة العورة بنفسه ليعمل الص
 عم ونهى عن اخلاء الحام لحفة مؤنة المؤمن وليسلم والميزر لا يغره تسليم الكاظم ٤٤ مؤثر راوسج الحضا تاسيا
 بالنسب صلح وكوز ترك تاسيا بعلي ٤٤ عن زين العابدين ٤٤ وعن رسول الله ص الحنا بكل البصر وكثر السر وطيب
 الوجه وسكن الزوج وعن الصادق ٤٤ مذهب بالسك ويزيد ماء الوجه وطيب السكره ويحسن الولد واحتضب
 الكاظم ٤٤ بالسواد وقال ان في الخطاب اجر او زيادة في عفة النساء وكان رسول الله ص والباقر ع يخصبان بالكم
 وروى انه كان في راس رسول الله ص ولحيته سبع عشرة شفة وعن الصادق ٤٤ لا باس بالخصاب كل يعنى الرا
 كلها وتسل الحسين ٤٤ مخضو بالوسمة وعن الصادق ٤٤ تجعل نوره على طرف الانف وقال اللهم ارحم سليمان

في السجدة
 واخره من بعض

في السجدة

من داود كما امرنا بالتوراة فلا تحرقوا فيهم المنور لحرق الفسق على الجالس ومعه شق في مرق البطن ويجوز اللطاف
للجرب وعن علي بن عتيق يوم الاربعاء لا يقرأ في يوم الجمعة حرف البرص فيه والسنة فيها كل خمسة عشر يوما عن علي
ونسي النبي صلى الله عليه وسلم عن ركب العانة اربعين وللمراه عشرون وعن الصادق عليه السلام الا بطحلتة افضل من شقة وطيلة افضل
من حلقه وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اطلق واخضب بالحناء امنه الله من الجذام والبرص والاكلة الى طيلة مثلها وروى
نفي الفقهاء ان ذلك المطلق بالحناء مستوعب الى قدمه وساكنه الحصاب للفساد وان لم يمتنع في السن وقال رسول الله
عليه وسلم في الخطاب افضل من الف درهم في سبيل الله وقوله اربعة عشر خصله يطرد الريح من الادميين ويجوز
ولعين الجاشيتم ويطيب الكلب ويشد الله وينصب بالفضي وروى بالصغار وروى الفياض وتعل وسوسة الشيطان
وتخرج الملائكة ولينبشهم المؤمن ويطيب الكافر ومورنيه ويطيب ويسجي منه مكره ويكره سوره في قبره وعن النبي
صالح الخلق يزيد في الجمال وعن الصادق عليه السلام غسل الراس بالخطمي في كل جمعة امان من البرص والجنون وغنة اذ نسي
الفقر وزيد في الرق وعن الكاظم عليه السلام غسل الراس بالسدر يحلب الرزق وعن الصادق عليه السلام اغسلوا رؤسكم بورق السدر
فانه قد يسهل كل ملك مقرب وكل نبي مرسل ومن غسل راسه بورق السدر صرف الله عنه وسوسة الشيطان سبعين يوما
ومن صرف عنه وسوسة الشيطان لم يمض ومن لم يصح دخل الجنة وعن الحسن بن الفرج من الحمام طاهر منك وطير
طاهر منك وعن الصادق عليه السلام حمامك وحمارك الله بك وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمام والبلغم بالحمام والمرة
المشي وكوزا لك في الحمام بالدهن الملقوث والزيت والسوق والنجار ولا صرف فيما سفع الدن انما السرف مما ائت
اللال واقر بالدين جباري عن الصادق عليه السلام ذكره دخول الولد مع ابيه الحمام ودخول الساق مع ابيه الحمام لعصمتها
في الاستطابة وروى نوحان المطلقة وقد مر بعضها كالحصاب وازالة الشعر ومنها الطيب وتعليم الاطباء يوم الجمعة واخذ
الشارب وعن الصادق عليه السلام انما يبلغ في استئصال الرزق من التعقيب الى طلوع الشمس وروى بشام من سالم عن الصادق
عليه السلام يوم الجمعة امان من الجذام والبرص والعمى وان لم يخرج فحلكا في خراف وان لم يخرج فامر عليها السكين والمراض و
روى عبد الرحيم القمي عن ابي جعفر من اخذ من اطفاره وشارب كل جمعة وقال حسن ياخذ به اسم الله وبالله وعلى سنة
محمد وآل محمد يعلم السلام المستطمنة فلاء ولا جواراة الا لك الله بها عتق نسمة ولم يمرض الا مرض الموت وعن الصادق
عليه السلام من قلم ظهر الى الجمعة الا حوى وعنه عليه السلام من قلم يوم الخميس وابتغى واحد الجمعة نفي الله عنه الفقر وروى البزار يوم
الجمعة خضر البصر ويحكم خضر النبي وعن الباقر عليه السلام يوم الخميس يدفع الرد عن الولد وروى دفع الرد بطلما وعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم من قلم في السبت والجمعة والسارب عن من وجع الفرس والعين وعن الصادق عليه السلام في بعين

صحيح البخاري

يوم تغلبها قتها اذ اطالت وليس من الشؤ والطرف والدم ويكره العلم بالنسب وسحبك الطفر بعد قصه وبحسن قصه والحق
واجب في الرجال كمرقة في النساء وسحب عدم الاستيصال لانه انور للوجه وعن الصادق ع اربع من احلاق الايضا
الطيب والشطيف بالمحس وحلق الجذبة النورة وكثرة الطرفة وقال ع فليحظ الطفا ركم يوم السبت واستجوا يوم الاربعاء
اصيبوا من الحية حاجكم يوم الخميس ولطيفوا باطبيبكم يوم الجمعة وقال ع ليرتن احدكم يوم الجمعة فينسل وسطفت
ولسرح ولبس الطفت ثيابه وليتربيا الجمعة ولكن عيسى في ذلك اليوم الكنية والقمار وقال ع غسل يوم الجمعة طهورا وكافرا
لما فيها من الذنوب يعني الجمعة الى الجمعة وعن الرضا ع في قوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد فيه التمسك للصلوة وقال
الصادق ع مشط الراس يذهب بالوباء ومشط اللحية يشد الاخراس وقال الكاظم ع ادا سرح حيك وراسك حاتم السط
على صدرك فانه يذهب بالوباء والتم وقال الصنع من سرح لحيته سبعين مرة وعقد اذنه مرة لم يقرب الشيطان اربعين
يوما وقال الكاظم ع مشطوا بالاجاج فانه يذهب بالوباء بالبا الموحدة تحت والهمزة وروى البرقي بالنون والقصر
الضعف وكوز مشط العاج عن الصادق ع كاري عن الكاظم ع وقال الصادق ع لا سحى من غمار اسافل شوك
تعل درك ودراك ووشك ويطغى رقبك ويحلب بصرك وفي رواية يستريح ذك وعن الصادق ع حلق العنق يذهب
بالتم وقال النبي صلعم من اخذ شمشو فليحس ولا يبه او ليحزه وقال ع الشعر الحسن من كسوة الله فاكسوه وقال الصنع من
اخذ شمشو فلم يفرقه فروا الله بنسار من نار وكان شعر رسول الله ص ذالم تبلغ الفرق ويوالي شحم الاذن وقال رسول الله
ص خفوا الشارب واعفوا الخي ولا تشبهوا اليهود وقال ع ان الجوس خرو الخلم مفروا شوابهم واما نحن فخر الشوارب
ونعفى الخي وصي الغلظة وقال الصنع ما زاد من اللحية عن التفتة فعني النار وقال ثقب على حلك يدك وتجرنا فضل
ويكره شفت الشيب لشي النبي ص عنه وقال الشب وقار وقال ع على ع لاري يحزه باسا واخذ سم الانف بحسن الوجع
الصادق ع وقال رسول الله ص النساء كن من الخاف كن مانه ازين كنتم وقال الصادق ع لا ينفق لامة ان تعطل
نفسها ولو ان يعلق في عتق فعادة وروى ان النبي ص لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشدة والمستوشدة
وفي رواية بدل الواشمة الناصبة والمتشمة اي للشعر غزير البدن بامرة واتباعه كخصاب وترفق الانسان ويبيض
الشعر في الفاعلة والعايلة والنجاسة الشعر قبل ولا تحريم نظره اذ كان من اجنيه بل لا تتم لغيره للوجه والي ليس للوجه فلي
هذا الواد ان لم يحرم وهذا كله من باب معير على الله وروى ان السن الجنبية عشر حسن في الراس المضمضة والاستنشق
والسواك وفرو الشعر وقص السارب وحسن في البدن قص الاظفار وحلق العاثر والباطن والختان والاستنشا
وساكد السواك عند الوضوء والصلوة والشعر وقراه القرآن وبعث الكبد ولو كان صابا جامع النهار ويكره على الخلاوان

الحديث في الصحيحين
باب في الاستبراء

يزك زياده على ثلثه ايام عن الصادق ع فيما في عشر بايده من السنة ومطره للقم بجملة للنظر ورضي الرحمن ويبيض الا^ش
ويذهب بالحرق ولشد الله وشي الطعام ونذهب بالقم وزيد في الحفظ ونصاعف الحنات ونفخ به الماكه ونسحب
الاكحال بالانمد عند النوم وتراوينا بالتي ص وعن الصادق ع انه اربع في اليمن وثلث في اليسار وسحب فراية^{منه}
الدابة وحسن وجه الملوك والطهار النعمه استطابه الحلوه وفيها مطلبان^{جدا} سحب ارياد موضع مناسب
للبلول المرش او ذواته اكثر لفعل النبي ص وعمل الرضاع وقال من فقد الرجل ان يراد بسوله وابعاد المنصب كس
لا يرى لفعل النبي ص وقوله من اتى العياط فليس ويب الحلاء كاف والدخول باليسرى والمخرج باليمنى عكس المكان
الشريع وان لا تكشف العورة الا بعد التوضؤ من الارض لفعل النبي ص وتغطية الرأس اتقاوا وليتبع الصادق ع وقول
بسم الله والله اعلم اني اعوذ بك من الحشد الجبث الرجس النجس الشيطان الرجيم ادا دخل ويحب ستر العورة عن الناس
تقول النبي ص احفظ عورتك الامن زوجتك او مالك يمينك ويحرم استقبال القبلة واستدبارها في الصحارى والابنية
في المشور لقول النبي ص ادا دخل المرح فلا يستقبل القبلة ولا استدبارها ولكن شرقوا او غربوا وقال الحسن ع لا يستقبل القبلة
ولا استدبارها ولتعظم شعيرة الله وقال المفيد يكره في الصحارى لاني الانبياء وابن الجندب استحب تجنب القبلة لانه كان في مثل
الرضاء كيف مستقبل القبلة ولقول جابر بن النبي ص ان يستقبل القبلة بول وداية من ان تقص لعام مستقبل فتكون
فعله ناسيا والاول لا تجتمع والثاني محمول على حاله التلطيف صواعن المكره ولان القول مع التعارض اقوى من
الفعل وجاز ان يكون الراوي طعن الاستقبال وروايه غايته ان النبي ص قال استقبلوا المتعدى القبلة لم يثبت لان
الراوي عنه عاك ولم يثبت لقائه اياها وكذا استدبارها الكعبة والسبب مجر احرام الكعبة لعدم خلوه الصواعن مصلي
من الانس والجن او المرى بعد عنه وغيره لا يملك به والحسن لا يمكن الاحراز منهم فيعلم الابنية التحريم ويخرج وجوب الوضوء
او تحلي في النبي عليها ولو تعدد الخراف قال في طسقط وجمل في المعبر على عدم التمكن من غيره واحتمال اختصاص الاستدبار
بنحو المدينة لكان بيت المقدس الاصل لوجود معقل بن ابي معقل الاسدي ان النبي ص لم يمت عن استقبال القبلة
يعني الكعبة وبيت المقدس لادلاله فيه على ذلك لوضوح وجهه لبعضهم على زمان كونه قبله ويكره استقبال قرص الشمس والقمر
بالبول لاجتماعه لشي النبي ص عنه والغايط محمول عليه وتباروي بغيره فيستلما وفي استدبارهما احتمال المساواة في الاحرام
واستقبال المرح واستدبارها لشي الحسن ع عنه والبول في الصلابة لما فاته المخرج جواز عوده ولقول النبي ص استنزهوا
من البول فان عاتة عذاب البقرة وفي الحجر لشي النبي ص خروا من الاذى وقيل لانها مسكس الجن وفي الماء الجارية
لشي على عاتة مستثناة الضرورة وعن الصادق ع بئله اسانيد لا باس بن الجباري واحثاره على بن باويه رحمه الله

والراك لنص الصادق ع وطوف الشيطان قاله الصادق ع في مطلق الماء وقيل الماء الجني ليلما كراهية فيه استدلالا
في البول فالغايط بطريق الاول والجلوس في الشارع والسوارع وتحت المئذنة واللعن لنص زين العابدين ع وقدر
الملاعن بابوا الدور وقيل يجمع المأوى لتعرضه للغمم وعن النبي ص اتقوا الملاعن والا فبئس ما فيه المساجد
وفي الزوال لنص الكاظم ع وقول النبي ص ملعون الملعون في ظل الزوال وموضع الاذى للتعرض للحوادث والكلام بغير ذكر الله
بعد ايراد الكرسي لنبي النبي ص عنه وقوله لمعوس ع ذكرى على كل حال حسن وقول الصادق ع لم يرفق في الكيف
الكر من اية الكرسي وجهه ايد وقيل يحكي الاذان والبول يا ماروي اذ من غير علم من الجفا ومطلي من السطح في
البوا لنص النبي صلى الله عليه واله وطول الجلوس حرقا من البوايسر قال الصم عن لقمن رضى واستصحاب ما عليه
اسم الله كاتم ومصحف لوضع النبي ص حاتم قبل الخيل اما اسماء الابناء فلا باس واستصحاب دراهم بعض الان
كون مصورة عن الساقعة والاستسقاء باليمن لانه من الجفا وباليصار وفيها حاتم عليه اسم الله ام او اسم بنى او امام
او قصه حمرم ماروي سالت عن الفص من حجر زمزم قال لا باس به واذا اراد الاستسقاء نزعته والمروى عنه
وان جعل لكن الطائفة الامام لا قبل الجماعة به وفي نسخة ما كان في الكيلني رحمه الله ايراد هذه الرواية بلط من حجارة
زمرد وسبعناه مذكورة والسواك ماروي الشيخ انه نورث الحر والاكل والشرب لنجوى روايه اللقمن الساقعة عليه السلام
وتفقهه مهانة النفس واستقبال بيت المقدس قاله الفاضل لسرقه ومس الذكر باليمن لنبي الباقعة عنه والطا كراهية
عند القبول للبحر ولستحب الاعتماد على اليسرى للبحر عن النبي ص واعدا والنبل للبحر عن ابي موسى اجمارا والاستسقاء جمع شدة
اصلها الحصة والدعاء دخولا وفروجا وافترا وروية الماء والاستسقاء وفراغا ومع البطن عند النزاع قائما قاله الفند
رحم الله ومن تبعه والصبر يعني ثم الاستبراء لقول الساقعة والصم ع ولكن بالنسبة المشهورة والمرضى سره مراد الى
طرف ثلاثا والمفيد مسوح تحت ايتيه مرتين او ثلاثا ثم يحمله بين الابهام فوفقه والمسحة تحية ويمر بما عليه معتدا من اصله الى
مرتين او ثلاثا وفي كلام الباقعة يعصره من اصله اليه ثلاثا وينسرفه ولا شرط المشي في الاستبراء وطا الاستبراء
وجوب الاستبراء والشيخ ثلاثا قاله سلا وذكروا ابن الحنفية في المراه وتوليته بنفسه ولو غسله غيره كانه حارز بكرة الزود
الحرة لقول الصادق ع وغسل اليد قبل ادخالها الاثنا، لقول الباقعة والصادق ع الشامل له والبداء
بالدبر للبحر عا عن الصادق ع والطاهر ع كراهية البول في الاثنا، ماروي انه كان النبي ص قبح
لذلك نعم لا سمي الاثنا في المنزل للنبي والا شبيهة تحميم في انا، في المسجد للتعظيم ولانه تعرض للتلويث
في الاستسقاء، ومن النجوة ما ارتفع من الارض وقيل من تحت الشجرة قطعها

وشرعا اذا تخيئة البول والغائط الناقضين عن مخرجهما لا يغزى استصحابا بالجر من النوم والريح لتعجب ابن الحسن ع
من فاعله ولا من دم الحدث ولا غيره من الدنيا، لوجوب الغسل ولا من الخارج من المخرجين كالدود الخالي للطهارة ولا
الخارج من غير المعتاد قبل نقضه وفيما بعده وجهان اقربهما الجواز للمساواة في النقض والحاجة ولا من البول لقول الناقض
ويكرهك من الاستسقاء، ثلثة اجماعا واما البول فلما يد من غسل ويكرهى مثله مع الغسل للجر ولا يجب ذلك لعدم الجرم ومع
تعدد الماء يتبع وجوبه ويصلي ثم يغسل عند الوجدان وخرجنا عن الصلوة في مسحة بريقه فاداو جده بلانته مترك
ولما لم يصح من الغسل من البول ولا من الغائط المنفرد عن المخرج اجماعا وسوموى ويكرهى فيه مع عدم التقدي ثلثة اجماعا
لقول النبي ص اذا ذهب احدكم الى الغائط فليذهب معه ثلث اجماعا يستطيب بها ما نهاي يكرهى عنه ولقول الصادق
ع جرس ثلثة اجماعا رابكار ولوقتي يادونها وجب الاكمال في الاثنية لقول سلمان رضيهما رسول الله ص ان
نشيرنا قل من ثلثة اجماعا ويجب الرايد لواجب اليه اجماعا ولا عبرة بالاشراك لراية بخلاف الرطوبة وسبب الوزر لقول
النبي ص من استعمل بوتر من الفلاخرج وفي اجزاء ذى الشعب قولان للصورة والمنى واحاط في طابعه واجزاء بالوتر
والاثنية اجزاء لقول النبي ص اذا جلس احدكم لحاجة فليستجث مسحات قيل والافضل امر الاول على مقدم الصفة
البنية راجعا الى اليدى والثاني عكسه والثالث للسرة يجمعها وسوجن ان استوجب في كل مرة والمسحة بقدم الراية
ويصنع على المكان الطاهر او لا واجب الاداره والاعطاء بعسرة ولا يكرهى النجس ولو جف بالشمس بعد زوال العين
فلم يكرهى الخوف والخوف وكل طاهر من البول العين لقول النبي ص واستناب ثلثة اجماعا واوله اعدا واول جنات
من تراب والتمسح بالكرسف مروى عن الحسين ع وسلا رابعة الارض في اصله كذا الجي وقت الغلبة في الاستقبال
وفي القدره عليها وابن الحنيد لا تحار الا بغير والحرف الا ان بلا بطين او تراب يابس ونهى عن العظم والروث لما
الجن والمطعم لغوى طعام الجن والمحرم والاثنية الاجزاء لعدم الشاى من التحريم وبينه وابوءة في الميسر والسرير والمقبر
وسوقول الرضى لثنى او عدم مشروعية نعم لا كرى الصقيل وليكن باليسار كالفعل لان رسول الله ص كانت اليدى
لظهوره وطعامه واليدى لخلاؤه وما كان من ادى والجمع بين الجر والماء في المتعدى مستحب لهما لغو تنزه اليد وفي غير الماء
افضل لثنا الله نعم على اهل قبائه والجمع اكل لاراء العين والاثر والحدائق، لا الصبر ويستخرج الرجل بالماء طولا ولما
غضا ولا تطال الراية عن الرضاء ولا يتعرض للماطن ولقول الصادق ع انما عليه ان يغسل ما ظهر وليس عليه
غسل باطنه وفي تحريم الاستقبال والاستدبارهما بنظر الما من التاويل في خبر جابر وقول الصادق ع بقوله كما
يقعد لغائطكم طهارة الخلق بعد الاجزاء كالماء لم نعم قول النبي ص لا تشبهوا بعظم ولا روث ما نهما لا يظهر

والحقه التي لا ينفذها استعمالها ولو خرج احد المدينين اختص بالفصل اجماعا وسوموى عن غار عن الصانع
 تعين الماء لو استمر نجس مطلقا لقهر الرخصة على محل الضرورة والعرق بين الغايط وغيره ضعيف لو خرج الغايط
 من جيب نجاسة اخرى لم يكن الاستمرار بسبب تقديم الاستحباب على الوضوء فقبله صحيح في الاصح لقول الكاظم وتعاد الصلوة
 وخبر سماعه عن الصادق با عاودتها ضعيف بسماعة ورواية محمد بن عيسى عن يونس وخبر سماعه عن الصادق الصلوة
 متروكة لضعفهم والجاهل بالحكم بعيدا كغير الاستحباب والنجاسة يعين الوقت اما الفصل في موضع النجاسة واما التيمم
 مبنى على بوسقته مع امكان صحته مطلقا لان زيادته مستثناة كزمان التيمم وكذا الكلام في النجاسة على البدن كحيث كشف
 البشرة على العلف ان امكن لارها كالظاهر ولو كان مرتعا سقط لوجود بلا مشبهة بعده فلا انقضاء مع
 الانسداد عنه الجاهل وى غرق في الطهر والاغارة الوضوء دون الصلوة قبله لا ريب في اجزاء ذي الشبث
 ولو كسر اجزا مطلقا والشبث الواحدة مجزئة مع التطرف في كل مرة وان كان رطبا لم يشترط ان يمسح بالاجزاء بالجملة
 فلا يعفى عنها ويندفع بانها من نجاسة المحل ولا ريب كالماء لا ينحس حتى يتصل الخشبي المسك يستجر في الدبر كما قبل وفيه
 القليلين الماء وهل يكون ما سماه استحياء الانسبة ذلك اذا اعتيد منها لا فرق في عدم غسل الباطن من الرجل والماء
 بكر او ثانيا لم لو غلبت الشبث وصول البول الى داخل الذكر ونحو الولد وجب غسل ما ظهر منه عند الجلوس على المني
 من المحترمة ما كتب عليه قران او حدث او وقع اوجز الحيوان فلا شدة لاوله عقب غيبه او يده وكذا الجملة كالعضود
 وكذا الاحرام في التقديس ونفيس الجواهر عندها لو قلنا في المحترمة بعدم الاجزاء بناء على ان الرخص لا يابط بالمعاصي
 ولا اجزاء بله غيره مطلقا المستعمل الاضطراري وهو الصعيد قال الله تعالى فمجدوا ماء فتيقنوا صعيدا طبيا
 والنظر اذ فيه او في مستوفى مطلبيان الصعيد وجه الارض ترابا كان او مدرا او صحرا او دون المتصل بالارض
 من النبات وموقول الزجاج والطيب الطاهر وانما كان طهورا لقوله تعالى يطهركم به وقول النبي صلى الله عليه وسلم فضل على الناس
 ثلث جعلت في الارض مسجد او ترابا طهورا ولا لافيه على اختصاصه بالتراب كذا ذكره ما هو الاول في الاستعمال ولا
 روى كحذف ترابها وشروط كون الراب خالصا لوشيب بنو رغبان او دوقس واستهلكه الراب حازر والا فلا وحده ان
 لا يرى الخلط ولا سلب عنه اسم الراب ولا يخرج منه وصفا وما لا سود ومنه طين الدواء والاغفر وسوغير حالص والا حرم منه
 الارض للدواوى والطبي وهو الراب اللين في مسيل الماء لارها اقسامه كاسعهم الماء الى الملح والغلب ومنع ابن الحنفية
 من البيع لشبهه بالملح وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ارض المدينة والبيع عال على ما نكره مع وجود غيره وطاهره منع الجرح والاجر
 وشروطه البيع في التراب طاهر او المنيدين وابن ابي ريس عدم التراب بجزءه في البسطة والخلائق والترقي ما لا انقص

في بلاد ارض ومنه الرخام والبرام وكذا يجوز مريض النور وارض الجص وفي الزباير عند عدم التراب ولصفتها
 انفس النورة والحصى فجوزها الرضى لما روى عن علي بن ابي حمزة في الميسر والحلاف والسرير من النورة للاستحالة ويحتمل
 والحق مثلها ومنع في المعبر كما يظهر من ابن الحنبل وكذا الاجر والارض شاملة لهما ولا مل ولا كره ويجوز بالمتدوين انهما
 لقول الصمد والجوز بالمعدن كالحجر عن اسم الصمد صلتها لان اليه يعقل بناء على انه ارض ولا بالنجس وان كان بعضه
 للقييد الطيب واعتبار التغير بالنجس في التراب سوس ولا المعصوب للثني ولا بالرياء وان كان رياء التراب والنسبت
 الباقية اولى بالمنع ويجوز بالتسليم اجماع العلماء اسم وعدم رفعه الحرف وقدر المسحوق بالانفوس اما المصروب عليه فلا يستعمل
 فيه اجماعا لانه كالا، نعرف منه وزاير القبر ما لم يعلم النجاسة ولو علم اختلاطه بالصدى احب في اللحم والعظم بطريق
 النقل وعلى قول المبسوط سعي المنع في المعبر يجوز وان تكررت به لانه عندنا ما نعلم لو كان الميت نجسا منع وضعه بالصمد
 يتم بغير ريب او ليدفع تحريمه كراغبا فيفيض ثم يتم عليه ولو لا شي بالنفس ضرب عليه منع فقده بالانحلال
 زراعه عن الباقر ع ويستحب من العدل بعد ما عن النجاسة وليس على من يدين عن التيمم من اثر الطريق وقال لا وضوء من طي
 كسب سرا، التراب كالماء او استجاره ولو بدل له وجب القول لعدم التمسك كحز التمسك على هذا لا غير بارضه
 بشايد الحال ولوطن الكرامية اوضح بها المشرك ولا يجب على الغير ذلك وكذا لا يجوز في المعصوب للغاصب وانما غيره منع
 الصلوة مشرعية لوضوح الصمدية مضافا وتلب التراب منع منه في المبسوط لسلب اسم الارض ولكن
 كونه كالميت بالمطلق لو امكن تحريف الوصل وجب ما لا ضرب عليه مع تعذر ما غيره ويتم وصل تحققه ثم يتم
 مع سعة الوقت وهو حق ان كان التحجيف فعل الضرب وفي خبر ابي بصير عن الصادق ع يتم الطين وزراعه
 الباقية يتم من الطين وكذا في خبر رفاع عن الصادق ع الترتيب من الفبار والوصل كما هو من التراب
 والفار فله قدم الوصل لم يجز اما لو جففت فهو تراب طاهر الرضى وابن الحنبل التيمم بالثوب والمفيد والشع
 في النهاية قدما التراب عليه فان فقد ادهن به وطاهر التذكرة العكس والمعبر ان غسل والا فالتراب يظهر
 من طه وقد رجع الكاظم ع في مسوغه وهو العجز عن الماء وله اسباب عدم وجوده لانه لا يتحقق
 بالطلب بعد رجوع اصحابه سيما في الخنزير وسمين في التمسك للبحر عن علي ع فالقيده يطلب امامه ويمينه وشماله
 المبسوط يطلب في سائر جوانبه وحسن زراعه عن اجماعه يطلب ما دام في الوقت وقال البيهقي المعبر
 لوضوح السند والمعنى وعن الصادق ع لا يطلب الماء يمينا ولا شمالا ولا في ثوبه عليها الشع على الخوف والتحقيق
 في القبر بعد هذا الجمل ولكن ضعيفا على من اسباطا وتيقن عدمه سقط الطلب ولا يجزى قبل الوقت

في موضع آخر
 في موضع آخر

ان اسئل الى مكان افرو الا افرو ان علم عدم الماء ولو علم وجوده في مكان ابعد من المقدور وجب مع الاسكان
 ولو تم قبل الطلب وصلى بطلا عند الشيخ وشكل يتيم يتيم عند صق الوف والامر المقتضى للافرا وكذا من
 ومن الماء او اراقه في الوقت نعم لو وجد الماء في محل الطلب قوى قوله الجبر من الصم ع ولو نسي الماء افراد
 عند الرضى للعموم رفع الشيخ بعد ان لم يطلب لهذا الجبر وضعف نعمن بن عيسى وكذا لو كان نكرة ما لم يره
 وقول الشيخ اوب للتفريط والشبهة تدفع ضعف السند ويكفي الطلب مرة في صلوات اداطن العقد بالاول
 مع اتحاد المكان ولو طهر ركب في اشياء الطلب سال كلائهم ويجوز الثانية في الطلب ويحبس بما يحصل
 ولا شرط السفر لطاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم الطيب طهر المسلم ان لم يجد الماء الى عمر من والسفر في الية غلب
 ولا يبعد الحاضر خلافا للرضى في شرح الرسالة للاشغال والطلاق قول الصم ع وقد افراته صلواته ولا فرق بين
 الاسفار للعموم ولو كان معصية ولو افضى الطلب او حصل الماء الى جواب مطلوب مثل الخطاب والصيد
 امكن التيمم دفعا للضرر وان كان الضرر لا يندفع الا بذلك جاز التيمم بالافلا وعدمه لعدمه على الماء عدم
 وصلته لفقدته ولو وجد وجب وان راد عن مثل في الاشياء لاسعاه الضرر وقد بلغ صنوان في سؤال
 ابى الحسن ع الف درهم حكيم بالشرع يندفع عدم الضرر الحالى او المتوقع في زمان لا يتجدد معه بالعادة اما معه
 فلا وكذا لو اجف مال الحج والسوق التيمم عند خوف لصحف ما كاياتي وربما فرق بينهما بالعوض والثواب
 وهو حال ضعيف لانه اذا ترك المال لا ينفعا الماء دخل في خير الثواب واعتبار مثل كسب المكان
 والزمان لا اجرة كحصول الماء لانه متقوم بنفسه ولو بيع باجل وجب مع القدرة عليه وعدم الاحتياط ولا يقد
 صاحبه وان فضل عنه ولو بدل وجب قبوله لعدم المنة عادة ولو بدل منه لم يجب خلافا للشيخ وكذا حصول
 الكفارة للرتبة وعدم الالة يتم فلو اغيره وجب خلافه بهما ويحكي على قول الشيخ الوجوب وكسب شر الاله
 كالماء للممكن او استيجارها والقادر على اترال عمارة ونحوها واجد ولا جرة بنقصها وان كثر ما لم يقربه في
 الحال او بعده قاله في التذكرة وقد قرع حافت العطش وقال الصم ع لا يرد منه قطرة ويتم وضراجه التيمم
 ولو امكن استيعاب الماء نظره وشربه ولا فراجته في غير المحترم كالمرة تدعى فطرة والجرى والكلب القعود والخير
 وكل ما يجوز قتله وجب كالمرا الى المحصن والموتب او لا كالحية والهريرة الضارية وجوده ما كفى بعض الاله
 كعدمه لالاية فلا يستعمله ويتم لعدم الفايده وينبذ عليه قول الصم ع في الحنف مع ما يكتفى بالوضوء يتم و
 قال في طواف المنصر بعض اعضاءه كحائط نفيل الصبي والنعم ولا يتم عن خاصة البدن اجماعا لعدم

زوال النجاسة وعن المحل يكون الصبي بطوراً مختصاً بالبدل من الوضوء والغسل لعدم العموم فيه الحرف على نفسه
او بالبدل من استعماله لقول الله لا امره ان يوتر بنفسه فمعرض له لص اوسع والحرف من وقوع العاقبة لسوء الرجل و
المرأة وفي مجرد الجنب بطريقه الحواز للضرر وحاشا للنف باسئاله لقوله نعم ولا تقولوا انفسكم ولا تقولوا ايديكم الى الهلكة
وعن الباقر والاصحاب في الجنب في التوضؤ لا يغسل ولو لم يكن من استنجان الماء وجب ولو لم يعوض مقدور وكذا جابت نكح عضو
لما للضرر اليه كصداع او وجع فخر فغير مانع قاله الغاضلان لانه واجد الماء وسلك بالعسر والخرج ويقول النبي نعم لا ضرر ولا ضرار
مع تجوزهما اليتم للشين وطول المرض مستغفر وعسر بره انا الام الحالى فلما عليه بكل الخبر باغتسال الصبي في السيل باردة و
شديد الوجع بالجنب ثم اكفروه في الاشبه للعموم في المعضل عن صفة الغفر وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان ولم يعمد
فيه تبعه واخبره ما وجب المفيد على المتعد الفصل وان حافت على نفسه وموطاه كلام ابن الجني في رد ادعاء التلغ يتم
وصلى واعاد والادلة السابقة فنفها مع ضعف سند الاول وحمل الثاني على الالم المجرى مع المعارضة بقول من في الصحيح
في الخب فاقطع الطهور فلم يمسح من الارض ويصل وفي الصحيح عنه في الجنب يتم ويصل لا يعيد ومنه يعلم عدم اعادة الميتم لزام
الجمعة وعنه وعن علي بن عبيد وطريقه السكوني وكذا ذو ثوب بن الحسن اذ اتم من صفة يعيد وطريقه غمار الجنب
اول من الميت والمحدث بالماء الصحيح عن الكاظم ع وفه اشارته الى عدم طهيرة المستعمل والافهم بحجة وعلمه الاكثر وفي طريق
التجربة مع الاباحة ومع ملك اقدم موالى وابن ادرس في المباح يستعمل الحان ثم يفسله مع ضيق الوقت والآفات
اول وسواطراح الجبر وقيل الميت اولي الجبر محمد بن علي بن بعض اصحابنا عن صفة ومقطوع بهذه الاولوية مستحبة
في المباح ومستحبة في البدل للاجراج الاول بوجده وشبهه ما علق الاولوية بتعبه الجنب بخلاف الميت وما بالجنب تباين
استباحة الصلوة وطهارة يده والميت الثانية لا يفر ولا يعارضه امكان استدراك الجنب دون الميت لان طهارة
الميت نظافية وهي يحصل بالتميم والعكس في هذا العارض لو سبق اهدم الى المباح اخضع ولو استودا استركوا ولو
نظف لم يهدم ثم ملك قاله في الخبر لسبب وجب وسلك بازاله الاولوية بغيره بنصه وهي في معنى الملك وهذا مظهر في كل اولوية
كما يتجلى والتفتيش ودخول الماء الجنب اول من الجايض وفيه ما من اس الميت والشعر على التجر ولو لم يلبس بوق
وط الروح على الغسل امكن او يترتبها على الجنب لقضاءها عن الله نعم وحس الروح منزل النجاسة اولى من الجميع لانه لا يله
له والعطشان اولى مطلقا للضرر وفي تقديم الاستدحاجة اما زيادة عطشه او لضعفه بصراً او مرض بطور رجحان
سبب واستركم في المسح وكذا في الترجيح بالحصال الدين في الجميع والمعصوم اولى مطلقا لا يجوز للمكلف بالاطمئنان
بما يبدله لغيره لوجوب معرفته في طهارته واليتم مشروط بتعد الماء ونسبه عليه قول من عن قوم ليس معهم الا ما ذكره الجنب

يتوضون ويتم الحنبل كما قاله في المعتبر ليس فيه تصريح باختصاصهم بمكة ولعلهم يشكون ولكن الحنبل لا يكتفي بنصيه
 ما قد الطويرين ثوب الصلوة لقول النبي صلى الله عليه وآله لا يطورون تمنع عدم انكاره صلى الله عليه وآله على المصلين بغير وضوء مع ان كان كونه
 منسوخا اوله لا ثم عليهم لعدم علمهم بالاشبه القضا لعدم قول النبي صلى الله عليه وآله من باصره صلوته فريضه عليه صلوته بالمقيد قول بسقوطها
 على تبعية القضا الاداء وبقية سبب وجوب الاداء وهو الوقت لو وجد من علة غسل وضوء ما يكفي احدهما
 فصله وتم لا في غير في القديم لانهما فرضان مستقلان فان كفي الغسل فهو اول من الوضوء لكاله في الشغل
 له منه وفيه مطلبان كحسب الوضوء للصلوة الواجبة للاباء والجبر والاجماع والطوائف الواجب كذلك وليس كذا
 القرآن ان وجب بندر وشبهه على الاقرب للايه ولقول صلى الله عليه وآله اسمعيل التمس الكتاب وفي المبسوط والسير اكره
 المس للاصل ولعدم منع السلف الصبيان منه والحق ابو الصلاح من اسم الله تعالى وتسمي لتبذلي الصلوة والطوائف
 بمعنى الشرطية في الصلوة والكالية في الطوائف على الاصح للجم والطلب الحاجه جعل المصنف للتعليم والانفعال الحجج الطوائف
 والصلوة والصلوة الجاهزة وزيارة قبور المؤمنين وطلاوة القرآن ونوم الحنبل وجماع الحنبل وجماع غاسل الميت ولما
 غسل ولم يغسل الميت وموجب وكرا الحايض والتائب للوضوء قبل وقته والتجديد واكثر على طهارة كل ذلك
 للنقض والغسل كحسب ما وجب له الوضوء وله دخول المساجد لايه وللجوار في المسجد للجم وقراءة التلايم وانما ضابط الاجماع
 ولصوم الحنبل والحايض والتائب ولصوم الاستحاضة مع غسل الطهارة للصوم ما من الميت للاصل طاهر للاصحاب
 ان وجوب الغسل مشروط بهذه الامور فلا يجب في نفسه سواء كان عن حياء او غير العلة نعم وان كتم حياء فاطروا
 عطفته على الوضوء المشروط بالصلوة وعطف عليه التيم المشروط بها ولعدم الذم بما حره الى وقت الصلوة ولصحيح عبد الله
 بن يحيى الكاهلي عن من في المرأة تجامعها الرجل فيحيض وهي في الغسل هل يغسل قال مدحها ما سجد الصلوة ولا
 يغسل وصحيح زرارة عن ابي جعفر الباقر انه قال اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة ولا صلوة الا بطهور
 وفي ادعوى الشرط قبل دخول الوقت لا وجوب وهذا الجهر لم يذكره المتعوضون لبحث هذه المسئلة ويؤمن اقوى الاخبار
 دلاله وسند اوردته في التهذيب في باب يغسل واجب للصلوة والراوندي رحمه الله وجماعه على وجوبه لانه شرط لقول
 النبي صلى الله عليه وآله من الماء وصح زرارة عن الباقر ان عليا عليه السلام قال اذا اتى الحائض فغسل عليه الغسل وصح محمد بن
 مسلم عن احمد بن محمد اذا دخل وقت وجب الغسل والمطهر والرجم والمطهوان غير مشروطين وصح علي بن يقطين عن الكاهل
 عن ادا وضع الحائض على الحائض فقد وجب الغسل ولما وصوم تاركه وان كان خاليا من عبادة مشروط بقل لا يقع
 في الوجوب بهذه الاسباب لكنه مشروط بوجوب الصلوة بوفيقا من الادلة وبعارض بالادعوى في الوضوء وما في

الاغتسال غير العقيدة بالصلوة تقول النبي صلى الله عليه وسلم من نام بغير وضوء فقل على من وجده طم النور بما اوجب عليه الوضوء وقول
 الرضا ع اذا خفي الصوت وجب الوضوء وقول من غسل الحائض واطمرت واجب وغسل الاستحاضة واجب وغسل من
 مس ميتا واجب وشبه ذلك من الحكم بوجوب غسل الثوب والبدن والايمان النجاسة وموافقون على ان المراد بها الحرام
 المشروط والاصل في ذلك انما كثر علم الاشارة الى الوجوب وعلى في الاستعمال فصالح حقيقة عرقية قال المحقق في المعية
 افواج غسل الجنابة من دون ذلك كله حكم بارد والعبادة في نية الوجوب قبل الشروع عند من لم يكتف بالقرية وفي عصيان
 المكلف لو ظن المدقق ان ذلك شرط الوجوب وربما قبل بطرد الخلاف في كل الطائعات لان الحكم ظاهرة في سرعها
 مستقلة وسحب الغسل لما ذكره كسب الرواية في يوم محمد بن عبد الله عن صفوان بن ابي عمير عن ابي الحسن ع امر الانصار بالغسل يوم الجمعة
 بذلك السنة وعبد الله بن سنان عن صفوان بن الجمعة والعيان ويوم عرفة عند الزوال والاحرام ودخول مكة والكعبة والمدينة
 والزيارة ولفظ الليالي في شهر رمضان وقول الصدوق بوجوب الجمعة لرواية عبد الله بن المغيرة عن الرضا ع ورواية
 الحسين بن خالد عن الكاظم ع معارض فعمل على التوكيد لرواية الحسين بن عطاء بن الحسن ع سنة وليس بوضوء
 وسحب النساء وللعبد لرواية ابن المغيرة عن صفوان بن سماعة عن صفوان بن عطاء عن ابي عبد الله ع والسبت ورواية عمار عن
 صفوان بن عطاء عن الغسل ولعيد الصلوة في الوقت للذهب ويقدم الخميس لحرف الاعداء لانه لا يرام الكاظم ع امرته لا يقدم على العزاج
 الدعوى الشيخ الاجماع وضافه الى اليوم ويتعدى الزوال اجماعا وقوله افضل لما كيد الفرض وفي الخلاف
 يتعدى ان تصل الجمعة وليدع في غسل الجمعة بارواه ابو بصير عن صفوان بن عطاء عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 اجمعين من التوابين واجعلني من المطهرين ومحمد بن مسلم عن صفوان بن عطاء عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 واحد وعشرين واب فيما اوصيا الا ينادوا برفع عيسى وقبض موسى وثلثا وعشرين ويرجى فيها ليلة القدر ورواية
 بكره راعين عنه عاقضا غسل ليالي الافراد الثلث بعد الفجر من ليلة يوم الغدير وتل في السج الاجماع ويوم الروية و
 تكفين الميت وغسل الكوفة اذا اوجب والحسن راشد عنه ع ليلة النضر ورواية ابو بصير عنه ع ليلة نصف شعبان
 ورواية سماعة عنه ع غسل المياكلة واجب وسوال الرابع والعشرون من ذي الحجة في المشهور ويراد بالكاكية قال الشيخ ورواية
 عن صفوان بن عطاء عن التوبة عن اسمعيل الغناء ولفظ الاصحاب وان الغسل خير فقيده للغلبة بالتوبة عن الباكر وسماه
 عنه ع للاستحقاق والاستشارة وغسل المولود عند ولادته ومحمد بن مسلم عن الباقر ع دخل مسجد الرسول ع وعبد الرزيم
 القصير عن صفوان بن عطاء عن غسل الحاجة ورواه معاذ بن الرضا ع ورواية رمضان ذكره الشيخ في المصباح والشيخ محمد بن
 قرة ذكر ليلة اربع وعشرين وخمس وعشرين ويليده سبع وعشرين ويليده تسع وعشرين ونصف رجب المبعث مشهور

ولم يصل اليها فيه ما روي في النفس رواه الملقى بن خنيس عن حماد بن الملقى قول مع عدم اشتباهه وفسره بول
النفس اوصول الشمس الجبل او عاشر ايا قال الصدوق روى الفضل على ما روي في رغبته وجه من دنويه واشبه الملقى
الاسراف وقال وروي وجوبه لرؤية المصلوب وروي بريد رايه اغتسل في ليلة ثلث وعشرين مرتين اول الليل و
اخره والظان ان الامام ذكر الاصحاب لدحو الارض الخامس والعشرين من دى القعدة وقال ابن الجنيب سبب لكل
او مكان شريف او يوم وليلة شريفة وعند طهر الامان في السماء وعند كل فعل مقرب بالى اسمه ويبلغ فيه الله وقال الملقى
في العروة لسبب الغسل لى الجار والفاضل لافاق من الجنون لما قيل انه يمين والحكم لا تعرفه والتعليل لا يشبه نعم روى
العامه ان النبي كان نهي عن مرض مونة مغسل فيكون الجنون بطريق الاولى وطريق ضعف هذا التمسك ولو صح
الاول كان غسلا ينوي برفع الجنب وخصوصا عنده لاشراط نية الطهارة كما نوى في غسل واحد الملقى على الوا
المسرك وفي التهذيب لمن مس قتيلا بعد الغسل بطريق عار عن ص ١٤ واستحب فيه الغسل لمن مات جنازة على غسل الميت
لجدة العيص عن حماد بن زهير لصلوة السكر والمليق في الاسراف لمن اهرق عليه ماء عال الجنازة بعض
منه الغسل الكس بعض كالجود والاحرام والمولد والسبق الى المصلوب ما قيل فيه بالوجوب وكما اشهر على ما لم يشتر
وكما علم ما خذ على ما لم يعلم وينظر الفايده في مراحمة اثنين على ما مباح او يبدل للاحوج بالامام منها يقدم والصدوق
الطلق وجوب غسل الاحرام وعرفه والزيارة والكعبة والمجاهلة والاستسقاء والمولد لا يخص غسل الجمعة باسمها
لعموم قول الرضا ع واجب على كل ذكر واثني من هو وعبد وقول النبي ص من جاء الى الجمعة فليغتسل بكل على الساكنه و
لان دلالا المفهوم للعارض المطلق قضاؤه مشروع لمن ماته العذر وغيره لاطلاق الرواية وخصص الصدوق
بالنيان والعذر ولو قدر الخمس لم يكن مشرف في يوم الجمعة اعاد لسقوط البديل بالمبدل ولو عارض الحال من التعجيل
والقضاء فالأفضل التعجيل لوجه من الجمعة كل غسل لزمان فهو طرفة ولكان او فعل فقبله الا غسل التوبة والمصلوب
وفي التعجيل لحايف الاعواز والعذر لمن ماته نظر ولعلها اقرب وقد ثبت عليه في غسل الاحرام وفي رواية بكرة السالفه
وذكر الملقى قضا غسل عرفة لو فقد الماء ففي شرعية التيمم وطرفه ذكر في غسل الاحرام والاصل فيه انها للظافة
المحضة وان الرباط لم يرد على قول الرضا في ما سارفع الحديث ينقطع على استحباب التيمم ويكون سبحة للصلوة
الطمان غسل العيد من محبة ما تمهيد اليوم غلا بالطلاق اللفظ ويخرج من تعجيل الجمعة الى الصلوة او الى الزوال
الذي هو وقت صلوة العيد وسوطاها الاصحاب لا فرق في استحباب الغسل للتوبة من الفسق والكم
وان كان عن ردة وامر النبي ص يفس بن عاصم وغابر بن اثال بنهم اول الاسمين بعد اسلامهما بالغسل محمول

على الذنب او انه وجبها بسبب الغسل ما على الغالب والاسلام لا يستطاع ان يحدث له رافع معلوم
هية هذه الاعمال كنية الواجب فلو نذر ما وجبت الهية كالترتيب ولبسوا السبب فيها ليحصل التيمم فيها بخلاف الواجب
لاختلاف الغائتين الا قرب اعادة غسل الفعل بجل الحدث وقد ذكر في دخول مكة شرفها الله في النوم على
الاحرام ولو احدث في الاثناء ما لا عاده اولي يمكن ان يكون الوضوء مقبولا في تحقق غايته العموم حسن
حماد بن عثمان عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
فرضا وغسل ويمكن ان اعتبارها في العبادة المشروطة كالصلوة والطواف لاطلاق الامر بالغسل بالغسل
وفي كتابه محمد بن عبد الرحمن الهادي عن الوضوء للصلوة في غسل الوجه ولا غيره وروى حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
بخانة ابو جهم اوعيد عليه وضوء قبل او بعد فقال لم يفسد عليه قبل ولا بعد وفيه من حماد بن عثمان عن حماد بن عثمان
في الرجل يغسل الوجه او غيره ذلك يخرج عن الوضوء فقال حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
على اجزاء الغسل فرضه ونظر عن الوضوء وحلت على سبب الوضوء بالنسبة الى غايته لا لسبب الاجل الصلوة و
ينفع ما نذر وضوءا للصلوة والحل على غير وقتها بعيد جدا ولا بعد والحق ان الرجوع باعتبار الشهادة من
الاصحاب ويكاد يكون اجماعا والروايات معارضة بعضها بما صح استماعها اوجب ابن ابي عمير
غسل الاحرام ونقله الرضا عن كثير من الاصحاب والمشهور الاستحباب وقول حماد بن عمار واجب بجل على التاكيد واوجب
الرضا في المهره الثالثه وابو الصلاح وسائر غسل الكسوف والحسوف لطاهر الامر عنهم ويندفع باضمال الصيق
الذنب فيصار اليه فتوى الاصحاب وابو الصلاح غسل المصطوب وارسله الصدوق ووجب ابن حمزة غسل الملوذ
لصيقه الوجوب وهو من التاكيد هل لا داخل هذه الاعمال باعتبارية السبب وقال الشيخان اذا قم بها
واجب تداعلت اذا نوى الجميع او نوى الجنبه لجزاؤه عن احداهما اذا اجتمعت لك عليك حقوق اجزاك عنها
غسل واحد قال وكذلك المراه يجوزها غسل واحد بجنبها واحدا منها وجمعها وغسلها من جيبها وعيد لا وسد قوس العموم
قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجنب ولا على اجزاء الواحد وان لم يجمع الواجب ولان الغرض من الغسل هو
حاصل ومن قال برفعه الحدث فلا اشكال عنده في الداخل ولو نوى البعض حصل وتبقى الاخرى كلها مع انها
في الذنب اما لو جامعها الواجب فيشكل من حيث تضاد وجهي الوجوب والذنب ان نواها معه وقوعه على بغيره
ان لم ينو الا ان تنويه الوجوب مستلزم فيه الذنب لاشراكه في ترجيح الفعل ولا يضر اعتقاد منع الترك لانه
موكده لغايه ومثله الصلوة على جنازة في بالغ وصحي لدون ست بل مطلق الصلوة الواجبه وقال الشيخ لو نوى

الجنب وعليه غسل الجمعة والجمعة أو الجنب إذا اغتسلها ولو نوى الجمعة لم يخرج من أحد ما لعدم نية ما يتضمن رفع الحدث فلا يرفع
 الجنب وإن النوى التطييف ولا يصح مع وجود الحدث فلا يحصل غسل الجمعة ولو نوى بافرا، غسل الاطراف من الماي
 الجمر ونوى الاحجاب والغزو عدم قبول الحيض للرفع بخلاف الجنبه والاقرب تفريعا على الفعل بان غسل المندو
 لا يرفع الحدث صحته من كل محدث لحصول الغاية لو اجنت ثم حاضت اخرته اذا طهارة مع الحيض وتقول الص
 عند جها بما يفسد صلاتها وكذا الوضوء اما لو استحيقت لم يمنع الرفع مع بقاء حدث الاستحاضة لانه غير مانع من الصلوة
 واما التيمم فيجب لا وجب له الطهارة بان يحتمل البدلية وفي الصوم نظر لعدم رفع الحدث بدو عدم اشراط الطهارة فيه
 ومن وجوب الغسل المتعذر فيقتل الى بدل العموم قول النبي ص الصبي طهر بالماء وقوله لا يتركفك الصبي عشر سنين
 وقول الصاعقه وسوءه الماء وكذا في تحم المايض لا باه الوطى ان شرط الغسل لرواية عمار عن ص ٤٦ ويرد الخرج من
 المسجدين للجنب والمايض لقول السامعي في المحكم في المسجدين لا تكرر الاستحاضة وكذلك المايض اذا اصابها الحيض تغسل
 ذلك رواه ابو حمزة عنه وفي المعبر لا يجب على المايض وان استحب لانه لا يسيل اليها الى الطهارة بخلاف الجنب
 وهو اجتهاد في مقابل النص وان حمزة يستحب التيمم كرفع الجنب وابن الحيند اذا اضطر الجنب او المايض الى دخول المساجد
 يتمارس بعد اعادة منقطة الحيض في الجمر في كلامه وجاز ان يكون التيمم بمحالة وان كان الحدث باقيا ما لا يرفع
 الحدث في موضع المكانة بالائية تكفي موضع استحالة كح على الجنب الذناب باقرب الطرق تخيما لتكون
 ولو قصر زمان الخروج عن زمان التيمم فالاقرب الوجوب للعموم الاقرب استحباب التيمم لما في المساجد لانه
 من القرب الى الطهارة ولا يزداد الكون فيه عن الكون في التيمم في المسجد الجردوني في المحكم والظاهر السهل
 لكل جنب لعدم تعقل خصوصية الاحتلام ولا فرق بين الرجل والمرأة لو امكنه الغسل في المسجد بما كثره ان يطيل
 في جواره نظرا من تخصيص التيمم بالذكر مع حرمته الكون في المسجد وقضية الاصل وذكر التيمم على الغالب من عدم
 الكون من تعجيل الغسل في المسجد انما للبدلية الاضطرارية وحيد يمكن تعين الغسل ولو ساء زمان التيمم فلا جراه
 اوى منافع عدم تجسس المسجد واستحب بدلا من الوضوء في كل مكان يكون الوضوء رافعا وفي استحبابه بدلا من وضوء
 غير رافع كنوم الجنب وجماع المحكم وذكر المايض وجه بطريق الاولى وعن الغسل ذكر نعم سبب للنوم مع وجود الماء
 الجنبه على المشهور بل ادعى عليه الشيخ الاجماع ومعنى جبر سماعه قال سألته عن رجل حرت برجانه وسوى على غير طهر
 قال يغرب يديه على حائط لبن فيتم ولم ار لها راد غير ابن الحيند حيث قدته بخوف الموت وفي المعبر الاجماع لا تطهر
 والجرح ضيف المسند والمتن مقطوع فانكسك بالاصل من اشراط عدم المادي في التيمم اولى بالم تحف فوت التيمم

وروي في الإجماع المفعول خبر الواحد والحمل على الأصحاب بالرواية فلا يطرأ ضعفه في المارة في الاستحباب تجديده
كحب الصلوة وخرج من الرواية الدالة على التيمم لكل صلوة كما روى عن علي بن محمد والسكوني عن حماد بن عمار عن إسماعيل
عن حماد بن النسيب والمقبّر على الاستحباب في المستعمل منه وهو الأسباب الموجبة للطهارة وهي ينقسم طهارة
أقسام موجب الرضوخ وحده وموجب الفصل وحده وموجبهما مجتمعين أو منفردين مسته فخرج البول والغائط
والبرج من الموضع المعتاد والنوم الغالب على الحائضين كحقيقتها أو تغييرا أو انزيل العقل والاستحاضة على وجه قال الشيخ
استحق السكوني أن يفرج هذه المصنوعة محض الطهارة وقوله بعد أو جازا أحدكم من الغائط وقول النبي صلى الله عليه وسلم
من بول أو غائط وقوله بعد فلا ينصرف حتى تسمع صوتا أو تجد ريحا وقول الصادق عليه السلام لا يجب الرضوخ إلا من بول أو
غائط أو فطر أو فحوة تجد ريحا وقول النبي صلى الله عليه وسلم وكما السهم من نام فليوضأ والسجدة البروق قال الباقر عليه السلام
ع والنوم حتى يغيب العقل ومنه يعلم أن بول العقل وتناول الصائم إذا خفي عليه الصوت وجب الرضوخ وقول النبي صلى الله عليه وسلم
المتحاضة وضوءا لكل صلوة وبغناه كلام الصريح الخارج من السنة من غير المرجح المقادير نقض أن يعتد سواها
كان فوق المدة أو تحكما أو انقضاء المانع العادة فلهذا لا يرد الحديث وتقول الصانع ليس يتقضى الرضوخ إلا ما فرج من
طريقك الدين أنتم الله بها عليكم التحريم بها وإمامهم النور ملاصل والجواز ليس الطريق لا يتقضى ما يخرج
منها غير السنة والرواية السنة ما لم يستحب حد لا ملاصل والجواز قول الصانع ليس في حب النوع واليدان الصغار وضوء
والغيبه بالصغار لأن الكبرة مظنة التلطيح وعليه يحمل قول الصانع في الرضوخ من حب النوع لا يتقضى فخرج
البرج من الذكر لا ملاصل وعدم التفت إلى الجوف أو قبل المرأة فعال العاقلان يتقضى فخرج البرج منه للمنفذ وسنة
ريحا وشكل بالجل على المعود مع التمسك بالأصل حتى يعتاد ما الجش فلا يتقضى إجماعا لا يتقضى الدين السنة
والنحو إذا فرج ما لم يستحب أصلا لأن الجش في النجاسة ولو جرت المقعدة طوثة بالغائط ثم عادت ولا تنفصل قال
عدم التقضى لعدم صدق الجرح المعهود الخش السكلي إذا اعتاد الجرحين نقضا والافلا نقض المعتاد ولا
شرط مع الاعتقاد الخرف منها بل يكفي أحدهما لا بعض السنة في ابتداء النقاس لعدم التسمية وعدم ذهاب
العقل ولا فرق بين حالات النائم للنوم وحسن عبد المجيد عن الصادق عليه السلام من نام وهو راكع أو ساجد أو ماش على أي
الحالات فعليه الرضوخ والصدق أو ردد خبر سماعة في الرجل يحقق رأسه وهو في الصلوة في أي أركانها لا وضوء عليه
وقول الكاظم عليه السلام لا وضوء عليه إذا لم يفرج ما لم يذكر النوم في الواقعين والجرحان مجعولان على التسليم
قطع الأول وعدم العلم بمقتضى سنة النامي لا يتقضى المذموم مطلقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس شيء يبرئ من خطيئة عن

الحائض عن ص ٤ ورتبها اجمع مانع العكس بخبر سماعه عن ص ٤ والكاف علم عن الحائض بعد الجماع غسل الجنابة عليها^{حب}
 ومومن منوم اللب والسبح ويجوز ذكره لعلم بقا حدث الجنابة فيكون الغسل بعد الحيض رافعا لها^{هذه}
 الاخبار تدل على ايراد الواحد وسؤال للنية المطلقة في الرفع او الاستباحة والنية المختصة ومع الطلاق او تخصيص
 الجنابة للوضوء قطعا ومع تخصيص غيره الاقرب وجوبه للعموم وقوى في القبر عدم الوضوء لانه يجب ولطاهر الاخبار اما
 غسل المتحاض اذا جامع هذه ان كانت منقطعة فغسلها بوجوبه داخل وان كان الدم مستمر المانع التخيير او التيقن
 مالا حظ التعدد لبعاء الحدث وعلى الاكتفاء بالتوب لا بحث في الداخل في غير الاستحاضة الماء الثلثة ومن
 ميت الادب النجس ويحاجها الوضوء عند الاكر للعموم وله نعم او اقيم الى الصلوة فاعسوا واصلح من ابى غير المرسل عن
 الصواع كل غسل قبله وضوء الاغسل الجنابة ولجرحا عنه عليه السلام في كل غسل وضوء الا الجنابة وحكم تقديم الوضوء
 الفيدو الصدوقان وابو الصلاح والشيخ في الجمل للبحر في المبسوط يحوز الناحية والتقديم افضل للاصل ولجرحا والاول
 اشبه وقد روى عبد الله بن سليمان عن ص ٤ وسليمان بن خالد عن الباقر ع الوضوء بعد الغسل بدنه ومن جات
 الغسل الموت وان لم يتم حدثا ومكان عن جميع الغسل لسقوط التكليف وفي الجنابة روايتان اشهرهما سقوط
 غسلها ومن عن الباقر ع والصادق ع والكاف علم والاخرى سقطت للجنابة بيان^{الازال}
 مع علم كون الخارج ميتا نيا كان او ينقطع بشهوة او غيره باجماع المسلمين وتقول النبي ص الماء من الماء وله خواص اربع فم
 بدفق دفعت غالبا قال الله عز وجل من ماء واقف ومعاره الشهوة له وقور الجسد والشهوة بعده وقرب رايته
 من رايته الطلع والعين ما دام رطبا ومن يفاض البض جانبا ولم يزل الرجل الثاني نزل الباض ويشترك فيها الودي
 ولني المرأة الصغرى والرقه ويشترك فيها المدي كل ذلك حال عدل الطبع والتقاء الجنابين لقول علي ع اذا اتقى
 الجنابان وجب الغسل وقول الرضا ع مثله وقول احمد ع اذا دخل فوجب الغسل والمهر والرجم وقيد بغير غنة
 بالشعب فمن النبي ص اذا جلس بين شعبها الأربع فقد وجب الغسل ومن رجلا ما وفرجا ما وسورتي عن غايته
 فعلة انا ورسول الله ص فاعسنا وحمه غيبوبة الحنفه كما رواه زرارة عن الباقر ع ومعنى الالتقاء تحاذيهما لا انهما
 لعدم الحاذية فان دخل الذكر اسفل الفرج ومخرج الولد والحيض وموضع الختان اعلا ما بينهما ثقبه البول والاستسكان
 كيطان بهما جميعا لا يصل اليه شئ من الحنفه لكن لو كان غدا حاطه الشعر من بول الحنفه لاقى بعض الحنفه
 ذلك الموضع كان النضام ممكنا ويمكن ان يراى بالبحر ذلك ثم لا يتغير موضع الختان لغيره فيها انا في الرجل فني
 المقطوع اذا غيب بقدر الحنفه واما في المرأة فلو وجب الغسل بالابلاج في الدبر على الاصح لسعل المرتضى الاجماع

وشبهه الا سبع من امار جنبا
 او جلا او سواها في كل شيء
 فغسله بالحنفية في جنبا

وتقول من هو واحد المائتين فيه الغسل ولغوى الكار على على الانصار وصحح الجلي عن من في تعليق الفصل على
 الانزال فيادون الفرج ورواية ابن بزرع عن الرضاء في اتيانها في الدبر لغسل عليها غير صحيح لان الدبر فرج
 والايان لا يستلزم الاتعاب ولا فرق بين دبري الذكر والاشي لاجماع المكرب قال الحق لما سئل عن الرضى كل من
 قال بايجاب الغسل في دبرها قال بنى في الذكر لم الحق الى الان ما ادعاه ما لا ولي المتك في باصل المافرج به
 فلانص فيه الجلي على حمان المرأة قوى ولغوى قضيه الانصار والمفعول كالفاعل في الوجوب والميتة كغيرها لغير
 ان حرة الميت حرة الحي وصدق الحان وغيره من الطواصر ولجده المني على بدنه او ثوبه او فرشه الحق بجنب
 وان لم يذكر احتلاما ولا شهوة لان رسول الله سئل عن يحد البخل ولا يذكر احتلاما قال يغسل لم يسمع عن ابي
 عبد الله ولا بعد كل صلوة لا يمكن سبهما بالنظر الى الحدث وبالنظر الى الحبث بعيدا كان في وقت لا مافرج وتقول
 الشيخ في ط باعادة كل باصلا بعد اغسل رافع للحدث الاحتياط اولانه نزع الثوب وصل في غيره ومع الاشراك
 لاغسل عليها الاصل واعتبار الشكر بعد قيامه من موضعه عند الشيخ والط اعتبارا مطلقا وتجب لها الغسل الرفع
 للحدث وكذا التعداد ان سقط اعتبار الجنابة عن المجمع بطر من القطع بجنب ومن احاله عدم تعلق بالحيف
 بغيره وينظر النابذة في الاتمام وانعقاد المجمع وقطع الحق بالاول مراعاة صفات المني انما هي مع الاشتباه
 فلو تيقن المني فلا عبرة بها بقول النبي الما من الماء وقول على انما الغسل من الماء الاكبر وقول النبي ص لا تجزأ
 انجد لذة محمول على الاشتباه لا ان اللذة شرط فلا احسن بخروج فامك ثم فرج بعد شهوة ولا فتور وجب الغسل
 ح وكذا لو لم يستبرأ وغسل ثم وجد بلامعلا او مشتبها بنا على اذن من الاول غالباً ومع الاشتباه بغير الصفات لم
 على بن جعفر عن اخيه الكاظم ع ان لم يكن شهوة ولا فتور فلا بأس ويكفي في الرضى الشهوة وحده بالخبر ابن ابي
 يعقوب عن ص ١٤ لا عبرة بالشهوة والفتور من غيرهما وان احتلم بالجماع لم يخرج عن النبي ص وخبر الحسين بن
 ابي العلاء ولو شك في كونه ميتا ولم يتميز بالصفة فالاصل الطهارة روى عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ص
 ع عدم وجوب الغسل على المرأة بخروج نقطة الرجل نعم لو علت الاختلاط وجب ولو شك فالاحتياط الوجوب
 للاختلاط المظنون وفي خبر سليمان بن هارث عن عمار بن محمد عن ابي جعفر ع ما من ماء الرجل لا يكفي في الاطلاق غيبوبة بعض
 الخثرة لغيره من السائلين ولا اطلاق الخثرة فرجها اذ يادته ولا الملاح الخثرة الخثرة ولو اخرج فيه الوافح وبرر اوجب قليلا
 لم يجب لما ذكره في التذكرة يجب لصدق النقا الحائنين وجوب الحدة وفيها منع ويلزمه الوجوب ولو علم لم يجز
 المني فيه ولو اخرج رجل في قبل الخثرة ولو جلت في مخرج امرأة وجب الغسل على الخثرة الاشعاع المكنون للوجوب والاصل

والمرأة كواحد على النوب المشترك لانه ان كان الحنفى امرأة فالرجل جنب وان كان رجلا فالمرأة جنب ^{الصبي} ^{الباح}
في البالد وبالعكس موجب للتفصيل على البالغ منها وفي الاخر نظروا في الصبي من انه من باب الاسباب او الاحكام
ونظروا في العادة في منع من المساجد والنزاهم ومن كتاب التران وفي استباحتها بنفسه الآن وجهان وكذا في الكفارة يربط
والاقرب تحديده الملقوف كغيره وان غلظت الكفارة لا تقا التحاين واحتمل الفاضل السقوط لان اللذة انما يحصل
بارتفاع الحجاب وفي غير اللينة وفي المانع من الحرارة والبلى وكذا باقى احكام الاطلاق كالمصاهرة والتحليل والحركة وفي السقوط
والالمية واليهيمة نظرا لاصل وصديق الكفارة استفعال التام او الاطلاق في النية فيقتل بهما الاحكام قطعا
ولا يقبل اخبار كل منها على صاحبه بالجمع الا مع علم صدقه لا فرق بين العضو الاصل وغيره ولو قطع بعض الحنفى
الباقى الا ان يذهب المعظم فيصيب بقدر ما يفرج الحنفى من ثعبان غير الاعتقاد والخروج من الصلب فما دونه
فوقه وجهان بالعادة ولو فرج بلون الدم لكثرة الوقوع فالاقرب الوجوب تعقبا للحواس ووجه العدم ان النية في
الاصل فاعلم يستحق الحق بالبراءة لا فرق بين الرجل والمرأة في فروج الحنفى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما سألته عن الفل
لا حطام المرأة نعم اذا رأت الماء وموتشتر بالشرائط الانفصال عن الفرج وفي خبر معمر بن حصان اذا انت من مشوهة في
نوم او بقطعة جامعا او لا تعقبا للفصل ومثله من الكاظم عدو الرضا ولا يعارضه خبر عمر بن اذينة عن عمار وعطية ^{نارة}
بعد الفصل عليها الشبهة الاولى واول الثاني باحتمال رؤيتها الماء من غير الفصل بحسب على الكاظم كسابر
العبادات ولا يسلط باسلامه لبعاء بسبب كالحديث الاصفى ولا يتبع منه في حال كونه لا شترائط اليه المشقة
في الحيض ومولدة السيل بقوة من قولهم حاض الوادى اذا سال بعوده ويسمى مجيضا للاب وطمسا ومكث في الاجار
وشرعا قال في الملبس اذا الدم الذي يتعلق بانقضاء العدة على وجه ما يظوره او انقطاعه وعنى باختلاف تغيير
الفرج ومغير مانع لمشاركة النفاس اياه في هذه الخاصية في مثل المطلقه وهي حامل من الزنا فانه ربما رأت من الحيض
بناء على جنس الحامل ثم ترى قرائن الوضع فيكون بظهور دم النفاس او انقطاعه انقضاء عدتها وحذف شرطه
الاخير المحقق لان العلق مشهور ولو حذف الانتضاء امكن لان العدة بالاقراءه والى اما الحيض او الطهر المستقر بركله
في الجملة يتعلق بالعدة وعرفه الشيخ انه بان الدم الاسود الخارج بحرارة على وجهه وما خرد من قول من عدم الحيض
حار عبط اسود والبط هو الخالص الطرى بالعين المهملة والحكم فيه ترهه الولد لا عده الرحم للحمل واعتدابه جينا و
رضيعا مخلوغا عنه صورة الدم ومن ثم قل حيض الرضعة وفي الحامل خلاف ودعى الشيخ الاجماع على عدم الحيض اذا
استبان الحمل ولكن قبله في الاخبار الصحيحة المشهورة عن الصادق والكاظم اطلاق حيضها وعلمها الصنفان

والرضى والفاضل وفي خبر السكوني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما كان الله يخلق جفصا مع جبل وعنه لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى
تستريح فيه حتى علم لبراءة الرحم من الحمل كيف يكافأه عليه المنيق وابن الجيند وابن ادريس وفي صحيح الحسن بن نعيم عن
ص في العادة او قبلها بتقليل جفص لا بعد العسر من يوم ما عليه الزيادة وحملت على عدم الشرايط غالباً بعد العادة و
من ثم لا يخفى الناقصة عن تسع اجماعاً ولا الزيادة عن ستين سنة ان كانت قرشية او بنطية او خمسين لغير ما رسل
ابن ابي عمير عن ص اذا املت خمسين لم تر حمرة الا القرشية وفي خبري عبد الرحمن بن الحجاج عن ص ما اطلنا
والحسين فجمع بينهما بالتفصيل واما البنية فذكره المفيد رحمه الله رواية ومن تبعه ولم اجد خبراً أصداً او اذ اقتص
الكره اشبه بالطمس فنطوق القطعة من الجفص بزيادة من سوتة عن الباقر وحلف بن حماد عن الكاظم ع قال
سأله فلا يذيعوه ولا يعلم هذا الخلل اصول دين الله واشفاقها يثبت للرجل من قال الحق رحمه الله الاشفاق تحمل ثلث ثلث
الجفص فيه انما هو بالشرايط المعلومة ومفهوم الخبر ان طمس بالعدرة لا غير ولو اشبه بالقرع اسلفت واخذت
اصحوا من الايمن جفص رفعه محمد بن يحيى الى ابيان عن الصادق ع ذكره الكليني وافى به ابن الجيند وفي كثير من
نسخ التهذيب الرواية بلفظاً بعينه وقال الصدوق والشع في النهاية الجفص من الايسر قال ابن طلاس وصرق بعض
نسخ التهذيب الجفص وقطع به تدلس الا ان الرواية مرسله ولو اشبه بالاستحاضة اعتبر بالسواد والحمرة والغلط
الحرارة واخذوا بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان دم الجفص فانه اسود يعرف فاعسكى عن الصلوة واذا كان الاخر فوضا
وقول الصادق ع الساق وقوله ومودم حار تجده حر قدم الاستحاضة فاسد بارود بالبله والعشرة الذين عايناه
واكثره ما عايناه لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خبر ابي امامة اقل الجفص ثلثة واكثره عشرة وسمناه قول الصادق ع والرضا ع وخبر
ابن سنان عن الصادق ع ما لثامه في اكثره محمول على من عادته ذلك واستغربه بالدم لمخالفة الاجماع كما قاله الشيخ
في التهذيب ويشترط التوالي في المشهور غلاما يلتصق بالخبر عن الصادق ع بعدم التوالي ارسطو يونس وقد ترك اكثر
وما بين الاقل والاكثر جفص مع امكانه وان اختلف لونه لاستصحاب الجفص ولجزم سماعه عن الصادق ع تسند
الكره فان فرج دم لم يظهر وكذا لو لم يرمزه العاشره اوراته من بعد السنة لجر محمد بن مسلم عن الصادق ع اذا رأت
قبل عشرة ايام فومن الجفص الاول واقل الطهر عشرة ايام بانقضاء النفس عن الباقر والصادق ع وقول النبي
ص بثلث سطر وحر بالتصوم والتصل وقد ثبت ان اكثر الجفص عشرة فاسطر الا فثلهما وقول علي ع قالون لمن
قال عمن ادعت ثلث جفص في ستر تاتي بنية من اهلها وروى السكوني عن الصادق ع حكم على بذلك وانما
مع كون الطهر خمسة عشر يوماً ولا اكثره اجماعاً قاله الفاضل وحمل قول ابي الصلاح في تجديده سبعة اشهر على

الغالب والاغلب في الحيض السبعة والطهر باق الشهر الواحد ان في كثير ويختلف بحسب السن فينقص عدده عند الكبر
في مسدود من الصادق ١١ شت العادة بمرتين متساويتين عددا ووقتا وفي الثالثة ترد اليها لان العود لا يكمل
الا بالكرار لتول البني حتى يصلي الصلوة ايام افرانك ولا يصدق الجمع على الواحد وفي مقطوع سماعه اذا اتفق شهران عددا ١٢
سواء ملك اياها ولا يشترط الثلث بانها لان الجمع يصدق على الاثنين وقد حصل المشتق منه لا يشترط في العادة
تعدد الشهر وادكره في الخبر من الشهر بناء على الغالب فلو تساوى الحيضان في شهر واحد كفي في العدة به صرح به في المبسوط
والخلاف وكذا التساوي في زياده على شهرين اما الوفيه فالظاهر اشترط تكرار الطهرين متساويين وقفا وتسويا عددا
واختلفا وقفا استوفى العدد لا يخرج لمسطر برؤية الدم الثالث الى ثلثه ولو عبر العشرة رجعت الى العدد ولو استوفى وقتا
واختلفا عددا اعتبر الوقت واصل العديدين لتكرره ولعموم خبر الاقواء ولكن ان يكون وقته لا غير لعدم عود العدد الاول
اما لو اختلف العدد ولم يستوف الطهر سكره متساويين متساويين ملا وقت متساويين في العدد وجران ونظير من كلام الكاشغري
انه لا عبرة باستوف الطهر وطهر فائدة لوعاير الوقت في الثالث فان لم يعتبر استوف الطهر جلت لرؤية الدم وان اعثر
فبعد الثلث او حضور الوقت بهذا ان تقدم على الوقت وتوافر امكن ذلك استظهارا ولكن القطع بالحيض متساو وجوده
في الجملة مقطوع به وتوافر وقته سريده انبعاثا والا قرب ان اتحاد الوقت انما يؤثر في الجلوس برؤية الدم فيه وقيل ياتين
دايما وفي المبسوط اذا استوفت العادة ثم تقدم بها وتوافر عنها الدم يوم او يومين الى العشرة حكم بانه حيض وان زاد
على العشرة فلا لو انفتحت بالام التيمم عدد او وقتا وصغر مرتين استوفت العادة للحكم بانه اقراء ولو اختلفت الصفة
امكن ذلك اذا امكن يكونه حيضا كما لا سود والاحمر ويمكن عدم العادة منها فتعدد العادة على نظام طبيعي كما للثمة
والاربعة والحمة ولا العكس اذا حصل التكرار المعبر في الواحدة ولا فرق بين ان يكون تكرارها على التوالي كالورات
كل واحدة شهرين متواليين او كالألورات الاعداد في ثلثة اشهر ثم راتبها على الرتب الاول في ثلثة اشهر او في لان
تعاقب الاعداد المحلقة قد صار عادة لها ويمكن منع تعدد العادة لان كل مقدار ناسخ لما قبله يخرج عن الاعتبار ولو
نسيت المتخاضة النوبة اخذت اقل المحلقات في كل شهر ففي الغرض الاول ماخذ الثلثة دايما ولو علمت عدمها اخذت
اربعة ثم ثلثة ثم ثلثة وكذا في كل دور وفي عكسه ان اتسق فالحكم كذلك وان لم يتسق فالثلثة دايما ويمكن العود الى التيمم فان
تعدت في الروايات لما في النساء والسنن العالي ويتعينان لوضعتا تعدد العادة قد ترك ذات التيمم الصلوة و
الصوم عشرين يوما متواليين بان ترى الاحمر عشرة فانها تجلس فيها لا مكان كونه حيضا على القول بعدم الاستظهار
ثم ترى الاسود بعدة عشرة فانها تعمل بقوى الدحين وبتين ان الاول استحاضة ولو فرض قوة الدم الثالث

اشقلت اليه وكذا تعدد الجلوس في ناسية العادة لو ذكرت وفي المعبر تحاط في العشرة الثانية بالعبادة فان انقطع عليها
 او قبلها قضت الصوم والاصح لانه مع تجاوز العشرة فأت شرط التيمر هل يشترط في التيمر بلوغ الدم الضعيف اقل الطهر
 وجبان نعم لا انا اذا جعلنا القوي جيفا جعلنا الضعيف طهرا لانه مقابل ولا يعود قول النبي ص دم الحيض اسود يوفى له
 رات فمه اسود ثم تسعد اصفر ثم عاد الاسود فمضى فعلى الاول لا تيمر لها وموطا لم يعبره على الثاني جيفا فمضى
 وظاهر البسوط ان الحيض العايد ان لم يتجاوز العشرة لان الصغرة لما فرجت عن الحيض فرج ما قبلها وفي خبر يونس
 بن يعقوب عن الصادق ع في الدم ثلثة او خمسة ويتعقب طهر خمسة ثم يعود الدم اربعة ارات الدم لم تصل وان
 رات الطهر وصلت الى ثلثين يوما فاذا انصب الدم ففي مستحاضة وحمل الشح على مضطرة اخلط جيفا او مستحاضة
 استمر بها الدم واشتبهت عادتها فوضعا ان تجعل بالشم دم الحيض جيفا والاخر طهر اصغره كان او ثلثة لتبين
 حالها ومنصرح بعدم اشهر الطهر في طهر اخلط عليها اياما فلا يستقر على وجه واحد كرت
 العبادة كطارات الدم وصلت كطارات الطهر الى ان تستقر عادتها وموطا بن بطاسة الجبر في المعبر انما كان
 كذلك لانه ليس بها طهر ولا حيض على التعيين بل سود ومثبه فعل فيه للاحتياط قال في طرودي عنهم ان الصغرة
 في ايام الحيض جيف وفي ايام الطهر طهر ونفس ايام الحيض بالعبادة او بما يمكن فيه ذلك كالمبتدأه والتي نعقب عاقتها
 دم بعد اقل الطهر حملا الجبر على عومه والذي في الكافي عن الصادق ع اكل ارات المرأة في ايام جيفا من صغره او حمرة
 فهو من الحيض وكل اراته بعد جيفا فليس من الحيض وعنه السنن في الحيض ان يكون الصغرة والكدره فاقوا
 في ايام الحيض او اعرفت جيفا كله ذات العادة المستقرة ترك العبادة بالرؤية جسام لان المعاد كالمحقق ولطهر محمد
 بن مسلم عن الصادق ع عن المرأة ترى الصغرة في ايام جيفا لا تصل وعنه اذ ارات الدم ايام جيفا تركت الصوم
 والمبتدأه الصاعده الشح لطاير الجبر الثالث بناء على ما فسرنا الايام وما ملونه من الجبر من طاهر بما المعادة ولطهر منصور
 بن حازم عن الصادق ع اى سائر ارات الصائمه الدم تنظر وعن الباقر ع في خبر محمد بن مسلم تنظر انما تنظر ما من
 الدم وردة في المعبر يحمل الدم على المعود وسودم الحيض وانما يكون في العادة ورح قول ابن الجيند والرضي بالتبعد
 الى الثلثة ليتقن الامر بالعبادة ولا ينزل الا بثلثة ولا عارض بالمعادة وان الاحتمال قائم بعد الثلثة كحوا وجودا
 اقوى بعد ما قل الحكم الحيض اليه لانه لان الاصل عدم دم طارى وفي المختلف اجمع على الاول تقول الصغرة في خبر
 ان دم الحيض حار والوصف بالحرارة مطلق على الحكم بالحيض حيث وجدت قلنا طاهر الجبر في المنحاضة مع الاشتباه
 سلمن لكن الدليل اخص من الدعوى فانه ان سلم كان المصير الى الحيض او حصل الشرط والمدعى اعم منه ولا ريب

في قوله قول الشيخ وان كان الاستطهار احوط وحكم المصطرة كالمبتدأ وقد روى سماعة قال سالت عن المرأة ترى
الدم قبل وقت حيضها قال اذا رأت قبل وقتها فليدع الصلوة ما ذكرنا يجعل الوقت وفي خبر اسحق بن عمار عن
عنه المرأة ترى الصفرة ان كان قبل الحيض يومين فبومين الحيض وسورج بن مندب الشيخ ولان اتفاق
الوقت دائما نادر المعتادة دون العشرة مع الدم المستمرة تستظهر ترك العبادات يوما او يومين ثم تغسل للحيض
وما في افعال المتخاض مع المراعاة فستدرك ما طهره الحلل في الشهر بخبر محمد بن مسلم عن الباقر اذا رأت وما بعد
ايامها فلتعذر عن الصلوة يوما او يومين ومثله عن الصادق ع والمرضى وان الجنبه تستطهر الى الصلوة لانها ايام
الحيض والخبر بن عيسى بن يعقوب عن الصادق ع فيستظهر عدتها ثم تستظهر بعشره ايام والخبر جعفر بن محمد بن جعفر
بن يسار عن الصادق ع وخبر الرضا عن الصادق ع وان كان الاقتصار احوط للعبادة وترك الاستطهار
جائزا وان كان طاهر الشيخ والمرضى وجوه وقد قطع به ابن ادریس رحمه الله تعالى قال النبي ص دعي الصلوة ايام
اذا كنت في نفوس الصلوة بعد ما وجز ابن ابي جعفر عن الصادق ع المتخاض اذا مضى ايام او انها اغتسلت
معوين بن عمار عن الصادق ع ما اذا جازت ايامها ورات دمها يتقب الكرسف اغتسلت وان الجنبه الا
ان تستظهر بعد عدتها وتسبح بعد صلواتها الى العشرة مع حكم بالاستطهار الى العشرة وكذا انقص من تقدم الدم عدتها
يوم او يومين عنده وكذا ما خالف المشهور وان اراد بالنظر الاغتسال اشدت المخالفه ولا فرق في الاستطهار
والرجوع الى العادة من تعدد ما فاما وان ترى قبلها وبعد ما وفيها ولم تجاوز ما لم يجز حيض هذا الاستطهار
انما هو مع بقا الدم ما يكون اتفق لمطوق الاخبار واحتمال الحيض المانع اتفاقا فلا يظهر من المختلف عموم
فطره الدلالة وفي التذكرة قطع بما قلناه وكذا استظهر المبدأ اذا رجعت الى عادة نسائها يوم رواه محمد بن مسلم
عن الباقر لو عارض التيمر العادة بمعنى عدم إمكان الجميع فالعمل على العادة في المشهور لعدم قول النبي ص
المذكور وعموم خبري الصفرة وفي النهاية على التبرع لمعوية بن عمار عن الصادق ع دم الحيض حار وفي حسن
حفظ عنه عدم الحيض حار عيط اسود له دفع وجارة فلما لمع من الاخبار يحمل هذه على غير المعتادة
في الاستحاضة ودما غالبا اصفر بارد لقول الصادق ع في حسن حفظ ودم الاستحاضة اصفر بارد
زاد الشيان الرقة كازاد الغلظ في الحيض وفي خبر سميد بن يسار عن الصادق ع في المرأة يحض ثم يطر ورثا
رات بعده الدم الرقيق وفي خبر علي بن عيسى عن ابي الحسن ع مع الصلوة ما دامت ترى الدم العيط فاذا
رقت وكانت صفرة اغتسل والعيط يسر الغلظ الرقة يثقل عليه وكما تراه الصبية او اليائسة او دون الثلثة

او غير متواليه او از يد من العادة وتجاوز العشرة او بعد كثر النفاس او بعد التيمر وقبله اذا كان الدم التالي اقوى ليس
 بينهما عشرة او بعد رد الى عادة النساء او الامران او احدى الروايات الاتية يستمر حتى استحاضه لم يعلم به العذرة
 او قرح وشبهه وقد مر سبجي تزيده . اعتبار الدم فان طلع باطن الكرسف ولم يشعبه ولا طهر عليه فعليا ابد لها او
 غسلها لوجوب ازاله النجاسة والوضوء لكل صلوة وان ثقبه ولم يسفل فعليا مع ذلك لغير الحرقه او غسلها وغسل للصبح
 وان سال فمع ذلك غسلان للظن من العساين مع الجمع بينهما ساخر الاولى حتى يدخل وقت الثانية وابن ابي
 عقيل جعل الغسل الاول غير ناقض للطهارة وسوى بين القسمين الاخيرين في وجوب الغسل لثلاثا ولم يذكر الوضوء
 فلما جماع حاصل في الثلثة على القسم الاخير وفي القبة الذي ظهر له انه ان طهر على الكرسف وجب ثلثة اغسال وان
 لم يظهر فالوضوءات وموطا صاحب العاقر والمرضى على اصله في ان لا وضوء مع الغسل وان الجنب ان ثقب
 الكرسف فالاغسال الثلثة والا فغسل في اليوم والليله وآما الاخبار فروى الصنف عن الصادق ع غفقتل
 ويصلى الظهرين ثم لشطر فان كان الدم لا يسيل فيما بينهما وبين المغرب فليوضا لكل صلوة ما لم يطرح الكرسف
 فان طرحة وسال وجب عليه الغسل وان طرحة ولم يسيل فليوضا ولا يغسل عليها وان كان اذا امسكت الكرسف
 يسيل من خلفه صبها فعليا الغسل لثلاثا وقال الصادق ع فاذا غفلت ذلك اذهب الله الدم عنها وفي خبر ابن
 سنان عنه ع لم تفعله امرأة قط احتسابا لا عوفيت من ذلك هذا مشهور بان الاعتبار بوقت الصلوة
 فلا اثر لما قبله ويظهر منه ان السيل ينبغي ان يكون واقعا فلو كان مقدرا لوقع فلا اثر له لقوله ما لم يطرح الكرسف
 الخ وروى زرارة عن الباقر ع فليغسل وتستوفى من نفسها وتصلى كل صلوة بوضوء ما لم ينفذ الدم فاما
 نفذ اغتسل وصلى وروى معوية بن عمار عن الصادق ع اذا ثقب الكرسف اغتسل للظن من
 توفقه هذه وتبطل هذه وللعاين توفقه هذه وتبطل هذه وغسل للصبح وتخشى وتستفر وتضم فخذها في المسجد
 ولا ياتيها بعلم ايام قريها وان لم يشعب توجبات لكل صلوة ودخلت المسجد وهذه حجة المعبر فيها
 تصريح بجواز دخول المستحاضة المسجد وتلويح بان التلويث مانع من الدخول وفي صحيح ابن سنان
 عن الصادق ع المستحاضة تغتسل لثلاثا ولم يذكر الوضوء ولا التفصيل وهذا حجة ابن ابي عقيل
 فلما المطلق محل على القيد وروى سماعه المتفق عند ائمة الكرسف اغتسل الثلثة وان لم يجر الدم الكرسف
 فالغسل لكل يوم مرة والوضوء لكل صلوة وهذا لا ين الجنب وجعل على النفوذ وعدم السيل وفي الخبر المشهور
 في سنن الجيظ الثالث ان رسول الله ص امر فاطمة بنت ابي جيس ان تدع الصلوة قدر اوارها ثم تغتسل

في الغسل

وفي كلام الباقر عليه السلام في توضأ لكل صلوة وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقها وعد ما ترك الصلوة عند قبيل الحيض
وما لا غسل عند دباره وقهر الصادق عليه السلام في الاقبال والادبار بغير اللون من السواد الى غيره لان دم الحيض اسود
وامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنت جحيش وكانت مبتدأة بالجم والحيض في كل شهر في علم الله ستة ايام اوسبعة ثم الغسل
للمحرم ثم لطيرين ثم الغسلين ثم طهر الاولى وتجلت الثانية والجمع بين هذه القول المشهور وعلمها انها لا تجمع بين طهرين
برضوء وان كان الدم كثيرا وطاهر المغيرة في ذات الاغسال الاكتفاء برضوء واحد لصلواتي الجمع وقطع به ابن طائس
والمحقق غلاب طاهر الخبر وانما يجب الوضوء الواحد ما تقدم من احتياج ما عدا غسل الجنابة الى الوضوء والخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان المتحاضة وضوء لكل صلوة يحمل على عدم نفوذ الدم وقطع في المختلف بوجوب الوضوءين لعدم الابداء السالم عن كون
الغسل رافعا للثبوت معنى قوله في علم الله اختصاص علمه بالله اذ لا يحض لها معلوم عندنا وفيها عليك الله من
عادات النساء فانه العذر الغالب عليهن فيكون كمن يجد من مسلم عن الباقر عليه السلام في المتحاضة سطر بعض نساءها مقتدى
بأقرانها وعن سماعة انه سأل عن المبتدأة فقال اقراوا غسل او انساها فان اخطض ما كرر جلسها عشرة ايام واقطع ثلثه
واستدل الشيخ على صحة الرواية بالاجماع وعن عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام في الجارية المتحاضة فاخذ عشرة من الشهر الاول
وثلثه من الثاني وباعده وهذا حكم المبتدأة اذا فعدت التيمم اما المضطربة فشاركها في التيمم لا ترجع الى النساء لانه سبق
لها عادة بل يشترك في الجلوس الشرعي وقصر في المسوط بين الثلثة والعشرة في الشهرين وبين السبعة فيها وفي موضع اخر
عشرة طهر وعشرة حيض لا دم يمكن ان يكون حيضا وفي الخلاف ستة اوسبعة في النهاية روى عشرة ثم ثلثه والصادق
اكرطوسها عشرة لكل شهر وموطأ الرضا حيث قال ثلثة الى عشرة والكل متقارب طاهر الخبر الثمينة بين السنة والستة
ولا يخدرو في الخبرين فعل الواجب وتركه لوجود مثل في الصلوة في الاماكن الاربع والتمتع بدل الحمد في الاقرب ويكون
عوده الى ان يغلب على ظننا القوة طرف الظن وجوب العمل بالراجح وعلى التفسير الثاني لعلم الله المودة بالخبر محمد في النساء
مأخذه عادة الاقرب اليها من جهة الاوسن ولا اختصاص للعصية لان المعبر الطيبة وهي جاذبة من الطرفين فان
تعدرت ما قرنها فالنظر في طهرتها جماع من الاصحاب مع ان كان عادة الاقرب ستة ففي المأخوذة وان كانت عاداتهن
سبعة ففي المأخوذة فكون قوله ستة اوسبعة للشويع اي ان كن تحض ستة فمحض ستة وان كن تحض سبعة
فمحض سبعة فان رد عن السبع او نقص عن الست فالمعبر عاداتهن لان الامر بالسنة او السبعة بناء على الغالب وكن
احدا السنة ان نقصن والسبع ان زدن علما الاقرب الى عاداتهن في الموضعين وطاهر كلام الاصحاب ان عادة
النساء والاقربان مقدمة على عادات العديدين وانما لا ترجع اليها الا عند عدم النساء والاقربان او اختلاف عاداتهن

من غير ان يكون فيهم اغلب اذ لو كان الاغلب عليهن عند التحضت به فخر بن مسلم يدل على التمسك ولو بواحدة
قضية لبعض ومخالفات القوي ويمكن حملها على غير الممكنة من معرفة عادات جميع نساها فكيف ببعض الممكن وان
تقع جميع نساها في غير غالبها اكثر في المعبر العود الى الاقران مطالبها بالليل وقارها بالمسألة في الطباع الخبيثة
في نساها دون الاقران ولك ان تقول لفظ نساها دال عليه وان الاضافة تصدق باحدى مطالبها لا يستحق
السن والبلد صدق عليهن النساء والمساكلة مع السن واتحاد البلد تحصل بالباو ح ليس في كلام الاصحاب منع
وان لم يكن فيه تصريح بنعم الظاهر اعتبار اتحاد البلد في الجميع لان للبلدان ارتباطا في حال الافتراق على نفسها
به علم الله تعالى ذلك وفرغته ستة او سبعة فان هذه الاغلبية لا تخص نساها دون غيرهن حكم ابو الصلاح رحمه
المضطر الى الفساد ثم التبرؤ من السبعة ومخالف المشهور رواية وقوي وحكم ابن الجني في المبتدأة والمضطر بعشرة
او اثني عشر فيما بعد وبعضها عشرة من شهر رمضان لاجتناب لا تصح طهارتها قبل الوقت لعدم الحاجة اليه ولا يجر
اتهامها في كل صلوة وحكم الشيخ في المبسوط والخلاف وابن ادريس يتوقف صحة الصلوة على معاقبة الطهارة فلم
تسأل بها ثم صلت لم تصح لان فرضها الوضوء عند الصلوة وفي تعقبه وليس في اكثر الاجازة عنه نعم هو في
خير عبد الله من سنان عن الصادق في الفصل لما توفي خبر الصحابي فليقوضا وتصل عند وقت كل صلوة والاصل
الصحة كما قرأه الفاضلان الا ان تعال الصلوة بالحدث مخالف لاصل فجب تعديله ما يمكن ومقرب نعم لا يضر
بمقدمات الصلوة كالسنة والاجتهاد في القبلة واسطار الجماعة فالفاضل بخلاف الخلاف المنع من ذلك اما اذا ن
الافادة فلا يبعد ان قطعنا نظرنا الى فعلها على الوجه الاكمل الاجود تجد يد الوضوء لصلوة التالف لما قلناه من الحج
والطاهر الجوز الشيخ صلوة ما سأت من التالف بوضوء النريضة فكانه يحمل الصلوة المأمور بالوضوء لما على العود
وعى الوضوء والنريضة ولو جوزه لما فعل القضاء النبي الخلاف نعم يجوز لها الجمع بين الترابيض والنوافل بفعل واحد
لوقته وكذا تجمع بين صلوات الليل والصبح بفعل فتوفر صلوة الليل وتقدم صلوة الفجر لاول وقتها لان الفصل لا يبعد
بحسب الوقت المخصوص ولو لم تفعل ليلا اغتسلت بعد الفجر ولو كانت صابحة قدمت على الفجر فصل منقطعة الخوض
قال في المعبر نصير طاهر بالافعال اجماعا وصحة الصلوة متوقفة على جميعها اما الصوم فيمكن فيه الفصل ولا غفلت قضت
لا غير الجوز وكلام المبسوط يشتر بتوقعه في القضاء حيث اسنده الى رواية الاصحاب نعم لا شرط في صحة صوم يوم غسل ليلة الجمعة
قطعا لسبق تمامه ومن شرطه غسل ليلة فيه كلام باي ان شاء الله واستثنى ابن عمره عما يحل للمتيقن من دخول الكعبة مرة
على فطنة التلويث كظاهر الاصحاب يتوقف حل الوطئ على ما توقف عليه الصلوة والصوم من الوضوء والفصل للصوم

بحر زوطها اذا فعلت ما تفعل المتخاضة قال المفيد وابن الجبلة والترقي والشيخ لوجود الاذى فيه كالخض وجبر عبد الملك بن عيسى
عن الصادق ع ولا ينفذ الا حتى يامر بالمتقل وجعل الحق في المعتبر كبره ما تغلظا قبل الانفعال لانه دم مرض واذا في الاشباع فيه
اول وليس يحرم لغوم فاذا نظرت فانتو من ولساؤكم حركتكم فانتوا حركتم الى شتم ولا على ارجلهم او ما ملكت ايمانهم ولما رو
ان حمنة بنت جحش كان زوجها يجمعها مستحاضة وكذا ام جبينه وعن عبد الله بن سنان عن الصادق ع المستحاضة لا بأس
ان ياتها لعلمها متى شاء الا ايام أو اياما ومثل في خبر معوية بن عمار عن الصادق ع وهذه الاجابار مطلقة ما شتر الطاهر
حلاف الاصل ولان الوطى لا يشرط فيه الحيض المقتطعة الدم ولا صاله الحبل السالم عن المعارض الشرعي
واجب عن الاول بان قياسه وعن الجبر ان كان ارادة غسل الحيض وما اقرب الخلاف بينا من الخلاف في وطى الحيض
قبل الفسل ولا علق المفيد على الوطى على الانفعال بانه لا يجوز الا بعد تنزع الخرق وغسل الفرج بالماء حكم الشيخ
بان انقطاع دمها بعد الوضوء وجوب الوضوء لم يذكر البرزوقية بعض الاصحاب بالبرزوال اصل فيه ان انقطاع الدم
يظهر حكم الحدث وان الصلوة ايجت مع الدم للضرورة وقد رالت ولكن ان تقى ان دم الاستحاضة في نفسه حدث
بوجب الوضوء وحده تارة والفسل اخرى فاذا اتمشت فان كان حال الطهارة منقطعاً واستمر الانقطاع فلا وضوء ولا
غسل لانها فعلت موجبة وان خرج بعد ما وفي شأنها دم ثم انقطع ما في شأنها او بعده فان كان انقطاع فترة فلا اثر
لان عوده كالوجود دائما وان كان انقطاع برة فالوجود وجوب ما كان بوجبه الدم لان الشاع علق على دم الاستحاضة
الوضوء والفسل وهذا دم استحاضة والطهارة الاولى كانت لما سلف قبلها من الدم ولا يلزم من صحة الصلوة مع الدم
عدم تأثيره في الحدث وهذه المسئلة لم تظهر فيها بنقص من قبل اهل البيت ع ولكن ما اتي به الشيخ موقوف العامة منها منهم
على ان حدث الاستحاضة بوجوب الوضوء لا غير فاذا انقطع بقي على ما كان عليه ولما كان الاصحاب يوجبون بالفسل فليكن
مستمر او على هذا لولم يعتدل مع الكثرة للصبي مثلاً ثم دخل وقت الطهارة وان كان باقيا اجزا لا يغسل الظاهر لان ما يرفع ما مضى من
الحدث وان كان منقطعاً فالوجود وجوب الفسل وكذا الواصلة غسل الثمار ودخل الليل ولو املت غسل الليل واغتسلت
للصبي وصامت اجزا لا ياتي على ما سلف وان كان الدم قد انقطع قبل وجوب فعله على ما قلناه فلو اخلت به بطل الصوم و
الصلوة وفي نهاية الفاضل قرب وجوب الفسل لو انقطع الدم قبل فعله الجوهري او اخلها لو انقطع الدم في شأن
الصلوة حكم في المبسوط الخلاف بانها لا تبادلت دخولاً ومثلاً بطل عليها التي عنه وخط ابن ادريس والحق
المنافة لان الحدث كما يمنع من الدخول في الصلوة يمنع من الاستمرار فيها قال في المعتبر لو قتل فخرج ومما بعد الطهارة
مفعونه فلم يكن ثورا في نفس الطهارة والانقطاع ليس يحدث لكن كمن لا يلزم التسوية في جواز الصلوة

بين انقطاع قبل الشروع في الصلوة وانقطاع في اشائها قلت لا اظن احدا قال بالعفو عن هذا الدم الخارج بعد الطهارة
 مع تعقب الانقطاع انما العفو عنه مع قيدا لا استمرار فلا يتم الا عراض قيل الاعتبار في الكثرة والقله باوقات
 الصلوة فلو سبقت القلة وطأت الكثرة انقل الحكم فلو كانت الكثرة بعد الصبح اغسلت للطهرين وهل يتوقف عليه صحة
 الصوم نظر من سبق انعقاده ومن الحكم على المستأخره بوجوب الاغسال وجعلها شرطاً في صحة الصوم وهو أقرب
 فرق في الصوم من كثرته قبل فعل الطهرين او بعده فعلها اما بالنسبة الى الطهرين فلا يجب ان كثر بعد ما غسل لهما
 بل لو استمر الى العشاء من اغسلت لهما قطعاً وكذا ان انقطع منظوماً عوده او مشكوكاً فيه لاصالة البقاء وان شُفيت
 منه على ما قرر ولو سبقت الكثرة في الصبح اغسلت له ولو قل عند الطهر وضأت ولو جرت عدد الكثرة فلا يوجد الفعل
 فانه كما لم يصل وان غلبت الشفاء كنهما الوضوء والطريق الى علم الشفاء اما اعتياده او اخبار العارف ويمكن غلبه
 الظن **الظن** الاجود انه اذا انقطع الدم بعد الطهارة اعادتها وان لم تعلم الشفاء فلا يجب لا يكملها لان
 لصلى بطهارة رافعة للحديث سوا ظنت عدم الشفاء او شكك ولو ظنت قصور الزمان عن الطهارة والصلوة فلا
 اعاده ولا يصح الانقطاع الصلوة لامتثال وتكمل في الاول ذلك ايضا فخرج في الخلاف بوجوب اعاده الوضوء
 اذا انقطع الدم قبل دخولها في الصلوة وبطلان الصلوة لو لم تفعل ولم تنصل اما ذات عذبة مستقيمة
 معلومة او مبتدأة وقد ذكرنا واما مضطربة ذات تميز ففعل عليه واما فاقدة ومولك ذكرت العدد ونسبت
 الوقت فتحص بالايجابا واما بما لا اعراض للزوج ومع عدم الامارة تيمر واول الشر اولى لا مكان الخوض
 فيه مع سبقه وتعلل الصادق عند ترك الصلوة عشرة ايام ثم صلى عشرين يوماً واخاره في التذكرة ووجه التصيين
 انها لا تقصر عن تاسيتهما وهو منصوص ابن الجيند والفاضل رحمهما الله والقول بالايجابا عشر متقي بالاية والبره ولو
 جلت العدد ثم ذكرت العادة وتبين الخطأ استدركت ولا فرق بين ان يكون الوقت المضي فيه ينقص نصفه عن
 العدد او لا الا في يتقن الخوض في الزيادة على النصف وشكك في الثاني من العدد فنقصه قبل المتيقن او
 بعده او تفرقه ولو قالت حضى عشرة والثاني عشر حضى ستين فالمضلة تسعة عشر يوماً في اعدا الاولين والتسعة
 الاخرة فنصفها زائدة عن العشرة بنصف يوم فيوم كامل حضى وهو الثاني عشر فقد تطابق القاعدة عليهما
 ولو قالت لي في كل شهر حضيتان كل واحدة ثمانية فلا بد بينهما من الطهر بالمضلة ما عدا ستة ايام من الثالث
 عشر الى الثامن عشر لانه لا يمكن ما في الحضى الاول من اول الخامس ولا ما في حضى الثاني من الثاني عشر
 والعشرين والمتيقن في الحضى الاول من اول الخامس الى اخر الثامن وفي الثانية من الثالث والعشرين

الى السادس والعشرين والفضل ثمانية تضعها حيث شئت مما لا يدخل في الطهر المتيقن وهو من الاول الى اخر الرابع
ومن التاسع الى الثامن عشر ومن التاسع عشر الى الثاني والعشرين ومن هذا علم ما يلزم الاثر المصوره عند العائنه
بما يلزم الحلقه وسمها بالربع رحم الله كان يقول حيض عشره وكنت اخرج شهر بشهر اى كنت افر الشهر واول ما بعده حاضيا
فالمتيقن من الحيض لحظه من افر كل شهر ولحظه من اوله والمتيقن من الطهرين اللحظه الاخره من اليوم العاشر الى اول لحظه
من اليوم الحادي والعشرين فتقتل العشره في عشرين يوما بنقص الحظتين وهى ما بين اللحظه من اول الشهر واللحظه من
اخر العاشر وما بين اللحظه من اول ليلة الحادي والعشرين واللحظه من افر الشهر فتردد عن نصفها بلحظه والحظتان جيتقتان و
يفهم اليها الباقي كيف شئت ولو لم تعلم عدد حيضها في هذه الصورة فالحظتان الحيض كمالها والطهر المتيقن كمالها والثبات
في العشره الاول ناقص لحظه تحمل الحيض والطهر والانقطاع وفي العشره الاخره تحمل الحيض والطهر لا غير وبسبب المخرج المطلق وهو
من باب القم الآتى ذكرت الوقت ونسبت العد فان ذكرت اول الكمله لم تكن متيقنه واحتمل في الباقي ان
يحمل طهر استيقن بناء على ان تلك الثلثين فليطهر الشهر واحتمل ان يكون على التجيز بين الروايات السابقة فلهذا جعله عشره او
سبعه او ستة لصدق الاختلاف وعدم العلم العاده وان ذكرت افره جعلته نهاية الثلث او ملك الاعداد وان ذكرت انه
اشاء حيض فهو يوم قبله ويوم بعده حيض يتيقن واحتمل مراعاة ملك الاعداد وكذا لو غلبت انه وسط وعرف انها لا تأخذ
عددا وزوجا بل تأخذ اياما السبعه او الثلثه وان ذكرته خاصه ولم تعلم حاله فهو حيض يتيقن وتضم اليه اياما ثلثه او غيرهما
من اعداد الروايات والما الاحتياط فيسورني جميع هذه المواضع وهو المجمع بين تكليف الحاضيه والمتحاضه والغسل للحيض
في اوقات امكن ان الانقطاع نسيها جميعا فطهر الاصحاب العمل بالروايات في هذه وادعى عليه في الخلاف اجماعهم
الا انه في البسوط حكم بقضي الاحتياط المذكور ويدفعه ما رواه سواد الكليني وغيره من خبر سنن الثلث المتقدم عن الصادق
ع قال انه ان رسول الله سنن في الحيض ثلث سنين فبها كل مسكلمن سمعها وفهمها حتى لا يدع لاحد معا لافيه بالراي
وضعت الخبر في القبر ما زلت من روايات محمد بن عيسى عن يونس وقد سبق استثناء الصدوق له وبارسالة والشرة في
التعلل والافواه بمضمون حتى عدا اجماعا يدفعها ويؤيده ان حكمه البارى اجل من ان يدع امر اجماعا بعم به البلوى في
كل زمان ومكان ولم يمتنع على لسان صاحب الشرح مع لزوم العسر والخرق فيما قالوه وما متفقان بالآي والاجاب وغيره
مناسبتين للشريعة السمحه السهلة كحجب على المتحاضه منع الدم كحجب الكلبه لما قر من الامر بالعلم والاستغفار بالاناء
المشاهد حق وانما الثلثه تغسل الفرج قبل الوضوء وتكسوه بقطعه او فرقه ما من اجتناب والا تلبث ما تشد على
وسطها فرقه كالكتفه وما خذ فرقه اخرى مشقوقه الرايين يجعل احدهما قدامها والاخرى خلفها وتشدهما بالكتف ويجب

ذلك الامع الضرر باجتباس الدم وشبهه للحج والاستشفار وهو التلحم من نفس الدابة يقال استشف الرجل شوباً اذا اردت طرفين
 بجلية الى حجرة وبني فخره الاستشفار للمرأة حيضه كسرة الحاء وكذلك السلس والمبطون يستنظرون تحت السلس كما يكمل بوطناً
 ويدخل الذكر فيه وكذا لو كان يعطونه دم لنقص الصادق ع على ذلك في البول والدم وان امكن حشواً لا حليل يعطى
 والا حوط وجوب بعينه ذلك عند كل صلوة كالمستحاضة اذا امكن لوجوب تقليل النجاسة عند تعذر انزالها واكره جوب في المقبر
 قصر على موضع النفس في المستحاضة بالحج الذي لا يرقى دم ولا يجب شدة بل يصلي وان كان سائلاً فليقل الشئ فيه اجاباً
 وادرجه محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام وخبر لث المراءى عن الصادق ع في دم المستحاضة بعد الطهارة ان
 بعد الفصل والاستظهار ان كان لتفسيره وان كان لغلبة الدم فلا الحج وهذا الاستظهار يستدل به في اربع الصلوة ولو كانت
 صائراً فالطاهر وجوب جميع التمار لان توقف الصوم على الفصل بشرط ثبوتها بالدم وبقطع الغافل رحمه الله
 ومودم الولادة معها او بعد ان قال انفس المرأة بفتح النون ونحوها وفي الجفن تستعمل منقح النون لا في غيره
 قول النبي ص لا مسلم انفس وهو ما خرج من النفس التي في الولد فخرج عقيبها ومن النفس التي في الدم تنفس الرحم
 بالدم والولد تنفس والمرأة نفسا والجمع نفاس بكسر النون مثل عشر وعشرون ولا ثالث لهما والجمع ايضا على نفاسات
 وما تراه في الطلق ليس بنفاس بل بجر قمار عن الصادق ع فيه يصلي بالتم لم يكن في المصنف مع اليقين لصديق الولادة
 العلة فلا عدم اليقين ولو فرض العلم بانها جدا لشوا انسان يقول اربع من القوابل كان نفاسا والنطفة بعد
 الاجماع على ان المتعقب نفاس ولم يذكر المرفعي وابو الصلاح المصاحب وذكره الشيخان لمحصل المعنى المسوق منه وهو
 بسبب الولادة ولو لم تر ذلك لافاناس بل ولا حدث ولا خلا فلهذا قلنا قلنا كذا في الزعم كالمراه التي ولدت في عهد رسول الله
 ص فسميت الجفوف وقال سلاز اقله انقطاع الدم واكثره عشرة في الشهر والمفيد قول ثمانية عشر وهو قول الصدوق
 وابن الجيند والمرفعي وسلاز وجعل ابن ابي عمير احد وعشرين يوما في المختلف ذات العادة عادتها والمبتدأة
 ثمانية عشر يوما والافبار منها صحح زرارة عن احمد بن محمد النفاس تكلف عن الصلوة ايام او انها التي كانت تكلف فيها
 وصحح يونس بن يعقوب عن الصادق ع النفاس تجلس ايام حيضها التي كانت تكلف وفي خبر زرارة عن احمد بن محمد
 مالك ابن اعين عن الباقر ع نحوه وعن زرارة عن الصادق ع مثله ويستنظر يوم او يومين وصحح محمد بن مسلم عن الصادق
 ع في يعود النفاس ثمان عشرة وسبع عشرة وصحح محمد بن اعين عن الباقر ع ان اسماء بنت عيسى امرت رسول الله ان يعقل
 ثمان عشرة ولا بأس ان تستنظر يوم او يومين وربما تسك بهذا ابن ابي عمير وصحح ابن سنان عنه تسع عشرة
 روى علي بن يقطين عن ابي الحسن الماضي ثمانين يوما وروى حفص بن غسان عن الصادق ع في علي عليه السلام

هذه نسخة من كتاب النفاس
 من كتب مكتبة دار الحديث
 في مدينة قم
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٥
 المكتبة العامة

اربعين وروى محمد بن يحيى الجعفي عن الصادق ع ما بين الاربعين الى خمسين واطرحها الشيخ من حيث التصادق على مثل
 النقية وخراسما وناول بان سوالها كان ثقب النامية عشرة فامر بالفضل ولو سالت فيها الامر او عن الصادق ع نحوه تستظهر
 يوم او يومين وقال الصدوق الاخبار باربعين فما زاد معلومة الاخبار الصيحي المشهورة لشهد برجعها الى عادتها في
 الحض والاصحاب يفتنون العشرة ويبنها ساو طاهر وعلمهم طهرها باخبار غير ما في التذنب قال جاءت اخبار معتد في ان
 اقصى مدة النفاس عشرة وعليها اغل لوضوحها عندي ثم ذكر الاخبار الاولى ونحو ما حتى ان في بعضها عن الصادق ع
 فلتعد ايام قمرها التي كانت تجلس ثم تستطه عشرة ايام قال الشيخ يعني الى عشرة ايام فانه بعض الحروف مقام بعض وهذا
 تصريح بان ايامها ايام عادتها لا العشرة مع فالرجع الى عادتها كقول الجعفي في العاشر وابن طامس والفاضل رحمهم الله
 اولى وكذا لا تستطه ايامها كما هو شك نعم قال الشيخ لاختلاف بين المسلمين ان عشرة ايام اذا رات المرات الدم من النفاس
 والذمة مرتبة بالمعاده من نفاسها فلا يخرج عنها الا بدلا له والزيادة على العشرة تختلف فيه فان صح الاجماع فهو الجواب وكذا فيه
 طرح الاخبار الصيحي او تاييدها بالبعد والنفاس كالحايل في جميع المحرمات والمكروهات والفضل لانه في الحقيقة دم الحوض
 احتبس وتغير حالها كالتاء هناك ما رآه بعد الاكثر استحضار لان الحوض لا يتعقب النفاس الا بطهره مثل كل
 ثم رات فويحى ان امكن ولو استمر حكمها حكم الحائض اذا استحيضت الا ان المشهور من عود المبتدأة والمضطربة الى
 العشرة في خبران يصير عن الصادق ع النفاس تجلس مثل ايامها التي كانت تجلس قبل ذلك واستطرت مثل ايامها ثم
 تغسل وتضع صغ المتحاض وان كانت لا تعرف ايام نفاسها وجلت مثل ايامها او احتبها او خالها واستطرت
 سألني ذلك ثم صغت صغ المتحاض وفيه العود الى نفاسها ونسائها وموئيد مشهور مع ضعف سنده وشذوذه كما قال في القبر
 وكذا في خبر محمد بن يحيى الجعفي عن الصادق ع عودها الى ايام نفاسها السابق وحق الشذوذ كالاول لو لم ترد ما حتى
 انقضى الاكثر فلا نفاس ويمكن ان يكون حيضها مع اجتماع شرايط الافلا ولورات العاشر لا عرفه النفاس لانه في طرفة
 وعلى اعتبار العادة ينبغي ان يكون ما صادفها نفاسا دون ما زاد عليها وتقبل اعتبار العشرة هنا اذا لم يتجاوز كالو
 انقطع دم المصادرة على العشرة المانع التجاوز فالرجع الى العادة قوى ولو رات مرتين في العشرة فيما ويا بينهما نفاس
 لان الطهر لا ينقص عن عشرة وكذا لو تعدد منفقا ولورات الاول لا عرفه النفاس ذات التوامين فصلا
 يتعد نفاسها عملا بالعادة لكل نفاس حكم نفسه وان تجاوز العشرة ما لم يطر حجب ما ورد في القبر في الاول
 من حيث انها حامل ولا نفاس مع الحمل ثم قوى ان نفاس لو نضت ذات العادة عشرة ثم طهرت شهرين ثم
 استحيضت رجعت الى عادتها في كل شهر ولا يصير حيضها شهرين مرة بسبب تغير الطهر نعم لو حصل ذلك مرة اخرى في

حيثه اخرى يمكن النقل لان النفس كحيثه ولو نفقت ازيد من عاداتها او نقصت لم حاضرت بعد النفس يمكن
الاشغال الى الثاني كالجفتين الناصتين لما قبلهما لوسط عضوين الولد وتخلت الباقي فالنفس نفاس على الاقرب
ولو وضعت اليان بعد العشره يمكن جعل نفاسا او كالتوأمين وعلى هذا الواسع نفقات تعدد النفاس ولم اتفق فيه على
كلام سابق لورات ثلثه لم ولدت قبل مضى طرف الاقرب ان الاول استحضه لعقد شرط ما بين الجفتين
وفصل الولادة لم يثبت ان كانت عن الطهر نفوق الجفت والنفس في الاقل قطعا وفي الاكثر على ما مر وفي
الدلالة على البلوغ وانقضاء العده لحصولها الحمل نعم لو كانت حاملا من زنا ورات قرأين في زمان الحمل حسب
النفس قرأ او وانقضت به العده بطوره او انقطاعه كاتر احكام الحديث وسي قسمان

حكم الاصفه في حرمة الصلوة مطلقا ولبعضها المفعول بعد ما والمرعنتين للايه والجرو الطواف الواجب للحج ومس
القران للايه وسوخر معناه النبي وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تمس المصحف الا طائرا او قول الصادق عليه السلام
اسمعيلا لا تمس الكتاب وكان على غير وضوء وادعى الشيخ عليه السلام مع قوله في المبسوط يكره ويلزم ان الجنب الكافر
لانكره ذلك للجنب والحايض وحدهما اقوى وقدير يدان بالكرهية الحرمه في منع الصلوة من مس القرآن و
ان يظهر وجه لعدم ارتفاع حدته ووجه الجواز اباحة الصلوة لبطوره وعدم التكليف في حقه اما قبل الطهارة
فالمع اقرب وكبره لم يرد حمل المصحف ومس خيطه وتعليقه وكما نبه النبي ابي الحسن عليه السلام عن ذلك وتلا الايه ولا تفتح
من مس كتب الحديث ولا الدرهم الخاليه من القرآن او المكتوب عليه القرآن معي فخرج محمد بن مسلم عن الباقر
اخي لاولي بالدرهم فاخذته والي جنب ثم ذكر ان عليه سورة من القرآن وفي خبر ابي ربيع عن الصادق عليه السلام
الجنب لمس الدرهم وفيه اسم الله واسم رسوله قال لا بأس به ما لم يمسك في ذلك واذا قلنا بذلك فالحدث اولى للحل
الوجه سلب اسم المصحف او الكتاب عنها او لزوم الحرج بلزوم تجنب ذلك ولا يمنع من مس الكتب المنسوخة ولا ما
نسخ تلاوته ولا من سجود الشكر والسجود والتلاوة في الاصح للجنب والاقراب ان المس لمس جميع اجزاء البدن مصير الى اللقطة
فلا يختص بباطن الكف ويكره المسافرة بالمصحف الى ارض العدو وخوف من نيل ايديهم ولا يحرم مس ما
بين السطور من البياض والحاشية والمس حله ولا صدقة ولا تغليب وروى بعضه بحكم الاكره
ومما ذكر في الاصفه لقوله تعالى ولا جنبنا الا عابري سبيل وقول الباقر عليه السلام في الطامث لا كل لها الصلوة
ونزيل عليه حرمة قراءة الغزائم الاربع اجماعا واللبث في المساجد والجواز في المسجدين كل ذلك رواه محمد
بن مسلم عن الباقر عليه السلام وقوله لا جنبنا الا عابري سبيل وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا حل للمس في البياض ولا جنب

ومن يعلم تحريم الاعتكاف ورواية جميل عن الصادق في الجنب مجلس في المساجد ولكن يحر فيها الا المسجد الحرام ومسجد
 الرسول واما الصدوقان والمفيد فطلقوا المنع من دخول المساجد اجتنابا وخبر محمد بن مسلم مخصص غير المسلمين
 ووضع شي فيهما على المشهور رواية عبد الله بن سنان عن الصادق في الجنب والحائض والايضا عن الحسين
 ثنا وكثر اخذها منه بنصه عليه السلام في هذه الرواية وقد سطر البث في المساجد الجنب والحائض ووضع شي
 فيهما ما يستبرك ولم يفرق بين المسلمين وغيرهما وما يرد في خبر الفضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام
 ان يلو الجنب والحائض القرآن واستثنى في خبر محمد بن مسلم السابق الفراء وعلى في التهذيب بانه لا يجوز السجود
 الطاهر من النجاسات وحمل خبر ابن عبيد عن الباقر في سجود الطاهر اذا سمعت على الذنب ويسكن لها قضاء الذنب
 الحرام الا ان يخص التحريم بالسجدة الواجبة والمشهور عدم تحريم السجود لرواية ابي بصير عن الصادق ع اذا قرئ شي من
 الغرالم الاربع وسقطها بسجود وان كنت على غير وضوء وان كنت جنبا وان كانت المرأة لا تقضي وقول محمد بن جعفر
 في الحائض نوازل التسمية محل على السجرات المستحبة فتوخ الى الطهارة عن السبب لفظا لمسيب بكانه قال فيقول
 الا التسمية ولست بالسجدة فاصلاة حتى تدخل في قول النبي ص لا تقبل الصلاة بغير طهارة على تحريم قراءة القرآن
 لهما الاجماع والخبر المذكور ما فيه الغرالم والصدوقان والجعفي والمفيد والشيخ في الخلاف مديقا للاجماع على الجواز وهو
 قول سائر واين زهره وابن اديس وفي كتابي الحديث اشعار بتحريم ما عدا السبع او السبعين جميعا بين الاخبار
 الدالة على قرأته ما شاء كصحح الجلي الذي بين يدي مقطوع على سماع الدال احمد على السبع والاف على السبعين فعمل المشية
 المطلقة في القرآن مخصوصة بهذا العدد ثم اجمع بينهما ايضا كمل الافتقار على العدد على الذنب والباقي على الجواز فعلم
 انه غير جائز بالتحريم وليس بما عليه الثاني تصريح ما كراهية غائبة اترك الافضل والاقرب الاول لعدم قوله تعالى
 فافروا ما يتسر وجميع الفضيل بن يسار عن الباقر ع لا بأس ان يلو الحائض والجنب القرآن وجميع الجلي عن الصادق
 ع في الحائض والجنب والمفوض يعرفون ما شاءوا ومن سطر في الابواب تحريم القراءة مطلقا وابن البراء لا يجوز الزيادة
 على السبع لاشعار النبي عن قراءة القرآن الجنب والحائض في عهد النبي ص بين الرجال والنساء ومن ثم يخص عبد الله
 رواه من سمع امراته ما عدا السبع من المرأة فعالت صدق الله وكذب بصرى فاجز النبي ص فضحك حتى بدت نواجذ
 وعن علي ع لم يكن يحجب النبي ص شي عن قراءة القرآن سوى الجنابة وعنده لا تقرأ الجنب ولا الحائض ثنا من القرآن
 فلما جمل على الكراهية ان صح جميعا بين الاخبار واما عدة متاخره الاحباب كروا وحرم ايضا عليها من اسم الله
 تع لقول الصادق ع لا تمس الجنب دينارا ولا درهما عليه اسم الله تع او اسما لا يبيد او لا يحل عليه السلام للتعظيم والوقار

على ما في انشاء الله تعالى ويكره الجنب الاكل والشرب ما لم يتمضمض ولتستش في المشور وفي خبر زرارة عن الباقر غسل
اليدين بالمضمضة وغسل الوجه بالاكل مغترة لم ياكل ولم يشرب حتى يتوضأ ما قصر للتعب على غسل يديه والمضمضة والنوم ما لم
يتوضأ ويومر عن النبي ١٢ من غير طقنا وروايه عن الصادق ١٣ وعارضه حديثا ان بالنوم غير وضوء يحمل على التذنب
بما حكم الاكبر يقول مطلق الحايض والنفساء فيه محرم منها موضع الدم اجماعا ولا يلا غير لقول
النبي ١٤ افعلوا كل شيء الا الجماع ولا باحة الصادق ١٥ كل شيء عند القبل وحرم المرتضى الاستماع الا بما فوق لليزر لقول الصادق
١٦ تذكر الى الركبتين وخرج تسمتها فوق الارز لم ما فوق الارز ومنه من منوم الاسم وعاتبه انه ليس له الكرهه بصرف
عليه ذلك ونحن نقول به جمعين لاننا لا نقول بالنوم الذي من منوم حول الخي يوشك ان يقع فيه ويحب الكفارة بالتعمد
العلم في قول الاكبر وتعل الشح فيه الاجماع قطع محمد بن مسلم وحرر عن الصادق ١٧ والعدة الشهر والعدم اصح من
وعليه التباين والفاضل وجعلوا تلك الاجزاء على الاستجاب جمعا والافضل بالمضطر وغيره او الشاب وغيره كما قاله
الراوندي فلا عبرة به وقد روي في رواية واحدة ان نصفه او ربعه كسب اول الحيض او وسطه او اخره كره داود وعن الصادق ١٨
المرتضى اجماعا وفيه مع العجز الصدقة على مسكين واحد والا استغفر الله وسوا ان كان في سنده ارسال الا ان الشهر
تويده والصدوق في المنع الكفارة ما شبع مسكنا كجر الحلي عنده وانه اذا طعام ذكره الصدوق والشح
في النهاية اما وطى لا بعد الطهر قبل الفصل فالشهر جازمه وان كرهه لا يلا وفيه دالة من لفظ الحيض ومن الغاية قوله
التشديد لاشافيه لان يعمل بحسب معنى فعل التكبير في اسماء الله تعالى تطقت الطعام بمعنى طعمته والحراز
مرى عن الصادق والكاظم عليهما السلام ولفضل فرجنا نديا لقول الباقر عن النبي وحسنه وسعيد بن
يسار المنع عن الصادق ١٩ يحمل على الكراهية بوفيقا وروينا ما لا يوجب وتعذر الماء والتمسح بالحصى بحسبه عن الصادق
٢٠ محرم طلاق مع الدخول والحض او حكمه وعدم الحمل اجماعا ولا يتبع اتفاقنا للاخبار ولروا النبي ٢١ امرأة
ان عمر لما طلق في الحيض ولم يره سنا لا يرتفع حديثها لو نظرت للمانع فجزاها كالماء واذا انقطع وجب الغسل
اجماعا لوجوب ما هو شرطه وهو الصلوة والطواف باجماعنا لقول النبي ٢٢ امكثي متدار ما كانت تحيك حيفتك
ثم اغتسلي وصلي وعن الباقر ٢٣ ان لم تر شاة فلتغسل وفيه دالة على ان وجوب الغسل لا يتقطع وتقول النبي ٢٤ واذا
ادبرت فاعطسلي ويمكن ان يجب الدم عند الانقطاع لا بسبب الصلوة مثلا كما ان البول والمني بوجبان الوضوء
والغسل بالخروج عن القيام الى الصلوة اما الصوم فنص اسبغ على فساد الصوم بترك غسل الحيض والنفساء
لجر الى بصير عن الصادق ٢٥ ان طهرت من حيضك لم توات ان تغتسل حتى اصحت عظامك فاضا ذلك اليوم وفرا

حتى اوجب في الخلف الكفارة ورد في المعتبر لصنف سندا روايه لو حاضرت بعد المكان الاداء قضت الجراي عليه
 عن ابن عبد الله الصادق عليه السلام ولو طهرت وبقى قدر الطهارة وركعة أدت والاقتضت مع الاسمال للجراي عن الباقر والصادق
 وفي التهذيب ايجاب قضاء النظر لو طهرت قبل مضي اربعة اقدام ورويه عن الكاظم عليه السلام الغسل بلسان وهو واقفي و
 الصدوق لو حاضرت بعد صلوة ركعتين من المغرب قضت الركعة وبعد صلوة ركعتين من الظهرين لا قضاء للجراي
 الورد عن الباقر عليه السلام على مضي ما يسع المغرب يجب قضاء ما يعبر بالركعة عن الصلوة يكره للجراي والمحيض
 الخضا بوقفاين اخبار المنع والجواز عن الصادق عليه السلام وعلى رواية ابي بصير يحرف الشيطان على
 المحايض وغللة المفيد بجمعه وصول الماء وتشكل باقتضائه التحريم واجب بان الحرم المنع التام والافرا الحاملة للون ضيقه
 لا يمنع شعاعا ما وفيه اعراف يمنع الماء في الجدة ويغير جاز لا ان يقال يعني عنه لثقة وعن الصادق عليه السلام في الجنابة
 للتحضيب من الرجل والمرأة وعن الكاظم اذا بلغ ما حذره فجمع والمفيد لا يخرج في الجنابة بعد الخضا ولا المحض بعد
 قال في المعتبر كل على اتفاق الجنابة لا على المقصد اليها لان بطلان الاول يقتضي المنع مع الرواية وبطلانها لا يضر
 سندا ومن لا يراهم من الكراهية قلت لعل الفرق يعلق الوجوب في الاول بالبدن خاليا عن الحايض بخلاف الثاني
 ويكره للجراي من قاله ابن الجينة بخبرين عن الصادق عليه السلام يكره الجماع للمحلم ولا يكره بعد جماع نعل النبي
 يستحب الوضوء لكل صلوة والكون في مصلا لا ذكر الله تتم بقدر الصلوة بخبر زيد الشحام عن الصادق عليه السلام وقول الباقر
 في رواية زرارة غير ان توضأ ثم تعفني موضع طاهر ساكنه التذلل للوجوب الذي قاله الشيخ ابو الحسن بن باويه رحمه الله
 والمفيد يجلس ناحية من مصلا والروايتان حايثان عن تعيين المكان قال في المعتبر وهو المقعد وغللة ايضا بالخير من
 على العبادة بقدر المكان فيصير عادة لقول النبي صلى الله عليه واله الجعة عادة وهذا من مفردات الامامية رحمه الله تعالى
 يجب قضاء الصوم دون الصلوة اجماعا لقول بعض ازواج النبي صلى الله عليه واله كذا يخص على محمد رسول الله فقوم
 نقضاء الصوم ولا تقوم بعض الصلوة وعن الباقر عليه السلام ان رسول الله كان يامر فاطمة بذلك والمؤنات
 يجب عليها الاستبراء بقطنة عند الاغتطاع لدون الاكر للعقل ان نقيت بخبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام وعن الصادق
 عليه السلام وعلق بطنها الى الحايطة وترفع رجلها اليسرى الى الحايطة لم يدخل الاكر سدا يعني ولم يصح اكثر القضا
 بوجوب الاستبراء وهو من اب وجوب المقدم يحرم بعض الفريضة حتى لا يمسك بالتيه منها كاليسل ومن عمل
 حاله فلفه وبراى بالتم المسعة للصلوة لانه لا يمنع من ذكر الله تتم لقول الباقر عليه السلام في خبر زرارة ومحمد بن مسلم
 المحايض والجراي نهران ناسا الا السجدة ويذكر ان الله على كل حال يكره الاجتنان في المساجد للجراي

مع الحق القويث لتعظيم ذلك السلس بالمسطون والمجروح والعبي المحبس والدابة التي لا توكيل ولو علم البلو
 حرم الجميع والحق القويث في القرية وابن الجنيده المشاهد المشرف بالمساجد ومحسن لحق معي المسجديه فيما وزياده
 يعزروا على العالم بالتحريم والحيض لانهما كرمته وكذا المرأة ان طارعت وقطعت في الذكره لمسقى
 الواطى ولو استحلته كفر للجماع على تحريمه ويجب القبول منها لو اجرت بالحيض او بالطمع لقوله نعم ولا تكل لئن انك
 ما خلق الله ولا لا يمكن فيه اقامة البينه لان شامدة الدم لا تكفي في الحكم بالحيض يجوز كونه استخاضة وفي الخبر المقدم
 عن علي بن ابي طالب على سماع البينه فيه وذكر ذلك في العدا فيهم وما وجد الشيع في الاستبصار على كونها مقترنة بجزيرة
 عن الباقر عليه السلام والحيض الى النساء ولو اسبغ الحال فيها ما تجبر بالوفاء بل كذبها اجنبت اجبا طالا لا اقدم
 على ما لا يؤمن بقيه ونسب عليه قول الصدوق في آقي الطامث خطا عصى الله كوكروا على تكررت الكفا
 مع تحلل الكفيرة او تغير المقدر والافا اخذ بالعموم واصل البراءة وتختلف الزمان المقدرة بحسب العادة قاله
 المفيد وهو ظاهر الخبر وقال سلاار الوسيط ما من الحجة الى السبب والراوندى اعتبر العثرة واسقط العادة فط
 امكان خلو بعض العادات عن الوسط والآخر ولو صار في الوطى زيا من اولته كما سبق في النساء
 فالط التعداد ولا كفارة عليها ولا على الواطى حيا لعدم التكليف ولا فرق بين الزوج والاجنبية للعموم و
 الاطلاق في بعض الاخبار قد روي الشيعان الدينار مفسرة دراهم والمجخال منه فان لم نقل بنفي جواز
 افراح القيمة نظر النفا الى عدم اجراء القيمة في الكفارة وعلى قولها لا يجوز دينار قيمة اقل من عشرة والاط
 ان المراد به المفروب فلا يحرم البتة لانه المفهوم من الدينار ومصرفه مستحق الزكوة لما جازت

احتضاره ولتقدم اخبار النافعة لطالب الافرة فتقوله بالمعنى من

الكافي الباقر كان الناس يعقبون اعتباطا فصل ابراهيم ربه علم يعرف بها الموت فزل البرسام
 لم الداء بعده قلت الاعتباط بالعين الممثلة الموت عمره ويات عبثه نفع العين اى صحى شارب رسول
 ص موت الجناء الجيف على المؤمنين واحده اسف على الكافر وعن رسول الله صلى الله عليه وآله الموت هي
 سجن الله في الارض وخط المومن من النار الرضاء اكثر من موت من مواليا بالبطون الذريع قلت
 الذريع بالعدل المجمع السبع الباقر المومن يقتل بكل بلية ويموت بكل ميتة الا انه لا تقتل نفسه الص
 عم نحوه وزاد ولا يقتليه بذاب عقله وذكر ايو بغير رسول الله صلى الله عليه وآله في المومن يرض بقول الله الملكين
 اكبا لعبدى مثل ما كان تعلم في صحة من الجبر في يومه ويملكه وكذلك من فليبه كبر او ضمت احدما

والسبع
 ذريع كما في
 رواه العبد
 اريد الثاني

عليها السلام سهر ليلة من مرض او وجع افضل من عبادة سنة الباقى حتى ليلة تعدل عبادة سنة وحى المسلمين عبادة
سنتين وحى ملك عبادة سبعين سنة الصادق ع من استكى ليلة فقبلها بقبولها اى لا يشكو ما اصابه الى حد كتب الله
عبادة ستين سنة جميل بن صالح عن الصادق ع قال الرجل حبيت اليوم وسهرت البارحة لئلا يسكن ما اصابه الكفاية
لقد انليت بالمل بئله اصابه ابنى بالمل يصب احد الصادق ع على المريض ان يؤذن اخوانه برضه فيعودونه فيوم
فيهم ويوجدون فيه مكتب له لك الحسنات ويرفع له بها عشرة درجات ومحى عنه بها عشرة سيئات وعن الكاظم ع في ان
الناس يدخلون عليه فانه ليس من احد الا وله دعوة مستجابة قال الصادق ع اذا دخل احدكم على اخيه عايد له فليقل له
يدعوكه فان دعائه مثل دعاء الملائكة قال الصادق ع لا عيادة في وجع العين ولا يكون عيادة في اقل من ثلثة ايام
واذا وجبت فيوم ويوم لا يورمين الا اذا طالت العلة ترك العليل وعياله وعنه عليه السلام العيادة قد فارق ناقة
او حلب ناقة وامر بحمل العايد بهدية الى المريض كقائه او سفره او اترجه او طيب او قطعة غود بخرو وقال ان المريض
الذي استرجع الى كل ما دخل به عليه وعنه تمام عيادة المريض ان تضع يدك على ذراعه وتقول اللهم اني عيادة
النوكي استرجع الى المريض من جمعه وعنه تمام عيادة ان تضع يدك على المريض او ادخلت عليه وعن علي ع ان اعظم
العوادى ان عايد الله عز وجل لمن اداعاه خافه خفف الا ان يكون المريض تحت ذلك ويريد ويسال ذلك وقال
تمام العيادة ان يضع العايد احدى يديه على الاخرى او على جبهته وعن الباقر ع من مات دون الاربعين فقد اقرهم
ومن مات دون اربعة عشر يوما فموت فجأة وعن الصادق ع من مات في اقل من اربعة عشر يوما كان موته
موت فجأة وعن رسول الله ص من عاد مريضاً نادى من السماء باسمه يفلان طبت وطاب لمسك الشربوا
عز وجل الباقر عليه السلام من عاد مريضاً مسلماً مرضه على يديه يومئذ سبعون الف ملكا اذا كان صاحباً حياً يسوا واذا
كان مساكيناً حتى يصحوا مع ان له تعالى الجنة الصادق ع من عاد مريضاً شيعة سبعون الف ملك يستغفرون له حتى يرجع
الى منزله الباقر ع ايما مؤمن عاد مؤمناً خاض الرحمة فحضره فاذا اجلس غمرة الرحمة فاذا انصرف وكل الله عز وجل سبعين
الف ملك يستغفرون له ويرحمون عليه ويقولون طبت وطابت لك الجنة الى ملك الساعة من الغد وكان له جنة في
الجنة وهي زاوية بسير الراكب فيها اربعين عاماً الصادق ع من عاد مؤمناً في مرضه وكل الله عز وجل سبعين الف ملك
يعوده في قبره ويستغفر له الى يوم القيمة وعنه عليه السلام من عاد مريضاً من المسلمين وكل الله عز وجل سبعين الف ملك
من الملائكة يمشون حوله ليحيطوا به ويقتدون به ويكبرون الى يوم القيمة نصف صلواتهم لعايد المريض الباقر
ع كان فيما ناجى به موسى ع ربه عز وجل ان قال يا رب ابلغ من عيادة المريض من الاية فقال عز وجل اوكل ملكا

هذا الحديث في فضل عيادة المريض
وهو من كتابي في فضائل علي بن ابي طالب
عليه السلام

يعوده في قبره الى محشره عن علي بن ابي طالب ان ادم اذ كان في افرع من الدنيا اول يوم من الاخرة مثل ما روي في قوله
 فيلقت الى النار فيقول والله اني كنت بملك خريصا شيخي قال عندك فيقول فخذني فكنك فيلقت الى ولده فيقول والله
 اني كنت لكم حبا واني كنت لكم محبا فاذا عندكم فيقولون فؤدك الى هفك فؤدك فؤدك فيها فيلقت الى علي فيقول والله
 اني كنت بملك زاهد واني كنت على ثقبلا فاعندك فيقول انما فؤدك في قبرك ويوم تشكر حتى اعرض انما وانت
 ربك فان كان الله عز وجل وليا آتاه الطيب الناس ريحا واحسنهم مظهرا واحسنهم ريشا فقال ابشر بريح ويريحان وجنة
 نعيم ومعدنك خير مقدم فيقول له من انت فيقول انما عليك الصالح ارحل من الدنيا الى الجنة وانه يعرف فاسله ويناسه
 حاط ان يعجل فاذا دخل قبره آتاه ملكا القبر يحران اسعرا وما يحذران الارض بانسابها اصواتها كالرعد العاصف
 ابصارها كالبرق الخاطف فيقولان له من ربك وما دينك وما نبيك فيقول الله ربّي ودينى الاسلام ونبى محمد صلي الله
 عليه وسلم فيما تحب فريضه فيقول الله عز وجل قلت الله الذين امنوا بالقول الثابت ثم ينحان لفي قبره مدبره ثم
 ينحان لبا بال الجنة ثم يقولان له ثم قر العن نعم الثابت التعم فاد كان لربك عذرا فانه ياتيه اجمع من خلق الله واما
 واغنى ريحا فيقول ابشر نزل من جيم وتصلح جيم وانه يعرف فاسله ويناسه حاط ان يعجل فاذا دخل قبره آتاه ملكا
 القبر قالوا الفان ثم يقولان من ربك وما دينك ومن نبيك فيقول لا ادري فيقولان له لا ديريت ولا ديريت فيضربان في
 بخرية معاخرة ما حلق الله عز وجل من دابة الا يدعن لها ما خلا الثقلين ثم يقولان بال النار وسلط الله عليه جاب
 الارض وقاربها وما لها ففسده حتى سجد الله من قبره وعن الباقر عيا لولن عن الحج القايم بين المظلمين والظالمين
 عي تعالى لولن في قبره من ربك فيقول الله دع وما ذيك فيقول الاسلام وتعالى من نبيك فيقول محمد صلي الله عليه وسلم
 اما لك قول فلان وكذا في خبر ابي بصير عن الصادق ع السؤل عن الامام وعنه عليه السلام سأل الميت في قبره عن جنس
 صلوة ودكاته وحججه وصيامه ولايته اياها اهل البيت فيقول الولايه من جانب القبر لا ريع ما دخل فيمكن من نقص
 فعلى تمامه قلت المراد مع وقوع هذه الافعال من المكلف والامام سأل عنها والمراد بالنقص ما وقع على سبيل سوء الخلق
 او الغدير عن الصادق ع جابر بن عبد الله قال يا محمد عشت ما شئت فانك ميت واجب من شئت فانك
 مفارقة واع شئت فانك طاعة الباقية الباقية قال مثل رسول الله ص اي المؤمن اكل من الكرم ثم ذكر الموت واستدعى
 الاستعداد وعن علي ع ما ازل الموت حق فزلة من عند فدا من اجله وعنه ما الطال عبد الله الا اساء العمل قلت
 المراد بالاستعداد التوبة ورد المطالب واصلاح العمل فربما آتاه نجاه وحواله بعض الكرم وقصر الامل معين على ذلك كما
 ان طول منقطة اساءة العمل التسرب النفس بالتوبة رجاء الاستدراك معن الباقية اكثر ذكر الموت فانه لم يذكر

محمد كعبه وداخه كائنه
 واهل القول طارده ودره
 سن

من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت

الموت الشاب الازم على الدنيا وعنه عني ادى منا وكل يوم ابن ادم له الموت واجتمع للنساء وابن الخراب وعنه قال
قال رسول الله الموت الموت الاول لا بد من الموت جاء الموت بما فيه جاء بالروح والراحة والكرامة المباركة الى الجنة
العالية لاهل دار الخلود الذين كانوا لها سعيهم وفيها رغبتهم وجاء الموت بما فيه من الشقوة والندامة بالكره الى
الى نار حامية لاهل دار العرور الذين كانوا لها سعيهم وفيها رغبتهم الصادق عدا اعد الرجل كنه فهو ما جوار الى ادا
نظر اليه مال زيد الشحام الصادق عدا في ملك الموت الارض بين يديه كالتصقة يديه فيها حيث لينا فقال نعم
عن الصادق عدا نزل عليه صكك من السماء اقبض نفس فلان ابن فلان وروى الصدوق عن الصادق عدا
ان الله تم جعل ملك الموت اعوانا من الملائكة تعقبون الارواح فتوقاها الملائكة ويتوقاها ملك الموت منهم مع
باقبض موتونها الله نعم من ملك الموت ذكره في تفسير قوله تعالى ان النفس حين موتها ^{عن رسول الله}
عن من لم يحسن وصيته عند الموت كان نقصا في مرقته وعقله قيل يا رسول الله وكيف يوصي الميت قال اذا حضرته
وفاته واجتمع الناس عليه قال اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم اللهم اني اعبد
اليك في دار الدنيا اني اسئلك ان لا اله الا الله وحدك لا شريك لك وان محمد عبدك ورسولك وان الجنة حق
والنار حق وان البعث حق والحساب حق والبرق حق والميزان حق وان الدين كما وصفت وان الاسلام كما
شرعت وان القول كما حدث وان القرآن كما انزلت وانك انت الله الحق المين فربي الله محمد اخير المزاوي ^{الله}
محمد وال محمد بالسلام اللهم يا عتي عند كربتي ويا صاحبي عند شدتي ويا ولي نعمتي الى دلائل ابائي لا تخلى الى نفسي طرفة
عين فانك ان تخلى الى نفسي طرفة عين اقرب الى الشرا بعد من الخير والنس في القبر وحشي واجعل لي عديا يوم
البعث منشورا ثم يوصي بجاهته والوصية حق على كل مسلم ان يحفظ هذه الوصية ويعلمها وقال الصادق عدا الوصية حق
على كل مسلم وقال الباقر عدا الوصية حق وقد اوصى رسول الله عدا الصادق عدا اذا حضرت الميت فلقنه شهادة
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله وعنه ما من احد يحضره الموت الا وكل باليأس من
شياطينه من يامره بالكفر ويملكه في ذنبه حتى يخرج نفسه من كان موصيا لم يقدر عليه فاذا حضرته حوائك فلقنوه شهادته
ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله حتى يموت قال الشيخ ابو جعفر الكليني في رواية اخرى قال بلغته كلمات
الفرح والشهادتين بربسي لا اقرار بالائمه واحدا بعد واحد حتى تنقطع عن الكلام وعن ابن بكير الحضرى الله لقن حلا
الشهادتين والاقراء بالائمه رجلا رجلا فرائى الرجل بعد فاته فقال نجوت بكلمات لتبين ابوك فلو ذلك كرت
ملك وقال الباقر عدا اني لو ادرت فكره وكان يرى راي الخواص لعلمه كلمات ينفع بها نفسل عنها فقال

سي والله ما نتم عليه لقنوا موتكم شهادة ان لا اله الا الله والولاية وعن الباقر ع اذا ادركت الرجل عند الموت فقلته
 الفرج لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم سبحان الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما
 يقين وما ينبتن ورب العرش العظيم والمحمد رب العالمين وزاد في المصنوع بعد ما ينبتن وما تحتين وبعد العظيم و
 سلام على المرسلين وعن الكاظم ع كان امر المؤمنين اذا حضر احد من اهل بيته الموت قال له قل لا اله الا الله العلي العظيم
 سبحان الله رب السموات السبع ورب الارضين وما ينبتن ورب العرش العظيم والمحمد رب العالمين فاذا اما لها
 الرض قال اذهب فليس عليك باس يستحب ان يمرض الرض ارفع الله به واعلم بحاله لا اقرب الى
 رجاء الصلاح والتداوي للجر واهله بالتوبة لقول رسول الله ص في اخر خطبة خطبها من باب قبل موته لست تائب الله
 عليه ومن باب قبل موته بساعة باب الله عليه ومن باب وقد بلغ نفسه هنا وسوى الى حلقه باب الله عليه فتم
 الصادق ع الا به بمعانيه امر الاخرة ويستحب حس الظن بالله في كل وقت وكرهه عند الموت لقول جابر سمعت
 رسول الله ص يقول قبل موته ثلث لا يموتن احدكم الا وهو يحسن الظن بالله عز وجل ويستحب ان يحضره امره حسن
 فقلته وطمع في رحمه الله ثم وقال ابو الصلاح بلغته جملة المعارف ولا يتوب موضع بفتح ولا وقع

تبيح اليه فليست
 في سبيل الله
 في سبيل الله

يحجب فيه ان يستقبل بوجهه واجهه القبلة في الاشرى فخره وقوى لقول النبي ص وجئوه الى القبلة ما كنتم اذا علمتم
 ذلك اقبلت عليه الملائكة قال في ما شئى كان في السوق وقول الصادق ع استقبل بباطن قديمه وعنده اذا
 مات لا يحكم ميت فسموه نجا القبلة وكذلك اذا غسل يحفر موضع المتسل تجاه القبلة فيكون مستقبل القبلة بباطن
 قديمه ووجهه الى القبلة وعنده يستقبل بوجه القبلة ويكمل بباطن قديمه ما الى القبلة وفي الخلاف يستحب والتمس في
 القبلة لضعف السند والدلالة على الوجوب قلنا في الشبهة وصيغة الامر للوجوب ظاهر الاجازة وسقوط
 الاستقبال بموته وان الواجب ان يموت على القبلة وفي بعضها احتمال دوام الاستقبال ونسبه عليه ذكره حال الفصل
 وجوبه حال الصلوة والدفن وان اختلفت البيه عندنا لسقط الاستقبال مع ابتنايه القبلة ولا يجب ان
 يستقبل به الاربع مع احتمال وموضع كفاهه وكذا الاحكام الميت لان العرض اذا خالها في الوجود ويكره حضوره
 او حاضره عنده لقول الصادق ع لا تحضر الحاضرين ولا تجب عند التلعين وعن ابي الحسن ع في الحاضرين فليتح
 عن قبره فان الملائكة تنادي بذلك وان يحمل على بطنه حديد ذكره الشيخان واكثر اصحابه وفي التهذيب سمعنا
 من ذكره وابن الجيند يضع على بطنه شيئا يمنع ربوا او اخرج في الخلاف على الكرامية باجماعه والمستحب بطله الى مصلا
 عند تعمر الموت لقول الصادق ع اذا عسر على الميت موته قرب الى مصلاه الذي كان يصلي فيه وقال ع

لا يجوز

اباسعيد الحزري قد روى الله تعالى في هذا الرأي وانه اشتد عليه نزع فقال احملي الى مصلاي فخلوه فلم يلبث ان
 يملكه وعن زين العابدين ع ان اباسعيد الحزري كان سقيما فرج ثلثه ايام ثم حمله الى مصلاه مات فيه وقراءة
 الصلوات لأم الكاظم ع ابنه العاسم ثم اتمها فقال له يعقوب بن جعفر كنا نعلم الميت اذا ترك به نرا عنده بس
 وصرت امة بالصلوات فقال له لم نقرأ عندك وب من موت فطال اجل الله راحته وروى عن النبي ع افرؤس
 على موتاكم وان لا يظفر عليه الحرج لانه اعانه عليه لضعف نفسه ولا يمس لقول الصادق ع من مسه على هذا الحال اعان
 عليه قال الصدوق ولا يمنع من تحريك يديه او رجليه وراسه وسجى قراءه القرآن بعد خروج روحه كما استحب قبله ^ع
 عنه وتغيب غيبه واطمان في ريشة لأم الصادق ع ابن له وفعل ابنه اسمعيل ومد ساقه وميديه الى
 جنبه لا عانة العاسل وتغيبه بثوب لان النبي ع سجي بحجرة وعطى الصادق ع اسمعيل بالحجة وان يكون عنده من
 يتلو القرآن وتذكر الله ولا يترك وحده لقول الصادق ع ليس من ميت ترك وحده الا لعب الشيطان في جوفه
 الاسراج عنده الى الصبح ان مات ليلة ذكره الشيطان وعلقه في التنيب انما قبض الباوع امره عبد الله بالسراج في
 البيت الذي كان يسكنه حتى مض ابو عبد الله و امر ابو الحسن مثل ذلك في بيت ابن عبد الله حتى اخرج به الى الرا
 ويدخل في ذلك المدعى ويدل على اسباب دوام السراج في بيت مات فيه ميت وضعف الرواية في المعبر سهل بن
 زياد وعثمان بن عيسى وانهما حكاه حاله كما فعل حس وايدان اخوانه بموته لقول النبي ع لا موت احدكم الا ان يتو
 وقول الصادق ع يغيب لا وليا الميت منكم ان يؤذوا اخوان الميت يشهدون جنازته ويصلون عليه ويسفرون
 له فكتب لهم الاجر ولبيت الاستغفار وكتبوا لولاهم وفيما اكتب لمن الاستغفار الايدان الاعلام كمين
 اتفق ولانص في النذر قال في الخلاف وفي المعبر والذكره لا باس بل لقوا به المذكورة وحلوه من منع شرعي وقال
 الجعفي بكرة النعي الا ان يرسل صاحب المصيبة الى من يخص به ولو كان حوله قري او ذوا كافل الصابة من ايدان
 قري الميت لما مات رافع ان حديد ويحل بحجره اذا علم موته اجماعا لقول النبي ع عجلوا بهم الى مصابيحهم وقوله اذا مات
 الميت لاول النهار فليصل الا في قبره وروى علي بن حمزة عن الكاظم ع ان انا ساد فموا احياء ما اتوا الا في قبورهم و
 قبل استبرأنا خفاف صديقه وويل الله وامتداد جلده وجهد والتجاع كيفية من فزاعه واسترحا قديمه وتخلص انبيته الى
 فوق مع تدلى الجلده وقال ابن الجيند من علامات زوال النور من ساض العين وسواد باو ذاب النفس وزوال
 النبض بوزنم جالينوس ان اسباب الاستبناه الاغا او وجع القلب او فراط الرعب او الغم او الفرج او الادوية
 المحذرة معتبر النبض عروق بين الاثنين او عرق على الخاليل والذكر بعد الفجر الشديد او عرق في باطن الاية او
 ركبته ودينه ان كان

وبغض الله
 عن الناس

وبغض الله
 عن الناس

تحت القبان اوفى بطن المرحوم وضع الرقن قبل يوم وليلة الى الله وان اشبهه بربص به الله وجها ١١١ ان يعلم حاله لا يعلم
 على قبل المسلم فقد دفن جماعة احياء منهم من افرح حيا ومنهم من مات في قبره وقال الصادق ع خمسة ينظر بهم الا ان يتغيروا
 التزيق والمصعوق والمبطون والمهتدون والمذبحون وعند غيرك الرقن ملته ايام قبل الدفن الا ان صغيره المصطوب
 ينزل بعد ملته ايام تقول النبي ١٩ لا تعد المصطوب بعد ملته ايام نكت قال الصدوق في المنع اذا قضى فعل انا الله وانا
 البه راجعون اللهم اكتبه عندك في الحسنين وارفع درجته في عليين واخلف على عقبه في الغابرين وكتبه عندك يا
 رب العالمين وقال فيمن لا يخبره الفقيه اذا قضى حب ان يقول انا الله وانا الله راجعون وقال ابن الجيني يقرأ عند
 من غير ان يرتفع صوته بالقرارة وقال عقب تلقينه ولا يكثر عليه عند احوال الغشي لما يشغل بذلك من حال يحتاج
 الى معانيها وضم من حفرها الى فعله الى مصلاه بسط ما كان يصل عليه كنهه وقال صاحب الفارضة في مصلاه الذي كان
 يصل فيه او عليه وقال الكحمر عنده مفتح بدرس او زعفران وامر بحمل الحديد على بطنه وقراءة اية الكرسي والتمجيد عند
 اخضاره وقول اللهم افرجها منه الى رضا منك ورضوان وذكر العاضل رحمه الله في الذكره ما لم اقف عليه في غير
 كتب العامة فيها اسباب تليق بخصاله فانه اتى للسما في ذراعيه الى عضديه ويدهما ويرد فخذه الى بطنه ويد هما
 ورجليه الى فخذه ويدهما فانه يسهل تصرف الفاسل في تمديده وتكفينه وضما تجديده لئلا يحس فيضه ووضع على
 لوح او سرير لانه اذا كان على الارض السابغ اليه العباد وناله الهوام وسوى رحمه الله بين الحديد وغيره في كرامته
 وضعه على بطنه والذي ذكره ابن الجيني والشيخان ان تمديده ورجلاه الى جنبه قال في المعبره ولا علم به ثلثا عن امتنا
 ولكن ليكون لطوع للفاسل واسهل لادراج يجب الوصية على كل من قبله حتى وعليه يحمل قول النبي من مات
 بغير وصية مات ميتة جاهلية وقولهم الوصية واجبة على كل مسلم ويستحب اخبره ويشهد عليه عند التحصيل الفايده ولكن
 وصية عطاء وجرها لما ياتي ان شاء الله ويستحب الوصية لندى القرابة ولم يشهد عندنا نسوة ويستحب المسارعة في قضاء دين
 الميت لقول النبي من نفوس المؤمنين معلقة بدينه حتى يقضى عنه ولو تعذر قضاءه في الحال استحب لوارثه الصمان
 كما فعل علي ع بنصفان دين علي ميت اصبح النبي من من الصلوة عليه وكذا يستحب المسارعة الى قضاء وصاياه وانما
 في وجوبها للعوام وسارعو الى مغفره من ربكم اي وجوبها ليس على اهل ثوابها وهو واجب اجماعا
 ما نشئناه ولما روى ان الملائكة غفلت ادم ع وقالوا الولده منه بنته موناكم اما في الفاسل والمحل الفصل
 في الفاسل واول الناس باولاسم بارئته وكذا باقي الاحكام للعوام واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض ولقول
 علي ع فصل الميت اولى بالناس به وقول الصادق ع في خبر اسحق بن عمار الزوج احق بامرته حتى يضعها في قبرها

نسخة من كتاب
 الفقه في الدين
 من كتب
 المكتبة
 الحسنية
 في
 مدينة
 قم

لو لم يكن من قبله الامام عليه مع حضوره ومع غيبته ما لم يكن مع غيره المسلمين ولو اشيع القول في اجباره نظر من الشك
في ان الولاية هل هي نظرا او لليت وسبق تسليمه الى غيره وشروط المساواة في الزكوة ولا ننوثر مع الاختيار انما في التحريم النظر
واسلام الغسل الا في موضع احدا الزوجية فكل من الزوجين تغسل صاحب اختياره في الاقوى وسوقول ابن الجنيود
الجفتي صاحب العاقر والمترضى وظاهر المبسوط والخلاف لا يستمر ذلك في الصدر الاول من تغسل على فاطمة واسماء
زوجها وقول ابنه لواء قبلنا من امرنا ما استبرنا ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله النساء وقول النبي صلى الله عليه وآله لبعض نسائه لو لم تغسل
لغسلتك ولم شكر على ذلك احد وروى المغض عن الصادق ع ان عليا ع غسل فاطمة لانها صديقه لم يكن يغسلها الا الصديق
وعن محمد بن مسلم قال سالت عن الرجل يغسل امرأته قال نعم اني يمنعها اسلبها تعصبا والمشرور في الاجبار ان من وراء
التياب كيج شعور عن الصادق ع عن الرجل يحرق في الصف ومعه امرأته يغسلها قال نعم وامه وامه فخر هذا المثل على
غيره ما فرقوه وصح محمد بن مسلم سالت عن الرجل يغسل امرأته قال نعم من وراء الثياب المطلق منها يحمل على المقيد وفي
كسالى الاجبار انما يجوز غسل احدا الزوجين صاحب الضرورة ويظهر من كلام كثير من الاصحاب انها كالحرام وسما
الذي يحرم السباح بينهم نساء او رضعا او مصاهرة وابن رستم حرق ما تنع الضرورة كجرح عبد الرحمن بن ابي عبد الله
عن الصادق ع عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله الا النساء قال يغسل امرأته ذات محرمه ويصحب عليه النساء صاحب
من فوق الثياب وكجرح عبد الله بن سنان عنده ع في نظر الرجل الى امرأته حين يموت او يغسلها ان لم يكن عنده من
يفعلها والمراه هل ينظر الى زوجها فقال لا بأس بانما يفعل ذلك اهل المراه كراه ان ينظر زوجها الى شيء يكرهه في
خبر ان التسباح عنده يغسلها من فوق الدرع والسؤال عن الرجل يموت مع النساء والمرأة مع الرجال وروى زرارة
عنه يغسل امرأته لانها معتدة منه ولا يغسلها لعدم العدة منها وهل الشح على انه لا يغسلها بمجرد الجرح الجلي عنده ان غسل
عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله الا النساء يغسل امرأته او ذات قرابة يصحب الماء وصبا والمرأة اذا ماتت ادخل
زوجها يد تحت قميصها يغسلها ومنه الاجبار لا ينقض جرحي اشرط الضرورة فتجمل على الذنب او الغالب وما
أم الولد لبقا، علاقه الملك من وجوب الكفن والموتة والعدة ولا يصح نيزن العابد من عدم ان يغسله أم ولده وفي غير
أم الولد من الملوك احتمال استصحاب الحكم الملك فيباح ولا تنافي معنى الزوجية في اباحة اللبس والنظر ومن اشغال
ملكها الى الوارث وقربة في المعبر وقطع الفاضل بالاول الا ان يكون تزوجه او معتدة او مكاتبه او معتقا بعضا ولا
يمنع الظهار ولا ترد لبقا الملك والزوجية وسلك النوض بان الكافر لا يغسل ولا يباشر الغسل الا على خبر غير عن
الصادق ع التفتن حوازم باشرة الكافرة غسل المرأة عند عدم النساء يجوز للزوجة الكافرة عند عدم الرجال

محرم النساء تغيب الزرع كذا قاله بعضهم واليه من انفق كذا في تغيب الكفار المسلم وثالثها المحرمية لتسويغ النظر
 والتمس والمأمور ولكنه من وراء ثوب محافظ على العورة من اذاعه المماثل وربها من لم يزده على ثلث سنين يجوز
 للنساء تغيب مجرد النقص الصادق ٤٤ وقال المفيد وسارا بن خمس سنين تجردا فوقها تغيبه من فوق الثياب ولم
 على اخذه وكذلك الصبي يغيبها الرجال لثلاث سنين مجردة وشرط في النهاية في الموضوعين عدم المماثل واطلق في المبدأ
 ودعى في الجارية اذا كانت بنت اقل من خمس سنين اوست دفت ولم تغسل ارسله محمد بن يحيى وهو مضطرب
 الحق والاسناد في جامع محمد بن الحسن اذا كانت بنت اكثر من خمس اوست دفت ولم تغسل وان كانت بنت اقل
 من خمس غسلت قال ابن طلاس رحمه الله تعالى التهذيب من غطت اقل دسم واسند الصدوق في كتاب المدينة ما في الكافي
 الى الجلي عن الصادق ٤٥ وطاهر المغيرة انه يجوز للرجال تغيب الصبية محجب بان الشرع اذن في اطلاع النساء على البص
 لاقتضاه الى تربيتهم ككشاف الصبية والاصل حرمة النظر وتعل في النكرة اجماعا على تغيب الرجال الصبية وقاسا
 اذا فقد المماثل والرحم قل جاز للاجانب تغيب الاجنبية من فوق الثياب والاجنبات تغيب الاجنبى من فوق
 الثياب وموطأ المفيد لما ذكر في الصبيين وقطع الشرح في شرح كلامه من التهذيب وقال ابو الصلاح وابن زبير
 برع تغيب الصبيين وفي الزيارات منه جعل الشرح الفصل مستحبا وكذا في الاستبصار وجوز الدفن بغير غسل ولو
 عن ذلك في النهاية والمبسوط والخلاف وحكم بالدفن بغير غسل ولا يتم وجوز في النهاية تعجيل وجهها ويدبرها والزيارات
 المشدودة هذه يزيد بن علي ٤٦ باسناؤه عن علي ٤٧ اذا مات الرجل مع نساء ليس فترت امرأه ولا ذوات محرم يوزر
 الى الركبتين ويغيب الما عليه ولا ينظرن الى عورته ولا يلصقن بايديهن وابو سعيد عن الصادق ٤٨ المرأة توت
 مع قوم ليس لها فيهم محرم صب الماء عليها والرجل بين النساء يغسل عليه ويلبس ما كان يحل لمن النظر اليه فاذا
 بالايكل النظر اليه صين الماء وجاز عن الباقر عليه السلام والمفضل بن عمر عن الصادق ٤٩ في المرأة ماتت مع رجال ليس
 معهم امرأة ولا ذوات محرم لا يغسل منها ما اوجب الله عليه التيمم يغسل يمينها ثم يغسل يمينها ثم يغسل يمينها ولا يغسل
 ولا يكشف شيء من محاسنها او يصير عن الصادق ٥٠ يغسل منها موضع الوضوء وجاز عنه يغسل كفيها وشعرها و
 من فرق بينهما هذه يزيد بن علي باسناؤه الى علي عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولا تمس ولا تكشف لها
 شيء من محاسنها وداود بن مرخان عن الصادق ٥١ في الميت مع النساء يدفن ولا يغسل رجل الشيع على انه لا يغسل
 مجرد اجماع من الاخبار واسن ابى يعقوب وابو عبد الله البصري وابو الصباح الكوفي عنه يغسله ولا يغسله
 وكذا في مقطورة زيد الشحام والمنع مطلقا سواء الظاهر قوى والاشهر رواية والاصح اسنادا وسادسا اذا مات مسلم

ولا مسلم ولا ذات رحم معوا وسلم ولا مسلم معها ولا ذورحم فالمسلم يورث من الكافر والكافرة الفحل بعد انفسها لا يخرج عن
الصادق وهو روى عن خالد بن اسد بن رسول الله ما وجدتم امراه من اهل الكتاب تغسلها ولا اعلم حالها
من الاصحاب سوى المحقق في القبر حتى يتعدى اليه من الكافر مع ضعف السند وجوابه منع اليه ما اذا الكفاية
الكافر كالصديق منه والضعف بحكمه فان الشيخين تصاعدا ابن النوير وابن الحنفية وسلاوة الصهرشي وابن عمر
هذا المحقق في غير القبر وابن عثمة بن يحيى بن سعيد لم يذكره ابن ابي عمير ولا الجعفي ولا ابن البراج ولا
ولا ابن زهره ولا ابن اديس ولا الشيخ في الخلاف وللقوف فيه حال النجاسة الكافر في المشهور فكيف تغيبه الطهارة
المطلقة جميعا وان يختلفا المطلقة البايين ولا فرق بين الزوجة الحرة والامة والدخول بها ونحوه ولا يفرق
بانقضاء عده المرأة عند ما لم تكن جازا لها تغيبه وان كان الفرض بعيدا عنه او الطهارة بالتمسك للزوجين
بحواز النظر ولوقوف بالتجريد زال الاشكال قال ابن الحنفية الا حوطا ان يقيم الرجل كتابه يغسل فرج زوجته وغسل
مواليها وكذا يقيم الزوج كتابها يغسل فرج زوجها ولم يغسل على ما خذه مع ان نجاسة الكافر مانعة ونجاسة عمار عن
الصادق عليه السلام على المنع الحنفى المشكل لثلاث امور طاهرة فوقها يغسلها من الرجال والنساء من فوق
التياب لانه موضع ضرورة وعلى ما تقدم كحز للاجانب يطبق الاولى عند عدم المحارم وقال ابن البراج لا يغسل
رجل ولا امراه ويقيم ابن الحنفية يغسل امته وثمل امته من تركته او بيت المال او استجاب حاله في الصغر بعيدا
لاشقاء الملك عن الميت مع النكاح في حراز يغسل الامه المملوكة ككافة واشقاء الصغر المزيل للشهوة ولو قيل بعد الاصل
او القرعة فلا اشكال الميزان تغيب الميت لصحة طهارته وامره بالعبادة ويمكن المنع لان فعله يترتب والنية تقرب
نظير من قول الفاضل القول باليتم عند فقد الفاسل المماثل المحرم كاسلف في رواية موسى مروي طهارة لانه
عدم الامع خوف الفاسل على نفسه او على الميت كباقي انشاء الله مع انه قال في الذكره قال غلاما من غير غسل
ولا يتم لا يتعد العصب بغير السن من بلوغ قد لا تشفى مثله لا ذر الى جهاته قال في المبسوط لو شاح
الاوليا في الرجل قدم الاول بالبراث من الرجال ولو كان الاوليا نساء محارم قال وروى جواز له من
وراء الشيايب والاول احوط لو كن غير محارم مكالا جنبا وان كن روى رحم قال وتقدم في غسل المرأة الزوج
ثم النساء المحارم وهي كل من لو كانت رجلا لم تكن لها حوا كما لام والجد والبن وبترتين ايضا ترتيب الارث
ثم الرحم غير المحرم كبنات العم والخاله الاولى من الاجنيات ثم الاجنيات الاولى من الرجال ثم المحارم من الرجال عند
فقد النساء وما عداهم من الرحم كالا جنبي ملت ويظهر ان الزوجة تقدم كما تقدم الزوج ولم يذكر الشيخ مع دلاله

خبر زارة المتقدم على قوة جانب الزوج على الزوج وتعدى ما على تقدير التجريد طاهر وما على عدمه كما هو طاهر من جهة العقل
 للتمكن التام مع التجريد فيكون اول من الغسل لامعه اذ كان التقديم تابعا للارث اشق مع عدمه وان كان اقرب
 كالقارن لطلأ الرق والكافر ولو سلم الاول الى غيره جاز ان يسلم الرجال الى النساء في الرجل وبالعكس في المرأة
 ذكر الشبان في تغسيل الكافر المسلم او المسلم والمسلم بابه والظاهر ان تغسيل هذا الفعل لا يشترط كونه الرواية منه ولا اصله
 ان يبق ذلك الامر كعمل فعل الكافر صادرا عن المسلم لانه شرط انه لو كان المسلم متبعا للفاعل فيجب اليه منه
 لو وجد بعد الغسل الاضطراب في فاعل الاختيار فلا اعاده في غير من غسلكه كافر لا تشال والاقرب الاعادة في الكافر
 لعدم الطهارة الحقيقية قال صاحب المغاخر لا يغسل الجنب والحائض الميت فان اراد التحريم فهو غير
 مشهور مع رواية نونس بن يعقوب عن الصادق ع لا يحضر الحائض الميت ولا الجنب عند التلقين ولا باس ان يلها
 غسلا وصرح به ابن بابويه رحمه الله اذ فصل الزوج والنساء في المرأة ووجد الاب والجد والاب اول يقول على علمه
 السالف وقال ابن الجيند الجد اول لصلاحيته لولايه الاب ولتقديمه في النكاح فلما معارض بالقرب وتقدم في
 الحفاة في الحلق وهو المسلم يقول الصادق ع اغسل كل الموتى الا من قبل من الصدين وكذا من بجوكم
 كسقط الاربعه اشهر لقطعه احمد بن محمد بن روياه سماعة عن الصادق ع اذا استوت خلفته يجب الغسل والقطع
 في الاول وضعف السند الثانيه مقتضى قبول الاصحاب ولو نقص عن اربعة لم يغسل لعمدة الموت الذي هو عدم
 الحيوة عن محل النصف بها بخلاف الاول وفي الخلاف اعتبر الحيوة في وجوب الغسل والطان الاربعه مطلقا
 ويلوح ذلك من خبر محمد بن مسلم عن الباقر ع وفي خبر نونس الشبان عن الصادق ع اذا مضت خمسة اشهر فقد
 صار فيه الحيوة وروى عن النبي ص اربعه اشهر تنفع فيه الروح وفي خبر الديلمي عن الصادق ع اشارة الى
 وفي كتابه محمد بن الفضل لابي جعفر ع السقط يدفن بدمه فطاهر لا انه لا يمكن ايضا ولم يذكره الشبان وقال ان
 البراح يلقن بخرقه فعمل الرواية على الناقص عن اربعة اشهر جمعا وافيه الصدر يغسل لرفوعه رواه البرقي اذا
 قطع اعضاء يصل على العضو الذي فيه القلب وهو مسلم او لولايه الغسل وعن الفضل بن عثمان عن الصادق
 ع في المقول دية على من وجد في قبلة صدره ويداه والصلوة عليه ولشرف القلب بحلية العلم والاعتقاد الموجب
 للجماعة وكذا اعظام البيت يغسل لجر على بن جعفر عن اخيه ع في اكل السبع يمتنع عظامه فيمطر لجر يغسل ويصلي
 عليه ويدفن فاذا كان نصفين صلى على النصف الذي فيه القلب كذا تغسل قطعه فيها عظم ذكره الشبان
 واجتمع عليه في الخلاف باجماعنا وتفسير اهل مكة او اليمامة يد عبد الرحمن بن عتاب القاهلي من وقع الجمل

عرفت سفش حاتم وكان قاطعها الا شتر ثم قيل على يده عقاب ونفسه وفي حسن محمد بن مسلم عن الباقر ع اقول
قيل فلم يوجد الاظم بلا عظم لم يصل عليه ولم يذكر الغسل ويولوج ما ذكره الشيخان من خبر علي بن جعفر لصديق العلاء
على النامه والناقصه ولو كان لحم فيه عظم فلا غسل قال ابن ادريس ولا تغن ولا صلوة واجب سلبا لغها في حرقه
ودفعها ولم يذكره الشيخان اما لو ابيت القطع من حي فالأقرب انه كالبائنه من الميت وفي المعبره في غير غسل
ولو كان فيها عظم لانها من جملة الغسل فلما لم يحصل فيها الموت بخلاف القطع وفي النهايه والمبسوط يجب الغسل
بمس قطع فيها عظم ابيت من حي ولم يذكر تغسلها والطائفة هما وابن الجنيده اطلق غسل با فيه عظم وغسل عظم
منفرد ولم يذكر الصدر وابنا بابويه ان كان الكيل السبع ما غسل با بقى منه وان لم يبق منه الا عظم جمعت غسلت
وصلى عليها في مرسل محمد بن خالد عن الصادق ع ان وجد عظم تام صلى عليه وان لم يوجد عضو تام لم يصل
عليه ودفن ونفس الحرم ولا يتقرب للكافر للغير عن النبي ص وتقول الباقر والصادق عليهما السلام في روي
محمد بن مسلم يغسل وجهه ويضع يداه في الحلال غرانه لا يتقرب طيبا ولا يصح عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن
الصادق ع ان عبد الرحمن ابن الحسن مات مع الحسين ع بالايوان ومحمم فضع يداه في الحلال يغسل وجهه ويضع يداه في الحلال
وجهه ولم يغسل طيبا والرضى والجعفر وان ابي قيس لا يغسل وجهه ورأسه لطائفة قوله ع فانه يحشر يوم القيمة
فلما النص مقدم على الطائفة والواو بعضها ولا تحذف ورأسه فلما لم يثبت عندنا يغسل رجله خلافا للجمهور
يلبس الخيط والمرأه تحذف اسبابا لجماعا ووجهها عندنا ولو مات المصنوعه للوفاه او المحلف لم يحرم الطبيب في
حقها القلب وحده كالصدر لنجوى الروايه وكذا بعض كل واحد منهما اخذ ابانه من جملة يجب غسلها
منفردة وقطع في النهايه والمبسوط بحيث يمانه عظم قال وان كان موضع الصدر صلى عليه ايضا ولو
وجد ميت في دار الاسلام غسل وجنه وتغسله للطائفة وان لم يكن فيه علامه الاسلام ولو كان في دار الحرب
اعتبرت العلامة المفيدة للظن كالحتان ومع عدمها يستقل للاصل والطائفة ان حكم الاحرام مستمر حتى يحل الطبيب
وان يحلل من غيره لنجوى اللفظ وفي سقوط غسل الكافر احتمال يعرف مما تاتي انشاء الله
الشهيد اذ مات في المعركة ولا يمكن ايضا ما تقدمنا قول النبي ص زملوهم بدائمهم وروايه ابان بن ثعلب عن
الصادق ع الذي يغسل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل الا ان يدركه المسلمون وبه رفق ثم
يموت بعد فانه يغسل ويكفن ان رسول الله ص كفن حمزة في ثيابه ولم يغسله ولكنه صلى عليه وعن
عمار عن الصادق ع ان ابيه ان عليا ع لم يغسل عمار بن ياسر ولا شتم من عتبة المرأه ودفنها

في شيا بهاء لم يصل عليها ونسب الشيخ في الصلوة الى انه ومن من الراوى تطاير الاخبار بها ولو غسل من المعركة وورق
 ثم مات غسل وكفن لغوى الرواية وطاسر ان المعبر في غسله ادراك السلون له ربه ورق وكذا باقى الروايات في
 التذيب وروى عن عمرو بن خالد باساده الى علي بن ابي طالب قال قال رسول الله اذ مات الشهيد من يومه او من
 الغد فمروا به في شيا بهاء وان بقي ايا ما حتى تغير وجهه غسل والطريق ضعيف مع مخالفة المشهور وموافقة العامة
 وروى ابان بن ثعلب عن الصادق ع ان رسول الله صلى الله عليه واله كمن حمزة لانه جرد لوقبل في الجهاد
 السابع مع غيبة الامام بالاولى انه شهيد بالطلاق الاخبار وعموم بعضها وطاسر الشيعين المنع الامع الامام اوتاه
 قال في المقبرة ما ذكره فيه زيادة لم تعلم من النص لافرق بين الجنب وغيره على الاقوى وكذا على ايض و
 النصا لوقبل لم تفصل للمعوم وقال ابن الجني والمرتضى في شرح الرسالة فصل الجنب الاخبار البني يصل
 الملائكة خطله ابن الرامب لمكان فوجه جنباً ونجس عن الصادق ع في الجنب يموت يحصل من الميت
 ثم يفصل بعد غسل الميت قلنا لعل تكليف الملائكة ونجس عن الصادق ع في الجنب يموت يحصل من الميت
 الباقر ع في الميت جنباً فصل غسل واحد تجري الجمالية وتفصيل الميت فالجمع على الجنب على الذنب على اذ روى
 الكليني باساده الى الصادق ع ان كل ميت يخرج منه النطفة التي خلق منها فذلك فصل غسل الميت
 مع الجنب قبل موته بمرة من تكررت جنباً به ولو سلم التعدد هنا او جبا الشهيد للنقص الدال على انه لا يصل
 بالاطلاق لو وجدت ميتة في المعركة او غرق او محرق وغيلة اثر القتل فوشهيد ولو خلا عنه فهو
 شهيد ايضاً عند الشيخ لان القتل لا يستلزم ظهور الاثر في فعل بالظن غير شهيد عند ابن الجني لذلك في الشرط
 واصاله وجوب الفصل وقوى الفاضلان الاول لافرق بين الصغير والكبير ولا الرجل والمرأة ولا الحر والعبد
 والمقتول بالحديد او الحطب او الصدم والاطم ولا بين جماعة وسلاح اليه فصله وغيره عملاً بالطلاق اللفظي
 لانه كان في قتلى بدير واحد اطفال كخارثة بن نهمان وعمر بن ابي وقاص وصل في الطيف مع الحسين
 ع ولده الرضيع ولم يقتل في ذلك كله غسل وروى ان رجلاً اصاب نفسه بالسيف فلفقه رسول الله
 بشيا بهاء وصلى عليه فقالوا يا رسول الله اشهيد هو قال نعم وانما له شهيد والاعتبار بالرقى لا بالكل
 والشرب للماتر المقتول عن اهل العدل شهيد لفعل على عواضي غار ان لا يفصل وقال اذ قتل
 بشيا في فاني محاصم وكذا اوصى اصحاب الجبل وتفصيل اسماء ابنها عبد الله لعدم شرط الشهادة ولا انه اخذ
 وصلب ولم يمت في المعركة والمقتول من النقاء ليس شهيداً يفتى منه احكام الميت ككفره عند الشيخ

وفي غير الخلاف يفضل ويصل عليه بناء على اسلامه اطلقت الشهادة في الاخبار على من قبل دون ماله ودون اهله
على المطعون والمبطون والغريب والممدوم عليه والنفساء لا يفتى لحق احكام الشريعة بل بمعنى المساواة او المقاربة
في الفضيلة روى زيد بن علي عن ابيه عن امير المؤمنين ع انه سئل عن الشهيد الغر والحف والعلسوة و
القار والمطقة والسر اويل الا ان يكون اصابه دم فان اصابه دم ترك ولا ترك عليه شيء فمقود الاحل فشرع هذه الاشياء
قال ابن بابويه الا ان يصيب شئ منها دم وابن الجيند شرع عنه الجلود والحديد المفرد والفسوخ مع غيره والسر اويل الا
ان يكون قيود دم وهذا يمكن عود الاستسقاء فيه الى الاخير وكذلك الرواية في عود الاستسقاء ويمكن فيها العود الى
الجميع في النهاية يدفن جميع ما عليه تمام اصابه الدم الا الحيين وقد روى انه اذا اصابها الدم دفن معه وفي الخلاف يدفن
بثيابه ولا يشرع عنه الا الجلود والمفيد شرع عنه السر اويل الا ان يصيبه دم وشرع عنه الغر والعلسوة وان اصابها
دم دفن معه وشرع الحف عنه على كل حال وان ادريس يدفن بثيابه وان لم يصيبها الدم والحف والغر والعلسوة
ان اصابها دم وان لم يصيبها دم نزع وفي المقبرة دفن بثيابه وان لم يصيبها دم اجمع عليه المسلمون وقال الاوجه
دفن السر اويل لان من الثياب وطاسرة يشرع عنه الحف والغر والجلود وان اصابها الدم لان دفنها تصنع ولا
روى عن النبي ص انه امر على احد ان يشرع عنهم الحديد والجلود لعدم سمية الجلود شرعا ورواية الرواية روى ابا جعفر
في ضعيفه والمقتول ظلم لا يجد كالقوت لثقل في وجوب الغسل لتفصيل الحسين ع امير المؤمنين ع وتفصيل الصحا
الثاني تفصيل اللص والمحارب كغيرهما لان العسق غير مانع من اجراء الاحكام وهبل روى النجاشية من غير اثر الشهادة
بطريق النبي ع غسل الشهيد مطلقا ومن هذه النجاشية ليست من اثر العبادة وتقوى الاول اذا اقتضى زوالها
زوال اثر الشهادة والاقرب انه لا يمكن الوارث من ابدال ثيابه لقوله عز وجل لم يكلوهم بكمولهم لان ثمار والقران في
بثيابهما بحضرة علي ع وان النبي ص امر في احد ما يدفنوا بدانهم وبثيابهم الكافر لا يغسل باجماعنا بل لا يجر
غسله لاشغاء الظهيرة ولا وق من العرب وغيره والزوجة وغيره باو لا دم يتبعونهم وكذا الاكلين ولا يدفن ولا يصل
عليه لانه لا يعلو له ومن يتولاهم منهم ولا في ذلك الاكرام لا يصلح للكافر ولرواية عمار عن الصادق ع عن النضر
موت مع المسلمين لا يغسل ولا كرامته ولا دفنه ولا تقوم على قبره ولو كان اباه والرضي في شرح الرسالة اورد عن يحيى
بن عمار عن الصادق ع النبي ع تفصيل المسلم وابنه الدم والمسكر وان يكفنه ويصل عليه ويلبسه قال الرضا
ما لم يكن من يواريه جاز مواراة له لا يضره ولا يجتاج لعلته وصاحبها في الدنيا معروفه بتفصيل على اياه
وكذا تفصيل جواريه وان ما بعد الموت من الاقارب من الدنيا ومنع ان ذلك معروفه لانه لم يعلم التجنيز الا من

الرواية في الاخبار

الشرع ضعف على لالة الشرع وابو على عاود عاودت الدلائل القطعية على ارباب مسلمة ومن جملتها والفصل فيما للشافعية
لا للتطهير خلاف غسل الميت لو اشتهى من المسلمين بالكفار في غير الشهادة والوجوب وجوب غسل الجميع لتوقف الواجب
عليه ولو تميز بآبارة قوية على ما وجب لو من اعدم بعد غسل وجب الفصل بمسح لجوارحه كونه كافرا ولكن عدله لا شك
في الحديث ولا يرفع تعين الطهارة اما لو من الجميع فلا اشكال في الوجوب وحكم في المقبرة بعدم غسل ميت يوجبه في
دار الكفر وان كان فيه علامة لا يشرك العلامات بين المسلمين والكفار الخالف عند المفيد لا يغسل المؤمن لا
يصل عليه الا ضرورة فيفصله غسل اهل الخلاف واحتج في الريب بانه من القسم الثاني وفيه منع ظاهر والعاضي ان
الراجح لا يغسل الخالف الا تنقية المشهور كراهية لا ينفى وضع الجريدة معه اذا فقد العاقل وقد مر الخلاف
فيه اذا اعدم الماء او وصلت اذا عجز المسلم عن تغسيله بالضرورة في نفسه او غيره ذلك ولو لم يوجد الا غيره
العارف بكيفية الفصل قال المفيد في احكام النساء اجزاء صب الماء عليه اذا لم يمكن تغسيله خوف تباشير الجحيم كالحرق
والجذور والسلع صب عليه الماء جسا فان خيف ذهاب اللحم او الجلد بالصب سقط ومنه الاقسام الثلاثة لم يمت
لعموم البدلية من الفصل فيصنع وجهه وطاهر كغيبه بعد الضرب على الاول مرتين لانه بدل من الفصل وروي خر من
عن زين العابدين او الباقر عا المجدور والكبير والذي به القوم يصب الماء عليه وخبر يزيد باسناده الى على عا
في المحرق يصب عليه الماء ولا سناد عن علي عن رسول الله عا انه قال في المجدور يغسل اذا غسل بماء والطرقت
ضعيف برجال الزيدية الا ان الشهادة تؤيده وتعلل الشيخ في يتم المحرق اجماعا واما اجماع المسلمين الا الاوراجي
لم يذكر التيم وقد استمر اجماع لا نقاضه بلوح من الاقتصار على الصب الاجزاء بالقراح لان الماء من الاثر
لا يتم فايدتها بدون ذلك غالباً بوج الطهارة بالمره لان الامر لا يدل على التكرار والضرب والمسح يبدى الماء
ولو يتم الى العاقر فالضرب والمسح يبدى العاقر باعانة العاقر ولو تعدد مكالمات وطاهر المحر والاصحاب ان التيم
مرة لا لطلاق الامر لان الفصل واحد وانما تعدد باعتبار كيفية ووجه الثالث تعدد الفعل الذي يطلق عليه اسم
الفصل قلنا ان اريد استقلال التسمية ففصل طاهر وان اريد مطلق التسمية فيغير مستلزم للمطابقة والنسب منافي
تعددية الفصل وهو ضعف في ضعف واذا جعلنا الطهارة بالقراح وحده فلا بحث من وجوب عليه الرجم او
العود يوم الانفصال والتجنيط والتكفين ثم يقام الحد عليه ولا يغسل بعد ذلك ولا يعلم منه محال فاس الاصحاب
خبر سمع عن الصادق عا في المرحوم والمرحومة نفسان وتخطان ولباس الكفن مثل ذلك والمتن من غير ذلك
والطريق الى سمع ضعيف لكن الشهادة تؤيده وانما لا يغسل بعد الاقتال السابق فيصلى عليه للمعمد الظاهر

الحاق كل من وجب عليه القتل بغيره لئلا يشترك في السبب ويجب فيه مواجب نفس الميت لانه بمنزلة ولا يضر محل الحدث بعده
للاعتدال في اثنائه يمكن مساواة لعمل الجناية ويؤيده قول المفيد فنفصل كما ينفصل من الجناية وفي تدخل باقي الاعمال
فمنه نظر من فحوى الاخبار السابقة كان خبر زرارة عن الصادق ع الميت جينا فنفسه غسلا واحدا يجرى للجناية ونفس
الميت لانهما متان اجتماعي حرمة واحدة في تحته انهم نظر من ظاهر الجرح ويمكن تحريم المكلف لقيام النفس بعده بطريق
الاولى فقامه ولو مات لم يجر لعدم الامر بنفس الميت فرج منه صورة النص وكذا الوقيل بسبب افرسوا سقط حكم
الاول اوله لانه سبب جدي ولو غنى عنه ثم اريد قتله بسبب افرسوا والظن التجديد انهم لم لا يجب النفس بمس بعد الموت
لظهارته بالنفس ولكاتبه الصغار اذا اصاب يدك جسد الميت قبل ان يغسل وجب الغسل وخبر محمد بن مسلم
عن الباقر ع نفس الميت عند موته وبعد غسله والقبلة ليس به باس ولا تدل لولا كون النفس مطهرا لم يغتسلوا ولا يدر
منه سبق التطهير على الجاسه لان المقبر امر الشرع بالنفس وحكمه بالطريقه وجدي من هذا الموضع كما وجد بعد الموت اذ
بجاسه الميت لو كانت عينية لا شعط طهارته كباقي الجاسات والتحقيق هنا ان تقدم الغسل يمنع من الحكم
بجاسه بعد الموت لسقوط غسله بعده وبذلك الالعدم الجاسه وكذا لا يجب الغسل بمس الشريد لظهارته
الصالح الموصول الكافر والميت فالظن الوجوب بمس القمعة التطهير الحقيقي ما في بطن الميت من الاجنه
اذا مات لانه كالجزء من الام ولو اتفق فخرج وجب غسله لعدم ولومات وحده وعنده افراسه قطع وثقل الشئ
الاجماع فيه ورواه وسبب الصادق ع عن امير المؤمنين ع في امره موت في بطنها الولد فيتحوف عليها لا
باس ان يدخل الرجل يده ويقطعه ويخرجه اذا لم يتفق النساء واصف وسبب غسل في المقبر الى وجوب
التوصل الى اسقاطه صحيح ببعض العلاج فان تعذر بالارفق في افراسه ثم الارفق وتولا النساء ثم محام
الرجال ثم الاجانب دفعا عن نفس الحي وهذا لا ينافي الرواية ولو علم حيوه الحسين بعد موته بما ذكره شق
بطنها من الجانب الايسر فالصدوق والشحان وافرح توصلوا الى تعاد الحي والجرح على بن نطفين عن الكا
ع الشق عن الولد وان ابي حمزة عن الصادق ع لما قيل له اتشق بطنها ويشق الولد قال نعم وليس في
الاخبار ذكر الايسر من ثم اطلق في الخلاف قال في التهذيب وفي رواية ابن ابي عمير عن ابن اذنيه خرج
الولد ويخطا بطنها وفي الكافي نسب الى ابن ابي عمير قال المحقق الرواية موقوفة والضروة منقبة لان
المصير الى البلاء فلما هذا الروايات من غطاء الاحباب واصحاب الائمة عليهم السلام نظامها القول
عن توقيف وزياده الثقة مقبولة لو امكن القوايل افراسه حيا فيغير الشق حرم الشق ولو تعذر

القبائل افر الرجال للضرورة ولا عبرة بكونه مما يعيش عادة اول الطائر الجبر قطعه لا عظم فيها ابنت من حي
اولا وقدم روى العلائق من الصادق ع ان القتل في معصية يغسل دمه ثم يصب الماء عليه ولا يك
وبعد ان يديه مربوط احد بالطن والمخوط ثم يعصب على القطن وان بان الراس قدم على الجسد ثم يوضع القطن
فوق الرقبه ويضم اليه الراس في الكفن والدفن الى القبلة وعدم الدلك مثل الماء يخرج الدم وفي غيره لا يجب الدلك
انما لصديق الغسل من غير ذلك وعن الصادق ع في الميتة نساء وكثيره معها تدخل في اللدم وشبهه الى السرة و
شطف وتخشى فرجها ثم تكفن في الغسل وفيه فصل عظيم روى الشيخ ابو جعفر الكليني باسناده الى سعيد
الاسكاف عن ابي جعفر ع قال انما مؤمن غسل مؤمنا قال اذا قبله اللهم ان هذا من عبدك المؤمن قد افر
روح من وفرت بيننا فعفوك عفوك الاغفر الله له ذنوب سنة الاكابر وعن سعيد عنه من غسل
ميتا فادى فيه الامانة غفر له وموان لا يخبر بما راي وعن ابراهيم بن عمر عن الصادق ع من مؤمن يغسل مؤمنا
يقول ويغسله رب عفوك عفوك الاغفر الله عنه وعن ابي الجارود عن الصادق ع قال كان فيما ناجي به
موسى ربه تبارك وتعالى يا رب المني غسل الموتى فقال اغسل من ذنوبه كولدته امه ولا ينقصه الا
في ثواب الاعمال ولما ذكر مصون الاخبار في الكافي والتبديب الذي عليه معظم الاصحاب من جهر الكاظم عن
الصادق ع يتضمن كثيرا من احكامه ولما ذكر بلفظه عنه ع فيما قال استقبل بباطن قدميه القبلة حتى يكون وجهه
مستقبلا القبلة ثم يلين مفاصلا قال وان صعبت عليك فذعها ومنه عبارة الشيخ واكثر الاصحاب قال ع ثم
ابدأ بفرجه بماء السدر والحوض فاغسل ثلاث غسلا واكثر من الماء وامسح بطنه مسحا رقيقا ثم تحول الى راسه
فابدأ بشقه الايمن من الحية ورأسه ثم ثني بشقه الايسر من راسه والحية ووجهه فاغسل برقيق واياك والنفث
واغسل غسلا ثالثا ثم اضمحه على شقه الايسر ليدرك الايمن ثم اغسل من قرنه الى قدمه وامسح يدك على ظهره
وبطنه ثلاث غسلا ثم رده على جانبه الايمن حتى يمس يدك الايسر فاغسل ما من قرنه الى قدمه وامسح يدك
على ظهره وبطنه ثلاث غسلا ثم رده ففاه فابدأ بفرجه بماء الكافور والحوض وامسح يدك على بطنه وظهره
مسحا رقيقا ثم تحول الى راسه فاضغ كاصف اول البلحية من جانبيه كليهما ورأسه ووجهه بماء الكافور ثلاث
غسلا ثم رده الى جانبه الايسر حتى يمس يدك الايمن من قرنه الى قدمه ثلاث غسلا وادخل يدك
تحت مكفيه وذراعيه ويكون الذراع والكف مع جند طاسره كلها غسلا ثلثا منته ادخلت يدك تحت مكفيه
والمطن وذراعيه ثم رده على ظهره ثم اغسله بماء قراح كاصف به او لا ابتداء بالفرج ثم تحول الى الراس والحية

والدم

والوجهي تضع كاصنف اولها القراح ثم ازره بالخرقة ويكون تحتها القطن تدفقه به اذ فارا قطن كثيرا كذا
 وجد في الرواية والمعروف تنفذه انفا من الثوب الدابة انفا ثم تشد فخذيه على العطن بالخرقة شدا شديدا حتى لا
 يخاف ان يطرش شي واياك ان تفعله او تفتر بطنه واياك ان تحشوي مسامع شاما خفت ان يطرش من البحر
 شي فلا عليك ان تصير ثم قطن وان لم تحف فلا تجعل فيه شدا ولا تحلل اطعاره وكذلك غسل المراه وعن الجلي عن
 الصادق ع تسرع عورته بقميص او غيره ويندأ بقلبه ورأسه ثلاثا وتلف فرقه على يده اليسرى وتفصل فرجه من تحت الثوب
 ثم يحفف بثوب وفي خبر ابن مسكان عنه كحل في السالم مع الكافور زريرة واجب فرقه على يد الفاسل وعن
 موسى بن عمن ع شرح يده من القيص ويحج على عورته ويرفع من رجليه الى فوق الركبة وان لم تكن قميص فرقه على
 العورة ويضرب السدر برشي فيفرك الرغوة فيفصل يدي اليك ثلثا الى نصف الذراع كما يفصل من الخبايا ثم
 ينقى فرجه ثم يفصل رأسه بالرغوة جالفا ليجز من دخول الماء منخريه واذنيه ثم يغسل الاجانة ويديه الى رقيقه الى الفاسل
 ليضع فيها الماء الكافور ثم يفصل يديه بعد فراغ الكافور والاجانة للوائح ويضع على فرجه قطن وحوله ويحشو دبره قطن
 وعن علي بن جعفر عن الكاظم ع في غلظ فضا لا باس والسراج الى وعن فضيل سكرة عن الصادق ع ان النبي ص
 قال لعلي اذا نامت فاستلق على است قرب من يبر غرس قلت يبر غرس نفع العين المحج وسكون الرأه والسين المجلد
 وكانت منازل بني النضر قاله الواقدي وبي غير بر اريس نفع النمرة ويحفف الرأه من بناحية قبا معروفة شامدا
 وروى ان خاتم النبي ص سقط فيها فترك بها الناس وفي خبر جعفر عن ع سبع وفي كتابه محمد بن الحسن العسكري
 يفصل حتى يظهر وكتب اليه في حب الماء كيف فوقع في البلايع وكذا الماء الوضوء وفي رسل ابن ابي جبر ان اقل الخمر
 من الكافور مثقال وفي خبر الكاهلي الفضل اربعة مثاقيل وفي مرفوع ابراهيم ان فاشم ان جبرئيل نزل على النبي ص
 بخرطوزة اربعون درهما فقسمة ثلاثا بينه وبين علي وفاطمة عليهم السلام وفي رسل ابن ابي جبر عن الصادق ع لا يملك
 لايس منه شعور ولا طفر فان سقط جعل في الكفن وفي جريثا عنه ع اذكره على ع حلق عانة وقلم ظهره وجز شعره
 فخرطوزة بن زيد عن الصادق ع اذكره ذلك او ينفر له حفصل وفي خبر عبد الله بن عبيد عن الصادق ع نوصا اولاه
 رأسه بالسدر والاشان وقدر السدر بسبع درقات صحاح وفي خبر غيره عنه ع الوضوء في التذيب عن انس عن
 النبي ص في الجلي لا يكرها غيره بل يمس بطنا مسحا رقيقا يلقى على عورته ثوبا يستر ثم يمسح من تحت الثوب ثلاثا بالكر
 ثم يمسح بها فيه سدر وعن معاوية بن قار امرني الصادق ع ان اغمر بطنه ثم ارضيه ثم اغسل بالاشان ثم اغسل رأسه
 بالسدر ولحيته ثم انفض على حبه منه ثم اذك منه جسده ثم انفض عليه ثلاثا ثم اغسله بالتراحم ثم انفض عليه الماء بالكافور

الباقية في الطبقة الثانية
 كحل في السالم مع الكافور
 زريرة واجب فرقه على يد الفاسل

والتراجيح والطرح فيه سبع ورفات صدر وفي هذا الخبر غريب وعن محمد بن اسمعيل بن بزيع امر الباقر اياه بنزع ازرار القيص
 وفي مرسل محمد بن سنان عن الصادق ع لا يحل للجدي بكاء اللبس لابس وعن عمار بن موسى عنه لابس بفعل راسه
 ولحية بالخطي ويحلى في الجزء من الكافور نصف حبة فكريه على جسده كله وينصب راسه ولحية شائ ثم لم يطره شائ
 ثم مال راسه شائ فيقضي راسه بخرج الخارج من انفه ويفعل بحس ثلاث لفافات الثلث ولا لابس بالزيادة ويجشي القطن
 في مقعدة وعن يعقوب بن يزيد عن عده من اصحابنا عن الصادق ع لا يتحنى الميت الماء لا يعجل له التراب ولا يخطط بك
 وعن عبد الله بن المغيرة عن الباقر والصادق عليهما السلام لا يترب الميت ما حيى وعن سهل بن زياد عن بعض اصحابه
 رفع يصنع للمرأة القطن اكثر من الرجل ويجشي القطن بالبر وفي خبر عمار المذكور لعبد الله بن نصف من به وعن طلحة بن زيد
 ان الصادق ع استحب ان يحل من الميت حال الفيل وبين السائر وعن عثمان التوماني غاسل عن الصادق
 ع اذا غسلته فارفق به ولا يعصره ولا تقرب من مسامحه بكافور وعن ابي العباس عن الصادق ع اقمه واغمر بطنة فخر
 رقيقا ويفسل بالماء والخصن ثم يبا وكافور ثم بالتراجيح قال الشيخ ذكر انعاده محمول على التقية قلت يمكن حمل على بدلول
 روايه عمار قال في المنبر لا معنى للحمل على التقية من لابس ثيابا له الثلث في الخلاف الاجماع على كراهية افعاش
 وعصر بطنة وعن سليمان بن خالد عنه ع غسل بيا وسدر ثم بيا وكافور ثم بيا وعن يعقوب بن يقطين عن عبد الله
 ع غسل الغاسل يديه الى الكتفين ثلاثا عنه كفيه وعن محمد بن مسلم عن الباقر ع غسل الميت مثل غسل الجنب وان
 كان كثير الشفره فغسله ثلاث مرات قلت يدل على وجوب الترتيب على عدم وجوب الوضوء وفي خبر عمار عن الصادق
 ع لا يحمله من جليل بل يعف من جانبه وعن العلاء بن مسابه عن الصادق ع لابس ان يحل الميت بين حليكه
 قال الشيخ العمل على عدم الركوب نحو الافضل ومننا جاور في مكاتبه احمد بن العاصم الى الهادي ع غسل المؤمن غلته
 وان كان العامر حضورا وعن سيره مؤذن بن عدي عن الصادق ع غسل على ع رسول الله ص باده بالسدر والثلاث
 ثلاث شاقيل من كافور وشمال من مسك وناقض في الثالث غلته قريب مشدود الراس والاولى ترك المسك والخمر
 معارض باسدر منه يجب استقبال القبلة حال الغسل كالاحتضار في ظاهر كلام الشيخ وطاهر الخ السائق
 وخبر الكاهلي سأل الصادق ع عن غسل الميت فقال يستقبل بباطن قدميه القبلة حتى يكون وجهه مستقبل القبلة في
 المصية لم ينضى لا يجب الماصل والجبر يعقوب بن يقطين سأل الرضا ع عن الميت كيف يوضع على القفص وجبا
 وجه نحو القبلة او يوضع على يمينه ووجه نحو القبلة قال يوضع كيف يشاء فاذا اظهر وضعه كما يوضع في قبره وهو مختار
 المحقق يستحب وضعه على مرتفع لا يعود اليه ما الغسل ولا يحل على ساجد او سرير خطا لجسده من السطح

ولكن مكان الرجلين متخرازا كالماء يجمع الماء تحت ويحفر الماء خفرة ليجتمع فيها وروى سليمان بن حماد عن الصادق ع
وكذلك اذا غسل كفرا موضع الغسل بجاه القبلة والحفرة اولى من البالوعة قال ابن حمزة وقال ابن الجنيد تقدم الكون
الذي يغسل عليه الى الميت ولا يلحق الميت الى اللوح وكره ان يحضر الغسل جنب او يفيض او يفسد او قال الصدوق بعد الفاسل
نفسه فيزرا ووضعت يدي في الثوب سق قيصه وخرج من تحت لانه مظنة النجاسة قال في المعتبر خرج كذلك اذا اراد يتبر
ثم سعى بعد الغسل من اسفل حجر عند النبين سنان بن الصادق ع ثم خرج القيص اذا فرغ من غسله وخرج من رجله
في الثوب والمبسوط خرج قيصه وترك على عورته ساتر وفي الخلاف من غسله في قيصه او يستره بخرقة ويشل الاجماع على
التبريد وقد روت الرواية باستحباب القيص وفي المعتبر الوجه جوازها وبخرقة رايها افضل الدلالات الاخبار عليها و
افضلها التجريد لانه يمكن للتطهير ولان الثوب قد خضع لما يخرج من الميت ولا يطهر نصب الماء متفاحش النجاسة في الميت
والفاسل وغسل النبي صلى الله عليه واله في قيصه لانه طلب فيه وان لم يغسل السنة تغسله في قيصه لئلا يراى الاخبار يعمل على عني
النجاسة وموطنه الصدوق وان عمرة او يجب تجديده الا بالناسه العورة قلت عند المحقق ان نجاسة الميت تسعدى الى
الملاقى فهي حاصلة وان لم يخرج منه شيء وعدم طهاره القيص بها بالنصب يمنع لا لطلاق الرواية وجاز ان يجرى مجرى
ما لا يمكن عصره ومنه الحكم لوجوب ستر العورة الا ان يكون الفاسل غير مبصر او واقفا من نفسه بكت البصر وسحب الثوب
لما من من البصر علما وسواء على هذا لو كان رجلا او نرجس لم يجب لاجل النظر ان حوز ما يغسله مجردا وكذا لو كان
طفلا يباح غسله للنساء لانه لا شهوة فيه ومن ثم حاز للنساء غسله قال في المعتبر جواز نظر المرأة يدل على جواز نظر الرجل
فان اراد الى العورة امكن توجه المنع الا ان يعمل بعدم الشهوة فلا حاجة الى الحيل على النساء يجب ازالة النجاسة
عن بدنه او لا الوقف تطهيره عليها او لويها ازالها على الحكمة ولجرويس عنهم عليهم السلام فان خرج منه شيء فانه
قطع في الخلاف على وجوب الشئ على الفاسل مدعى الاجماع وترد في المعتبر لانه تطهير الميت من نجاسة الموت فهو كزاله
النجاسة عن الثوب ثم احتاط بها قلت وقد مر ان غسل الجنابة يجب فيه الشئ قطعا ولا بد من عبادة ولو اشرك في غسله
جماعة ولو لا لونهى الصاب وصدفه افراده لانه الفاسل حقيقة ولو لونهى الاخر فالارب الا فراده لان الصاب كالاته
وعلى عدم النجاسة في المكان المغطى وبالماء المغطى يجب تغسله لانه بالسر ثم بالكافور ثم بالماء ثم الكافور ثم بالماء
وسواء الحاصل التي عند الاكثر لانه وقول النبي صلى الله عليه واله عطينة غاسلة ابنته اغسلها ثلاثا او خمسا او اكثر فحب اقل مرات
التبريد وعلى الشئ الاجماع وافراده سائر القراح للاصل ولجلى عن الكافور في الميت جنبه فقال غسل واحد
الجنب الاولى قلنا الاخبار يخرج عن الاصل والمراد بالوحدة عدم تعدد الغسل بسبب الجنابة ولا يغسل الميت

واحد بنوعه وان تعدد صنفه الرتب في هذه المياه واجب لطاخر خبر الجلي السابق وغيره ويلوح من كلامه
جزءه استحباب الرتب للأصل وحمل الروايات على الذب قلنا المذكور في شأن الواجب طاسره الوجوب
لعدم الحيلط فطاسر كلام الشيخ الاجراء بالمره وابن ادریس اعتبر ثلثا والاول افقه لاصل وللك في وجوب الزا
ملا يجب ولان المراد بالسدر الاستعانة على النفاذ والكافور لطيب الميت وخفف من تسارع التغير وتمرض
الهوام فكانها شرط في الماء فيسقط الماء عند تعذر استعماله الغايده ولا تكفل الجنازة ووجه الثاني ان كان الجز
ولا يستطيفوات الاخر لاصل عدم شرط احد بما يصاحبه ولو تس بعد الغسل في على الخلاف فيما لو وجد الحيلط
الفصل في القراح والتقريب بحجبه لم يدفن توجه الخطاب ويمكن المنع لامثال المتعفى الاجزاء لوجودها
لفسده واحدة فالاولى القراح لانه أقوى في التطهير ولعدم احتياجه الى غزافه ولو وجد لفلسطين بالسدر مقدم لوجوب
البداهه ويمكن الكافور كثره نفعه ولا يتم في مدن الموضعين لمصالح مسمى الغسل بحجبه البداهه برآ
ثم جانب اليمين ثم اليسر فانفاضا وقد سبق في الاخبار دليله والظاهر سقوطه بالنفس في الكثره كفصل الجنازة ولا يرا
على ثلاث غسلات أقصر اعلى المقول لم يشهدنا خبره خبره من الحسن وانما ذكرناه الزمان بظن
الاخبار الساتقه وغيره واجب الرضوه لانه مذكور في سابق الغسل ولصح ان ابي عمير عن حماد بن عمار عن
الصادق في كل غسل وضوء الا الجنازة وهو ظاهر في الصلح وفي النهاية احوط وفي المبسوط على الطائفة على ترك
الوضوء في المقنع وضوء ونقل سلا عن سخته انه لا يرى وضوء والمفيد اشهر شيوخه والاقرب الاستصحاب لظاهر
الاخبار ومع اصاله عدم الوجوب ولعدم ذكر العبد الصالح في الرضوه في خبر يعقوب بن نفعين وكونه كفصل الماء
لا يلزم منه عدم الرضوه الصدق المشابهه من وجوه وهو الاختيار الاستبصار والعاملين نعم لا مضمضة ولا استنشاق
للقوض يخرج شئ ينبغي ملين اصابعه رفق فان تعسر تركها كما مر وبعد الغسل لالتين لعدم فايده و
ان الى عقيل نفاه مطلقا بخرط من زيد عن الصادق ولا يفرق لمفصلا وحمله الشيخ على ابعاد الغسل مسح
بطن في الاولين قبلها ليرد عليه الماء والفرض به التحفظ من الخارج بعد الغسل لعدم القوة الماسكة ومن ثم لم يحشو
المح عند خوف الخرف كادل عليه الخبر ونقل الشيخ فيه الاجماع واكره ابن ادریس بعد ان حوزته في اول الباب
لما ثبت من مساوات الميت الحي في الحرمة قلنا الحشو المبلغ في الحرمة ولا يستحب المسح في الثالث بالاجماع بل بكرة
لا تعرض كثره الخارج ولما لم يذكر في خبر يونس عنهم عليهم السلام ولا يمسح بطن الحائل للماء ولخوف من ال
ولو خرج منه نجاسة الاثنا او بعد الفراغ غسلت ولا يعاد الغسل لامثال ونحو الكاهل والحسين بن حماد و

غزة بيده غيره
تحت يده

٤٥
 وروح من عبد الرحيم عن الصادق ع ان بدأ منه شيء بعد غسله فاعسل الذي بدأ منه ولا تعد الغسل واين ابي عتيق اذا
 اشقص منه شيء استقبل به الغسل استقبالا ونبه هذا التاكيد على مخالفة ما يقول بعض المشيخين ان السبع من ان
 احدث في اثنائه لم يفتت اليه وان حدث بعد كماله اتممت فحسا وبعد الجمس بكل سبعا وبعد السبع لم يفتت اليه
 مبني على ما لم يثبت من اهل البيت ع وكلامه رحمه الله لم يفت على ما ذكره فان قال لكون خاتمه امره على كمال الطهارة
 قلنا الطهارة وحصلت والحديث انما يكون ناقضا في الاحياء ولا يوفق من خرجوا في الاشياء او بعد الغسل او بعد الا
 وكذا لا يعد الوضوء لسبقه ويخرج من كونه لغسل الجنب او لغسل الجنابة الخلاف في غسل الجنب ادا كان الحشر
 في الانسان والرواية ظاهرة ان بعد كمال غسله استحباب غسله تحت ستف افاق علانا مال المحقق لغسل
 الحكمة كراهه ان يعامل السماء بعورته ولا بد في ما الغسل غير التطهير كما في ظاهر المنيض صاع لغسل الراس والجنب بالسدر
 ثم صاع لغسل البدن بالسدر ونقل في المعتبر عن بعض اصحاب ان لكل غسل صاعا ومختار الفاضل في النهاية
 لمحمد بن مسلم عن الباقر ع غسل الميت مثل غسل الجنب والمستحق حائز عند ضرورة الفاضل والصدوق تولى
 الميت في البرد مما توفى نفسك ونسب الى الحديث وح يفتقر على ما يدفع الضرورة من السجدة واستحباب الدعاء المخصوص
 قد ذكره يستحب معه الاستغفار وذكر الله تعالى غسل الشح الاجماع على ان لا يجوز قص اطرافه ولا شطفها من
 الوسخ بالحلال ولا تسريح لحية وجعل خلق راسه كرويا وبعده ذكره خلق عاتيه وابط وحف شارب ولعل مراده ان كراهية
 لغضيه الاصل والنتي اعم من الترجيم ويؤيده انه ذكر كراهية لم الاطعام بعد ذلك وابن حمزة عوم القص والخلق والعلم
 وتسريح الرئس والجنب وقد ذكر ما ذكره لم يثبت عندنا قول النبي ع افعلوا ما يؤمكم فانفلتون منكم اجمعين مع انه ترك
 الظاهر ان العروس تطيب بكل الطيب وزين وجهها وتخل بخلاف الميتة ولا تطفر شعر الميتة لقول الصادق ع لا يمس
 من الميت شعر ولا طفر ولم يثبت خبر ام سليم ان النبي ص قال ما نبتة والطفرن شعر بالمسحوقون ولا يشبهن بالرجال
 يكره التجميع حال الغسل والصدوق استحباب تجمية الكفن كما في خبر عمار عن الصادق ع وجمريه ثلثة احوال قال الفاضل
 يخرج الوسخ من الطهارة بعد غسله فطن مبالغ في الشطيف ويدفعه غسل الاجماع مع النبي ع في خبر الكاهل السابق
 اجمعا على كراهية ارسال المار في الكيف دون البالوعة لما مر على وضع فرقته على يد الفاضل اليسرى لغسل
 فرج الميت وحل يجب يحتمل ذلك لان المس كان نظرا على قوى ومن ثم نشره من المصارعة دون النظر لما في يده فلما
 يجب الحزقة قطع غسل مستحب كلام الصادق ع السابق يسوره قال الفاضل رحمه الله نشره لو كان السدر
 والكافور لا يخرجان الماء الى الاضافه لانه مطهر والمصاف غير مطهر والمخيه رحمه الله قدر التمسك برطل او نحوه من

البراج بطل نصف وانفق الاصحاب على ترغيبه وسما نوحان الاضافه ويكون المظهر من العراج والغرض بالاوليين الشطف
 وحفظ البدن من الهوام والكافور لان رائحته تطرد ما ولو عدم السدر فالشيخ يقوم الخطي مقامه في غسل الراس وقيل
 من الكافور في الغسل الثانية وهو يشعر بآفاده غير السدر مقامه في الغسل الاولى وتطيب الرايح ^{تستحب تقديم}
 غسل يديه وفرجه مع كل غسل كما في الجوفوي الاصحاب وتثبت غسل اعضاء كل من البدن والفرج والراس ^{والخشب}
 والاجام وحده الجعفي في كل غسل خمس عشرة رجة لا ينقطع وان الخبيث والشح ما لا يعدم الانتفاع به حتى يستوفي ^{الغرض}
 والصدوق ذكر ثلث جمادات وكانت انا كبر ولها مثل ابن البراج الانا، الكبير بالابريق المجدي لا يكره
 تكرار العراج لما في الغسل مع اسكان الخيط لما لا يعدم في الغسل فيعمل الابواب، لانه المبلغ وسو مسك على مذمومين
 الاشرار لان الجميع ماء مطلق عنده وفي النصوص زيادة الشطيف بالخلط والابلية انما هي في النصوص
 الفرق بعد غسله بعد تيقن موته بالاسبراء الحسني بن عمار ولان السدر والكافور معقودان فيه ولو قال سلا
 بعدم وجوب التمسك بالابواب عنده اذا علم موته قبل فروع من الماء لحصول الغرض من شطفه كالنوب النجس يلقى
 الریح في الماء نعم لو توى عليه في الماء افرغته ^{لاستحب الدخنة بالعود ولا غيره عند الغسل في اسر الاجار}
 لقول علي بن ابي حمزة والاكمان ولما روى عن ابن حمزة عن السافري لا تفرقوا ما كنتم بالدار يعني الدخنة وقول الصادق
 في جبرئيل من سنان لا بأس بدخنة كفن الميت وينبغي للمسلم ان يرضخ ثيابه
 اذا كان يقدر لا ينبغي الكرايمه بل يشمرها وحمله الشيخ على التيقن ^{والواجب منه ميزر وقيص وازار غند}
 الجميع الاسلار فانه انقى بقطعة واحدة وجعل الاسف سبع قطع ثم خمس ثم ثلثا لقول الباقر ع في خبر زرارة انما الكفن
 للفرض ثلثة اثواب وثوب تام لا اقل منه يورى فيه جسده كله فاذا دفنوه سنة الى ان يبلغ خمسة فجازا دفنوه متبع
 فالعامة سنة ثمانية الاجماع وما يروى ان النبي ص كفن في ثلثة اثواب بفض سحلية الحاء المهمل بعد السنين المتوعدة
 منسوب الى سحول قربة باليمن وعن زرارة عن الصادق ع قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب ثوبين سحولتين و
 ثوب جرة بنية عري وعن ابي حريم الانصاري كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب وجعل الثوب التام على التيقن او
 يقول مومن عطف الخاص على العام على ان لفظ ثوب محذوف في كثر من النسخ ومن سعي في القيص او يكتفي بثلث
 مكانة العظم على الاول ولما روى ابن المعقل ان النبي ص كفن في ثوبين سحولتين واثوبين معاوية بن وسب عن الصادق ع
 يكفن الميت في خمسة اثواب بقيص لا نزر عليه وازار وفرة وبردلف فيه وعباده وابن الحنيد والمحقق خبر ابن
 القيص وبن ثوب يدبر فيه كذا الاخبار من تيقنه واصل البراءة ولجبر محمد بن سهل عن ابيه قال سالت عن

ابن الحسن عن الثيات التي تصل فيها الرجل لا يكفن فيها قال آقوب ذلك الكفن يعني قميصا ملت بدسج فيها ثلثة اثواب
قال لاباس به القميص آقوب آل وروت عبارة ان التي كفن في ثلثة اثواب ليس فيها قميص ملت لعل القميص هو
المعروف وهو ما كان يصل في فيه ولقول الباقر ان استطعت ان يكون كفنك ثوبا كان يصل في فيه فحار ان يكون في ثلثة
الاثواب قميص غيره وروى الصدوق كلفته في ثلثة اثواب بغير قميص عن الكاظم ع في الرواية يعني ولكن حذف
وفيها معارض مما هو الملبث راجح مخي عند الضرورة ثوبان ولو لم يجد الا واحدا كفي لان الضرورة تجوز فيه
بغير كس فبعضه اول نعم لو كان ساكنا بيتا لم يتم الكفن منه لانه يصلح لمسلم لا يجوز للكافرين في المنصوب ع
ولكن عن اتفاق مال الغير ولا في الحرير لرجل والمرأه باتفاق لا عرض السلف عنه ولله مقطوعه الحسن بن راشد
عليه وس من القبولات لانه نفى الباس اذا كان القطن اكثر من القن فثبت الناس عنه عدمه وقد ارسلها الصدوق
عن الهادي ع وخرجه وان س عبد الملك عن ابن الحسن ع في كسوة الكعبة لا يكفن بها الميت مع حكمه يجوز سعيها وتهيئها
الطهارة لاجل الحرير ولا في الجنس اجماعا ولو جوب ازاله التماسه العارضة في الكفن واستثناه كونه من جنس ما يصل في
بني احوار واسفار غير المأكول والما الجلد يمنع منه مطلقا لعدمه منه من اطلاق الثوب وانزع عن الشبيه نعم لو اخطأ
الى ما عدا المنصوب فغيبه ثلثة اوجز النع لا طلاق النبي والحوازل لا بد من عار يامع وجوب ستره ولو بالخرق وجوب ستر
العورة لا غير حال الصلوة ثم ستره بعد صرح بالخلة مقدم لعدم صرح النبي فيه ثم الجنس لعودض المانع ثم الحرير يجوز
صلوه النساء فيه ثم بغيره المأكول وفي هذا التريب للنظر بحال او يمكن اولوية الحرير على الجنس لانه اصله من ثوبه اجبا
محب وضع الكافور على المساجد السبعة وفي الخطوط نقل الشيخ فيه الاجماع واقلة مسماه قاله في المعبر لصدق الاصل
واختلف الاصحاب في تقديره والشيخان والصدوق اقله ثمان واوسط اربعة وراهم والجعفي اقله ثمان وثلث
ويخط بتره مولانا الحسين ع وان الجند اقله ثمان ورواية من سلة عن الصادق ع وفي فرسلة عنه ع ثمان ونصف
واوسط اربعة ثمانية لرواه الحسين بن محمدر عن الصادق ع وجملا في المعبر كلاما على الفضيلة تطيبا لموضع العبارة
وتخصيصا بالبركة الغاية واكثره مروس التراج جعله ثلثة عشر درهما ونصفا ولا يساكره الفضل في هذه المقادير
قطع به الاكثر وان ادريس فستره الخاقيل بالدرهم ثم الى قول الاصحاب عطال به ابن طاووس ع نحو الله سبحانه
واختلف الاصحاب في تخييط ما عدا السبعة والصدوق في الانف والسمع والبصر والشم والصدق تحت وطوك
المغابن وفي الاباط واصل الاقحاذ وان الى عقيل والمفيد الحقا الانف بالسبعة واذن الصدوق
الى الكافور المسك والشيخ اكثر ذلك كله ونشر الى الحديث في خبر سماعة عن الصادق ع اذا كفنته فذر ع

كل ثوب شمس الذريرة والكافور واجعل شمس الحنوط على مسامع ومساجده وشاعلي ظهر الكفن وفي خبر عارضة
عمر واجعل الكافور في مسامع واثر سجده منه وفي خبر لو نس عنهم عليهم السلام بوضع على جبهته وموضع سجده
وليسج به مغايبه من اليدين والرجلين ووسط راحته الى قوله ولا تجعل في مخبره ولا في بصره ولا في مسامعه ولا في
قطنه ولا كافور راوي مقطوع عبد الرحمن ولا يجعل في مسامع حنوطا وفي خبر الجلي عن الصادق ع فامسح به اثار السجود
ومغاصه كلها ورأسه ولحيته وعلى صدره من الحنوط وقال الحنوط للرجل والمراه سواه مثل في خبر زرارة عن النائم
والصادق ع وزادناه وسنعه وفرجه وفي خبر الحسين بن محبوب عن الصادق ع يوضع على المساجد وعلى اللبنة
وماطن القدمين وموضع الشراك من القدمين وعلى الركبتين والراحتين والحيه وفي خبر عبد الله بن سنان
عنه تضع في فيه ومسامعه واثار السجود وشهادة هذه للصدوق رحمه الله انهم اما المسك فمعي خبر من ارسلها
الصدوق احداهما ان النبي ص حنط بمسك من مسك سوى الكافور والاخر عن الهادي ع انه سوع نقوب المسك
والخبر الى الميت وعارضها مستند محمد بن مسلم عن الصادق ع قال قال امير المؤمنين ع لا تجرد الاكفان ولا
تستوماقواكم بالطيب الا الكافور فان الميت بئر له الحرم وخبر غياث بن ابراهيم عن الصادق ع ان اياه
كان يجر الميت بالعود ضعيف السند ويستحب سحق الكافور باليد فخراس القيصاع قال في المقبره قال الشيخ
ولم يحقق مشده وقال في المبسوط ويكره سحقه بخر او غيره ذلك ويمكن وضعه على المساجد من غير قطن
يستحب الذريرة على الاكفان قال الشيخ في التبيان ع فمات قصب الطيب وموقص بجاء به من الهند كان
قصب القناب وقال في المبسوط والنهاية يعرف بالقحمة نغم القاف وشهيد الميم المفتوح والحاء المملوء او
ينغم القاف والتخفيف كواحدة القح وسما به ايضا الجعفي وقال الصغاني ع في قوله يعني مفعوله وسى ما يند
على القح وقصب الذريرة دواء يخلب من الهند وباليمين يخلون اخلطاس الطيب يسمى منها الذريرة
وقال المسعودي من الافاويه الخنة والعشرون قصب الذريرة والورس والسليخة والادان والزاد
والافاويه يا باعاج به الطيب كالتوابل للطعام وعدا حول الطيب فمسة المسك والكافور والعود والعنبر
الزغفران وابن ادريس بن ميثاق طيب غير الطيب المعروف يسمى القح بالقم والتشديد ثم استشهد
الاصمعي فقال للذي يعلو الحرم مثل الذريرة القح ان والتشديد شرا اذا قصت حواتمه علاه يفس القح
من الدمام وليس فيها صراحة بالمط ولا في كلامه بعين له قال في المقبره وهو خلاف المعروف بين العلماء بل في
الطيب المسحق وقال الراوندي قيل انها جوب تشبه حب الحنطة التي تسمى بالقح تدق تلك الحنطة

بالمسحوق من النور

كالدينق المارح طيب قال قيل الذيرة هي الدور والسبيل والعرقن والقسط والاشته وكلها نبات
يحمل فيها اللآذن وسبق جميع ذلك وحمل الذيرة الضم على القطن الذي يوضع على الفرجين قال ابن بابويه
في المبسوط لا يطيب بغير الكافور والذيرة لما لا يجب استيعاب كل المسج بالمسح ^{سبح} عند ما ان يراود الرجل
والمرأة جرة بكسر الحاء وفتح الباء الميمية بغير منسوبة الى موضع او جانب او قول الى محمد الانصاري سمعت الباقر يقول
كفى رسول الله في ثلثة اثواب برد جرة احم وثوبين ابضين صحارين وقال ان جس من على ثلثة اسامير
زيدني برد احم جرة وان علق ثلثة سبل من خيف برد احم جرة وعن زرارة عن ابي جعفر ثلثة كفن رسول الله
في ثوبين صحارين وثوب ميمية عري او اظفار قال الشيخ والعج او ظفار وما يبلدان قلت اليه بضم الباء البردة
من برد اليمن وعن الحلبي عن الصادق ع كتب الي في وصية ان الكفن ثلثة اثواب احدا ردا لاجرة كان يصل في
يوم الجمعة ويهذه استدوا على استحباب زيادة الجرة وهي غير متناهية علم ولكن غير مطرزة بالسب والحرير
الطاف عراذور فيه وطاهر الاخبار افضلية الحر او تعدد الساتر في الجرة انما كفى بعضا وان لم يوجد فلفافه
افرى يراوان ايضا فقل ثلثة الفجرين وسمى الحاسطو لسانك اذرع ونصف ويلت بها في اهل تشييد
ولجل عمامة وللمرأة خمار الجبر معاويس وجنب من الصادق ع كفن الميت في خمسة اثواب بقص وازار وخرقة
بها وسط وبرد وملت فيه عمامة وسد الجريد على ان العمامة من الكفن وفي خبر بنونس عنهم خذوه قطونا عريضا شبر
فشدوا من حقويه وقسم فخذيهما شديدا ولقيا في فخذيهما من راسها من تحت رجله الى الخائب الايمن واغمرها في الماء
الذي لفت فيه الخرقه وفي خبر جابر عن الصادق ع طول الخرقه ثلثة اذرع ونصف وعريضا شبر ونصف وليكن تحتها
قطن لئلا يخالط الروابن في التدريد على ارادة التعزيب ولا ينسج راسها او يحمل فيها خيط يسهل او التحمل
بالعمامة لئلا يسل اسن الى غير من الصادق ع ولينشر وسطها على راسه ويرد الى خلفه ويخرج طرفها على ظهره لئلا يخالط
وقال في المبسوط ع الاغرابي غير حرك هذه الهند في خمر عشر النواع الصادق ع وفي خبر معوية بن عيسى ع
يلقى فضلا على وجهه وفي خبر بنونس عن خذو وسط العمامة فيش على راسه بالتدوير يلقى فضل سوا الايمن على الايسر
والايسر على الايمن ثم يمد على صدره والمشهور من الاصحاب معصون من الخمر واما الخرافة في الاصحاب وسوء
موجود في خبر محمد بن مسلم عن الباقر ع كفن الرجل في ثلثة اثواب والمرأة اذا كانت عتيقة في خمسة اذرع وضطو وضما
ولغايقن قلت الدرع القيص والمنطق بكسر الليم وفتح الطاء ما يشد به الوسط ولعل المزور والافاقان الازار
والجرة او الازار والمنطق في خبر عبد الله بن سنان عنه ع كفن في ثلثة سوي العمامة والخرقة يشد بها وركبة لثا

يبدو منه شيء وليس من الكفن والجمع بينهما باتعد من ان النفي للكفن الواجب والاول يراى مطلق الكفن كما في خبر
 قلت لابي جعفر العمامة ليست من الكفن قال لا انما الكفن المفروض بثلاثة اثواب الى ان يبلغ خمسة فمما راو
 بتدع والعمامة سنة وامر النبي صلى الله عليه واله بالعمامة وبعث الصادق ع بدينار للمشي به جنوط وعمامة لابي عبيدة الحداد عن نفس
 عن بعض رجاله عن الناقور والصادق عليها السلام الكفن فريضة للرجال بثلاثة اثواب والعمامة والحرقه سنة وخبر عبد الله
 عن الصادق ع يكفن في خمسة اثواب احدا الحار وثراد المرأة خرقه كتيديها لجر سهل بن ربا وعن بعض اصحابه
 قال سالت كيف يكفن المرأة قال كما يكفن الرجل غير انها يشد على يديها خرقه نعم الشدي الى الصدر ولشد الى ظهرها
 لتلاصق وجع الثديين او يضطر بالفتنة الاكلان ولا تنزع هذه الحرقه في القبر قال كثر من الاصحاب مراد لم
 مغطا ويولفه ضرب من البسط والعلامة او موثوب فيه خطط اخر ومن الاغاطى والطريق وابن ادريس جعله
 الحجرة له لاله الاسمين على الزينة والمفيد زاد المرأة ثوبين ومما لقان اول لفافه ومطى النهاية نهاية خمسة اثواب
 ومما لقان احدها حجرة وقبص وازار وخرقة والمرأة تراد لفافه اخرى ومطوى البسط مثل النهاية ثم قال
 وان كانت امرأة زادت لفافتين فيكمل لها بسطة وطاسره متساوية المرأة في خمسة الاول وزيادتها لفافتين
 وفي الخلاف مراد المرأة ازارين ولم يذكر الشرح في التمييز ما يدل على ذلك غير حري محمد بن مسلم وسهل بن زياد
 وقال الجعفي خمسة لفافان وقبص وعمامة وميزر وقال وقد روى سبع ميزر وعمامة وقبصان ولفافان و
 يمتد وليس بعد الحرقه التي على فرج من الكفن قال وقد روى لئس العمامة من الكفن المفروض وقال ابو الصلاح
 يكفنه في مربع وميزر ولفافه ومطوى نعم قال والا فضل ان يكون الملاف ثلاثا احدين حجرة بكتبة وتجزي واحدة
 وهذا للفظ يدل على اشراك الرجل والمرأة في النمط واللفاف ولم يذكر البعدي النمط وسمى الازار الواجب
 حجرة وقال علي بن بابويه ثم اعطى كفته بداء بالنمط وبسط وتبسط عليه الحجرة وتبسط الازار على الحجرة وبسط القبص
 على الازار وكتب على قبصه وازاره وحجره وطاسره مساواة الرجل والمرأة وانته الصدوق لما ذكر الثلث الواجب
 وحكم ان العمامة والحرقه لا بعد ان من الكفن قال من احب ان يزيد زاد لفافتين حتى يبلغ العدد خمسة اثواب
 وقال في المنع تقول اية لفظ الحجرة وسلا ذكر الحجرة والحرقه للرجل ثم قال ويحسب ان مراد المرأة لفافان قال
 واسع الكفن سبع قطع ثم خمس ثم ثلث ومطهر منه زياده اللفايف ومساواة الرجل للمرأة وقال ابن ابي عمير
 رجلا الله والنقص ازار وقبص ولفافه والسنة ثوبان ثمانية وخرقة وجعل الازار فوق القبص وقال السنة في
 اللفايف ان يكون حجرة ثمانية فان اعوز سم فتوثب بياض والمرأة كفن في ثلثة درع وفخار ولفافه وقال

ابن البراج في الكامل يستحق لفافان زياده على الله الفروضه احدهما جرة يمينه فان كانت الميت امرأه كانت اليه
 الفافتين فطافه هذه الخمس في الكفن ولا يجوز الزيادة عليها وينفع ذلك وان لم يكن من الكفن فخرقه وغمده ولم يجره
 للدين قال وان لم يوجد جرة ولا غط جاز ان يجعل بدل كل واحدة منها ازار ويخذه قال في المذهب وصرح به
 ازار واحد بالجرة ومنوطا من نسجه رحمه الله انما هو ان الجنيه لم يفرق بين الرجل والمرأه في ثلثه اثواب يدرج فيها
 اوتوبين وقيص قال ولا بد من العمامه تستحب الميزر والحمار للاشعار فطران النقط مغايره للجيرة في كلام الاكره ان
 بعض الاصحاب على استحباب لفافتين فوق الارار الواجب للرجل والمرأه وان كانت احدهما ليسى فطافه
 ان الخمسة في كلام الاكره غير الجرة والعمامه والسبع للمراة غير القناع تستحب الكفين للقطن الا يفض الالجيرة
 ويكره الكتان لقول النبي صلى الله عليه وسلم من لبسكم احسن من البياض فالسود وكفتوا فيه موتاكم رواه جابر عن الصادق
 ع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السوا الساض فانه الطيب والطهر وكفتوا فيه موتاكم ولما تقدم في خبر ان مريم في
 ثوبين ابضين صحارين وسماهن سويان الى صحارنهم الصاد المحدث في قصبة عمان عامل الجبل ولرواية الى خديجة
 عن الصادق ع الكتان كان لثي اسرائيل يكتفون به والعطن لا يعمى صوفى رواية يعقوب بن يزيد عنهم لا يكتفون
 الميت في كتمان وفي خبر عمار عن الصادق ع الكفن يكون بردا فان لم يكن بردا فاما حلة قطن فان لم يجد قطن
 فاجعله العمامه سارية وموطة مغايرة البرد للقطن وافضلته عليه فحل على الجيرة ما سبق من تسهتله ما بردا ولعله
 المتخرج بالخرير سداع ضعف السند وعن الحسن بن يعقوب عن الكاظم ع كفتت الى في ثوبين سطرين كان يحرم
 فيه ما في قبض من قبضه وفي عمامه كانت لعل بن الحسين ع وفي رواية شيرازي عن ديار ولو كان اليوم يساوي
 اربعة دنانير ومو يشترى فاضليه البرد قلت الشطري بنع النشين المبعوض ففتح الطاء الملهة منسوب الى شطاطير لم يقره
 الجوسري بكرة في السواد بل كل وصنع على الاصح وعليه جعل رواية الحسين بن المحار لا يكتفون الميت في السواد
 منع ابن البراج من المصنع وشغل الكراية في الاسود وكذا منع المتخرج بالخرير وما فيه اوله طراز من جرد من القميص
 المتبدل للكفن اذا جسط والا قرب الكراية للاصل ولحقه الصلوة فيه وجر الحسين بن راشد في المشية بالعصب
 البهاني بالعين والصاد المحدثين وهو البرد لانه يعض بالعصب وموتت واد اكان العطن اكثر من القن فلا بأس
 اما المذهب فالطاف المذكري في الجيرة وقطع المصن ابن البراج وضع ابن الجندب من الكفين في الوبر اما لعدم النقل
 او نقل لعدم الطاف الجواز اذا صحت الصلوة فيه وكذا الشعر والصوف تستحب الجريتان وفيها ما يش
 في شرعية ما لا اصل فيه ان آدم ع لما بطمن الجنة خلق الله من فضل طينته النخل كان ياتن برهاني

كذا في نسخة
 في نسخة

جوده قاضي بنيه ان يشقوا اخبارا ويربصنفين ويضعوه معه في كفاة وفضل الابناء بعده عليهم السلام الى ان درس
 في الجاهلية فاجابه بئنا عليه افضل الصلوة واجمع الاممية على ذلك وبأخبار كثيرة من طريق الخاصة والعامة فمنها ما
 رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق ع انه يخاف عنه ما دامت رطبه وعندنا البريدة تنفع المحسن والسلي وثمة
 في خبر زياد الصيقل البريدة تنفع المؤمن والكافر وروى العامة ان النبي ع قال خضوا موتاكم واسند سليمان الثوري
 عن الباقر ع ذلك في صحاح العامة عن ابن عباس مر النبي ع بغيرين فقال انما لي عذبان وما عذبان بكيرا
 احدا ما كان لا يستتره من البول وما الاخر فكان يمشي بالتيمة واخذ بريدة رطبة فشققا بنصفين وذر
 في كل قبر واحدة وقال لعل يخفف عنها ما لم يتيسر وروى الاصحاح ان النبي ع مر على قبر يقرب صاحبو قيل
 سويق بن فهد او ابن قيس الانصاري فشق عريضة بنصفين فجعل واحدا عند راسه والاخر عند رجليه
 وقال يخفف عنه العذاب ما كان خضراوين وفي خبر زرارة عن الباقر ع انما الحساب والعذاب كله
 في يوم واحد في ساعة واحدة قد رايدخل القبر فرجع القوم وانما جعلت السعفان لذلك فلا يصب
 عذاب ولا حساب بعد جفائها ان شاء الله نعم قال المرتضى واسن الى تعميل التعجب من ذلك تعجب
 الملمدة من الطواف والرمي مع تعميل الحجر من غسل الميت وتكفينه مع سقوط التكليف عنه وكثير
 من الشرائع مجعولة للعلل في قدرها والمشهور قدر عظم الذراع وفي خبر لو نس غنم ع قدر ذراع
 وروى الصدوق قدر الذراع او الشبر وفي خبر جميل بن دراج قدر شبر وان الى تعميل قدر اربع
 اصابع فما فوقها والكل حايث لبثت الشريعة مع عدم العاطع على قدر معين ومن شق او يكون
 حجة البر دل على الاول والعلية يدل على الثاني والطب جواز الكل نعم بغير الخفة قطعها خبر محمد بن علي
 بن عيسى عن الكاظم ع لا يجوز اليا بيس في بدلها والاجود ان مع التعذر سحر طب ومواجاة
 ابن بابويه والجحفي والشح في الخلاف وعليه دل مكتبة علي بن بلال اما الحسن الثالث ع كما ذكره
 الصدوق وفي التمييز جعلها مجعولة المكتوب اليه والسدر افضل ثم الخلاف وعكس المفيد رحمه الله
 ويشهد للطرد خبر سهل بن زياد وفي خبر علي بن ابراهيم عود الزمان في حملها والمشهور ان اجابها
 لاصقة بجلد الجانب الايمن من رقبته والاخرى من رقبته جانب الايسر من القميص والازار
 اثاره جماعة منهم الصدوق في المفتح ومعنى خبر جميل قال يوضع من عند الرقوة الى ما بلغت مما
 يلي الجلد الايمن والاخرى في الايسر من عند الرقوة الى ما بلغت من فوق القميص وقال في غيره كما

قال والده في الرسالة ان اليسرى عند ذكره ما بين القيص والارار واليمنى كما سبق وقال الجعفي احدهما تحت
ابط الامين والاخرى نصف قمايل الساق ونصف قمايل الفخذ وفي خبر بونس عنهم قال الحق رحمه الله
المقبور مع هذا الخلاف الجرم بالقدرك الشك وهو موضع الميت كقوله وقبره كيف شئت من اماكن ذلك
ومع تعدده للتعقيد موضع حيث يمكن الجرح سهل بن زياد وفي مكاتبة احمد بن القاسم الى الحسن الثالث في تعقيد
بها والتجدي في ذلك جهده ولو في القبر كخبر عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق ع ولوانسيت او كرت فالأول
جواز وضعها على القبر كما في خبر النبوي قال الاصحاب ويوضع مع جميع اموات المسلمين حتى الصغار والاطلاق
الاخر فذلك قالوا ويجعل على الجردتين قطن
والجريد بن لان لشهد ان الله الا الله كبر الى كمش ان الصادق ع كتبه على حاشية كفن ولده اسمعيل وزاد ان
الجيد وان محمد رسول الله زاد الشيخ في النهاية والبسوط والخلاف وان البراج اسماء النبي ص والائمة عليهم السلام
خاتمه في الخلاف دعوى الاجماع عليه والعمامة ذكرها الشيخ في البسوط وان البراج لعدم تخصيص الجرد وليس الكتاب
بجزء الحسين ع ومع عدمها بطين وما ومع عدمه بالاصح وفي الغيبة للفتية التبريد في غير ما من الطين وان الجيد بالطين
والماء ولم يعين ان بابويه يكتب به والظاهر ان شرطه النافذ في الكتاب لانه المعروف ويكره بالسواد قال للفتية وبغيره من
الاصح ولم نقل استحباب كتابة شيء على الكفن سوى ذلك يمكن ان ينفى بجهالة قضية لاصل وبالمنع لانه تصرف
لم يعلم ابا جعفر الشرع له
سحب ان كلف الكفن يحوط قاله الشيخ في البسوط والاصحاب ويكره بل الخياط بالز
في المشهوره قال في القبر ذكره الشيخ ورايت الاصحاب يحتجونه ولا باس فيما بقى من الاحمال وهو قمايل موضع
الوقاع اما بغير الرقب فالطه عدم الكرامة لاصل ولا شعارة التخصيص بالرقب اباحة غيره وكذا كبره الاكام لا كما
المبتدأة قاله الاصحاب وقد تقدم تأخذه ويكره ان يقطع الكفن بالحديد قال الشيخ سمعناه مذكورة من الشيوخ وكان
علمهم عليه في كيفية الكفنين سحب تحفنة ثوب طاهر بعد فراغ الفصل هو الكفن وفي خبر الحلبي عن الصادق ع
اذا فرغت من غسله ثم جعلته في ثوب ثم جنفته وفي خبر بونس عنهم ع ثم نشفت ثوب طاهر وفي خبر غار عن الصادق ع
تجنفت ثوب نظيف وتعدت ثوبه الا كما ان على ثوبه وسط الجرة ويضع عليه الخوط ثم كلف الميت ثم تشد الحامصة وعليها
قطن وضواعدان يضع من البسطة القطن انما وعليه الخوط كما في خبر بونس وكذا على قبله رواه ايضا وخشوا ثيابا
الخرج منه ويكره في قبل المراء الى نصف من الجرد عن الصادق ع ثم نوزده بالميزر وسحب ان يكون عريضا ينطلي
الصدر والرجلين الجرد عن الصادق ع ثم ينقل الى الاكام وسوا الافضل قاله الاصحاب وهو في خبر بونس عنهم

وهل تجب في خمر عثا عن الصادق عليه السلام عن ابيه انه ربما كان يحل الخنوط على النفس عن خبر السكوني عن الصادق
 ع ان النبي صلى الله عليه وآله لم يوضع الخنوط على النفس والجران ضعيفا السند وان كان الاخير اقوى في العمل والشيء اولى
 بالسقوط عند التعذر في خمر آثم النفس عن النبي صلى الله عليه وآله في وصف غسل المرأة ثم وضعا ما فيه سدر كاهن ولم يذكره الا صاحب
 والطريق ضعيف لو كفت في قميص نزع از راره دون اكامله رسل بن محمد بن سنان عن الصادق ع
 ولا راي جعفر محمد بن ربيع نزع الارار روى في خبر محمد بن سنان عن الصادق ع تحرق القميص اذا غسل بئزغ من
 رجله والطان المراد به اذا غسل في قميصه وهذا ليعمله الولي او من اذن له شرعا لا باس بئس الميعة عند
 موته وتقبله بعد غسله وقبله فقد قيل رسول الله صلى الله عليه وآله عثمان بن مطعون بعد موته رواه السكوني عن الصادق
 ع وقبل الصادق ع انه اسمعيل قبل غسله رواه اسمعيل بن جابر وقيل له انما بعد تكفينه وروى محمد بن مسلم
 عن الباقر ع عليه السلام لا باس بئس بئس وقيل له ولا يمنع اهل البيت من رؤيته بعد تكفينه لما روى جابر قال لما قيل
 ابي جعلت الكفن من وجهه ابي ورسول الله صلى الله عليه وآله في ثوبه صحت وجعل الشيخ القليل على ما كان قبل برده
 بعد غسله فان اراد به التحريم وجوب الغسل فسلم ان جعله شرطا على وجوب الغسل فمفعول لا فرق بين جمل
 الرجل والمرأة لا غلبة تساويهما في الاحكام وخبر زرارة عن الباقر والصادق ع خنوط الرجل والمرأة سواء
 الكفن من اصل المال قبل الدين اجماعا لما لا من الثلث وقد روى ابن حمزة ومصعب بن عمير لم يركبا الا ثوب الكفن
 مكثا به يقول النبي صلى الله عليه وآله في الذي وقصت به راحلة كنفه في ثوبه ولم يسل عن ثلثه لان الارث بعد الدين والثوب
 قبله وجران سنان عن الصادق ع ثمن الكفن من جميع المال ولا فرق بين ان يوصى به او لا وليس الوجوب مخصصا
 في سائر العورة والمرتين مقدم بخلاف عماء الغلس ويجوز تكفينه من الزكوة لرواية الفضل بن يونس عن ابي
 الحسن ع ان ابي يقول ان حرمة بدن المؤمن مما كونه حيا فواربته وعورته وجزءه وكفنه وحفظه واحتسابه برك
 من الزكوة ولو دفع الزكوة الى وارثه وكفنه هو وجزءه كان افضل لقوله ع في هذا الخبر اعطى عياله من الزكوة قديرا
 يجوزونه بكونهم هم الذين يجوزونه ولو خلفت كفننا شرع عليه باق في هذا الخبر كفن بالجمع به عليه والاخر للورثة لا تقص
 منه الدين لانه شيء صار اليه بعد الوفاة فلا يحدركه لو تسامح الورثة في الكفن اقتصر على الواجب ولو تبرع
 بعضهم اخذ من نصيب الذب ولو كان هناك دين مستوعب منع من الذب وان كان لا يمنع ثياب التجل للفس
 حاجة الى التجل خلاف الميت فانه احيى الى راءة دفنه فلو وصى بالذب فهو من الثلث الا مع الاجازة ولو وصى
 باستعماله لا قرب ان للوارث الحيا وقيل فيمنه وصيته فان اريد تحريم الذب على الوارث وعلى غيره

فويلعبد وتوصية بعض الصحابة بان يكفن في ثوب الخلق وانفاذا له ليس حج ولو سلم فغيره ال على الوجوب والتبرع
 بالثوب متبرع من الورثة او غيرهم لم يمنع وحكم الحنوط ومونة التجهيز حكم الكفن ولو قصر الكفن عنه غل على راسه
 وجعل على رجله خيش وشبهه بستره كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بحجره او بمصعب ابن عمير لما قتل يوم احد فلم يكفن الا
 نمرة اذا غل بها راسه بدت رجلاه وبالعكس فقال النبي صلى الله عليه وسلم واغطوا بها راسه واجعلوا على رجله من الادخر
 والنمرة برده صوف يلعبها الاغراب وكثرة الموتى قتل الكفن قيل يجعل الاثنان وثلاثة في ثوب واحد
 قال في المعبر ولا بأس بالحجر انفس قتل روى البخاري وغيره عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحج من الرجلين
 من قتلى احد في ثوب واحد ولو لم يكن له مال من بيت المال او الزكوة ومع عدم ما يدفن من عاريا ولا يحجب
 على المسلمين كفنهم ولا مؤنثة فالجماعة من الاصحاب بل يستحب استحبابا مؤكدا الرواية سعد بن طريف با
 المحدث عن ابي جعفر عن من كفن حوصا كان كفن ضمن كسوة الى يوم القيمة كفن الزوجة على زوجها
 وان كانت ذات يسار فاقى به الاصحاب ونقل فيه الشيخ الاجماع ورواه السكوني عن الصادق عن عمن ابيته
 ان عليا قال على الزوج كفن امرأته ادامت وبعثت اثر الزوجة ومن ثم حمل تغيلها ورويتها ولائها
 لاية الارث فوجب ثوبها لانها من احكام الزوجية الطاهر ان مؤنثة التجهيز ايضا على الزوج كالحنوط وغيره
 من الواجب قال في المبسوط ان زوجا كفنها وتجهيزها ولا يلزم ذلك في مالها وكذا ابن اديس مخرج به القائل
 في النهاية لو اعسر عن الكفن بان لا يفضل شيء عن قوت يوم ويله وياستفي في الدس كفت من كرتها
 قال العاضل لان الارث بعد الكفن ولو ملك البعض اخرج الباقي من تركتها لافرق بين الحرمة والامة
 في ذلك وكذا المطلقة الرجعية اما النائرة فالتفصيل بالاتفاق ينبغي وجوب الكفن والطلاق الجبرئيلية وكذا المتع
 بها لو تاهما فالظاهر سقوط كفنهما بخبر جماعة عن التكليف ولو مات بعد ما لم يستغن عن كفنها لم يكن الاداء
 امكن اختصاصه لان مؤنثة مقدم في حال المحو واختصاصه بسبق التعلق وموضيف لعدم تعللها بالعين
 ولو اوصت بالكفن فوومن الثلث لعدم وجوبه من مالها لا يلحق واجب النفقة بالزوج للاصل لا العبد
 للاجماع عليه وان كان تدبر او مكاتبه شرط او مطلقا لم يجر منه شيء او اتم ولد ولو تحرر منه شيء قبل النسبة
 لو وجد الكفن ونيس من الميت عاديا لانه مال متروك فيرثه الوارث للمعروف في
 آي الارث ولو كان من الزكوة او بيت المال او متبرع عاديا ما كان لانه مشروط ببقاء كفن وقد زال الشرط
 فان تطوع به على الورثة فهو عطية متأنفة روى السكوني عن الصادق قال قال رسول الله

من تبرع
 بثلثه
 من ثوبه
 كفن

ثم الكفن الخلق قال الشيخ في التذنيب لا يعمل بهذا الجرح لعدم جواز الابرار لسمعت قال ابو عبيد الجوهري الخلق ازاروا
لانسى حتى يكون ثوبين وقال ابو عبيد الخلق يرد اليمن وليس في هذا اشعا بامرنا من غير لانا اجمعنا على استجاب
الحجة وقد قال اهل اللغة بني يرد يمان وحده الذي لم يشرط احد كونها من حير فالجرح يمكن العمل بطاير من غير احتياج الى
تاويل استجاب اعداد الكفن في حال الحجة لمحمد بن سنان عن الصادق ع من كفن في بيته لم يكتب من
العاملين وكان ماجرا كما نظر اليه وسحب احادته عندنا لم يسل اسن الى غير غنم احيدوا الكفن موتاكم فانها ينتم
وروي يونس بن يعقوب عن الصادق ع ان اباه اوصى باجادة كفته وقال ان الموتى يتباهون بالكفن منهم وروي
ابن سنان عن الصادق ع من شقوا في الكفن فاكلتم تبعثون بها والتسوق فيها يطلب احسبا وعجبا ولم ثبت
عندنا الخبر عن النبي ص لانها لو ابا الكفن ما نزل سلب ملباسه يعام معارضه بما في الصحاح عن النبي ص اذ الكفن احكم
اخاه فليحسن كفته ولما من حديث الخلة ومومن الحسان عند العامة رواه عبادة بن الصامت عن النبي ص ولو لم
حمل على البلوغ في ذلك الى حد الاسراف او الاجفاف بالوارث
والكيفية في الجمل يسووا على الكفاية وليس فيه لزوم دنوه ولا سقوط مروة بعد حمل النبي ص جنازة
بن معاذ ولم ترك الصحابة والتابعون على ذلك لما فيه من البر والاكرام للمؤمنين وموطفقة الرجال لا النساء وان
كان الميت امرأة الا ضرورة والجل ما يترك كيف اتفق الا على احوال فزير يام على حيث يحاف منها السقوط والخنازة
بالكسر ليست على السير والى عن الميت سرب لا غرقيل الجنازة بالفتح وبالكسر السير يرقيل مما لقمان وافضل الله
عندنا وموموي عن اكابر الصحابة ولانه اسهل من الجمل بين اليهودين مال اسن مسعود اذ اشيع احدكم جنازة فلما
بجانب السير الاربعة ثم يسقط بعد اوريد رمانه السنة وعن الباقر ع السنة ان يحمل السير من جوانبه الاربعة وما كان
بعد ذلك من حمل فوططع وقال الباقر ع من حمل جنازة من اربع جوانبها غفر له اربعون كيرة وعن الصادق
ع من اخذ بقوائم السير غفر الله له خمس وعشرين كيرة واذا رجع خرج من الذنوب وقال لاسحق بن عمار اذا حملت
جوانب سير الميت فوجت من الذنوب كما ولدتك امك والمراة بالربع حملها من جوانبها الاربعة كيف اتفق بارتقه
رجال وافضل لتناوب لسكر الجميع في الاجر لتعاون وافضل ان يكون على هذه الهيئة ومن بارواه العلاء بن سيار
عن الصادق ع يبدل في الجمل من الجانب الايمن ثم يمر عليه من خلفه الى الجانب الاوفا حتى يرجع الى المقدم كذلك
الرجي وعن الفضل بن يونس عن الكاظم ع ان لم يكن تقبة بالنسبة البدأة باليد اليمنى ثم بالرجل اليمنى ثم بالرجل
اليسرى ثم باليد اليسرى وفي التقبة يبدأ باليد اليمنى ثم بالرجل اليمنى ثم يرجع الى اليد اليسرى من قدام الميت ثم يجل

قال الحسن بن علي
وقد روي عن
الشيخ النجاشي

نسخة

اليسرى قلت لان بعضهم لا يرى الحشى خلف الجنزة فذلك يرجع الى تقدمها وبعضهم يحل اليسرى من تقدمها على انها
 الايمن ثم يسلط الى غيره ثم ياخذ العود اليسرى من مؤخرها فيجعلها على العاتق الايمن ثم يقدم من يدها وياخذ العود
 الايمن ومن تقدمها ويجعلها على عاتقه الايسر ثم ياخذ العود الايمن من مؤخرها ووسه يسلط قوائمها فاضلها الجمل بين
 العودين لا رافعا ياتيان اذا حملت على وجه التربع وبديل على جواز الجمل كيف كان مكتابه الحسين بن سعيد الرضا
 يسأله عن سر الميت بجانب يتبأ به في الجمل من جوانبه الاربع او ماشاء الرجل فكتب من آياتها وعلى هذا قل
 ابن الجندب الشيخ الخلاف عمل على خبر علي بن عطين عن ابي الحسن موسى ع ما استقبال السير رشفة الايمن فيجعل اليسرى
 مكتفة الايمن ثم يبر عليه الى الجانب الرابع مما يلي يسار الجمل ويمكن جعله على التربع المشهور لان الشيخ ادعى عليه الا
 وهو في البسوط والنيابة وباقي الاصحاب على التفسير الاول فكيف يخالفه هؤلاء ولا نرى قال في الخلاف يدور دورا راجحا
 كما في الرواية وهو لا يتصور الا على البداهة بتقدم السير الايمن والحقم بتقدم اليسرى والاضافة قد تعاكس في الراوي
 حكم كلامه والنيابة والخلاف وقال بعضا لا يتغير وتسحب بشيخ الجنزة قال علي ع من شيع خبانه كتب له اربع قواطع
 قيراط لاتباعه وقيراط للصلاة عليها وقيراط للاشطار حتى يفرغ من دفنه وقيراط للتفريه رواه الاصمعي في صحاحه ثم
 علي ع قال رسول الله ص من اتبع جنازة مسلم ايانا واحبا باوكان معني يصل عليه ويفرغ من دفنها فانه يرجع من
 الاجر بغيره لمن كل قيراط مثل احد ومن صلى عليها ثم رجع صل ان تدفن فانه يرجع قيراط وعن الباقر ع من شى
 مع جنازة حتى يصل عليها ثم رجع كان قيراطا فاداس عليها حتى تدفن فله قيراطان والقيصر المثل احد رواه ابو
 بصير وقال ع من شيع جنازة مسلم اعطى يوم القيمة اربع شفاعات فلم تقل شأ الا مال له الملك ولك مثل ذلك
 رواه غيره وقال الصادق ع من شيع جنازة مؤمن حتى تدفن وكل الله به سبعين ملكا من المشيعين يشعرون
 ويستغفرون له اذا فرغ من قبره الى الموقف وقال ع اول ما تجتبه المؤمن في قبره ان يغفر لمن شيع جنازة رواه
 اسحق بن عمار وقال ابو جعفر ع اذا دخل المؤمن قبره نودى الا ان اول جباك الجنة واول جبا من يتبعك
 المغفرة ولودع الى وليمة وجنازة قدم الجنزة لجر اسمعيل بن ابي زياد عن الصادق ع عن ابيه عن النبي ص معللا
 بان الجنائز تذكر الاخرة والولاية تذكر الدنيا وتسحب ان يقول حامل الجنزة بسم الله اللهم صل على محمد و آل محمد
 اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات رواه عمار عن الصادق ع وتقول من رآ الله اكبر من انا وعد الله ورسوله وصدة
 ورسوله اللهم ردنا امانا وتسلما الحمد الذي تغفرنا القدره وقهر العباد بالموت رواه عنه ابن مصعب عن الصادق
 ع ودعني ابي عمرة كان علي بن الحسين ع اذا راى جنازة قال الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المحترم وروى

انهم عن الصادق ع قلت السواد النحس والحرم المالك والمساقل والمراوية ههنا الجنس ومنه قولهم السواد الاعظم
لم يحفل من هذا القيل ولا ساق من هذا حب لقاء الله تعالى لا غير مفيد موت محفل على حال الاحتضار ومعانيه ما يجب كما
عن الصادق ع ورواه في الصحيح عن النبي ع قال من احب لقاء الله احب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله
لقاءه فيقول لصدان لكثرة الموت فقال ليس ذلك ولكن المؤمن اذا حضر الموت بشير برضوان الله وكرامة فليس شيء
احب اليه مما احب لقاء الله واجب الله لقاءه وان الكافر اذا حضر بشير لعذاب الله فليس شيء اكره اليه مما اكره
كره لقاء الله وكره الله لقاءه وبقيته عمر المؤمن لنفسه كما اشار اليه النبي ع في الصحيح لا يتم احدكم الموت ولا يدع بمن
قبل ان ياتيه ان اذ مات انقطع عمله وان لا يزيد المؤمن عمره الا خيرا وقال علي ع بقيته عمر المؤمن لا تشا لها يدرك
بها ما فات ويجي بها ما مات يجوز ان يكنى بالحرم عن الكافر لانه المالك على الاطلاق بخلاف المؤمن او راد بالحرم
من مات دون اربعين سنة كافر واذا اريد بالمساقل بالجمع لظهوره افضل من المشع ورايا لانها متبوعة لا تاء بعد وراوا
السكوني عن الصادق ع باسناده الى رسول الله ص اتبعوا الجنائز ولا تبكمم خالفوا اهل الكتاب او عن جانيها
رواية سديد عن ابي جعفر ع من احب ان يمسي مشي كرام الكاتبين فليمشي جنى السرور وروى العامة عن علي ع انه
سمع رسول الله ص يقول فضل المشي خلف الجنائز على المشي امامها كفضل المكتوبة على الطعنة ويجوز امامها رواه
محمد بن مسلم عن احمد بن ابي نديرها وعن عينا وعن شمالها وعن خلفها ورواه اسحق بن عمار عن الصادق ع
المشي خلف الجنائز افضل من المشي بين يديها ولا بأس ان يمشي بين يديها وعن جابر عن الباقر ع قبل
ارسول الله ص في مشية خلفها فقال ان الملائكة رايتهم يمشون امامها يحسن تبع لهم وقال ابن ابي عمير ع حب التاف
خلف جنازة العادي الذي القى الحجر الى يصير عن الصادق ع منع المشي امام جنازة الخائف لا يستجيب ملائكة
العذاب اياه ورواه العامة من يديه عن النبي ع والاول من يمشون امامها لم يثبت ولو سلم فهو كناية حال في
ان يكون لبيان الجواز منه وما فعلها فليس تجوز ورواه ابن الجندب ع المشي صاحب الجنائز بين يديها والصح
حدوثا ورواه الحسن بن عثمان الصادق ع يقدم بغير راية اسمعيل بلاحد ولا رداء وكثير من الاصحاب يرى ركبة
المشي امامها في النهاية جعل ركبة افضل وسوا الاولى ويكره الركوب لقول رسول الله ص في تشيع جنازة انصأ
اني لا كره ان اركب الملائكة يمشون رواه عبد الرحمن عن الصادق ع وروى العامة عن ثوبان ع فرجنا مع
رسول الله ص في جنازة وراى ركباننا فقال لا يستجيبون فان الملائكة على اقدامهم واثم على ظهور الدواب فيكون
مع العذر لغير عبات عن الصادق ع عن علي ع انه كره الركوب معاني بداية الاس عند روافد ركبة اذا رجع

ومن ركب يتكلمه التاف لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الركب يمشي خلف الجنائز والمشي خلفها واما ما روى عن جابر بن عبد الله
 وابن الجنيدي قال لا يركب فيها صاحب الجنائز ولا اهله ولا اخوان الميت ^{سبب الشيع ان يحضر عليه القبر}
 في باله والتخشع والانعاط بالموت يذكره للصالحين لا للموتى ان النبي صلى الله عليه وسلم شيع جنازة فسمع رجلا يضحك
 فقال كان للموت فيها على غير ما كتبت الحديث ورفع الصوت للنبي صلى الله عليه وسلم ان يسمع الجنائز نصوت وقال علي بن بابويه
 انك ان تقول ان رفعوا به او رجوا عليه او ضرب يدك على فخديك فمبطل ابرك قال المحقق وفي رواية نادرة ولابا س
 بمطابقة تفصيص المذكور قلت روى السكوني عن الصادق ع عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما درى
 ايهم اعظم بما الذي يمشي مع الجنائز يغير رداءه والذي تقول فتقول والذي يقول استغفر الله غفر الله لكم ومنه يعلم
 كراهية مشي غير صاحب الجنائز يغير رداءه ونظير من ان حمزة تحريم اياها صاحب الجنائز فيجعل لغيره عن غير المأثور
 لجر ابن ابي عمير المرسى عن الصادق ع وخبر اني بصير عنه وذكره الجعفي وابن حمزة والفاضلان وذكر ابن
 الجنيدي ايضا التين بطرح بعض زينة بارسال طرف العامة او اخذ فيمن من فوقها على الاب والاخ والابن
 على غيرهما وان حمزة منع من منع يجوز الاختيار فكانت كخص التمر في غير الاب والاخ هذا النوع من ^{الاستدلال}
 واكر ابن ادريس الاختيار من عدم الدليل عليها وزعم انه من خصوصيات الشيخ ورده الفاضلان
 باحاديث الاختيار ولعلنا انما اكر من النوع من الاختيار فطهران الاخبار لا يشاؤله ثم لم تعف على
 دليل الشيخ عليه ولا على اختصاص الاب والاخ وقال ابو الصلاح تجوز في محل ازاره في جنازة ابيه
 وجهه حاشية ويده ما تقدم قال في التذكرة يذكره من الجنائز ما لا يدى والاكلام لانه لا يؤمن
 معه فساد الميت ^{نقل الشيخ الاجماع على كراهية الاسراع بالجنائز لقول النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالقصد في}
 جنازكم لما راي جنازة تخضع مخضاه قال ابن عباس ع جنازة يمشون في رفقوا فانها امكم ولو خيف
 على الميت فالاسراع اول قال المحقق اراد الشيخ كراهية ما زاد على المقادير وقال الجعفي السعي بها افضل و
 قال ابن الجنيدي مشى بها جبا فالت السعي العدو والجنب ضرب منه فهاذا لان على السرعة وروى الصدوق
 عن الصادق ع ان الميت اذا كان من اهل الجنة نادى بمجئوا لي وان كان من اهل النار نادى برديني
 يستجي لى النساء في النفس لله وعن سليمان بن خالد عن الصادق ع اول من جعل له النفس
 فاطمة بنت رسول الله وعن الخداع عن الصادق ع انه اول نفس احدث في الاسلام اتخذت لها اسما
 ككارات الحيشة اخذت جرايد فشدت على قوائم ثم جللته ثوبا قال ابن الجنيدي بعض ذكر النفس للنساء ولا

في الجنائز
 لا يركب فيها صاحب الجنائز ولا اهله ولا اخوان الميت

34
 باس كل الصبي على ايدى الرجال والجنازة على ظهور الدواب ملت النعش لغة السير عليه الميت او السير به وبنه راد المطلق
 عليه يكره الاتباع بنابر اجماع يهودى عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الصادق ع ان النبي صلى الله عليه وآله ان يتبع بحجة رواه السكوني
 ورواه الحلبي عن الصادق ع ولو كان يلبسها للمصباح لقول الصادق ع ان ابنة رسول الله افترت ليلها معها
 مصباح يكره اتباع النساء الجنازة لقول النبي صلى الله عليه وآله ارجعن ما زورات في باجورات ولقول ام عطية زينة عن
 اتباع الجنازة ولا تبرج لا يستحب القيام من مرت عليه الجنازة لقول علي ع قام رسول الله ثم فعد وجز را
 عن الباقر ع انه لم يتم فعله لان الحسين ع فعل ذلك فقال ع والله ما فعل الحسين ولا احد منا فنشكك الغايل نعم كانت
 ميتا الكافر جاز القيام بحجته في الجنازة عن الصادق ع كان الحسين ع جاز جنازة عمه الناس فقال ع مات
 جنازة يهودى وكان رسول الله جازها لانه ان يعلو راسه وقول النبي صلى الله عليه وآله ان ياتم الجنازة تقوموا منسوخ
 اختلف الاصحاب في كراهة جلوس الشيعة قبل الوضع في التراب فجزاه في الخلاف ودفن في غيبة الباس ابن الحيند للاصل
 ولرواية عبادة بن الصامت كان رسول الله اذا كان في جنازة لم يجلس حتى يوضع في التراب فقال يهودى الما تفعل
 ذلك فجلس وقال فما نفهم كراهة ان يثقل و ابن حمزة والعاقلان وسواهما لم يجلسا ان سنان عن الصادق ع
 ينبغي لمن شيع جنازة ان لا يجلس حتى يوضع في التراب والحديث حجة لنا لان كان يثقل على الدوام والجلوس محذوران
 المخالفة لان الفعل لا يعمم لبقاء موقع الجلوس تلك المرة خاصة لان القول اقوى من الفعل عند التعارض والاصل
 مخالفة الدليل لا يتبع من الاتباع كون المنكر مع الجنازة لان عظام الماريج لسمع صارخه قال الباقر ع ان زارة
 امض بنا لو انما اذا راينا شئ من الباطل تركنا الحق لم نعص حق مسلم قال الشيخ وجماعة من الاصحاب يكره
 حمل ميتين على سرير رجلين كانا او امرأتين او رجلا وامراة حتى قال في النهاية لا يجوز ويؤيد ذلك ان ادريس منذ
 مع الاختيار ومن صح بالكلية ان حمزة وقال الجعفي لا يحمل ميتان على نفس واحدة والذي في مكاتبة الصغار الى ابي محمد
 العسكري ورسالة عن جواز حمل ميتين على سرير والصلوة عليها وان كان الميتان رجلا وامراة مع الحاجة او كثره الناس
 لا يحمل الرجل مع المرأة على سرير واحد وسواه من الدعوى وظاهره عدم جوازه مع الحاجة قال ابن الجيند من
 صلى على جنازة لم يرح حتى تدفن او ياذن اهلها لانهم لا يرضون له ان يدفن او يوزن له ورجل
 الصادق ع قال رسول الله اميران وليس بايمر من ليس لمن شيع جنازة ان يرجع حتى تدفن او يوزن له ورجل
 مع امراة ليس له ان ينفق حتى تقضى نسكها في رواية زرارة عن الباقر ع لما قال له في الجنازة ارجع باجر او قال
 له زرارة قد اذن لك في الرجوع قال ليس باذن جنا ولا باذن رجوع انما سوفضل واجه طلبناه فبعد ما يتبع الجنازة

يوجب على ذلك وليس بينهما منافاة وكلام زرارة يدل على ان الاذن مؤثر والطان المراد به الاستجابة قضيه للاصلح
 المحصور في اصله فيمتصبي **يجب التفصيل ثم الكفن ثم الصلوة ثم الدفن** تأسيما بالنبي صلى الله عليه وسلم والصادق عليه السلام
 في روايه عمار لا يصل على الميت بعد ما يدفن ولا يصل عليه وسواء كان لم يكن كفن. ولكن ستره ثوب يصل عليه
 قبل الوضع في اللحد والافعه ويستعمره ما لم يكن ولو باللبن والجحر لما رواه عمار عن الصادق ع في ميت وجدته قوم
 عيانا لفظ الجحر وليس معهم فضل ثوب يكفون به قال يحفر له ويوضع في اللحد ويستعمره باللبن والجحر ثم يصل عليه
 ثم يدفن اما الشبيهة بالصلوة عليه فلا يغسل ولا كفن الا ان يكون كافر **في الجمل وسوء الميت المسلم** وهكذا
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه سعيد بن غزو ان عن الصادق ع عن ابيه ان رسول الله قال صلوا على المرحوم من امتي
 وعلى القتال نفسه من امتي لا تدعوا احد من امتي بغير صلوة وتقولوا صلوا على كل بر وفاجر وتقولوا صلوا على من
 لا اله الا الله وجميع عبد الله بن مسنان عن الصادق ع المامات آدم قال سبته الله كبر مثل تقدمه يا رسول الله فصل على
 بني الله فقال جبرئيل ان الله امرنا بالسجود لآبائك فلما سجدنا شققت ابرار ولدته وانت من ابرهم فقدمت بك عليه تسعة
 الصلوة التي فرضها الله على امه محمد صلى الله عليه وسلم السنة الجارية الى يوم القيمة وروى العامة ان الملائكة حملت على آدم وقال له
 هذه سنة موتك واخرنا الميت عن اعاضه فلا صلوة على بعض غير الصدر والقلب لما روى جبر الفضيل بن عثمان وفي
 رفعه المقول اذا قطع اعضاي يصل على العضو الذي فيه القلب باعظام الميت فبصل عليه لما روى ابي اكيل السبع عن الكاظم
 ع ولا يصل على العضو التام في الاشرور وروى عن عبد الله بن المغيرة انه قال طغى عن ابي جعفر ع ان يصل على كل عضو
 رجلا اويدا او الراس فاذا نقص عن راس او يدا او رجل لم يصل عليه وعن محمد بن خالد عن ذكره عن الصادق ع ان
 وجد له عضوا يصل على ذلك العضو وان لم يوجد له عضوا لم يصل عليه وهذا من مطر حان مع ارسالها وخبرنا
 عمار عن الصادق ع ان عليا ع وجد قطعان من ميت فحقت ثم صلى عليها فحمل على ما فيه الصدر وصلوه اهل مكة على يد
 عبد الرحمن بن موهبة لان الملاءم روى ان اليد التي باليامة وفعل اهل اليامة ليس يحسب سببا لكن لم يتق بمكة
 من يقيد بفعله من الصحابة فخرجهم مع علي ع وان من صلى كان يرى الصلوة على العياض وسببها اما العنوفير
 التام فالقطع فيه بعدم الصلوة مطلقا عندنا وبالجملة بعض العامة ما قبل الصلوة على الشجرة مع علم موته اذا
 صلى على الصدر او قلنا بالصلوة على العضو التام ما لم يقطع فيه موت صاحبها كما هو اهل نوى الصلوة عليه خاصة او
 على الجمل قضيه المذهب بالصلوة عليه خاصة اذا صلوة على العياض ولو وجد الباقي وجبت الصلوة على ما يصل عليه
 واخرنا بالمسلم عن الكافر ولا يصل عليه لقوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا فرق بين الاصل والمتردد

والذي والحق المعلوم ولو اشبه المسلم بالكافر فالقرب الصلوة على الجميع بنية الصلوة على المسلمين لموقوف الواجب عليه
روى حماد بن يحيى عن الصادق ع ان النبي ص في يوم بدر امر عوارث كيش الذكراى صغيره وقال لا تكون الا في كرام
واورده الشيخ في الخلاف والمبسوط عن علي ع فيمكن العمل ببن الصلوة في كل مستبته لعدم تعقل معنى في اختصاص الشريد
وفي المبسوط اورده الرواية في اشتباهه قلى للمسلمين بالمشركين وبني عليها الصلوة ثم قوى ما قلناه اولوا احتياط بان يصلى
على كل واحد واحد بشرط اسلامه قال في القبر ولو قيل بجوازها للجميع ترجيحى بجانب حرمة المسلم كان صوابا ومذاقية
طرح الرواية لضعفها والصلوة على الجميع بطريق الاول ولو وجد ميت لا يعلم اسلامه الحق بالدار الا ان يغلب الظن
على اسلامه في دار الكفر لقوة العلامة فيصلى عليه اما القرفة ما ستمعنا في مدين ضعيف لان محلهما الاشكال في موصفا
مخصوص ولو اطراد القرفة لحي اليبا فما اختلف فيه من الاحكام فيستغنى عن الاجتهاد فيها الاسلام والمراد بالمسلم
من اظهر الشهادتين ولم يجد ما علم بثبوته من الدين ضرورة فصل على غير الناصب والعالى للعلوم السالف وطرحه
بن زيد عن الصادق ع عن ابيه صلى على من مات من اهل القبلة وجما على الصدوق ابن الجنيد يصلى على سائر اهل
القبلة من لم يخرج منها يقول ونقل وقال ابو الصلاح لا يجوز الصلوة على المخالف لمجرد تشبيهه او اعتزال او خارجة ليد
انكار الامامة الاتقية فان فعل لعنة بعد الرابعة وقال المفيد رحمه الله ولا يجوز ان يغسل مخالف الحق في الولا ولا
يصلى عليه الا ان تدعوه ضرورة الى ذلك من جهة التقية فيلغى صلوة مع انة جواز الصلوة على المتضعف بشرط
سلامته في الفصل اعتماد الميت للحق ويلزم ذلك في الصلوة وابن ادريس قال لا يجب الصلوة الا على المتقدم للحق
ومن حكمه كان ميت او المتضعف محبا لمكفر غير الحق والشيخ وابن البراج لم يصحبا بغير لعنة الناصب لكن قال في
باب الصلوة من المبسوط لا يصلى على الباقي ككفره وكذا في قال اهل البغى من المبسوط واما في هذا الباب من الملا
ماوجب الصلوة على الباغي محبا بالعمومات ونقل ابن ادريس عن الشيخ ايجاب الصلوة على اهل القبلة
الصلوة على ولدان ما مابعة لاسلامه ومن ثم منعه ابن ادريس بنا على كفره عنده والشيخ في الخلاف اوجبها
عليه محبا بالاجماع الامم قتادة والعمومات وسكن قبل بلوغه اذ لا حاق له باحد الاويين ويمكن تبعية الاسلام
بهنا للغة كالتحريم ويؤيد الاسلام تبعية الفطرة واما النقصا المسلمة فالصلوة عليها بالاجماع الا من الحسن البصري
والمراد حكم المسلم الطفل الذي كل است سنين في الاشارة ذكره الشيخ وابن البراج وابن زهره وابن حمزة وسلا
والبصري والمثاخرون ونقل الرضى فيه الاجماع والمفيد هذا بان يعقل الصلوة وقال الجعفي لا يصلى على
ميت حتى يعقل واستقطبنا ابن الى يعقل بالبلغ واوجبا ابن الجنيد على المستهل وقال الصدوق لا يصلى

على صبي حتى يعقل الصلوة ذكره في المنع وروى الست في الفقيه عن الباقر والصادق لم يسمعوا من ابي الصلاح كغيره
الرد في الطفل لما حسن رراره عن الصادق قلت متى يجب الصلوة عليه قال اذا كان ابن ست سنين ولا
ليس من اهل الصلوة لو نقص عن الست لان الصلوة استغفار لليت وشفاة له ومن لا يخاطب بالصلوة لا
يحق فيه المعنى ونسبه عليه رواية علي بن جعفر عن اخيه اذا عقل الصلوة صلى عليه قال هشام قلت للصادق ع
لو توفعت الصلوة على الصلوة لم يصل على الميت بعد اسلامه بلا فصل فقال انما يجب ان يصل على من وجبت
عليه الصلوة والحد لا يصل على من لم يجب عليه الصلوة ولا الحد وفيه اشعار بمنزلة من ان يعقل الا ان يرد
بالجواب ههنا ما لا بد منه يكون شاملا لتأكيد الاستحباب ويشهد له ايضاً خبره عن الصادق ع انما الصلوة
على الرجل والمرأة اذا جرى عليها السلام ويمكن ان يرد بحري العلم مطلق الخطاب الشرعي والتميز خطاب
وعن رراره لما صلى الباقر ع على ابن ابيه عبد الله وكان فطما دارجا قال انه لم يكن يصل على الاطفال انما كان
ايها المؤمنين ع يا مريم فيدفنون وانما صلبت عليهم من اجل اهل المدينة كرامية ان يقولوا لا يصلون على الطعام
ومنهم مطلق فقيه بآدون الست وذكر الصدوق ان الطفل كان عمره ثلث سنين وحججه ان الجني يصح عليه
بن سنان عن الصادق ع لا يصل على النفوس وهو المولود الذي لم يستقل واذا استقل صلى عليه وورثه خبر السكوني
عن الصادق ع انما يعلم السلام يورث الصبي فيصلى عليه اذا سقط من بطن امه واستقبل صاروا اذا لم يستقبل صار
لم يورث ولم يصل عليه وفي مرسل احمد بن محمد عن ابي الحسن الماضي ع في الصلوة على الصبي يصل عليه على كل حال
الا ان يستقطن غيرهم وحملوا الشيخ ع على الفقيه والفتاوى جميعا في الاخبار وفي النهاية يصل على من نقص عن ست
استحبابا وبقية لقط دار الاسلام ولومات طعنا بحكم المسلم تعليلا للدار وكذا لقط دار الحرب اذا كان فيهما مسلم
تعليلها وكذا المجنون المتولد من مسلم او كان احدا للقطين واما الاخرس فاسلامه حقيق بالاشارة اذا كان يعقل و
اخرزنا بالاضر عن العايب يسومن لم يشاهده المصل حقيقة ولا حكما او من كان بعيدا لم يجز العادة به اما الاول
فلانه لو جاز يصل على النبي ص في الامصار وعلى من مات بعده من الصحابة ولو وقع ذلك لاستمر ولان استقبال التل
بالميت شرط فالواصل النبي ص على النجاشي قلنا قيل ان الارض زويت له او تحول على الدعاء كما تاتي وفي الخلاف
والمبسوط استدلال المنع بعدم دليل البتة ولم يذكر خبرا ولا اجماعا واما البعيد لم يجز العادة به فلا يكافئ
ولان مثل الناس على الوب في جميع الاعصار وصل يستحب ان يتباعد عنها بسيرة او غيرنا الحقيقة والكم ليدخل
فيه الصلوة على القبر في اسر الخزن فانه وان لم يكن مشاهدا حقيقة فهو في حكم المشاهد يصح هشام بن سالم عن

الصادق ع لا بأس ان يصل الرجل على الميت بعد ما يدفن وعن مالك مولى الجهم عنه اذا ماتك الصلوة على الميت
 يدفن فلا بأس بالصلوة عليه وقد دفن بالجيران بشيخان ومن صلى عليه ولم يصل عليه وعن محمد بن حاتم عن الصادق
 ع كان رسول الله ص اقامتة الصلوة على الميت صلى على القبر وروى ان النبي ص صلى على قبر مسكينه دفنت ليلا
 ومذاق طاهر ان يمين صلى عليه وبارأ هذه الاخبار خبر يونس بن طيار عن الصادق ع ان رسول الله
 ص ان يصل على قبر او يعده عليه او يني عليه وجر عمار عن الصادق ع في ميت صلى عليه وهو مغلوب رجلاه الى موضع
 قال يستوي ويعاد الصلوة لم يدفن فان دفن فقد مضت الصلوة ولا يصل عليه وهو مدفون وروى عمار
 ايضا عنه لا يصل على الميت بعد ما يدفن وروى ذلك عن رجل من اهل الجزيرة عن الرضا ع في الصلوة على
 المدفون قال لا ولو جاز ذلك لجاز لرسول الله ص وسؤال ليعي الصلوة على القبر ونعيمها على العباد وروى جعفر
 بن عيسى عن الصادق ع قال لحيين اخبره بموت عبد الله بن ابي بكر انطلق بنا الى قبره حتى يصل عليه فقلت
 نعم فقال لا ولكن يصل عليه ههنا فرجع يديه ويدعو واجتهد في الدعاء وترجم عليه وهذا يحتمل ان يريد بالصلوة الا
 حقيقة فيكون من قبيل الاخبار الاولى وان يريد بها الدعاء المحمود ويكون قد اعرض عن الدعاء على القبر الى الدعاء
 في موضع فيكون محتملا لعدم الصلوة بالمعنى الحقيقي وفي قطع محمد بن مسلم او زيارته قال الصلوة على الميت بعد
 ما يدفن انما هو للدعاء قلت فالجنازة التي لم يصل عليه النبي ع قال لا انما دعاه الشيخ جمع من الاخبار بالجل على يوم
 وليله كما قاله المفيد رحمه الله لانه قد رتب الدعاء عليه واخاره في المبسوط والنهاية حيث قال ومن اقامتة الصلوة على
 الجنازة جاز ان يصل على القبر يوما وليله وقال في الخلاف من صلى على جنازة تكلم ان يصل عليها ما يرام ومن فاته
 الصلوة جاز ان يصل على القبر يوما وليله وقد روى ثلثة ايام ثم قال قد حدثنا الصلوة على القبر يوما وليله واكثر ذلك
 وجمعنا من الاخبار كحل اخبار الصلوة على الدعاء في مناخل انكار الصلوة على المدفون وقبح حج اليه في المعبر
 حيث قال بعد حكم المذهب فما اذا لم يصل على الميت الوجه عندي انما لا يجب ولا يمنع الجواز لان المدفون
 بدفته عن اهل الدنيا فتساوى من فني في قبره ولانه لو جازت الصلوة عليه بعد دفنه لصل على الانبياء في قبورهم
 والصلوات ان تعاد لم العبد ويؤيد ذلك ما رواه عمار ويلا بعض الروايات المذكورة قال ولما التقدير باليوم والليلة
 وثلثة ايام فلم اقف به على مشدود ما روى من الصلوة على القبر محمول على الجواز او الدعاء المحض وفي المختلف جمع
 محل اخبار الجواز على ميت لم يصل عليه وصرف اخبار المنع الى ميت صلى عليه لا اعتناء الاول بالعموم والاول
 الصلوة على الميت وطاهر بعد مناجاة المدفون فيا لفت فتوى الاصحاب اما الشيطان فقد

ذكرنا وانما غير ما قال ابن الجندب فانته الصلوة على الميت صلى عليه لم يعلم منه تغير صورته وهذا ظاهر فيمن فاتته الصلوة
 على الميت وقال ابن البراء فان انته الصلوة جاز ان يصلي على القبر يومه وليله وشك الكندي وقال ابن زهره
 ولا يجز ان يصلي على الميت بعد ان يقضى عليه يومه وليله وقال ابن حمزة فان انته الصلوة صلى على القبر الى ان تقضى
 يومه وليله وقال سيار يجوز الصلوة على القبر الى ثلثة ايام وكلام الشيخ يشترط ان يروا به وقال ابن ادریس ومن فاتته
 الصلوة على الجنائز جاز ان يصلي على القبر يومه وليله وجعله اظهر من القول بثلثة ايام قلت واكثر منه طاعة فمن
 صلى عليه في الجواز كفاه التحقيق لا الدعا، ويلزم من جواز ما يمين صلى عليه وجوبه في فاتته الصلوة لان العمومات
 اذا سالها عن معارض كون الميت غير صالح للصلوة عليه وقول المحقق انه يساوي من قبي في قبره محض الدعوى
 ولانه معاهد الجواز به قدر ما لا الوجوب وضع الصلوة على الانبياء، لاشفاقا، ما قدّمه به العلماء، او لما حكاه الشيخ في من
 من استلزم الفقه لما روى عنه لا شخوذ اقربى وثنا بعد لعن الله اليهود فانهم اتخذوا قبور انبيائهم مساكن
 لما روى عنه عليه السلام انه قال انا اكرم على ربي من ان يتركني في قبري اكثر من ثلثة ايام اكثر هؤلاء حكموا بكونهم
 الصلوة على الجنائز مرتين وطاسرهم اختصاص الكراهية بمن صلى على الميت لا ثلثه ايام من جواز الصلوة من
 فاته على القبر ويريدون بالكراهية قبل الدفن حتى ينظم الكلام وان ادریس قيد الكراهية بالصلوة جاءه تكرار
 الصحابة الصلوة على النبي فزاد وقد روى اسحق بن عمار عن الصادق ع ان رسول الله صلى على جنازة فلان فلان
 جاءه قوم فقالوا انينا الصلوة عليها فقال انما ان الجنازة لا يصلي عليها مرتين ادعوا له وقولوا اخبروا عنه روى به
 من يهت عن الصادق ع ان يهت عن رسول الله وباراه ما بين الروايتين روايات منها روى عن
 الصادق ع الميت يصلي عليه بالماء يوارى بالتراب وان كان قد صلى عليه وروا به يونس بن يعقوب عنه ان
 اذ كره ما قبل ان تدفن فان شئت فصل عليها وروا به عن شمر عن جابر عن الصادق ع ان رسول الله
 فرح على جنازة امرأة من بني النجار فصل عليها فوجد الحفرة لم يكتبوا فوضعوها في حفرة فلما حفرها
 عليها من الحسن بن الجلي عن الصادق ع قال كبر الله المؤمنين ع على سهل بن جعفر وكان يدري ان جعفر بن محمد
 ثم من ساعة ثم وضعه وكبر عليه خمس تكبيرات اخرى نضع ذلك حتى كبر عليه خمسا وعشرين تكبيرة وفي خبر عنه ان
 الصادق ع قال انا بلغكم ان رجلا صلى عليه على كبره عليه خمسا حتى صلى عليه خمس صلوات وقال انه يدري فقبى
 احدي من الثقباء الاثنى عشر له خمس مرات فصل عليه لكل منقبه صلوة وفي خبر ابي بصير عن ابي جعفر ع قال كبر
 رسول الله على حمزة سبعين تكبيرة وكبر على عهدهم على سهل بن جعفر خمسا وعشرين تكبيرة كما ذكره الحسن

قالوا يا امير المؤمنين علم نذكر الصلوة على سهل فيضع ويكبى حتى اشق الى قبره خمس مرات فتبت رجحان الصلوة بظهور
 التقوى وكثرة الاخبار وقال الفاضل ان خيف على الميت كره تكرار الصلوة والا فلا وطاسره انه ان ما في التعجيل ايضاً
 كره وهذا فيه جمع بين الاخبار الا انه لا يرد في الصلوة على القبر في المختلف المشهور كراهه التكرار وقد عرفت الى ان فيه
 لرجحان الصلوة على الميت صلى عليه من غير تقدير لزوال المانع بالطور وموتاً مع بقائه شئ منه والعلل يدل عليه
 فلو صار فيما في الصلوة بعد اذ لا ميت وهذا فيمن لم يصل عليه ولو كان قد صلى عليه ثم طرأ في استحباب الثانية القول
 وكذا في سبب تقديره ايضاً باليوم او الثلثة ويمكن عدم التقدير لعدم مقتضيه بثبوتها لا فرق في تكرار الصلوة بين
 الولي وغيره لان النبي صلى على المدفون ليلا جماعة رواه ابن عباس وقال انما فهم ولو اقتص التكرار بالولي
 صلى وحده وتوجيه الثلثة بانها اول حد الكثرة واخر حد القلة لا وجه له والتحديد بالشهر اذ من صلوة النبي صلى على النبي
 وبها ميسرة شهر ولو لا الوحي لتأخر عليه طاسراً لضعف فانه صلى عليه ليوم موته باخبار الله تعالى وطريق الى علم عدم
 صلوة لوزا وعلى شهر وما مثل من صلوة على الراس مفور بعد شهر لا ينبغي الزيادة عليه لوقدرنا تقدير
 ابن الحنفية والطان البلي غير شرط اذ الصورة الانسانية يتغير بدونه ولو سكننا في غير الصورة فلا صل لعدم علمه
 بنية بقوله لم يعلم تغير صورته ويمكن ان يراو تغير الصورة النحاق الاجزاء لان التغير اسم البدن وهو حاصل قبل
 الانحاق لا فرق في هذه الصلوة بين الوجود عند موته وغيره ولا بين المكلف وغيره ويمكن القول
 غير الموجود لم يكن متوجها اليه الخطاب الشرعي وعلى هذا شرط ان يكون مكلفاً حتى يكون من اهل فرض الصلوة
 ويمكن الاجتزاء بكونه ميمراً اعتباراً بكونه من اهل الصلوة ونظير العائدة في الميعة عند موته فعلى الاول لا يصل على
 الثاني يصل ويمكن ان يقال ان كان الميت لم يصل عليه شرط الاول وان كان ممن فانه الصلوة كفى اعتباراً
 الثاني وسد الشك انما يظهر على منسوب ابن الحنفية وعلى القول بعدم التقدير بقدر ما ساءل القبراني
 حكمه والا كان صلوة على العايب وقوفه مستقبلاً جاعلاً لما على الراس عن يمينه كالميت الطاهر لا يتغير
 البتة عن الجنازة بثلثة ذراع لانه بعد سقوط لم يعتد مثله وحمله على الجماعة اليومية فلو لم يخلط اذ كان
 الميت لم يصل عليه فابقا بما بينه الفرض ولو كان قد صلى عليه فالطائفة بنية الفعل يجوز تركها لا الى بدل البنية
 تابعة للوجود لا ساقاه بين فرضها في حق الاولين دون الاخرين لا خلافاً في المقتضى وسوكونه ميتاً لم يصل
 عليه ولا خلافاً من صلى عليه يصل على الرجم للعدم ووصلوه النبي صلى على الفارسي وامر على بالصلاة على
 سرة العبدانية وما مر جثمان وكذا يصل الامام عليه لا قلناه وكذا يصل على العال وموكلهم الغنيمه ليحضر بهاو

قول النبي صلى الله عليه وسلم العال صلوا على صاحبكم للمباغض المنع من العلول كما اشع من الصلوة على الميرون مع ان الصلوة
عليه مشروعة بالاجماع وكذا يصل على قاتل نفسه واصحابه النبي صلى الله عليه وسلم من الصلوة على قاتل نفسه بمقتضى كالأول وكذا يصل
على تارك الصلوة وان قتل تركها وقاطع الطريق لا صلوة على السقط اذا لم يستل وان وطئه الروح او مضى
عليه اربعة اشهر التي ورد في الخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم من الصلوة عليه بعد ان يموت ثلث ايام او اقل او اكثر او بعد ان يموت ثلث ايام او اقل او اكثر
وان ظهر الخط او اجتمع واروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال السقط يصل عليه مطلق فيجل على المقيد بالاستئصال مع ان
رواية المفيد من شعبه وموسمور بالانحراف عن علي عليه السلام ولا ولاه عمر الكوفة قال له انت القوي الفاجر فلا تنقض
روايته حتى ولو استعمل بعد فوج بعضه ثم مات قبل تمام فوج وصل عليه نداء وان روح اقل لدخوله تحت ما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا استعمل السقط وصل عليه ولما تم يصل على من غسله الكافر وغسل بالصب او يجر ولو
لم يحصل احد منه ما التقدر ما كن باب في بئر او معدن او دابة عليه وتعدرا فواجبه وانما لعدم وجود دفن عليه او دفن
فالطاهر وجوب الصلوة وانما غير مشروط بتقديم الغسل او بدله للعموم وعدم ثبوت التلازم بين الغسل و
الصلوة وروى العلان بن سنان عن الصادق ع في شرحه مات فيه رجل ولم يكن اخراجه انما يحل قبره
لم يذكر الصلوة عليه والطائفة معلوم من عموم الصلوة بعد الدفن قال وان امكن اخراجه فخرج وغسل وكن
في القبر ان تعدرا لا بالمثل لم يجر ليعول النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الرواية حرمة المسلم ميتا كونه وسحق فان اضطرر
البشر ان خافوا التلف جاز اخراجه وانقطع اذا لم يمكن بدونه في المصل وفيه مسائل الاولى بالارث

اولى بالصلوة لانه اول الارحام ومرسل ابن ابي عمير عن الصادق ع يصل على الميت اول الناس بها ايام
من حب واما الم الاصل اول من عند حضوره لقيام مقام النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو اول المؤمنين وجزء طمحه من زيد عن
الصادق ع اذا حضر الامام الجنازة فهو احق الناس بالصلوة عليها ينظر منها عدم احتياجه الى اذن قال
ابو الصلاح الامام اولى بان تعدر حضوره واذنه في الميت في يلج في قبره السكون عن الصادق ع قال
امير المؤمنين ع اذا حضر سلطان من سلطان الله جنازة فهو احق بالصلوة عليها ان قدمه في الميت والاول
غاصب لا يحل على غير الامام الاصل لان سكره مشهورا وكثيره وفيه اشعار باستحباب عدم الولى اياه وكذا قول
النبي صلى الله عليه وسلم لا يوم للرجل في سلطانه ان حملناه على العموم في السلطان والامامات وعدم الحسين ع سعدت
العاص في الصلوة على الحسن ع وقوله ولولا السنة لما قد منك لاطفا، الغنة فانه من السنة اطفاء لان السلطان
عند الحسين ع وقال ابن الحنبل الاول الامام ثم خلفاه ثم امام القبله كباقي الصلوات وتقل الغاضل

ان الولي اهل من الوالي عند علمائنا فان اراد توقفه على تعديده وان كان تعديده مستباحا وان اراد اني اسجبا
 تعديده مطاير دفعه ولو قلنا باحتياج الامام الى اذن وجب على الولي تحصيل الفرض فان اشع سقط اعتبار اذنه
 لزوال حقه بانشاءه لو كان الاقرب امرأة فهي اهل حرز زيارته عن الساقية قلت له المرأة تؤم النساء قال
 الا على الميت اذا لم يكن احد الولي منها تقوم وسطين وروى يزيد بن حبيب عن الصادق ع ان فاطمة فوجت في
 نساءها فقلت على اختها يعني ربيب ع وهذا محمول على زوجها من في سرقة عن الرجال لكراهية فوجع الثواب
 لصلوة الجنائز له كبراني يصير عن الصادق ع ليس ينبغي للشباب الا ان يكون مسنة ولعله خوف الغنى ولو اسن فلا بأس
 لحكم السكوني عن الصادق ع عن رسول الله ص خير الصفوف في الجنائز الوفره لستره النساء وجبر الحسن الصيقل عن
 الصادق ع في صلوة النساء بلا رجلا لا تبعدهن من امرأته وفي افراد الحايض ما ينظر من جهر محمد بن مسلم عن الصادق
 ع لا تنفق معهن بقف منفردة فان الفخير يدل على الرجال والمطلق الانفراد يشمل النساء ورتق الشيع في طوبى
 ابن اديس والمحقق لتعدد الوارث فالزوج اول فخرا في يصير عن ابى عبد الله الزوج احق من الآ
 والولد والاخ وفي خبرين عنده معتبري الاسناد الاخ احق من الزوج ومحمدا على النقية وضعفهما في المعتبر ما من
 عثمان بن احمد عاصه كحف ابن النخعي في الاخر قلت قد فعل الكشي الاجماع على تصحيح ما يصح عن امان وروى النجاشي
 حفصا وقال في المعتبر ان سندا اولي سالم مع ان فيه على بن حمزة راس الواقعة ولعله ان الغضاري والقاسم
 بن محمد والطائفة الجوهري وقد قال الشيخ كان واقفيا نعم مضمون الاول اشهد في العمل لا اعلم فيها محال فانما الاحكام
 ولان مرات الزوج اكثر من الابوين والاخوة وقول عمر لاهل امرأته انتم احق بها لا تخم فيه وجاز ان يكون
 الهم ولو فقد الزوج قال الشيخ الاب اول ثم الولد ثم ولد الولد ثم الجد للاب ثم الاخ للابوين ثم الاخ ثم الام ثم ثم
 ثم المال ثم ابن العم ثم ابن المال قال والجمل من كان اول بالارث فهو اول بالصلوة لانه لا يمكن تعجيل هذا
 بالوليد الارث لعدم الطراد في الاب ما ناهي اول ارثا من الولد ولنه اعدوه في باب الغزو اضعف والجمل مساو للاخ
 في الارث نعم في الاب فريده اختصاص بالحق والسفقة والجمل بالتولد ولكنه فوجع عن الارث وقال ابن الحنفية
 ثم الاب ثم الولد وكان ذراعي الاثر لو لم يكن الا الولي او وابنة فهو اول لارثه واما الغرض اليه بالصلوة
 فان ابن الحنفية قد قدمه واما بعد الميت ولا شتمار ذلك من السلف كوصية الاول بصلوة الثاني ووصية الثاني بصلوة
 صبيب ووصية عبارة بصلوة ابى هريرة ووصية ابن مسعود بصلوة الذير ووصية ابن جبير بصلوة اس و
 وصية ابى ثري بصلوة يزيد بن ارقم في غزو بن عوف امر الكوفة وليستقدم فاعلم بوصية تقدم زيد واولان

اليه لطفه فيمنه فلهذا ينبغي منه فمما والفاضل رحمه الله قال الوارث اولي وهو اقرب للاب والجد ونقل المذكورين ليس
 وجاز ان يكون مرضي الوارث يحسن لافضله اذ ارضى بل يستحب له انعاده مع الاهله لتساوي الاوليات قال
 في طوط تقدم الاقرب الا فقه والاس وتبعه الفاضلان في المعبر والمذكر لعدم قول النبي صلى الله عليه وسلم انكم عاين في ط
 بعد الاسن وان تساوا ارفع بينهم قال والجد اول من العبد والمذكر اول من الانثى اذ كان ممن يعقل الصلوة
 وتبعه ابن اديس ويوسف بن النير كافي في الامامة كما اتفق في طوط في جماعة اليوميه واسن البراج قال في الاسن
 بالخير وان تشاح ارفع ولم يعبر افضليه وفي الكامل قيده بالتساوي في العقل والكامل ولم يعف على ما ذكره في
 خصوصية الجنائز وطاسرهم كما قوما جماعة المكتوبة وهي مخرج هذه الاوصاف كلها ولكن ذكر العبد من سبيل لانه
 له فخرج عن الولاية وفي صرايح المحقق تقدم الاقرب وهو متوجه لان العزاه من ساقطة الاله خلافه في
 الاصحاب تقدم الاقرب في الجماعة على الاطلاق وخلاف فتواه وفتوى الشيخ في هذه الصورة لو كان
 الذكر صغيرا والا في كماله الاقرب الولاية لانه لضعفه كالمعذور وكذا لو كان ناقص الحكم بخمسون او ثلثه ولو لم
 يكن في طبقة مكلف ففي كون الولاية للابعد والحق كعلمه من عدمه ايه اول الارحام والناقص كالمعذور وانه
 اولي بالارث ولكن الولاية لا تصرف فيما الولي ومنها امتنع الولي من الصلوة والاذن والا قرب جواز صلوة
 الجماعة لا طلاق الناس على صلوة الجنائز جماعة من عبد النبي صلى الله عليه وسلم الى الاروس يدل على شدة الاهتمام فلا ينزل
 اللهم ترك اذنه نعم لو كان هناك حاكم شرعي كان الاقرب اعتبارا اذنه لعدم ولايته في المصاحب الشرعية لم تعد
 الشيخ والجماعة الاسن ولعل اعتبار الاسن لما روي عنه من ان العبد لا يدعوه دى الشيعة المسلم وعلى ما ختم سعي ائمة
 جميع محام المكتوب من عدم البجوة وصاحبه الوجه وقد صرح به في التذكرة اخذ العمومات التراجع وفتوى اعتبار هذه
 المراتب في نائب الولي ولو لم يكن هناك على حال في التذكرة بعدم بعض المومنين وكما ان اوبع مع عدم الحكم و
 ذكر ابن الجيند ثبوت الولاية هنا لقوله الرسول صلى الله عليه وسلم لو لم يكن الولي لصفه الامام استناب ومع الصلاجه لو
 استناب جاز ولو وجد الاكل في استناب الاستنابة قوله لان كماله قد يكون سببا في اجابة دعائه وحمل المفيد
 في التوبة بعد يوم العالم الفقيه من السنة الا انه بعد الباشي ولكن ترجح مباشرة الولي لاختصاصه بغيره الرقة التي
 مظنة الاجابة وليتم الافضل مال ابن مويهو والشبان والجفني وابناهم الباشي اولي والمع الفخر رحمه الله
 نفيه وربما حمل كلامه على امام الاصل ويؤيد لانه قال وان حضر جلاسا فجلسا في باسهم وسومهم في كل واحد
 من فضلائهم ولم اصف على مسنده والصدوق غراه الى ابيه في رسالته ولم يذكر في التذكرة سبب لئلا يول المعبر

اجمع بما روي عن النبي قدوة او رسا ولا تقدر قولهم تستثنى في رواية شامع انه اعلم من المدعى وقال ابن الجنيدي ومن لا
 له ما لا تعدل بنار رسول الله من الحاضرين اولي به واما ما يقتضي ثبوت الولاية مع عدم العلى يقتضي تقديم القرب
 الى الرسول ما لا يقرب ولعله اكرام لرسول الله فكما كان القرب منه اكثر كان ادخل في استحقاق الاكرام وليس
 للنايب الاستثناء بدون الاذن اقتصار على المأذون فيه للولى الرجوع عن الاذن لم ينسخ فيها لانه كان
 في المعنى اما بعده ما لا يقرب المنع لما فيه من احتلال نظم الصلوة ووجوب الجواز انما صلوة عن اذنه الذي هو جاز في
 الاصل فتصح وجب يصلون فإدى اذ لا طريق الى الابطال فالعدل الى امام افرعيه لو صليت فردى
 صحى الصلوة لان العجا بصلى اكثر ثم على النبي قدوة و لكن الجماعة افضل قطعا ولا شرط الكثرة فلو صلى الواحد
 افرأوان كان امرأه لا يمرض كفاية ولرواية القاسم بن عبيد الله القمي عن الصادق ع في جواز صلوة الرجل وحده
 على الجبارة او الاثنين وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا بد من الجماعة على الجميع والابو جبت على
 عامة الناس فلا شرط الاثنان ولا الثلث واشراط الاربعة لانهم الحمد للجماعة غلط اذ لا تلازم من عدد الحمد
 للصلى ولا شاق على جواز حمل واحد والحمل على دابة على ان الحمل من العمودين فمنه هذا شرط افضل ويحصل
 بثلاثة وخبر غياث بن ابراهيم عن صق عليها السلام لا صلوة على جبارة معها امرأه ضعيف السند وكوزان
 المنقى الفضل والكمال الصحة لو اجمع جبايز فاشاح اوليا ثم واراد كل افراد ميتة بصلوة جاز والافعال
 تقديم اوليهم بالامامة في المكتوبة للعموم وربما امكن تقديم ولي من سبق ميتة لانه استحق الامامة فتصح وجب لو توافر
 جميعا زالت الخصوصية في الصلوة ومطالبة الله في واجبا وفيه مسائل يجب التمسك على قصد
 الفعل على وجهه ثم بما الى الله تعالى لانها عبادة وعمل فتدخل يجب قوله وما امره الا ليعبد الله المخلصين وانما الاعمال
 بالنيات وعن الرضا ع لا عمل الا بنية وان الفعل اذا امكن وقوعه على وجهه بعضا غير ما دل الشارع لم يحصل الا
 الا بالنية والالزام الترجيح من غير ترجيح من فعل قلبي لا عمل للسان فيها لانها ارادة والارادة من فعل القلب ولو جمع
 بين القلب واللسان جاز والاقرب عدم اسجابه لعدم نقله عن السلف الصالح وتخييل الزيادة مشقة مستتبع
 الثواب ضعيف لان المشقة المقررة هي امر الشارع والتقدير خلوه عن امره ولكن معارضة للكبر لانه حينئذ
 الى التيمم والشروع في العبادة يجب استدعاها الى اخر الفعل ليقع باقي الافعال بعد بانيه ويكفي الاستدعاء للحكمة
 تعاديا من لزوم الحج المنقى لوزام البقاء عليها فعلا لما يعرض من الصوارف والشواغل في القلب وهذا حكم
 عام في جميع العبادات لا يشترط التعرض كونها فرض كفاية بل يكفي نية مطلق الغرض لحصول الامتياز

ويحتمل لان اليه لا يسيار الشيء عما هو عليه ثم ان كان الميت واحدا فواء وان كانوا جماعة فواء ولا يشترط تعين الميت
وموقوفه بل يكفي فيه معنى الامام فلو عين واحدا فواء فالا قرب البطلان لمحو الواقع عن زيه وليسوا للموم القعدة
كافي سائر الجماعات يجب فيها القيام مع الامكان اجماعا بل هو الركن الاخر لان النبي صلى الله عليه وسلم
والصالحين صلوا عليها فاما والناس واجب خصوصا في الصلوة لقول النبي صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني اصلي ولان اصل
بعد غسل الدقة عدم البراءة الا بالقيام فيتعين ويخرج عنه صلى الله عليه وسلم كمنه كاليوميه لو وجد من مكته القيام
فواصل من العاجز في الاجزاء بصلوة العاجز نظرا من صدق الصلوة الواجبة النية اليه ومن نقصها وقدر
غيره على الكاملة الا قرب وجوب ستر العورة مع الامكان الحاقها بسائر الصلوات وحكم الناس مع
التعذر سقط كاليوميه ولا يترفع عنهم الامام لانه اقرب الى الستر ليغف وسطهم فانه الشيعي به وطمع انه مذموم
في جماعة العروة في اليوميه الحلو ولكن الفرق لا يجتنب الى الركوع والتجويز هناك وقال الفاضل لس التستر
شرطي صلوة الخنازة لانه دعا قلب لا يرب انها تسي صلوة وان اشتملت على الدعاء فتدخل تحت عموم
الصلوة وبعارض وجوب القيام والاستقبال فيها يجب فيها خمس كرات لغير زيد بن ارقم اذ كبر على
جنازة فحسا وقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم واكثر المسلمين ولقط كان يشوب الدوام والاربع وان
رويت ما لا يثبت محقق على النقي وجاز ان يكون روى الاربع لم يسمع الخامسة وانها قال بعض العامة
الزيادة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاختلافات المتعددة في العدد من جهة الاختلاف في المباح والكل شياء في
كلام بعض شراح مسلم انما ترك القول بالجنس لانه صار علما للشيعه ومذاجبا واما الاصحاب فيستغنون على ذلك
وبه اخبار كثيرة منها خبر ابي بصير عن ابي جعفر عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبر خمساً وخمسين مرة عن الصادق عليه السلام ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم بكبر خمساً في خبر قدما ابن زائدة عن ابي جعفر عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبر على ابنه ابراهيم خمساً وروى ذلك عن
علي بن عامر وعن الباقر عليه السلام رواه ابو بكر الحضرمي معللا باخذ بكبره من كل صلوة من الجنس قال الصادق وروى
ان الله تعالى فرض خمساً الصلوة والركوة والصوم والحج والولاية وجعل للميت من كل فريضة بكبرة وانما بكبر العالم
اربعا لانهم تركوا الولاية وروى الحسن بن علي بن فضال عن ابي جعفر عن عبد الله بن سنان قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
ابو ولاد وبنو نسل وعقار وعبد الرحمن العزري وفي خبر عبد الله بن سنان عن حماد ان هبة الله صلى الله عليه وسلم على ابيه
آدم وكبر خمساً وانما سنة جارية في ولده الى يوم القيمة وروى هشام بن سالم عنه عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوم خمساً وعلى قوم اربعا ما ذكره على رجل اربعا اربعم يعني بالانفاق وشبهه روى اسمعيل بن هشام عن ابي

الحسن ع وروى اسمعيل بن سعد الاشعري عن الرضا ع انا الموصى خمس تكبيرات وانا الموفق فاربعة ومن اجمع حسن
بين ما رواه العامة لو كانوا يعقلون وكذا ما روى من سواد الاخبار من طين قاضيل الضيف بعروى ثم عرجا
عن ابن جعفر ع كبر رسول الله ع احدى عشرة وسبعاء خمسا واربعا قال الشيخ الزيادة على الخمس متقية بالاجماع
ومثل خبر عقبه عن الصادق ع سئل عن التكبير على الجنازة ذاك الى اهل الميت ماشاء واكبروا قيل انهم يكبرون اربعا
قال ذاك اليهم مع ان هذين الخبرين ظاهران في التقية قال الشيخ ويحتمل ان يريد بالاربعة الادكار من التكبير
فانها اربع كما روى ابو بصير عن الصادق ع وسئل عن التكبير فقال خمس فقال ثم سئل عن الصلوة على الجنازة فقال
اربعة ثم قال انها خمس تكبيرات بين اربع صلوات واما ما سطر في القية خبر زرارة ان الباقر ع كبر على ابن ابي
اربعة لقوله انما صليت عليه لاجل اهل المدينة كراهة ان يقولوا الا يصلون على اطفا لهم الاقرب وجوب
الادكار الاربعة فخر ان يصير المذكور فخر ام سلمة عن الصادق ع كان رسول الله ع اذا صلى على ميت كبر وتشهد ثم كبر
صلى على الانبياء ودعا ثم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر الاربعة ودعا للميت ثم كبر وانصرف فلما ناء الله عن الصلوة على
المناقبين كبر وتشهد ثم كبر فصلى على النبيين ثم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر الاربعة وانصرف ولم يبع للميت ورواية اسمعيل
بن هشام عن ابن الحسن ع عن الصادق ع ان رسول الله ع حمد الله نعم ومجده بعد الاولى ودعا في الثانية للبي وانه
في الثالثة للمؤمنين ودعا في الرابعة للميت وعن يونس بن يعقوب عنه انما تكبر وتسبح وتحميد وتبليغ عن
يونس عن الصادق ع الصلوة على الجنازة الكبيرة الاولى استفتاح الصلوة والثانية الشهادتان والثالثة الصلوة
على النبي وآله واهل بيته وآله على الله والاربعة له في خبر سماعة سألته عن الصلوة على الميت فقال خمس تكبيرات
تقول ادا كبر تشهد ان لا اله الا الله الى اخره وعن ابي ولاد عن الصادق ع نحوه هذا ولا صاحب باجمعهم يدكرون ذلك
في كيفية الصلوة كما من بابويه والجعفي والشعبي وابناءهما وابن ادریس ولم يصرح احد منهم بنسب الادكار و
المذكور في بيان الواجب ظاهره الوجوب فان قلت قد روى زرارة ومجرب بن مسلم عن الباقر ع ليس في
الصلوة على الميت قراءة ولا دعاء موقت الا ان تنفوا بما به الكفاي الاموات ان يدعوا له ان يبدأ بالصلوة
على رسول الله ولذا قال ابن الجندی ليس في الدعاء بين التكبيرات شيء موقت لا يجوز غيره قلت نحن لا نقول
لعطاء نفيه بل بوجوب حلول ما شركت فيه الروايات بآية عبارة كانت ولان العايم من الصلوة الدعاء للميت
فجاءت بجملها في الثاني اذا قائل بالعرف روى ابو ولاد عن الصادق ع يقول ادا كبرت تشهد ان لا
الا الله وحده لا شريك له اللهم صل على محمد وآل محمد اللهم ان هذا المسمى قد اتينا عبدك ابن عبدك وقد قبضت روحه

سبح الملت تقبله من

البك وقد احتاج اليه حمك وانت غني عن غدا به اللهم انما لا تعلم من طاهره الاخر وانت اعلم بسرته اللهم ان كان محمد
 فرد حسنة وان كان حسينا فجاوز عن سيئاته ثم كبر الثانية ويفعل ذلك في كل بكيرة ونحوه عن الجلي عن الصادق
 روايه سماعة تقول اذ كبر اسعدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واسعدان محمد ابعد ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد
 وعلى ائمة الهدى واغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف
 رحيم اللهم اغفر لحياتنا وامواتنا من المؤمنين والمؤمنات والوف من قلوبنا على قلوب خيارنا واهلنا لما خلف
 فيه من الحق يا ربك انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم فان قطع عليك البكيرة الثانية فلا يضرك قتل اللهم
 عبدك وابن عبدك وابن احبك وانت اعلم بها اغفر اليك واستغفرت منه اللهم تجاوز عن سيئاته وزد في حسنة
 واغفر له وارحمه وتوز في قبره ولقنه حجة والمحنة بنية ولا تحمنا اجره ولا تغشاه بعده قل سدا حتى يفرغ من الخمس البكرات
 وهذا صدر من الكافي ثم اسند عن الجلي وزاراه عن الصادق بكبر ويصلي على النبي ثم ذكر الدعاء للميت وفيه واضح
 له في قبره واجعله من رفقاء محمد ثم كبر الثانية ويقول اللهم ان كان زاكيا فذكره وان كان خاطيا ما غفر له ثم كبر الثالثة
 وتقول اللهم لا تحمنا اجره ولا تغشاه بعده ثم بكبر الرابعة وتقول اللهم اكتبه عندك في عليين واخلف له على عقبي
 العار من رفقاء محمد وعن الجلي عنده بعد كل بكيرة الشهد والصلاة والدعاء للميت وفيه اللهم اسلك
 بنا وسبيل الهدى واهدنا اياته الى صراطك المستقيم وفي رواية عمار عن الصادق بكبر تقول انما الله وانا اليه راجعون
 ان الله ملائكة يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك
 على محمد وآل محمد كاصليت وباركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم صل على محمد وآل محمد وعلى ائمة المسلمين
 اللهم صل على محمد وآل محمد على امام المسلمين اللهم عبدك طاهر وانت اعلم به اللهم الحق بنية واقص له في قبره وتوزر له في
 وصعد روحه ولقنه حجة واجعل ما عندك خيرا له وارجعنا الى خير مما كان فيه اللهم عبدك كحسنة ملائمتنا اجره ولا تغشاه
 بعده اللهم غفوك غفوك تقول هذا في الثانية والثالثة والرابعة واذا كبرت الخامسة فعل اللهم صل على محمد وآل محمد
 اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والوف من قلوبهم وتغني على طر رسول الله اللهم اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا
 بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم اللهم غفوك غفوك وهذه الروايات مشرحة
 في تكرار الدعاء بين البكيرات وفي اكثرها كبر ارجع الاذكار وانفردت الاخرة بالدعاء بعد الخامسة ونحن لا نمنع
 جوازها فان الدعاء حسن على كل حال والمشهور توزيع الاذكار على ثمانية وتعل الشيخ في الاجماع ولا ريب ان كلام
 الجماعة الا ان ابن عقيل والجعفي فاسنا او رد الاذكار الاربعة عقيب كل بكيرة وان يخالف في الالفاظ قال

الغافل وكلامها جارية ملت لاشتمال ذلك على الواجب والزيادة غير متافية مع ورود الروايات بها وان كان العمل
 بالمسؤول ولكن ينبغي مراعاة هذه الالفاظ فيما جاء ورد عنهم عز وجل ذلك او ردنا ما ولتعمل انهم ما ذكره ابن ماثو
 بعد الشهادتين ارسله الحق اشيرا ونذيرا من على الساعة وفي الدعاء الخيت اللهم اجعله عندك في اعلا عيسى واخلق
 على اهل بيته الغابرين وارحم برحمتك يا ارحم الراحمين وما ذكره المفيد رحمه الله بعد الشهادتين اياها واحد احد فورا حمدا
 حيا قويا لم يحد صاحبه ولا ولد الا الله الواحد القهار ربنا ورب ابائنا الاولين وفي الدعاء للمؤمنين اللهم اغفر
 للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاجياء منهم والاموات ما دخل على موتاهم رأتك ورحمتك وعلى
 احيائهم تركت سمواتك وارضك انك على كل شيء قدير وبعد الخامسة اللهم غفر لك غفوك هذا الدعاء
 للمؤمنين واليا المستضعفين ويوالذي لا يعرف الحق ولا يعاند فيه ولا يوالي احدا بعينه وقال في الغزيرة يعرف
 بالولاية ويوقف عند البرة فليقل بارواه الفضيل بن يسار عن ابي جعفر ع وان كان منافقا مستضعفا
 فكبر على الله اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقم غدا بالحجيم وزاد الجعفي الى اخر الايات وفي رواية محمد
 بن مسلم عن احمد بن محمد بن عمار عن ابي الحسن ع قال الصدوق وان كان المستضعف منك تسئل ما تسقوله
 على وجه الشفاعة لاني وجه الولاية لرواية الجعفي عن الصادق ع في مرسل بن فضال عنه الرحم على وجه الولاية والشفاعة
 وان كان مجبولا قال بارواه ثابت الوالدان سمعت ابا جعفر ع يقول على جنازة تقوم من حجرة اللهم انك
 خلقت هذه النفوس وانت تقيتها وانت تحييها وانت اعلم بسر ما وعلا تقيها ما ومستقر ما ومستودعها
 اللهم ومن عبدك ولا اعلم منه سر وانت اعلم به وقد خباك شافعين له بعد موته فان كان مستوحيا
 فيه واحشيه مع من كان يتولاه وقال الصدوق رحمه الله يقول اللهم هذه انت احييتها وانت ايتها اللهم
 ولها ما تولت واحشيه ما مع من اجبت وروى اسمعيل بن عبد الخالق عن الصادق ع في صلوة الجنازة اللهم انك
 خلقت هذه النفوس وانت ايتها تعلم سر ما وعلا تقيها ايتها شافعين فيها فتشفعنا ولها ما تولت وحشر
 مع من اجبت وروى عن الجعفي عن الصادق ع في الجول اللهم ان كان يحب الحيوان فاعف له وارحمه وتجاوز عنه
 وان كان طفلا فليقل بارواه زيد بن علي عن ابيه عن علي ع اللهم اجعله لابويه ولنا سلفا وفظا زاهرا والقرط
 الاجل المقدم وقال المفيد رحمه الله يقول اللهم هذا الطفل كما خلقته فادرا وبقضت طاهر افا جعله لابويه نور او
 ارضنا اياه ولا نقشابهه وفي الشرايع ساله الله ان يجعله مصلحا لخال ابيه شافعا فيه وان كان ناصبا
 فليقل بارواه عامر بن سمط عن الصادق ع ان منافقا مات فخرج الحسين ع فقال على له اقر من جنازة فقال

قم عن يميني فالتسمعتي قول فقل مثلها ان كبر عليه وليه قال الحسين ع الله اكبر اللهم عن عبدك الف الف مرة
 غير تحلفه اللهم اخر عبدك في عبادك وطارك واصلة حد نارك واذقة اشد عذابك فانه كان يقول اعداك و
 يعادى اولياك ويفض اهل بيتك ويخونه رواده صفوان الجمال عن الصمصم عن القضيبة يعنيها وقال فيها
 فرقع يده يعني الحسين ع وعن الجلي عن الصمصم اللهم ان ملانا لا نعلم الا انه عندك ورسولك اللهم فاحش
 قبرة نار او احش جوفه نار او تجله الى النار فانه كان يقول اعداك ويعادى اولياك ويفض اهل بيت
 نيك ع اللهم خيق عليه قبره وكر ان ابى عقيل ان ذلك المماق سعيد بن العاص ما ارفع فقل اللهم
 ترفع ولا تركه وعن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد ان كان جاحدا للحق فقل اللهم الما جوفه نار او قبرة نار او
 عليه الحيات والعقارب قال ابى امامه سوس بن ابيهم وزادوا جعل الشيطان له قريبا سال محمد بن مسلم
 شئ فقال بعضنا الحيات وتلعسوا العقارب والشيطان يعارنها في قبرها قال او تجد الم ذلك قال نعم
 شديد وعن الجلي عن الصمصم قال لما مات عبد الله بن ابي قال النبي ع الما حش جوفه نار
 ولما قبرة نار او اصله نار قلت الطان الدعاء على سدا لغيره واجب لان الكبر عليه اربع وبها يخرج من
 الصلوة وفي اخر الدعاء اللهم اقمك انتك انتك ثم تلحقها علامة البائس الى اخر الدعاء وللعلامة
 النبي ع دعوات في صلوات الميت في الصحاح رواية عوف بن مالك اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه
 واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقم من الخطايا كما نقيت الثوب الابيض من الدنس
 وابدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وزوجا خيرا من زوجة وادخل الجنة وقد فتنة القبر وعذاب
 النار وقال عوف حتى تمنيت ان اكون ذلك الميت وفي الحسان اللهم اغفر لحياتنا وميتنا وشاهديننا وناشينا
 وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واسنانا اللهم من اجبت لنا ما حله على الاسلام ومن توفيتنا ما فتوه على الايمان
 اللهم لا تحمنا اجره ولا تنسنا بعده ومن الحسان رواية واثلثة بن الاشعث اللهم ان فلان بن فلان في نيك
 وجل جوارك فقه من فقه القبر وعذاب النار وانت اهل الوفاء والحق اللهم اغفر له وارحمه انك انت
 الغفور الرحيم لا يجب فيه الطمارة اجماعا متايها في رجب والحياض والمحدث لان الغرض الدعاء
 وهو غير واجب فسد عليه شيه خير بنونس بن يعقوب عن الصادق ع وساله عن فعلها على غير وضوء فقال
 نعم اما بيكبر وتسبح وتحمده وتبذل كما يكبر ويسبح في نيك على غير وضوء وروى عبد الرحمن بن ابي عبد الله
 محمد بن مسلم ومن اخر عبد الله بن المغيرة جميعا عنه جواز صلوة الحياض على الجنائز وكذا ما روى عن

عنهما في صلاة الحايض معللانه لا ركوع فيها ولا سجود وقال الجنب يتيم ويصلي عليها وروى جماعة عنه عاتيم الحايض اذا
حضرت الجنانه نعم سجد لرواية عبد الحميد بن سعد عن ابي الحسن بما يكون على طهر احب الي وخصوصا الامام حتى ان
ابن الجني قال لا بأس باليتيم الا لا امان ان علم ان خلفه متوضيا ولا بأس بالصلاة للموم عليها بغير طهارة وكان ينظر
الى الطلاق الجبر كراهته اتمام التوضي باليتيم قلنا ذلك في الصلاة الحقيقية لا يجب فيها القراءة باتفاقنا
لرواية ابن مسعود لم يوقت لنا رسول الله في صلاة الجنانه قولاً ولا آوازاً اخر من طيب القول ما شئت ولا
وعن اسمعيل الجعفي عن الباقر العباس في الصلاة على الميت قراه وفي الاحاديث لم يذكر القراءة الا في حديثين
احدهما عن علي بن سويد عن الرضا ع فيما يعلم توافي في الاولى تام الكتاب وفي الثانية يصل على النبي ص وتنعف الثانية
للمومنين وتنعف الرابعة ليكن قال الشيخ اول ما فيه ان الراوي شاك في كونه الرضا ع كما يكون شاكاً في
ان يكون قد سمع في القراءة ولا نرواه بطريق اخر عن الكاظم ع واصطراب القول دليل الضعف ولو صح حمل
على التقية والسالي عن عبد الله بن محبوب القدر عن الصادق ع ان ابيه ان علياً كان اذا صلى على ميت يقرأ
فاتح الكتاب ويصلي على النبي ص وحملها الشيخ على التقية ايضا قال الشيخ في الخلاف بكرة القراءة وكأنه نظر الى
انه تكلف لم يثبت شرعه ويمكن ان تنعدم الكرامة لان القرآن في نفسه حسن لم يثبت النبي عنه والافجار
خالين عن النبي وفاتحها النفي وكذا كلام الاصحاب لكن الشيخ نقل الاجماع بعد ذلك فتدبرهم منه الاجماع على الكرامة
ونحن فلم نر احداً ذكر الكرامة فضلاً عن الاجماع عليها اجماع الاصحاب على سقوط التسليم فيها وطاهر من عدم مشروعية
فصلنا عن استحبابه قال في ف ليس فيها تسليم واجب عليه باجماع العرفه وتعل عن العامة التسليم على اختلافهم في
كونه فرضاً او سنة وموضعهم كونه عنده فسرته وقال ابن الجني ولا يستحب التسليم فيها وان سلم الامام واحدة من
ثمنه وسدائل على شرعية الامام وعدم استحباب غيره او على حوازه للامام من غير استحباب بخلاف غيره واجتاز لبعض
بعد الاجماع بان حبساً على التحيف ولما حذفت فيها الركوع والسجود فغير منكر ان يحذف التسليم وقال ابن ابي
عقيل لا تسلم لان التسليم في الصلاة التي فيها الركوع والسجود وكذلك لا تسلم في صلاة الخوف التي ليس فيها ركوع
ولا سجود لنا على عدمه في الجبل الطاو الاصحاب على تركه قلنا وخبر الجبل عن الصادق ع في الصلاة على الميت
تسليم وعن الجبل طريق اخر عن زرارة عن ووصيها السلام ليس في الصلاة على الميت تسليم وعن اسمعيل
بن سعد الاشعري عن الرضا ع لا سلام فيها وفي خبر ام سلمة ثم كبر وانصرف ولم يذكر التسليم وكذلك في الكراهية
وقد اورد في التذييل التسليم في اربعة اخبار مضممة سماعاً ما اوردت سلمت عن عتيك ومروى على التسليم مطلقاً

فجز الحسن بن احمد المقرئ عن نونس عن الصمعي والحامسة تسليم ويقف مقدار ما بين اليكبرين ولا يخرج حتى يحل
 السرير من بين يديه وجز عمار عن الصمعي عن ميثب صلى عليه فلا تسلم الا امام فاذا الميثب مقلوب ومندان يدان
 على تسليم الامام والباقي فيها حكاية فعل الامام الا انه لم يذكر الكار المعصوم اياه وجز عمار عنه مسالته عن الصلوة على
 الميثب فقال بكبر الى قوله اللهم عفوكم عفوك وتسلم وسدا كالاول في الطلاق التسليم وي ايسر اضعيفه الاسناد معاصر
 المشهور ومحمول على التقية وانما سرعة التسليم استجابة او حوارا فالكلام فيه كالتداه اذ الاجماع المعلوم انما سئل عن عدم
 وجوب ومع التقية لا ريب فيه يجب فيها استقبال المصلح الى احوالها لساير الصلوات وفي وجوب ازالة
 الجثث عنه وعن ثوبه نظر من الاصل وانما دعاء واخفيه الجثث بالنسبة الى الحدث ومن ثم صحت الصلوة مع الجثث
 لا مع بقا حكم الحدث ومن الطلاق التسمية بالصلوة التي يسطر فيها ذلك ولا يجتنب ولم اوف في هذا على نص
 ولا تقوى وكب الاستقبال بالميثب ان يوضع راسه عن يمين المصلح مستقفا ورجلاه الى يسار المصلح قال ابن
 حمزة بحث لو اضطلع على منية لكان بازا القبلة تائيا بالنسبة ١٢ والا ثم دعاء ولله اجر عمار عن الصمعي عليه حيث
 قال وسئل عن ميثب صلى عليه فلا تسلم الا امام فاذا الميثب مقلوب رجلاه الى موضع راسه قال ليسوى وبعاد
 عليه وان كان قد حمل يالم يدفن فان كان قد دفن فقد مضت الصلوة عليه لا يصلي عليه ويؤدقون والافاض
 عالمون هذه الاحكام كلها ويجب ان يكون امام المصلح غير متباعد فاحش ولا يجوز التباعد بما في ذراع ولو كان حلف
 المصلح لم يبع عنه ولو اخل على الغائب خطأ على خطأ وانما يجب الاستقبال مع الامكان فيسقط لو تعذر من المصلح
 او الجنازة كالمصوب الذي يتقدم انزاله كاردى ابو اسلم الحنفى عن الرضاء ان كان وجه المصوب الى القبلة
 فقم على منكبيه الايمن وان كان فعا الى القبلة فقم على منكبيه الايسر فان من المشرق والمغرب قبله فان كان منكبه
 الايسر الى القبلة فقم على منكبيه الايمن فان كان منكبه الايمن الى القبلة فقم على منكبيه الايسر وكيف كان فخرنا ملا ترا
 بين مناكبه ولكن وجهك الى ما بين المشرق والمغرب ولا استقبال ولا استدبره البتة وقال الرضاء اما علمت ان
 جنى صلى على محمد بنى الصادق ١٤ وزيد ارضى الله عنه وهذه الروايات وان كانت غريبة نادرة كما قاله الصدوق
 واكثر الاصحاب لم يذكرها فاحضرونها في كتبهم الا انه ليس لها معارض ولا راد وقد قال ابو الصلاح وان زمره يصلي
 على المصوب ولا استقبال وجه الامام في التوجه فكأنها عالمان بها وكذا صاحب الجامع الشيخ نجيب الدين يحيى بن
 سعيد والفاضل في المختلف قال ان اغل بها فلا بأس وان ادريس نقل عن بعض الاصحاب ان صلى عليه
 وهو على خشفته استقبال وجهه وجه المصلح ويكون مستدبر القبلة ثم حكم بان الاظهر انزاله بعد الشدة والصلوة

عليه قلت هذا العقل لم الحفرة وانزاله قد يتعدى كما في قضية زيد
الاجود ترك ما ترك في ذات الركوع والابطال
بما يطل به خلا ما يتعلق بالحدث والخش على ما تقدم والتساك في عدد تكبيرات ما على الاقل لانه الميقن فلو فعله ثم ذكر
سبقة فالاقرب الصحة بناء على ان التكبير مكرس في نفسه ويحمل البطلان لانه ركن زيدا ما زيادة الدعوات فلا يضر
قطعا ولو صلي قاعدا ناسيا فالاولى البطلان انهم لم يركبوا التيمم وكذا لو وقع بعض ناسيا ان اتى بالتكبير فيه
في سجدته وفيه مسائل يستحب كثرة المصلين لرجاء محاسن الدعوة فيهم وفي الاربعين طالع في الصحاح عن النبي
ما من مسلم موت مقوم على جنازة اربعون رجلا لا يسكنون بالدين شيئا الا شفعتهم الله فيه وروينا عن عمرو بن زيد
عن الصادق ع اذ انات المؤمن مخضر جنازة اربعون رجلا من المؤمنين فقالوا اللهم الا ان تعلم الاجراوات علم
بمن قال استعمل قد اجرت شهادتك وغفر لها علمت ما لا تعلمون والمائة المبلغ لما في الصحاح عن النبي ص ما من
ميت يصل عليه امة من المسلمين يبلعون ما في كلهم يشفعون له الا شفعتوا فيه واصل الفضل اثنان لما في الصحاح
عنه ع ايمان من شهد اربعة ليحرفه الله الجنة قلنا ومائة قال واثنان قال واثنان ثم لم ينسأ له عن
الواحد وعنه عن الصحاح انهم رواه بخمسة فاشوا عليه خيرا فقال النبي ص وحت ثم رواه ما في فاشوا عليه خيرا
فقال وجبت فقبل له ما وجبت فقال هذا اتيتم عليه خيرا فوجبت له الجنة وهذا اتيتم عليه شرا فوجبت له النار
شهادة في الارض قال العاضل لم يكون طث صفوف لما روي عن النبي ص من صلى عليه ثلث صفوف فقد
اوجب قلت الحرام في ولكن فضائل الاعمال ربما ثبت بالجر الضعيف يستحب تسوية الصف كالمكتوبة لما في انشا
الله تعز وقول عطاء نعم استجاب التسوية بها محالف للمجتمع ووقوف الواحد خلفه وان كان رجلا لغير البيع
بن عبد الله القتيبي عن الصادق ع يقوم خلفه ولا يقوم لجنة والطان المرائين تقفان صف الطائر الجبر في صلواتهن على
الجنازة ولانه نسب بالسنة وكذا العايران وافضل الصفوف الموقرة السكوني عن الصادق ع قال رسول الله ص
الصفوف في الصلوة المقدم وفي الجنازة الموقرة لانه ستره للنساء وجعل الصدوق سبب الجبر بغير النساء في التفر
معالم عن الاختلاف بالرجال في الصلوة كما كن يصلين على عهد رسول الله ص ويتقدم من وان كان الحكم
بالافضل عام لمن وللرجال يستحب نزع الخد الا الخش لغير سيف بن عميرة عن الصادق ع لا تصلي على الجنازة
بخدا ولا بأس بالخش قال في المنع روى انه لا يجوز للرجل ان يصل على جنازة بفعل حدوده وكان محمد بن الحسن
يقول كيف يجوز صلوه الغرض به ولا يجوز صلوه الجنازة وكان يقول لانوف النبي عن ذلك الامن رواه
محمد بن موسى المديني وكان كذا با وقال الصدوق وصدق في ذلك الا اني لا اعرف عن غيره رخصة وان

الامة بالصوم الرجل الجامع
والادام وصحاها رسول الله ص

الاسم
الاسم
الاسم
الاسم

النبي وان كان من غير ثبوت لا بد من الجبر بغير معارض قلت قد روى الكليني عن عدة من سبل بن زياد عن اسمعيل
 بن مهران عن سيف بن عميرة ما قلناه وسد طرق غير طرق الهدى الا ان يفرق بين الحائض وبين نعل الخدود ج
 في العقب على استجاب الخفا وسو عبارة ابن البراج بما روى عن بعض الصحابة ان النبي صلى الله عليه وآله قال من اغترت قدماه
 في سبيل الله حرهما الله على النار ولانه موضع تعاطف فاسب التذلل بالخفا قلت استجاب الخفا على استجاب
 نزع الخف والشيخ وابن الجيندويحي بن سعيد استثنوه والجواب الحق به في الذكره اختار عدم نزع الخف واجتبه
 كجدة العقب وسواء لو ذكر الدليل المحجج للخف عن مدلول الحديث يعني ان يكون بين الامام والميت شيء
 قال الشيخ والحائض وكانه للحر عن التباعه واستجب التعاضد في المواضع المعتادة قال الاصحاب اما للترك
 بها لكثرة من صلى فيها واما لان السامع يحويه يقصد ما يكره ايقاعها في المساجد لانه خوف من التلويح ولو را
 الى كبر من عيسى العلوي عن الكاظم علم الله من الصلوة على الخنازة في المسجد وقال ان الخنازة لا يصلح عليه في
 المسجد فجعل على الكراهييه جمعاً بينه وبين خبر الفصل من عند الملك عن الصائم وسأله هل يصل على الميت في
 المسجد قال نعم وشبهه خبر محمد بن مسلم عن احمد بن محمد ومسيبكما استثنا الشيخ في الخلاف من الكراهييه واجتبه
 ما لا جاع عقيب ذكر الكراهييه والاستثنا قلت لعله لكونها مسجداً باسرها كما في حق العكف وصلوة العيد
 قال ابن الجيند لا باس فيها فالجوامع وحيث يجتمع الناس على الخنازة دون المساجد الصغار لا كرا
 في فعلها في الاوقات الخمسة في شهر الاخبار لانها دعاة مجردة واجبة وذات سبب لمجرد محمد بن مسلم عن الباقر
 عن يعل على الخنازة في كل ساعة انها ليست صلوة ركوع ولا سجود وانما يكره عند طلوع الشمس وغروبها التي
 فيها الركوع والسجود وخبر عبيد الله الجلي عن الصائم لا باس بالصلوة على الخنازة حين تفيض الشمس وحين
 تطلع انما هو استغفار ويؤتى منه خبر جابر عن الباقر علم الله وان لم يصر فيها الخمس والتعليل بقضيه و
 خبر محمد بن مسلم عن الصائم وسأله هل يمنع شيء من هذه الساعات عن صلوة الخنازة فقال لا وخبر عبيد الله
 بن ابي عماد عن الصائم بكونها حتى تصغر الشمس وحين تطلع لا عارض المشهور والشيخ حمله على النقيض
 ولو انعت في وقت حاضرة قال المحقق بخير ما لم يخف على الميت او كانت وقت الحاضرة جمعاً بين رواية جابر عن
 الباقر وسأله في الصلوة على الخنازة في وقت مكتوبة فقال بطل الميت الا ان يخاف موت النقيض ورواية
 برون من حمزة عن الصائم اذا دخل وقت المكتوبة فابدى بها قبل الصلوة على الميت الا ان يكون بطونا
 او نفساً او نحو ذلك في رواية علي بن جعفر عن اخيه عليهما السلام لصلوة في وقت صلوة اذا وجبت الشمس

تفعل المغرب ثم صلى على الخبارة فانه لما تعارضتا في القدم انقضت الاولوية وهو معنى الشجرة قلت الامر استجاب
 تقديم المكتوبة بالمخف على الميت لافضليتها وعموم احاديث افضلية اول الوقت كما يأتي انشا الله تعالى وخبر جابر
 صيف السند عن الشيخ واسن البراج واسن ادريس على ما قلناه قال في طوالت نصيقت الحاضرة بدائها
 الا ان يحاف ظهور جاد شي الميت فيبدأ به وطاهر كلام اسن ادريس انه مع ضيق الحاضرة تقدم على الاطلاق وقطع
 به الفاضل في المختلف وفيه جوابان احدهما نقل الشيخ اراد بتضييق اول الوقتين كما هو مذهبه ويكون هذا من
 قيل الاغدار للصوت للوقت الثاني ودانها يمكن ان يوق تقدم الميت اول كنفه الغير من العرق عند ضيق الوقت
 وعدم المكان الايمان ان لم يكن على ذلك اجماع او يوق تقدم الحاضرة لا يمكن استدراك الصلوة على القبر
 الا انه سئل بان زمان فعل الحاضرة مخاف فيه على الميت قبل الدفن يجب تعجيل دفنه خوفا من الحوادث ولا يتم
 الا بالصلوة على ان يمكن منها فافر الصلوة عليه عن الدفن اذ اخيف بسببها فيبقى في الحقيقة المعارضة من المكتوبة
 ودفنه ومن هذا يعلم حكم تضييقها معها والواجب صلوة واجبة غير المكتوبة افضل وقوف الامام عند
 وسط الرجل وصدرا المرأة لمصلحة عبد الله بن المغيرة عن الصادق قال على من صلى على امرأة فلا تقوم وسطها
 ويكون حاملا على صدرها واذا صلى على الرجل فليقيم في وسطه وفي خبر موسى بن بكر عن ابي الحسن ع اذا صليت على
 المرأة فقم عند راسها واذا صليت على الرجل فقم عند صدره قال الشيخ تاسا في لان الشيء بقبر عنه مما يحاوزه و
 عن عمرو بن شمر عن جابر عن الصادق كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم من الرجل بجبال السرة ومن النساء دون ذلك
 من قبل الصدر وفيه يقف عند راس الرجل وصدرا المرأة وفي رجل علي بن جبر موسى بن بكر في قوله
 اجزأت الصلوة الواحدة وعليه دلل رواية عمارة الجلي عن الصادق ع محمد بن مسلم عن احمد عاصم ع
 والتفريق افضل ولو على كل طائفة لما فيه من التكرار لذكر الله وتخصيص الذي سوا بلغ من التعميم الا ان يخاف
 حدوث امر بالميت فالصلوة الواحدة اولى فتجب اذا اجمع الرجل والمرأة محاذات صدرها لوسط لقف الام
 موقف الفضيلة وان على الرجل الامام ثم الصبي لست ثم البعدهم الحش ثم المرأة ثم الطفل لدورست ثم الطفل
 الطفلة وجعل ابن الجيند الحش بين الرجل والحش وتعل في الخلاف الاجماع على عدم الصبي الذي يجب عليه الصلوة
 الى الامام على المرأة لان الحسن والحسين ع صلوا على ام كلثوم اختها وابنها زيد وهو مقدم عليهما رواه عمار بن
 ياسر وروى ابن كثر عن سلا عن الصادق ع تصنع النساء على الصلوة والصبيان دونهم والرجال دون ذلك وهذا
 الخبر ان ليس فيما تعين سن الصبي بل الاطلاق وكذا اطلاق الصدوقان تقديم الصبي الى الامام وما قيل

٢٢

الاسم

الاسم

الخط الثالث

الاسم

بتعيين الخلاف والمبسوط لان مراعاة الواجب اولى من التذنب والصلوة على من دون الست تذنب وفي النهاية
 اطلق يعيد الصبي الى القبلة على المرأة وخبر طلبة الآتي فعمل عليه ولا خلاف ان الرجل على الامام الا من الحسن البصري
 ابن المسيب لما تم وقد كان في الجنازة الحسن بن عباس وابن سبيد وابن عمرو ونواذره وابو بصير
 وقالوا هكذا سنة وروى يعيد الرجل الى الامام زرارة والجلي عن جعفر بن محمد عن مسلم عن ابان وعمر بن
 عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن جعفر قال في كتاب علي بن ابي حمزة عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
 عليا عن قدم المرأة وافر الرجل وقدم العبد وافر الحر وقدم الصغير وافر الكبير قلت المراد به التقديم الى القبلة وانما جعلنا
 مستجابا من ما سبق ومن صحيح هشام بن سالم عن الصادق لا بأس ان يقدم الرجل ويؤخر المرأة ولو فر الرجل
 وقدم المرأة يعني في الصلوة على الميت وعن عبيد الله الجلي سألته عن الرجل والمرأة كيف يصليهما قال يكون
 الرجل بين يدي المرأة جالسا الى القبلة ويكون راس المرأة عند ركبته والطانة الامام وسوديل الجواز ظاهر
 خبر طلبة ان الاسن مقدم على الامام لانه الصغير والكبير عليه وسواله في فماليحي بن سعيد رحمه الله فعل هذا
 متى اجتمع قرآن او عريان او اعراس او صبيان قد سئلتهم الى الامام ولكن ان يراوا بالصغار فدون
 البلوغ والارباب ان الحر مقدم على الامة لغوى الحر والعبد اما الحر والعبد فيعارض فيه لغوى الرجل والمرأة
 والحر والعبد لكن الاشهر يغلب جانب الذكر به فيقدم العبد الى الامام لواجب الرجال صفوا من رجاء جعل
 راس الثاني الى الية الاول ويمكن ان يقوم الامام في الوسط ولو كان معهم نصا جعل راس المرأة الاول الى الية
 الرجل الاخر ثم الثانية الى الاول ويمكن ان يقوم وسط الرجال ويصلي عليهم صلوة واحدة روى ذلك كله عن
 عن جعفر وقال في التذكرة تقدم الافضل الى الامام كما تقدم افضل المأمومين الى الصف الاول فانه نوع تعظيم
 فالافضل اولى به مع حكمه قبل ذلك بالتدريج وسودفع مطلق النص واصحاب لا فوق في التدريج اذا
 كان المجتمعون صفوا واحدا بين صف الرجال والنساء والاعوان والعبد والامان والاطفال والطانة يجعلهم صفين
 كراص البناء لا يلزم الانحراف من القبلة وان كان ظاهرة الرواية انه صف واحد والارباب يجوز الجمع بين من
 يحب عليه ومن من يستحب وان اختلفوا في الوجه لاطلاق الاخبار في ذلك يمكن الاكتفاء بنوع الوجوب لزيادة
 الذنب تأكيد ويمكن ان ينوي الوجهان معا بالتوزيع فانه في التذكرة لعدم الشك في اختلاف الاعتبارين وسلكنا
 مانه فعل واحد من كل واحد فكيف تقع على وجهين الاجماع على اسحاب رفع اليدين بالنكسة الاول
 هل يستحب في الباقي الاكثر على نفيه وسودى من فعل على غير طريق عياض بن ابراهيم واسمعيلى بن اسحق عن

الصم حيث قال كان على ما رفع يده في اول الكسرم لا يعود حتى ينصرف وطاس كتابي الاخبار ورواها اختيار المعبر استجبا
 في الكل وقد رواه عبد الرحمن الفرعي وعبد الله بن خالد بن فعل الصم ورواه يونس عن امر الرضا ورواه قال له ان
 الناس يرفعون في الاولى لا غير فعال ارفع يدك في كل بكسة وبهذه الطرق وان صفت بعضها الا انها مشهورة
 من الاصحاب وقال في المعبر دل على الزيادة اولي ولان رفع اليد من مراد الله في اول الكسرة وسو دليل الرجحان
 فيشرح في الثاني تحصيل البرجيه ولا فعل مستحب فاذ ان يفعل مره ويخل به اخرى فذلك احلت الروايات هل
 رواه القيصه تدل على نفي الرايد صرحا فمما عارضت ان في الاثبات والثاني مرغوب عنه والثالث الالباس به
 لولا ان كان شعر المذموم ولو حلت رواه عدم الرفع على التقييد كما قاله الشيخ امكن لان بعض العامة يرى ذلك با
 الخوض عن جمهور الاصحاب بخبر الواحد فيه فافيه لا يستحب دعاء الاستفتاح عند تلاوة التقدود ولا يكبر مرات
 قبلها لتبنيها على التخفيف ولما من صحتها الاقرب استحباب الجهر بالكبير للامام يعلم من خلفه ولا كثير من الزا
 حكم عدد الكسرة من فعل النبي صلى الله عليه وآله ولا يحصل غالبا الا بساعة قياس بهم وقال العاضلان باستحباب التسبيح
 الدعاء سواء فعلت ليل او نهار لانه بعد من الرياء فيكون اقرب الى الاجابة ورواية ابى عماد عن الرضا
 دعوة العبد سرادعوة واحدة بعدل سبعين دعوة علانية في الواح وفيه مسابيل لا يتجمل الام
 بما عن الماموم شأنه الاذكار لان المتجمل انما هو القراءة ولا وراه بها لان الغرض كثرة الداعين يجوز
 الدخول في شأنه ولو كان من يكبر من لعموم شرعية الايمان ونقل الشيخ في الاحكام ولا ينظر بكسره الامام ولا
 نسلم ان الكسرة تساوي الركعة لتوقف الدخول عليها وجوب قضاها بقيا بعد الفراغ لا يدل على مساواة الركعة
 مع ما في الباقي بعد الفراغ الامام على الاشهر لعموم قول الشيخ ما اذركم فضلو او ما فاتكم ما قضا ورواه العيص عن
 الصم في الرجل يدرك من الصلوة على الميت بكسرة يتم باقي ورواه زيد الشحام عن الصم فيمن فاته بكسرة
 فصا عدا يتم فاته وفي رواية اسحق بن عمار عن الصم عن ابيه ان عليا كان يقول لا يفتي باسحق من بكسرة
 الجنازة وحله الشيخ على القضاء الخاص وسوا القضاء مشفوعا بالدعاء لا القضاء المتابع قلت يريد به نفي وجوب التمسك
 لحصوله من السابطين ولانه موضع ضرورة لا تنق جوازه له لانه لا ياتي عليه بل يمكن وجوبه مع الاجتنار لعموم ادله
 الوجوب لعموم قول النبي صلى الله عليه وآله ما فاتكم ما قضا ورواه اسحق بن عمار عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب
 وعليه كل قول الصم في رواية الجلي فليقتض باق متابعه ولو رعت اتم من محموله ولو ما شأنا الى
 سمت القبلة ولو عند القبور عليه بعد الدفن لقول الباقر في رواية الفلاس عن رجل عن رجل عن رجل يدرك

مع الامام في الجنائز بغيره او بغيره في فقال يتم الكبر وسوئش معها ما لم يدرك الكبر بغيره القبر ان اذكرهم وقد
 دفن كبر على القبر سدا يشعرا لا شعرا اذ لو لم يبلغ الحال الى الدفن لو سب المأموم بغيره وصلا
 متقدرا ثم واد لو كان ناسيا او ظاهرا لما اثم واعاد ما معه ليدرك فصل الجماعة وفي إعادة العائد ترو من حيث
 المساواة للبر صيني عدم عادة العائد ولا نهارا كان زيادتها كقصا منها ومن اشراك الله تعالى لا تبطل الصلوة
 بكثرته ولو خلت عن الامام عما حتى سبقه بغيره فصاعدا ما لوجه انها لا تبطل وما في الغاية بعد الفراغ لاصلا
 الحق وعدم وجوب اصل الاقتداء كالوقوف التاخير مكن في اليومية وان اثم ويمكن البطلان لان الا
 في الجنائز اثره في المتابعة في التكبير وهذا مختلف فاحش اما لو كان التخلف سهوا لم يؤثر لعدم مواظبة
 الشامي لو حضر جنازة اخرى في أثناء الصلوة قال الصدوقان والشيخ يحيى في الامام على الاولى
 ثم يتألف اخرى على الثانية وفي ابطال الاولى واستئناف الصلوة عليها لان في كل من الطرفين يحصل
 الصلوة ولرواية علي بن جعفر عن اخيه عليها السلم في قوم كبروا على جنازة بغيره او بغيره من ووضعت معها
 اخرى قال ان شاءوا تركوا الاولى حتى نرفعوا من التكبير على الاخرة وان شاءوا رفعوا الاولى وانما التكبير
 على الاخرة كل ذلك لا باس به والرواية فاصرة عن إعادة المدعى اذ طاسر بان ما بقي من التكبيرات
 الاولى محسوبة الجنائزتين فاذا فرغ من تكبير الاولى تحيروا من تركها كما لها حتى يكملوا التكبير على الاخرة ومن
 رفعوا من مكانها والامام على الاخرة وليس في هذا دلالة على ابطال الصلوة على الاولى بوجه ندفع تحريم
 قطع العبادة الواجب نعم لو خيف على الجنائز قطعت الصلوة ثم استأنف عليها لانه قطع للضرورة الا
 مضمون الرواية تشكل بعدم تناوله الشبهة او لا الشبهة فكيف يعرف ما في التكبير الهامع توقف العمل على
 الشبهة الا ان يكتفي احداث فيه من الا ان تشرك ما في التكبير على الجنائزتين ومن ثم ادقنا ان محل الشبهة
 الناشئة لم يفت ما في التكبير لان الواجب خمس تكبيرات على الجنائز اذ كان ما كان المحصورة وقد حصل منا
 ان قلنا بجميع الادكار مع ان كل تكبيرة فلا بحث والامام الاولى الجمع بين وظيفة التكبير بالنسبة الى الجنائز
 فصاعدا ومن الخيد يكره للامام جميعا الى ان تتم على الثانية خمس وان شاء ان يوصل الى اهل الاولى
 ليأخذوا وتتم على الثانية خمس او اشد طبا قال الرواية وقد ما والشيخ رواية جابر عن وعنه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سبعا وثلاثين تكبيرة على جنازة مائة فبقي من حسن ان شاءا جميعا
 وبكنا

بطريق مختص من غياث من الصم عن ابيه ان عليا كان اذا صلى على جنازة لم يرحل من مصلا حتى يراها
 ادى الرجال قلت هذا مخصوص بالامام فغيره لا يستحب له ذلك كما قال ابن الحنبل تضمن خبر سلمة الصلوة
 على الابناء من فعل النبي صلى الله عليه وسلم على الدال على عدم الوجوب وخصوا اكثر الاخبار عنه نعم يجب الصلوة
 على ال محمد اذا صلى عليه كما تضمنه الاخبار يجوز الصلوة على الميت ليدل ودفنه فيه ليعوم الاخبار الدالة
 على تجزئتها وتقول النبي صلى الله عليه وسلم مات له ميت ليدل فانظره الصحيح ولا رجلا مات له ميت نهارا فاشتر
 الليل ومنايدل على مساواة الليل للنهار وفي طه النصار افضل الان يحاف على الميت ولعله لكثرة اجتماع الناس عليه
 لوزادى التكبير متعدا لم يتطبل لانه خرج بالحامسة عن الصلوة فكانت زياده خارجة من الصلوة ولو قلنا
 باستحباب التسليم فكذلك لانه بعد جزأ منها ثم ان اعتقدت شرعية فوائدهم والافلا ولو زاد في الاشياء معتقدا شرعية
 اثم ايضا واوجب عدم البطان لما سبق في المأموم ولو زاد الامام على المقدور لم يتابعه المأموم بل يعرف لانه غير معتد
 في الاقتداء وقال ابن الحنبل ان كان الامام الاكبر حيا لم يكن الواجب اتباعه زاد على الحسن او نقص قلت الطائفة اراد
 بالمعصوم والناس يروا واجب الاتي النقيض فعل الميت من اهلها واما في الزيادة فكما قرئ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وعلى عليه السلام
 ومطالبة ثلثة في الدفن وفيه مسائل الواجب حفرة بوجه الميت مما الى القبلة مغطى
 الى جانبته الايمن ليست من الناس ريح وعن السباع نذكر كيف يعسر تنبها غاليا واما ان الصنفان متلازمان في
 الغالب ولو قدر وجود احدهما بدون الاخرى وجب مراعاة الاخرى للاجماع على وجوب الدفن ولا يتم بانه
 الا بهما وامر النبي صلى الله عليه وسلم وما كفيته فلان النبي صلى الله عليه وسلم دفن كذلك وفعله وعليه الصحابة والتابعون وقد ذكره الكشي
 الصدوقان والشيخان وابن البراج وفي رواية معاوية بن عمار عن الصادق قال مات البراء بن معروف الاصاب
 بالمدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاضى انه اذا دفن يحمل وجهه الى وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى القبلة بركت به السنة وكانت
 الصلوة الى بيت المقدس وان حفره جعل استقبال القبلة بالميت في الدفن مستحبا لاصالة المرأة ويعارض
 بان تقدم ويجب كون الحفرة في مكان مملوك للتصرف فيه ابرصا خالية عن قيت لم بها الحريم التصرف في ملك الغير
 وتجرى بنفس القيور لادائه الى المشقة والتك وعلى تحريم اجتماع المسلمين وقول الشيخ في طبعه الطائفة انما التيمم
 لانه قال بعدد لو خوف فوجد عظاما وارتاب ولم يدفن فيه شيئا قال المحقق لان التبرصا رجعا للاول بدفنه
 فيه فلم تجز اجتمعا بالالى المودفن مبتين فصاعدا في قبره ابتداء فيكونه قال الشيخ في طه قوله علم علم العلم لا يدفن
 في قبر واحد اثنان ولان النبي صلى الله عليه وسلم دفن في واحد قبره مع الضرورة بول الكراهية بان كثير الموتى وبعض الافراد

هذا الخبر
 في الخبرين
 في الخبرين
 في الخبرين

الاصح

الاصح

الاصح

العلم
 العلم
 العلم
 العلم

لما روى ان النبي قال لا تصاري يوم احد اخر واود سوا وعقوا واجعلوا الاشين والعائنه في القبر الواحد وقد روي
 اكثر ثم فرانا المراد بالتقديم جعل في قلبه اللحد فالرجل ثم الصبي ثم الحنث ثم المرأة كذا قال الشيخ ولو تساوت الطبقة
 قدم الافضل كما تضمنه الخبر الا في الاب وابنه فان الاب مقدم مطلقا لمحنة الابوة وكذا تقدم الام على البنت ولا تقدم
 على الابن ومعنى ان لا يجمع بين الرجال والنساء الامع منه الحاجة ونساع المحرمية ان لم يكن قال في المعبر كحل بين
 كل اثنين حاجر لكونه كالمنفرد واعتبر ان البراج الخارج من الرجل الحنث ومن الحنث والمراه والطائفة اذا راعى
 المحرم وليكن الخارج من تراب غيره لو اتخذ سرب للدفن خارج فنه ابتداء على كراهية واستدانة كذا
 على الاوى لانه لا يعد بنفسه ولا يحصل به شك سقط استقبال القبلة عند التماس القبلة وعند تعذر مكن
 مات في بر وتعذر افراده وصرفه اليها كانه في الذمية الحامل من مسلم اذ يستدبر بها ما قبل ان وجه الولد الى ظهر
 امه والمقصود بالذات دفنه في كالتاوت له ولها دفنت في مقبرة المسلمين اكراما للولد لانه لو سقط لم يدفن الا في
 مقابر المسلمين قال في التذكرة وسوداى معنى استدبارا وقد روى احمد بن ابي ثور عن ابن عمر عن ابي هريرة عن ابي
 الكتابية كحل من المسلم ثم يموت مع ولده اذ دفن معا على النهرانية او يخرج منها ويدفن على فطرة الاسلام كتب
 يدفن معا قال في المعبر ولا تجزئ فيها الضعفاء ما سواهم وعدم تضمنه الدفن في مقبرة المسلمين قال والوجه ان الولد
 لما حكم باسلامه لم يكره منه الكفار واخرجه مع نورنا غيره جائز قد من تبعه ولدان ثم امر به ولم يكره عليه
 من مات في البحر وجب نقله الى البر فان تعذر لم تر بص بل يوضع في خاوية وتكون راسها مبطوح في الماء واخر
 من الحرم الماء او شغل لم يرسله امان عنه ومن مرفوع سهل من زياد اليه مكن ويخطى ثوب ويلقى في الماء
 ما لا قرب وجوب استقبال القبلة وحاله الاتعا كما قاله ابن الجندب لانه دفن لحصول مقصود الدفن به ولا يكره من
 لو حين رجاء الوصول الى البر صدقته المسلمين لان فنه تعويضاً لثبته معلوم بان ادم مرسوم راعى في دفن
 الدفن الا قرب استجبا بقول النبي صلى الله عليه وسلم انهم الى مضاجعهم ويكره نقله الى غير مقبرته اجماعا ولو كان ثوب احد
 المساءد استحب نقله اليها لم يخف منه لاجتماع الامامية عليه من عبدة الله الى باعية قال في المعبر ولا تعصم بك
 التمسك بمن له اهلية الشفاعة ويوحس بين الاجبا توصلا الى قوايد الدين والتوصل الى قوايد الاخرة اولى طلب
 وروى الصدوق عن مولانا الصمد ان موسى بن اسحق عظم يوسف من شاطئ النيل وحمله الى الشام قال
 في التذكرة ولان موسى بن الحاضرة الوفاء سال الله عز وجل ان يديه الى الارض المقدسة رمية فخر قال النبي صلى
 لو كنت ثم لاد انكم قبره عند الكنيث الا قر قال الميخني الغيبة وقد جاء حديث يدل على رخصته في نقل الميت

من جازى الجاهل
 من جازى الجاهل
 من جازى الجاهل

من جازى الجاهل
 من جازى الجاهل
 من جازى الجاهل

من جازى الجاهل
 من جازى الجاهل
 من جازى الجاهل

الى بعض مشايخ الرسل ان وصي الميت بذلك وقال صاحب الجامع لو مات لعرفه ما لافضل بعله الى الحرم والط
ان وقع على نص فيه ولو كان هناك مقبره بها قوم صالحون او شهداء استحب الجلي اليها لئلا يتركهم ويتركه زيارتهم ولو
كانوا بمكة او بالمدية فحققتهم اما الشريد فالاولى فيه حيث قيل لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من مضى جرحهم واستحب
جمع الاقارب في مقبره لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ادفن اليه من مات من اهل بيته ولانه اسهل لزيارته
فيقدم الاب ثم من يليه في الفضل والذكر على الاثر الدفن في المقبره افضل من البيت لان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بالدفن في البقيع والطاق الساس عليه ولانه اجلب للرحم والدعاء واشبه بمساكن الافراده وقيل خرا على ورشه ودفن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بئته من خصوصيات الانبياء اولاده قبض في اشرف البقاع فدفن فيها رطل ذلك
عن علي بن ابي طالب الصديقه لو اوصى بغيره في بئته او ملكه اعتبره الاجاره او الثلث ولا يخالف بالدفن في المسبل للعمد
انقاد وصية الميت المعروف لو اختلف الوارث للدفن في ملكه او المسبل قدم اختيار المسبل اذا لم يرضه رقبته على
الورثه ولو اراد احد ما دفن في ملك نفسه وادار الافراده المسبل فان كان فيها قوم صالحون او تحجت ببعض الاسباب
اجب والافق الرحم لئلا تستألف على منه على الوارث اولاده يصير وارثه ومن امكن تعلق غرض الوارث كعدم
زيارته وشبهه فقدم ويمكن مراعات اقرب مع التساوي يفرق لو سبق وليان متبين الى جناح وتعد
الجمع فالقرعة ولو سبق احد ما فاولى كقاعدة الاسواق والمساجد لو دفن لم يحرقه مطلقا التحريم بالنفس ويسمع
الشيخ من اكرهه جوازها وقد مر قبل مرسله اياه وجعله من عمره كروا بن الحنفية جواز النقل لصلاح راد الميث وقطع
الحنفي في الفرقة وان ادرى من يحرقه واخاره العاضل الحمد افضل من السق عند ما في غير الارض الرخوة
لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابو طي الانصارى وفي رواية
بن همام عن الرضا قال ابو جعفر ع اخذوا الى شقمان فلما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد فسدوا ولكن الاثر على
القبلة واسعا فمدا راي مجلس فيه امامي الرخوة والشق افضل فوفنا من انهم اهدوا وعلى نسبة الحديث من قبله كان افضل
قال في المقبره يظهر من كلام ابن الحنفية وفي حفرة القبور ثواب عظيم قال الصمد من خوليت قبره كان كمن بواه بيتا
مواقعا الى يوم القيمة رواه سعد بن طارق استحب تعميته فامة اوال الرقوة لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم
واوسعوا اعتقدوا عن الصمد هذا القبر الى الرقوة ارسله لصدوق وعن ابن ابي عمير عنه هذا القبر الى الرقوة وقال بعضهم
الى الشدس وقال بعضهم فامة الرجل حتى تمتد الثوب على راسه من في القبر والط ان هذا من يحيى ابن ابي عمير
لان الامام لا يكل قول احد في الكليين اسنده الى سهل بن زياد قال روى اصحابنا ان هذا القبر الى احد ورثه

هذا مخالف لما عليه الاصحاب لان فيه افساد للمال على وجه لم يحق شرعيته والصواب الاقتصار على كل عقد ملك يمكن
 ان يراد بالشيء النفع لبيد وجهه فان الكفن كان منقضا لما لا ينفك ولا افساد يستحب وضع التربة معه قاله الشيخان
 ولم نعلم ما خذوه والبرك بها كافي في ذلك والاحسن جعلها تحت حده كقوله المقيس في النعنع وفي التربة في وجهه وكذا
 اقتصار الشيخ وقيل ببقاء وجهه وقيل في الكفن وفي المختلف الكل جائز وقد ثل ان امرأه قد دفن القبر من راعا حش
 كانت تصنع ما من بعض الاولياء بوضع تراب من قبر صالح معها فاستفتى قال الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد في
 يصلح ان يكون هذا مستكما وثل الفاضل انها كانت منقورة او لا وادان امرأها فاجرت الصم فقال انها
 كانت تعذب خلق الله بغير ادب اجعلوا معها شأ من تربة الحسين ع واستفتى منع لشرح التلوي
 شصيده بالبن وبشبهه وان سواه فالطين كان ندبا لما روي ان النبي ص راي في قبر ابنه خلفا فساوه بيده ثم قال
 اذا عمل احدكم عملا فلييقن ومن روي استحق بن عمار عن الصم تضع الطين والبن وتقول ما دمت تضعه اللهم
 صل وعدته وانس وحشته وآمن بروعه واسكن اليه من رحمتك رحمة تسقى بها عن رحمة من سواك فانما ترك
 للطين قال الرازي عمل العارفين من الطائفة على ابداء الشرح من الراس ثم يخرج من القبر وتقول انا
 وانا اليه راجعون اللهم ارفع درجاته في عليين واخلف على اهله في العابرين عندك تحية بارب العالمين وقد
 تقدم منذ روي اخوي يستحب في المرأة نزول الزوج والمجتموع وفي الرجل الاجانب لغير السكنى عن
 ع قال علي ع مضت السنة من رسول الله ان المرأة لا يدخل في قبرها الا من كان يراها في حال حيوتها وخبر عبد الله
 بن محمد بن خالد عن الصم ع الدال لا ينزل في قبر ولده والد لا ينزل في قبر والده ولا ينافيه خبر عبد الله بن عمر
 لا يدفن ابنه ولا يباس يدفن الابن اباه لان الكروه لا يباس به ويوشو بان الكراهية في جانب الاب الدفن
 اسند وعلى الاصحاب كراهية نزول الزوج بالقصوه وقد روي عبيد الله بن زرارة عن الصم ع راي والد لا يطرح على
 ابنه التراب فاخذ بكفيه وقال لا تطرح عليه التراب ومن كان منه دارحم فلا يطرح عليه التراب ثم قال انها لم انظر
 التراب على ذي الارحام فان ذلك يورث القسوة في القلب ومن قسا قلبه بعد من ربه الزوج اول من
 المحرم بالمرأة لما تقدم في الصلوة ولو تعذر فامرأة صالحة ثم اجنبى صالحة وان كان شيئا فاولى قال في الذكره دخل
 يده من قبل كفيه ويدخل افرده تحت حقوبها قال ابن حمزة بكه فرش القبر لساج او غيره لا للصورة
 كندوة القبر لكانت على بن طلال اليه بما مات عندنا الملت فيكون الارض ندية فنقرش القبر بالساج او طين
 عليه يكتب ذلك حايروا الطائفة الامام مع الاعضاء نفقوى الاصحاب اما وضع الغرس عليه والخدعة فلا تنص فيه

سورة الاحقاف

نعم روى ابن عباس من لم يتم ان يجعل في قبره بنى من طينة حمراء والترك اول لانه اطلاق المال يسوق على اذن الوارث
ولم يثبت وقال ابن الخيزر لا بأس بالطاهر في القبر والطاهر الخ بالساج اختلعت عبارة الاصحاب في تغشية القبر
عند انزال الميت في الخفاف نعم محجب بالاجماع على جوارحه والاحتياط على استعماله ورواه جعفر بن كلاب عن عاصم بن
قبر المرأة بالشوب ولا تغشى قبر الرجل قال وقد روي عن قبر سعد بن معاذ وثوب والبنى من شاهد فلم ينكر ذلك ويؤيد
استتار تغشية الثوب للمرأة وعلى اباحتها للرجل ولما ذكر في خبر ابن ابي عمير السالف حتى يمد الثوب على اس من في القبر
فانه كما يجوز حمل على الامكان يجوز حمل على الوقوع ولانه ان نسب لست الملت لما خشى من حدوث حادث فيه واقله بدو
شيء مما ينبغي ستره عند حمل القعد وقال المفيد رحمه الله في احكام النساء ان الخيزر يحلل قبر المرأة الى ان يغشى بالبن
دون الرجل لمناسبة للستر ولما روى ان عليا ع مر بقوم دفنوا ميتا وبسطوا على قبره الثوب فحذبه وقال انما يصنع هذا
بالنساء وهو الذي ارتضاه في القبر وان ادريس الكراسي صاحب التفسير في الرجل واحال المرأة على ثوب ذلك
ينقص قلنا ما ذكر كاف في هذا الموضع
سحب الخروج من قبل الرجلين من غير غار عن جمل الكل شي باب
باب القبر مما يلي الرجلين ومثله رواية الاصحاب عن جابر بن جعفر الحضرمي عن النبي ص وروى السكوني عن واثق
ابيه عن من دخل القبر فلا يخرج منه الا على الرجلين والطان هذا النفي او النفي للكراسية ووافقه ابن الخيزر رحمه الله
في الرجل وقال في المرأة يخرج من عند راسها لانها عرضا او للبعد عن العورة والاحاديث مطلقة
سحب اهل القبر من غير التراب بطور الكف لخبر محمد بن الاصبع عن بعض اصحابنا قال رايت ابا الحسن
ع وروى جنازة وغشى التراب على القبر بطور كفيه واقله ثلث حصيات باليد من جميعا لفعل النبي ص ذلك
في خبر محمد بن مسلم عن الباقر ع انه غشا على ميت من قبل راسه ثلاثا بكفيه وليدع بما دعا به الباقر ع في هذه الروا
باسط كفيه على القبر اللهم جاف الارض عن جبينه وصعد اليك ولتغمدك رضوانا واسكن قبره من رحمتك
رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك اي يدعو بما رواه السكوني بسند الخ الاول الى علي ع سمعت رسول الله يقول
من غشا على ميت فقال ايمانك وتصديقك بكما بك هذا ما وعد الله ورسوله اعطاه الله بكل ذرة حسنة وثقوا
انا لله وانا اليه راجعون قال الاصحاب ولا يهيل ذو الرحم لما يرفع القبر عن الارض مقدار اربع اصابع
مفوجات الاكثر من ذلك قال المفيد وابن زهره خبر بهما وبين شروفي خبر محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام
ويلز القبر بالارض الا قدر اربع اصابع مفوجات يربع قرة وفي خبر سماعة عن من يرفع من الارض قدر
ارباع اصابع مضمومة وينفع عليه الماء عليها ابن ابي عمير وفي خبر حماد بن عثمان عنده ان اياه عم امر ان

الجار

الى دمره

ال منظر

يرفع قبره اربع اصابع وان يرش بالماء في قبره عند الدخول محمد بن مسلم عن من اعرفني ان اجعل ارتفاع قبره
اربع اصابع فمجاها وذكر ان الرش بالماء حسن قلت اختلاف الرواية دليل الخبر ما رويده العامة عن جابر ان
قبر النبي رفع قد رش وروينا عن ابراهيم بن علي عن الصادق عليه السلام ان القبر كان المقصود من رفع
القبر ان يعرف ليزار ويحترم كان مصي الرفع كافي وان البراج شبرا واربع اصابع ورش الماء عليه يستحب للماء وصورته
ما رواه موسى بن اكيل بضم النون وفتح الكاف عن الصادق عليه السلام في رش الماء على القبر ان يستقبل القبلة ويبدأ
من عند الراس الى الرجلين ثم يدور الى القبر من الجانب الاخر ثم يرش على وسط القبر ولكن مقصدا الى ان يرجع
الى الراس قال الصدوق استحب ترسيع القبر لما سلف من خبر محمد بن مسلم ولكن مسطحا باجماعنا على الشئ
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القاسم بن محمد رايته قبر النبي صلى الله عليه وسلم عنده مسطحا لا مشرق ولا مغرب
مطوحر بطنها العروة الخمد لان الترسيع يدل على التسطيع ولان قدور الملبوسين والانصار بالمدينة مسطحة وهو
يدل على انه مقصود واجمع الشئ الصفي الخلف بما رواه ابو الهيثم قال قال علي بن ابي طالب عليه
رسول الله لا يرى قبره الا من اسوته ولا تماثالا لا طمسه وانه دالة على عدم رفعة كثير او في خبر زرارة و
جابر عن ١٤ وسوى قبره وسوى عليه دليل على التسطيع لا يطرح في القبر من غير تراب ولا نقل فيه في
الذكره الاجماع انتهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يراى القبر على حفرة وقال لا تجلس في القبر من الربا اكثر مما خرج منه رواه
من عام وروينا عن السكوني عن الصادق ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يراى القبر تراب لم يخرج منه وفي العقبة قال
الصادق كل ما جعل على القبر من غير تراب القبر فثقل على الميت وان الحين لا يراى من غير تراب وفي الدفن ولا
باس بذلك بعد الدفن وعن السكوني عن الصادق لا تطينوا القبر من غير طينة ولا تحجب كثره الدعاء له والاستغفار
له في كل حال ويسال الله ثلثة عند الفراق من وفاته استحب ان يوضع عند راسه حجر او خشية علامة
ليزار ويرحم عليه كافي النبي صلى الله عليه وسلم ان يجل صخرة للعلم بها قبر عثمان بن مظعون فحجر الرجل فحضر رسول
الله عن ذراعية فوضعها عند راسه وقال اعلم بها قبر ابي واوفن اليه من مات من اهل مدبر وروينا عن
بن يقوب قال لما رجع الكاظم من بغداد الى المدينة مات ابنه له في رجوعه فبقيت بعض مواله الى ان نخص
قرا وكتب على لوح اسمها ويجعل في القبر وقال ابن الحنفية لا باس ان يوضع عليه الحصاة والصندوق والعلامة
في رواية علي بن جعفر عن اخيه لا يصح البناء على القبر ولا الجلوس ولا تخصيصه ولا طينته يمكن الجمع كمال
للطلق بها على القبر من خبر السكوني كمال التخصيص المذكور على ما كان بعد ان راسه لا ما وقع ابتداء كما قال الشيخ

منه في قبره اربع اصابع

رحم الله في القبر موسى الكرايمه مطلقا وحمل خبره في الجواز وروى العامة ان الميت لا يزال يسمع الاذان والمطهرين
قبره وفيه لا يعلل الاجابة على القبر وقد روى في ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق العامة ولو صح حمل على الكرايمه لانه
من زينة الدنيا يستحب وضع الحصى عليه فلما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله بعد ابراهيم ولده وطبر ان ابن عباس
اصحابه عن الصم قال قرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محصب حبرا
عليه السلام عن القبر يدك على قبره عند راسه وفتح اصابعك وانك تكلم عليه بعد ما يوضع بالما ولعل ما في
خبر محمد بن مسلم عنه وقال الصدوق في زيارته دعاء مستقبل القبلة وعلى ذلك عمل الاصحاب وقد روى اسحق بن
عمار عن ابى الحسن الاول ع ان اصحابنا يصفون شيا اذا حضروا جنازة ودفن الميت لم يرجعوا حتى يصعدوا يد سم
على القبر افضه ذلك ام بعده فقال ذلك واجب على من حضر الصلوة عليه ويسند فر من محمد بن اسحق عن الصادق انا ذلك
لمن لم يدرك الصلوة عليه فاما من ادرك الصلوة فلما روى زرارة عن الحسن بن الباقر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
مات من بني هاشم خاصة شيئا لا يصفه واحد من المسلمين كان اذا صلى على الهاشمي ونفع قبره بالما وضع صلى الله
عليه وآله كف على القبر حتى يرى اصابعه في الطين وكان الغريب تقدم او المسافر في القبر الجديد عليه ان كنت رسول
الله يقول الغريب من مات من آل محمد وليس في ياتين جنازة لاول لان الوجوب على من لم يحضر الصلوة
لا ياتي الا بصحاب لغيره والمراد به انه لا يجب تركه الا فيرطاض للصلوة ولما لم يذكر الوجوب في الخبر الا فيرطاض كان
مستحبا لما في كنهه غير موكد واجاز الراوي عن عمل الاصحاب حتى في نفسه وتقرر الامام بما ذكره وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فليقاس به وكثير من بني هاشم كرامتهم عليه وقد روى عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت الصادق ع كيف اصح
يدى على قبور المسلمين ما شاربه الى الارض فوضعا عليه وموقفا بل القبلة ومناشيل حال الدفن وغيره
اجمع الاصحاب على بلقين الولي او من امره بعد ان مات الناس عنه وقد رواه العامة عن ابى امامه الباقر
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا مات احدكم سويتم عليه الراب لم تعلم احدكم عند راس قبره لم تقبل فان كان من طائفة واحدة
ولا يجب لم تقول يا فلان من فلانة فليستى فاعدا فانه يقول ارشدنا برحمتك الله يقول اذكر ما حجت عليه من
الدنيا شهاده ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وانك رضيت بالدين بالاسلام ديننا ومحمد نبينا وبالقرآن
كتابنا فان شكرنا وكبرنا تيا فكل واحد منهما يقول انطلق ما تقعدا عندنا وقد لقن حجة قال يا رسول الله ما
المعرف اسم الله قال انبى الى هو وروينا عن يحيى بن عبد الله نحوه طرق قال سمعت الصادق يقول لا يعلل الميت
مك ان يدروا غرضهم لعالمه وكبره كيف يضع قال او افر الميت فليقتل عنه اول الناس به

فيه عند راسه وسادى ما خلاصه ما فلان بن فلان يا فلانة بنت فلانة هل انت على العبد الذي فارتشاك عليه من
 شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله سيد المرسلين وان عليا امير المؤمنين وسيد الوصيين
 وان جابريه محمد حق وان الموت حق والعشاق وان الله يبعث من في القبور قال فيقول منك انك انصرف بنا
 عن هذا فقد لقن حجة وعن جابر بن عبد الله عن ابي جعفر الباقر عا على احكم اذا دفن ميتة وسوى عليه وانصرف
 عن قبره ان تجليفت عنده قبره ثم يقول يا فلان بن فلان انت على العبد الذي عهدتاك به من شهادة ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له وان محمد رسول الله وان عليا امير المؤمنين امامك وفلان بن فلان حق في ابي على افرم ما اذا
 فعل ذلك قال احد الملكين لصاحبه قد كفينا الدخول عليه ومسلما اياه فانه قد لقن وينصرفان عنه ولا يدخلان عليه
 لم يبرض الشيخان والحزان كيفية الوقوف وقد قال ابن اديس ان الملقن يسبق قبله القبر وقال ابن الرجب
 وابن اديس والشيخ يحيى يستبرأ قبله والقبر امامه وكلاما جاز لا طلاق الحرس الشامل لذلك ولطلق النذر عند الراي
 على ابي مضع كان المداوى قال ابن الرجب ومع التقيعة تقول لك ستر مثل الشيخ المحقق عن الفقهاء الاربعة الحكماء
 التلقين وقال الشيخ الفاضل هلالا للجور وقد قال الرازي من السافعية سئب ان يلحق الميت بعد الدفن فحق ما
 عبد الله ابن ابراهيم العاد ذكر ما وجدت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وان الجنة حق
 وان النار حق وان الساعدين لا يرب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك رضيت بالله ربا وبالا سلام
 دينا ومجدينا وبالقرآن كتابا وبالكعبة قبله وبالمؤمنين اخوانا قال ورد الجرج عن النبي ص قال لصاحب الروضة
 هذا التلقين استجبه جماعة من اصحابنا منهم العاصي حسين وصاحب التهمة ونظر المقدس في كتابه التديب فيهم
 وتعلل العاصي عن اصحابنا مطلقا والحديث الوارد فيه ضعيف لكن احاديث الفضائل يتبعها عند اهل العلم
 اعتضدوا بها من الاحاديث الصحيحة كحديث اسلم الله على التثبت ووجهه غير من العاصي اقيموا عند قدر ما تخرج
 قال ولم يزل اهل الشام على العمل على هذا التلقين من العصر الاول في زمن من تعدي به قال مال اصحابنا بعد
 الملقن عند راس القبر والطفل لا يلحق ملت ولا ينامي منه اصح فعمل العاصيين لان المقول انما هو من اصحاب السلف
 لا عن نفسهم واما الطفل فطائر التعليل لشوب عدم تلقينه ولكن ان يلقن فانه لا شعاع وخصوصا للجن وكان الجرد
 في التواضع وفيه ثمانية مواضع في الاحكام وفيه مسائل لواجتمع اموات ولم يكن الجمع بين تخريم
 في وقت واحد بدى عن محسن فساد فلو تساور في ذلك او في عدم الفساد قال الشيخ تقدم الاب ثم الابن وان
 الابن ثم الجد وان كان اخوان في درجة واحدة قدم اسمهما فان تساوى اقرع وان كان احدهما اقوى سببا

عن

عن

الاول الملقن

الاسم

قدم وارزوقان تقدم اسمهما ان تساوي الواقع بينهما قال المحقق استأذن وجها ذكره مع تساوي اذ ليس هناك
 يخرج بالقرعة والافسح في العلة في السادة قلت لا يرب ان التعجيل مستحب كما في المعجل مرجح من الاستعجاب فحين
 مرجح ويجوز العلى لا شك في جوازها وانما الكلام في تخصيص العلى احد التساوين بالاستعجاب هل هو مستند الى اختياره او
 هو مرجح مما جعله الشرع مرجحا يمكن الرجوع كماله فينبغي ان يكون كاسبق ويمكن القرعة لاطلاق الاجازة في اسمها
 عند الاستعجاب ومع تساوي في المرجحات فالقرعة لان ترجيح الدعاء اولى من ترجيح العمل والطان هذا كله على سبيل
 الاستعجاب الامع فحين الفساد لان العرض التجربة وهو كمال ولم يعتد الا بالتعجيل وهو مستحب المسود كرأيه البناء
 على القبر واتخذوه مسجد او كذا كبره القعود على القبر في طنقل الاجماع على كراهية البناء عليه وفيه يكره تخصيص القبر
 وتطليلها وكذا كبره المقام عند المأتمية من اظهار الضبط لقضاء الداء الاشتغال عن مصالح المعاد والمعاش او لتسط
 الاعتباط بها وقد روى يونس ابن طبيان عن الصادق عن ابيه قال بنى رسول الله ان تصلى على قبر او تعبد عليه
 او يبنى عليه في صحاح العامة عن جابر بنى رسول الله ان يخص القبر او يبنى عليه او تعبد عليه وقال في المجلس على
 القبور ولا تصلوا اليها وخبر على بن جعفر عن اخيه الا يصح البناء عليه ولا الجلوس وقاسمه الكرامية على النوى الاول
 وغيره عليها كما روى ان النبي قال لا تنفوا على القبور ولا تصفوها ولا تسقوها الموت رواه الجراح المدايح عن
 الصادق عن رسول الله وعن النبي قال ان مجلس احدكم على حجر محرق ثيابا بقص النار الى بدنه احب الى من ان
 مجلس على قبر ومن صح مسلم بن حمزة العبارة وهذا ما نقله في الزجر عن ذلك الاحرام القبر فان حرمة الميت كحرمة
 حيها كاسبق وروا الشيخ في الخلاف وكراهية الانكاد عليه والمشى ونقل في المعبر عن العلماء وقد نقل الصدوق في العقبة
 عن الكاظم اذ دخلت المقابر فطأ القبور من كان موقفا استروح وروى من كان موقفا وجد المدون يمكن حملته على
 العاصم يارهم بحث لا يتوصل الى قبر الا للمشى على افراوتى كخص الكرامية بالقعود لما فيه من البت للمنافى للتعظيم
 وروى الصدوق عن سماعة انه سألهم عن زيارة القبور وبينما المساجد فيها فقال زياره القبور لا باس بها ولا
 يبنى عندهما مسجد اقال الصدوق وقال التي لا مسجد ولا قبرى قبل ولا مسجد امان الله من لعن اليهود اتخذوا قبورا يبنونها
 مساجد قلت هذه الاخبار رواها الصدوق والشيخان وجاءه القافون في كتبهم ولم يستشوا او لا يرب ان البناء
 مطبقة على مخالفة قضيتين من هذه احدهما البناء والاخرى الصلوة وتما في المشاهدة المقدسة يمكن الوقوف في هذه
 الاجاز لا بها احوال بعضها ضعيف الاساد وقد عارضها اخبار اشهر منها وقال ابن الحينة لا باس بالبناء عليه و
 ضرب القسطا بصورة من يزوره او يخص هذه العورات باجماعهم في عموم كانت الامم طامره فيهم ويعلم

من غير تكبر ولا اجبار الدالة على تعظيم قبورهم وعماراتهم وافضل الصلوة عند ماوس كثيرة منها ما رواه الشيخ في التهذيب عن
عالم النبال عن الصادق عليه السلام انه قال على بابا الحسن ان الله جعل قبرك وقبره كدركبعا من نفع الجنة
وعرضه من عرضها وان الله جعل قلوب نجباء من خلقه وصفوه من عماده تحن اليكم وتحمل المذمة والاذى يحكم منكم
قبوركم وكثرون يزارونها نعمهم الى الله نعمه وموده منهم رسول الله صلى الله عليه وآله على الخصوص شفاعتي والوارثون
حوضي ومن زواى الجنة ما على من غرقواكم فقاموا اعاى سليمان في بناء بيت المقدس ومن زار قبوركم
عدله ثواب سبعين حجة تعدت الى الاسلام وفرح من دنوبه حتى يرجع من زيارتكم كيوم ولدته امه بالبشر والبشر اولئك
ومحبيكم من النعيم وقرة العين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ولكن خاله من الناس
يعرفون زوار قبوركم بزارتكم كما تعرف الزانية بزارها اولئك شر اراقي لانهم شفاعتي ولا يدور حوضي وقدرى
كثير من هذا الحديث وذكر بعضه الخالة الحافظ ابن العساكر من علماء العامة قال الميذر حمد الله وقدرى انه لا بأس
بالصلوة الى قبله فيها قدامه ويصلى الزاير قايلى راس الامام وموافضل فقال الشيخ وقدرى جواز الصلوة
الى قبور الائمة خاصة في التوافل قلت الذى رواه في التهذيب باسناده الى محمد بن عبد الله الحميري
قال كتبت الى الفقيه ع اساله عن الرجل يزور قبور الائمة هل يجوز ان يسجد على القبر ام لا هل يجوز للخط
ان يقوم وراء القبر ويجعل قبلته فاجاب اما السجود على القبر فلا يجوز في نافله ولا في رخصة ولا في ازاره ولكن يضع
خده الايمن على القبر واما الصلوة فانها خلفه ولا يجوز ان يصلى بين يديه لان الامام لا يقدم ويتصل بشئ
محمية وشماله وقدرى الميذر عن ابن قولويه يسنده الى ابن ابي عمير عن روى عن الباقر ع ان القلوة
الترضية عند قبر الحسين بعدل عمرة ويسنده الى ابو نعلي الحارثي عن الصادق ع انه زاره وصلى عنده كعتين
او اربع ركعات كتب السليحة وعمرة قال وكذا كل كل من الى قبر امام مفترض الطاعة قال نعم ويسنده الى
سعيد العقروفي عن الصادق ماضى عنده احد صلوة الاقبلوا الله نعمته ولا دعائه احد دعوة الا يجب
له عاجله واجله والاخبار في ذلك كثيرة ومع ذلك فقبر رسول الله صلى الله عليه وآله في اكثر الاعصار ولم يتعل عن احد
من السلف انكاره بل جعله النسب لتعظيمه واما اتحاد القبور فيسجد في القليل ولين يصلى فيه جماعة اما في ذلك
فلا روى الاصح بن نباته عن ابي المومنين ع من جد قبر اوشل مثالا فقد فرح من الاسلام وقد
نقل الصدوق في الفقيه اختلاف في لفظ فعن محمد بن الحسن الصغار جسد باليكم فحكى ابن الوليد عنه ع م
جواز تجديده وتطين جميعه بعد مورا لا يام عليه ويجوز اتدأه بخور الزم من غير تجديده وعن سعد بن

من غير تكبر ولا اجبار
دالة على تعظيم قبورهم
وعماراتهم

عبد الله محمد بالحاء المله اي ستم قبره عن احمد بن ابي عبد الله الرقي حيث باناء الثلثة اخيرا مال الصدوق
الحديث القبر لا تدري ما غنى به والذي اذهب الداء جدد بالجيم ومعناه بنش قبر الان من بنش قبر فقد جدد به
اخرج الى تجديده واحول ان المعاني الثلثة في الحديث وان من خالف الامام في التجدد والسنن والبنش وسكن
شأن من ذلك فقد خرج من الاسلام قال ومعنى مثل هذا لا يبع بدعة وعاد اليها ووضع ديناً ثم قال فان اصبحت في
على السهم وان اخطأت فمن عند نفسي ونفيل البشير التذنب من شجرة الخيد جدد بالحاء المله والدين من قوله
تعمقل الاصحاب الاخذود والخذوا الشق بالمعنى شق القبر ليدفن فيه او على وجه البنش قال فيمكن ان معنى حديث
جعل القبر دفعة اخرى قبر الاخر لان الحديث القبر فوجد الفعل منه والحل محتمل والله اعلم بالمراد الذي صدر في الخبر
ثم قلت اشتغال هؤلاء الافاضل بتحقيق هذه اللفظ موزن بحجة الحديث عندهم وان كان طريقة ضعيفا كما في احوال
كثيرة اشهرت معلوم موردها وان ضعف اسنادها فلا يرد ما ذكره في الخبر من ضعف محمد بن سنان والى الجار ودور
على انه قد ورد نحوه من طريق الى البراج السالف وقد نقله الشيخ في ف ومومن صحاح العامة ويو على صحه الروا
الحاء المله لاله الاشراف والتسوية عليه ويعطى ان المثال بهذا التمثال هناك وهو الصورة وقد ورد في
الشي على التصوير ازاله التصاوير اجاز مشهورة واما الخروج من الاسلام بهذين ما على طريق الباطن فخرج
الاقحام على ذلك واما لا فعل ذلك محال لاله الامام كبره الحديث بل يقول تاذي المرحمين به ولا يروى
ان النبي قال لا ياتي اوسط القبور قضيت حاجتي اوسط السوق ويكره الضحك فيها قال الصدوق قال
رسول الله قال ان الله تكلم له لي ست خصال فكم منهن لا اوصيا من بعدى واتباعهم العيش في الصلوة و
الرفق في الصوم والمن بعد الصدقة واتبان المساجد جناد الطلع في الدود والعك من القبور يجوز
الدفن ليلا ما في الصلوة وقد فعله النبي صلى الله عليه واله بندي النجادين وعلى بناطة والحسان بنعلي والصحاب الاولين وبعث
ماروى انه من دفن ليلا الا لفورة لا يمنع الجواز وغاية ان النهار افضل بكثير لخلقين والمترجمين
من اتباع السنن في رطابة مزارا اجمع العلماء على انه لا يجوز ان يدفن في مقبرة المسلمين كافر لئلا ينادى
المسلمون بعدلهم ولا ينادى ان كانت وقفا فية افرام لم شرط ولا انه انب تعظيم المسلم وقد سبق استسقاء
الحال من مسلم فعلى ما لا يوف بنش ان كان في الوقف ولا ياتي بالمثله فانه لا فورة له ولو كان في غيره لم يكن ذلك
حرفا لانه من المسلمين ولا ينادى كالمذنون في الارض المفضية في التزنية ويمن تفعله من التزنية
الصبر على فريته فقوى اي جبرته فقبره المراد بها طلب التسلي عن المصاب والقصير عن الحزن والاكتساب

باسناد الامر الى الله عز وجل ونسبته الى عدله وحكمته وذكر لقائه وعدله على الجميع الدعاء الميت والمصاب لتسليته عن
 مصيبتهم ومع استجابة اجماعوا لا كراهية فيها بعد الدفن عندنا والدفن خاصة امره لا امر اهل وقدره روى اسحق بن عمار
 عن الصادق قال ليس التفرقة الا عند القبر ثم يصرفون لا يحدث الميت حدث فيسمعون الصوت وينظرون كلام
 البراج لنا معلوم قول النبي من غزى مصابا فادخله ربه رواه العامه ورواه الكليني بن يونس من غير ان ينقص من
 اجر المصاب شي عن وهب بن الصادق عن رسول الله وعنه ما من مؤمن يغزى اخاه بمصيبه الا كساه الله
 من حلل الكرامة رواه غير من غير من ابيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن رسول الله
 من غزى غريبا كسى في الموقف حل يجرى به ياد روى بحريها اي يسهو وقال في التفرقة تورث الجنة وقال شام
 الحكم رايته الكاظم يفرق قبل الدفن وبعده فخر اسحق بن عمار في كونه قبل الدفن وبعده ولو سلم حمل على
 تفرقة خاصة كافي التفرقة كما قال الصادق كفاك من التفرقة ان يراك صاحب المصيبة ولا يحمل على الافضل لان ابن
 ابي عمير ارسل عن الصادق التفرقة لاهل المصيبة بعد ما دفن فطاهرة انها الكاظم ولان ابن بابويه وروى عنه
 التفرقة الواجبة بعد الدفن ومن ثم حكم الشيخ بافضليتها بعد الدفن وبعد الفاضلان لا اشتغال المقرئ قبل دفنه
 بتجزيه واشتداد جزم بعده بمعارفته ولا قدر ما نزلها بالعموم نعم لو ادت التفرقة الى تجديد عزن قدسي كان تركها
 اول ويمكن القول ثلثه ايام لتقل الصدوق عن ابي جعفر فضع الميت ثلثه ايام من يوم مات وتقل عن
 الصادق ان النبي صلى الله عليه وآله امر فاطمة ان تاتي اسماء بنت عيسى ونساء ما وان تضع لها طعاما ثلثه ايام فخرجت بذلك
 السنة وقال الصادق ليس لاحد ان يجلس ثلثه ايام الا الهراه على زوجه ما حتى يقضى عنه ما قال واوصى به ابو جعفر
 عمهما فانه درهم لما تم وكان يرى ذلك السنة لان رسول الله صلى الله عليه وآله ما شجاذ الطعام لآل جعفر وفي كل هذه اياما الى
 ذلك والشيخ ابو الصلاح قال من السنة تفرقة اهل ثلاث ايام وحمل الطعام اليهم والشيخ في طيقل الاجتماع على كراهية
 المجلس التفرقة يومين او ثلاثة ايام ورده ابن اديس بانه اجتماع قرا ورواه عن المحقق بانه لم يفعل عن احد
 من الهيا به والائمة المجلس لذلك فاشجاذه مخالف لسنة السلف ولا يسلع التحريم قلت الاجازة المذكورة مشع
 فلاحق ما غرام حج الراور وشهاده الاثبات مقدمه الا ان تق لا يلزم من عمل الماتم المجلس التفرقة بل مقتضى
 على الاتمام بما رواه اهل الميت لاستعمالهم بغيرهم لكن الله والوف بخلافه قال الجوزي الماتم النساء يجتمعن قال
 وعنه العامه المصيبة وقال غيره الماتم للنساء وما مشع ان بالاجتماع الاجتماع على استحباب الطعام اهل الميت
 لما سبق ويكره الاكل فندم يقول الصادق الاكل عند اهل المصيبة من عمل الجاهلية نعم لو اوصى الميت بذلك فند

باسناد الامر الى الله عز وجل ونسبته الى عدله وحكمته وذكر لقائه وعدله على الجميع الدعاء الميت والمصاب لتسليته عن
 مصيبتهم ومع استجابة اجماعوا لا كراهية فيها بعد الدفن عندنا والدفن خاصة امره لا امر اهل وقدره روى اسحق بن عمار
 عن الصادق قال ليس التفرقة الا عند القبر ثم يصرفون لا يحدث الميت حدث فيسمعون الصوت وينظرون كلام
 البراج لنا معلوم قول النبي من غزى مصابا فادخله ربه رواه العامه ورواه الكليني بن يونس من غير ان ينقص من
 اجر المصاب شي عن وهب بن الصادق عن رسول الله وعنه ما من مؤمن يغزى اخاه بمصيبه الا كساه الله
 من حلل الكرامة رواه غير من غير من ابيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن رسول الله
 من غزى غريبا كسى في الموقف حل يجرى به ياد روى بحريها اي يسهو وقال في التفرقة تورث الجنة وقال شام
 الحكم رايته الكاظم يفرق قبل الدفن وبعده فخر اسحق بن عمار في كونه قبل الدفن وبعده ولو سلم حمل على
 تفرقة خاصة كافي التفرقة كما قال الصادق كفاك من التفرقة ان يراك صاحب المصيبة ولا يحمل على الافضل لان ابن
 ابي عمير ارسل عن الصادق التفرقة لاهل المصيبة بعد ما دفن فطاهرة انها الكاظم ولان ابن بابويه وروى عنه
 التفرقة الواجبة بعد الدفن ومن ثم حكم الشيخ بافضليتها بعد الدفن وبعد الفاضلان لا اشتغال المقرئ قبل دفنه
 بتجزيه واشتداد جزم بعده بمعارفته ولا قدر ما نزلها بالعموم نعم لو ادت التفرقة الى تجديد عزن قدسي كان تركها
 اول ويمكن القول ثلثه ايام لتقل الصدوق عن ابي جعفر فضع الميت ثلثه ايام من يوم مات وتقل عن
 الصادق ان النبي صلى الله عليه وآله امر فاطمة ان تاتي اسماء بنت عيسى ونساء ما وان تضع لها طعاما ثلثه ايام فخرجت بذلك
 السنة وقال الصادق ليس لاحد ان يجلس ثلثه ايام الا الهراه على زوجه ما حتى يقضى عنه ما قال واوصى به ابو جعفر
 عمهما فانه درهم لما تم وكان يرى ذلك السنة لان رسول الله صلى الله عليه وآله ما شجاذ الطعام لآل جعفر وفي كل هذه اياما الى
 ذلك والشيخ ابو الصلاح قال من السنة تفرقة اهل ثلاث ايام وحمل الطعام اليهم والشيخ في طيقل الاجتماع على كراهية
 المجلس التفرقة يومين او ثلاثة ايام ورده ابن اديس بانه اجتماع قرا ورواه عن المحقق بانه لم يفعل عن احد
 من الهيا به والائمة المجلس لذلك فاشجاذه مخالف لسنة السلف ولا يسلع التحريم قلت الاجازة المذكورة مشع
 فلاحق ما غرام حج الراور وشهاده الاثبات مقدمه الا ان تق لا يلزم من عمل الماتم المجلس التفرقة بل مقتضى
 على الاتمام بما رواه اهل الميت لاستعمالهم بغيرهم لكن الله والوف بخلافه قال الجوزي الماتم النساء يجتمعن قال
 وعنه العامه المصيبة وقال غيره الماتم للنساء وما مشع ان بالاجتماع الاجتماع على استحباب الطعام اهل الميت
 لما سبق ويكره الاكل فندم يقول الصادق الاكل عند اهل المصيبة من عمل الجاهلية نعم لو اوصى الميت بذلك فند

وصيته لا ترفع من انواع البر وليكن ثواب بعد موته ولكن لو قوض الى غير اهله كان انساب لاشغالهم بحاجتهم عن
ذلك كعاد عليه الجبر ويقطع المخرى ما قاله الصاع ليقوم جبر الله وختم واحسن غراكم ورحم موتاكم وغري الصاع رجلا اخر
ابن له فقال الله خير لا ينك منك وثواب الله خير لك منه فلما بلغه شدة جوعه عاد اليه فقال له قد مات رسول الله
انما لك به اسوة فقال انه كان مرمعا اي نظن به السوء قال ان امامه ثلاث خصال شهادة ان لا اله الا الله و
رحمة الله وشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة فمن انشأ الله تهما وعن زين العابدين ع الماتوق رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقول ان في الله غرا في كل مصيبة وخلفا من كل مالك ودر كما مات فبما لله ماتوا و
آياه فارجا فان المصاب من جرم الثواب في البكاء وتواضعه وبوجاهته اجاعا قبل خروج الروح
وبعد لما روى ان النبي ص قبل عثمان بن مطعون وموسى ورفع راسه وعيناها يهراقان وفي البخاري والمسلم
عن انس دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد يبريم يحرق نفسه وجعلت غيبا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عبد الرحمن
بن عوف وانت يا رسول الله فقال ما بين غففت انها رجة ثم اتبعها ما غري فقال ان العين تدمع والقلب
يحن ولا تقول الا لارض ربنا وانا نعرف انك يا ابراهيم لمخوفون وعلى الكلبى عن ابن العراج عن الصم المات
ابريم هلت غيبا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدموع ثم قال تدمع العين وحن القلب ولا تقول ما سطت الرب وانا بك
يا ابراهيم لمخوفون وعن ابن عمر وعاد النبي ص سعد بن عبادة فوجده في غشيته بكى النبي ص فلما راي القوم بكاء
النبي ص بكوا فقال لا تسمعون ان الله لا يعذب بدمع العين ولا حن القلب ولكن يعذب بمنذوا وشار
الى لسانه ابراهيم وروينا عن الحارث بن معلى بن مره عن ابيه عن جده فقال قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوب
على عنده طرف ثوبه وقد وضع خديه على راحته والريح يفر طرف الثوب على وجهه على والساس على الباب في
المسجد يتجرون ويكون قال الصدوق لما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقعة احد الى المدينة سمع من كل دار قبل
من اهله ما قيل نوحا وبكاء ولم يسمع من دار حمزة ثم فقال هم يكن حمزة لا يوالى له قال اهل المدينة الا نوحوا على
ولا يبكون حتى سيدوا بنجره فينوحوا عليه ويبكونه فم الى اليوم على ذلك ولما من بكاء امر المؤمنين ع على فاطمة و
عن الصاع من خاف على نفسه من وجد مصدحه فلفظ من دموعه ما نيكس عنه وعنه ان النبي ص حين جاته
وفاته جعفر بن ابى طالب وزيد بن حارثة كان اذا دخل بيته كثر بكاءه عليه جده يقول كايما نوح ثاني ويونسا في
فنيبا جميعا وروى الشيخ في التهذيب بالسند الى محمد بن الحسن الواسطي عن الصاع ان ابراهيم خليل الرحمن
سال ربه ان يرزقه ابنة يتكلم بعد موته ولا يكره عندنا البكاء بعد الموت وقول النبي ص فاذا وجبت فلا

في الخبرين

عن أبي بصير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرفع الصوت بالبكاء لان النبي صلى الله عليه وسلم يبكي وقال عبد الرحمن اول من نبت عن البكاء قال لا يكون نبت

تكنين يا كيه كيل على رفع الصوت بالبكاء لان النبي صلى الله عليه وسلم يبكي وقال عبد الرحمن اول من نبت عن البكاء قال لا يكون نبت
عن صوتهم فابوين صوت عند مصيبة فخش وجهه وشن جوبه فذره شيطان وفي صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل ربه
فبكوا وبكاهن جله واستجب الاسترجاع عند المصيبة للاية وتقول النبي صلى الله عليه وسلم من كن معه كان في نوره الله الاعظم من كان
عصمه شهادة ان لا اله الا الله واني رسول الله ومن اذا اصابته مصيبة قال انا لله وانا اليه راجعون ومن
اذا اصابه خير انا لله ومن اذا اصابته خطيئة قال استغفر الله واتوب اليه وقال عمار بن ميمون من يصاب بمصيبة
في الدنيا فيسرع عند المصيبة ويصبر عن نفخه المصيبة الاغفر الله له ما مضى من ذنوبه الا الكبر التي اوجب الله عليه النار
وكذا ذكر مصيبة فيما يستقبل من غره واسترخ عند وجهه الله وجل الاغفر الله لكل ذنب كتسبه فيما بين الاسترخاء
الاول الى الاسترجاع الا الكبار من الذنوب رواها ابن بابويه واصفا الكيلني الثاني الى معروف ابن عوف
عن الباقر ع لم يستش منه الكبار وروى الكيلني بالاسناد الى داود بن زكريا بكسر الزا ثم الراي الساكن عن الصادق
من ذكر مصيبة ولو بعد حين فقال انا لله وانا اليه راجعون والحمد لله رب العالمين اللهم اجني على مصيبتى وا
على افضل منها كان لمن الاجر مثل ما كان عند اول صدته وروى مسلم عن ام سلمة رضي الله عنها قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من مسلم مصيبة مصيبة يقول ما امر الله به انا لله وانا اليه راجعون اللهم اجني في مصيبتى واخلف في خيرا
منها الا اخلف الله خير منها فلما مات ابو سلمة قلت اى المسلمين خير من ابي سلمة اول بيت باجر الى رسول الله
ثم اتى قلبي فاخلف لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرمدى عن ابي موسى عبد الله بن قيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولد العبد قال الله تعال ملكة اقبضتم ولد عبدي فيقولون نعم فيقول اقبضتم ثمرة فوايد فيقولون نعم فيقول ما ذاك
عبدي فيقولون حمدك واسترجع فيقول الله ابنو العبدى يتباين الجنة وسموه بيت الحمد ونحوه رواه الكيلني بسند
الى السكونى عن الصادق ع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا رواه ابن بابويه وفي البخارى فيقول الله عز وجل يا عبدي
المؤمن فراء اذا قبضته صفيت من اهل الدنيا ثم احسبه الا الجنة وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
لفوظان من اتقى الله الله بهما الجنة فعقل له نفس لفظ فعال ومن كان له لفظ فعقل لمن لم يكن له لفظ فعال انا لفظ
اتقى ان يصابوا بمثل وروى ابن بابويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مال لا يدخل الجنة رجل ليس له لفظ فعال له
رجل من لم يولد له ولم يقدم وله افعال ان من لفظ الرجل اخاه في الله وعن الصادق ع البصر صبر ان صبر عند المصيبة
حسن جميل وافضل من ذلك البصر عند ما قرم الله عز وجل عليك فتكون لك حافرا ومن الصادق ع من قدم ولدا
كان خيرا لمن سمين بخلفه ومن عبدي تكمم قد كرس الخيل فقاتل في سبيل الله قال عنه ثواب المؤمنين
لن

من علمه اذا مات الجنة صبر اول يصبر عنه من اصاب مصيبة فرح عليها ولم يخرج صبر عليها اول يصبر كان ثوابه من
الجنة اوردت في الكافي وغيره منها عن سليمان التيمي عن الصم عن ابي بصير
فيلزم مصاب بالثبني صبرها من اعظم المصائب ومنها عن عمرو بن سعيد الثقفي عن الباقر عداكم صاحبك رسول الله
فان الخلائق لم يصابوا بمثلها ومنها عن عبد الله بن الوليد باسناده لما اصاب علي بن ابي بصير الحسن الى الحسين عرو
في المدين فلما قرأ الكتاب قال يا الحسن مصيبة ما اعظمها مع ان رسول الله قال من اصاب منكم مصيبة فليذكر
مصائب فان من يصاب بمصيبة اعظم منها ومما شام بن سالم عن الصم قال لما مات النبي صبروا صبرا ولم يروا
شخصا يقول كل نفس ذائقة الموت الى مولد فقد فازوا فاعظموا قال ان في الصلابة من كل ما كان غرا من كل
مصيبة ودر كاهنات فبما الله فتقوا اياه فارجوا انما الحروم من حرم الثواب ومنها عن الحسين بن محمد عن
لما قبض رسول الله صبر جابر بن عبد الله في البيت على فاطمة والحسين عداكم فقال السلام عليكم
اهل بيت الرضا كل نفس ذائقة الموت وانما قومون احوركم يوم القيمة الاية ان في الصلابة من كل مصيبة
وخلنا من كل ما كان كاهنات فبما الله فتقوا اياه فارجوا ان المصائب من حرم الثواب هذا افرو
من الدنيا ومنها عن زيد الشحام عن ابي بصير رسول الله انا سمعته يقول لا يروى شخصه فقال السلام
عليكم اهل البيت ورحم الله وبركاته كل نفس ذائقة الموت الاية ان في الصلابة من كل مصيبة وخلنا من كل ما كان
وذكر كاهنات فبما الله فتقوا اياه فارجوا ان الحروم من حرم الثواب والسلام عليكم ومنها عن عبيد بن الوليد عن ابي
عبد الله في افرو وسلم عليكم ورحم الله وبركاته فقال بعضهم هذا ملك من السماء بعث الله رجلا ليعزكم وقال بعضهم
الحق ومنها عن جابر عن الباقر عداكم الصلابة في الصلابة والصلابة في الصلابة والصلابة في الصلابة
فقد ترك الجبر من صبر واسترجع وجهه لوجه الله فذكره فقد رضى بما صنع الله وقدم اياه على الله فجل ومن لم يفعل ذلك
جاء عليه القضا وهو يومئذ واجط الله فجل اياه ومنها عن ربعي بن عبد الله عن الصم قال ان الصبر والبلاء
الى المؤمن ياتي بالبلاء ويصير وان الخرج والبلاء يستعان الى الكافر فيأتيه البلاء ويوجد من ومنها عن السكوني
عنه قال رسول الله صبر المسلم به على فخره عند المصيبة اجاب اياه ومنها عن موسى بن كنانة عن الكاظم ع
قال ضرب الرجل يده على فخذه عند المصيبة اجاب اياه ومنها عن اسحق بن عمار عن الصم عداكم لا تعدن مصيبة
اعطيت عليه الصبر واستوجب عليها من الله فجل الثواب اما المصيبة التي حرم صاحبها اجرها ثوابها اذا لم يصبر
عندها لم يصبر عنها ابى عيسى قال كنا عند ابي عبد الله فاجاءه رجل وشكى اليه مصيبة فقال لا انا ان

اعلم ان هذا الحديث
والصالحين من اهل البيت
والصالحين من اهل البيت

تصير توجروا لا تصير بغيري عليك قد راعى الله وجل الذي قد راعى عليك
لضعف جبر من وروى ابو الجارود عن ابي جعفر قال فيما ناجى به موسى عز ربه تعال يا رب ما لمن عز النكاح قال
الاطل في قلبي يوم لا تطل الا ظلي وعن عبد الله العري عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام قال قل عرشه يوم لا تطل الا ظله
وروى ابي داود عن ابي بزره عن النبي من غزى ثكل كسي برزاي الجنة نعم لا تغزى الشابة الاجنبية خوف الفسقة
ويغزى الصغيرة للهموم وقد قال ابن بابويه ان كان المغزى يتباسح بيده على راسه فقد روى عن النبي من من صبيحة
على راسه يتم رجلا كتب الله له بعد كل شعرة مرت عليها حسنة قال وان وجد بكيا سكت بلطف فمن العالم
اذا بك اليتيم اشترى العرش يقول الله تعال من هذا الذي اكل عبيد الذي سلبت ابويه فوقي وجلالي وارثا من ملكي
لا يسكنه عبد الا وحده الجنة ويعزى المسلم بغيره الذي والدعاء المسلم واختلف في تغزيه الذي منه في المعية لانه حوازة
منه غياوة لقوله لا تشد يديهم بالسلم وسداني مضاه وجوزة في الذكره لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عايد يهودي ان مرضه وقال لا اسم فظنا الى
ايه فقال له ابوه اطع ابا القسم فاسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي انقذه من النار والتوراة في معنى العيادة واجب
لعلمه رجاء اسلامه وبالغ ابن اديس رحمه الله منع من تغزيه الخائف للحي مطلقا الا ضرورة فيدعوله بالعام الصبر لا بالالا
ويجوز الدعاء لهم بالبقاء لما ثبت من جواز الدعاء لهم في اخبار الائمة عليهم السلام قال ولعل لا خيس في الدين الحكم الله
صرا واحدا بآب ورفك الاجور رحم المعول واحسن الخائف على خلفيه او يقول احسن الله لك العواريط على بلك الصبر
ولا حرك الاجور وكفى اوجك الله قال وليس في تغزيه النساء سنة ويدفعه سابق في البناء حرم للطمع
الحديث ودر الشواجا قال في المبسوط لما فقه من السخط القضاء الله ولا رواية خالدين سديد عن الصمد الاشعري
في نظم الخرد وسوى الاستغفار والتوبة وروى العامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صحاحهم انما يرى من خلق يوصلق اي خلق الشر
ورفع صوته وفي الحقيقة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل جعفر من انى طالب له الله عين بويل ولا شك ولا حزن وما
فيه فقد صدقت وروى مسلم اربع في امي من امر الجاهلية لا يكره من الفخر بالاحسان والظن في الانساب والاشياء
بالجود والنيابة عالم اذ به للتشبه على ذلك لما ياتي من اباحة النوع الخالي من ذلك واستثنى الاصحاب الا ابن
ادريس شق الثوب على موت الاب والاشق لشق العسكرى على الهادي ففعل الفاطميات على الحسين ففعل
الفاطميات احمد بن محمد بن داود عن خالد بن سديد عن الباقر وسالته عن شق الرجل ثوبه على ابيه وامه
اخيه او على قريب له فقال لا بأس بشق الحوب بشق موسى بن عمران على اخيه هرون ولا شق الوالد على
ولده ولا نزع على امراته ولا شق الامراه على زوجها وفي نهائه العاقل كثر شق النساء الثوب مطلقا وفي الخبر
العاقل

الكل عام المسلم
الشيخ ابو جعفر

اما ابو روى الحسن الضعيف الصريح على الميت ولا شق اليساب فطهره الكراميه وفي طريق حوا
يحيى الثوب على الابد الاخ ولا يجوز على غيره ما يجوز النوح بالكلام الحسن وتعدا وفصايله باعتماد الصدوق لان ما
فعلته قولها يا اتيه من ربه ما اذناه ما اتيه يا اتيه اجاب يدعاه وروى انها اخذت قبضه من
تراب قبره فوضعت على عينيها واشتد ما اذا على المسموم ربه اجران لا يشتم مد الزمان غوا اليها صبت على مصايلها
صبت على الايام عدن ليا ليا وما سبق من النوح على حمزه وروى ابن بابويه ان الباقر ع اوصى ان يندب في
الواسم عشر سنين وسئل الصنف عن اجر النايحه فقال لا باس قد خرج على رسول الله وفي خبر اخر عنه لا باس بكسب النايحه
اذا قالت صدقوا خبري ليصبر عنكم لا باس باجر النايحه وروى حنان بن سدير عنه ان الشارط وقيل كلما
وروى ابو حمزه عن الباقرات ابن المعمره فسالته ام سلمه التي صان يا ذن لمانى المضى الى مناحه ما ذن لمانى
وكان ابن عمر ما قالت انى الوليد بن الوليد يا الوليد فمضى العشير حامى الحقيقه اجاب يسما الى طلب التوبه فذكر ان
غيبا للسنين رجعه لى داويرة وفي تمام الحديث فاعاب عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك ولا مال شيا
يجوز الوقف
على النوح لانه فعل مباح فيما زهر المال اليه ولحقه يونس بن يعقوب عن الصنف قال قال لى الى با حفره قف من
مالى كذا وكذا النواديب سدى عشر سنين عنى ايام منى والمرد بك نشية الناس على فضائله وطهاره تصدى لها
ويلم كان عليه اهل هذا البيت ليعقبن انارم لروال القية بعد الموت والشيخ في طوابع حمزه قرأ النوح ما دعى
الشيخ الاجماع والطائفة اراد النوح بالبطل او المشغل على المحرم كما قيده في النهاية وفي التهذيب جعل كسبا مكروها
رواية احاديث النوح واجتنب المانع ما سبق وما رواه مسلم عن ابي مالك الاشعري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا لم تبت
تقام يوم القيمة وعليه ما سأل من طهران وفي السنن عن ابي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النايحه والمستمه
وروى مسلم عنه انه قال ليس مناس ضرب الخرد وشق الجيوب رواه ابن مسعود وعن ام عطية انخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليها عند السبعه ان لا نوح وجواه الجمل على ما ذكرناه جماعين الاجار ولان نياحة الجاهلية كانت كذلك عاليا
لان اخبارنا خاصة والخاص تقدم المراثى المنظومة جازية عند الامم ولا نياحة من النوح وقد دللنا على
جوازها وقد سمعنا الامم عليهم السلام المراثى ولم ينكروها لا يعذب الميت بالكآبة عليه سواء كان بكاء مباحا او
محرم كالمشغل على المحرم لقوله نعم ولا تزدره وزاد في رواية اخرى ما في البخاري والمسلم في خبر عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال ان الميت يعذب ببكاء اهله وفي رواية اخرى ان الله يفرح بكاء الكافر عند بكاء اهله وروى ان
حفصة بكت على عمر فقال مولا يا بنى الم تعلمين ان رسول الله قال ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه وآله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

قيل واحسن ان الجاهلية كانوا ينجون وتعدون جرائمهم كالتل وشن الغارات ثم يظنون انها محمودة فيؤذون
يعذب بما يكون وعليه وشكل ان الحديث طاسر في النوع عن الكا بسبب استلزامه عذاب الميت تحت متقى التعذيب
بسبب اشغال الكا قصبة للعلم والتعذيب بما فيه مشقة على عليه او لا وقيل انهم كانوا يوصون بالنذر والنيا
وذلك حمل ضم على المعصية وموذب فاذا عمل بوضيعة زيدا عذبا وريانا ذنبا الميت الحامل على الحرام والابر
فلا يختلف عذابه بالاشغال وعدمه ولو كان لا اشغال اثر لبقى الاسكال كما وقيل لانهم اذا نذروا يوقر له التنب
كما يقولون وريانا هذا توبخ وتخويف له ومنع من العذاب فليس في هذا سوى بيان منع التعذيب
فلم يعذب بما يفعلون وعن عياشة ابن عمر والله ما كذب ولكنه اخطأ او نسي انما امر رسول الله صلى
يهوديه وهم يكون عليها فقال انهم يكون وانما التعذيب في قبرهم يروى انها قالت وهل اخطا انما
قال رسول الله ان اهل الميت يكون عليه وانه يعذب بحرمه وهذا نسبة الراوي الى الخطاء وهو
علم من العلل المخرجة للحديث عن شرط العمى ذلك ان تقول ان الباء بمعنى مع اي يعذب مع كذا
عليه يعني الميت يعذب باعماله وهم يكون عليه فما ينفعه بكاءهم ويكون رجاء عن الكا لعدم نفعه
يطابق الحديث الآف في زيارة القبور وهي مستحبة للرجال اجماعا وروى مسلم عن ربه
قال رسول الله كنت نبيكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكركم الآخرة وعنده زوروا القبور فانها
تذكر الموت وروى الكليني عن محمد بن مسلم عن الصادق قال قال ابي الحسنين ع زوروا موتاكم فانهم
يزجرون بزيارتكم ويطلب احكم حاجته عند قبره وقبره بعد ما يدعوهما وروى عن علي بن بلال وقد
زار قبر محمد بن اسمعيل بن بزيغ فبقي طريق مكة شرفها الله نعم قال صاحب هذا القبر عن الرضا
من اتى قبر اخيه المؤمن من اتي حاجته كان فوضع يده وقرا انا انزلناه في ليلة القدر من الفرج الاكبر وثمن
هشام بن سالم عن الصادق قال عاشت فاطمة عليها السلام بعد ابيها خمسة وسبعين يوما لم ترك صلاة ولا
صلاة تاتي قبور الشهداء في كل جمعة مرتين الاثنين والخميس وعن يونس عنه ان فاطمة عليها السلام
كانت تاتي قبور الشهداء في كل عذاة سبت فاتي قبر حمزة فترجم عليه ويستغفر له وفيه دليل على جوار
النساء لقول النبي صلى الله عليه وسلم في كل عذاة سبت فاتي قبر حمزة فترجم عليه ويستغفر له وفيه دليل على جوار
الله عن زيارة القبور ففقات من ثم امر بزيارتها وان النساء داخلات في الرخصة وكبره في المعبر
لبن لها فاته السر والسياسة وهو حسن الامع الامن والصون لفعل فاطمة عليها السلام ولو كانت زيا

هذا الحديث
في زيارة القبور
هو من حديث
ابن جرير
في تفسيره

مودير الى الخبز والسمك لقضاء الله لضعفين عن البصر من خبائه عليه بكل ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله
 القبر ويقل الزاير ما رواه ابو القاسم عن الباقر انه قال علي قبر رجل من الشيعة بالبيع واقفا عليه اللهم ارحم غريمه
 وصل بعده وانس وحشته واسكن اليه من رحمتك رحم يستقي بها عن رحمة عن سواك والحقين كان يتولاه ثم
 قرأ التور سبعاً وسال جراح الصم عن كيفية التسليم على اهل القبور قال يقول السلام على اهل الديار المؤمنين والمؤمنات
 والمسلمين رحم الله المستفيدين والمساكين والامثاء الله بكم لا حقون وروى في الفقيه عن محمد بن مسلم قلت لابي
 الموقى يزورهم قال نعم قلت افعلمون بنا اذا اتيانهم قال اي والله انهم يعلمون بكم ويخرجون بكم ويستأنسون بكم
 قال فما شئ تقول اذا اتيانهم قال قل اللهم جاف الارض عن جوفهم وصاعد اليك ارواحهم ولهم منك رضوانا
 واسكن اللهم من رحمتك ما تصل به وحدتهم وتونس برحمتهم انك على كل شئ قدير وروى اسحق بن عمار عن الكاظم
 انه يعلم زيارته ويانس به ويستوحش لانه قد قال فيه قال الرضا عن ابي قريصون يوافيه انا انزلناه سبع مرات
 غير الله لمصاحب القبور قال وكان رسول الله اذا مر على القبور قال السلام عليكم من يار قوم مؤمنين وانا انشا
 الله بكم لا حقون وعن عبد الله بن سنان عن الصادق قال يقول السلام على اهل الديار من المؤمنين والمسلمين انتم لنا فوط
 نحن انشا الله بكم لا حقون وروى مسلم عن ربه كان رسول الله صلى الله عليه وآله يعلم اذا خرج الى المقابر السلام عليكم اهل الديار
 من المؤمنين والمسلمين وانا انشا الله بكم لا حقون وفي الترمذي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله يقبور بالمدينة وابقبل
 عليهم بوجه فعال السلام عليكم اهل القبور فيفزع الله لنا ركنهم لنا سلف وكن بالاشرف طهر من ذلك استجاب
 قراءة القرآن عند زيارة المقابر الميت للرحمن السالين ولا روى ان النبي صلى الله عليه وآله قال من دخل المقابر فأسورة ليس
 خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد ما فيها خصال ولا تسبى ان الميت يلحقه اعمال الخير ولا ان الدعاء يعقب القراءة
 اقرب الى الاجابة والدعاء ينفع الميت لا يستحب لمن دخل القبرة خلق فله لاصل من عدم ثبت قالوا راي النبي
 رجلاً يمشي في القبرة وعليه إعلان فقال يا صاحب البتين اني سبكتك في بيتنا حكاية حال فلعلك في بيتنا
 النوع من الخيال لانه لباس اهل الشوق لا لاجل القبرة والسبب كبر السن وسكون الباء جلود البقر المدبونة بالطين
 لان شوا سببت عنها اي خلق وقيل انما انشبت بالبلغ اي لانت فيما يلحق الميت من الافعال
 بعد موته قال الفاضل اما الدعاء والاستغفار والصدقة واداء الواحات التي تدخلها النيابة فاجماع قال الله تعالى
 الذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وقال الله تعالى واستغفر لذنبك
 وللمؤمنين والمؤمنات وقد سبق في الدعاء الميت عن النبي صلى الله عليه وآله اغفر لنا وبيتنا وعن ابي عبد الله عليه السلام

انما هو الذي روي
 في نسخة اخرى

وفي النقيض عن الصم ان الميت يفرج بالرحم عليه والاستغفار له كما يفرج الحي بالهدية يهدي اليه روى ان النبي قال
 لعروب العاص لو كان ابوك مسلما غنم عنه او تصدقتم عنه او حجتم عنه بلغه ذلك وفي البخاري وغيره عن ابن عباس
 قال رجل ان اخي نذرت ان يحج واتهامات فقال النبي لو كان عليا دين اكنتم قاضيه قال نعم قال فما نقص
 دين الله فانه احق بالقضاء واما ما عدا فاعندنا انه يصل اليه روى ابن بابويه عن الصم سنة يلحق المؤمن بعد
 وفاته ولي يستغفر له ومصحى بخلفه وغرس نخس وصدقه ما يحريه وقلوب يحفره وسنة يؤخذ بها من بعده قلت هذا الحديث
 يتضمن المهر من ذلك اذ قد روى ابن بابويه ايضا عن الصم من عمل من المسلمين عن ميت عملا صالحا اضعف له
 اجره ونفع الله به روى الميت قال وقال عليه السلام يرفع على الميت في قبره الصلوة والصوم والحج والصدقة والبر والعدل
 وكلب اجره الذي فعله وليت
 من هذا الباب ضمنها السعيد الرضوي رضي الدين ابو القاسم علي
 بن طاهر الحسيني طب الله سره في كتابه المسمى غياث سلطان النوري لسكان النري وقصده بيان قضاء الصلوات
 عن الاموات الحديث الاول ما رواه الصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه وقد ضمن صحته ما اشتمل عليه وانه حجة
 بينه وبين رب ان الصم سأل عروب بن يزيد يصل على الميت فقال نعم حتى انه ليكون في ضيق فيوسع عليه ذلك لضييق
 ثم يولي فقال له خفت عنك هذا الضيق بصلوة فلان اخيك عنك ما رواه علي بن جعفر في مسائله عن اخيه
 موسى قال حدثني اخي موسى بن جعفر قال سالت ابي جعفر عن محمد بن الرجل هل يصل له ان يصل او يصوم عن بعض
 موته قال نعم فيصل يا احب يحمل لك الميت فويليت اذا جعل لك له ولعلنا احب للصوم وجعلنا نفسها للميت و
 ثوابها نفع ان يكون هدية صلوة مندوبه من مسائله الصم عن اخيه موسى بن جعفر عن الرجل هل يصل ان
 يصل ويصوم عن بعض اهله بعد موته فقال نعم يصل يا احب يحمل لك الميت فويليت اذا جعل له ما رواه
 الشيخ ابو جعفر الطوسي باسناده الى محمد بن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله يصل على الميت قال نعم حتى انه يكون
 في ضيق فيوسع عليه ذلك ثم يولي فيقول له خفت عنك هذا الضيق بصلوة فلان اخيك ما رواه باسناده الى
 عمار بن موسى الساباطي من كتاب اصل الروي عن الصم وعن الرجل يكون عليه صلوة او يكون عليه صوم المحرم
 ان يعفيه رجل غير عارف قال لا يعفيه الا مسلم عارف ما رواه الشيخ الصم باسناده الى محمد بن ابي عمير عن
 رجال عن الصم عن الرجل يموت وعليه الصلوة او صيام قال يعفيه اولى الناس به ما رواه الشيخ محمد بن
 يعقوب الكليني في الكافي باسناده الى ابن ابي عمير عن حماد بن العمار عن ابي عبد الله في الرجل يموت وعليه
 صلوة او صيام قال يعفيه عنه اولى الناس به هذا الحديث عينه عن حماد بن عمار في كتابه الذي هو

من الاصول ما روى في اصل شام بن سالم من رجال الصمد والكافور يروى عنه ان ابي عمير قال شام في
كتابه عنه ما قال قلت لعل الى الميت العزاء والصدقة والصلوة ونحو ذلك قال نعم قلت اي علم من صنع ذلك به قال نعم
ثم قال يكون مستوطنا عليه فرض عنه وظاهره انه من الصلوة الواجبة التي تركها بسبب الخطأ ما رواه علي بن
ابي حمزة في اصله وروى عن رجال الصمد والكافور ايضا ما قال رسالت عن الرجل يحج ويعتمر ويصلي ويصوم ويتصدق
عن والده وعن نفي قرابته قال لا باس به يزوج فيها يصنع وله اجر بصلته قرابته قلت وان كان لا يرى ما يرى
ويؤاخذ قال يخفف عنه بعض ما سوية امول وهذا الصمد ما ذكره ابن بابويه في كتابه ما رواه الحسين
بن الحسن العلوي الكوفي في كتاب المنك بالاسناد الى علي بن ابي حمزة قال قلت لابراهيم ع ارجو
وان تصدق عن الاجارة والاموات من قرابتي واصحابي قال نعم صدق عنه وصل عنه ذلك واجر بصلتك
اياه قال ابن طائوس رحمه الله عليه يحمل في الحجة على ما يقع فيه النيابة من الصلوة ويقتضي الميت على عمه
ما رواه الحسن بن محبوب في كتاب المشقة عن الصمد انه قال يدخل على الميت في قبره الصلوة
والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء قال ويكتب له اجره للذي يفعل له الميت فهذا الحسن بن محبوب يروى
عن ستين رجلا من اصحاب ابي عبد الله وروى عن الرضا ع وقد دعا له الرضا ع واثنى عليه فقال فما
كتب اليه ان الله ايدك بحكمه وانطقها على لسانك قد احسنت واصبت اصاب الله بك الرضا ويسر كل خير
ووفقت لطاعته ما رواه محمد بن ابي عمير بطريق اخر عن الامام ع يدخل على الميت في قبره الصلوة
والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء قال ويكتب له اجره للذي يفعل له الميت قال السيد هذا عن ابيه محمد بن
ابي عمير عن الائمة وعلوه مولانا الرضا ع ما رواه اسحق بن عمار قال سمعت ابا عبد الله ع يقول يدخل
على الميت في قبره الصلوة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء قال ويكتب له اجره للذي يفعل له الميت
روى ابن بابويه عن الصمد انه دخل على الميت في قبره الصلوة والصوم والحج والصدقة والعق
ما رواه محمد بن محمد بن يزيد قال قال ابو عبد الله ان الصلوة والصوم والصدقة والحج والعمرة وكل
عمل صالح سفع الميت ليكون في جنح فيوسع عليها وقال ان يترك عمل ابك فلان ويعمل اخيك فلان اخوة
في الدين قال السيد قال اخوه في الدين ايضا لكل ما يدخل تحت عموم من الابداء بالصلوة عن
الميت او الاجارات ما رواه علي بن يقطين وكان عظيم القدر عند ابي الحسن موسى ع الكتاب
المسائل عنه قال عن الرجل يتصدق على الميت فيصوم ويعتق ويصلي قال كل ذلك حسن يدخل

على الميت مارواه علي بن اسمعيل البستي في اصل كتابه قال حدثني كروين قال قلت لابي عبد الله
الصدقة والصوم والحج للميت قال نعم قال فقال هذا العاض خلقني وروايته ذلك قال قلت وما انا و
ذاقوا الله وامرني ان اضرب عنقه اضرب عنقه قال فضحك قال وسالت ابا الحسن ع عن الصلوة على الميت
اي الحق به قال نعم وسالت ابا عبد الله ع قلت اني لم اتصدق بصدقة مندات امي الا عنها قال نعم قلت
اوتري غير ذلك قال نعم نصف عنك ونصف عنها قلت اي الحق بها قال نعم قال السيد قوله الصلوة على الميت
اي التي كانت على الميت ايام حياته ولو كانت ندبا كان الذي يلحقه ثوابها دون الصلوة نفسها

مارواه حماد بن عثمان في كتابه قال قال ابو عبد الله ع ان الصلوة والصوم والصدقة والحج والعمرة وكل
عمل صالح ينتفع به الميت حتى ان الميت يكون في جحيم فيوسع عليه من منازيل انك فلان ويعمل اخيك
فلان اخوة في الدين مارواه عبد الله بن جندب قال كتبت الى ابي الحسن ع اسأله عن الرجل
يريد ان يجعل اعماله من الصلوة والبر والحج اثلاثا ثلاثا وثلاثين لابي يوفو سما عن اعماله شي مما يتطوع
به وان كان احدهما جاء والاخر متاكتب الى اما الميت محس جاز وما الى الحي فلا الا البر والصلوة قال السيد

لا يراد بها الصلوة المستوية لان الطحوازي عمن الاجيا في الزيارات والحج وغيرها مارواه انا
رواه محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري انه كتب الى الكاظم ع مثله واجابه بمثله

بن عثمان عن علي بن سمع قال قلت لابي عبد الله ع ان امي مكلت ولم اتصدق بصدقة كاتقدم الى قوله
اي الحق ذلك بها قال نعم قلت والحج قال نعم قلت والصلوة قال نعم قال ثم سالت ابا الحسن ع بعد ذلك
عن الصوم ايضا فقال نعم

مارواه البجليني باساده الى محمد بن مروان قال قال ابو
عبد الله ع ما يمنع الرجل من ان يبر بالديه حيين وميتين يصل على عنها ويتصدق عنها ويحج عنها وصوم عنها
يكون الذي صنع لها وله مثل ذلك في ربه الله بركة وصلوة خير كثيرا عن عبد الله بن عثمان

عن الصادق ع قال الصلوة التي حصل تقبلا قبل ان يموت الميت يقضى عنه اول الناس به ثم ذكر رحمه الله
عشره احاديث تدل بطريق العموم مارواه عبد الله بن ابي يعفور عن الصادق ع قال يقضى على الميت

الحج والصوم والعق وفعاله الحسن مارواه صفوان بن يحيى وكان من خواص الرضا والجواد عليهما
السلام وروى عن اربعين رجلا من اصحاب الصادق ع قال يقضى عن الميت الحج والصوم والعق وفعاله
الحسن مارواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال يقضى عن الميت الحج والصوم والعق وفعاله الحسن

ما رواه العلاء بن رزق بن كتابه وهو واحد رجال الصنع قال يقضى عن الميت الحج والصوم والعق وفعله الحسن ما
 رواه البرقي رحمه الله وكان من رجال الرضا قال يقضى عن الميت الحج والصوم والعق وفعله الحسن ما ذكره
 صاحب الفقيه ما جمع عليه وصح من قول الأئمة عليهم السلام قال يقضى عن الميت أعماله الحسن كلها ما رواه ابن
 بابويه رحمه الله عن الصنع قال من عمل من المسلمين عن ميت عملا صالحا اضعف الله اجره ونفع الله بميت
 ما رواه عمر بن يزيد قال قال ابو عبد الله عليه السلام من عمل من المؤمنين عن ميت عملا صالحا اضعف الله اجره ونفع الله
 الميت ما رواه العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقضى عن الميت الحج والصوم والعق
 وفعله الحسن ما رواه حماد بن عثمان في كتابه قال قال ابو عبد الله عليه السلام من عمل من المؤمنين عن ميت عملا
 صالحا اضعف الله اجره ونفع الله بميت ما رواه يونس بن عمار عن العلاء بن رزين عن عبد الله بن ابي بصير
 عن الصنع قال يقضى عن الميت الحج والصوم والعق وفعله الحسن ما رواه في التذويب باسناد
 عن عمر بن يزيد قال كان ابو عبد الله صلى الله عليه وآله في كل ليلة ركعتين وعن والده في كل يوم ركعتين قال جعلت
 فداك كيف صار للولد الليل قال لان الفراش للولد قال وكان تقرأ فيها القدر والكثير فان هذا الحديث يدل
 على وقوع الصلوة عن الميت من غير الولد كالاب وهو حجة على من نفى الوقوع أصلا أو ينفية لامن الولد ثم ذكر رحمه الله
 ان الصلوة دين وكل دين يقضى عن الميت اما ان الصلوة تسمى ديناً ففيه أربعة أحاديث ما رواه حماد بن
 ابي عبد الله عليه السلام في أخباره عن لقن اذ اجاب وقت صلوة فلا تأخر يا بشي صليها واسرع منها فانها دين ما
 ذكره ابن بابويه في كتاب آداب المسافرين اذ اجاب وقت الصلوة فلا تأخر يا بشي صليها واسرع منها فانها دين ما
 رواه ابن بابويه في كتاب معاني الأخبار باسناد الى محمد بن الحنفية في حديث الآداب الاسرى بالنسبة الى قوله ثم
 قال حمي على الصلوة قال السجل جلالاً فرضتها على عبادي وجعلتها ديناً اذ اوصى بنفع الدال ما رواه جريس بن
 عبد الله عن زرارة عن ابي جعفر قال قلت لرجل عليه دين من صلوة فام تقضيها فان يدركه الصبح ولم يعمل
 صلوة لثمة لك قال يوفى القضا ويصل صلوة لثمة لك والاقضاء الدين عن الميت فلقضية الحنفية لما سأل رسول
 الله فقال ما رسول الله ان ابي اذ كنت فريضة الحج شي زمتنا لا يستطيع ان يحج فحجت عنه اينفعه ذلك فقال
 لما رايت لو كان على ابيك دين لعفيه كان ينفعه ذلك قال نعم قال فدين الله احق بالقضاء اذ انقر ذلك
 فلو اوصى الميت بالصلوة عنه وجب العمل بوصيته لعموم قوله ثم من يدركها سمعها فانما اثم على الذين سددوا ولاه
 اوصى اليهودي او نصراني وجب انفاذ وصيته فكيف الصلوة المشروعة لرواية الحسين بن سعيد بسنده الى محمد

بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن رجل اوصى بما في سبيل الله فقال اعط لمن اوصى له وان كان يهوديا او نصرانيا
ان الله عز وجل يقول فمن بدل بعد ما سمع فانما ارثه على الذين يبدلون وذكر الحسين بن سعيد في حديث اخر عن ابي
عمر ان رجلا اوصى الى ان اضع في يهود او نصراني لو ضعت فيهم ان الله يقول فمن بدل بعد ما سمع الآية قال السيد
بعد هذا الكلام ويدل على ان الصلوة عن الميت امر مشروع تعاقد صفوان بن يحيى مع عبد الله بن حنبل وعلى بن النعمان
في بيت الحرام ان من مات منهم فعلى من بقي صلوة ويصوم عنه ويح عنه ما دام حيا فأت صاحباه وبقى صفوان في مكان
فقال لهما ذلك فيصلي في كل يوم وليله خمسين ومائة ركعة وحولاه من اعيان مشايخ الاصحاب والرواة عن الأئمة قال
السيد رحمه الله وحنا قال انك اذا اعتبرت كثرة من الاحكام الشرعية وجدت الاخبار فيها مختلفة حتى صفت لابي
كتب لم يستوعب الخلاف والصلوة عن الاموات قد ورد فيها جميع هذه الاخبار ولم يجد خبرا واحدا يخالفها ومن
المعلوم ان هذا المذهب في الدين لا يخلو عن شرع بقضاء وترك فاذا وجد المتقضي ولم يوجد المانع علم موافقة ذلك للحكمة
الايمية وقد ذكر ذلك الاصحاب لانهم مفتون بلزوم قضاء الصلوة على الولي فقد حكى ابو حفرة في كتابه في قضاء
عن الشيخ ابي جعفر محمد بن الحسين الشوشاني انه كان يحوز الاستيثار عن الميت واستدل ابن زهره على وجوب
قضاء الولي الصلوة بالاجماع انها تجري مجرى الصوم والحج وقد سبقه ابن الجندب بهذا الكلام حيث قال والليل اذا
وجب عليه الصلوة واخرى عن وقتها الى ان فاتت قضاها عنه وليه كما يقضي في الاسلام والصيام قال وكذلك روي
ابو يحيى عن ابراهيم بن شام عن ابي عبد الله فقد سويما عن الصلوة والحج ولا ريب في جواز الاستيثار على الحج الملقط
منه المسئلة اعني الاستيثار على فعل الصلوة الواجبة بعد الوفاة مبينة على مقدمتين احدهما جواز الصلوة عن
الميت ومنه اجماعية والاجار الصحيح ناطقة بما كانوا عليه والثانية انه كلما جازت الصلوة عن الميت حاز الاستيثار
عنه هذه المقدمة داخل في عموم الاستيثار على افعال المباحة التي يمكن ان يقع للمساو ولا يخالف فيها احد من الامامية
بل ولا من غيرهم لان الخالف من العامة انما منع لزمه انه لا يمكن وقوعها للمساو عنه اما من يقول بانها مكان وقوعها
وعم جميع الامامية فلا يمكن القول بمنع الاستيثار الا ان حرق الاجماع في احدي المتقدمين على ان هذا النوع قد انعقد
عليه الاجماع من الامامية والخلف والسلف من عدم المنع وما قبله الى زماننا هذا وقد تقدم ان اجماعهم قطعية فان
قلت فبما اشهر الاستيثار على ذلك والعمل به عن النبي صلى الله عليه واله وسلم كما اشهر الاستيثار على الحج حتى علم من الملة
ضرورة ذلك المس كل ما يقع يجب اشتراكه لاكل مشهور يجب الجزم بقبحه فرب مشهور الاصل له ورب متاصل لم
شهره لعدم الحاجة اليه في بعض الاحيان لند وقوعه والامر في الصلوة كذلك فان سلك الشيعة كما سلك

لما زنة الفريضة والنافذة على حد لا يقع من احدهم اخلال بها الا العذر بعينه كرض الموت او غيره واذا اتفق فوات بعضه
باذروا في فعلها لان اكثر قدامهم على المضايقة المحضة فلا يفتقر الى هذه السئلة والتفوا كركن قضاء الولى للمات الميت
ذلك على طريقة النذور يعرف هذا الدعوى من طالع كتب الحديث والقصة وسيرة السلف معرفة لا يرتاب فيها خلف
من عدم قوم بطرق اليمم القصير واستولى عليهم فتوراهم حتى آل الحال الى انه لا يوجد من يقوم بحال السنن الا
بهم ولا يبادر بقضاء الغايت الا انهم فاجأوا الى استدراك ذلك بعد الموت لظنهم عجز الولي عن القيام به فوجب
ذلك الى الاصول المقدرة والقواعد المحمودة وفيما ذكرناه كفاية على ان قضاء الصلوة عن الميت فيمضو كذكره
بين ارباب المذاهب المبانية الشيعة على طرق القريض ولا يعقل روايته عند نقل حديثهم وان شارح صحيح مسلم من
الشافعية قال فيه ما هذا لفظ ومذهب جماعة من العلماء الى انه يصلى للميت ثواب جميع العبادات من الصلوة والقوة
والقراءة وغير ذلك وحكى صاحب الحاوى عن عطاب بن ابي رباح واسحق بن راهويه انهما قالوا لا يجوز الصلوة عن الميت
وعال الشيخ ابو سعيد عبد الله بن محمد بن بهبه الله بن ابي عمرو بن اصحابنا المتأخرين في كتابه اشضاف الى جبا
هذا وليعلم القياس على الدعاء والصدقة والحج فانها ما يصلح بالاجماع واختلف اصحاب الشافعية في ركعتي الطواف
هل يقع على الاصرار عن المتأخرين قلت وموت وحكى في الكتاب المذكوران ابا اسحق الطالقاني نفع الامم ذكر ان سنا
بن جاش حدث عن الجراح من دينار ومعاثقان عن رسول الله قال ان من البر بعد البر ان تصلى للابويك مع صلوة
وتصوم لهما مع صومك ثم ضعف الحديث بالارسال مع اعترافه بقتلهما نقلنا عن الحافظ الكبير عبد الرحمن المبارك و
جماعة من العلماء ويعتدون مراسيل الشافعية وهذه اربعون حديثا خالين عن معارض وفي البخاري في باب من مات
وعليه نذر ان ابن عمر من مات امتا وعليها صاوة ان تصلى عنها ومذهب الصحابي عند كثير من العلماء انه يجزى قصو
فيما خالف القياس او لم يقل مخالفة غيره والامر ان حاصلان هما واجبه مانع لحوق ما عدل الدعاء والصدقة والحج عن
الميت بعولته وان ليس للانسان الا ما سعى ويقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من عمل صدقة
او علم ينفع به او ولد صالح يدعو له وعلى من دين اعتمد النوى وغيره والجواب انها عام مخموص محل الوفاق فمما جيب
عنه فهو جوازا ومنه كاف في الجواب ثم نق الاعمال الواقعة نيابة عنه بعد موته بنحو سعيه في تحصيل الايمان واصول
العبادة المستمرة لنيابة عنه في شدة اليه واما الجواب الدال على انقطاع عمله وهذا يصل اليه من عمل غيره ثم يقول عمل
صالح اهدى الى الميت فينفع عنه كمال الوفاق ولا خلاص عن ذلك الا بالاثم المدعى او عدم دلالة الية والجواب على ما
اوردته في نبش القبور وهو اجماعا للسلف الا في مواضع احدها ان يصير الميت رجما فلو ظنة

رم العلم ثم دفعنا اليه
وراءه وصاروا الى انهم

فقط بقاؤه وجب اعادته الى مكان عليه ويختلف ذلك بحسب التراب والاسوية ولو علم ضرورة ربهما لم يحز تصويره
بصورة المتأخرى الارض السبيلة لانه يمنع من الهجوم على الدفن فيه وثانيها لو دفن في الارض المقصوب تحريم
شغل مال الغير وكفى غصب جزء منها في جواز القلع ولو أدى الى التمسك لان حرمة التي اولى بالمراعاة والافضل
لما كثر تركه اما بعض او غير عوض لئلا يتك حرمة وخصوصا لو كان الشريك وارثا او رجلا ولو اتفق الواث^ق
على دفن في ملكهم حرمة النش وكنه الدفن في ملك الغير باذنه لان ذلك يقتضي التأييد الى ملك الميت عرفا
حذر من المثل والتك لم يوجب المعوقل الظلم عاز لعلم المانع وثالثها لو كفن في ثوب مقصوب حاز^{لش}
لاخذ الثوب بقائه على ملك صاحبه فيزعه ولا يجب عليه اخذ القيمة عند لانها تجارة مسطرة فيها التراضي نعم^{تسحب}
والقول بان تقوم الدفن فيه ممكن بخلاف الثوب ضعيف لا مكانه باجارة البقعة زما يعلم على الميت فيه
واضعف منه القول باشراف الثوب على الهلاك بالكفين بخلاف الارض لان الفرض قيام الثوب و
ربما احتمل انه ان أدى بنشه الى تمسك الميت بظهور ما ينفر منه لم ينش والابنش كما في الجبر السالف ان حرمة
المومن يتسلك حرمة حيا ولكن من الاحتمال ما يرمي في مواضع البنش الا البلى واربعا اذا وقع في القبر ما لا يبرجا
بنشه واخذة للنبي عن اخذته المال وروى ان المغيرة بن شعبه طرح خاتمه في قبر رسول الله ثم طلبه
ففتح موضع منه ما خذه وكان يقول انا افركم عنه لرسول الله ولو دفع الى صاحب المال قيمته فكما الثوب
في عدم الوجوب بل اولى وعامتها الشهادة على عينه تضمن المال المتلف او قسمه ميراثا او اعتاد زوجته فاش
موضع ضرورة وهذا يتم اذا كان البنش محصلا للعين ولو علم تغير الصورة حرمة وتوقف في مواضع منها اذا دفن
في ارض ثم بيعت مال في طعاز المشتري قبل الميت منها والافضل تركه ورواه الفاضلان بتحريم البنش الا
ان يكون الارض مقصوبه فيبيعها المالك ومنها اذا دفن بغير غسل او دفن او صلوة او الى غير القبلة وقطع
الشيء في الخلاف بعدم البنش للفصل لانه مثل ويرجى في المعبر فقال في التذكرة الى بنشه اذ لم يوجد الى فساد لا
واجب فلا يستطبد ذلك وكذا في الدفن الى غير القبلة واما الكفن فوافق على عدم بنشه لاجل الحصول السقي
بغيره فالاعتناء به اولى من تمسك حرمة بنشه واولى بعدم البنش الصلوة لا مكان فعلها مدفونا ومنها لو
كفن في جوفه كالمقصور واولى بعدم البنش لان الحق فيه للتعمد وحقوق الاربعين اشده تقيضا
منها لو اتبع جيا جرة او بالقيمة ثم مات قبل شق جوفه وجها ان احدهما هو الذي يحجى الخلاف
لا سواء كان له او غيره لقول النبي حرمة المسلم ميتا كحرمة حيا والثاني نعم توصلا الى استيفاء المال

واما عرقه الخي يجهل بقيده بعد خصال الوارث جميعا بين الحريتين لوضعه وعليه سقر النيش ويكن الفرق بين
 الموال وغيره لانه استبدك مال نفسه باقتلعه فهو كالواضع في حياته ومما قلنا بعدم النيش بوضعه تركته اذا كان
 لغيره لانه اضع في حياته اما الولي واشتد الشك حاز النيش لا فراج لوال المانع فان كان الوارث لم يفرم لصاحبه
 اليه وان فرم ما لا يوجد الزاد لما في باب العصب انشاء الله لو كان في يد الميت خاتم او في اذنه حلقة
 تعذر اقرارها توصل اليه بالكسر والبرهان في تركه اصابة المال للميت عنه ولو اوصى بدفن خاتم معه وشبهه ما ترك به
 ففي اجابته وجبان من اصابة المال للميت عنه ومن تسلط على ما لا يفرج محرم الوجه بغيره وج بغيره لث او الاجاز
 اما لو كان لا عرض فيلزم خبطها لانه اختلف محض لو وجد بغيره من الميت بعد دفنه لم ينش بل يدفن الى جانبه
 لان بنشه مثله وليس في نفوسه اقراره ذلك لو امكن ايضا لا يفتح موضع من القبر لا يودي الى ظهور الميت اكن الجواز
 فيها جمان اقراره وعدم تمك لا يحسن الاغلف بعد موته قال في القبر وعليه فتوى العلماء لان الحثان تكليف في
 حال الحيوة وقد زالت ولان فيه اقراره من اعضا الميت وهو حرام ولو حثن وجب دفن الجده معه في ضمان الميت
 وجبان من ان عاده من استحقاق قطعه من الخي مكانها من فصله عنه ولو قلنا ما الضمان ففيه عشر الارش لو كان جينا
 وعشر الثبوت لانه اذا قطعه جاتا مالا ارش ويكن ثبوته اذا كان القطع بغير اذنه مع كونه غير مشع من الحثان ما
 لا يجوز حثه بغير اذنه فان قدر تفاوت في القيمة بحال فروج الدم نسب ارش الميت اليه في البرزخ
 لغة الحاضر والمراوم بين الموت والعتق قال الله تعالى ومن وراءهم برزخ الى يوم يبعثون روى ابن بابويه عن
 الصادق بن الدنيا والاخرة انه عقبه ابو نهار واسمه الموت سوال القبر عليه الاجماع الامن لقن على
 سلف من الاجار روى الكليتي عقبه اسما يند عن الصادق اما السلف في قبره من محض الايمان والكفر محض او اما
 ما سوى ذلك فعلى غيره روى محمد بن مسلم وعبد الله بن سنان وعن الباقر عليه السلام بطريق ابى بكر الحضرمي وان كان
 ويحوز ان يول بسوال خاص لا مطلق السوال وعن ثبير الدان عن الصادق على الملكان مكره فكمه ولسان الميت
 من ركب وما دينك ما اذا كان مؤمنا قال الله ربني ودينني الاسلام فيقولان له يا رسول الله في الرجل يذاري فرج من
 طهر انكم يقولون شهدانه رسول الله فيقولان له نعم نعمه لاحل فيها ويبيع له قبره تسع اذرع ويبيع له بالجنة فيرى
 مقعده فيها ولو كان كافرا دخل عليه واقيم الشيطان بين يديه عينا من نحاس فيقولان من ركب وما دينك وما تقول
 في هذا الرجل الذي فرج من بين طهر انكم يقولون لا ادرى تخيلان بينه وبين الشيطان ويبيع باب الى النار يودي
 مقعده فيها وعن ابى بكر الحضرمي يسألون عن الرجل القاييم من اظهرتم فيقولون ما تقول في فلان بن فلان

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

يقول دأب ما في يقولون انهم انما الله عنك وينفع لآب الى الجنة فالزال نفخ من روحها الى يوم القيمة وبق الكافر
 ما تقول في فلان بن فلان يقول قد سمعت به ولا ادري ما حقيق له لادريت وينفع لآب من النار فالزال نفخ من روحها
 الى يوم القيمة وروى في الصحيح عن انس عن النبي ان هذه الامة بتلي في قبورهم فان المؤمن اذا وضع في قبره آناه ملك
 يقول ما كنت تعبد فان الله هذه تقول كنت اعبد الله يقول ما تقول في هذا يقول هو عبد الله ورسوله قال فقال
 عن شيء مما فينطلق بالي يلية الذي كان في النار حتى سدا بينك في النار ولكن الله عنك ورحمك وابدلك به بيتا
 في الجنة يقول لا ادري حتى اوصب ما بشره اهل فيق له اسكن فان الكافر اذا وضع في قبره آناه ملك فينفره يقول ما كنت
 اعبد يقول لا ادري حتى لا ادريت ولا تليت يقول ما كنت تقول في هذا الرجل يقول كنت اقول مثل ما يقول
 الناس فيضرب بطراق من حديد من اذنيه فيصيح منها يصيح سمعها الحلائق فيرسلين ومضى بليت اي قرات اني آيا
 لمجانسة ديت وروى اقلت من املت الابل اذا اولدت وتلا ما اولادها في رواية اخرى والكافر في مقعده في
 الجنة فيق من هذا بعدك من الجنة ولكنك عصيت الله وطلعت عدوه وعن البراس عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الذين اهتموا بالقول الثابت في الحيوة الدنيا في الاخرة قال من اذ في القبر اذا سئل عن ذلك وروى الكليني عن ابني
 عن الصمعي عن المؤمن اذا اجاب يقول ان لم نعلم نوحه لاصلم فما وضع له في قبره تسع اذرع ويرى مقعده من الجنة ويقول الله
 نعم بقت الله الذين اهتموا بالقول الثابت في الحيوة الدنيا في الاخرة تطاير الاجاب بعد ان القبر بعد
 منه وقد مر طرف منها ورواه نعم الناري يرضون عليها عند ما وعيا ويوم تقوم الساعة يدل عليه وقد روى ابن سعد
 ان ارواحهم في اجواف طير سود يرضون على النار بكرة وغشا الى يوم القيمة وروى الكليني عن جابر عن النضر قال
 النبي صلى الله عليه وسلم من شئ الا وقد رعى الغنم كنت انظر الى الغنم والابل وانما ارعاها قبل السنة وهي منكبة ما حواها من سحر حتى
 تنفر فطيرها قول ما هذا ما عجب حتى جبرئيل علم ان الكافر يضره خربة ما خلق الله عز وجل شئ الا ويسمها ويدخلها
 الا الثقلين نفوذ بالله من عذاب القبر عن ابني بصير عن الصمعي ان رسول الله خرج في جنازة سعد وقد شيعه سبعون
 الف ملك فرفع رسول الله راسه الى السماء وقال او مثل سعد لم فقلت ام سعد بينك يا سعد فقال لها النبي
 صيا يا سعد لا تخفي على الله عز وجل وعن لشرا الدمان عن الصمعي انه قال اما القبر ورضه من رياض الجنة او خرفة من
 حفرة النار وعن ابني بصير عنه عن الكافر نادى نادى من السماء افر شئ الذي قبره من النار والبسوة ثياب النار
 انجو اليا بالي النار حتى ياتنوا ما عندنا شئ الا فيقربا في نزع ثلث خربات ليس فيها خرفة الا طير قبرة ولو ضرب
 بملك الحزب جهال تهامة لكانت ريماء عن الصمعي في المصلوب يصيبه عذاب القبر حتى الله عز وجل الى الله

في قوله
 ما حواها من سحر
 حتى تنفر

في قوله
 في نزع ثلث خربات

فينفر

فيضبط ضغطه من ضغط القبر وعن أبي بصير عن أحمد بن عليهما السلام قال رسول الله ما مات رقيه ابنة أبي لهب
ضعفها وسالت غزول ابن جبر ما من غدا القبر وعن أبي بصير عن الصادق ما قل من نزل من ضغط القبر في الجحيم
المسلم عن انس بن مالك قال دخلت على النبي فسمع صوتا فخرج فقال له من اصحاب هذه القبور فقالوا يا رسول الله
ناس باتوا في الجاهلية فقال لهم نعم وبالهدى من غدا القبر وفي رواية اخرى في المواقف والكافر لضيق عليه قبره حتى
فيه اضلاله نعم وبالهدى من غدا به رفته وعن ابن عمر ان رسول الله قال ان احدكم اذ مات عرض عليه مقعده
بالقدرة والعشي فان كان من اهل الجنة فنزل الى الجنة وان كان من اهل النار فنزل الى النار فيقول هذا مقعدك
حتى يشبك الله ايل يوم القيمة ^{منعك} دل القرآن بقوله تصدوا لتقولوا لمن تغفل في سبيل الله اموات بل احياء وقوله
تعدوا لتحسبوا الذين قتلوا في سبيل الله اموات بل احياء عند ربهم يرزقون فحين وغير ذلك على بقا النفس
بعد الموت بناء على تجرد ما عليه كثر من الاصحاب ومن المسلمين او على تعلقها بابدان وموتى باسنانة وشكر
من الحائنين فيها ما روى ابن عباس عن النبي انه قال ارواح الشهداء في جوف طير خضر وانهار الجنة وتأكل
من ثمارها وتاوي من قناديل في ظل العرش ومنها ما روى عن الطرقي عن النبي انه قال جاتي خير لكم وصاتي
خير لكم قالوا يا رسول الله وكيف ذلك قال ولا يحوتني فان الله تعالى يقول وما كان الله ليضل عن شيء وما
مفارقني اياكم فان اعمالك تعرض على كل يوم فاما كان من حسن استود الله لكم وما كان من قبيح استغفر الله لكم قالوا
وقد رقت فقال كلا ان الله عز وجل رحم كونه على الارض ان تطعم منها شاة روى الاصحاب في تفسيره قوله تعالى
اعلموا اني قد اوتيتكم رسول الله عز وجل المومنون ان اعمال العباد تعرض على رسول الله وعلى الله وعلى كل يوم ابرارنا في
وفي التهذيب عن مروان بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قلت له ان اخي سفيان واخاف ان يموت بها قال يا سفيان
حيث ماتت انه لا يبقى مؤمن في شرق الارض وغربها الا حشره الله روحه الى وادي السلام قال وسطر الكوفة كان
بهم خلق خلق قهوا يتحدثون ورواه في الكافي في الصدوق في التهذيب عن يونس بن جيان قال قال ابو عبد الله
يا تقول الناس في ارواح المومنين قلت يقولون في حواصل طيور خضر قناديل تحت العرش فقال ابو عبد الله
سمعان الله المومنين اكرم على الله من ان يجعل روحه في حواصل طيور خضر يا يونس ان المومن اذا قبضه الله تعالى
روح في قالب كقالبه في الدنيا فيكون ويشربون واذ اقدم عليهم القادم عرفوه بتلك الصورة التي في الدنيا و
روى في التهذيب ايضا عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عن ارواح المومنين
فقال في الجنة على صورته ابدانهم لورائته لعل فلان ومثله ما رواه في الكافي بسنده الى ابي ولاد الحناط عن

إلى عبد الله، وعن أبي بصير عنه، أن أرواح المؤمنين لن تخرج من الجنة إلا يكون من طعامها ويشربون من شرابها
 ويقولون ربنا آتم لنا الساعة وانجز لنا ما وعدتنا والحق أقرنا بما كنا وعين أبي بصير عنه، أن الأرواح في صفة
 الأجساد في شجرة في الجنة تتعارف ويتسأل إذا قدمت الروح عليهم يقولون دعونا فأتينا قد اختلفت من هول
 عظيم ثم يسألونها ما فعل فلان وما فعل فلان ما قالت لهم تركت حيا ارتجوه وإن قالت لهم قد ملك قالوا
 قد مضى ويقولون من روي يونس بن يعقوب عنه، وفي الكافي بإسناده إلى حبة الرعي قال فرجت مع
 أمير المؤمنين ع إلى الطبر فوقف بوادي السلم كأنه مخاطب أقوام فقلت لقيامه حتى أبعيت ثم حلت حتى
 فعل ذلك فخرم ثم عرض على أمير المؤمنين ع المجلس فقال يا حبة إن هؤلاء محادثة مؤمن أو مؤمنة ولو
 كشفت لك رأيهم فلتا خلقا يتجادون فقلت أجسام أرواح فقال أرواح وامن مؤمن يموت في بقعة
 من تفاع الأرض لا قيل لروحه الحق بواي السلم وأنها تبعه من جنة عدن وفي الكافي عن أبي بصير عن أبي عبد الله
 ع في أرواح المشركين في النار يعذبون يقولون ربنا آتم لنا الساعة ولا تخر لنا ما وعدتنا والحق أقرنا بما كنا
 وعن القاسم عن أبي عبد الله قال أمير المؤمنين ع شربا على هذه الأرض ما بر موت ويؤخر موت برده
 ثم الكفار أكثر من الأجر في ذلك وما يدل على تعاقب النفس مدة بعد الموت أحداث الزيادة وهي كثر
 منها رواية حفص بن النعماني عن أبي عبد الله ع أن المؤمن يزور أهله فيرى ما يحب ويستريحه ما يكره وإن
 الكافر يزور أهله فيرى ما يكره ويستريحه ما يحب قال ومنهم من يزور كل جمعة ومنهم من يزور على قدر عمله
 وفي رواية إسحق بن عمار عن الكاظم ع يزورون على قدر فضيلتهم ومنهم من يزور على كل يوم ومنهم من كل
 يومين ومنهم من كل ثلاثة وإن زيارتهم عند الزوال وفي رواية أبي بصير عن أبي عبد الله ع ما من مؤمن ولا
 كافر إلا وموئباني أهله كل يوم عند زوال الشمس فإذا رأى أهله يعلمون بالصالحات حمد الله على ذلك وإذا
 رأى الكافر أهله يعلمون بالصالحات كانت عليه حسرة وفي رواية إسحق بن عمار عن الكاظم ع فبعت الله
 لكافرية ما يستريحه ويستريحه ما يكره ويرى ما يستريحه ويرجع إلى قرة عين
 غسل من الميت وهو حي
 على الأصح لما رواه أبو بصير ع عبد الرحمن بن صخر عن النبي ص من غسل ميتا اغتسل ومن حمله فليست وضوءه
 ومن غسله فليست وضوءه في خرافة عنه الفصل من غسل الميت ما لوضوء من غسله وروى أن أبا طالب رضي
 مات أمر النبي ص عليا ع تغسيله فخرج منه قال أذهب فاعقل وردني عن جريح عن أبي عبد الله ع من غسل
 ميتا فليغسله ثلاث فأن مسه قال فليغسله ثلاث فأن أدخله القبر قال لا يغسل عليه وعن معوية بن عمار ع

اداغت وروى في الاغتسل عليه واذا بر فعله الغسل قلت البهايم والطير اذا اغتسلت غسل قال لا يغسل من ذلك الانسان
 وعن محمد بن مسلم عن احمد بن عمار في رجل مسح ميتة عليه غسل قال لا امان لك من الانسان وشبهه روى الجلي عن ابي
 عبد الله وعن محمد بن الحسن الصغار كتبت اليه رجل اصاب ثوبه او بدنه ثوب الميت فوقه اذا اصاب يده
 جسد الميت قبل ان يغسل فديك عليك الغسل وعن محمد بن مسلم عن احمد بن عمار اذا اغتسل بجرارته فلما واذا اغتسل
 برده فليغسل الميت والذي يغسله يغسل فقال نعم وعن سماعة عن ابي عبد الله غسل من غسل ميتا واجب
 وعن يونس عن بعض رجاله عن الغرض غسل الجنابة وغسل من مسح ميتا وعن عبد الله بن سنان عنه غسل
 الذي غسل الميت وان غسل الميت الانسان بعد موته وهو جار فليس عليه غسل ولكن اداغت قبله وقد برده
 الغسل ولا بأس ان يغتسل بعد الغسل وقبله وطاهر هذه كلها الوجوب وفي بعضها مخرج به وقد قيد بكونه بعد برده
 ومفهوم خبرين اذا اغتسل عليه لومته بعد الغسل ولطهارته به وفتوى الاصحاب وعن محمد بن الجلي عن ابي عبد الله
 ع ولا يغسل من ميتة بعد الغسل اذا دخلته القبر ورواه غار عن الصادق ع كل من غسل ميتا فعليه الغسل وان كان
 الميت قد غسل طهره وحملها في التذيب على الذنب كما سبق وكذا مفهوم رواية جرير عن ابي عبد الله ع فيمن اوى
 القبر لا يغسل عليه انما مسح الثياب محل على الذنب واستفاد من مفهوم الخالفه غسل يجب الغسل ايضاً
 قطعة فيها عظم سواء اقبلت من حي او ميت لرواية ايوب بن نوح عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال اذا
 قطع من الرجل قطعة فهي ميتة فادامه انسان فكل ما فيه عظم فقد وجب على من مسه الغسل وان لم يكن فيه عظم
 فلا يغسل عليه وشغل الشيخ في الاجماع في ذلك قال في المقبر الذي اراده التوقف في ذلك فان الرواية مقطوعة
 والعمل بها قليل ودعوى الشيخ الاجماع لم يثبت وعائنه الاستحباب تفصيلاً من الطراح قول الشيخ والرواية قلت هذه
 القطعة تجسده قطعاً لوجوب غسلها كما مر وفي بعض من حملها يجب الغسل بمسها وخصه صاحب الميت بكل دليل دل على
 وجوب الغسل بمس الميت فهو ال عليها لان الغسل يجب بمسها متصلها الذي افرجه عن الوجوب بانفصالها
 ولا يلزم عدم الغسل لو مسح جميع الميت محرماً والجزء المنقول عنه حجة وكذا المقرن بالقرينة والامر ارجح لان في الخبر
 والاجماع المنقول بجزء الواحد حجة عند كثيره وان الجنب سابق على الشيخ وقد افي بوجوده وفي مس القطعة الا انه قيد
 بما ينسب وبين سنة وفرضها في القطعة من الحي والتوقف في هذه خصوصيتها لاجل لان الاصحاب يفترون في وجوب
 غسل الميت على الاطلاق وهم الاكثر في ما فيه على الاطلاق وحول الرضى ومن اخذ اخذه بالقول بوجوبه في موضع
 دون موضع لم يعمد ثم انما نفى للرضى رحمه الله على حجة نقله سوى ما ينظر من حديث ابن سعد بن ابي حنيفة

في المسح على الميت
 في المسح على الميت
 في المسح على الميت

قال سمعت ابا عبد الله يقول ان الغسل في اربعة عشر موضعا واحدا فيضة والباقي سنة وما يلوح من كتابه القلم الضيق
كتبت اليه جعلت فداك هل اغتسل امير المؤمنين ع حين غسل رسول الله ع عند موته باجايا النبي ص طاهر مطهر ولكن
امير المؤمنين ع فعل ذلك وجرت به السنة او رده في الاستبصار والتدبير في باب الاغتسال واوردني التمييز بسند
افزالي الحسين بن عبيد قال كتبت الى الصمعي هل اغتسل امير المؤمنين ع حين غسل رسول الله ع عند موته قال كان
رسول الله ص طاهرا مطهرا ولكن فعل امير المؤمنين ذلك وجدت به السنة نعم هناك رواية تضمنت ان غسل الميت سنة
حملها على طاهر باقتضى الحكم بطهارة ومس الطاهر لا يوجب غسلا ولا غسلا الا ان هذا مخالف اجماع المسلمين فضلا عن الامة
ومن امر في مرسل عبد الرحمن عن ابي الحسن ع في اجماع الجنب والميت والمحدث حيث قال وغسل الميت سنة وكذلك بطر
التقليد عن ابي الحسن ع في ميت وجنب اذا اجتمع سنة وفريضة يدى النوض وبطريق الارض وقيل هو التقليل
ايضا عن الرضا ع ترك الميت لان سنة فريضة وسنة سنة وكل هذا يكلف لوضع روايات الوجوب دلالة وشهرة
والشيخ حمل لفظ السنة على الثابت بالسنة وموجس واما اغتسال امير المؤمنين ع وروي السنة وهو طاهر الدلالة على الوجوب و
سلار ع الاغتسال الواجب وقال وغسل من مس الميت على احدى الروايتين ولم يروى مصرحه بذلك وفي التمييز
الذي هو شرح المقنع لم يذكر سوى ما ذكرناه ولم كلام في الخلاف لشعور وجود مخالفة لغير الرضا حيث قال وعند بعضهم انه
وسموا اختيار الرضا ثم استدلل على الوجوب بالاحتياط والاخبار ولم يذكر الاجماع مما ذكره في كتاب الجنايا قال ومن شئ
ضمهم لا يقتد بقوله ونقل الوجوب عن علي ع وابي هريرة والشافعي في البويطي ومنه الغسل بجماعه الرضا وجوبه بالاسلف ولو
احد ثبوت الرضا المقدم اعاده وبعد الغسل المقدم الرضا الا في ثبوت الغسل الاقرب حكمه حكم المحدث في اثنائه غسل
الجنازة وقطع في التذكرة ثبوت الواحد في اثنائه غسله ثم توضأ تقدم او افاة ولعله يرى الى حديث الاكبر يرفع الغسل والا
يرفع الرضا بالتوزيع وفيه بعد لظهور ان الرضا والغسل على رفع الحدث مطلقا وهذا ينبغي في جميع الاغتسال سوى
اجنابة لو تم قبل برودة فلا يغسل للمصر ومثل يجب غسل باحسه الاقرب المنع لعدم القطع بخاتمة واصل البراءة
لان بخاتمة وجوب الغسل متاخران اذا الغسل بمس الجنب وان قلنا ان وجوبه بعد بعض مطروق الاول سقوط
غسل اليد ويلوح ذلك من كلام ابن ابي عمير رحمه الله انه خالف الجماعة ولم يدعى الشيخ الاجماع عليه والعاضل اوجب
غسل يده بمس قبل الرد حتى بان الميت ينحس وجوبه انما يقطع بالموت بعد البرد ولو مس مات غسلا منه ما لا يقرب سقوط
الغسل الحكم بطهارة ولو غلبنا الجنازة الكلية قلنا ان زوالها عن جرمه وشروطه وبها عاين فوافر امكن الوجوب ولا
يصح عليه انه ميت لم يغسل انا على القول بالجنازة العينية كما يظهر للاصحاب فلا اشكال في عدم الوجوب ولا

فرق بين من المسلم والكافر لثبوت النطق والادخل بقيد الفصل فيما في اجزاء الكافر مجرى البيه لا قيد لعدم وجوب الفصل
من بعده ولا يلزم منه كون صحة شرط الوجوب بفصل قبله لاصالة عدم الاشراف لعدم الفرق بين من الكافر ومن
قبل الفصل ما بعده لا من قبل لم يند طهارة وهل يجب الفصل بين العظم المحرر متصلا او منفصلا الاقرب نعم لدوران
الفصل معه وجودا وعدا ويمكن الالتفات الى طهارته فلا ينفذ فيه نجاسة ونحن نمنع طهارته قبل الفصل الشرعي لانه
لا اتصال نعم لو اوضح العظم في حال الحيوة وطهر ثم مات فمسه فاستحال اقول لانه لا يحكم بنجاسة هذا العظم حوله غلبنا ما
النجاسة توجد وجوب الفصل وهو اقرب ما على هذا فلو ما على النجاسة العينية يمكن القول بنجاسة تبعها لليت عينها يظهر
بالفصل اما السن والقرن فالاولى القطع بعدم وجوب الفصل بينهما لانها في حكم الشجر والظفر من الانضمام ومع اتصال
يمكن المساواة لعدم نجاستها بالموت والوجوب لانهما من جنس الفصل بغيرها في الاستعمال وهو المباح
كيفية الطهارة ومطالعة في كيفية الوضوء وفيه ثلاثة اجابات في واجباته والذي استفيد من نص الكتاب
ثمانية البنية وقد تقدم تحقيقها ويجب التصدي بها الى القربة اعني موافقة ارادة الله تعالى ونظام كلام المكلفين ان القربة والنسبة
طلب الرفعة عند الله تعالى بواسطته تيل الثواب نسبها بالقراب المكاني وينبذ على الاول قوله نعم وما لاحد عنده من نعمة
تجرى الا ابتغاء وجه رب العلى وقوله والذين امنوا الشد بها لله اي ارادة لطاعته وقول امير المؤمنين ع يمكن
اهل العبادة بعد نفع الطعن في الثواب والخوف من العقاب وينبذ على الثاني قوله نعم وينبغي ان يقال نعم وما قوله نعم
يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون اي راحين الفلاح او كفى تفلاح اذا الفلاح
هو الفوز بالثواب قاله الشيخ ابو علي الطبرسي رحمه الله وقال بعض المفسرين سوا الفوز بالامانة ومنه قوله نعم قد افلح الله
وقوله نعم الا انها قريبة لهم سيد علم الله في رحمة صرح في ذلك لقوله نعم من قبل يتخذنا منقربا ثم الله واما قوله نعم
واقرب ان جعل قربا على السجود واما المعنى الثاني ومنه الحديث عن النبي ص اقرب ما يكون العبد من ربه اذا سجد وان
جعل مستقلا لكن ان يكون معناه واصر ارادة الله تعالى والفعل بانعكس من ثوابه قال الشيخ ابو علي الطبرسي رحمه الله
اقرب من ثوابه قال قيل معناه وتوابع اليه بطاعته والط ان كلامهما محصل للاخلاص وقد توهم قوم ان قصد الثواب
يخرج عنه لانه جعل واسطة بينه وبين الله وليس هناك دلالة الاى والاجار عليه وترغيبات القرآن والسنة مشعرة به
ولانهم ان قصد الثواب خرج عن استغناء الله تعالى لان الثواب لما كان من عند الله فيبقى مع وجوب الله نعم قصد الطاعة
التي هي موافقة ارادة اول لانه وصول بغير واسطة وقصد المكلف في تقربا لطاعة الله وابتغاء وجه الله كان كانه
ويكفي عن الجميع قصد الاستعانة الذي هو غاية كل مقصد بهذه القربة مقبلة في كل عبادة لقوله نعم وما امره الا

مخلصين لا الذين قل الله اعبد مخلصا لا ديني ودلال الكتاب والاجار على التبع انما مذكورة في قلب كل عاقل بقصد ال
كل فعل اعني الاولين عن ذكر نيات العبادات وتعلمها حتى ان الاجار خاليه عن شخص نية الاما تذكر في الحج والعمرة
انما الله لكن قال في التهذيب في ما يدل خبر اعاده الرضوخ بترك التسمية ان المراد بها النية وفي الخلاف والمختلف نقل الاجماع
على وجوبها وفي المقبر اسنده الى الثلاثة وابن الجبند وقال لم اعرف لقد انما فيه نصا على التعيين ولم يخج في الخلاف
بغير الاجار العامة في النية ومن ثم لم يذكرها في الاصحاح في مصنفاتهم كالصديقين والجعفي قال لا عمل الا نية
ولا باس ان تقدمت النية العمل او كان معه وابن الجبند عطف على السجدة قوله وان تعتقد عند ارادة طهارة
يودي فرض الله فيها الصلوة قال ولو غرت عنه النية قبل ابتداء الطهارة ثم اعتقد ذلك وسوى عملها اجزاه ذلك
وهذان القولان مع غرابتهما مشكلان لان المتقدم غرم لانيته والواقع في الاشياء اشكل لمنو بعضه عن نية وحمل على
الصوم قياس محض مع الفرق بان ماهية الصوم واحدة بخلاف الرضوخ المتعددة الاعمال والتعجب بها لا اعلم قولا
من علمنا فان اجمع ان الجنب على الاستنجاب بانه تعالى اذا تم الى الصلوة فاعلموا وان كنتم جنبا فاطهروا ولم
يذكر النية وبان الماء مطهر مطلقا فاذا استعمل في مواضعه وقع موقعه واجب بان الاية تجوز لان المفهوم منه غسلوا
لاجل الصلوة ومنه قوله لم اذا نيت الامير محمد ابنتك فاذا قابلت العدو فخذ سلاحك فان المفهوم منه للقاء الامير وقتا
العدو وطهارة الماء سلم ولكن الجمع بينه وبين قول النبي انما الاعمال بالنيات واجب على ان يمكن العمل بطهارة
الماء على الاطلاق في رفع الخبث لانه كترك التيمم ولان المقصود زوال غيبه الماء وقد حصل بخلاف الطهارة فان العمل
بها العبادة وحمل النية القلب لانه ارادة والاستنجاب الجمع غدا بينه وبين القول للاصل ولعمد ذكر السلف اياها
صار اليه بعض الاصحاب لان اللفظ استعمل على اخلاص القصد وفيه منع طاهر والشيخ في الخلاف قال في نية الصلوة
محلها القلب دون اللسان والاستنجاب الجمع بينهما حتى بان النية ارادة فليسه مؤثرة في تخصيص الفعل لموجبه ولا دليل
شرعي على التلطف بها ولا اصحاب فيه عبارات القربة واستغناء وجه الله وسوى النهاية والمقصد والاحتياط

الاستباحة في غسل الخايض ان قلنا برفع الاكراه الاستباحة بدون الرفع في الميتم والطهارة الضرورية فاذا لم يقبلنا لم يكن
احدا من الجمع بين الاربعة وبين الطاعة لندوي قول ابن زهره قال وان اعتبرنا تعلق الارادة برفع الحدث
لا مانع من الدخول بالاستباحة لانه الوجه الذي لا جلا امر برفع الحدث لانه مانع من الدخول بالاستباحة لانه الوجه الذي
لا جلا امر برفع الحدث فلم ينفذ لانه لا يكون تمثلا للوجه الذي امر لا جلا وتعلقها بالطاعة لله تعالى لان بذلك يكون الفعل عاصيا
والقربة ومراذبا يطلب المصلحة الرفيعة عنده فيلزم ان لا يرفع الفرض المطلوب بطاعته والجواب لا يميز عن السبب
وتوقعه على الوجه الذي كلف به باقاعه اعتبار الجواب او وجهه ان كان واجبا او التذنب لا يميز وتوقعه
على الوجه الذي كلف به بالرفع او الاستباحة وهو مستفاد من جميع ما يفرق من كلام ابن ادریس رحمه الله ولم يذكر القربة
وادعى الاجماع على اعتبار الرفع او الاستباحة اطلاق الينيه وهو قول الجعفي وسلا رقت والذي دل عليه الكتاب
والنهي هو القربة والاستباحة والباقي مستفاد من اعتبار المحض للفعل لا باقاعه على الوجه المأمور به شرعا ولا كونه بعيدا من جلال
الاولين ولو كان معتبرا لم يهمل ذكره ولو وضوفا فالوجه لا باس به برفع احد الامرين من الرفع والاستباحة كانت في غير
المعدود لتساويهما بل تساويهما لا معنى لجمعها واعتبار الطاعة مع القربة بعيدة فانهما سببان على ما يظهر مما مر وقد لا يفرق
قال القسري لم اعرف تعللا متواترا ولا احاد يقتضي الفصل برفع الحدث او استباحة الصلوة لكن عليا نفيانا انه لا بد من
نية القربة قال والآلان من باب استكواء ما سككت له عنه وبحج فيه القارن لا ابتداء الوضوء يقع التاثير لانه
الاعمال بالنيات عليه والشهور جواز فعلها عند غسل اليدين لانه من الوضوء الكمال واول منه المضمضة والاستنشاق
تقربها الى الواجب والصاحب البصري رحمه الله نوع فيهما نظر الى ان معنى الوضوء الحقيقي غيرهما ولقطع بالصحة اذا ما ران
عند غسل الوجه وان ادریس في الفصل يمتد عند غسل اليدين وفي الوضوء عند المضمضة والاستنشاق محججا بانها من
عند جملة العبادات والفرق تكلم وانما يجوز غسل اليدين اذا كان مستحبا وله شرطان ان يكون الوضوء من حدث النوم او
البول والغائط لانه من الريح ويكون الفصل من الجنابة لقول النبي ص اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يده قبل ان
يدخلها الا انما ثلثا فان احكم لا يدرى اين باتت يده ولرواية اخرى عن الباقر غسل الرجل يده من النوم مرة من
الغائط والبول مرتين ومن الجنابة ثلثا وخضرة عبيد الله الجلي واحدة من حدث البول واثنان من الغائط وثلث
من الجنابة واحدا من الروايات في البول مشورا لا تنجيب عليه بكل الامر النبوي مع ان الغسل مشورا لا يدرى على
ان غير واجب مخطوق آية الوضوء ورواية محمد بن مسلم عن احمد بن محمد في الرجل سول ولم يمس يده شاة فيغسلها في الايام
نعم وان كان جنبا ان يكون من انا لمكن الاعراف عند فلو ترضا من نهر ومضجع او من انا لا يمكن

الوطائ

الاغراف عنه لم يسبب الغسل كذا قاله الفاضل رحمه الله ويمكن القول بالاستيجاب لان النجاسة الموهومة نزول به بالنسبة الى غسل
باقى الاعضاء وان لم يكن لاجل الماء يتصور في غسل اليدين الاحكام الخمسة وطاهر اشفاها اليدين عند غير الوجوب والندب
جواز ما عند الندب بالشرطين وفي جواز ما عند الواجب كازالة النجاسة المعلومة وجب لانه اول من الندب بالمراعاة والاقر
المنع لانه لا يبعد من افعال الوضوء اولى بالمنع غسلا مستحي مع عدم الشرطين كما اذا باس ما يحرم من النجاسة وجب استباحة
اليدين بمعنى البقاء على حكمها والغمم على مقتضاها لان الاستباحة فعلا ما يمنع او يمنع فكيف باليدين فاعلا لا يمنع وقدر كثير من الصحابة
الاستمرار على النية بما قاله في طه وسوان لا يفتل من تلك النية الى نية اخرى كما كان بنا منهم على ان الباقي مستغن عن المؤثر
ذو الحدث الدائم كالمطون والسلس والستخاضة ينوى الاستباحة ولو لم يرفع اليدين فحدث لعل الا ان
يقصد رفع ما مضى فحس ولو اقتص عليه فان نوى رفع ما مضى صح لانه في معنى الاستباحة وان نوى رفعه مع ما هو حاصل او
يحصل فقد نوى ما بعده فصح فيمكن الصحة لتضمن النية رفع ما مضى والبطان لعدم امکان ما نواه فيكون كعمل
ولو نوى رفع الحدث مطلقا ما لا قرب منه الى الصحة فحاصل ما مضى يصل بشرط منية الاستباحة نية رفع الماضي الوجه
انه يبنى على العبادات السالفة لو نوى رفع حدث معين واقع ارتفع الجميع لو وقف رفع الخصوصية على رفع الجميع لان
النوم البول الارتفع جميعها وانما يرتفع حكمها وحاشي واحد تعدت اسبابه ولا يشرط التوضي لمانا اذا تراضى لمضافا
الى سبب واحد نعم الاضافه الى السبب وارتفع ولو لم يبين نية رفعه ونية بقاء غيره من الاحداث الواقعة فيه وجها
البطالان لساقض القصد والصحة لانه نوى له ان يحصل له عملا بالحيث وسو يستلزم ارتفاع غيره ولا فرق بين كون المقتضى
امر الاحداث او لا لان الخصوصية مطلقا والمرفع انما هو القدر المشترك المانع من الصلوة والاقر الاول وعليه يخرج
استباحة صلوة معينة في غير ما او لا من في وضوء الرافعية وايضا وضوء المصطفى في نوى استباحة الصلوة مطلقا او الصلوة
الواحدة فلوزاد على الواحدة ثلث نية واستباح الواحدة ولو نوى استباحة النافذة لم يستبح الزيادة بل ان وضوء
لا يبلغ ازيد من واحدة على امر ولو نوى استباحة صلوة وعدم استباحة ما فالوجه البطلان لتلاعب مع الساقض وبروت
وجه الاقر السالف لان النوى انما يحصل اذا كان ممكنا وما قد نوى الشاقضين فلو حصل اجتماع حصول احدهما
ترجع بغير مرجح ولو نوى رفع حدث غير واقع لو استباحه صلوة قد فعلها متعديا بطل قطعها لانه كذا نية وان كان غلط في
اللفظ لم يضر مع وجود القصد الصحيح وان كان غلط في القصد فالاقرب البطلان لعدم النية المتعمدة وكذا لو نوى واقعا
غير واقع لو نوى وضوء مطلقا لم يكن لاشترائه بين الواجب والندب والمبج وغيره ولو نوى الكون على الطهارة
فالاقرب الصحة لان الطهارة يمتنع بدون رفع الحدث ولو نوى استباحة الطهارة مكملة لذكره القرآن ودخول

المساجد بالقرب الصحيح ان ينوي ابتعا على الوجه الافضل لسوقه على رفع الحدث وفي بنية الوضوء للنوم نظر لانه ينوي وضوءه
والحقن المعتبر بالصحة لانه قصد النوم على افضل احواله وبما في الحديث من استحباب النوم على طهارة وسوء مشور كجسد لهالك
ان تقول للمزمن من استحباب النوم على الطهارة صحة الطهارة للنوم ذلك الموصول الى ذلك وضوءه رافع للحدث فليست رفعة
او ابتداء مشروط بامتناعه والتحقيق ان جعل النوم غاية مجازا اذ الغايه هي الطهارة في ان قبل النوم بحيث يقع النوم
عليها فيكون من باب الكون على طهارة وهي غاية صحيحة وقطع في طمان ينوي ابتداءه بالشرط فيه الطهارة فلا يصح الوضوء
بغيره لانه مباح من دون ذلك الاباحة لا كلام فيها وانما الكلام في وقوع ذلك الموقوف على الوجه الافضل وذلك في حال
من دون الطهارة لانهم جعل العلوي فضيلة تلك الافعال الطهارة كيف لا تحصل ولك ان تجيب بما مر من هذا
ما لو نوى الجنب قراءة القرآن او الجواز في المسجد ولو نوت الى ان يرضى بعد طهارة اماه الوطى بالقرب الصحيح لما قلناه و
خصوصا على القول بجرمته قبل الوطى ومحمّل البطان لان الطهارة لحق الله تعالى وحقق الرجوع فلا يتعقب بل يكف طهارة
صالحه لها ويجب بان القرية الماصلة وابتداء الوطى على الكمال او الصحة موقوف على رفع الحدث فيما مضى ان لو
وجد طهارة فتبين فساد الاول او سبق الحدث في ارتقاء وجهان من حيث عدم نيته ومن ان شرعية الجرح وتدارك
الخلل وكالية الطهارة وموقف كلام الشيخ رحمه الله في طمع اذ شرط في الوضوء الواجب الاستبراء او الرفع واول بالصحة
لأنه في الحدث بعد يتحقق الطهارة فيوضا احيانا لينة الاستبراء مما يمكن المساواة لعدم الجرم بالنيوى وعلمه
في التذكرة بعدم نية الجوب وسلك بانما تكلم على تقدير ما عكسه او الساكن في التمايز من الطهارة والحدث ثم يتطهر
فان طهارة ما صح قطعها ان يتقيا الحدث بعد لانهما مخاطبان بالجرم وقد فعلاه ولو دخل عن الطهارة ما في بها جازا
ثم تبين انه كان قد فعلها على نوع خلل بالصحة فمما يطابق الجرم الواقع واول بالصحة بالرشك بعد نيته فيما وقع فيه الخلل
من الطهارتين لوضم الى النية ما فيها الاقرب البطان كالرياء والندب في الواجب لان شافي المرادات
يستلزم شافي الارادات وظاهر المرتضى الصحيح معنى عدم الاعادة لا بمعنى حصول الثواب وذكر ذلك في الصلوة المنوى
بها الرياء ويستلزم الصحة فيما في غير ما ضم الرياء الى التوب ووضم لانهم كالتبريد قطع الشيخ وصاحب المعية بالصحة
لانه فعل الواجب وزيادة غير ضافية ويمكن البطان لعدم الاخلاص الذي هو شرط الصحة وكذا التفتي والنظام
العايز عن مباشرة الافعال ينوي وان كان المباشرة غير لانه المكلف والمباشرة ولو نوى المباشرة مع كان
حشا لانه الفاعل حقيقة كدفع الهدي ولا يجوز نية المباشرة وحده قطع لعدم جواز الاستغناء في اليه اذ في مقدرة
مراد الشارع بهما من المكلف بعينه ولو زال عذره فطهارته باقية لعدم ثبوت كون مثله حدثا مع الوقت او لا

الراجح

صلى بها الا اشراط القرب من صحة الطهارة من الكافر وتقر به عقده لا عبره به لان التقرب انما يقرب على الوجه
 الشرعي لا غسل الكافر الطاهرة من الحيض تحت المسلم بنفسها فانقذ جرحه قوم للضرورة واوردوه الشئ في الايام من المسط
 ولو قيل بتسويج الوطئ من غير غسل للضرورة كان قويا واركاب هذه الضرورة اول من ارتكاب شرع غسل بغيره
 صحيح ولا يتم منه من طهارة المرد مع تحريمه بالاسلام على الاطلاق والكافر الاصل اول والعام لما لم يكن القرب مقبرة
 عندهم حكما بالضرورة وابعدهم عن الصلوة غسل الجنون من الحيض تنول الرزق اذ لا تكليف في حقها وجوب الامر من الفصل
 ولم اده لغير العام وفرغ عليه ما فرغوه من وجوب الاعادة بعد الاسلام والافاقه ولو ارتد المسلم في الاثناء
 بطل لعدم البقاء على حكم البنية فان عاد في موضع صحة العود بنى بنية مستانفا ان بقي البطل والا اعاد ولو
 ارتد بعد لم تبطل لسبق ارتفاع حدثه قبل ابتداء الوضوء في الردة باطل فكذلك ادام حكم قلنا الفرق اشراط
 البنية المشعة من الكافر في الابتداء بخلاف الدوام ولانه بعد الفراغ من الوضوء مستديم حكمه لافعله فلا ياتر
 بالردة السابقة ويعارض بالردة بعد الصلوة والصوم وكذا لا تبطل التيمم عندنا بالردة بعده لما قلناه فلو
 خرج بكفره عن الاستباحة قلنا مادام الكفر لو نوى قطع الطهارة في الاثناء او المنافي للنية بطلت ح فلو عا
 استأنف النية والوضوء ان جف وآفا لنية ولو كان في اثناء الغسل كفاه النية للباقي لعدم شرط الموالاة فيه
 ولو قدر اشراط الموالاة كغسل الاستباضة استأنف ولو استأنف عن الاعمال بغير جامع استمرار حكم النية لم يضره
 ما لم يفت البطل ولا يحتاج الى نية مستانفة وكذا الغسل الا مع طول الزمان ويمكن عدم اجابته فيه مطلقا مع بقاء
 الاستمرار الحكمي لو غلبت الاستدانة في الاثناء ولم يحصل المنافي لم ينعرج وان تقدمت عند السنين لانهما
 من الوضوء فالمراد المقصود من العبادة واجابته والندب تابع فلا بد من بقاء النية الى اول الواجبات قلنا
 يستد باب تقدمها لعدم فائدة ولعمري البقاء ولو نوى المنافي حال الذمول فهو كالمنافي حال النية بل اول الضعف
 الاستدانة الحكمية وقوة الابتداء الحقيقي من عليه موجب ينوي الوجوب في طهارة مادام كذلك فلو نوى
 الذنب عدا او غلطاً بنى على اعتبار الوجود والحدث يرتفع وان لم يقصد فعل ما عليه من الواجب لان وجوب
 الوضوء مستقرهما عند سببه ولو كان خاليا عن الوجوب ونوى الذنب او الاستباحة او الرفع صح ولو نوى
 الوجوب بنى على ما قلناه واول بالصحة بما له دخل الذنب تحت الواجب لانهما في مرجع الفعل وفيه
 المنع من الترك مؤكدة ومن قال بوجوب الوضوء بمجرد الحدث كما قلناه فيما سلف فالنية للوجوب ابتداء
 وقد احتمل العاقل في النهاية وانما البحث على قول من جعل الوجوب مودخل الوقت او احدا من اشراط

الاقرب بمعنى قولنا ان يجب لغيره وجوب البطان لعدم الاتيان به على وجهه فعلى هذا الوصل به صلوات اعداها وقع بها
 الاولى لانها صار مشغولاً بالذمة بالواجب هذا ان قلنا يصح وضوء الخياط اذا صادف الوجوب بشرط تخلل حدث
 او الذبول عن كونه مستطراً او الضابط ان يكون جازماً بموجب نية الطهارة الثانية ولو شك في دخول وقت الوضوء
 بني على الاصل ونوى النية فلو تبين الدخول فنية الوجهان ولو كان له طريق الى العلم بالبطان اقوى ولو
 شك في اشتغال ذمته بالوجوب فالاصل البراءة فينوى النية ولو علم الاشتغال وشك في الخلو فالاصل البقاء
 فينوى الوجوب ولورد نية بين الواجب والندب عند الشك اما مطلقاً او على تقديرين فالوجه البطان ان
 اعتبر نية الوجه لعدم الحزم مع امكان جزمه بها ولو ظن الوجوب في ذمته فظهر ثم بان عدمه فالصحة اقوى علماً بما
 على ما كلف به ويمكن البطان لعدم مطابقة الواقع ولو ظن براءة ذمته فنوى النية ثم ظهر الوجوب فهو كالمجدد يظهر
 مصادفة الحدث وقال في التذكرة الى الصحة وهو شكل على اصله من اعتبار الوجوب وعدم الاجترار بالمجدد ولو شرع في الطهارة
 قبل الوجوب ثم حصل في انائها والقرب الاستيناف لانها عبادة واحدة متصلة ولو لم يقترن بالوجوب الاستيناف
 لتفرق الينصور ان يفرد كل عضو ببعضه بنية تأخير يمكن الصحة لان اجزاء العامة يستلزم اجزاء الخاصة
 لانها اقوى دلاله وجه المنع انه عبادة واحدة متصلة فلان في بعضها عن بعض والتقطع بان صاحب الشرع لم يفعل ذلك
 ان ينوى عند كل عضو رفع الحدث عن ذلك العضو او عنه وعن عضو اخر فالبطان هنا اول لان حكم الحدث يرتفع
 بها الى الجمل فارتفع عنها مقصود وهو غير فنوى ويجعل الصحة تسوياً لغيرها لو نوى في ابتداء الوضوء رفع
 الحدث عن الاغصان الاربعة فنية الوجهان والاقرب البطان لما قلناه وعلى السريان يصح ونسب البحث لو نوى في
 ابتداء الصلوة لعضو عضو لواصل بلجمة ففصلها في الثانية بنية النية عند ابطلت ولو كان جاهلاً بنية
 الصحة لاقتضاها لنية الاولى وجوب الفصل فالطاري لا يؤثر ولا ان شرعية المندوب انما بعد الفراغ من الواجب
 فقبله لا يشرع فقصده مشعق فيبقى على القصد الاول والبطان لاختلاف الوجوه والنية وليد الاول ان شرع الثانية للندب
 ففصل ما لم ينل الحين وانما يستحب الثانية ليكمل بها العلة نقص في الاول ويعينه على حسن زيارته وبكبره عن الباقي في اثر
 الواحدة تجري فقال نعم اذا بالغت فيها والشئان باقيا على ذلك كله وربما بني على ان نية الثاني بعد غروب النية
 هل يشرط لم لا على ان الوضوء المندوب يراعى في الطهارة يصح لم لا وقد سبقا وقد ينابيع في تصور البناء على الاصل الثاني
 بناء على عدم صحة الوضوء المندوب قبل الواجب لمن عليه واجب طهارة الصبي ثم بناه على مقتضى قوله
 وكذا جميع عباداته نعم لا يراد بان تأخره وهو معنى الشرع ولانه تسبب الصلوة التي هي حرام على الحدث ولا يمكن

في حقه صحة الصلوة الواقعة منه كطهارته وهل ينوي الوجوب أو التذنب أو الجود الأول يقع القبرين من موقعه ويكون المراد
 بالوجوب في حقه ما لا بد منه أو المراد به الوضوء الواجب على المكلف ويمكن التأني لعدم وجوبه في حقه وهذا مطرد في
 بناءه كطهارته ونظره في هذه الحكم بالصحة فيما لو لم يطهره بغيره أو بغيره قطع في المسحوبان البسي والصبية إذا بلغا في أثناء الصلوة
 بما لا يخلط الطهارة أثناءه ويستلزم كون عبادتهما معتبرة شرعا وفي الخلاف وجوب إعادة الصلوة مع تعاقب الوقت محتمل بان
 التذنب لا يخرج عن الواجب ولم يذكر إعادة الطهارة في المعقب موافقة للمسحوبان البسي والصبية والفاضل بموجب إعادة الطهارة
 والصلوة بناء على عدم كونها شرعين يجب معارضاها الأعلى الوجه لما يبيح أن النساء من وجوب البداءة بالاهل
 ولو قلنا بعدم جازت المقارنة لاتي جزا انفق حتى لو غسل مع المضمضة والاستنشاق جزا من الوجه مع اليك كان محتملا
 لا ريب ان غسل اليدين المستحب من سنن الوضوء واما من المضمضة والاستنشاق فلو نوى عندئذ الوضوء
 ائيب عليها والا ان نواها خاصة ائيب والا فلا وهل السواك والتسمية من سنن حتى يقع عندها النيّة طاهر الاصابه
 الاحاديث انها من سنن ولكن لم يذكر الاصحاب اتباع النيّة عندها ولهذا سلب اسم الغسل المعبر في الوضوء عنها
 ذو الجيرة ينوي رفع الحدث لا اشغال الفرض اليها وكذا الماسح على الخف جث يجوز تخرجه على قول من قال بأداء
 الوضوء لو زال العذر انه ينوي الاستبراء كالميتة والمتحاضة لو نوى استبراء النجاسة او المرفقين مع
 قطعاً ولو نوى استبراء سجدة الغريم أو مس للصحف نى على شرط الطهارة فيها فان قلنا بانه يرتفع حدثه والابن على
 الاكل ولو نوى سجدة الشكر نى على الاكل قطعاً لاتفاقاً على عدم شرط الطهارة فيها لو نوى فرض الوضوء
 للقرية فعلى القول بالاتفاق بها والوجه بخري قطعاً على اعتبار الرفع او الاستبراء يمكن الاجزاء لاننا نعلق الفريضة بها
 فقد نوى موجب الرفع او الاستبراء فهو كنيتهما والا قرب المنع لانه لا يلزم بينهما في التصور ولو قدر حضور احداهما عند
 حضور الفريضة زال الاشكال غسل الوجه وحوال الاركان الظاهرة وجوبه بالنص والاجماع
 قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم والاجماع على وجوبه ويجب استبراءه لاي وجه
 طولاً من قصاص مستوى الخلفه الى طرف الذقن بالمال الميم المعوضه ونحو القاف وعوضاً ما اشتملت عليه الايام
 والوسطى لانه العذر الذي غسله النبي صلى الله عليه وسلم اهل البيت عليهم السلام والعذر الذي رواه المسلمون وقد رواه الاصحاح
 وقال ابن الجنيّد كذلك الرواية ان جعفر الباقر وفي الكافي والتذنب عن جعفر عن زرارة قلت له اخبرني عن
 هذا الوجه فقال الوجه الذي امر الله عز وجل بغسله الذي لا ينبغي لاحد ان يتركه عليه ولا ينقص منه ان زاد عليه لم
 يوجب وان نقص منه اثم مادارت عليه السبابة والوسطى والابهام من قصاص شعر الراس الى الذقن واما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

عليه الاصباح من الوجه مستديرا فومن الوجه واسوى ذلك فليس من الوجه قلت الصبيح ليس من الوجه قال لا في
الغنية قال زرارة لاني جفوت اخبرني عن هذا الوجه الحديث بعينه وهو دليل ان المضمرة هناك مواباة مع ما رواه ابن
الجبين والشيوخ في الخلاف اسنده عن جرير عن احمد سماعه وتبعه في المعتبر عن اسمعيل بن مدران كُتبت الى الرضا ع اسأله عن
هذا الوجه فكتب الي من اول السؤال في الوجه وعن زرارة سالت ابا جعفر انما سياتقون ان الاذنين من الوجه
وقد عاين الراس فقال ليس عليهما غسل ولا مسح قال في التذنيب وليس الوجه باو اجبه والا كان الاذانان والصدرة
بل كل ما يوجب به منه وهو فاسد قلت ولو سلم هذا لم يدل على الراية لان افر الصدغين والبياض الذي عند الاذنين
لا يحصل بها حقيقة المواجهة وانما لم يجد هذا الوجه كما حد اليدين والرجلين لا تحت اسماء وجوب اعاب جميعه بخلافه كما يجب
البدء باعلى الوجه الى اخره فن في الاصح فلو كنس بطل لصح زرارة بن اعين قال حكى لي ابو جعفر وضوء رسول الله
فدعا بقميص من ماء فادخل يده اليمنى واخذ كفا من ماء فاسد لها على فوجه من اعلى الوجه ثم مسح بيده المايمين جميعا ثم
اعاد اليسرى في الماء فاسد لها على اليمنى ثم مسح جوانبها ثم اعاد اليمنى في الماء ثم مسح على اليسرى فمضم بها كاسع اليمنى
ثم مسح بتيقن ما بقي في يديه واسد وجهه ولم يجد في الماء لان الوضوء الذي وقع من اليمنى ما قال هذا وضوء الله
الصلاة الا بآي فكله يمشي ان يكون الابتداء فيه غير الاعلى والا لما جازت البداية بالاعلى والمرضى وابن ادريس مستحب
فيح النكس للعموم ولصح حماد بن نعيم عن الصاعد الا باس مسح الوضوء مقيلا ومدير قلنا العموم يحسن يدل على المسح غير
الفصل هذا التقدير لا غلب من الناس فيه كالا نزع والاغم وطويل الاصابع وقصير يارجع الى الاكثلب
حكا للفظ على الحقيقة العرفية مع التمسك باصل البراءة في الزايد ويشغل الذم في الناقص قال القاضي ان لا يجب
غسل العذراء لعظم شاول للفظ له ولا صل واولى منه البياض الذي بين الاذن والعذراء وفي المبسوط والهداب العذراء
والعذراء والشارب والعنفقة اذا غسلها اجزاء ولا يجب عليه ايصال الماء الى ما تحتها وعلى الخلاف لا يجب ايصال الماء الى
اصل شيء من شعر الوجه مثل شعر الحاجبين والاهداب والعذراء والشارب بالاجماع وابن ابي عمير لما ذكره الوجه
قال وما سوى ذلك من الصدغين والاذنين فليس من الوجه ولم يذكر العذراء فاطلة قد شمله وقال ابن الجبني وكما
احاط به الشعر وسره من شعر الوجه اعني شعر العارضين والشارب والعنفقة والذقن فليس على الانسان ايصال الماء
اليه بالتحليل وانما عليه اجزاء الماء على الوجه والشارب من الشعر وظاهر هذه العبارات وجوب غسل العذراء قلت العذراء
ما حاذى الاذن فيصل اعلاه بالصنع واسفله بالعارض والعارض الشعر المخطط عن العذراء المحاذي للاذن ما تابعا
الحية والذقن تحتها وموجع الحجين والعنفقة الشعر الذي على الشفة السفلى بين يبايضين غالبا والصنع ما حاذى العذراء

فوقه وقد تضمنت الرواية المشهورة سقوط غسل وفيها ايما الى سقوط غسل العذار مع ان الابرار والوسطى لا يصلح ان اليه
غالبا ومع ذلك ففصل العذار اول اذ لا يجتاط ولا ان العارض كجب غسله قطعاً وهو متصل بالعذار وقرب من مجازاة
وكذا شعر الخدين كجب غسله مع اتصال العذار به لعدم مفصل بعض الغسل عليه دون العذار وظاهر الراوي في الاحكام غسل
الاصابع والرواية شعبة لا كجب غسل الترسين وما ابيضان المكشوفان للناحية على الحسن كما لا يجب
غسل الناصية ولان القصاص غالباً في هذا التسليم الذي ينفصل به الوجه عن الراس لان ميل الراس الى التدوير
والترنح والناحية في محل التدوير اما مواضع التحذير بالذال المجردة وهو التي يثبت عليه الشعر الخفيف من
ابتداء العذار والترغيب او بين الصنع والترغيب والنساء والمرفون الشعر منه فلاحظ انها من الوجه
لاشمال الاصبعين على طرفها غالباً وتوقعها في التسليم والمواجهة وقطع في الذكر بعدد نبات الشعر عليه
بشور الراس وتقصية الاصل وما اشبهها بالعذار فيمكن حكمه والعجب ان العامة مجمعة على ادخال العذارين في الوضوء
مختلفون في مواضع التحذير قال كثير منهم اقدم دخولاً مع محاذاتها العذارين ودخولها في التسليم وهذا
التحديد بالتسليم وعلى كل حال كجب عندنا غسل ما ناله الاصبعان منها غالباً ولا يدعى تحديد الوجه داخل
العين والذم والنافع لعدم وجوب غسلها قطعاً لان المراد ظاهر ما بين القصاص ومشى الذن ولهذا
الفرق الى الشوا ثابت على الوجه وبالتحديد يخرج المرسل من الخيط لا وعرضا فلا يجب غسله ولا فاضه الما على
ظاهرة لعدم انصاف تأخذ اللحية بنقص الوجه والخبر عن ابن عمر ان راي رجلا غطي لحيته وعن الصلوة فقال
اكتشف لحيته فكيف فانه من الوجه ضعفة العامة ولو سلم حمل على غير المرسل منها المشهور عدم وجوب تحليل
الشعر الثابت على الوجه خفف كذا لو كنف كذا او بعض لرجل كان او لامرأة حتى لا يجب تحليل لحيته المرأة نص على
ذلك كله الشيخ في المبسوط وصاحب المغيرة لان الوجه اسم لما يوجب بظانها فلا يمنع غيره ولا يخرج رارة عن ابي جعفر
ما رواه الصدوق كل ما احاط به الشعر فليس على العباد ان يطلبوه ولا ان يجتوا عنه كمن يحرم عليه المار
سائل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل توضع ابطه لحيته قال لا وما ياتي انشاء الله ثم من حيث
المرأة في الوضوء ما رواه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضع فوف غرة غسل بها وجهه ولا يبلغ ما الغسل الواحدة
احول الشعر وخصه صامع الكشاف مع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كش اللحية كما وصفه به على ولان كل شفرة ليست
تحتاج ضرورة فلا يجب غسلها كالماء في جميع لقيام المواجهة فيه وابن الحين ذكر ما مضى ثم مال متى فرغت اللحية
فلم تكن تتوارى بنيتها الشعر من الوجه فعلى المتوضي غسل الوجه كما كان قبل ان يثبت الشعر حتى يتحقق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
البرهان على ما لا يدرك بالحواس

ان الشعر الذي على
الوجه من غير الوجه

محل

وصول الماء الى بشرة التي تقع عليها حس البصر بالتحليل او غيره لان الشعر اذا استر البشرة قام مقامها فادالم
يستر ما كان على السطح ايصال الماء عليها وقال المرتضى ومن كان ذا لحيه كثيفة تعطي بشرة وجهه والواجب عليه غسل ما
من بشرة وجوه وما لا يطره ما يغطيه اللحية لا يلزم ايصال الماء اليه ويخبر به اجزاء الماء على اللحية من غير ايصال الى البشرة
المستورة ثم حكى عن الناصر وجوب غسل العذار بعد نبات اللحية كوجوبه قبل نباتها قال رحمه الله ما في صحيح الكلام
فيه قد بيناه في تحليل اللحية والكلام في السليتين واحد اما قد بينا ان الشعر اذا علما البشرة اشغل الرض الى غير الغا
رحم الله كلامها في الذكره على وجوب تحليل الشعر الخفيف سواء كان الغالب فيه الخفيف والكثافة نادرة كاعده اللحية او لا
كاللحية ووجب غسل الشعر الساتر ومنه حكم بان غسل احداهما لا يجزى عن الاخر وكلاهما يحتمل قصر الجوب على غسل
البشرة التي لا شعر عليها كقول ابن الحنفية التي تقع عليها حس البصر وكلام السيد انظر الى المراد وذلك في التحليل بالتفصيل الذي
ذكره ولا يخالف الشيخ والجماع فيه وفي المختلف ظاهره ما فسرنا كلامه بما لا يوجب عليه وجوب غسل الوجه وانما يشقيل الوجه
الى اللحية مع الستة لاي وجه بهاج الناصح روي الوجه فان المواجهة بدون اللحية وهذا في صحيح في وجوب غسل تحت
الشعر الساتر انما هو صحيح في وجوب غسل الاشعر فيه من الوجه وفي الذكره مع مخالفة ظاهر الاصحاب بخالف مشهور
العام ايضا لان الضابط عند عدم ان يعد الشعر اللحية يجب تحليله وان كثف فيجب غسل شتره وشعره والكثافة
فيه فيلحق بالغالب ولان سباح الوجه يحيط به امان كل جانب كالحاجين والامداد ارم من جانين كالغدران
والشاربين فيحمل موضعها بما يحيط به شعر اللحية يجب تحليله مع الخفة لاصح الكثافة ونفي الخفيف مرمى البشرة من خلاف
في مجلس الخطاب او ما يصل الماء الى منتهى من غير مبالغة وقد يؤثر الشعر اصد الامرين دون الاخر بحسب المسوطة للعودة
والكثيف يتبادل في الامرين ولو كان بعض الشعر خفيفا وبعضه كثيفا في مفضي كل عليه على القول بالتحليل اذا
لم يقل بوجوب التحليل فالاولى استجابة استظهاره مع الكثافة لما رويده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجفريات انه
ص قال امرني جبرئيل عن ربي ان اغسل فيك عند الوضوء ما جابنا العنقه او طرف العين عند اولى الفرسين
جمع اللحين ووسط الذقن وقيل ما العنقان النشوان اسفل من اللادين وقيل بما يتحرك من الماض دون
الصدفين وعن عطاء انه كان ينضح غابته وسى الشعر تحت الذقن وان علماء كان يخلل لحيته وانه ما يدل على نفي التحليل
يحمل على نفي الوجوب جمعا من الاخبار ومع بطريق الاولى استحباب افاضة الماء على ظاهر اللحية طولا وعرضا وصرح
ابن الحنفية في خبر زرارة الصحيح عن الباقر ع في حكايه وضوء رسول الله ص ثم غسل كفه في الماء ثم وضعه على جبينه وسيله
على اطراف اللحية ثم امره على وجهه وظاهر جبينه مرة واحدة وفي الكافي وسيله على اطراف لحيته والاول رواه ابن

ابن النعمان في غسل الشعر

في غسل الشعر

بابويه وفي النكرة اختار استحباب تحليل الخبيث الكثرة واستحباب كثار الماء للوجهين لما يرووه عن علي بن محمد بن فضال
 واستحباب مسح الماقيين بالاصبعين لازالة الرص لعن النبي صلى الله عليه وآله قلت رواه من فعل ابو امامة ولم اراه من طريقه ولكنه
 لا ينظره ولو حال الرص بين الماء والبشره الطاهرة وجب والماء طرف العين الذي على الانف يهزم ولا يهزم
 يقال موق بهن وغيره وفيه ست لغاه او الطرف الاخر للعين اللانث ولا يستحب غسل باطن العين لاصل بل يكافره
 للاذى وفعل ابن عمر ليس كجاءه انه روى انه غشي عنه ^{لاستحب غسل الاذنين ولا مسحهما بل يودعه قال الفقيه قد روى}
 زرارة عن ابن جعفر قلت ان اناسا يقولون ان بطن الاذنين من الوجه وظهرهما من الراس فقال ليس عليها غسل
 ولا مسح وفي رواية محمد بن مسلم عن الصادق الاذانان ليسا من الوجه ولا من الراس وما روى عن النبي صلى الله عليه وآله الاذانان من
 الراس لم يثبت ولو صح لم يدل على مسحهما لاختصاص المسح بالمقدم كما يأتي انشاء الله وما روى علي بن رباب عن ابي عبد الله
 عن من كونهما من الراس فيسحان ففي تقية في النقل والفعل اذ قد علم ضرورة من ذهب اهل البيت خلاف ذلك وقوله
 سبحانه وجي الذي خلقه وشق سمعه وبصره لا يدل على انهما من الوجه الذي يجب غسله لان الاضافه صدق بالمخاطبة
 لو غسل شعر الراس ثم مال لم يفسد الوضوء اذ احدث عاد الغرض الى البشرة والاقرب وجوب غسل جوف
 كل هذا الوجه لوقوف الواجب عليه لا بد في الغسل من الجريان لبقية الاسم له وعليه حمل روايات الذين كروايات
 يعقوب بن حماد عن الصادق عن ابيه ان عليا كان يقول الغسل من الجنابة والوضوء يجري منه اجزاء من الدين كله
 بيلي الجسد ورواية زرارة عن الباقر في غسل الجنابة انما مكيفك مثل الدين ورواية زرارة عن محمد بن مسلم عنه انما
 الوضوء من حدوده لا يعلم الدين بطيعة ومن يعصيه فان الوضوء لا يجتنب شي انما مكيفه مثل الدين وانما حمل ذلك
 على الجريان توقيفا بينه وبين مفهوم الغسل ولان اهل البيت يقولون دهن المطر الارض اذا بناها بلا يسير او قية الشيا
 رحما الله اجزاء الدين بالضرورة من برد او من غور الماء ورواية محمد بن الحنفية عن الصادق اسبغ الوضوء ان وجدت ماء
 والا فمكيفك البصر ولعلها اراد به الاجريان فيه او الافضلية كمنطوق الرواية قال المرتضى رحمه الله لا يجب الله
 في غسل الاعضاء لصيق الغسل بدونه ويلوح من كلام ابن الجيند وجوب امرار اليد على الوجه للحكاية وضوء رسول الله
 صولانه المعروف في الغسل قلنا لا يرب انه الغالب في الاستعمال ولا يلزم منه الوجوب مع انه قال في موضع اخر وصل
 الماء الى العضو بالصب او الغمس قاله في الجباير قال في البشرى لو غمس العضو في الماء لم يمسح به ما لا يتصل من
 بقا ان بعد الغسل يلزم منه استيفاء قال ولو سوى الغسل بعد فوجه من الماء اجزاء اذ على العضو ما جاز
 فيحصل الغسل ويمكن ان يفي المراد بما هو الوضوء المحسوس به فالحكم بعد الحكم بالغسل والعضو الخارج من الماء الحكم

في غسل الاذنين
 لا يستحب غسل الاذنين
 ولا مسحهما بل يودعه

بفعل واجزاء الفصل بعد الافراج بعد لعدم صدق اسم الفصل عليه ومع ذلك منه من المصحح
 وهو بالنقص والاجماع يجب غسل المرفقين اجاماعا الا ما شدد من العلة لقوله تعالى الى المرفق ويحكي الى المعنى مع كثير من
 توفيقا بينه وبين فعل النبي صلى الله عليه وسلم لان الغاية حيث لا فصل محسوس يدخل في المعيار لدخول اليد الجانبة
 في الاشارة والاشياء مثل بعت الثوب من هذا الطرف الى هذا لرواية جابر كان رسول الله اذا توضا اذ اراد الماء
 على مرفقيه وروى انه اذا اراد الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء لا يغسل الله الصلوة الا به وروينا عن بكر وزرارة ابني
 انهما سالا الباقور عن وضوء رسول الله فدا بطشتا وبثور فيه ما فغسل كفيه ثم غسل كف اليمنى في التور فغسل
 وجهه واستعان بيده اليسرى بكفه على غسل وجهه ثم غسل كف اليمنى في الماء فاغترف بهامن الماء فغسل به اليمنى من
 المرفق الى الاصابع لا يد الماء الى المرفقين ثم غسل به اليمنى فاغترف بهامن الماء فاغترف على يده اليسرى من المرفق
 الى الكف لا يد الماء الى المرفق كما صنع باليمنى ثم مسح راسه وقدميه الى الكعبين فغسل كفيه ولم يجدها وغسل اليدين
 عرو عن الصم ثم امر يده من مرفقه الى اصابعه وقال تنزل الاليه من المرفق من يده معنا ويجب البداهة
 للناس بها ولو تكس في خلاف فيه كالوجه لنا الوضوء المحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتكس فيه والامام اجزاء غيره ولا نهى في وصف
 الباقور وضوء رسول الله بطريق زرارة واخيه فغسل يده اليمنى من المرفق الى الاصابع لا يد الماء الى المرفق
 وكذا في غسل يده اليسرى وكذا في خبر البيهقي عن الصماء والى في الاله كاهم ولو كانت لاشياء الغاية لم يضر لو ارادة غا
 المغسول لان اليد تصدق على غير المعاني حتى يسمى اليد فيبقى كيفية الفصل مثبتة بالسنه وكما يحكي في الخاتم والسوار واليد
 او زعمه اذا لم يعلم كرمي الماء تحتها ليجعل على من حفرة من اخيه الكاهم في الثلاثة وحكم غير با حكمها ولو كان واستحقاق
 تحريكه استظمارا الا قرب وجوب تحليل الشئ لو كان على اليد وان كلف لتوقف غسل اليد عليه وعلى يجب
 غسله الا قرب ذلك لانه من توابع اليد ويجب غسل الظفر وان خرج عن حد اليد لانه من اجزائها والنوق بينه وبين
 فاضل اليه اتصاله بفصل دايم ولو كان تحت وسخ لا يمنع من وصول الماء استحب ان الله ولو منع وجب الابع المشقة
 لنفي الحج لو قف يده وجب ادخال الماء تحت لانه صار طاهرا فلو التزم سقط ولو كان في يده سلعه وجب
 غسلها وتحليل عضوها واتحمت الشئ الاسم لها يجب غسل الكف والاصبع والذراع الزايد تحت المرفق
 لبقية اليد ولو كان لم يزد يده غير متميزة عن الاصلية وجب غسلها من باب حقيقة الواجب ولو تميزت غسلت
 الاصلية خاصة دون الزايد وعليه حمل المطلق البسيط لعدم وجوب غسل الزايدة فوق المرفق الا ان يكون
 تحت المرفق فيغسل ايضا لبقية ويمكن وجوب غسل اليد الزايدة مطلقا كما هو ظاهر الشرايع والمختلف للعلم

انما سالا الباقور عن وضوء رسول الله فدا بطشتا وبثور فيه ما فغسل كفيه ثم غسل كف اليمنى في التور فغسل وجهه واستعان بيده اليسرى بكفه على غسل وجهه ثم غسل كف اليمنى في الماء فاغترف بهامن الماء فغسل به اليمنى من المرفق الى الاصابع لا يد الماء الى المرفقين ثم غسل به اليمنى فاغترف بهامن الماء فاغترف على يده اليسرى من المرفق الى الكف لا يد الماء الى المرفق كما صنع باليمنى ثم مسح راسه وقدميه الى الكعبين فغسل كفيه ولم يجدها وغسل اليدين عرو عن الصم ثم امر يده من مرفقه الى اصابعه وقال تنزل الاليه من المرفق من يده معنا ويجب البداهة للناس بها ولو تكس في خلاف فيه كالوجه لنا الوضوء المحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتكس فيه والامام اجزاء غيره ولا نهى في وصف الباقور وضوء رسول الله بطريق زرارة واخيه فغسل يده اليمنى من المرفق الى الاصابع لا يد الماء الى المرفق وكذا في غسل يده اليسرى وكذا في خبر البيهقي عن الصماء والى في الاله كاهم ولو كانت لاشياء الغاية لم يضر لو ارادة غا المغسول لان اليد تصدق على غير المعاني حتى يسمى اليد فيبقى كيفية الفصل مثبتة بالسنه وكما يحكي في الخاتم والسوار واليد او زعمه اذا لم يعلم كرمي الماء تحتها ليجعل على من حفرة من اخيه الكاهم في الثلاثة وحكم غير با حكمها ولو كان واستحقاق تحريكه استظمارا الا قرب وجوب تحليل الشئ لو كان على اليد وان كلف لتوقف غسل اليد عليه وعلى يجب غسله الا قرب ذلك لانه من توابع اليد ويجب غسل الظفر وان خرج عن حد اليد لانه من اجزائها والنوق بينه وبين فاضل اليه اتصاله بفصل دايم ولو كان تحت وسخ لا يمنع من وصول الماء استحب ان الله ولو منع وجب الابع المشقة لنفي الحج لو قف يده وجب ادخال الماء تحت لانه صار طاهرا فلو التزم سقط ولو كان في يده سلعه وجب غسلها وتحليل عضوها واتحمت الشئ الاسم لها يجب غسل الكف والاصبع والذراع الزايد تحت المرفق لبقية اليد ولو كان لم يزد يده غير متميزة عن الاصلية وجب غسلها من باب حقيقة الواجب ولو تميزت غسلت الاصلية خاصة دون الزايد وعليه حمل المطلق البسيط لعدم وجوب غسل الزايدة فوق المرفق الا ان يكون تحت المرفق فيغسل ايضا لبقية ويمكن وجوب غسل اليد الزايدة مطلقا كما هو ظاهر الشرايع والمختلف للعلم

انما سالا الباقور عن وضوء رسول الله فدا بطشتا وبثور فيه ما فغسل كفيه ثم غسل كف اليمنى في التور فغسل وجهه واستعان بيده اليسرى بكفه على غسل وجهه ثم غسل كف اليمنى في الماء فاغترف بهامن الماء فغسل به اليمنى من المرفق الى الاصابع لا يد الماء الى المرفقين ثم غسل به اليمنى فاغترف بهامن الماء فاغترف على يده اليسرى من المرفق الى الكف لا يد الماء الى المرفق كما صنع باليمنى ثم مسح راسه وقدميه الى الكعبين فغسل كفيه ولم يجدها وغسل اليدين عرو عن الصم ثم امر يده من مرفقه الى اصابعه وقال تنزل الاليه من المرفق من يده معنا ويجب البداهة للناس بها ولو تكس في خلاف فيه كالوجه لنا الوضوء المحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتكس فيه والامام اجزاء غيره ولا نهى في وصف الباقور وضوء رسول الله بطريق زرارة واخيه فغسل يده اليمنى من المرفق الى الاصابع لا يد الماء الى المرفق وكذا في غسل يده اليسرى وكذا في خبر البيهقي عن الصماء والى في الاله كاهم ولو كانت لاشياء الغاية لم يضر لو ارادة غا المغسول لان اليد تصدق على غير المعاني حتى يسمى اليد فيبقى كيفية الفصل مثبتة بالسنه وكما يحكي في الخاتم والسوار واليد او زعمه اذا لم يعلم كرمي الماء تحتها ليجعل على من حفرة من اخيه الكاهم في الثلاثة وحكم غير با حكمها ولو كان واستحقاق تحريكه استظمارا الا قرب وجوب تحليل الشئ لو كان على اليد وان كلف لتوقف غسل اليد عليه وعلى يجب غسله الا قرب ذلك لانه من توابع اليد ويجب غسل الظفر وان خرج عن حد اليد لانه من اجزائها والنوق بينه وبين فاضل اليه اتصاله بفصل دايم ولو كان تحت وسخ لا يمنع من وصول الماء استحب ان الله ولو منع وجب الابع المشقة لنفي الحج لو قف يده وجب ادخال الماء تحت لانه صار طاهرا فلو التزم سقط ولو كان في يده سلعه وجب غسلها وتحليل عضوها واتحمت الشئ الاسم لها يجب غسل الكف والاصبع والذراع الزايد تحت المرفق لبقية اليد ولو كان لم يزد يده غير متميزة عن الاصلية وجب غسلها من باب حقيقة الواجب ولو تميزت غسلت الاصلية خاصة دون الزايد وعليه حمل المطلق البسيط لعدم وجوب غسل الزايدة فوق المرفق الا ان يكون تحت المرفق فيغسل ايضا لبقية ويمكن وجوب غسل اليد الزايدة مطلقا كما هو ظاهر الشرايع والمختلف للعلم

وان يغسل من الزايدة ما حاذى رفق الاصيل الى افر باثرها الزهرا ما حاذى تحت المرقق ويضعف بتقية لاصل الذي
هو في غير محل الرض وتعلم الزايدة بالعضد الفاحش ونقص الاصابع وفقد البطش وضعفه ولو تبدل جز من غير المحل الى
المحل او من المحل الى المحل وجب غسله ولو تبدل من المحل الى غير المحل سقط غسله لوجوده عن المسمى ويمكن الوجوب كالظفر
الطويل ولو انفصل من احد المجلين فالتمم راسه في الاخر وتجا في الوسط فهو كالنابت في المجلين يغسل ما حاذى محل الرض
ظاهرة وباطنه لو قطعت اليد من تحت المرفق وجب غسل الباقي لان اليأسور لا يسقط بالمعسور ولو قطعت من
موق المرفق سقط الرض نعم يجب غسل الباقي من العضد لقول ابى الحسن الكاظم ع في موطوع اليد من المرفق يغسل
ما بقي رواه عنه على اخره في الصحيح وفي قوله اشارة الى استحباب غسل العضد مع اليد كما روى العامة استحباب غسل
العضد والتجمل به استدلوا على صحة القطع ما بقي العضد ما بقي الحية اطلق غسل الباقي من عضده ولعله اراد ان يب
اذا قابل بالوجوب ولو قطعت من مفصل المرفق والا قرب وجوب غسل الباقي لان المرفق مجمع عظم العضد
عظم الذراع فاذا قطع بعضه غسل الباقي على القبلة ولو قطعت من المرفق استحباب مسح موضع القطع بالماء
فان اراد دخول المرفق في القطع كافي المبسوط فذاك والا ما لا قرب الوجوب الا ان يتي على ان غسل ال
الا على انها وجب لانه من باب المقدمة فلم يجب بالاصالة وهذا يتم اذا جعلت الى الاشياء الغاية ولو جعلت في
مع نفسه مقصودا الا ان يتي المرفق طرف العظم الساعد المجمع العظمين وروى رفاعه عن ابى عبد الله
ع في اقطع اليد والرجل كيف يتوضا قال يغسل ذلك المكان الذي قطع منه وهو مطلق ولو قطعت يد
او بعضها بعد الوضوء لم يجب غسل ما ظهر منها كما لو قطع ظفرا او فر شعرة ويجب في طهارة اخرى لو احاط
المريض او الاقطع الى معين وجب تحصيله ولو باجرة وان زاده على المثل على الاقرب مع القدرة لوجوب
المقدمة ويمكن منع وجوب الزايدة على اجرة المثل للضرورة ولو تعدت ثم ان امكن والا فبوقا للضرورة وقد
سبق مسح الرأس للنقص والاجماع وفيه مسائل يخص القدم بما عاين لان النبي ص مسح
بناصبته في الوضوء السابق راها الميعة بن شعبه وحكى عثمان وضوء رسول الله ص مسح راسه مرة واحدة ولم
يتأفف لما جديدا لما في وصفه الباقر ع وعن محمد بن مسلم عن الصادق ع مسح الرأس على مقدمه ويكمل رواه
الحسين بن ابى الصلاح ع مسح مقدم الرأس ويؤخره على التيقه اذني خلاف اجماع الامامية الواسع
في القدم المسح للحلاق الامر بالمسح الكلي فلا يستبعد تحريمه لانه لا يباين التبعيض لغيره ونقلنا عن اهل البيت
عليهم السلام وغيرهم انما اللغة على قوله تعام يشرب بها عباد الله وقول الساعدين بها البحر ثم رفعت حتى تحضر
لن

لمن يلعن ويؤكثر الشواهد ولا يسلط على المتعدي بنفسه فلا بد له من قايده والكارسيبويه واسحق بن عمار
 النقي ومعارض باقر الاصمعي والي على في النذرة وابن كيسان والقبي قبل ان الكوفيين والطائفة انما
 اصحابها البصرين لا في صرح باس جني واما النقل فليصور زارة عن ابي جعفر قال ان المسيح ببعض الراس كان
 الباء وحول السان في ايضا لا يجرى اقل من اصبع فالاروندي في احكام القرآن وفي الخلف المشهور الا
 به وفي المنفعة يجرى اصبع يضعها عليه وضوا للث اسف وفي النهاية يجرى اصبع عند الخوف من كشف الراس
 ولا يجرى اقل من ثلث اصابع مضومة للحم والصدوق حده بان يمسح بثلاث اصابع مضومة وامر بها المرتضى في الخلا
 وفي المصباح يستحب في صحيح زارة وبكبر عن الباقر ع اذا مسحت بشي من راسك او بشي من قميصك ما بين كعبك
 الى الطرف الا اصابع قد اذرك ومنه خبر التقيض يدل على الاطلاق وتشد لا اصبع رواية حماد عن الحسين قلت
 لابي عبد الله رجل توضأ يوم قمقم وتعل عليه نزع العمامة لكان البرد فقال لشد اصبعه في المبطو لا تتدد في
 الخلف افضل من ثلث اصابع مضومة وان الجندجوري في المقدم اصبع والمرء ثلث اصابع وقد روى عن
 ابي جعفر قال كثر من مسح الراس موضع ثلث اصابع وكذلك الرجل ولعل المراد به اجزاء الافضلية او التقدير بحمل
 الامر الى اصابع لو استقبل الشراخ عند المبطو لاطلاق الابد والاجبار وصح حماد بن عثمان عن الصادق ع وقد
 واختاره في المقبرة وحكم بالكلية تقيضا من الخلاف والاكثر على عدمه حتى المرتضى رحمه الله مع تجزيه الاستقبال في الرجل
 محبا يتوقف القطع رفع الحرج عليه لا يجرى المسح على جليل ولو كان غمامة باجاءنا او حناء على الاسر لعدم
 ورواية حماد السابغة وخبر محمد بن مسلم عن احمد بن عليا السلام انه سئل عن المسح على الحنين وعلى العمامة فقال لا يمسح عليها
 محمد بن يحيى عن ابي عبد الله ع الذي يحضب راسه بالخنا ثم يمد يده في الوضوء قال لا يجوز حتى يصيب شعر راسه الماء وقد
 روى عن زيد بن ابي عبد الله ع في الوضوء يمسح فوق الخنا ومحمد بن مسلم عنه في الخلق يطلى راسه بالخنا ويتوضأ
 باس يمسح راسه والخنا عليه وحملها الشيخ على المشتبه بالخال الخنا وربما يولان بالخال الخنا وهو اللون المجد
 المسح افضل ندوة الوضوء فيل بالماء الجديد ولو لفرد في الاشهر واستعمله اجماعا بعد ان الجنداد يجوز اخذ الماء
 عند عدم بل الوضوء قال وكذلك اسحب اذا كان وضوءه مرتين مرتين لما وصف عثمان والاخوين وصح ابو عبد
 الخذ اعال وصات اما جعفر ع كج وقد بال فناء راسه ثا سبشي ثم صببت عليه كفا فغسل وجهه وكفا فغسل به ذراعه اليمن
 وكفا فغسل به ذراعه اليسر ثم مسح فغسل الذي راسه ورجله وحسن زارة قال ابو جعفر ع ان الله وتر يحب الوضوء
 يتركك من الوضوء ثلث وثلاثة لوجه واثنتان للذراعين ويمسح ببلية يملك ناصيتك وما بقي من بلية يملك ظهر

العمامة كالخلف في النجاسة
 خلف على الراس كغيره
 ولا يمسح به من غير

اجزاء والاعمال ليس مكان ناصه مستوى الخلقه الاستيعاب جميع الراس عند عدم توطيف الشرع والا قرب كراهية
لان تكلف الاحتياج اليه وحرمة ابن قمره لما لفته الشرع وفي الخلاف اجفنا على انه مدعى فيه وقال ابن الحنفية لم يمسح من
مقدم راسه الى مؤخره اجزاه اذا كان غير مقعد فوضوه ولو اعتقد فرضه لم يكنه الا ان يعود الى مسير ويضعف بانتماءه على
الواجب ولا يؤثر الاعتقاد في الزايد وبوالصلاح بطل الوضوء لو تدين بالزيادة في الغسل او الممسح فو كما لا دل في الرد نعم ^{ثم}
باعتقاده لو مسح بثلث اصابعه ما لا قرب ان الزايد موصوف بالاستحباب يجوز تركه ويمكن الوجوب لانه احد
جزئات الكل هذا اذا اوقفه ولو اوقفه يد يميني فالزايد مستحب قطعا يجوز كون البلل من الفصل الثاني لما
ياتي من استحبابها ومن منعه يعني ان لا يجزى عنده اما الثالثة فان قلنا تجزئها لم يجز وان قلنا بانها كلفة لكن الاجزاء
والا قرب عدم لانها لا تعد من الوضوء ووجه الاجزاء في الجميع اختلاطها بالوضوء وهو الذي يضره في القبض لرجعت بالوضوء
عن يديه احد من مخالفة كما هو من سترسل اليه طر لا عرضا لما يتأمن استحباب غسله ولو تعدد لافراط وشبهه اني فرد
من اليسرى او كلها ثم ينسحب الماء او اكثر السبب ومسح به ولا يفتح قصد اكثر الماء لاجل المسح لانه من ملل الوضوء وكذا لو
مسح بها على العضو وان افطر الجريان لصديق الاشتغال ولان الغسل غير مقصود لو مسح على الجايل لفروقه ثم
زال السبب الا قرب عدم الاعادة للاشتغال بقيامه مقام المحل ووجه الاعادة تعدد الطهارة بتعدد الفروقه قلنا اي
دليل قام على ذلك وجهه على التيمم والمستحاضة قياس مسح الرجلين باجماعه لانه الكتاب والسنة عليه انما
قلعوا بعدوا مسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين غطف الارجل على الراس الممسوح اما لفظا والمحملا ومجاولي من غطف
المضموم على الابدى للوقوع للفصل والاحتلال بالفصاحة من الاشتغال عن جملة اجنبية الى اخرى مثل يام النقص و
لان العمل بالترتيب واجب ومما يعطف على الموضع ولو غطف على الابدى لزم وجوب المسح بترأه الجذر والفصل فترأه
النصب عن جمع بينهما فلو خلاص الاجماع الامن الناصر الزيدي وان خير بينهما لم يثقل به غير الحسن والجائز وان جري
وتد استمر الاجماع بعدم على خلافه وتعيين احد ما ترجح من غير مرجح لا يثق الغسل مسح وزيادة فكون عالين بهما
فبقول طائفة انها حقيقتان مختلفتان لغة وشرعا والتداخل خلاص الاصل ولانه لو كان الاشتغال يجوز التسمية
المشتغل وبواجب اختيار البصريين في اعمال الثاني لتفاوت اللغة اذ الفصل مثلا اشتغل على اعتماد وفردت يسم بها لا يثق الجذر
بالجاءرة لا بالعطف مثل جرحه بخراب وكبيره اناس وكبيره كذا فزل وجوزعين فمن قرا بالجر الجاءورتهما لم يلزم
لا تثن مطع ولا يطاف بهن وقول الشاعر لم يبق الا اسير فترسل وموثق في مقال الايسر مكيول بجري موثق
بالجاءرة لتغلبت ومن حقه الرفع بالعطف على اسير فقول الما لان الاولان طاهران لغتهما الا لا لعدم فرق

فقصوا ان مصوحا وفي التمسح كان غسلا وملتقى ما كان يصح وقال يونس حدثني من صحى عنكم الى واسط قال
 رايته غسل رجله لما كان يمسح عليها فاجابهم بذلك فتواتره كان اجماعهم عليه واقع مثل ما تقدم من ^{صفت}
 وضوء رسول الله وقول امر المؤمنين عند نزل القرآن الا بالمسح وبابي الناس الا الفضل وعن غالب بن مزيل قال
 سالت ابا جعفر المسح عن الرجلين فقال هو الذي نزل به جبرئيل ومن زواره عن ابي جعفر ان عليا عليه السلام مسح النعلين
 ولم يسبقن الشرايين وصر محمد بن مروان السالف عن الصادق وعن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله واصح على القميين
 وعن زواره عن ابي جعفر في قوله وارجلكم الى الكعبين فرفقا حين وصلها بالراس ان المسح على بعضهما ثم قسرت
 ذلك رسول الله للناس فقصوه عن جعفر بن سليمان عن الكاظم ع جواز ادخال اليد في الخوف المحرق ومسح طهر القدم
 واعتمدوا على وصف عبد الله بن زيد بن عطاء بن وهب عن ابي جعفر عليه السلام عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 اقدمهم تلوح لم يسمها المار فقال ويل للاعتقاب من النار اسعوا الوضوء ويتوب منها خرابي بربره وروى انهما ^{ون}
 حكاه ايضا وقال راي رسول الله هو بالوضوء وضوء هذا والجواب هذه معارضة بطريق اهل البيت عليهم
 السلام الذين لم يعرفوا بواكثر اطلاقا عليه مع اعتضاده بالكتاب على ان قول عثمان يشوب عدم دوامه على ذلك فجار
 ان يكون قد غسل برجله ذلك اليوم الشطيف وكذا احكاية الراويين الاخرين يمكن حملها على ذلك واما المسح فلا يحمل له
 ولا استبانه فيه ويقتدر تغاير الروايات يتساقط وترجع الى كتاب الله ثم الصريح في المسح ^{الكعبان}
 عندنا معقد الشراك وبقيا القدم وعليه اجماعنا ومذهب الحنفية وبعض الشافعية واكثر الاصحاب بقية عنهما بان يتأ
 في وسط القدم وطهر القدم وقال القميين امام السابقين ما بين الفصل والمسطوق قال ابن ابي عمير
 الكعبان طهر القدم وان الخند الكعب في طهر القدم دون غظم الساق لا شقاق ومن قولهم كعب ادا ارفع ومنه كعب
 شدي الجارية اذا علقا قال في كعب الشدي على خر في مشرق ذي صبح يابر قال العلامة الغروي عليه السلام في كتاب
 الكعب بان العذقان في اسفل السابقين اللتان يسميان كعبين عند العامة فهما عند العرب الفصحا وغيرهما جاليم
 واسمايتهن يسميان المنجمن بفتح الميم والهمزة والراءين واكثر في الشواهد على ان الكعب هو الشرايين سواء
 طهر القدم امام الساق حيث يقع معقد الشراك من النعل ولشوق المسح المستمر لذلك الاشياخ فخر الاجماع وقوله
 تعد الى الكعبين ولو اراد الطنوبيين فقال الى الكعب والنعل المتواتر عن اهل البيت كما رواه زواره وبكره عن
 ابي جعفر وسالاه عن الكعبين فقال ههنا يعني الفصل دون غظم الساق وعن جعفر بن ابي جعفر انه اذ وصف الكعب
 في طهر القدم وعنه في وصف وضوء رسول الله ثم مسح راسه وقدميه ثم وضع يده على طهر القدم وقال هذا الكعب

كعبان
 النجاشي
 في بعض النسخ
 الكعبان
 النجاشي
 في بعض النسخ

كعبان
 النجاشي
 في بعض النسخ

رواه يده الى اسفل العنق وقال هذا هو الطنوب تفرد القاضى رحمه الله بان الكعب من الفضل بين الساق
 والقدم وصوب عبارات الاصحاب كلها عليه وجعله لول كلام الباقى محتمل بزيادة زياره عن الباقر ع المتقدمة للمسيح
 القدمين ويومعطى الاستيعاب وماه اقرب الى هذا من اللغة جوابه ان القدم المطلق بما يحمل على المقيد لان استيعاب القدم
 لم يقل به احد من المتقدمين قول الباقر ع فاذا سمعت بشي من راسك او بشي من قدمك ما بين كعبك الى اطراف الاصابع
 فقد اجزاك في روايه زياره واجزه كبر وقال في المقبر لا يحب استيعاب الرجلين بالمسيح بل كفى للمسيح من رؤس الاصابع
 الى الكعبين ولو باصبع واحدة وجامع فقها اهل البيت ع ولان مسح الرجلين معطوف على الراس الذي يمسح بعضه
 فيعطيان حكمه قال في موضع اخر كفى الامة وقد يتبع المقيد في ذلك حيث قال بخبره ان يمسح على كل واحدة منهما
 براس مستحتمل اصابعها الى الكعبين واهل اللغة ان ارادهم العامة فهم يحملون ان اراد به الغاية الخاصة فهو مقتضى
 على ما ذكرناه حسب ما مر لانه احداث قول الثالث مستلزم رفع ما جمع عليه الامة لان الخاصة على ما ذكره العامة على ان
 الكعبين ما شاع عن يمين الرجل وشماله مع استيعاب الرجل فلهذا ربطا مع ادخال الكعبين في الفضل كما لم يقتضيه ومن
 احسن ما ورد في ذلك ما ذكره ابو عمر الزاهد في كتاب فائده الجمة قال اختلف الناس في الكعب ما جرى ابن نصر ع الا
 انه الثاني في اسفل الساق عن يمين وشمال واجرى سليمان عن الزهري قال معنى مشط الرجل وقال يكثر الرجل قال ابو
 العباس فهذا الذي يسميه الاصمعي الكعب هو عند العرب الخنجر قال واجرى سليمان عن الزهري عن الكاسي قال قد عجزت
 حتى بن الحسين عليهم السلام في مجلس كان له وقال هذا الكعبان قال فقالوا له انما هذا ليس هو هكذا ولكنه اشارة
 الى مشط رجله فقالوا ان الناس يقولون يكثر افعال لا يكثر افعال الخاصة وذاك قول العامة نعم لو قيل بوجوب
 ادخال الكعبين في المسح لما حمل الى معنى مع واما الادخال العائى في المعنى لعدم الفضل المحسوس فربما قاله وادان لم
 يكن اياه الا ان طاهر الاصحاب ما اخبر بخلافه ويؤيده النص على المسح على النعلين من غير استيطان الشراك كما
 ورواه الاحول عن الباقر ع قال لا يدخل اصابع تحت الشراك وصرح في المعنى بعدم دخولها محتمل بزيادة زياره
 المذكورة وذلك ان تقول ان كان هذا تحديدا للمسيح وجب ادخال الكعبين فيه كما لا ريب وان كان تحديدا للمسيح
 فلا يجب البلوغ الى الكعبين فضلا عن دخولها لانه لا يراد به الاستيعاب قطعا بل المراد به بيان محل المسح وبالمثل دخولها
 احوط كعب المسح باليد كما قلناه في الراس واحكامه ولو غسل موضع المسح اختيارا بطل ما سلف ولو كان تقية
 ولو اراد الشطيف قدم غسل الرجلين على الوضوء ولو غسلها بعد الوضوء لم يجز مسحه بعد ذلك وكذا لو غسلها الشطيف
 في خبر زياره قال قال ان يدك فغسلت فامسح بيه ليكون افردك الغرض وقال المقيد يحمل بين الفضل

والسبح مملوءا بالاتباع بينهما بعض الرضوخ غير مهمل بشرط جفاف الرجل من الماء نقص ابن الجيندوان ابن ادریس
والحقق على جواز السبح عليها رطبين وبالغ ابن الجيندوان في ادخال الماء والسبح فيه عند الضرورة وقال ابن
ادریس لانه ما سبح اجماعا والطواهر من الآم والاجار يتناولونه وقال الحقق لان يديه لا ينسك عن الماء الرضوخ واما
ابن الجيندوان فيمكن بناؤه على اصله من جواز الاستيناف وقوى الفاضل المنع محجبا بانه مسبح بما جديده ومما بارأه قول
الحقق ولان يقول الواجب في السبح مسماه والجرى فيه في مقبره هذا صادق مع هذا الماء الجديده لانه وان قل فلا يقتصر
التمسك بغيره بل السبح رطوبة الرجلين ارتفاع الاشكال والجمله المذكوره قوى وما ذكره احوط ^{هل غير القدم}
عمل السبح كالقدم في الراس بحيث لو وقع السبح على غيره منه يجرى كالرأس ويكون التحديد للقدم المسحوق بالسبح تحلل ذلك
تسوية من المعطوف والمعطوف عليه وحديث الاخوين عن الباقر ومنع من المقبره بعد الرد محجبا بانه لا بد من الايقان
بالغايه ولا ريب انه احوط وعليه عمل الاصحاب ^{هل يجرى النكس المشهور نعم كما حد من عثمان السالفه}
عبارة اخرى لحاد عن الصم الباسم مسبح القدمين مقبلا ومبرا وروى يونس بن من رأى ابا الحسن عليه السلام
بسبح ظهر قدميه من اعلى القدم الى الكعب ومن الكعب الى اعلى القدم وزاده في الكافي ويقول الامر في مسبح الرجلين
موسم من شئ مسبح مقبلا ومن شئ مسبح مبرا ومما من كلام الامام ومن كلام الراوى وعلى السفيدي بن قطاره انه
جمع بينهما فيمكن ان تقبلا وسجدا ويكون اسباغ السبح كما يستحب اسباغ الفضل ويؤديه مرفوع احمد بن محمد بن عيسى
الى بصير عن ابي عبد الله في مسبح القدمين ومسح الراس قال مسح الراس واحدة من مقدم الراس ومرفوعه ومسح القدمين
ظاهرهما وباطنهما وصح الرنطى عن الرضا وسال عن المسح عن القدمين فوضع كفه على الاصابع فشمها الى الكعبين
فقط لوان رجلا قال باصبعين من اصابعه هكذا الى الكعبين كلما قال لا الاكعبيه وقل احواله الاستجاب الا
ان هذا لا دلالة فيه على تعاكس المسح ويؤيد عدم استجاب العكس فتوى الاصحاب بانه لا تكرار في المسح وكلوا الآيه و
اكثر الاخبار منه وينظر من كلام ابن بابويه والمرفعي وبه قطع ابن ادریس انه يجب الابتداء من رؤس الاصابع الى
الكعبين جملا لا على ما بهما من الانتهاء لان في وصف الباقر مسبح قدميه الى الكعبين تفصيل كنهه ولم يوج منه دخول
الكعبين في المسح لانه لسان غايه السبح ما هو من جنس الغيار كما في خبر الرنطى عن الرضا ولان فيضوا الياني من
الرسول صلى الله عليه وسلم فيمسحهما قطعوا الاما اذ اختلفا مع آية مجزأ بالاجماع وهذا القول اولى بحصول التعيين بالخروج عن
العinde تفعله ^{هل يجب الابتداء بالغي من الرجلين المشهور لعدم لطلاق الآيه والاجار وطاهر ابن بابويه}
ابن ابي عمير وجوبه ربه اتي ابن الجيندوان وسال عن غلبا بالوضوء الياني واخذ بالاجباط وفي كلام بعضهم يجرى مسحا

معا لا نعذب البصري والعلل بالربط احوط - اذا قطع بعض القدم مسج على باقى ولو ادب موضع المسح سقطت
 التكليف بالمال ولم يحف على نص في موضع القطع كما جاء في اليد من غير ان الصدوق لما روى عن الكاظم
 عمل الاقطع عضده قال وكذلك روى في قطع الرجلين والقول في مسح الرجل الزايدة كما قلناه في اليد بحسب
 والزيادة ولو كانت تحت الكعب فالأقرب للمسح عليها للعموم ويمكن الاجراء بالتامة منها ما استوي بالتحريم لان المسح
 يجب فيه الاستيعاب طولا وعرضا لا يجوز للمسح على جائل من تحت وبغيره الا ضرورة او تقيده اجماعا قال
 الجندري يحرى بن الحسن ان رسول الله اجمعوا على ذلك وقال بعض كثير من الصحابة والتابعين لعدم
 مسعى الرجل فيه ولا فائدة الياء الا للاحاق وطحا على الوجه واليد من عدم اجزاء الفصل الخامس لان الرضا الباقى
 الذي حكم به النبي ما لا يقبل الصلوة الا به المسح فيه على الحين اجماعا قال الفاضل والعجب تسويهم المسح على الحين
 لرفع الحدث عن الرجلين ومنعوا على البشرة واشهد ذلك من قول علي بن عاصم انه كان في حجج زياره عن ابي جعفر
 جمع عمر اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الحين فقام الفقيه من شعبه قال رايت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على الحين فقال علي بن ابي طالب ما بعدة فقال لا ادرى فقال علي بن ابي طالب انما ازلت لما
 قبل ان يقبض بشريين او بثلاثة سمع ابا مسعود البصري يروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقبل ببول للماء او بعدة
 فكنت ابو مسعود وعن علي بن ابي طالب ان اسحق بن الحسين او على طهره من الغلابة بالياء المشاه تحت بعد العين الموطئة قبل
 الرأ ومثله عن ابي جعفر وعن عمار بن محمد عن ابي جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال الله السحرة يوم القيمة من رأى وضوءه على
 جلده غيره وغرما لان تقطع رطلان بالمواشي احب الى من ان اسحق بن الحسين وانكاره لا يدل على عدم فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 ورواية مسعود وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الحين معارضه ما تلوناه ما ترجع معناه لشهادة الكتاب بما كان حمله على
 الضرورة كالبشرى والعدو المسمى او على انه كان ثم نسخ لما روى عن علي بن ابي طالب ان قال نسخ الكتاب المسح على الحين
 ومناظر انه يدل على انه كان ثم نسخ وهذا جواب حسن حاسم للشبهة عن اهل البيت عليهم السلام
 فكثير منها ما رواه ربيعة بن مصقلة قال دخلت على ابي جعفر فسالته عن اشياء فقال انى اراك من بغى في مسجد
 العراق فقلت نعم فقال من انت فقلت ابن عمك فقلت فقال مرحبا بك يا بن عمك فقلت فقلت لما تقول
 في المسح على الحين فقال كان عثمان بن ابي العاصي يراه لسانا للساو ويروى ما يملكه للقيم وكان ابي البراء في سفره لاحضر فلما قربت
 من عنده فقلت على عقبه الباب فقال لي اقبل يا بن عمك فقلت عليه فقال لي القوم كانوا يقولون انهم
 يخطون ويصيبون وكان ابي يقول رايه وهذا الصريح منه بعد النص على المسح على الحين وانما هو راي

في المسح على الحين

[illegible]

المختص بالمسح على الخفين غيا عن الضرورة والتقية فيدوم بدوامها ولا يتغير عما قد رويوه فان رالت الضرورة ولم يثبت
فقد يحد لصلوه افرى قطع بين المعبر وقربة في الزكوة لرواى المشروط بزال شرطه والا قرب بقا الطهارة لانها طهارة
شرعية ولم يثبت كون هذا ناقضا للشرط انما هو فعل الطهارة لا بقا حكمها واحدا غير الاخر لا فرق عندنا مع
الضرورة بين كون الخف مشرح او غيره ولا بين الجرب والخف ولا بين الجرب المتعل وغيره ولا بين الجرب فوق
الخف وغيره ولا بين اللبس على طهارة او حدث ولا بين كونه ساترا او باطلا ولا لى غير ذلك مما عرفت

هذا هو الوجه في
الاحتياط في
الشرع

الزيت عند علمنا اننا لا نزال على غيا الفصل بالرافق المسح بالكعبين وهو على الرتب بلان الغاء في فاعلموا عندنا
قطعا بين ارادة القيام وبين غسل الوجه فجب البده بفصل الوجه قضية الغاء وكل من قال بوجوب البده يقال
بالزيت بين باقى الأعضاء وباروى عن النبي صلى الله عليه واله قال لا يقبل الله صلوة امرئ حتى يضع الطهور موضع ففعل
ثم يغسل يديه ثم يمسح برجليه ولعمري قول النبي صلى الله عليه واله لا يقبل الله صلوة امرئ حتى يضع الطهور موضع ففعل
الزيت عند الغاء او شغل وقطرب والربى وشغل في التذويب عن ابي عبد الله عن الحسن بن سلام ورواية زرارة عن
الباقين تابع كمال الله تعام ابا بالوجه ثم باليد ثم اصح الرأس والرجلين ولا تعد من شئ من يدي شئ ابدأ
بأبد الله به فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه ثم اعد على الذراع وان مسحت الرجلين قبل الرأس فامسح
على الرأس ثم اعد على الرجلين وفي هذه الرواية دلاله من عدة اوجه على الرتب الا انهم لم يثبت فيها وجوب تقديم غسل
اليمنى على اليسرى للاستفادة من الوضوء اليسانى ومن اجابوا كرواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله في اليمنى
بالشمال قبل اليمنى يعنى ويعد الشمال وكما ان الباقين وضوء رسول الله صلى الله عليه واله ثم غس كفه فغسل يده اليمنى ثم
يده فغسل اليسرى واما رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن عقيم بنى غسل يساره بغسل يساره وحده واما رواية
شئ غير ما قاله بالوحدة من بين المفصلات دسعى الاعادة لما سبق عليها توفيقا بينها ومن غيرا كرواية زرارة
عن ابي عبد الله عن وان نسي شئ من الوضوء المفروض فعليه ان يبدأ بما نسي ويعد باقى تمام الوضوء ولما تقدمنا
رواية الحلبي عن ابي عبد الله عن وان كان النامسى شماله فليغسل الشمال ولا يعيد على ما كان وضوءا ورواه العامة
عن علي بن عمار بن مسعود ما بالى اى اعضاءى بدأت مضارضا بما رويوه انه عن علي بن عمار بن مسعود
فغسل شئ قبل شئ فقال لا حتى يكون كما امر الله تعام
اخلف الاصحاب في وجوب الرتب بين الرجلين

تقول النبي ان التدبج التماس وعليه قول الصدوقين لا يكفي في الترتيب عدم تقدم الوضوء بل بقدر تقدمه
اذ هو المقوم منه ولا جابر فلو غسل الاغصا معا بطل لغد الحق الثاني وان وحدا الاول في يحصل الوجه وان اعاد
الفصل الدفعي فالنبي ان اعاده باليسرى ويصح بانها لو ارتس باويهاح الوجه وان افرح اليدين مرتبا صح ولو
اخرجها معا فالنبي اذا قصد بالافراج الفصل ولو كانت في جوار وتعاقت الجزمات ماويهاحت الاغصا الشبه والا
ان هذه النية كافية في الوافق اليه كصول من الفصل مع الترتيب الحكمي ويصح بما الاول لو غسل عضوا قبل الوجه لم
يعتبه ماذا غسل الوجه ولو نكس حرار ارتب الوضوء ما لم يكن وصح ان نوى عنده او كان قد تقدمت اليد في
موضع استحياء التقدم والاقرب ان لا يضر عودها بعد تحقق الامتثال فيخرج عن العدة ويكمل الاعادة مع الغرض
لوجوب الفصل باجتناب خلاف ما اذا اتى بافعال الوضوء مرتبة الترتيب ركن في الوضوء فيسقط تركه ولو نسبنا
لعدم الايمان بالجزء الصوري وحقق الماهية موقوف عليه فلا ينعقد غسله وانما تحقق الطلآن اذ لم يستدرك في
محله فلوراعاه بعد صح ما دام البلل ولو كان عمدا فكذلك الا ان باثم بها وجاهل الحكم فيعذر وروان استدل ان شبه
لا تخاطب العلم نعم ولا يعيد ذي الشبهة باصله بهذا الوضوء للجزء التقدم في عدم اعادة ما عدا الحركة

الموا لا اجماعا وقد حكى المتأخرون فيها خلافا بين المتأخرين ومراعاة الجفاف وعند السائل يمكن حمل الكلام الاكثر على
اعتبار الجفاف فلو ردها راتهم بها تحصيل الامر ونفي التشبه قال علي بن بابويه رابع عنه قال الله تعالى ابداننا
ثم باليدين ثم اصبح بالراس والتقدمين وان ورع من بعض وضوءك فانقطع بك الماء من قبل ان تتمه وارت
بالماء فاتم وضوءك اذ كان ما غسلة رطبا وان كان قد جف ما عدا وضوءك وان جف بعض وضوءك قبل ان
يتم الوضوء من غير ان يقطع عنك الماء فاعسل بايديك وضوءك او لا يجزى لعل قول علي بارواه جري عن ابي عبد الله
ع كما اسنده ولده في كتاب مدنية العلم في التمدب فقعه علي جري قال قلت ان جف الاول من الوضوء قبل ان
اغسل الذي يليه قال ادا جف اول جف فاعسل بايديك وضوءك في التمدب على جملة المرح الشديدة او المرح العظيم او
على اليد قلت التقيية هنا النسب لان في انعام الحديث قلت وكذلك غسل الجنبه قال هو يملك المزة وابداننا
ثم افض على سائر جسدي قلت ما ان كان بعض يمينه قال نعم وطاهر هذه المساواة بين الوضوء والغسل فكما ان
الفصل بالعبودية المرح الشديدة والحر كذلك الوضوء في من لا يحضره التقيية اقتصار على كفاية كلام والده وطاهره اعتاده
وساقيه تعبر بان المتابعة الترتيب وان المولاه ان لا يعيد ما في التقيية وكذلك ولم يذكر المتابعة وقال الغيبة
يجوز التوفيق بين الوضوء بفضل وجهه ثم نصه ثم غسل يده بل ما يوجب ذلك واصل غسل يده بفضل وجهه

راسه يغسل يديه ومسح رجله بيمينه راسه ولا يجعل من ذلك عهد الا ضرورة ثم اعتبر الخفاف عند الضرورة واجعله
 في التمدد بغير ان يصير من ان عبد الله قال اذا توضأت بعض وضوءك فوضعت بك حاجة حتى يلبس وضوءك فاعلم
 فان الوضوء لا يقتضي وجوب معاوية بن عمار ملت بالي عبد الله ربا توضأت ففقد الماء فعدت بالجارية فابطلت
 على الماء فحقت وضوءي قال اعد وليس في مدين الخبرين تصريح بوجوب المتابعة وقال الجعفي والوضوء على الولا
 الى قوله ومن فرق وضوءه حتى يلبس اعاده ويوايض طاهر في ان الولا مراعاة الخفاف وقال الرضوي رحمه الله في
 الناصر للموالاة عندنا واجبه من الوضوء ولا يجوز التفرق ومن فرق بين الوضوء بقدر ما يحق معه غسل
 العضو الذي اشق اليه وقطع الموالاة من الوضوء المقدر وجب عليه اعادة الوضوء وقال في المصباح حسب
 ما نقله عن القسري ان يتابع من الاعضاء ولا يترك الا العذر وتيمم بخمسة كلمات في الناصر ويوايض غير صحيح
 في المطلوب بالنصاب قوله ومن فرق على غير الموالاة مكانها المرادة بعدم التفرق وقال تليذه سدا
 والموالاة واجبه من ان يغسل اليدين والوجه ويغسل الراس والرجلين واليدين رطبتان في
 الزمان والواضحة المقدر ومتوجه بمرعاة الخفاف وان الخيفة اعتبر الخفاف واشترط بها البلل على جميع الاعضاء
 الا ضرورة فلا يضر الخفاف وقال الشيخ في النهاية والموالاة الصواب في الطهارة ولا يجوز تبعضها الا العذر
 فان بعض لغو او انقطاع الماء جاز الا انه يعتبر ذلك بخفاف ما وضاه من الاعضاء فان كان مدحج وجب
 استئناف الوضوء وان لم يكن قد جفت يمينه لم قال في غسل الرجلين ولا يحل غسلها من اعضائها الطهارة وقال
 في المبسوط للموالاة واجبه في الوضوء ان يتابع من الاعضاء مع الاحتياط فان حالت لم يجز وان انقطع عنه
 الماء انظره فاذا وصل اليه وكان يغسل عليه نداهه يمينه وان لم يسق فيه نداهه مع اعتدال الهواء اعاد الوضوء
 من اوله وقال في الخلاف عندنا ان الموالاة واجبه من ان يتابع من اعضائها الطهارة ولا يفرق بينها وبينها الا العذر
 ما انقطع الماء لم يعتبر اواصل اليه الماء فان جفت اعضائها طهارة اعاد الوضوء وان لم يبدنه نداهه يمينه
 التمدد بغير ان يصير من ان عبد الله قال اذا توضأت بعض وضوءك فوضعت بك حاجة حتى يلبس وضوءك فاعلم
 فان الوضوء لا يقتضي وجوب معاوية بن عمار ملت بالي عبد الله ربا توضأت ففقد الماء فعدت بالجارية فابطلت
 على الماء فحقت وضوءي قال اعد وليس في مدين الخبرين تصريح بوجوب المتابعة وقال الجعفي والوضوء على الولا
 الى قوله ومن فرق وضوءه حتى يلبس اعاده ويوايض طاهر في ان الولا مراعاة الخفاف وقال الرضوي رحمه الله في
 الناصر للموالاة عندنا واجبه من الوضوء ولا يجوز التفرق ومن فرق بين الوضوء بقدر ما يحق معه غسل
 العضو الذي اشق اليه وقطع الموالاة من الوضوء المقدر وجب عليه اعادة الوضوء وقال في المصباح حسب
 ما نقله عن القسري ان يتابع من الاعضاء ولا يترك الا العذر وتيمم بخمسة كلمات في الناصر ويوايض غير صحيح
 في المطلوب بالنصاب قوله ومن فرق على غير الموالاة مكانها المرادة بعدم التفرق وقال تليذه سدا
 والموالاة واجبه من ان يغسل اليدين والوجه ويغسل الراس والرجلين واليدين رطبتان في
 الزمان والواضحة المقدر ومتوجه بمرعاة الخفاف وان الخيفة اعتبر الخفاف واشترط بها البلل على جميع الاعضاء
 الا ضرورة فلا يضر الخفاف وقال الشيخ في النهاية والموالاة الصواب في الطهارة ولا يجوز تبعضها الا العذر
 فان بعض لغو او انقطاع الماء جاز الا انه يعتبر ذلك بخفاف ما وضاه من الاعضاء فان كان مدحج وجب
 استئناف الوضوء وان لم يكن قد جفت يمينه لم قال في غسل الرجلين ولا يحل غسلها من اعضائها الطهارة وقال
 في المبسوط للموالاة واجبه في الوضوء ان يتابع من الاعضاء مع الاحتياط فان حالت لم يجز وان انقطع عنه
 الماء انظره فاذا وصل اليه وكان يغسل عليه نداهه يمينه وان لم يسق فيه نداهه مع اعتدال الهواء اعاد الوضوء
 من اوله وقال في الخلاف عندنا ان الموالاة واجبه من ان يتابع من اعضائها الطهارة ولا يفرق بينها وبينها الا العذر
 ما انقطع الماء لم يعتبر اواصل اليه الماء فان جفت اعضائها طهارة اعاد الوضوء وان لم يبدنه نداهه يمينه
 التمدد بغير ان يصير من ان عبد الله قال اذا توضأت بعض وضوءك فوضعت بك حاجة حتى يلبس وضوءك فاعلم

ترك الموالاة حتى يحث الوضوء المتقدم لم يجز ان يكون التمشيد او الريح يحث منها العضو المتقدم بنية
ومن طهارة العضو الثاني من غير افعال كذلك فذلك يكون مجزيا وفي الكامل والموالاة وهي متابعة بعض الاعضاء
ببعض فلا تؤثر المؤخر عما تقدم مقدار ما يحث المتقدم في الزمان المعدل ولان العبارتان طاهرتان في طهارة
الجفاف وقال ابو الصلاح والموالاة هي ان يحل تغطية الاعضاء بعضها ببعض فان جعل بعضها مغطى حتى
الاول بطل الوضوء وليس فيه تصريح بوجوب المتابعة بل طاهره اعتبار الجفاف وقال السيدان زهره رحمه الله
الموالاة هي ان يؤخر بعض الاعضاء عن بعض بمقدار ما يحث ما تقدم في الوضوء المعدل وقال ابن حجره و
الموالاة هي ان يؤخر بعض الاعضاء لا يؤخر بعضها عن بعض بمقدار ما يحث ما تقدم وهو طاهر في مراعاة الجفاف
وقال الكندي في سياق الواجب وان لا يؤخر غسل عضو عن عضو ان يكون ما تقدم مع تعديل الهواء وقال
ادريس والموالاة واجب في الصغر في حب وحدها المقبرة عندنا على الصحيح من اقوال اصحابنا المحققين موالا لا يحث
غسل العضو المتقدم في الهواء المعدل ولا يؤخر الترتيب من الوضوء بمقدار ما يحث غسل العضو الذي انتهى اليه وقطع
الموالاة من الهواء المعدل وبعض اصحابنا يذهب الى ان اعتبار الجفاف عند الضرورة وانقطاع الماء وغيره
من الاخذار وفيه تصريح باعتبار الجفاف وميض الى ما لا السيد من اعتبار جفاف العضو السابق على ما يندى منه
يكفيه بقا البلى على غيره في طاهر كلامها وقال الشيخ بحسب الدرس سيعين في الجامع والمتابعة من اعضا الطهارة فان
فرق وجب ما سبق استأنف الوضوء وان لم يحث في عليه وليس فيه تصريح باحدهما اما الفاضلان فبقا الشيخ
في كتابهما واجتبا حجة وان الوضوء الثاني وقع متابعيا لغير الامر الاجال في المتابعة كوجوب التمسك في المختلف اجماع
بخبر الحلي عن الصنع اتبع وشوك بعضه بعضا والتمسك بالمرأعة والاختار لا يدل على اكثر منها والجواب عن عكس الشيخ
بان الفورية لا ينافيها عند القدر من التاخير خصوصاً كونه متبوعاً في الاخبار بالجفاف ومتابعة الوضوء الثاني مسلمة
وكن لم قلتم بما فاة هذا العيب من التاخير لانه لا الوجوب مراعاة القدر الذي يقع فيه من الزمان ومطابقه لرفع
اغتضاده باحداث الجفاف والتاخير الحلي فهو في سياق وجوب الترتيب في الوضوء المراد بالمتابعة اتباع كل عضو
سابقه بحيث لا يتقدم عليه لانه قال فيه اذا نسي الرجل ان يغسل يمينه فصل شماله ومسح راسه ورجليه فذكر بعد ذلك
غسل يمينه وشماله ومسح راسه ورجليه وان كان انما نسي شماله فليغسل الشمال ولا يبعد على ما كان توضوا وقال اتبع
وضرك ببعضه بعضاً ومثله ما رواه الصدوق عن الباقر قال تابع من الوضوء كما قال الله عز وجل ابداً بالوجه
ثم باليدين ثم مسح الرأس والرجلين ولا تغتسل شابين يدي شي يخالف ما روت به واسنده الحلي رحمه الله

عن زرارة عن الباقر ع ولان المتابعة هذه المعنى لو وحشت لبطل الوضوء بالاحتلال بها فقيده لعدم اليقين به على الوجه
وهما لا يتقولا ان به ولان ضبط المولات بالجناف اولى من الاتباع لاختلافها باختلاف حركات المكلفين وانما اوردنا عبارة
الاصحاب بها لان بعض الافاضل نسب كثير منهم الى القول بالمتابعة ظاهر من بابويه ان الجناف لا يفسخ
الولاء والاخبار الكثيرة بخلافه مع امكان حملها على الضرورة فظاهر المنع من ان ادريس اعتبار العضو السابق و
ابن الحنفية مصرح باثره البطل على الجميع الى مسح الرجلين الا للضرورة وظاهره ان البطل موجب للجناف لا لغيره
البعض قال في المعبر للطباقة علم على الاخذ من الخية والاشعار للمع ولا بلل من على اليدين وبشيء من زرارة والجلي عن
الصنع في الاخذ من الخية ورواه الكليني عن زرارة عن الباقر ع ورواه ابن بابويه عن الصنع ثم قال فيه وان لم
يكن لك خية فخذ من حاجبك واشعار عنك وفي التذنب من مرسيل حماد عن الصنع مكر الحارثيين والاشعار الصنع
قلت هذا من من احد امور ثلثة اما ان الجناف للضرورة فيمطل كما قال ابن الحنفية واما تخصيص هذا الحكم بالثمن
واما ان للجلل جناف الجميع لو كان الهوار طباحا تحت لو اعتدل جف البطل لم يفسخ لوجود البطل وجها تقيده
الاصحاب بالهوار المعتدل لمح طرف الافراط في الحرارة وكذا لو اسبغ الماء تحت لو اعتدل جف لم يفسخ لو تعذر مقابل
المع جاز الاستيفاء للضرورة ونفى الحرج ولو امكن غسل العضو واستبغ العضو المافر وجب لم يفسخ لو تعذر
المتابعة في الوضوء وجب ما على المسبوق لانه مستحب وما على الوجوب فلذلك كيد ملو اخل بها ولا يفسخ في صحيح الوضوء
وجمان مبنيان على اعتبار حال الفعل واصله فعل الاول لا يصح وعلى الثاني يصح اما الكفارة فلا ترفع مع شخص الزمان
قطعا لخص المجاهدة ومنه انظر في كل مسجوب بامر عارض المباشرة بنفسه فيمطل ولو دأبه فيه
اختيارا فتؤدبه الامامية على ما نقله الرضا ع في الاشعار وفي المعبر هو يذهب الاصحاب بقوله نعم فاعطوا وجوبكم وانما
الفعل الى فاعله هو الحقيقة والسوقف الثمين رزاق الحديث عليه وقال ابن الحنفية سجد ان لا يشرك الانسان في
وضوء غيره بان يرضيه او يعينه عليه والليل والجماع يدفعه ويحوز مع العذر بتولية الغير ان المي يصار اليه مع تعدد
الحقيقة في قبول المكاف البتة اذ لا يتصور العجز عن ما مع بقا الكلف ولو امكن غسل العضو المافر لم يحجز التولية ولو
امكن في البعض بعض ولو احتاج الى اجرة فوجب قضيه لوجوب معونه الواجب ولو زادت عن اجرة المثلث
القدره التاسع الاجماف باله دفعا للمع فلو تعذر واكن التيمم وجب ولو تعذر او فاقه الطهارة ولو قدر بعد التيمم
والاقرب تعاقب الطهارة لانهما ضرورة ولم يثبت كون ذلك نافضا فيخرج وجها مدي الجهره والنفية منها
في مستحباته وضع الاما على اليمين ان تواضعا منه وكان ما يفرق منه باليد قاله الاصحاب لما روي

بسم الله الرحمن الرحيم

ان النبي كان يجب التماس من طوره وتغذ وشانه كذا
 وضوء رسول الله وليد به الى اليسار قاله الاصحاب في خبر زراره عن النبي انه اخذ بالنسري فغسل النبي و
 روى الصنفه الاخذ بالنبي التسمية اجمعها وروى زراره عن ابي عبد الله قال اذا وضعت يدك في
 الماء فقل بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وقال الصدوق كان امير المؤمنين عليه السلام اذا
 توضا قال بسم الله وبالله وخبر الاسماء واكثر الاسماء وقاهر لمن في السموات وماهر لمن في الارض الله الحمد الذي جعل
 من المأكول شئ حي واجابتني باليمان اللهم تب علي وطهرني واقض لي بالجنس وارني كل الذي احب وانفتح لي الخرافات
 من عندك يا سميع الدعاء وهذا اكل ولو اقتصر على اسم الله بغير الاطلاق قول النبي هو اذا سمعت في الوضوء طهر جسدي كله
 واذا لم تسم لم يطهر الا ما اصابع الماء وعن الصنفه من ذكر اسم الله على وضوءه فكانما اغتسل بالماء اذ ثواب الغسل وفيه
 اشاره الى عدم وجوبها والالم يطهر من جسده شئ مع عدم دلالة الوضوء عليها وارووه من قوله لا وضوء لمن لم يذكر
 الله عليه لم يثبت عندهم ولو سلم حمل على نفي الكمال في مرسل ابن ابي عمير عن ابي عبد الله امر النبي من توضا بغير
 وضوء لما نأخى سمي ولاه على كذا الاستحباب او يحمل على التيه كآمر ولو نصها في الابتداء ما لا يقرب الدراك في الاشارة
 لا يستط المصور بالمصور وكان في الاكل ولو تعدد مكانها لا تقرب الا كذلك لما فيه من القرب الى المشرق وسحب الرغاء
 بعد التسمية بقوله الحمد الذي جعل الماء طهورا ولم يجعله نجسا لما ياتي في قوله الحمد والقدر قاله المفيد غسل اليدين
 قبل ادخالها الا انما مرة من النوم والبول ومن الغايط مرتين وقد تقدم ولا يجب عدم محقق النجاسة وتقول الله
 عليها السلام نعم في جواب محمد بن مسلم في الرجل يبول ولم يمس يده شئ انفسا في الماء وروى ابو بصير عن النبي
 ص اذا استيقظ احدكم من نوم فليغسل يده قبل ان يدخلها الماء ولا ما فان احدكم لا يدري اين مانت يده لم يمش
 عند نافع النكار بعض الصحابة على الراوى وقالوا فان تضع بالمراس ولو سلم حمل على الذنب فان طاهر التعليل يدل عليه
 واروينا عن عبد الكريم بن عتبة عن ابي عبد الله من نسيه عن ادخال يده بعد البول حتى يغسلها وكذا بعد النوم لانه
 لا يدري حيث كانت يده محمول على الكراهية توقعا ولا ورق بين نوم الليل والنهار ولا من كون اليد مطلقة او متحدة
 وكون النائم مسرا او غيره والمعتبر مطلق النوم فلا شرط فيه الزيادة على نصف الليل والبدن من الزيادة انما على
 اليقظ ولا ورق من غمس بعضها وجميعها في الكراهية ثم ان نوى الوضوء عند الغسل ولا نوى له لا يعبأ به تعدد
 من افعال الوضوء ولا فاضل وجب عدم التيه بناء على ان الغسل لتوهم النجاسة قلنا لا ينافي بكونه عبادة باعتبار اشغال
 الوضوء عليه المضمض والاستنشق لقول النبي عشر من النطرة وعدها لان ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم حكم وضوء

الحمد لله الذي جعل
 الماء طهورا

ابر الوضوء قال ثم يغمض قال اللهم تقم حتى يوم القاك واطلق اساني بذكرك وشكرك ثم استنش برواه عبد الرحمن
 بن كثير وعن ابي بصير عن الصمعي عن ساسم الوضوء فان نسيتما فلا تعد وعول الصم المضمضة والاستنشاق مما سن رسول الله
 رواه عبد الله بن مسعود وقوله عن ابي بكر الخضرى ليس عليك استنشاق ولا مضمضة انهما من الجوف فني للجوف
 له لا لفظ عليك وقول الباقر في رواه زرارة ليس من الوضوء يعني من واجباته وروى زرارة انه عن علي بن
 المضمضة والاستنشاق فرضه ولا سنة اما عليك ان تغسل باطراف كل على ابي سنة فاصحى حاشية النبي صلى الله عليه وسلم
 وقد يسي سنة لثبوتها بالنسبة وان كان واجبا ولكن تأويل كلام ابن ابي عمير ليس فرض ولا سنة بهذا ايضا فيرفع الخلاف
 في استحبابها وروى عن عمار ان رسول الله قال حاش الوضوء الذي لا يذهب طعن فيه الدار قطي بارساله
 وروى من وصله ولو سلم على النذب وكيفية ان تبدأ بالمضمضة ثلاثا ثم الكف من باوضع الاغواز تكف واحدة
 فيدير الماء في جميعه ثم يجتمع ثم يستنش ويلبغ فيها باصبع الماء الى اقصى الحنك ووجهي الانسان والفتات حرا
 اصبعيه عليها وازالة ما هناك من الاذى ويجذب الماء الى خياشيمه الا ان يكون صايها للارودة عن ليقطس منه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ان قال اسبغ الوضوء واخل بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق الا ان يكون صايها وروى عن ابن
 الفضل الصاي ان لا يغمض ويحجول على المبالغة والاستنشاق استنشاق الكف او كف ويدع عنه ما باروا
 عبد الرحمن بن كثير عن ابي عبد الله عن علي بن وكاهل انه قال عند استنشاقه اللهم لا تحرم علي ربح الجنة واجعلني ممن
 يشتم ريحها وروى طيبها هكذا في التذنب والخرقة الفقية والدي في المقنعة والمصباح وريحانها بدل طيبها واول
 اللهم لا تحرمني طيبات الجنان وفي الكافي يسند الله لا تحرم علي ربح الجنة واجعلني ممن يشتم ريحها وطيها وريحانها
 والكل حسن السواك والظاهرة تقدم على غسل اليدين رواه المصلي بن خنيس عن الصمعي الاستسباك قبل
 ان يتوضا ولو فعله عند المضمضة جاز وكذا الوتر اكره بعد الوضوء لقول الصمعي في تاسيه قبل الوضوء استسباك ثم يغمض
 ثلاثا واستجاب في الجمع عليه وخصوصا عند القيام من النوم وخصوصا قيام صلاة الليل رواه ابي بكر بن سماك
 عن ابي عبد الله اذا فت بالليل استسك ما لك بايتك فيضع فاه على يمينك وليس من وقت ثلثه الا يصعد به الى
 السماء فيمكن فوك طيب الريح اوردنا الصدوق فعن النبي صلى الله عليه وسلم ما زال جبريل يوصيني بالسواك
 حتى خشيت ان اخني او اورد وسارة الاسان وتساقطها وقال في وصيته لعل عليك بالسواك عند كل وضوء
 صلوة وقال السواك شرط الصلوة وقال الكل ثلثي طهر وطهر الوضوء السواك وقال ابو الهيثم لا استسك على ابي لا تمتم
 بالسواك عند وضوء كل صلوة وقال الصدوق مدني الكعبة كتبت الى الله ما تلقى من انعاس المشركين فادعني الله

حج التراب في وضوءه

من سجد في وضوءه
 في سجدة واحدة
 في كل وضوء
 في كل صلاة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الربا قري كعبه فاني جددك منهم وما يتطون تعضان الشجر فلما بعث الله نبيه نزل عليه الروح الامين عليه السلام قال
ايها المؤمن ان افواكم طرق القرآن فطروا بالسواك قال التو والص عليها السلام صلوه ركعتين بسواك افضل من
سبعين ركعة بغير سواك وقال الصائم في السواك اعاشر فضل يوم من السنة ومطهرة للفم ومجلاة للبعير ورضي الرحمن
وبعض الانسان ويندب العرق ويشد اللثة وينشي الطعام ويندب بالعلم ويندب في الخط ويندب في الحنات وتنفخ
الملك الى اجار كثيرة اوردها سوية وردى العامر عن النبي صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم مرضاة للرب وان كان اذا
استيقظ استاك استجاب به الصائم والمحرّم اما الصائم فله روي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله استاك الصائم
اي النهار شاك بعد السواك يعود رطب وفيه دالة على اصل السواك وعلى كراهية الرطب للصائم كما اتفق بين ابن ابي عمير
والشيخ في الاصحاحين روي الحلبي عن ابي عبد الله استاك الصائم بالعود الرطب يجر طهر قال لا بأس به في روي
عمر بن الرزقي عن الرضا الماء المفضضة رطب من السواك الرطب ما شال ان المفضضة اذا كانت السنة فذلك
السواك قال في التهذيب كراهية ان لم يفضض نفسه عن استعمال بطوبه لانه يمكن من ذلك فطاباس به اما المحرم فلا
الحلي عن ابي عبد الله انه سأل عن المحرم بسواك قال نعم ولا بأس به بكرة في الخلا لانه وكذا في الحمام لانه يورث وباء
الانسان قال الصدوق ينبغي ان يكون غرضه المارواه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اكلوا وتراوا استاكوا وعضوا
يجوز الاعتناء عن السواك بالمسح والابهام عند عدمه وضيق الوقت للمارواه عن ابن جعفر عن اخيه عن ابي الرجل يسأله
بيده اذا قام الى الصلوة ويؤخر على السواك قال اذا عاف الصائم فلا بأس به وروي الحلبي مرسل ان في السواك
ان تدلك باصبعك المستحي وقد اسند في التهذيب الى السكون عن الصائم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشوك بالابهام هو
السجود عند الوضوء سواك لوضعت الانسان عنه بحيث يتفرد به جاز تركه لما روي ان الصائم تركه قبل ان يعرض
لمستيقظ لضعف اسناده يكن تعضان الاشجار على الافضل وافضلها الاراك كفضل السلف ولكن ليسا لما يقع
الآفة فان كان يابس بالين الماء وتادى اصل السنة بالحرق الحشنة وبالا صبح كافا لا بأس به لانه على سقف الفم و
طهر الا فراس لما فيه من الشطيف والطعم كراهية استيكا بسواك غيره باذنه لا يصل اورده العامر في الصبح عن النبي
ص استحباب السواك لدخول الانسان بغيره ولا بأس به لما فيه من الاستطابة مستحب فمن الصبي عليه كالبالغ لا يترك
وكسائر العبادات تغير النكبة له اسباب منها النوم وطول السكوت وترك الاكل واكل كراهية الراحي وقيل لا بأس
وانجزة المدة وفي جميعها يستحب وسجي غسل السواك بعد الفروع لثقل غنة الاذى واما الاستيكاك لينة الا في
الصوم وخفيفة بعد الغسل روي ابن بابويه عن الصائم اذا توضأ الرجل صفق وجهه بالماء فانه ان كان

السواك بالعود الرطب يجر طهر

السواك بالعود الرطب يجر طهر
السواك بالعود الرطب يجر طهر
السواك بالعود الرطب يجر طهر

السواك بالعود الرطب يجر طهر

عن أبي بصير عن
عبد الله بن محمد بن
عبد الله بن محمد بن
عبد الله بن محمد بن
عبد الله بن محمد بن

نعمنا استيفوا ان كان يجد البرد وقع على يده وادنى برودة في الراس او حرق التهنيت من راسيل من المغيرة
عنه وعارضه بغير السكون في عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا ابا عبد الله اذا توضأت فمجمع بينها محل هذا على الاول
والاول على الاباحة تحليل شعر الوجه حرام تنقية الفساق في الاعضاء السبعة بقية تمام الفصل بالاول
في الخبر الاول فقلت في ابن ادريس الاجماع بناء على عدم الاعتداد بخلاف المعين لما روي عنه عن ابي هريرة ان النبي صلى
توضأت من رونياعن معوية بن وهب وصفان وزاره عن ابي عبد الله عن الرضا عن شفيق ولا يراد به الوجه
للاقتبال بالمرء لما روي عنه ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة رونياعن عبد الكريم عن ابي عبد الله ع كما
وضوء على عمه الاميرة مرة وروي بنونس بن عمار عن ابي عبد الله ع مرة وقال الصدوق في الفقه ومن لا يحضره
الوضوء مرة واثنان لا يوجبه ثلث بدعة وطعن في اخبار المرتين بانقطاع السند والحمل على التخييل فقلت الاخبار
رويناها بالمرتين في التهنيت متصل صحي الاسناد ولا عورة بانقطاع غير ما والحمل على التخييل خلاف الظاهر المشهور
تحريم الثالثة لانها احداث في الدين باليس منه وموعظي البدعة قال بعضهم ولمنعوا عن الموات الواجب وموتها على
المتابعة ولم يرسل ابن ابي عمير عن الصادق الوضوء واحدة فرضوا اثنان لا يوجبه والثالثة بدعة وقال ابن الحنفية
وابن ابي عمير بعدم التحريم لقول الصادق في رواية زرارة الوضوء شقي من زاد لم يوجبه عليه قلنا سماع من الرواية
مع معارضة الشهادة ثم الحنفية جعل الزايد على الثلث بدعة بوزن فاعلموا ابن ابي عمير ان تعدى المرتين لا يوجبه
على ذلك وابن الحنفية الثالثة زيادة غير محتاج اليها والاع ابو الصلاح فاعلم الوضوء بالسنة وهو حسن ان مسح بها
وقال الكشي رحمه الله لا يوجبها كان وضوء على عمه الاميرة مرة هذا دليل على ان الوضوء مرة واحدة كان
اذا ورد عليه امر ان كلاما طاعة للخذاء باحوطها واشد معا على بدته وان الذي جازعهم انه قال الوضوء مرتان
ان حوّل لم ينعمة مرة فاستزاده فقال مران ثم قال ومن زاد على مرتين لم يوجبه وواقف غايه الحنفية الوضوء
التي من تجاوزها ثم لم يكن له وضوء وكان يكن صلى الله عليه وسلم لم يطلق عليه السلام في المرتين كان مسليهما
مسبيل الثالث قلت هذا كلام ابن بابويه والساويل مردود بالطلاق الاحاديث هذا كله اذا لم يتيقن فلو كانت السبعة
فلا يحرم بها ولا كراهية قطعها لوجوب دفع الضرر وبارواه داود بن زكريا بكسر الزايم ثم الرأ السالكه ثم الباء الوقف
قال سائر ابا عبد الله ع عن الوضوء فقال توضأ ثلثا ثم قال اليس ليس بعد اذ وعساكرهم قلت
بلى قال فكنت يوما توضأت في دار الحمدي فزاني بعضهم ولا اعلم به فقال كذب من زعم انك فلتاني وانت
توضأ بعد الوضوء فقلت لهذا والله امرني بذا الرجل بظاهرة درايعه في الاول وبالباطن في الثاني

والمرأة تنكس لروايه محمد بن زبير عن الرضا، فوض عن الغساق في الوضوء ان يبدن باطن اذرع عن وعن الرجل
بظلمة الذراع وحمل على التقدير والبسبب للاتفاق على عدم وجوب هذه الرواية مطلقا في الغسلين واكثر الاصحاب
لم يوافقوا في الاصل والثانية من الرجل والمرأة والعرق شيء ذكره في المبسوط وتبعه ابن زهره واكثر من
اويس والفاضلان وبأكثر كتب الشيخ على الاطلاق كتابي الاصحاب الدعاء عند كل فعل وقدم بعضه
ول على الباقي الرواية المشهورة عن عبد الرحمن بن كثير الهاشمي عن ابي عبد الله قال بينا امر المؤمنين بماء ذات يوم
جائنا ومعه اس الخفية وقال لي يا محمد اتني بابا من ماء اتوضأ للصلاة فأتاه فأكفاه بيده اليسرى على يده اليمنى
ثم قال بسم الله الحمد لله الى قوله ثم غسل وجهه فقال اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه ولا تسود وجهي يوم
تسود وجوه ثم غسل يده اليمنى فقال اللهم اغطني كتابي يعني والحل في الجنان يساري ومعايضي حسابا ليرحم ثم غسل
يده اليسرى فقال اللهم لا تعطني كتابي شمالي ولا تجعلها مغفلة الى عشي واغفر لي من مقطعات اليان ثم مسح رأسه
فقال اللهم غفني رجليك وبرككتك ثم مسح رجليه فقال اللهم اغطني على الحراطين يوم تنزل فيه الاقدام واجعل يسعي
فيما يرضيك غني ثم رفع رأسه فغسل في محله فقال يا محمد من توضأ مثل وضوئي قال مثل قول الحق الله من كل
قطرة لك ما تحب وتريد ويكره يكتب الله له ثواب ذلك الى يوم القيمة والرواية وان كان قد ضعف الا ان الشهادة
على الاصحاب لويدلوا وراود المغيث في دعاء الرجلين ما ذا الجلال والاکرام واذا فرغ الموضي سبب ان يقول الحمد
رب العالمين لما رواه زراره عن ابي عبد الله وراود المغيث اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
وقال ابن بابويه ركوة الوضوء ان يقول اللهم اني اسئلك تام الوضوء تمام الصلوة تمام رضائك والجنه
فتح العينين عند الوضوء قال ابن بابويه راوي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال افحوا ايديكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم
ولا ينافيه حكم الشيخ في الخلاف بين استحباب اتصال الماء الى داخل العينين تحجي الاجماع وكنا في ذلك عدم التزام بين
الفتح وبينه الوضوء لمد راويه زراره عن ابي جعفر ع كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بماء فيغسل بصلع والماء
رطل ونصف والصلع ستة ارطال يعني بالمقياس وقال ابن بابويه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للوضوء ماء والفصل صلغ و
سباني اقوام يستقلون ذلك فاؤلفك على خلاف مني والماست على سنتي في خطبة القدس وروى جرجان
ابي عبد الله قال ان الله لما يكتب صرف الوضوء كما كتب عدوانه وقد رابن بابويه المدي في سياق كلام النظم
عديون ماسين وثمانين ودرهما الدرهم ستة واربين والواق وزن ست حبات والحيه وزن حبتين من
او سطر حبات الشعر قال وصال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اراد موافقا على ذلك مع حكمه في باب الركوة بان الصلغ اربعة

امداد والمد وزن مائتين وتسعين وسمائة نصف كما قال الاصحاب والشيخ روى الاول بسند ياتي ولم يتعوض
 بكم هذا لا يكاد يبلغه الوضوء فيمكن ان يدخل فيه ما الاستثنا المانعة منه روى ابن كثير عن ابي الوضوءين
 حدث قال اتوا بالصلوة ثم ذكر الاستثنا ولما ياتي حديث الحداء انه وضأ الباقر والمغيرة رحم الله قال في الاثر
 ما تجاب المد والاصابع وانه اسباع ثم قال في موضع اخر من توضأ سلك الكف مقدار امد اسبع ومن توضأ بكف
 اجزاء ومو بعد الغرض وحكى مسمى الفصل لرواه زرارة عن ابي جعفر عن الوضوء اذا مسح الماء جلدك فمسك عن
 محمد بن مسلم عنه ياخذ احكم الراية من الدين فملاها بجسده والماء ادسح من ذلك ورواه عنه اما الوضوء
 من حدود الله يعلم الله من طبعه من بعضه وان المومن لا يجسه شيئا يكفيه مثل الدين وعن محمد بن مسلم عن
 احدهما عليها السلام كان رسول الله يصلي بخمسة امداء بينه وبين صاحبه ونفقتان جميعا من امداء واحد
 ترك التمدد لما رواه الكليني عن ابراهيم بن محمد بن حمران عن ابي عبد الله عن من توضأ فتمدل كانت له حسنة
 وان توضأ ولم يتمدل حتى يحيط وضوءه كانت له ثلثون حسنة ولا ينافيه ما رواه محمد بن مسلم عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قبل ان يحيط قال لا بأس ورواه ابي بكر الحضرمي عنه لا بأس بجمع الرجل وجهه بالشوب ورواه اسمعيل بن
 الفضل قال رايت ابا عبد الله توضأ للصلوة ثم مسح وجهه باسفل قميصه ثم قال اسمعيل افعل هكذا فانى هكذا
 افعل لان نفي الباس اعظم من نفي التحريم او الكراهية فعمل على نفي التحريم وفعل الامام واهله جازان يكون لما روى
 وقول الرمى لم يصح في هذا الباب شيئا شواذ على الشئ وطاعة المرتضى في شرح الرسالة عدم كراهية التمدد
 وهو احد قول الشيخ رحمه الله ترك الاستعاذة لما روى ان عليا كان لا يدعهم يصوبون الماء عليه يقول
 لا احب ان اشرك في صلاتي احدا وروى الحسن بن علي الوشاء انه اراد الصب على الرضاعة فقال ميا حن
 قلت لا اكره ان اوجر مال توجرت واهذرا تأملوا لم تعف من كان يرجو لقاء رب الاية ولا ادا وضأ للصلوة
 وفي العبادة فأكبره ان يشركني فيها احده الطريق وان كان فيها ابراهيم الامم الا ان العمل على القول بانه
 الكليني في النوادر ان قلت تدرى في التذويب بطريق صحيح عن ابي عبد الله قال وضأت ابا جعفر
 وقد قال فمأولته فاستغنى ثم صببت عليه كفا ففعل وجهه وكفاه غسل به ذراعه الايمن وكفاه غسل ذراعه الايسر ثم
 مسح بفضل الندي راسه ورجليه قلت يحمل على الضرورة وقد ترك الامام الاول لبيان جواز
 بكرة الوضوء في المسجد لم قال او تعوط لرواه رفاعه قال سألت ابا عبد الله عن الوضوء في المسجد فذكره من
 البول والغائط ولا ينافيه روى بكر بن اعين عن احمد بن عليهما السلام ان كان الخث في المسجد فلا بأس بالوضوء

في المجد كجاء على غير ما لو كان الاثنا لا تعرف منه وضع على اليسار للضرب في اليمنى ولو استعان لفوردة او
مطلقا فالكون المعون على اليمنى كالانا والعرف منه تقديم المضمضة على الاستساق مسحب في المبسوط لا يجوز
العكس والمآخذ ان يعتبر منه المسحب بل يوصف بالحركة لما فيه من تغير الشرع او ترك المسحب تبعاً لاصلها هذا مع
النظر عن اعتقاد شرعية التغير اما مع فلا شك في تحريم الاعتقاد لاسيما شبهه اما الفعل فالط لا ونظر الفايده في التاخير
عن الواب والبقاء التيه وكذا الوصل الفصالات المسنونة على غير شبهه الفصالات الواجبة فانه حالت المسحب ولو
وجب الفصلة الثانية مع السباع بالاولى فانه كطى في تحريم الفعل والوجوب وسنخ المسح بما هذه الفصالات
يجوز التشبه في بعض الاعضاء دون بعض الاستنجاب اصلها ولو قل الماء استاثر الوجه ثم اليمنى ولو لم يكن الجمع من استعمال
الماء في العذبات واستعماله في الفصالات ففي تقديم ايها وجهان ما خدما اختصاص القدمات بالاولية المفضية لآلية
وابقية النظافة بها ولان القصد بالذات اول من الوكيل اليه لو شك في عدد الفصالات السابقة في على
الاقول لا الميقن في الفصالات المتعارضة وجهان من القروض الثلاثة وقضية الاصل هو اقوى لا السحب التكرار
في المسح لانه مبني على التخييف ولاية خرج عن جهاده لان علياً علمه وصف وضوء رسول الله قال مسح راسه مرة واحدة
وكذا رواه الباقر والعلية السلام والطائفة ليس بحرام لاصل نعم كبره ذلك لانه تكلف ما لا حاجة اليه ولو اعتقد المكلف
شرعية ثم الروض صحيح خرج عنه فظاهر الشيخين في المنفعة والمبسوط والطلاقات التحريم في السراير من كبر المسح اربع ولا
وضوءه فخره لاف وعده ابن حمزة من التزك المحرمه ولكن حمل كلامهم على المقصد شرعية ذكر ان الجسد في كسبه
غسل الوجه ان تصنع الماء من يمينه على وسط الجبهة بحث يعلم ان الماء قدما من القصاص ويكون راحته بمسوط الاصابع
حتى ياحد راحته جهة ويحرك الماء من العضو الاعلى الى الذي يليه والراحة تتبع جاب الماء على الوجه الى ان يلقى الماء
والسباة اسفل الذقن ويحرك اليد قابضة عليه او على الخية الى اطرافها في غسل اليدين ان يبل يده اليمنى ماء ثم يفضه
اليمنى وقد رفع مرفقه الايمن وهدر راحته وكفه وبسط اصابعها ورفقها فيضع الماء من كفه اليسرى على اعلى مرفقه الايمن
ليستوعب الغسل المرفق ثم يسكب الماء بها بقليل يساره وقد قبض بها على مرفقه الايمن من المرفق الى اطراف اصابعه
تبعاً لما حتى يعلم انه لم يبق من ظاهره الا باطنها على الارض شئ الا وقد جرى عليه الماء ويكون ظاهر اليسرى على اليمنى
من راحته اليمنى ثم يرفع يده اليسرى من اقبية اليمنى بعد مرورها على اصابع اليمنى الى اعلى مرفقه الايمن فيلمن بطن
راحته اليسرى ونظرها على بطن راحته اليمنى حتى يسكب الماء الى اطراف اصابعه اليمنى ولو اخذ نظره راحته غرقه ويطبقها
اخرى كان احوط ثم ذكر غسل اليسرى كذلك وقال في مسح رجليه بوسط كفه اليمنى على قدمه الايمن ويجوز بهما من اصابعه

رجله الى الكعب ثم يريده من الكعب الى الطرف اصابته فيها اصابه المسح من ذلك افراده وان لم يقع على جميعه لم يغسل
 يديه اليسرى على رجله اليسرى ومنه الهبات لم يذكرها الاصحاب ولكنها حسنة المسح فان فيه تكرار الغاء الاصحاب
 قال ايضا لو لم يوضع لم يتقبل بان كان دون الدرهم بل باوصلي وان كانت اوسع اعاد على العضو ما بعده
 وان جف ما قبله استأنف وذكر انه حديث الى امامه عن النبي صلى الله عليه وآله وزراره عن ابي جعفر واسم منصور عن زبدي عن علي
 ع ولا يغتسل الا اصحاب ذلك بل قضية كلامهم يغسل وغسل ما بعده مطلقا وان جف البطل والاستيناف مطلقا لوجوب
 الرتب من غسل الاغصاء والاصابع لم يثبت عندهم في المختلف ان اوجبا الابتداء من موضع معين وجب غسل الغصن
 من الموضع المذكور الى افراده وان لم يوجب الكف بغسله وهو اشارة الى الخلاف في كيفية غسل الوجه واليدين وكيف ان
 يقول يجب ان الابتداء واجب من موضع معين ولا يلزم غسل وغسل ما بعده اذا كان قد حصل الابتداء للزوم ترتيب
 افراده الغصن في الغسل فلا يغسل لاحقا قبل سابقه وفيه غش في الالية وقال ابن بابويه سهل ابو الحسن موسى عن ابي الحسن
 يتي من وجهه اذا توضأ موضع لم يصبه الماء فقال يخبره ان يمسح من بعض جسده فان اريد به ثمة ثم الاتيان بالباقي مطلقا
 بحث وان اريد الاقتصار عليه اشبه قول ابن الجندب لم افق على نص للاصحاب في استحباب الاستقبال بالوضوء
 ولا في كراهية الكلام غير الدعاء في أثناءه ولو اخذ الاول من قوائم عليهم السلام افضل المجالس باستقبال به القبلة والى
 من ضافاته الدعوات والادكار امكن وكذا لم يذكره اكراسه نفق المتوضي يديه وذكره العامة لما روى عن النبي
 ص اذا توضأ ثم تلا مشغوا اليكم فانها من ارجح السطمان وكذا العملوا استحباب الجلوس في مكان لا يرجع رشاش الماء
 اليه والطان من هذا بناء منهم على تأخير الاستعمال وهو ساقط عنه فانهم لو كانت الارض نجسة وجب وان كان طينة
 النجاسة استجب والامر باليد على الاغصاء فواجب في المسح والاصحاب في الغسل تابتا بما فعله صاحب الشرع
 واهل بيته صلى الله عليه وآله جميعا في احكام الوضوء منه يستباح بالوضوء ما شاء المكلف من
 غاياته ما لم يحدث نعم يستحب تجديده بحسب الصلوات فرضا كانت او نفلا لما روى من فعل النبي صلى الله عليه وآله وروى الوضوء
 على الوضوء نور على نور وروى من جدد وضوءه من غير حدث جدد الله توبته من غير استغفار وعن سعدان عن
 بعض اصحابه عن الصديق الطهر على الطهر عشرة حنات وعن سماعة قال كنت عند ابي الحسن ع فخرت المغرب فغدا
 بوضوء فوضأ ثم قال لي توضأ فقلت اما على وضوء فقال وان كنت على وضوء ان من توضأ المغرب كان وضوءه
 ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في يومه الا الكبار ومن توضأ للصبح كان وضوءه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه
 في ليلة الا الكبار هل سحت تجديده لمن لم يصل بالاول يكن ذلك العموم والعدم لعدم نقل مثله وتطعن في

الذكر بالاول هل سجد تجديده لصلوة واحدة اكثر من مرة الطل لا يصل من عدم الشرعية ولا داله الى الكثرة
المعروفة بانهم سجد تجديده له لكن من كلام ابن ابويه وتوقف في المختلف لعدم النص اشنا ونفيا الاقرب انه
لا يستحب تجديده بسجد التلاوة والشكر وما الوضوء شرط في كماله لا يصل في الطواف احتمال الحكم بمساواة الصلوة
في الجباير وفيما كنت الجيرة ان امكن نزغها او ايصال الماء الى البثرة وجب تحصيل المسمى الغسل والمسه وان تعذر مسح
عليها ولم يوضع الغسل سوا روضها على طهر او الماء في الميسر ط قال في المعتبر وهو من باب الاصحاب قلت فيه شبهة
على قول بعض الشافعية بوجوب إعادة الصلوة لو وضعا على غير طهر قال بعضهم بوجوب الاعادة مطلقا
عدم المسح عليها والحال هذه فلا يقابل به قال في النكحة ولا تعلم منه مخالفا لان العامة روي ان عليا قال انكسر
احدى زني فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اسجد على الجباير والزند عظم الذراع وتانيته بتأويل الذراع وروينا
عن كليب الاسدي عن ابي عبد الله في الكسرة ان كان يخوف على نفسه فليمسح على جبايره وليصل ولان التكليف
بنزغها وحسبها كاشار الصمغ اليه فيما ياتي في حكم الكسرة الترح والرح رواه الجلي عنه عن الرجل يكون
الترحم فيصعبها بالترحم عليها اذ اتوضأ قال ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه وان كان لا يؤذيه نزغ الخرقه
يفضلها لو لم يكن على الخرقه غسل ماحولها في هذه الرواية وسالته عن الخرج كيف يضع يده في غسله قال غسل
ما حوله ومثل في الخرج رواه عبد الله بن سنان عنه ولا فرق بين الخرقه وغيره مما يتعد نزغه ولا بين موضع الغسل
والمسح لرواه عنه الا على قال قلت لابي عبد الله عشرت فانتقط ظفري ففعلت على اصبعي مرارة فكيف اصنع بالوضوء
قال يعرف بهذا واسماهم من كتاب الله عز وجل قال الله عز وجل يا ايها الذين امنوا اذكروا ان الله عز وجل قال في قوله
على جواز استنطاق الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية اما رواه عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم عن الكسرة
الجباير كيف يضع بالوضوء غسل الجباير وغسل الجحفة قال يغسل ما وصل اليه الغسل مما ليس عليه الجباير ويضع ما سوى
ذلك مما لا استطاع غسله ولا ينزع الجباير ولا يبعث بخراجه ولا ينافي اجار المسح عليها بكل قوله ويضع ما سوى ذلك على
اصبعه يغسل ولا يلزم منه ترك مسح محل المطلق على القيد حكم الطلاء الخليل حكم الجيرة انصار رواه الوشاء عن
ابي الحسن عن الرواء اذا كان على يد الرجل المسح على طلي الرواء فقال نعم وهو محمول على عدم المكان ازالته ولو طلى راسه
بالخاء نفى رواه محمد بن مسلم بخبر المسح على الخفاء وهو الحل كالاول لو عنت الجباير او الرواء الاعضاء مسح على الجميع
ولو تفرق بالمسح يتم ولا ينسحب على خاف البرد فيؤمر بوضع حائل بل يتم لانه عذر ما دروزاله سريع لو كانت
الخرقة جنبه ولم يكن تطهيرها الا اقرب وضع طاهر عليها تحصيل المسح ويمكن اجراؤها مجرى الخرج في غسل ما حولها

وقطع الفاضل الاول ما قارب الجبهة مما لا يمكن اتصال الماء اليه كجبهة كذا الواجب الى استيعاب عضو حتى يتكلم
 الكثير ولو وضع على غير محل الحاجة وجب نزع فان تعذر مسح عليه في الاعادة نظر من توطئة واتساقه وقوى في
 النكرة الاول ولا اشكال عندنا في عدم اعادة ماصلا به الجبار في غير هذا الموضع لو كانت الحسرة على موضع التيمم
 واجتبه اليه كالموضوء والغسل ولا يجب مع التيمم سحبا بالماء كما لا يجب غسل باسح الجبهة في الطهارة المائية التيمم
 البديل لا يجمع للبديل وارووه عن جابر ان النبي قال في الشحاح لا اغتسل من احطائه مات لدخول الماء
 سحبه انما كان يكفي ان يتم ويعصب على راسه فرفقه ثم مسح عليها وغسل سائر جسده كحل على القصص ذلك اظهر
 امانة الواو من باب او يكون في معنى لزوم احدا لا من على الترتيب قطع الفاضلان بوجوب استيعاب
 الجبهة بالمسح عليها بظاهر عليها ولا يها بمل مما يجب ايعابا وسكنا بصدق المسح عليها بالمسح على جزء منها كصدق
 المسح على الرجلين والخفين عند الضرورة ونفوق بينهما بوجوب استيعاب الاصل في الجبهة خلاف المسلمين
 المذكورين وفي ط الاحاط استغراق الجميع وهو حسن نعم لا يجب جريان الماء عليها لانه لم يتعبد بغسلها اذا كان الماء
 لا يصل الى اصلها او يصل غير غسلها لافرق بين كون اصلها طاهرا او نجسا مع تعذر تطهيره للعموم ولا
 يتقدر المسح عليها بغيره من التعذر لانه المتعاضد للمسح فيدر معه وجودا وعلما والحل على الحف وسم في وسم
 لو لم يكن على محل الحسرة وتقدر بايصال الماء اليه فكما خرج في غسل الحول وليلطفن بوضع جزءه قبله في غسل
 يرس اليه الماء فيسقط او يتحس ولو احتاج الى معين وجب ولو باجرة ممكنة ولو لصق بالخرج فرفقه وقطنه ونحوها او امكن
 الزرع وايصال الماء الى حال الطهارة وجب كما في الجبهة والامسح عليه ولو استفاد بالزرع غسل بعض الوجه والا قرب
 الوجوب لان اليسور لا يستقل بالصور من مانع عدم الضرر بغيره لو امكن لو امكن للمسح على محل الخرج الجرح بغير
 خوف تلف ولا زيادة فيه ففي وجوب المسح عليه احتمال ثالث الى في القبر وتبعه في النكرة تحصيل الشبه الغسل عند
 تعذر حقيقة وكان يحل الرواية بغسل الحول على ما اذا خاف خراجه مع انه ليس فيها نفي لسير فيجوز استغناء
 من دليل اخر فان قلنا به وتعذر في وجوب وضع لصوق والمسح عليه احتمال ايضا لان المسح بديل عن الغسل
 فينبى البتة بالامكان وان قلنا بعدم المسح على الخرج مع امكانه امكن وجوب هذا الوضع ليجازي الجبهة
 وما عليه لصوق ابتداء والرواية مسلط على فهم عدم الوجوب اما الجواز فان لم يستلزم شئ من الوجه فلا
 اشكال فيه وان استلزم لم يكن المنع لانه ترك الغسل الواجب للجواز فلا يتكامل الطهارة بالمسح لو زال
 العذر قطع الشح بوجوب اعادة الطهارة لانه طهارة ضرورية فيستقدر بقدر ما وان الفرض متعلق

بالشبهة وما انفصل وقضية الاصل عدمه لاقتبال المخرج عن العدة والحمل على التيمم قياسا بطلان لعدم ذكره في الروايات
مع عموم البلوى به فعلى قوله لو توهم البرء فكشف فظهر عدمه امكن اعادة الطهارة لتطوره بما يجب غسله ووجه العدم ظهور
بطلان ظنه السلس بتجديد الوضوء بحسب الصلوات في القرب لان الاصل في الحدث الطارى بعد
الطهارة ايجابها فعنى عنى قدر الضرورة وهو الصلوة الواحدة ولا قضاء، القيام الى الصلوة الطهارة لكل صلاة
علما بالاية وهذا محدث وجوزى طان تصلى بوضوء واحد صلوات كثيرة لانه لا دليل على تجديد الوضوء عليه وحمل على
الاستحاضه قياسا لا لعمول ثم ذكر وجوب التحفظ بقدر الامكان كما مر فكاكة لا تجعل البول حدثا وكحل الحدث في
غيره وفي الخلاف جعله كالمستحاضه في وجوب التحديد ثم ذكر الاجماع والطهارة على المستحاضه لا غير وكلامه في المبسوط
بانحاء النص فيمنع ان ابن بابويه والشيخ رويان عن زر عن الصاعفي الرجل يقطر منه البول والدم اذا كان من
الصلوة اشحذ كيسا وجعل فيه قطنا ثم غلقه عليه وادخل ذكره فيه ثم صلى بجميع من الصلوتين الظهر والعصر وعرف الظهر
ويجلى العصر اذا كان واقفا متينا ويؤخر المغرب ويجلى العشاء باذان واقفا متينا ويفعل ذلك في الصلوات كما نرى
فيه ولا تعلق المطاذا لا ينفي حوازي الزيادة على الصلوتين ولا ينافي بحل الوضوء الثانية والفاضل استشهد بذلك
في الفتاوى الى حوازي الجمع المذكور لا غير مع ان في التهذيب بالاسناد الى سماء سألته عن رجل اخذه قطير من فرجه
انادى او غيره قال فليضع فرجه وليتوضا ليصل فانما ذلك بل اسبلى به فلا يعيد الا من الحدث الذي يتوضا منه
ويشترط بقوى المبسوط الطهارة ان المبطلون يجدوا ايضا لكل صلوة مثل ما قلناه ولم ارمم حوازي الا ان فتوا
بالوضوء لحدث الطارى في اشياء الصلوة يشترطه وقد رواه محمد بن مسلم عن القاسم صاحب البطن الغالب يتوضا
ويبنى على صلوة وبعبارة رويها التهذيب يتوضا ثم يرجع في صلوة فيتم بآتي وفي رواية الفضيل بن يسار باليهما
تحت والسبب المحمل المحمدي قلت للباقره اكون في الصلوة فاجد غراي على اوضر يانما فقال انصرف ثم توضا وان على
ما مضى من صلواتك لم ينقض الصلوة بالكلام متعديا ولم يطلها باستدبار القبلة وروايات بناء المحدث في اشياء الصلوة
باليتم يشترط ايضا وفي المختلف التي الرواية مع صحتها وادب استيفاف الطهارة والصلوة مع مكان التحفظ بعد رزها
والابن في طهارة كالسلس محكي بان الحدث لو انقض الطهارة لا يبطل الصلوة لاشياء شرط الصحا اعني استمرار
الطهارة وهو مصادرة وتفسيره بالسلس يعني بالثبته من وجوب اعادة الصلوة للممكن الا ان يرتكب مثله في
السلس فالاول العمل بوجوب الرواية وفقوى الجماعة بل سبب مضمون الرواية في السلس يمكن ذلك لا سيما
في الوجوب وابشاره الروايات الى البناء المحدث مطلقا والوجه العدم لان احاديث التحفظ بالكس والعطن

مشهوره باستمرار الحدث وأنه لا بد له من الطهارة لو كان في السلس فمات وفي البطن تراكم نمل حاكم كل منهما إلى الأبد
 لو شك في الوضوء وهو على حاله في الشك فيه مراعاة للترتب والواصل لا يعدم فعله ولو روي زرارة عن أبي
 جعفر إذا كنت قاعدا على وضوءك فلم تدر أغسلت ذراعك أم لا فاعطى عليها وعلى جميع ما شكك فيه فإذا قامت من الوضوء
 فرغت منه وصرت إلى حاله أفرى في الصلوة أو غيره أو شككت في شيء مما سمى الله عليك وضوء فلا شيء عليك فيه ومنه
 كاتل على المطهر على عدم اعتبار الشك بعد الانعراف وذكر القعود والقيام بين الحال نعم لو طال القعود فالطهارة
 بالقيام لا تقوم قوله وفرغت منه وصرت إلى حاله أفرى ورواية عبد الله بن أبي يعفور عنه إذا شككت في شيء من الوضوء
 وقد دخلت في غير فليس شكك بشيء إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه والمراد أن الشك الذي يفتى فيه ما حسن
 رواه يكره بن أبي عبيد قال قلت لرجل يشك بعد ما توضأ ما لم يوحين توضأ أو ذكر منه حين يشك إلى أخبار كثيرة ولا
 لو شرع التلافي للشك بعد الفراغ أدى إلى الحرج المنقضي لعدم الاستحسان من ذلك الشك وعدم ضبط الإنسان الأمور الشك
 لو كثر شكه ما أقرب الحاقه بكل الشك الكثير في الصلوة دفعا للعسر والحرج والأقرب الحاق الشك في الشيء بالشك في
 أفعال الوضوء في الموضعين أدنى من الأفعال والاصل عدم فعلها إذا كان الحال باقيا المانع التيقن بترك شيء فلا فرق
 بين الحالين في وجوب التلافي مرتباً ما لو كان في الصلوة قطعاً ما به أخبار كثيرة منها خبر الجلي عن أبي عبد الله إذا
 ذكرت واست في صلواتك أنك قد تركت شيئاً من وضوءك المفروض فأنصرف وأتم الذي نسيته لو شك في الطهارة
 بعد تعين الحدث تطهروا بالعكس لا يفتى لأن التيقن لا يرفع الشك إذا الضيق لا يرفع القوي وقد روي عبد الله بن
 بكير عن أبيه قال قال لي أبو عبد الله إذا استيقنت أنك توضأت فما ياك إن حدث وضوءاً ابدأ حتى يستيقن أنك قد
 أحدثت ومصرح في مسئلة من الطهارة وطاهر في مسئلة تعين الحدث عملاً بمنعوم إذا استيقنت أنك توضأت فأنزل
 على اعتبار التيقن في الوضوء ولو تيقن الطهارة والحدث وشك في السابق حال المنيب وجب عليه الوضوء لزول الشك
 عنه ويدخل في صلاته على تعين من الطهارة قال الشيخ لأنه ما خرد على الإنسان أن لا تدخل في الصلوة إلا بطهارة فينبغي
 أن يكون حقيقاً بحصول الطهارة قبله ليسوع له الدخول بها في الصلوة ولم يذكر في هذه المسائل الشك رواه غيره
 تلواها وكذا ابن أبي عمير في من لا يخبره الغيبة أو رد ما مجردة عن خبر حكمها ظاهر غير أن المحقق في المعتبر قال عندي في ذلك
 تردد يعني مسئلة من الطهارة والحدث ويمكن أن يقر نظر إلى حاله قبل تصادم الاحتمالين فإن كان حديثاً بنى على
 الطهارة لأنه يتيقن اشتغال عن تلك الحالة إلى الطهارة ولم يعلم تجد الاشتغال فصار متيقناً للطهارة وشكاً في الحدث
 فيبنى على الطهارة وإن كان قبل تصادم الاحتمالين منقطعاً بنى على الحدث لغيره أو كراهه من النزول منه النظرة والاصل

عكس وعبارته هذه في المختلف مثال اذا ثبت عند الزوال ان نقض طهارة وتوضا عن حدث وشك في السابق فانه يستحب
 حال السابق على الزوال بان كان في تلك الحال تطهر افعول على طهارة لانه يتيقن ان نقض تلك الطهارة ثم توضا ولا يمكن
 ان يتوضا عن حدث مع بقاء تلك الطهارة ونقض الطهارة الثانية شكوك فيه فلا يزول عن اليقين بالشك وان كان
 قبل الزوال محدثا فهو الان محدث لانه يتيقن انه انتقل منه الى الطهارة ثم نقضها والطهارة بعد نقضها شكوك فيها قلت
 به ان لو سلم ان ليس فيها مشقة لتقول الاصحاب اذا مرجعها الى يتيقن احدهما والشك في الاخر والا صحاب لا يباينون
 في ذلك ويرد توجيه كل منهما نقضا على الاخر وايضا يمكن تعقب الطهارة للطهارة في التجديد وتعقب الحدث للحدث ولا
 استثنى غير المختلف ذلك قيد ما يكون ما يتحقق متعاقبين وحكم باستصحاب السابق وموازاة ليس من الشك في
 شيء الذي هو موضع المسئلة لانهما احور مرتبة علم ترتيبها عانية انه ليس السابق لعدم خطا ذهن الريب فهو
 كالشك في المبدأ في السعي ومعلوم الزوجية والفردية فانه متى لحظت ذهن علم المبدأ ولا يسمى استصحابا عند العلماء
 نقل عنه انه اراد به الاستصحاب وهو البناء على السابق واذا لم يعلم الحال قبل تصادم الاحتمالين فلا شك فيما
 قاله الاصحاب وفي الذكره حكم الوجهة الثلاثة عن العادة وعلى وجه البناء على الضد احتمال تجديد الطهارة في صورة
 سبق الطهارة واما احتمال تعقب الحدث في صورة سبق الحدث على زمان تصادم الاحتمالين قال ذلك يمكن من
 عادة التجديد بالطهارة تطهر بعد الحدث فيباح له الصلوة وعلى الاستصحاب بسقوط حكم الحدث والطهارة الوجودين
 بعد اليقين لتساوي الاحتمالين فيها فيسقطا ويرجع الى المعلوم ولا يضر في تضعيفه الخرج عن ذلك السابق لا
 ضده وكيف ينبغي على اعلم الخرج منه وبالجملة فالطلاق الاعادة لا ينافيه هذا ان النقصان لان مورد كلامهم الشك وما
 ان تأخرا فافنا واما الاتحاد والتعاقب فن باب اليقين قولنا اليقين لا يرفع الشك لان في برهانهما اليقين
 والشك في الزمان الواحد لا شاع ذلك ضرورة ان الشك في احد التفضيين يرفع يمين الآخر بل المعنى بان اليقين
 الذي كان في الزمن الاول لا يخرج عن حكم الشك في الزمن الثاني لاهل البقاء ما كان فيقول الى اجتماع الظن والشك
 في الزمان الواحد فيخرج الظن عليه كما هو مطروفي العبادات حكم في البسوط ما لا وصل على الطهر بطهارة ثم وصل العصر
 بطهارة اخرى ثم ذكر الحدث تعقب احدهما قبل الصلوة تطهر واعاد الصلواتين وكذا لا يعيد ما لو توضا وصل الطهر
 ثم احدث وتوضا وصل العصر ثم علم ترك عضون احدي الطهارتين ولم يعلم ما فعله باآته لم يؤد احدهما يتيقن وهو
 بناء على وجوب يقين المقتض مع الاشتباه تحصيل اليقين ولهذا اوجب عادة المجلس لو صلا بالجس طهارات ثم ذكر
 تحلل الحدث بين طهارة وصلوة وكذا اوجب المجلس لو توضا فحسا كل مرة تعقب الحدث ثم ذكر ترك عضو ولو قلنا

بسقوط التعيين بها اجزاء اربع مطلقه بينها و اجزاء في الخمس منه مع زيادة الاطلاق في العشاء ومع صبح ومغرب وروا
 الصلوات فلا شك في اعادتها والعجب ان الشيخ افي في طرياق من فاته صلوة لا يعلمها بعينها بخلاف ثلث صلوات مع اجزاء
 الخمس بها لا فرق وعول على ما رواه علي بن اسباط عن غيره واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله قال من نسي صلوة من
 صلوات يوم ولم يذكرها في ركعتين وثلاثا واربعا قال لم يصل الطهر بطهارة ثم جدد للصلاة فغير حدث ثم
 ذكر اخلال عضو عاد الطهر بعد الطهارة دون العصر لوقوعها بعد طهرتين قال وكذا الوصل في الخمس على هذا الوجه وذكر
 اخلال العضو عاد الرضوء الاول لا غير قال لو ذكر ترك عضو من طهرتين اعاد الاولين ومن ثلاث بعد الثالث
 الاول ومن اربع بعد الاخير من خمس بعد المجمع ولم يذكر اعادة الرضوء بها وعلى اجزاء المجدد عن الواجب
 اذا طهر فسادها اما الاجزاء بالقرابة اما لان غاية المجدد تترك الخل في الاول والتعليل الثاني يناسب فتوى الجمهور
 بوجوب نية الرفع او الاستباحة مع حكمه بعبادة الصلوة بها وفي المقبر ان قصد الطهارة الثانية الصلوة فكان قال الشيخ
 لانه قصد زيادة على رفع الحدث فقد تضمن نية رفع الحدث مع انه صرح في موضع اجزاء المجدد لو نسي الاول
 الطهارة لاعادة الاولى فعلى قوله رحمه الله لا حاجة اليها لانه ان قطعها والاصل لم يصح الثانية وما بعد الا ان يقول ان
 انما يخشى ان اذا فعل اتركه قبل ذكر الخل ويوجب بعد لانه احال صحة الثانية على انه كان من الاول فطهارة الثانية
 صحيحة ويؤيده حكمه بان لا يوجد من غير صلوة ثم صلى بها صحت الصلوة لان كمال احدى الطهرتين مع صلوة سواء
 كانت الاولى او الثانية ولو ذكر تخلل حدث في هذه المصرفة اعاد الصلوة لا كان كونه عقيب المجدد فيفسد الرضوء
 لو كان الرضوء المجدد مندوبا فلا نذر الا عند من اجزاء الوجه والقرابة لو كان الرضوء ان مندوبين او اذا
 نوى فيه ما رفع الحدث او الاستباحة للذهول عن الاول والا قرب الاجزاء باحد ما لو دخل في الاخر ولو نوى بالثاني
 تأكيد الاستباحة او الرفع في على قول المقبر ولو اجزاء الا ان نية الوجوب بشكله لعدم اعتقاده ويمكن ان يقال
 ان التقوية لا يحصل بالابتناء على وجهه فاذا نوى الوجوب وصادف اشتغال الذمة كان مجزيا كما لو نوى الرفع
 وصادف الحدث فرق المقبر بين الرضوء المجدد ومطلقا وبين المعنى في الصلوة يشترط ان التجديد قسمان
 وظاهر الاصحاح والاجزاء ان شرعية التجديد لا تترك فهو من نوى بذلك الغاية وعلى تقدير عدم نيتها لا يكون مندوبا
 لو كان الترك من طهرتين في يوم فخمس حقيقة فسد صلاتان مهمتان فعلى قول الشيخ بها اني الصلوة
 وابن الزمخشري في كل فائتية بهي يجب الخمس لوجوب التعيين بالوجه الاجزاء اربع جميع ثم رابعية مرددة بين الطهر
 ثم مغرب ثم رابعية مرددة بين العصر والعشاء لا يتبادر على الواجب لعدم تعقل الفرق بينهما بين النقص على

الثلاث ولورد بين الرباعيات الثلاث في الرباعية بعد الصبح لم يقدر لا مكان كون الغائب العشام الصبح ولكن كجز
 اسقاط الكفا بالترديد الثاني في الرباعية الكافية بعد المغرب ولورد في الرباعية بعد المغرب فلو كان الظهر
 كانت في الزمة فقد صلا ملائمة في ذكر الاطالة غير ضار لانه الى الواجب فتلفوا الزيادة وتكمل البطالة لانه
 فم ما يعلم اشغاره من اليقين هو كالتريدين النافذ والفرصة بل يبلغ لان الظهر في حكم صلوة غير مشروعة للمنى
 المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا تصل صلوة واحدة في اليوم مرتين لو عين الرباعيات فعلى منب التعيين لا
 شك في الاجراء وعلى غيره يمكن عدم التعيين بالاعمال ولا يظن خلاف التريدين انه في الجمل على ما يظن ولا
 الصبح والمغرب لعدم احكام الايتان بالواجب من دونها والاصل فيه ان العدول الى التريدين عن التعيين بل هو
 رخصة وتخفيف على المكلف او لمصادمة الشبهة اقوى الظنين فعلى الاول يجزى التعيين بطريق الاول وعلى الثاني
 لا يجزى والخبر يحمل للاخير لو جمع بين التعيين والتريدين لمكن البطالة لعدم الاستفادة رخصة به وعدم اشغال
 الى اقوى الظنين والصحيح به انه لا يمكن ان يكونا معاً فاضطراح ان عين الظهر ردت ثانياً بين العصر والعشاء
 احدهما قبل المغرب والاخرى بعد ما وان عين العصر ردت ثانياً بين الظهر والعشاء مرتين احدهما قبل العصر والاخر
 بعد المغرب وان عين العشاء ردت ثانياً مرتين متواليتين من الصبح والمغرب والحكي انه تكلف محض لا فائدة فيه
 بل لا ينبغي فعله لورد بعد التعيين بالنسبة لاجراء قطعاً وان ذكر بعد التريدين كان في انشاء الصلوة عدل الى
 الحرم التعيين وان كان بعد الزوال فالاقرب الاجراء لايتا بالما سر فرج عن العدة ويكون الاعادة لوجوب العين
 عند ذكره وواقع الا كان مراعى ويضعف للاحتياط لورد الحاجة اليه بعده ما لا يعيد فما اول لعدم الفصل والرد
 هنا لو كان الترك من طهارتين في يومين وعلم تفرقهما صلى عن كل يوم ملا يترتب بينهما لا فيما وان علم
 في يوم واستجمع من حكم اليومين حيث مختلفان في التمام والعصر فصل خمساً ثمانية مرة بين الثلاث السابقة
 المغرب ثم رباعية ماردة من الظهرين ثم مغرباً ثمانية ماردة من بعد الصبح ورباعية ماردة من العصر والعشاء ولا
 بما لا يستقيم التسامع على الرباعية وتأخيرها بخلاف ما قبل المغرب فانه يجب تقديم التسامع على الرباعية لمكان الصبح
 والبحث في التعيين هنا والجمع بينهما ومن الاطلاق كما هو لورد رباعية ثانياً في التسامع الاول مع ضم الاصح الى المكمل
 صحة ان العشاء غير صحيحة هنا قطعاً لانها ان كانت ثمانية فلا بد من فوات اقوى قبلها فيشعر صحة العشاء عند ما قلت
 لم لا يسطر الرتب بما لعدم العلم واشتاع التكليف للعلم بخبر كبري كيف اتفق قلت لما كان لاطريق الى الز
 جري جرى العلم فوجب مراعاة ما قلت كل رتب منس يمكن تحصيله فليجب مطلقاً فقلت قد قيل لوجوب تحصيله

يأتي انشا العذر في قضاء الصلوات وان منعاه هناك فلا يستلزم زيادة التكليف المنفي بالاصل بخلاف هذه الصورة
 لان التكليف بالعدد المختص لا يتغير رتب او افاضه فاما ان قلت اذا كان الرب بمقتضى ابعده الحسن مطلقا لا يمكن ^{من} ^{الخاص}
 الصبح فيكون قد صلى با بعد اتم استغفار فتمت بها فيطلب الجميع اما الصبح فلفوا بها ولا غير فافترت به عليها هلكت بالعلم ^{لان}
 المرب بها لفساد المرب عليه لا مشاع التكليف العاقل وان كان قد توجه قوم لا كما للجمين على صحة صلوة من فاته صلوة
 قبلها فلم يعلمه وقد صرح به الاصحاب في مواضع العذر ولو اسبغ عليه الجميع والنزق فكما يعلم بالفرق احد اليقين
 لو كان التواتر في صلوة السجدة لا قرب الاجزاء في اتمام الواحدة بالثلاثه والمغرب وفي اتمام ^{من} ^{الخاص}
 بالثلاثه المرددة ثلاثا على المغرب وبعد اذ من يقوم المبر في صلوة الحضر وان في ابن البراج واوجب ابن ^{من} ^{الخاص}
 بها الحسن لعدم النص عليه واصله وجوب التعيين ولو كان في صلوة الخيرة كافي الا ان الشريعة الاربعه وكان في قاصد
 نصف ساعة غير مبر للرجوع اليوم على قولنا انشا الله نعم وعلما تقضاه بخير كاد ان يتبع اختيار المكلف وان
 حتمنا القصر في القضاء فظاهر ^{من} ^{الخاص} لو تبين ما دلت طهارات من يوم وجبت الحسن في التمام لان من
 الاحتمالات فساد الرباعيات في القصر اربع برودة فيما عدا المغرب ولو كان العاشر اربعاء فاني اعاده الحسن
 فرح ان طار من رحمه الله وجهاتي ترك غصوة تردد من طهارة بخير وغيره من ابد العاشر فيه لانه راجحت
 الشك في الوضوء بعد النزاع وهو متجه الا ان نقى النفس بما حصل بالرك وان كان شاكا في موضوعه بخلاف الشك بعد
 النزاع فانه لا يعين فيه بوجه والله الموفق في الفصل وفيها الابحاث العشرة في واجبه ومواربه
 اراد النجاسة من بدنه ليعتق الماء على محل طاهر فرقع الحدث عنه لبقاء على الطهارة ولو كان البدن نجسا نجس الماء ولو كان
 الماء كثير او جاريا لا ينقل ما لا قرب عدم اجراء غسلها عن رفع الحدث لانها سببان في بقائه حكمهما في طر ان كان على
 بدنه نجاسة ان الماء اغتسل فان خالف واعتقل او لا فقد ارتفع حدث النجاسة وعلما ان مبرل النجاسة ان كان لم يزل
 بالغسل وان زال ما لا غسل فقد اجاز من غسلها ويشكل بان الماء محسوس كيف برفع الحدث والاعتناء بغسلها عن
 الامر من شكل ايضا وجهد صدق مسمى الغسل وروايل العين فيمكن عنهما هذا في الحقيقة شرط في الغسل ^{من} ^{الخاص} اليه
 وفي الفصل ايغا بالغا في المذكور في الوضوء ومباحثه اية ما الاستحاضة اية الدم شوى الاستحاضة ولا تقصر
 على رفع الحدث كما هو بالبطون والسلس كما يصح ما لان ارتفاع حكم الجنابة لا ينافيه دوام هذا الحدث للضرورة و
 ربما اقبل مسلوها الاستحاضة لان رفع الحدث لا يتبعض وكذلك المستحاضة ذاب الدم القليل بعد الكثير اذا قلنا
 بوجوب الغسل عليها من الاستحاضة او وجب عليها غسل اخر فانما شوى رفع الحدث بالنسبة الى الكثير او السبب ^{من} ^{الخاص}

وعلى الاحتمال يقتصر على الاستباحة وصاحب الجيرة ينوي الرفق ويخرج ما ذكر في الوضوء ويجوز تقديم الشية في مواضع
التقديم في الوضوء وكفى استدانة حكمها لعصر الاستدانة التعليل ويجوز فيه رفع الحدث الواقع لا غيره ويجوز فيه الرفق
مطلقا لا تبادله على الواقع وكذا الوضوء برفع الحدث الاكبر ولو نوى رفع الاصغر لم يجزه عادة اكان اوسا بيا ولا يرتفع
الحدث عن اعضا الوضوء لعدم قصد الوضوء وعدم تقبض الرفق ولا يخرى عن الوضوء لو كان مع الغسل وضوء لعدم
القصد اليه لعدم كماله ولو نوت الخايض والغساة استباحة الوطى وعرفناه اجزا وان قلنا بالكرامة ما لا قرب الاجزاء
لما ترقى الوضوء اجزاء الماء على جميع البشرة كحقها لمسى الغسل في قوله تعالى اجنبا الا عابري سبيل حتى يغتسلوا
الاجماع على ذلك ولا يكتفى بالاساس من دون الجريان لانه يسمى ميا لا غسلا ورواها يحيى بن عمار عن ابي عبد الله عن
ابيه ان عليا كان يقول الغسل من الجنابة والوضوء يخرى منه ما جرى مثل الدمن الذي يبل الجسد مجزئ على الجوان
لجزر زاره عن ابي جعفر قال الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله وكثيره اجزاء وعليها يحمل ما رواه عنه اذا مس
جلدك الماء فحكك وغيره من الروايات وكب تحليل الشوك حيث يصل الماء الى اصوله فحت او كفت لما روى عن النبي
تحت كل شرة جنا فبقوا الشرة وانقوا البشرة وروى جبر بن الحار واسكان الجيم والراء ابن رايده بالزار البعير عن ابي
عبد الله عن من ركب شرة من الجنابة فتعداه في النار وصقوا التحليل في الوضوء اخذوا من الواجبة ودفعوا الى تحريم
ولو كان الشرح حقيقا لا يمنع استحالة تحليله استظفارا ولا يجب غسل الشرا واصل الماء الى اصوله قاله الاصحاب لمعضة
الاصل وفروجه عن سمي البدن والحديث ببل الشرة والتوعد على تركه يحمل على تروفت التحليل عليه وعلى الذنب في مثل
الجلبي عن ابي عبد الله عليه السلام لا تنقض المرأة شرا اذا اغتسلت من الجنابة فطاسر عدم وجوب غسله ولا يجب تحليل
كل الا يصل الى الماء الا لا توقف الواجب عليه كالحائض واليسر والدمع ومعاظن الا الذين يلطخون غسل باطن الثوب والانت
والعين لتول ابي عبد الله عليه السلام في رواية عبد الله بن سنان لا يجب الاثنت والثمن وفي معناه رواية ابي بكر الحضرمي
عن ابي عبد الله عليه السلام الزنبه سوان يدا يغسل الرأس مع الرقبة تنقض عليه المنيعة والجماعة ثم بالجنابة
الا يمين ثم باليسر ومن ثمره رواه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة يبدأ
بيده الى قولها ثم يصيب على راسه ثلاث عرفات يديه ثم يغسل الماء على جلده فاعن جلده الى وعن محمد بن حنبل في الصحيح
وتعل الشئ اجامعا على وجوب الرقبة واجامعا ما رواه زارة قلت كيف يغسل الجنب فقال ان لم يكن
اصاب كنه شئ غسها فاما ثم بدأ فوجها فائشاه ثم صب على راسه ثلاث اكف ثم صب على منكبيه الا يمين مرتين وعلى
مكبيه الا يسر مرتين فاجرى عليه الماء فقدا جواه والطاسر ان الطاسر الا نام عليه السلام وفي القبة اسنده صر زارة

عن أبي عبد الله عليه السلام في التهذيب في موضع آخر عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن غسل الجنابة فقال اغسل على رأسك
 ثلاث أكف وعن يمينك وعن يسارك إنما يكفيك مثل الدمن ورواه محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد بن أبي كنفك ففضلها
 غسل فوجب ثم تصب على رأسك ثلاثاً ثم تصب على سائر جسده مرتين فإحدى عليه الماء فقد طهر والمطلق على المقتضى
 وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا اغتسل بدأ بمسحته ولأن الغسل السائي لو بدأ فيه بمسحته لوجب البدء بها ولو أسبغ
 على الجميع من غير إعادة جانب لوجب ذلك ولم تغل أحد بوجوبها ولأن الانعاق على أن المياض أفضل والحي
 لا يغسل به فيكون الغسل السائي مستلزماً على تقديم المياض من حيث التماسي وفي المعتبر الروايات دللت على تقديم الرأس
 على الجسد أما العينين على الشمال فلا تصح فيها ورواه زرارة ورواه أبو داود ولا ريب على الترتيب قال لكن إن في
 به الثلثة واتباعهم فنعلم أن الأثر يجمعهم يقولون به ويجعلونه شرطاً في صحة الغسل فلو تأملنا لوجب الترتيب في الرأس
 خاصة فالفرق أحداث قول ثالث وإيضاحه تقدم غسل الشح الإجماع عليه مسوق العقين برفع الحدث على
 الترتيب ولأن الصلوة واجبة في وقتها فلا يسقط الاستيقان الغسل ولا تعين الأثر ترتيب الغسل وأما الترتيب
 قد ثبت في الطهارة الصغرى على الوجه المخصوص ولا أحد قائل بالترتيب فيها إلا ما هو قائل بوجوب الترتيب في
 غسل الجنابة بالقول بخلافه فخرج عن الإجماع ونقله ابن زهره وابن أبيس أيضاً فلم يصح الصدوق أن الترتيب
 في البدن ولا ينبغي وابن الجيند أجاب عن ذلك الماء بالصبي على الرأس وأمر أن اليد على البدن تبعاً للماء المتحد من
 الرأس على الجسد قال ويغيب كمين من الماء على صدره وسائر بطنه وعكته وهي جميع عكته بضم العين وسكون الحاء
 وهي الطلى الذي في البطن من السمن وتجمع انضغ على إصبعك ثم يفعل مثل ذلك على كفة اليمين ويسع بدنه في كل
 مرة فربان الماء حتى يصل إلى أطراف رجله اليمنى ماسحاً على شقه اليمين كله طهر أو يطأ ويرتبه اليسرى على عضده
 اليمين إلى أطراف أصابع اليمنى وتحت البطين وأرفاغته ولا ضرر في تكس غسل اليد من الأرفاغ المعانين من الألف
 وأصول النجسين واحد ما رفع بغير الرأس وضهما وسكون الماء ويفعل مثل ذلك لشقه اليسرى حتى يكون غسله من الجنابة
 كغسله لليت الجمع على فعل ذلك ما كان نقي من الماء ببقية ما مضى على جسده وأتبع يد يمينه على سائر جسده ولو
 لم يفرغ صدره وبين كنفه بالماء إلا أنه أفاض ببقية ما بعد الذي برأسه ولحيته ثلاثاً على جسده أو صب على
 جسده من الماء ما يعلم أنه قد غرغ على سائر جسده إفراده ونقل رجله حتى يعلم أن الماء الطاهر من النجاسة قد وصل
 إلى أسفل ما وسد الكلام طهره سقوط الترتيب في البدن والجفن أمر بالبدء بالمياض وابن أبي عمير عطف
 الأيسر بالروح يقول ابن الجيند ما ذكره مسوق ويحوق بخلافه وأبو الصلاح أوجب الترتيب ثم قال بعد غسل

عن أبي عبد الله عليه السلام في التهذيب في موضع آخر عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن غسل الجنابة فقال اغسل على رأسك ثلاث أكف وعن يمينك وعن يسارك إنما يكفيك مثل الدمن ورواه محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد بن أبي كنفك ففضلها غسل فوجب ثم تصب على رأسك ثلاثاً ثم تصب على سائر جسده مرتين فإحدى عليه الماء فقد طهر والمطلق على المقتضى وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا اغتسل بدأ بمسحته ولأن الغسل السائي لو بدأ فيه بمسحته لوجب البدء بها ولو أسبغ على الجميع من غير إعادة جانب لوجب ذلك ولم تغل أحد بوجوبها ولأن الانعاق على أن المياض أفضل والحي لا يغسل به فيكون الغسل السائي مستلزماً على تقديم المياض من حيث التماسي وفي المعتبر الروايات دللت على تقديم الرأس على الجسد أما العينين على الشمال فلا تصح فيها ورواه زرارة ورواه أبو داود ولا ريب على الترتيب قال لكن إن في به الثلثة واتباعهم فنعلم أن الأثر يجمعهم يقولون به ويجعلونه شرطاً في صحة الغسل فلو تأملنا لوجب الترتيب في الرأس خاصة فالفرق أحداث قول ثالث وإيضاحه تقدم غسل الشح الإجماع عليه مسوق العقين برفع الحدث على الترتيب ولأن الصلوة واجبة في وقتها فلا يسقط الاستيقان الغسل ولا تعين الأثر ترتيب الغسل وأما الترتيب قد ثبت في الطهارة الصغرى على الوجه المخصوص ولا أحد قائل بالترتيب فيها إلا ما هو قائل بوجوب الترتيب في غسل الجنابة بالقول بخلافه فخرج عن الإجماع ونقله ابن زهره وابن أبيس أيضاً فلم يصح الصدوق أن الترتيب في البدن ولا ينبغي وابن الجيند أجاب عن ذلك الماء بالصبي على الرأس وأمر أن اليد على البدن تبعاً للماء المتحد من الرأس على الجسد قال ويغيب كمين من الماء على صدره وسائر بطنه وعكته وهي جميع عكته بضم العين وسكون الحاء وهي الطلى الذي في البطن من السمن وتجمع انضغ على إصبعك ثم يفعل مثل ذلك على كفة اليمين ويسع بدنه في كل مرة فربان الماء حتى يصل إلى أطراف رجله اليمنى ماسحاً على شقه اليمين كله طهر أو يطأ ويرتبه اليسرى على عضده اليمين إلى أطراف أصابع اليمنى وتحت البطين وأرفاغته ولا ضرر في تكس غسل اليد من الأرفاغ المعانين من الألف وأصول النجسين واحد ما رفع بغير الرأس وضهما وسكون الماء ويفعل مثل ذلك لشقه اليسرى حتى يكون غسله من الجنابة كغسله لليت الجمع على فعل ذلك ما كان نقي من الماء ببقية ما مضى على جسده وأتبع يد يمينه على سائر جسده ولو لم يفرغ صدره وبين كنفه بالماء إلا أنه أفاض ببقية ما بعد الذي برأسه ولحيته ثلاثاً على جسده أو صب على جسده من الماء ما يعلم أنه قد غرغ على سائر جسده إفراده ونقل رجله حتى يعلم أن الماء الطاهر من النجاسة قد وصل إلى أسفل ما وسد الكلام طهره سقوط الترتيب في البدن والجفن أمر بالبدء بالمياض وابن أبي عمير عطف الأيسر بالروح يقول ابن الجيند ما ذكره مسوق ويحوق بخلافه وأبو الصلاح أوجب الترتيب ثم قال بعد غسل

عن أبي عبد الله عليه السلام في التهذيب في موضع آخر عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن غسل الجنابة فقال اغسل على رأسك ثلاث أكف وعن يمينك وعن يسارك إنما يكفيك مثل الدمن ورواه محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد بن أبي كنفك ففضلها غسل فوجب ثم تصب على رأسك ثلاثاً ثم تصب على سائر جسده مرتين فإحدى عليه الماء فقد طهر والمطلق على المقتضى وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا اغتسل بدأ بمسحته ولأن الغسل السائي لو بدأ فيه بمسحته لوجب البدء بها ولو أسبغ على الجميع من غير إعادة جانب لوجب ذلك ولم تغل أحد بوجوبها ولأن الانعاق على أن المياض أفضل والحي لا يغسل به فيكون الغسل السائي مستلزماً على تقديم المياض من حيث التماسي وفي المعتبر الروايات دللت على تقديم الرأس على الجسد أما العينين على الشمال فلا تصح فيها ورواه زرارة ورواه أبو داود ولا ريب على الترتيب قال لكن إن في به الثلثة واتباعهم فنعلم أن الأثر يجمعهم يقولون به ويجعلونه شرطاً في صحة الغسل فلو تأملنا لوجب الترتيب في الرأس خاصة فالفرق أحداث قول ثالث وإيضاحه تقدم غسل الشح الإجماع عليه مسوق العقين برفع الحدث على الترتيب ولأن الصلوة واجبة في وقتها فلا يسقط الاستيقان الغسل ولا تعين الأثر ترتيب الغسل وأما الترتيب قد ثبت في الطهارة الصغرى على الوجه المخصوص ولا أحد قائل بالترتيب فيها إلا ما هو قائل بوجوب الترتيب في غسل الجنابة بالقول بخلافه فخرج عن الإجماع ونقله ابن زهره وابن أبيس أيضاً فلم يصح الصدوق أن الترتيب في البدن ولا ينبغي وابن الجيند أجاب عن ذلك الماء بالصبي على الرأس وأمر أن اليد على البدن تبعاً للماء المتحد من الرأس على الجسد قال ويغيب كمين من الماء على صدره وسائر بطنه وعكته وهي جميع عكته بضم العين وسكون الحاء وهي الطلى الذي في البطن من السمن وتجمع انضغ على إصبعك ثم يفعل مثل ذلك على كفة اليمين ويسع بدنه في كل مرة فربان الماء حتى يصل إلى أطراف رجله اليمنى ماسحاً على شقه اليمين كله طهر أو يطأ ويرتبه اليسرى على عضده اليمين إلى أطراف أصابع اليمنى وتحت البطين وأرفاغته ولا ضرر في تكس غسل اليد من الأرفاغ المعانين من الألف وأصول النجسين واحد ما رفع بغير الرأس وضهما وسكون الماء ويفعل مثل ذلك لشقه اليسرى حتى يكون غسله من الجنابة كغسله لليت الجمع على فعل ذلك ما كان نقي من الماء ببقية ما مضى على جسده وأتبع يد يمينه على سائر جسده ولو لم يفرغ صدره وبين كنفه بالماء إلا أنه أفاض ببقية ما بعد الذي برأسه ولحيته ثلاثاً على جسده أو صب على جسده من الماء ما يعلم أنه قد غرغ على سائر جسده إفراده ونقل رجله حتى يعلم أن الماء الطاهر من النجاسة قد وصل إلى أسفل ما وسد الكلام طهره سقوط الترتيب في البدن والجفن أمر بالبدء بالمياض وابن أبي عمير عطف الأيسر بالروح يقول ابن الجيند ما ذكره مسوق ويحوق بخلافه وأبو الصلاح أوجب الترتيب ثم قال بعد غسل

الايسر ونظم فصل الرجلين فان لم ينقع ثوب من صدره او ظهره لم يسل اليه الماء فيلغس باراقه الماء على صدره وظهره وكذا
قال بعض الاصحاب وفي رواية عبد الله بن شاذان عن ابي عبد الله ع ايما اليه حث قال اغسل من الجنبه فقلل الرقعة
لمعدن ظهره لم يصيبها الماء فقال له ما كان عليك لو سكت ثم مسح تلك اللحية بيده رواه الكليني بسنده ورواه العام
عن النبي ص ويوجب قال الجعفي والعصمة بن ميه الا ان يحمل على الترك للتعليم ويكون من الجانب الايسر فان قلت قد
روى ابو بصير عن ابي عبد الله بص الماء على راسك ثلاثا وتغيب على جسدك بالماء وروى احمد بن محمد عن
ابي الحسن ع ثم اغض على راسك وجسدك ثلاثا وتغيب على جسدك راسك وروى سماع عن ابي عبد الله ع يغيب
على راسك ثلاثا قال بصير لم يغرب مك من الماء على صدره وكف بين كتفيه ويغيب الماء على جسده كله وروى
العلاء عن محمد بن احمد ع ثم اغض على راسك ثلاثا ثم تصب على سائر جسدك مرتين وروى بكر بن وحب عن ابي
عبد الله ع ان الغسل من الجنبه يغسل بعد الغسل فقال ان كان يغسل في مكان يسيل الماء على رجله فلا
عليه ان لا يغسلهما وان كان يغسل في مكان يستقع رجلاه في الماء فليغسلهما وروى هشام بن سالم عن ابي
عبد الله ع انه اصاب من جارية ربي نكة والمدينة فامرنا فغسلت جسدها وتركت راسها وقال اذا اردت
ان تبركي فاغسل راسك فغسلت بذلك ام اسمعيل فقلت راس الجارية فلا كان من قابل اثني اربعين
ع الى ذلك المكان فعالت له ام اسمعيل اي موضع هذا قال لها هذا الموضع الذي احبط الله فيه حجك عام اول
وروى حكيم بن حكيم ع قال عن ابي عبد الله ع اغض على راسك وجسدك وان كان في مكان نظيف فلا
ان تغسل رجلك وان كنت في مكان ليس نظيف فاغسل رجلك وروى يعقوب بن نعيم عن ابي الحسن
ع ثم يغيب على راسه وعلى جسده وعلى جسده كله ثم قد يغسل الغسل وتغيب منه رواية زرارة عن ابي عبد الله ع
وهذه الاخبار كلها مارة في عدم الرتيب في البدن وبعضها في عدمه في الراس انما قلت المطلق يحمل على التقيد
ولو اتحد للتقيد وتعدد المطلق فيدل على وجوب الرتيب في الراس بعد الاجماع ورواية زرارة عن ابي عبد الله ع قال
من اغسل من جنبه ولم يغسل راسه ثم بدا له ان يغسل راسه لم يجز بداهة اغسل واما حدث غسل الرجل
فلعله اراد به التظيف وهو طاهر في ذلك واما خبر هشام ع الشيع على توهم الراوي لان هشام اثنى وروى عن محمد
بن مسلم قال دخلت على ابي عبد الله ع فسطاطا وهو يكلم امرأه فابطأت عليه فقال اوده هذه ام اسمعيل حثنا
ان عم ان هذا المكان الذي احبط الله فيه حجها عام اول حث اردت الا واهم فقلت صموال الماء في الجباة
الجارية في الماء فوضعت فاستحققتها فاصبت منها فغسلت راسك وامسح به مسحا شديدا لا تعلم بمولاك

فاذا اردت الاعوام فاعلى جسدك ولا تغسل راسك فترتب حولك فدخلت فسطاطا مولانا فذهبت فتناول
 فمست مولانا راسها فاذا الزوج الماء فخلت راسها وضربت بها فغلت لها منه المكان الذي احبط الله فيك فحجك
 يسقط الرتب بالارتقاس قطعا وروى زرارة عن ابي عبد الله ع ولو ان رجلا ارتقى في الماء ارتقاسه واحدة
 اجزاه ذلك وان لم يبل جسد وروى الحسن بن عمار عن ابي عبد الله ع في الماء ارتقاسه واحدة اجزاه ذلك من
 غسله والجيران ورداني غسل الجنازة ولكن لم يفرق احد بينه وبين غيره من الاغسال ونقل الشيخ في بعض
 الاصحاب انه يترتب حكما وقال سلا وارتقاسه واحدة بخبرين عن الغسل وترتبه وانقله الشيخ يحتمل امرين احد
 وهو الذي عقله عنه الفاضل انه يقتضيه الرتب حال الارتقاس وينظر ذلك من المعبر حيث قال وقال بعض
 الاصحاب يترتب حكما ذكره بصيغة الفعل المتعدي وفيه ضمير يعود الى المتغسل ثم اخرج بان اطلاق الامر لا
 يستلزم الرتب والاصل عدم وجوبه فيثبت في موضع الدلالة فالجواب مناسب ما ذكره الفاضل ان الغسل
 بالارتقاس في حكم الغسل المرتب بغير الارتقاس ونظرا لفايده لو وجد لغة مفصلة فانه ياتي بها وما بعد اول قول
 يسقط الرتب بالمرّة اعاد الغسل من راسه عدم الوعدة المذكورة في الحديث وفيما لو نذر الاغتسال مرتين
 بين الارتقاس لا على معنى الاعتقاد المذكور لانه ذكره بصورة اللانتم المستدلى الغسل اى يترتب الغسل في
 نفسه حكما وان لم يكن فعلا وقد صرح في الاستبصار بذلك لما ورد وجوب الرتب في الغسل وادراج اجزاء الار
 فقال لا ياتي في ما قدمناه من وجوب الرتب لان المرتب يترتب حكما وان لم يرتب فعلا لانه اذا فرغ من الماء
 حكم له ولا يطهارة راسه ثم جانبه الايمن ثم جانبه الايسر فيكون على هذا التقدير مرتبا قال وكذا ان يكون عند
 الارتقاس يسقط مراعاة الرتب كما يسقط عند غسل الجنازة فرض الوضوء قلت هذا محال فظ على وجوب الرتب
 المنصوص عليه بحيث اذا ورد ما يخالفه ظاهر الاول مما لا يخرج عن الرتب ولو قال الشيخ اذا ارتقى حكم له اول
 راسه ثم الايمن ثم الايسر ويكون مرتبا كان الظاهر في المراد لانه اذا فرغ من الماء لا يسمى مغسلا وكانه نظر الى انه لم
 في الماء ليس الحكم بتقدم بعض على الاخر باولى من عكسه ولكن هذا يرد في الجانبين عند فرجه ولا يخرج جانب قبل
 اخر واما كلام سلا فليس صريحا في ايجاب اعتقاد ولا ظاهر انما حكم باجز الارتقاس عن الغسل وعن رتب الغسل
 ويجوز ان يكون من قبل العطف التفسيرى مثل العجني زيد وعلم اى يخبر عن رتب الغسل ويكون ذلك
 موافقا لكلام المصنف اى في طمحي الارتقاس القعود تحت الجوى والوقوف تحت المطر في سقوط
 الرتب نظر الى وحدة شمول الماء الى رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى ع سألته عن الرجل يحب غسل يديه

من غسل الجنابة ان يقوم في الطهر حتى يغسل راسه وجسده ويؤتى على سوي ذلك قال ان كان يغسل اغتساله
اجزاء ذلك قال في المعتبر هذا مطلق يعني ان يؤتى بالترتيب في الغسل في المثلث فترتيب الترتيب الحكمي عند من
قال به فقال على الاجزاء على مساواة غسل عند تقاطر المطر لغسله عن غيره وانما يتساوى ان لو اعتقد الترتيب كما انه
الاصل مرتب وهذا الكلام يعلى الاكثار بالاغتسال وكلام المعتبر يعلى محل الترتيب ثم اجاب في المثلث بان المساواة
للاغتسال المطلق الشامل للارتاس وغيره فلا تخص المساواة بالغسل المرتب وابن اديس بالغ في الكراهة
غير الارتاس مجراه اقتصارا على محل الرواق وتخصيلا لليقين ولا يرب انه احوط في التذكرة طرد الحكم في ما الميراث
وشبهه وبعض اصحاب الحق صب الماء الشامل للبدن وسوا ذلك للشرح رحمه الله وفي النهاية يجزى الغسل بالمطر
وفي الاغتسال وان ارتس ارتاسه او وقف تحت الميراب او البرال او المطر اجزاؤه وابن الجيند الحى المطر ايضا
بالارتاس قال ولو امر به يدعيه ذلك على سائر بدنه كان احوط وقد روى الكهني باسناده عن محمد بن ابي حمزة
عن رجل عن ابي عبد الله عن رجل اصابته جنابة فقام في المطر حتى سال على جسده ايجزى ذلك من الغسل قال نعم
في الاستبصار لما اردت غير على عن اخيه اوله بالترتيب الفعل عند نزول المطر كما قال صاحب المعتبر واوله الشرح ايضا
بالترتيب الحكمي كما ذكره في الارتاس قال المفيد لا ينبغي الارتاس في الماء الركد فانه ان كان قليلا فانه
وان كان كثيرا حالف المسنة بالاغتسال فيه وجعل ابن حمزة كروا لوني الكثير وخرج في التهذيب كلام المفيد على
ان الحب حكم النفس الى ان يغتسل في لاقى الماء الذي يجمع فيه قبول الجناسه فسد ثم ذكر خبر محمد بن ميسرة السنين
المهمل وضرم الميراب وفتح الماء المشاهد تحت عن ابي عبد الله الاله على ان الحب اذا شتى الى الماء القليل وليس معه
انما تعرف بوبه قد رت ان يضع يده ويغسل دفعا للنجس ونزله على اخذ الماء بیده لانه ينزل بنفسه ويغسل بیده
على البدن وحمل القدر على وسخ غير نجس ولو تمسك بقضيه صبره الماء مستعملا وحمل القضا عليه كان اليقن من هذا
وفي الرواية الارتاس في الجاري او غيرا دغلى الكرمين الوافق لا فيما قل وسو يشوب ما قلنا من العلل واجتهد على
كراهية النزول بمكانه محمد بن اسمعيل بن سريع الى من سأل عن العذر يجمع فيه ماء السماء ويستقر فيه وينتج
فقد يغتسل فيه بالجنب جده الذي لا يجوز كعب التوضا من مثل هذا من ضرورة ولا يخفى ضعف هذا المذهب
اسنادا واوله نعم روى العامه عن النبي صلى الله عليه واله ان قال لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابه ولمسك
على سلب الطهورية وحمل في المعتبر على الكراهية ثم ربا عا تعافه النفس او على التعبد المحض لما روى عن النبي صلى
انه قال الماء لا ينجب وبعبارة اخرى الماء ليس عليه جنابة لو اخل بالرتب لاعد على ما يحصل معه الترتيب

فان كان قد قدم اليد على غسل الراس ففي جميع صورته راعى الترتيب ان كان قد نوى عند غسل الراس فقصوره
 في الحائضين فتعبد على الوجه المشرع ولو غسل بعض الراس معاراً للنية ثم استقل الى الحائضين فسد غسلها واتيتم حش
 قطع على الراس ولو كرر النكس كما مر في الوضوء لا يفصل محسوس في الحائضين ما لا اول غسل الحائضين معها
 وكذا العورة ولو غسلها مع احد ما فالأول لا يفسد الفصل المحسوس واشتغال الحجاب بغسلها مرتين لا يجب له
 في الفصل عند تأمل الواجب امر الماء الاصل والصدق مسمى الفصل بدقول النبي صلى الله عليه وسلم انما يكفيك ان تجشي على
 راسك الماء ثلاث حشيات ثم يفيض عليك الماء فتظهر من الحجب الموالاة بما يعينها قاله على بن بابويه وحكاية
 ولده وذكره المفيد في الاركان وقال الشيخ في التهذيب عندنا ان الموالاة لا يجب في الفصل وكذا في وجوبها في النية
 وطه وكذا سائر وابن الرراج وابو الصلاح وابن زهره والكليري وابن اديس وصاحب الجامع والفاضل ولم
 لها المحقق على ما اعتبره من الممات مع عدم الخلاف فيها حسبما نقلناه عنهم وروى ابراهيم بن عمر الباهلي عن
 ابي عبد الله ان علياً علم يراسا ان يغسل الحجب راسه غسوة ويفصل سائر جسده عند الصلوة وروى ذلك
 في الكافي والتهذيب مقصده ام سيعمل بدل كل ذلك نعم لو خيف فناء الحدث لا جود فعلها كالسلس والمطلون
 والمستحاضة تكون متقدمة بزمان لا يلحقه فيه حدث مع المكانة او راعى قلة الحدث قال المفيد رحمه الله اذ عزم
 الحجب على التطهير الفصل فليست بالبول قال لم يفسد ذلك فليجهد في الاستبراء بمسحك الايشين الى اصل القضب
 وغمره الى راس الحشفة وصرح الشيخ في طوابع حقه وابن زهره والكليري ووجهه وكذا ابن الرراج في الراس
 وابو الصلاح يلزم الاستبراء وقال الجعفي والفصل من الجنابة ان يبول ويحسد فيستره اقله وقال ابن بابويه في حقه
 ان يبول وفي من لا يحضره الفقيه من ترك البول على اثر الجنابة او شك في رد بقية الماء في بطنه فيورثه الداء الذي
 لا دواء له ومورد في المحرمات من النبي صلى الله عليه وسلم والبراج نزل النبي صلى الله عليه وسلم ثم يجتهد في الاستبراء بالبول ما لم يات
 اجتهد وقال ابن الحنفية تعرض الحجب للبول واذا بال شحطه ونزول طاهر صاحب الجامع الوجوب والاخبار انما دلت
 على وجوب الاعادة لو راي بطلا ولم يستبراء فذلك نفي وجوبها المرتضى وابن اديس والفاضلان مع قضية الاصل
 وموافقهم على وجوب الاعادة فيما يذكر ولا باس بالوجوب محاذ على الفصل من طريان فريده ويصير الى قول
 الاصحاب واخذوا الاحتياط لو اغتسل ثم راي بطلا عليه ميتاً اغتسل ثانياً للعدم ولو شك فيه فان كان لم يسل اعاد
 الفصل لان الغالب ثلث اجزاء من التي في حقه وان كان قد بال لم بعد الفصل لان الغالب خرج جميع البول
 وما بقي من الجبال ولان النقي لا يرتفع بالشك ولما رواه سليمان بن خالد عن ابي عبد الله في رجل اجنب

فاعتقل قبل ان يبول فخرج منه شيء بال بعد الغسل قلت في الفرق قال
 لان ياتخرج من المرأة فاما سمن بال الرجل وكثره رواه الحلي عنه بل غلط البطل ورواه جرير عن محمد عنه عن الرجل يخرج
 من احليله بعد اغتسل شيء قال يعتقل ويعيد الصلوة الا ان يكون بال قبل ان يعتقل فانه لا يعتقل قال جرير
 ابو جعفر من اعتقل ويوجب غسل ان سول ثم وجد بطلا فليس ينقض غسله ولكن عليه الوضوء ورواه الصدوق
 بعد رواه اعاده الغسل مع ترك البول ثم قال اعاده الغسل اصل والجهر الثاني رخصه يعني اعاده الوضوء دل على
 اجزاء الاجتهاد ورواه جميل بن ابراهيم عن ابي عبد الله في الرجل يصيبه الجنابة فيسئ ان يبول حتى يعتقل ثم يرى بعد
 الغسل شئ اعتقل ايضا قال لا تعتق وتزنت من الجبايل والشيخ حماد على امرين احدهما ان يكون ذلك الشئ
 مذيا والساني ان الشئ يعتذر له لا محض احمد بن هلال عليه ايضا شكل بان الخارج اذا حكم بانه من مع عدم البول
 فكيف يعتذر فيه الناسي اذا اسباب لا يفرق فيها الناسي والعامة نعم روى عبد الله بن هلال وزيد الشحام عن
 ابي عبد الله ان تارك البول لا يعتد الغسل بروية شئ بعده وفي خبر ابن هلال ان ذلك مما وضع الله عنه وهذا
 ليس فيها للناسي ذكر وان صح عنده حملها عليه وحملها الاصحاب على من لم يأت بالبول فاجتهد في من هذا
 الاخبار دالة على اربعة اوجه احدها اعاده الغسل على كل من لم يبول ولم يجتهد وعليه الاصحاب وشمل فيه ان ادريس
 والغاضل الاجماع ترك الاعادة على الاطلاق - اعادة الوضوء لا غير وهو مفهوم كطاق الصدوق
 اعادة العامة الغسل بناء على ان الاعادة عقوبة على تعدد الاحلال بالواجب مع اشتباه الخارج فيقع النسيان نزول احد
 جزئي السبب فلا يوثق في الاعادة وهذا يؤيد وجوب الاستبراء بهذا تارك البول لو مال ولم يتبرأ وراى بطلا
 ترضا لان الغالب ان البول يرفع اجزاء التي في قول احتمال ولم يحصل الاستبراء المزيل لبقية البول فيبقى احتمال رواه
 معوية بن عيسى عن ابي عبد الله انه سمع يقول في رجل راى بعد الغسل سنا ان كان بال بعد جماع قبل الغسل
 فليست وضوء ان لم يبول حتى اغتسل ثم وجد البطل فليعد الغسل والشيخ نارة حمله على ان يكون ما خرج منه بولا وتارة
 على استحباب الوضوء قلت هذا الحمان ظاهرهما لا يجب مع الاشتباه سى وقد روى في باب الاستبراء
 عبد الملك بن عمرو بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يبول لم يستنج ثم يجد بعد ذلك بطلا قال اذا بال
 فخطا بين المقعدة والانشين ثلث مرات وغفر بينهما ثم استنج فان سال حتى يبلغ السوق فلا يسالي وكذا
 حديث حفص بن الحريري بالبا بالواحدة تحت والما المبع عنه وحديث محمد بن مسلم عن ابي جعفر الباقر بعد
 الاستبراء وان خرج بعد ذلك شئ فليس من البول ولكنه من الجبايل ومفهوم هذه الاخبار انه لو لم يستبرأ لم ينفق

غفر الله له ولوالديه
 والجميع حفص بن الحريري

حديث حفص بن الحريري
 حديث حفص بن الحريري

بل قد روي إعادة الوضوء بالخارج بعد الاستبراء رواه الصغار عن محمد بن عيسى قال كتب اليه رجل هل يك
 الوضوء مما يخرج من الذكر بعد الاستبراء فكتب نعم وحملها الشيخ على الذنب فكيف معنى الوضوء مع الاستبراء
 وعدم الاستبراء مع ان الشيخ والجماعة مفتونون باقتراض الوضوء بالبلل اذا لم يستبرأ ثم بذلك في طلي باب الاستبراء
 وشغل ابن ادریس فيه الاجماع وكذا شغل الاجماع على عدم اقتراض الوضوء لو استبرأ ثم رأى البلل لوان
 الحب واستبرأ ثم رأى بطلا بعد الغسل فلا اعاده لغسل ولا وضوء لحصول الاستطهار بطريقه وقد روي الاجماع
 عليه لا يكتفى الاجتهاد بالجمع عدم امکان البول وقد دل عليه سلف انما يجب الاستبراء او يستحب
 يتعلق به الاحكام للتل ما الموضع انزال فاعلم عدم سببه بهذا مع يتقن عدم الانزال ولو جوزوه امكن سببا
 الاستبراء اخذا بالاحتياط ما روي الغسل بالبلل فلا لان التيقن لا يرفع بالشك اختلف الاصحاب
 في استبراء المرأة فظاهر الميسر والجل وان البراج في الكامل انه لا استبراء عليها وطلق ابو الصلاح الاستبراء
 وانما ما يوجب الجعفی لم يذكر المرأة والفاضل لا استبراء عليها لعدم غايته تغاير مخبري البول ولأنه فيها
 كذا غلط به الراوندی فی الرابع وفي المتن يستبرأ المرأة بالبول وان لم يبرأ لها فاشى عليها وفي النهاية
 بين الرجل والمرأة في الاستبراء بالبول والاجتهاد وان المجتهد اذا بات تحت بعد بولها ذكره في سياتي فغل
 الجنازة وغسل المخمسين وان تغاير ايوثر فوج البول في فوج ما تخلف في المخرج الاخر ان كان وخصه مع
 الاجتهاد فظاهر الاجزاء بسند العقل الاول مع قضية الاصل في لورات بطلا بعد الغسل امكن شرطه على
 استبراء الرجل لو طنا باستبراءها ولو قلنا بعدم امكن ان يكون كرجل لم يستبرأ فعد حيث يعيد وان يكون كمن
 استبرأ لان التيقن لا يرفع بالشك ولم يصدر منها تنزيه هذا الا لم يعلم ان الخارج متى ولو علم انه متى فقد
 دل الجهر السابق على ان الذي يخرج منها انما هو من الرجل وقطع ابن ادریس بوجوب الغسل اذا علمت
 ان الخارج متى ولم يقنع بالرواية لعموم الماد من الماء قال ولو لم يعلم منها فلا يغسل عليها وان لم يستبرأ وكذا نظر
 الى احتياط المنين غالبا اما لو اشبه المنيان فالوجوب قوي اخذ بعموم انما الماء من الماء وشبهه وقد مر
 على قول ابن ادریس لا اشكال في وجوب الغسل بهذا المعنى الخارج او المشبه مع عدم الاستبراء احدثه
 فالعبادة الواقعة قبله صحيحة لا يستحقها الشرط وشغل ابن ادریس من بعض الاصحاب إعادة الصلوة وروى
 ولعل المسئلة الحديث المتقدم عن محمد بن مسلم يمكن حمله على الاستجاب او على من صلى بعد ان وجد بطلا
 حصل بعد الغسل وربما تحيل فساد الغسل الاول لان المتى باق بحاله في مخزبه لاني مقوله كما قال بعض

العامة رويها ضعيف لان المقيد هو الغسل مما خرج لا ما بقي ولهذا الوجه يجب به الغسل الا بعد فوجده عندنا
 عند اكثرهم لا يجب ايصال الماء الى باطن القدم والانتفخ بالضمه والاستساق عندنا الحديث السالف ولا
 اعادة الغسل لما ذكرنا نعم قطع الانتفخ والشقين يجب ان يغسل باطنهما بالقطع لا التحاقه بالطاهر ولا بغيره يكونه با
 بالاصل لا يجب غسل باطن من صابح الاذن لانه البشرة وعليه شبه الشيطان والصدوق يقولون ويحفل اذنيه بالصبي
 ولا يجب تتبع الباطن من الصابحين ويجب غسل باطن من الشقوق يقولون في البدن وما تحت القلفة نعم الغاء
 وسكون الام ونس الغلف الا ان يكون مرتقا فغسل الطاهر المرأة كالرجل في جميع ما ذكرنا نعم غسل لها الماشية
 في تحليل الشهر ولو توقف الوصول الى البشرة الى حل الصغار وجب والا فلا ثم سلف الرواية وقال الميendan
 الشهر مشدودا حلة وحمل في التذنب على توقف وصول الماء عليه لان الواجب غسل البشرة والشعر لا يسمى بشرة
 يجب عليها ايصال الماء الى باطن الفرج بكذا كانت او ثوبا لاصل ولانه من البواطن ويمكن وجوب غسل باطنه
 الفرج عند الجلوس لقضاء الحاجة لا من حكم الطاهر كالسوق ولا فرق من الحب في عدم وجوب نقض الصغار اذا
 وصل الماء الى البشرة لان الواجب في الغسلين متعلق بالبشرة لا بالشعر في استحبابه روي ثلثه عشر
 الشبهة ذكرها الجعفي وقال القيد يسمى السدود حل عند اعتسالة ويحده ويستحوذ نحوه قال ابن البراج في المذهب والاكثر
 لم يذكره في الغسل والطاهر انهم كانوا يذكرون في الوضوء شيئا بالادنى على الاعلى وخبر زرارة عن ابي جعفر ما اذا و
 سد في الماء قل نعم الله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ثم قال ذلك موضع منها بعض العامة
 ساء على ابنه وان وان التران على الطلاق يمنع منه والحدث الاكبر والمقدتان موعودتان غسل اليد
 ثلاثا من الزبدن الحجر المذكور في الوضوء فانه تضمن ثلاثا من الجنابة وقال الجعفي فصلهما الى المرفقين او الى
 لما فيه من المبالغة في الشيطان والاخذ بالاحتياط وذكر احمد بن محمد قال سالت ابا الحسن عن غسل الجنابة فقال
 تغسل يدك اليمنى من المرفق الى اصابعك وروي سماء عن ابي عبد الله اذا اصاب الرجل جنابه فارد
 تغسل يمينه على كفيه فيغسلهما دون المرفق وصرح الفاضل ما استجاب بغسل اليدين وان كان مرتقا او تحت
 المطر او مغتسلا من انا يصيب عليه من غر او حال تحتي باء من سن الغسل وتقول احدهما عليها السلام في غسل
 الجنابة تبدأ بكفك بالضمه والاستساق ثلاثا ثلاثا لغير زرارة عن ابي عبد الله بعد اغسل كفك ثم يرفع يمينك
 على شمالك فغسل فركك ثم يخفض ويسش في رواية الى يصير عنقه تصب على يدك الماء فتغسل كفك ثم
 تدخل يدك فتغسل وجهك ثم يخفض ويسش وفيها دالة على الاجزاء بالغسل الى الزبد لانه حد الكف واما آخر

ابي بكر الحارثي عن عمنه ليس عليك مضض ولا اسنشق لانها من الخوف وخبر ابي يحيى الواسطي عن بعض اصحابه عن عمنه في
 الجنب مضض قال لا ان الجنب الطاهر وخبر الحسن بن راشد قال قال العقه العسكري في السنن في الفصل ولا في الوضوء
 مضض ولا اسنشق والمراد به الوجوب الذي يتوكل كثير من العامة توفيقا من الاجبار ذلك باليد من المافيه
 من المبالغة في الاتصال تكليل لا يصل اليه الماء بدون التحليل استظمارا كالشعر الخفيف ومعاطف الاذان والادب^{طين}
 والسر وهو يمكن البطن في السمين وما تحت مثل المرأة وروى محمد بن مسلم عن ابي جعفر فاما النساء السوم فقد تسقى
 ان يبالغن في الماء ومنه يعلم استحباب نفس المرأة الضخمة وكذا في خبر جميل عن ابي عبد الله عليه السلام في الفصل فاما
 ما رواه اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال كن نساء التي صاها اذا اغتسل من الخبايا سبعين مرة
 الطيب على اجسادهن وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يصب الماء صباً على اجسادهن وما رواه ابراهيم بن ابي محمد
 قال قلت للرضا عن الرجل يخطب فيصعب جوده ورأسه الخلق والطيب والشئ الكلد مثل تلك الروم وما اشبه
 فغسل ما ذافره وحده شاة بقي في جوده من اثر الخلق والطيب مغردك فقال لا بأس طفت الخلق بفتح الماء
 ضم اللام ضرب من الطب والكلد للاصق بعضهم ببعض تقى كد عليه كذا في المصدر وكسر في الفعل
 اذا الصق به ذلك الشئ لزم بعضهم بعضاً ومن ان الحديدان لا يدان على نقي استحباب التحليل فان غابتهما ان يك
 غير ما ذكر في صحيح الفعل ونحن نقول به الفصل بصاع لغير محمد بن مسلم عن ابي جعفر انما قال كان رسول الله يغسل بعض
 من ما يوضو به من ماء وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن زرارة عن ابي جعفر كان رسول الله يوضو
 بماء يغسل بصاع والماء رطل ونصف والصاع ستة ارطال يعني ارطال المدينة فيكون تسعة ارطال بالعراق كذا ذكره
 الشيخ في التهذيب واسند ما تقدم في الرضوخ من تقدير ابن بابويه الصاع خمسة امداد عن سليمان بن حفص المروزي
 قال قال ابو الحسن في الفصل بصاع من ماء والوضوء بماء من ماء وصاع البقي خمسة امداد الى افره ذكره بسنتين عن
 سليمان وروى عن سماعة قال سالت عن الذي يخرى من الماء لغسل فقال اغسل رسول الله بصاع وتوضوا
 بماء وكان الصاع على عهده خمسة ارطال وكان المقدرة رطل وثلاث اواق وقال البرنطي ويخرى من الفصل صاع
 خمسة ارطال وبعض اصحابنا ينقل ستة ارطال بطل الكوفة والوضوء بماء والماء رطل ويربع قال والطايش
 يغسل تسعة ارطال وهذا يخالف المشهور في تقدير الصاع ولا يرب أن الواجب مسمى الفصل فقد روى ما روى من
 حمزة القنوي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يخرى من الفصل والاستحباب باليت بيديك وعن اسحق بن عمار عن الصادق
 عن ابيه ان عليه السلام كان يقول الفصل من الجنابة والوضوء يخرى منه ما يفر من الدهن الذي يبل الجسد وقد تقدم

فلا يستقدر بعدد القليل كافت مع الرفق ولا يكفى الكثير مع الخرق وقيد المغيد الدمن بالضرورة كشده البرد وغور الماء
والظان انه اراد ان مع عدم الضرورة يكون تاركاً لافضل بالاقصار على الدمن او اراد به دهنه لا يحرق على العضو يكون
القييد بالضرورة حقيقة في موضوعة وقد تطاوت الاخبار والاكتفى بغير سماعه عن ابي عبد الله ثم ليصب على راسه
ثلث مرات كل كغيد يضرب بكف من ماء على صدره وكف بين كتفيه وفي خبز زراة مثلث اكلت للراس ولا يمين
مرتين ولا يسر مرتين وقال المغيد ماخذ كغاف من الماء يمينه فيضعه على ام راسه ويفصل به ويكر الشرحي يعمل الى اصوله
وان اخذ كغفيه كان اسرع فان اتى على غسل راسه ولحيته وغنقه الى اهل كتفه والاغسل بكف افرم بغسل جانبيه
من اهل غنقه الى تحت قدمه اليمنى بمقدار ثلث اكلت الى ازيد ثم الايسر كذلك والشيخ وجماعة ذكر واستجاب بها
فما زاد والظان انه مقيده بعدم اداية الى السرف المقتضى عنه ككراب الغسل ثلاثاً في كل عضو الى جماعة من الاصحاب لما
فيه من الاستسقاء وللدلالة الصالح عليه وكذا ثلث الاكلت ثلاثاً في كل مرتين لا يمكن ارادة المستحب غير الموكدة في الم
وان الحيندهم كغسل راسه ثلاثاً واقر بالبدن في البدن قال ولا اخذ اريار ذلك مع امكان الماء واستحب ابن
الحيندهم ايضا ليرتمس ثلث فصوصات تخلل شعره ويجمع سائر جسده بيديه عقيب كل غرضه ولا باس بملافيه من صورة
الكراة ثلاثاً احصته وان كان الارتماس باقى على ذلك الموالاة ملافيه من المبادرة الى الواجب والمختص من طرية
المغص في الغسل وقد عدا جماعة من الاصحاب في السحب ولان المعلوم من صاحب الشريعة وذريته المعصومين فعل
ذلك الدعاء المارواه محمد بن مروان عن ابي عبد الله يقول في غسل الجمعة اللهم طهر قلبي من كل آفة حتى ديني وتطهر
علي وتقول في غسل الجنابة اللهم طهر قلبي وذكرك على واجعل ما عندك خير الى الله اجعلني من التوابين واجعلني من
المتطهرين وفي المصباح يقول عند الغسل اللهم طهر قلبي وطهر قلبي واشرح لي صدرى واجعل على لساني مدحك والثناء
اللهم اجعل لي طوبى ولساناً ونورا منك على شئ خدير وقال المغيد اذا فرغ من غسله فليقل اللهم طهر قلبي الى اقرامه
ولعل استجاب ثواب الدعاء الغسل شامل حال الاعتسال وبعده وقال ابن بابويه قال الصائم من اغتسل الجمعة
فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد واجعلني
من التوابين واجعلني من المتطهرين كان طهر من الحمد الى الجمعة الاقرب استجاب بغسل التسلسل من الشكر لا
فوى خبر من ترك شعره من الجنابة عليه ترك الاستعاذة كما ذكر في الوضوء وقول ابن الحيندهم ما يناسب قوله في
الوضوء حيث قال وان كان غيره ليصب عليه الماء من انا متصل الصب او كان تحت ابوس قطع ذلك ثلث
مرات فيفصل بينهن بثلث الشرب كما يديه فطاسره جواز مباشرة الغير ويزده مولدته حتى يغتسلوا وان كثر جنبنا

فظاهره واذا اجاز الطاهره في قول المكلف ذلك حكم الغاضل رحمه الله باستجاب تحليل المعاطف والعصون ومنا
 الشعر والحاتم والسير قبل افاضه الماء للفعل يكون ابعد من الاسراف واقرّب الى طين وصول الماء وقدرته عليه
 الاصحاب وعقد اليداة بغسل ما على جسده من الذي والنجاسة من المستحب ويشكل بآثاره ما ان اخرج برواية حكيم
 حكيم قال سالت ابا عبد الله عن غسل الجنابة فقال اغسل على كعك اليمنى من الماء فانفسلها ثم اغسل باصابعك
 من اذى ثم اغسل فرجك واغسل على راسك وجسدك حيث عطفت على المستحب يجعله مقدّم للفعل بالجواب انه نصف
 الامر والاصل فيما الوجوب فاذا فرغ بعض ما يدل على الباقي على اصله وقطع بحصول الرفع والازالة لو كان في
 ما كثر بخلاف القليل لانفعال النجاسة واستغنى كون النجاسة في اخر العضو فانها تطهره ورفع الحث ثم لو كانت
 اذى غير النجاسة استحب تعديده على الفعل لا يجب الترتيب في نفس العضو وان وجب من الاعضاء الغضيه
 الاصل وبه قطع الغاضل وسواسه الاجاز حث لم يذكر فيها تجديد ولا غايه ومن سجد غسل الاعلى فالاعلى الطاهر
 نعم لانه اقرب الى التحفظ من النسيان ولان الظن من صاحب الشرع فعل ذلك الاستحب تجديد الفعل للاصل
 والاعتصار على مورد النص في تجديد الوضوء لان موجب الوضوء اسباب شتى وبعضها قديم فيحيى اذ فيه التجدد
 بخلاف الفعل فانه بعد فقه ذلك لا شعاعا المستوفى في خلاف الفعل فمستوفى لونه تجديد الفعل على النقاء ونزول
 المباحات ويسألي ان شاء الله تعالى في احكامه متى تظهر لا وضوء واجام غسل الجنابة بخلاف
 غيره من الاعتسالات كاسفل غسل السجدة في التذويب فخر الى غير الخفى عن ابى جعفر قال سالت عن
 اصنع اذا اجنبت قال اغسل كفيك وفرجك وتوضا وضوء الصلوة ثم اغسل قدميك على الترتيب لمعارضه اجاب
 كثيره كمرسل ابن ابي عمير عن الصادق كل غسل قبله وضوء الاغسل الجنابة وقوله في خبر حكيم واي وضوء التي من
 الغسل والبلغ لما قال له ان الناس يقولون يتوضأ للصلوة قلت الاولى حمل على التيقن لان الاصحاب على خلاف
 وقد روى محمد بن مسلم عن ابى جعفر ان اهل الكوفة يرون عن علي بن ابي طالب غسل قبل الجنابة قال كذا
 على علي بن ابي طالب ما وجد ذلك في كتاب علي بن ابي طالب وان كنتم جنبا فاطهروا وقد ارسل محمد بن احمد بن يحيى ان الوضوء
 قبل الغسل وبعده بدقه والشيخ ضعفه بالارسال والقطع ثم حمله على اعتقاد وضوء قبل الغسل وفي رواية عبد الله
 بن سليمان قال سمعت ابا عبد الله يقول الوضوء بعد الغسل بدقه ومثله خبر سليمان بن خالد عن ابى جعفر
 ٤ لو احدث الجنب في ثيابه غسله حدثا اصفر فلا تنضم مشروافيه واختلف فيه كلام الاصحاب فاجوب انما
 بابويه والشيخ في النهاية الاعادة وقد قيل انه مروى عن الصادق في كتاب عرض الحائس للصديق ولان الحث

تقني

ناقض للطهارة بعد الكمال قبله اول واشتقاضا بتعيين على حكم الجنابة الموجبة للفصل وسكنا بان بعد الكمال اثره ايجاب
الوضوء لا غير ذلك كنه قبله وبقاؤه على حكم الجنابة بعد الحدث محل النزاع لذلك اوجب المرفق الوضوء بعد الفصل وح
ان البراج الاقتصار على تمام الفصل لانه لا اثر للاصغر مع الاكبر وفي المبسوط اتفق بالاعادة ثم نقل الوضوء ويؤشرون
والاقرّب الاول للامتناع الوضوء في غسل الجنابة عملا بالاجاز المطلقة وامتناع خلق الحدث من اترامع تاثيره بعد الكمال
لو كان الحدث من التمس فان قلنا بسقوط الترتيب حكما مان وقع بعد طهارة الما جمع البدن اوجب
الوضوء لا غير الاقليل لداثر ان قلنا بوجوب الترتيب الحكمي القصدى فهو كالترتيب وان قلنا بمحصوله في نفسه
بتفسير الاستصحابا يمكن السحاب الخ في لو تحلل الحدث الفصل المكمل بالوضوء امكن المساوات في طهارة
واولوية الاجزاء بالوضوء لانه لا مدخل في اكمال الرفع والاستباحة وبقطع العاضل في النهاية مع حكمه بالاعادة
في غسل الجنابة لو احدث غير المحجب بعد غسله فلما شئى وسوى الوضوء وتحلل الحدث الاكبر فنسبى الاقوال ضعيف
لمنع اولاهم حكم الشارع بالاكالة بالوضوء انما يستقدر بقاءه ولو دم وضوء على قول الوضوء هناك ثالثا ولو قدم الوضوء
بعده قبل الفصل اشغض الوضوء فيعيدة قبل الفصل اوبعده لعدم تاثيره بعد الحدث ما الفصل على الزج
في الاقرب لانه من جملة النقص فعليه ثقله اليها ولو بالتمس او يكفى من الاشتغال اليه ولو احتاج الى عوض كالحمام
فالاقرب وجوبه عليه ايضا مع تعذر غيره دفعا للضرورة والعدم ان ذلك مؤه للمكين الواجب عليه ما يفرق بين
ما غسل الجنابة وغيره اذا كان سبب الجنابة من الزوج واما الامة فالاقرب انها كالزوجة لانه مؤه فحذفه واشتغالها
اليتم مع وجود الما بعيد وحمل على دم التمتع قياس من غير جامع ويعارض بوجوب طهرتها كمالها طهارتها ولو عرتا
عن المباشرة فالاقرب وجوب الاعد عليه مثل قلناه لو وضوا المحجب غير معتقد للشرعية فلا اثر ولو اعتدوا
بني على الامر ولو اعتد كميل الفصل بالوضوء ابدع ولم يخرج من الافرا قاله جماعة من الاصحاب لمحصل الرفع كماله و
يمكن البطلان لقصور نيته في الفصل بحسب عقده والفرق بين تقدم الوضوء وتأخره لان الشراعية باستباحة الوضوء
اذا تقدم الوضوء بخلاف ما اذا تأخر المرتكب عليه الفصل عند سببه كالكا في ريل اول الاثر انه حكم الاسلام ولا يصح منه
مردا لعدم الترتيب ولو ارتدى اثما الفصل لم يطل فيما مضى ولو عاين نيته مستأنفا والطهارة لا يجب عليه طهارة
بدنه كالكا في ريل الاسلام ولو ارتد بعد الفصل لم يؤثر في ابطاله على الاصح وتحقيق الكلام في التيمم وفيه ايجاب
الثلة في واجبه وسواها على وقت الصلوة فلا يجوز تقديمه عليه اجاغا لما لا ياله الدلالة على وجوبه بارادة الصلوة
وفي الجواز علم من حيث انه بدل من الطهارة الما في وضوءه الضرورة ولا ضرورة فعل دخول الوقت وتقول النبي

ايها الركعتي الصلوة تمت وصليت على التيمم على ادراك الوقت وسو كالا في الدلالة فلو تيمم قبل الوقت لم يقع فرضه ولا
 نفلا لعدم شرعية نعم لو تيمم لا يستباح فانه صحيح نفل او ذلك وقتا ومن عليه فائته ما اوقات كلها صالحة للتيمم ولا يسهط التكرار في
 دخول الوقت نعم مو شرط في نية الوجوب وقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا ذكر ما كان ذلك وقتا لا ينفى باعداه لو تيمم لفتاة
 صحيحة التيمم ويؤيدها به وغيره ما لم ينقض تيمم عند المأوى من استباحه باستباحه بالمأوى عند التيمم فاذا دخل الوقت ربما
 بنى على التسعة والضيقة في التيمم بنعم كالا في كسوف كسوفها وللخازنة بحضوره بالانه وقت الخطاب بالصلوة ويمكن
 دخول وقتها بتفصيله لا باعتبار جديده وان لم يسهط بالصلوة بل يمكن دخول وقتها بموثره لانه الوجوب للصلوة وغيره من احكام
 الميت يتيمم للاستسقاء باجماع الناس في المصلي ولا توقف على اصطفا فتم والا ورجوزه بارادة الخروج الى
 الصحراء لانه كالشروع في القدمات بل يمكن طلوع الشمس في اليوم الثالث لان السبب للاستسقاء ومنه وقت الخروج
 فيه اما النوافل الرواتب فملا وقتها وغير الرواتب فلارادة فعلها ولو تيمم قبل هذه الاسباب لم يعتد به لعدم الحاجة اليه
 لو شك في دخول الوقت لم يتيمم لاصالة عدم الدخول ولو طرأ الدخول ولا طريق الى العلم بتيمم طرأ بعده والاركان ^{الطلقات}
 لظهور خطأ الظن لو تيمم في الاوقات المذكورة لا ابتداء النوافل ارادة الشغل فالظن الصحيح لان الكراهة لا تنافي ^{نقطة}
 وقطع في المعتبر لعدم التيمم اوقات النبي وتضمن في التذكرة وسوندرسب العام وحلت الاصحاب في صحة مع سعة
 وقت الصلوة نصار اليه الصدوق والحفي في ظاهر كلامه لعدم علمه بتجدد او ايما اركعتي ولد له الاجازة على عدم إعادة
 واجد المار في الوقت فهو مستلزم للتيمم مع التسعة بزيارة الشيخ عن الباقر ع قلت ان اصاب المار وصل تيمم وسقط
 وقت قال تمت صلوة ولا إعادة عليه وعن معاوية بن ميسرة عن الصادق ع ثم اني بالماء وعليه شيء من الوقت قضى
 على صلوة فان رتب المار رب الرب ولا تبهل نفع مع التسعة كالمبطل منه الاكثر على إعادة ضيق الوقت محروا
 به وقال البرقي في الجامع لا يفسد لاحد ان تيمم الا في وقت الصلوة وهو غير صحيح في ذلك وقد نقل السيد الاجماع في
 الناصرية والاشعار على اعتبار التضييق والشيخ في الخلاف لم يحج به هنا لعل نظر الى خلاف الصدوق وعدم تصريح الشيخ
 في المقنعة به وفي الاركان لم يذكره وكذا ان بابويه في الرسالة واعتبر ابن الحنفية في النافذ الطمع في الممكن من المار فان
 من اوطن فوته الى اخر الوقت فالاحب التيمم في اوله وان ابي عقيل في كلامه المأمور به حيث قال لا يجوز لاحد ان تيمم
 الا في اخر الوقت محروا ان يصيب المار قبل خروج الوقت والغاضدان صوابا بهذا التفصيل لان فيه جمعا بين الادلة و
 الشيخ في الخلاف نفاها محروا فان قلنا به تيمم المريض والكره الذي لا يمكن استعمال الماء ولا يظن رواه عنده وقت الصلوة
 في اول الوقت لعدم الطمع في استعمال الماء واعتمد في التمدد بل رواية زرارة عن احمد عا عليها السلام اذ لم يجد الماء فتم

الماء يطلب إذا لم في الوقت فلو احتاجت أن يغتسل في وقت الصلاة لم يغتسل في آخر الوقت ورواية محمد بن مسلم قال سمعت
يقول إذا لم يجد الماء وارتدت التيمم فآخر التيمم إلى آخر الوقت فإن تأكل الماء لم تأكل الأرض ورواية عبد الله بن بكير
ابن عبد الله ما إذا سم الرجل فليكن ذلك في آخر الوقت فإن فاء الماء لم يغتسل في الأرض وهذه مع سلامة سند ما رواه
ظاهر ما يقع الماء أن الطلب يوزن بالمكان الطهر والأكان خشباً وأكره الأخبار مطلقة ما ثبت بقيده على وجه
لقد تم حجة الصدوق ويضاف إليها أيضاً رواية أبي بصير عن أبي عبد الله في رجل تيمم وصلى ثم بلغ الماء قبل أن يخرج
الوقت فقال ليس عليه إعادة الصلوة وتأولها الشيخ بأن المراد من الصلوة دخولها فيها لا فراغها وإن المراد أن تيمم صلاة
كان في الوقت لا أنه أصاب الماء في الوقت وسو من التأويلات البعده ولو جعلها على كل ضيق الوقت فبطلت خلافة كان
قوله على حال باعتبار الضيق قوى من حيث الشهرة وتقل الجاه وتيقن الخروج عن العهدة المعتبرة في الصق
الطن فلو اكتشف خلافة ما أقرب الأخبار علماً مفهوم تلك الروايات ولا تصلي صلوة تأمرها والامتنان يقتضي
تجراً وتقل في المعتبر أن ظاهر الشيخ في كتاب الحديث وجوب إعادة الطهور خطأ وقد روى منصور بن حازم
عن أبي عبد الله في رجل تيمم فصل ثم أصاب الماء فقال لما أنا فقلت فاعلا إلى اتوضأ وأعيد قال الشيخ معناه لو أنك
قد صلى في أول الوقت يجب عليه إعادة الرواية يعقوب بن يعقوب بن يعقوب قال سألت أبا الحسن عن رجل تيمم وصلى فما
بعد صلته ما أتوضأ وبعد الصلوة لم يحضر صلته قال إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأ وأعاد ما مضى الوقت
فلا إعادة عليه قلت فمضى من الجهرين حتى التيمم في أول الوقت إنما الأول فلأنه أسند إعادة إلى نفسه ولو كان ذلك
واجباً لكن المكلف يعلم ما إذا السلي فلأنه علق إعادة على مجزأه في الماء في الوقت وقضية أنه لو لم يجد الماء لم يعد
الشرط للمستفاد من لفظه إذا وحده يكن جعلها على استحباب إعادة توفيقاً بينها وبين الأخبار الدالة على عدم إعادة
بالوجدان في الوقت حكم في البسوط أنه لو دخل عليه وقت صلوة وسوتم لتأمله أو لغايته جاز أن يصلي
الحاضرة به ولم يعبر فيه الوقت من أجل أنه قال الضيق فلعله نظر إلى أن التأخير إنما هو لغية التيمم ولهذا أخرج عليه عموم
الأخبار الدالة على جواز الصلوات الكثيرة تيمم واحد يمكن ابتداء الضيق كما رواه إليه الغاضلان لقيام غلة التأخير
ويضعف بأنه منقطع والوقت بسبب فلا معنى للتأخير وهذا الواجب شرط للتيمم
التي أجماعاً منها ومن الأئمة
للمرور لا يتم على العبد ولا المعصوم من إرادة القيام إلى الصلوة كإفلاؤه في الوضوء ويقع فيها أربعة أمور
القرعة كاسلف قصد الاستباحة لأنها العاية بلوقم الرفع لغاؤه أو اقتصر على نية الرفع كإفلاؤه في وضوءه أو لم يحدث
إذا التيمم لرفع الحدث لا شغاضه بالمكن من الماء ولأن النبي صلى الله عليه وآله قال لعرو بن عاص فقه سمع عن الجبابرة من شدة البرد

صليت باصحابك وانت حجب فتساه جبا بعد التيمم فاذا نوى رفع الحدث ونوى لا يمكن حصوله لنوى رفع المانع
من الصلوة صح وكان في معنى نية الاستباحة لنوى استباحة فريضة مطلقة او معينة فرضا او نفلا استباحا او غيرا
لما باقى ان شاء الله الاقرب اشترط نية البدلية عن الاكبر او الاصح لاحلاف حقيقة فتميزان بالنية وبصرح الشيخ
في الخلاف وعليه في النوى الجباة فيتم الحدث انه لا يخفى لعدم شرطه وسهولة ابناء على اختلاف السنين ولو اجزأنا بالضرورة
فيها او قلنا فيها بالضرورة لكن الاجزاء اذ هي في القبر مع ان الشيخ في الخلاف قال في المسئلة ما قلنا انه متى نوى
بتميم استباحه الصلوة من حدث جاز له الدخول في الصلوة كان قويا قال والاحوط الاول ينفي عدم الاجزاء وذكر
ان النقص للاصحاب فيها اي في مسئلة النسيان لو يتم الصبي لم يبلغ قال في التقييد يستحب الفريضة وسواء على ان
طهارته شرعية وقد سلف لنوى التيمم وحده لم يصح قطعا ونوى فريضة التيمم او اقامه التيمم المفروض امكن
الاجزاء لان ذلك تضمن الاستباحة والاقرب المنع لان الاسلام غير بين لجواز الفعل عنه ولا ان التيمم لمس مطلوبوا
نفسه وانما يطلب عند الضرورة فلا يصلح مطلقا او ليا للتقصير ومن ثم لا يستحب تجديده بخلاف الوضوء
المعارضة للفرب على الارض لانه اول افعالها فلو قدمت عليه لم يجز ولو اقرأ الى مسح الجبهة فالاقرب عدم
الاجزاء الخلو لبعض الافعال عن النية وفهم الفاضل بالاجزاء شرط للفرب فتم له اخذ الماء للطهارة الخامسة فيه
منع ظاهر لان الاخذ غير مقبر لنفسه ولنه الوضوء لا العضاء بالاجزاء بخلاف الفرب ولانه لو احدث بعد اخذ
الماء لم يفرب بخلاف الحدث بعد الفرب استدله حكما الى افره لما سلف ولو ثبت بعد الفرب
لم يفرب عندنا كغيرها بعد غسل الدين وبطل اول لقائه من كون الفرب جبا حقيقة من التيمم
الفرب على الارض بيديه معا ومن ذهب للاصحاب برواياتهم بكثيرة مثل رواية داود عن النعمان عن ابي
عبد الله قال ان غارا اصابته جناحة فتمسك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تمسك الدابة انما انصفت كذا
ثم انوى بيديه على الارض فوضعهما على الصعيد ورواية زرارة عن ابي جعفر عا ففرب بيديه الارض ورواية
ليث المرادي عن ابي عبد الله عا ففرب بكفيك على الارض ورواية ابن مسلم عنه عا ففرب بكفيه الارض
لا يمكن التعرض لمكب الريح ليصير التراب خارا بيديه لانه تعالى اوجب التعصالي الصعيد والصعيد منا
نصرة القاصد ومن اوقع النية عند السج يمكن على قوله الجواز لان الفرب غير مقصود لنفسه فيصير كالواضع
اعضائه وضوءه المزاب والمطر واول بعدم الجواز ما نقله الغير التراب الى الخلف القاصد على الفرب باذنه
لم يقصد الصعيد وقصدنا بنية كقصد المارة الريح في عدم الاعتبار ثقل التراب عندنا شرط لا استيجاب

13
الفصل الثاني في اثبات ان الله تعالى بل الواجب المسبح بديه الملقين اصابتاه ولا فرق بين كونه على الارض وميزه بابل لوكا
التراب على يد ابدن غيره وضرب عليه اجزاء لو كان على وجهه تراب صلح للفرس وضرب عليه اجزاء للفرس
صلح الوجه في جميع الوجوه بعد الفرس وكلام ابن الجنيده يقتضي المسح بالتراب حيث قال واذا حصل الصعيد راجع مسح
بيمينه وجهه في الكلام ما يدل على ذلك لا يجري عليك الاغصان في التراب كادل عليه الخبر نعم لو تعذر الفرس
واستتابة الفرس اجزاء لان المنصور لا يسقط بالمحسور بل يمكن تقديم المعك على ثبوت الفرس وسوحي عند من لم يعتبر الفرس
من الافعال معظم الروايات وكلام الاصحاب بعبارة الفرس في بعضها الوضع والشيء في النهاية والمبسوط
غير بالفرس في نظره الغاية في وجوب سمي الفرس باعتماد الطائر غير شرط لان الفرض قصد الصعيد وهو حاصل
بالوضع نعم لا بد من عاقلة باطن الدين لانه المعهود من الوضع والعلوم من عمل صاحب الشريعة واختلف الاصحاب
في عدد الفرس فاجاب ابن الجنيده وان ابي عقيل والخفيين الرزية المرتضى بالفرد الواحد في الوضع والغسل فحجبا
بحديث ثار فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان غارضا وارجح ان ابي عقيل قال المرتضى ولان الجمع عليه ضرب
واحدة والرايد لا دليل عليه ان تمسك باصل البراة وفي الاجماع بها كلام في الاصول وهو المعتبر في الاخذ
بأقل ما قيل والتسك باصل انما يتحقق مع عدم المخرج وتعمل الفاضلان عن علي بن بابويه الضرس فيهما والذي في الروايات
فاذا روت ذلك فاضرب بيدك على الارض مرة واحدة وانقص ما اصبح بها وجعلك ثم اضر بيسارك الارض
فامسح بها يمينك من المرفق الى اطراف الاصابع ثم اضر بيمينك الارض فامسح بها يسارك من المرفق الى
اطراف الاصابع قال وقد روي ان يسبح جنيته وجاهجه ويسبح على طهر كفيه ولم يفرق من الرضوض والغسل وهذا
اعتبار ثلث مرات ورواه ابنه في الفقه وعنه التذويب صحيح السند عن ابن مسلم عن ابي عبد الله فاضرب بيمينك
الارض ثم امسح بها وجهك ثم ضرب بشماله الارض مسحا بها مرفقه الى اطراف الاصابع واحدة على طهر او واحدة على
بطنا ثم ضرب بيمينه الارض ثم وضع بشماله كاضح بيمينه ثم قال المفضل كتاب الاركان في طائر كلامه بالفردتين مطلقا
وورد في صحيحه عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قلت كيف التيم قال موفرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة
فرب يمينك مرتين ثم ينقصا نصفه للوجه مرة لليدين وعن محمد بن مسلم عن احمد عا سالت عن التيم فقال مرتين
مرتين للوجه واليدين وروي حسام بن اسمعيل بن هشام عن الرضا قال التيم ضرب للوجه وضرب للكتفين والاول
الاول تمام الكلام عند قوله ضرب واحد للوضوء ويبدأ بقوله والغسل من الجنابة فرب يمينك مرتين وعلى هذا تارة
الفصل بالرفع وهو الذي لم يخط الشيخ وتبعه في الغلبة فلا يخلو عن تكلف والاقران بان لا يؤم للصلاة على الامم للنية

مع المكان ان يكون عنده ايضا ما لاكثر على ان الغرض للوجود الفردي للفصل جمابين بندين وبين اجاب مطلقه في
الغرض لغير زياره عن ابي جعفر ومن ابي القدام عن الصادق والاقتضا جعل الاصحاب ولا باس به وليس الخبر
البعيد ان لم يكن فيه احداث قول او يحل الممان على الذب كما قاله للرئيس في شرح الرسالة واستحسنه في المقبره
ولا يمنع جواز مثل الفرات كما دلت عليه الروايه السالفه لا بشرط علقو القبار باليدن لما روي ان النبي
نفض يده في رواية نفي فيها وهو موجود في رواياتنا كبر اولان الصيغ وجه الارض لا التراب ولا ينشأه من جوار
التي لم يحل ولا يجب النفض والنفع لاصل فظاهر الاية وفعل النبي والائمة عليهم السلام لبيان الذب فان اجمع ان الحيد
لا اعتبار القبار بظاهر قوله بغيره ومن التبعيض منعها كما ذكرنا لاسد العالين مع انه في رواية زياره عن ابي جعفر
ان المراد من ذلك التيمم قال لانه علم ان ذلك اجمع لم يحل على الوجه انه تعلق من ذلك الصيغ بعض الكف ولا تعلق
ببعضه وفيه ما اشار به الى ان العلقو غير مقبره فظاهر الاصحاب ان الاعمال سواء في كيفية التيمم قال في
وكذلك تصنع الحايض والنفساء والمستمحاضه بلامن الفصل وروى ابو بصير قال سالت عن تيمم الحايض والجنب اسوأ
اذا لم يجد الماء قال نعم وعن عمار بن موسى عن الصادق مثله وفرج بعض الاصحاب وجوب تيمم على غير الجنب بناء على
وجوب الرضوخا لك ولا باس به والخزان غير مانعين منه لجواز التسوية في الكيفية لافي الكمية
من قصاص الشوال لموت الانف الاعلى وهذا قدر متحقق عليه بين الاصحاب ووجب الصدوق مع الحايض
انضاد لا باس به ولا يجب استيعاب الوجه لافادة البناء التبعيض كما سلف ولاصل البراءة وبناء التيمم على الخفيف
وشغل الرئيس في الناصر اجماع الاصحاب عليه وقد روي من طرق شتى كشيخ زياره عن ابي جعفر عن قصه عمار
مع جيفه باصابعه وكيفية احدها بالافرى وموثق زياره عنه ثم مع بها جبهه وكيفية واحدة ومثله رواية غزو
من ابي القدام وكلام علي بن بابويه يعطى استيعاب الوجه في كلام الجعفي اشعار به الخ السالف والمخير سماعة
فمع بها وجهه وزراعيه الى المرفعين وبروايه ليش المرادى عن ابي عبد الله ومع بها وجهك وذراعيك وبروايه
زياره عن ابي جعفر عن ثم شفعها ونفس وجهك ويدك فاجاب الرئيس والشيخ بان المراد به الحكم لا الفصل وكانه
اذا مسح الجبهه فظهر الكف فصل الوجه والذراعين قال في المقبره ومثله ويل عهده ثم اجاب بالطمين في السند
وذكر الطمين في خبر ليش المرادى بان روايه الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان وسو ضعيف قلت قد اورد
غيره مما لا طعن فيه والذي في التهذيب عن ابن سنان وعلقه عبد الله وموثقه بل لرجل ذلك على الاستيعاب
والسالى على الوجوب كان حسنا وقد حكم بالخبر في المقبره وظاهر ابن ابي عمير وفي رواية عبد الله بن علي الخ

عن أبي عبد الله عن الحنفية مع ما كفيه للوضوء أي وضأ به أو تم لم يمسح باليد ثم لا يرى أنها جعل عليه نصف الوضوء في
الحسين ابن أبي العلاء عنه مثله الآية قال جعل عليه نصف الطهور فيمكن أن نعمهم منها عدم استيعاب الوجه واليد
ويمكن أن يراهم استوطع الرأس والرجلين مثله يجب أن يدا في مسح الجبهة ما لا على إلى الأسفل ولو نكس
فالأقرب النسخ أما المساواة الوضوء وأما بقية التيمم البياض يجب المسح بالكفين معا فلو مسح بأحديهما لم يجز لما قلناه
والاقصا على المتيقن ما جاز أن الحنفية باليد اليمنى لصديق المسح ويعارض بالشبهة الأقرب وجوب تمام
بطن الكفين للجبهة لما قلناه من البيان مسح ظهر الكفين من الزند إلى أطراف الأصابع عند الأكثر ثمة
أما التيقن ومساواة المعطوف فيه للمعطوف عليه ولأن اليد خفيفة في ذلك وإن كانت تعال على غيره فيلتحق
على المتيقن وردي حماد بن عيسى عن بعض الأصحاب عن أبي عبد الله أنه سئل عن التيمم فقلنا هذه الآية والسنة
والساعة فافطمو أي بهما ثم قال وأمسح على كفيك من حيث موضع القطع ولما سبق وأن يأموه كما حكينا عنه لما
اجتهد ويرد على الأكثر بالجل على الجوار كما قال في المعبر يجب تقديم اليمنى على اليسرى كما قاله الأصحاب ولأنه بدل
ما يجب فيه التقديم ونقل ابن إدريس رحمه الله عن بعض الأصحاب أن المسح على اليدين من أصول الأصابع
إلى رؤسها ولعل هذا الغايل المعبر رواه القطع فانه مخصوص بذلك عند الأصحاب وفي كلام الجعفي ما يؤيد هذا القول
قلنا معارض بما رواه في الزينب صحيحي عن داود بن النعمان عن أبي عبد الله عن فضيلة عمار فسمع وجوه فوق الكف
قليلًا وعليه الأكثر وربما فهم وجوب كما وزل السمع بعض الأصحاب بقول قليلًا بأنه لا يجب اتصال الغبار إلى السمع
المقصود أن يجب استيعاب المسح أي يكون الراوي قد رأى الإمام ماسحًا من أصل الكف قسم المسح من بعض الزند
ويؤكف فإن الأصحاب لما أوجبوا المسح من الزند أوجبوا دخاله وذلك يستلزم المسح فوق الكف لتعليل حرمانه
البداية بالزند إلى آخر اليد فلا يمكن مطلقًا قلناه في الوجه يجب إمرار البطن أيضًا على الظهر نعم لو تعذر المسح بالبطن
لعارض من نجاسة أو غيره ما لا قرب الاجزاء بالظهر في المسحين لصديق المسح ولو كان لا يزيد زيادة كما سلف في
الوضوء ولو مسح باليد الزائدة إلى لا يجب مسحها ما لا قرب عدم الاجزاء إلى المسح بغير اليد كما لا تم بحرقها ولو قطع من
الزند ما لا عدم وجوب مسح السمع لأنه غير محل الوجوب الرتب كما ذكرناه بين الرتب الجبرية
فاليد من تخرج الاجزاء والأصابع وفعل النبي وآله عليهم السلام قال في الذكره ذهب إليه علماء أهل البيت
من الخلاف اجتج عليه ما بدل على ترتيب الوضوء والاجتناب على ما استدرج ما يحصل معه الترتيب
المؤالة ذكره الأصحاب ويتوجه على القول بالضيقة وعلى غيره لتعقب اداة القيام إلى الصلوة به

والايمان بالغائب في قديم احوالهم اولى الى اهل التعقب بالوضع القوي ولان اليم الباني عن النبي ص واهل بيته
فيجب الناس الى المعبر ثقل عن الشيخ وجوب المودة واجتماع الباء على اقر الوقت وراجل ما لا يتقدم تعال
يفر لغير الانكسار منه وان طال الفصل امكن البطان دفاء الحق الواجب ويجعل القصة وان اتم لصدق اليم
عدها بشرط طهارة مواضع المسح من النجاسة لان الرب يتجس طاهرا فالحسن فلا يكون طاهرا
اعضا الطهارة الماسة نعم لم تعذر في الازالة ولم يكن النجاسة حائلة ولا متعديه فالأقرب جواز اليم وقفا للوجوب
عدم شرعية ولان الاصل ان يفتوا على جواز تم الحرج مع تعذر الماء اما في الأعضاء قبل شرط طهارة من النجاسة فيه
وجبان حكما في المعبر احدنا ثم ثقل عن الباني في قوله بنا على نصيب الوقت السالم لا ونسب الى الخلاف كالوضوء
والذي في النهاية المبسوطة وجوب تقديم الاستحباب على اليم ولو بالتشيف بالحق لم يضر وان كان محجج البول او
التي بقي مع تعذر الماء ولم يترك شرطه في صحة اليم وفي الخلاف يجوز تقديم اليم ولعل اربابا اذ لو قدموا
اجتمع بان الامرين واجبان فكيف دفعا لحق الاتصال قال وكل طاهر يتضمن الامر بالوضوء والاستحباب يتضمن
ذلك قلت هذا أقوى وما ذكره في نصيب الوقت مسلم لكن الاستحباب وازالة النجاسة من مقدمات الصلوة فلا
لهما من وقت مضروب وكلاهما لا يحصل قبل اليم فكذلك ما ذكره من إمكان الازالة المتعذر
فلا إشكال في الجواز على ما نقلناه عن الشيخ ليس في كلامه اختلاف صريح مع ان المفيد رحمه الله ذكر ايضا تقديم الاستحباب
على اليم وكذا ذكر ابن البراج وما هو الاكثر تقديم الاستحباب على الوضوء لانه لو قدم الوضوء كان صحيحا معتبرا في الازالة
من المذهب المباشرة بنفسه لم يفتوا في الامر حقيقة في طلب الفعل من الامور ويجوز عند
الضرورة الاشتغال بالافعال لاني ليسهل بفرض المعين يدي نفسه او يدي الموم قال ابن الحنفية يضرب
بيدهم ضرب بهما يدي العليل ولم تنفع على ما ذكره واقر ان يضرب بيدي العليل ان امكن والا فبيدي
نفسه ولا يحتاج الى ان يضرب بهما يدي العليل في مستجاب روي تسعة السواك الما قبل الصلوة او
لاجل اليم الذي هو بدل ما يستحب فيه السواك الاقرب استحباب التسمية كافي المبدل منه لعدم البداهة باليم
انما كل امرؤى بالواجب الطاهر قصد الى العوالي وقد مر تنوع الاصابع عند الضرب نص عليه
الاصحاب ليتكمن اليه من الصغير ولا يستحب تحليها في المسح للاصل نفق اليدين المأمورة بما فيه من ازالة
الخلع وقال الشيخ يفيضها جميعا ما لا يفرى استيعاب الاعضاء بالمسح كما تقدم لكنه يفرش يدي العمل
فذكره اول مسح الاقطع الباني ذكره في طهارة العبارة واذا كان مقطوع اليدين من الذراعين سقط عنه

فرض التيمم يستحب ان يسبح باثني عشر ركعة على الجبهة وفيه اسكال اذا اقرب وجوب مسحها لان المسح ^{يسقط}
بالمسح على التيمم هذا التفسير ولا يحد بسقوط فرض التيمم الا ان يريد فرض التيمم بالنسبة الى الذراعين ونحوه قال في المختار
ان لا تكرار للمسح لما فيه من التسوية ومن ثم لم يستحب تجديده لصلوة واحدة الاقرب استحباب ان لا يرفع يده
عن العضو حتى يكمل مسح لما فيه من البقاء في الموااة ويمكن تقدير الموالاة بزمان جفاف الماء لو كان وضوءا ^{يستحب}
نقص زمان التيمم عن ذلك ولو بلغه الاقرب البطلان في احكامه وهي تسع مسائل يستباح بالتيمم كل استباح
بالطهارة المأثمة من صلوة وطواف واجين او ندين ودخول مسجد ولو كان الكعبة وقراءة غزيرة وغير ذلك من واجب
وهو مستحب قال الشيخ في المبسوط والخلاف بعبارة يشتمل ذلك والفاضلان لقوله نعم ولكن يريد ليظهر كم ولقول النبي
وطهروا لقوله لا يبي ذر يكفيك الصلوة عشرة سنين ولرواية جميل بن دراج عن ابي عبد الله ان الله جعل التراب طهورا
كما جعل الماء طهورا يستباح بالتيمم ما لم ينقض حدث او جرد الماء عنه علانيا اجمع سواء فرج الوقت او لا وسواء كان
التأليه فرضية او نافذة لما فيه من روى عن زرارة عن ابي جعفر اتقى الرجل يقيم واحدة لصلوة الليل والشارح
نعم ما لم يحدث او نصب ما وشكروا السكوني عن الصنع وعن حماد بن عثمان عنه استتم لكل صلوة قال لا حو
بخره الماء ورواية ابي حماد عن الرضا ع يقيم لكل صلوة حتى يوجد الماء ورواية السكوني عن الصنع اياه قال لا
بالتيمم اكثر من صلوة واحدة فمجرد ان على التيمم او على التيمم نال الشيخ او على روية الماء من الصلوات وان ابا امام
تارة يرويها عن الرضا ع تارة باسناده الى السكوني وموافقه اب يصفى الخبر وان السكوني يروي خلاف هذا
كما ذكرناه لا اعادة فيما صلي بالتيمم المشرع لان امثال الامور بمعنى الاجزاء والمفرق المسئلة السالفه ولقوله الى الحسن
رواه عنه عبد الله بن سنان قد ارجأه لصلوة واستثنى من ذلك مواضع من حسب الماء في الوقت وقد سئل
من تيمم في اول الوقت اذا قلنا بيم وجد الماء في الوقت وارجب ابن الجندوان ابي عمير الاعادة لرواية يعقوب بن
يعقوب بن السالفة لما روى عن ابي سعيد ان رجلين تيمما فوجد الماء وصليا في الوقت فاعاد احدهما رسالا البرص
فقال لمن لم يجد اصبت السنة باجر صلاتك ولا فرك الاجرم من ورواية معاوية بن عيسى عن ابي عبد الله
الى قوله ثم الى الماء وعليه شيء من الوقت انص على صلاته ام يتوضأ ويعيد الصلوة قال يحض على صلاته فان رآه
رب التراب والحواب عن خبر ابن يعقوب في كل الاعادة على بطان التيمم مع سعة الوقت وحل عدم الاعادة على كونه
التيمم وقع اخر الوقت هكذا اجاب الفاضل ومنه نوع من الحكم والحمل على الاستحباب حسن كمال عليه الخبر النبوي
اعادة تسعد الجناية ذوات الشوب الخس المنوع بزحام الجمعية وعرفة اعادة باصلاة التيمم

في الخفة وقد سلف في الفصل الثاني الردة لا تبطل التيمم على عادى الاسلام صلى بها الاستصحاب ولعدم ثبوت كونه قضا
وكذا لا سطر نزع العامة والحج والظن للماء او شكه غلبا باصالة البقاء وتقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصيد الطيب وضوء المسلم
ولو لم يجد الماء عشرين يوما فوجد الماء فليست بشرة على ذلك على الوجود والظن لا يحصل وجوب الطلب بعد الظن او الشك لا
يلزم منه الاستعاضة ولا يكفي في الاستعاضة وجود الماء اذا لم يمكن من استعماله لانه كما وجود اذا وجد للمتمم الماء ويمكن من
استعماله فيه صور ان يجده قبل الصلوة فينقض به اجماعا ويجب استعمال الماء ولو فقد بعد اعادة التيمم
ان يجده بعد الصلوة وقد سلف ان يجده في أثناء الصلوة والروايات فيه مختلفة احدها رواية محمد بن حمران
عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يفيض في الصلوة قال بعض في الصلوة وعليها المفيد والشيخ احمد قوله
المرتضى في مسائل الخلاف وابن البراء وابن ادريس والفاصلان اجروا بأكبره الا اجماع حتى قال في الخلاف الاجماع
فيه روايتان احدهما في الاطراف اذا اكبر بأكبره الا اجماع مضي في صلاته فكانه جعل حين يدخل بعد الدخول ويؤيد
ولا تبطل الاعمال والاستصحاب رواية زرارة عن ابي جعفر عشرين صلى بتم ركعة فاحسب الماء قال يخرج
وتبرضا ويبنى على ما مضى من صلاته التي صلى بالتيمم في الرواية اذا كان قد صلى ركعتين ثم وجد الماء لم يقطع ما دام
الجند يقرب كلامه من هذه في بعض الاحكام جب قال واذا وجد التيمم الماء بعد دخوله في الصلوة قطع ما لم يركع الركعة
الثانية فان ركعها مضى في صلاته فان وجد بعد الركعة الاولى وعاف من خيق الوقت ان يخرج ان قطع بوجوب
ان يجزئه ان لا يقطع صلاته وانما قبله فلا بد من قطع ما مع وجود الماء رواية عبد الله بن عاصم رواه في التهذيب
سلاح طرق عنه عن ابي عبد الله عن الرجل يتم فيقوم في الصلوة فيجد الماء ان لم يركع فليصرف وتبرضا وان
كان قد ركع فليتمض وعليه ما على ان ان يقبل والحقق والصدق والمرتضى في القول الا في الشيخ في النهاية وفي
التهذيب قيد الرجوع قبل الركعة بسعة الوقت للوضوء والصلوة اذا انصرف لانه يكون قد تم قبل اتم الوقت وهو
بعيد لانه لو كان المقضي لا عادة تخرج مع سعة الوقت لم يفرق الامام بين الركعة وغيره من غير استفعال قال في
المقبر رواية ابن حمران ارجع من بوجه منها انه اشهد العلم والعدالة من عبد الله بن عاصم والاعدل مقدم ومنها
انها اخف وايسر واليسر مراد الله ومنها ان مع العمل برواية محمد يمكن العمل برواية عبد الله بالشر على الاستصحاب
ولو عمل بروايته لم يمكن له رواية محمد على ما لا يؤيد ما سلف فطاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصرف احدكم عن الصلوة حتى
يسمع صوتا او يجد ريحا في الذكره بعد ذكر بعض هذه اجاب عن رواية ابن عاصم بان المراد بالدخول في
الصلوة الشرعي في مقدارها كما لا اذ ان وقوله الم ركع الم تلبس بالصلوة وبقوله ان كان قد ركع وفعله عليها

اطلاقاً لا سمحاً على الكل وهذا محل شديد الخلاف للطاهر مع ان المانع ان يمنع تعارض الروايتين اذا المطلق يحل على المقيّد
ورواه محمد بن حمران مطلقاً يحمل على اذا ركع وليس في قوله حتى يدخل تصح باول وقت الدخول حتى تعارض مع لا يحتاج
الى الرجوع باذنه وقال سلاير يرجع بالمعاد كانه اعتبره مسمى الصلوة الذي يجعل به القدر او اعتبره اكره الاركان وهو القيام
والنية والتكبير واكثر الافعال سوى التواضع والاسمعة في الواحدة قول قريب وسواء اذا واحد المانع بعد الشروع وعلى طه
على انه ان قطعها بغير الماء لم تنقض الصلوة وجب عليه قطعها والتطهر بالماء وان لم يمكنه ذلك لم يقطعها اذا كبر وقيل قطع
الماء كبره وهو محمول على الاستحباب ما سئل على وجوب القطع على الاطلاق مع سعة الوقت ولا اعلم به قايلاً الا ما نقلناه
عن ابن ابي عمير واهل حقه ان الحجة فيه قرب من هذا الا ان حكم ان حرمه باستحباب القطع والفرض صق الو
حكمة اذا حكمنا بان تمام الصلوة مع وجود الماء اما لكونه قد تجاوز محل القطع او قلنا بالاكفاء بالشرع فهل يصح
لو فقد الماء بعد الصلوة طاهر الملبوس ثم حث قال ان فقدته استأنف التيمم لما استأنف من الصلوة لان تيمم قد استأنف
في حق الصلوات المستقبلية وهو لا يحد الفاضل بالية تارة لانه يمكن عقلاً من استعمال الماء وضع الشرح من
ابطال الصلوة لا يخرج عن الممكن فان الممكن صفة حقيقية لا تنفيها الا في الشرع او الذي والحكم معلق على الممكن واد
عنه اخرى بالمانع الشرعي من قطع الصلوة والحكم يصح ما رواه استقصى لبطت وكذا قال الشيخ لو كان في الماء ثم وجد الماء
وربما كان هذا لعدم تحريم قطع النافذ ليس لما حرمه الفريضة والشيخ حكم بصحة النافذ واليتم بعد ما روي بعضهم على قول الشيخ
انه لا يجوز العدول الى الثانية سابقة لانتقاض التيمم بالنسبة الى كل صلوة غرضه والا قرب الجزم بعدم انتقاض في صورة
الفريضة او النافلة اما بالنسبة الى ما هو باق لا ينافي على تمام الصلوة واما بالنسبة الى غير ذلك استصحاب الحكم لصحة التيمم
الفرع وعند الفرع لا يمكن من استعمال الماء لانه المقدور يقول بهذا تيمم صحيح وكل صحيح لا ينقضه الا الحدث او يمكن من
استعمال الماء والمقدور ان طاهره وان وسعها المعتبرة وان قضية العدول مما يقع في الصحة لان العدول ان كان واجباً والمقدور
اليه بدل ما هو فيه مما يجعل الشرع كيف يكلف بطلانها وان كان مستحباً يمكن الحاضرة الى الثانية عند من لم يقبل بالترتيب
من القنات والحاضرة فلو ايضا استعمال الى واجب من واجب عابته ان الاستعمال غير متعين وان كان واجباً محملاً
وبالمحل المحكوم عليه بالصحة من نوع الصلوة التي شرع فيها لا هذا الشخص بعينه والشيخ اعاد في حق الصلوات المستقبلية
حيث قلنا لا يرجع فهو للتميم عن ابطال العمل وطهرته الصلوة فلا يجوز اتمها كما وتزود العاقل نحو العدول
الى النفل لان فيه الجمع بين حيائه الفريضة عن الابطال واداء الفريضة بكل الطائرتين والاصح المنع لان العدول
الى النفل ابطال العمل قطعاً فحقاً على حرمه الفريضة والحمل على ناسي الادان بالجملة قياس باطل ولا يجوز العدول

الى الفعل بخار الا بطلان بغير واسطه ومولا تقول به ولو صاى الوقت حرم ذلك قطعا لو كان في صلوة
 غير مغيبة عن القضاء كبعض الصور السالفة عند من اوجب القضاء ولكن ترك شرا للماء لعلانه فانه يتم ويصلي ثم
 يقضي عند ابن الحنفية فالاجود البطلان لوجوب الاعادة بوجود الماء بعد التراجع في ثلث الصلوة اوله يمكن المنع
 لعدم النبي عن الاباطال والمحافظة على حرمه الصلوة لواجب المتيقن في الصلوة ووجد الماء قال المقييد
 ان كان الحديث عند الاعادة ان كان نسبانا نظروني في تبع الشيوخ في الزيادة وان عرفة في الواسطه وابن ابي عمير
 حكى بالنسبة اليه لم يشرط النسيان في الحديث فشرطوا عدم تعدد الكلام وعدم استبدال القبلة وعملوا على صحيح زرارة
 ومحمد بن مسلم عن احمد بن عمار قال قلت لابي عبد الله في الصلوة وهو يقيم على ركعة ثم احدث فاصاب الاثقال ثم
 يتوضأ ثم يس على ما في من صلاته التي صلى باليوم وروى زرارة عن ابي جعفر عاقل القطع والبناء اذا وجد الماء ولم يذكر
 الحديث وقد سبق في ذلك على الاطلاق ان ابن ابي عمير قد سئل في المبطون حكم يترك من هذا الصدوق او روى
 الرواية الصحيحة كانه عامل بها لما ذكر في كتابه من التذنب ارجح بالرواية للغيره وادركه من باب التوضي لواجب
 احدث في ثلث الصلوة واجاب بان الاجماع افرجه والاحبار كرواية الحسن بن الحسن عن ابي الحسن فيمن صلى الظهر
 او العصر فحدث حين جلس في الرابعة ان كان لم يشهد فعل ان حدث فليعد ورواية عمار عن ابي عبد الله عاقل
 الرجل يكون في صلاته صحيح منه جرت العرق متلطي بالعدو بعد الوضوء والصلوة وفي المعتبر حسن اما الشيطان قال
 لان الاجماع على ان الحديث عند ابطال الصلوة صحيح من اطلاق الرواية وتعيين حملها على غرضه والعدلان الاجماع
 لا يصادمونه قال لا بأس بالعمل بها على الوجه الذي ذكرناه فانها مشهورة وتؤيد بان الواقع من الصلوة وقع شرعا
 مع بقا الحديث فلا يبطل نوال الاستسباح كصلوه المبطون اذا ختم الحديث بخلاف المصلي بالطهارة الماسة لان حديث
 مرتفع بالحديث المتحد رافع لطهارة فيطل وان ادرى روى الرواية للتسوية بين نواقض الطهارتين وان الزيادة
 متى كانت من النواقض لم يفرق العائد فيها والسامى قال وانما ورد هذا الخبر فاوله بعض اصحابنا بصلوة المتيقن
 قلت الاول محل النزاع والرواية مصرحة بالتميم فكيف يجعل تأويله في التحلف رد ما ايضا لا يصرح في الصلوة بتدوم الطهارة
 ولما قال ابن ادرى في الطهارة للشهادة فعل كثير وكل ذلك مصادرة ثم اولى الرواية بحمل الركعة على الصلوة تسمية
 لكل بالخبر وان المراد بما مضى من صلاة ما سبق من الصلوات السابقة على التيمم قلت لفظة الرواية على ما في
 من صلاة وليس فيها ما مضى فصعفت التأويل مع انه خلاف منطوق الرواية صريحا يحس استيعاب مواضع
 المسح فلو ترك منه شي بطل وان قل جردا كان او صهوا لم يبدرك في محل المودة لعدم اشتغال امر الشارع ولا في

[illegible]

وشغل الشيخ في الخلاف فيه اجماع الفرقة وقال ابن الحنفية عندهما في الظهر ورواه الرزني عن الصنع ورواه عن الباقر
 قال فانظر اعلى الصلوات والصلوة الوسطى في صلوة الطلوع في اول صلوة صلا ما رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلته
 بالزهار صلوة الغداة والعصر ولا نما وسطين بالقيتين متساويتين وروى عن ابن الحنفية وشغل المرتضى اجماع الشيعة على
 انها العصر وباروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ولا نما وسطين صلاتي نهار وصالتي
 ليل واما الحق في اليوم والليل من النوافل الرابعة المشهورة رابع وثلثون ركعة ثمان قبل الظهر وثمان قبل العصر
 اربع بعد المغرب وركعتان يصليان جلوسا بعد العشاء الاخرة وثمان في الليل وركعتا الشفع وركعة التور وركعتان
 قبلها ولا تعلم فيهما من الاصحاب وشغل فيه الشيخ الاجماع وشغل الرازي ان بعض الاصحاب جعل الست عشرة
 للظهر وصح المشهور وروى ابن الحنفية جعل قبل العصر ثمان ركعات للعصر منها ركعتان وفيه اشاره الى ان الزيد ليس لها
 ولم يخالف في العدد وليس به بقوله رواه عن الاسدي النية ومعظم الاخبار والمضفات خالية من التعيين
 للعصر فيكون اوعلى ما فصلناه دل ما رواه الشيخ في التذنب باسناده الى اسمعيل بن سعد عن الرضا ع الصلوة احدى
 وعشرون ركعة وشغل روى الفضيل بن يسار والعصم بن عبد الملك وكثير عن الصنع وسال عمرو بن حريش ابا عبد الله
 ع عن صلوة رسول الله فقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ثمان ركعات الزوال واربعا الاولى ثمان بعد الزوال اربع العصر
 واثنا المغرب واربعا بعد المغرب والعشاء الاخرة اربع وثمان صلوة الليل واثنا التور وركعتي الفجر وصلوة الغداة
 ركعتين وسدس الجبر لم يتفق في اقله العشاء الاخرة وسدس كور في خبر الفضيل بن يسار والحديث من الخبر عن الصنع
 وفي رواية الحرمكان ان يصليها وسوقا عدا وانا اصليها وانا قائم وفي خبر سلم بن خالد عنه ثم ركعتان بعد العشاء
 الاخرة منها ما ياتيها او قاعا او القاع افضل وروى الرزني عن ابي الحسن ع مثله وقال وركعتان بعد العشاء من
 قعود تعد بركة والجمع بينهما نحو ما من قعود ومن قيام وقد روى في غير المشهور عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع
 الذي يستحب ان لا ينقص منه ثمان للزوال وبعد الظهر ركعتان وقبل العصر ركعتان وبعد المغرب ركعتان وقبل
 العصر ركعتان ثم ذكر الليثية واثنا الصبح وشغل روى ابن بابويه عن الباقر ع في صفة صلوة رسول الله وشغل
 عن يحيى بن حبيب عن الرضا ع فذلك تسع وعشرون ركعة وروى علي زرارته عن ابي عبد الله ع انه سبع وعشرون
 اقتصر بعد المغرب على ركعتين وكله يحول على المكون من المستحب ولا ينافي مطلق الاستحباب قال ابن ماثو
 افضل منه الروايات ركعتا الفجر ثم ركعة التور ثم ركعة الزوال ثم اقله المغرب ثم تمام صلوة الليل ثم تمام نوافل
 النهار وقال ابن ابي عمير لما عدا النوافل وثمان عشرة ركعة بالليل منها اقله المغرب والعشاء ثم قال بعضها

أو كره بعض فأنكد العلوالت التي يكون الليل لا يخص تركها في سفر ولا حضر ولا كثرة ما ورد في صلوة الليل
الثواب فروى عن لا يحضره الفقيه ان جرير بن قال النبي صلى الله عليه وسلم شرف المؤمن صلته بالليل فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليك صلوة
الليل ثلاثا والى ذكر من يتم له قيام الليل ثم مات فله الجنة وعن كرسفاه عن الصماء ان من مروح الله التمجيد بالليل
وردى عنه الفضيل بن يسار ان الصوت التي يصل فيها بالليل ثلاثة اربعين ليل السماء كانت في يوم
لاهل الارض وروح الله عز وجل عليها قيام الليل بقوله تعالى من موافاة انا الليل ساجدا وما في اخبار كثيرة
رواها يود غيره وفي الخلاف ركعتا البقر افضل من التور يا جماعة وروى عايشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ركعتا البقر خير من
الدنيا وافيها وفي البقرة ركعتا البقر افضل من التور لما روه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم صلوا ولو تركتم الخيل
وعن عايشة لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل اشد معاهدة عنه على ركعتين قبل الصبح وروينا عن علي بن ابي طالب
قال ان قرآن العج كان مشهودا قال ركعتا البقر يشهد ما لا ملك الا لليل والنهار وعن الصماء من كان يؤمن بالله
فلا يفتن الا بالتور ملت وفنه لاله على رجائها على غير ما فرج عنه ركعتا البقر قال فيه الصائم فافله المغرب رواية الحارث
من الفقيه عن ابى عبد الله الاتبع اربع ركعات بعد المغرب في سفر ولا حضر وان طلبك الخيل فبقر الخفاف الا
تعل عليه قال ايضا ثم صلوه الليل روايه الى ابيه عنه عن ابيه عن علي بن ابي طالب قال قيام الليل مصحح ليدن ورضا
للرب وتلك باخلاق النبيان وتوض رحمة ملت هذه التمسكات غايتها الفضيلة اما الافضل فلا ولا لا في غيرها
ونظرة الفايذة في الرغبة في الافضل وندره وغير ذلك سكره الكلام من المغرب وناقلها رواية الى الفوار
رما في اوعده الله ان التكلم من الرابع الى بعد المغرب وعن ابى العلاء الخفاف عنه عن من صلى المغرب ثم غيب
لم يكلم حتى يصلي ركعتين كتمان في عشرين فان صلى اربع ركعات له جبره ورة وتعلم ان بابويه عن الصماء مع ضامه
صحة ما يورده في كتابه ووضع سجدة في الشكر بعد المغرب روايتان كوز العمل بها احدهما رواية حفص الجعفي
عن الهادي عن ابنه بعد التسع والثانية روايتهم قال رايت اما الحسن الكاظم وقد سجد بعد الثلاث وقال لا اله الا الله
فان الدعاء فيها مستجاب مع امكان حمل هذه على سجدة مطلقة وان كان بعد او قد روى استجاب الدعاء غيب
المغرب بعد الفجر وبعد الظهر وفي التور الفضل بن عبد الملك عن الصماء وسجدة ان يقال في السجدة بعد التسع سلم
الجمعة سبع مرات اللهم اني اسئلك بوجهك الكريم واسمك العظيم ان تصلي على محمد وال محمد وان تغفر لي ذنبي
العظيم كل النوافل سلم فيها بعد الركعتين الا التور فانه بعد الركعة لما روه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فتاح الصلوة
الظهر ومن كل ركعتين سلمه وعنه صلوة الليل والنهار مثنى مثنى رواه ابن عمر مثنى في الميسر من الرا

على الركعتين اقتصارا على ما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله وما في الخلاف ان فعل عاقل السنة واجبة باجماع ما رواه
ابن عمر ان رجلا سئل رسول الله عن صلاة الليل فقال صلاة الليل شئ شئ فماذا خشى احدكم الصبح صلى ركعة واحدة
يوتر له ما قد صلى ثم ذكر الخبر السابق عن ابن عمر قال قد دل على ان ما زاد على شئ لا يجوز وطائر كلامه في الكتابين عدم
شرعيته وانعقاده وهل يجوز الركعة الواحدة في غير الوتر منع منه في الخلاف والمقابلة اقتصارا على المعنى عليه من فعل
النبي صلى الله عليه وآله ورواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله عن النبي صلى الله عليه وآله في الركعة الواحدة وقد ذكر الشيخ في الصباح عن زيد بن
ثابت صلاة الاعرابي عند ارتفاع النهار اربعة عشر ركعات ثم ان الركعتين الاوليين المحذوران والفقهاء يسعون في الثانية
بعد الحمد الناس سبعة ويسلمون بقراءة آية الكرسي سبعة ثم يصلون ثلث ركعات بتسليمتين ثم ان كل ركعة المحذورة والنصر
مرة والا خلاص فمساو عشرة من مرة ثم يدعو بالمسحوم ولم يذكر سندا ولا وثقا لها على سند من طرق الاصحاب قال
ابن ادريس قد روى في رواية في صلاة الاعرابي فان صحت لانه في الاجماع على ان الركعتين بتسليمه يسقط
في السفر وانما الظاهر عندنا ما رواه الى يصير عن الصيام الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شئ الا
المغرب فان بعد اربع ركعات لا تدعى في حضر ولا سفر ورواه محمد بن مسلم عن احمد ما اتصل قبل الركعتين ولا بعد
شيئا منها ورواه الى يحيى الخياط عن ابي عبد الله انه قال لا ياتي لو صلحت الا فذل السفر تمت الفريضة وقد سأل عن
نافذة النهار سفر او رواية صفوان بن يحيى عن الرضا ع ورواه معاوية بن عمار وحماد بن سدير عن ابي عبد الله ع
للمسافر ليلة جملة الشيخ على الجواب لقوله ع اكره ان اتول لم اتصلوا والله اذ لك عليهم رواه عن حنظلة عن جث سأل
عن قضاءها بالافنية فقال سلك اصحابنا فقلت اقضوا وبثت الليلة سفر الرواية الحارث بن المغيرة عنه كان ان
لا يصح ثلاث عشرة ركعة بالليل في سفر ولا في حضر وسأل لما نزل الصبح فخص بعمل الرضا صل ركعتي الفجر في الحضر
اختلف في الوتيرة فالمشهور سقوطها وادعى فيها ابن ادريس الاجماع لرواية ابي بصير والي يحيى الساجي عن ابي النعمان
يجوز فعلها لرواية الفضل بن شاذان عن الرضا ع انما صارت الفريضة مقصورة وليس ترك ركعتي الا بها زيادة
في الخمسين تطوعا لم يجز عمل كل ركعة من الفريضة ركعتان من الطوع قلت هذا قوي لانه خاص بعمل ما تقدم
قال فيها الا ان سجد الاجماع على خلافه سجد الفريضة بعد نافذة الفجر على الجانب الايمن رواه الى مبره ورواه
عن امر النبي صلى الله عليه وآله ورواه عن سليمان بن خالد قال سألته عن ابي عبد الله ع اقول اذا اضبطت على يعني بعد
ركعتي الفجر فقال ع اقرأ الفجر التي في احوال عمران الى الجهاد وقد استسكنت مرة الله الوثيق الى الانقسام لما
اعتصمت بحل الله للمؤمن ما عوذ بالله من شره فقد التوب والرجوع الى الله وتوكلت على الله لما تظن الى الله

فوضت امرى الى الله من يوكىل على الله فوجد ان الله بالغ امره فجعل الله لكل شئ قدرا حسب الله ونعم الوكيل اللهم
من اصبح حاجته الى مخلوق مان حاجتي ورجعتي اليك الحمد لله رب الصبح الحمد لغافل الاصبح ملا ومذه الفجوة ذكره
وكثر من العامة قال الاصحاب ويجوز رد لها السجدة والنسي والكلام الا ان الفجوة افضل روى ابراهيم ابن ابي البلاء
قال صليت خلف الرضا عن السجدة الحرام صلوه الليل فلما فرغ جعل مكان الفجوة سجدة قلت من هذا المأوى الى الاقدار
بالناظر وتصح بصلوة النافلي السبع مكان حمل قوله حلف على المكان وفيه سئل الحسن بن عثمان عن ابي عبد
الله بن بكير من الاضطجاع بعد ركعتي الفجر الصيام والتعود والكلام ونحوه روى زرارة عن ابي جعفر ع وروى سليمان
بن حفص قال قال الحسن الاخير بابك والنوم بين صلوه الليل والفجر ولكن ضحوة بلا نوم مان صاحبها لا يحكم على قامة
عن صلاة وروى عن زرارة قال قال ابو عبد الله ان خفت السرقة في النكاح ابرأك ان تضع يدك على الارض
ولا تضطجع ولو انظر ان اصابعك من كف اليمنى موضعها في الارض بليلا وروى علي بن جعفر عن اخيه عن نسي ان
يضع يده على منته بعد ركعتي الفجر ذكره جعفر بن اخضر الاقامة كيف يضع قال ثم يوصل يدك ذلك فلا باس وكل هذا متظاهرا
في استنباط الفجوة ورجعنا على غير ما سبق ان يصل على النبي ص مرة من ركعتي الفجر وفيه نص في السجدة
من النار روى الصدوق قال في القبلة لا يجوز الشغل قبل المغرب لانه اضرار بالنفوس ولما رواه ابو بكر بن
جعفر اذا دخل وقت صلوة مفروضة فلا تطوع ونحوه روى ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال ومن لم يقم من اصحاب
الحدث من الجهور قلت اجابا روى في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود عن النبي ص قال صلوا قبل المغرب
ركعتين قاله ثمانية في الثالثة من شأركم ان يتخذوا الناس سنة وروى عن انس قال صليت ركعتين قبل الفجر
على عبد رسول الله وعوضوا بما روى عن ابن عمر قال ما رايته احد اعلى عبد رسول الله يصليها ومن عمر
كان يضرب عليها الا ان الاسات اصح اسنادا وشهادة ابن عمر على النبي وفعل عمر حاز ان يستند الى اجرامه و
اجتماع المحقق على التسع بالاضرار فنعى كافي الروايات قبل الزايف ونفي الطوع في الخبر حاز ان يكون لشي الاضليل
لانفي العمدة والله مخصوص بالروايات الناقبة ويمكن حمل على الطوع بقضاء النافلي مع انه معارض بما روى في السنة
عن سماعة قال سالت ابا عبد الله عن الرجل ياتي المسجد وقد صلى امله ايتدى بالكتابة او يطوع فقال ان
كان في وقت حسن متسع فلا باس بالطوع قبل النافلة وان كان خاف فوت الوقت فليباد بالنافلة وعن ابي
من عمار قال قلت لابي عبد الله في وقت فريضة نافذة قال نعم في اول الوقت اذا كنت مع امام يقتدى به واذا كنت بمفرد
فابدا بالكتابة عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل نام من العداة حتى طلعت الشمس فقال صل

ركعتين ثم يصلي الفداء وعن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول في الفداء ركعتين
 فيركع ركعتين ثم يصلي الفداء قال في التذيب انما يجوز الطلوع بركعتين للجمع الناس يصلوا جماعة كما فعل النبي صلى الله عليه وآله
 كان الانسان وعده فلا يجوز ان يبدأ بشي من الطلوع وعن عمار عن ابي عبد الله لكل صلاة مكتوبة ركعتان نافله
 الا العصر فاذا تقدم نافله وصلى الركعتان التي تحتها الثانية بعد الطلوع فاذا اردت ان تقضى شيئا من الصلوة تكون
 او غير نافله اصل شيئا في بدافصل في كل الركعة التي خفرت ركعتين نافله لها ثم انقضت ما شئت وهذه الاخبار يستدل
 منها جواز النافله في وقت الزيادة خصوصا اذا كانت الجماعة مشطه ثم قد قال ابن ابي عمير ان مقتضى ان تقرأت الاجزاء
 عنهم انهم قالوا ثلاث صلوات لو ادخل وقتين لا يصلي من ايديهم نافله الصبح والمغرب والجمعة اذا زالت الشمس
 فان صح هذا اصل في كل صلاة او رده الجعفي وقد اشتملت تلك الاماويل على جواز الطلوع او الفداء لمن عليه زيادة
 قد عارضها بخبر رواه زرارة عن ابي جعفر ع اذا قال لا صلح ركعة حتى يغضي الزيادة فيمكن ان كان جمل على انكره فيقول
 هذا يجوز نافله الطلوع والزيادة وشبهها لمن عليه زيادة اذا كان لا يصلي بها قال ابن الحيند لا تسجد الا ان
 بصلوة الليل في ثلاث اوقات لقولهم ومن انا الليل فسبح واطراف النهار وقد رواه اهل البيت عليهم السلام قلت
 اشارته الى ما رواه معاوية بن وهب قال سمعت ابا عبد الله يقول وذكر صلوة النبي صلى الله عليه وآله كان يأتي بطول ركعة
 عند راسه ويضع سواكه تحت فراشه ثم ينام ماشاء الله فاذا استيقظ جلس ثم يقرب بصره في السجدة ثم تلا الايات من
 آل عمران ان في خلق السموات والارض ثم لسانه يتطهر ثم يقوم الى السجدة فيركع اربع ركعات على قدر قرائته ركعة
 ويجوده على قدر ركوعه ركعة حتى تعال حتى يرفع راسه ويسجد حتى تعال حتى يرفع راسه ثم يعود الى فراشه فينام ماشاء
 الله ثم يستيقظ فيجلس فيقرأ الايات من آل عمران ويقرب بصره في السجدة ثم يستيقظ فيجلس فيقرأ الايات من آل عمران و
 اربع ركعات كما ركع قبل ذلك ثم يعود الى صلوة فينام ماشاء الله ثم يستيقظ فيجلس فيقرأ الايات من آل عمران و
 يقرب بصره الى السجدة ثم يستيقظ فيجلس فيقرأ الايات من آل عمران ويقرب بصره في السجدة ثم يخرج الى الصلوة ومعنى يستيقظ
 يساك ودلت رواية زرارة عن ابي جعفر ع على جواز الجمع قال انما على احدكم اذا اصطف الليل ان يقوم
 صلوة جملة واحدة ثلث عشرة ركعة وروايات على فعلها في الليل كرواية ابي بصير عن ابي عبد الله ومن السجدة
 ثلث ركعات ورواية زرارة وثلث عشرة ركعة من آخر الليل ورواية زرارة عن الباقر ع بعد ان يتصف بالليل
 ثلاث عشرة ركعة ورواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصلي شيئا الا بعد ان ينام الليل
 ورواية سليمان بن حفص عن العسكري ع قال اذا نلت ثلث الليل الاخير طهر ساخ من قبل المشرق فاضاً

له الذي يكون ساعده لم يذهب وصوت صلوة الليل ثم ينظم قبل الفجر ثم يطلع الفجر الصادق من قبل المشرق
كل هذه الروايات ليس فيها شاف لا مكان كون الفرق بعد الاصناف وكون الفرق من خصوصيات
العلم الشيعي مفصول عن التوراة التسليم في أشهر الروايات كرواه سعد بن سعد عن الرضا قال سألته
عن التوراة أفضل أم وصل قال فصل بغيره من الروايات وقد روى يعقوب بن شبيب معقوب بن عمار عن
ابي عبد الله الحسين بن التسليم ذكره وروى كرويه الهادي قال سالت العبد الصالح عن التوراة قال صل
واشارني القبلة الى ترك هذه الروايات عنده والشيخ احاب غمارة ما حمل على النقية وتارة ما ان التسليم في
فيه هو التسليم عليكم الاخير ولا يسبق التسليم على اخره واخرى ان المراد بالتسليم باستباح به من الكلام وغيره
للسبب بانه السبب في ما روى منصور عن مولى ابي جعفر قال ركعتا الفجر ان شاء الله فكل منهما من الثالثة
وان شاء الله يفعل ذلك هذا مما حفظ على المشهور من الفضل استحب الاستغفار في ثبوت التوراة سبعين
مرة روى معقوب بن عمار عن الصادق وعن ابي بصير قلت للمستغفرين بالاسحار فقال استغفر رسول الله في
وتره سبعين مرة وعن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال قال ابو عبد الله الغوث في التوراة الاستغفار في التوراة
الدعاء ويجوز الدعاء فيه على العدة ورواه عبد الله بن سنان عنه قال وان شئت سميتهم واستغفروا له العا
عن النبي صلى الله عليه وآله ويجوز في الثبوت ما رواه حماد بن الجلي عنه عن ثبوت التوراة في وقت سبع فقال لا اثر على الله
فوجد وصل على النبي صلى الله عليه وآله استغفر لذيك العظيم ثم قال كل ذنب عظيم قلت فيه اشارة الى قوله من قال كل الذنوب
كبيرة وانما كان كل ذنب عظيما لانه لا ذنوب في الاقدام على مخالفة امر الله ونهيه في النسبة اليه واحدة وبالنسبة
الى جلاله عظيم واستحب العامة ان تعال فيه بارواه الحسن بن علي قال علمي رسول الله كلمات اتوا من في
ثبوت التوراة اللهم اهدني فمن هدت وعافني فمن عافيت وتولي من تولى ومن تولى من تولى وبارك لي فيما اعطيت وقضيت
ما قضيت وانك تعفي ولا تقضي عليك وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت واستجبه فيه الصديق
وذكره المفيد رحمه الله ايضا في ثبوت التوراة استحب الدعاء فيها بذكره في التقية وبما ذكره الشيخ في الصيام والدعاء
الاخوان باسمائهم واقتلهم اربعون يستجاب دعواه وذكر ابن حمزة وبعض المصريين من الشيعة ان ذكركم من
اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويزيد عليهم ما شاء يجوز الجلوس في النافلة مع الاختيار قال في
المعبر والمحقق العلما ويذهب عليه جواز الاضياف الموض للنافلة من جلوس فائلا والمحقق اولي بارواه مسلم
عن النبي صلى الله عليه وآله الرجل يقرأ النصف الصلوة وعنده من صلى فانه افضل ومن صلى فانه نصف الصلوة

القيام وعن عائشة لم يمت النبي حتى كان كثير من صلاته وسجده وروى الأصحاب عن محمد بن مسلم قال سألت
ابا عبد الله عن رجل كسل أو ضعف فيصلي الطلوع جالس قال يصعب ركعتين بركعة وروى سدير عن أبي
جعفر ما أصلي النوافل الا فاعدا من ذلك هذه التيمم وعن أبي بصير عن أبي جعفر وسالته فبينما يصلي جالسا من غير
عذر ان يكون صلوة ركعتين بركعة فقال هي تأمركم وقد قضيت الاخبار الاول احتساب ركعتين ركعة على الاحتساب
وهذا على الجواز وسحب القيام بعد التواتر كركع قائما وحسب بصلوة القيام رواه حماد بن عثمان عن أبي الحسن
وزرارة عن أبي جعفر وابن ادریس منع من جواز التناقل جالس السامع الاحتساب الا الوتيرة ونسب الخبر الى الشيخ
في النهاية والى رواية شاذة واقترض على نفسه جواز التناقل على الطلوع في راسه وقرأه ويجاب بان ذلك فتح
بالاجماع قلت دعوى السامع الاستمرار بحجة المجزوء للتناقل على الراحلة لم يجزءون لفعلها جالساً وذكر
النهاية هنا والشيخ يشعر بالخصوصية مع انه قال في المبسوط يجوز ان يصلي النوافل جالساً مع القدرة على القيام وذكر
انه يصلي بكل ركعة ركعتين وروى انه ركعة بركعة وبما جميعاً جازان وقد ذكره الله المفسر رحمه الله فانه قال
وكذلك من اتعبه القيام في النوافل كلها ووجب ان يصليها جالساً لغيره فيفعل ذلك ويجعل كل ركعتين بركعة
روى في التذنب عن المجال عن أبي عبد الله انه كان يصلي ركعتين بعد العشاء ثم يقرأ فيها ما يراه
ولا يجنبهما ركعتين وسجدهما في الليل صلى وادبر وان لم يستيقظ حتى
يطلع الفجر صلى ركعة واحسب بالركعتين اللتين صلاهما بعد العشاء وقرأ فيه ما يراه الى جواز تعدد الشفع في اول الليل
وسخلاف المشهور نعم في خبر زرارة عنه ان كان يؤمن بالله واليوم الاخر فلا بد من حتى توترد ايكن جملة
على الضرورة وفي الصباح استحسب ان يصلي بعد ركعتي الوتيرة ركعتين من قيام وانكر ما من ادریس اسسلاً
الوتيرة حاتم النوافل كما صرح به الشيخان في المقتصد والنهاية حتى في نافله شهر رمضان وسجدهما بين الأصحاب
والذي في رواية زرارة عن أبي جعفر يمكن افرضاك وتزليلك ولكنه في سياق الوتيرة لا الوتيرة ونسب ابن
ادريس الرواية بالركعتين الى السجود وفي المختلف لا مشاحة في السجود والتاخير لصلوة الوقت للتأخير
قد مر قوله ما يراه في الوتيرة وروى ابن ابي عمير عن الحسن انه كان يقرأ فيها الواقعة والتوحيد ونظراً
الروايات بتواتر التوحيد بل في الشفع الوتر كرواية الحوت ان النبي كان يفعل ورواه عبد الرحمن بن الحجاج عن
الصادق ان اياه كان يفعل وروى ابو الجارود عن الصادق ان علياً كان يوتر ويتبعه سجد وروى يعقوب
يعقطن عن عبد الصالح انه سأل عن القراءة في الوتر ان يقرأ بركعة في التوحيد في ثلاث وبعثا يروي المحدثين

في الثالثة التوحيد فقال عمل بالمعنيين وتقل موالد احدو البحث هنا في الافضلية المشهور اول ما لنا القراه في التل
بطوال السور قال الاصحاب مع سعة الوقت وفي رواية محمد بن حمزة عن ابي عبد الله انه قال كان رسول الله
يقرا في كل ركعة خمس عشرة اية ويكون ركوعه مثل قيامه وسجوده مثل ركوعه ورفع راسه من الركوع والسجود سواء
وعن ابي مسعود الطائسي عنه ان رسول الله كان يقرأ في اخيره صلوته الليل مل الى قال في التهذيب وروى
ان من قرأ في الركعتين الاولتين من صلوته الليل في كل ركعة الحمد مرة وتقل موالد احد شين مرة انقل
فيه ومن اللدنب الاغفر وكذا ذكر ابن بابويه فمن لا يحضره الفقيه يصنفه وروى واختلف كلام الاصحاب
هنا في الرسالة النهاية يقرأ في اولى صلوته الليل في الاول التوحيد في الثانية الحمد وفي موضع اخر منها صم الحمد
وروى العكس وكذا في المبسوط وقال الفقيهان البراج في اوليهما ملثون مرة التوحيد في الثانية ملثون مرة
الحمد وابن اديس في كل ركعة منهما الحمد ملثون مرة التوحيد قال وقد روى ان في الثانية الحمد والاول الحمد
ملت الكل حسن والبحث في الافضلية ينبغي للتعبد ان يعمل بجميع الاعمال في مختلف الاحوال فيستحب الحمد مرة
يعقوب بن سالم انه سأل الصادق عن الرجل يقوم في الليل ويرفع صوته بالقراءة فقال سعى الرجل اذا
في الليل ان يسمع اهله لكن يقوم القارئ ويتحرك المتحرك ومع ضيق الوقت يحذف ويقتصر على الحمد قول الصم
لخائف الصبح الحمد واغل روى الحسن بن الحسن عنه انه في صلوته الزوال في الاول الحمد والتوحيد في الثاني
الحمد والحمد في الثالثة الحمد والتوحيد اية الكرسي وفي الرابعة الحمد والتوحيد ومن الرسول الى افر البقرة في الثانية
الحمد والتوحيد وان في خلق السموات الى المعاد وفي السادسة الحمد والتوحيد وان ربكم الدال المحسن وفي السابعة
الحمد والتوحيد وجعلوا الله شركا الجن الى الجبر في الثامنة الحمد والتوحيد ولو انزلنا هذا القرآن الى افر الحشر وروى
معاد بن مسلم عنه التاسع ان يقرأ نقل موالد احد وتقل يا ايها الكافرون في سبع في الركعتين قبل الفجر وركعتي
الزوال وركعتي بعد المغرب وركعتين في اول صلوته الليل وركعتي الايام والفجر اذا أصبحت بهما وركعتي الطواف قال
في التهذيب في رواية اخرى انه يقرأ في سلكه نقل موالد احد في الثانية نقل يا ايها الكافرون الا في الركعتين
تقل الفجر فانه يقرأ نقل يا ايها الكافرون ثم يقرأ في الركعة الثانية نقل موالد احد ذكر ابن بابويه نقله
عن في التهذيب ان الصم قال ان الله تعالى انزل على نبيه كل صلوته ركعتين فاضاف اليها رسول الله
صلوة ركعتين في الحضر وقصر بها في السفر الا المغرب والغداة فلما صلى المغرب بلغه مولد فاطمة فاضاف اليها ركعة
شكر الله عز وجل فلما ولد الحسن فاضاف اليها ركعتين شكر الله ولدا له الحسن فاضاف ركعتين اليها فقال

لكز مثل خط الاسنان فركها على جالها في الحضر والسفر
 والذين هم على صلاتهم كما يظنون قال في التريضة قلت الذين هم على صلاتهم وامرهم قال في التافله
 سجد ركعتان ساء الغفلة وقد رواه الشيخ بسنده عن الصمد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الغفلة ولو بركعتين خفيفتين فانها يذوقان دار الكرامة قبل ان يرسول الله وساء الغفلة قال ما بين المغرب
 والعشاء وسجد الركعتين المغرب والعشاء ركعتان تقرأ في الاول بعد الحمد والنون الى المؤمن في النسيء
 بعد ما وعده مفتاح الغيب لا يرد عليه وسأل الله حاجته من الصمد ان الله يعطيه يا شام
 صلاة الليل مقام قبل الفجر فصل في الشعم والوتر وسنة العكس لصلوة الليل رواه معوية بن وهب عن الصمد
 وسجد الدعاء بالمأثور في هذه السنن وبعدها قد ترك التافله لغز وعنه التهم والغم لرواية علي بن
 اسباط عن قده ما ان الكاظم ان الصمد كان اذا اتم ترك التافله وعن معمر بن خلاد عن الرضا ع مثله اذا قم
 والفرق بينهما ان الغم الماضي والهم لما ياتي وفي الصحاح الاتهام الاتهام ذكر ابن بابويه ان نافلة
 الطلسمي صلاة الاوابين وسفي خير محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع وبما افوت الطلسمي من اهل صلاة الاوابين
 شرط في وجوب الصلوة الطلسمي والعقل اجماعا وطهارة ريع القلم والحنفي النساء من الحضر والناس لما
 وما الاسلام شرط الصلوة لا الوجوب ويستحب بالاسلام ما سلف وسجد تحريم الجني لست رواه اسحق بن عمار
 عن الصمد ومحمد بن مسلم عن احمد عاء بلفظ الوجوب في الحرث تأكيد الاستحباب وعن الباقر ع في صبيته خمس
 وغيرهم سبع وضرب عليها الضربة لما روى عن النبي ص انه قال من صوم بالصلوة يوم اربع وسبع واضرب يوم عليها يوم
 اربع عشرة قال بعض الاصحاب انها يضرب لما كان الاكلام وضعف باصالة العدم ونذره بل استصلاها
 ليقرن على فعلها فيقتل عليه اذا بلغ كما يضرب للتأديب قال ابن الجني سجد ان يعلم السجود خمس ووجوبه
 الى القبلة واذا تم لست تعلم الركوع والسجود واخذ بالصلوة فاذا تمت السبع علم غسل وجهه وان يقبل فاذا تم
 لتسع علم الوضوء وضرب عليه وامر بالصلوة وضرب عليها قال وكذلك روى عن ابي جعفر محمد بن علي ع ثم روى
 الضرب عند العشرة عن النبي ص وروى الصدوق عن عبد الله بن فضال عن الباقر ع على عليه السلام اذا بلغ
 العلام ثلاث سنين قبل ان يقرأ لا اله الا الله سبع مرات ثم يترك حتى يتم له اربع سنين وسبعة اشهر وعشرون
 يوما فقال له قل محمد رسول الله سبعة فاذا تم له اربع سنين قبل ان يقرأ صلى الله عليه واله واذا اتم تسعة وعشرون
 من ثمانية اشهر السجود الى القبلة فاذا اتم سبعة اشهر قبل الوجوه ولكن والصلوة فاذا اتم تسعة اشهر الصوم والصلوة

وضرب عليها فاذا تعلم الوضوء والصلوة غفر الله تعالى لوالديه ولو صلى ثم بلغ في الوقت انما لا تعلق به الخطأ
ح وما فعل لم يكن واجبا فلا يؤدى بالواجب لو صلى الظهر يوم الجمعة ثم بلغ وحسب الحمد لعين ما ذكرناه ولو بلغ
في أثناء الصلوة بعد المبدأ بالاصح الاستيناف ان بقي قدر الطمارة وركعه والا استحب الشاويش من نية الركعة ب
او القرب كما مر في الوضوء وقطع الشئ في الخلاف بان صلوة شرعية لقوله عز وجل ثم صلى بصلوة سبع وثني عليه حوازي
امامة في الفريضة ورفضهم في الجمع من العاشين عن زين العابدين ع واستحبوا في صلوة الجماعة عن
الباقين وروى عن ابي عبد الله بلغ العلامة والحاريرة ثلاث عشرة والسدس ضعف
وفصوله اربع في المواقف الفريضة الجنس بحسب معرفة الوقت للماصل في غيره ولا يجوز تقديم الصلوة
على وقتها اجماعا ما روى عن ابن عباس والشعبي من جواز افتتاح المسافر النظر قبل الزوال بل قيل في ترك
لسن الاجماع واما قد روى الجلي عن ابي عبد الله اذا صليت سائرا في الصلوة في السفر في غير وقتها لا يصح
جعلها الشئ على خروج الوقت لعدم معارضتها بخبر لا يصح عنه من صلى في غير وقت الصلوة فلا صلوة له و
الصلوة كسب بادل الوقت وجوبا وسعاعدا الماكر وقد بطر من كلام المحدث الضيق بحكم بانه لو مات قبل
اداءه في الوقت كان مضيقا وان بقي حتى يؤخر ما عني فنبهنا ما روى عن زرارة عن ابي جعفر ع احب الوقت
الى الله من ينفل وقت الصلوة فان لم يفعل فاعل في وقت الصلوة حتى يغيب لا وروى محمد بن مسلم ع ما حدثت
على ابي جعفر ع وقد صليت الظهرين فقول اصيلت الظهر فاقول لهم والعصر وقل اصيلت العصر فقولهم سلا
عمر متجبل فيوضا او غفل ثم صلى الظهر يصلي العصر وتقر منه رواية عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ع في
يوم بعضهم يصلي الظهر وبعضهم يصلي العصر فقال كل واسع في اخرا كثره واجتج في الهذيل المفيد برواية عبد الله
بن عثمان بن ابي عبد الله ع قال لكل صلوة وقته فان لم يأتها في وقتها فليس الاصل ان يحل اقر الوقيين وقها
الا في غير من غير ذلك وعن رضى عنه ان تقدم ونزول ليس كالتعال من اخطأ وقت الصلوة فقد ملك وانما اخطأ
للاسى والمرضى والمذنب والمسافر والسائم في اخره لان الامر على العور ثم قال ولم يرد بالوجوب هذا المستحق
العقاب بل استحق اللوم والعيب الاول ففعلت ظاهرا شعاعا ولا الهذه على العصيان وقد عرفت بالشئ
وكن ان يحج ما رواه الصدوق عن ابي عبد الله ع اول الوقت وضوان السوا فغفر الله تعالى والفقولا في
الا عن ذنب وجواب يجوز لوجه العقوبة ترك الاولى مثل على الله عنك الباب رسم مسائل لكل صلوة
وقتان احدهما لفصله والا فلا جازا وقال جاء من الاصحاب احدهما للختار والا فلا لغزو والمضطر واكثر

الروايات على الاول فمسك الاخرين بالاجار الآتية الدالة على العاقبة وشبهها مع الاخبار الدالة على الغيوب وتجب
 عنه قال في المبسوط العذر اربعة السهو والمطر والمرض والشغل يغير تركه بدنية او دنياه والضرورة فمسك الحافظ يعلم
 والصحي يتعلم والحاضر بطور التجنون نفق والمغنى عليه نفق ورواية ربيع صحن الحضر فذكر فيها والظاهر ان على
 سبيل الغالب اذا تكرر ذلك فوق الظهر والشمس اجامعا ويعلم بزيادة الظل بعد نقصه او حذوثة بعد عدمه
 كافي في وضعه في طول يوم من السنة وفصل باستمرار ذلك فيها ستة وعشرين يوما قبل اسبائها الطول ومثلها بعد شهاب
 وقد يعلم بميل الشمس الى الجانب الايمن لمن يستقبل قبله العواقب ذكره في طب بصيغة وروى وماروى سماع عن الص
 عنه انه اخذ عودا فقصبه حال الشمس ثم قال ان الشمس اذا طلعت كان في طياتها ثم لا يزال ينقص حتى يزول فادرا
 استقيت الزيادة فصل الظهر ونحوه رواه علي بن ابي حمزة عنه وقد ذكره اصحاب الدائرة الهندسية كالغدير رحمه الله
 وغيره وقد دل على الوقت الكتاب والشمس ان الله اعلم اتم الصلوة لكون الشمس واللام على صلب لثلاث فلو
 والد لو ان الزوال عند الاكثر لما روى عن النبي صلى الله عليه واله ان قال انما جبرئيل لكون الشمس حين زالت فصل الظهر وهو
 من ذلك الذي هو الاشغال عند الاستقار ورضه ذلك باليد وقيل لان الباطن اليها عند الزوال بذلك غيبه
 لم يرفع سقاها وروى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله قال احي جبرئيل عند باب البيت مرتين يصل في الظهر حين زالت
 الشمس وروى يربدين خلفه على عبد الله ان عمر بن الخطاب قال بانما غيب وقت فقال ابو عبد الله اذا لا غيب
 على ما قلت فذكر انك قلت ان اول الصلوة افوضها الله على نفسه صلوه الظهر وهو قول الله عز وجل اقم الصلوة
 لكون الشمس واذا زالت الشمس لم يمتنعك الا يمتنعك قال حنفي وعن جعبد بن زرارة عنه اذا زالت
 الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعا الا ان هذه قبل هذه ثم انت في وقت تمامها حتى تغيب الشمس وعن الصباح
 بن سبابة عنه اذا زالت الشمس دخل وقت الصلوات وشبهه عن سفيان بن السميط عن مالك الجني وكذا
 رواه منصور بن يونس عن عبد الصالح عن رواه زرارة عن ابي جعفر عن زرارة وفيه واذا غابت الشمس دخل
 الوقتان المغرب والعشاء الاخره وفهم بعض من هذه الاخبار ان شرک الوقان وبعضهم بما عرفت انما يورثه
 المرفعي رحمه الله في الناصر عن اصحاب حيث حال يختص اصحابنا بانهم يقولون اذا زالت الشمس فقد دخل وقت
 الظهر والعصر معا الا ان الظهر قبل العصر قال وتحقيقه انه اذا زالت دخل وقت الظهر بمقدار ما يورث اربع ركعات
 فاذا فرغ من المقدار شرک الوقان ومعنى ذلك انه يصح ان يورث في هذا الوقت المشرک الظهر والعصر بطوليه
 الظهر مقدمه ثم اذا بقي للغروب مقدار اربع ركعات فرج وقت الظهر وخلص العصر قال الفاضل وعلى هذا يزول

الخلاف يقال الحق قيل بأن المراد بالاشتراك ما بعد الاختصاص لتضمن الخبر إلا أن هذه قبل هذه ولا تلامح يحصل
 وقت مقدار لأنها قد تصل إلى سبعين وقد يدخل عليه الوقت في آخرها ما فصل في العصر بعد ما عرفت في الرواية وسون المحض
 العبارات قلت لئلا يتطابق ما روي في قوله نعم أقم الصلوة لعل الشمس إلى غسق الليل وضرورة الترتيب
 يقتضي الاختصاص مع دلائل الرواية داود بن فرقد المرسل عن الصانع حيث حال إذا زالت الشمس قد دخل وقت الظهر
 حتى يخفى مقدار ما يصل المصل أربع ركعات فإذا مضى ذلك قد دخل وقت الظهر والعصر في بعض من الشمس مقدار
 ما يصل أربع ركعات فإذا مضى مقدار ذلك فقد فرغ وقت الظهر وبقى وقت العصر لو وقع العصر في المحض لظن
 الإنسان عدل ولو ذكر بعد فراغه أنادى ما روي بادل عليه خبر من مسكان عن الجلي قال سألت عن رجل مضى الأولى
 حتى صلى العصر قال فيحمل صلاته التي صلى الأولى ثم تساقط العصر ويحكم على أنه في الرواية الجلي عن الصانع فذكر
 يصل أن لم يكن صلى الأولى فيجعلها الأولى وفي خبر الصنع عن رجل مضى ركعتين من العصر وكذا يحمل خبر زارة
 عن أبي جعفر أنه بعد فراغك من العصر فاتوا بالأولى فأتى أربع ركعات أربع ركعات على الأشهر أن يغير تفسيره
 صحته يمتد وقت الفضيلة للظهر أو الاختيار إلى أن يصير الظل الحادث بعد الزوال مما لا يخص في المشور
 والخلاف في موضعين أحدهما تقدير الاستدراك بما قلناه أما الزيادة عليه فمفيدة كما ذكره الشيخ في الخلاف من الإجماع
 على كونه وقتاً ولا بد له على الزيادة وأما اختصاصه بالليل فمقول الصانع لم يرد عليه ليعني الزيادة إذا كان
 منك فصل الظهر وإذا كان ذلك منك فصل العصر وكان زواره سالماً عن وقت الظهري القيط ويؤثر منه
 رواية أحمد بن عمر عن أبي الحسن وقت الظهر إذا زافت الشمس إلى أن يذهب الظل قائمه ووقت العصر قائم
 ونصف إلى فائتين إذا عبرت بتمامه الإنسان ولو روي بمعية بن وهب عن أبي عبد الله قال أتى جبرئيل النبي
 بمواقيب الصلوة وأما هـ حين زالت الشمس قائمه أن يصل الظهر ثم أتاه حين زاد الظل قائمه فامره فصل العصر
 ثم أتاه حين غابت الشمس قائمه فصل المغرب ثم أتاه حين سقط الشفق قائمه فصل العشاء ثم أتاه حين طلع الفجر
 فصل الصبح ثم أتاه من الغد حين زاد الظل قائمه يصل الظهر ثم أتاه حين رادى الظل قائم فامره فصل العصر
 ثم أتاه حين غربت الشمس قائمه فصل المغرب ثم أتاه حين ذهب ثلث الليل قائمه فصل العشاء ثم أتاه حين نزل
 الصبح فامره فصل الصبح ثم قال يا نبينا و قد روي الأقدام الأربعة في الأسابيع لرواية إبراهيم الكرخي عن النخعي
 عن خرج وقت الظهر بعد ما مضى من زوالها أربع أقدام وان وقت العصر دخل آخرها وأنه لو صلى الظهر بعد الأربع
 تعد الثمان السعة لم يقبل منه وأنه لو أخر العصر إلى أن غابت الشمس متعمداً لم يقبل وفيه دلائل للتوفيق

بالعند وكل على النخيلة بعلب التحصيل الحاصل عليها وقد روى الشيخان في الباقية وسال عن وقت الظهر
فقال ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ذراع من وقت الظهر فذكر اربعة اقسام من زوال الشمس قلت في هذا
تغير الذراع القديمن انه من ماسبع الشفص المائل والطائفة بالنفس الى الانسان اذ هو الاصل في الاقدام وروى
بعده اسانيد صحيح عن الباقر الصادق ع وقت الظهر بعد الزوال قدان ووقت العصر بعد ذلك قدان وقد را
ما للذراع طاهر ورواية محمد بن حكيم عن العبد الصالح اذ وقت الظهر قامة من الزوال مع رواية علي بن ابي حمزة عن ابي
عبد الله ان القامة هي الذراع ورواية معوية بن حسرة عن عطاء بن جبريل وذكر مثل الحديث السالف الا انه قال
بدل القامة والقامة ذراع وذراعين ورواية اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر قال كان رسول الله اذا كان في
الجدار ذراعا صلى الظهر واذا كان ذراعين صلى العصر قال الراوي الجدر ان تخلص في الطول والعرض قال ان
جدار مسجد رسول الله كان يومئذ قامة قلت معطى هذه الاخبار ونحوها يدل لالة اولية على توقيت النافذة بمعنى
ان النافذة لا تصل عند فوج هذه المفادير وانما احتلت المفادير بحسب حال المصلين في السرعة والبطء التحفيف
والطويل لما رواه الحارث بن المغيرة وعمر بن خطبة ومنصور بن حازم قالوا كنا نقيس الشمس بالذراع فقلنا
لنا ابو عبد الله السلام الا انكم ما بين من هذا قلنا بلى قال اذ رأت الشمس قد دخل وقت الظهر الا ان بين ما
سوى ذلك ايك ما ان استجفت من نفع من سجد وان استطعت من نفع من سجد ولا راحة
بن احمد بن يحيى قال كتب بعض اصحابنا الى ابي الحسن ع روى عن ابيك عليهم السلام القدم والقدمان والاربع
القامة والقامة مطلق مثلك والذراع والذراعان فكتب السلام لا القدم ولا القدمين اذ رأت الشمس قد
دخل وقت الصلوة من يد بها سجدة في ركعات وان شئت طلوت وان شئت قصرت ثم صلى الظهر
نادا وفت كان بين الظهر والعصر سجدة في ثمان ركعات ان شئت طلوت وان شئت قصرت ثم صلى العصر
قال الشيخ اتا من القدم والقدمين للملائكة ان ذلك لا يجوز غيره ورواية زرارة عن الباقر انه روى عن
الذراع والذراعان قلت لم قال لمكان النخيلة فان كان شغل من بول الشمس الى ان يمضي النفي فزاعا
فما لم يلق فيك ذراعان من الزوال بداء بالنخيلة وعلى هذا من يصل النافذة يستحب له ما في النخيلة الى فراغها و
بعض الاخبار كالصريح في ذلك وقد روى سعيد الاعرج عن ابي عبد الله ع وقت الظهر بعد الزوال تقدم او نحو
ذلك الا في السفر او يوم الجمعة فان قصرت اذ رأت وقتها روى عنه اسمعيل بن عبد الحافي فيجوز ان يصل
النافذة وروى كثير عن ابي عبد الله ع ان وصلت الظهر في يوم غيم فغلب فوجدت وصلت حين نزل النافذة

لا تُعَدُّ ولا تُعَدُّ حِلُّ الشَّيْءِ عَنْ الشَّيْءِ عَنْ طَرَفِهِ هَذَا وَتَوَرَّكَ النَّافِلَةُ لِأَنَّ مَعْرِبَ بَنِ مَيْسِرَةَ سَأَلَ الصَّعْمَ الصَّلَى الطَّهْرَ إِذَا
 زَالَتِ الشَّمْسُ فِي طَوْلِ النَّهَارِ قَالَ نَعَمْ وَمَا حَبَّ أَنْ يَفْعَلَ وَكَذَلِكَ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَيْرِ عَمْرٍ مِنْ سَجْدَةِ السَّابِقِ الْأَصْرَ بِطَوِّهِ الطَّهْرَ
 إِذَا حَارَ الطَّلُ ضَلَّ أَشَارَهُ إِلَى اسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِ الْمَصْلِيِّ النَّافِلَةِ أَيضًا وَقَدْ يَسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا الْأَمْرُ أَيْ تَوَقُّتُ الْفَرْقِ
 وَمِنْ بَعْضِهَا يَسْتَفَادُ وَكَذَلِكَ بِالْمُطَابَقَةِ ثُمَّ لَمَّا عَارَضْنَا أَخْبَارَهُ بِدَلِّ عَلَى احْتِدَادِ الْوَقْتِ جَمْعُ بَيْنِهِمَا أَمَّا بِالْحُجْلِ عَلَى الْإِجْتِمَاعِ
 وَالْعِدَارَةِ عَلَى الْإِفْصَالِ وَنَحْنُ مَعَ غَضَائِهِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمْعَيْنِ مَا يَصْرَحُ بِهِ وَقَدْ رَوَى زُرَّارَةُ قُلْتُ لِي جَعْفَرُ
 ابْنِ الطَّهْرِ الْعَصْرُ مَعْرُوفٌ قَالَ لَا وَمِنْهُ يُؤَدَّانِ التَّوَقُّفَ لِلْمُطَابَقَةِ ذِي الشَّيْءِ فِي التَّهْنِيبِ إِلَى اِعْتِمَادِ الْمَاثِلَةِ
 مِنَ الْبَنِيِّ الْحَادِثِ بَعْدَ الزَّوَالِ وَالطَّلُ السَّابِقُ عَلَيْهِ تَعَوُّلاً عَلَى مَرَسَلَةِ يُونُسَ عَنْ الصَّعْمِ وَمِنْ ضَعِيفَةِ السَّنَدِ وَالدَّلَالِ
 وَمَعَارَضِهِ رَوَاهُ عَمْرٍ مِنْ سَمِيدٍ فَهَذَا مَحْجُوزٌ فِي اِعْتِمَادِ الْمَاثِلَةِ مِنَ الشَّخْصِ وَالطَّلُ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ زُرَّارَةُ مِنْ خَلِيفَتِهِ وَقَدْ ذَكَرْنَا
 وَلَا نَزَلَ اِعْتِمَادُ الطَّلِ لَزِمَ اخْتِلَافُ الْوَقْتِ بِالطَّلِ وَالْعَصْرِ حَسْبَ الْإِزْمَةِ وَالْأَكْثَرُ كَلَامُ الشَّخْصِ يُمْتَدِّ إِذَا الطَّهْرُ
 إِلَى أَنْ يَبْقَى الْقُرُوبُ قَدْ رَأَتْهَا مَعَ الْعَصْرِ فَهِيَ رُتَبُ الرُّتْبِ وَالنَّفْسُ يَدُلُّ عَلَيْهِ لَاهُ الطَّلُ وَالْخُرُوبُ عِيدُ رَوَاهُ السَّامِعُ
 وَلَمَّا رَوَاهُ زُرَّارَةُ عَنْ الْبَاقِ أَجَابَ الْوَقْتِ إِلَى اِلْتِدَادِهِ مِنْ يَدْخُلُ وَتُفْلِتُهُ مَا نَلَمْ نَفْعَلْ مَا كُنْ فِي وَتِمْهَا
 حَتَّى يَنْسَبَ الشَّمْسُ وَقَدْ رَوَى الشَّيْءُ فِي التَّهْنِيبِ كَرُوحِ وَقْتُ الطَّهْرِ لَمْ يَضَعْ اِرْبَعَةَ أَقْدَامٍ أَوَّلُ وَقْتُ الْعَصْرِ غَدِ مَضَى
 قَدْ رَوَاهُ الطَّهْرُ وَيَتَدَفَّقُ الْفَضِيلَةُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ وَالْإِجْمَاعُ إِلَى اِرْبَعِ رُكْعَاتٍ لِلْقُرُوبِ وَقَدْ تَقَرَّرَ ذَلِكَ وَرَوَى عَمْرٍ مِنْ بَنِي عَنْ
 الْبَاقِ وَقْتُ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ وَفِي الْخِلَافِ لاختلاف أن صاحب التَّوَرَّهِ إِذَا دُرِكَ قَبْلُ غُرُوبِ الشَّمْسِ
 رُكْعَتُهُ حَسْبَ عَلَيْهِ الْعَصْرُ وَعَنْ الْغَيْدِ وَكَذَلِكَ لَمْ يَضَعْ النَّاسُ وَابَاغِيْرَهُمَا قَالَ أَصْفَارُ الشَّمْسِ لِمَارِي عَنْ الْبَنِيِّ وَتُفْلِتُهُ الْعَصْرُ
 مَا لَمْ تَضَعْ الشَّمْسُ وَمِنْ صِحَاحِ الْعَامَةِ وَلَمَّا رَوَاهُ أَبُو بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي تَضْيِيعِ صَلَوةِ الْعَصْرِ أَنْ يَنْفُذَ حَتَّى يَصْرَفَ
 وَنَفَّ وَرَوَى سُلَيْمَنُ بْنُ حَالِدٍ عَنْهُ مِنْ رُكْعَاتِهِ يَصْرَفُ عَلَى سِتَّةِ أَقْدَامٍ فَكَذَلِكَ الْمَضِيعُ وَرَوَى سُلَيْمَنُ بْنُ جَعْفَرٍ مِنْ جَعْفَرٍ
 قَالَ الْعَقْدَةُ أَفْرَاقُ وَقْتُ الْعَصْرِ سِتَّةُ أَقْدَامٍ وَنُصْفُ كُلِّ ذَلِكَ لَيْسَ يَصْرَفُ فِي فُرُوجِ الْوَقْتِ وَلَا فِي الْبَنِيِّ وَلَا سَلَّمَ حَلَّ عَلَى
 الْكِرَامِيَّةِ لِاخْتِلَافِ عُنْدَنَا فِي جَوَابِ الْجَمْعِ مِنَ الطَّهْرِ وَالْعَصْرِ حَضَرَ وَسُفَرُ اللَّحْمِ وَغَيْرُهُ وَرَوَاهُ الْعَامِي عَنْ عَلِيٍّ ع
 وَأَنَّ عُبَّاسَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ مَوْسَى وَجَابِرَ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي قَاصٍ وَعَايِشَةُ وَرَوَى أَنَّ عُبَّاسَ بْنَ الْبَنِيِّ جَمْعُ مِنَ
 الطَّهْرِ مِنَ الْعَصْرِ مِنْ فَرْجِ حُفِّ وَاسْتَفْرَافِ لَعَطِ أَفْرَاسٍ مَرْجُوفٍ وَلَا مَطْرَ وَكَلَامًا فِي الصَّحَاحِ وَفِيهَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْخِ
 الْعَقِيلِيِّ قَالَ قَالَ رَجُلٌ لَأَنَّ عُبَّاسَ الصَّلَاةَ فَسَكَتَ لَمَّا نَامَ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ لَا أَمَّا لَكَ أَنْ تَعْلَمَ بِالصَّلَاةِ كَمَا يَجُوزُ مِنَ
 الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ وَرَبَّنَا عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ الْبَنِيَّ جَمْعُ مِنَ الطَّهْرِ حَتَّى زَالَتِ

الشمس على جامع من غير علة قال فانما فعل ذلك ليوسع الوقت على امته نعم الاواب استحباب تأخير العصر الى ان يخرج وقت
 فصل الظهر اما المقدّر بالنافلين والظهور اما المقدّر بالسلف من الليل والافهام وغيره ما لا يعلم من حال النبي صلى الله عليه وآله
 رواه الجمع بين الصلوات من شبهة بذلك فقد صرح به المفيد رحمه الله في باب عمل الجمعة قال والفرق بين الصلوتين في سائر
 الايام مع الاختيار وعدمه العوارض افضل من تلك السنة الا في يوم الجمعة فان الجمع فيها افضل من ركعتي ظهري وعشاء
 المدة والفرق بين الجمعة والجمعة ان في الجمعة العصر عقب الظهر في صلاة الجمع مع الزوال اما سائر الايام فليلا او نهارا
 باقطة فبما بل الاستحباب للمأخر ان يقدم بعد الزوال وقبل وقت الظهر سائما من القطع الى ان ينزل الشمس قد
 اوردوا من وقت نزولها ما ياتي بالظهر يعقبها الطلوع من التسبيح والصلوة بطريقين احدهما ان يقدم او يؤخر
 ثم يصلي العصر ولين اراد الجمع بينهما من غير صلوة ان يعصل بينهما ما يسويهما والاصحاب في المسألة يقولون باستحباب التأخير
 وانما لم يصح بعضهم به اعتمادا على صلاة النافلين من الزمان وقد روي ذلك في احاديثهم كسر اميل حدث اتيان رجل
 بمواظبة الصلوة رويها معاوية بن وهب ومعاوية بن ميسرة وابو حنيفة والفضل بن عمر وزرع عن ابي عبد الله وعن
 الجلي عن ابي عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي الظهر على فروع والعصر على فروع كذلك يعني على فروع افراده روي
 عن ابي جعفر كان جليط مسجدا رسول الله صلى الله عليه وآله فاما من من فروع فروع صلى الظهر فاذا مضى من فروع فروع صلى العصر
 ومثله روي اسمعيل الجعفي عنه وعن عبد الله بن سنان شهد المغرب ليلة مطر في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله حين كان
 قريشا من الشفق يادوا واقاموا الصلوة فصلوا المغرب ثم اقبلوا الناس حتى صلوا الركعتين ثم قام السادي في مكانه في المسجد
 فانام الصلوة فصلوا العشاء فسالته اما بعد الله عن ذلك فقال نعم قد علم رسول الله صلى الله عليه وآله وعن صفوان الخال قال صلى
 بنا النبي صلى الله عليه وآله الظهر والعصر عند ما زالت الشمس باذان واقام من وقال اني على حاجته تشغلوا من هذا الخبر فوايد منها
 حراز الجمع ومنها انه لحاجة ومنها سقوط الاذان والنافل مع الجمع كما روي محمد بن حكيم عن ابي الحسن ثم اوجبت بين
 الصلوتين فلا تطوع بينهما ومنها افضلية القدوة على التأخير وروي عبد الله بن سنان في كتابه عن ابي عبد الله ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله كان في السفر يجمع بين المغرب والعشاء والظهر والعصر وانما يفعل ذلك اذا كان تسجيلا قاله وتعرفنا
 عندنا في السابق لم اقف على ما ينافي استحباب الفوت من رواية الاصحاب سوى ما رواه عباس بن النافل
 نفي ما كان في يدي ونفوس عني فوافي مسكون فكذلك الى ابي عبد الله فقال اجمع بين الصلوتين الظهر والعصر
 في الكافي فذكر ذلك الى ابي محمد والنفوس ما بخط الشيخ وقد نسب الى الكافي وسوان مع امكن تأويله بجمع الصلوة
 طول الفوت لا مشاع ان يكون ترك النافلة منها مستحبا او يحل على ظهري يوم الجمعة والنافل الاجبار نقصورة

على جوار الجع رسولاني استجاب الفروق مال الشيخ كل خير على افضلية اول الوقت مجول على الوقت الذي على وقت الصلاة
وبالحكم كما علم من ذهب الامير جوار الجع من الصلاة من مطلقا علم منه استجاب الفروق معها بشهادة النصوص والمصنفات
مدرك واورد على الحق ثم لم يذبح الى الدين بصف من حام السامى المشوى وكان ايضا لميلنا السيد ان طاموس ان
التي من ان كان يجمع بين الصلاة من ملا حجة الى الادان الثانية اذ هو لا علام ولا يجر المضمن ان عند الجع من الصلاة من سقط
الادان وان كان نفوق علم يذبح الى الجع وجعلته افضل ما جاء بالحق ان التي من كان يجمع مائة ونفوق اخرى ثم ذكر
الروايات كاذرا قال انما استجبنا الجع في الوقت الواحد اذ الى التوافل والغرضين فيه لا بمبادرة الى تفرغ الذمة
من الغرض حيث ثبت دخول وقت الصلاة ثم ذكر خبر غروب حيث من الصاء وسأله عن صلاة رسول الله فقال
كان رسول الله صلى على ركعات الزوال لم يصل اربع الاولى على ما بعد اربع العصر ومثلها المغرب واربع العشاء
والعشاء اربع على الليل ومثلها التور وركعتي الفجر والعشاء ركعتين معظم العامة على عدم جواز الجع من الصلاة من
غيره عن مجتبى بان الموافقت بسبب تواتر من قول النبي صلى الله عليه وسلم انهم قائلون كحاز الجع في السجود العذر لمكان
الوقت من مضروب للفرصة الثانية لا تتاح فعلها فيه كما استحال جمع الصبح والظهر والعصر والمغرب في وقت واحد ما يوافق
باروده عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم من غير خوف ولا سرف في لفظ اخر من غير خوف
ولا مطر وروى البخاري عن ابي امامة قال صلى مع عمر ابن عبد العزيز ثم دخلنا على انس وروى صلى العصر فلما انتهت
الصلاة فقال العصر هذه صلوة رسول الله التي كنا نصل معك والتعب يدل على انه قد مضى على الوقت وروى
ان النبي صلى الله عليه وسلم في السفر وسئل الجواز لا يحل على انه صلى الاول افرقتما والمالية اوله لان ذلك لا يصح
جمعا وان المنز من ائمة العامة لما صح عنه احاديث الجمع ذهب الى جوازها كما قاله الامامية وسوق ابن اديس
روى ابو بصير عن ابي عبد الله لما ذكره افضلية الوقت فقلت كيف اصنع بالتمالي قال خفف ما استطعت ومنه
يعطى استحباب تخفيف التمامي من الظهر ولا يدل على سواها روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الاعمال الصلوة الاولى
وروى عنه الاثنى عشر عن ابي عبد الله قال ان فضل اول الوقت على الاخر كفضل الاخرة على الدنيا وعن محمد بن مسلم
عنه اذا دخل وقت صلوة فتحت ابواب السماء لصعود الاعمال فاحب ان يصعد على اول من على ولا يكتب في
الصيغة احد اول منى وعن زرارة عن الباقر ع وقد سأل عن افضلية الاول او الوسط او الاخير فقال اوله قال
هم ان الذي يحب من الخير ما يحل ثم قال الباقر ع ان اول الوقت افضل ابدأ فبقي الجيرة استطعت وعن سماعة
ابن خلف عن الكاظم ع قال الصلوات المفروضة في اول وقتها اذا اقيم حدودها اطيب ريحا من غضب الاس

نوحه من شجرة في الجسد ويكره طرانه فليكن بالوقت الاول اذا طردك فم يحيل فضيلة الاولوية الطائفة بالاشتغال بمهمات
 الصلوة كما يدخل الوقت فانه لا يصح متوايلا ومتاخرين الاجار ما يدل على ان الفضيلة مقدم ما يمكن تقديمه من
 الشرط لينطبق الفعل على اول الوقت مثل ما روي ما وروى الصلوة من اوق الطهارة لما حتى يدخل وقتها ونظر العادة
 اصح في ما وروى الصلوة لوقتها الاول والطان وقت الفضيلة متساو فمما مكمل اقرب من الاول فانه الفضل وربما قيل
 مساواته وصوب الاجار عليه او يقول النصف الاول منه متساو لان معظم الوقت باق ولو شغل لشغل جفيف من الله
 اربعة ما كمل لغيره او كلام قصير او شئ على عادة لم تقف الفضيلة لعدم ما شغل في التواني ويكون التاخر افضل في الاكل في
 اشياء الله للمغرب وقمان كباقي الصلوات لعدم الاجار كبر معوية وابن سنان عن ابي عبد الله الكل صلوة
 وقمان وخبر داود الصرمي بكسر الصاد واسكان الراء للمعلمين كنت غدا في الحسن الثالث ثم فرت الشمس فجلس تحت
 حتى غاب الشفق قبل ان يصل المغرب ثم تصادى وعن عمار عن ابي عبد الله في باخير المغرب ساعة لا بأس اذا
 كان مما يافطروا ان كانت له حاجة فضا في اجار كثره بدل على جوار خيره ما في مكاتبه اسمعيل بن مهران الى الرضا
 ما ان اصحابنا يحلون افر وقت المغرب ربع الليل فكتب كذلك الوقت غير ان وقت المغرب خفيف واخر وقتها
 الحرة ومصرها الى البياض في امي المغرب وروي اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله في وقت المغرب مال بين
 غروب الشمس الى سقوط الشفق وساقى الليل على اعتدال وقتها الى نصف الليل ولا نفى بالوقت ان لا هذا مال
 الشيخ هذه الاجار والاعلى المندور لان الامر عند الغروب على محذور باخير المغرب عن غيبوبة الشمس الا ان عند رطل
 هذه كسبيل ما ذكر في اوقات الباقي من الحل على العذر وحلها فرون على الافضلية نعم روي الشيخ بطريقين عن ابي
 عبد الله ان جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم لكل صلوة وقتين الا المغرب فعمل لها وقتا واحدا وعارض بحرف عن ابي
 عبد الله ان جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم في الوقت الثاني من المغرب فعمل سقط الشفق وعن عبد الله بن سنان عن ابي
 عبد الله وقت المغرب من حيث نيب الشمس الى ان تشبك النجوم فيعمل اجار الضيق على الافضلية جمعا
 اول وقت المغرب غروب الشمس بالاجماع ويمتد الفضيلة الى غيبوبة الشفق المغرب والاجزاء الى ان سقى الاشفاق
 الليل قد راد اشباح العشاء كبر عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله وامثان اول وقتها غروب الشمس الى اشفاق
 الليل الا ان هذه من هذه وتختص المغرب من اول الوقت بقدر ادائها ثم تسرك مع العشاء الى اشفاق الليل
 مختص العشاء بربع ما قلناه في الطهرين بخبر داود بن ورقم عن ابي عبد الله والشيخان والقاضي ما روي الصلوة
 وقت المختار الى غيبوبة المغرب والمضطر الى ربع الليل لتقدر الاخر الى المشورة وكبر عمر بن يزيد عن الصادق عليه

فانك في وقت الى ربيع الليل وعند غروبك ان توفى ما الى ربيع الليل وحمل على الفضيلة يعلم الغروب بهاب
 الحرة المشرقة في الاشرغال في المبتدع علم على الاصحاب لما رواه يزيد بن معاوية عن الباقر ع اذا غابت الحرة من هذا الجانِب
 يعني المشرق فعند غروب الشمس من شرق الارض ومن غربها وعن محمد بن شريح عن ابي عبد الله ع في وقت المغرب
 اذا غابت الحرة في الافق وذهبت الصفرة وتوفى ما رواه عن النعمان ع اذا قبل الظلام من ههنا وشار
 الى المشرق وادبر النهار من ههنا وشار الى المغرب فعند انظر الصابم والشيخ قول بسقوط النور في غير عبد الله بن
 عن ابي عبد الله ع في وقت المغرب اذا غابت الشمس فعند انظر صابم وعن ابي اسلمة او غيره صعدت جبل الى قميص
 والناس يصلون المغرب فراء الشمس لم تغب وانما توارت خلف الجبل فاجرت ابا عبد الله ع ذلك فقال
 ليس باصناف انما يصليها اذا لم ترها خلف جبل غابت او غادت فانما عليك مشركك ومغربك وليس على الناس
 ان يمشوا وجرم في التقية ان الراوي ابو اسامه زيد الشام وعن سماعة عنه ليس عليك صعود الجبل وقد قال الربيع
 صليبا ونحن نحاف ان يكون الشمس خلف الجبل والجواب بكل خبر فيفسره النور محمول على ذهاب الحرة مما يخلق
 على المقيد والنهي عن البحث عن ذلك جاز ان يكون بعد ذهاب الحرة وتوهم الراوي بقا الشمس وقد روى الكليني عن
 ابي عمير سماعا عن الصادق ع قال في وقت سقوط النور وجوب الافطار ان يقوم بخراة التبدل ونفقة الحرة التي ترفع
 من المشرق اذا حازت في الراس الى ناحية المغرب وجوب الافطار وسقوط النور وهذا صحيح في ان روال الحرة على
 سقوط النور وما رسل ابن ابي عمير في ربه المسانيد وما اعتباره روية النجوم كما روى بكر بن محمد عن ابي عبد الله ع رسل
 عن وقت المغرب فقلنا قوله نعم فلما جن عليه الليل رأى كوكبا وقال هذا اول الوقت وروى اسمعيل بن عمار راسا
 صلى بنا على باب اسن الى محمود حين طهرت النجوم من ماله مجز على وقت الاستباه او لضرورة او على يد احدى طهر النجوم
 تكون فراغها عند ذلك كما قاله الشيخ ومعارضه كبر الى اسامه الشام قال رجل لابي عبد الله ع ان المغرب حتى يمشي
 النجوم فما لي خطا به ان جبرئيل نزل بها على محمد ع حين سقط النور وفي رسالة محمد بن ابي حمر عن ابي عبد الله ع انما
 معلوم من اخر المغرب طلب فضله وعن الرضاء ع انما الخطاب وكان اهل الكوفة وكانوا يصلون
 المغرب حتى يمشي الشفق وما ذلك للمساوفا صاحب الحاجة وعن عمار عن ابي عبد الله ع انما امرت ابا الخطاب ان
 صلى المغرب حين رأت الحرة فجعل سوا الحرة من قبل المغرب وعن القسم بن سالم عن ابي عبد الله ع ذكر عنده الخطاب
 ولعنهم قال ان لم يكن كخط شيئا حدثه ان رسول الله غابت له الشمس في مكان كذا وصلى المغرب بالشجرة منها ستة
 اسال ما خبر به ذلك في السفر فوضع في الحمر اول الوقت الشفاء الاخره عند الفراق من المغرب في الاقوى لما

سلف الاخبار كثيرة كجزراره عن الصماء قال صلى رسول الله بالناس المغرب والعشاء الاخرة قبل السجود من عمره
في جماعة وانما فعل ذلك لتسع الوقت على امره وروى جزراره ايضا عن الباقر عن الرجل يصلي العشاء الاخرة قبل سقوط
السجود لابس بذلك ومثله روى الجليلان عن الصماء وذهب الشيعة الى ان وقتها فسيور المغرب لما رواه زيد بن حنبل
عن الصادق وقت العشاء حين يغيب الشفق الى ثلث الليل ومن جزراره عن الباقر اذا غاب الشفق دخل وقت العشاء
ويحل على الفضيلة جميعا ان اخبارنا صحيح طريقا ولائها جزاء ذلك عند الضرورة ولو لا كونه وقتا لاستحال فعلها كما لا
يجوز تقديم المغرب على الغروب والشيخ حمل اخبار الجوز على الضرورة او على ما يحق به من الشك وقد وقع العيب
الى ثلث الليل والاعاذه الى نصفه فجر الى عصر عن ابي جعفر قال قال رسول الله لا اله الا الله ان اشق على امتي
لاخرت القعة الى ثلث الليل واسبغ في رخصه الى نصف الليل وسوغت الليل وطهر رول جبرئيل عند الصلوة من طريق
الخاصة والعامة صلى العشاء في المرة الثانية حين ذهب ثلث الليل وعن الجلي عن ابي عبد الله قال القعة الى ثلث
الليل او الى نصف الليل وذلك الضيق وفي جزراره عن ابي جعفر واقر وقت العشاء ثلث الليل وعن الحلين
خمس عن ابي عبد الله اقر وقت القعة نصف الليل وفي هذه الاخبار دلالة ان مع المدعي احد ما جواز تسمية العشاء
الاخرة بالقعة وقد ذكره الشيخ لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم فانها العشاء وانتم تعرفون
ما لا ابل يسمون الحلية القعة فلما ان صح فلا دلالة مما تسمونها العشاء اول قال السجدة لك تسمية الصبح بالفجر
كما قال الله وجين يصون ويعارض فجر عبد الله بن مسعود عن الصماء صلاه الفجر حين يسبق الفجر الى ان يحل
الصبح الساعات فزعم بعض العامة كراهة تسميتها العشاء اما الصبح والفجر فلا يطوران بالفجر وكذا الذي من حديث جبرئيل
عند الصبح في قوله من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح وذكره تسمية المغرب بالعشاء
لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم انها المغرب والمغرب سميها العشاء وكل ذلك لم يثبت
استحباب تأخير العشاء من ذهاب الشفق وقد روى عبد الله بن مسعود عن الصماء قال اقر رسول الله
لله العشاء الاخرة ما شاء الله فجاءه فترك الباب فقال يا رسول الله انما الصبيان يخرج رسول الله
فقال ليسوا لكم ان تاذوني ولا تماروني انما عليكم ان يسموا ويطلقوا وروى العامة عن ابي سعيد قال قال رسول الله
ص لا تصف الضعيف وتسمي السقيم لمرت بهذه الصلوة ان يؤخر الى شطر الليل وطاهر الاصحاب عدم هذا
الاستحباب لمعارضه اخبار فضيلة اول الوقت فخرج في المبسوط وقال الرضا لما قال الناصب افضل الاوقات اوها
في الصلوات كلها هذا صحيح وهو منسوب اصحابنا والدليل على صحته بعد الاجماع ما رواه ابن مسعود عن النبي صلى

وسال عن افضل الاعمال فقال الصلوة في اول وقتها وحده رواه ام فروه عن النبي صلى الله عليه وآله
وفي الناجي تقريره كحوازي المانع وح شول ما اختاره النبي صلى الله عليه وآله من الافضل لاغتضاده بقوله صلى الله عليه وآله يكمل اليه
النبي صلى الله عليه وآله ان يكون بعد اذان الجواز بحر وقت الغشاء الاخرة مصنف الليل للمازوني الحلائل
بل في وقت المغرب بعد اذان الجواز في المسوط عن بعض اصحابنا ومنهم من الصدوق في الفقه يقول النبي صلى الله عليه وآله
انما الغزيط ان تؤخر صلوته حتى يدخل وقت صلوته اخرى ولا تقوت صلوته حتى يدخل وقت صلوته اخرى ولا تقوت
عن النبي صلى الله عليه وآله لا تقوت صلوته الليل حتى يطلع الفجر وروى ابو بصير وان سنان عن ابي عبد الله قال ان نام رجل
ولم يصل صلوته المغرب الغشاء ثم استيقظ قبل الفجر قد راى صليها فليصلها وان خشي ان يغوبها فليصلها فليصلها فليصلها
الاخرة وروى ابن سنان عنه ان اطرت المرأة من اخر الليل فقتل المغرب والغشاء وقال الشيخ في موضع من
الحلائل لا خلاف بين اهل العلم في ان اصحاب الاعداد اذا ادرك احد منهم قبل طلوع الفجر الثاني مقدار ركعة انه
يلزم الغشاء الاخرة وجوابه المعارضة بالاجار السالفه والشهرة المرجحة ويؤيد ما فرغ ابن مسكان الى ابي عبد الله
عنا ان قال من نام قبل ان تغيب القمر فلم يستيقظ حتى يغيب نصف الليل فليقتض صلوته وليسفقه الله وكذا رواه
النوم عن الغشاء الى نصف الليل التقية بقضاء وصوم الغد ويحل الجهر الاول على دخول وقت صلات الليل والليل
على فواتها وفي الاستبصار جعل على ذي العذر رخصة اذا دام غدره الى الفجر فجزاها بغير كل على الذنب والليل
الاخرة فسنه مستقيم ودلالة واضحة الا انه مطمح من اصحابنا وجل الشيخ ات فيه وفيه الترام بقاء وقتها القدر
وجل القبلة على اشفاف الليل لا قال فيه وان استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم الغشاء قبل طلوع
الشمس واعلم ان في هذا الجرد لا على مذهب التوسعة في الغشاء وقت الصبح طلوع الفجر الثاني اجابا
وسمى الصادق له صفة عن الصبح وسمى الاول الكاذب وذنب السرعان فخرج منه فاستطبل لا كتب السرعان
ولان الضو يكون في الاعلى دون الاسفل كما ان الشئ اعلا منه اكثر من اسفله وسمى الصبح من قولهم رجل اصبح
اذا جمع بين صا وجرمة والصادق هو المستطير الذي لا يزال في زيادة بخلاف الاول الذي لا يفي اشره لقول النبي
ص لا يترككم الفجر المستطيل كلوا واشربوا حتى تطلع الفجر المستطير وفي مكاتبه ابن الحسين لا في جوفه الى ان يحيطه الفجر
هو الحيط الا يفيض المقرض وليس هو الا يفيض صعدا وروى زرارة عن الباقر كان رسول الله صلى الله عليه وآله
ركعى الصبح حتى يصبح اذا قرض الفجر وارضاه حسنا ويقتضيه وقتها الا فزا الى طلوع الشمس فجزاها عن ابن جعفر
وقت الغداة ما من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والفضيلة الى الاسفار والتوير الى التقدم في فخر مثل عمر

رواه معوية بن وهب بلفظ التبيين ورواه فريخ بلفظ الاسفار ويعتبر الشيخ في الخلاف ولرواية عبد الله بن سنان
 عن الصادق الكل صلوة وقمان فاول الوقتين افضل ما وقت صلوة النجوال ان يحل الصبح السماوي لا ينبغي باختر
 وكذا عند وكنت وقت من نسي او شغل او سبأ وكوه جبر الحلي عنه وعن ابى بصير عنه قال متى يحرم الطعام على الصائم
 فقال اذا كان الفجر كالقبطية البيضاء قلت في محل الصلوة قال اذا كان كذلك فقلت الستى وقت من تلك الساعة
 الى ان يطلع الشمس فقال لا تأتعد صلوة الصبيان في ذلك ايما الى الجواز وكرهية التأخير وان ابى يعقيل و
 الشيخ في احد قوليه طلوع الحمرة للشمس وطلوع الشمس للظفر على الطاهر هذه الاخبار روى ادل على الفضيلة وقد روى
 الاصمعي بن نباتة عن امير المؤمنين ع من ادرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد ادرك الغداة بامة
 يستحب التعميل في الصبح استحب ما روى ان النبي ص كان يصلي الصبح فيصرف النساء منها ومن متلفعات
 بمرطون لا يعرف من الغلس وعن اسحق بن عمار قلت للصادق ع اجزئي يا فضل المواقيت في صلوة النجوع
 مع طلوع الفجر ان الله يقول وقران الفجر ان قران الفجر كان مشهودا انى صلوة الصبح فاذا صلوا مع طلوع الفجر
 ابتداء ملائكة الليل وملائكة النهار يستوجب الصلوة با دراك اول الوقت على صفة الكمال وفيه
 مقدار اذانها والشرائط والافعال لا يشاع ان يكلف الله عبادة من غير وقت يسعها في الخلاف اذا ادرك
 من الظهر دون الرابع ثم جن او اعمى عليه او حاصت له من الطهارة لاجتماع الفرق فانهم لا يختلفون في ان من لم يدرك
 من اول الوقت مقدار ما يؤدي الفرض فيه لم يلزمه اعادة وقدمضى ان طاهر الصدوق اعتبار ادراك الاكثر
 وقال ابن الحنفية ان حاصت الطاهر بعد ان كان يصح لها وصلت في اول وقت الصلوة او اكثرها واجب قضاء
 تلك الصلوة مع انه قال اذا طهرت الحائض او اسلم الكافر او بلغ الصبي والصبيته قبل غروب الشمس في وقت صحيح
 ان لهم باتوا بالصلاة قبل مغيب الشمس صلواتهم او قصوها ان افروها وادركت في المغرب والصلاة فحاضرة
 اعتبار ادراك جميع الصلوة ويظهر ان ادريس نظر الى وجوب زمان تسع العبادة واحدا السيد بن وهب ان
 بانويه رحمهما الله والمشهور الاكشاف في اخر الوقت با دراك الطهارة وركعة لما سلف من رواية الاصمعي وماروي
 عن النبي ص انه قال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة وعنه ع من ادرك ركعة من العصر قبل ان
 تغرب الشمس فقد ادرك العصر والغروب من اول الوقت وافرغ واضح اذ يمكنه البناء في اخر الوقت بغير مانع و
 اتمام الصلوة بخلاف اول الوقت اذ لا يسيل الى ذلك لا بد من التسليم اول الوقت للطهارة وباقى الشرط
 ولا عمة يمكنه منها قبل الوقت لعدم مخالطة شخ ولا فرق بين تمكنه من الطهارة اول الوقت وبين غيره

كالشيخ

كاملية والمتقاضية نعم لو اتفق حصول الشرائط قبل الوقت كفى ادراك الصلوة وكذا الحصول ببعض كفى ادراك الباقي
مع الصلوة سال المعتبر في ذلك اخف صلوة يقتصر فيها على الواجب لم يطول في صلوة ثم جن في اثنا عشر واجب
القضاء اذا كان ذلك العذر كافيا في أقل صلوة ولو كان في احد الأماكن الاربعه التي يحرم فيها التمام والعصر
الكنفي بادراك العصر لانه لو قصر لا مكنته اذ لم يحكم اثناء الوقت حكم اوله في ذلك فلو افاق المحرم في اثناء الوقت
ثم جن او غشي عليه في الوقت اعتبر في قدر الانفاقة ادراك جميع الشرائط الاركان وكذا لو كانت مجزئة ما فاقت ثم
حاضت على الكف في افر الوقت ادراك تكبيرة ولا مادون ركعة لم يقرب الشرطي الجرح على ان اقدار المسافر ما دام
في غير يسير من الصلوة يجب عليه التمام ممنوع الاصل والحلل وقد نقل الشيخ والحلاف عند قيامه دون
الركعة لافرق بين الكافر وغيره من المعذرين لان الكافر لا يؤخذ بما تركه في حال الكفر ولو سمع بعض كونه الكافر
عمر معتد ربهنا المحاطة بالاسلام المعتد ويرغب القضاء متى ادرك الوقت وسو ضعيف لقوله تعالى الذين كفروا ان
يقيموا عقوبتهم ما درسوا لعلهم الاسلام يهدم ما قبله ولو ادرك من افر الوقت في الظهري والعشاء من قدر
اربع فمادون الزمة الاخره منها ولا يلزم ان معا ولو ادرك خمسا وجبا ادا وتقدم الظهر والمغرب وقد ذكر بعض
العامة وجوب المغرب والعشاء بادراك اربع فحجاس انه اذا ادرك من الظهريين خمسا يكون الاربع التي
وقف فيها الظهر لما استشار بالاسبق ووجب تقديمها عند الجمع ولانه لو لم يدرك سوى ركعة لم يجب الظهر فلما
فدله ادرك الاربع مع ركعة وجبت على ان الاربع في مقابل الظهر وعارضوه بان الظهر متا بعا العصر في الوقت والاربع
فاذا قضى الحال ادراك الصلاتين وجب ان يكون الاكثر في مقابل المتبوع والاقبل في مقابل التابع فيكون الاربع
في مقابل العصر تسعهم بعض الاصحاب في مذهب الوجهين ومما عساه التحقيق غير مرضيين عنه نالان المستقر في المذهب
استينار العصر بربع للتم من افر الوقت ويلزمه ان لا يخرج ذلك الوقت عن الوقفة باعتبار ما اذا ادرك المكلف
خمسا فقد ادرك ركعة من افر وقت الظهر ووجب الظهر واستبقت ثلاثا من وقت العصر كما استبقت العصر ثلاثا من
وقت المغرب فلا يتصور كون الاربع في مقابل الظهر محاذ على الوقت المضروب من قبل الشرع بل التحقيق ان قدر
الاربع الاخره وان كان للعصر ان الظهر احتملا ثلاث منه نصا في حكم وقتها كما ان قدر الثلاث وان كان
للمغرب الا انه لما وقعت العصر فيه ادا كان حكم وقتها في حكم وقتها كما ان قدر الثلاث وان كان
البيت ما انه لو بقي اربع من افر وقت العشاء من اخفضت العشاء وهذا يصح دليلا على اختصاص العصر بالاربع
مع النص عليه ان نقل الشيخ خلافا من الاصحاب فيما اذا ادرك ركعة من افر الوقت هل يكون موديا للجمع او

قاضي الجميع او بالتوزيع والظاهر الاول لطاير الاخبار السالمة وظاهره الى الخلاف دعوى الاجماع عليه حيث قال عن الصحاح
انهم لا يختلفون في ان من ادرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس يكون مؤديا في الوقت قال وروى عن النبي من
ادرك ركعة من الصبح قبل ان يطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك
العصر قال وكذلك روى عن ائمتنا ومن بعدهم ان الركعة الاولى وقعت في اخر الوقت الذي كان للركعة الاخرى
قد وقعت في غير وقتها واما الثاني فظروا بالتوزيع فظهرت الغاية في التنبه في الرتبة على الغاية السابقة وفي سقوط
رفع ميزيل الرابع للظهر او العصر على المذهبين الاخيرين بالكيفية لو ادرك من سبعة التكليف بالصلوة اقل من ركعة
نوى القضاء قال الشيخ ملاحظا خلاف بينا وجري الرتبة بين الفوات والطان المراد بالركعة التامة الى رفع الرا
من السجدين لانه يقوم المعارف ويبرح في التذكرة ويمكن الاجزاء بالركوع التسمية له ومنه فاداه العظم وعلى كل
حال بالمعبر قدر الواجب منها لا غير لو ادرك ذلك العذر المستقط للقضاء من اخر الوقت ركعة والطارئة ثم عرض عذر
مستقط للقضاء فاقرب عدم التكليف لمساواة الاول في العصور عن الواجب وزوال الفارق بالتمكن من الثاني
فان لا يمكن هذا التمكن من الاداء ثم مات فان خرج الوقت عامدا على وان كان ناسيا او لم يخرج الوقت فلا عيب
ويجوز على فعل المفيد معصيته قال بعض الاصحاب يجب القضاء على التلي وفيه كلام ياتي ان شاء الله

في حواشي الرواتب وقت صلوة الاوابين زوال الشمس الى ان يصير النفي على قدمين فاداه
العصر الى اربع اقدام وتسمى السجدة قال ابن ابي عمير لما رواه عمار عن ابي عبد الله قال للرجل ان يصلي الزوال ما
من زوال الشمس الى ان يحض قدما فان كان قد مضى من الزوال ركعة واحدة او قبل ان يحض قدما انتم الصلوة
حتى يصلي تمام الركعات وان مضى زمان قبل ان يصلي ركعة براءة الاولى ولم يصل الزوال الا بعد ذلك ولرجل ان
يصلي من نوافل الاولى ما بين الاولى الى ان يحض اربعة اقدام فان مضى اربعة اقدام ولم يصل من النوافل
شيئا فلا يصلي النوافل وان كان قد صلى ركعة فليتم النوافل حتى يفرغ منها ثم يصلي العصر ومنه ما يدل على تسمية ما قبل
الظهر بصلوة الزوال كما سميت صلوة الاوابين وما بعد الظهر لما ثم قال في منه الجهر للرجل ان يصلي ان بقى عليه
شيء من صلوة الزوال الى ان يحض بعد حضور الاولى نصف قدم وان كان قد صلى من نوافل الاولى شيئا من
ان حضر العصر فلا يتم نوافل الاولى الى ان يحض بعد حضور العصر قدم طلت لعله اراد بحضور الاولى والعصر قائما
من الزرع والذراعي والصل والمعلن وشبهه ويكون المشغل ان يراهم الظهور والعصر عانى من النوافل بالجم
القدر المذكور فيمكن ان يحل لفظ الشيء على غيره فيشيل الركعة وما دونها وما فوقها فيكون فيه بعض محال للقدرة

بالركعة يمكن حملها على الركعة فاقومها ويكون مقيداً بها بالقدم والنصف وكذا ان يريد حضور الاولى حتى نفس القدم
المذكورين في الخبر وحضور العصر الاقدام الاربع ويكون المراجع المذكورة مشروطاً بان لا يزيد على نصف قدم في الظهر بعد
القدمين ولا على قدم في العصر بعد الاربع وهذا حسن لم يذكره المصنفون وذهب بعض اصحاب الائمة الى اعداد
وقت النافلتين اعداد وقت الاختيار المقدّر بالمثل والمثلين ونهاضي من الاخبار شامداً لك وللقديرات الا
واذا عمل جميعها لم يكن تنزيلاً على مختلف احوال المصلين في المقبر اعتمد على المثل والمثلين محجج بمول الصانع في رواية
زراره وعبد الله بن سنان كان حايط مسجد رسول الله ص قائم فادامضي من فقه ذراع صلى الظهر وادامضي من
فقه ذراع ان صلى العصر ثم قال لك ان شغل من روال الشمس الى ان يمضي ذراع فادامضي فمك ذراعاً بدأت بالفر
وترك النافلة وادامضي فمك ذراعين بدأت بالنوم فترك النافلة قال وهذا يدل على طمع المثل او المثلين لان
التقدير ان الحايط ذراع لانه روى ابن حنبل عن الصنع ان في كتاب علي بن القاعة ذراع وعنه ان قائم رجل
رسول الله كانت ذراعاً واحدة من قايلات الشجر في التزيين لما اختلف من الاخبار وما يتبع في التذكرة و
منظره من وجه احد اصناف الدلالة على المدعى لانه بناء على ان القاعة ذراع واستشهد بما ذكره من ان يعلم ان
هذه القاعة مفسرة لتلك القاعة والظناير مما يدل على انه ذراع فادامضي من فقه ذراع وذراعان ولو كان الذراع
نفس القاعة لم يكن للنظر من هنا مضي بل ولا التقدير ذراع والذراعين ويؤيد ان المراد بالقاعة مائة الانسان قوله
فادامضي فمك ذراعاً وذراعين تطبيقاً لبعض الكلام على بعض ويدل عليه خبر اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر قال
كان رسول الله اذا كان في الجدار ذراعاً صلى الظهر وادامضي ذراعين صلى العصر فقلت له ان الجدار يختلف بعضها
قصير وبعضها طويل فقال كان جدار مسجد رسول الله يومئذ قائم وهذا يعني من حمل القاعة على الذراع
ان دلالة هذه على الاقدام السابقة النسب كما علق جماعة من اصحاب فان الذراع قد ان غالباً وقد قال ابن
الحنبل مستحب المحاضر ان يقدم بعد الزوال شيئا من الطبخ الى ان روى الشمس قد بين او ذراعاً من وقت زوالها
قال وفي فقه العصر ان يصير النوى اربعة اقدام او ذراعين وقد روى ابن بابويه ان زراره سال ابا جعفر
عن وقت الظهر فقال ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ذراعان من وقت الظهر فذلك اربع اقدام من زوال
الشمس ثم قال ان حايط مسجد رسول الله كان قائم وذكر عام الخبر السابق وهو مصرح بما قلناه طاهر في البيوت
والحل استشار قدر انتفاع النور مضى من المثل والمثلين والاعمار لا أعده من طاهر الاستشارة النافلة بجميع المثل
والمثلين وقد سبق في بيان وقت الظهر ثم ما روايات فخر مشهورات في العمل كرواية القسم من الوليد بن

ابى عبد الله في التمسرة ركعة اى ساعات النهار شئت صليها الا ان مواقيها افضل وشهد برسل على بن الحكم
 عنه قد استند في موضع اخر عن صف بن عبد الاعلى عن ابى عبد الله سب عشرة ركعة متى شئت ان على بن
 الحسين كان له ساعات من النهار يصلي فيها فاذا شغلها شغل غيره او سلطان قضاء اما النافلة مثل المديونية
 ما الى ما قبلت وعن محمد بن عثمان قال ابو عبد الله صلوه الطلوع فخر له المديونية ما الى ما قبلت فقدم منها
 ما شئت واخرها ما شئت قال الشيخ هذه رخصة لمن علم ان لم يقدرها اشتغل عنها اداء وقضاء فاما مع عدم الغد
 فلا يجوز تقديمها لرواية محمد بن مسلم عن ابى جعفر عن الرجل يشغل عن الزوال يتعجل من اول النهار فقال نعم
 اذا علم انه يشغل فيتعجلها في صدر النهار كلها وعن اسمعيل بن جابر قلت لابي عبد الله اى اشتغل قال لا تصنع
 كما تصنع صل ست ركعات اذا كانت الشمس في مثل موضعها صلوه العصر لئلا يرتفع الشجر الاكبر واعتد بها
 من الزوال واعلم الشيخ في المنع من التقديم على اخبار التوقيت وعلى ما رواه ابن اذنيه عن عدة انهم سمعوا
 ابا جعفر كان على ما لا يصل من النهار حتى يزل الشمس ولا من الليل بعد ما يصل العشاء حتى يتصف الليل
 مثله رواية زرارة عن ابى جعفر قلت قد اعرف الشيخ يجوز تقديمها عند الضرورة ولو قبل مجازة مطلقا كما
 علمه الاجابة عايد ما في الباب انه مرجوح كان وجها وحديث الاستئصال لا ينافيه لان كان ادراك ثواب فعلها
 في الوقت مع الغد لراع عنه وقد قل الحق استند وقت النافلة بائنة وقت الفضلة ولعل القليل اعتمد
 على الاخبار المذكورة فان بعضا يدل عليه هذا التوقيت لغير يوم الجمعة ايا يوم الجمعة فربما النافلة اربع في المشورة
 ويجوز تقديمها باسرها على الزوال لرواية علي بن عطين قال سالت ابا الحسن عن النافلة التي تصل في يوم الجمعة
 قبل الجمعة افضل او بعد قال قبل الجمعة وروى سعد بن سعد الاشعري عن الرضا ست ركعات مكررة
 وست بعد ذلك وست بعد ذلك وركعتان بعد الزوال وركعتان بعد العصر وهذه امان عشرة وست ركعة
 وهذا الرقيب على المفيد في الاركان والمنفعة وروى يعقوب بن يعقوب عن العبد الصالح اعم اذا اردت ان
 تطوع يوم الجمعة في غير صلوات ركعات ارتفاع النهار وستا قبل نصف النهار وركعتين اذا ارادت
 الشمس قبل الجمعة وست بعد الجمعة وروى البرقي عن ابى الحسن ما ست في صدر النهار وست قبل الزوال
 وركعتان اذا ارادت وست بعد الجمعة وعبارة الاصحاب مختلفة بحسب اختلاف الرواية وقال المفيد لا بأس
 ما خيرا الى بعد العصر وقال الشيخ يجوز تأخير جميع التوافل الى بعد العصر الا افضل التقديم قال ولو زالت الشمس
 ولم يكن صلى منها شأنا فقرأ الى بعد العصر وقال ابن ابي عمير صلى اذا تعال الشمس ما بين ما ومن الزوال

اربع عشرة ركعة من الفريضة ينسألك ففعله رسول الله ما عاف الايام ما شغل باخر العصر عن وقت الطريق سائر
 الايام صلى العصر بعد العراغ من الجموع وشغل بعد ما ست ركعات كما روى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان رجا جمع من
 صلوه الجمعة والعصر وان الجنبه ست محمودة وست ما بيننا وبين اشخاص النهار وركعتا الزوال وثمان بين
 الفريضة وقد روى سليمان بن خالد عن ابي عبد الله النافله يوم الجمعة ست ركعات قبل زوال الشمس وركعتان
 عند الزوال وركعتان بعد الفريضة ما لي ركعات وما لي الجنبه ست عند طلوع الشمس وسبق قبل الزوال اذا تعال الشمس
 وركعتان قبل الزوال وست بعد الظهر ومكرنا خير ما لي بعد العصر واثنا عشر ركعة عند طلوع الشمس وست عند
 انقضاءها وصل المكتوب ركعتان وبعد ما ست ركعات كلها قبل الزوال واقرت الى بعد المكتوب في ست
 عشرة وناخيرها افضل من غيرها وقد روى عنه بن مصعب عن ابي عبد الله اما افضل اقدم الركعات يوم الجمعة
 او اصيلها بعد الفريضة فقال لا بل اصيلها بعد الفريضة وروى سليمان بن خالد عنه ما قلت له اقدم يوم الجمعة ستا
 من الركعات قال نعم ست ركعات قلت فاما افضل اقدم الركعات يوم الجمعة او اصيلها بعد الفريضة قال اصيلها
 بعد الفريضة وحملها الشيخ على ما اذا زال الشمس ما لي اخير النافله افضل المشهور ركعتين عند
 الزوال ينظرهما في حق الزوال قاله الاصحاب وقد روى عبد الرحمن بن عجلان عن ابي جعفر ما ذكرت لك
 في الزوال فصل الركعتين واذا استيفت الزوال فصل الفريضة وعن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
 لا صلوة نصف نهار الا يوم الجمعة وقال ابن ابي عمير اذا زال الشمس فلا صلوة الا الفريضة وقد روى ابو عمر
 قال حدثني اذ سألته عن الركعتين اللتين عند الزوال فقال انا ما اذا زال الشمس بعد الفريضة وما ان
 الروايات فيهما فريضة على التام والنايف على التام من كلام ابي بصير ان النافله
 ست عشرة لا غير كسائر الايام وتفصيلها السالف ثمانية اذ هو عشرون ولكن حمله على ان العشرين وظيفة من فوق
 ذلك الفريضة الست عشرة لم يدم الجمع قبل الزوال او اقر الجمع الى بعده وقد روى سعيد الاخر عن ابي عبد الله
 ما لي النافله يوم الجمعة ست عشرة ركعة قبل العصر قال ما لي على ما رواه ابو جعفر وقال ان شأنا يجعل معها ست ركعات
 في صدر النهار وست ركعات نصف النهار ويصل الظهر ويصل معها اربع ركعات يصلي العصر وهذا يظهر منه زيادة ست
 عشرة اخرى ويمكن كونه تفصيلا للست عشرة ثم تصف روابها عار السانقة مزاجه نافله الطريق ركعة والكلام
 في موضعين احدهما اذا زاحم هل يصليها اداء او قضاء الاقرب الاول سريلا لما قبله الصلوة الواحدة وقد اذكر
 منها ركعة والظهور التوسعي وقت النافله من الاخبار السالبي هل منه المراجعة حاصله في يوم الجمعة الطالبا لضيق

الجمعة بمضمون اخبار كثيرة منها خبر اسمعيل بن عبد الحارث عن ابي عبد الله في وقت الظهر بعد الزوال بعد ان يؤموا ونحوه الا ان
 يوم الجمعة اولى الشرفان وقها من بزول وعن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام الجمعة من الاثر المتيقن انما اياما واثنا عشر
 حين نزول وقت العصر يوم الجمعة وقت العصر سائر الايام وقت صلاة المغرب بعد ما حتى يدرب الشق
 للذي فاذا ذهب ولم يكملها براء بالفساء والاشع في النهار واجتمع في المعبر على توقيتها بذلك ما روى في منع النافذ في
 وقت الزيادة من بارواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام اذا دخل وقت الزيادة فلا تطرح قلت وقت الزيادة قد
 دخل عنده وعند الاكثر بالزواج من المغرب الا ان نقى ذلك وقت يستحب ما خيرا العشاء وعنده رباب الشق يضيئ
 فعلمنا فعل النصف عليه وفي وصف الباقر عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل المغرب لما نزل بعد ما اربعاء لم يصل شيئا حتى
 يسقط الشق فاذا سقط صلى العشاء الاخره والناس ينعضون فعلها كما فعلوا النبي صلى الله عليه وسلم وقال المغيرة لعل بعد التيسير وقيل
 التقب كالفعل النبي صلى الله عليه وسلم لما بشر الحسن عاينه صلى ركعتين شكر الله البشارة بالحسن صلى ركعتين ولم يقب حتى فرغ منها
 وان الحيد لا يستحب الكلام ولا عمل شيئا منها ومن المغرب والمجلس الوصف ما ذكره الشيخ لم ينعف عليه وربما ياتي على
 مذهب متأخر فدخل العشاء الى رباب الشق مع ورود الاخبار كثيرة ايجاز الطرح في اوقات الزيادة اذ اوقضا
 ولو قيل ما قدمه وقت المغرب لكن لانها تابعة لها وان كان الافضل الباردة بما قيل كل شيء سوى الشق
 وفي الاركان يقدمها على التيسير انصرف وتلقا يقول الشيخ وكان قد شرع في ركعتين منها ثم رالت الحمة اتمها سوى
 كتاب الاولين او الاخيرين للتي عن ابطال العمل ولان الصلوة على ما افتمت عليه ويظهر من كلام ابن ابي ريس
 انه ان كان قد شرع في الرابع منها وان ذهب الشق وقت الوتيرة بعد العشاء الاخره ومثله كوقتها
 بتسعين الزيادة ووجه لا شق الليل ولا ياب بها صارت قضاء البرزلي لم يذكر استحباب الوتيرة واقصر على
 حسين ركعة ومروى في الخبر السابق عن ابي جعفر عني صنفه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا سقط الشق صلى العشاء
 ثم ادى الى فراشه ولم يصل شاعرا وقت صلوة الليل بعد ان تصافى وكما روى من الخبر كان افضل حال الشيخ في الصلاة
 والمخفى عليه ملاوا واجمع واجمع في الخلاف يقول نعم والمستوفون بالاسحار مدحهم بذلك وهو دليل افضلية الدعاء فيه و
 الصلوة مستحبة على الدعاء والاستغفار وقد روى محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى العشاء
 الاخره ادى الى فراشه لم يصل شيئا الا بعد ان تصافى الليل ومثله عن ابي جعفر عني قال حتى يزول الشمس فاذا زال
 الليل صلى ثمان ركعات وادرك في الركعة الاخرة ثم صلى ركعتي الفجر قبل الفجر وعنده وبعده وملت بعد نزول الليل
 عن اشفاقه كزوال النهار وفي رواية عن محمد بن حنبل انه قال لا عبد الله عز وجل الشمس نوره بالليل ركعتي الفجر
 فقال

فقال الليل زوال مثل زوال الشمس قال فبأي شيء نعرفه قال بالجھوم اذا احدثت والظلمة غنى ما احدثت بالجھوم الطوالع
عند غروب الشمس والجھوم على منار القمر الثمانية والعشرين المشهورة ما زاد قال انها مقسومة على ثمانية واربعين
ستين يوما لكل من ليلة عشر يوما فيكون الجھوم مثلاً لسمعة الاجنبية ثلثه عشر يوماً ثم يسفل الى باعده وهكذا اذا جعل القطب
الشمالي من الكفين بطراً على الراس ومن العينين من السافل فبعد هذا الى منزلة الجھوم ثم نؤخذ لكل منزلة نصف سبع
قال والقمر قرب من ليلة الهلال على نصف سبع من الليل ثم يتردد كذلك الى ليلة اربع عشرة ثم يتأخر ليلة خمس عشرة
نصف سبع وعلى هذا الى افره مال وسداسون ويدل النص على اختصاص افره رواية عمر بن زيد انه سمع ابا عبد الله
ع يقول ان في الليل ساعة لا يوافقها عبد مسلم صلى ويدعو فيها الا يستجاب الله تعالى في كل ليلة وفي ايامه
نصف الليل الثاني وروى عبيدة النيشابوري قلت لابي عبد الله ان الناس يروون عن النبي ان في الليل
ساعة لا يدعها عبد مؤمن يدعها الا استجيب له قال نعم قلت متى هي قال ما بين نصف الليل الى الثلث الثاني
في كل ليلة ما ن قلت فاقضع بالروايات المتضمنة كوار فعلها قبل نصف الليل كرواية لسالم الرازي عن ابي عبد الله
ع في فعل صلوته الليل في الليالي القصار صيغاً اول الليل فقال نعم ما راس نعم ما ضفت وقد تقدم قول الصريح
انما النافذة مثل التبر متى ما الى بها قلت وروى سماعة عن ابي عبد الله ع ان الناس يصلون الليل من اول الليل
الى افره الا ان افضل ذلك اذا اشف الليل الى افره وقد روى ابن محبوب بسند مكاتبه جواز ذلك والط
ان الحجب الايام قلت هي محمولة على العذر لقلية النوم والسفر رواية الحلبي عن ابي عبد الله ع في صلوته الليل والوتر
الليل في السفر اذا خوف الرد او كانت علة فقال لا بأس انا افعل اذا تخوفت وعن علي بن سعيد عن ابي عبد الله
ع في صلوته الليل والوتر في السفر اول الليل اذا لم يستطع ان يصل في افره مال نعم وليس بعيد كون ذلك رخصة
مرجوحة من الروايات رواه العقوب بن سالم عنه ثم تقدم ما خاف في السفر الرد وعن محمد بن حمران
عنه عن السامري هذا التقديم جائز للعذر والعشاء افضل في المشهور رواه معوية بن رجب عن ابي عبد الله ع
في الذي نغلبه النوم بعض ولم يخص ابي الصلوة اول الليل في السابغ لقلية النوم تقدم ان صنعت العشاء
ربما قيل بالمنع من تقديمها اصلاً كان الوصل براره يقول كفى يقضي صلوته لم لم يفعل وقبلاً انما هو ما بعد
نصف الليل وان ابي يعقيل كذا التقديم للسافر خاصة وان ادرى من منع من التقديم مطلقاً بناه على الوقت
بالاشفاق وضع الصلوة قبل الوقت واختاره العاضل في المحلف والاخبار مدفعه مع الشهرة وقد روى
محمد بن ابي قره ماسنده الى ابراهيم بن سبابة قال كسب بعض اهل بيتي الى ابي محمد ع في صلوته المسافر اول الليل

صلوه الليل يكفصل صلوه المسافر من اول الليل كفضل صلوه اليتيم والحرم من اول الليل قال الرضا رحمه الله
افوقت صلوه الليل طلوع الفجر الاول ولعله نظر الى جواز ركعتي الفجر حصدا للعالم ان يدخل وقت صلوه يكون بعد
فروج وقت افري وسندف بوجوه منها الشرح بالفجر الثاني بين الاصحاب ومنها ان اسمعيل بن سعيد الاشعري
سال ابا الحسن عن ساعات الليل فقال الثلث الثاني ومنها ما مر من الاخبار واما ركعتا الفجر فمطبوخا بها ما
من عدتها من صلوه الليل لو حان وقت حفت بالحد وحده كما روى عن ابي عبد الله ولو ظن عدم
التساع الزمان لصلوه الليل اعظم على الزيادة وقضى صلوه الليل لرواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر وعنه وروى الفجر فالتساع
من صلوه الليل ثنى فالمشهور في القوي تقديم الفريضة لرواه اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله عن النخعي عن الزهري
بعد طلوع الفجر وروى عمر بن مرشد اسحق بن عمار عنه عن تقديم صلوه الليل والوتر على الفريضة وان طلع الفجر
الشع منه رخصه لمن افرأ اشتغال شي من العبادات قال في المعتمد اختلاف القوي دليل التخيير عن ابن فضال
الروض بعده وسوئرب من قول الشيخ ولو كان يتلبس ما دون الاربع فلكم كعدم التلبس ولو لبس اربع قد ما
مخففة لرواه محمد بن النعمان عن ابي عبد الله قال اذا كنت صليت اربع ركعات من صلوه الليل قبل طلوع الفجر
فانم الصلوه طلع ام لم يطلع مع ان قد روى يعقوب الزراري قال قلت له اوفتم قبل الفجر تعجيل فاصلي اربع ركعات
ثم انحوت ان سبغ الفجر ابدأ بالوتر واتم الركعات قال بل اوتر واقرأ الركعات حتى تقضيها ولكن حملها على الفضل
كما صح به الشيخ رحمه الله وقت الوتر او الليل بعد الثمانى الفعل النبي صلى الله عليه وسلم وليس من الصبحين لما روى
ابي قره عن زرارة انه رجا سال امير المؤمنين عن الوتر او الليل فلم يجبه فلما كان بين الصبحين فزع امير المؤمنين
الى المسجد فنادى اين السائل عن الوتر ثلاث عرات ثم ساءله التورمذه ثم قام فوتر وعنه عبد الله بن سنان
عن ابيه سنان عن ابي جعفر عني وولاه ومن الليل فبسته وادبار النجوم هو الوتر او الفجر وروى اسمعيل بن
جابر عن ابي عبد الله او بعد ما طلع الفجر قال لا قد روى عمر بن يزيد عن ابي عبد الله فعل صلوه الليل والوتر
بعد الفجر ولا حكمة عادة وهو محمول على الضرورة كما قاله الشيخ وكذا تقديم الوتر او الليل حيث كثر تقديم صلوه
الليل لما سلف وقد سلف رواه الحلي عن الصاعدي بتقديم ركعتين من اول الليل فان سيقطصا صلي صلوه
الليل او وتر او اصلي ركعتيه واحتبب بالركعتين شعلا عليه بكل رواه زرارة عن ابي جعفر عن من كان يؤمن بالله
واليوم الاخر فلامتين الا وتر ويجوز حملها على التقية لان عظم وقت الوتر ما بين العشاء الى الفجر وروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الوتر جعله الله لكم ما بين صلوه العشاء الى طلوع الفجر وحوايج كل على اوقاف العشاء ويعارض

مارى عن عائشة ان رسول الله اول الليل واخره ولكن اختلفت فيه من مات الى السحر وافضل اوقاته بعد النحر الاول
لما رواه اسمعيل بن سعد الاسوى عن الرضا ع في ساء التزاجتها الى النحر الاول وقال كان الى ربها او تربعها
الصبح ولو ظن الضيق فسمع وادبر رجلي ركعتي النحر ثم نجا الليل في ساء على الشفع واعاد التوسعة وركعتي
النحر قال محمد رحمه الله وقال علي بن باقر بعد ركعتي النحر لا تقرب الى طلوني ركعتين من صلوته الليل ثم ذكر بعد
ان او تربعها واعاد التوسعة وكان الشئ من نظر الى ان التزاجتها النوافل ليوتربها وقد روى ابراهيم بن محمد
عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله فمن ظن النحر فادبر ركعتي الليل انه يضيف الى التوسعة ثم يستقبل صلوته
ثم بعد التوسعة روى علي بن عبد الله عن الرضا ع قال اذا كنت في صلوته النحر فوجت رات الصبح فدر ركعتين الى الركعتين
التي قبله قبل وجعل تراووه تصريح كوز العدول من النعل الى النعل لكن طاهره انه بعد النوافل كما ذكر مثله
في النقصه ويكن حمل المرح على روية النحر في اثناء الصلوة كاجل الشخ الغراغ في النقصه على مقابلة الغراغ
وقت ركعتي النحر بعد الغراغ من صلوته الليل ولو قبل طلوع النحر في الاشد من الاجار وقال الرضا ع في الشخ في المط
بعد طلوع النحر الاول وقال ابن الحنفية ولا تسحب صلاتها قبل سدس الليل الا تجر لاروايه زرارته عن ابي جعفر
الباقع انهما قبل النحر انهما من صلوته الليل اريدان تقايس لو كان عليك من شهر رمضان اكنك تطوع اذا
دخل عليك وقت النقصه فادبر النقصه وعن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ع انما قبل الغداة وعن الرضا ع
قال ابو الحسن ع قال ابو جعفر ع احس بها صلوته الليل وصلها قبل النحر وعن ابي بصير عن ابي عبد الله ع في ركعتي
النحر من صلوته الليل في اخار كثره وتسمان الدساتين لدرهما في صلوته الليل وروى ابو النضر عن ابي قمره
باستاده الى سعد الاسكاف ع في ركعتي النحر وسمها في صلوته الليل وساء يظهر من ذلك انه لو طلع النحر بدا النحر
كن جهات روايات اف كوزها من بعد النحر كرواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع في عبد الله ع صلها مع النحر وقبله ربه
وعن يعقوب بن سالم قال ابو عبد الله ع صلها بعد النحر واقرأ في الاولى الحمد في الثانية التوحيد ومثله رواه
عبد الحق بن الحاج عنه ع في رسالة استحق بن عمار عنه ع قال صل الركعتين ما بينك وبين ان يكون الضو
عدا انك وعن الحسن بن ابي العلا عنه ع في الرجل يقوم وقد نور بالغداة ليصل السجدين اللتين قبلها
ثم ليصل الغداة وحمل الشخ من الحسن بن علي النحر الاول ووجه بعد لظهورهما في الثاني واشارته ودلائها على
استدراكها الى ذلك وقد روى التصريح كوزها من بعد النحر البا في النحر المحض عن ابي عبد الله ع قلت حتى
اصلي ركعتي النحر قال حين يقرب النحر وهو الذي يسميه العرب الصلح والاطلام اس الحنفية يشبهه لرواه محمد

بن مسلم عن ابي جعفر اول قمه سادس الليل الباقي طاهر كلام التهذيب والاستبصار عدم جواز فعلها بعد طلوع
الفجر الثاني بحمل الاجاز على الفجر الاول او على صلاتها اول ليلة الفجر الثاني استظمار النية او على النية او
الى بصير عن ابي عبد الله وقدمه بفعلها بعد طلوع الفجر الثاني فقال ابو بصير ان ابا جعفر امرني ان اصلحها
طلوع الفجر فقال يا حماد ان الشيعة اتوا في مسترشد من فاقهم عن الحق واتوا في شك كما فاقهم بالنية وهذا الخبر
على ان تعديها افضل لا على ان ذلك الوقت المخصوص على ان قد روي زرارة عن ابي جعفر انه قال اني اصلح
صلوة الليل واخرج من صلاتي واصلح الركعتين واما ما ساء الله قبل طلوع الفجر فان استيقظت عند الوعد بها
ونحوه روي حماد بن عثمان عن ابي عبد الله وحمل الشيخ على فعلها قبل الفجر الاول فيعاد بعده قلت الطاهر
فعلها جائز قبل الفجر وعلما بعد ما الى التوسيع واما الافضل والطاهر من الفجر حينما دلت عليه الاجاز قال
كثير من الاصحاب ويقتد وقتها الى طلوع الحمرة واجتنب في المعتبر بان وقت يتضييق فيه الفرض لما يدا بالقيش
النافله وباراه اسحق بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن الركعتين قبل الفجر حتى ادعيا حتى افضيها قال اذا
قال المودن قد قامت الصلوة وعن علي بن يقطين عن ابي الحسن عني الرجل لا يصلح الفداء حتى يسفر ويظهر الفجر
ولم يركع ركعتي الفجر ايركعها او يفرهما قال يفرهما قلت تدري سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله عن
الركعتين قبل الفجر قال تيركعها من خط السج تركعها من ترك الفداء انما قبل الفداء وما يظن منه تصددا
ما تدلوا وليس سعيد قد تقدم روي فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل الفداء في قضاء الفداء فالاول والآخر
عن الامامه وعن الاسفار جازكونه بخروج الفضيلة لا توقيا في الاحكام وفيه يكره النافله للنبوة
في اوقات خمسة عند طلوع الشمس حتى يذهب الحمرة قاله المفيد وفي الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يرتفع وغروبها حتى يذهب
الشفق المشرق ويراد به صلها للغروب وهو الاصغر حتى يكمل الغروب وقيامها في الاستواء حتى يزول الاك
يوم الجمعة فان يجوز بعد القيام وبعد صلاتي الصبح الى طلوع الشمس والعصر الى غروبها واخرها بالنافله عن الغروب
وبالمسنداه عن ابان السيب كقضاء النافله والتحيم والاستسقاء وصلاتي الطواف والاعلام فان ذلك لا يكره
في المسند روي الاصل فيه باراه عقبه بن عامر قال نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث ان يصلح بين او يفرق من زمانا
اذا طلعت الشمس حتى يرتفع ومن يقوم واذا مصفت للغروب اي قال ودري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الشمس تطلع
ومعها قون السطان فاذا ارتفعت فارقبها ثم اذا استوت فارقبها فاذا زالت فارقبها واذا دبت للغروب
فارقبها واذا غابت فارقبها ونبي عن الصلوة في هذه الاوقات وكذا رويها عن ابي الحسن الثاني عا قبل
ان

قرن السطان فربهم عبد الشمس يسجدون له في هذه الاوقات وقال بعض العامة ان الشيطان يدعى راسه من
 الشمس في هذه الاوقات لتكون الساجد للشمس ساجدا لله في التذويب في خبره فوقع الى ابي عبد الله ع قال ان
 رجلا قال له ان الشمس تطلع من قري شيطان قال نعم ان الشمس اشده عشا من السماء والارض فاذا ^{طلعت}
 الشمس يسجد في ذلك الوقت الناس قال ليس لساطينه ان بني ادم يصلون لي وروى الجلي عن ابي عبد الله
 ع قال لا صلوه بعد الفجر حتى تطلع الشمس فان رسول الله ع قال ان الشمس تطلع من قري شيطان وتفر
 بين قري سطان وقال لا صلوة بعد العصر حتى يصلي المغرب وانما اخضع يوم الجمعة للاروى عن النبي ع انه
 نبى عن الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وعن ابي هاشم عنه ع انه كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة
 وقال ان جنهم سجد الا يوم الجمعة وعن عبد الله ع من سنان عن الصادق ع لا صلوة نصف النهار الا يوم الجمعة
 وانما قيدنا المبتدأ لطائر الروايات لقضاء النهار فيها منهارا واية عبد الله ع الى يعقوب عن ابي عبد الله ع
 لا بأس بقضاء صلوة الليل والوتر بعد صلوة الفجر والعصر وعن جميل بن دراج عن ابي الحسن ع نحوه قال
 من سأل محمد بن محمد عن سليمان بن مهران عن ابي عبد الله ع انما هي النوافل ما قضاه من شئت وعن
 ابي عبد الله ع بطريقين افض صلوة النهار اى ساعة شئت وقد روى ابن بابويه باساره عن ابي الحسن ع
 فيما ورد عليه من جواب سائلين محمد بن عثمان الترمي رضى الله عنهما واما ما سأل عنه من الصلوة عند
 الشمس وغروبها فان كان كاي قول الناس ان الشمس تطلع من قري شيطان وتغرب من قري شيطان
 فما ادرى ان الشيطان تسى افضل من الصلوة فصلها وارغم الشيطان واورد الشيطان في التذويب انما
 عن ابن بابويه ومذايعلى عدم انكاره مطلقا وان انما رواه الى مصر عن ابي عبد الله ع قال ان ما عمل
 ولم يصل المغرب والعشاء اذنى فان استيقظ قبل الفجر قد رايصلها كلها فليصلها وان شئ ان يغتفر
 اهدى ما فليصلها العشاء الا فرقه وان استيقظ بعد الفجر فليصل المغرب وسمع العشاء حتى تطلع الشمس وتذهب سحابة
 لم يصلها من سائر الجبر لا على اعتداد وقت العشاء الا فرقه الى طلوع الفجر كما روى الحسن بن زياد عن ابي عبد الله
 ع ان الذي اكرهه اخصيتى اشاء العصر بعد ركعتين في اشاء العشاء حتى تطلع الشمس ولا يعدل لان العصر
 ليس بعد الصلوة وفي خبر اسنان عن ابي عبد الله ع فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس
 وحملها الشيخ على التقييد لطائر الاجاب بقضاء الواض في اى وقت شاء قلت هذه الروايات لا دلالة فيها على
 نى كراهية باله سبب وقد قال الرضى في الناصرية يجوز ان يصلى في الاوقات المتى من الصلوة فيها كل

صلوه لما سبب مقدمه وانما لا يجوز ان يبدأ فيها بالنوافل وعلى الطلوع والغروب والاستسواء والشيخ في الخلاف
 فيما بعد الصبح والعصر لا يكرهه ما لم يسبب كالمسألة الماضية وقال فيما نحن عنه لاجل الوقت وهي المتعلقة بالشمس لا وقت
 فيه بين الصلوات والبلاد والايام الا يوم الجمعة فانه يصلي عند قيامها النوافل قال في اصحابنا من قال ان
 لما سبب مثل ذلك وفي طعم الاوقات الخمسة بالكرامية الامم له سبب وقال المفيد رحمه الله يقضي النوافل بعد صلوة
 الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر الى اصفرارها ولا يجوز قضاؤها ولا ابتداءها عند طلوع الشمس ولا غروبها ولو زار
 بعض المساجد عند طلوعها او غروبها اخر الصلوة حتى يذهب حمرة الشمس عند طلوعها او صفرتها عند غروبها وحكم
 الشيخ في النهاية بكرامه صلوة النوافل اذا وقضا عند الطلوع والغروب ولم يعان شأوا قال ابن ابي عمير لا
 بعد طلوع الشمس الى الزوال وبعد العصر الى ان يصب الشمس الا قضاء السنة فانه جازيها او الا يوم الجمعة وقال
 ابن الجوزي ورد النبي عن رسول الله عن الانبياء بالصلوة عند طلوع الشمس وغروبها وقيامها نصف النهار
 الا يوم الجمعة في قيامها وقال الجعفي وكان مكره بمعنى الصادق ع ان يصلي من طلوع الشمس حتى يرتفع ونضع
 النهار حتى يزول وبعد العصر حتى يغرب وحين يقوم الامام يوم الجمعة الامس عليه قضاؤه فانه من يوم
 الجمعة وقال المرتضى في الاشعار يحرم الشغل بالصلوة عند طلوع الشمس الى الزوال وكان في صلوة الصبح
 لذكر ما من قبل والاروب على القول بالكرامية استثناء ما لم يسبب لان سرعته عامه واذا تعارض العومان وجب
 الجمع والحل على غرضه والاسباب وجهه من مثل قول النبي ع اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي كعبتين
 يسئل جميع الادوات وكل اكل ذي سبب فان النقص عليه شامل وقد طرأ استثناء القضاء من ذلك بالاجازة
 فاذا جاز ان لا يجره دليل جارح فيه النبي عن الصلوة بعد الصبح والعصر من صلاة مسوا أصلاً ما فيه
 لو لا لم يصلي الصبح والعصر فلا كراهية في شغلها وانما غرضنا منس على انتفاع النافله في وقت الترخيص وقد سبق
 بعض العامة يجعل النبي معلقاً على طلوع الفجر لما روي ان النبي ع قال لم يبلغ شاهدكم عايكم لا يصلوا بعد الفجر
 الا مسجدتين ولعموم قوله لا صلوة بعد الفجر والحديث الاول لم يستثنه واما الثاني فيقول بموجبه ويراد بصلوة
 الفجر نوعاً منهن وبين الاجازة لو وقع الزايلة المكروه في هذه الاوقات فالظاهر ان لم يقل
 بالتحريم اذ الكراهية لا ينافي الصحة كالصلوة في الاكلنة المكروه وبوقف فسد الغاضل من حيث النبي قلنا ليس
 مني تحريم عندكم وعليه بين في هذه الصلوة في هذه الاوقات فعلى قولنا ينعقد وعلى المنع جزم الغاضل بعدم
 انعقاده لا مرجوح ولعلنا ان يقول بالصحة ايضا لانه لا ينعقد على ما لم يسبب وهو عنده جازي ولا يجوز

إتيان الصلوة المنفردة مطلقاً في هذه الاوقات يجوز اعاده الصبح والعصر جماعة لان سبب اولاده
ان رسول الله صل الصبح فلما انصرف راي رجلين في زاوية المسجد فقال لم يصليا معا فاعاد الصلوة فليكن في
رجالنا فقال له اذا اجتمعا فليصلوا ان كانتا صليتهما رجالا كما كان كما سمع لوتنقض السبب في هذه
الاوقات كان اراد الاحرام او دخل المسجد او رآه بعد المكيره الصلوة لغيره بها وان سبب لان شرع هذه
الامور عامه ولو نظرت في هذه الاوقات حازان يصلي ركعتين ولا يكون هذا ابتداء الخش على الصلوة في عقب الطلوع
ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعل في الاسلام ما لي سمعت دق نعليك من يدى في الجنة
قال يا علي علما ارجى عندي من اني لم اتطهر طهورا في ساء من ليل او نهار الا صليت بذلك الطهور ما كان
لي ان اصلي وآقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ليس سجود التلاوة صلوة فلا يكره في هذه الاوقات ولا يكره التعوض
بسبب وجوبه او استجابته ولو تسمى بغيره او ساركت الصلوة في الشرط لم يفسد وكذا سجود الشكر او السجود السبوي ردا
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تسجد سجدة السجود حتى يطلع الشمس وينتصب شفاعا ومنه اشعار بكونه مطلقا للسجدة
الطاهرة لا فرق بين مكة وبغيره للعموم واما قول النبي صلى الله عليه وسلم لا ينعوا احد اطاف بهذا البيت وصلى في اى ساء
شأن من ليل او نهار فلا يدل على الاستسقاء لان الصلوة لها سبب هذا ان حلت الصلوة على صلوة الطواف
ان حلت على مطلق الصلوة فهي تقول بآذان لا تخبر بها فلا يمنع او يرد به بالسبب او يستثنى الاوقات الخمسة بدليل
فكون المراد ما عداها لو اتهم المسافر بالخاض صلوته الطهر شحرج جمع الطهور والعصر والايان بالظن في الركعتين
الاوليين فيجعل الاخيرين نافلا ولو اتهم في العصر بالطائفة الخمسة ايضا واما في قول من علم كراهية الثالثة ان يقدم في
الاوليين الثالثة ويجعل العصر في الاخيرين وقد روى ذلك محمد بن النعمان عن الصادق عا لاشع انما فعل ذلك لانه
الصلوة بعد العصر قال المجتبي خمس صلوات يصلن على كل حال وفي كل وقت فربما نسبها بقبضها
وركعتا الاحرام وركعتا الطواف وكسوف الشمس وصلوة الجنازة والصلوات الغائبة بعض ما لم يدخل عليه وقت
صلوة فادخل عليه وقت صلوة بدال التي دخل وقتها وما لاشع في خمس صلوات يصل في كل وقت ما لم يضيئ
وقت فربما حاضرة الغائبة الواجبة اذا ذكرها وانما الثالثة ما لم يدخل وقت فربما وصلوة الكسوف وصلوة
الجنازة وركعتا الاحرام وركعتا الطواف وقد روى الحسن بن الحسن عن الصادق عا خمس صلوات تصلين في
كل وقت صلوة الكسوف والصلوة على الميت وصلوة الاحرام والصلوة التي يغتفر وصلوة الطواف من النحر الى
طلوع الشمس وبعد العصر الى الليل ونحوه روى معاوية بن عمار عنه ومن اطامره انقضاء صلاتي الاحرام والطواف

[illegible]

في الوقت متى صادف شيئا من اوقافها خارج الوقت بطلت عند محقق الاصحاب ومحصلهم وقد وردت روايات
واطلت ان يغفل بطلان صلوة العامة والساجي قبل الوقت وقال ابن الحيند ليس للشاك في يوم الغيم ولا غيره ان
يصل الا عند بقاء الوقت ومن صلى اول صلاته اوجيها قبل الوقت لم يقم ذلك استا فيها وطاسر طام مولد اعاده
الطمان كالنسي والاقرب اعاده الناس وان دخل الوقت عليه تنويط بعدم المحط مع قدره عليه وان السبب لا
مع عدم سبب الوقت سبب الوجوب ولا سبب عدم الوجوب عليه والا فاذ تابع للوجوب فرج عنه الطمان للرواية وتعبه
باجتهاده فيبقى الباقي على اصله واستدل في المختلف على بطلان صلوة الجميع بطاسر حراني بصير السالف وانه شامل
لصلوة الكاملة وغيره ما ورد في العام على الخاص ان سلم العموم وقال السيد معنى حرب الوقت النسيه على عدم
في غيره فالمصل قبل محالف الشرع ففسد صلاته لان القطع بالراه لا يتم الا بفعل الجميع في الوقت مع ابله الامم الفداء
ما ورد المصل بظنه والقطع بالراه غير مقبض في العبادات قالوا لا كان كلفنا بالمع او الحرم واما الجاهل فقد صرح
المرضي سلطان صلاته والحقه ابو الصلاح بالناسي ويمكن تفسيره بجاهل بدخول الوقت فمصلى لانه على دخوله او لا
بل يجوز الدخول بجاهل اعتبار الوقت في الصلوة وبجاهل حكم الصلوة قبل الوقت فان اريد الاول فهو معنى الطمان
وقد مر وان اريد الثاني فيفسد الصلوة بالاجور البطلان لعدم الدخول الشرعي في الصلوة ويوجب الخطاب على المكلف
بالعلم بالكيف فلا يكون جهله عذرا ولا لا ارتفاع المواخذة على الجاهل لو صادق الوقت صلوة الناسي او الجاهل
مدخل الوقت او بالحكم في الاقرار بنظر من حيث عدم الدخول الشرعي ومن مطابقة العبادة ما في نفس الامر الاول
اقرى واولى بالاطلاق مارك الاجتهاد مع القدرة عليه او مارك التقليد مع العز عن الاجتهاد لعصيانها ولو لم يتذكر الاجتهاد
والتقليد فكما لا اول الاعنى تعلد العدل العارف بالوقت لطوره عذره وقصوره عن العلم والظن ويمكن
ما وان العدل وكذا العامي الذي لا يعرف الوقت او المنوع من عرفانه بحس او غيره انا غيره بما لا يجوز له التقليد مع امكن
العلم لانه مخاطب بعلم الوقت والتقليد لا يفيد العلم ولو تعذر العلم فاجزه قول من علم ما دان او غيره والطائفة كالمنوع
من عرفانه فيمكن بقوله ولكن المنع لان الاجتهاد في حقه ممكن وهو اقوى من التقليد اما لو اخره عدل من اجتهاد لم يقعه
بقوله قطعا لتساويهما في الاجتهاد وورادة اجتهاد الانسان على غيره بالنسبة الى المحذور من نفسه ولو قدر رجحان جهته
غيره في نفسه امكن العدول الى الغير لا مشاع العمل بالمرجح مع وجود الرجحان ويمكن الرخص لمصلحة اقوى من قول
الغير وهو اقوى لكلافت القبلة لان الرخص فيما عرفت وفيه باستفاده الظن فرج هناك بلن رجحان اجتهاد غيره
بل يمكن وجوب الناحية لمشيئة عليه الوقت مطلقا حتى ينص الدخول ولا كفيته الاجتهاد ولا التقليد لان التقين اولى

وهو ممكن ان يكون العصر لا يحصل منه التعيين فلا اشكال في جواز الاجتهاد والتقليد لانه موضع الرخص بخروج الوقت بالبر
 عدم وجوب الرخص مطلقا لان متى شروط العبادات واقفا لها على الاكثر والبقاء غير موقوف به وسد النزع فربما
 من قربات صلوة اصحاب الاعداد مع التوسعة ومع الضيق وسباق الشاهد قطع في المجبة بجواز التعويل على
 اذان الثقة التي تعرف منه الاستظهار لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان اذان المؤمن امانة وان اذانه فخره ولا اعلام بالوقت فلو لم يعلم
 عليه لم يحصل العلم من شرعه وظاهره عموم ذلك للمتمكن من العلم وغيره ويمكن حمل امانة المؤذن وشرعية الاذان للاعلام
 على ذوي الاعداد والشفقة للمتمكن على الاعتبار والاطلاق في المبسوط جواز التعويل على الغير مع عدم المانع نعم لو قدر حصول
 العلم بالاذان لطفا بالامارات هازر التعويل ولا يكون ذلك بمجرد الاذان ولا فرق في المنع من تقليد المؤذن من
 الضم والغير لا يصير الى الظن مع امكان العلم ولا اعتبار بقطع في الصحيح وقد روي في شرحه قال قال ابو عبد الله
 ع اصل المجبة اذان سوادناهم اشده شي مواطئة على الوقت وروي محمد بن خالد قال قلت لابي عبد الله ع انما
 ان اصل المجبة قبل ان يرسل الشمس فقال انما اذك على المؤذن من في مدين اشعار بما قال الحق رحمه الله وكن
 روي ابن ابي عمير باسناده الى علي بن حمزة عن اخيه موسى عن ابي الرجل يسمع الاذان فيصلي العجز ولا يدري المبلغ
 ام لا فانه يظن ان كان الاذان اذ طلع قال لا تجزيه حتى يعلم انه قد طلع لو صلى المقلد بالتقليد في الوقت فانه
 الفساد الاقرب انه كالطمان فلتحمه احكامه بتعبه بذلك ولو عارضه اخبار اخر فعدم الدخول فان تساوى او كان
 الاول ارجح فلا تنافي وان كان الثاني ارجح فحكمه حكم التعارض في التقليد وسباق الشاهد كل من
 انكشف فساد ظن في اشاء الصلوة ولا يدخل الوقت او دخل وقتا بعد الاجزاء ففي وقوع صلاته نافذة ومجهان
 احد ما واخاره الفاضل لا لعدم نيته ولا على الاثنية ولقول الصمعي في خبر معوية في رجل قام في المكتوبة فسمع
 انها نافذة او قام في النافلة فظن انها مكتوبة قال هي على ما افتر عليه الصلوة وفي عبارة اخرى هي ما افتر الصلوة
 عليه ومنه الصحيح على الوضوء وفي خبر عمار عنه ع في الرجل يريد ان يصلي ثمان ركعات فيصل في خمسة فيجث
 بالركعتين من جلوه عليه قال لا الا ان يصليها ثمانية فان لم يبدك فلا وعن عبد الله بن ابي بصير عنه ع انما
 للمسلم من صلوة التي ابتداء في اول صلاته والى الثاني نعم لان الفعل يكفي فيه التقرب مع قصد الى الصلوة وقد روي
 ولتقوى الاصحاب بان الاضطرار مع القناعة نافذة وقد رواه ابن ابي بصير وغيره عن ابي عبد الله ع فان
 كان صلى اربع كانت ثمان نافذة ويمكن الجواب بان منافع تمام الصلوة ولا يلزم منه الحكم بالنافذة لانه تمام
 وعلى القول بانها لا يقع نافذة لا يصير بالعدل نافذة لبطانها من اصلها ويؤيد الثاني عموم ولا يتطاول المعنى كما قيل

بهما المكن ومن المكن جعلنا نافله وتقوى الاسكال لوركم في الثالث وتلذان النافله لا يجوز ان ركعتين الا ان
لمحي باعادة البرص في صورة النسيب على التعديلين في جواز العدول بها الى القضاء احتمال نعم لو كان قد
بها قبل عز فان بطلانها صحيح قطعاً لواجبته او قل في موضع فصادفت الصلوة بأسرها خارج الوقت او صحت
ما خرجها عن الاداء اذ ان نية الاداء فرضه ونية القضاء انما هي مع الذكر ولو ظن الخروج نوى القضاء ولو كذب
ظنه فالاداء باق فان كان في الأثناء فالوجه العدول اليه لانه دخل في الامور باهتقاضي الاقرار والا ان صار متعبداً
بالاداء ولو من بعد زوال مصادفة الوقت والوجه الاقرار للاشكال ويمكن الاعادة ان المكن الاداء لما قلناه ويجوز
الاعادة مطلقاً لان ما صلح لم يطابق ما في نفس الامر يستحب تأخير صلوة الظهر اذا اشتد الحر من النسيب
انه قال اذا اشتد الحر في وقت الطل الذي يمشي الساعي فيه الى الجماعة فابردوا بالصلوة فان شدة الحر من مع جنم
ومن طريق الاصحاب ما رواه معوية بن وهب عن ابي عبد الله قال كان المودن الى النبي صلى الله عليه وسلم
لرسول الله ابرار ودون المبسوط قال اذا كان الحر شديد في بلاد حارة وارادوا ان يصلوا الجماعة في مسجد جازا
يبردوا الصلوة الظهر قليلاً ولا يؤخر الى اخر الوقت فقد استعمل كلامه على قيود شدة الحر ومصحح الخبر في البلاد
الحارة ونعم من نحو الخبر قلنا ان في الحر في البلاد المعتدلة ولعل الاقرب وعدم اعتباره اخذاً بالعموم وقد يحصل التواء
ما شرع الشمس مطلقاً التقيد بالحاجة فلو صلى منفرداً في بلد لا يراى عدم المشقة لا يبراد ولو اراد المنفرد
الصلوة في المسجد حبس الجماعة فالاقرب الايراد لطاسر الخبر المسجد فلو صلوا في موضع ثم فيه يجتمعون فلا يبراد ولو
انفق اجتماعهم في المسجد ولا يسميهم غيرهم فعلى نحو كلامه يجوز الايراد على اعتبار المشقة لا يبراد ولو اعلمهم المسمى الى
المسجد من كن او ظل فجمعوا معهم في المسجد التقيد بالظن ولا يرب في اشياء الايراد في الاربع الاقرب اما الجمع
فيلزم من قوله الظهر فيه وجبان نعم لا طلاق الخبر والشدة الخط في فواتها وعموم قوله اول الوقت رضوان الله
الوقت غنى الله فرج عنه الظاهر معي بعد ما رويته قوله الباقي وقت صلاة الجمعة يوم الجمعة ساء نزول قوله
جاز ان يبردوا بطاسره ان الايراد رخصة فلا تجوز المشقة وصلوا في اول الوقت فهو افضل ولا ين بابونه قوله ان
المراد بالاياد الاسراع في فعلها وسرور في الاتحاح الاسحاب لانه اقل مراتب الامر فكلما ربه في الخبر مشقة تباكره
معيده الفيل والظاسر انه ما قدر به لرفع الذي منه القدر وفي قوله ولا يؤخر الى اخر الوقت ايما الى حوازه الى
اخر النصف الاول من الوقت اعني وقت الفضيلة كما قاله بعض العامة ولا بأس به وقال في الخلاف تعديم الظاهر في
اول وقتها افضل وان كان الحر شديد اجاز تأخير قليلاً رخصة ومنه لا يسر بعد سحاب الايراد وخصوصاً كان

ان كان وقتها طاسراً في اخره كان

قد حكى اليراد عن العامة في باقي الاسباب التي تسحب لها التأخير وقد مضى استحباب تأخير التيمم او جوبه واستحب
 تأخير السجدة الطرية حتى ياتي بالسجدة واستحب تفريقها او يفرق السجدين وتأخير ما قبل الليل وما بعده
 استحباب تأخير الحاج العشاءين ليصلها في المدة ولو الى ربع الليل للسجدة بقضاء الفريض تسحب لتأخير الاداء
 الى خفيف وقتها ورواه زرارة عن ابي جعفر اذا فاتتك صلاة فذكرتها في وقت اخرى فان كنت تعلم انك اذا صليت
 التي فاتتك كنت من الاخرى في وقت فابدأ بالتي فاتتك وان كنت تعلم انك اذا صليت التي فاتتك التي بعد ما بدأ
 بالتي انت في وقتها وانما جعلنا على الذنب جهنم من الاجزاء الصايم اذا نازعته نفسه او كان من متوقع انتظار
 وسبب مشد ذلك انشاء الله وقد روى عن ابي عبد الله في المغرب توجر ساعة لابس ان كان صائما انظر
 ثم صلى وان كانت الحاجة فضا ثم صلى وروى الكشي عن سماعة عن ابي عبد الله في الصلوة تحضر وقد وضع الطعام
 قال ان كان اول الوقت فابدأ بالطعام وان حافت تأخير الوقت فليبدأ بالصلوة جميع اصحاب العذر ارجع جا
 زوال العذر بالتأخير لانه مضى الى جعل الصلوة على الوجه الاكمل وادرجه المرفوض وان الحيد وسلا رضى الله عنهم ورحم
 تحصيل المقبر في المايم من الشرط والجزء مما امكن لما عوم الامر بالمخاطبة في الوقت وان كان الاوامر قد روى بحليل
 من دراج عن ابي عبد الله فيمن نفوته الطهارة والمغرب وذكر عبد الله الاخرة قال يبدأ بالوقت الذي هو فيه
 لا يؤمن الموت فيكون قد ترك صلاة فريضة في وقت قد دخل ثم نفض ما فات الاول فالاول من هذا الخبر دليل على ما
 من الاستحباب في العاضى وعلى وجوب ترتيب التواتر وعلى ما دعيه من عدم وجوب التأخير وقد روى عبد الله
 من سنان عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة واحدة في يوم فليكن من يدي الله بها ان
 قوس الى يدي الله التي او قدوة على طورك فاطفوا بالصلوة وروى امان بن ثعلب قال صليت خلف ابي عبد الله
 بالمزلة على انصرف قال ما بان الصلوات الخمس المفروضة من اتمام حدود من وحافظ على موافقتين في الله
 يوم القيمة ولعن الله من غلبه الجنب ومن لم يتم حدود من ويحافظ على موافقتين في الله لا عنه ان شاء الله
 ان شاء الله واخبار كثيرة شاططه لعدو وغيره اذا كان التأخير مشتملا على نصف كالاستطارة الجماعة او طول الصلوة
 والتمس من استيفائها وقد جعل الشيخ خبر عبد الله بن سنان عن الصادق في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة التي فيها
 وجب ان يصبر على مثل ذلك على استطارة الجماعة والامحج الباقى في وقت التزنية وروى عن يزيد عن ابي عبد الله
 على المغرب اذا كان ارفق بك واكن لك في صلاتك وكنت في حوائجك فلك الى ربع الليل
 متاخر في الاصحى منع صلوة التأخير بل عليه فريضة وقد قدنا اخبارا تشهد بحج ذلك مشتملة من التهذيب وقد

ذكر في الكافي بالشيء بذلك فنه ما رواه سماعة قال سالت عن الرجل ياتي المسجد وقد صلى في اهل بيته المكتوبة او يتكبر
فقال ان كان في وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة وان خاف الفوت فليبدأ بالفريضة ثم بعد كلام اما فصل
برأوس كلام الكليني الفصل اذا صلى الانسان وحده ان يبدأ بالفريضة لكون فضل اول الوقت للفريضة وليس لمخو
عليه ان يصلي النوافل من اول الوقت الى قريب من اخر الوقت ومنه ما رواه عن اسحق بن عمار قال قلت لابي
وقت فريضة نافله قال نعم في اول الوقت اذا كنت مع ايام تعتدي به فاذا كنت وحده كما بدأ المكتوبة وعن محمد بن
صالح قال لا يبعد الله اذا دخل وقت الفريضة اشغل او ابدأ بالفريضة فقال ان الفضل ان تبدأ بالفريضة اجمع لا
باعتبار من روى النعم بن روايه زرارة عن ابي جعفر الطوسي بر كفته حتى تقضى الفريضة كلها وروى عنهم اصلوه
لمن عليه صلوة الجواب لما تعارضت الروايات وجب الجمع بالحل على الكراميه في هذا النبي وسمى الصلوة الكاملة في الخبر
الساكن وقد كفي بتقديم الترخيص ان قاضي الفريضة يصلي امامها نافله ركعتين وان النبي صلى الله عليه وآله قال الكليني و
الصدوق الله انام التي هي عن صلوة الصبح رحمه الله
لو شك في فعل الصلوة ووقتها باق وجبت
قيام السبب واصله عدم الفعل والافلا عملا بظاهر حال المسلم ان لا يخل بالصلوة ويخبر حسن السند عن زرارة و
الفيض عن ابي جعفر انه قال حتى استيفت او تسكنت في وقت صلوة امكن لم تصلها او في وقت فوترها صلته ما و
سكنت بعد ما فرغ وقت الفوت فقد حال جابل فلا اعاده عليك من شك او رده الكليني في التذييل
مضى استحباب اعادة المنفرد جماعة وان كان وقت نهى ويكون العادة نقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد مر
ان السجدة النافله ولادة الزيادة الاولى فيمنع وجوب الثانية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اتصلي صلوة في يوم مرتين اي فيه الوجوب ولا فرق
بين امام الحلي وغيره وقد روى خبران يتضمنان الوجوب احدهما من طرق العامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما اذا جئت الى الصلوة فوجدت
الناس فصل معهم فان كنت قد وصلت لكنك نافله ومنه مكتوب وثانيهما من طرق الخاصة وسوى الصحيح من بعض من
البحري عن ابي عبد الله عن الرجل يصلي وحده ثم يجي جماعة قال يصلي معهم يجعلها الفريضة واول الاول ان انوار
المكتوبة ويمكن تاويل الثاني بالشيخ حماد على جعلها من قضاء سالت او على من كان في اشاء الصلوة فوجد الجماعة لانه
قد روى عمار عن الصم عن الرجل يصلي الفريضة ثم يجي جماعة ابعدها عنهم قال نعم سوا فضل قال فان لم يفعل ليس
ببأس يصلي بقلناه ينوي التعل ولو نوى الطه للمعاودة جاز وما بعض العامة ينوي الفرض اما للحر من السالين
واما لانه الجماعة في نافله قلنا قد اوردوا الخبران في الجماعة في الفعل جائزه لو لم يدرك سوى ركعتين فالاقرب
تمامها بحسب ما نواه لانه المأمور به وجوبه في التكرار التسلية على اثنان لانها نافله ولو ادرك ركعة فالوجوبان ولو

أدرك ثلثا أو الأتمام ليس الأولى كانت المعادة المغرب أقصر على الثلث أدنى المنوية وبعض العامة يأتي بأربع لا تسمى
بناقلة وتر غير الوتر والمعارفة للتمام محذورة قتيما ركعتين وعن حذيفة رضي الله عنه ركعتين لا غير وكل هذا بناء على الندب
ياثم ساجدة الصلوة عن أول وقتها بغير علم المدارك ولو غرم على الفعل فلا اثم ولو لم يزل فإلّا الاثم مع ذكر
الوجوب وليس الغرم شرطا في جواز التأخير فلا يلزم تضييع الجميع في الاصل نعم يحرم تأخير ما عن وقتها المفروب لها
ولا يخرج عن التحريم بانقضاء ركعة وإن حصل بها الاداء لأن ذلك حكم التغليب بتحصيل الرأفة والامكانات الباقية
خارجة عن الوقت مع وجوب فعلها فيه والاخلال بالواجب هوام ويكره تأخير الصبح عن الاسفار والعصر إلى الا
لما سلف ويلزم منه كراهية تأخير الظل إلى جديده في العصر والاضواء وكذا يكره تأخير كل صلاة عن وقت الفضيلة
تقدم من الاجازة إلى المانع فأقل احواله الكراهية في وقتها ووقاات الصلوات ما انضل والفضيلة والحواز والكره
والاقرار صلوة الصبح من صلوة النهار عند الكل الا بالجماعة الاثنى أو كل غنة انما من صلوة الليل بناء على
ان اول النهار طلوع الشمس حتى للصوم محظرا الاكل والشرب إلى طلوع الشمس غنة قال في الخلاف وروى ذلك عن
حدیثه لقوله بعد وجعل الله النهار مصرة والله النهار الشمس وقول النبي صلوة النهار عرجا ووجوب منع ان الله الشمس
على نفس الليل والنهار ايمان ومومن اضافة التبيين كاضافة العدد إلى العدد وسئل انما الشمس ولكن علامة
الشيء قديما فحتى يكون بعد دخوله سلكا ان الشمس علامة النهار وانما مقدمه تكن الغيبة الحاصل من اول الفجر عن
الشمس مكان الشمس طالعه في الحقيقة طالعه وان تأخر زویر جرمه من اربعة اوقات الطالع بحسب الاعمال
والا الحجر فقد نسب الدار على الى العمارة اي جعل على معظم صلوة النهار ويعارض باستوار الاجماع على خلافه وقوله
واثم الصلوة طرفي النهار قال الشيخ ولم يخلو ان المراد بذلك صلوة الصبح وصلوة العصر من ترك الصلوة
الواجبة من المسلمين مستحلفا فهو مرتكب فعل اجماعا ان دل على الغفلة من غير استتاب لعلم بشئ من ان ضرورية
وقول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك الصلوة ترك الدين وقال اجمعت الفتوى على رواية وغنة عن
ترك الصلوة مستحلفا قدرت منه الذمة واذا قل لم يصل عليه ولم يمين في حق من المسلمين والله لو ارث المسلم وان
كان مسلما عن كفر استيب فان تاب والاقبل لقوله صلى الله عليه وسلم وان تابوا واقاموا الصلوة الايدى ولو ادعى المسلم البشعة
والكنس في حق من كان قريب العهد بالاسلام او ساكن بادية يمكن في حقه عدم علم وجوبها قبل منه ولو تركها غير
مستحل غزير ملا وصل في الرابعة قال في المبسوط اذا فرغ من الصلوة امر بان يفضيها فان اثنى غزير وان اقام
على ذلك حتى ترك ثلاث صلوات وغن في ثلث مرات قبل في الرابعة وذلك عام في جميع الكبار مع اذنا

في الخلاف روى عنهم ان اصحاب الكبار يقولون في الثالثة وقال في المبسوط ولا يقل حتى تسب ما ن باب والا يقل
وكن وصل عليه وروى عن قباير المسلمين ويراة لورثة المسلمين فقضية كلام الشيخ اشترط ترك اربع صلوات حتى يرجع
وقبلا ولا تقل حتى تغز ملائوسا بسبب من التوبة والذي رواه الاصحاب عن يونس عن ابي الحسن الماضي
عنه قال اصحاب الكبار كلما اذا عليم الحمد مرتين قبل الثالثة وروى ابو خديجة عنه عن المراتين في الحاف بلاها
يكرهان ثم نقلان في الثالثة وعن ابي بصير عن ابي عبد الله ان رسول الله كان اذا شرب الخمر مرتين قبل
الثالثة وبعده اخبار قال الكليني قال جميل وروى بعض اصحابنا انه نقل في الرابعة ولم اقف في الرابعة على حد
عام بل روى ابو خديجة عن الصمعي المراتين في الحاف النقل في الرابعة كما روى في الثالثة وروى زرارة ما وزياد
ابي عبد الله عن ابي الحسن في الرابعة مرات اقيم عليه الحمد قبل وروى ابو بصير عن ابي عبد الله الراني اذا جلد ملائسا نقل
في الرابعة ان جميل بن دراج قال روى اصحابنا ان الراني نقل في الثالثة وروى ابو بصير عن ابي بصير عن ابي
عبد الله من اخذ في شهر رمضان وقد انظر فرغ الى الايام نقل في الثالثة وعن ابي بصير قال قلت اكل الراني بعد
البينة قال يوت ما ن عاد اوت ما ن عاد قبل وفي الخلاف نقل في الثالثة لما رواه يونس عن الماضي ع
نقل المحقق الثالث من احاط بالاربع لم نقل الشيخ وقد لول خبر لم نروه عن الصمعي في ابي البيه الحمد وروى جميل عنه
النقل بالتركيب قال لا قدر يروى ان اصحاب الكبار يقولون في الثالثة او الرابعة ثم ذكر خبر يونس بالثالثة اذا
كان ترك الصلوة مع الاستحالة لردا فان المرأة لا تقل تركا بل تجلس وتضرب اوقات الصلوات حتى تسب او
تموت لما رواه ابن محبوب عن غيره واحد من الاصحاب عن الباقر ع والصادق ع المرأة اذا ارتدت استتبت بان
نابت والا حلفت بالسبح وضيق عليها في جسد ما عن عباد بن صيب عن ابي عبد الله قال المرد تسب بان
باب والاقل والمرأة تسب بان نابت والاجبت في السبح واضربها ولو تركها الاستحالة وعزرت ملائسا فظاهر
الاصحاب نقلها في الرابعة كما راجل وكذا في جميع مواضع تكرار الحمد والتعزير والله اعلم لا فرق بين ترك الصلوة
وترك شرط او غيرها مجمع عليه كالطهارة والركوع اما المختلف فيه كازالة النجاسة وبعض العاتمة وجوب الطهانية ملا
نقل مستحل تركه لو ادعى النسيان او الغفلة في اخباره عن استحالة الترك او اولى الصلوة ما لا فائدة قبل منه
قيام الشهادة انه لا يردوا غفلة عن ترك الصلوة بالنسيان او عدم المطهر قبل غفلة ويؤمر بالقضاء فان
اشنع منه غفلة ان اوجبنا الفور وان قلنا بالترخي ملائسا فذكر التعزير امكن انصاف حكم الاداء ولو استحل
ترك القضاء فالطاعة كترك الاداء ولو اغفلة عن الترك بالكلل او المرض لم نقل منه وطالب المرفض بالصلوة

بحسب حاله فان استغفر اثلاثا ثم القى قال الفاضل في التذكرة الطاهر من قول علمائنا انه بعد التعذر لا
 يقبل التسبب اذا ترك الرابطة قال في النهاية يحمل ان ضرب حتى ان يصلي ايموت وهو مقبول عن بعض العلماء
 وروايت الفاضل الشيخ في انه لا يقبل في الرابع حتى يسقط ولا يسوغ قتل مع اعتقاد التجريم بالمرّة الواحدة ولا بالمرّة
 ما لم يحمل التعذر ثلاثا الاصاله حقن الدم وتولية على الجمل ثم امره مسلم الا باحدى ثلاث كونه يمان او زنا بعد
 او قتل نفس بغير حق توبة بار كما استحلاني موضع قبولها موافقا له عن اعتقاد وجوبها وفعلها ولو انجز لم
 يفعل عز وجل فعل فلما لم يحتمل تحقق التوبة والطاعة لا يكفي اقراره بالشهادتين مثلا لان الكفر لم يقع مرة كما لو
 صلى الكافر لم يكلمه باسلامه سواء صلى في دار الاسلام او دار الكفر لان الاسلام هو الشهادتان ولو سمع تشهده فيها
 فالطاعة لا يكفي لان المكان الاستناء ولو اعراب عن نفسه الكفر بعد لم يكن مرتد او كذا الوصل المردم لم يكلم بعبودته الى الاسلام
 وهذه المسئلة وفروعها لم اتف فيها على نص معين من طرقتنا ولم يذكرها من الاصحاب الا القليل
 في موايد القضاء والكلام في شتمل وقت القضاء الغاية الواجب ذكرها ما لم يتحقق الحاضر قوله
 واقم الصلوة لذكرى اى لذكر صلاتي قال كثر من المفسرين انها في الغاية لقوله من اتم من اتم عن صلوة او نسيها بلفظها
 اذا ذكرها ان الله نعم تقول واقم الصلوة لذكرى وروى زرارة عن ابي جعفر ع اذا فاسد صلوة فذكرها في وقت
 اخرى فان كنت تعلم انك اذا اصبحت الغاية كنت من الاخرى في وقت فابدا بالتي فانك فان الله تعالى يقول
 واقم الصلوة لذكرى وان كنت تعلم انك اذا اصبحت الغاية فاسد التي بعد فابدا بالتي انت في وقتها وفيه
 دلالات ثلث التوقيت بالذكر وجوب القضاء وتعيينه على الحاضر مع السعة وعن النبي انه قال من اتم من اتم عن صلوة
 او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وفسد لا تان احدهما توقيت قضاء الغاية بالذكر والمالي وجوب
 القضاء مع الفوات وجوبه في حق المفوض يستلزم اول تيسر في غيره ولما تقدم في خبري خمس صلوات وعن زرارة
 عن الباقر ع فممن صلى بغير طهور او نسي صلوات او نام قال يصلها او لو كرر في اى ساعة ذكرها ليلا او نهارا او
 يوتره كالمسالك ظاهر الاكثر وجوب الفور في القضاء اما لان الامر المطلق للفور كما قاله المرتضى والشيخ
 واما احتياط البراءة ومولاهم بوجوب تقديمها على الحاضر مع سعة الوقت وسطون الحاضرة لو عكس فتعذر او نال
 المرتضى رحمه الله اتباعا فمفع في السابل الوسيعة من اكل بفضل عما يسك الرض ومن نوم نزع على الخطا في
 ومن لعش برى على قدر الضرورة ومن الاسعال بجمع المباحات والمندوبات والواجبات للموسوعة قبل القضاء
 ويحتمل ما به الاحتياط المحصل لسن البراءة وتركه معرض المكلف للفور المطعون الذي يجب التحوط منه عقلا

وتارة تقول بعد اتم الصلوة لذكرى واورد بحرى المحس وبغرى زراره الساعين وفي عبارته اخرى لم يزاره عن
 عناد اذ دخل وقت الصلوة ولم يتم باعد فانه يقطع ما لم يحرف ان يذهب وقت هذه الذي حضرت وبارواه ابو
 بصير قال سالت عن رجل نسي الطهر حتى دخل وقت العصر قال سدا الطهر وكذلك الصلوات ويبدأ بالتى نسيته الا
 ان يخاف ان يخرج وقت الصلوة فيبدأ بالتى استنى وقتها ويخبر عمر بن يحيى عن ابي عبد الله عمن صلى الى غير قبله
 ثم سمن لم يرد دخل وقت صلوة اخرى قال يصليها قيل ان يصلي هذه التى دخل وقتها واجتهد السيد على بطلان
 الحاضر مع السبق بالتى عنها الا ان الامر بالشئ يستلزم النى عن ضده واما بما روى من قول النبي صلى الله عليه وسلم
 لمن عليه صلوة واجتهد بعض المسافرين على منيب السيد من المتع على المانف للقضاء برواية عبد الله بن سنان عن
 الصمعي فحين فاته زوال لا يدري كم هو من كثرة قال يصلي حتى لا يدري كم صلى من كثرة قلت لا يقدر على القضاء
 شغله قال ان كان شغله في طلب معيشته لا بد منها او حاجة تلاحق من فلا شئ عليه وان كان شغله للدين او شغل
 به عن الصلوة فعليه القضاء والتى الله مستحقها وانما يضيق للسنة قال ومومن باب التيسير وانا بما يورثهما
 الله على العواصم المحض حتى انما استجبان تقديم الحاضر على الغايت مع السمع وتبعهما اكثر المسافرين قال الفاضل
 هو منيب والذى ذكره من معاصره من المشايخ ويجيبون عن الاجباط بانه لو تم اقتضى الاولوية لا الوجوب ونحن
 نقول باستجاب تقديم العائنه ومعارضه باصال البراءة وتجويز الاحرام قبل فعل الحاضر والاجتباط بالبراءة
 بهما عن الاية ان المفسرين ذكروا فيها وجوها منها انه اذا مضى ان الصلوة يترك بالمعذور ويشغل القلب واللسان بذكر
 ومنها ان اللام للتعليل اى لاني ذكرتها في الكتاب وامر بها ومنها ان المراد لذكرى خاصة اى لاراني بها ولا
 تشبها بذكر اخرى ومنها ان المراد لا ذكر كالتسليم ومنها ان المراد باللام التوقيت فيشمل جميع مواقيت الصلوة
 ومع الاعتناء بما ذكرتم لا ارادة اذ خبر الواحد لا ينعض حتى يخالف المشهور مع معارضة بمثله سلمنا لكن يمنع الوجوب
 المضيق بان الامر لا يدل على الفور وقد تحقق في الاصول وعن الاخبار انها يدل على مطلق الوجوب اما على
 الوجوب المضيق فلاست فان في حرى المحس صلوة الكسوف والجمازه والاعوام ولا نقول احد بوجوب
 تقديمها على الحاضر تضيقا مع المعارضة بوجوه قضية الاصل فانه دليل قطعي حيث ثبت الوجوب منه
 لزوم المحس والعصر والظهر والمنفى بالكتاب والسنة ثموم اى الصلوة مثل اتم الصلوة لذكور الشمس الى
 غسق الليل اقيموا الصلوة فانه يشمل من علمه ما يتبعه وغيره معارضة الاخبار بمثلها فروى ابن سنان
 عن الصمعي قال ان نام رجل ونسي ان يصلي المغرب والعشاء الاخره فان استيقظ قبل الفجر قد راى يصليها

كلية ما يليصلها وان خاف ان نفوته احد بينهما فليداهما العشاء وان استيقظ بعد العشاء فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء
وروى ابو بصير عن الصمغ كحذو ذلك وروى سعد بن سعد عن الرضا ع اذا دخل الوقت عليك فصلها فانك لا
تدري ما يكون فخر جمل بن دراج عن الصمغ وقد مر في المسألة صريح في تعديم الحافه وروى عمار الساباطي عن الصمغ
ان حضرت العمه وذكر ان عليه صلوته المغرب فاجاب ان يبدأ بالمغرب بداء وان احب بداء بالعمه ثم صلى المغرب بعد
وهذا صريح في التحريم فان كان مغرب يومه على خروج المغرب يربع الليل او غيره وان كان مغرب امسه فاصح
في الدلالة والاختيار والدالة على عدم القضاء في اوقات الكراهية وعلى جواز النافله لمن عليه قضاء يدل على ذلك انفسه
سلفه بسونغ الاصحاب الاذان والاقامة للعاصي مع استحبابهما وقد روه بطرق كثيرة منها جرحه بن
مسلم عن ابي عبد الله عن عمن صلى العامين والدعاء ضايطه ويرون في تعميم او تسن ثم يصلي بيقوم بعد ذلك في كل
صلوة ومنها جرحه قضاء النبي ص الصبح فانه امره لا بالاذان بل صلى نافله قبلها ومنها جرحه زرارته عن الباقر ع
وسبق ان شاء الله في رواية الحسن بن زياد عن الصمغ في عدم العدول عن العشاء الى المغرب وتوريه كما
مر وجعله على مغرب امسه اول الرواية زرارته عن ابي جعفر ع الدلالة على العدول عن العشاء الى المغرب الى
الركعة الثالثة والاربعين على التضييق يستلزم النبي عن ضده فلم قلتم ان الامر هنا مضيق لما حدث لاصول
لمن عليه صلوته فلم يستثن من طيقنا وانما اورده الشيخ في البسوط والخراف من سلافي الهذيل بطرق معتبره عن
علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال سالت عن صلوته الجائزه اذا احمرت الشمس اتصلح او لا قال لاصول في وقت
صلوه وقال اذا اجبت الشمس فصل المغرب ثم صل على الجائزه وكلمان على النافله او على نفي الكمال والماجر
النافله فمن التعليل في النافله اذا اتول احد بوجوبه فاذا كان هذا المنبه غرضه واجب كسب لسفاد الوجوب في
المنبه عليه صار بعض الاصحاب من المتأخرين الى تعيين قضاء الغايته مع الوحده والتسعة وبعضهم الى
ما يوسع وان تعددت والحال على ذلك روايتان صحيحتان رواية صفوان عن ابي الحسن ع في ناسي الظهر
حي غرت الشمس قال كان ابو جعفر او كان الى ع تقول اذا امكنه ان يصليها قبل ان نفوته المغرب بداء بها
الاصلي المغرب ثم صلاها ورواية زرارته عن الباقر ع قال اذا نسيته صلوته او صليتها بغير وضوء وكان عليك
قضاء صلوات فابدأ بالاولى فاذا نسيها او لم تزل باعدها باقامه اقامه لكل صلوته قال وقال ابو جعفر ع
ان كنت قد صليت الظهر وقد فاتك الغداة فذكرتها فصل اي ساعة ذكرتها ولو بعد العصر متى ذكرت صلوته
فانتك صلاتها وقال ان نسيته الظهر صليت العصر فذكرتها وانت في الصلوته او بعد فراغك فانوتها

الاولى ثم صل العصر فانما اربع مكان اربع وان ذكرت انك لم تصل الاول واصلت العصر قد وصلت منهار
فصل الركعتين السابقتين وقم فصل العصر وان كنت ذكرت انك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب لم تكن فوتتها
العصر ثم صل المغرب وان كنت قد وصلت المغرب فقم فصل العصر وان كنت قد وصلت من المغرب ركعتين ثم ذكرت
العصر فانما بالعصر ثم سلم ثم صل المغرب وان كنت قد وصلت العشاء الا فرقه ونسيت المغرب فقم فصل المغرب وان
كنت ذكرت ما قد وصلت من العشاء الا فرقه ركعتين او قلت في الثالثة فانما بالمغرب ثم سلم ثم قم فصل العشاء الا فرقه
وان كنت قد نسيت الا فرقه حتى وصلت المغرب فصل العشاء الا فرقه وان كنت ذكرت ما واصلت في ركعة الاولى الثانية من
العشاء فانما بالعشاء ثم قم فصل العشاء وان واصلت المغرب والعشاء قد فاساك جميعا بابداء بها قبل ان
تصل العشاء بابداء بالمغرب ثم بالعشاء وان حشيت ان فواتك العشاء ان بدأت بها بابداء بالمغرب ثم بالعشاء ثم
صل العشاء وان حشيت ان فواتك العشاء ان بدأت بالمغرب فصل العشاء ثم صل بالمغرب والعشاء بابداء
ما دلها لانها جميعا فاضا ايها ذكرت فلا تصلها الا بعد شعاع الشمس ملت فلم ذاك حال لانك لا تكاف فوتره مال
الشيخ في الخلاف جاز من الجهر فمفسر المذهب كل رجل يقول بطلانها طرد احد الفروع على مقارنه الفروع ملت قد اشتملت
الجهر على ما يدفع الاحتمالين لان المغرب والعشاء المذكورين اخير امسعدان مع انها من يوم سالت فان عمل ركعة
زلا وان عمل بعضها كان تكافؤه ولا على ان الرتب مستحب لا يستحب لانه حكم بالتوسعة بعد صلوة الصبح فلو صح
القول المضائق اشق والحق هنا ان الاخبار في غير المعارض بالجامع فيها الجمل على الاستصحاب بان القول
بالمضائق المحضة يلزم منه اطراح الاخبار الصحيحة على التوسعة والقول باستصحاب تعديم الحاضرة يلزم منه اطراح اجزاء
الرتب والتفصيل موضع لاطراح الجمع والعلل الجهر من مما امكن اول من اطراحها او اطراح احد ما وسعير الاطراح
سعي فضا الاصل وعمومات الران سالت من المعارض والشيخ من اصحاب المضائق مع حكمه في مواضع من الهند
بعد ما حكاه فممن اعاد صلوه الامام بحملها فافله او فضا فرفضه سالت وكبار اذه خبر عماد السالف عن الصوفيا
اردت ان يعفى شي من الصلوة مكتوبة وغيره فلا تصل شي حتى سدا فصل قبل الزنينة التي حضرت ركعتين
نافله لسان اقصي فاشتد لم يرض الشيخ مع ان عادته ان الجهر اذا كان لا يرضيه يرضي له لم يرض في النهاية
والخلاف سلطان الحاضرة لو اقمه المانع الضيق وكذلك الميحد وان الى عيقل وان الجهر فمصرح بالترخي
وان البراج و ابو الصلاح الشيخ البيهقي وابن ادريس رحمهم الله روى زرارة في الصحيح عن ابي جعفر
قال قال رسول الله اذا دخل وقت صلوة مكتوبة ملاحه ما فله حتى يبدأ بالكتابة قال بعدت الكثرة ما جهر

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الحكم من بعده واهي بقبول ذلك متى علموا كان في العاقل ليقبوا بغيره فحدثني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره وقال من يكلمني فقال بلال انما بلال وناموا حتى طلعت الشمس فقال بلال ما اردتكم فقال يا رسول الله اخذ نفسي الذي اخذ بانفاكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فموا فموا فموا وان كنتم الذي اصابكم فيه الغفلة وقال بلال اذن فاذن فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتي الجوامع واهي بفصلوا ركعتي النحر ثم قام ففصل بين الصلوات قال من نسي شيئا من الصلوة فيصليها اذ ذكرها ان الله عز وجل يقول وادم الصلوة لذكرى قال زرارة هل قلت الحديث الى الحكم واهي به فقال تعفت حديثك الاول فحدثت علي ابن جعفر بما خبرته مما قال القوم فقال ما زرارة الا خبرتهم انه مدقات الوقان فجعلوا ان ذلك كان قضاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم طرف من هذا الخبر فبعضه ورايد منها انما ان يكون للقوم حافظ اذا ما اصابته لهم من محرم ما يخاف منه ومنها ما تقدم من ان الله تعالى انما نسيه يعلم الله ولما يتبرع بعض الامة بذلك ولم يفت على راد ذلك الخبر من حيث توهم القبح في العصية به ومنها ان العبد يفتي ان تغال بالمكان والزمان بحسب ما يصيبه فيها من ضر وغيره ولهذا تحول النبي صلى الله عليه وسلم الى مكان اخر ومنها استحباب اداء النيات كما استحب الحاضرة وقد روى العامة عن ابي قتادة وجماعة من الصحابة في هذه الصورة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اذن فصل ركعتي النحر ثم امره فقام ففصل صلوة النحر ومنها استحباب قضاء الصلوات ومنها جواز فعلها لمن عليه قضاء وان كان قد مضى منه اكثر المتأخرين وقد تقدم حديث اخر فيه ومنها سائر الاحكام التي في القضاء كالاداء ومنها وجوب قضاء الغائبة لغيره عليه السلام ووجوب التماسي به وتوكله فليصلها ومنها ان وقت قضاء ما ذكرنا ومنها ان المراد بالاية ذلك ومنها الاشارة الى الحادس في القضاء لقول الباقية الا اخبرتهم انه مدقات الوقان الى اخره وهو نظيره السالف عنه عليه السلام وقد روى زرارة ايضا في الصحيح ما يدل على عدم حراza النافذ من عليه فريضه قال لابي جعفر اصلي فافله على فريضه اوفى وقت فريضه قال الاله الاصلي فافله وقت فريضه را لو كان عليك من شهر رمضان اكان لك ان تطوع حتى تقضى قال قلت لانا لك الصلوة قال فافله واما ما كان لقايني عن زرارة تشييد عليه السلام الصلوة بالصيام واذ في صورة التماس وان الامام لم يكن من شأنه التماس ولعله عليه السلام اراد مجرد التماس والتعلم زرارة في خصوصه والشيخ جمع بينهما كالحمل على استظهار الجملة وان بابا يعمل بمحصول الخبر واهي بقضاء النافذ من الفريضه من الخلف اذ لم ينعقد له خبره بل يصح من الصلوة فبين نام عن الصلوة حتى طلعت الشمس فقال يصلي ركعتين ثم يصلي الغداة وادبر وحمل الشيخ ما على استظهار الجملة محمدا للاستعمال بالنافذ واهي بغير الاصحاب الى المكان ان يكون الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

१००
 १००
 १००
 १००

في ذلك من المفسر اذ النسخ جائز في السنن وقد روى ابراهيم بن عمر البجلي عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال قلت ان
توبيا يحد ثوبا غير متمين وتحد ثوبا متمين غيره قال ان الحديث ناسخ كما ينسخ القرآن اجمع العلماء على وجوب
قضاء ما فات من المكتوم مع بلوغ من ماله وكال عقله واسلامه وسلام المرأة من الحض والنفس وقدرته على المطهر
ثم افاضت اوسموا اليوم اوسموا قد دلت عليه الاخبار السالفة ودل على اخراج البصير والمجنون حديث رفع العلم
وعلى اخراج الكافر قل الذين كفروا الاية وخبر الاسلام يجب اوسموا ما قبله وعلى اخراج الحايض والنفسا ما سلف
واما السكران فلا بد سبب علوي في زوال عقله فهو كالنوم واما ما قد الطهور فقد تقدم الخلاف فيه لا يجب القضاء
مع الانقاء المستوجب للوقت في السهو لان زوال العقل بسبب زوال التكليف وليس مستند اليه وسعة القضاء
لوجوب الاداء ورواية ابي ابيوب عن الصماء سالت عن الرجل اغنى عليه اياما لم يصل ثم افاق ايضلى ما فاتة قال
لا شيء عليه وعن حفص بن البصري عنه سمعت يقول في المعنى عليه ما غلب الله عليه فالد اول نال من عشرة نحوه ^{الله}
مع من عمر عن الباقر ومكانه محمد بن سليمان الهادي عاود كما مكاتب ايووب بن نوح اياه ورواية ابي بصير
الجلي عن ابي عبد الله في الرجل يغنى عليه من اثم يفتق قبل غروب الشمس قال يصل في الظهر والعصر ومن الليل اذا
افاق قبل الصبح قضى صلوته الليل وعلى من اعمل اكثر الاصحاب وبارا هذه روايات كرواية حفص عن ابي عبد الله
عنه قضى صلوته يوم وعن العلاء بن الفضل عنه ان افاق قبل غروب الشمس فله قضاء يومه هذا وان اغنى عليه اياما
قضى اخر اياته ورواية ابن سنان عنه كلما تركته من صلوته لمرض اغنى عليك فيه فاقضه اذا افاق عنه ورواية
محمد بن مسلم عن الباقر عنه قضى ما فاتة تدون في الاولى ويقوم في البقية ورواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله ^{يقضيها}
كلما ان امر الصلوة شديد في مقطوعة سماعة لاجاز ثلاثة ايام فليس عليه قضاء واذا اغنى عليه ثلاثة ايام فعليه قضاء
الصلوة ورواية اسمعيل بن جابر قال سقطت من بعري فالتفت على ام راسي فكنت سبع عشرة ليلة معني على فاست
عن ذلك فقال قضى مع كل صلوته صلوته وفيه تصريح بالتوسعة لواجب القضاء على المعنى عليه هذه الروايات كلها
ان بايعي في البقية والشيخ على التذب وقال ابن بابويه في القضاء ما علم ان المعنى عليه قضى جميع ما فاتة من الصلوات
وروى انه ليس عليه ان بعض الاصلوه اليوم الذي افاق فيه او الليلة التي افاق فيها وروى انه يقضي صلوته
ايام وروى يقضي ما افاق في قضاها والحق فيهما ليس النافذ او روايات من الحاشين ولم يحج الى شيء منهما
كانه موقوف وقال ابن الحيند والمعنى عليه اياما من على سماعة فيدخل على نفسه ما لم يحج او حاله عليها اذا افاق في اخر
نهار اقامه استطاع معها الصلوة قضى صلوته ذلك اليوم وكذلك ان افاق في اخر اللاب قضى صلوته تلك الليلة

فان لم يكن مستطيعا لذلك كانت افاقه كائنا ما كان الم يقدر على الصلوة بحال من الاحوال التي ذكرنا في صلوة العليل
فان كانت افاقه في وقت لا يجمع له الاصلوة واحدة صلى تلك الصلوة فقط فان كانت العلة من محرم او فعل محظور فبعض
جميع ما ترك من صلواته في اغناءه فطاهره وجوب قضاء صلوة يومه او ليلة وقال بعضهم يقضى صلوة ثلثة ايام ويذبح ماسوي
ذلك وقال بعضهم انه لا قضاء عليه بلك بعض صلوة النعم الذي افاق منه ان وسعوا بان الافاق والافصاه واحد
ان وسعوا في رد اي خفض والعاد لا ياعليه وقد روى عبد الله بن محمد قال كتبت اليه جعلت فداك روى عن
ابي عبد الله في الربيع يعني عليه اياها فقال بعضهم يقضى صلوة يومه الذي افاق فيه وقال بعضهم يقضى صلوة ثلثة
ايام ويذبح ماسوي ذلك وقال بعضهم انه لا قضاء عليه بلك يقضى صلوة اليوم الذي افاق فيه وقال سمار رحمه الله
وقد روى انه اذا افاق افر النهار قضى صلوة ذلك اليوم وان افاق افر الليل قضى صلوة تلك الليلة وان
اذا ريس كل هذا انه روى انه يقضى صلوة شهره وبعض العلماء يقضى خمس صلوات فادون لان علة انما هي عليه
يوما وليلة يقضى عمارا في عليه اربع صلوات فقضا من وان غفر اني عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض تلك الفعل لم
من الواجب فحل على الذنب وبعضهم يقضى الجميع وبعضهم كالاقوى عند الالة كالجنون لوزال عقل المكلف
بشيء من قبله فصار مجنونا او سكر افعل فعلة او اني عليه فعل فعلة وجب القضاء لانه مسبب عن فعله وراقى في الاحياء
وكذا النوم المستوعب وشرب الرقود ولو كان النوم على خلاف العادة فالطاهر التيق بالاعاء وقد ثبت عليه في البسيط
فان قلت قد قال النبي رفع عن ثلثي الخطاء والسيئات وقال صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث من الصبي حتى يبلغ وعن النبي
حتى يستعطف وعن المجنون حتى يفتق وجوب القضاء سبع وجوب الاداء فلم وجب القضاء على الناس وانما لم يمت
فوجاه من العموم بخصوص قول النبي صلى الله عليه وسلم ان من اصابكم صلوة او نيام عنها فليصلها او اذكرها رسول الميراث للعقل
غير عالم بذلك او اكل غنما او رزقا لا يعلم به او سقى المسكر كراهة او لم يعلم كونه مسكرا او اضطر الى استعمال دواء فزال عقله
في حكم الانماء الطور وعذره انما لو علم ان جنسه مسكر او طين ان ذلك القدر لا سكر او علم ان شبا ولم يفي عليه في وقت شبا
في غيره مما طين ان لا يفي عليه فيه لم يعذر تعرضه للزوال ولو وثب حاجة فزال عقله او اني عليه فلا قضاء ولو كان
عشاها القضاء ان طين ان مسلم يورث ذلك ولو يقول عارف لوسر المرأة دواء التحيض او يستقط الولد
نفسا فالظن عدم وجوب القضاء لان سقوط القضاء عن المايض والنساء ليس من باب الرخص والشفقات حتى
نقطه عليها اذا حصل بسبب منها انما هو غير محتمل لانه ما تركه فاذا استلها الامر فقضية الاصل عدم القضاء فان قلت
هذا مقتضى بقضاء الصوم مع انه ما تركه قلت الصوم لما وجب ما جدد وقص من خارج على خلاف الاصل

المرتد الذي يعمل توبته يجب ان يقضى مدة ردتة لمهمات خرج عنها الكافر الاصل فيبقى باعداء ولا له التمس بالاسلام
جميع الغرائض فلا يسقط عنه بالمعصية التمس بالطاعة وكان حقوق الاديين ولا يابحجه على الاداء حال ردتة مجرى على
القضاء بعد توبته اما الذي لا يقبل رجوعه عندنا لكونه من فطرة فان قتل فلا بحث الا في حق ردتة وان قال السلطان
وتاب فمما يكون توبته مقبولة فيه نظرا من حكم الشرع بعدم قبول ادائه مجرى الميت مما يتعلق بسكاه وارتد من
عدم ان الذين امنوا ثم كفروا ثم امنوا فان ثبت لهم ايمان بعد الكفر وسائل لدى الفطرة وغيره لان كل دليل على
على قبول التوبة من العصاة ان فيه ولا شاع تكلف الله تعالى العبد بالاعتذار عليه ولا في مخاطب بالايان كقوله
الناس فيمنع عدم قبوله والا كان تكليفه بالاطاق ووجوب قتله لوجوب احدهما حسم مادة الارتداد وصيانه السلام
واحراره فلا يدل ذلك على عدم قبول توبته عند الله والسالم انا لانعلم موافقة قلبه لسانه والله تعالى علام الغيوب
فيجوز عليه القضاء ويصح منه كالمتردد من مله والشع في الخلاف فيقتله المسلم من قبل منه التوبة وطامره عدم تصوره
في غيره لوطر الاعا او الجنون على ردة ما اقرب عدم دخول ايامها في القضاء لعدم الدال على عدم قضاء
الجنون والمغنى عليه وسوسائل المترد وغيره قالوا من جن في ردة توبة فمتردد من جنونه حكما وكل مرتد بعض ولان القضاء
لفظ عليه قلنا منع مساده المرتد حكما لمترد حقيقة فانه اول المسلم ومنع شرع هذا التعليل قالوا ترك سبب الردة فيسقط
اعتبار الجنون علما سابقا للبين قلنا السبب الثاني ازال تكليفه ففزع السبب الاول من النشأ والى في السقوط
اذا طرأ الخوض عن الردة لانها ما عودت بالترك بخلاف الجنون فانه كما لا يخاطب بالفعل لا يخاطب بالترك ولو طرأ
الجنون على السكر فكل ما ينشأ على الردة بل اقوى في السقوط لا يسمى حال جنونه سكرنا حقيقة ولا حكما ولو اتصل السكر بالرد
فلا يرب في قضاء ايامها وسقط قضاء كل فرضه الى سبب نواتها ولا دخل للاف فيه ولو سكر بغير قصده او اعنى بغير فعله
فالاقرب سقوط قضاء ايامها كما في غير المرتد لاسناد الاستعاط الى سبب بغير فعله لو استبصر فحالت الحق فلا اعادة لما صلا
صحي عنده وان كان فاسدا عنده ناولا ما وصح عندنا ان كان فاسدا عنده ويجعل الاعادة منها لعدم اعتقاده صحة
ودل على الحكم الاول الجبر المشهور الذي رواه محمد بن مسلم بن يزيد ورواه الفضيل بن يسار عن الباقر والرضا
عليهما السلام قال في الرجل يكون في بعض هذه الامور كالزور والرجيم والغيانية والتدريه ثم سوب ويعرف بها
الامر يحسن رايه بعد كل صلوه صلا او صوم او زكاة او حج او لس عليه اعاده شيء من ذلك قال لس على اعاده
شيء من ذلك غير الزكوة فانه لا بد ان يؤد بها لانه وضع الزكوة في غير موضعها او ايا موضعها اهل الولاية وروى
على بن اسمعيل الشيباني عن محمد بن حكيم قال كنت عند ابي عبد الله اذ دخل عليه كوفان كانا زيدا من اهل الجلاء

لك القدر ان تقول بقول ان الله من علينا ولا يتك قبل يقبل شي من ايماننا فقال اما الصلوة والصوم والحج والصدقة
 فان الله سبحانه ذك فيلحق بكوارث الزكوة فلو انك اقمته بحق امرء مسلم واعظمه غيره ولو ترك صلوة او صلوات
 حال اخر او وجب قضاء او بعد استقامته للعبادات وفي كتاب الترجمة من الحديث مستدبر رجال الاصحاب الى غير
 السابلي قال قال سليمان بن خالد لابي عبد الله او انا الحسن اني خذت عنك هذا الامر اصيل في كل يوم صلوا من انقضى
 ما فاني قبل معرفتي قال لا تغفل فان الحال التي كنت عليها اعظم من ترك ما تركت من الصلوة وهذا الحديث ضع
 مذوره وضعف سنده لا ينضخ مخصوصا للوعوم مع قوله التاويل بان يكون سليمان يعني صلواته التي صلها هو
 سيما ما فاني بحسب معتقده الان لانه اعتقد انه حكم من لم يصل للحق تعالى بعض الامور ويكون قول الامام من ترك
 ما تركت من شرائطها وانما هو ما لا يفيده على عدم قضاء الغايته حقيقة في الحال الاول وقد يسهل بعض الاصحاب
 في سقوط الغضا عن صلي منهم اوصام لاحتمال الشرط والاركان وكيف يخزي عن العبادة العجيب وموضع
 كالمحققين على عدم عاقبة الحج الذي لا اختلاف فيه بركن مع انه لا يكاد ينك من مخالفة الصلوة وان الشبهة
 فيعذر وانما لم يعذر في الزكوة لانهما حق لا يبي على التفتيش لا يبق انما لم يوجبا عليها السلام الاعادة لعدم الايمان
 ما قبله كما اشار اليه في خبر آخر فقول هذا خيال سطل ما حاب اعادة الزكوة ولو كان الايمان فاد لم يفرق المكروه
 لا يجب اعادة الحج ولو كان فاد ما وجب منه الاستطاعة يجب ترتيب الغوايت في الغضا بحسب الترتيب
 لما سبق ولانه يتوقف عليه عين البراءة من علم السالفه وال بعض الاصحاب بمن حلفت في المضايقة والموا
 الا انه لا يجب وجعل الاجازة وكلام الاصحاب على الاستحباب وهو جعل بعيد مردود بما اشتر من الجماعة فان قيل
 في عبادات مستقلة والترتيب فيها من توالي الوقت وضروراته فلا يعبر في الغضا كالصيام فلما قياس في معارضة
 النص ومعارض ما نهى صلوات وحسب مرتبه فليقتض مرتبه كالاداء ولو ذكر في الانسان سابقا بعدل ما كان ولو اوج
 الترتيب من الغوايت والحاضرة فصل الحاضرة فاسيا او طائرا برأيه ثم ذكر في شأنها عدل الى الغايته وذكر اصيل
 من اداء الى اداء ونقل الشيء في مثل النية من الحاضرة الى الغايته اجماع الاصحاب وروى زرارة عن الباقر
 او اذكر انك لم تصل الاولى وانت في صلوة العصر فصل الركعتين الالفين وقم فصل العصر ولو لم يكن العذر
 انهم ما يوفيه واستأنف السابعة ولم يجب الاعادة لرفع النسيان اما الجليل بالحكم فليس عذر الا انهم جملوا الى نصيب
 لوجعل ترتيب الغوايت ما لا يقرب سقوط الاصناف التكليف بالجمال والشرام التكرار يجعله لكن يخرج من
 وزيادة تكليف لم يست كذا لو فاتت صلوة تمام وقصر وجعل السابق يخرج وقيل بعض الرباعية ما وقصر او هو

كما لا بد في الضعف ولو ظن سبق بعض ما اقرب العمل بظنه لان راجح فلا يعمل بالمرجح ولو شرب في نافذة فذكر ان عليه
فريضة ابطلها الاختلاف الوجه فلا يعمل ولو كانت مما يجوز تقديمه على القضاء كما تم اتقيا اذ قلنا يجوز فعلها ويجوز
العدول من النفل الى النفل ومسائل العدول ست عشرة لان كل من صلاتين اما فرض او نفل ادا او قضا
وقضوب الاربعين مثلها ست عشرة يطل منها اربعة النفل الى الفرض ويصح الباقي الاعتبار في التمام
والقصر حال نوات الصلوة فان كانت في موضع وجوب قصر بقضا او قصر او ان كان حاضرا وان كانت
في موضع وجوب اتمام بقضا اتماما وان كان مسافرا القول التي هي فليقتضها كالفاتحة وروى زرارة عن ابي
عبد الله عليه السلام قلت اجل فاته صلوة في السفر فذكر في الحضر قال يقتضيها كالفاتحة ان كانت صلوة سفر او اياها في الحضر
مثلا وروى زرارة عن الباقر عليه السلام اذا نسى الرجل صلوة صلا في غير طهور وموقعه فليقتض اربع مسافرا كان
او قضا وان نسى ركعتين صلى ركعتين اذا ذكر مسافرا كان او قضا واذا خلافت بين المسلمين في وجوب اتمام
فانفت في الحضر وان فعل في السفر الا انقل عن الربيعي من القصر اعتبارا بجملة الفعل كالمريض اذا قضى فانه
يقصر حاله والميت كذلك وروى سبق الاجماع والمريض والميت عاوان عن القيام واستعمال الماء ولا يكلف
مع العجز والنداء في الصلوة قايما ثم مرض فقد ولو شرب حاضرا ثم سارت به السفينة لم يقصر عنه ولكنه اعاد
اذا كان قد مضى زمانا يسوعا ما واختلفوا في حكمه فيقول ان القصر رخصة في السفر وقد زال محلها وقول
التي اذا ذكر ما فوجر بها عند الذكر وهو حاضرا وجب اربع ركعات في سفر غير ما تاتي ان شاء الله وجوبها عند
التي ذكر على حد الفوات جميعا بين الحزين اذ ليست واجبة ابتداء بل بسبب الفوات نقض الجبرية و
الاختصاص كما كانت تؤدى لئلا كان اوزار الحق المائل وقيل الشرح اجماعا كذا في ردون لها ويقام كما
ان شاء الله وقيل ان فيه اجماع نعم لو كانت ما ادا ان لم يقصر لم يجز وعرفنا قصر على الاقامة اما المساواة في كيفية
الحوف فلا بل نقض الا ان يتوفى للمافل وان فاته حال الحوف والاكبة فان استوعب الحوف الوقت
فقصر وان خلاه قدر الطهارة وفعلها تامة فقام وان امن اخره فالاقرب الاتقاء بركعتي التمام ولو فاته
فالاقرب قضا اتماما اذ الاصل في الصلوة التمام وقد ادرك معج الصلوة اعني الركعة قال بعض
المؤلفين بسقوط الترتيب بين الوجوه والفوات الا في ركعتين تلك الفوات اقتصر اما وجوب على حمل
الرفاق وبعض مشايخ الوزراء السعيدة في الدين بن العلقمي طالب تراهما اوجب الترتيب في الموضوعين للحد
فليقتضها كالفاتحة وجعله الفاضل في التذكرة لاحتمال الاول باس به ولو فاته صلوات الاحياط وقلنا نعم ثم

في المحاط لئلا لا قرب وجوب ترتيب الاحتياط كالاصل لا بد من عرض الجهر وهو عدم الوجوب فقبضه الاصل وانما
صلوات مستقلة وضعف بشمول النص لها عليه منسحب الاثر المنبسط من صلوة او اكثر ^{لوعلم في انشاء الغايية}
ضيق الوقت عن الحاضرة عدل الى الحاضرة لانها صلوة يصحح لولا من المانع في كالدول من الحاضرة اليها ولو لم يكن العدول
كان يجاوز محل قطع الغايية اذ الوقت بعد ان يفر ما علم انما انطلت عند ان كان او جهلا اما الساسي فعذر ولا ترفع العلم عنه
لان وقت الغايية المذكور يمكن البطلان كالوصل في قيم الفريض في مثل سنة الوقت من ان كان اقام الغايية يستلزم خروج
وقت الحاضرة بالخيار او بقله دون ركعة او كان الباقي قدر ركعة فما زاد ما لا يكمل ر الصلوة ففسيه وجهان من حيث
انه ليس له ابتداء الغايية هناك الا انه لا بد من عدم الصلوة على ما افتت عليه والنق عن ابطال العمل ولو في قدر
الصلوة بعد اتمامها لكن بالجد وجد فاقبض الصلوة وجهان ^{لوفاته لم يحصى قضى حتى يعلب على الظن الوفا}
تحصيل البراءة فعل من الوضوء من عشر صلوات وعشر من قضى العشرين او لا يحصل البراءة المظنونة الا بجمع امكانها
للافضل مع البناء على الاقل لا المتيقن لان الطاهر ان المسلم لا يترك الصلوة وكذا الحكم لو علم انه فانه صلوة معينة
او صلوات معينة ولم يعلم كميتها فانه يقضى حتى يحق الوفا ولا يفي على الاقل الا على ما قاله رحمه الله ^{حتى}
يفعل الوفا ^{ليتحقق قضاء النوافل الموقفة اجماع علمنا وقد روي في ذلك اخبار كثيرة منها خبر عبد الله}
بن سنان وابن ابراهيم بن عبد الله عن ابي عبد الله عن رجل قال ما من النوافل ما لا يدري ما هو من كمه كيف يصنع
قال يصلي حتى لا يدري كم صلى من كمه فيكون قد قضى قدر ما عليه قلت فانه ترك ولا يتعدى على القضاء من شغل
قال ان كان شغلا طلب معيشة لا بد منها او حاجة لاخ من ملاءم عليه وان كان شغلا للدين او شغل به من
الصلوة فعليه القضاء والالتفات الى الله مستغفرا متبارنا مضيقا لله رسول الله قلت فانه لا يتعدى على القضاء فقل
ان يصدق فكنت بطائم قال نعم لصديق بصدق قلت ويايصدق قال نعم وقوته وان ذلك قد تكلم مسكين
مكان كل صلوة قلت حكم الصلوة التي لا بد من اكمال ركعتين من صلوة الليل بكل ركعتين من صلوة النهار
قلت لا يتعدى فقال لكل اربع ركعات قلت لا يتعدى فقال لا لصلوة الليل ولا لصلوة النهار والصلوة
والصلوة افضل والصلوة افضل ومن مرانم قال سال اسمعيل بن حاربا عبا عبد الله ع ان قل نوافل كثيرة فعلى
اقضاها قلت لا احصيا قال نعم فقال مرانم اني مضت اربعة اشهر لم اصل فافعل ليس عليك قضاء ان الر
لكن الصحيح كل ما غلب الله عليه فهو اول ما يفر عنه ومنه من اجمع الشيخ على ان من عليه فريض لا يعلم كميتها
قال يقضى حتى يغلب الوفا ومن باب التيسر لا ادنى على الاعلى وعن ابن سنان عن ابي عبد الله ع ان الرب

لعبد ملكته من العبد من عبادة يراه بعض النافذة يقول عبدي يقضي ما لم افرض عليه وروى عن ابن عمر عن
ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه صلوة من مرض قال لا تقضي وروى محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
عقال ان قضا لا يؤخر لوان لم تفعل فليس عليه ما لم يفعله من ما سبق بالجل على عدم تاكله العضاء وحق الربض
كما قال الاصحاب واما من سئل عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله في الرجل يجتمع عليه الصلوات قال انما هو استأنف
فلا ينافي الاستجاب لان التسبب جازي الترك ما لم يمت اهل مراتب العلم الاستجاب فيسحب الالتفات قد جاء الاما
ويعمل على من يشق عليه القضاء يستحب تعجيل فائتيه النهار بالليل وبالعكس قاله الاكثر لعوم وسائر
الى مغفرة من ربكم وتوالتهم وهو الذي جعل الليل والنهار خلقه فنعلم عليهم السلام سئل عن رجل حصل على نفسه شيئا من الخير
من صلوة او ذكر فغفرت له ذلك من الليل فقصيه بالنهار او سفل بالنهار فيقصيه بالليل وعن نفسه العاين في تفسيره
قضا صلوة الليل والنهار وقضا صلوة النهار بالليل وكان علي بن الحسين يقول ذلك وروى ابن ابي قهر
رحمه الله باسناده الى اسحق بن حماد عن اسحق بن عمار قال قيل لابي عبد الله ع بالقاء سبه عنه قدومه على ابي العباس
ما قبل حتى انتهى الى منزله فاذا نزل على ساقه يصلي وذلك ارتفاع النهار فوقه عليه ابو عبد الله ع
قال يا عبد الله اي شيء تصلي فقال صلوة الليل فاصلي اقصيها بالنهار فقال ما عشت قط حلك حتى تصلي مع
الذي يقضي صلوة الليل فقلت قد كنت اكره ان تصلي في غير وقتها حتى يصلي في وقتها قال قال رسول الله ان
الله يباهي بالعبد يقضي صلوة الليل بالنهار يقول بالملك انظر الى عبدي كيف يقضي ما لم افرض عليه اسئلكم اني
قد غفرت لوعن ابن ابي عمير عنهم عليهم السلام في تفسير قوله والذين هم على صلواتهم راجعون اي مدعون على الله
فان فاستم بالليل قضا بالنهار وان فاستم بالنهار قضا بالليل وعن اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر افضل قضا
النهار قضا صلوة الليل بالليل وصلوة النهار بالنهار واما الصبي عن عمار قضا الليل في الليل والنهار
في النهار وعليه ان الحجة والمفيد الاركان وروى ابو بصير عنه ان قوت فاقض صلوة النهار بالليل والجم
بالفضل والفضل اذ هم اسطار مثل الوقت فيه سارعة الى الخير واما جعفر عن ابي عبد الله في الرجل يتام عن
البحر حتى تطلع الشمس ومعنى ستر كفت بعض يجوز ان يقضي النهار قال لا يقضي صلوة ما فله ولا يقضي النهار ولا
يجوز له ولا يثبت له ولكن يجوز ما يقضي بالليل ففقه الشيخ الى السنة وولمعارضة الاخبار الكثيرة لرجل حسان بن علي
عن عمار في قضا النوافل ما من طلوع الشمس الى غروبها اختلفت الروايات في قضا النوافل ما مشهور
يقضي بوترها واهلهم من حاله عن ابي عبد الله ع وزاره عن الباقر ع وعبد الله بن المغيرة عن النعمان

وفي رواية الفضيل عن ابي جعفر ع نقضه من النهار ما لم يزل الشمس قد رافا اذا زالت شمس مشي وعن ابي بصير عن ابي عبد الله
ع التورث ركعات الى زوال الشمس فاذا زالت فاربعة ركعات وعن كرويه الهادي عن ابي الحسن ع ما كان
بعد الزوال فمستغفر ركعتين ركعتين وحمل الشيخ الاجار الاخرة مارة على من يصليها بالسوا مارة بانه على طريق العقوبة
لما تفتش قطوعة زواره قال حتى قضيت زواره بعد ذلك اليوم قضيت سفعاءك ولم قال عقوبة تنقصه
روى عن ابن ابي عبد الله ع الرجل يكون عليه صلاة ليال كثيرة هل يجوز له ان يقضيها باوتار ما يتبع بعضها
بعضا قال نعم كذلك لم يزل الليل وانما اذا انشفت الى ان يطلع الفجر فليس للرجل ولا المرأة ان تؤخر الاوتر صلا
لكم الليلة فان احب ان يصلي ركعات واخر الاوتر من بعض ما بدله الاوتر من يؤخر الاوتر الذي لك الليلة
خاصة فقد تضمن هذا الخبر امر من احدهما عدم اجتماع وترين فصاعدا بعد نصف الليل والمال ان الاوتار يوفرا
قضى زواره الاوتر ليلة وقد عارضها اشهر منها واوضح سند كرويه زواره عن ابي جعفر ع اذا اجمع عليك وتران
وملائكة او اكثر من ذلك ما قضى ذلك كما فاك تفصل بين كل وترين بصلاة لا تقدم شيئا قبل اوله الاول تبدأ
لذا انت قضيت بصلاة ليالك ثم التور قال ع الاوتر ان ليلا الا واحد ما قضا وقال ان اوترت من اول
الليل وقت في اخر الليل فوترك الاول قضا واصليت من صلوته في ليالك كلها فيمكن قضاء الى اخر صلوته
ما نها ليالك ولكن اخر صلاتك وتر ليالك وعن عيسى بن عبد الله ع عن ابي عبد الله ع قال كان ابو جعفر ع
يقضي عشرين وتراني ليلة وعن اسمعيل الجعفي عن الباقر ع انكون وتران في ليلة قال فافقت ولم تعلم في الاوتر
في ليلة قال ع احد ما قضا ونحوه حسنة عن زواره عن عقلت لما كان الاوتر يحصل الصلوات وتراني ان اجتمع
وترين كل ذلك فالعمل على المشهور وقد روى الصدوق والشيخ عن زواره عن ابي عبد الله ع الاوتر ليالك
معنى في العيدين حتى تصل الزوال في ذلك اليوم من هذه السنة ما تقدم غير انه مختص بالعيدين فيها يجتمع
احدهما انه قد اشترى بين متافري الاصحاب قولوا فعلا الاحتياط قضاء صلوته في مثل اشمالها على خلل بل جمع
العبادات الموعوم فيها ذلك وبما ذكره اولا لا يدخل الوهم في صحة وبطلان في الحيوة وبالوصية بعد الوفاة ولم
يظهر نص في ذلك بالخصوص والبحث فيه مجال ويمكن ان يتبين بشيء من وجهه منها قوله ع ما تقوا الله ما استطعتم
واقوا الله حتى تقاة واجامدوا في الله حتى جهادوا والذين جهادوا فينا لنهينهم سبنا والذين نوتون ما اتوا
وقلوبهم وجلة ومول النبي ص ومع ما يرسك الى الارسك وانما الاعمال بالنيات ومن اتقى الشبهات استبرأ
لدينه وعرضه وقوله ص اللهم لما اعاد صلواته لوجود الما في الوقت لك الاجر مرتين ولذي لم بعد اصيب السنة
دون

[illegible]

الغالب من الترك وهو ان يكون على هذا الوجه المتعد ترك الصلوة فانه لا يرد نعم قد يفتى فعلها لا على الوجه المبررى للثمة
 والظاهر انه يلحق بالتعد للفرق بين رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في صلوة الى دخل وقتها
 قبل ان يموت لليت يفتى عنه اهل المدينة وروى بطريقين وليس فيها نفي لما عداها الا ان يقال فنية الاصل
 عدم القضاء الا بالواقع الاتفاق عليه وان التعدد موافق بنية ملائيم سبب موافقة العمل بقوله لا يرد نعم ولا يرد
 وزاد في رواية الصدقة عن الصلوة فلم يرد في غير النافذة كما سبق وتخصيص ابن ادريس خال عن المأخذ في
 العاصي وصرح الاكثر انه الولد الاكبر وكانهم جعلوه باراء حيوة لانهم قرأوا بينهما وبينه والاجار خاليه عن التخصيص كما
 ان الجند وان نذرهم ولم يحذف في اجبار الحوة ذكر الصلوة نعم ذكر المصنفون ولا باس به اقتصار على المتيقن وان
 كان القول بعدم كل ولي ذكر اولي جبا تفضي الروايات في المضي عنه وظاهره ان الرجل لذكرهم اياه في مرض
 الحوة وفي بعض الروايات لفظ الرجل وفي بعضها الميت وكلام المحقق يودن بالقضاء عن المرأة ولا باس به اخذ لفظ
 الروايات ولفظ الرجل للتبثيل للتخصيص ما لا قرب دخول العبد لهذا الظاهر مع امكان عدمه اذ وليه وارثه والعبد لا
 يورث والرام المولى بالقضاء بعد الاقرب اسرط كال على حاله الوفاة لرفع العلم عن البصير المجنون
 ويمكن الحاق الامر به عند البلوغ بناء على انه يحكي وانها لا تزم القضاء اما الصغير فاسد الراي فخذ الشيخ لا يحكي فيمكن
 القضاء عند وجوبه اقرب اخذ بالعموم والشيخ نجم الدين لم يفت عنه منع الصغير والفاصد من الحوة فاولى الحكم
 بوجوب القضاء عليها لا يشرط خلوصه من صلوة واجبة لغير السبب فيلزم ان معا والاقرب الرتب بينهما
 على الظاهر الاجار وفيه ما نعم لو فاته صلوة بعد التجل امكن القول بوجوب تقديمه لان زمان قضائها مستثنى
 كزمان اوائها وكن تقديم المتجل لسبق سببه الاقرب ان ليس له الاستجاب لمخاطبة بها الصلوة لا قبل
 التجل عن التي ويمكن الجواز لما ياتي ان شاء الله تعالى في الصوم ولان الرض فعلها عن الميت فان قلنا بجوازها
 بها تبرع اجازات ايضا لو مات من المولى فالاقرب ان وليه لا يتجلها القضية الاصل والاقتصار على المتيقن
 سواء تركها عند الوعد لو اوصى الميت بقضائها عنه باجرة من ماله او اسند ماله الى احد اولاده او الى اجنبى
 قبل الاقرب سقوطها عن الولي لموم وحرب العمل ما رسمه الموصى لو قلنا بعدم قضاء الولي ما ترك الميت
 عند اوائها كان الولي لمان اوصى الميت بفعلها من ماله انفق وان ترك فخطا للمنافين من الاصحاب عدم وجوب
 اوائها من ماله لعدم تعليق الرض نفي البدن خالفناه مع وصية الميت لا انعقاد الاجماع عليه بقى ما عداه على صل
 وبعض الاصحاب اوجب اوائها كالج وصب الاجار الى لاولى فيها عليه واجتج انض بخبر زراره قلت باي الله

ان اناك قال لي من وراء فعلية ان يود بها قال صدق اني ان عليه ان يودي واجب عليه والم يجب عليه فلا شيء عليه
ثم قال ادريت لو ان رجلا اغنى عليه بواثم مات فذهبت صلواته كان عليه وقفات ان يودي بها فعلت لا قال الا ان
يكون اتفاق من يومه فطامره ان يودي بها بعد موته وسواء يكون لوليه او ماله حيث لا ولي يحمل على المال ويوشاغل
لحالة الايصاء وعدمه لو اوصى بفعلها من ماله فان قلنا بوجوبه لولا الايصاء كان من الاصل كسائر الواجبات
وان قلنا بعدمه فهو يخرج من الثلث الا ان يحركه الوارث وفيه فصل ثلثه

فما يجب ستره وفيه اجمع العلماء على وجوب ستر العورة في الصلوة وعندنا وعند الاكثر انه شرط في الصلوة
لقولنا ما بين ادم قدرا زينتكم عند كل مسجد قيل اتفق المفسرون على ان الزينة هنا ما يوارى بالعورة والصلوة
والطواف لانها العبرة عنها بالسجود والامر للوجوب ويؤيده قوله ما بين ادم قدرا زينتكم لباسا يوارى سواكم
امر الله تعالى باللباس للاداري للصورة وفيها سوا الانسان المكشوف في السجود والطواف وترك الصلوة
قل واول سوا اصحاب الانفس من الشيطان المكشوف العورة ولم يذكره تعني سياق قصص ادم والقول
الذي لا يقبل الله صلوه حايض الاجمار وحي الباطل فيتركه كذا قال بالفرق وروى محمد بن مسلم عن
جعفر عن الرجل يصلي في قميص واحد اذا كان كنيفا فلا بأس ومفهوم الشرط جرح وروى زرارة عن الباقر عن
نوح من سفيته غرابا لم يحشيا يصلي فيه فقال يصلي ايماء وان كانت امرأه جعلت يديها على فرجها وان كان
رجلا رخص يديه على سؤنة ثم يجلسان فيمينا ايماء ولا يركعان ولا يسجدان وعن علي بن جعفر عن اخيه موسى
في الزمان ان اصاب حشيشا مسعودته اتم صلاته بالركوع والسجود وان لم يصب شيئا ستره عورته او ما هو
تأيم فرك اعظم اركان الصلوة صريح في شرطه الستر في الصحة يجب الستر في غير الصلوة والطواف عن الطاهر
اجماع القول التي صلت الله الطاهر والمنظور اليه وعن زين العابدين ع قال قال رسول الله ع عورة المؤمن
على المؤمن واما ما في الخوة ملاك القصة الاصل ولانه لا طاهر فلا يتناول اللعن بقوله ص لا تكشف فذلك لا
شترط لا يخرج ولا يستعمل على الطاهر والواجب بالملك الطاهر ولا يداخلى ان يستحي منه قلنا الستر هنا غير
مكن على ان الغنى ليس من العورة كايان لثما الله تعالى محلي على الاستحباب احتلف الاصحاب في
العورة فاحشور انها السوتان ما قبل القصب في الايمان والدين النفس المحم ولس الايمان والغير منها
بما في الرجل واما المرأة الحرة فجميع بدن ما راسها الى الركبتين والقدم من تقصير اعلى المشق عليه
فيما من جميع العلماء واصله البراءة من وجوب غيره ولان انفسا روى ان النبي ص حصر الاراء عن غيره يوم

خير حتى اني لاناظر الى بياض مخذه عن عيشته كان رسول الله كاشفا عن مخذيه واذن الشين في الدخول
 روى الصدوق ان الباقر كان يغطي عاتقه ويلقي الزرار على الاصل فيغطي به غيره سائر بدنه وعن الصمغاني
 من العورة وروى الميثمي عن محمد بن حكيم ان الصمغاني وهو يهودي وعلى عورته ثوب فقال ان الركبة ليست
 من العورة وروى زرارة عن الباقر اني ما يصلي فيه المرأة درع والمخفة فتستر بها على راسها وتكمل بها واجمع
 العلماء على عدم وجوب تروجهما الا ابا بكر بن شام وعلى عدم وجوب ستر الكعيبين الا احمد وداود وتقولون ولا
 يبدن زينة الا ما ظهر منها قال ابن عباس هو الوجه والكفان واما القدمان فالمشهور عندهما انها ليست من
 العورة لبدنهما غالبا ولتخصيص الاصل ويظهر من كلام الشيخ في الاقتصاد وكلام ابي الصلاح منع كشف اليدين
 والقدمين للعموم قول النبي صلى الله عليه وآله عورة فلما فرغ ذلك بدليل لان الباقر جاز الصلوة للمرأة في الدرع
 والمخفة اذا كان كشافا وما لا يستر ان القدمين غالبا ولا فرق بين ظاهر الكعيبين وباطنها وكذا القدمان لم يروى
 ذلك كله غالبا ولا يستر اليدين الزينة والقدم مفصل الساق نعم يجب ستر شيء من اليد والقدم لتوقف الربا
 عليه ومنها اقوال نادرة للاصحاب قول ابن البراء ان العورة من السرة الى الركبة قول ابي الصلاح
 انها من السرة الى نصف الساق قول ابن الجنيد ان الرجل والمرأة سواء في ان العورة هي القبل
 والبربر رواية ابي ايوب الانصاري عن النبي صلى الله عليه وآله اسفل السرة وفوق الركبة من العورة وروى عنه انه
 قال الركبة من العورة وروى ابن كير عن ابي اسباط المراه المسيلة المحرمة مكشوفة الراس والجواب بحمل الخبر
 الاول على التدبير وتوقيف الجوارح لا فيضعف السند مخالف للمشهور ولما هو اصح سند واوله الشيخ بحمل على القول
 او الضيق يجوز لامة ان يصلي مكشوفة الراس وكذا الصبي باجماع العلماء الا الحسن السمرى وهو صحيح
 لسبب الاجماع وتأخره وروى محمد بن مسلم عن الباقر ع ليس على الامة قناع وروى عبد الرحمن بن الحجاج
 عن ابي الحسن ع ليس على الامة ان يتقنع في الصلوة وهل يستحب لامة القناع اثبت في المعتمد ونقله عن
 عطاء وعن عمر ابراهيم عن ذلك ورضاه لآل انس را با بقتنه قال لنا انه نسب بالمعروف والحياء وعما مراد ان
 من الامة كالحره وهل عمر جاز ان يكون را ما قلت روى الرطبي باسناده الى حماد اللخمي عن الصمغاني في الملوك
 تقع راسها اذا صلت قال لا مكان اني اذا رايت الحادثة فصلت مقنعة فربما تعرف الحرمة من الملوك
 روى علي بن اسمعيل الميثمي في كتابه عن جالد القاطن قال سألت ابا عبد الله عن الامة اتقنع راسها فقال
 ان شئت فعلت وان شئت لم تفعل سمعت ابي يقول كن فخرين فقال لمن لا تشبهن بالخمر ابرو

ابن

واجب الحسن النصري الحمار على الامة الموحدة والشرية وهو مرفوع بالاجماع
للمحبة ذكره الشيخ والفاضل وقد روى الصدوق عن محمد بن مسلم عن الباقر ع على الامة قناع في الصلوة وعلى
المديرة والمكاتبه اذا اشترط عليها مولا حتى يودي جميع مكاتبها وسوشرها قالوه للتخصيص بالمشر وطه والاقرب الحمار
الحفي المراه في وجوب السرة اخذ بالمري للزمه ولو اعتقت الامة في الاشياء وجب عليها السرة فان افقت الى فعل كسر
استانقت مع سعة الوقت وامتت للامة بعد الشرط فيصلي بحسب المكنته في الخلاف فيتم المعنى والاطلاق لان دخولها
مشر وعاء الصلوة على ما سمت عليه لما ان الشرط وقد امكن صحب رعايته اما الصبي فمتسايف لو ملعت في الاشياء
لان الفحل الحماري عن الوضوء ولو ضاوى الوقت عن الركعة والطهارة امتت مسرة ان امكن والمشر وطه اذا لم يوشأ
كالتقن وادارت سترت وجب على الامة سترها على الراس علما بالدليل واقتصارا على موضع الرخص في المعية لما حكى
بما عن الشيخ قال ويؤيد عندي جوار كشف وجهها ويدها وقدميها لما قلناه في الحرة قلت ليس هذا موضع الوقف
لادم من باب كون المسكوك عنه اولى بالحكم من المسطوق به ولا راع في مثله الاقرب وجوب ستر الاذنين
والشعر من المراه لرواية الفضيل عن الباقر ع قال صلت فاطمة عليها السلام وخمارها على راسها ليس عليها كراهات
به شعرها اذ فيها وفي الصدغين وما لم يجب غسلة من الوجه نظر من تعارض الوضوء الشرعي اما العنق فلا شك
في وجوب ستره من الحرة واما الامة فالاقرب بتعينة لراس بعسرة من دون الراس الافضل للحرة الصلوة
في ثلثة اوثاب دمع وخمار ومخف فخر جميل بن دراج عن ابي عبد الله ع وخرج ان ابي يعفور عنده ما يقطر الاراء مكان
المخف والافضل للرجل ستر ما بين السرة والركبة واذا خالها في السرة لم يخرج عن الخلاف ولا ينافي السجتي منه وستر جميع
البدن افضل والرواء اكل والتعيم السرة لتمام روى عن النبي ص اذا صلى احكم فليطس ثوبيه فان الله
ان تترنن لروى ركعة بسراويل تعدل اربع عافيه وكذا روى في العمامة والتخفك بالعمامة مستحب على الاصح قال
ابن بابويه رحمه الله لا يجوز تركه لمرسل ابن ابي عمير عن الصعصع نعم فم تحفك فاصابه والاداء له فلا يلزم من الا
نفسه ومثله رواية عيسى بن حمزة عنه وجوابه منع الدلالة بحري سمي الرواد روى زراره عن الباقر ع اذ في ما يحرك
ان يصلي فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل خاجي خطاف وروى عبد الله بن سنان عن الصعصع بل رجل ليس
مع الاسر ايل قال كل التكة منه ويظهرها على عاتقه ويصلي وان كان معه سيف وليس معه ثوب فليقلد السيف
روى الكليني عن محمد بن مسلم عن احمد عا عليها السلام اذا ليس السراويل فليجمل على عاتقه شيئا ولو جمل وروى
عن جميل قال سأل مرزبان ابا عبد الله ع واما حاضر مع من الرجل يصلي في ازاره مرتد ما به قال يحل على قبة

الافضل من وضع الراس على السرة
الكلبي

منه لا او عامه يرتدى به استجاب الخنك عام قال الصدوق روى عن ابن عبد الله انه قال من فرج
سفره فلم يدرك العمامة تحت خنكه فاصابه الم لا دوا له فلا يلوم من الانفسه وقال الصنف من فرج من يديه معتمدان
رجح الهم سالما قال انى لا يحب من ياخذ في حاجته وسو على وضوء كيف لا يقضى حاجته وانى لا يحب من ياخذ في حاجته
وسو معتمدا تحت خنكه كيف لا يقضى حاجته وقال النبي صلى الله عليه وسلم بين المسلمين والمسلمين البلي وروى العامه ان النبي
امر النبي صلى الله عليه وسلم عن الاغتسال قال صاحب الوसन تعال جبارا الرجل مضطعا اذا احاط معاطا ايضا لا يجعلها كس نفسه
وفي الصحيح الاغتسال سدة العمامة على الراس عن غير ادائه تحت الخنك والتبلي تطويق العمامة تحت الخنك الا قرب
نادى منه السنيكون فز من العمامة تحت الخنك سواء كان بالدار او بالطرف او بالوسط لصدق الخنك وان
كان المعهود افضل في الاكتفاء بالتبلي بغير ما تحت يده منظر من مخالفة المعهود ومن امكان كون النوض حفظ العمامة
من السقوط هو حاصل ولكن خبر النوق بن المسلمين والمسلمين مشروعا باعتبار الخنك المعهود بل السرة
شرطي الصحيح الاكان على الاطلاق او ان شرطية ببقية بالعهد قال ابن الحنفية لوصلي وعورته مكشوفتان في غاء
اعان في الوقت فقط وقال الشيخ المبسوط فان اكشفت عورتاه في الصلوة وجب سرهما عليه ولا يبطل صلاته
كان ما اكشفت عنه قليلا او كثيرا بعضا وكذا قال المحقق في المعتبر لا اكشفت العورة ولم يعلم سرها ولم يبطل صلاته
تفاوت المدة قبل علمه او لم يعلم كثيرا كان الكشف او قليلا السقوط التكليف مع عدم العلم الذي رواه علي بن
جعفر عن اخيه الكاظم عن الرجل يصلي وفرجه خارج لا يعلم مل عليه اعادة قال الاعادة عليه وقد تمت صلاته والاعادة
رجح الحسن المختلف مال الكلام الشيخ وجملة على عدم العلم انه مطلق واجبة بالرواية والراجح لابن الحنفية ان الشرط
اجماعا وقد اشق فاشق المشروط واجاب منع كون الشرط مطلقا انما هو شرط مع الذكر وكلام الشيخ والمحقق ليس فيها
تصح بان الاخلال بالشرع مطلق مع النسيان على الاطلاق لا يتحقق ان الشرع حصل في بعض الصلوة فلو اشق
في جميع الصلوة لم يضره بخلاف كلام ابن الحنفية فانه صح في الامر من الرواية تضمنت الفرع وجاز كونه للجنس
فيشمل الوحد والوحدة فان كان للجنس فغنيه عما لغى الظاهر لكلام ابن الحنفية وان كان الوحدة فغنيه مما لغى
في الظاهر لكلام الجماعة وليس بين الصحيح مع عدم السرة الكلية ومنها مع عدم بعض الاعتبارات تلازم بل جاز
ان يكون التقضي للبطان اكشاف جميع العورة في جميع الصلوة فلا يحصل البطان بدون وجاز ان يكون التقضي
للصحة ترجيحها في جها فيبطل بدونها ما يخص ان الحنفية بالاعادة في الوقت فجهه ان القضاء انما يجب بالمر
جديد ولم يوجد ما تعامل ان يقول اذا كان الشرط على الاطلاق فهو كالطهارة الى لا يفرق الحال فيها

هذا هو الصحيح
في الصحيح

الامر الطاهر

من الوقت وخارجة ولو فصل بان المصلي عاريا مع التمكن من الساتر بعيد مطلقا والمصلي مستورا تعرض له الكشف
في الشاة فيرصد لا بعيد مطلقا كان قويا نعم يجب عليه عند الذكر الستر قطعاً ولو اخل به بطلب ح لاقبله ^{لوجه}
ساتر احدهما وجب لعدم فائده استتغفم والاصل عدم اشراط احدهما بالافرى وح فالاولى صرفه الى القبل لوجه
واستقبال القبلة به والافرى مستورا لاثنين الا انه يوجب لبقا العورة ولو صرفه الى الاخر فالاولى البطان للمحقق الخ
والشيخ قال ان وجوبه يستلزم بعض عورته وجب عليه ستره قدر عليه واطلاق ما الخفى المشكل فان امكنه ستر القبيلين
وجب وقدم على البرد الا الاقرب ستر الذكر لبرزه واما بعض العامة يستلزم ليس للطلع فان كان عنده رجل
ستر النساء وان كان عنده امرأه ستر الرجل لزيادة الخش ولو كان في الثوب فرق بان لم يحاذ العورة
كث وان عازا لا يطل ولو جمع سده كتحقق ستر الثوب صحيح ولو وضع يده عليه الاقرب البطان لعدم فهم
الستر ببعض البدن من اطلاق اللفظ ولو وضع يده عليه في موضع يجوز له الوضع امكن الصبي لمحمول الستر
وفرو عن المصلي والوجه البطان الضالحي لفة الستر للعود والالجاز ستر جميع العورة سدن اليقر

لا يسقط الصلوة بعدم الساتر اجماعا ولكن في الستر سماء ولو بورق الشجر او الخيش لرواية علي
بن جعفر عن اخيه ان اصاب له خيشا يستمر عورته اتم صلاته بالركوع والسجود ولو لم يحده واكن وضع طين
يخشى السحر واللون وجب والا قرب انه لاخرى مع امكان الستر فيه لعدم انفراق اللفظ اليه ووجه الاخر اجماع
مقصود الستر لم لو خاف تشاره لحفاة لم يخرج مع وجود الثوب قطعاً ولو ستر اللون فقط لانع امكان ستر الخ لم وجب لما
روى ابن بابويه عن عبد الله الواقعي عن حماد الساعدي قال قال النور ستره وفي سقوط الايام بها نظر من حيث
الطلاق الستر عليه ومن ابا الوفاء ولو كان الثوب رقيقا سدد منه الخ لا اللون فالاكفائه اقوى لاي بعد ستره في
رواية الى انه اذا وصف لم يجوز ولو وجد حلا ولا ضرر فيه تلط به ولو لم يجد الا بالاكفائه استتر به مع امكانه وفي المعبر لا يجان
الشعر الضرر ولو وجد حفره وطمبا الاقرب انه يصلح ما لا مكانه مع استتار العورة وبه افق الشيخ وميل يركع ويسجد
قطع بالمحقق لمحصل الستر لم مش شرطية التصاقه بالبدن فيجب اتمام الاركان وفي رسل اليوب من نوح عن
ابي عبد الله قال العارى الذي ليس له ثوب اذا وجد خيفة دخلها فبصر فيها وركع والشيخ لم يصح بالركوع والسجود
اولى الجواز القسط الضيق اذا لم يمكن لبسه اما الحب والهابوت قرب على القسطاط والخفة لعدم التمكن من
الركوع والسجود فيه الا ان يكون صلوه الجنازة والخوف لا يجب زرا الثوب اذا كان لا بعد العورة
منه هاهنا في الشيخ وسوق رواية راد من هو وعن ابي جعفر قال لا بأس بان يصلح احدكم في الثوب

الواحد وازرار محمولة ان دين محمد خفيف واسطفا عدم بدو العورة ولو في حق ما لا خصال الشرط في رواية محمد بن
مسلم عن ابي عبد الله اذا كان اليقيم ضيقا والعالم بسطول النوح فلا بأس ولو نزل العورة حين الركوع
لناظرين طلعت الصلوة وقال بعض العامة سئل من اصلها اذ لم يصل في سائر العورة ويرتب ما لو استدرك
السر او اقتدى به عالم قبل الركوع ثم نوى الانفراد فعلى ما قلناه يصح وعلى ما قاله لا يصح ولو نزل للمصل لا يغيره ما اقر
البطالان اذا قدر روي الغير لو حاذى الوضع والطلوع في المعبة الصحة اذا بان له حاله الركوع والاقرب الاجرة انما
الجميع للمانع من الرؤيه ووجه المنع انه غير معهود في السركا ثم ان قلت روي غياث بن ابراهيم عن الصادق عن
ابيه انه قال لا يصلي الرجل محمولا الا زارا اذا لم يكن عليه ازار ملت حملها الشيخ على الاستجاب مع المكان حملها على
ما تقدم معه العورة ويؤيد حمل الشيخ ما رواه ابراهيم الاحمر عن ابي عبد الله على الرجل يصلي وازار محمولا قال
لا ينفي ذلك وما رواه العامة عن مسلم بن الاكوع قلت يا رسول الله اني اصيد فاصلي في التيمم الواحد قال
نعم وازره بشوكه فان فتح فجعل على الخلدن المذكورين يجب شرا السائر ثم من مثل مع الكنة او استجاره ولو
زاد عن المثل يمكن منه ما قرب انما الطهارة ولو اعيى وجب القول اذا كثرت فيه ولو وسب منه قطع الشيخ
بوجوب القول انما هو قوي لتمكن من السر والفاضل منعه لئلا يوسوسا على انه ليس له وجوب رده بعد الصلوة
الا بعد جدي لا يصل اليه بالتصرف ولو قلنا يجوز الرد فهو كالعارية ولو وجد السارق اثناء الصلوة فكمقامه
في المعبة ولو طال زمان حمله اليد ولم يخرج عن كونه مصليا اشرط وان فرج بطلت وجنبة ليس له الاستغفار شي
من افعال الصلوة ويحمل البطلان لانه متصل لتمكن السر ولم يعمل وفيه منع ظاهر السر راعي من الجواب
ومن فوق ولا راعي من تحت بل كان على طرف سطح يرى عورته من تحت لتمكن الاكتفاء لان السر انما يلزم من الحدة
الرجح العادية بالنظر منها وعدمه وسواله في اختاره الفاضل لان السر من تحت انما لا يراعى اذا كان على وجه
الارض لغير التطلع حينئذ اما صورته الرض فلا عين يتدبر لادراك العورة ولو قام على حرقم لا سوتع ما لم تكن ما لا
انما كالارض لعدم اسرار الاعين لواجب الى سر الثوب والماء ومعتن احد ما تقدم الثوب لان الماء
بدلا وكس المراه بالثوب الموصى به لاولى الناس به في موضع معين او المندور وشبهه لان دورتها الخش الخش
ثم الرجل مع السادى يمكن تقدم الصالح لانما هم ثم الافضل بخصال دينهم ثم التورع ولو امكن الثوب فعل
وتقدم التورع لوقفة السائر صلى غار يامع سعة الوقت عند الشيخ وعند الرضى وسلا ركن التافه بناء على
اصلها في اصحاب الاعذار والى المعبة الى تفصيل التيمم بالزجاء المطنون وعدمه وسوق قرب الما جرد الرجا فلا

لعدم الامر بالقلوه عند الوقت قال اكثر ويصلي قائما ان لم يره احد والا بجا للمسلم ان يسكن عن ابى عبد الله
قالوا يدعى بالركوع والسجود الخالد والمريض يصل جالسا موميا مطلقا لروايه زراره عن ابى جعفر ع في العاري
ان كان امره جعلت يدها على فخذها وان كان رجلا وضع يده على مشوطة ثم يكسنان موميا ان اياما ولا يركع
ولا يسجد ان فسدوا خلفوها ويكون صلاتها اياما برؤسها ورواه العامة عن عبد الله بن عمر قال لو لم يخالف احد
وفي رواية علي بن جعفر عن اخيه الكاظم ع اطلاق القيام والايماء واخبارنا ابن ادريس وفي المعبر احتمل التيمم
من القيام والقعود لتعارض الرواين وصعف المصنف بالارسال ونقل التيمم عن ابن جريح من العامة
قلت وسوء نسب الى حقه قال والقعود اولى لان الايماء حلف على الاركان ولا حلف عن متر العورة واما
المرايسل فاذا تأتت الشهادة صارت في قوه المساينة وخصوصا مع ثقة المرسل وعبد الله بن مسكان من
احل الثقات من اصحاب الكاظم ع وروى قليلا عن ابى عبد الله ع قال الشيخ الجليل ابو القاسم محمد بن مسعود
الغياشي قدس الله روحه كان ابن مسكان لا يدخل على ابى عبد الله ع سمعه الا موميا حتى اجلده وكان يسمع
من اصحابه وروى ان يدخل عليه مات لعله انما دخل على الكاظم ع مع اشاعته عن الدخول على امه ثم موميا في
قول العلم والعل حتى صار في زمن الكاظم ع ايماء للدخول عليه بل يدعى التيمم والتيمم قايما ام قاعدا
الاصحاب والرواية وكان شيخنا عبد الدين نصر الله درجة تقوى جلوسه لانه اقرب الى هيئة الساجدة
فدخل حب فماتوا منه ما استطعم وشكل انه تعبد للنقص واستلزم لتفرض كشف العورة في القيام والقعود
فان الركوع والسجود انما سقطا لذلك فليست الجلوس الذي يورد يعمه الى السجود لانه يلزم القول بقيام المصلي
جالسا يومى بالركوع مثل ما ذكره ولا اعلم به قليلا فالتمسك بالاطلاق اولى وحك الايماء بها بالراس لم يزرار
لما فيه من قرب الشبه بالركوع والساجدة قد قال الفاضلان في المعبر والذكره والنهاية يعمى المريض برأسه
فان تعذر قبل العنين فهذا اولى قال الاصحاب ولكن السجود اخفض منها وفي المريض بمعنى زياده الانخفاض
في السجود الايمائي عن الانخفاض في الركوع الايمائي كما كان الانخفاض في السجود الحقيقي ازيد والظاهر ان ذلك
واجب ليفرقا ولتوب من الاصل وهل يجب ان يرفع في الايماء الى حد لا يزداد عليه ليدب العورة الاقرب
ذلك استصحابا للاصل ويمكن الاجتهاد بسمي الايماء بالراس فظاهر الرواية وهل يجب في الايماء للسجود وضع
اليدين والركبتين وابهامى الرجلين على المعهود فيحمل ذلك لما قلناه وعدمه لصديق مسمى الايماء وكذا اهل
جب وضع شيء يسجد عليه كحستر مع الايماء لم يوضع له الاصحاب هنا فان قلنا به واما من يوجب رفع اليد

وسجد عليه وان لم يكن وكان هناك من ثوب اليه شيئا فعل وان تعذر الا بغيره سقط السجود عليه ما قرب السجود
بهذا لان الجبهة اشرف اعضاء السجود ولم يطر في هذه كلها بكلام سابق في هذا الباب نعم ما ذكره الشيخ في
المبسوط في المريض انه لا يخرج عن كمال الركوع حتى راسه ظهره فان لم يقدر عليه او ما براسه ظهره وان عجز
عن كمال السجود وضع شيئا سجد عليه قال وان رفع اليه شيئا وسجد عليه كان ايضا جازيا وفي النذكرة في المريض
مدى جبهته من الارض الى أقصى ما يقدر عليه ولو انقلبت نصب مخدوشه وشبهها جازيا في المعترف في المريض
انضار عجز عن السجود جازيا ان يرفع اليه ما سجد عليه ولم يحل الايام لانه اتم قال وبه روايات منها رواية ابي بصير
عن ابي عبد الله قال سالت عن المريض هل يسكت له المراه شيئا يسجد عليه فقال لا الا ان يكون مضطرا
ليس عنده غيره ولا يسجد سجد محرم الله الا وقد احله لمن اضطر اليه قلت وروى سامة قال سالت عن المريض
لا يستطيع الجلوس قال فيلصق بوسم مضطرب ويضع على جبهته ساذا سجد فانه يحرم عنه ومنذيل على ان
وضع المسجد بقبر في غير هذه الصورة بطريق الاولى يستحب للمرأة الصلوة جماعة رجالا كانوا او نساء
اجماعا لعدم شرعية الجماعة وافضليتها ومنع بعض العامة من الجماعة الا في الطلعة من بدو العورة ساقط
لاننا سلم على تقدير عدمه الذي دل عليه خبر اسحق بن عمار عن ابي عبد الله في قوم قطع عليهم الطريق واحدة
يثابهم فيبغوا غزاه وحشرت الصلوة كيف يصنعون فقال تقدم امامهم فجلس وجلسون خلفه فسمى الامم
بالركوع والسجود ويركعون ويسجدون خلفه على وجوههم وبها عمل الشيخ في النباه وقال الرضا والمفيد
الجميع كالصلوة وراوى وهو اختيار ابن ادریس مدعي الجماعة وفي المعبر مرجح مضمون الرواية كحدود سنة
وتشكل بان فيه تفرقة بين المفرد والجماع وقد نرى المفرد عن الركوع والسجود كما تقدم للمائدة والعورة
قد روى عنه الله من سنان عن ابي عبد الله في تقدم الامم بركبته ويصلي بهم جلوسا وسوالس واطلق
وبالمجلة يلزم من العمل برواية اسحق احد من اما اختصاص المأمومين بهذا الحكم واما وجوب الركوع والسجود
على كل عاذا اذا امن المطلق والامر الثاني لا يسبيل اليه والامر الاول بعيد الظان سدا الحكم بخصوص امامهم
المطلق لان محوى ايمان الامم مشهور ولو كان المطلق فالايمان لا يغيره والاطلاع بعضهم على بعض غير صار لانهم في خبر
السر باعتبار النظام واستواء الصف ولكن تشكل بان المطلق هنا ان صدق وجوب الايمان والاوجب القيام
وكتاب بان التماسق في الجلوس استقام اعتبار الاطلاع بخلاف القيام وكان المطلق موجودا حال القيام
وغير مقتد به حال الجلوس لو احتاجوا الى حين فالصف الاول كالامام والصف الثاني ركعون

وسجدون وكذا تعددت الصفوف لم تكن في مكان مظلم لكن وجوب الركوع والسجود على الجميع
 لو جامعهم وثوب وسواهل للامامة اعم منها والاصل فيه واستحب اعارته غيره لانه يعاون على البر والتقوى ولو
 امكن اعارته للجميع فعل وجوب عليهم القول وليعبر من يصلح للامامة مع ضيق الوقت ومع سعة ليس لهم الا تمام
 مع امكان استعارة الثوب فلا يجوز باخراة الصلوة عن الوقت اشطار المذات والساتر وليس لصاحب الثوب
 الاتمام باحد منهم لان التعليم لا يتم بالتعبد لو اصبحت الفساد والرجال تعذرت الامامة للجميع ان قلنا
 بتوهم المحاذاة فليس كل على حدة جماعة ولا جاز ولو كان هناك حائل صحيح وكذا مع الطلوع او الآفة المانعة من
 الرؤية يجب عليهم غش البصر مع امكان الرؤية فلو تركوه اثموا في بطلان صلوة المتصور وجه بعيد لان
 الرؤية ليست من فعله ولا يبطل صلوة الناظر لانه يني عن خارج من الصلوة في الساتر كحوز الصلوة
 في كل ما ستر العورة عند امور جلد الميتة ولو دبر باجماعنا الامن شذ لما مره عن جابر عن النبي
 ص قال لا تنفقوا من المتبني شي وعنه لا تنفقوا من المتبني ما لم يات ولا عصب وهو شامل لما في البدع وعنه
 وروينا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع الا لو دبر سبعين مرة وفي مرسل ابن ابي عمير عن الصادق ع الاصل في
 شي منه ولا سجع ولا ان الميتة نجسة والرباع غير مطهر والمبطل للصلوة فيه علم كونه مسه او السك اذا وجد مطروحا
 لاصاله عدم التذكير او في بدع كغيره فلا يظهر من حاله او في سوق الكثرة ولو وجد في بدع مستعمل بالبدع فيغيبه
 صور ثلاث ان يحرقه ميتة فيلجئ بالاعتقاده بالاصل من عدم الذكوة ان يحرقه ميتة فيلجئ بالاعتقاده بالاصل من عدم الذكوة
 القول لانه الاغلب ولكن ذاك عليه فقبل قوله فيه كما قيل في تطهير الثوب النجس ويمكن المنع لعدم تثبتوا
 ولان الصلوة في الذمة سبعين فلا يروى بدونه ان سكت في الحمل على الاغلب من التذكير او على
 الاصل من عدمها الوجهان وقد روى في التهذيب عن عبد الرحمن بن الحجاج قلت لابي عبد الله ع اني
 ادخل سوق المسلمين اعني هذا الخلق الذين تدعون الاسلام فاسرى منها الزنا التجارة فاقول لصاحبها
 اليس سي ذكيرة فيقول بلى فيصلح ان اسعها على انها ذكيرة فقال لا ولكن لا بأس ان سعيها وتقول قد رط
 الذي اشترى بها منه انها ذكيرة قلت وافسد ذلك قال استحل اهل الواق للميتة وزعموا ان باع حله الميتة
 ذكاته لم يرضوا ان يكونوا في ذلك الاعلى رسول الله ص وفي هذا الخبر اشارته الى انه لو اخرج المستعمل بالذكوة لا قبل
 منه لان المسئول في الخزان كان مسيلا فذكره والافطرتي الاولى عن ابي بصير عنه كان علي بن الحسن
 ع رجلا من اهل المدينة ومراحي لان ما غلبها بالوط كان سفت الى الواق صولى ما قبلكم بالزوفه فلبسه نادا

حرمت الصلوة القاه والى القيص الذي يليه وكان سال عن كك مقول ان اهل العراق يحملون لباس
 الجلود المستورعون ان دباعه دكاته قلت الصريح الصاد وكسر الراء من يجد البرد سرفعا تعال حره الرجل يحر
 حره اقره حره ومصادوفي هذا لاله على حوازل الجسه في غير الصلوه وكذلك مفهوم خبر محمد بن مسلم السالف لان فيه سالت
 عن الجله المست الحسن في الصلوه اذ اوجع ويمكن حمل هذا على ما لم يعلم كونه ميتة ويكون فعل الامام احتياطا للدين
 والنفوس من السالف ضعيف لان حرم الميتة تسلم حرم وجوه الاشباع هذه الصور الثالث اتيه في غير
 المستحل والقول اذا اجبر بالذكوه اقوى منه في الاول وان كان ناسقا واذا سكنت فالاولى ايضا اما بشرى
 من سوق الاسلام فحكم عليه بالذكوه اذ لم يعلم كون البائع مستحلا علما بالظاهر وفيها للرجح وكفى في سوق الاسلام
 اعطيه المسلمين لرواية اسحق بن عمار عن العبد الصالح عم قال لا لباس بالصلوه في العراق الهالي وفيها ضعف في
 ارض الاسلام قلت له فان كان فيها غير اهل الاسلام قال ان كان الغالب عليها المسلمين فلا لباس وثن
 الربطى قال سالت عن الرجل ياتي السوق فشرى خبثه فز لا يدري اذ كيه من ام لا صلى فيها فقال نعم ليس
 عليكم المسئلة ان ابا جعفر كان يقول ان الخواص ضيقوا على انفسهم بما اشتم ان الدين اوسع عليهم من ذلك
 ورواه في العصة عن سلمان بن جعفر الجعفي عن العبد الصالح موسى بن جعفر عن الرجل ياتي السوق فشرى
 قال ابن بابويه وسال اسمعيل بن عيسى اما الحسن الرضا عن الخلود والفراسرى ايئسل عن ذكوه اذ كان
 البائع مسلما غير عارف قال عليكم ان تسالوا عنه اذ ارايتم المتكبرين يبيعون ذلك واذا رايتهم يبيعون فلا تسالوا
 وعن علي بن ابي حمزة ان رجلا سالا اما عبدة الله وانا عنده عن الرجل يتقلد السيف ويصلي فيه قال نعم فقال
 الرجل ان فيه الكيميت فقال وما الكيميت فقال جلود ودواب منه ياكون ذكيا ومنه ياكون ميتة فقال عظم
 انه ميتة فلا يصل فيه وفيه دلاله على تغليب الذكوه عند الشك وسوسل المسئل وبغيره وعن الربطى عن الرضا ع
 عن الجعاف مالى السوق فشرى الخف لاندري اذكى حوام لا يقول في الصلوه فيه صلى فيه قال نعم اما بشرى
 الخف من السوق ويضع على فاصلي فيه وليس عليكم المسئلة قلت وهذا يدل على الاخذ بظاهر الحال على الاطلاق
 وسوسال لالاخذ من المستحل وبغيره ويؤيده ان اكبر العامة لا يراعي في الذبيحة الشرط الى اعتبارها مع الحكم على ما ذكره
 بناء على الغالب من القيام بتلك الشرائط وايضا فهم مجمعون على استحلال ذبايح اهل الكتاب واستعمال جلودها
 ولم يبقه الاصحاب ذلك احدا الا اغلب في بلاد الاسلام من استعمال ما ذكاه المسلمون جلد غير المأكول
 وصوفه وشعره ووبره عند الخمر والسجباب كى او لا يبيع او لا يرووه عن النبي ص بطريق المتقدم من معدى

كرب الله في عن جلود البساج والركن على ما هو مشاع في الصلوة كنه عرج يدليل افرو روي عن زرارة عن ابي الله
عنه انه اخبر كتابا في علم ان الصلوة في كل شيء ثم اكلها فالصلوة في برة وشعره وجلده وبوله وروشه
وكل من شها سدا لصل تلك الصلوة حتى يصل في غيره قال في القبلة لان فوج الروح من الحي سبب الحكم بقوله الله
سوسب المنع من الاشباع بالجلد ولا يفيض الربا من سحر المكن المحل فابلاوا عرض على نفسه كوازا سعاله في غير
الصلوة واجاب بان كان استعداده بالرجح لذلك دون الصلوة لعدم تمامية الاستعداد له قلت هذا الحكم محض
لان الذكوة ان صدقت فيه افرحه عن التمسك والامحرا الاشباع لان تمامية الاستعداد عنده بكونه ناكل اللحم المصطفى
عند اسفا اكل لحمه لئلا ينفع من الصلوة فيه الى عدم اكل لحمه من غير توسط نقص الذكوة فيه هذا اكله فيما يقع
عليه الذكوة كالسباع وان اختلف فيها اما الذي لا يقع عليه الذكوة كالكلب والخنزير فمطرق الاولى لانيتمية
ودباجة لا يطره عند اكر العامر نجاسة عينه واما الحشرات فمجرد كثر من الاصحاب لعدم وقوع الذكوة عليها
فهي من هذا القيل وعلى وقوع الذكوة عليها من قبل الاول واختلفوا ايضا في المسوخ وقد سأل شرح الاثر
وقوع الذكوة عليها فالناظر اذن عدم اكل اللحم وقد روي محمد بن الحسن الاسدي عن الرضا ع قال القيل كان
مكازنا والدب كان اعرايا يوثق بالارنب كانت امرأته تحزن زوجهما ولا تقبل من جيفهما والوطواط كان
يسرق ثوب الناس والقردة والحنازير تقوم من بني اسرائيل اعتدوا في السبت والحريث والضب فوقع من
بني اسرائيل حث زلت المائدة على عيسى لم يؤمنوا فاسوا فوقع فرقة في البحر وفرقة في البر والغارة هي الفوسقة
والعرب كان ثامنا والدب والوزع والزنبور كان طامسا وفي المير ان ورد في الصدوق في الحاصل باننا
الى غيره عن ابي عبد الله عن ابيه عن جده المسوخ من بني ادم ثلاثة عشر صنفا القردة والحنازير والحماش و
الضب والدب والفيل والدمعوس والحريث والعقوب وسبيل والزنبور والعنكبوت والقنفذ وكفى في الرد
والخيزرانة والحماش امرأته سحر فطراها الضب اعراي تقبل كل من مره والفيل ناكل البهايم والدمعوس زان
وسود وبيته تفوص في الماء وجمعه دمايص والحريث عام والعقوب سمار والدب سارق الحاج وسبيل
عشار صاحب كس والزنبور امرأة اققن بها المكلان والعنكبوت امرأة بيضاء الخلق عاصية لزوجهما والقنفذ
رجل سبي الخلق وذكر مسند اخي النبي ص ان الفيل لو طلى بالدمعوس وطبا ولا يابس والدب مخنث والحريث يوثق
يدعو الى زوجه والصب اعراي سرق الحاج محجة والوطواط سارق الثمار من رؤس النمل والدمعوس
تمام نرف من الاجبة والعقوب لدرغ الاسلام من لسانه احد والعنكبوت امرأة خانت زوجها والارنب امرأة

لا ينقطع من جنس ولا غيره وسهيل عثمان بن الحسن والزهره نهرانية ائمتن بها المكان واسمها ناهيل قال الصدوق
الزهره وسهيل وابنان في البحر ليسا نجسين ولكن يسمى بها النجان كالمثل والثور قال والمسوخ جميعها لم يبق الاكثر
من ثلاثة ايام لم مات ولم يتولد هذه الحيوانات على صور ما سميت مسوخا استقارة اجمع الاصحاب
على جواز الصلوة في وراثة المخلص وقد روى محمد بن حماد عن الرضا انه سأل عن الصلوة في الرجل يصل
فيه وعن ابي عبد الله لا بأس به وروى سليمان بن جعفر الجعفي انه رأى الرضا يصلي في جبوة الطائر
ان دكاته او اجهها لما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله انه كان غنمه ودخل عليه رجل من الخازين
فقال له جعلت فداك ما تقول في الصلوة في الرجل لا بأس بالصلوة فيه فقال له الرجل جعلت فداك انما ميت
وهو علاجى وانا اعرف فقال له ابو عبد الله اما اعرف به منك فقال له الرجل انه علاجى وليس احد اعرف به
مضى فبسم ابو عبد الله ثم قال يقول انه دابة يخرج من الماء او يصاد من الماء فاذا فقد الماء مات فقال
الرجل صدقت جعلت فداك هكذا قال ابو عبد الله ما لك تقول انه دابة مسمى على اربع وليس معنى هذا ان
يكون دكاته فوجه من الماء فقال الرجل اى والله هكذا اقول فقال ابو عبد الله فان الله تعالى جعل
دكاته مائة كاحل الجنان وجعل دكاته مائة كاحل الجنان في الجنة عندي في هذه الرواية توقف لان في بعضها
محمد بن سليمان الذي لم يوضحه في موضعها مع اتفاق الاصحاب على انه لا يحل من حيوان البحر الا ما له فلس
من السمك مع اجماعنا على جواز الصلوة فيه فذلك كان اذينا لانه طائر في حال الحيوة لم ينحس بالموت قلت
مضمونها مشهور بين الاصحاب فلا يضر ضعف الطريق والحكم بجله حاران لسند الى حل استعماله في الصلوة
ان لم يترك كاحل الجنان يخرجها من الماء فيقتلها لئلا ينجس بالخل لا في جنس الخلال وكان المحقق رحمه الله يرى
انه لا ينفس له سبيله فذلك حكم بطهارته لا باعتبار الرواية قال حاشي جماعة من التجار انه القندسي ولم الحققة
قلت لعلي بن ابي رمانة بصرى السمك وهو مشهور بظنك ومن الناس من زعم انه يكلب الماء وعلى هذا الشكل
دكاته بدون الذبح لان الظاهر انه دون نفس سبيله والله اعلم اما جلده فالاصح جواز الصلوة فيه لقول الرضا
عني خبر سعد بن سعد اهل بصرى جلده واكره ان ادير بس فلما رجم له لعدم افراق الاوبار والجلود
في الحكم غالبها واما الغشوش منه بالخير فجاز اذا الحرام انما هو الخبز المحض ويومر عن الساقعة في الخبز المخلوط
بالخز فلو حقه او سده فواكثان او قطر جائز ولا يجوز ما غش بوبر الارانب والشعاب على الشبه وادعى
فيه بعض الاصحاب الاجماع ويومر عن ابي عبد الله بطريقين الا ان فيهما انقطاعا ولا يعتد بهما

رواية داود الصوري عن ابي الحسن الثالث ثم كوازه لا شتمار ما دونها وكان حلقها على النقية قال الشيخ
في المبسوط لاحلاف في حراز الصلوة في السجدة في الحاصل وقيد ما ان حرة وبعضهم بالحراز رمية تبع لما ذكره
في التهذيب عن بشر بن شاذان قال سالت عن الصلوة في الفسك والسجدة الى قوله صل في السجدة والحاصل الحراز
رمية وضعه في النهاية ورواية زرارة السالفة يدل على المنع من حث عدم اكل لحم وسوطا من الاكل ولان في صدر
الرواية انه سالت عن الصلوة في الثعالب والفك والسجدة ويعارضها صحيح في علي بن راشد عن ابي جعفر
صل في الفك والسجدة فاما السور فلا تصل فيه ورواية مقابل عن ابي الحسن ع في الصلوة في السور والسجدة
والثعالب لا خير في اكلها خلا السجدة فانه لا ياكل اللحم قال المحقق الخاص مقدم على العام قلت يدفع عموم
ويحذف خاصا معارضا في صدره نعم هو اسلم سندا لان في طريق الاول ان يكبر ويؤسف الفقيه وان كان
ثقة الاقرب الجواز والخبر الاول العهد يحمل على الكراهية في السجدة وان عزم السائل وكوز استعمال المشرك في معنية
بقرته انما يجوز الصلوة فيه مع تكبيرة لانه نفس قطعا والبيان غير مطر عندنا وقد اشتهر من التجار
انهم يترك ولا بركة بذلك حلقا تعرف المسلمين على ما هو الاغلب نعم لم يعلم ذلك عزم استعماله لا يجوز الصلوة
في حلق الثعلب والارنب والفك والسور ولا في غيره على الاشارة في الروايات والشافعي لعدم حمل اللحم لضمين
خير زرارة ذلك ورواية ابن ابي زبير عن الرضا ع في الثعالب لا تصل فيها ورواية علي بن محمد عن ابي الحسن
الماضي كذا في روى سعد بن سعد الاسدي عن الرضا ع النهي عن الصلوة في السور وذكر السائل انه قد
البحاج والحام ويعارضها خبرا عن الجلي عن ابي عبد الله ع سالت عن الرضا ع في السور والسجدة والثعالب
قال لا بأس بالصلوة فيه وخبر علي بن عطاء بن عن ابي الحسن ع في السور والفك والثعالب جميع الجلود قال
الاباس بذلك واذا عن هذين الخبرين المحقق لوضوح سند ما قال لو عمل بها ما كان الاجتناب
المنع قلت هذا ان الجران مصرحان بالنهي لقوله في الاول واسأله في الثاني جميع الجلود وهذا العموم لا يتناول
به الاصحاب وهذه الاخبار لم يضمن الارنب لكن رواية الحنفية في الارنب قد روى علي بن محمد قال
كتب اليه ابراهيم بن عتبة عن ماجور اب وتلك يعمل من هذا الارنب وهل يجوز الصلوة في هذا الارنب من غير
ضرورة ولا يقيد قلت لا يجوز الصلوة فيها وفي المنع لا بأس بالصلوة في السجدة والسور والفك لا يروى في
ذلك من الرخص لا يجوز الصلوة في قنطرة ذلك مشي من غير المأكول لسلول الادله لها في التهذيب
حمل رواية جليل كوز الصلوة في حلق الثعالب الذي عليه على القنطرة والتكثير منها ما لا تتم به الصلوة

من م

ان كيد بن دومة اهدى الى النبي ثوب عير وقال شققه ابن النواظم قلت السيرة بالسيرة المرحلة
 المكسرة والياء المشناه تحت المفتوح من الحلة فما خط طصفه ومعنى اطرها سقها لما في العبارة الاخرى ان
 قوام اطرها المال من العوم فطار لعلان كذا اي قدروا ما من اطرها التي اطرها اذا عطفه ودومه وضع
 بالثمام قرب تنوك والمشهور فيها ضم الدال واجاز جاعده مجها وانكره ابن دريد ونسب الى خطا المحدثين واما
 فيه المشهور الجواز يجوز اللبس لمن والامر بالصلوة مطلق فلما تقيده بالليل ومنعه محمد بن بابويه لان راز
 سبع الباقية مني عن لباس الحرير للرجال والنساء الا ما كان من غير مخلوط في الجنة او سدا او كان او قطن و
 انما كره الحرير المحض للرجال والنساء قال دورود الرضخه من طلبة لا يلزم مباحراز الصلوة فيه فسق النبي
 العام بحال فلما طرق الحرير في موسى بن بكر وهو واقفي مع معارضيه باشر منه واضح طريقا وفتح في الاصحاب
 لوضع اول كل النبي على عينه لم يرد على الكراهية كذا قال المحقق من هذه الرواية لا سلج جي بعد اطلاق الام
 التواني في المبسوط من غير غنة افضل انما حرّم الحرير المحض بغيره فلما سبق ولا فرق من
 كون الحرير او اكثر او اقل ولو كان الخليط غفيرا لكان المحقق لما روي عن ابن عباس ان النبي صاغنا من الثوب
 الحرير المصنوع ولا صاله الخل الا مع صدق الثوب من الحرير وسيفر صادق مع المرجع نعم لو استهلك الحرير الخليط
 حتى اطلق عليه الحرير لم يرد وكذا الوسيط الحرير بغيره لم يخرج عن التحريم والطهر في المنع ما لو كانت البطانة غير اوصدا
 او الطهارة اما الحشوا بالحرير فقد قطع المحقق بمنع لعدم النبي والرفق وسطا من بابويه وبعض العامة جوزه
 لانه لا خيلا فيه وقد قال الحسن بن سعد واث في كتاب محمد بن ابراهيم الى ابي الحسن الرضا ع يساله عن الصلوة
 في ثوب حشوة فن كتب اليه وقرائة لا بأس بالصلوة فيه لورده الشيخ في التهذيب واوله ابن بابويه نقن
 الملا عن دورقن ابراهيم قال المحقق ولان الراوي لم يسمعه من محدث واما وجد من كتاب قلت يصف
 الاول ما ذه خلاص الحقيقة الطاهرة والثاني بان اجاب الراوي بصيغة الجرم والمكاتبه الجرم بهاني قوه المشقة
 مع ان الخاص مقدم على العام فلو صل بالعلم رواية الحسن لم يكن بعيدا ونويه ما ذكره الصدوق في النقية
 اركب ابراهيم بن مهزيان الى ابي محمد عن الرجل يخل في حبه بدل القطن فن اهل يصلي فيه فكتب نعم لا بأس
 به اورده الصدوق بصيغة الجرم ايضا يجوز لبس الحرير المحض للرجال في الحرب ما اتفاق علما فاقوه
 رواه سماعة بن مهزيان عن ابي عبد الله وان كان فيه تماثل وروي العامة انه كان لعموه تلقى من دين
 بطاشه من سند بن محشور او كان طلبة في الحرب يحضر القاتل من ولم ينكر عليه ذلك قلت التلق القبا

فارسى قوتبالوان لیسہ انماض الخیلا وسایغ فی الحرب لما روی ان البیضا رای رجلا من اصحاب خیال
فی مشیتہ بین الصنفین فقال انہما لشیء یفصلہما الدالانی منہ المواطن قال الحق ولا یحصل مدقہ القلب
وضع لفر الزرد عندہ کتبہ فخری جری الضرورة یجوز لیس مع الضرورة اجماعا کالبر والشدہ المانع من شرعہ
او الخرج عدم غیرہ وکنف العقل فی صحیح مسلم عن انس ان رسول اللہ رضی اللہ عنہ رخص لبعید الرحمن بن عوف والیزید
بن العوام فی القیص الخیر فی السفر من حکمہ کانت بہما ورجع کان بہما وفی روایہ اقوی عنہ عندہ ولم یذكر السفر
فی روایہ اقوی عنہ عندہ انہما سکا العقل فخص لہما فی قص الخیر وغیرہما والطاهر تعدی منہ الرخصہ لان
مناطہا الضرورة یحرم علی الخی لیسہ اخذ بالاحتیاط اما البیضا فیل یحرم علی الخی لیسہ منہ یجوز لعدم ذکرہ
وقولہ جابر کما ینہی عن الصیوان وشرک علی الخوارى وقوی فی المقبرہ الکراہیہ لعدم تناول التکلیف البیضا
وفعل جابر والصحابہ یورع وتبعہ الفاضل فی التذکرہ ولعلہ الاقرب تمسکا بالاصل وعدم قاطع بحج عنہ لو
لم یحد المصلی الا الخیر ولا ضرورة فی السعی صلی عاریا عندنا لان وجودہ کمدہ مع حقن التی عنہ وجوزہ ان
الی ارجوہ لان ذلک من الضرورات ولوجودہ الخیر والحرر واضطر الی احدهما للبر او الخیر الاقرب لیس الخیر
لان مانع قضی الذنب والصلوۃ فیہ جازم علی الرجال فلو قویہ بوثا وصلی فیہ یطیل لیس خاتا
منہ وصلی فیہ یطیل صلاتہ فالفاضل لتول الصاع جعل اللہ الذنب حلیہ لال الخیر حرم علی الرجال لیس
الصلوۃ فیہ زواہ موسی بن اکیل الیمری عنہ ومعل التی عنہ نقسہ للعبادة وقوی فی المقبرہ عدم البطلان
بلیس خاتم من ذنب لاجرا انجری لیس خاتم مقصوب والذنب لیس عن فعل من افعال الصلوۃ ولا عن شرط
من شروطہا لوجہ الخاتم بدیہ والطاهر تحیم لصدق اسم الذنب علیہ نعم لو تعادم عنہ حتی اندرس
وزال صماہ حاز وحملہ الاعلام علی الثیاب من الذنب والمحوہ من المنع من لیس والصلوۃ فیہ قال ابو الصلاح
مکرہ الصلوۃ فی الثوب المصبوع والکدہ کراہیہ الاسود دم الاحمر للیس والذنب والمصبوع والملم بالحریر والذنب
قال ولافصل الساب الساص من القطن والکتان المقصوب یسطل الصلاۃ فیہ مع العلم بالذنب
عند جمیع الاصحاب لحق التی المفسد للعبادة ولا ستمال العبادة علی فح فلا یكون تامرا ہا و فی المقبرہ
التحیم الی جمیع الاصحاب والبطلان الی اکثر واحار البطلان ان سر العورہ با وسجد علمہ او قام وقوۃ
لا یمنی عن تلك الحركة لخصوصہ مع انہا جز من الصلوۃ ولو لم یکن كذلك لم یطیل کالولیس خاتا مقصوبا
قال لانی لم اعف علی نص عن اہل البیت علیہم السلام ما یطال الصلوۃ والشرم الفاضل البطلان الخاتم

المقصود وغيره مما يستحب في الصلوة لتحقق النية عن ذلك ولو لم يستحب صحت صلاته في آخر الوقت وهذا كونه
 على أن الأمر بالشئ تسلم النية عن ضده وإن النية في العبادة تفسد شواهاً كان عن إيمانها وعن وصف لا
 ينك من ذلك هذه المقدمات من نظر معمول المحقق لا كل من قوه وإن كان الاحتياط لا بأس بالباطل كيف
 كان بالرجل الغصية لا يحكم ولا الباطل لعدم توجه النية بها ولو جعل الحكم لم يغير لأن جمع بين الحمل البقير
 في العلم ولو نفي الحكم فذلك لا يشأه إلى تقصيره في الحفظ ولو نفي القصب فوجبان من رفع العلم عن الماء
 واخاره ابن اديس واستأذنه إلى عدم الكرار المتضمن للذكران يمكن القول بالاعادة في الوقت لتمام
 السبب وعدم تقين الرجوع عن العبدية بخلاف ما بعد الوقت لزوال السبب والقضاء لما يجب بالمرجيد وهو
 غير معلوم التوجه بها ومؤخره المختلف أن لا يكون نجسا وقد مر حكمه أن لا يصلي في فعل سائر ظهر
 القدم ليس لمساك كالشمك والنعل السدي واستأذنه في المعبر إلى السمن استأذنه إلى فعل النية وهو عمل الصفا
 والايام والمالعين الصالحين والعمد صيغ فانه سهاه على النية غير المحصور ومن الذي احاط علما نعم كانوا الاصل
 مما هو كذلك وضع سلا من الصلاة في الشمك والنعل السدي الصلاة الجائزة كونه الشئ في المبسط و
 غيره وجوزوا ذلك السابق كالحسين والجرموق والجرموق خف واستقصيه طمس فوق الخ اسأذنه إلى فعل من كرا
 وقد روى الرطبي فيما سلف عن الرضاء حراز الصلوة في الحن ومثله روى الجلي عن أبي عبد الله ورواه
 الحسن بن الجهم عن عطاء الصا ورواه ابراهيم بن مهزيار قال سألته عن الصلوة في جرموق ونعل السدي فقال
 يصلي فيه أن لا يكون رقيقا يحكي البثرة فلو حكما لم يكن في الشتر لعدم صدق اسمه وفي جرموق احمد بن
 حماد عن أبي عبد الله قال لا تصل فيما شئت او وصف يعني الثوب الثقيل قلت معنى شئت لاحت منه البثرة
 ووصف هي الخ في خط الشئ اجعفر في التهذيب اوصف بواحد هو الموقوف بواحد من الوصف
 ان لا يكون ثوبا يمنع بعض الافعال مع قدره على غيره الا ضرره فلما فاته الواجب المقصود بالذات فلم
 يجرى سواء صلى عاريا ولو قلنا بجواز الصلوة في الجنس اختيارا اذ الجنس مكر معه استيقا الافعال مع الضرر
 بخلاف الثوب وكذا لو كان صلبا كالحديد المانع من بعض الافعال فيما يكره فيه الصلوة أو يجب
 وفيه مسایل يكره في الثوب الذي ملاصق بواحد من الثوب سواء كان فوقه أو كونه لا يستبعد
 تخلص منها وقيل نجاستها فلا فعل من الكراهية وعليه يحمل ما رواه ابو علي بن راشد عن أبي جعفر ع
 عن الصلوة في الثوب الذي يلي الثوب فعال لا وكذا ما رواه في التهذيب على من مهزبار عن

وجعل سال الماضي عن الصلاة في الثواب فنفى عن الصلاة فيها في الثوب الذي يليه فلم ادر اي الثوبين
الذي يلقى بالوبر الذي يلقى بالجلد فوقه كخط الذي يلقى بالجلد وذكر ان الحسن انه سأل عن هذه المسئلة
فقال لا تصل في الذي فوقه ولا في الذي تحته كاحمل الشئ في البسوط قال الا ان يكون احدهما رطباً لان ما سئلت
اذا كان بابسا لا يتعدى منه النجاسة الى غيره قلت هذا بناء على نجاسة الثعلب او على عدم وقوع الدكاك عليه و
كلام الشيخ صرح في ان نجاسة الميتة لا يتعدى الا بالارطوبه الا ان يريد به نفس الوبر لكن الرواية محصورة بالجلد
وقول ابن بابويه اما ان يصل في ثعلب ولا في الثوب الذي يليه من تحته وفوقه كحل ايضا على اكثره
ويمكن ان يحمل كلام الشيخ في النهاية لا يجوز على ذلك ولو وجد على الثوب رطوبة طاهرة لم يوجب الاراءه للطهارة
على الاصح وكذا اشهر ما لا يوجب له في الثوب ان يعلو بن الريان كتب الى ابن الحسن عن رجل كثر الصلوة في
ثوب يكون فيه شعير من شعر الانسان واطفأه من هل ان يفضه وطقه عنه وقع كحز في مكانه فجد من بعد
الجبار الى اني محمد في قلنسوة عليها وبر بالاكمل الى ان كان الوبر ذكياً حلت الصلوة فيه ان شاء الله يكره
الرجل الذي لا يحكي بها من حكاية الحج وكحصلا لكال الشئ نعم لو كان طاهر اذ كان ثوب افول يكره اذا كان
الاسفل سائر القصور اما الثوب الواحد الصمغ وطاهر الاصحاب عدم الكراهية للرجل لما رواه النجاشي
عن جابر قال رايت رسول الله صلى في ثوب واحد فوضأ به وقدر روى الاصحاب عن محمد بن مسلم
عن ابي جعفر انه راها صلى في ازار واحد فعدعه على عنقه وروى محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عن
الرجل يصل في ثوب واحد اذا كان صفيقاً لا باس والشئ في البسوط يجوز اذا كان صفيقاً يكره اذا
كان رقيقاً وفي الخلاف كحز في قميص وان لم يزره ولا يشد وسطه سواء كان واسع الحلب او ضيقه وروى
زياد بن سودة عن ابي جعفر لا باس ان يصل في الثوب الواحد وازرارها مملوءة ان دهن محمد حنف
وقد مر ولا يعارضه رواية غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه قال لا يصل الرجل يحمل الازرار اذا لم يكن
عليه ازار للجمل على الكراهية وبعض العامة الفضل في ثوبان لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان لا حذو ثوبان فليصل
فهما ولا باس به والاخبار الاول لا ينافيه لانهما على الجواز وتؤيده عموم قوله فخذوا زينتكم عند كل مسجد
ودلالة الاجمار ان العداحق ان يترين له واورد هذا في الذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون مع القميص ازار
او سراويل مع الانفاق على ان الانام يكره ترك الرداء وقد رواه سليمان بن خالد عن ابي عبد الله انه سئل
الا ان يكون عليه رداء او عمامة يرتدي بها والطاهر ان العايل ثوب واحد من الاصحاب اعان يكره

الجواز المطلق ويريد به ايضا على البدن والا فالعمامة مستحبة مطلقا وكذا السراويل وقد روى بعد الصلاة ^{الواحدة}
 العمامة والقبول اما المراه فلا بد من ثوبين من درع وخمار الا ان يكون الثوب يشتمل الرأس والجسد وعليه حمل ^{الشئ}
 رواية عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله ع في حوارصلوه المسلم بغير قباج وتحت ثلاث اماره لرواية جليل بن دراج
 عن ابي عبد الله ع في درع وخمار وطحمة ورواية عبد الله بن ابي يعقوب عنه ع ان ازاره ودرع وخمار قال فان لم يجد ثوبين
 تارت رباحا وتغنى بالا فقلت فان كان درعا وطحمة ليس عليها مقصعة قال لا بأس اذا اتفقت بالمخفة
 يكره الصلاة في الثياب السوداء ورواه الكليني عن رفقته ابي عبد الله ع يكره السوداء الا في ثلاث الخن والعمامة
 والكساء في مرفق اذ الريح على القلنسوة السوداء لا تصل فيهما فانها لباس اهل النار وقال ابن بابويه ولا
 تصل في السوداء فان النبي ص قال لا تلبسوا لباس اعدائكم ولا تسلكوا مساكن اعدائكم فتكونوا اعدائهم يروى عن
 النبي ص البسوا من ثيابكم اليساف فانها من خير ثيابكم ونهى عنه على افضلية البيض للصلاة والمضاد لا يشار كما
 في المصاحفة ويكره للرجل خاصه المرفق والمحفوف قال المحقق لما روى عن عبد الله بن عمر وقال راى النبي ص على
 ثوبين معصوفين قال منه من ثياب الكفار فلا تلبسها وروا عن النبي ص انه نهي الرجال عن المرفق فقلت
 الاول اوردته مسلم وروى ايضا عن علي بن ابي طالب عن رسول الله ص نهي الناس القسي والمحفوف عن ثمن الذهب وعن ثمر
 القرآن في الركوع قلت القسي بفتح القاف وتشديد السين المهملة منسوب الى القسي موضع وعن من ثياب مصر
 فيها يروى عن انس ان النبي ص نهي ان يرفع الرجل يديه عن رداءه عن النبي ص في عظمته عن ابي عبد الله ع انه كره الصلاة
 في المشيع بالمعصوف والمصف الزعفران قال المحقق ويكره في الاحمر لرواية حماد بن عثمان عن ابي عبد الله ع
 قال يكره الصلاة في الثوب المصوغ المشيع المقدم قال والقدم يسكون القاء المصوغ المشيع بالحمة ^{بقصر}
 كثر من الاحباب على السوداء في الكرايمية وقال الفاضل لا يكره شئ من الالوان سوى السوداء والمعصوف والمزغ
 والمصوغ بالحمة وللصل ولما روى البراهما راي من ذي لحي حله حرا احسن من رسول الله ص قلت اللهم بكم السلام
 وتشديد العلم الشوكا وشحمه الاذن وكان عكف فرأى الحسن والحسين عليهما السلام عليها قميصان احمران
 يمشان ويقرآن فزل اليهما ولم ينكر لهما سما قال وروى الجهمور ان النبي ص كان يضع ثيابه كلها حتى عمامته
 بالصفر وليس عليه السلام بردين اخضرين ودخل مكة وعليه عمامة سودا وروى المصنف وليس الساب المقدم بل
 من الالوان والتختم بالحد مذكور في الصلاة وقاسر كرايمية المشيع مطلقا واختاره ابو الصلاح وان الجند
 وان ادرى من الاول في حمل رواية حماد عليه والتخصيص بالحمة اخذه المحقق من ظاهر كلام الجهمري يكره

في ثوب فيه يماثل او خاتم اوسيف محمد بن سوار الرجل المراه وظهر من كلام الشيخ وان البراج التحريم في الثوب و
الحاتم مع التماثيل ورواية ابن ابراهيم عن الرضا ع انه سأل عن الثوب مكره ما فيه التماثيل وروى عمار بن سالم
ابا عبد الله عن الصلاه في ثوب يكون في علمه مثال طير او غيره ذلك قبل لا يلقى الحاتم فمثال الطير او غيره ذلك يجوز
الصلاه فيه ويمكن جعلها على الكراهية توفيقا ولاصاله الصلوة وباري عن النبي ص من طرقتي العامة والخاصة ان
الملك لا يدخل بيتا فيه كلب ولا مثال جسد لا يدل على التحريم لان الملك ينفر من المكروه كما ينفر من الحرام
خص ابن ادريس الكراهية تماثيل الحيوان لا غير ما كان لا شجر ولا علفا نظرا الى تنبيه قوله لم يعلمون لها شاة من
محاريب وتماثيل فمن اهل البيت عليهم السلام انها كصور الاشجار وقد روى العامة في الصحاح ان رجلا قال ان
عباس اتى اصوره من هذه الصور فاني وبها فقال سمعت رسول الله يقول كل مصور في النار يجعل له بكل
صوره صورة ما انفسا فيعذب في جهنم وقال ان كنت لا بد فاعلفا فاضع الشجر وما لانفس له وفي مجلس ابن ابي عمير
عن الصادق ع على التماثيل في الساطع لما عيان وانت تهللي فقال ان كان لبايعين واحد فلا باس وان كان
لبايعان فلا وعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع لا باس ان يكون التماثيل في الثوب اذا غيرت الصورة منه
واكثر هذه يشتر بما قاله ابن ادريس وان اطلقه كثير من الاصحاب تنكره الصلاه الى الوسايد المثلثة اذا
كانت تجاه القبلة الا ان يعلى ويكره وضع الدرام السود المثلثة من يدي المصلي ولكن خلفه روى ذلك
كله لست المرادى عن الصلاه ولو كانت التماثيل تحته فلا باس بالصلاه عليها روى ذلك محمد بن مسلم عن ابي
جعفر ع وروى الرضا ع لا باس بالصلاه وفي ثوبه دراهم مثله وقده في خبر حماد بن عثمان عن ابي عبد الله
ان يكون مواراة وفي رواية سعد بن اسمعيل عن اسع عن الرضا ع في المصلي والباطل عليه تماثيل الصلوة
مقال والله اني لا اكرهه الحجر السالف لا ينافيه بحمله على الجواز يكره اشمال الصماء بالاجلح وقسه في
المبسوط والنهاية بان يلحف بالازار ويدخل طرفيه تحت يده ويجمعها على منكبيه واحده كفعل اليهود وفي
رواية زرارة عن ابي جعفر ع اياك والحواف الصماء ان تدخل الثوب من تحت جناحك فيجعل على منكبه
واحد وعن علي بن جعفر عن اخيه الكاظم ع في طرقي الرداء لا يصلح جمعها على اليسار ولكن اجمعها على
اليمن وفي صحاح العامة عن جابر ان النبي ص نهى ان ياكل الرجل شاة او عشي ونعل واحد وان
يشمل الصماء وان يحس في ثوب واحد كاشفا في فرجه ورواه عن ابي سعيد الخدري ان النبي ص نهى
عن اشمال الصماء وروى ان يجعل وسط الرداء تحت منكبيه الايمن ويرد طرفيه تحت منكبيه الايسر وعن ابن

مسعودان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلبس الرجل ثوبا واحدا يحكم ان يلبس عن منكبيه تدعى تلك الصلوة قال ان
مارس ان يلبس بالثوب ثم يلبس الخياط اليمين وقال الجوهري ان يلبس حبك بثوبك كحمله
الاعراب بالكسرة وسوان يرد الكساء من قبل يلبسه على يده اليسرى وعاتقة اليمين ثم يرد ثانيا من
خلفه على يده اليمنى وعاتقة اليمين فيعطيهما جميعا قال وذكر ابو عبيد ان القمها يقولون سوان لئلا يلبس ثوب
واحد ليس عليه غيره ثم يرفع من احدهما ينيه فيضعه على منكبيه فينهد منه فرجه وقال الهروي سوان يحلل
الرجل ثوبه ولا يرفع منه جانباً قال الفسقي رافعا قيل صها لانه اذا اشتغل به شد على يديه ويرجليه لما قد
كالصخر الصاوي وقال الاصمعي ان يلبس بالثوب حتى يحلل رجسه لا يرفع منه جانباً ممكن فيه فرجه يخرج منها
يده قال ابن العرسان من فسر به بما قاله ابو عبيد ملكا ابيه الكسوف وابدأ العورة ومن فسر تفسيره لئلا يلبس
ثاذه ان يترك ثوبا لا يلبس به من ثوبه ان يدفع منها الى حاله سادده لشفسه فيملك على ما فسرناه به
لا فرق بين ان يكون ثوب افراد او لا كما قال ابن العبر وعلى تفسير القمها انما يكره اذا لم يكن ثوب ساتر للفرج
يكبره الصلاه في ثوب المتهم بالتسايل في النجاسة احتياطاً للصلاة وكذا ان يلتصق المحرمات في اللباس
ولا يحرم للتواصل ولو روى عبد الله بن سنان عن الصم عن سنانا اياه سأل في الذي يلبسه الثوب وهو
يعلم انه يشرب الخمر ياكل لحم الخنزير فيه عليه ايضاً قال عمه صل فيه ولا يصطفاك اعرتوه سوطا ولم يستقن
انه نجسه فلا بأس ان يصل فيه حتى يستقن انه نجسه وعن المعلى بن جعفر عن الصم عن ابا عبد الله عن الثياب النجاسة
التي عليها الخمر والنصارى واليهود وعن معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن الثياب النجاسة
يعلمها الخمر ومن يشرب الخمر البهائم لا يغسلها واصل فيهما قال نعم قال معوية مقطعت اقميصا وخطه و
قلت له ان رزقك اورداء من السابري ثم نقت بها اليك في يوم الجمعة ان ارتفع النهار وكان تعرف ما تريد
خرج فيها الى الجمعة وانما قلنا بالكرهية لما روى عبد الله بن سنان عن الصم عن الذي يلبسه ثوبه بل يعلم انه
ياكل الخمر ويشرب الخمر فرده امصلي فيه مثل ان يغسله قال لا يصل فيه حتى يغسله والسوق بالاستجماب
قال الشيخ لان الاصل في الاثياب كلها الطهارة فلا يجب الغسل الا بعد العلم بالنجاسة وروى الجلي عن الصم
عن ثوب الجحش يربش بالماء قلت في هذه الاخبار اشارة الى ان غلبة طين النجاسة لا يقوم مقام العلم وان
استدل الى سبب وكذا فتوى الشيخ رحمه الله في النهاية والتهذيب وقال في المبسوط لا يصل في ثوب غلبه
كافرو ولا في ثوب اخذ من سحر النجاسات او المسكرات يكره اللثام اذا لم يمنع شيئا من

القرآن وان منع شيئا من الاذكار الواجبة حرم والمفيد المطلق المنع من الشتم وفي مفسر سماع في الرجل يصلي
 ويقرأ القرآن ويؤتيه لابس به وان كشف عن فيه فهو اصل وروى الجلي عن ابي عبد الله في الرجل تقا
 في صلاته ولو به على فقه فقال لابس بذلك اذا سمع الصلوة وكذا يكره النقاب للمرأة ما لم يمنع من الاذكار ويؤ
 في خبر سماع المذكور والمراد المشقة اذا كشفت عن موضع السجود لابس به وان سقوف هو افضل ويكره
 لها الصلاة في خلخال ذي صوت قالوا الاشغالها يكره استحباب الحديد بارز لابس بالستور
 وقد روى موسى بن اكيل عن الصادق عليه السلام في وقت ضرورة ولا لابس
 بالسيف وكل السلاح في الحرب وفي غير ذلك لا يجوز شي من الحديد فانه مسح نجس وروى عمار اذا كان
 الحديد في غلاف فلا لابس به فالحج بينهما محل المطلق على المقيّد وعن الصم قال رسول الله صلى الله عليه
 الرجل من بيده حاتم حديد قال الحق قد بينا ان الحديد ليس نجس باتفاق الطوائف فاذا ورد
 النجس حملناه على كراهية استحبابه فان النجاسة قد تطلق على ما يستحب تحبسه وتسقط الكراهية مع ستره
 وقوفنا بالكراهية على موضع الاتفاق ممن كرهه ذكر كثير من اصحاب كراهية الصلاة في قباة مشقة
 الا في الحرب قال الشيخ ذكره على بن الحسن بن بابويه سمعناه من الشيخ مذكورة ولم اجد خبر احدا
 قلت قد روى العامة ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي احدكم وهو مخمّر وهو كناية عن شد الوسط وكراهية في الوسط
 قال في التذكرة يكره التصلب في الثوب لان عائشة قالت ان رسول الله كان لا يترك شاة
 فقه تصلب الاقصه يعني مطهره وما فيه من الشبه بالنضاري حكى في التذكرة كراهية السدل
 وسوان على طرف الرداء من الجانبين ولا يرد احد طرفه على الكتف الا حرم طرفه بيده كما روى
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع ابن ادريس ونسبه الى اليهود ذكر انه سوا شتم الصالح عند اهل اللغة واذنول
 المرضي رحمه الله وحرم ابن الحنفية ايضا بكراهية السدل ونسب الى اليهود وللعمامة خلاف قال ابن الحنفية
 ولا اعلم فيه حديثا يكره الارار فوق القميص لقول الصم في رواية ابى بصير لاسعى ان سوسج بارار فوق
 القميص اذا صليت فانه من زنى الجاهلية ولا يسعى طاهره الكراهية ولا ان موسى بن ربع سال الرضا
 عنه الارار والمندبل فوق قميص في الصلاة فقال لابس به وقد قيل ان في الارار فوق القميص
 تشبها ما بهل الكتاب وقد بينا عن التثنية هم وروى موسى بن التميمي الجلي قال مات ابا جعفر الثاني
 صلى في قميص قد امره فوقعه بمندبل قال في المعبر الوجه ان التوسيع فوق القميص كرهه واما شد الم

فوقه فليس بكروه مع ان علي بن يقطين روى عن العبد الصالح اهل يصى الرجل وعليه ازار متوشح فوق
القميص فكك نعم وقال في التهذيب عقيب الاخبار المذكورة لاساقص لان المراد ما الاخبار المتقدمة سواء
لا يتبين الانسان ما الاراد وشمس بكامله في اليهود وما التوشح بالاراد فلو لم يقطعي ما قد كسفت منه وسير ياقوي
من يده لما رواه سماعة قال سألته عن رجل شمل في صلاته ثوب واحد قال لا شمل ثوب واحد فاما
توشح مغطى منكبيه فلا باس قلت روى الشيخ في التهذيب عن محمد بن اسمعيل عن بعض اصحابنا عن احمد
قال الاراد فوق التوشح في الصلاة مكروه والتوشح فوق القميص مكروه وقد حصلنا من هذه على ما قاله في
المقبور ولا باس به لاساس الحاجة اليه في الثوب الشاف وان كان جعل تحت القميص اولى حتى ادعى التوشح
الاجماع على عدم كراهته مع انه قد روى زياد بن المنذر عن ابي جعفر في الذي توشح ويلبس قميصه فوق الازار
قال هذا على قوم لو طمعت فانه يتوشح فوق القميص قال هذا من التجر وقال ابن الحنفية لا باس ان يبرز فوق
القميص اذا كان نصف تاخذه لستر عورته يستحب الصلاة في النعل الوسيه عند غلما لما رواه عبد الرحمن
بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله اذا صليت فصل في فعلك اذا كانت طاهرة فانه يقال ذلك من السوء عن
معيون بن عمار رات ابا عبد الله يصلي في فعله غير مرة ولم اراه تبرعاً طويلاً عن علي بن مهزيار رات ابا جعفر
عصلي حين رات الشمس يوم الترويض ركعت خلف القائم وعليه نعلاه لم يترعها واستجب زرار الثوب الك
الازار لانه اصون للعبادة ولما رواه غنات بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن ابي يصى الرجل محمول الازار
جواقة ومن روى زياد بن سودة السالفه روى ابراهيم الاخرى عن ابي عبد الله في الرجل يصلي وازار
محمول قال لا ينبغي ذلك وهو ظاهر في الكراهية وروى غنات عن ابي عبد الله في الرجل يصلي فيدخل يده في ثوبه
افهم قال ان كان عليه ثوب ازار او سراويل فلا باس وان لم يكن فلا يجوز له ذلك وان ادخل يدا واحدة
ولم يدخل الاخرى فلا باس ومنع الجواز بما يرايه الكراهية رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الرجل
يصلي بالخروج يده من ثوبه وقال ان افخرج يده من ثوبه وان لم يخرج فلا باس وروى ابو بكر الحنفي عن ابي
عبد الله في المصلي رجلاً او امرأة وعليه خضابه الاصل وهو عليه لكن يترعه وان كانت فرقة تطيفه حلقها
الشيخ على الذنب لروايات متناهية رواه فاعاد انه سال ابا الحسن عن المحض اذا تمكن من السجود و
الواه الصلي في حنائه قال نعم اذا كانت فرقة طاهرة وكان متوضئاً وسحب لم يصلي في سراويل وحده
ان جعل على غلما شداً ولو كان معه سيف وليس معه ثوب فليقلد السيف روى في كتاب عبد الله

من سنن عن الصادق ع وروى محمد بن الحسين بن كثر عن ابيه قال رايت علي بن عبد الله ع جب صوف
من ثوبين علقطين فقلت له في ذلك فقال رايت ابي يلبسها انا اذا اردنا ان يصلي لبسنا اخس ثيابا
اما لما قمنا في التمر وعدم الشف والوصف واما للتواضع لله تعالى مع انه قد روى استحباب الحمل في
الصلاة وذكره ابن الحنفية وابن البراء والاصلاح وابن اديس وروى غياث ابن ابراهيم عن جعفر
ع عن ابيه عن علي ع لا يصلي المرأة عطلا وسويعم العين والطاوة والشون وي الى خلا جسد ما من العلياء
وسال علي بن جعفر اخاه الكاظم ع في الرجل يصلي ومعه دبه من حله حار وعلته نعل من حله حار لا يصح
ان يصلي ومومعه الا ان يخوف عليها دبا بالاباس قلت الدبه بفتح الدال والشف يدوعا الدس و
استحب الصدوق ثمن الثوب الذي يصلي فيه لو باع تأسيبا بنين العابد بن عفيما رواه الشيخ عن الحلبي
ان علي بن الحسين ع كان يلبس الكساء الخمي الشتا فادابا الصيف باعه ويصدق بثمنه ويقول ابي
لا استحي من بقي ان اكل ثمن ثوب عبدت الله فيه يجوز الصلاة وعلته برطلة لقول الصاع
لا تضره ولو استعار ثوبا وصلى فيه فاجره المعيرة ان كان خصالا بعدوان كان في الوقت لعدم افادة قوله
العلم ولو افاضني على الخلاف في اعاده مثله في الوقت المانع الخروج فلا اشكال في عدم الاعادة وسال
العصا ابا عبد الله ع في ذلك فقال لا بعد شام صلاة وروى محمد بن مسلم عن احمد بن عوف بن مري في
ثوب اخيه داود هو يصلي قال لا تؤذيه حتى سمعت دفعه داله على عدم الاعادة في الوقت والرواية صحيحة
وافرد ما تناضل في التذكرة ولم يوضع لها ويجوز الصلاة مستحب المسك لطهارته فرواه علي بن
جعفر عن اخيه ع وفي مكاتبة الى العسكري لا بأس به اذا كان ذكيا طلت المراد به ان يكون طاهرا مكمل امر من
احدهما التهور من نجاسة عارضة لو البالي التهور ما يؤخذ من الطين في حال الحيوة بجلده لان السؤال
عن فاره المسك وكجز ليس بايتنديل بن الصلاة كما روى في مرفوع محمد بن يحيى عن الصاع صل في
منديلك الذي سمنل به ولا يصلي في منديل سمنل به غيرك
اخبر الكافي وغيره يستحب الطهار للتمتع ونظافة الثوب فليس العبد القاذورة علة الطاهر انما الذي لا
يتنزه عن الاقدار وفي اللغة تعال على المبالغ في التنزه وعلى الذي لا حال الناس لسوء خلقه ويستحب التزين
للصاحب كالتراب واكثر الثياب واجادتها فلا سرف في ملثن قميصا ولا في نفاضة الثوب فقد ليس
من العابد بن محمد ثوبين للصيف نجس انه درهم واصب الحسين ع وعلته الخرو لئس الصاع الخرو ما مثل

عن الثوب من ضد ذلك لا تقار وتبعاً للزمان نعم يستحب استئثار الغليظ وتجنب الثوب فيه شهرة و
 الا فضل القطن ما لم يلبس رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يلبس بالمعصوم والاحمر والمصبوغ وان كرمته الصلاة
 فيه والوشى وسوسكون الشين وفتح الواو ضرب من الياض معروف وبغال هو الذي يسبح على لونه
 والنبي عن لبس الصوف والشعر للنسبة او كسب الرمان لان الثوب فعلمه وروى عن ابيه وجده فعلمه
 ويستحب قص الثوب فالقميص الى فوق الكعب والازار الى نصف الساق والرداء الى الالسن ولبس
 الثوب الطويل ولا تجوز ولا يتجاوز بالكم اطراف الاصابع نص عليه في التيمم ولا يتبدل ثوب الصوف
 ويستحب رفع الثوب والدوام على التحنك وروى بتبدل طرف العمامة من قدم وافر التحنك للامام الحارثي
 الى سفره وكجزز لبس القطنسوداء الادنين والمخضرة ويستحب استجادة الحداد في صحاح العامة عن جابر
 قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول في غزوه غزوة باما استكثر وامن النعال فان الرجل لا يزال راكباً ما اسفل ويستحب
 ابتداء اللبس باليمين والخلع باليسار لارووه عن النبي صلى الله عليه وآله ويكره المشي في لعل واحدة وبه اثبات
 كبره في الصحاح ومن طرق الاصحاب من بعضها الاصلاح الا فرغ الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله انقطع سمع
 احدهم فلا تمس في الا فرغ فيصليها ويكره النعال الملس والممسوح به على المخضرة ولا ترك تعقيب النعل
 ويكره عقد الشراك فينبغي العالان تأسيما لعقل النبي صلى الله عليه وآله ويستحب الخلع عند الجلوس واحبار الصوف الا السود
 او سب لبس الحف ويكره الابيض المشهور ويستحب التخم بالورق ولكن في اليمين ويكره في اليسار وفي ثأ
 رخص في اليسار وقد روى العامة عن انس انه رأى النبي صلى الله عليه وآله في خضر لسانه والمسيور من روايات الاصحاب
 ان مموه يتن في ك وفي صحاح العامة كراهه التخم في الوسطى واليسرى عن علي بن ابي حمزة ويستحب جعل العقب
 مما يلي الكف روه في الصحاح ورويناه ويكره التخم بالجد يد وروى ان التخم بالعقيق ينقي القلوب والنفوس
 رخص في الحصى وما من في سقره وما لا موب ينقي القلوب والزمر ديسر لاعم فيه وروى استحباب التخم باليفور
 ويسمى الطوف بالرجع اليما في وفص البلور وروى ان النبي صلى الله عليه وآله كان له خاتم ورق فيه حبش فلت الجوز سككون
 الزاء بعد الحيم المفتوح عزو اليما في عز فيها بياض وسواد ويستحب لبس الخاتم تاسيما بالنبي صلى الله عليه وآله ولا يبعد
 ويجوز تحلية الصبيان والنساء بالذهب ويستحب التناع بالليل ويكره بالنهار ويكره لبس البرطله والزنادة
 على فأس لو الا فر لا يمدوا فر لضيغ فان الرايد للشيطان ويستحب التسرول حال الساق وقد روى انه ينفي
 وجع الحامر والتشم قايماً في المكان وفيه فصول لا خلاف في جواز الصلاة فيه

المكان المملوك او المأذون فيه صريح او فحوى كالساجد والربط والصحاري والاكنى المأذون في عيانتها
 الاستقرار فيها اما المنصوب فتقوم الصلاة فيه جمع عليه واما بطلانها فتقول الاصحاب وعليه بعض العامة
 النفي المقتضى في العبادة فالوالتقى عن امر خارج عن الصلاة كزود غير يقرب يحتاج الى انعاده وليس هناك غير
 هذا المصلي قلنا الحركات والسكنات اجزا حقيقة من الصلاة وهي منها والعاذ الفریق امر خارج على
 المشرم ان يلزم بطلان صلاة تنفيق الانقاد فيمنع عن الصلاة ولو لم يضيّق الوقت لان لها بدلا ولا فرق
 بين الغاصب بغيره ممن علم الغصب وان جهل الحكم وفي الصلاة في الصحاري المنصورة وجه لم يقتض رحمه الله
 استحبابا لما كانت عليه قبل الغصب ولو صلى في المنصوب اضطرازا صحت صلاته كالجورس ومن كان على
 نفسه التلف بخروج من صحت صلاته لعموم ما استكرهوا عليه واستراط ضيق الوقت يعلم ما سئل والاقر
 عدمه ولو صلى فيه ناسيا كما ثوب المنصوب ولا فرق في البطلان بين غصب العين او المنفعة كما
 الرخصة بها او استيجارها كنه باو كما فرج برؤس او ساباط في موضع منه ولو غصب دابة وصلى عليها فزنا
 او نكاحا مطلقا بطل انضابل ابلغ وكذا السفينة ولو لوحا واحدا مما لم يدخل في استقرار المصلي ولا فرق بين جميع
 الصلوات حتى الجمعة والعيد والجمعة والفرق يركب والاعتذار بمرور فوات هذه اذا مشع منها ارك
 والتشبيه بالصلاة خلف الجوارح والابتداء تسوي سبوا ولو صلى المالك في المنصوب صحت صلاته اجماعا
 من الزيدية ولو اذن للغاصب او لغيره صحت الصلاة مع بقاء الغصبة وقال الشيخ المبسوط ان صلى في
 مكان منصوب مع الاخبار لم يجز الصلاة فيه ولا فرق بين ان يكون هو الغاصب بغيره من اذن في الصلاة
 فيه لانه اذا كان الاصل منصوبا لم يجز الصلاة فيه واختلف في معناه ففي المعبر ان الاذن المالك لانه مال
 الوجه الجواز لمن اذن المالك قال الفاضل الاذن الغاصب وكلها هي اشكل اما الاول فلما قاله في المعبر
 اما الثاني فلا يندب الوسم الى احتمال جواز اذن الغاصب فكيف نفيه الشيخ معللا بما لا يطابق
 الحكم ويمكن توجيه الاول بان المالك لما لم يكن متمكنا من التصرف فيه لم يفد اذنه الاباحة كالمال فانه
 باطل الاصح المسمى التصرف فيه ويجوز ان يوافق نصيحة الجورل ويراد به الاذن المطلق المستند
 الى شأبه الحال فان طر بان الغصب يمنع استحبابه كما صرح به ابن ادریس ويكون فيه التشبه على نفي الله
 المرتضى رحمه الله وتعليل الشيخ مشعره
 لو علم الكراهية من صاحب الصحا وشبهها اشفت
 الصلاة لانه كالفاسد جند ولو جهل نفي على شأبه الحال ولو علم انها لمولى عليه فالظاهر الجواز طالما

الاصحاب

الاصحاب بعدم تحيل ضرر لاحق به فلو كان لا تسطال كما يطر ولو فرض خراشع منه ومن غيره ووجه المنع ان
الاستناد الى ان الملك اذن نشاهد الحال والملك يتايسر اهدا للاذن الا ان يقال ان الولي اذن
بنار الطفل لا بد له من اذن الوصي الاذن في التواضع عن الصلاة لم يصل فان شئ في الاثنان ما تمام قوى
استصحابا بان الصلاة على ما افتتحت عليه ويمكن القطع مع سعة الوقت ترجيحاً حتى لا يدمى بالخروج مصلياً جمعا
من الحقين ووضيعة لان فيه يعبر عنه الصلاة فقد استقطق الله تعالى ولو كان ابتاع الصلاة بآية
ثم خرج نفية الوجه ولكن سرج الاتمام هنا لا العارية قد يلزم في بعض الصور وهذا ان صرح واعارة
محصنة وعلى كل تقدير لو ضاق الوقت لم يحتمل القطع بل المخرج مصلياً حتى في المكان المنعوب
حكم الحاكم التزيفه هنا وكذا الطهارة في العبث لا يسقط في المكان المنعوب لان الكون ليس في
منها ولا شرط فيها وسلك بان الافعال المحصورة من ضرورتها المكان لا الامر بها ان يكون مع انفس
عنه وهو الذي قطع به العاضل قال وكذا لو ادوى الركاة او الزمان المنعوب في المكان المنعوب لا يخرجنا
اما الصوم في المكان المنعوب فخرم بصحة لانه لا دخل للكون فيه سطر طهارة المكان بمعنى ان الخنج
اذا تعدى الى ثوبه او بدنه بطلت الصلاة ولو كان يابس لم يسقط عند احتياط الجبهة والمرضى شرط طهارة
جميع المصلي مطلقاً بشرط ابو الصلاح طهارة مساقط الجبهة السبعة لاقضية الاصل وعموم حملت الارض
مجرد قول الصمعي في خبر زرارة في السأكونه يكون عليها الجنبه المصلي عليها في الحل فقال يابس وروى
غار عن الصمعي في الارض الجنبه اذا اصابها الشمس فلا يجوز الصلاة على العدر حتى ينس واما انها جرحه عبد الله
بن بكير عن الصمعي في السأكونه يصحها الاحلام ايصل عليها قال لا يطيق الجمع الحل على الكراهية او على
تعدى النجاسة مع ان الصحبة المشهورة من الاصحاب دأب العامة بنى النجس عن الصلاة في المزبل
الجزء ولا علم سوى النجاسة قلنا في متعدية فالبا مع المكان كونه نهي تنزيهه على قول المرتضى رحمه الله
ان المكان لا لا تصح اعضاد المصلي وثيابه لاما احاط به في الجهات الا فوله المنعوم من المكان ولو كان
المكان نجساً بما عني عنه كرون الدرم وما يتعدى الظاهر انه عقولاً لا يتردد على اسو على المصلي وعلى قول
المرتضى رحمه الله لو كان على المكان ولا يتعدى فالقرب انه كرك لما قلناه ويمكن البطلان لعدم
العضو ما على قول المرتضى الطهارة لا يشترط طهارة كل ما تحته فلو كان المكان نجساً فرش عليه طاهر تحت
الصلاة وقد رواه غار التقي عن الصمعي ولو سقط طرف ثوبه او عمامته على نجاسة امكن على قوله بطلان

الصلاة اعتدوا بان ذلك مكان الصلاة اختلفت الروايات في صلاة المرأة امام الرجل او الى جانبه
 فروى جعفر بن مزاح عن الصادق ع جوازها بخلافه وروى العلاء بن محمد عن احمد بن محمد السعدي عن ذلك والسؤال عن
 هذا ان الصادق ع يروي عن الصادق ع الاصل في جعل منه وبينها اكثر من عشر ذراع وان كانت عن يمينه او يساره
 فذلك مكان صلت خلفه فلا بأس وان كان يصلي ثوبه وان كانت قاعده او ماعه او قائمه في غير الصلاة
 بأس وروى عن ذلك جماعة عن الصادق ع والصادق ع وروى عن النبي ع ما لا يخفى من حيث افرو
 وعلى الاول المرتضى رحمه الله والجليون وعلى الثاني الشحان واتباعها واصافوا اليه دعوى الاجماع والاول
 اثبت لان الامر بالصلاة مطلق فلا يتقيد بغيره ثبت والاجماع متعارضة والجمع باكثرهم متوجه وقال المحقق
 ومن صلى وحده لم يضره وليس منه ما قد عظم النزاع فثبت الصلاة وروى عن الصادق ع اذا كان سجوداً
 مع ركوعه فلا بأس وعن زرارة عن الصادق ع ان قد اراه ان يكون قد اعمها ولو يصدره لا فرق
 بين الحرم والاجنب والمقتدي به والمنفرد به لشمول اللفظ لم بشرط كون الصلوات صحيحين مطلقاً
 ما عاينها حكم المنع ولا الكراهية وتروى التحريم او الكراهية بالخيل او بعد عشرة اذرع فصاعداً ولو لم يكن السأ
 ذلك قدم الرجل في الصلاة وجهاً او استجاباً بالاعضاض خضع الوقت لما رواه محمد بن مسلم عن احمد بن محمد في المرأة
 راعى الرجل في المحل الصلوات جميعاً قال لا ولكن يصلي الرجل فاذا فرغ صلت المرأة ولو اقرن الصلوات بان
 نطق ولو سفت احدهما امكن بطلان الثانية لا غير انتهى انعقاد الاول فيمنع من انعقاد الثانية وتكمل بطلانها
 مع التحقق والاجماع في الموقف المنع عنه ولو اقتدت بامام بطلت صلاة اهل الجانبين والوارد ولو خاف
 الامام قال الشيخ بطلت صلاتهما دون المأمومين وسببنا على ان الطائفة يدافع السابقة بطلان ومع هذا
 مذنبه بغير بطلان صلاة من خلفها الصلوات الخائيل او البعد ثم صحت صلاتهم مع علمهم بطلان صلاة
 الامام امام الجبل فلا بحث في رواية علي بن حنفية عن اخيه اذا صلت جبال الامام وكان في الصلاة قبلها انما
 وحدها وفه دالة على فساد الطائفة في كمومات المكان مكة الصلاة في مواضع التوزيع
 الكعبة عند اكثرهم ومما في الخلاف وتبعه ابن البراج واضح الشيخ والاجماع ولقول الله تعالى فلو اوجعكم شطره
 اي نحوه وانما صدق ذلك اذا كان خارجاً عنه ولان النبي ع في رواية اسامه رجل الحب ودعا فرج فوفى
 على يابه فصلى ركعتين وقال هذه القبلة هذه القبلة واسار اليها فاذا صلى في جوفها لم يصل الى الشاة
 بانه سوا القبلة وروى محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال لا تصل المكتوبة في جوف الكعبة ولا سائر الاماكن المستبراة
 الصلاة

بصلاته الفريضة وسوقه واجب شمع الاجماع كفت وسوق اكثر كنية قابل بالكراميه والحوالته وكفى الاستقبال
اي جزمه كان منه خارجا وكذا اذا احتلوا استقباله فاما ما قد استقبل الكعبة فخرج الجواب عن روايه اسامة
والمنى في روايه ابن مسلم للكراميه كما عليه الاصحاب والاستدبار القبيح هو المشمل على ركن الاستقبال لا
الاستدبار فان قلت فاجزأ الكراميه ان قلت التفتي من الخلاف او لا وجواز الاتمام في الفريضة فكثرة
المستدبرين ولان صورة الاستدبار واقع في الجمل وكذا يكره على سطحها اذا ارزشتا منها لاسما قبله الى
عمان السماء يمتحن الاستدبار ايضا ولما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يركب على الكراميه
قالوا اصل جزمه او على سطحها بعد صلي فيها وعليها لا اليها والواجب الصلاة اليها فلما لم يركب ان المراد بالصلوة
اليها الى فرض جزمه ولا يستعمل ستره من يديه مثبته او عرشته قال الكلبيني رحمه الله عقب اراد روايه محمد بن
المذكورة وروى في حديثه او فعلى في اربع حوايزها اذا اضطر الى ذلك قلت هذا اشاره الى ان القدر ايمان
في جميع الكعبة ففرضه اذا صلى في الاربع فكانه استقبال جميع الكعبة وانما جازت النوافل لانه لا شرط فيها
الاستقبال عند كثر من الاصحاب وفي التمديد لا يجوز صلاة الفريضة في الكعبة مع الاختيار ويجوز رفع الفريضة
وجوف الوقت لروايه معوية بن عمار عن ابي عبد الله لا يصلي المكتوبة في الكعبة وروى محمد بن مسلم عن ابي
الانصاف المكتوبة خوف الكعبة فاما اذا حافت موت الصلاة فلا بأس ان يصلها جوف الكعبة وعن ثوبان بن
عقوب قلت لابي عبد الله حضرت الصلاة المكتوبة وانا في الكعبة اصابني الكعبة اصابني الكعبة اصابني الكعبة اصابني الكعبة
وسعى تضيق الوقت وسواي في الجمع بين الاخبار وعموم الكتاب والسنة وروى الاصحاب عن عبد السلام
بن صالح عن الرضا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فوق الكعبة فقال ان قام لم يكن له قبله ولكن يسقط على معاه
تفرغ عيشته الى السماء بعد قلبه القبلي في السماء الى البيت المعمور وتوفاها وان ركع غرض عيشته واذا اراد
ان يركع راسه من الركوع فتح عيشته والسجود على نحو ذلك وادعى الشيخ عليه الاجماع وفيه اشاره الى اعتبار البنية
والى اشباع الفريضة ايضا جزمه ورواه المتأخرون باستلزام سقوط الغمام ومعلم اركان الصلاة اجابوا و
الرواية لم يثبت صحه سندها وكيف تعارض الاحكام المتطوع بوجوبها الى العود وقال المفيد لا يجوز
الاكمام ولو غره او قدر لينة او ثوب موضع ولو كان مراما والعموم يدفع ما قد روى علي بن يقطين عن
ابي الحسن الماضي في الصلاة من العود قال لا بأس بركوع من جلا عن الرضا لا بأس بالصلاة من
المعارف لم يجد قبله وكان هذا المقيلا ان المطلق محل على المقيلا فلا بد على ثوبه لا بأس مع اثباته

قبله والناس اعلم من الحرم والشيخ كره الصلاة من القبور والامع السائر ولو غيره او بعد عصر اذ خرج وقدمه وعن جابر
لاباس ان يكون ذلك حلقه روايه عمار عن الصادق عليه السلام لا يجوز شرط على الحلق عشر ايضا ولو صلى
على ظهر العكره انصا ولو تكرر الدفن فيه والنبت وعلم بحاسه الرب بالصديد بعدى الى المصلى اشع والافلا
السبح والكناس عند ابن البراج وساروا ان ادرين لعدم انكالكما من بحاسه غالباً وفي روايه القصص عن
الصادق ع الجواز واذا ذكر جعلها مساحه وقال الشيخ المفيد والشيخ ابو جعفر رحمه الله ولو كانت مصوره كره
قطعا من حيث الصور بيوت الجوس لانهما مطبوعه نجاسة وروى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
وصل الى بيوت الجوس قال الاصحى باب لاباس بك فيه يهودى او نصرانى لا يجوز حتى يروى الى حمله عليه
النجاسة الطاهر كما عده لروايه الفصيل بن سار عن الصمغ شيخنا ما استطعت ولا يصل على الجواد
وكذا الى حائطين من اللوز لرسلة احمد بن ابي بصير عن الصادق ع وكذا انى موت العاطل للمطه ونجوى
الحجر على الحاده لما روى ان النبي ص من عن الصلاة بحج الطريق ولروايه الجلبى عن ابي عبد الله
لاباس ان يصلى في الطواهر التي بين الجواد فاما على الجواد فلا مراعى الخلل والفعال والمكره فيه فضاها
وبعد انكالك المواضع منها ولمضمر سماعه فاما من الصل الجبل والفعال فلا وزاد الكيلى في روايته عن سماعه الجبل
باس من الصل الغنم اذا انضج بالما وقد كان يابسا لما في هذه الروايه معاطن الابل وسى حماركها لما
روى عن النبي ص اذا اركتك الصلاة واس في حراج الغنم فصل فيه فاما سكره وبركته اذا اركتك الصلاة
واس في معاطن الابل ما فرح فيها وصل فاما جرح من جرح حلق وصل ان عطها موطن الجن ولا تلامه
من نفور ما غسل المصلى ولا منع فصلاتها من الصلاة فيها عندنا لطهارتها حديث معوية بن عمار عن
الصمغ من البيده وسى ذاب الخيش ودا الصلاصل وضمان وفي روايه الرطى عن الرضاء لا يصل في
البيده فساكه عن حدها فقال كان جعوعا اذا بلغ ذاب الخيش جدى الميرة ولا يصل حتى يالى مؤسس النبي ص
قلت وان ذاب الخنس فعال دون الخفيه مثله اعيال قلت قال بعض العلماء سى الشرف الذى امامك
الحلقه هائل كك وكل ارض طسا سسى البيده في مسفيه خمر او مسكر لروايه عمار عن الصمغ
ما رسله عبد الله بن الفضل عن ابي عبد الله ع قال عشرة مواضع لا تصل فيها الطين والماء والحمام
والقبور ومسار الطريق وقرى النمل ومعاطن الابل ومحرمى الماء والسبخ والشيخ وفي روايه سماعه قال سأتى
عن الصلاة في الساج فقال لاباس به وقال في التذيب المراد به مع استواء موضع السجود للصحيح روايه

ابن بصير عن الصادق عليه السلام بهذا التفصيل وفي حكمه في الكراهية الرطل المنهال اما الملبس فلا باس
عن النبي عن الصلاة وفي صلته مصحف مفتوح او نار او حديد ولو كانت في حجره او قبيل معلق وفي رواية
على بن جعفر عن اخيه قال في السراج في القبلة لا يصلح ان يستقبل النار ومنه الحاشي للكراهية عند اكثر الاصحاب
ولما رفعه عمر بن ابراهيم الحمداني الى الصادق لا باس بالصلاة الى النار والسراج والصورة ان الذي يصلح
له ارب اليه من الذي بين يديه ويشبه الصدوق في القصة والشيخ الى الشدة ودارس لا يعمل بها الاخصه
وسو مخالف لبراءة الشيخ في التاويل فانه هناك قال الاصحاب ويكره في موسى التيزان لئلا يشبه عائد النار
روي محمد بن مسلم عن الباقر ع ان يطرح على التماثيل قدامه ثوبا وان كانت خلفه او عن جانبيه فلا باس
واوى الشقة بضم الشين واسكان العاف على سلة ابن فضال عن الصادق لا تصل فيه قمل
ينفع السن وكسر العاف وانه موضع مخصوص وقيل لانه سعال النعال وقيل انها السدا وضحى ان هذا
الصلصال موضع حصف قال في التذكرة وكذا كل موضع حصف به بطون الاودية لكونه مجرى
الماء في زان بهم عليه ارض عذب اهلها لان الرسول لما خرج قال لا يدخلوا على هؤلاء القديسين
الا ان يكونوا باكية ان يصيبكم مثل ما اصابهم وليس في هذا دلالة على كراهية الصلاة فيها نعم روى ان عليا ترك
الصلاة في ارض بابل لذلك حتى عمر وصلى في الموضع المشهور بعد ما ردت له الشمس الى وقت الغضلة
ما تقصته الجرم المشهور عن النبي ص انه نهي عن الصلاة في سبع مواطن وورد تقدم اكثر ما دله اخرى وفي ظهر
بيت الله المقدس والمزلة والمجره والطام وعطن بالابل ومجى الطريق الصلاة الى باب مفتوح او
السان مواج قال ابو الصلاح وقال في التذكرة لا يستحب السرة بينه وبين حجر الطريق وقال في القبر لا
باس باتساع فتواه لانه احد الاعيان لا باس بالثأله خوف الكعبه لستب لما ذكره الاصحاب في المنا
ورواه العامد عن بلال قال ترك الرسول ص عمودا عن يمنة وعمودا عن يساره ولكنه اعده من وراءه
كان الست على ستة اعده اذ وال وصلى وكذا على ظهره وفي اشهر اذ ان اهل الذمة في البيعة والكيفية احوال
تعالوا في الواف وعملوا بالنسب والاطلاق الاخبار بالصلاة فيها والطان الكراهية في من فيه مجوس ساط
لست المصلى ويمكن تقديمها الى اجتماعه في الصحراء ولا فرق بين كون الطريق مشغولا بالمارة او لا للعموم
نعم لو عطل المارة للصلاة فالاقرب فساد بالتحقق النبي والاقرب انه لا فرق في المظن والمريض بين كون
الدانه حاضرة فيه او لا لافرق بين ان يعلم طهارة الحمام او لا اما المصلح فالطعم الكراهية قال في التذكرة

ان علناه بالنجاسة لم يكره وان علناه مكشوف العورة او يكونه ناري السلطان كره ولو اضطر الى الصلاة على
 الشيعة لم يكره وسجد على غيره فان تعذر قال الشيعي قد قتلوا محمد وعليه السلام فجمع فيمكن منه الجبهة وروى داود
 الصرمي قال سألت ابا الحسن ع الى قوله ان الملك لا يسجد على الشيعة ولا تسجد عليه وان لم يكن مسوده واسجد
 عليه وفي السجدة الى بيت فيه شعاع احوال اقرب ذلك لما روى انه سجد محمول ولو كان في البيت فسد بول وشبهه
 احوال ذلك لما روى ان الملك لا يدخل مسامحة كلب ولا مثال جسد ولا انا، يقال فيه وجع يمكن كراهية الصلاة
 في بيت فيه احد هذه اذ العوب من الملك محبوب وخصوصا في الصلاة قال ابو الصلاح لا لكل المصل
 الوقوف في معاطل الابل ومراط الخيل والبغال والحمير والبقوم والصائم والعم وسوا ذلك والارواح المراملة
 من اهل الاعوام والجماعات وعلى السط المصورة وفي البيت المصور ولما في فساد ما في هذه الاحوال بطريق
 لا يجوز التوجه الى الدار والصلاح المشهور والنجاسة الطاهرة والمصحف المنشور والقبور ولما في فساد
 الصلاة مع التوجه الى من في ذلك نظر وكأنه نظر الى صنع النبي في الاجابة وتردد في الفساد من الاماكن
 التي عن وصف خارجي ومن اورد محرم النبي عن المكان المفضول والاصح الكراهية لما قاله الاكثر قال
 ويكره التوجه الى الطريق والحديد والصلح المتوارى والمرأه البائسة من يدية اشكر كراهية وكان نظري
 ان ذلك نقصا في اعمال الصلاة وقال الصدوق في المغيرة لا يجوز الصلاة على حواجز الطرق حلقا للنبي على
 ذلك وعارض برواية محمد بن الفضل عن الرضا ع كل طريق يوطأ وسطرى وكانت فسادا ولو لم يكن
 فلا سعي الصلاة فيه ورواية الحلبي عن الصنع في الصلاة على طهر الطريق لا بأس ومنع الصدوق من الصلاة
 في بيت فيه خمر مخصوص في انية وقال المغيرة لا يجوز الصلاة في بيت الخمر لطامة النبي وشبهه الكراهية مع فضة الصلاة
 سدقة وقال ابن الجندب لا احار ان يصلي التزينة في الكعبة وقضاؤا بالغير ضرورة ولو صدقا او قضاؤا او
 النوازل فيها جارت فطامة كراهية النافذة الضم قال وكل ارض اختلط بها نجاسة فلا يصلي المصل
 اما ما وان حصل منها حايلا حار وكان يرى وجوب طمارة المصل الا ان سريه الاستجاب قال وكذلك
 منازل اهل الذمة وبيوتهم وكنايسهم وبيوت نيرانهم وكنايسهم من يرى طمارة بعض الاحاس وطامره
 تعطل كراهية الصلاة على الطريق ما خلا من النجاسة وبه على الناضل قال ولا تسب الصلاة على الارض الطم
 لان الجبهة تعوض فيها ولا مكان نجاسة الماء الذي باحاقا قال وقد روي ان النبي ص صلى ركبا لا يامد من حل
 مطر وكران الجند ان الهايشل واليزان مسطلق قتاديل او شمع او حجره معلقة او غير معلقة سنة

المجوس واهل الكتاب قال ويكره ان يكون في القبلة مصحف منشور وان لم تقرأ فيه اوسيف مسلوك او امرأة
يرى المصلي نفسه او مراه وقال في المبسوط والنهاية في سبوت المجوس انه يرش الموضع بالما، ماذا جفت صليخ
والقبلة بالجفاف حسن قال في المبسوط ولا يصلي في القبلة او يمينه او شماله صورة ومائيل الا ان يعطيهما فان كانت
تحت رجله فلا بأس وقال في السبب المشهور لا بأس بكونه في القبلة عند الخوف من العدو وقال يكره الصلاة
في موضع فيه حايطة قبلته من بول او قدر فذكر القدر والحق الشيء المكتوب بالمصحف لانه يشغل عن الصلاة
وبه عمل في النهاية وقال الصدوق رسال علي بن جعفر احاه عن عن المصلي وامامه شيء من الطير او حله حاد او
يصلي في كرم حائل فقال لا بأس وعن المصلي وامامه حمار واقف قال يصح منه وصحة او عود او شاة يسميه
بينهم يصلي قال الصدوق رسال عمار الصوفي المصلي ومن يديه تورقه نصوح قال نعم وعن الرجل يمس
الحاتم ومسال طيار او غيره ذلك قال لا يجوز الصلاة قال رسال محمد بن مسلم ابا جعفر عن في الصلاة متمسكا فقال
اما على الدابة نعم واما على الارض فلا وعن عبد الرحمن بن الحجاج عن المصلي عن كراهه جعل الدرام المشددة وكره
جعلها في القبلة وعمل الصدوق كراهه السيف في القبلة انها من رواده عن ابي المؤمنين عن قال رسال علي بن جعفر
احاه عن المصلي وامامه مشددة على عود يلقى عليه الثياب قال لا بأس وكذلك من امامه ثوب او يصل وكذلك على
الرطبة النابتة اذا الصق جبهة بالارض او الحشيش المات المسبل وان اصاب ارضا حادا وقال الشيخ ابو جعفر
الكلييني في روايته عن الحلبي عن ابي عبد الله انه رآه في المنازل بطريق يكره يرش احاما موضع جبهته ثم يسجد
رطبا كما هو عالم يرش الذي يرى انه رطب قلت لطيفة العبارة عنه والشيخان قال الحلبي وسالته عن الرجل
يخوض الماء فيركه الصلاة فقال ان كان في حرب فانه يكرهه الا يماه وان كان تاجرا فيلتم ولا دخله حتى يصلي
قلت هذا محمول على سعة الوقت وامكان الارض وروى الكلييني عن ايوب بن نوح عن ابي الحسن الاخير
لمن يحفره الصلاة وهو باليد افعال ينهي عن الحواشي عنه ويسيره ويصلي قلت هذا سان للحوار والعدم لكن
فكن حمله على غير اليبس المعهودة وقال الجعفي لا يصلي خلف صمام ولا متحدثين ولا لباس الصلاة في مكان كان
حشا ينظف ويطرح عليه ما نواريه ويكون مسجد او لا بأس بالصلاة على الارض الرطبة الا ان يكون رطوبتها
من الودع وقال في التائيل اذا كانت في القبلة فالتق عليها ما ولا بأس بمكان خلفه او الى جوانبه في التندب
عن محمد بن ابراهيم سالت عن الصلاة على السرير مع العذرة على الارض مكس لا بأس وعن محمد بن مصاف
عن الصادق النبي عن الصلاة فوق الكدس من الخط للطين وان كان مسطحا وسو كراهه يعطها لها واكره

نعم الكاف وسكون الدال واحد الاكداس لرواية عمر بن حنبل عنه صلى الله عليه وسلم عن حماد بن عيسى عن ابيه
 في المساجد المصورة قال لا يفركم ذلك اليوم ولو قام العدل رايتكم كيف تصنع في ذلك في جميعات المكان
 وسطها مطالب ثلثة ستج السرة نعم السن في قبل المصلى اجماعا مان كان في مسجد او بيت فخر او سائر
 وان كان في فضاء او طريق جعل ساخا بين يديه يجوز الاستسار بكل ما يدر سائر او غيره بعد
 كان المني صير كزلا الحريم مصلى اليها ويوض البعير مصلى اليه وركب له القرة فصلي الطير ميم بين يديه الحمار
 الكلب للسمع والغرة العصا اسفلها حديد والاولى بلوغها ذراعا قالوا الجعفي والناسل وزاد فيما زاد وقد
 روى ابو بصير عن ابي عبد الله قال كان طول رجل رسول الله ذراعا وكان اذا صلى وضع بين يديه سرة
 بر من يمين يديه وروى ايضا عنه ان كان بين يديه قد زر رافع من الارض مقدار سترت ويجوز
 الاستسار بالسهم والحسيه وكل ما كان اعرض فهو افضل وروى معوية بن وهب عن الصم قال كان رسول الله
 يجعل العروة بين يديه اذا صلى وروى السكوني عن الصم ما ساه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احكم ما راض
 فلاة فالحمل بين يديه مثل موغرة الرجل فان لم يجد فحج امان لم يجد نفسه فان لم يجد فيخطئ الارض بين يديه
 عن ابي عبد الله روايته غياث ان النبي وضع قلنسوة وصلّى بها وعن محمد بن اسمعيل عن الرضا عن ابي بصير
 بين يديه كونه من ثياب او يخط بين يديه بخط وروى العامة الخط عن النبي ما ذكره بعض العامة لم يرو عن
 العامة طولا او قدرا او كالملال اذا نصب بين يديه غرة او عودا لم يستحب الاخراف عليه مينا ولا يسارا
 قال في التذكرة وقال ابن الجيند كجعل على جانبه الايمن ولا يتوسطها فيجعلها مقصدا فيجعلها الكعبه وقال بعض
 العامة ليكن على الايمن او اليسر تحب الدنوس السرة لما روى عن النبي ما اذا صلى احكم الى سرة فليد
 منها لا يتقطع الشيطان صلواته وقدره ابن الجيند بعض الشاه لما سمع من خبر سهل بن سعد الساعدي قال كان
 بين مصلى النبي وبين الجدار من الشاه وبعض العامة ثلث اذرع ويجوز الاستسار بالحيوان لما مر في جزي القاء
 العصا اذا لم يكن يصحبها لاول من الخط سرة الامام سرة لم خلفه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك المؤمنين سرة
 ولان طهر كل واحد منهم سرة لصاحبه ولو كانت السرة مفضولة لم يحصل الامثال عند العاقل لعدم الايمان
 بالماور بثرعا وبشكل بان الماورد بالصلاة الى السرة وقد حصل ونصبها امر خارج عن الصلاة كالوضوء
 من الاناء المفضوب اما لو كانت نجسة لم يفر المانع نجاسة طاهرة قال في التذكرة لا بأس ان يصل في
 كله الى غرة سرة لان النبي صلى الله عليه وسلم بين الطواف سرة ولان الناس كثيرون هناك لاجل

المناسك ويردحون ويدسيت بكه لئلا يناس فيها لم يمنع المصلي من بحان من يديه ضاق على الناس قال
وحكم الحرم كله كذلك لان ابن عباس قال اقبلت راكبا على حمار امان والبنى فحصل على الناس بمنى الى غدير
ولان الحرم محل المشاعر والمناسك قلت وقد روى في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ان غزوة رواه ابن
ابو حنيفة ولو قيل القصة مسخية مطلقا ولكن لا يمنع المارين بيدي في مثل هذا الا ان كان وجها مسجبا
دفع المار من يديه لقوله لا تقطع الصلاة شيئا فادروا ما استطعتم وروى ابن ابي عمير والجلي عن الصادق عليه السلام
وعن ابي بصير عنه لا تقطع الصلاة شيئا كلب ولا حمار ولا امرأة ولكن استروا بشئ وروى سفيان بن عمار عنه
ان الذي اصلى له اقرب الى من الذي قد اوى وفي الكلبى عن محمد بن مسلم دخل ابو جعفر على ابي عبد الله فقال
لرايت ابنيك موسى يصلى والناس يرون من يديه فلا ينامونه فانه فقال ادعوه لاني فقال لاني ذلك فقال
ان الذي كنت اصلى لكان اقرب الي منهم يقول الله عز وجل ونحن اقرب اليهم من حل الوريد ففهم الى نفسه
ثم قال يا ابي انت وامى يا مودع الاسرار لا تقطع الصلاة من رالكب الاسود والمرء والحمار والمرء ورواية
ابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فتسوه ان صحت وروى عياضه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى صلاة الليل كلها وانما
مقرضه بينه وبين القبلة يكره المور من يدي المصلي سواء كان لستره ام للمافيه من سفلى قلبه وتفرغ
للدفع وجرد بعض العامة لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية ابي جهم الانصاري لو يعلم المار من يدي المصلي ماذا عليه
لكان ان تعف اربعين خيرا لمن ان يمر من يديه شك احد الرواه من اليوم والشهر والسنة وسجود على
التفريط لانه صبي خبر ابن عباس انه مر من يدي الصف راكبا ولم يكر عليه ذلك فان قلت في الرواية وانما
بوجه قد ناسرت الاحتلام فترك الانكار لعدم البلوغ قلت البصير سكر عليه الحركات والمكروهات على سبيل
السادس لاحتياج في الدفع الى التعال لم يجر ورواية ابي سعيد الخدري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اخطأ
فانما هو سلطان للتفريط انما هو يحل على دفعه منطلق لا يودي الى جرح او ضرر بل كراهه المور وجواز ذلك
مخض عن استروا مطلقا بطر من حيث تقصيره وتقصيره حتى نفسه وفي كثير من الاخبار العبد ما اذا كان له
سره لم لا يفرض ما من يديه ومن اطلاق ما في الاخبار ويمكن ان يتوكل المطلق على المقيد ولو بعد عن السر
فوكنت قد اذ لو كان في الصف الاول فرجه حار المحل من الصف الثاني لتقصيره بما ياله ولم يكره للمار
سلا سوى ذلك فو لم يدفع لامساع الكليف بالمال او الحكم بطله الناس عن حاجاتهم وعلا بعض العامة
في ذلك وجوز الدفع مطلقا حدث ابي سعيد الخدري في دفعه الساب من ولم يكن لامساع فلما ان صح

العمل فهو رأى رآه والحديث الذي رواه اذا صلى احكم الى من يسهه من الناس فاراد احدا من تبار من يديه
 عليه رفع في نحوه وان الى فلقا له فانما هو سلطان ليس فيه تصحى لعدم المساع فعمل على وجود المساع ولا يحى نصب
 السرة اجماعا لان النبي صلى الله عليه وسلم تركها في بعض الاحاين كما روى الفضل بن عباس اما رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما يراه
 لنا نصلي في صحاح السنن من يديه ستره وحجاره لنا وكلية بقتان من يديه فبالى بذلك وليس شرطان في صحة الصلاة ايضا
 بالاجماع واتا من كمال الصلاة يستحب المكتوبين المساجد والمشايد الشريعة وقد ورد فيها تفصيل
 جمة شق بعض ما روى في المشايد وروى الشيخ في التمهيد في باب المزارق الصحيح عن معوية بن عمار عن
 الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجدي كالتف في غرة الا المسجد الحرام فان الصلاة
 في المسجد الحرام يعدل الف صلاة في مسجدي وعن خالد العلاء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في مسجدي حرم الله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 علي بن ابي طالب عليه السلام الصلاة فيها بانه الف صلاة والدرهم فيها بانه الف درهم والدينه حرم الله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن ابي طالب عليه السلام الصلاة فيها بعشرة الف صلاة والدرهم بعشرة الف درهم والكوفة
 حرم الله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن ابي طالب عليه السلام الصلاة فيها بالف صلاة وعن نوح بن حنبل عن ابي حمزة
 انه يعلم الناس ما في مسجد الكوفة لا عدوا له الزاد والرواحل من مكان بعيد ان صلاة فريضة تعدل حجة وصلاة
 نافلة تعدل عمره وعن الاصمعي بن نباتة عن امير المؤمنين ع قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد تعدل عمره مع النبي صلى الله عليه وسلم
 تعدل حجة مع النبي صلى الله عليه وسلم تعدل الف دينار والف وثنى وعن هرون بن خارجة عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلح صلى في مسجد الكوفة ليلة الاربعة وعشرين وان المكتوبة فيه الف صلاة والنافلة بمئتين مائة وان الجلوس
 فيه تغير تلاوه ولا ذكر لعبادة وعن اسمعيل بن زيد عن الصادق عليه السلام ان امير المؤمنين ع منع رجلا من
 السجود الى المسجد الاقصى وامره بلزوم مسجد الكوفة والصلاة فيه فان المكتوبة فيه حجة مبرورة والنافلة عمر
 مبرورة وروى الصدوق في العتقة عن امير المؤمنين ع اذا مال صلاة في بيت المقدس تعدل الف صلاة
 وصلاة في المسجد الاعظم تعدل مائة صلاة وصلاة في مسجد القبل تعدل خمسا وعشرين صلاة وفي مسجد النبو
 اثناعشرة صلاة الرجل في منزله صلاة واحدة وروى ابن ابي عمير عن بعض اصحابه قال قلت لابي
 عبد الله ع اني لا اكره الصلاة في مساجدكم قال لا اكرهه فان من مسجد بني الاعلى قرني او قتي بن قيس او قتي بن قيس
 ملك النعمة رتبة من ومنه فاجاب العدا ان يدرك فيها فاق فيها الرخصة والوافل وافضل ما فاكك وعن
 الجلي عن الصادق عليه السلام الذي اعطس على السجود فقام وروى العاصم في الصحيح بعدة اسانيد

ان النبي قال صلاه في مسجد يجرى هذا افضل من الف صلاه فيما سواه الا المسجد الحرام ومعناه عند الاكثر ان الاستسقاء
المسجد الحرام يدل على افضلية على مسجد رسول الله وعند الاقل ان الاستسقاء من الصبيغ اي ان المسجد الحرام
لا يريد عليه مسجد رسول الله بل بالقل من ذلك ومجالات الطاهر وبناءه على معتقده من افضله المدينة
ومسجد مكة ومسجد باوقد بقباني القواعد صفة وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله الرجال الا الى مكة مساجد
مسجد يجرى هذا ومسجد الحرام ومسجد الاقصى وفي لفظ اخر عن ابي هريرة ان رسول الله قال اني لساقل الى مكة مساجد
مسجد الكعبة ومسجد ومسجد ايليا وعن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله الرجال الا الى مكة مساجد ومسجد الحرام
ومسجد ومسجد الاقصى قلت اجمع العلماء الامم شذ على ان المراد بهذا النفي بالنسبة الى المساجد اي الاصل ذلك الى
مسجد غيره هذه الثلاثة تقارب المساجد سواء في الفضل للنسب سفره الى مسجد بل لا فيصل في ما دل من عقاده عند مسجد
بله والصلوة فيه وهذا النفي يراد به نفي التزويلا انقضاء الاجماع على عدم تحريم السفر الى غير المساجد المذكورة لثبوت
اقره من القرب وقال بعضهم المراد بالسبب شذ الرجال الا الى مكة ولا يلزم من نفي الاستسقاء نفي الحوزة
واحد من العامة تحريم زياره الا بنياد الامم والصالحين عليهم السلام مستكبرين بالخبر على مطلوبه واما الى ان لا بد من
شيء منها لكن العامة لان الاسفار المطلقة ليست واما موقوفكم فمخض لان ابا حنيفة لا يسافر المطلقة لغيره او لغيره
ابا حنيفة وسواء هو او العادة اجمع في نظر الشرع من السفر المباح وبله عدم السفر لزيارته احياء العلماء وطلب العلم
الرحم وقد جاء من زار عالما فكمن زار من القدس ووردوا لطلب العلم ولو بالحقين وسرستين براد اليك ولا خلاف
احد ابا حنيفة ان عباد فقتين ان المراد بالحديث الاسمي او لا ياكدر او لا اولي بالسند من هذه السنة او في غير
كاسق ذكره وهذا العايل كطاه صرح في نفي مطلق زياره قبور الانبياء والصلي لان اجمع ما لم يحسن الزياره خرج
بل كما ورد فيها موضوع بنوعه كل هذا امر للفرقة المحقة والطائفة الناجية الذين يرون تعظيم الرارات والمرار
ويهاجرون الهياكلا وروى في رضا الله تعالى لا يعلم وديارهم فاعرفون انقضاء اجماع مسلمهم وظنهم على ذلك
وفهم اهل السنة الذين ادنس الله عنهم الرجس وطهرهم تطهير ابرون في ذلك اخبارا ينفوت العدو ومحاورها
بالفخر القوار وقد روى فيها الحفاظ من عساكر من العامة طرقا لما فيها حديث وشكون خال من العام
يرون شيقكم بزيارتكم كما يفر الزائر زيارته غيره مع ان جميع المسلمين مجمعون على زياره النبي صلى الله عليه وآله
الى داره فوه وحمل كراهته الى هذا الزمان في كل سنة يعملون المظي وسدون الرجال اليه ولا ينفون الا بعد
السلام عليه وانقضاء الاجماع في هذه الاعصار قبل ظهور صاحب هذه المقالة الشيعية وبعده تجر فاطمة على هذا

سید السعدی الکفری زیاده

والسبعة منه ونصف والاشي والذكر للبنان مثقالان وعن عبد الاعلى مولى ال سام قال قلت لابي عبد الله
 كم كان مسجد رسول الله قال كان مائة الف وسماه ذراع تكبيرا من المساجد السبعة مسجد الغدير ومسجد
 الجعفرية باقية الى اليوم ومسجد يمين وقد كان طريق الحج عليه فابا وروى حسان الخال قال قلت لابي عبد الله
 عن من المدة الى كم فلما انتهينا الى مسجد الغدير نظر الى مسيرة المسجد فقال ذلك موضع قدم رسول الله حيث قال
 من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ثم نظر في الحجاب الا فر فقال ذلك موضع قسط
 ابي فلان وسمي مولى ابي حمزة وابي حمزة من الجراح فلان راوه رافعيه قال بعضهم انظر الى
 عينه يدوران كأنها عتات مخنون فزل جبرئيل عن بقولهم وان يكاد الذين كفروا الى اف السورة ومنها مسجد
 برائثي عربي بغداد ومواق الى الان رايت وصليت فيه روى الجماعة عن جابر الانصاري قال صلى بنا على
 ببرائثي رجوعه من مال الشراء ونحن زما يايه التصل فزل نصراني في صومعة فقال ابن عبيد بن الجراح
 نقلنا هذا فابن عليه وسلم عليه ثم قال ما يسيدي انت بني قال لا ابني يسيدي قدمات قال افانت وصي بني قال
 نعم فقال لما بنيت الصومعة من اصل هذا الموضع وسور ثا وقرات في الكتب المنة انه لا يصل في هذا الموضع بنا
 الحج الابن او وصي بني ثم سلم فقال لعلي بن من صلى معنا قال صلى عيسى بن مريم وانه قال لعلي بن الخليل
 عن ومنها مسجد السهلة روى عبد الرحمن بن سعيد الخزاز عن ابي عبد الله قال بالكوفة مسجد يقال له مسجد السهلة
 لو ان نبي ردد اياه فمضى فيه واشتار الله فخر الله عشر من سنة ومنه اراكب من ادريس النبي وما آاه
 كبريت قط وصل في بابن العشامين ودعا الله وجل الافرج الله كبريتة وعن صالح بن ابي الاسود عن ابي
 عبد الله اما انه فزل صاحبنا اذا قام باهله وروى جبه العري قال فرح اير المؤمنين ع الى الحيرة فقال تسطن
 منه بهذه واوابه الى الكوفة والحيرة حتى ساع الذراع فيما بينهما يانير والينين بالحيرة مسجد الحسن مارب
 يصل في خليفه القام لان مسجد الكوفة يضيئ عنهم وتصلين فيه اثني عشر اماما عاقلت باير المؤمنين اوسيع مسجد
 الكوفة الناس يومئذ قال بني له اربع مساجد مسجد الكوفة اصغر واوحد مسجدان في طرف الكوفة من هذا الجانب وهذا
 الجانب ومنها مسجد عني ومسجد الحر ومسجد جعفر الشيب الكوفة جعلها الرجعة الباقوة مباركة رواه محمد بن مسلم
 وذكر في مساجد طغور مسجد ثقيف ومسجد الاشعث ومسجد جرين عبد الله الجلي ومسجد سماك ومسجد سبث
 ربي وان هذه الاربعة الاخرة جدوت بالكوفة فحقتل الحسين ع رواه هشام بن سالم عن ابي حمزة
 في مناجات المساجد سبب بنا يا استجب يا كذا بالاجل قال الله تعالى نعم مساجد الله من امن بالله

السور السبعة كالمعبد

واليوم الآخرة وقال تعالى وإن المساجد لله وروى أبو عبد الله الخصال قال سمعت أبا عبد الله يقول من بنى مسجداً بنى الله
 له بيتاً في الجنة وفي بعض الأخبار كخص قطاة قال أبو عبد الله فمروا ببيت الله في طريق مكة وروى سويت أحجار المسجد
 جعلت فذاك نرجوان كون من ذاك فقال نعم وروى العامري في الصحيح عن عثمان قال سمعت رسول الله
 يقول من بنى مسجداً بنى الله له مثله في الجنة يستحب كثرة الاختلاف إليها روى الأصمعي عن أبيه المؤمنين من خلف
 إلى المسجد أصاب إحدى الثمانين خاصة فاداني الله وعلما مستظرفا وأية محكمة أو يسمع كلمة على مدى أو كلمة تروى عن
 روى أبو حمزة مشطرة أو ترك ذبا خشية أو حياء فقلت كان النامنة ترك الذنب حياء من الله ومن الملائكة
 أو من الناس كان الحشيشة فذلك ويجوز أن يكون الحشيشة من الله والحياء من الناس وعن اسمعيل بن أبي عبد الله
 عن أبيه قال قال رسول الله الاتكان في المسجد ربانية العرب المؤمن بمجلسه مسجد ووصوه ببيتة وفي رسل
 على بن الحكم عن أبي عبد الله قال من مشى إلى المسجد لم يضع رجلاه على رطب ولا يابس إلا سجد للارضين
 إلى الارض السابعة وعن السكوني عن جعفر عن أبيه قال قال النبي من كان التران حديثه والمسجد بيتة
 بنى الله له بيتاً في الجنة ولا سنا عن النبي من سمع النداء في المسجد فخرج منه غير علة فهو فاشي إلا أن يرد إلى
 إليه وعن طلحة بن زيد عن الصادق عن أبيه عن علي قال لا صلاة لمن لم يشهد الصلوات المكتوبات من
 حيران المسجد إذا كان فارغاً صحيحاً يستحب تعاهد الشغل عند باب المسجد لما رواه الأصحاب عن النبي من
 وترك دخول من أكل شياً من الموفى يركب لما رواه عن علي ع. ودخل على طيارة وتعليم النبي والدعاء
 روفه عند الدخول ويوسم الله السلام على رسول الله صلى الله عليه واله ملائكة على محمد وآل محمد والسلام عليهم و
 رحمه الله وبركاته اللهم اغفر لي ذنوبي واقبل لي أبواب رحمتك واجعلني من غفار مساجدك قبل شأنا ورجلك
 عند الخروج اللهم اغفر لي واقبل لي أبواب فضلك فإذا دخل فليصل ركعتين تحية للمسجد لما رواه أبو حمزة عن
 النبي من قال إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ويسلم الله عليه ما يصل على النبي من أن لم تصل جلس مستقبل
 القبلة وحمد الله وصلى على النبي من دعا الله وسأل حاجته ترك أحاديث الدنيا في المساجد للنبي عن ذلك
 وترك الخذف بالحصى لقول النبي من فعلن ذلك ما زالت لمعة حتى وقعت وفي النهاية لا يجوز ترك كشف
 السرة والخد والركبة في النهاية لا يجوز ونسب رسول الله عن سئل السيف فيه ويرى النبل وأنشأ الشعر
 وقال من سمعوه نشد الشوفي المسجد فقولوا فاض الله فاك وإنما نصبت للمساجد للقرآن وترك تصوير
 المساجد لقول أبي عبد الله وقد سألته عن جميع عن الصلاة في المساجد المصورة فقال كره ذلك ولكن

السطوح ما ذكره في كتابه من المساجد التي أخرجت في

من سمع الله قولاً من أمره فليسمع

لا يضركم اليوم ولو قام العدل رايتكم كيف يصنع في ذلك وترك زفر فتهار الطائفة ارام كذا القصة لان ذلك لم
 في عهد النبي وبعده الصحابة فكانوا يدعون كذا قال في المعية وروى بعض الاصحاب الصور ايضا وترك الشرف لما رواه
 طاهر بن زيد عن الصم عن ابيه عن علي بن ابي راي مسجد انا الكوفة قد صرف معال كانه بيعة وقال ان المساجد بيني
 جبالا اشرف وترك الحارث لما في هذه الرواية ان عليا كان يحس الحارث اذا راى في المساجد ويقول كانهما
 اليهود قال الاصحاب المدايب الحارث الداحل وترك البيع والشراء الجاني والصبيان والاحكام الضالون^{الحد}
 وروى الصم عن علي بن ابي اسباط عن سباع بن عبد الله عن وروى عن رسول الله ما لجنبوا مساجدكم^{صلى}
 وجاؤكم وشرككم وجعلوا مطايركم على ابواب مساجدكم وروى لا باس بالساد الضال على من جعفر بن اخيه
 عن كذا قال لا باس بالساد الشرف وما شؤن بالناس او سني الحرم وليس بعيدا بل باه اسناد الشرف على^{معل}
 منه ويكره منقصة كيت حكاه شامد على كذا في كتاب الله او سنة بنبيه وشبهه لان من المعلوم ان النبي كان يمشي
 من بدير البيت والايات من الشرفي المسجد ولم يترك ذلك وتكليفها لما رواه الجلي قال سألته عن المساجد
 المظلمة يكره القيام فيها قال نعم ولكن لا يضركم الصلاة فيها اليوم وقد سئل ان النبي طلع مسجد ولعل المراد به
 تظليل الجميع او تظليل خاص او في بعض البلدان والافعال حارجه اسه الى التظليل لرفع الحواجز وترك بعض السكك
 الى المسجد الاكبر وترك بطول المنارة لما روى السكوني عن الصم عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن طويلاه
 فامر بهد ما تم قال لا رف من المنارة الامع سطح المسجد وكذا كره جعل المنارة وسطها وفي النهاية لا يجوز وسطها
 ترك افراج الحصى منها رواه وسب بن وسب عن جعفر عن ابيه قال اذا فرج احدكم الحصاة من المسجد فليدها
 مكانها او في مسجد اخر فانما تسبح وبعده بعض الاصحاب من الحرم بطائر الامر بالرد وترك البصاق فيه رواه
 عن ابراهيم عن الصم عن ابيه ان عليا قال البراق في المسجد خطية وكفارتة ودفنه وعن اسمعيل بن مسلم عن الصم
 عن ابيه عن ابيه عليه السلام قال من دفن تحتها المسجد لقي الله يوم القيمة صاحب كرامة اعطى كتابه بمئنة وعن عبد الله
 بن سنان عن ابي عبد الله عن من بنج في المسجد ثم رد في جوفه لم ترمدا في جوفه الا ابراة وقد روى في التوبة
 عن عبد الله بن سنان عن عتبة قلت لارجل يكون في المسجد الصلاة فيزدد ان يصبى فقال عن يساره و
 ان كان في غير صلاة فلا يترك هذا القبلة وينزق عن يمينه وعن شماله وعن طاهر بن زيد عن الصم عن ابيه
 لا يترك احدكم في الصلاة قبل وجهه ولا عن يمينه ولا يترك احدكم عن يساره وتحت قدمه اليسرى وعن محمد
 بن مزيار قال رايت ابا جعفر الثاني يمشي في المسجد الحرام فبين الركن الثاني والآخر الاسود ولم يرفه

ثم قال الشيخ في هذه الاجازة دلالة على نفي الاثم فلا شافى ثم روى عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ان ابا جعفر
كان يصلي في المسجد فيصنع المأمة وعن يمينه وعن شماله وحلف على الحي ولا يقطعه قلت كوزان يفعل الاثم المكروه
في بعض الاحيان لبيان جوازها او لفروقه فلا يكون للفروقه مكره واما ترك الوضوء فيها من الغائط والبول
رواه رفاع بن موسى عن ابي عبد الله عن ابي كرايمه ترك النوم فيها وخصوصا في المسجد قال الحافظ وقد روى
زرارة عن ابي جعفر عن النوف في المساجد لا لباس الا في المسجد الا في المسجد الحرام قال وكان ياخذ بيده
في بعض الليل فيسقي ناحية ثم يجلس فيحدث في المسجد الحرام فما نام فقلت له في ذلك فقال انما يكره ان ينام في المسجد
الذي كان على عهد رسول الله فاما في هذه المواضع فليس به بأس وروى عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله
عليه السلام في النوم في المسجد وحيد ورسول قال ثم ان ينام الناس وربما استدل على كراهية النوم مطلقا بقوله
تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او غير ذكرا فقلت انما هو ترك قطع القلب قال الجماعة رحمهم الله
وترك التكلم بالجماعة لرواية السكوني عن الصمعي ما ساءده الى رسول الله انه نهي عن رطانة الاعيان في المساجد
وترك تعذيب المساجد اتباعا لسنة النبي صلى الله عليه وآله فان مسجد كان قائما كانه ترك قائما الحدود خوف تلويث المسجد
بحدوث في الحدود وترك عمل الصنائع مطلقا قاله الاصحاب وعليه نه حديث بربى النعل انما يبنى لفرد ذلك و
النبي صلى الله عليه وآله نصبت المساجد للنساء استحب كنهها وخصوصا يوم الخميس وليله الجمعة لرواية عبد الحميد
عن ابي ابراهيم ع قال قال رسول الله من كنس المسجد يوم الخميس وليله الجمعة ما فرح من التراب ما نزل في
العين غفر له استحب الاسراج فيها لما رواه في التهذيب باسناده الى انس قال قال رسول الله صلوا
من اسراج في مسجد من مساجد الله سراجا لم تنزل الملكة وحمل العرش مسقفون له ما دام في ذلك المسجد وضوء
من السراج ولان فيه اعانة المتجهين فيه على ما بهم وترغيبا للمرددين اليه فيمنع الحراب عليه
يحرم ادخال النجاسة اليها وازالتها فيها قاله الاصحاب لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما هو احسانكم النجاسة ولان كراهية
الوضوء من البول والغائط يشترطه ولم اتفق على اسناد هذا الحديث النبوي والطاهر ان المسئلة اجماعية ولا
التي هي بتطهير مكان البول ولطاهر فلا تقربوا المسجد ولا من تعابده النعل نعم الاقرب عدم تحريم ادخال نجاسة
غير طاهرة للمسجد وفرشه فلا يجمع على جواز دخول الصبيان والحيض من النساء جواز اضع عدم انكاحكم عن بكاء
غالبها وقد ذكر الاصحاب جواز دخول المرحوم والسلس والسقا ضرع من التلويث وجواز التقصص في
المساجد للصلاة مع فرش ما يمنع من التلويث لو كان في المساجد نجاسة طاهرة وجب اخراجها كفاية ولو ادخلها

كان يقين عليه الافراج فلو افرجها وصلى تحت قطعاً وكذا الاشتغال بالصلاة عن الافراج مع ضيق الوقت ولو
 كان مع السد فخرج من ان الامر بالمضيق تقدم اتمناً لا على الموسع وان الامر بالشئ المستلزم الذي عن ضده وان
 الذي منه فساد الصلاة وليس شئ بل الاقرب الصريح على كل حال للآيتين بالعبادة موافقة لامر الشارع ولم
 يكون ذلك مانعاً وقضية الاصل بغيره والمقدمات في بعضها منع من العايد بان الامر بالشئ المستلزم الذي عن ضده
 فانه ان اريد بالصد العام اعني الترك المطلق فليس مستلزم منه الذي عن فعل افروان اريد به الخاص فليس
 والازم وجوب المباح وتحقيقه في الاصول لا يجوز جعل المسجد وبعضه في ملك او طريق لان الوقف للمساكين
 وقد ائخذ للعبادة فلا ينصرف الى غير ما لو اخذ وجب اعادته ولا ينزل المسجد به نزول الا ان قطعاً لان الرخصة
 داخل في الوقف وكذا لا يجوز استعمال الشئ فيه المسجد او لمكان الوقف وانما يجوز في غيره من المساجد
 عند تعذر وضو فيه او لكون المسجد الافراج اليها منه لكثرة المصلين ولا يستلزم الخراب عليه نعم لا يجوز
 نقضه على حال ولو كان لبناً مسجد فاعظم او افضل لقوله تعالى ومن اهل من منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه
 وسعى في خرابها لو اريد توسعة المسجد ففي جواز النقص وجهان من عموم المنع ومن ان فيه احداث
 مسجد واستمرار قول الصحابة على توسعة مسجد رسول الله بعد الكارم ولم يبق لنا انكار على ذلك وقد اورد
 السلف المسجد الحرام ولم يبق لنا انكار على ذلك العصر ثم الاقرب ان لا ينقض الابدان لكن الغالب بوجوده
 ولو اقر النقص الى اتمامه كان اول الامع الاحتياج الى الالات ولو اريد احداث باب فيه لمصلحة عامة كما زعم
 المصلين في الحجج او الدخول فيوسع عليهم فالاقرب جوازه ويعرف الا في المسجد او غيره ولو كان لمصلحة خاصة
 كتوسعة المسافة على بعض المصلين احتمل جوازه ايضا لما فيه من الاعانة على التوبة وفعل الخير وكذا لا يجوز فتح
 روزه او شباك المصلحة العامة في جوازه للمصلحة الخاصة الوجهان لا يجوز انشاء المساجد في الاماكن
 المنصوبة ولا في الطرق المسلوكة المصارف ولا في الطرق ولو كان الطريق او كان الطريق اريد من سبع اذرع فما تحت
 فيه ولا يضر المارة فالظاهر الجواز ولا يخاف انشاء على الحشيش لقول الباقر في المكان يكون حشيشاً ثم ينظف و
 جعل مسجد بطريق عليه من الربا حتى يواريه رواه عنه ابو الجارود ومثله رواه مسعود بن صدقة عن الصادق
 وزاد ويطع ويحجج ويجوز ان ياجد ما في البيع والكنايس لرواية العيص بن العيص عن ابي عبد الله في البيع والكنايس
 بل يصلح نقضاً لبناء المساجد فقال نعم المراد بنقض ما نقض بالابدان من حق المسجد كما هو ابشبه
 ويكره نقض الزايد لاقتنائها للعبادة وكره ايضا انشاء ما في ملك او طريق لما فيه من غير الوقف المأمور

بأمره وإنما يجوز اتخاذ المساجد إذا باد أهلها أو كانوا أهل حرب فلو كانوا أهل فقه عزم التوضُّع لها
 الأقرب شرعية إيمان المساجد للناس وقد روي في صحاحهم نعم الأقرب أن البيت أفضل لمن لم يفتقر
 وعدم التوضُّع للفتنة وقول الصانع غير مساجد نسائكم البيوت لا يجوز الدفن في المساجد لما فيه من شغل
 عالم بوضع له ودفن فاطمة عليها السلام في الروضة أن صح فهو من خصوصياتهما ما تقدم من نص النبي صلى الله عليه وآله وقد روي
 الرطبي قال سألت أبا الحسن عن قبر فاطمة فقال دفنت في بيتها فلما زادت نواحيه في المسجد صارت في المسجد
 لا يجوز لأحد من المشركن دخول المساجد على الإطلاق ولا تجزى بأذن مسلم له لأن المانع نجاسة لا
 فإن قلت لا ملوث بها قلت موقوف له غالباً وجاز اختصاصه من سائر الملوث بالكاره وقول النبي صلى الله عليه وآله من دخل المسجد
 فهو آمن منسوخ بالإيه وكذا ربط تمامه في المسجد أن صح مستحب الوقف على المساجد بل من سوا عظم
 المشروبات لموقوف بقا، عاترها غالباً عليه التي هي من أعظم مراد الشارع وروي أن أبويهم أن الصانع مثل
 الوقوف على المساجد فقال لا يجوز لأن المحوس وقفاً على بيت النار وأجاب بعض الأصحاب بأن الروا
 في مسند ما كان الحمل على ما هو محرم فيها كالزفر في التصوير إنما تصير البقعة مسجد بالوقف إنما
 توفقت وشبهها وأما قوله جعلته مسجداً واذن في الصلاة فيه فإذا صلى فيه واحد تم الوقف ولو قبضه الحاكم
 أو اذن في قبضه ما أقرب أنه كذلك لأن له الولاية العامة ولو صلى فيه الواقف ما أقرب الاكتفاء بعد العقد
 ولو بناه بنو المسيير لم يصير مسجداً نعم لو اذن للناس بالصلاة فيه بنو المسيير لم يصلوا لكن حيزه ورتبه مسجداً
 لأن معظم المساجد في الإسلام على هذه الصورة وقال الشيخ في طائفة من مساجد خارج دياره في ملكه فإن نوي
 به أن يكون مسجداً صلى فيه كل من اراده زال ملكه عنه وإن لم ينو ذلك فملكه ما قبله سواء صلى فيه أو لم يصل
 فطاهره الاكتفاء بالنية وأولى منه إذا صلى فيه وليس في كلامه دلالة على السقوط ولعله الأقرب وقال ابن
 أن وقفه نوى الوجه ووصل في فيه الناس ودخلوه زال ملكه عنه ولو اشترى دياره مسجداً لم يعلما ولم تعلق
 بالوقف ولا نواه جاز له تغييره وتوسيعه وتضييقه لما رواه أبو الحارث وروى عن الواقفي في المسجد يكون في البيت
 فيرسل البيت أن يتوسعوا لطائفه منه ويجعلوه إلى غير مكانه قال أبا سبك بذلك روى الشيخ في
 التهذيب بأسناده إلى إبراهيم بن محمود عن أبي عبد الله عليه السلام قلت له إن رجلاً صلى بناءً بعدى به فهو أحب
 إليك أو في المسجد قال المسجد أحب إلى قلت هذا كقول ابن أحمد ما إن صلواتهم جماعت في المسجد أفضل وهذا
 لا إشكال فيه لأن فيه جماع من الجماعة والمسيرو الثاني أن يكون الصلاة في المسجد لاجتماع أفضل من الصلاة

وفي غيره جاء كما في ظاهر الحديث لان تضاعف الصلاة في المسجد اعظم غلبا من تضاعفها بالجماعة اذ ورد في الحديث
 خمس وعشرون وسبع وعشرون وفي المساجد اتم وعارضة ما روى عن الرضا عن من افضلية الصلاة جماعة على
 الصلاة في مسجد الكوفة وادى وقال ابن الحنبل روى عن الصادق ان رسول الله قال لا صلاة لمن لم يصل في
 المسجد مع المسلمين الا من علم ولا غيب لمن صلى في بيته ورعب عن جماعة من رعب عن جماعة المسلمين سمعت
 عدله وجب بجماعة وان رفع الى امام المسلمين ائذنه وحذره ومن لم يحضر الجماعة المسلمين حرمت عليهم غيبته
 وبسبب عدله ومن قربت داره من المسجد لزم من حضور الجماعة ما لا يلزم من بعده ما لا يستحب ان يقرأ
 في دخوله المسجد ان في خلق السموات والارض الى موله لا يخلف الميعاد تمام خمس ايات واية الكرسي والمعروفتين
 واية النسخة وكذا الله صلى على محمد والوايضا الله وليكتفه ورسله ورسال الله الدحول في رحمة ومن علم على
 الحاضر فيه وان كان في صلاة ما كانوا امن نكروا ذلك سلم خفي على الملكة وصلى ركعتين قبل جلوسه
 باس يصل الجية والعقب منه ولا يسجد منحو ولا مجلس حديث ولا يتحدث فيه بالزل ولا ياتر الجماعة عليه ولا
 يرفع فيه الصوت الا بذكر الله ولا يشهر فيه السلاح قال يستحب ان يحل الانسان لنفسه خطا من صلواته ان
 في منزله ولا يحل له كالتبر او مال الشيخ في طابح كوزان يكون مفرقا من غيره او يقيمها في من التصاور وادى
 مسجد استحب تقصير واعادة اذا امكن وكان بحيث يسهل الناس بعض الناس يصلون فيه ولا باس
 التي في اعادته او في غيره في المساجد ولا يجوز بيع التربة بحال ملك حرزه في المختلف عند الحاجة الى عمارته
 او عمارته غيره مع عدم الاشغال بها ويؤلاه الحاكم وموجهن وكذا الاستغنى عنها وخيف عليها التفت مع البقا
 فالاقرب الجواز تحصيل المصلحة قال الشيخ ويكره ان يتخذ المسجد طريقا الا لفردة ونقض على كراهية افراج
 الحصى ولا يشغل ما يابل جالسوا قال لا ينقص التعلل فان فعل ففها بالراب وقال الحقن ويكره زجر النساء
 ويكره القصورة والمنازة الا ان يكون من سطح المسجد وقال ابن ادریس لا يجوز ان يكون مفرقا ولا يذ
 او يقيمها من التصاور وادى مسجد من المسجد ان يبنى حامي في كلامه هذا الاحمال من حمل عدم الجواز على الكراهية
 او التحريم لانه جعل باراءه المستحب وفي النهاية لا يجوز ان يبنى مسجد في مال ابن ادریس ولا باس بالاحكام
 فيها كما قاله الشيخ في الخلاف وقال ابن ادریس لان امر المؤمنين حكم في جامع الكوفة وقضى فيه
 من الناس ملاحقة ذلك القضاء الى يومنا هذا معروفة وقال الراوندی رحمه الله الحكم المنع عنه في
 المساجد ما كان فيه جمل وخصوصه وفي المختلف يحتمل ان يراد انعاده الاحكام كالمجلس على الحقوق و

الملازمة فيها عليها وربما حمل دوام الحكم فيها كونه واما اذا اتفق في بعض الاحيان فلا دعوى في النهاية
ابن ادریس لا يجوز التوضا من الغائط والبول في المساجد ولا باس بالوضوء فيها من غير ذلك وسوى ابن ادریس
من المنع من الوضوء عن البول والغائط والمنع من ازال النجاسة فيها وفي البسوط لا يجوز ازال النجاسة في
المساجد ولا الاستسقاء من البول والغائط فيها وغسل الاعضاء في الوضوء لا باس به فيها وكانه فسر الرواية بالاسماء
ولعله اراد في النهاية وسحق ابن ادریس من جعل الميضاه وسطه وسحق ان لم تسبق المسجد
فما سجد عليه وفيه مسايل للفق الاصحاب على انه لا يجوز السجود على اليس بارض ولا يثبت فيها كماله
والصوف والشعر والحديد والجماع العامة على جازئه لما روي في الصحيح عن انس قال كنت نضلي مع رسول الله
صلى الله عليه واله فاذ لم يستطع احدنا ان يركب جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد عليه فدل على انهم كانوا يسجدون
على الارض وانما يعدلون الى الثوب للضرورة وعن جابر قال سكونا الى رسول الله صلى الله عليه واله الصلوة في الرضا
فلم نتمكن في بعضها سكونا الى رسول الله صلى الله عليه واله الرضا في جباها وانما نعلم لم نتمكن فلو كان السجود حاربا على
غير الارض من ثوب وكفه لم يجز الى السكينة وكان رسول الله صلى الله عليه واله يمشي في جمع الف ويجمع على
انوف واناف وعن رافع بن ابي رافع عن النبي صلى الله عليه واله قال لا يتم صلاة احدكم حتى يتوضا كما امره الله سمعنا
جبهته من الارض والارض حقيقة المعودة لا فيما اقل مطلقا واما رواه الخاصة فكيف نفن هشام بن الحكم
قلت لا يعبده الله اخبرني عما يجوز السجود عليه ولا يجوز قال السجود لا يجوز الا على الارض او على ما ثبت
الارض وعن الحلبي عن عزم سألته عن الصلاة على البساط من الشعر والطنافس قال لا يسجد عليه وان بسطت
عليه الحصى وسجدت على الحصى فلا باس وفي التذييل باسناده الى الرضا قال لا تسجد على القوم ولا على القوم
على الصاروخ لا يجوز السجود على ما خرج بالاستحالة عن اسم الارض كالمعادن لرواها الاسم وروى في
من يعقوب عن ابي عبد الله قال لا تسجد على الذهب والفضة في كتابته الى الحسن الماضي على الاتصال على الرضا
لانه من الملح والزل وما تمسوخا ولان المعهود من صاحب الشرع مؤطبة السجود على الارض لا على شيء
من المعادن لا يجوز السجود على الماكول عادة كالثمار والعلف للمبوس عادة كالأردى هشام والفضل
عن عبد الملك وجماد بن عثمان عن ابي عبد الله لا يجوز السجود الا على الارض وما انبتت الارض الا ما كل
اوليس وروى محمد بن مسلم عن ابي جعفر لا باس بالصلاة على البوراء والحصف وكل ما ساء الا الثمره
قلت البوراء بضم الباء المدح كسر الراء فارسية وهي الباري بالثوبه قال ابن قتيبة وعن زرارة

عن عني السجود على الزفت يعني القير فقال لا على الثوب الكرسف ولا على الصوف ولا على شيء من الحيوان ولا
على طعام ولا على شيء من ثمار الارض ولا على شيء من الرياش نعم روى داود الصرمي قال سألت ابا الحسن الث
ع من يجوز السجود على الكتان والعطن من غرقية فقال جاز به روايات افرجها الشيخ على الضرورة من قوا
برود نحو ما روى على التيقية والمرضى رحمه الله في الموصلي او المصرية النافذة على ما جعل رواية المنع على الكراميه وحسنه
الشيخ المحقق في القبر فقال الفاضل في المختلف في المنع من السجود على العطن والكتان انه قول غلاة ائمتنا اجمعين فلا
يخالف المرفوض مع فتواه في الموضعين المحل والاشعار والمصرية النافذة والاحار مجزئة على السجود في الاحار المتضمنه
لعدم التيقية على الضرورة كما قاله الشيخ وعلى هذا العمل انما السجود محذور السجود على ما مضى منه عند التيقية و
الضرورة روى عنه عن الصادق ع حاز السجود على الثوب لشدة الحر واصله كما ثبت في الحسن عني السجود على الثوب
للحر والبرد والترك ما يكره السجود عليه بكل رواية المولى بن الحسن عن ابي عبد الله ع حاز السجود على الثوب الصريح
للمعارضه الرواية السالفة عن ابي جعفر عني جاز السجود على ثوبه مع عدم الثوب على طهر كنه قال ما نهى
احد الساجد وروى على بن يقطين عن ابي الحسن الاصل عني السجود على المسح بكبر الميم وسوا البلاس نوح البلاء
كسرا بالساط فقال لباس في حال القبه والاشكال في جواز السجود على النبات غير المأكول لما روى عن النبي
كان السجود على الحمر نعم الحما المعجم وسكون الميم في منسوخ من السقف اصفر من المصلي قاله الغداني وقال
الدردي في سجاده تقدر ما يصح عليه الرجل جرح من سجوده من حصه او سم من جرح وروى حران بن اسد
عن ابي حمزة انه قال كان ابي بصير على الحمره فاذا لم يكن فخره جعل حصي على الطمعية سجدا لو غلت
الحمره يخطو من حصي ما يجوز السجود عليه فلا اشكال في جواز السجود عليها ولو غلت يسور فان كانت معطاه كسب
للع الجبهه على الخوص صح السجود انصا ولو وقعت على اليسور لم يجوز عليه ولت رواه محمد بن علي بن الريان قال
كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر ع سأل عن الصلاة على الحمره المدينه مكسب الجواز ما كان معولا يخطو الاسود
واطلق في الملبس جواز السجود على المعول بالحيوط علم من ذلك كراهه السجود على شيء ليس عليه سائر الجسد
وروايه عن ابي اسحق عن الصادق ع عن ابيه عني انما كراهه السجود على شيء ليس عليه سائر الجسد
المصلي سأل عن السجود عليه من جوار السجود عليه على الاصح له فولي العموم واصاله الجواز ما كانت قلته
بنات غير العطن والكتان او كان بين جهته وبين العامة يصح السجود عليه صح رفع الشيخ من السجود على
اسوا حاله كذا العامة مع الكاف وطرف الرداعان قصد كونه من جنس ما لا يسجد عليه فربما وافق

وان حمل المانع نفس المحل كمنبب العامة طلب بدليل المنع ان قد روى ابو بصير عن ابي جعفر عن ابي حاتم الرضا
يسجد على بعض ثوبه فقال ليس على ثوبك كل شيء ان يسجد على طرفه ولا ذيله وروى احمد بن محمد قال سالت ابا الحسن
عن الرجل يسجد على قميصه من اذى الخوابر او على رداءه فقال لا بأس به وان اخرج برءاه الاصحاب عن
عبد الرحمن بن ابي عمير انه سمع عن الصادق عليه السلام في السجود على العامة لا يكره حتى يصل جهته الى الارض قلنا لا دلالة فيه
على كون المانع المحل بل جاز لفقد كونه ما يسجد عليه وكذا ما رواه طلحة بن زيد عن الصادق عن ابيه عن علي بن ابي
كان لا يسجد على الكم ولا على العامة نعم كونه منفصلا افضل عما فعل النبي صلى الله عليه واله من ان يسجد على
الارض افضل منه على السات كالحجر والبوارى الامع المانع من الارض لرواية اسحق بن الفضل عن ابي
عبد الله عن السجود على الحجر والبوارى فقال لا بأس به ان يسجد على الارض احب الي فان رسول الله صلى الله عليه واله
يجبمكن جهته من الارض فانما احب لك ما كان رسول الله صلى الله عليه واله يجتهد
المسواك والعود لانها هي حق الحجر وقد روى زرارة عن ابي جعفر حواره وقال انما كره السجود على الموضع
من اجل الاوثان التي تعبد من دون الله وانما لم يعبده قط ما يسجد على الموضع او على عود او مسواك والاصل
في ذلك ما تقدم في حراز السجود على ما ليس عليه سائر الجسد لا يجوز السجود على ما لا يمكن الجهة عليه من نحو
القطن والارل المبال وان حلقه لان حقيقة الخضوع لا يتم الا بتكبير الجهة ولما مر من رواية رافع عن النبي صلى الله عليه واله
الطائفة وذلك مانع منها من اضعاف الاجتار وروى عمار عن ابي عبد الله سالت عن جد الطين الذي لا يسجد
فيه ما سأل اذا عرفت الجهة ولم يثبت على الارض ويستحب زيادة التمكن لما رواه السكوني عن ابي عبد الله
قال قال علي بن ابي الاكره للرجل ان يرى جهته على السجود فيها اثر السجود روى داود بن فرقة عن
ابي الحسن ع حراز السجود على التراب طين والكواعد المكتوب عليها وروى صفوان الجمال انه رأى ابا عبد الله
ع في المحل يسجد على قرطاس في رواية جميل بن دراج عنه انه كره ان يسجد على قرطاس عليه كتاب لا شتماله
بوائه ولا يكره في حق الامي ولا في العاري اذا كان هناك مانع من البكر كما قاله الشيخ في المبسوط ابن ابي
وفي النقش من التراب شيء من حيث اشتماله على النورة المستحقة الا ان نقول الغالب جوسه التراب
او نقول حمود النورة هو اليها اسم الارض ويخص المكتوب بان اجوام الجرمية غالباً على شيء من الملوك
الا ان يكون هناك بياض يصدق عليه الاسم وربما يخيل ان يكون الجرم عرض السجود في الحقيقة انما هو
على التراب وليس شيء لان الوض لا يقوم بغير حامله والمادة اجسام محسوسة تشبه على اللون وتجب

البحتى كل مصبوع من النبات وفيه نظر الأكثر اتخاذ القوطاس من القصب فهو اتخذ من الابريسم فالظاهر
الا ان يقال ما اشتملت عليه من اخلاط النوره مجزؤه وفيه بعد استحياتها عن اسم الارض ولو اتخذ من القطن و
اكن بناؤه على جواز السجود عليها وقد سلف ولكن ان المانع اللبس حمل القطن واكثران المطلقين على الحقيقة
في جواز السجود على القوطاس وان كان منها عدم اعتبار لبيسه وعليه يخرج جواز السجود على ما لم يصلح اللبس من القطن
واكثران لروقت الجبهة على ما لا يصلح السجود عليه فان كان على من لبسه رفعها ثم سجد لعدم صدق معنى السجود
وان كان لبسه فادون فالاولى ان يجزى لا يرفع لئلا يلزم تعدد السجود وعلى ذلك روى الحسين بن حماد
عن ابي عبد الله عن ابي السجود على المكان المرتفع قال ارفع راسك ثم ضع قد روى معوية بن عمار عنه اذا وضعت
جبهتك على نيكه فلا يرفعها ركس جواز على الارض والنيك بالنون المقترحة والماء الموحدة المقترحة والكاف
النيك روى اكم حديد الراس فحمل على كونه لبسه فادون مع ان قد روى الحسين بن حماد ايضا عنه على الرجل
سجود على الخصى رفع راسه حتى يمكن ولكن حمل على المرتفع ويجزى تسوية موضع السجود في اشياء الصلاة لان ذلك
من افعال الصلاة مع انه ليس كثير روى يونس بن عقوب انه روى الصادق ع سوى الخصى في موضع
سجوده من السجودتين وفي رواية طيحي من زيد عنه عن ابيه ع ان عليا ع ذكره تنظيم الخصى في الصلاة فيمكن
الجواب من وجهين احدهما حمل التسوية على كونها طرية الى تكن الجبهة والشيطان على مجرد التحسين وثانيها حمل التسوية
على ترتيب خاص زايد على التسوية ان طيحي تبرى او عامي ويجزى مسح الجبهة في الصلاة من التراب كالأرو
حماد بن عثمان عن الصادق ع وقال ع ان اياه كان يفعل نعم الافضل باخيره الى النزاع من الصلاة ويجزى
السجود ازالة حذر من الغيبة الى الزيادة لانيه من تسوية الخلق روى ابراهيم بن ابي محمود عن ابي
ع جواز الصلاة على سائر من ساجد السجود عليه وفي رواية اخرى لا بأس بالصلاة على السريروا قد روى الار
فالظاهر ان الارض افضل للسلف ولفظة لا بأس مشوة بذلك وروى الحسن بن محبوب عن ابي الحسن
ع على الخصى بوجه عليه بالعدرة وعظام المعوى وكخصص به المسجد النبوي عليه كعب الى بخطان الماء والناظر طهر
وفيه إشارة الى جواز السجود على الخصى وفي الوقت بينه وبين الصاروخ تردد وقد سبق النفي عنه وكذا في
طهارته بالماء والناظر لان الاستحالة ان حصلت بالناظر لم يجز السجود والالم يطهر والماء ينحس بوقوعه عليه
فكيف يطهر الا ان يقال الماء مطهر مطلقا سواء كان واردا او مودود اعلمه في الحديث اشارته اليه و
لعل ازالة النار الاقواء الماشية مطهروا لم يقع الاستحالة وقد سبق وروى داود الصرمي عن ابي الحسن

ان الكوكب لا يقبض على النجم فلا تسجد عليه وان لم يكن فسوره واسجد عليه ومنه لا يحتمل ان يضع موقعا يبعث السجود
 مع الامكان ومع التعذر يسجد عليه ولو وجد لم يسجد من نبات الارض فهو اولى من النجم لان المانع هنا عرضي خلاف
 النجم وقد روي ذلك من صور بن هانم عن غير واحد من اصحابنا عن ابي جعفر اما يكون بارض ماردة يكون
 النجم افسجد عليه فقال لا ولكن اجعل بينك وبينه شيئا قطنا او كنانا جميع ما ذكرناه انما هو موضع الجبهة
 خاصة دون باقي المساجد والواجب فيه مساه روي ذلك جماعة منهم زرارة ويريد عن الباقر ع ما لا الجبهة الى الالف
 اي ذلك اصبت به الارض على السجود اذ انك والسجود عليه كذا افضل وعرضه روي عن ابي علي بن جعفر عن اخيه
 الكاظم ع في المرأة تطول قصتها واذ اسجدت وقعت بعض جبهتها على الارض وبعض نبطية الشوهر كيجوز ذلك
 قال لا حتى تضع جبهتها على الارض قلت القصة بفهم العاف وشهد يد الصادق المهمل شوا الناصية وقد كتاب كحل
 على الاستجاب او على كون الواصل الى الارض ينقص عن التسمية ومثله رواه ابن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
 عن الصادق ع في الرجل يسجد وعليه العمامة لا تصيب جبهته الارض الا بجزءه ذلك حتى يصل جبهة الى الارض لان
 المطلق يحل على المقيّد فادب شي من الجبهة وقدره في القيس في موضعين بدرم وكذا في المتعذر واختاره ابن
 ابريس رحمه الله وصدر المسئلة با اذا كان في جبهة على مكانه روي ان الاجرة بالدرم مع تعذر الاكثر وقدره
 في الكافي عن زرارة عن الباقر ع الجبهة كلها من قصاص شعور الراس الى الخاضع موضع السجود فاما سقط
 من ذلك على الارض اذ انك مقدار الدرهم ومقدار طرف الامل لا يجوز ان يكون موضع سجوده
 ارفع من موقفه بما يزيد عن لبنة ويحوز قدر لبنة قال الاصحاب ورواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله اذا
 كان موضع جبهتك مرتفعا عن موضع يديك قدر لبنة فلا بأس ومعلوم الشرط يدل على المنع من الزيادة والنية
 يخرج به عن معنى المساجد في رواية عمار عنه ع في المريض يقوم على فراشه ويسجد على الارض فقال اذا كان الرأس
 غليظا قدر اجرة او اقل استقام له ان يقوم عليه ويسجد على الارض وان كان اكثر من ذلك فلا هو دليل على
 مساواة الزول العلوي في موضع الجبهة والمستوي المساوي المساجد لرواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
 ليكن مستويا قد سأل عن موضع الجبهة يرتفع عن مقامه وعن ابي بصير عنه ع اني احب ان اضع وجهي في
 موضع قدمي وذكره ان رفع موضع الجبهة اللبنة والاجرة من المعتادة في مله صاحب الشرع واهل بيته و
 المراد بموضوعة على ابرسطوها فاسمها جائز علوه وانخفاضه وقدرت ما روى اصحابنا قوتها
 بشرط طهارته موضع الجبهة اجماعا في باقي المساجد خلافاً بين الحشبة والنخس بالنخس اذا كان محصوا

ويشترط في الجميع كونه مملوكا او اذونا فيه محررا التصرف في مال الغير ولو سجد على النخس او المصنوب وكما الصلاة في النخس
او في المكان المصنوب في جميع الاحكام ولو سجد على غير الارض وبناتها او على المأكول او الملبوس متعبا بطل ولو
جعل الحكم ولو طنة غيره او نسي فالاقرب الصلة ولا يجب التمسك ولو كان في محل السجود لا يجوز ولو كان ساجدا
قرب الجبهة المشهور كرايم موضع السجود وقد روى النبي محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام وروى
محمول على الكراميد لما رواه ابو بكر الخفري عنه لا باس بالفتح في الصلاة في موضع السجود ما لم ينفذ احداهما في هرسل
اسمى بن غار عنه لا باس بفتح موضع السجود في محل على نفي التحريم او على ما لم يورد ولو أدى الى النطق بمن
كان جوارا ماطعا للصلاة لو كان في ظلمة وخاف من السجود على الارض جنة او عقرها او موزيا
ولم يكن عنده شيء يسجد عليه غير الثوب جاز السجود عليه للرواية ولوجوب التحريم من الضرر المظنون كالمعلم
ولو تعذر الثوب وحاف على بقاء الاعضاء جاز الاياما وكذا في كل موضع يتعذر السجود عليه والاقرب وجوب
الايمان الى المقارب السجود المجمع لانه اقرب اليه وروى غار عن الصادق ع في الرجل يومي في المكتوبة اذا
لم يجد ما يسجد عليه ولم يكن له موضع يسجد فيه قال اذا كانت هكذا ايلومى في الصلاة كلها وروى ايضا عنه في الرجل
يصلي مطر وسوف موضع لا قدران يسجد فيه من الطين ولا يد موضع احانا مال بفتح الصلاة فاذا ارسل يديه
كما ركب اذا صلى فاذا رفع راسه من الركوع فليقوم بالسجود اياما وسوقا لم يفعل ذلك حتى يرفع من الصلاة وحمل
على عدم تمكنه من الخلو وسوى في التيسير ان النبي صلى في يوم وحمل ومطرف في الحمل ورواه جميل بن مناح
عن الصادق ع وفي رواية اخرى عنه صلى رسول الله صلى على راحلة النبي صلى في يوم مطر وقبده في مكانه
ابن الحسن ع بالضرورة الشديدة وروى ابو بصير عن ابي عبد الله ع من كان في مكان لا تقدر على الارض فليوم
اياما وفي بعض نسخها في الايام عن من الصلاة قال يعي اياما قال ابن بابويه في الفقيه مال الص
ع السجود على الارض فريضه وعلى ذلك سنة والطاهر ان المراد بالسنة الجارية لانه افضل مال وقال ع
السجود على طين قبر الحسين ع ينور الى الارض السابقة ومن كانت معه سبعة من طين قبره ع كتب مستجابا
لم يكن يسجد بها قال وروى عن علي بن يحيى انه قال رأت جعفر بن محمد ع كلما سجد ورفع راسه اخذ الحصى من
جيبه وضعه على الارض قال وقال هشام بن الحكم لا في عبد الله ع العلى ذلك من المنع من السجود على كل
ولس قال لان السجود هو الخضوع لله وانباء الدنيا عسايا يكون ويلسون راساجد في سجوده في عبادة
الله تعالى لا ينبغي ان يضع جبهته في سجوده على معبود انشاء الدنيا الذين اغتروا بغيرها والسجود على

الارض افضل لانه المني في التواضع والخضوع لله عز وجل
جوز الفاضل السجود على المخطوط الصغير

الطعن لان الفجر خارج بين الماكول والجبهة ويسهل ان كان العادة باكلها غير محمول وخصوصا الخط وخصوصا الصلوة
الاول فالاقرب المنع وتعدى جواز السجود على الكتان قبل عزله ونسجه وتوقف منه عزله وجوز السجود على القنب

لعدم اعتياده وتوقف فيما لو اتخذ منه ثوب والظاهر القطع بالمنع لانه معتاد اللبس في بعض البلدان مثل
الشيخ في المبسوط من السجود على الرماد والمنع من السجود على الصاروخ لاسلم المنع من السجود على النوره بطريق
الاول وفيه فصول ثلثة في المايه قال الله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء

فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث كنتم فولوا وجوهكم شطره روى علي بن ابراهيم

باسناده الى الصادق ع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في بيت المقدس ثلثة عشر سنة وبعد بخرجه صلى بالمدينة الاربعة عشر

ثم وجهه الله الى الكعبة وذلك ان اليهود كانوا يغيرون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويقولون لانت بايع لنا تعلى الى قبلتنا

فاغتم لذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جوف الليل ينظر الى افاق السماء ينظر من الله تعلى ذلك امر اقلما اصبح و

حضر وقت صلاة الظهر كان في مسجدي سلم قد صلى من الظهر ركعتين فقل جبرئيل باخذ بعضه رجوله الى

الكعبة وانزل عليه قد نرى الاية كان قد صلى ركعتين الى بيت المقدس وركعتين الى الكعبة وفي القصة مثله الا

قال صلى بالمدينة تسعة عشر شهرا واذ بلغ قوما بمسجد المدينة وقد صلوا من العصر ركعتين فمخولوا فقال اعال ويسمى

ذلك المسجد مسجد القبلتين وروى الشيخ في التهذيب باسناده الى معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع ان حرفة الى

الكعبة كان بعد رجوعه من بدر وعن الحلبي عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة قد صلوا ركعتين الى

بيت المقدس فعلى لهم ان ينكحهم قد صرف الى الكعبة فمخول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء فجعلوا

الركعتين الباقيتين الى الكعبة فذلك معنى مسجد القبلتين وروى العامة بالقرب من مساوان النبي

يحول في أثناء صلواته يعني سلم وقد صلى ركعتين باصحابه من صلاة الظهر ولكن في رواية النس بسناده

عشرة اشهر قد صلوا صلاة بالمدينة الى بيت المقدس وفي رواية البراء بن عازب ستة عشر شهرا واربعة عشر شهرا

وعن معاذ بن جبل ثلثة عشر شهرا وفي مسند مسلم ان ابن عمر قال سمنا الناس في صلاة الصبح بقباء اذ خاتم

ات فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد انزل عليه الليلة وقد امر ان يستقبل الكعبة فاستقبلوا وكانت وجوههم

الى الشام فاستداروا الى الكعبة وعن انس قد رجع من نبي سلمه وسم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعتين

فنادى الا ان القبلة قد حوت فالتوسم كما سمحوا القبلة وسم بعض العامة ان ذلك كان في رجب بعد

ذوال

زوال الشمس قبل بدو شهرين وروى المفردون ان النبي كان يركب اذا استقبل بيت المقدس جعل الكعبة امامه
 ليقتبلها ايضا واسنده الى ابن عباس ونقلوا ايضا ان قبلته بكم كانت الكعبة فلما اجر امر استقبال بيت المقدس
 فكان موقع من ربه ان يحوله الى الكعبة لانها قبله ابيه ابراهيم ومي اسبق القبليتين ولان ذلك ادى الى التور الى
 الايمان لان الكعبة مفخرة ومطافهم ودارهم ومحالفة اليهود والمراد بالسطر النخوال واطعن بالقوم سطر الملو
 حتى اذا حقق المخرج كعب التوجه الى الكعبة اجماعا للنس وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي
 قائم وجهك للدين خفيضا امر ان يقيم وجهه للقبلة ليس فيه شيء من عبادة الاوثان وروى عنه ايضا في قوله اقيموا
 وجهكم عند كل مسجد انه الى القبلة وروى اسامان النبي صلى الله عليه وسلم من الكعبة قال هذه القبلة
 مقامات المصلين في العالم في وسطها مستقبل اي جهة شاء منها وكذا القايم على سطحها ويزن برية شيئا منها المصل
 وراياها مستقبلا اي جدرانها شاء والمصل في سركاب كعب على استقبال جهتها وكذا المصل على اعلى منها
 كجبل الى قيس وروى في التهذيب ما شاده الى خالد عن الصادق ع في الرجل يصلي على ابي قيس مستقبل
 القبلة فقال لا بأس وروى عبد الله بن سنان عنه ان سئل عن الصلاة موق الى قيس هل يحرم فقال
 نعم انها قبل من موضعها الى السماء والمصل من غير مشاهد ولا حكمها كعب معرفة القبلة على الايمان
 لتوق الواجب عنها وكفاية في مواضع فروض الكفاية يستحب في مواضع الاستجاب وساني بيانها
 الله تعالى الاصح ان الجدة معتبرة لغير المشاهد ومن حكمه لان الشطر النخوال كانه لا يواظب العبد
 البعد لم يطلان صلاه صف المستطيل الذي يخرج عن سمت الكعبة واعتبار السجى لاهل الحرم يلزم منه بطلان
 صلاه صف في الحرم يزيد طوله على مساجد المسجى واعتبار الحرم الخارج يلزم منه ذلك لان قبله كل اقليم واحد
 ومعلوم فخرج سقيم عن سد الحرم واكثر الاصحاب على ان الكعبة قبله اهل المسجى الذي هو قبله اهل الحرم
 هو قبله اهل الدنيا حتى ادعى الشيخ فقه الاجماع وقد روى عن طريق العامة عن كحول منه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قبله اهل المسجى والمسجى قبله اهل الحرم والحرم قبله اهل الدنيا ومن طريق الخاصة رواه ابو الوليد الجعفي عن
 الصادق ع وارسله عبد الله بن محمد الجبال عنه والغضيل بن عمر وسالي حرسه واجاب في المعبر ما ان الاجماع
 كفت فيحقق مع مخالفة جماعة من اعيان فضلا نيا لى كالمه تضي وان الحنفية وتسبها ابو الصلاح وان
 ادريس واما الاخبار فصيغة الاسناد مملت لعل ذكر المسجى والحرم اشارة الى الجهد في رفع الخلاف والاجبا
 اذا اشترت بين الاصحاب لا يسيل الى ردها فان قلت عي الحرم غير كافية لما مر قلت ذكره على سبيل التوضيح

الى افهام الكافرين واليهاب لسة الجهة وان لم يكن ملزما لان كل مصل انما عليه سمة مخصوص وليس عليه اعتبار
 طول الصف وقصره مع ان الحرم الصغير كلما ازداد القوم عنه ازدادوا المحاذاة وقد روى معوية بن عمار
 عن الصنف في الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى ان قد انخرفت عن القبلة فينار شيا لا مال فيه مضت
 صلاة وما من المشرق والمغرب قبله وفي العتمة عن زرارة عن الباقر ان مال لاصلاة الا الى القبلة قلت
 واین حد القبلة فقال ما من المشرق والمغرب كله قبله وهذا نص على الجهة المراد بالجهة سمت الذي يظن
 كون الكعبة فيه لا مطلق الجهة كما قال بعض العامة لان الجنوب قبله لاهل الشمال وبالعكس والمشرق قبله لاهل
 المغرب وبالعكس لا ياتين الحق المرجح هنا عن القبلة وسومش على ان الخلاف هنا قليل الجرد لان ان ارد
 قصد المصلي ما الواجب عليه التوجه وان لم يخطر قصد الجهة او العين بما له وان ارد به تحقيق حرم المصلي
 فلا يحصل بهذا الخلاف مغايرة فيه وان ارد به تحقيق القياس الذي مالى مساقي ما فيه العين انما
 مع المشاهدة اذا كانت موجودة فلو زالت والعيان بالكدت جهتها انما يقتصر الجهد الى استقبال على العين
 لا ارد منها فلو لم يتي لها رسم ولا من يعلم مقدار ما طريق الاحتياط لا يخفى ولا يحتاج المصلي هنا الى ستره لبقاء
 القبلة حقيقه وكذا الوصل داخلها الى الباب المفتوح لم يحج الى ذلك سواء كانت القبلة مائتة او لا ولا على سطحها
 بل هر من يدري في الموضوعين قليلا منها يحس ان السد يقي امامه فيسير والشع في الخلاف فوجب على المصلي
 في السطح الاستلقاء كما سلف محج بالاجماع وسلك بمخالفتي البسوط والرواية عن الرضا وقدم الجواب في
 المكان والخلاف في السطح في الغرضه كالخلاف في جوفها ومع الضرورة يجوز الغرضه فيها اجماعا واذا صلى
 وسطها استقبل اي جدرانها شاء ما في العتمة الافضل ان يقف من العمود من على الملاء الحرم او يستقبل
 الجدران السود لو استقال صف المومنين مع المشاهدة حتى فرج عن الكعبة بطلب صلاه الخارج لعموم
 الجهة هنا ولو استدار واجه للاجماع عليه عملا في كل الاعصار السالفه ثم طرأ ان لا يكون المومم اقرب الى الكعبة
 من الامام يتوجه اهل كل اقليم الى جهه ركعتهم وكل علامات مشهورة والمأثور عن اهل البيت عليهم
 السلام ذكر علامه اهل المشرق بحسب سوال اهل اذ اكثر الرواه منهم روى محمد بن مسلم عن احمد عامر حيث سأل
 عن القبلة فقال ضع الجدي في قنك وصل وقال في العتمة قال رجل للصادق ع اني اكون في السفرة
 امتدى للقبلة فقال له اتعرف الكوكب الذي يقال له الجدي قال نعم قال اجعله على منك وادكنت
 في طريق التوجه فاجعل من الكفين ومن امارات المشرق موازاة المنكب الايسر للجزء الايمن للشفق

الى افهام الكلفين والطهارسة الجمة وان لم يكن ملزما لان كل مصل انما عليه سمته المخصوص وليس عليه اعتبار
 طول الصف وقصره مع ان الحرم الصغير كلما ازداد القوم عنه بعد ازادوا المحاذاه وقدر دوى معويه من عمار
 عن الصاع في الرجل تقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى ان قد انخوفت عن القبلة يمينا وشمالا مال فيه
 صلاؤه واما من المشرق والمغرب قبله وفي العتية عن زراره عن الباقر انه قال لا صلاة الا الى القبلة قلت
 واما من قبله فقال ما من المشرق والمغرب كله قبله وهذا نص على الجمة المراد بالجمة السمت الذي يظن
 كونه الكعبة فيه لا مطلق الجمة كما قال بعض العامة لان الجنوب قبله لاهل الشمال وبالعكس والمشرق قبله لاهل
 المغرب وبالعكس لا ياتيقن المخرج منها عن القبلة وسومع على ان الخلاف يتايليل الجوى لانه ان ارد
 قصد المصلى بالواجب عليه التوجه وان لم يخطر قصد الجمة او العين بباله وان ارد به تحقيق حرمات المصلى
 فلا يحصل بهذه الخلاف مغايرة فيه وان ارد به تحقيق التماسه الى ما في مساقى ما فيه العين انما يتبع
 مع المشاهدة اذا كانت موجودة فلو زالت والعيان بالكدت جبهتها الصاير بغير الجهد الى سمت على العين
 لا ازيد منها فلو لم يبق لها رسم ولا من يعلم مقدار ما يطرق الاحتياط لا يخفى ولا يحتاج المصلى بها الى ستره لبقا
 القبلة حقيقة وكذا الوصل والى

ان سمع صدرك
 ١٨٠٠

روز و شبانه

سبب نكاح ارم الطوز که در روز و شبانه از این قرار است

کتاب ترجمه	کتاب ترجمه	کتاب ترجمه	کتاب ترجمه	کتاب ترجمه	کتاب ترجمه	کتاب ترجمه	کتاب ترجمه
جلد	جلد	جلد	جلد	جلد	جلد	جلد	جلد
کتاب ترجمه	کتاب ترجمه	کتاب ترجمه	کتاب ترجمه	کتاب ترجمه	کتاب ترجمه	کتاب ترجمه	کتاب ترجمه
جلد	جلد	جلد	جلد	جلد	جلد	جلد	جلد

الکمان والخلاف في الـ
 وسطها استقبال اي جدر
 الجدر الاسود لوسطها
 الجمة بناهوا لواء استدار واجه
 من الانام يتوجها
 السلم ذكر علامه اهل المشرق
 عن القبلة فقال ضع الجدة
 ابتدئ للقبلة فقال له آه
 في طريق الحج فاجده من آه

ومنها كون عن الشمس عند الزوال على الحاحب الايمن واما غيرهم فقد ذكر الاصحاب وغيرهم لهم امارات اكثر مما ذكر
من علم الهية وهي مفيدة للظن الغالب بالعين والتعقب بالحد وهي تارة ما الكواكب وتارة بالرياح واضعفا الرياح
لاضطراب هبوبها المعول عليها منها اربع الجنب ومجملها ما بين مطلع سهيل الى مطلع الشمس والاعتدالين و
الطائر انما في البلاد السامية مستقبل بطن كنف المصلى الايسر على وجهه الى يمنة ومجملها اليمنى على مرجع الكنف
اليمنى وبانها الصبا ومجملها ما بين مطلع الشمس الى الجدى وهي تدفع على طر المصلى وقد يقال ان صبا هبوبها
من مطلع الشمس كعمل الشامي على الحد الايسر وبانها الشمال ومجملها من الجدى الى مغرب الشمس في الاعتدال وتقر
الى مهب الجنب كان الجنب شمال مهب الشمال ويجعلها الشامي على الكنف اليمنى وبانها الدبور وهي من
مغرب الشمس الى سهيل وهي مقابلة للصبا وكون على صفح وجه المصلى اليمنى وهذه العلامات ستقارب فيها
الشام والعراق التساع زوايا الرياح واما الكواكب ما دوش من الرياح مال تعالى وبالنجم ثم يستدون فاقوا ما
السالى وهو نقطة محصورة دور عليها الفلك واقرب الكواكب اليها نجم خفي في نبات نفس الصغرى حول نجم
في احد طرفي القوقدان وفي الاخر الجدى ومن ذلك ان نجم صفار يمشى من فوق وبلته من اسفل بدور حول القطب
في كل يوم ويلد رورة واحدة تكون الجدى عند طلوع الشمس مكان القوقدين عند غروبها وذلك النجم الخفي
لايكاد يراه الا حد النظر وهو لا يتغير عن مكانه الايسر الا يتبين للحس اذا استدبر في الارض الشامية حصل الا
سقبال ويحرف في مشارق السام كدمشق وما قاربها الى اليسار قليلا وكلما قرب الى الرب كان انحرافه
الكثري حرا واما يراها كون القطب خلف ظهره معتدلا من غير انحراف ويجعل العراق في خط ظهره اذنه اليمنى على
علوه ما يكون مستقبلا ماب الكعبة ويجعل القطب الجدى بكبر او امل اليه يصغرونه لتيميز عن البرج فيجعل العراق
اذا كان في موازاة القطب خلف منكبه الايمن والشامي خلف الكنف اليسرى واليمنى يجعل بين العيين والكوكب
على الحد الايسر ويعلم استقامه الجدى اذا كان الى الارض والقوقدان الى السماء وبالعكس اما اذا كان احدهما
في المشرق او يمانا من المشرق والمغرب فلا اعتبارا بالقطب والعط كأمري في انجم دايه حوله على منزلة السمكة التي
راسها والقوقدان ذنبها فتمت كانت السمكة مستقيمة راسها مائلا الى السماء وذنبها مائلا الى الارض او بالعكس فابعد
حينئذ علامه واذا استقبل الجدى في هذه الحالة او القطب في العراق وكان على موخر العين اليسرى فذلك
دبر القبلة ومن العلامات سهيل وهو يكون وقت طلوعه من غربي الشامي وقت غيبوبة على غربي اليمنى ويجعل
اليمنى غايها من كنفه ومنها نبات نفس فيجعلها الشامي فابعد خلف الاذن اليمنى ومنها الرثا والعيوق

فيجعلها المرفى على اليمن واليسار عند طلوعها ومنها الشمس متى يكون متوسط شتاء في صله المصلى ثم تروى صيفا
 لراسه ومنها القمر ويكون عند الغروب ليله السابع من الشهر تقارنا للقبلة او ما يلا عنها ليله او يكون عند طلوع
 قبله ايضا تروى بالبلد احدى وعشرين ذكر الشيخ ابو الفضل شاذان بن جبريل التميمي وروى من اجله فتمت
 في كتاب ازاية العدل معونه القبلة ان العراق وخراسان وما كان في حدوده مثل الكوفة وبغداد وحوان الى
 الري وروم وخراسان تستقبلون الباب والمقام ويسدل عليها بجمل الجدى اذا طلع خلف المنكب الايمن و
 الهقعة اذا طلعت من الكنعين والديبور مقابل الصبا على يمينه والجنوب على يساره واهل شمسية ط والجزيرة
 الى الباب والابواب يتوجهون الى حبش يقابل ما بين الركن الشامي الى نحو المقام وعلامتهم جعل نبات
 نعش خلف الاذن اليمنى واليعوق اذا طلع خلف الاذن اليسرى وسهيل اذا بدا المنكب من العينين والحد
 اذا طلع من الكنعين والمشرق على يده اليسرى والصبا على مرجع الكف اليسرى والشمال على صفح الحد الايمن
 والديبور على العين اليمنى والجنوب على العين اليسرى واهل الشام الى مدي حدوده تستقبلون الميزاب الى
 الشامي وعلامتهم جعل نبات نعش فابيه خلف الاذن اليمنى والجدي طالع خلف الكف اليسرى فحبيب
 سهيل على العين اليمنى وطلوعه من العينين والمشرق على عينه اليسرى والصبا على الحد الايسر والشمال على
 اليمنى والديبور على صفح الحد الايمن والجنوب مستقبل الوجه واهل مصر والاسكندرية والقروان الى السوس
 الاقصى من المغرب الى البحر الاسود مستقبلون ما بين الركن الغربي الى الميزاب وعلامتهم جعل الصليب اذا
 طلع من العينين ونبات نعش اذا غابت من الكنعين والجدي اذا طلع خلف الاذن اليسرى والصبا على
 المنكب الايسر والشمال من العينين والديبور على اليمنى من المدن والجنوب على اليسرى من العينين واهل
 الحبشة والنوبة مستقبلون ما بين الركن الغربي الثاني وعلامتهم جعل الزباد واليعوق طالع العين على اليمنى و
 الشمال والشولة اذا غابت من الكنعين والجدي على صفح الحد الايسر والمشرق من العينين والصبا على
 العين اليسرى والديبور على المنكب الايمن والجنوب على العين اليمنى واهل الصين واليمن والتهام الى
 صنعاء عدن وحضر موت الى البحر الاسود مستقبلون المسحار والركن الثاني وعلامتهم جعل الجدى اذا طلع
 من العينين وسهيل اذا غابت من الكنعين والمشرق على الاذن اليمنى والصبا على صفح الحد الايمن والشمال
 على العين اليسرى والديبور على المنكب الايسر والجنوب على مرجع الكف اليمنى واهل الهند والهند والملا
 مستقبلون ما بين الركن الشمالي الى البحر الاسود وعلامتهم جعل نبات نعش طالع العين على الحد الايمن والجدي

اذا طلع على الاذن النقي والشرا اذا غابت على العين اليسرى وسهل اذا طلع حلف الاذن اليسرى والمسرق على اليد
 اليمنى والصبا على صفى الحد الايمن والشمال على الوجه واليد يور على المكعب اليسرى والجحوب من الكففين واهل
 البصرة والامواز ومارس وسجستان الى التبت الى الصين يستقبلون ثامن الباب والحد الاسود وعلامتهم
 جعل النسر الطائر اذا طلع بين الكففين والحدى اذا طلع على الحد الايمن والشولة اذا نزلت للقيف بين يمينه
 والمسرق على اصل المكعب الايمن والصبا على الاذن اليمنى والشمال على العين اليمنى واليد يور على الحد اليسرى والجحوب
 من العينين اكثر الاصحاب ذكر فراسان في قبلة اهل العراق وحكم بالشجادة العلامات وبلغ ان بها حجاب
 للامام الى الحسن الرضا فان صح النقل فلا عدول عنه والافلاولى جواز الاجتهاد في التيامن واليتاسر وان
 كان الاستقبال الى الكعبة العراقي وكلام الاصحاب لا ينافيه الاجتهاد في محراب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ولا في التيامن واليتاسر فانه من كل منزلة الكعبة وروى انه لما اراد نصبه ركب له الارض فجعله باراء المراء
 ولان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يتصور منه الخطا وعنه من حوز من العامة لا يور عليه فهو صواب قطعا لاستقباله معاشية
 وصحت الحارث بن مالك عليه وفي معنى الحديث كل موضع تواثر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها الى جهه معينة مضبوطة الا ان
 ركز الاجتهاد في المسجد الاعظم بالكوفة في التيامن ولا في التياسر بل ما قلناه في النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو حوز عظم الامام كالتيمم
 وقد نصب امير المؤمنين صلى الله عليه وآله وسلم اليه هو الحسن والحسين عليهم السلام والامام حوز مسجد البصرة فنصبه عن غزو ان
 فهو كسائر محاربي الاسلام وربما حصل مساواة مسجد الكوفة لان امير المؤمنين صلى الله عليه وآله وسلم صلى فيه وجمع من الصحابة كما لا
 اجتهاد في مسجد الكوفة فكذلك في مسجد البصرة وهو قوى واما مسجد المدائن فصلى فيه الحسن بن علي فان كان المحراب
 مضبوطا فكذلك وبمشهد سمر من راي صلوات الله على مشرفيه مسجد منسوب الى الامام الهادي عليه السلام اجتهاد في
 قبله ايضا ان كانت مضبوطة ولو تخيل الناس في ادلة القبلة تيامنا وتياسرا في محراب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومحراب امير
 المؤمنين صلى الله عليه وآله وسلم فيقال باطل لا يجوز ولا يغير العمل به المحارب المنصوبه في مساجد المسلمين وفي الطرف
 التي هي جادتهم بعين التوجه اليها ولا يجوز الاجتهاد في الجهة قطعا ومن كجز التيامن والتياسر الاقرب حوز
 لان الخطا في الجهم مع استمرار الحلق واقفا هم مشغوا الخطا في التيامن والتياسر فيفرضه وعن عبد الله بن
 المبارك انه امر اهل مرو بالتياسر بعد رجوعه من الحج ووجه المنع ان احتمال اصابه الخطا اكثر اقرب من احتمال
 اصابه الواحد وقد وقع في زماننا اجتهاد بعض علماء النسخ في قبله مسجد دمشق وان هذا تياسرا عن الصلح مع
 انظار الاعصار الماضي على عدم ذلك وجان ترك الحلق الكثير الاجتهاد في ذلك لانه عروا حوز عليهم

فلا يبلج وصلاتهم على محرم اجتهاد غيرهم وانما يعارض اجتهاد العارف ان لو شئت وجب الاجتهاد على الكثر
ثب وقوع وكلامه في غير المنع بل لا يجب الاجتهاد قطعا بل لكات قرره صغيره وشا فيها قرون من المسلمين
ولم يثبت في قبلها نعم يجب الاجتهاد في العلامات المنصوبه في الطرق النادره والمسلمين بها وتسوي فيها حركه
المسلمين والكفار وكذا في قرره لا يدري ايهما من ساء المسلمين او الكفار الاقران قور المسلمين بها
العلامات المنصوبه في الطرق المسلكه للمسلمين ولو شك في التبرع فلا تعويل ومد كل مع عدم علم الغلط في ذلك فلو
علم وجب الاجتهاد في مواضعه ولا فرق بين محراب صلاه العيد وغيره من الصلوات اذ اجتماع المسلمين صل
في الجميع العايم بكلمه للصلاه يجب علمه مشامده الكعبه لقدرته على التقين وفي حكم المعانيه اذ انصبها
لعل المعانيه فانه يصلي اليه وايلا لا تفقن الصواب وكذا الذي لساكم مدفن الاصابه ولو شك وجب المعانيه
ما ترقى الى سطح الدار ولا تكفي الاجتهاد واما العلامات لا عدول من بعين الى طين مع قدرته على التقين واما
غير جاز نعم لو تعذر عليه ذلك كالحجوس او خائف ضيق الوقت حاز الاجتهاد وكذا من هو في بواحي الحرم فلا
كلفت الصعود الى الجبال ليرى الكعبه والصلاة في المسجد ليرى المخرج بخلاف الصعود على السطح وان
الغرض منها المعانيه صل حدوث الحاييل فلا يتغير باطر امته فالمرافقه مشقة قلنا مطلق المشقة ليست مانعوا
لا ترتفع الكيف ووجب الشيخ والفاصل صعود الجبل مع القدرة وهو بعيد والالم يحجز الصلاه في الاطبع وشبهه
من المنارل الا بعد مشامده الكعبه لانه ممكن ولعله اسهل من صعود الجبل طاهر كلام الاصحاب ان
الحج من الكعبه ماسره وقد دل عليه النقل اذ كان منها في زمن ابراهيم واسماعيل الى ان بنت العرش الكعبه
فأعوزتهم الالات ما حصر وما خذفه وكان كذلك في عهد النبي ص ونقل عنه ص الاتهام باذخالي في ساء الكعبه و
ذلك اجمع من الزبير حب او خليفها ثم افرجه الحج بعد ورواه الى ما كان ولان الطواف كخارج للعا
خلاف في كونه من الكعبه باجماعه وبعضه او ليس منها وفي الطواف خارج وبعض الاصحاب لرفه كلام ايضا
مع اجماعنا على وجوب اذخالي في الطواف وانما العائده في حواز استقبال في الصلاه بمجردة وعلى القطع ما
من الكعبه يصح والا مشع لانه عدول من التقين الى الطين لو وقف المصل على طرف من اطراف
الكعبه في اذبا بعض يذو البعض الا فر خارج عن محاذاه فليس يسعمل لصدق انه انما استقبال بعضه
وبعض العامه وجه بالصحيح كفا باستقبال وجهه وهو ضعيف لان الوجه بعضه في السقل
وفيه مسايل الجوز الاجتهاد للعاود على العلم لانه عدول عن السعن ولا يجوز للعاود على الاجتهاد والتقليد

اذالج اقومى من مول الغير ولو ايزراره عن الباقر محمى التحوى ابا اذا لم يعلم ان وجه القبلة والاجماع
منعقد على انه بنى على غلطه فانه في التذكرة وفي مضمرة سماعه بطريقين في التذكرة سبب اجتهاد ايك وتعد القبلة
بهذا كظاهر الشيخ انه ان الاجتهاد لا يكون الا عند الضرورة وكما نريد بها عند تقدير الصلاة الى اربع جهات
كما سطره في الخلاف ولو اجتهاد اخر بخلافه امكن العمل على اقوى الطين لانه راجح وموثر بوجه المنع
ليس من اهل التقليد ومعنى المجتهد هنا العارف بادلة القبلة المذكورة وغيره بالوفاة وقت الوقت بالاجتهاد
اكن حراز التقليد لانه موضع ضرورة وظاهر الاصحاب وجوب الصلاة الى اربع جهات مع الامكان والاعمال
المحتمل لم يسله خدش عن الصمى ملت ان سواد المحامدين يقولون اذا اطعت علماء اطلب ولم يعرف السماء
كتوانهم سواء الى الاجتهاد معال ليس كما يقولون اذا كان كذلك فليصل الاربع وجوه والاول بلوح من المختلف
ولو حيف الامارات على المجتهد للغير وشبهه وتعارضت عنده فتخير اهل حراز التقليد ايضا للوجه عن تحصيل الجهد
فوكالعارض عن الاجتهاد واختاره في المختلف والظاهر وجوب الاربع لان القدرة على اصل الاجتهاد حاصله
والعارض سري الزوال ولو قلنا بجواز تقليده غيره فلما قضاه عنده ما اذ هو في معنى العاخر عن الاجتهاد ولو الصلاة
في اول الوقت وان توقع زوال العذر كما مر في اول الاغراض على قول المرتضى وجوب التأخر مع امكان
القطع منا وجوب التأخير لان العارض عرضة للزوال فلو بلغ من تأخير فاقده الماء لتوقعه وجبذ يفر الى قدر
الجهات الاربع فيصلى اليها ولو وضع عن الصلاة الى بعض الجهات سقطت العاخر عن الاجتهاد اما ان
لا يمكن التسليم كالمكفوف والا قرب حراز التقليد له اذ هو كالعالم في الاحكام الشرعية اذ اذله القبلة مرئية ولاحق
الى الزوية وفي الخلاف يصلى الى اربع وقال فيه وفي العامى اذا كان الحال ضرورة حاز ان يرجع الى
غيره وان حاله كان له ذلك وان قلنا بالتقليد وسواء الاصح فليقلد المسلم العدل العارف بالامارات
رجلا كان او امرأه حرا او عبدا لان المعبرة بالمعروف والعدل ليس من الشهاده في شيء فان تعذر العدل المستوفى
مان تعذر في جواز الركوع الى الفاسق مع طعن صدقه برود من قوله تعالى ففسدوا من اصالة صحى خبار
المسلم الاول لم يجد سوى الكافر فغيب وجهان مرتان واولى بالمنع لان قبول مولد يكون الله ومومنى عنه
ويسعى فيها الجواز اذ رجحان الظن يقع مقام العلم في العادات والاطلاق في البسوط المنع من قبول
الفاسق والكافر ثم التقليد هو قبول مولد الفهر المبتدئ الى الاجتهاد فلو اخرج العدل عن تعيين القبلة كما في
الموافق المعينه للفقهاء في التامس والياسر فهو من باب الاجازة ويجوز التعويل عليه بطريق الاولى ولو

اخرج المكفوف بصير مجمل القطب وهو عالم بالله فهو اخبار ايضا ولو وجد مجتهدين فالاقرب الرجوع الى العلم
 والارشاد عنده فان تساويا فخير وتحتل وجوب الصلاة الى الجنتين جميعا بين التعليدين وتحتل التخيير مطلقا
 لوجود الاهلية في كل عناء ويضعف مانه رجوع الى المرجع مع وجود الرابع فاشع كالقنوي وعلى القول المستوط
 التعليدين اصله يصل الى اربع وفي معنى المكفوف العام الذي الاهلية عنده لمعرفة الادلة لان فقد البصرة
 اشد من فقد البصر وهو اختيار الشيخ في المبسوط وفي الخلاف يصل الى الرابع والاطلاق ابو الصلاح وحسب الرابع
 لمن لا يعلم الجبه ولا يظنها وان امكنه تعلم الادلة وجب عليه التعلم والاقرب انه من عروض الاعمان لتوقيف
 صحة فرض العن عليه فهو كباقي شرائط الصلاة سواء كان ريدا للسفر او لا لان الحاجة اليه قد تعرض بحج ومغارة
 الوطن وتحتل كون ذلك من فرض الكفاية كالعلم بالحكام الشرعية ولندور الاحتياج الى مراعاة العلامات
 فلا يكلف احاد الناس بها لانه لم يعلق النبي صلى الله عليه واله عليه بعد الزام احاد الناس بذلك اذ اقر ذلك فان
 قلنا بانه من فرض الكفاية فللعامة ان تعلم المكفوف ولا قضاء عليه وان قلنا بالاول وجب تعلم الادلة ما
 دام الوقت ما ذاق الوقت ولم يستوف الاحتياج اليه صلى الله عليه واله عليه على الخلاف ولا قضاء وتحتل قوما
 وجب تعلم الامارات عند عروض حاجته اليها عنيا بخلاف ما قبله لان توقع ذلك وان كان حاصلا لكنه
 نادر وعلى كل حال فصلا في التعليم عند عدم الحاجة صحيحة ولو قلنا بالوجوب اليقيني لانه موسع على الاحتمال الكافي
 الى عروض الحاجة ويكتفي بالحاجة ارادة السفر عن بلده ولو كان يقرب عما يخفى عليه فيه جهدا او الياسمين
 والياسمين ولو قلنا بانه واجب بضيقة عينا لم يفتح تركه في صحة الصلاة لانه اخلل بواجب لم يثبت مشروطية
 الصلاة به لوجود العاقر من خبره عن علم واقر عن اجتهاد يرجع الى الاول لانه ارشاد ولو وجد القادر على
 الاجتهاد مخبرا عن علم في جواز الاجتهاد وجها قطع بعض العامة بهمنه لان مثال الاجتهاد ذليل
 غائية الطن من الاخبار بما عن القطع وجه الجواز ان قول الغير انما يفسد الطن اذ هو جرحي لا امر
 في نفسه والطن باعتبار التوسعة وان الطاهر صدق مخبره وذلك الطن مبدل يحصل باجتهاده والنزق
 بين اذ الاجتهاد ظني في طريقه وعائنه واخبار المستقطن في طريقه لاني عائنه ولو لم يجد المقلد سوى
 حتى يميز امكن الرجوع اليه لامادة قوله الطن وخصوصا اذا اخرج عن قطع وهو قول المبسوط ولو منعنا
 من العوام من التعليق وجبت الصلاة عليه الى اربع جهات لان القطع يحصل به وهو الذي اختاره
 الشيخ في احد القولين وحيث قلنا بجواز التعليق لعدم المخبر وجبت الصلاة الى اربع قطعا ان احتل

قال المحمل لواجبة لصلافة دخل وقت اخرى فان فرض شك وجب تجديد الاجتهاد والاعادة
الساعة على الاول اذا اصل استمرار الطن السابق حتى يتبين خلافه ووجب الشيخ التجديد ايا ما لم يخف الامارات
للسعي في اصابه الخى لان الاجتهاد الثاني او خالف الاول وجب المصير اليه لان عدم الاجتهاد لا يكون الا لامة
اقوى من الاولى وادعى الظنين اقرب الى العقن وان واقعة كذا الطن ومدان الاحتمال ان حاربا
في طلب الميتم عند دخول وقت صلاه اخرى وفي المجتهد واسل عن واقعة اجتهاد فيها لافرق بين تجديد الاجتهاد
بينما من صلاه الفرض والنافلة لاخذ من جواز ما من الاصحاب خضر الى غير القبلة فلا حاجة الى الاجتهاد ولا
فرق ايضا بين بعض المكان وعدمه لان اول القبلة لا يختلف بحسب الاكنة بخلاف مكان الميتم ولو طهر خطاه الا
بالاجتهاد فلما اعاده للاول قال الفاضل ولا يعلم خلافه لو خالف المجتهد اجتهاده وصلى فصاوت القبلة
فلا اقرب عدم الاجراء لعدم اتيانه بالماورب وفي البسوط يجزى لان المماورب سواء توجه الى القبلة وقد اتي به
التحويل على قبلة النصارى واليهود نظر من انه يكون التهم ومن الطن الغالب باستقبال الجهة المعينة
لو اختلف المجتهدون صلوا فادى لاجماع لان المأموم ان كان متحفا في الجهة فسدت صلاه امامه والافضل
فيقطع بفساد صلاه المأموم على التقديرين واحتل الفاضل حجة الاقيدة كالمصلين حال شدة الخوف ولا
كالعاين حول الكعبة يستقبل كل واحد منهم جهة غير الاخر مع صلاصه جماعة ممكن الخواب يمنع الاقيدة حال
الشدة مع اختلاف الجهة ولو سلمنا استقبالها ساقط بالكلية بخلاف المجتهدين والوقوف من المصلين الى
دراج الكعبة ومن المجتهدين طاهر القطع بان كل جهة قبله هناك والقطع بخطاه واحدنا وكذا نقول في صلاه الشدة
ان كل جهة قبله لو صلى جماعة في بيت مظلم بالاجتهاد ثم سمع اثم ثلثون في الجهة ولم يعلموا الى اى جهة صلى
الامام مع الفاضل صح صلاتهم لانه لا يعلم الخطا في صلاه امامه والاقرب ان نقول ان كانت تلك الصلاه
بغير عن القضاء كالو كانت الجهات ليس فيها استدبارا وعلنا ان الاستدبار لا يوجب القضاء فضلا عن صحه
والخالف منها في جهة الامام غير ضرر لان غايته ان يصلى خلف من صلاه غير صحيحة في نفس الامر وسواء يعلم بالفساد او
تدبر ذلك في صحه صلاه المأموم وان وجب اعادة الصلاه اما او مع تقا الوقت او قضاء مع فوجوه
كل من لم يوجب الاستدراك وجب عليه وكل من لم يسمع لم يجب التدارك سواء كان ذلك لصاحبه
القبلة او لساكنه والتاسيس سر اوله لم يدبره بل جهته صحيحة او فاعادة ولو انفق جهلهم اجمع لفساد الجهة فلا عا
ولو علموا ان مهم من يجب عليه الاعادة والقضاء اسببه فالاقرب ان الاعادة ولا قضاء لاصل صلاه كل

واحد منهم وهو ساك في نفسه بالمال واحد من مينا على ثوب شرك ويحمل اعادتهم اجمع لسبق الخروج عن العدة
لو اختلف الامام والمأموم في التامين والياسر فالاقرب حوازا لاقتداء لان صلاه كل منهما صحيحة بغية
عن القضاء والاختلاف هنا ليس لان الواجب مع البعد الجهد من حاصله هنا والكلف بالعين مع البعد
وتقوى في التذكرة عدم الجواز وبناء على ان الواجب اصابه العين مع انه صدر ريب البعد بعدم وجوبه
لوتغير اجتهاد احد المأمومين ان خوف ونوى الانفراد اذا كان ذلك غير يسير ولو تغير اجتهاد الامام ان خوف ولم
المأمومون منفردون او مومنين بعضهم لوصاق الوقت الا عن صلاه وادى اجتهاد احدهم الى جهة
جاز لا للاقتداء او اقله وان كان محتمل التعذر مع كل كسب بقله الاقرب نعم لجملة وطن صدق الامر
ووجه المنع ان الشرع جعل وضعه عند ضيق الوقت التحير وليس عليه سواه ووضعه من طاهر التحير لما يكون عند
المرجح لوضع بمصر للنفوس علامه جاز التحويل عليها وقت كل صلاه ما لم يعلل ذلك على غير ما
وليس الكعبه له او محراب مسجد لا يسكن فيه فذلك ولو عمل على رايه المخرج مع امكان المقلد اعاد ان خطأ
ولو اصاب قال في المبسوط ابراءه والاقرب للمنع انه دخل وخلا عرشه واطلق في المبسوط الاجزاء مع
صدق الوقت وهو بعيد مع كونه خطأ الا ان يكون المقلد مقلدا ولم يصل الى در القبله عند الشيخ ولو اصاب
هنا كما لا دل في ما لا الشئ وقيل انه نعم لوقوع المقلد صح ما قطعاً ولو صلى مقلدا ثم ابصر في الاساءه فان كان
عامياً استمر وان كان مجتهداً اجتهد وان وافق او اختلف ليس اصح فيسقيم حثه وان كان الى نفس العين
او اليسار اعاد اول منه اذا كان مستبداً ولو امكن في اجتهاده الى زمان كثر لم لا يسامح في الصلاه بمثل
فالا قرب البناء وسقوط الاجتهاد لانه في معنى العامي لم يقطع الصلوه والظاهر اصابه الحجر وتقوى مع كونه
مخبراً عن علم لم يكن هنا عدم الاجتهاد لما سلف واحاط في القبر بالاستيفاء مع احتياجه الى ما لم يكثر من خطا
المبسوط وقال وان قلنا لم يضي فيها لانه لا دليل على اشتغاله كان قوماً ولو صلى بصيرة لم يفت في الاشتغاف
فان اخرج من مصداطلعت ان خرج عن السميت وان كان انما علم الاستقامه استقام ما لم يكن قد خرج
الى حد البطلان بالخرج عن الحد وان لم يكن فان اتفق مستدوعول علمه ونقطة ان لم يخرج عن كونه مصلياً
والا ما لا قرب البطلان اذا توقع صدق العذر ولو ضاع الزمان عن التوقع كان معي مقدار اربع جهات
صلى الربا وكذا يصل الى الاربع مع السعة وعدم توقع المسد وصل بحسب تلك الصلاه منها لم ين من حيث عا
في حسن ملاكون صحيح ومن هو سابق بها قطعاً وجاز ابتداءها الان الى هذه الجهة ما مجموعه ما لم يفت

اول من يصل له الاحراف الى جهة اخرى غير ما قام اليها قبل ذلك سر لا تمام خبره لا ابتداء ولا اقرب المنع تعليل
للاختلاف ما لا صراط في الصلاة ولحمل الوتر الى الجهة الاولى من الموضع بخلاف العدول الى جهة اخرى
لوصلي بالاجتهاد الى جهة اوله حتى الوقت ثم يقين الاحراف بغير اسقام بناء على ان القبلة هي الجهة وقول الله
في ما بين المشرق والمغرب قبله ولو بين الاحراف اكثر استأنف وظاهر كلام الاصحاب ان الكسرة ما كان الى
سمت اليمن او اليسار والاستدبار لرواية غار عن الصادق في رجل صلى الى غير القبلة فعلم معنى الصلاة ان
كان متوجها ما بين المشرق والمغرب فحول وجهه الى القبلة عن تعلمه ان كان موجها الى غير القبلة فمقطع
لم يحول وجهه الى القبلة وغفل منه الشيخ اعاد المستدبر وان فرج الوقت ولعل المراد به مع تقاء الوقت لان ظاهر
من معنى الصلوة ان الوقت باق ويمكن ان يحجج برواية معمر بن يحيى عن ابي عبد الله فمن صلى على غير القبلة
عن ان القبلة وقد دخل وقت صلوة اخرى ولا يصليها اصل ان صلى بهذه الى دخل وقتها الا ان كان يحاف
موت الى دخل وقتها ما لم يجتمع بينهما من ماني بالجل على الاستدبار وطريقها ضعيف وحملت على من صلى بغير
اجتهاد ولا تعليل الى جهة واحدة مع سعة الوقت وكذا الحكم لو يقين الحال بعد الفرج من الصلوة معيق في الوقت
لا حرج اذا حقق الحرج عن الجهة ولو استدبر لرواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق ع اذا استبأ
اكثر صلت وانت على غير القبلة وانت في وقت فاعده وان فاك الوقت فلا تعد وكذا رواية سليمان بن
خالد عنه وظاهر رواية زرارة عن الباقر لو بين في اساء الصلوة الاستدبار او الحائنين وقد فرج
اكثر القول بالاستسقام ولا اعاده لدلالة حوى الاخبار عليه ويمكن الاعاده لانه لم يأت بالصلاة في الوقت
بل المصلي الى جهة ما سيما كالطائف في الاحكام قطع به الشرح لعموم رفع عن اعي الخطأ والنيان وضعفه
العاصلان لانه مشد إلى تعصير كلام الطائفة والاقرب المساواة التمول بغيره الرحمن للناس اما جمل
الحكم ما لا قرب ان يعيد مطلقا الا ما كان من المشرق والمغرب لانه جمل الى تعصير وجهه مساواة الناس
في سعة ما لا يعلموا دوب ابن ابي عقيل وابن بابويه في طائفة كلامه الى انه عند فقاء القبلة
ص شأ ولا اعاده عليه بعد فروع الوقت لو بين الخطأ والكثرة وجب الصلوة الى اربع روايات خلاش السأ
وسى بطريقين في التمدد ويمكن ان يحجج بتقديم من احادث التحري وان المراد به التحري وان التكليف
ساقط مع عدم العلم بمجموع فائتا لو افهم وجه الله وسوا الى من اعتقد نوح الاية وقال في المختلف الى هذا
القول ويمكن ان يطمئن في رواية خلاش بالارسال وجه الله انه فان لم تعف على توثيقه بعد الا انها

بالعمل بن غطاء الاصحاب وبالبعد من قول العامة الا انهم من العمل بها سقوط الاجتهاد بالكلية في العلم
مصرح به واصحاب معتون بالاجتهاد يمكن ان يكون الاجتهاد الذي صار اليه الاصحاب سواء اعادة القطع
بالجهد من نحو مطلع الشمس ونحوها ودلالة الكواكب دون الاجتهاد المفيد للطن كالرياح او ظن بعض الكواكب
الكوكب الذي هو العلامة مع عدم القطع به
لو تغير اجتهاده مصليا انخرط وفي ان كان لا يبلغ موضع
الاغاده والاعاد ولو شك مصليا في اجتهاده لم يفت لان الدخول شرعي بطريق قوي فلا نزول بالشك
ولو صلى اجتهاده فكلف في اثناء الصلوة استمر لان اجتهاده اقوى من اجتهاد غيره بالنسبة اليه فان انخرط
استقام ان علم والاطلاق الاشياء فان تعذر ابطال ما مع سوء الوقت والا اتم بحاله ولو وجد المكفوف محرابا فهو
اولى من التقليد وكذا الركوع الى المخرج عن علم اولى من الركوع الى المجهدة ولو قلنا تجتهد ما جرت مجتهدا في الا
خطاه وان الصواب كذا فان كان اعلم او اعدل غول على الثاني والا استمر ما لو كان اخبار الثاني عن
علم فانه يرجح اليه كسيف كان اذا كان عدلا استاده الى القين الذي هو اقوى من الاجتهاد ولو قيل للمكفوف
انت مستقبل الشمس او مستبرها وسو علم ان حرمته لست في صوره بما وجب عليه العدول ايضا لانه كاستعمال
المجهدة الى القين ولو قال الثاني انت على الخطا فالطاهر ترجحه على الاول من القطع منزلة الاخبار عن الحسن
ولا اعتبار بتجربته كونه تجتهد لان الاجتهاد لا يحصل عنه القطع ولا يقتصر على اخباره بخطئه ولما بين الصواب
منه ولا من غيره فان امكن تحصيل الصواب قبل المخرج عن اسم المصلي استمر الى وجود المخرج ويكون حكمه حكم ما
سلف من يقين الخطا وان عجز عن ذلك الصواب الا المخرج عن اسم الصلوة بطلت اذا تسبيل الى الاستمرار
على الخطا والصواب غير معلوم ولو كان اخبار الثاني بعد الفراغ من الصلوة لم يفت اليه الا ان يخرج عن
قطع فراغ ما سلف
اشهر من الاصحاب في فتاوىهم استجاب التماسه لاهل المشرك عن
سمتهم قتيلا ويظهر من كلام الشيخ وجوبه لما رواه الفضل بن عمر قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يفتي لاصحابه
ذات اليسار عن القبلة وعن الست فم قال ان الحرام الاسود لما انزل الله سبحانه من الجنة ووضع في وضعه
حل انصاب الحرم من حيث لمحة نور الخمر في عين الكعبة اربعة اعيال وعن يسار ما يمانية اعيال
فاد انخرط الانسان ذات اليمين فخرج عن هذا القبلة لعله انصاب الحرم واذا انخرط ذات اليسار
لم يكن خارجا عن هذا القبلة ورعى الكلبي عن علي بن محمد رفعه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لم يصار حل
يخوف في الصلوة الى اليسار فقال لان الكعبة ستة حدود اربعة منها على يسارك واثان منها على يمينك

بن ابي ذكوان مع التوفيق الى اليسار والروايات ضعيفتان لعدم اسناد الاولى الى المفضل مع ان النجاشي
 ضعفه وقطع سند الثانية والعمدة الشهيرة من اصحاب حتى ان الشيخ ادعى عليه الاجماع وقد اشار الى ان
 الثاني يتوجه الى الحرم وموجبه بعيد لان طائفة ارادة الاستظهار والاحتياط كما صرح به المصنفون ولا يكون
 واجبا ويرد عليه ان الانحرف اما الى القبلة فيجب وما غلبنا فيحرم للمعنى للاصحاب بحساب بان الاخر
 في القبلة جاز ان يكون الوجه على ما مر وتساويا طائفة ناليل الى اليسار يمكن فيها او اصابها يتوهم الى القبلة
 من الجهات اذا قلنا هذا التيسار فليس يقدر على الرجوع الى اجتهاد المصلي ومن ثم جعلنا المسئلة من مسا
 الاجتهاد ولا يربى في اختلاف ذلك بحسب اختلاف بلدان المشرق ولعل المانع في المشرق الى حرمه سقط
 هذا التيسار بل لا يجوز له القطع بما يخرج عن العلامات المصنوعة لهم والحران لا يدلان على غير اهل العراق لان المفضل
 كوفي وعالم الرواة عنهم عليهم السلام عاينون والمحقق رحمه الله في هذا المسئلة حذره رانسا ولم ينع اياد الامم
 العلامة نصير الدين الى جعفر محمد بن محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله الاجتماع في بعض المجالس
 الى جهة فصل ثم من الخطا في الاسماء فان حصل الصواب بعده بما لا يخرج عن اسم المصلي بن علي اسلف من
 اعتبار التيسار والتيسار وغيرهما ان كان لا يمكن تحصيله في ذلك الزمان فالاجود البطلان لا مشاع الاستمرار
 على الخطا وعدم علم الجهة وطهار لو تخرج الشامي او اليمنى فاجتهد وصل الى جهة فاكشف اليوم الكوكب في الافق
 قطع ما به ان في المشرق او المغرب وهو باراه فانه يتبين الخطا قطعا ويحكم من سلطان الصلوة في الحال
 فان رأى الكوكب يخط علم المغرب وان راه يرتفع علم المشرق وان اطلق الغيم في الحال فالتيجه
 الا ان في حيتين مان اكشف فيما بعد الاصل هما لا غير ولو كان المصلي مشرفا او مغربا لم يحكم سلطان
 صلته في الحال بظهور الكوكب الا في بعض الشطر علوه وعدمه فيني على ما علم ولو عاد الغيم في الحال حكم من
 سلطان الصلوة لاصلا صحهما واستقاده الى اجتهاده الذي لم يعلم خطاه وصل يجب علم الصلوة الى الجهة
 الاخرى يمكن ذلك ان لم يكن الاجتهاد الاول باقيا ولا يجوز غيره وان كان باقيا فلا بد ان تجد غيره است
 ولو كان المصلي من احدى الزوايا الى من الجهات الاربع فظهور الكوكب الا في بطلان استمراره ايضا
 الحال بل بعد اعتبار العلوه والاختصاص برأى اسلف مستمع اصالة القبلة او ما في حكمها وتسايف مع عدم
 ان في الوقت او مطلقا لو كان مستبدا على القول به ولو عاد الغيم فان قطع على مخالفة قبلته وما في حكمها
 الى الجهات التي لم يعلم فيها اصابة القبلة وان لم تقطع على مخالفة ما لم يستبين في الصلوة الى جهة اخرى لا

فرائض حنين النفس فيها محض الشرف والمزب
 لوصلي اربع صلوات بابرع اجتهادات الى
 اربع جهات على اقلناه ان الاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد لا اعاده عليه وتحمل اعاده الكل لسمن الخطا في
 تلك منها على احوال اعتبار العين ان كانت تحلفه العدد او اعاده ذلك مردده ان اتفق العدد وتحمل
 اعاده ماصلا او لا وصح الاخره وتحمل هذا الاجتهاد ناسخا لما سبق ويضعف الاول بانه لو وجبت الاعا
 لم نؤمن بالصلوة مع نفي الاجتهاد والثاني بانه يحكم اذ الاجتهادات متعاقبة مشافيه وتحمل قويا ان نفيها لا
 يوم بالصلوة الى اربع لان الاجتهاد عارضه الاجتهاد فيقتضاها فغيره لا يجب اعاده ماصلا او لا لان
 صحته ودخوله مشروعا فيما يستقبله وفيه مسائل يجب الاستقبال في فرائض الصلوات وما
 في احواله السابقة وعند الدعاء على ما في السأء الله نعم كل ذلك مع الاحتياط ويحرم الاستقبال فيعمر وتجب
 للجلوس للقضاء والدعاء كذا والجلوس مطلقا الى القبلة افضل لقوله افضل للمجالس بالاستقبال الى القبلة
 ومكره الاستقبال في الجماع ولا تكاد الا بامر بالمعنى الاخص بتحقيقها سقط الاستقبال في الصلوة عند الضر
 وعدم الممكن منه كالصلوب والرخص الذي لا يجد من يوجهه الى القبلة مع عجزه عنها وكالمضطر الى الصلوة ناشيا
 مع عدم امكان الاستقبال وكافي حال شدته الخوف وان قدر على الاستقبال لولا العقاب وسقطت المسألة
 عند التعذر في الدعاء في الصلوة والمردود اذا لم يمكن فيها الاستقبال لا يصح الترخيص على الراحلة اختيارا
 اجاعا لاحتمال الاستقبال وان كانت حذوره سواء نذر رابكا او مستقرا على الارض لانها بالنذر غلظت
 حكم الواجب وكذا صلوة الجنائزه لان اظهار ركانها القيام واقوى شروطها الاستقبال وقد روى عبد الله بن
 سنان عن الصمعي ان يصل الرجل شيئا من الفرائض راكبا من غير ضرورة فقال لا يروى عبد الرحمن بن ابي
 عبد الله عن علي الا يصل الفريضة على الدابة الامر بوضعي يكره في ساق فيقيم والفريضة على الايام الجلوس او لا
 معبود فيقيم ويدلان على جواز ذلك عند الضرورة وعليه دل قوله ما من حقه فوالا اوركبنا او مودل بخواه
 على مطلق الضرورة وقد تقدم ذكر صلواته التي هي على الراحلة في المطر والعام منقوضان الفريضة على الراحلة عند
 الضرورة الا ان تخاف الانقطاع عن الرفقة بالنزول او تخاف على نفسه او ماله بالنزول فاصلي ثم تعيد اذا ترك
 عنها وبطلان الامثال يقتضي الاجزاء لو تمكن الراكب من الاستقبال واستيقظ الافعال كالراكب
 في الكنية او على غير معتقل ففي صحته وجها ان اصحها المنع اما الاول فلعدم الاستقرار ولانه لا يصح صلوة
 الا على مستقيما مستويا لان المشي افعال كسره خارجة عن الصلوة فيبطلها وانما خرجت التام

دليل ارفع المسامحة فيها واما البعير المعقول فلان اطلاق الامر بالصلوة ينصرف الى القوار المعهود وهو ما كان على
الارض وما في معناها كالزورق المشدود على الساحل لا يشابه السرير والماء يشابه الارض وتحركه سفلا وصدا كتحرك
السرير على وجه الارض وليست الدابة القار عليها من هذا يظهر عدم صح الصلوة في الارجوحه المعلقة بالجمال فانها
لا تعدر فاما كان القوار يمكن الفرق بينهما ان البعير المعقول معرض لعدم الاستقرار كخلاف الارجوحه وتدرى
علي بن جعفر عن اخيه جواز الصلوة على الوث المعلق بن كلين ويروى عطى جواز الصلوة في الارجوحه ولو اكل
موم سريرا عليه صلى كما بعير المعقول بل اول بالصحة لانه قد يمين من سباب الاحتلال ولو كانت الدابة واقفة
وامكن استيقاظه الافعال في ترتب على المعقول واول بالبطلان هنا لان الحركة البها اقرب جزر العاقل ^{صلوة}
في السفينة وضار نفلا تحت ارفاقه طائر كانه وان كانت سايره وسوقول ابن بابويه وان حمله وكثر من الاصحاب
جوزه ولم يذكروا الاحتياط وروى حماد بن عيسى عن عيسى بن عاصم ان استطعم ان يخرجوا الى الحد فاجابوا ان لم تعد
فصلوا ايضا ما ان لم يستطيعوا فصلوا فعدوا وتحركوا قبله وعن علي بن ابراهيم قال سالت عن الصلوة في السفينة
قال الصلي فيها سوا قد على الشط وما زاد هذه روايات طائفة الخوازم مع الاحتياط مثل رواية عبد الله بن الحجاج
عن الصم عن ابي جهميل بن دراج يكون السفينة قريبة من الجرد فافرح ماضى فقال صل فيها اما ترضى
بصلوة نوح وهو الاقرب المنع الاضرورة لان القوار سكن في القيام وحركة السفينة تمنع من ذلك ولا
الصلوة فيها مستلزمة للحركات الكثرة الخارجة عن الصلوة واحاب الفاضل بانها بالنسبة الى المصلى حركاته
وهو ساكن وبما قلناه قال ابو الصلاح وابن ادريس في باب صلاه المسافر حيث قال ومن اضطر الى
الصلوة في سفينة فامكنه ان يصلي قايما لم يحزه غيره ذلك وان خاف الفوق وانقلاب السفينة جاز ان
يصلي جالسا والعام يجوزون لراكب البحر الصلوة في السفينة وان كانت جارية تحرك بها فيهم من دواب وغيرها
لمساحن الحاج الى ركوب البحر جعل الماء على الارض كالارض وجعل السفينة كالصفا على وجه الارض وتردوا
في جوازها في نحو جعل للقيم سفيرا وحيثما القدر على الشط واقامه الاركان والشرائط ^{بعضه} اذا اضطر الى الوقوف
على الاحلاما شيئا او الى السفينة وجب مراعاة الشرايط والاركان مما يمكن احسا لا لغير الشارع فان تعد
انى ما يمكن ملوا كمن الاستقبال في حال ومن حال وجب بحسب كسرة التعميم وحيثما كنتم فلو اوجعكم شطه
ولو لم يتمكن الا بالتجيم وجب فان تعدر سقط في وجوب تحرك الاقرب الى القبلة من الجهات
فالاقرب نظر من اخرج عن الجهة فتسامى الجهات ومن ان للقب اول هذا اقرب الجهات

في الاستدراك لو ظهر خطأ الاجتهاد ولو قبل كبح تحري ما من المشرق والمغرب دون باقي الجهات الثلاث
 في الاستدراك لو ظهر الخطأ في الاجتهاد كان قويا وجليلا يترجى المشرق والمغرب على الاستدراك على القول
 بالقضاء فمع فوج الوقت اما التوافل فيحوز على الرحلة احتسارا ما عاقت اذ كان مسافرا طال سفره او قصر
 لما روي من ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي سحرة حيث توجهت رفاقه واورث على راحلته وفعله على عم وابن عباس
 لقول الصديق في صلوة المريض في المجلس اما الناملة فمع وسبق بالكمرة لقوله استقبل القبلة وكبر وصل حيث
 دسب بك بصيرك فلا تحتاج الى غيره لقوله تعالى فانيما تولوا فثم وجه الله لقوله عم الكرخي لما قال اني اتحرى على
 ان اتوجه في المجلس الى القبلة فاما الصق بالكمرة برسول الله اسوة ولو صلى على الرحلة حاضر اجاز ايضا
 قال الشيخ لقول الكاظم في صلوة الناملة على الدابة في الامصار لا بأس ومنعه ان ياتى عقل وكذا لما شئ لقول
 الصديق في المصلي تطوعا وسوئى نعم في النية عند الفريضة لقوله نعم فان ختم فرجا لا اركبنا وعر الحوت
 مساو له في الضرورة ويومى الراكب والماشي للركوع والسجود ويجعل السجود اخفض ولو حرف الدابة عن القبلة
 في النية عند ابطلت ولو كان يغلبها او جاحا لم سئل لعدم الاستطاعة حال الاحراف او لا اراكيب النما
 وهو البايك الذي لا يقصد بل يستقبل بآه ويستدير افرى له الشغل كغيره ولا يتعين طريق الراكب للقبلة
 بل لو امكنه التوجه الى القبلة وجب وان كان الركوب من غير ما قبله بالى النية نعم في الناملة اذا لم يكن
 القبلة قبلته طرقة استجابا لو امكن الركوب والمشي في النية مع عدم امكان الاستمرار فظاهر الا
 التحيز يمكن ترجيح المشي لحصول ركن القيام ويعارضه ان ذكره ذائمه وذكر الراكب غرضه وهو مستقر بالرات
 ومع ذلك فالأب كوزان يكون لبيان شرعية الامر وان كان بينهما تريب كاي كغاره الصيد نعم لو كان
 الركوع والسجود والماشي دون الراكب او بالعكس وجب الاكل منها ولو امكن الراكب الركوع والسجود
 وجب ولا يكون ذلك مناصا للصلوة لانه من افعالها كما سيأتي ان شاء الله نعم في صلوة الحوت وكذا لو امكن
 احدهما الاستقبال دون الاخر وجب تحصيل ما به الاستقبال وكذا باقي الشرايط

وما روي من انهم كساير العبادات على لسان جبرئيل ع روى الفضل بن سارع عن ابي
 عمارة الاسرى برسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الجمعة فاذن جبرئيل ع واقام فقمم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه الملائكة والقبول عليهم السلام وروى منصور عن الصديق ع قال لما بط جبرئيل
 ع بالاذن على رسول الله كان راسه في حجر جبرئيل ع فاذن جبرئيل ع واقام فلما ابته رسول الله

قال باعلى سمعت قال نعم قال احطت بالانتم قال ادع بلا لافعل ونسب العامة الى روم عبد الله بن زيد بن مناة
وسمى بعد عن احوال رسول الله صلى الله عليه وآله والعبادة بالوحى وتلقاه لعمري قال ابن ابي عمير
الشيعة عن الصنع انه لعن قريظة بن الحارث الذي اخذ الادان من عبد الله بن زيد فقال نزل الوحى على سكران
اذا اخذ الادان من عبد الله بن زيد وثوابه عظيم فمن اخذ الادان من غيره لم يدر ما يكون له الا ان الناس اعلموا انهم القوم من
ادان في مصر من امصار المسلمين منه وجبت له الجنة للمؤمنين فيها من الادان والاقامه مثل امر المسحوق به
سبيل الله فقال على بن ابي راسول الله انهم تحمّلون على الادان قال كذا انما على الناس زمان بطرح
الادان على ضعفائهم فلكم طومر مما الله على الباروعين الصنع من ادان سبع سنين احتسابا بجاه يوم القم
ولا ادان لمن ادان عشرين سنين محتسبا بنحو الله مدبره وصره في السماء وصره في كل رطب وبابس سمعه له
من كل من يصلي معنى المسجد ستم ولم من كل من يصلي بصورة حسنة وعن الصنع على الجنة على المسك الا ذفر
موزن ادان احتسابا باوامام قوم اديهم براصون وعلوك بطبع الله ويطبع مواليه اذا اذنت في ارض بلاء
واقتضت صلى خلفك صعان من الملكة وان اقلت قبل ان يكون صلى خلفك صف واحد في رواية اخرى
الصف فابن المشرق والمغرب ولم يذكر الغلاء فيها وعن ابى الحسن عمن صلى باذان واقامه صلى وراه
من الملكة وان اقام نذر ادان صلى واحد عن يمينه واخر عن يساره وعن محمد بن مسلم قال لي الصنع اذا
اذنت راقص صلى خلفك صعان من الملكة وان اقلت نذر ادان صلى خلفك صف واحد في اخبار كثيرة
من طرق الاصحاب وغيرهم ان الادان لغة الاعلام وتعال الادان وادان وفعل اذن ما دن لم ادان ماله
وقال للمؤذن ادان ومول عدى بن زيد من سماعه بان الشيخ له حديث ملادى مشاير يريده استمع ان
الاستماع سبب في العلم مرجع الى ادان نعى علم ومنه قوله تعالى فاذنوا بحرب من الله ورسوله اى اعلوا ومن
قراء بالهفناه اعلوا من وراكم بالحرب وشرعا الاذكار المعهودة للاعلام باوقات الصلوات والاقامه
اقام بالمكان والسايعوض من بين الفضل لان اصله اقوام او مصدر اقام الشيء بمعنى اداه ومنه يقيمون الصلوة
وشرعا الاذكار المعهودة عند اقامة الصلاة اى فعلها في الباب فصول في كيفية الادان والاقامه
وفيه سبائل يجوز قبل الوقت اجماعا لانه اعلام بدخول الوقت ويجوز بعد ان ياتي الصبح وخصيه
لناس الناس للصلوة ولقول النبي صلى الله عليه وآله انكم كنتم بعدون طيل فماذا استقيم اذ انتم وكلوا واشربوا حتى
تسموا ادان بلال قال الصدوق في غير العامة قالوا ان بلالا مؤذن طيل فقلت ويؤيده ما روي ان

الاقامه الساعه وحده افضل منها معدن لم يسله عن الصاع مشهوره وقال ابن الجنيه اذا افرد الاقامه عن الادان
ثنى لا اله الا الله في افران اتي بها مع فواحدة قال ربابا للساfran تفرد كلمات الاقامه مره الا^{الكبر}
في اولها ثمان معني جي يلم واقل بعدى على والى والفلاح الفوز والبقاء اي ان الصلوة^{سبب}
في الفوز والثواب او بسبب الثناء والدوام في الجنة اجتمعا على ترك الشرب في الادان سواء قصرا^{لصلوة}
خير من النوم وايضا قال ابن الادان والاقامه من الجملتين مثنى في ادان الصبح او غيرها الا قال ابن الجنيه
من انه لا بأس بالشرب في ادان الفجر خاصة ويكره ذلك وما ياتي من قول الجعفي وروايه اني بصير عن ابي
عبد الله ع بالثناء والشرب في الاقامه محرم على النقيه وكذا عمر باوانا الرجوع وتكرار الفصل زياده على المحدث
تقدمي زياره عن الباقر عوان شئت روت على السوس في على الفلاح مكان الصلوة خير من النوم وروى
ابو بصير عن الصاع لو ان مؤذنا اعاد في الشباده وفي حي على الصلوة وحي على الصلوة وفي حي على الفلاح^{الصلوة}
والثلاث واكثر اذا كان اماما يريد جماعة القوم لم يكن به بأس وفي المبسوط الرجوع غير مكره وتكرار الكبر
الشباده في اول الادان فان اراد يقينه عمره جاز تكرار الشباده في قال في المعبر وشهد لعله روي اني
بصير عن ع بالثناء عنه ومن العامة من سن الرجوع وهو ان يذكر كلتي الشباده من مرين على خفض في
الصوت لم يعود الى الرب ورفع الصوت وضم من مال لا يرد في كلمات الادان بل خفض بهامه وكره
بهامه ومستهضم ضعيف قال الشيخ اماما روي في سواد الاخبار من قول ان عليا ولي الله وال محمد
البريهما لا يعمل عليهما في الادان ومن عمل به كان محظيا وقال في المبسوط لو فعل لم ياييم به وقال ابن بابويه في المعبر
رووا اخبارا وصفا في الادان محمد وال محمد خير البريه واشهد ان عليا ولي الله والله المومنين حقا قولا
نكس ان عليا ولي الله وان محمد خير البريه وليس ذلك من اصل الادان مال وانما ذكرت ذلك لكون
هذه الزيادة المتفقون المذهب في حلقها مستحب الحكاير السامع اجماعا لما روي ابو سعيد الخدري
ان رسول الله قال ابا سمع الله مقولا كما يقول المودن وروى محمد بن مسلم عن الباقر ع كان رسول^{الله}
ص اذا سمع المودن مال مثل ما تقول في كل شيء وقال الباقر ع محمد بن مسلم لا تدفن ذكر الله على كل حال ولو
سمعت النادى بالادان وانت على الحلاء فاذا ذكر الله تعول كما تقول وروى ابن بابويه ان حكايته روي في
الرقوع ولعل الحكاير الشباده لا اله الا الله وان محمد رسول الله اكنى بها عن كل من ابي وجد وعاش
بها من افر وشهدا يكون له من الاجر عند الفتيقين روي ذلك عن الصاع الحكاير بجميع العاقل الادان

حتى يجعلها للجزع قال في المبسوط روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال يقول اذا قال حي على الصلوة لاحول ولا قوة الا بالله
ولو كان في الصلوة لم يجعل فمطلعه ولو قال بعد ما في الصلوة لاحول ولا قوة الا بالله فلا بأس ولو كان تقرا
المران قطع على الاذان وغيره من الكلام بطريق الاولى وقطع الشيخ انه لا يستحب حكاية في الصلوة وان كان
الحكاية فيها حائره وصرح بذلك في الخلاص ولو فرغ من الصلوة ولم يحكمه الطاهر سقط الحكاية قال الشيخ توفى
به لامن حيث كونه اذا ما بل من كونه ذكر او قال الفاصل في معصية الجمع من ذكره الاقرب انه لا يستحب حكاية
الاذان السال يوم الجمعة واذان عصر غرقة وعشا المزدلفة وكل اذان مكروه واذان المراه اما الاذان المقدم
قبل الوضوء فله وجه استحباب حكاية وكذا اذان من اخذ عليه اجر او ان حرم دون اذان الجحون والكافرو
يستحب ان يأتي بما نقصه المؤذن في الرواية عن الصماء اذا نقص المؤذن واب ريدان صلى اذاه قائم
مانقص ولعل عند سماع الشهادتين وانما اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله
رضيت بالله ربنا والاسلام ديننا ونحمد رسولنا بالائمة الطاهرين ائمة الهم صل على محمد وال محمد اللهم رب
الدعوة الباقية والصلوة القائمة ابي محمد الوسيلة والعصاة المعصية المقام المحمود الذي وعد به وارزقني سماع
يوم القيمة وعن الصماء من قال حين يسمع اذان الصبح اللهم اني اسئلك باقبال نهارك واودبار ليك وجفوة
صلواتك واصوات دعائك ان سوب على انك انت التواب الرحيم وقال غيره حين يسمع اذان المغرب
ثم بات يومه اول ليلة يا ايها السحب الطاهرة فمما اجاءا لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله قال حي على الصلوة
يؤذن احد الاذنين طاهر ويحذر على غيره طهر لقول علي بن ابي طالب لا بأس ان يؤذن ويوجب ولا يقيم حتى يعسل وسو
على ان شرعه الطاهرة في الاقامة اكد لقول الصماء لا تقم الا وانت على وضوء ومن ثم جعل المرتضى الطهارة
شرطا في الاقامة ولو احدث طلال الاقامة استحب له الاستيقاظ بعد الطهارة وفي اشياء الاذان يطهر ويحيى
يستحب الاستيقاظ فيها اجماعا ما سماعه في رسول الله وفي الاقامة اكد واجبة فيها المرتضى والمفيد ويكره الا
بينما لا سوا كان على المارة او لا المولى عنقه عند المحلطين ولا تسب برجميع بدنه ان كان في المارة
يستحب ان يضع اصبعين اذنيه لان الصم جعل من السنة واستحب سلا ذكر الله ثم من الفصل نصفا
تسبيح ويستحب ان يكون قدامه القدرة لانه المبلغ للصلاة ولقول النبي صلى الله عليه وآله قم فداء بالصلاة وقال
الباقية لا تؤذن جالس الا راكب او مريض وقامه على من رفع لقول الصماء كان حاطا مسجدا رسول الله
ص قامة مقول لبال اعل هو الحد وارتفع صوتك بالاذان ويجوز الاذان قامة الرواية محمد بن مسلم

وانفع بالالف والماء وصل على النبي كما ذكره وذكره عندك في اذان او غيره وقال ابن بابويه قال الله
 كان اسم النبي عليه السلام بكير في الاذان واول من جرد من اروي ذكر الفضل بن ساذان في العلل
 عن الرضا انه قال انما امر الناس بالاذان منكر للناسي ومنها للعائل وتتم على اهل البيت ويكون المؤذن
 داعيا الى عبادة الحق بالسبح بحمده اما الايمان جعلنا الاسلام وانما يدعى فيه بالكبر وختم بالمبيل لان الله
 تعالى اراد ان يكون الابتداء بذكره والاشهاد بذكره وانما يسمى لسكره في اذان المستعين فان سبق عن الاول
 لم يسمع من الثاني ولان الصلوة ركعتان وجعل الكيسر في اول الاذان اربعا لان اول الاذان سدود غفلة
 وجعل بعد الكيسر الشهادتان اول الايمان هو الاقرار بالوحدانية والثاني الاقرار بالرسالة لرسول الله صلى
 وان طاعة امره مقصود ومان وجعل شهادتين كما جعل في سائر الكتب شهادتين وجعل بعدهما الدعاء
 الى الصلوة لان الاذان انما هو تذكرة للصلوة فجعل وسط الاذان الدعاء اليها والى الفلاح والى خير العمل
 وختم الكلام باسمه كما فتح باسمه عن من طريق الاصحاب حتى على خير العمل في عهد رسول الله
 هو وان بالامثال الاذن لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى على خير العمل وان الثاني امرته كما لا يخفى
 الناس عن الجهاد وكان ابن البناج مؤدب على عليه السلام يقول ما اذراه على عليه السلام قال من جاهدنا ^{ثلاث}
 عدلنا بالصلوة وجاهدنا وقال ابن الحنبل روى عن سهل بن جندب وعبد الله بن عمرو والباقر والهم
 عنهم انهم كانوا يؤدبون يحيى على خير العمل وفي حديث ابن عمر سمع ابا محمده مينا دى يحيى على خير العمل في
 اذنه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم شامدا بال الرسول وعليه العمل بطرستان واليمن والكوفة ونواحيها ^{بعض}
 فعاد وقال ابن ابي عمير انما سقط على خير العمل من نهى عن المشقين وعن سمع امهات الاولاد حشيشه
 سلك الناس نزعته على الصلوة ويدعو الجهاد قال وقد روى انه نهى عن ذلك كل من مقام واحد وثبت ايضا
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول اشهد اني رسول الله وانه يقول اشهد ان محمدا رسول الله
 هو وانكر العامة اذ ان عليه السلام لم كان استعماله بالامه الذي يمنع من ذلك فانها افضل من الاذان لقوله
 ص الاية ضمنا والمؤدبون ايضا قبل بالامه والخاص اكثر علما من الامن فكذلك اكثر ثوابا ولان النبي ص
 لم يكن ترك الافضل الى غيره وقوله ص نارسد الله الامه وغفر للمؤمنين لا يدل على افضل الاذان لان دعاء
 النبي لم يستجاب ومن ارسله فسمى المغفرة فقد جمع له من الامه من انا الاقامة فقال الشيخ في افضل
 من الاذان لقوله من الصلوة ولقول الله اذا اخذ في الاقامة ومن صلوة ولشدة تأكيدها باعتبار

الطهارة والقيام وشدة كراهة الكلام
الترتيب شرط في صحة الاذان والاقامة بينهما من كل ما
تأسيما بموافقة رسول الله وبما عليه جبريل عليه السلام من سمي في الاذان مقدم او اخر
على الاول الذي افره حتى يفضي الى افره فعلى هذا لا يخل بالترتيب لم يحصل لفرضه الاذان ولم يفتد به في
الجماع ولم يكف به اهل البلدة وان تعد ذلك معتقدا انه اذان اثم باعتقاده وان اسمع فيه اكن ائمة
بعله انما يجوز اعتقاد بعض الجمال تصويبه وقد اطلق عليه بعض الاصحاب الوجوب من المعنى و
هذا هو الوجوب غير المستقر
في المؤذن وفيه مسائل اجمع العلماء على اشتراط عقد لرفع العلم
المخزون ملاحكم لعبارة ولان المؤذن احسن ولا يتصور فيه الامانة وفي حكمه الصبي غير الخيم اما المنة معتقدا باذا
اجماعنا وروى العامة ان بعض ولد انس كان يودن لهومته وصالون جماعه وانس شامدا لا ينكره
وروي عن علي بن ابي طالب ان المؤذن قبل ان يحكمه يقول النبي عليه السلام يودن لكم فيما حكمه حبس
على صفة الكمال اذ الاجماع وقع على جواز اذان غير الخيم انتم ملوع المؤذن افضل لانه الجبر ولا يعلده
اولوا العذر ولان مؤذن النبي كما كانوا العن وفي حكم المخنون السكران الذي لا تحصيل له لعدم انظام
كلامه غالباً وعدم قصده بشرط فيه الاسلام اجماعاً لهذا الحديث ولقولهم المؤذنون انما مؤذن
هو اللهم اغفر للمؤذنين وقول الصادق عليه السلام لا يجوز ان يؤذن الا رجل مسلم عاقل ولا بداع الى الصلوة
وليس من اهلها ولانه لا يعتقد مضمون الكلمات ولا الصلوة التي دعا اليها فهو المستدري فان قلت
الفاظ الشهادتين اسلام فلا يتصور اذان الكافر قلت قد سلف بها غير عارف معناها كما لا يخفى او
مستدرا او حاكما او غافلا او ضالاً ولا عدم عموم البتة كالعيسوية من اليهود فلا وجب بلفظهما الحكم بالا
سلام ولين جلعن العارضي وحكم باسلامه لم معتقدا اذ لا موقع اوله في الكفر لا يشترط الحرية فيجوز ان
العبد اجماعاً لعموم الالفاظ الدالة على شرعية الاذان بالنسبة الى المكلفين ولا بد يصح امامته على ما في النسخ
ما الاذان اول الاذان مشروع للنساء معتقدا ان المرأة من عند علمائنا وروى العامة عن عائشة
انها كانت تؤذن وتقيم قال النبي صلى الله عليه وسلم ان تؤذن وتقيم وتؤم فسا لم يقول الصادق
عليه السلام ان مؤذن حسن ان جعلت نعم لاساكنه في حقن لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النساء اذان ولا
اقامه ومثله عن الصادق عليه السلام من در آج وخرجها الشهادتين ان رواه زرارة عن الباقر عليه السلام اذا
سمعت الشهادتين من محبها وروى عبد الله عن الصادق عليه السلام ان من كبر وشهد الشهادتين ولو اد

الحرام كما لا بد ان النساء في الاعتداء اما الاجانب مطاير المبسوط الاعتداء به لانه لا يمنع ان يرفعوا صوتا
يحيى يسمعون الرجال بان ارادوا جمع الاسرار بعد الاحراء بما لم يمنع لان المقصود بالادان المانع وعليه دل قوله
صالحه على بلال فانه ادى منك صوتا وان ارادوا الجمل فاعل للنفي عن سماع صوت الاجنبية الا ان يقال
ما كان من قبل الاذكار وتلاوة القرآن مستثى كما استثنى الاستغفار من الرجال يعلمون منهم والمجاهرات المحرقة
وفي حكم المرأة التي قد وزن للحرام من الرجال والنساء ولا جانب النساء الا الاجانب الرجال ولعل الشيخ يجعل
سماع الرجل صوت المرأة في الاذان كسماعها صوتها فيه فان صوت كل منهما بالنسبة الى الاخر عورة
يعتبر اذان الفاسق خلافا من الجنب لاطلاق الاعتدالي في شرعية الاذان والحديث عليه ولانه يصح منه الاذان
لنفسه في غير نية العدل افضل لقوله عليه السلام يوزن لكم خياركم ولان ذوي الاعتداء يعلمونه وقوله المودون
انما لو اراد الامام او الحاكم نصب مؤذن رزق من بيت المال ما اقرب اعتبار عدالة لان كمال المصلحة
سوفت عليه كذا لو اشاح العدل والفاسق قدم العدل ولو اشاح العدل او الفاسقون قدم الاعلم
بالاوقات لامن الغلط معه ولعل ادب باب الاعتداء له ومنه يعلم تقديم المصير على المكفوف ثم الاشد محاطا على
الاذان في الوقت ثم الاذى صوتا ثم من رضى به الجماعة والخير ان ومع النساء في القولية التي هو يعلم
الناس ما في الاذان والصف الاول ثم لم يكيدوا الا ان يستمعوا عليه لعلوا لقولهم عليهم السلام على امر محمول
فهو التهمة والامر في الاذان انفس الى محذوره بجاهه فلهذا قال مجرى سماع القوط نفع العاف والراء والظا
المجهر والنسل الصحابة بعد تسليها لاطلاق الادام الاذان والعت عليه والتعبد خلاف الاصل قال في المقبرة
وسمى سبب علمنا سبب ان يكون بسمه المكان المعروفة بالافات ولو اذن الاعنى جاز واعتد به
كما كان امن ام كنوم رضى الله عنه وكرهه بغير مسدد الشيخ وان اديس ويصعب ان يتقدم به بصره وان يكون
المودون عالما بالافات لامن الغلط ولو اذن الجاهل في وقت صحوا اعتد به وان يكون صيتا لئلا ينفع به
وتقول النبي صلى الله عليه وسلم زيد القم على بلال فانه ادى منك صوتا اي ارفع وان يكون حسن الصوت
تقبل القلوب على سماعه يجوز بعد المودون وان زاد على اسن وقال الشيخ ابو علي في شرح نهجته
والله الزيد على اسن بدنة باجماع الاصحاب وقال والده في الخلاف لاسمى الزيادة على اسن واستدل
باجماع الفقه على انه مودون من الاذان الثالث مدعه وفي المبسوط يجوز ان يكون المودون اسن اسن
اذا اذنوا في موضع واحد فانه اذان واحد فاما اذا اذن واحد بعد الاخر فليس كذلك فيسنون ولا يستحب ولا

بابس ان يكون جماعة كل واحد منهم في زاوية من المسجد لانه لا مانع منه وفسه كلامه اذا اذن واحد بعد الاذان في
احد على فصول الاخر وسواء تسلسل وقيل بل يكره اذان الثاني بعد الاول اذا كان الوقت خفيفا ما حقيقه
واما حكم اجتماع الامام والمأمومين امانع الاتساع فلا كراهية فيه وهل يستحب ترتيب مؤمنين للمسجد الاخر ثم
تأسيما للمؤمنين في بلال وابن ام مكتوم ومن اطهر فوايده اذان احد ما قبل الصبح والاخر بعده يجوز ان
يقول الاذان والاقامة واحد وان يكون واحد ويقيم غيره وهل يستحب اتحاد المؤذن والمقيم لم يثبت عندنا ك
وكذا لم يثبت استحباب اختصاص المؤذن الاول بالاقامة وقد روى العامة ان رجلا من بني صعدة اذن
في غيبة بلال فلما جاء بلال سم بالاقامة فقال له ان احاصد اذناذن ومن اذن عليقم لا ينبغي ان يسبق
المؤذن الراتب في المسجد الا اذن فلو سبقه سابق اعتبر به وهل سقى وظيفة الاقامة للراتب اوجه عندنا لقضية
بلال وثبوتهما مطلقا لان الظاهر ان الصداق اذن باذن رسول الله فصار كالراتب والتفصيل بال
من الراتب في قول وظيفة الاقامة من عدمه فسقى الظاهر ان الاقامة منوط بان الامام حي او ثبته
الحال كضوره عند كمال الصفوف وروى العامة عن علي عليه السلام المؤذن الملك بالاذان والامام الملك
بالاقامة اذ ارجح من منقطع بالاذان لم يحرم بعد من غيره واعطاؤه من بيت المال لمحصل الغرض بالخط
ولو لم يوجد منقطع حازر رقة من بيت المال تعالى الشيخ من سهم المصالح ولا يكون من الصدقات والاقام
لان لذلك اوجها مخصوصين ويجوز ان يعطيه الامام من ماله ولا يكون ذلك اوجه لتحريم الاجرة عليه عند اكثر
الاصحاب لما روينا عن علي عليه السلام قال اذنا فارق جيبى ان قال يا علي اذ اصليت فصل صلاة
من خلفك ولا تتخذن مؤذنا ياخذ علي اذنا اذ اوقال المرتضى في المصباح يكره الاجرة تسوية بينهما وبين
الرزق وسوء مجرى الحديث عليه لواجب الى الزيادة على واحد ولم يوجد منقطع جازان رزق الزا
تحصيل المصلحة وكذا لو كان فيه المنقطع اكمل بالمحرمات جاز رقة فيما دون له واحكام الاذان
وفيه مسائل لا يحس الاذان عينا ولا كفاية على اهل المعروفي مساجد الجماعة لاصل ولعدم علم ذلك من الشرع
مع عدم البلوى به لقول الباقر ع ان الاذان سنة واختلف الاصحاب في وجوبه في مواضع احدى الصلح
المغرب ما وجب ان ادى بفعل وهو اوجب الاقام من جميع الجنس لرواية سماعة عن الصادق عليه السلام لا تصل
العداة والمغرب الا اذان واقامة وخص في سائر الصلوات باقامة والاذان افضل الثاني اذ جبا
المرتضى في الجمل على الرجال دون النساء في كل صلوة جماعة في سفر وحضر واجبها عليهم في سفر وحضر في

الصبح والمغرب وصلوه بالجمعة واجب الاقامة خاصة على الرجال في كل فريضة وما لا ينجد بحال على الرجال
 جماعة وزاد في سفره وحضر في الصبح والمغرب بالجمعة وجب الاقامة في باقي المكتوبات حال وعلى النساء الكبير والشباب
 فقط وقد روي ابو بصير عن احمد بن عيسى ان صلت جماعة لم يحرك الاذان واقامه وان كنت وحدك بتبادرا
 كما ان يقول بكركك الاقامة الا في السفر والمغرب فانه يعني ان يكون فيها وتقيم من اجل انه لا يصح فيها الا
 اوجها الشبان وان الرابح وان حرمه في صلوه الجماعة قال في المبسوط ومن صلى جماعة بغير اذان واقامه لم يحصل
 بصل الجماعة والصلوة ماضية وقال ابو الصلاح في شرط في الجماعة لو ايراني بصير هذه لنا الاصل وقول الباقر
 انها الاذان سنة وصحيح السنن وخبرني بصير في طريقة علي بن ابي حمزة وسوراني مع امكن حمل على الذنب وروي
 عمر بن يزيد عن الصادق ع في الاقامة وحده في المغرب فقال لا بأس وروي عبيد الله الجلي عن علي بن ابي
 الاثرية بالاقامة سفر افراد فقال نعم وروي زرارة عنه ع في ما سأل الاذان والاقامة في مكة قال
 لمضي ولا بعد اذ لم ذلك علم ان الجماعة ساكنة الاذان فيها على الافراد والصبح والمغرب اكد من باقي الواجبات
 والجمعة اكد من الاخفاسة والاقامة اكد من الاذان وروي زرارة عن الصادق ع في ما يجزئ من الاذان
 ان تفتح الليل باذان واقامه وفتح النهار باذان واقامه ويجزئ في سائر الصلوات اقامه بغير اذان
 سقط الاذان والاقامة في غير خمس والجمعة واجام العلماء بقول المودن الصلوة ثلث نضوب الصلوة وفيها
 وقال ابن بابويه اذان العيد من طلوع الشمس وسقطان عند ضيق الوقت بحث يلزم من علمها فروع وقت
 الصلوة وبعضها لان الذنب لا يعارض الغرض وعن الجماعة الثانية اذ لم شروق الاول لما رواه ابو بصير
 عن الصادق ع في الرجل يدخل المسجد وقد صلى القوم يؤذن وتقيم قال ان كان دخل ولم يسمع الصلوة
 صلى باذانهم واقامهم وان كان قد تفرق الصف اذن واقام وعن علي بن ابي حمزة قال لم يخل من صلاة المسجد
 وقد صلى الناس ان ستمائة قوم احدهما صاحب المودن ولا تقيم وهذا اذا لم يذكر فيه التفرق الا انه يحمل على
 القيد به وعن الصادق ع اذ قال له ابو علي صلينا الفجر فانصرف بعضنا وجلس بعض على التيسر فدخل علينا الرجل
 المسجد فاذا نفضناه فقال الصادق ع احسب او فعضي ذلك وامنع اسم المنع فقلت ان دخلوا
 ارادوا ان يصلوا فيه جماعة قال يقومون في ناحية المسجد ولا يدركهم امامهم ومنه يدل على كراهة الاذان للمفرد
 ايضا خلافا لاسن حرمه على ان يوق البعض غير كاف في زوال المنع وفي المبسوط اذا اذن في مسجد دفعة
 لصلاته بعينها كان ذلك كافيا لمن صلى تلك الصلوة في ذلك المسجد ويجوز له ان يكون مما شئت ومن نفسه

وان لم يفعل فلا شيء عليه وكلامه مؤذن باستحباب الاذان ثم اذن ان الكراهه عامه لقوله لكل من صلى تلك
الصلوة ويوشل النوق وغيره الا قرب انه لا فرق بين المسجد وغيره وذكره في الرواية بناء على الغلب
من صلى خلف من لا يقضى سادس لنفسه واقام له رواية محمد بن خذاف عن الصادق عليه السلام اذن
من قرب خلف في اجبار كثيره لعلم من ان لا يقضى ما اذن المحالف اما النقصه من فصوله غالباً والمعرفة ذلك وقد
روى عمار عن عمار قال لا يستقيم الاذان ولا يجوز ان يؤذن من الارجل مسلم عارف بان علم الاذان فان
به ولم يكن عارفاً لم يجز اذ لا اقامته ولا يقضى به ولو صلى الداخل معهم موت الصلاة بالاستغفار بها اجراً
بقوله وقامت الصلاة الى اقامته لرواية معاذ بن كثر عنه عليه السلام قال الشيخ في المبسوط وروى انه
حي على خير العمل من ان لا يعل ذلك وقد روى ابن سنان عن الصادق عليه السلام اذا اذن مؤذن
فمضى الاذان واسم من يذن صلى ما اذنه فانما ينقص سمع من اذنه ومنه كما يدل على العمل يدل على
التبليغ ايضا وكذا ما نقصه سوا يجوز للامام والمصلين خلفه الاجراء باذن مؤذن المسجد او المحدث
في المصرا اسمعه اذا كان النبي ومن بعده يعطون ذلك ورواية عمر بن خالد عن الباقر عليه السلام
قال كنا مع نبي اقام جازله بالصلوة فقال قوموا فاقبلوا فصلنا معه ثم اذن ولا اقامه قال ثم كنتم اذن
جاركم والطريق وان كانت رجالة زبيره الا انه مقتضه بعمل السلف ورواية الى مريم الانصاري قال
سنا ابو جعفر عليه السلام في قميص بلا ازار ولا رداء ولا اذان ولا اقامه فلما انصرف قلت له في ذلك فقال ان
قميصي كيشف فمؤخرى ان لا يكون على ازار ولا رداء ولا اذان ولا اقامه فلما انصرف قلت له في ذلك فقال ان
ذلك يعلم من هذا انه لا شرط كون المؤذن قاصداً للجماعة وان ساءت مقبلة وان الكلام يفتتح في الاجراء
بالاقامة كما علم ما سلف وفي اجراء المؤذن بهذا الاذان بطريقه ذلك لانه من باب التيسير لا اذني على الاشارة
ويصل يستحب تكرار الاذان والاقامة للامام السامع او المؤذن او للمؤذن محتمل ذلك وخصوصاً مع اتساع الوقت
اما المؤذن للجماعة والقيم لهم فلا يستحب معه الاذان والاقامة لهم قطعاً روى عمار عن الصادق ١٤
في الرجل يؤذن ويقوم لصلى وحده محب رجل او فقول له صلى جماعة هل يجوز ان يصلي ذلك الاذان
والاقامة قال لا ولكن يؤذن ويقوم بها اقل الاصحاب ولم ار له اراد اسوى الشيخ نجم الدين فانه ضعف
سند ما بانهم فطرية وقرب الاجراء بالاذان والاقامة والا لانه قد ثبت جواز اجراء ما اذن فيه جازاً ان نفسه
اولى قلت ضعف السند لا يضر مع الشهرة في العمل والماتى بالقول والاجراء ما اذن فيه كونه صادقة

السامع للجماعة مكانة اذن للجماعة بخلاف السامع باذنه الانفراد كما يستحب الاذان للاستحب للقضاء لعدم
 فليقتضيا كما هو اوله واولا اذن واما اوله واوله ثم اقام للصلاة حازر ان كان اهل فضلا واما قبل اذنه الافضل لما
 روي ان النبي صلى الله عليه وسلم اشغل يوم الحندق عن اربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى الا اذان واما
 فصل الظهر ثم اقامه فقام فصل العصر ثم اقامه فقام فصل المغرب ثم اقامه فقام فصل العشاء والعشاء في العصر ^{حين}
 احداهما روي من ان الصلاة كانت تسقط اذا دمع الخوف لم يفتي حتى ينسج ذلك بقوله نعم واذا كنت فيهم ^{فلم}
 لم الصلوة الا انه الثاني حازر ان يكون ذلك لعدم مكانة من اسفاه افعال الصلوة ولم يكن قطر الكعبة مشروعا وسوقا
 الى الاول وعليه القول ولو جمع الحاضر والمساو بين الصلاتين بالشؤون ان الاذان يسقط في الثانية قال ابن ابي
 عتيق والشيخ وجاء سواد جمع بينهما في وقت الاول والثانية لان الاذان اعلام بدخول الوقت وقد حصل بالاذن الاول
 ولكن الاذان الاول ان جمع بينهما في وقت الاول وان جمع بينهما في وقت الثانية اذن الثانية ثم اقام وصلى الاولى
 المكان الرتيب ثم اقام الثانية وقد روي الاصحاح عن الباقر ع ان النبي صلى الله عليه واله جمع بين الظهر والعصر ^{ان}
 واثنتين وبين المغرب والعشاء باذان واثنتين وعلى هذا يكون الجمع بين طهرين وعشاء في المرفوعة من ركانه
 هذا المخصوصة بقوله بل كان الجمع وقد روي ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال السنة في الاذان يوم عرفان
 بكونه يوم القيمة لم يصلي ثم يعوم فيقيم العصر بغير اذان وكذلك في المغرب والعشاء بغير اذان بل بكرة الاذان ^{بما لم}
 فيه على نص ولا فتوى ولا ريب في استحباب ذكر الله على كل حال بالاذن من حيث انه ذكر الله اكرامه والاصل فيه ان
 سقوط الاذان بما لم يورخصه وتخفيفه او تسهيله فيجمع فعلى الاول لا يكره وعلى الثاني يكره اما الاذان العصر
 يوم الجمعة فقال الشيخ في النهاية لا يجوز في المبسوط فقال ابن اديس انما يسقط اذان العصر عن صلى الله عليه وسلم
 المصلي ظهره فلما وقع عليه عن المفيد وابن البراج وقد روي خفض بن غياث عن الصادق واما الباقر عليه السلام
 الاذان الثالث يوم الجمعة بدعوة والطرق ضعيف مع امكان ان يراد به التسمية بالاذن ويكون بالابالنية
 الى الاقامة واحتج الشيخ على الكراهية ما ذكرناه من جمع النبي صلى الله عليه وسلم وقاسر انه لا يصح فيه بالكرامة والاقر
 الجرم باشعار التحريم وان يكره في مواضع استحباب الجمع اما ما انشئ الجمع مع عدم استحبابه فانه يسقط اذان ^{الام}
 وسبق اذان الذكر والاعظام ^{الحل} الساسي للاذان والاقامة حتى يدخل في الصلوة يتداركها ما لم يركع ردها
 عن الصادق عليه السلام وعلى بن عتيق عن الكاظم عليه السلام كمن اطاق العود او لم يرفع من الصلوة ^{الطلق}
 يحل على المقيد ولا ينافي ما روي زياره وابي الصباح عن الصادق عليه السلام بعدم إعادة الساسي لان

السات الاستجاب وهو اساني جواز الترك والاطل في المبطل استجاب الرجوع وفي النهاية حص العائد بالرجوع و
 اختاره ابن اديس ومنع من جواز الرجوع للناسي وان ابي يعقيل حوز الرجوع لاقامة البصائر ان الجنيح يرجع لانه
 لم تقرأ فاتحة السورة وان حان صق الوقت كبر وشهد الشهادتين مره وروى ذكر ابن ادم عن الرضا عليه السلام
 ان ذكر ترك الاقامه في الركعه الثانيه وسوفي التواءه سكت وقال قد قامت الصلوه مرتين ثم مضى في قراءته وهو سكت
 ما به كلام ليس من الصلوه ولا من الادكار وروى محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في ناسي الاذان والاقامه ذكر
 قل ان تواله يصل على النبي صلى الله عليه وآله وان كان قد قراء عليه صلواته وروى حسين بن ابي العلاء عنه عليه السلام
 ان ذكر انه لم يتم فعل ان تقرأ على النبي صلى الله عليه وآله ثم يتم وصلى قلت اشار بالصلوه على النبي اولاً وبالسلام في
 هذه الروايه الى قطع الصلوه فمكن ان يكون التسليم على النبي فاطعاً لما يكون المراد بالصلوه هناك السلام وان
 يراد بالجمع بين الصلوه والتسليم فمفعل القطع بهذا من خصوصيات هذا الموضع لانه قد روي ان التسليم على النبي افر
 الصلوه ليس بانظراف ويمكن ان يراد بالقطع بما ينافي بالصلوه اما استبدالاً وكلامه يكون التسليم على النبي
 معنى ذلك وعلى القول بوجوب التسليم يمكن ان يقال بفعل ههنا لقطع به الصلوه وروى عثمان الرازي
 عنه عن ناسه ما حتى كبر ان كان دخل المسجد ومن ثمة ان يؤذن وتتم يلتمس في صلاته قيد المضى بان يكون
 من نية الناسي ذلك فعلم انه لو لم يكن من نية فعله ما قطع الصلوه وهو كمثل امر من احد ما ان يكون قد قعد
 تركها والساني ان لا يخطئ اياً له فان اريد الاول امكن جعله حرجاً للشيخ في النهاية فاما لم ينعف له على جمها
 قال ابن الجنيح لا يستحب الاذان جالساً الا في حال سباح فيها الصلوه كذلك وكذلك الركاب اذا كان محارباً
 او في ارض ملصقة او اذا اراد ان يؤذن افرح برجله جميعاً من الركاب وكذلك اذا اراد الصلوه راكباً ويجوز
 للناسي ويستقبل القبلة في الشهد مع الامكان فاما الاقامه فلا يجوز الا وهو قائم على الارض مع عدم المانع قال
 ولا بأس ان يستدبر المودن في اذانه اذا اتى بالكبير والتبديل والشهادة بحجاء القبله ولا تسدر في اقامته
 ولا بأس ان يؤذن الرجل وتقدم غيره ولا الاذان على عرطهارة والاقامه لا يكون الا على طهارة ويجوز
 ان يكون داخله في الصلوه فان ذكر ان اقامته كانت على غير ذلك جمع فطهره وابتدأ بها من اولها ولا يجوز
 الكلام بعد قامت الصلوه للمودن ولا للناسي الا الواجب لا يجوز لهم الا مساك عنه لوعرض
 قطع الصلوه كحدث او غيره اعادوا ولا يعيد الاذان مطلقاً ولا الاقامه الا ان سلكوا مسلكاً من اعادته
 الاقامه مع الكلام وروى العار عن الصادق عليه السلام ممن سئى حرقا من الاذان والاقامه قال يرجع

الى الحرف الذي فيه مستقبله وابعده ذكر ذلك ابن بابويه في التذريب روى عن غار عنه عليه السلام في الاقامة البناء
 ومن سبى فامن الاذان حتى يات في الاقامة فليمن في الاقامة فليمن عليه شي روى عبد الله بن شاذان عنه عليه السلام
 بجزءك اذا حلوت في بيتك اقامة غير اذان وروى الجلي عنه عليه السلام ان كان اذا صلى وحده في البيت
 اقام اقامه ولم يردن قال في التذريب هذا لما يكون المنفرد عنه المصلي جماعة قلت في حديث الجبرين دالة على انه لا يترك
 الاذان للحال وحده اذ الغرض الاسم من الاذان الاعلام وسوق في هذا الاصل الاستحباب فانه ما لم يعظم عنه
 الاذان لم يكون الاذان مثله كذا الله تعالى ورسوله فان قلت كان يدل على الدوام والامام لا يندم على ترك
 المتعجب فدل على سقوط اصل الاستحباب قلت كفى في الدوام التكرار ولا محذور في اخلال الامام بالمتعجب احيانا
 اذ المحذور انما هو الجحان استحب الاذان والاقامة في غير الصلوة في مواضع منها في العلواب المحشدة روى
 ابن بابويه عن الصادق عليه السلام اذا تقولت بكم القول فاذا نواهي الجعفرات عن النبي اذا تقولت بكم العلمان
 فاذا نواهي الاذان والصلوة ورواه العامة وفسره الهروي بان العرب تقول ان العلمان في العلواب راي للناس
 سفول تقولوا اي تلتون تلوذا فصلهم عن الطريق وتكلم وروى في الحديث لا تقول وفيه ابطال الكلام العرب
 يمكن ان يكون الاذان لنفع الحال الذي يحصل في العلواب وان لم يكن له حقيقة ومنها الاذان في اذان
 للولد اليمنى والاقامة واليسرى نص عليه الصادق عليه السلام ومنها من ساء خلقه يؤذن في اذنه عن الصبر
 من لم ياكل اللحم اربعين يوما ساء خلقه ومن ساء خلقه فاذن في اذنه وفي مضمرة سليمان الجعفي سمعته يقول
 اذن في بيتك فانه يطرد الشيطان ويستحب من اجل الصبيان وهذا يمكن حمله على اذان الصلوة ومنها
 الاذان المقدم على الصبح لانه رتبة الرضى في ظاهر كلامه وان اذنه روى قال ابن الجيند لا يؤذن لصلوة
 الا بعد دخول وقتها وكذا ابو الصلاح رحمه الله في الكافي وصرح الجعفي فانه لا يؤذن للفرج قبل وقتها كغيرها
 ارجح الرضى بان الاذان دعاء الى الصلوة وعلم على حضورها فاعلم قبل وقتها وضع الشئ في غير موضعه
 فانه روى ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامره النبي صلى الله عليه ان يعيد الاذان واجيب كذا تقدم
 الامارة على الحضور للاتباع بالصلوة بالطهارة من الحدث والحديث وان فقه فأيده امتناع الصائمين من
 الجماع واجتنابهم بعدم الاكل الى غير ذلك من الفوائد وما اعاده الاذان فتقول بوردى عثمان بن علي
 عن الصادق في الاذان صل الفجر اذا كان في جماعة فلا اذان كان وحده فلا باس ^{بحوز التشرع}
 للتيقن وسوق الصلوة خير من النوم وفي الاخرة ومع عدم التيقن اذان الصبح او العشاء الا ان كان فيه

وقال في الخلاف الشؤب في اذان النساء بدعه وقال في المبسوط كبره الشؤب ولا يستحب الترجيع وقال الرضوي
 في الاشارة والناصريه بكبره الشؤب وروى يعقوب بن وهب عن ابي عبد الله عني الشؤب الذي ياتي^{الاذان}
 والاقامه قال لا تعرفه وقد سبق بخوارزم الحينه الشؤب في اذان الفجر وقال الكعبي يقول في صلاه الصبح بعد
 قوله تعالى على في العمل الصلاه خير من النوم فمن لم يستامن اصل الاذان وقد رواه الرطبي عن عبد الله
 بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام وحمله الشيخ على النقصه قال في المبسوط ارى من التاويل شيئا ما في حمله^{الاذان}
 حتى في العمل وهو انفراد الاصحاب لكن الاوجه ان ياتي فيه روايتان عن اهل البيت عليهم السلام اشهر ما ذكره
 قلت وروى محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام انه قال كان ابي نادى بي ببيت الصلاه خير من النوم قال الشيخ
 اجعت الطائفة على ترك العمل بهذه في النهاية الشؤب كبره الشؤب من دعوتين وتبعه ابن اديس ولم^{يخبر}
 وكذلك لم يخبرنا بقول الصلاه خير من النوم وجوز الشيخ كبره الشؤب من الاشارة وتعل الشيخ انه لا خلاف في
 نفي الشؤب في الصبح والعشاء يعني بين العامة في عدم الساق في صومني الصبح خاصه وعليه اصحابه في الحديث
 الا شؤب وفسره بالصلاه خير من النوم والوجه في روى عنه ان الشؤب هو ان يقول بعد الاذان وكث^ر
 قدر عشرين اية حتى على الصلاه حتى على الفلاح واما النساء الاخره فلم تعلم احد باستحباب الشؤب فيها الا الحسن
 بن صالح بن حمي وتعل عن الجعفي انه يستحب في جميع الصلوات واستعان الشؤب من ثاب اذا رجع الى الدعاء
 الصلاه بعد ما دعا بها لا يحططين قال ابن اديس يستحب للامام ان ياتي الاذان والاقامه^{للمصلين}
 له ثواب الجميع الا ان يكون امير جيش او سرية المستحب ان ياتي الاذان والاقامه غيره وتعل عن الشيخ المفيد في ر^{سالة}
 الى ولده قلت في استحباب هذا الجمع نظرا لانه لم يعلمه النبي صلى الله عليه واله الا اذ اطاع عليه امير المؤمنين ع ولا الصحابة
 والائمة بعدهم غالباً الا ان تقول هؤلاء امر ابي جوش اوفي معنهم قال في المبسوط لا فرق بين^{ان}
 ان يكون الاذان في المنارة او على الارض والمنارة لا يجوز ان تعل على حائط المسجد وكبره الاذان في
 الصوم معناه ان يستحب ان يكون الموزن على موضع مرتفع ويمكن الجمع بين كلاميه بان المرتفع مخصوص بما
 ليس ضاراً عليه على سطح المسجد ولا صومع وروى علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام وساله عن الاذان في المنارة
 استنه موقعا انما كان الموزن الذي في الارض ولم يكن يؤمنه منارة وروى السكوني ان عليا عليه السلام
 امر على منارة طيلة فامر بهد ما ثم قال لا ترفع المنارة الا على سطح المسجد والفاضلان استحبابا على المنارة لا^ت
 مدبته وصحوا في الجملة ولولا الاذان بها لكان عسلا قال ابن حمزة يستحب في المنارة وكبره في الصومع

قال ابن البراج رحمه الله يستحب لمن اقام ان يقول في نفسه عند تحي على خير العمل الى محمد خير البرية
وقول ايضا في نفسه اذا فرغ من قوله تحي على الصلوة لاحول ولا قوة الا بالله كذلك تقول عند قوله تحي على الصلاة
واذا قال قد قامت الصلوة قال اللهم اقمها وادعها واجعلني من خير صالحي اهلها علما واذا فرغ من قوله قامت الصلوة
قال في نفسه اللهم رب الدعوة والتبوء والصلوة القائمة اعط محمد اسؤله يوم القيمة وبلغه الدرجة والوسيلة من الجنة
وتقبل شفاعة من اقتدى به في الصلوة على الله عن ابيه عن ابائه عن علي عليه السلام ان النبي
صلى الله عليه واله كان اذا دخل المسجد بطلت الصلوة جلس وروى عن ابن الجلي ان سال الصادق عليه السلام
عن الاذان في الفجر هل الركعتين اربعهما فقال اذا كنت اماما مطر جاع ماذان مسلما وان كنت وحدا فملا
فكر فملا ما ادس بعد ما ذكر معظم الاصحاب الفضل بخبرة من الاذان والاقامة ولم اجده
حيثما ذكره اياك استجاب الاذان في الجهر ولم اجده سوى اخبار الفداء والمغرب وعلية بعضهم بان الجهر فيها
يكون لعناية الشارع بالتيقن عليها في الاذان زيادة عند علي الصادق عليه السلام الفداء والمغرب لعدم التقصير
فيها والغير رحمه الله جعل العشاء الاخرة مع الطهرين في الاجزاء بالاقامة للمنفرد
السنة ان بلغت الايام بعد الفرج من الاقامة بينا وشما الا ان يقول استووا حكم الله لعدم اليل عليه قلب
وربط استواء الصفوف لما ياتي ايشاء الله وقد استثنى الاصحاب من الكلام بعد الاقامة تسوية الصفوف و
الايام حتى الجماعة ذلك ما اذا استشهدوا استوا السجدة بالامر بالاستواء ولما تقف ابواب المقامات فحرم
ان يشرح في الصلاة ونحو الطريقة اربعة اركان
في افعال الصلاة وتوابعها وفصولها
في الافعال وهي الواجبات او مندوبة والواجبات ثمانية الين واليكبر والقيام والتواذ والركوع والسجود
والقنود والتسليم والمندوبة ذكر في تضاعيف هذه ايشاء الله تعالى الين وقد سبق بيان حقيقتها و
وجوبها وكذا مسائل هل ان الشرط لا يفرز لان الشرط ما يتوقف عليه تأثير الدثر او ما تعف عليه صحة الفعل
واليمينان موجودان في السنة لان اول الصلوة التكبير والين فمما رزقناك من نعم الله انك تعلم ان اولها الركعات فجزا
لافتوت الى نوافي ويتسلسل لان الين يتعلق بالصلوة فلو كانت جزا منها لتعلق الين بنفسه لان قوله
انا الاعمال الثابتة على تغييره العمل للين وكفى الحال فانه ان الجزاء والشرط شركان في الين لانهما فيهما اذا كانت
الجزا ركنا وبغير تان بان الشرط ما يقدم على المامية كالطهارة وسر العورة والجزا ما يلزم منه المامية كالركوع و
السجود واصل الجزا ما مثل عليه المامية وتقصي ترك الكلام والتعليل الكثير وسائر المقصودات فانها ما مثل في

الصلوة على وجه تركها مع انها لا تعد في ذاتها بعد ما نعلم شرط واجب بان المراد ما يشمل عليه الماهية من
 الوجوه والملاحقة التي اقتضاهما التكسر واختصاصها التسليم وظاهر ان الزول امور عديدة ليس فيها لاحق وهذا
 تفسير لا فروع الشرط ما عدا ما قبل ان الشرط يساوي جميع ما يقرب من الصلوة والركن ما يكون مقبولا لا
 مساويا فان المطابقة والاستقبال يساوي الركوع والسجود وسائر افعال الصلوة بخلاف الركوع فانه لا يصح
 جميع الافعال ولا ريب ان جميع الصلوة انما تتم من هذه الافعال المخصوصة فالحال مسرح فيها ليس بمقتضى وان
 وحدتها سائر العبادات وظاهر ان الشرع معارضة للكيفية الذي هو جزء وركن فلا سعة لشرائطها في الاجزاء وخصوصا
 عند من اوجب بسط اليدين على الكيفية او حضور يمين او يمين الى اخره لان قوله تعالى وما امر الا بالصبر والصلوة
 لا الذين حضورا باعتبار العبادة حال الاخلاص وهو المراد بالشرط لان معنى بالجزء الا ما كان مستطاعا للشيء بحيث يشتمل
 الكل حقيقة واحدة وجب كسب من تمسك القائلين بالشرط المانع الاول فلان الشرع وان توقف عليها تأثير
 المصلحة في جعل الافعال متباعدة او توقف عليها صحة الفعل بمعنى استتباع عناية من الواب فلا ينافي في ذلك
 فثبت ان سائر الاجزاء التي هي كذلك يتوقف عليها الصلوة في صحتها وجعل افعالها متباعدة بها شرعا عاوت
 معية فلم لا يكون الشرع كذلك وعن الثاني انه مصادرة على المطلوب وعلى الثالث منع الملازمة ومنه المنع ان
 قولنا ان الشرع من العبادة مقرر الى انه ليست العينية فلهذا يخرج عنها الشرع والشرط الاول المعروف بوجوب الشرط
 والموقف عن الرابع انه لما كانت الشرع لا يحتاج الى ان يكون متعلقا بيقين اجزاء الصلوة فلا يتعلق بنفسها فقول
 المصلي او قصده اصلي عبارة عن الايمان بعظم افعال الصلوة تسمية للشيء باسم اكثره وعن الخامس ان الشرع
 حاصل من جزء الماهية وكلها ضرورة ولا يلزم من الشرطية ومنه المسئلة لا جدوى لها فيما يتعلق بالاحوال بالعمل
 الايمان ذلك كذا لزم ان كان مصليا في وقت كذا او اتى بها الصلوة في وقت كذا اما ان جعلنا ما في الشرع اسحق ورواها
 فلا الاتفاق واقع على اعتبار ما في الصلوة كحتم سطل الصلاة فواتها ولو نسيها ما سوا جعلنا بالشرط او فروع
 وقد اختلفوا في المقابلة لشرط واجبا للوجوهين الاولين وانما يتحمل من ان القول بالشرطية يستلزم جواز التمسك
 قاعدا او غير مستقبل بل غير متطهر ولا مستور العورة فليس يسيرا في المعارض المعتبرة للجزء في هذه الاحتمالات
 ولو جعلنا بالشرط الشرع قصد متعلق المقصود فلا بد من كونه معلوما في اجزاء الصلوة ووضعا
 الواجب من التعيين والاداء او القضا والوجوب للرب الى الله تعالى ثم قصد الى هذه المعلوم حقيقة
 ان اذا اريد منه الطهر مطلقا لا طريق اليها اخضرار النوى بميزة عن غيره من الدين ما اذا قصد الكمال

الى انعامه تعالى وليس فيه ترتيب حسب التصور وان وقع ترتيبا فليس هو حسب التفسير غير بالالفاظ
فرواها ذلك فلو ان كلفنا احقر في هذه الطر اواجبه المودة لم استخرج مصداقها تو باوكر كان ما واولو جعل
الترتيب كان استخرج الطر اواجبه المودة المتقرب بها وكره مع اراده التقرب من حيث الشدة ولكنه كلفى اراده التقرب
منه من احضاره او لا ومن جعله مشحوا بالعبارة لا كلفى شخصه من جعله عام ومن ثم جعل احضار الذات والصفات
مشحومات ولم يجعل الترتيب مشحوا بل جعلت عام فاللام التعليل في قوله التقرب الى الله تعالى فان ملت بين
الى انطبق هذه العبارة على الية الموعودة هي اصيل فرض الطر الى افره فان مفهوم هذه العبارة المذكورة
في الكتاب تعنى ان موله اصيل الى افره بعد ذلك الاحضار فلم يكرر الية اوية الية وبها محال ان ملت اذا
عبر الكلف بهذه الالفاظ مقوله فرض الطر اشارة الى الرض والتعيين واداء الى الاداء ولوجه الى التعليل
المكملون من اذ ينبغي فعل الراجح لمعرب او وجه وجوب مقوله قرب الى الله غايه الفعل المتعبد به وفي هذا
احضار الذات والصفات كما ذكر مقوله اصيل هو عبارة عن قصد المعلق بها وجود ان كان مقدر الالفاظ
فانه متاخر معنى وفي قولنا التقرب الى الله اشارة الى ما يدهى ان العامة ليست متعددة بل هي متحدة اعني
التقرب الى الله تعالى الذي هو غاية كل عبادة وعلى ترتيب الشدة الموعودة ملك الالفاظ المخصوصة ايشعارها على
اللفظ لم لو الايمان فيها بلام التعليل شكل اعراض من حيث عدم تعدد المفعول لاجله اذا كان المقيد واحدا
بالاو واعتر بعض الاصحاب بان الوجوب ملاني هذه الشدة لما قبله والتقرب بما للوجوب فيقصد القا
بحسب تعدد المقيد فاستغنى عن الرواد واصورت الية على الوجه الذي ذكرناه لم يكن الا غاية واحدة ونزول
ذلك الايراد من اصل مع انه ليس له معلق بالية الشرعية بل معلقة بالالفاظ التي لا دخل لبيان المقصود وان
اريد التفسير بطائى ما ذكرناه لمعنى مطلق اصيل فرض الطر اواجبه المودى او التقرب الى الله وعبارة
العبارة كما في معنى هذا المقام نحوها من عبارات والروض بها اتصال المعاني الى فهم الكلفين التلخيص بها ومن
الاصحاب من جعل احضار ذات الصلوة وصفتها بما المقصود والاعور لا يربطه شخصات المقصود الى
قصد الذات والصفات والتعيين والوجوب والاداء والقرية وكانت منه هكذا اصيل فرض الطر بان
النية بكرة الاعوام مقارنة لها ثم اقر بعد افعال الصلوة الى اوجها ثم بعد اصيل فرض الطر على هذه الصلوة
اداء الى افره ومنه وان كان مجزا الا ان الاعراض عنه من اوصافه احد ما لم يبعد عن السلف فعمله بها
انه راده كالجهد الاصل عدمه والثبات عند مرانته من الصدور ثم عرف في الله الاسي تلك الاعراض المحل

مفصلة وان كان الغرض التفصيل معدوات وان كفى بالتصور الاجمالي فهو حاصل بصلاده الظاهر لافسائلك
 الافعال على ان جميع ما عدوه انما تعد التصور الاجمالي افواجب كل واحد من تلك الافعال لم تعرض للمع
 افرانها ما دبره وصوره اذا عرفت ذلك فاعلم انه يجب عند احضار الذات والصفات والقصد اليها ان كل
 قصده مقارنا لاول الكيسر وسعى على استحضاره الى اسماء الكيسر فلو عرفت كل تمام الكيسر في الاعتقاد بها
 احدها نعم لمسه هذه الاستدانة الفعلية وان ما بعد اول الكيسر في حكم الاستدانة والاستمرار الحكمي كما هو في
 والثاني عدم الاعتقاد بها لان الغرض بها انعقاد الصلوة وهو لا يحصل الا بتام الكيسر ومن ثم لم يراى التتم
 الثاني انشاء الكيسر بطل عمده الوجه وجوبه الا ان يودى الى الخرج ومن الاصحاب من جعل التنبه باسمه من ال
 والراوى مع العسر محض حصول اول الكيسر ففرقه ومن العامة من جعل تقديم التنبه على الكيسر يسمى بكيسر العسر
 وهو غير مستقيم لانه ان وقعت المعارضة بعدة في المعبره والالم يميز وانما جاز التقدم في الصبر بعد المعارضة
 يجب ان يعصفي اليه جميع مشتملات الصلوة لان جليس الفعل لا يستلزم بوجهه الا بالمدى ما ذكرناه انما
 مثل يجب تعين التوفيق او جبه في التغير لغيره عن الطهر المعادة مثلاً والظاهر ان الوجوب كاف عنه ويخرج
 المعادة ان الى متى اليه ولو جعله معللاً لقوله لوجوبه وان فيه دلالة على ان العمل واجب في نفسه والمكملون لما هو
 اتفاق الواجب لوجوبه او وجوبه جميعاً من الامر من فينوى الطهر المفروض او الواجب كونه واجباً وهذا
 يطرأ في جميع نيات العبادات وان كانت تدبى انوى الرب لئذ يمكن معظم الاصحاب لم تعرضوا الى غير الصلوة
 ولو نوى فريضة الوقت افرأى منه الطهر او العصر مثلاً لاجل التعيين به اذا اشترك لهما هذا اذا كان في
 الوقت المختص اما في المشترك فتحمل المنع لا يشرك الوقت بين الفرضين وهو الاقرار ان فضة الترتيب كحل هذا
 الوقت للاولى ولو صلى الطهر نوى بعداً وفضة الوقت اقرار وان كان في المشترك وكفى ان سوى فرض الطهر
 لانه وصار علماً على الصلوة وان كان في الاصل اسم الوقت الطهره ولا يعقوال منه فرض صلوة الطهر على
 الاقرب لا شرط تعيين من ذكر الركعات والاعاويل الافعال بل كفى الاجمال في احضار ذات الصلوة
 ولو تعرض للعد ولم يفر ولو اخطأ في العدد لا اقرب البطلان الا ان يكون الخطأ في اللفظ فلا يبره به ولو اخطأ في المساء
 من التمام والعصر كان في احد الاماكن الاربعه وكما لو قصد اربعة فرائض ولم يرد الرجوع لسوءه على قول افرأى من
 بعد وجوب الصلوة وصلها بما سافر اعلى قول من كثر من الاصحاب بانه لا شرط التعيين بل كفى القصد الى
 مطلق الصلوة ولهذا كثر عدول المسافر الى مطلق الصلوة ولهذا كثر عدول المسافر الى التمام لو نوى في

اشاء الصلوة الاقامة وتحمل وجوبه بان النوصين مختلفان فلا تخصص احدهما بالاخر وعلى الاول لو نوى احدا
 ولا العدول الى الاخر وعلى الثاني تحمل ذلك لاصالة بقاء الجهر وتحمل جواز العدول من التمام الى النقص دون العكس
 كيلا يقع الزيادة منه ولا شرط تعيين الاستعمال لمصلحة وان لم ينو كما لا يشترط ان يسهى او ما طاهر ولا تعين
 السوم ولو نوى طهر الجمعة وكان الخميس ما كان متقدما لا قرب البطان وان كان طاهرا لم يفران الوقت
 لمن سهره انما لو نوى العاصي طهر يوم الخميس وكان عليه طهر يوم الجمعة لم يفران الوقت فمقتضى ان لا يشترعا
 اثنى وقت الفعل وانما المصطفى واجب في وقت ولم ينو ما وجب لكل الا في الاية قصد ما في فحده وانما اعطى في نسبة الى
 زمان لا يفرق ترك نسبة السهر ولا شرطه في القيام او القعود ولو نوى الوضوء ما عدا وضوءا لم يلزم بالقيام او بالعكس
 فالاولى البطان للمعجزة قال ابو الصلاح من حق المصلي ان يكون طاهرا بايقاع الصلوة على الوجه المشروع
 مكافاة الاحكام والشروط والكيفيات عابدة في حال فعلها كونه مقرا بانفسه بما في حاضره قال سيب ان
 يوجب فعلها من الشواب والنجاة من العقاب ولتتقوى به ويرغم الضالون لا يفي النافذ من بينه
 سهره كما لا يستلزمه العد المندوب والواجب الاقرب اعتبار اضافتها الى التواضع ليشير في الليلة نفسها
 الى الليل والعاضل كفى شبه العقل في الواجب ويؤيد لا يشترط ان لا يبدى من شبه النقل ايضا فيها ولو نوى
 في النقل عدا وقتها بجواز الزيادة على كسوف طه الزيادة والنقص ولا يشترط في النافذ المطلع سوى النقل
 التردد لوفوق بين الكسوف ومن التردد قوله نعم وان شاء الله بطلت الزينة الا ان يكون مستحضر لها في النقل
 حال التلطف والاستحباب من اللطف والقلب في الزينة ان الشئ من افعال العباد ولم يستعمل اللسان
 فيها ولو لم يفر يجب استدام حكم الزينة الى اتمام الصلوة اجماعا ولا يجب الاستحضار الفعلي لعمدة على الواجب
 لتحقيق انعقاد الصلوة ومعنى الحكم ان لا ينوي المتأخر في باقي الصلوة ولو نوى الخروج في الحال او تردده او شك
 هل يخرج ام لا بطل ما خوطب النفس بالوسوسة فغفرو ولو نوى الخروج في الثانية او علمه على امر ممكن او نوى سقسق
 الافعال على الصلوة او نوى بواجبها الدرب او ما داسها العضاء او ما فاعل الظاهر العبر او الراد لو كان باله
 المندوب بطلت لعدم الاستمرار الواجب اما لو نوى بالزيادة على الواجب من الافعال المحبوب او
 الراد او غير الصلوة فانه لم يمتحى بالفعل الخارج عن الصلوة فسطل ان كثروا الا فاد لو نوى فعل المتأخر
 كالحديث والكلام والاستدبار في الابطال وجهان او غيرها لم يمتحى في الثاني من اراد في الضدين وكذا
 من الزينة الى غيرها في الفوات المرتبة ومن المخاضة الى الفاتية بالعكس ومن الوضوء الى النقل

لطلاب الجماعة واما في قوله الجهر فيها لا يجوز النقل من الفعل الى العوض لان القوى لا يبنى على الضيف للشيء
 قول بجوازه في الصبي يسلع في اثناء الصلوة لوروى الرضا عن غيب النسيم بغير لوروى الفعل حينئذ يسمع
 الانفصال لجميع الصلوة خطأ والقرب الا اذا استتاع فيه الرضا ما في الانفصال فلا يضر خطأه في الشرع لما رواه
 عبد الله بن ابي بصير عن الصادق عليه السلام في رجل قام في صلوة ورضه فضلى ركعه وورى انها ما فله فقال
 الى من في ما رواه قال اذا لم يفرغ من ركعة في الركعة في الرضا وانما يجب العزم من صلاة الى
 ابتداء في اول صلاة وورى يونس عن حماد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل قام في الصلوة المكتوبة
 فسيما فطن انها ما فله او كان في الناطق فطن انها مكتوبة قال ي على ما اوضح الصلاة عليه لو شك في
 اليه بعد الكبر لم يلق لا سعالا عن محله ولو شك وسلم كبره اعادة ولو شك في اثناء الكبر فاقرب الاعادة
 خصوصا اذا اوجبا استحضار ما الى اذ الكبر ولو شك هل يولى ظهره او عمره او خلفا او وضعا على ما قام اليه
 فان لم يعلم بطلت صلاته لعدم الترجع ولو شك بعد صلوة اربع هل صلى الظهر او العصر فاقرب البناء على
 الظهر لان الظاهر انه يدرك ما لو احب او لا يحل ان يصلي بها عيم مرددة من الظهر والعصر كقول البراءة به
 اذا كانت الاولى صادقة الوقت المشترك قال في الخلاف ومن فعل في صلوة بنية النقل ثم تفرق
 خلاها اتماما فانه يجب عليه اتمامها قال ان بعد ما التذنيب بعد العجب كاستغفار القول نعم لو لم يلفظ بالتذنيب بطلت
 صلاته وسياتي ان شاء الله تحقيق ذلك الواجب كتبه الاوامر وفيها مسائل في ذكر في الصلاة بمعنى
 الصلوة مكرها او سهوا او غاوكه انا في اركان الصلاة الى هي السجدة والقيام والركوع والسجدة وانما القول
 النبي صلى الله عليه واله لا يقبل الله صلاة امره حتى يصح الظهر وما وضعه يستعمل القبلة فيقول الله اكبر ولاه كان
 يفتح الصلاة بالكبر وانما وسال زياره الباقر والصادق عليها السلام في تاسي تكبره الاوامر فقال لا يعيد رواه
 علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام وما زاد هذه الروايات ان الناس لا يصعد روايه الجلي عن الصادق عليه
 السلام وورى في حديثه عليه السلام وزاد من الباقر عليه السلام ان الناس يكره قبل الركوع او بعد ما يورى في الركوع
 عن الرضا عن تاسي تكبره الا فتاح حتى يكره الركوع وورى الرضا عن الصادق عليه السلام من نسي ولم يكبر
 فدا ما رواه فقال ان ذكره هو قائم فليكره وان ركع فليص في صلاته وهذه الروايات مخالفة لاجماع الاصحاب
 بل اجماع الامه الا الزمري في الاوّل في ما فيها لم يطل الصلاة مكرها سهوا وحلها الشك على الشك الكبير
 من الصلاة عندنا وعند الاكثر لقول النبي صلى الله عليه واله انما هي التكبير والتسبيح وقوله العزان وقال سأل

من العام ليس التكبير من الصلاة بل الصلاة بآباده لقوله صلى الله عليه وآله التحريم الكسرة والمضاف من الصلاة
فذلك كل في معاركة ويصح إضامه إليه كما قال ركوع الصلاة وسجود الصلاة ووجه زعموا ما رواه محمد بن قيس
الباقر عليه السلام إن أمير المؤمنين عليه السلام قال أول صلاة أحكم الركوع فالمراد أن أول ما يعلم به كون الإنسان
مصليا الركوع لأن ما قبله يحمل للصلاة وغيره ما وإن الركوع أفضل مما سبق فكأنه أول بالنسبة إلى الفصل وترويه
رواية زرارة عن الباقر عليه السلام في فرض الصلاة ما بها الوقت والطهور والركوع والسجود والقبلة والدعاء
معان فيها الله أكبر قربا ثم عكس الترتيب أو عرف أكبر أو تكبره أو قال الله أكبر بطلت لأن الذي وقع ما
من النبي صلى الله عليه وآله هو الصلوة المخصوصة فلا يجوز العدول عنها وابتعد من الإساءة قول الله العظيم أو
الحليل وقال ابن الجيند معتق قوله الله أكبر وإن كان فعله مكررا ولا يحرم التكرار رأسيا فعليه صواب
الشرع لا ولم يعلم وجب عليه التعلم ولا صلى الأصح صحت الوقت فحرم بلفظه لأن المعنى يقتضي العطف فإذا اعتذر
اللفظ وجب اعتبار المعنى أما الأخرى فمنحجب عليه النطق بما كان فإن اعتذر بكون لسانه وأشار بأصبعه ويكون
ذلك بدلا من اللفظ تحصيل المعنى مما أمكن ولو أعمل المصلي بحرف منها بطلت مع لو وصل منه الله الأقرب البطالة
لأن التكبير لو أورد من صاحب الشرع إنما كان تقطع التهمة ولا يلزم من كونها مكررة وصل سقوطها إذا سقطت منه ولو
من خواص الدين بكمال متصل ولا كلام قبل كبرية الإعرام فلو تكلفه تكلف فلا يحتاج إليه فلا يخرج اللفظ عن
أصله العهد وشرعا شرط فيها جميع شروط الصلوة من الاستقبال والقام وغير ما حقيقا لم يذكره
أحد في القام أو وسواها إلى الركوع كاستحقاق المأموم بالأقرب البطالة لأن الانحناء ليس قسما حقيقيا بل
مقدرا فله الأقرب المنع لعدم نيتها ووجه الصحة حصول التوب والقصد إلى الصلاة والتحريم تكبيرة أقام فيها
من خصائص النافذة يجوز الشيخ أن يأنى بعض التكبير فحينئذ لم ينصف على ما حذره وشرط فيها الواردة فلو
من الحلاله وأكره تكبيرة الله الحليل أكبر أو دعا إلى أكبر أو سكت بينهما بما ينفصل أو جعلها على هيئة اللفظ
باسماء العدد بطلت لأن كل ذلك يصير لثمة المصلحة من صاحب الشرع شرط القصد إلى الإفراغ فلو
قصد به كبر الركوع أو لم يقصد أحد ما بطل ولو قصد جميعا كافيا لما عوم بالافراد من باب ابن الجيند في
في الخلاف محتج بما جاء عن رواه معوية بن شرح عن الصادق عليه السلام إذا جاز الرجل مناديا أو الأمام
راكب أو أنه تكبيرة واحدة لم يخل في الصلاة والركوع ويمكن حمل كلام الشيخ والرواية على أن المراد سقوط
الركوع مما يكون له ثوابا لا يثبت له بصورة التكبير عند الركوع لا على أن المصلي قصد جميعا لأن الفعل الواحد

لا يكون له جزم وجوب رندب ولو قلنا بوجوب كبيرة الركوع كما يجزى وقد صرح الشيخ بما في الخلاف لم تجز الواحدة
داخل المصيان مع اختلاف الاسباب خلاف الاصل وكذا لو ذكر كبيرة الركوع لم تجز الواحدة مع توهم قصد تمامها
ما لا قرب عدم تحرمة الصلوة لعدم محض القصد اليها ولا ينعقد صلواته فلا ايضا لعدم تيقنه او لان السبب الواحد ك
عن المصيان فعلى هذا النوع المشغل بالكثرة الواحدة بكثرة الاعوام والركوع لم يحصل ولا احدهما وعدى في نش
السؤال نظر لان الاسباب قد تدخل وجوبها في افراد الفعل الواحد للحبس واما ليس للرب كما في افراد
المندوب عن اسباب كره والفعل الواحد يحصل به الواجب والندب كما في الجمع بين الصلوة على السبب
متساو والمقتضى فيها كوكبر للافصاح كم كثر ثانيا لمصاحبا للتمه ولم ينو بطلان الاولى بطلت الثانية لانه
ركن ملوكه بالثالث صحته ولو نوى بطلان الاولى وقلنا بان الله كاشفه صحته الثانية ولو نوى بالثانية لا فساد
غير مصاحب فيه الصلوة فالاقرب بطلان اما اذا لم ينو بالاول الافصاح فظاهر لعدم المعارضه واما اذا نوى
فزيادة الركن ان قلنا انه منه الافصاح المجردة عن نية الصلوة يحصل ركبتهم والافعال ابطال يستحب فيه
الايمان بلفظ الكلام من غير فعل وان في هذا الف المخلل بين الالاء واللام كره ولو استعمل بالكلية بطل
ولا يجره كالتأني والالاء الضعيفة منه بالسقوط ولو مدغمه الله صارت قصوره الاستغناء فان قصده بطلت
الصلوة والافنية ورجحان البطلان كوجه عن صيغته الاجزاء والصحته لان ذلك كاشع الحركه والاول
اولى واما بلفظ الكبر على ربه افعلى فلو اشع مع الباطن صارج كبر نفع الكاف والباء وهو الطبل له وجه
واحد فان قصده بطلت والافال بجهان اما لو كان الاشع يسير الايتول عنه البت لم يضر يستحب رفع
اليدين هو يسير ركبة الصلوة ووجه الترضي لان النبي والائمة عليهم السلام فعلوه ولا امر في قوله تعالى فصل اذا
واخروا روى ابن سنان عن الصادق عليه السلام في الحرف اليمين هذا الوجه قلنا الفعل اعم من الواجب و
الندب وكذا الامر وجه الرفع مجازاة الاذنين والوجه لما روى عن النبي صلى الله عليه والصادق عليه السلام قال
الشيخ حمادى بها سمعته الاذن وقال ابن ابي عمير رفعها حذو منكبه او حال خديها ولا حاذر بها اذنيه وقال
ابن بابويه رفعها الى السرة ولا حاذر بها الاذنين حال الحدين وليكونا بوسطين ويستقبل بباطن
كفيه القبلة ولكن الاصابع مضمومة وفي الابهام قولان وفرق اول واحتماره ابن ادريس تبعا لمقتضى وابن
البراج وكل ذلك منصوص ولو كانت بداهة تحت ثيابه ولم يحرك جوارفها تحت الثياب ولو كان سهلا لم يرفع
من حال الرفع رفع المقدور ولو كان ما حذر رفعه الاخرى ومقطوع اليمين ورفع الذراعين ولو

قطع الزرع عن رفع العضدان ولو قدر على الرفع فوق المكنس ما دون الاذنين لم تعد على مجاوزه الاذنين
 الاول اشتماله على السج ويكفي ان يتجاوز بهما راسه واذنيه احدا المارواه العام من نهي النبي ص ورواه ابن
 ابي عمير فقال قديما عن امير المؤمنين عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله مر على يصلي وقد رفع يديه فوق راسه
 فقال يا ايها المرفعون ايديهم فوق رؤوسهم كما بنا اذ ان حل سمس معن ابي بصير عن الصادق عليه السلام اذا
 افتتح الصلاة فكبرت فلا تجاوز اذنيك ولا ترفع يدك الدعاء بالكسوة كما ذكرها اسكندرا الاصح ان الكسوة بدنية
 في صدر الرفع ونفي عنه اسباب الرفع لاني حال التمام فوضعت راسي الى راسي كما قاله بعض الاصحاب يقول
 غار راسي الى ابعدي الرفع من راسي جبال ووجهي عن السمع والوقوف من الرجل والمرأة في ذلك ولا ينص صلاؤه العوض
 والغسل وشك استجاب الرفع في كبره الا انهم قد اتفقت على استحباب الرفع في الكسوة كماله ب
 في ارفه ما روي عن النبي صلى الله عليه واله انما قال الكسوة برفع يدي عن راسي الجهر باللام لم يعلم من خلقه افساحه الاسرار للعلم
 بالمتروكة الجهر في ذلك والاطلاق الجهر في رفع الصوت بها والتوجه بسيفه او اربع او احدى الرواية الى بصير
 الصادق عليه السلام اذا افتتح الصلوة فكبر ان سنت واحدة وان شئت ثلاثان سنت فساد ان شئت سبعة كل
 ذلك محرم ترك اذ كنت امام الجهر الا بكبره واحدة ليس عقيب التمام بل يروي الجلي عن الصادق عليه السلام
 ان التك الحكي لا اله الا انت سبحانك اني ظننت نفسي فاعرف ان لا اله الا انت سبحانك كبريك من ويحيى
 ليك وسعديك والحي في يدك والشه ليس اليك والهدى من مديت للجنتك الا اليك سبحانك وحسانك
 تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت ثم بكبره اسكن وقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض
 عالم الغيب والشهادة خيفوا مسلموا وانا من المسلمين وروي زرارة عن الباقر عليه السلام في التوجه وجهتي
 للذي فطر السموات والارض على علم ابراهيم خيفوا مسلموا وانا من المسلمين ان صلاتي ونفسي ومحياي ومماتي
 لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين وقد ورد الدعاء عقيب السجدة قوله يا محمد
 قد اتاك النبي وقد امرت المحسن ان يتجاوز عن النبي وانت المحسن وانا النبي فصل على محمد وآله وتجاوز عن
 قبح ما تعلم من ذنوبه وايضا انه يقول رب اجعلني مقبلا الصلوة ومن ذنوبي الاية وكل حسن قال الاصحاب و
 سحر المصلي في تعيين كسرة الاحرام من هذه والافضل جعلها الاخير والاقر بعموم استحباب السج في جميع
 الصلوات وقال علي بن بابويه يخص بالمواضع الستة اول كل فرض واول صلاة الليل والوتر واول نافله
 الاذلال واول نافله المغرب واول ركعتي الاحرام وازاد الشنجان الوتره لان ذكر الله تعالى ما لا يخفى ومطلقة

فالتخصيص يحتاج الى دليل ويجوز الاول لا ينهى لاراده زياره عن الباقر عليه السلام استفتح الصلوة بسبع تكبيرات
وزاد ابن الحنبل بعد التوجه استحباب كرات سبع وسبعان الله سبحانه والحمد لله سبحانه والاله الا الله سبحانه عز وجل
يدبره ونبيه الى الائمة علم وروى زياره عن الباقر عليه السلام اذ كرت في اول الصلوة بعد الاستسقاء احدى
عشرين تكبيرة ثم تسبب التكبير اذ كرت الحق المعلوم الامام حال الوارده استحباب التوجه بالسبع ثم تواسي في
الاختفاء كما تاتي ان شاء الله ولو عاف موت الوارده ترك التوجه فالن في المبسوط روى زياره عن الباقر
عليه السلام ان الحسين عليه السلام ان الحسين عليه السلام اطاع عن الكلام فخرج النبي صلى الله عليه واله الى الصلوة قائما
عن يمينه وفتح رسول الله صلى الله عليه واله الحسين عليه السلام فاعاد رسول الله صلى الله عليه واله التكبير فاعاد الحسين عليه السلام
فبعده اسبعا فثبت التكبير كذلك وروى شام من الحكم عن الكاظم عليه السلام انه اقرى وصى ان النبي صلى الله عليه واله
والا لما اقرى الى الساعات سبعين تكبيرة عند كل حجاب تكبيرة حتى وصل الى مشي الكرام وروى الفضل بن
شاذان عن الرضا عليه السلام انها صارت الكثيرات في اول الصلوة سبعا لان اصل الصلوة ركعتان وسبعا
سبع تكبيرات للافتتاح والركوع وكثيرتين للجمود فاذا اكبر سبعا او لا يفره السبعون عن بعض الكبريات قال
بأمره لا ينافى في هذه العلل بل كثر مما ذكره قال وسأل رجل امر المؤمنين عليه السلام عن معنى رفع اليد
في التكبير الاول فقال معناه الله اكبر الواحد الاحد ليس كمثل شي لا تلمس بالاحساس ولا تدرك بالحواس
روى الجلي عن الصادق عليه السلام ان الامام سمرق الت الزايدة ويجوز بالواجب لا يستحب رفع اليد
بالدعاء من التكبيرات ولا بعد ما قال ابن الحنبل وطائفة الاصحاب انه لا يرفع يديه بعد دعاء الصلوة الادعاء الموت
لا فرق في استحباب الكثيرات من المفرد والامام والمأموم وطائفة ابن الحنبل احتصاص المفرد بالاستحباب
وهو شاذ تكبير المأموم بعد تكبير الامام حقيقة لا القدرة ملكه كرفع الشئ الصحيح في المبسوط كما يجوز ان يسأروا
في نفيه الافعال وان كان ما فرقه في التكبير افضل ومنع منه في الخلاف لان معنى الاقداء ان يعمل الفعل كالفعل
الامام وذلك لا يكون الا بعد فراغ الامام ولما روى عن النبي صلى الله عليه واله ان الامام موقوف بما ذكره واودع
نص ما ذكره قبله لم يعرج ووجب قطعها بتعليمه وسألف بعدة قال وكذا لو كان قد صلى مسامنا الصلاه واد
ان يدخل مع الامام قطعها وسألف مع الطاهر ان هذا القطع في الموضع من مستحب تحصيله النصيب الجاهل واما
وجوب كونه بتعليمه كما ذكره الشيخ فشكل على مذهبه من نبيه التسليم يمكن ان اراد به الوجوب الحصري بينه
ومن فعل ما في المتأنيات وان كان التسليم افضل اما وجوبه عينيا فلا وجوبه عند العالمين بنده التسليم

وانما اقرع النسيء والكسرة ليمض في امن الصلوة اذ هو قبلها شرط محض وفي اشهرها
مردودين الشرط والخروج لو قدم المحب فيه عليها جاز كما فعله جماعة منهم الشيخ المبسوط والحكام انا في واجبه اولى
صحتها وفي الواجبات حسابا على وجوب القيام اجماع العلماء قوله تعالى وقوموا لله قانتين اي مطيعين وروى
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال امر ان من الحصى من صلى قانتا فان لم يسقط قنعا عدا فان لم يسقط فعلى
وروى ابو حمزة عن الصادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى الذين يذكرون الله قانتا وقعودا على جنوبهم اليه يصل
قانتا والمرضي يصل على السوا والاصغف من المرض يصل على جنبه هذا القيام الاشبايع الامثال والا
كل الاشبايع اطراق الراس او العبرة نصب الفقار وكل بالليل الى الميمن الى اليسار ايجاد الحث
تروى عن سنن القيام وكذا اذا انحنى ولم يبلغ حد الركوع لم يكره انما من تقوس ظهره كبره او زمانه ما يخرجه
الحال بل يجب عليه القيام كذلك ولا يجوز له القعود عنه ما لم يزل بالاقبال ان يكون في مرضه الى سعي محث لورفع
السوا سقط وروى عن ابن جعفر عن اخيه عبي الله الاستناد الى جانب المسجد ووضع اليد عليه من غير وض ولا علة فقال
لاباس وكذا الاستعانة على القيام بتناول جانب المسجد من غير علة واخذ ابو الصلاح بطائر الجوفعة الاعتماد على
يكاوز الصلبي عن ابنيه كرمه وبار الخ لا يميل على الاعتماد صري اذا الاستناد بغيره وليس يستلزم له اتمام الضربة
فلا شك في جواز الاعتماد ولو عجز عن الركوع عو السجود وقدر على القيام لم يسقط له سجود عنها ووجب القيام ثم الا
ما قدر منها ما كان تقدر او ما لا راس فان تعدد بغيره ولو قدر على القيام في بعض التوادره وجب لو
عجز عن القيام اصلا فقد ولا غيره بقدرته على المشي بقدر صلواته اذا كان سجد عليه القيام للصلوة لتول البعير
ذاك السواء علم بنفسه وروى جمل عن الصادق عليه السلام سوا علم شفه او اعوى يلقم في رواية سليمان المزني
عن العمدة المرضي اما يصلي قاعا اذا صار الى حال التي لا تقدر فيها على المشي بقدر صلواته ويحل على من
يمكن من القيام اذا قدر على المشي للسلام بينهما غايبا فلا يرد حوزا انما كانا لو قدر على القيام فلا يقدر على
المشي وجب له عجز عن القيام مستورا او قدر على القيام ما شاء لم يضطر ما من غير معاون في ترجيح على القيام
معاون او على القعود لو تعدد المعاون بطريقين ترجيحهما عليه لان الاستوار ركس في القيام اذ هو المعهود من
صاحب الشريعة وقال الفاضل كمال المشي ولا يصلي قاعا اذا شغل فوضه الى القعود فقد كلف شأنا والا
ان ترفع يداك من رجليه ركعا وسرك من السجدة من وتشتبه لا يردى عن النبي صلى الله عليه واله لما صلى
جالسا سارعا ما ذكره في رحله وشرائط للوضوء والاعمال وانما حملناه على الذب لما رواه معوية بن ميلة عن

الصادق عليه السلام في الصلوة جالساً مع اوسط رجليه لئلا يباس بذلك ثم يكرهه الا فعلمنا روى ان النبي صلى الله
 عليه وآله قال لا تقعدوا القعاء الكلاب وفسره الاصحاب بان يوس بجلده وصبغ اليقظة على عقبيه وفسره ابو عبد الله بان يركب
 على وركبوسه فخره وركبته وصبغ يد على الارض لان الكلب كما يضع وقال بعض الاصحاب ان يركب على
 عقبيه ويجعل يديه على الارض والمراد بشئ الرطوب ان يفرسها تحتها وتقع على صدره ما نفعه اقعاء
 بعض الاصحاب في كيفية ركوع القاعد وجهين ذكرنا بعض العامة وبما انفقار بان الاول ان ينجي حتى يصير
 بالاضافة الى القاعد المنصب كالركع قائماً بالاضافة الى القائم المنصب صرف النسب من حال الاشياء
 ومن الركوع قائماً وقد كان المائل من شخصه عند القعود وسوقه رفاعته فيجئ بكل تلك النسبة الى ان
 تنحى الى حد يكون النسبة منه ومن السجود كالنسبة بينهما في حال القيام ومعناه ان اكل ركوع عند القيام ان ينجي
 كسب سوي ظهره وعقبيه ويد صاحبه كادى جهته موضع سجوده واصله ان ينجي بحسب حال راحته ركعة وح
 تعال وجهه او بعض الوجه ما وراء ركبته من الارض وسعى بين الوضع المقابل وموضع السجود مسافة في
 هذه النسبة في حال القعود فاكل ركوع القاعد ان ينجي كسب كادى جهته موضع سجوده واصله ان ينجي قدر
 ما كادى وجهه ما تقدم ركعة من الارض لو قدر القاعد على الانحناء الى اقل ركوع مثله ولم يقدر على
 الزيادة عليه فحب عليه الايمان به للركوع مرة وللسجود اخرى وليس لان بعض منه للركوع ليصير السجود اقل
 لانه مستلزم ترك الركوع للقعود عليه وموعه جابر قدر على اكل ركوع القاعد من غير زيادة ما لا يوجب
 المساواة للاول وان اتي بمرتين لكن يجوز هنا الاقتصار في الركوع على الاقل وانما السجود وما لا يزيد
 والظاهر انه لا يوجب ذلك لبعده المنع من الركوع الكامل للقعود عليه قدر على اكل الركوع وزيادة
 محب ما اثار السجود بالزيادة مطعاً لان العرق بينهما واجب مع الاحكام وقد امكن وسوم في قولهم
 محب ان يكون السجود اقل قدر على زيادة الخفض في السجود ولا يربط في وجوبه حتى لو امكن
 السجود على احد الجنبين او الصدغين او الدمن او عظم الراس وجب والا وجب ما راسه من الارض
 بحسب الطامه ولو انما الى رفع بالسجود عليه وجب لما سبق في باب السجود عليه من رواه ابى بصير عن الصادق
 عليه السلام ركع اكل الركوع فلما رفع تعدد ذلك السجود اقتصر على القعود لان الاخفضية لا يجب مع
 الاحكام ولو علم من نفسه انه اذا ركع اكل الركوع ينجي عن اخفضية السجود اقتصر على اقل الركوع
 يجوز القعود مع القدرة على القيام لحايف التلف من القيام او زيادة المرض او العجز او المشقة
 ادم

أو قصر السقف ولو لم يكن إلا ثلث قدم على القعود ولو لم يكن في البعض حاله الكل وجبت بحسب المكان
الأقرب وجوب الاعتماد على الرجلين معاني القيام ولا يجزئ واحد مع القدره لعدم الاستمرار للمناسي
لصاحب الشرع ولا يجوز تباعدهما بما يخرج عن حد القيام ولو تردد الأمر بين الانحناء من يمين الرجلين لعل
الفوز في قيام النصف الأعلى والأسفل مع ترجيح أحدهما لاقترابه من جهة قيام الأعلى لأن تحقق الوقوف بين
الركوع والقيام يسمى القيام معه ولا يكسر العامه لو عجز عن القعود وقدر على القيام والأفضل
والأقرب الأيمن للسير وقاية كذا جعل مكان جلوسه من اليسار من قامه ولا كحل سجوده وجلسه مضطجعا
لأن القيام كحل وجب انخفاضه في السجود عن الانحناء في الركوع إن لم يكن لو عجز عن القعود مستقلا
وجب معناه على شئ فإن عجز عن مضطجعا على جانبه الأيمن كاللحود مستقبلا لوجه القبلة المأمور بقوله العز
في رواية جاد المرض إذا لم تقدر أن يصل على قاع يديه كان وجه الرجل في الجبهة وتمام على جبهة الأيمن ثم يولي
بالعلوه فإن لم تقدر على جاسه الأيمن فكيف ما قدر ما يراه ويرى مستقبل بوجه القبلة وفيها دلالة على أن المأ
الأيمن مقدم على اليسار على أنه لو عجز عن الأيمن أجازه اليسار ومن الأصحاب من جاز من الجنبين ويروى
برأيه للركوع والسجود ولو لم يكن موجب مسد اليه لصنع عليه جهته ويكون لصوره الساجد وجهه وقدره
الشرع في باب صلااته المضطجع بها قال سألته عن المرض لا استطاع الجلوس قال يصل وهو مضطجع
لضع على جهته شيئا إذا سجد فانه يخرى عنه ولا يكلفه الله الا طاقه له يمكن أن يتراد مع قيامه
على ذلك الشئ وهذا لا يرب في وجهه ولكن إن يرايه على الاطلاق المانع الاعتماد فطاهر وإما مع عجزه
فإن السجود بعباره عن الانحناء وطاقاه الجبهة ما يصح السجود وعليه ما عناه إذا تقدر ذلك وطاقاه الجبهة
ممكنه وجب تحصيله لأن اليسار لا يسقط بالمعسور فإن لم يملكه السجود إلى اليسار أو المولى تاما وجب
اعتماد جهته على ما يصح السجود عليه مع إمكانه قطعا وإن عجز على مستقبله لم يسجد من يمينه عن الصادق
عليه السلام المرض أو لم تقدر على الصلوة جالساً على مستقبله ثم توافاه إذا أراد الركوع فجلس عليه
ثم يسجد فإذا أصبح فتح عليه فيكون فتحه عليه رفع رأسه من الركوع فإذا أراد أن يسجد فجلس عليه ثم يسجد
فإذا أصبح فتح عليه فيكون فتحه عليه رفع رأسه من السجود ثم يسجد وسمي بالفتح من الارتفاع بالجل
على القية أو ما ترك ذكر الحسب لعله بهم المحاط بهذا مع أن الأولى أحود عندنا ومعه يقولون إن
مدكون الله قياماً وقعوداً على جنوبهم وبعل الأصحاب بعباره في القية قال قال رسول الله صلى

عليه المرض صلى قايما فان لم يسطع صلى جالسا فان لم يسطع صلى على جنبه
 الايسر وان لم يسطع اسلطي واذا اياما وجعل وجهه نحو القبلة وجعل سجوده اجصص من ركوعه وروى عن
 ابي المؤمنين عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله سأل من مرض من الانصار وودخل عليه كيف صلى فقال
 ان اسطعتم ان تخلصوه والافوجهوه الى القبلة ووجهه فيلجى برأسه امامه ويجعل السجود اجصص من الركوع
 ان كان السطيع ان تقرا فادوا عذره واسمعه المسلي كالمختصر في استعجاله بوجهه واجصص القبلة
 والاقر ان الاما الطرف انما يكون مع الحر عن الرأس لانه اقرب الى السجود وكذا الاستلقاء للعلاج
 وانقاع الصلوة فم وان صدر على القيام سواء كان العلاج للعين او غيرها اذا حكم الطبيب بما جاء اليه
 تقول الصادق عليه السلام وسالته عن رجل من مرضى عن الرجل يكون في عذبه الماء فخرج الماء منها فاستلقى على
 ظهره الامام الكسرة اربعين يوما او اقل او اكثر فتمشع من الصلوة الايام وهو على حاله فقال لا بأس بك
 وسالته عن المودن فقال له اني اريد ان اخرج عني فقال افعل فقلت اسمع بعون الله ملقي على قفا
 كذا وكذا يوما لا تصلي قاعا قال افعل وشبهه رواه محمد بن مسلم عنه عليه السلام وتقول الصادق عليه
 السلام من من عزم الله الا قد راها جلس اضطر الى ان قالوا لم يخص الصحابة لاس عباس بهي الاستلقاء للعلاج
 العين وكان قد قال له الاطباء ان كنت سبعا على جناك وكان من اعاده المانع ام سلمة وعائشة و
 ابو برة فترك العلاج فكيف يصبر فلما علمه لم يكن البر مطبونا ولو تمكن من حاله على منغذ ولو اذ
 احدى لم يمكن صلى منفردا كما يمكن من القيام وحده ولا يمكن مع الامام تطويله وحمل حمار القعدة
 فجلس اذا عجز اذا كان الجلس بعد استسقاء واجب العزاة ولم يسلم ثم الاخلال بركن من الاركان
 لانه ليس فسادا من المختلف عن الامام لعذره وسوايز اذ افاضه العذر كما لم احم عن السجود
 بغسل كل من العاد اذا تجدد عجزه والعاجز اذا تجددت قدرته الى ما قدر عليه مستمرا ولا تساقط
 لاصاله الصحيح ولا تقبل المقتضى للافاء والقائم اذا عجز اعتمد ثم تقدم اضطر ثم استلقى ولا يعذر
 فعلا كثر وكذا الوعد المسلي اضطر ثم تقدم ثم اعتمد ثم قام مستقلا ولو قدر المسلي على القيام فقام وجب
 من غير وسطي غيره وكذا العجز القائم عن الوسايط اسلطي قال الاصحاب ويترأى استعجاله الى ما هو ادنى
 لان تلك الحالة اقرب الى ما كان عليه وتشكل بان الاستقار شطع العذره ولم يحصل ونسب عليه
 السكوني عن الصغنى للصلى يريد التقدم قال كيف عن العزاة في مشه حتى تقدم ثم تقرا وتوكل

الاصحاب يعمدون الرواية ولا نقل النقل الى الاعلى قطعاً لان فرضه استل الى الحالة العليا لو كان قد قرأ بعضاً
في ركوعه لا يتنافى بل هو اصل لجميع القراء متساوياً في الحال الاعلى ولو خف بعد القراءه وجب القيام للركوع
وكل يجب الطائفة في هذا القيام قبل الركوع قال الفاضل لا يجب بناء على ان القيام انما يجب للطائفة منه لا على القراء
وقد سقطت وتحمل الوجوب اما لا يلزمه كون الركعتين المتعادتين في الصعود والهبوط منها سكنون
فيبقى من اعانة لتحقيق الفضل بينهما اما ما عاين ان ركوع القيام يجب ان يكون على طائفة وهذا ركوع قائم واما
ما عاين من تحقيق الركوع عن العمدة والاسمى لعمادة القراءه من عدم الامر تكرار في الركعة الواحدة وجوباً
والله ما ولو خف في ركوعه ما قبل الطائفة وجب كماله ما ان يرتفع منحنى الى هذا الركوع وليس له الاشباب لئلا
يزيد ركوعاً لم ياتي بالركعة ما لانه لم يكن المكلفان اجزائاً بالتسبيح الواحدة لم يجزئها لعدم سبق كلام تام بالان
نقول هذا الفصل لا يفرق في المصالة وان اوجبنا التسبحة في ما يتبع قطعاً ولو خف بعد الطائفة تام لا اعتدال من
الركوع وجبت الطائفة في الاعتدال ولو خف بعد الاعتدال من الركوع قبل الطائفة مقام السجود ولو خف
بعد الطائفة في الاعتدال ما اقرب الوجوب بالقيام ليسجد عن قيام كسجود القيام وفي وجوب الطائفة في هذا
القيام بعد الاذان اعلاناً بتحصيل الفضل الطاهر من الركعتين يجب الطائفة ولو ركع القيام فخرج عن الطائفة بالان
الاجزاء ما في الركعة بعده وليس الجلوس ركوعاً بالمعنى محتمل ان يكون من الاعتدال والطائفة
وجوب وان يكن من مجرد الاعتدال فالطوبى به يستطاع الطائفة مع احتمال جلوسه للاعتدال والطائفة

قد سبق جواز النافذة قاعدة القواعد على القيام والاقر عدم جواز الاضطرار والاستطاعة مع القدرة على
الوقوف والقيام لعدم ثبوت النقل فيه مع اصاله عدم التسبوع والاعتدال ما في الكيفية تابعة للاصل فلا يجب كمالاً
مردود لان الوجوب انما يعمى الشرط كالتطاهرة في النافذة ويرتد الاعمال فيها في مستجاب القيام
احد منهما ان يقول ما ناله الصادق عليه السلام في خبره ان قال اذا قلت الى الصلوة فعل اللهم اني اقدم اليك
محمد بن مدي حاجي واتوجه به اليك فاجعلني به وجهاً في الدنيا والاخرة ومن الذين واجه صلاتي به
وزيني به مغفوراً وعاني به متجرباً بالكماس الغفور الرحيم ومنها ما قاله ابن بابويه قال اذا امت الى الصلوة
فلما نأثرت مسكلاً لا تسامح ولا مستعجل ولا تكن على سكون ورواها اذا دخلت في صلاتك لم تكن بالخشوع والاحسان
على صلاتك واخشع بربك الى الله فقل ولا يرفعك الى السماء ولكن يتركك الى موضع محووك واسفل تلك الصلوة
فانه لا يقبل من صلاتك الا ما قبلت عليه فيها بقلبك حتى انه بما قبل من صلاته العبد ربهما وثقتهما

قلت بروى زرارة عن الباقر عليه السلام وروى محمد بن مسلم في الصحيح عنه عليه السلام ان العبد لم يرفع له من صلاته نصيبا
وغيرها وربعها وجمعها فيا رفع له الا اقبل عليه منها فقله وانما امره بالانفاق ليقوم لهم ما نقصوا من الفرض وفي
الصحيح عن الفضيل بن يسار عن الباقر والصادق عليه السلام ما لك من صلاتك ما قبلت عليه منها فان ادهما كلها
واغفل عن ادهما نلت نصيبا ووجه صاحبها واما لك في الصلاة قيام العبد الدليل من مدي الملك
الجليل ولا تقدم رجلا على رجل ولا زوج من قديمك واجعل بينهما دريلا صاحب الى شبر وفي الميسر اربع اصابع
الى شبر واكثر منه فسد عنهم عليهم السلام في التذنب مع ان ابن بابويه ضمن في كتابه الحكم بضمه يا بوءه ووضعا الاعتدال
في القام واما في النحر لم يسله وروى عن الباقر عليه السلام قوله فصل الركبة النحر قال النحر الاعتدال في القام ان تقم
صلبه ونحوه وقال ابو الصلاح برقي وقتنه على صدره ومنها ان يست على قدميه ولا يطأه على هذه ووجه على منزه
ولا مقدمه وسافر اوفى ما لها الجعفي وروى عنها حديثان مشهورين بمقري الاسناد وشمان على معط
الصلوة احدهما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام قال اذا قلت في الصلاة فلا تصق قدمك بالافرى ووجهها
اقبل ذلك الى شبر اكثره واسدل منكبيك وارسل يدك ولا تشبك اصابعك ولا تكو على فخرك بقا الركبة
ولكن نظرك موضع سجودك فاذا ركعت نصف ركعتك من قديمك جعل ظهرك رطبه ومكن راحتك من
ركبتك وبعصرك النسي على ركبتك النسي قبل اليسرى وطلع اطراف اصابعك عين الركبة وخرج اصابعك
اذا وضعت على ركبتك فان وصلت اطراف اصابعك في ركعتك الى ركبتك او اوك ذلك واجب الى
مكن كفك من ركبتك فجعل اصابعك في عني الركبة ووجه عليها اوامرك وبعصرك ولكن بطرك الى ما بين
قدميك فاذا اردت ان تسجد فارفع يدك بالركبة ووجهها وابد يدك تضعها على الارض قبل ركبتك
وتضعها على الارض لا تفرش ذراعك اقرش السبع ذراعه ولا تصح ذراعك على ركبتك وذراعك ولكن خذ
ولا تفرق كركبتك ولا تلامسها من وجهك من ذلك جبال خلك ولا تجعلها من مدي ركبتك ولكن جرحها
عن ذلك تسلكوا بسطها على الارض بسطا واقتضها اليك قبضا وان كان كما ثوب ملاصق وان افضت
بها الى الارض فهو افضل ولا تفرح من اصابعك في سجودك ولكن ضمن جميعا مال وادامعت في تسجرك
فالتصق بركبتك بالارض ووجهها ساد ولكن طاهر فرك اليسرى على الارض وطاهر فرك اليمنى على الارض
فرك اليسرى واليهاك على الارض وطرف اليهاك اليمنى على الارض واما في الركعة والعمود على قديمك واما في
مدك ولا يكون قاعا على الارض اما بعد بعضك على بعض ملاصق للشد والدعا الثاني رواه حماد بن

عيسى قال قال ابو عبد الله عليه السلام يوما احاد احسن ان تصلي قال قلت يا سيدي انما اخطف كتاب وريتي الصلاة
قال لا عليك يا احاد ثم فصل قال نعمت من يديه متوجها الى القبلة واسمعت الصلاة ركعت وسجرت فقال
احاد احسن ان تصلي بالفتح والرجل منك بالي عليه ستون سنة او سبعون سنة فالتقم صلوه واحده كجودها
ثامنه قال احاد واصابني في نفسي الدل فقلت فذاك معلني الصلوه فقام ابو عبد الله عليه السلام مستقيلا
الصله مشعبا فارسل يديه جميعا على فخذه فقدم اصابعه وقرب من قدميه حتى كان بينهما قدر راس اصابع متفرجات
واستقبل باصابع رجليه جميعا القبلة لم يحركهما عن القبلة وقال بخشوع الله اكبر ثم قرأ الحمد تيرتل وتتل هو الله
ثم صبر منه ثم تاملت في نفسه ثم رفع يديه جبال وحده وقال الله اكبر وسبقا ثم ركع وركعتيه من ركعتيه
منوجات ورد ركعتيه الى خلفه حتى استوى ظهره حتى لم يصب عليه قطرة من اذنه ومن لم يزل لا استواء ظهره ومن
عنه ونفس عينية ثم سجد فالتفت على فقال سبحان ربّي العظيم وبجده ثم استوى قاياما استمكن من القيام قال
سمع الله لئن جددتكم كرم ووقام ورفع يديه جبال وجهه ثم سجد وسبقا كعبه مضطج الاصاب من راس ركعتيه جبال
وجهه فقال سبحان ربّي الاعلى وبجده ثم سجد ولم يضع صما من جسده على راسه وسجد على ثمانه اعظم الكفن
والركن وانما اهل ابراهيم الرطين والجهد والائف وقال سبعة من ارض يسبي عليها من التي ذكر الله في كتابه وقال
ان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احد لعلكم الجسد والكفان والابها مان ووضع الاثف على الارض سنة ثم رفع
راسه من السجود فلما اسوى جالس قال الله اكبر ثم فطر على فخذه الايسر وقد وضع طائر قدومه الايمن على لطف
قدومه الايسر وقال استغفر الله ربّي ولتوب اليه ثم كرم وهو جالس وسجد السجدة الثانية وقال كما قال في الاول لم
نضع شامس يديه على راسه في ركوع ولا سجود وكان محمدا لم يضع ذراعيه على الارض وصلى ركعتين على منابر
بده مضطج الاصاب وهو جالس في الشدة فلما فرغ من الشدة سلم فقال يا احاد هكذا اصل ملت الطاهر ان
احاد كانت مستعطف للفضاء والامر تقضا ثوبا وكعبه عدل به الى الصلوه الآخرة كما قال ملائمتهم صلاه واحده كجودها
ثامنه وقوله ونفس عينية لا تصعب ما اشترى من الاصاب من اسحاب بطره الى ما بين قدميه كادل عليه حدث
زواره لان الناطق الى ما بين قدميه نور صورته من صورته النفس والشع قال في النهاية ونفس عينية كان
لم يعمل ولكن بطرك الى ما بين رجليك فاراد بالنفص مفاه الحقيق مع ان مسماري من ابي عبد الله
عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله نبى ان بعض الرجل عنده قال في المعبر حاد حاص فيقدم
العنوت وهو متكب في قيام كل باسمه قبل الركوع ونفصه او اقله وفيه صاغت في استحبابه في الجلة

وعلمه الاكثر وظاهره ان ابي عقل وجوبه في الجهر من راسن بابويه وجوبه مطلقا وان الاختلال به عند اطل الصلوة لها
الاصل وصحح الربط عن الرضا عليه السلام ان شئت ما قنتوا شئت لا قنت وجبريوس بن يعقوب عن
الصادق عليه السلام لا تقف الا في الجهر وخبر سعد بن سعد الاشعري عن الرضا عليه السلام ليس الغنوت الا في الغداة
بالجمعة والوتر والمغرب في الغنوت في غير ما وعدان الشبان لا يسفيا نه وخبر عبد الملك عن الصادق عليه السلام
وسال اهل الغنوت قبل الركوع او بعده فقال لا قبله ولا بعده في الوجوب لغنوت الاستحباب باخبار الكا
على التواتر واما جماع الامامية روى محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام الغنوت في كل ركعة في السطح او
الغرضه وعن زرارة عنه عليه السلام الغنوت في كل الصلوات لها خبر وسب عن الصادق عليه السلام من ترك
الغنوت وغيب عنه فلا صلوة له وخبر عمار عنه عليه السلام ليس له ان يدعه متعمدا وفي صحيح زرارة عن الباقر
وسال عن الغرض في الصلاة فقال الوقت والطهور والقعدة والتوجه والركوع والسجود والدعاء وما
سوى ذلك منه في مرضه ولا يجب ان الغنوت دعاء لا قبل بوجوب دعاء في الصلاة غفره والواجب
ان المتقي كالصلاة والرغبة عنه اخفى من الدعوى اذ تركه متعمدا يكون رغبة وقد لا يكون وقوله
له ان يدعه مبالغة في كرهه والله عاجز جملة على الروايات في الادكار والواجب ان الغنوت في الدعاء ما وجب
تعمد دعاء الله تعالى وجوابه ان من غيب عن طبعه سئل ان الغنوت ولكن لا لاله فيسأل في الوجوب
لانهم ملحق ولولم يدل على التكرار لان الصلاة مشتملة على التواتر والادكار وفيها معنى الدعاء
صحيح الامسال مدون الغنوت يتأكد في الجهر تامة ولرواه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام
اما جهر فنه فلا شك وكذا في التواتر روى ابن سنان عنه عليه السلام الغنوت في المغرب والعشاء
والغداة والوتر محله قبل الركوع اجماعا في الروايات زرارة عن الباقر عليه السلام الغنوت في كل
صلوة في الركعة الثانية قبل الركوع ورواه محمد بن يحيى عنه عليه السلام ان شئت بعد الركوع حلت على القضا
او التيمم وروى ابو بصير عن ابي عبد الله في كل غنوت قبل الركوع الا الجمعة فان الركعة الاولى فيها مل
الركوع وفي الاخرة بعد الركوع وعليه في الجمعة عظم الاصحاب وان ابي عقل ظاهره ان الغنوت
متعمدا قبل الركوع في الركعتين وظاهره ان بابويه ان الغنوت فيها واحد روى بعد الركوع وظاهر
للفيد ايضا الوحدة الا انه قبل الركوع في الركعة الاولى وعليه في غير ما روى عنه عليه السلام مع التام
غنت في الركعة الاولى وفي الظهر الركعة الثانية قبل الركوع وان اذ ليس بالركعة والغنوت في الجمعة
وظاهره

في ظاهره اني السائى قبل الركوع قال في المعتبر يظهر ان الامام لم يفت فتوى ان اوصلى جميعه ومن عراه ست مرة
بما كان او منفردا او مجتمعين رواه معوية بن عمار وابي نصره والى المعتبر الى جواز الفتوى مطلقا بعد الركوع
للمهر السائى المجرى على النية او العضا وقال ليس في الاخبار ما يدل على ان الايمان به بعد الركوع قضاء
لمت في حقه الوتر لانه لا فرق بينه وبين غيره في كونه قبل الركوع لرواية عمار عن الصادق عليه السلام
في باب الفتوى في الوتر او غير الوتر قال ليس عليه شيء قال ان ذكره وقد اوصى الى الركوع قبل ان يصع
به على الركبتين فيركع قائما لم يفت ثم ركع وان وضع يده على ركبته فليص في صلاته نعم الظاهر استحباب
الدعاء في الوتر بعد الركوع ايضا لما روى عن ابي الحسن الكاظم عليه السلام انه كان اذا رفع راسه من افر
ركعة الوتر قال هذا مقام حسنة نعمه منك الى افر الدعاء وسماه في المعتبر فتوى ولا فرق في فتوى الوترين ^م
الشهيد ما روى بعض العامة باقتصاص النصف الاخير من شهر رمضان حكم لوني الفتوى قال الشيخ
ومن بعد تقيته بعد الركوع ولو لم يذكر في ركع في السائى قضاء بعد النزاع رواه ابو بصير قال سمعت مكر غدا في
بعد الله عليه السلام في السائى عن الفتوى تفت بعد ما يعرف ويوجالس وروى ان فتوى السائى بعد الركوع
محمد بن مسلم زرارته عن الباقر والصادق عليهما السلام ولا ينافيه رواه معوية بن عمار قال سالت عن سائى في
الفتوى حتى ركع اقيت حال الاحتمال ان سقى الوجوب لى لا يجب كروا رواه معوية بن عمار عن الصادق
عليه السلام انه قال لم يفتى في فتوى الوتر اذا سقى اقيت بعد الركوع قال لا قال الصادق وانما منع الصادق عليه
السلام ذلك في الوتر والافعال العامة وانهم يفتون فيها بعد الركوع وانما اطلق ذلك في سائر الصلوات
لان جمهور العامة لا يرون الفتوى معها وروى تفصاه في الطريق زرارته عن الباقر عليه السلام في سائى
الفتوى وهو في الطريق قال مستقبل العلم لم يفت في الاكره للرجل ان يرغب عن سنة رسول الله ص او
بدعا **و** سئى الجهر في الجهر ولا اخفائية للرواية الصحيحة عن زرارته عن الباقر عليه السلام الفتوى
كله جهان ولا ينافيه رواية علي بن نقطين عن ابي الحسن الماضي عليه السلام ان شاء الله وان شاء الله لم يجز
وكان السؤال عن الفتوى وذكر الركوع والسجود والفتوى كذا وان يكون ذلك التجرى لرفع توهم معين
احد ما قال الرضا في الحنفى رحمه الله انه تابع للصلاة في الحمد والاضافات لعدم صلاة النهار في صلاة
الليل جهر قلنا الخاص مقدم وقال ابن الحنفى سئى ان يجهره الامام لم يفت من خلفه على عار فان اراد
لطف المؤمن فسأى ان شاء الله تعالى انه مجل وان اراد الدعاء بالاستجابة فلا بأس وبالله الموعود

الاقرب نعم لهم قول الصادق عليه السلام في رواية ابى بصير يلقى الامام ان يسمع من خلفه كما تقول ولا يسمع من خلفه
 ان يسمع سماعا تقول ومثله رواية حفص بن النعمان عن ابى بصير يلقى الامام ان يسمع من خلفه كما تقول ولا يسمع من خلفه
 الحسن معوية بن عمار عنه عليه السلام الكسرة في صلاة الغرض في المجلس خمس وتسعون بكسر منها بكسر الفتحة خمس ومثله
 رواية الصباح المرفي عن امر المؤمنين عليه السلام والمفيد رحمه الله لا كسر للفتحة فيكسر عنده للقيام من الشدة والكثرة
 اربع وتسعون والروايات كالفتح انه قد روى مسبوقة بفتح طرقة فيها رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام
 في القيام من الشدة تقول كحول الله وقوته اقوم واقعد وفي بعضها كحك وقويك اقوم واقعد وفي بعضها وارا
 واسجد ولم يكره في بعضها الكسرة فالأقرب سقوط للقيام وشبهه للفتحة وبه كان يروي المفيد في آخره بفتح غنة
 الى المذكور او لا قال الشيخ وسلفه قوله هذا صوابا أصلا
 بسحب رفع السند لمقاومته بسبب سئل
 بطونهما السماء وظهرهما الأرض قاله الأصحاب وروى عبد الله بن عثمان عن الصادق عليه السلام برفع يدك
 حال وجهك وان شئت تحت ثوبك وعلني ساططها السماء وقال المفيد برفع يديه حال صدره وحكي في القصة
 قوله لا يحمل ياطها الى الأرض وروى الأبهام عن الأصابع قاله ابن اديس وسحب نظره الى يظن بها ذكره في الجاه
 ويجوز ترك الرفع للقيمة لرواية علي بن محمد انه كسا الى العفة لسلامة عن الفتحة حكى اذا كانت ضرره شديدة فلا
 برفع اليدين وعلات بسم الله الرحمن الرحيم ومسح وجهه صدره ثم سأل على لحيته وصدره قاله الجعفي وسنن
 بعض العامة
 الفصل ما قال فيه كلمات الفرج قال ابن اديس وروى انما افضله وقد ذكره الأصحاب
 وفي المبسوط والصباح في الفصل وروى سعد بن ابى خلف عن الصادق عليه السلام قال يركب في الفتحة اللهم
 اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عني الدنيا والاخرة انك على كل شيء قدير وفي النهاية ادناه رب اغفر واسم
 ويجاوز عاتقك انك انت الاغنى الاكرم وعن ابى بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ادنى الفتحة فقال
 خمس تسبيحات وقال ابن ابي عمير والحسن والشع اقله تسبيحات ولما ران ابن عتيق الرعا بما روى
 عن ابى بصير المؤمنين عليه السلام في الفتحة اللهم اليك شجعت الابصار وتعلت الاقدام ورفعت الايدي و
 مدت الاعناق وارتفعت باللسن اليك ترمي بخوبهم في الاعمال ربنا افتقر بنينا ومن قومنا بالحق
 وانت خير الفاتحين اللهم اننا نشكر اليك غيبنا وقله عدنا وذكركه عدونا وظاهر الاعداء علينا وموقع الفتحة
 بنا فخرج ذلك اللهم يصل نظره وامام حتى ينفذ الى الحق امن رب العالمين قال وعلني ان الصادق
 عليه السلام كان يار شيقته ان تقرب هذا بعد كلمات الفرج قال ابن الجيسه ادناه رب اغفر واسم ويجاوز عاتق

ملامه

[illegible]

لوقته ففعل وتعل الشرح والمقتضى للاجماع وروى محمد بن مسلم عن احمد بن ابي سلمة قال قلت له الرجل يضع يده في
الصلاة المني على اليسرى فقال ذلك الكيف لا يعلمه وفيه من يرسل يده عن الصادق عليه السلام لا يكفر انما يصنع ذلك الجوس
ولان افعال الصلاة متلقاه من الشرح ولا شرع بها ولا احاط ولا نه فعل كنه خارج عن الصلاة وخالف في ذلك
ابن المنجد حيث جعل تركه مستجابا بالصلاح حيث جعل فعله مكروها ومن الاصحاب من لم يتوضأ له كان الى عقل
وسلار وقال الشيخ نجم الدين في المقبرة الوجه عن الكرايمية الحنفية ما دل عليه الاحاديث من استحباب وضعهما
اليمين والايمن في غير معلوم لنا وخصصه صاحب حاشية الف من اكار الفضلاء والتسكك باليد كسفي غايه الضعف
لان وضع اليمين على النخيل ليس بواجب ولم يناول النبي وضعهما في موضع معين فكان الحنف والشافعية
شاهدا على افعال الصلاة من الشرع حتى لو كان لم يشرع وضع اليمين على الشمال لم يشرع تركه فصار
وضعهما كيف شاء وعدم شرعه لا يدل على كونهما الاحتياط معارض بان الاوامر المطلقة بالصلوة والباطلة فيها
على عدم المنع او تقول من كملها اذا علم ضعف مسند المانع ام اذا لم يعلم وسند المنع ما لم يعلم الضعف وانما
فطاهر الكرايمية لا تصح من التشبيه بالمجوس والامر النبي صلى الله عليه واله بالاحكام ليس على الوجوب لا يرد
الواجب من تقاد الالهيته وانما فاعل الحرام لا يمكن جعل الحديث على طاهره حال فاذن ما قاله الشيخ ابو الصلاح من
الكراهية الاولى وتؤيد ما ذكرناه ان النبي صلى الله عليه واله بالامر بالاعاين وكذا رواه ابى حميد حكاه صلوة رسول
ص قال واجتاج العامة على شرعية برواية والى بن محمد قال رأت النبي صلى الله عليه واله وضع يده على صدره
احدهما على الاخرى وبرواية سهل بن سعد قال كان الناس يورثون ان يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه
اليسرى في الصلوة قال ابو حازم لا اعلم الا انني ذلك الى رسول الله عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه
اله ربه وسوا وضع شماله على عنقه فوضعا على شماله من بعد النجاة لم يمتصون روايه والى ان منهم من يضعها فوق
السرة ومنهم من يضعها تحتها ورواية سهل بن سعد في هذا الامر وقول ابى حازم مشهور في ذلك وخبر ابن
مسعود حكاه تقي واقعه مخصوصة قلت في بعض كلامه رحمه الله مناقشة وذلك لان قايلا في كتبه تحريمه وابطاله
والاجماع وان لم تعلم فهو اذا فعل كمالوا حجة عدا جاعة من الاصوليين واما الروايات فان النبي فيها مرجح
للتحكم على ما اتقاه معظم الاصوليين وخلاف المعين لا تصح في الاجماع والتشبيه بالمجوس فاما لم يدل دليل
على شرعية جوامع الاليل الدال على شرعية الفعل لا الامر بالصلوة مقيدهم الكيفية البات في الخبر
المقبول الاسناد الذين نقل بها معظم الاصحاب مع الحق ما صار اليه الاكثر وان لم يكن اجابا

لا ريب في جوازها عند الشيعة ولا فرق بين كون اليد على الأذى كما يلى أو غيره ولو وضع اليسرى على اليمنى عند الشيعة
 أحل البطان لأنهم لم يأتوا بالشيعة على وجهها فكون الحذر وسليمان العارض والصي إذا أدت بها الشيعة
 وأترك الوضع عند الشيعة فترك الفصل في مسح العضو وقد سلف وأولى بنا بالصحة لا يخرج من الصلوة
 كلف الفصل بالمسح فإن أخرجه حقيقة فيما يتحقق النقص في العبادات في الجملة والأقرب بما أجزم بعدم البطان
 والنظر في إيجابتها وسننها ولو احتجوا في الواجبات وفيه مسائل
 يجب فرائده الحمد عسافي الصلوة الواجب في الصبح وأولى الصلوات الباقية إجماعاً لما فعل النبي صلى الله عليه
 وآله والأئمة عليهم السلام والصحاب والتابعين وقول النبي صلى الله عليه وآله لا صلوة لمن لم يقرأ فيها بآية الكتاب
 رواه عبادة بن الصامت وروى عن محمد بن مسلم عن أحمد بن عيسى السلام أنه قال من ترك التوراة بعد
 إتمام الصلوة من مس التوراة فقد تمت صلاته وعن محمد بن مسلم عن الناقور عليه السلام في الذي لا يقرأ بآية
 الكتاب لا صلوة له إلا أن تقرأ بها في جهرا أو خفيا والجر الأول صريح في عدم ركنيتها لعدم بطلان الصلوة
 تركها نسياناً وبصرح خبر منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام وخر معوية بن عمار عنه عليه السلام أنصاف
 أخبار كرهه واحتج بعض العامة بقوله لم يقرأوا ما ينشرونه وإن النبي صلى الله عليه وآله لم يعلم إلا عراقي
 قال لم يقرأوا ما ينشرونه من القرآن ويقرأون العاتكة وسائر القرآن في الأحكام كقوله في الصلاة ضعيف
 لأن قوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يقرأ ما في الكتاب أخص من قوله تعالى ما ينشرونه صلى العام عليه وعدم تعلم
 العراقي العاتكة ممنوع فانه فعل لم يقرأ ما من القرآن وما شاء الله والقاس عندنا بالمثل مع التساوي في جميع
 الأحكام فانه على النزاع بسم الله الرحمن الرحيم من العاتكة ومن كل سورة حذرا إجماعاً وأروا
 العامة من فعل النبي صلى الله عليه وآله والرواية عن أم سلمة فاذ قالوا قرأوا العاتكة فقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم
 فأنها أم القرآن وسبب المثنى وإن بسم الله الرحمن الرحيم أي منها وروى أن قرأوا العاتكة فقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم
 وعندنا ما يروى من الأئمة عليهم السلام ذلك بطرق كثيرة منها رواية معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام
 أنها أبيع العاتكة والسورة ورواية صفوان أنه صلى خلفه عليه السلام أيا ما كان تقرأ بالوجهين في الأختار
 وقد روى العارض ذلك كرواية محمد بن مسلم عنه عليه السلام في الرجل يكون أماً ما سفيحة الحمد ولا تقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم فقال لا ضرر في ذلك على المحلى عنه عليه السلام أنه لا تنوأي في السورة في أخبار
 الأئمة وحملها الأصحاب على العبادة والقيام أو التأمل أو الحذر في أن الصلاة في العاتكة بعضها

في الصلاة

غير ما افصح له عليه السلام بهذه الرواية وسوقه كرجح المسلمون على وجوب التمام في الصلاة الحسن
بن صالح بن حي وابن علية والاهم وروى عن انس وعكرمة وعن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان قرأ من القرآن في ركعة واحدة الا بقراءة واحدة او قوله تعالى فاقرا ما يتيسر واليسار
عذر لعموم رفع الشك والخطأ والبيان ومن الغائبة متعين في النافلة الاقرب ذلك لعموم الاول وقال القائل
لا يجب فيها الاصل وان اراد الوجوب بالمعنى الصلح عليه وهو حق لان الاصل اذا لم يكن واجبا لا يجب
اقراره وان اراد به الوجوب المطلق لم يدخل فيه الوجوب بمعنى الشرط كمن سجد النافلة من دون الجهر
فمنعوا ما حمل الشيخ في التهذيب اخبار سقوطها بسببها على النافلة فالمراد به سقوطها من السورة صرح بذلك
يجب سورة كاملة في النافلة والاول من غير ما على المشهور من الاصحاب وحالفه ابن الجوزي وسلام
والشيخ في النهاية والحقق في المغيرة فانهم ذهبوا الى استحبابها فعدم كونه التيقض كما يجوز تكرارها بالكلية لان
عمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة عليهم السلام وقول الصادق عليه السلام لا تنوي المكتوبة اقل من سورة ولا
اكثر رواه منصور بن حازم وفي مكاتبة يحيى بن عثمان الى ابي جعفر عليه السلام في تركه التمام في السورة بعد الحمد
يعيد الصلوة وسئل عن وجوب السورة وعرضها بحري الجلي وعلى بن رباب عن الصادق عليه السلام
فانما الكتاب واحد بحري في النقص وما من الصحيح وروى عن ابن جعفر في الصحيح ايضا عنه عليه السلام ان رواه
السورة الواحدة في الركعتين من النقص اذا كانت اكثر من ثلث ايات وحمل الشيخ الجهر من الاولين في
التهذيب على الضرر لما رواه الجلي في الصحيح عنه عليه السلام لا بأس ان تقرأ الرجل في النقص فاقته
الكتاب في الركعتين الاولتين اذا ما تجلت به حاجة او خوف مساو حل الجهر الثالث على ان المراد تكرار
في الركعة النافلة دون ان يقرأ في الركعتين هذا اذا لم يكن غير ما جامع الممكن من غير ما ذكره ذلك لما
رواه علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام في الرجل يقرأ سورة واحدة في الركعتين من النقص وسكن
غير ما قال اذا احسن غير ما فعل وان لم يحسن غير ما لا بأس قلت الجمل الاول حسن واما الثاني فمشكل
لانه لو اراد تكرار ما لم يكن في التقيد بزيادة ثلث ايات فغايده او ذكره مكرارا زاد وما لم يزد ولو
على الضرر كما حل الجهر الاولان علما كان احسن اي انه اذا لم يمكن من قراءة سورة كاملة في الركعة
ويمكن من قراءه سورة في الركعتين وجب اذا اصاب كل ركعة اربع فصاعدا وفيه اشارة الى ان
بالسنة الست معدودة في الآي او انها مع الاية الى بعد ما انه كالم لا ان اقل السورة عددا لا يعصم بالسنة

عن اربع قال في التفسير: ان رواية السورة عن الاصحاب وحمل الرواية بعد ما على الجواز اقرب واوردوه
عن اربع عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام في السورة يصلى في الركعتين من الخفيفة فقال نعم اذا كانت ست
نصفين في الركعة الاولى والنصف الاخر في الركعة الثانية ورواية زرارة عن الصادق عليه السلام في رجل قرأ سورة
فقط اسرع المكان الذي غلط فيه ومضى من قراءته اسرع تلك السورة او يتحول عنها الى غير ما قال كل ذلك لا
باس رواه قرأه ورواه غيره فان كان يركع بهما ركع ورواه اسمعيل بن الفضل قال صلى بنا ابو عبد الله عليه السلام
جمعوا ثم اتوا في الكتاب واقرأ المائدة فلما انفتحت اليها فقال انما اردت ان اعلمكم ان كل من جلى هذه الرواية
على السعة او فعل اكثر الاصحاب على خلافها شيعاء اضم عنها لعله من العلة او حمل على العذر لاخرى
غير العربية ولا يرد فيها ما باحاها لقولهم انما انزلناه قرائنا وروايتنا والاعجاز اذا سوا اعتبار لفظ ونظم
ولان الترجمة معياره للترجم والالكات ترجع الشرح والادان التي صلى الله عليه واله لم يفعلها ولا نقل عن
من الامم الصحابة قالوا قال الله ان في الصحف الاولى قلنا الاشارة الى معنى قوله نعم قد افلح من تركي
ذكر اسم ربه فقل في الايات او الى معنى قوله نعم والاخرة خير مما ياتى سليمان معناه ان معنى التران في الصحف
ولا يلزم منه كونها قرائنا وكذا قوله نعم وانه في زيار الاولين ولا ينافي كون التران سابقا في الكتب المزلة لم يكن
رسول الله وانه اختصاص بكنه مختص بكنه نطق التران التران في كثره كقوله نعم بما اوجبنا اليك هذا
التران وانزلنا اليك الكتاب بالحق وقوله نعم ما ياتيه من كبرهم محدث الاستعواء وهم يلعبون قالوا
قال لا تدريكم ممن يلعب وانه لا يلعب بالجميع قلنا ذلك تفسير لفظ التران لوضاؤ الوقت ولا يعلم غير الترجمة
في تقديمها على الذكر الذي هو سهل عن التواضع ورواه الذي احتاره الشيخ في الخلاف انه يذكر الله ويكرمه
ولا يقره المعنى نعم التواضع ما في لغة كانت فان فعل ذلك بطلت صلاته قال وردى عبد الله بن ابي ابي
رجلا سال النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال اني لا استطيع ان احفظ شيئا من التران فماذا اضع فقال له ان
سبحان الله والحمد لله كان معناه ما قال له احفظ ما في كبره عليك علما عدل به الى التسبيح والحمد
دل على انه لا يكون وما يغير هذه العبارة ويحتمل تقديم الترجمة على الذكر لانه الى التران وكذا انكره بالجملة
عند الضرورة ولعل النبي صلى الله عليه واله انما لم يصرح في حفظه بغير التواضع لعله تعذر ما عليه ولكن في
من الكبر ومن التواضع ان القصود في الكبر لا يغير الترجمة اذ الغرض الاسم معناه والرحم اقرب اليه كلاما
التران فان العجز عن قلوب اذ علم التران معجز وهو الغرض الاقصى وهذا هو الاصح لا يجوز الاحتلال

بحرف من الغائبة عند اول من السورة بعد ما لعدم صدق الاشكال وكذا يجب التمسك من كلامها وانها على
المعقول بالتواتر لان ذلك سواتر ان الذي لم يقرأ في الصلاة وكذا الشديدا لان الاخلال به اخلال بحرف وكذا
وكالات الاعراب والبناسوا بغير المعنى بالاخلال بها او لا تأسيما لصاحب الشرح واصل عليه السلام ويجب ان
تخرج الحروف حتى الصاد والطاوان عسر لم يتغير وليس في الخطا لان اخراج الحروف من غير مجزأ اخلال
بحقيقة ذلك الحرف الذي سواخلال بما فيه التواه كوز التواه بالتواه ولا يجوز بالشواذ ومنع بعض
الاصحاب من قراءه الى جعفر وعقوب وخلفه في كمال الفسره والاصح حواره بالشواذ كما كثرت
تواه التواه السبع يجب علم الغائبة على من لم يحسنها اجماعا من كل من اوجب التواه لوقوف الواجب
عليه فان صاق الوقت فاما يحسن منها اجماعا فان لم يحسن منها شيئا فاما يحسن من غير ما بقدر المحموم
فانوا او ما يتيسر منه وتوا سوره غير ما اذا السوره ممكنه فلا تسقط دعوات الحمد فان لم يحسن شيا من غير ما يسجد
وحده ومعلمه وكبره بقدر التواه لانه النبي صلى الله عليه واله الاعرابي ان الحمد لله وكبره ومعلمه وروى العامة
ان النبي صلى الله عليه واله لما قال له رجل يا رسول الله لا استطع سبعا من الدعاء فعلمني ما يحرمي فقال قل
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله قال من الله تعالى قال قل اللهم اني
وارحني وامدني وارزقني وعافني بل شرط مساواه الذكر للغائبة قدر احسن في الحروف قال في المغيرة
لان الجهر الاول دل على مطلق الحمد والتكبير والتبجيل نعم الافضل ان لا يقتصر عن حمدنا ولو فعل تبين
خري في الاخير من من التسبيح على ما ياتي اشياء الله كان وجهها لانه حديثه عن الحديث في الاخير من الملتزم
بدل الحمد في الاولين عنهما وروى عبد الله بن ثمان عن الصادق عليه السلام ان الله فرض من الصلاة
الركوع والسجود الا ترى ان رجل اذا دخل في الاسلام لا يحسن توا الدعاء ان اقرأه ان يكبر ويسبح ويصلي ويقرأ
تحتار ان الحمد والجعفر ولو لم يحسن مساو ضاى الوقت عن التعلم ولكن الامام وجب لانه تسقط التوا
وان بقدر اخل وجوب قيام بقدر الحمد المحموم فاقوا منه ما استطعمه وسو حمار الغاضل رحمه الله ولو امكنه
التوا من المصحف وجب وقدره على الذكر لحصول حقيقة التواه ولكنه لا يمكن مع امكان التعلم لان المأمور
به التواه من طهر العلب او هو السواد الى الاثم ولان النبي صلى الله عليه واله لم يأمر الا على التواه من العجز
وروى الحسن الصعل عن الصادق عليه السلام في المصلى تقرأ في المصحف تضع السراج وما منه مال لا بأس
وفي البسوط والخلاف يجوز ان تقرأ في الصلوة من المصحف اذا لم يحسن طاهره وقصه كلامه ان اذا احسن لم
يتطهر

يجوز التكرار من المخطوطة من كنه طاهر أو اجرة العاضدان به وان امكنه الحفظ معطلين بان الواجب ^{مطلوب}
 الرواة وسو محل التراجع على قولها سمح المكلف من المخطوطة الرواه في المصحف وحجب تحصيل المصحف بالاشهاد او
 استيفار او استقارة ولو اصاب الى مصباح في العلم وجب تحصيله مع القدرة فان ترك ذلك بطلت صلاته
 ولو لم يصبر الفاعل من القرآن لم يصح ما رواه ابو اعين الضرورة وعلى قولها محرم في اختياره وفي رخصته على المصحف
 احتمال الاستطاعة في الحال ولو كان يسطره في المصحف استويا وفي وجوبه عند ما كان احتمال لانه اقرب الى
 الاستطاعة الدائم واذا عدل الى القرآن عن الفاتحة لم يجز عنها ما لا قرب وجوب كونه بقدر ما فيه او حسنة
 لكن اعتبار الحروف ولو امكن صيغ امات وهو ان يركب السالي فيما ان حط السالي والا فجز السون وكري
 ولو ايد ان اسوات وهو ما في المصطلح اذا لم يحسبوا احسن غير ما قرأوا كنه عند صق الوقت سواء كان بعد ان
 اردونها او اكره طاهرة قراءة ما شاء الا ان على قراه دونها على من لم يحسن سواء من المقتصر صرح بعدم وجوب
 كون الموقوف قد راد ولو لم يعلم شيئا من الفاتحة اقتصر عليه وحجب تكراره بقدر ما نفعه في العبادة ولو كان يحسن
 غيره من القرآن ففي تكراره اوضح ما يحسن من القرآن اليه نظرا من ان بعضها اقرب اليها من غير ما يفكره كالو
 احسن غير من القرآن فانه لا يصل الى الذكر ومن ان الشيء الواحد لا يكون اصلا ولا بعدا عن غيره فيا في كنه
 فيها يفسر اليه بقدر السالي وعلى طه انضوان النبي صلى الله عليه وسلم من السبيل الحمد وسوس من جملة الفاتحة ولم يكره تكرارها
 ويضعف بان هذا القدر لا يسمى قراؤه لانه ليسى وانما كان مراعاة اول من الذكر ولو احسن النصف الاول
 منها قراه فان احسن غيره قرا بقدر النصف الثاني ويقدم ما حفظ منها ولو احسن النصف الاخير فلا من غيرها
 او لا من الى النصف الاخير وعلى القول بالنكر اكره ولو لم يحفظه غيره وقبلنا عدم النكر اعرض عن النصف
 العاشر بالذكر فان كان المخطوطة الاولى قد ردت على الذكر والاقدم الذكر عليه وعلى قول الشيخ ومن تبعه يرضى
 قدر النصف اما وجوبا او استحبابا وعلى ما قلناه يراعى نصف المجزئ عن الجميع فتويا ولو احسن بسطها عرض
 عن الطرفين من غير ما ان لم يحسنه عرض عنها بالكره قبل وبعد ولو احسن بعضا بان كان منى قرا ما رواه
 والافان الذكر ولو كان لا يصلح الذكر الا بالجمية وضاق الوقت الى هو لو كان يحسن قرا ما قرأه فافى ترجيح الذكر
 المزمع عليه او العكس نظرا من حيث ان ترجم القرآن اقرب اليه من الذكر ومن ان الرض الاقصى من
 القرآن نظمه المعجزة ونفوت بالرجح بخلاف الادكار كما سلف وقوى العاضل تقدم القرآن وما لم
 يعلم في الاشياء فان كان اصل شرع في البديل قبل البديل وان كان على اشياء البديل قال في التكرار قراه

الم باب سدره لا قبل ولو قيل بوجوب المبدل كله كان وجوبه ثانيا في محل القراءة وسوحي في غيرها سواء
كان مفسر في الذكر فعلم بعض القرآن أو علم الفاعل أو كان مفسر في غيرهما من القرآن فعلم الفاعل ثم لو كان
قد ركع نصف الركعة واستأنف القراءة فيما بين واحتمل الفاضل استحباب العدول إلى الفعل لسورة في استدراك
قراءة الجميع استحبابه في استدراك الواجب أولى ولعلنا لم نمنع أنه استدراك واجب لأن تمام هذه الصلاة
الآن نحن وإذا نقلت بقية الفعل ثم أعادنا فمقتضى الصلاة لكل منها معنى معنى قراءة الجميع في أنه صفة كان
بالنسبة إلى هذه الصلاة ولما كان القياس عندنا باطلا في الدليل الدال على إبطال العمل فليما عن المعارض
ومن هذا يظهر ضعف القول بأن التمسك إذا وجد المانع أثناء الصلاة يعدل إلى السابعة وقد سبق
حسن السورة وجوب العلم بغير تعلم بعضها وضاع الوقت في بدو لم يحسن شيئا منها يعرض عنها بالذكر
اقتصار على موضع العمل ولو كان كحفظ قراءة الفاعل وجب عليه أن يقرأ منه بدل الفاعل ثم تقرأ سورة
كاملة ولو لم يحفظ سوى سورة قراءته بدل الفاعل وكررت ما عن السورة بعد الحمد يجب تقديم الحمد على
السورة فإن خالف عما أعاد وان كان تأسيسا أعاد السورة بعد الحمد والمحال لا يعذر منا ولو لم يجب
السورة لم يضر التقديم على الأقرب لأنه إلى الواجب وما سبق من أن لا يبطل الصلوة ثم لا يحصل له ترتيب
قراءة السورة بعد الحمد ولا يكون حذو بالسبب كما يجب تقديم كل ما يسبقه على ما بعده في الحمد والسورة
لأن الأمر بالقراءة تنصرف إلى المنزل على ترتيبه فلو خالف عما اطلت الصلاة ولو كان تأسيسا استأنف
القراءة ولا حرج في البناء على ما يحصل به الترتيب للاختلال بالموالاة ثم تقرأ النصف الثاني من الحمد تأسيسا ثم
الأول مع استمرار النسيان ثم يذكر بني يجب الوالاة في القراءة ولو قرأها علنا من غير ما اطلت
الصلوة لمحق المخالفة المقتضى عنها في البسوط استأنف القراءة ولا يبطل الصلوة ولو كان تأسيسا استأنف القراءة
وفي البسوط على الأول ولو سكنت في أثناءها ما رددت العادة ما كان لأنه أربع عليه فطلب المذكر لم
نقرأ إلا أن يخرج عن كونه مصليا وإن سكنت متعمدا الحاجة حتى فرغ من كونه فارا استأنف القراءة ولو فرغ
بالسكوت عن كونه مصليا اطلت ولو نوى قطع القراءة وسكت قال في البسوط بعيد الصلاة
مخلاف ما لو سكنت لأبنية المقطع أو فوى القطع ولم تسكت مع أنه تقول إن الصلاة لا يبطل
بغيره فعل المأثور بما يجب بأن يبطل ما بينه المقطع مع القطع وهو منه الثاني مع فعل الثاني وسكت
بأن موطن الصلاة محصورة وبنيه قطع القراءة لا يؤثر وقطع القراءة مجردة لا يؤثر كما ذكره الشيخ

اما لو لم يقطع العراه الا بغيره لم يترك قطع المصلوه لمعمل الماني ان ثبت ان هذا القطع من المصلوه من
جانبه لا لشغل الا ان يصرح العراه فاذا انقضى قطع العراه وترك العراه وهو قطع المصلوه باللعن لانه ترك جها
في الصلاه متعمدا لمعامل ان يقول اما ان يقول نية الماني بوتر ولا مان قلنا بتاثير ما طلت سواء قطع العراه او لا
وان قلنا لا يورث عمل الماني فلا سلم ان مطلق ترك العراه منافع وانما يحسم الماناه اذا انى بعده بالركوع
فكون قد اقل بواجب او لبث بعد القطع زمانا يخرج به عن كونه مصليا فمحم الماناه لا يجوز ترك العراه بل يترك
الماني لما كان الكسب الاعظم في العراه نظرا لم يحرك العراه بما يخل بالنظم كالوقوف او قطعها كاسماء العدد واسماء الحروف
الموقوف في موضع لا تقف العراه عليه ويعدو من التيقن به لا يبطل حصول معنى العراه ولو كرر ايه من الحمد او
السوره لاصلاح لم يقطع في الموالاه وان لم ياب بالايه التي قبلها وبعض العامة قال انى ما قبلها لم يكررها ولو كررها
بعد ذلك ركز الا ان كان فصلا او لو شك في كل اتي بها الاجودا عاده ما يسي قرائنا واول منه عدم جواز الا
مكرر الحرف الذي شك فيه او يتيقن فساد لانه لا يقدح بعض الكلمه على فضلا عن كونه مرارا ولو كرر العائه عمدا او
عدم الطمان لان الحرف وان ولان تكرار الايه حايث داخل الغاضل بطلان الصلاه لمحال للمامور به وكذا لو
كرر السوره والحط فيه اسهل لان العراه من السورتين هل يجوز له ومن قوه العراه انما لو اعتقد الكفر
استجاب التكرار توجه البطلان لانه ليس مشروع على هذا الوجه فكون الا انى به اتيان غير المشروع واول البطلان
ما لو اعتقد وجوبه ولو كرر رسا من ذلك نسيانا فلا يفسد عليه ولا يقطع في الموالاه سوال رحمه والاستعاذه من
النقر عند اتيانها استجاب وذلك لما روى حذيفه من فعل النبي صلى الله عليه واله وسلم ذلك وهو قرا سورة البقره
وكان مقصدا به وروى جماعة قال قال عليه السلام معنى من قرا العراه او اياه فيها مسئلة او كرهت ان يقرأ
عند ذلك غير ما يرويها من العاه من السار ومن العذاب وكذا الا باس بالجمعه عند العطس في اثناء العراه وتسميت
العاطس ولو اهل المصلى بالموالاه ساها لم يبطل الا ان خرج عن كونه مصليا قراه الا فرس برك لسانه
بها مما امكن ولتقيد بغيرها لان الميسور لا يستعمل بالمعسور وروى الكليني عن السكوني عن ابي عبد الله
قال بلسه الا فرس وتشدده وتراته للعراه في الصلاه كركب لسانه واشارته باصبعه ويزيد على اعتبار
الاشاره بالاصبع في العراه كما قرى الكسبه ولتقيد رافها جميع معانيها اوم السمع وحرك لسانه واتم تحريك
اللسان تقيد بالباقي قرا وان لم نغم معناه مفصلا ومنه لم ان فيها نصا والقيام والفا فاوالاشع والايغ
يجب علم السعي في اصلاح اللسان لا يجوز لهم الصلاه مع سوء الوقت مما امكن التعلم بان تقيد ذلك صحت

التوا به بقدر من عليه والا قرب عدم وجوب الايتام عليهم السلام
 في الثالثة من الغزب والاخرين في الطهرين والعشاء الشيخ عند علمنا اجمع ومنه في السلم انه قال
 اقول الاولين وسبق في الاخرين وروينا في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام في الركعتين الاخرين ان
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وكبرك والمغيد رحمه الله اقتصر على منطوق هذه الرواية والشيخ في
 النهاية والافصاح ذكر ذلك ثلثا فكون اثني عشره في المبسوط تبعه جماعة عشره في سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 الا الله ثلث مرات ثم يقول في الثالثة والله اكبر في كتاب ويرفع سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ثلثا
 ابن بابويه وابو الصلاح ومنه الاقوال لم يحد فيها شيئا يصحح الا رواه عري عن زرارة عن الباقر عليه السلام
 قال ان كنت اما فاعل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ثلث مرات ثم كبر وكبرك قال ابن اديس بحري في
 اربع وغيره عشر قال ابن الحيند الذي يقال مكان التوا يحيد وتيسر وكبرك بغير ما شاء وسجد له صحيح عبيد الله
 الحلي عن الصادق عليه السلام اذا كنت في الركعتين الاخيرين لا تقراهما قبل الحمد لله سبحان الله والله اكبر في
 صحيح عبيد بن زرارة عنه عليه السلام في الركعتين الاخيرين من الطهرين سبحان الله ومحمد الله وسفر ليلتك وان
 شئت فأتك الكتاب وروي علي بن جعفر عن علي بن السلام ان شئت فأتك وان شئت فأتك الله مال صاحب
 البشرى جمال الدين بن طاهر وسن العلوي رحمه الله اجماع لعدم الترجع وادعى نفسه التجر من الوجود
 والعدم وسوغير معدود واحاب بالتركة المسافر في موضع التجر في القبلة الوجه جواز الكل وان كانت رواية
 الاربعة اولى والاكثر احوط لكنه لا يلزم وسوق قول قوي كمن العمل بالاكثرا على مع اعتقاد الوجوب
 احد اهل كج الترتيب فيه كاصوره في رواية زرارة الطنم اخذ ما يتيقن ونفاه في القبلة لاصل مع احدا
 الرواية مل كج الاخفات فيه الاقرب نعم تسوية منه ومن السدل ونفاه ابن اديس لاصل و
 عدم النص قلنا عموم الاخفات في الفرض كالنص مع اعتضاده بالاحاطة بل سقطت الحسنة في
 التوا في الاولين المشهور لا عموم شرعية وقال في المبسوط ان نسي التوا في الاولين لم يسل كبره واما الاكبر
 التوا لئلا يخلو الصلاة منها وقد روي ما اذا نسي في الاولين التوا تعين في الاخرين ولم ينظر في ذلك
 صحيح في ذلك لكن روي محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في نسي الفاتحة الصلاة له وروي الحسين بن حماد
 عن الصادق عليه السلام قال قلت لاسمع عن التوا في الركعة الاولى قال اقرأ في الثانية ملك اسمن في صلاتك
 كلها قال اذا خضعت الركعة والسجدة تمت صلاتك ومنه نظر منها عن التوا للناس في كبره غير مصرح به الا
 بالاد

قاله ابو الحسن بن محبوب في نسخة اخرى في نسخة يسهلها من التسبيح بان كل واحد من خصال التسبيح نصف
 بالوجوب ^{في نسخة اخرى} فان لم يقرأ في الاولى من قبل الاخرتين وجب هذه الرواية ووردت في نسخة اخرى
 بن عمار التميمي ليدل على تمام التسبيح ثم جعل القراءة احط ^{في نسخة اخرى} في المصاحف من القراءة والتسبيح فقال ابن ابي
 عمير التسبيح افضل ولو نسي القراءة في الاولى من رواه معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في ناسي القراءة
 في الاولى من حمد كفي الاخرين قال ابن ابي كره ان يجعل فاصلا في اولها وما ظهر اني بانوه افضل له التسبيح الامام
 والمأموم وسوختما ان ايريس في الاستغفار الامام الافضل له القراءة وان الجنبه يستحب الامام التسبيح اذا
 يتقن ان ليس معه مسبوق وان علم دخول السوق او جرة قرا تكون ابتداء الصلاة للداخل بعبادة
 والمأموم يقرأها والسفود محرم مما فعل بظاهر الشرح في الكتبه المسودة والذي رواه محمد بن حكيم عن ابي الحسن
 عليه السلام افضل له القراءة وروي في نسخة اخرى حازم بن عمار عن الصادق عليه السلام قراء الامام وغيره المأموم
 وروي معوية بن عمار عنه عليه السلام قراء الامام وكبره السفود وروي علي بن خطبة عنه عليه السلام في عماد السادة
 ان شئت بحت وان شئت وات وسال عن الافضل وروي الجلي عنه عليه السلام اذا تمت في الركعتين بملا
 تروانما اجمع اصحاب على الاضرب بالحنفي الاخرين وسفي رواية جعل بن دراج قال سالت ابا
 عبد الله عليه السلام عما يقرأ الامام في الركعتين في آخر الصلاة فقال فاتحة الكتاب ولا تقرأ الدرس كله وتقرأ
 فيها اذا صلى بعده فاتحة الكتاب وغيره من الروايات يجوز ان تقرأ في ركعتين من الاخرين وسفي
 الاخرى لان الحشر في الركعتين يحرم كل واحد منهما في رواية الحسن بن حماد اشعار به لا قوله اقرأ في الش
 مشوعا في الحشر في الرابعة ليس فيه سبيل لانها جزء من القراءة لا من التسبيح والاقرأ انما هي منسوبة
 بها ولو اتي بها لم يكن له باس ^{في نسخة اخرى} انه اذا شرع في القراءة او التسبيح ما لا يقرب اليه ليس له العود الى الاخر
 لان ابطال العمل ولو كان العود الى الافضل مع احتمال جواز كمال الكفاية وخصوصا الى الافضل في
 شرعي احد ما ينفق عليه والظاهر الاستمرار عليه لقضاء فيه الصلاة فعل ايها كان ولو كان مقاصدا الى
 احد ما فبشئ لسانه الى الاخر فالاقرب ان الحشر باق فان كبره في هذا ان كبره باق اليه لسانه فالاجود
 استينافه لا عمل لغزيرة لو شك في عدده في على الاقل لانه الميقن ولو طهره الزيادة فلا باس
 اربك فيه الموداه الواجب في القراءة ورواها اللفظ المخصوص بالالسان العربي ولا يرى ترجمته نعم لو خط
 اليه ولم يكنه العربي فالاقرب جواز ما سبق في الكيفية والادكار في الاولين ^{المشهور}

انه لا يستحب الزيادة على اى عشرة وقال ابن ابي عمير يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر سبعاً او
تسماً او دناه ثلث في كل ركعة ولا بأس باتساع عهد الشيخ العظيم الشأن في استحباب تكرار ذكر الله تعالى
حكمه حكم التواضع في الوجوب وعدم الركعة فسطل الصلاة بتكرارها لا بغيرها
وجوب الجهر في الصبح والاولين من المغرب والعشا الا فرده وجوب الاخفات في السواقي فسطل الصلاة في الجهر
ذلك عند او نقل الشيخ منه الاجماع واصله كحراره عن ابي جعفر عليه السلام في وجوب الجهر في الصلاة لا يسمع الجهر
ففيه او اخفى بها لا يسمع الاخفات فيه فقال ان فعل ذلك منه اعتد نقص صلاته وعليه الاعادة وان
فعل ذلك ما ساء او ساء ما اوله يدرى فليس عليه ودرت صلاته وقال ابن الحيند لو جهر بالقراءة مما كان
بها اذ صاف فما كبر بها جاز ذلك والاستحباب ان لا يفعل ذلك في انفرادة وهو مقبول عن المرتضى عليه السلام
وقد روى علي بن عيسى عن جعفر عن اخيه عليه السلام في الرجل يصلي من الوضوء ما كبر فيه بالقراءة هل عليه
ان لا يجهر قال ان شاء جهر وان شاء لم يفعل وجعل على الجهر العالي الشيخ يقول هذا هو الغالب والعلل على
السابق يعني حراره قال في المعبر ما حكم من الشيخ قال بعض الاصحاب لا يرى وجوب الجهر بل يستحب
فلم بعد الشيخ بخلافه ومن العوائد المعروفة ان من يعرف اسمه ولم يعد كلامه لم يكن الاستدلال على
وجوب الجهر والاخفات جعل النبي صلى الله عليه واله والناس به واجب وتقول صلى الله عليه واله والاصحاب كما
رايت على اصلي فان قلت ما يصح تقوله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخاف بها فان طهره الجهر وبه
استدل العامة قلت المحقق ما غير مراده لا مشايخ الانعكاك عن الجهر والاجفات بل المراد في الجهر الزيادة
على المعتاد ونفي المخافة الى عصر عن الاستماع لرواية سماعة عن الصادق عليه السلام في تفسيره بالجهر ان يسمع
صوتك شديد او الخافه يادون سمعك فان قلت ففي رواية علي بن فضال عن بعض اصحابنا عن ابي
عبد الله عليه السلام قال السنة في صلاة النهار والاخفاء والسنة في صلوة الليل والاجهار والتسبيح يراون
الذنب قلت حملنا الشيخ على النافذ ولو سلم اراده الوضوء فالتسبيح تطلق على الوضوء كبر المعنى انه نيات
بالسنة اقل الجهر ان يسمع من قرب منه اذا كان يسمع وحده الاخفات اسماع نفسه ان كان يسمع والا
يعبر قال في المعبر وهو الاجماع العلما ولا يسمعون الا سمع الله كلاماً لا قراءاً ورواية سماعة السابقة وروى زرارة
عن الصادق عليه السلام قال لا يكسر من القراءة والدعا الا ما يسمع نفسه وروى الحلبي عن الصادق ع
في الرجل يقرأ الصلاة ويؤثر على منة فقال لا بأس بذلك ان يسمع اذ ينية الهممه وان قلت فقد

روى على من اخذ الكتاب عليه السلام لا بأس ان لا يحرك لسانه سوسم تو ما علمت حملة الشيخ على من كان في موضع
لمس يد محمد بن ابي حمزة عليه السلام بركب من الراء معتم مثل حديث النفس ولا جهر على الراء اجماعا من الكل
فيكفيها السماع نفسه تحقيقا او تقدير او جهرت وسمعا لا جهرت فالاقرب الضامع عليها الحق في العبادة
ولو سمعها الحرم او النساء او لم يسمعها احد فالط الجواز للاصل وان عدم وجوب الجهر عليها معلل بكون صوته غير
الخشى مخفى في الجهر والاختفاء وان جهرت في موضع الجهر فوالا اذا لم تسلم سماع من كرم سماعا باق
اذا كان الصلاه فمقد سبق ما يدل على استحباب الجهر للامام والاسرار للامام وما المأخوذ والطاهر بحره لرواية على عن
اخيه عليه السلام قال سالت عن التشديد والقول في الركوع والسجود والصوت للرجل ان كهرته قال ان شاء جهره
ان شاء لم يجز وقد سبق لا يجوز ان تقرأ في الفريضة غير محي على الاشارة للزوم احد الامرين اما الاختلال
بالواجب ان يبيناه عن السجود وانما زيادة سجدة في الصلاه متعمد ان امرنا به وكلاما منع منه لرواية زرارة
عن احمد ما عليه السلام لا تقرأ المكتوبين من الغزائم فان السجود زيادة في المكتوبين في رواية سماع لا تقرأ في الفريضة
اقر ابن الطبري في سورة العلق وقد روى عن ابي عبد الله في الرجل يقرأ في المكتوب سورة فيها سجدة من
الغزائم فقال لا تمنع صبح السجدة فلاتقرأها وان احب ان يرجع فقرأها غيره في الحديث ما الاشارة من الاصحاب
العمل على الحسن الاول وان كان في سنة ما كلام الا ان الجنبه حدث بول ان كان في فريضة او ما زاد
قرا او سجد لكنه لا يرى وجوب سورة مع الحمد ورواية عمارد اليه عليه انما من ثم قال في المعية ان قلنا
بوجوب السورة وروايتنا زيادة لم تمنع من رواه الغزائم وان اجزنا احد ما لم يمنع اذا ترك موضع السجدة
وكذا لم يوجب السجود في الحال لا تمنع منه وهو القيلس بالصلاه الى بنا فيها زيادة السجود لم يحكم بالبطالان كما
قال ابن الجنبه في بعض الروايات اياها اليه مثل رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام ان جلس مع قوم
قرا الامام عليه السلام اقر باهم ركبنا او شئنا من الغزائم وفرغ من قراته ولم يسجد فامام اياها هناك اجاز مطلقه
في اما رواه الغزائم في الصلوة وسى محمول على الناظر كرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام ورواية عبد الله
بن سنان عنه عليه السلام ورواية محمد بن مسلم عن احمد ما عليها السلام للجمع بين الروايات وزيادة السجود
الناظره فمفهومه قد روى في رواية الحلبي على ان السجود اذا كان في اقر ما سجد وقام فقرأ الحمد ثم ركع وروى في
بن واسب عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام اذا كان السجود اقر ما ركع الركوع بها وحمله
الشيخ على من صلى مع قوم لا يمكن ان يسجد ويقوم ويقرأ الحمد فتشهد المقطوعة سماعه اذا قام فقرأ الفاتحة

ثم ركع وان كان مع امام لا يسجد او سجد ركع وفي المبسوط ان الامام يركع في الركعة الاولى
لو ترك الركعة الاولى في الركعة فمضى وجوب الركعة عنها لم تجز له ان يسجد في الركعة الاولى على ان الركعة الاولى
او لا الاقرب الاول وان كان ركع في ركعة واحدة وجوز الركعة وجوز ان يسجد في الركعة الاولى على ان الركعة الاولى
بما مطلقا الثاني المنع من زيادة سجدة وسواء قرب وان منعاه او ما بالسجدة ثم تعصيا او تحمل وجوب الركعة
المسحورة بالسجدة وسواء قرب اصلح قوة العود لمطلقا ما دام قائما ان ادريس قال ان قرا ما سجد في
في صلاته ثم قضى السجدة بعد ما اطلق لا يجوز ان يقرأ ما فوت الوقت ثم انه لا يستلزم ان
الصلوة عن وقتها عند سقوطه او قد روي في التهذيب عن عامر بن عبد الله عن الصادق عليه السلام قال
من قرأ شيئا من القرآن في صلوة الخ فانه الوقت ولوطن الضيق بعد شروعه فيها وجب العود الى آخر
فنها وان كان ركع في الركعة الاولى اذا ضاق الوقت عن قراءتها اخلفت الروايات في التواتر
بين سورتين في الركعة مع الغاية وروي منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام التواتر في المكتوبة ما قل من
سوره ولا اكثر وروي محمد بن مسلم عن احمد بن عيسى عليه السلام في الرجل يقرأ السورتين في الركعة فقال لا لكل ركعة
سوره وروي عن ابن زييد عن الصادق عليه السلام قلت له ان قرأ سورتين في ركعة قال نعم قلت اليس يقال
اعط كل سورة قعها من الركعة والسجدة فقال لا في الركعة بل في السجدة فلا بأس بظاهر هذه كلها ثم
وعليه الشيخ في النهاية وجعل نفسه للصلوة وذكره في التهذيب في الخلاف جعله الاظهر من المذهب ولم
ذكر الغناد وقال في المبسوط قراه سورة بعد الحمد واجبة غير انه ان قراء بعض السورة او قرأ من سورتين
بعد الحمد لا يحكم سلطان الصلوة والمرضى رحمه الله جعله ايضا نفسه للصلوة وروي علي بن يقطين عن ابي
الحسن عليه السلام في التواتر من السورتين في المكتوبة والنافلة ما لا بأس وروي زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام انما يذكر ان يجمع من السورتين في الركعة ما لا بأس وعلية الشيخ في الاستبصار و
ادريس والشيخ نجم الدين وعواقب جملة الروايات الاولى على ان ركعة ركعة واحدة او ركعة واحدة
اجتبه ان فعل النبي صلى الله عليه واله لم يكن التواتر ولا الوجوب او اسحب ولم يقل به احد من الافراد
ففيها ما لا بأس به بمقول وجوب السجدة ان فعل مثل فعله لانه فعله ما اذا فعله على وجه المذهب قال
به فعله على وجه المذهب ويحتمل القول المستحب الافراد وذكره التواتر ومصبب السورة مرفوع عن الكوفي واما
النافلة فلا كراهية في التواتر فيها لما سلف ورواه عنه الدين ان يعفو عن الصادق عليه السلام لا بأس
ان

[illegible]

وصورته ما روى الجوزي عن النبي صلى الله عليه وآله روى عنه أبو عبد الله السميع العليم من الشيطان الرجيم روى
الزحلي عن معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام اختاره المفسر في القصة وروى عنه قال سألته عن الرجل
يقوم في الصلاة فينسى فاتح الكتاب قال فيلحق باستيعاد الله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم ثم
سأله ما دام لم يركع وقال ابن البراء يقول عنه أبو عبد الله السميع العليم من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم
والشيخ أبي علي بن الشيخ الأعظم أبي جعفر الطوسي قول بوجوب التقوى للامة وهو غريب لان الاخرة لا تدب
بالاتفاق فقد مثل فيه والده في الخلاف الاجماع فتاوى قد روى الكليني بأساده الى قراءة من اخفى عن أبي جعفر
عنه قال فتفاجأ كل كتاب نزل من السماء باسم الله الرحمن الرحيم فاذا قرأت باسم الله الرحمن الرحيم فلا سأل ان
لا تسجد فاذا قرأت باسم الله الرحمن الرحيم سجد فكيف بين السماء والارض لا يسجد بالاستعاذه عنه فانه
الاكثر وفيه ما في الاوائل لم يأت به في الثانية الجهر بالبسملة في مواضع جميع الاخفات لرواية جحان ورواية
صفوان قال صليت خلف أبي عبد الله يا ما كان اذا كانت صلاة لا يجهر فيها بالقراءة جهر باسم الله الرحمن الرحيم
واخفى ما سوى ذلك سوزاد الكليني في روايته وكان يجهر في السورتين جميعا وقد صرح باستحباب جميع الصلوات
ابن بابويه والقرضي في الجمل والشيخ في النهاية والخلاف والبسوط وتفرد ابن اديس باحتصاص الاستحباب
بالصلوات الطهرين لا الاخر لعدم تعيين القراءة فيها للاحتياط ولقول الشيخ في الجمل والجهر بها في الموضعين اي
الاولين وهو قول مرعش عنه اما اولاهما لم يسبق اليه وهو ما اذا اطلاق الروايات والاصحاب على ايراد
تفريعهم بالعموم اما ما يملان المشهورين شعار الشيعة الجهر بالبسملة وذلك لكونه بالبسملة في مواضع الاخفات
فلا تفاوت الحال في ذلك اقامة للشعار والحوادث على تسكع معان القراءة ان ذلك عن الشارع فيه وكفى لا
تقول بالبسملة حال عدم القراءة فضلا عن الجهر بها اما حال وجود القراءة ففي مساوية لسائر القرآن واما الاحتياط
فمعارض حاصل البراه من وجوب الاخفات بها واما الموصعان فلم لا يكونان اول المحدث كانت اول
السورة قال المحقق رحمه الله هذا تخصيص لما نص عليه الاصحاب ودلت عليه الروايات فان تسكع سجود
الاخفات بعضها عليه ما معان في القراءة من الاخفاتية وان تسكع بنص الاصحاب والمقول لزوم العمل
بالاخفات في كل موضع تنوار فيه معان اوله معان وقال ابن أبي عقيل في حواشي الاخبار عنهم عليهم السلام
ان لا يقيم في الجهر بالبسملة اقوال افراد يقول ابن الجندب رحمه الله وهو ان الجهر بها هو الامام لا الامام
المنفرد فلهذا صرح بان الامام يجهر بالبسملة في الاخيرين قول ابن البراء ان الجهر بها في الاخفاتية

على الإطلاق ^{الشيء} قولنا في العتق ^{الحرب} الحرب معها اولى الظهور والعصر في الحديث والسورة وربما احتج ابن الجندب
بالروايتين الاولتين فان الذكر فيها الامام وحوايه ان الناس اقصى الاستحباب لعلم الامام اما كان او مضى
نعم من الامام تيكدا استجاب للحرب بالبدل لعل ابن البراج كحج بدوثة الامام على ذلك محب الناس به وكل ذلك
يرفع الشبهة من الاصحاب وقدرى محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون الامام مستغيبا
ولا تعرف اسم الله الرحمن الرحيم قال لا يفرضه والمروية الاخفات بها عند الشيخ في احدنا ويولد التامل الاخر ان يركب
البدل ما ساروى محمد بن علي الجلي عن علي عليه السلام فمن تو ايسم الله الرحمن الرحيم قال ان شاء الله وان شاء
جهم او مضى في عدم الوجوب مع امكان حمل كلام الموجب على الوجوب المحمدي اذ التواءه الواجب لا ينفيك
عن صفى الجبر والاختاف موجب كل منها على البديل ومما اتيتم ان فلانا من الصفيين وان فلانا من الاخفات
جز من الجبر فلا تعدوا العراب اى اظهار كراهة بحث بتم بعضا عن بعض بالقدر الذى لا يخرج الى الموقوف
الى منها وكات العراب كحوزان يراودهم العراب ان لا تكثر الوقف خصوصا على واسع الوقف عليه
الوقوف على مواضع واحدها السلام الحسن لم الجاير وذلك معروف عند التواقفة كتب تجمه ويجوز
الوقف على ما شاء او اوصل روى على بن جعفر عن اخيه عليهما السلام في الرجل يقر انفا كذا الكتاب وسورة او
في النفس الواحدة قال ان شاء قرأ في نفس ارضا غير نعم يكره قراه التوحيد بنفس واحد لا رواه محمد بن يحيى بسنده
الى الصادق عليه السلام الرتل وسو حفظ الوقوف واداء الحروف لعله تعالى ورتل القرآن ترشيدا قال
في العبارة الرتل بسن الحروف من غير مبالغة وربما وجب اذا اردت ان تنطق بالحروف من مخارجها بحيث لا يخرج
بعضا في بعض ويمكن حمل الاية عليه لان الامر عند الإطلاق للموجب وروى عبد الله الرقي مرسلا عن الصادق
عليه السلام عن العبد اذا صلى ان يرتل قرأته وادامه ما ذكرها ذكر الجيز والنار سال الله الجنون فعدوا بالله من النار
وادامه ما يراها الناس او ما يراها الذين امنوا قال ايكم رسالت هذه الرواية تدل على جواز التيسير في الصلوة
ومثلها رواية ابي جعفر عن الكاظم عليه السلام قال ان الرجل اذا كان في الصلوة فدعا والديه فيسبح فاذ ادعته
والدة فليسلك ايكم ان اذا قرأتم الشمس وضحاها لمصل صدق الله وصدق رسول الله اذا قرأ الله خيرا ما
يشكون ما الله خير الله اكبر واذا قرأتم الذين كبروا برهم بعد كون قال كرس العادلون بالله واذا قرأوا
الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك الاية قال الله اكبر ملا روى ذلك عمار عن الصادق
عليه السلام السكوت اذ وقع من الحمد والسورة فهما كبسان لرواية عمار عن الصادق عليه السلام عن
الشيخ بن

ان رجلا من اصحاب رسول الله عليه السلام اختلفا في رسول الله عليه السلام فكتب الى من كتبكم ان
 عليه السلام من سكتة قال كانت له سكتان اذا فرغ من ام القرآن واذا فرغ من السورة وفي رواية حماد بن قنبر
 السكوت بعد الجهره سكتة وقال ابن الجوزي سكتة وان من كتبكم عن النبي صلى الله عليه وآله ان السكنة
 الاولى بعد تكبيرة الفاتحة والمائة بعد الحمد الظاهر استحباب السكوت بعقب الحمد في الاخير من قبل الركوع
 وكذا بعقب التسبيح استحباب قراءه ما رواه حماد بن محمد بن مسلم قلت لابي عبد الله عليه السلام التواتر في الصلاة منها شيء
 فقال لا الا الجمعة تقرأ بالجمعة والمنافقين قلت له ما في السور التي في الصلوات قال اما الظهر والعشاء فتقرأها سوا
 والعصر والمغرب سواها والعشاء فالحول ففي الظهر والعشاء تسبيح اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها ونحوها والعصر
 المغرب اذا جاء نصر الله والهاكم الكفار ونحوها والعشاء ثم يسألون والفاشيه والقيمة وهل في رواية عيسى بن
 عبد الله التميمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي العشاء ثم يسألون وهل
 اماك حديث الفاشيه لا اسم يوم القيمة وشبهها يصلي الظهر سبع والشمس وضحاها ويصلي المغرب قبل صلاة
 واذا جاء نصر الله واذا زلزلت يصلي العشاء الاخره يحسب ما يصلي الظهر ويصلي العصر يحسب ويصلي العصر يحسب من الخبز
 وقال الصدوق رحمه الله افضل ما تقرأ في الصلوة في اليوم والليل في الركعة الاولى الحمد وانا انزلناه وفي الثانية
 وقبل سواها الا في صلاة العشاء الاخره ليله الجمعة والجمعة والاعلى وفي صحيحنا فظهر ما بالجمعة والمنافقين و
 قال ان سماعا واحدا في الطيرة يوم الجمعة يرجع ما لم تقرأ النصف فان قرأ النصف اتمها ركعتين فندبنا ثم اتمها
 الظهر والسورتين قال ومن قرأ في العشاء يوم الاثنين والخميس بصل في والفاشيه وقاه الله شره يومين
 قال معلى بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام ان في اسنان من كان تقرأ في صلاة السور الذي ذكرنا ما لم يدرك اخرها ما
 روى الكليني عن علي بن راسد قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت فداك ما كنت كبتت الى محمد بن الفرج عليه
 ان افضل ما تقرأ في المواضع بآنا انزلناه وقبل سواها حد وان صدرى للفقير تواترها في الخبر فقال عليه السلام
 لا تضيق صدرك بتواترها فان الفضل والله فيها قال ابن بابويه ما استجب قراه القدر في الاولى والثانية
 في الثانية لان القدر سورة النبي صلى الله عليه وآله واهل بيته عليهم السلام فحفظ المصلح وسلمه الى الله لانه هم صل
 الى صوته واما التوحيد فالله اعلى اثرها استحباب وهو الموت اسباب ما تضمنه رواية حماد بن محمد
 عن الصادق عليه السلام لا بدع ان تقرأ قبل سواها حد قبل ايها الكافرون في سعة موطن في الركعتين
 قبل الفجر وكفى الزوال ركعتين بعد المغرب ركعتين في اول صلاة الليل وكفى بالاعوام والفجر اذا

صحت فيها بعض الطوائف قال الشيخ وفي رواية اخرى انه تعالى هذا كله قبل موافقة احد في الثانية قبل بالها
الكافون الا في الركعتين قبل الفرائض لا قبل بايها الكافون ثم تقرأ الركعة الثانية قبل موافقة احد وهذا
حكايه كلام الشيخ في جعفر الكليني رحمه الله ولم يذكر اسناد الرواية قال الشيخ وسحب ان تقرأ التوحيد في كل ركعتين
الركعتين الاولتين من صلوة الليل لمن مره مع قوله بالمواضع السبعة وروى الكليني عن محمد بن مسلم بن عيسى
القره شني عن وقت الا بالجمعة تقرأ فيها الجمعة والمناقض قال ابن بابويه قد روت خص في التوا في ظهر
الجمعة فسر سورة الجمعة والمناقض لا استعملها ولا في غيرها الا في حال السهو والمرض وخيفه فوت حاجته لما رواه
عبد الله بن مهران عن الصادق عليه السلام لا بأس ان تقرأ في صلوة الجمعة بغير الجمعة والمناقض اذا كنت مستقبلاً
فطاهره وجوب السورتين فربما في الجمعة وسواها حتى لا يصلح فاجب السورتين المرتضى في الجمعة وقيل
قد روى ان السهو وايضا يقرأه قراتها وروى عن محمد بن يزيد عن الصادق عليه السلام من صلى بغير الجمعة والمناقض
اعاد الصلوة وروى محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال ان الله تعالى اكرم بالجمعة المؤمنين فسنها رسول الله
صلى الله عليه واله بشارة لهم والمناقض ترجى للمناقض ولا ينبغي تركها من تركها مستغفلاً فاصلوه له والجواب
الظاهر بغيره بغيره على بن يعقوب عن ابي الحسن عليه السلام في الرجل يقرأ في صلوة الجمعة بغير سورة الجمعة مستقبلاً
لا بأس بتركه وجوازها في الجمعة مستنداً لروايه جازة في الظاهر محل الرواية على ما كذا السند به وان يكون قوله لاصلوه
له اي كالمعقبة قوله لا ينبغي تركها والمناقض من الروايات واعلم ان الشيخ نجم الدين نقل في المعقبة ان ابن بابويه
اوجها في الظاهر والعصر في كتابه الكبير وحكي كلامه متضمناً العصر ولم يرد في الغيبة التي وصلت الساعى الظاهر وهو
الذي نقله الفاضل في المختلف ووافق المرتضى الصدوق في قراءة المناقض في صبح الجمعة ورواه الشيخ
المبسوط وسوى خبر روى جريز رفقاه الى اني جعفر عليه السلام قال اذا كانت ليلة الجمعة استحب ان تقرأ في الغيبة
سورة الجمعة وادعائك المناقضون وفي صلوة الصبح مثل ذلك فخير ان لا يعقل من المناقض ومن الاصل
وقال الشيخان ان تقرأ في الثانية قبل موافقة احد وهو موجود في رواية الى الصباح الكافي وروى بصير عن الصادق
عليه السلام والظاهر رجال الواقفة وكذا مشهور سبقت قراءة الجمعة في اولي العرف ليلة الجمعة والاعلى في
الثانية لرواية ابى بصير عن الصادق عليه السلام وقال في الصباح والافصاد تقرأ في الثانية التوحيد لرواية ابى
الصباح عنه عليه السلام سبقت قراءة الجمعة والاعلى في غنا ليلة الجمعة لرواية الى الصباح انصاعه عنه
رواه الوصي عنه ايضا وقال ابن ابي عمير تقرأ في الثانية المناقض ووافق في الاول على الجمعة لرواية

ورسالة الاول شهر وظهر في القوي اختلف ما رووه في الخبرين من انهما قسما
 الجهر في على استجاب الجهر في صلوة الجمعة فاستجاب الظهر الشرح رحمه الله ورواه الجلي عن الصادق عليه السلام ومحمد بن ابراهيم
 عنه وعن الجلي عنه محمد بن مسلم عنه وقال ابن بابويه الجهر فيها خصية يجوز الاخذ بها والاصل انه انما يجهر
 فيها اذا كانت خطفا فاذ اصلا امره في كصلوة الظهر في سائر الايام كفي فيها التواهد وكذلك في السفر من
 صلى الجمعة في غير خطبة جهر بالتواهد وان اكر ذلك عليه وكذلك اذ صلى ركعتين بخطبة في السفر جهر فيها والحمد
 لله الله قال المنفرد بصلاته الظهر يوم الجمعة روى انه يجهر بالتواهد استجاب ما روى الجهر انما استجاب ان صلت
 مقصورة بخطبة او صلت ظهر اربع في جماعة ولا جهر على المنفرد وقوى ابن ادریس من الاخر محكي بعدم اليك
 والاحتياط قد روى حمل عن ابی عبد الله عليه السلام في الجماعة يوم الجمعة في السفر قال يصنعون في غير يوم الجمعة
 في الظهر ولا يجهر الا انما يجهر اذا كانت خطبة وروى محمد بن مسلم قال سالت عن صلوة الجمعة في السفر قال
 يصنعون كالصنعون في الظهر ولا يجهر الا انما يجهر اذا كانت خطبة وحملها الشيخ على التقييد في
 كلام ابن بابويه رحمه الله اشار الى ان الجمعة يصلى سفر او غير خطبة وانما يجهر بها ان ارادته الجمعة الحقيقية
 اسكن بعدم انعقاد سفر او غير خطبة وكلامه يدل على انعقاد سفر او خطبة وغيره وان اراد الظهر المقصود
 اشربان الجهر تابع لصلواتها جماعة ويؤتى قوله انما يجهر فيها اذا كانت خطبة في بعض النسخ انما يجهر اذا كان
 جماعة وحسنه لسانه في قد دل على تسمية ما في السفر جمعة وانه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام انه قال
 صلوا في السفر جماعة في غير خطبة واجهروا بالتواهد والظاهر ان اراد ان الجهر تابع للجماعة سواء صلت ظهرا
 او جمعة كما حكاه المرتضى واحاط به ابن ادریس وقال في المعبر من الاصحاب من منع الجهر الا في الجمعة خاصة
 ثم ذكر رواية حمل ومحمد بن مسلم وقال هما اولي واشبه بالمسب واستضعف تاويل الشيخ اياها بالنسبة
 فحصل من هذا انه انما عدم استجاب الجهر في الظهر مطلقا ورواه في المعبر ولعله الاقرب
 استجاب فيها مطلقا مع قول الشيخ ومن تبعه ومنهم الغاضل في المختلف استجاب فيها اذا صليت جماعة
 لا افراد او ظاهرا الصدوق ومحمد بن ادریس استجاب تطويل قراه الركعة الاولى على الثانية قاله
 المعبر لما روى ابو حمزة انه ان النبي صلى الله عليه واله كان تقرأ في الاولين من الظهر ما في الكتاب وسورة
 يطول في الاولى وتقص في الاخرى وكذلك في العصر والصبح قال وهو مقول عن الامم عليهم السلام قلت ان هذا
 القول لغيره رحمه الله ومنه الحديث من طهر في العامة وقد روى ايضا عن ابی سعيد الخدري ان النبي صلى

في الركعتين الأولى في كل ركعة ثم يمشي إلى ركعتين الأولى في كل ركعة ثم يمشي إلى ركعتين الأولى في كل ركعة
في ركعة خمس عشرة آية قال الشيخ في الحاشية لا ترجع من الركعتين حتى يقرأ الدليل في علوم الأخبار في قوله سورة
مع الجود العامة فمعلوم في ذلك استحباب معارضة السورة في الركعتين وكرار الواحد في الركعتين
إذا حصل غير ما كان لم يحسن غير ما كان بأس معنى ذلك على من جعفر عن أخيه عليهما السلام إذا كان السورة الثانية
بعد الأولى على ترتيب الصحف فلا يقرأ أصحاب فلا يكره عندهم التقديم والتأخير ثم الروايات المتضمنة للبيان لها
على ترتيب التواتر وقد روى تقديم التوحيد على الحمد في المواضع السبعة كما مر مراده بحسن المشي عن الصادق
عليه السلام قال تواتر صلاة الزوال في الركعة الأولى التوحيد وفي الثانية الحمد وفي الثالثة التوحيد واية الكرسي وفي
الرابعة التوحيد ومن الرسول إلى أئمة بعده في الخامسة التوحيد والخمس من القرآن أن في حلق السجود
إلى البعد وفي السادسة التوحيد واثبات آيات السجدة أن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض إلى حسن
وفي السابعة التوحيد والآيات من سورة الأنعام وجعل الله شركاء الجن إلى اللطيف الخبير وفي الثامنة التوحيد
وفي سورة العنكبوت لو أنزلنا القرآن إلى إفرا استحباب قول المأموم عنه في الأمام من الحمد الحمد لله
رب العالمين روى ذلك جميل عن الصادق عليه السلام في الأوقات وفي مسائل المشهورين
ثم قول أمين عقيب الحمد حتى لا يطل بهذه الصلوة لغيره فبعض الإجماع فقال الشيخ رحمه الله في الصلاة
قول أمين يقطع الصلوة سواء كان ذلك من أوجه أو الحمد أو قبلها لا إمام والمأموم وعلى كل حال واجبة
القول لأنهم لا يخلطون إن أن ذلك يطل الصلوة ويقول النبي صلى الله عليه وآله إن هذه الصلوة لا يصلح فيها
شيء من كلام الأومين وقول أمين من كلام الأومين وبرواية الجلي عن الصادق عليه السلام أنه سألته يقول
إذا فرغت من ما كان الكتاب قال لا يقول ابن بابويه ولا يجوز أن تعال بعد ما تلي الكتاب أمين لأن ذلك
كان يقول النصارى وقال الفقيه المرتضى رحمه الله يحرم قول أمين أو الحمد وتقولان يطل الصلوة بغيرهما
جهود الأصحاب قال ابن زهره رحمه الله يحرم بالاجماع الاحتياط وما عمل كبر خارج عن الصلوة وما نهاها إنما
مكون في دعائهم بها والعارى لا يجب عليه قصد الدعاء التواضع فلما مضى لها حنن وإذا اشغى جواز اعتد
القصد اشغى عند قصد التواضع والدعاء لأن أحد الموقوف عليها الشيخ في الدعاء يمنع من قصد التواضع والدعاء
لأنهم استمال المشرك في معيذته وسوفا يروى القصد ركعاً باليمن منها حتى يجديث الأومين وتقول
النبي صلى الله عليه وآله إنما هي السجدة والكبر وقراء القرآن وإنما الحمد وليس الساجدة أحد إلا أن معناه اللهم

الصلوة وتحتوي على الامام في الوقتين صلح الصلوة تسعين من خلفه على دعائه فطوره جواز السابغ
 الجوز غير انما العمد تحرقها بطلان الصلوة لمعللنا نقول الاكثر دعوى الاجماع من كبار الاصحاب ورواه
 حمل المذكور مجمل على التسعة لانه يروى عن الصادق ع بطريق اخر اذا كس حلف الامام في المحرور من روايتها
 على ان المريد رب العالمين ولا فعل امن وسوى والاصل فيه التحريم وهذه الرواية صحيحة السند لا روى عليها
 ذكره في المعتبر حديث الجلي من الطعن والماجوى في تضاعف الخبر من قول الشيخ ان قصد الدعاء والتراخي
 خاير لانه استعمال المشرك في العسنيين فضعيف فان المعنى هنا هو الدعاء المراد من المعلوم ان
 الله تعالى انما كلف المكلفين بهذه الصيغة لارادة الدعاء فكيف سئل الصلوة معصده ومن قول الحق
 انما السبح الى اخره فان المحرور اذ منه لم يوجع معطى افعال الصلوة منه كالركوع والسجود والشهد والدعاء
 كما قوله سلطان الصلوة بقوله اللهم استجب ضعيف فان الدعاء بالمباح جاز في الصلاة باجماعنا ورواه عظام
 في طلب اسما جمع ما دعى به وقد تابعه على هذا الفاضل في التذكرة وليس هناك وكثر من الاصحاب لم يفت
 على السابغ شي ولا اشارت كما ان في عميل في المعنى في الغافر راي الصلاح رحمهم الله ^{استجب السجود}
 في الغافر عقب الحمد بالاجماع ولكن من طول السجود في نوافل الليل كالانعام وكيفية رال حم ومن قصا
 في نوافل النهار قال في البسوط والاقصا على سورة الاحقاص افضل يسمى في نوافل النهار ويستحب
 فيها والمحرور في نوافل الليل عند علاننا اجمع لما تقدم من قول الصادق عليه السلام تشهد في صلوة النهار لا انا
 والسنة صلاة الليل بالاجماع وروى العامة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه واله قال اذا رايتم
 من كبر التراويح صلاة النهار واجزوه بالسجود ذكر بعض العامة ضابطا للجم والاحكام وتبعهم عليه بعض
 الاصحاب وسوان كل صلوة كتختص بالنهار ولا تليق في غير كالجهر وكل صلوة كتختص بالليل ولا تليق
 ليليا النهار في غير كالجهر كل صلوة تليق بها او لا تليق بالليل ما تليق بالنهار فسر كالجهرين وما تليق
 ليليا في كالجهر فعلى هذا الصلوة الجمعة والعيد من الاجبار بها لانها تليق بالنهار او لا تليق ليليا والكسوف
 سجد فيها الا سجد فيها تليق بها او لا تليق بالليل وفي الكسوف محرقه والاصل فيه قوله صلى الله عليه واله
 وسلم صلوة النهار عجا فغير قياس محض لا اصل له عند ما قد نص الاصحاب على الجهر بصلوة الكسوف كما
 ولم ينص ان صلاة الاستسقاء سجد نص الجماعة على انها كالعيد والعيد جهر ولم ينص ايضا ان يكون العشاء
 ليل والنهار والاجماع واقع من الاصحاب على انه بعض كانات لم يعم قوله صلى الله عليه واله وسلم فلفظها

كانت تركه اقتضا النوافل بغيره وسره بما كان نص عليه الشيخ في الخلاف ولم يحج بالاجماع بل بالحديث اذا
قلت ان المأموم تقرأه بالاجزاء في الجهر كما في رواية اسلم الامام الادكار المأموم دون العكس ولان
بعض الصحابة جهر خلف النبي صلى الله عليه واله فافزع من الصلاة قال ابابا انما زاع القرآن وفزع اشارته الى ان
الجهر في سوس قراه الامام قال ابن ابي عمير في صلوات السن الى كون في الجاهل والاطلاق
التواهيست ركنا على الصحيح من المذهب ونقل في شرح الاجماع في الخلاف لان المفسر في ما سئل الصلوة بالاجزاء
برئيسا ما رواه لست كذلك لما روي ان منصور بن حازم سأل الصادق عليه السلام الى صلت المكتوبة
ان اقر في صلاتي كلها فقال ليس فالتك الركعة والسجدة قلت على فقال صلاتك وترب منه رواية
معهود بن عمار عنه عليه السلام وتعل في البسوط عن بعض اصحاب كسها مائة ايضا ول جماعه من العامة يقول
الشيخ صلى الله عليه واله وسلم لا صلوات لم تقرأ فيها فاعلم الكتاب ورواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في
الذي لا تقرأ العاتكة لصلواته الا ان تقرأ بها في جهر او اخفاها والجواب المراد في الجمال هو فقامن الروايات
وتجوز على العامة بما روي ان عمر صلى المغرب فلم يوافع في صلته في ذلك فقال كيف كان الركوع والسجدة
قالوا اخفا فقال فلا بأس ولم يكن عليه احد من الصحابة يقول على اشتباهه بينهم يجوز الصلوات من
سوره الى اوفى في الركعة والناظر لم يجز نصفها ولا يكون في الركعة والشيخان الا في سوره النور
والحمد فاعلم على غيرها بالشروع لرواية محمد بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام رجع في كل سوره الا من قل
منه احد وقل يا ايها الكافرون ومثله رواه الجلي عنه عليه السلام لم اعف الا ان على اعتبار النصف كن
روي عبيد بن زرارة عنه عليه السلام في الرجل يريد ان يقرأ السوره فقرأ النصف ثم قال له ان رجع ما بينه وبين
ان يقرأ السوره في الركعة لا يحكي كلام الفقيه بجاء والنصف لم يذكر له شيئا سوى ما رواه ابو بصير عنه
في الرجل يقرأ المكتوبة نصف السوره ثم سعى ما خلف اوفى حتى يفرغ منها لم يذكر قل ان رجع قال رجع
والا فله وقل لا لا فله على اعتبار النصف اذ مفهوم الاسم ليس فيه شيء ثم ظهر منه على هذا استحباب قراه
في المكتوبة على عن الرضا في حكم الرجوع عن التوحيد والحمد ثم قال في الوجه الاخر انه قوله تعالى فاقروا بآياتهم
القرآن قال واسلم الرواية قوله في تخصيص الآية ابن بابويه في الفقيه فان نسبها او واحدة منها في صلاته
الطريق في الجمع والمناصن لم ذكرت فارجع اليها لم تقرأ نصف السوره فان قرأت نصف السوره
فتمها واحدا ركعتي بانها لم تقرأ طمحا وكذا النصف بل كفي نواه النصف وقال ابن بابويه في الصلاة

اراد ان يقرأ صلاة نسوة فتواثر بغير حرج فيها الى غير الا ان يكون السورة قبل هو الله احد فلا حرج منها الى غير الا
 الجحش في صلاة الطلوع بغير حرج منها الى سورة الجمعة والمناقن وكان بناه على مذبحين وجوب السورتين فذلك يدل
 عن التوحيد ولم يك الحرج وقد روى الكليني عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن السلمي الرجل يري ان قرأ سورة البقرة
 قبل هو الله احد فالرجوع الى سورة الجمعة قال روى ايضا ان يقرأ ركعتين ثم تسانف قال الشيخ رحمه الله يجوز
 من سورة الى غير ما لم تجاوز نصفها الا سورة الكافرون والاضاح فانما لا يعمل فيها الا في الطلوع يوم الجمعة فانه
 يجوز له الاستعانة بها الى الجمعة والمناقن وقال الجعفي رحمه الله ان اخذت في سورة وركعتك في غير ما لم
 بالقرآن نصفها الا في صلاة واحدة قبل يا ايها الكافرون فان ركبت في صلوة الجمعة والصبح يؤخذ او العشاء ليلة
 ما قطعها وصفي سورة الحجو واذا جاك المناقن فعمم الحكم في الصلوات الثلاث وقال ابن اديس في باب
 التوبة لا يصلح اذا بدأ بصورة ان يرجع عنها ما لم يبلغ نصفها الا التوحيد والحج فانه لا يرجع عنها واطلق وكذا قال
 المحقق والشيخ رحمه الله وقال ابن اديس في باب الجمعة والرجوع من الحج والاضاح الى الجمعة والمناقن
 في طهر الجمعة ما لم يبلغ النصف وقال ابن الجوزي لا يجب الصلح الى ان يرجع عن قل هو الله احد قبل يا ايها الكافرون اذا
 بدأ بها ولا ان يرجع عن غيرهما الا ما لم يبلغ النصف فحين ان الاكثر اعتبر النصف والشيخ اعتبر حوازيه النصف
 ولعل اذ لم يبلغ النصف متى اشغل بعبادة البسلة كحفظ الحديث وسئل لقصد الاطلاق لا التقيد بسورة
 لم يجز بل يجب البسلة عند التقيد بالوحي السلي على بسلة وسورة ما لا قرب الا في الرواية الى بصيرة السائلة
 ونصف الاشغال وروى الرطبي عن ابى العباس في الرجل يري ان قرأ السورة فيقول اوى قال يرجع الى
 التي يريد وان بلغ النصف قلت هذا حسن ومحل كلام الاصحاب والروايات على من لم يكن عربيا غير هذه السورة
 لانه اذا قرأها لم يقدره ليد اقل رجوع فظاهره بعض الرجوع قال ابن ابي عمير رحمه الله
 تقرأ الوصف بعض السورة ولا بسورة فيها سجدة مع غيرها ان السورة غير واحدة وقال النحاس لو لم يصل
 السنين في الركعة الاولى بعض السورة وقام في الركعة الاخرى اتبدا من حيث بلغ ولم يقرأها لكانت منسوبة
 والمشهور رواه المحقق قد روى سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام في من قرأ الحمد ونصف سورة هل يجزيه
 الثانية لا تقرأ الحمد وتقرأ ما بقي من السورة فقال هو الحمد وتقرأ ما بقي من السورة والظاهر في النافله
 اجمع علماء واكثر العامة على ان العودين كسرة الواو من العوان العزيم وان يجزى التواهي في ركعتي الصلوة
 نقله ما روى منصور بن حازم قال امرى ابو عبد الله عليه السلام ان تقرأ العودتين في المكتبة وعن حولى

سام قال أما ابو عبد الله عليه السلام في صلوة المغرب فقرأ الحمد ^{في كل ركعة} من انزلنا القرآن ^{في كل ركعة} من انزلنا القرآن ^{في كل ركعة} من انزلنا القرآن
انزلنا القرآن ^{في كل ركعة} من انزلنا القرآن ^{في كل ركعة} من انزلنا القرآن ^{في كل ركعة} من انزلنا القرآن
لا فاعندنا في الاخيرتين ^{في كل ركعة} من انزلنا القرآن ^{في كل ركعة} من انزلنا القرآن ^{في كل ركعة} من انزلنا القرآن
انه كان نزل في المغرب ربنا لا تخرج قلوبنا بعد ازمنة قينا وب لنا من انزلنا القرآن ^{في كل ركعة} من انزلنا القرآن
محمدا على ايراد ما دعا لا انما يخرج من الصلاة قال ابن بابويه رحمه الله قال الرضا عليه السلام انما جعل القرآن
في الركعتين الاولىين والتسبيح في الاخرين للفرق بين ما فرض الله تعالى من عبادة ومن ما فرضه من عبادة ^{الله}
صلى الله عليه واله وسال محمد بن حمران ابا عبد الله عليه السلام عن الجهر فيما يجهره والاضحاث في غيره وعن عبادة
افضلته التسبيح في الاخيرتين فقال النبي صلى الله عليه واله اسري بي الى السماء كان اول صلوة افترض الله جل
عليه الطهر يوم الجمعة فاضاف الله تعالى اليه الملكة صلى خلقه وامر نبيه ليحرمه بالقرآن ليقين لهم فضله ثم افترض عليه
الطهر ثم افترض عليه العصر ولم يصف اليه احد من الملكة وامره ان يحى الواء لانه لم يكن وراءه احد ثم افترض عليه
المغرب وضاف اليه الملكة وامره بالاجراء وكذلك العشاء الاخرة والنحر وصار التسبيح افضل لان النبي صلى الله
عليه واله كان في الاخيرتين ذكر ما كان فيه من غلبة الله تعالى فلاش وقال سبحانه الله والحمد لله والاله الا الله قال
وسال يحيى بن اكرم القاضي ابا الحسن عليه السلام عن صلوة الفجر لم يجز فيها التراءة وهي من صلوة النهار وما
لان النبي صلى الله عليه واله كان يغلب بها على ابن سنان عن الرضا عليه السلام انه قال امر الناس بالزوا
في الصلوة لئلا يكون الرمان ميجور مضيقا ولكن يكون محفوظا من رصاصا وانما يدعى بالحمد لانه ليس يسمى من الواء
والكلام جمع فيه جوامع الخير والحكمة جامع في سورة الحمد وذلك ان قوله تبارك وتعالى الحمد لله اما الله اما لا اله الا الله
على خلقه من الشكر وشكره لا وفق عبده من الخير رب توجده له وتحمده وتقرأه انما اله الحاق المالك لا غيره الرحمن
الرحيم استغفار في ذكر الله ونعمائه على جميع خلقه مالك يوم الدين اتمد بالبعث والحساب والجزاء و
ايجاب ملك الاخرة كما يجاب ملك الدنيا اياك نعبد وربة ربنا وتوكل الى الله تعالى واخلاص له بالعمل ودين
غرة واياك نستعين استراذه من توفيقه وعبادته واستدراجه لا انعم عليه اهدنا الصراط المستقيم استرشدوا ام
بجمله واستراذه في المفرد لرب عز وجل ولعظمته كبريائه صراط الذين انعمت عليهم توكيد في السؤال والربنية و
ذكر لا تقدم من نعمه على اوليائه ورغبته مثل تلك النعم غير المقصوب عليهم استعاذه من ان يكون من العباد
الكافرين المستحقين بدواجره ونزبه ولا الضالين اعصاه من ان يكون من الذين ضلوا عن سبيله

[illegible]

أقامه الخوف على قضاها فلم يسمع ذلك فلما باس ما ذكره الكين يوكو ويخبره .
غير ما ترجع القاء الأكل والصلو رصده لموايئع نفسه من غير اجبار ولا احتفاء .
ملين بحرف بائنه
وفيها مسائل بحرف الكوع بالاجماع وتوكله تعالى واركعوا واسجدوا لله
تعالى واركعوا مع الرالكين ولما روى ان رجلا دخل المسجد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم جالس في ناحية
المسجد فصلي ثم جالس عليه فقال صلى الله عليه واله وسلم عليك السلام ارجع فصل فانك لم تصل فارجع فصل
ثم جالس فقال له مثل ذلك فقال له الرجل في الثالثة علي يا رسول الله فقال اذا قمنا الى الصلاة فاصنع الوضوء
لم استقبل القبلة فكبر ثم قرا بما تريد معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع راسك حتى تعتدل ايما ثم
اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي يامام افضل ذلك في صلاتك كما هو من علي عليه السلام اول الصلاة
وعن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام ان الدعوى من الصلاة الركوع والسجود في اختيار كثير
ويدل على كنيته عدم تحقق اسم الصلوة بدونه اذ هي مجموع ركعات ولا تقدم المجموع الا باجاءه ورواية زرارة
عن الباقر عليه السلام ان بعد الصلوة الا من خمسة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود ورواية ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام اذا ايقن انه ترك ركعة من الصلاة وقد سجد سجدتين وترك الركوع استأنى
الصلاة ورواية زفاعة عن علي عليه السلام في الرجل ينسى الركوع حتى يسجد ويقوم قال سجد الى غير ذلك من الاجا
وسر كن في جمع الركعات وحجب في كل ركعة مرة وفي صلوات الالاف في كل ركعة خمس كل واحد منها ركعة
وقال في المبسوط وسر كن في الاول من كل صلوة وفي الثالثة من المغرب والاف في الاخيرتين من الرباعيات
فلما سئل الصلوة بركعة سجد ابل بركعة السجدة من لواحدتها وعود اليه في التعذيب اور ورواية محمد بن مسلم
عن الباقر عليه السلام من سقن ترك الركوع حتى يسجد على السجدة من ولى وان سقن بعد انواع على ركعة
وسجدة من ولى عليه ورواية العيص عن الصادق عليه السلام من نسي ركعة من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر انه
لم تركه قال يقوم ويترك ويسجد يسجد في السجود حكمه على الاخيرتين ومما دلالة على قضاء الركوع بعد الصلاة هو
عرب وسياتي ان شاء الله تعالى عام المسئلة لا يحقق حتى الركوع شرعا بالانحاء الظاهر ان سلع اليد
عني الركن اجاعا ما ساءا بالنبي صلى الله عليه واله ولما روى ان كان يسجد راجعة على كنيته في الركوع
كالنا بعض عليه ما فرج بين اصابعه وروى زرارة عن الباقر عليه السلام يمكن راجعتك من كنيته
وهو دليل على الانحاء هذه القدر لان الاجماع على عدم وجوب وضع الراتحين اعنة بالانحاء للتحريم
ان

من جوبس
 في جواب الشيخ في الجواب عن قوله في الجمع بين الانحاء والاختصاص بحث لولا الاختصاص لم يبلغ
 في الجواب عن الشيخ ان زيدا اختا لغيره النوف من صاحبه وكونه قاله الشيخ واختاره في المقابلة
 ذلك هو الركوع فلا يلزم الزيادة عليه وفي السراج واكثر كتب الفاضل حب ان زيدا اختا لكونه فارقا من حاله
 قيام وعمله الركوع فان العود وافتقاره لكونه ان تنقض من الخفاء حال قيامه بعماده وادعيه وجب له ان يتطاول
 في الزيادة حال الركوع قطعا لحصول الفرق بحب ان تصد به الركوع فلو جازى لسمحة العود او غير ما في التام
 اوسى لعل قيده او لفضا حاجة فلما اشقي الى هذا الركوع اراد ان يجعله ركوعا عالم بحره فتوصل الى ان يعلو اليه
 الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى محب عليه الاصحاب لم اوسى للركوع ولا يكون ذلك زيادة ركوع ولو تعذر
 الانحاء للركوع الى المقذور ولو لكانه اتصال احدي اليدين دون الاخرى لعارض في احد الشقين وجب
 انكسر الانحاء الى احد الجانبين فطاهر البسوط الوجوب ولو افتقر الى ما يعقد علم في الخفاء وجب ولو تعذر ذلك
 كله فراه الامام براسه وجب عليه فعلة لانه بعض الواجب المقذور وقد رواه ابراهيم الكوفي عن الصادق عليه
 السلام لو لم يصح يد يد على ركبته وشك بها شهاب بل اكل الانحاء احتمل العود لمعوم رواه ان يصير عن الص
 على جبل شك وسوقا فم فلا يدرك الركوع ام لم يركع قال كركع وكذا رواه غير من الحلبي فحمل عمده لان الطائفة اكل
 الركوع ولانه في المعنى شك بعد الانتقال والرجحان ذكرهما الفاضل بحب الطائفة في الركوع بمعنى
 استواء الاعضاء وسكونها في جميع كل عضوا مستقرة لما سبق في حديث الاوابي ومن الرضى صلى الله عليه
 الى الاخرى صلوة الرجل حتى يقوم طرفة في الركوع والسجدة وروى زرارة عن الباقر عليه السلام اتم صليكم و
 فتشك ويحب كونهما قد راى الركوع الواجب لسوء الراجح عليها والاخرى عن الطائفة مجازاة الانحاء القدر
 الواجب لم العود الى الرفع مع اتصال الحركات لعدم صدقها في نعم لو تعذرت في الزيادة السوى وسدى بالذكر
 الاشارة الى قدر الركوع وعن شهاب السوى ومن كل هذا السوى لتحصيل الذكر في هذا الركوع الاقرب الى الفاضل
 فخصمتم الذكر افعاراسه وعد الشيخ في الخلاف الطائفة لكن ان يضعف تقوية الاصل ويصدق معنى الركوع
 بالانحاء الذي هو ركع وان الطائفة وجب للذكر الذي هو غير ركع وكان الشيخ يصحرك الركع فنهى على استواء
 الاعضاء وسكونها والحديث دال عليه وان معنى الركوع لا يمتنع بعد الاية اما الزيادة الى الواري الذكر
 الواجب فلما اشكال في عدم ركبته بحب الذكر فضا جماعا من المعظم على تعيين الصبيح الاحليين
 الاربعين اذ ليس وسطا في الفاضلين رحمهم الله تعالى وفي البسوط اشارته اليه ان ما رواه شعبة بن

عام لما زلت ففتح باسم ربك العظيم قال لما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجعلوا في سجودكم ورواه الشيخ في التذنب منه لرواه عنه ورواه هشام
 سالم عن الصادق عليه السلام يقول في الركوع سبحان ربّي العظيم وفي السجود سبحان الأعلى العزيم من ذلك
 والسنن ثلث والعصل سبع ورواه زرارة عن الباقر عليه السلام قلت له ما جرى من القول في الركوع والسجود
 ثلث سنن في برسل واحد ما جرى ورواه معوية بن عمار عن الصم قال سألته أخف ما يكون من التسبيح
 في الصلاة قال ثلاث تسبيحات رسلا تقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله سبحان الله سبحان الله سبحان الله
 هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام قلت له جرى أن أول مكان التسبيح في الركوع والسجود لا إلا الله الحمد
 لله والله أكبر فقال نعم كل هذا ذكر الله وذكر الله هشام بن سالم عنه ورواه يسمع عنه لا جرى الرجل في صلاة
 أقل من ثلاث تسبيحات أو قدر من قرسلا وليس لأن يقول لا كما سمع سبع سجود وكذا منه الأجزاء صح من إلى
 فاجل على الأفضل في الأخبار الأول توجه إلا أن العمل بما عليه أكثر الأصحاب أولى طاهر أبي بصير
 بحمد من واحد كبرى أو ثلاث سوى أغنى سبحان ربّي العظيم وبحمد سبحان الله ثلاثا قال أبو الصلاح
 كج ثلاث على التماس والواحدة على المضطرب قال أفضل سبحان ربّي العظيم وبحمد سبحان الله طاهر
 المختار له قال سبحان ربّي العظيم وبحمد ثلاثا كملت واجبه وأكثر الروايات حاله من لفظ وبحمد والاول جزو
 لبوتها في خبر جعفر في الركوع والسجود وذكر الكري فله ثلاثا وكذا رواه زرارة وابوبكر الحضري عن الباقر عليه السلام
 ثلث ولله الحمد أي الصلاح وهو مجمل على التذنب وقد روى على بن يقطين عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام
 سألته عن الركوع والسجود كم جرى فنه من التسبيح فقال ثلاثا وبحمد واحدة إذا كنت جنتك من الأرض وقد
 تقدم في رواية هشام أن الزهري واحدة وقد روى العاتق عن حماد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوع
 سبحان ربّي العظيم وبحمد وفي سجوده سبحان ربّي الأعلى وبحمد كج دفع الرأس من الركوع اجاعا كج
 الطائفة منه لما تقدم في حديث الأعرابي وحديث حماد وروى أبو بصير عن الصم إذا رفعت رأسك من
 الركوع فاقم صلك فاذ لا صلوه لمن لم يبع صلبه ولا حقه هذه الطائفة سوى الاستواء والسكون كج
 العضو إلى مسوقه وجعلها الشيخ ركنا في الخلاف لطاهر الأخبار ولا أكثر من على عدم بطلان الصلوة
 فسيان تسبيح في الركوع زياده الانحاء كج تسوى الطهر والرأس والفتق وهو كصل الجبال
 في ذلك بركة الركعتين إلى خلفه ومن الفتق بعد سبق في خبر حماد ذلك وروى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم كان يفتي في الركوع بخبره في الجهر بالسجود وحده رواه اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام
 يعلم ان احد من الركوع مستواحي فقال لي صلب الماء على الجهر بالسجود وكبره فنهضت اثناء السجود ووضعت
 الظهر واخرج الصدر وسوالت في الجهر العجيب . الصحيح الجاهل والجاهل انعت الظهر وطأ الراس روى
 ذلك في نهى النبي صلى الله عليه واله روى ايضا ناذل المعجم والرجال للمعلل وعنه في الكرامه ما عمن على بن ابي
 طريف اسحق المذكور ان يعلم ان كبره ان يحذر راسه ومكثه في الركوع ولكن معتدل . الاخصاس الذي هو
 معناه انما للواجب بتوقيف الركوع والرجوع الى وراء ولو لم يحصل معناه انما البطل كاسبق
 الطس وسو جعل احدي الكمين على الاخرى ثم ادخاها من ركعتيه لاروى ان سعد بن ابى وقاص قال
 كما فعل ذلك فامر بانضرب الكف على الركب وسو بدل على شتر عتقه لم يسمع لعل لك خفي على ابن مسعود صاحب
 الاسود بن ربه وعبد الرحمن بن الاسود فقالوا ما سمعنا ولا حكم على الاقرب انك لم تكن ترك
 وضعا على الركبتين الذي هو مستحب في الوقوف ابى الصلاح والفاضل في ظاهر الخلاف ان الجنب التحريم
 رخصه تمكن السطلان للنهي عن العبادة كالكف يمكن الصحة لان النبي وصف خارج الركوع
 وبيده تحت ثيابه ان يكونان بار من اوفى كيه قاله الاصحاب وروى عمار عن الصادق عليه السلام في
 الرجل يدخل بيده تحت ثوبه مال ان كان عليه ثوب افه فلا بأس وان لم يكن فلا يجوز ذلك وان دخل
 يدا وافرغ افرغ فلا بأس وقال ابن الحنفية ولو ركع وبيده تحت ثيابه حاز ذلك اذا كان عليه فمزرا واربوا
 وقال ابو الصلاح بكبره ادخال اليد من الكمين او تحت الثياب والخلق والحشيش بالكرامه التواء
 الركوع وكذا يكره غيره في السجود والعشيد وقد روى العام عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه واله
 انه قال الا اني خيت ان افرا كعا او ساجدا لعل من طرعه عند الشرح لعله قد روى في الهندية رواه
 للسوق مع التعيين ركوعه روى عن عمار عن الصادق عليه السلام في الناس عوامين ابوان لا تواءهما
 بل ساجدا . مستحب ان يحل من القدر من والركبتين قد رتبهما كان في القيام رواية زرارة
 مضطتبت التفرع من الركبتين والبشر من القدمين والطاهر انهما كالمستأجرين وصرح ابن الحنفية
 برأه ذلك من الركبتين وسحق ان يحج بمرفقه فجازرا عمن عن ملاصقه حنيق حتى ابطيه لما سبق
 في خبره جاد وان ينظر الى من قد روى زرارة عن الباقر عليه السلام في رواية غياث عن الصادق
 عليه السلام عن ابيه عن علي بن ابي طالب في الصلاة موضع سجودك ممن ثم قال ان يا بوء

نظر الكرم ما من قد مر الى موضع سجود وضع السجدة على الركنين من مواضع الاصابع لما سبق عن النبي
صلى الله عليه واله وسلم عن الصادق عليه السلام في خبر حماد وطائفة من كسبه وسحب الصلاة بوضع السجدة التي في خبر حماد
عن الباقر عليه السلام والسقط مع النذر ولو قدر واحد منها وضعا
في خبر حماد وروى الحسن بن سعيد في كتابه عن علي عليه السلام باسناد وضع السجدة في الكعبة من العبودية وروى حماد
عن الصادق عليه السلام رفك يدك في الصلوة فربما وقع الركن في الاشجار انفراد الامامية ايجاب رفع اليه
الكعبة قال في المعبر لا اعرف احكامه رحمه الله وقال ابن الجنيد اذا اراد ان يكبر فركع في السجود ورفع يديه مع نفسه
الكعبة ولم يفعل اذ كان في كسره الاحرام وظاهره وجوب الرفع فيها خاصة وقال الشيخ في الخلاص يجوز ان
يهرق الكسرة ويهتدى الا ان الكسرة في القيام افضل واجب ان لا يعقل كسر الركعة والسجود واجب سجدة واحدة
كسرة العام فلما ظهر الاخبار كان في رواية حماد عن الباقر عليه السلام اذا اردت ان تكبر معك واسبغ ثيابك
ورواية الجلي عن الصادق عليه السلام اذا سجدت فكن على ما مضى لا تنظر الى يمينك ولا يسارك في الكسرة في الصلوة
واحدة مع استواء الاجزاء على خلاف قولهما
سحق الكسرة امام التسليم اجماعا قال رسول الله صلى الله عليه واله
اما الركوع فقل الله اكبر واما السجود فاجتهد راعي العامة ان يسجد بركعة واحدة حماد ورواه عن الباقر عليه السلام
رب لك ركعت ولك اسلمت وبك امنت وعلقت توكلت وانت على خشع لك سمعي وبصري وشعري وبشرتي
وحيي ودمي ونفسي وعظامي وما املكه قدامي غير مستكف ولا مشكرك ولا مستهكم تسبح ما كرمك ما اكرمك ما اوجها
وظاهر الشيخ وان الحسن وكسره انه ما الكمال وفي رواية هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام انه سجد اليه
قال النوفلي في السجود والسنن في سبع كن روى حماد عن حماد بن الحسن بن زياد انها اصلها مع الصلاة
عنفة وعليه في الركوع سبحان رب العظم اربعاً او ثلثاً او ثلثين مرة وقال احمد بن حنبل في حديثه وحده في الركوع
والسجود وروى امان بن ثعلب انه سجد على الصادق عليه السلام في الركوع والسجود وسبحان رب العظم قال في القصة الواجبة
استجاب ما لا اكمل معه السلام الا ان يكون اماماً وسجوداً ولو علم من المأمومين حب الاطالة استحب له ايضا
من ان ينقص المصلح من الثلث سائر رواية ابى بكر الحضرمي عن الباقر عليه السلام يقول سبحان رب العظم
وبحده ثلثان في الركوع وسبحان رب العظم ثلثان في السجود ومن نقص واحدة نقص ثلث صلواته ومن
نقص اثنين نقص ثلث صلواته ومن لم يسجد فله صلواته والمراد به نقص الكمال والفضيلة والاستحباب
الوتر لظاهر الاحاديث عند السجود لا ينافي الزيادة عليه ولو شك في العدد جنى على القائل الا قرب ان الواجبة

في انوار الازهار في تلك حال الركوع ولا يفتقر الى قصد ذلك نعم لم يرد في وجوب غير ما الاقرب الجواز لعدم تعين
النقص والطائفة للتعجب لا يرب في استجابها لان جواز تركها في وجوبها الا اذا قدم المستحب بان الطوبى
الطائفة بحكمها لا يرب بان الواجب بعد وكذا الكلام في طائفة السجود وزيادة القيام للنفوت والدعا بعد فراغ واجب
التواها اما القيام في التواها الواجبة فهو وصف الوجوب وان كان بسورة طيلة غايه ما في الباب امر قبل الواجب
الجبر اما لو اقل الكبريات الزيادة على الاستقام في الصلاة او سال الجنة واستعاذ من النار في اشياء التواها في
وجوب هذا القيام نظر اقرب الوجوب لما سبق وكذا القيام للوقوف للمستحب في اشياء التواها اما القيام الذي يقع
منه السكرت للنفس فلما اسكال في وجوبه لا من حرورات التواها مستحب ان تقول بعد رفع
راسه من الركوع سمع الدين حمده اما كان او اعدوا القول الذي صلى الله عليه وسلم لا تتم صلاه احكم الى قوله
تقول سمع الدين حمده واستدل بعض العامة بهذا على وجوبها وهو غير دال لان الافضلية تمام ايضا وحكما بعد
فكتمه من الانشباب لرواية زرارة عن الباقر عليه السلام قل سمع الدين حمده وانت مشتبك قائم الحمد مرتبة
العالمين اهل الجبروت والكبرياء والعظمة تدرب العالمين بحمد ربك وفيه دليل على الجبر حمده وللعظمة الماتم
اذ يستحب الاحسان في جميع احواله وروى الحسين بن سعيد باسناده الى ابي بصير عن الصادق عليه السلام
لمن حمده الحمد تدرب العالمين الرحمن الرحيم يحول الله وقوه اقوم واقعد اهل الكبرياء والعظمة والجبروت و
بأسناده الى محمد بن مسلم عنه عليه السلام اذا قال الامام سمع الدين حمده قال من خلفه ربنا لك الحمد وان كان حمده
اما او غيره قال سمع الدين حمده الحمد تدرب العالمين ونقل في القبر عن الخلفاء ان الامام والمأموم يقولان
الحمد تدرب العالمين اهل الكبرياء والعظمة ثم قال وموئيد بملأنا واكرم في القبر ربنا لك الحمد وذكر ان المروي
ما ذكره الشيخ قال في المسبوط وان قال ربنا ولك الحمد لم يفسد صلاه وروايت لا وافيها والعامة يخلفون في ثوبها
وسقوطها لانها زيادة لا معنى لها ونعم بعضهم ان الروايات يكون بمعنى كلام الرب ومنه فيها لورود اللطيفين
في الصحاح والاجزاء عندهم قال ابن ابي عمير وروى اللهم لك الحمد يا السموات ولما الارض ولما ما شئت
من شيء بعد والذى اكره في القبر رفعة قضية الاصل والخبر حجة عليه وطرفه صحيح واليه ذهب صاحب الغافر
ابن الحنفية فلم يقيمه بالمأموم واستحب النضال الكرماء بالاقوم واقعد وذهب ابن ابي عمير في طائفة كلامه
وان ادريس وصرح باب الصلاح وان زبده الى ان يقول سمع الدين حمده في حال ارتفاعه ما في الاذكار
بعد انشبابه ومروءه والاجزاء المعصية ان الجميع بعد انشبابه ومروءه والاكبر وسحب الرسل في اذكار الركوع و

الرفع والرجوع عن جهاد يستحق الرتل في التسليم في الركوع والسجود
عليه السلام يرفع يديه اذ ركع واذا رفع راسه من الركوع واذا سجد واذا رفع راسه من السجود واذا سجد
وروايه ابن مسكان عنه عليه السلام قال في الرجل يرفع يده كلما هوى الى الركوع والسجود وكما يرفع راسه من ركوع
او سجود فظاهرهما فانه الرفع للرفع وعدم تعدد الرفع اليك في كل ركعة فظاهرهما استحباب الرفع والحديثان
اوردتهما في التذييل ولم يكرههما شيئا وما يتفهمان رفع اليدين عند رفع الراس من الركوع ولم يفت على
قابل باستحبابه الا اني بايدي وصاحب الغافر ونفاه ابن ابي عمير والفاضل وسظاهر ابن الجندب والاقرب
لصحة الحديثين واصله الخوازمي عدم ان الرفع زينة الصلوة واستكمال من المصلح مع يده بالرفع عند
ابتداء رفع الراس ونشئ لا تشاير وعليه جماعة من العلماء
والرفع لعلم المأموم لما سبق من استحباب سماع الامام المأمومين الامام المأموم فانه لا يفتي في التسليم فانه
يجز على الخلق الرواية السالفة بخبر الصلاة على النبي في الركوع والسجود بل يستحب في الصحيح عن عبد الله
بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يذكر النبي في الصلوة المكتوبة امارك الله او سجد
فصلي عليه وهو على تلك الحال فقال نعم ان الصلاة على النبي في الركوع والسجود مكتوبة في عشرة حسابات
ثمانية عشر ملكا اتم صاعدا يا ابا عبد الله من الجلي عنه عليه السلام كلما ذكرت الله عز وجل به والي صلى الله عليه وسلم
الصلوة يرجع طول البدن وقصير ما في قدر الانحاء الى مستوى الحلقه وكذا فانه واجب
ان ياتي بالذكر الواجب حال طمأنينة موعظه من طمأنينة له او اتم بعد ما عايد بطلت صلاته الا ان يعيده
حيث يمكن العود ولا ينبغي له الكسر قصد البقاء وذكر الى تمام الهوى لا روى عن النبي صلى الله عليه واله انه
قال الكسر حرم ورفع اليدين بابت في حق العادة والضبط والمستقي وقال الكسر احكى في الروضة محل اليك
عند ارسال اليدين بعد الرفع ولو قال في الرفع من جهاد يستحق كليات بالمستحب وفي بطلان الصلاة نظر
من السك في كونه ثناء على الله تعالى ولو روى بالجملة الوطيفة وشكر نعمته تذكرا لله في العاطس به الوطيقين
فلما باس اهتم تغير العرض بهذه اليه واصاله الصحيح لو سقط رفع الراس لعارض سقط ذكره ولو زال العذر
بعد السجود او الشروع بوضع الجبهة لم يفت ولو كان قبل وضع الجبهة استدركه عند العاضل وهو قوي بوجوب
الاستحباب والطمانينة مع الامكان وقد امكن وبه علق في المقبرة ولم يشر شيئا في المسبوط لم يفت في صلاته لم يفت
بسقوطه وقصر في من محله والاصل عدم وجوب العود الا بالمرحيد ولم يثبت كذا الركوع والطمانينة سقط

الى الارض ثم ^{في} السجدة الشريفة لان سجدة قد مات ولو سقط قبل ركوعه وجب العود له وقطع له سقط بعد الركوع
قل الطائفة ما ذهب عنه المحقق انه لا يعيد لان الركوع المشرع قد حصل فلو عاد لزاو ركوعا وجوبه على من يراه
الطائفة ليست عنده ركنا وكفى على قول الشيخ في الخلاف وجوب العود لو ترك الطائفة في الركوع بعد ان صلا
النافله فان لما ذكره بطلت قطعها كالركوع وان قلنا بعد ما اقرب بالطلان وقطع العاقل بانه
لو ترك الاعمال من الركوع والسجدة في النافلة صحت وكان ما ذكره لافضل وفيه بعد لان حقيقة الصلوة انما تتم بانها
تكون ركبا من الركعة فيكون الركوع بغيره يوجب السجدة الى السجدة لم يفت ذلك الوشك في
اصل الركوع فالله في الخلاف تجب باجماعنا على ان السك بعد الاسفال لا يحكم له والمحقق اقتصر على حكاية الاخرى كانه صحت
فيه والوجه القطع بما في الشيخ في الموضعين وقال في المبسوط لو رفع راسه من الركوع وتلق يد عود له اما ما
نقل في صلاته لاشي عليه وهو مذهبنا لا يتعمده وانه لو تعمده بعد الحكم وبعض المتأخرين احتار قول بعض العامة
من انه لو طول لم يذكر اذ رواه بطلت صلاته لانه واجب قصير فلا يشرع فيه التطويل ورواه تقدم من حديث الجلي
وقد روي معوية بن قمار قال قلت للصادق عليه السلام جلال اقتضى الصلوة في ساءة واحدة فلهذا القرآن
فكانت طائفة اكر من دعائه ودعا الاخر اكر من طائفة لم ينه فاني ساءة واحدة كما افضل بالكل فيه فضل كل
حسن قلت اي عدلت ان كلا حسن وان كلا فيه فضل فقال العاقل اما سمعت قول الله عز وجل وقال ربكم
ادعوني بالاسمى والله العباد سى والله افضل سى والله افضل اليسرى العباد سى والله العباد الله
فى الله اشدين سى والله اشدين وهذا شمل الدعاء في جميع احوال الصلوة ونطو له نعم لفرغ من ذلك
عن كونه صلياً بطلت صلاته اس الجبلة انه لو كان قطع الزند وصل مكان القطع الى الركبة ووضع
عليها فان اراد بالاستحباب فلا بأس وان اراد الوجوب في الاتصال فممنوع اذا الواجب ان يصل بعد الكفان
لاروس الزند قال ولو كانت مشدودة فعل بها كذلك وكذا لو كانت اليد بغير فراع قال ولا بأس
بالدعاء فيه ما في الركوع والسجدة ولا امر الدين والدين من غير ان يرفع يديه في الركوع عن ركبته ولا عن الارض
في سجده ولو بعد التسبيح في ركوعه وسجده وحفظ على نفسه صلاته لم يرد ذلك ما ساء ولو نسي التسبيح الا انه
قد ثبت ان كعاد ساجدة بعد التسبيح واحدة او اربعة وهو مذهبنا انه لو لم يمسك لم يحجره فكون اشارته الى ان الطائفة
ركن قول الشيخ والله اعلم وفيه اجماع العلماء على وجوب السجدة في
الصلوة نص القرآن ونص النبي صلى الله عليه وآله في تعليم النبي في صلاته فعلم ان سائر صلواته وجب في سجدة وراز

ويجب في كل ركعة سجدتان مما عاكرن بطل الصلوة بالاخلال بها معا بعد اوجه الاول داخل بواحدة منها سجد
لم سطل سواء كان في الاولين او في الاخيرين وما خلا في موضعين احدهما ان الاخلال بالسجدين معا سطل
في الاخيرين كالاوليين والخلاف فيه مع الشيخ كما تقدم في الركوع لما رواه زرارة عن الباقر ع الاعادة الصلوة
الامن خمسة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود وروى الحلبي عن الصادق عليه السلام الصلاة ثلاثه
الامث مثل طهور ومثل ركوع ومثل سجود واجتنب الشيخ في الترتيب رواه الرضا عليه السلام فيمن ركع
في الثانية وسوا ركع انه ركع سجدة في الاول قال كان ابو الحسن يقول اذا ركعت السجدة في الركعة الاولى فلم تزد
واحدة او اثنين استقبلت حتى يصح لك ثمان فاذا كان في الثالثة والرابعة ركعت سجدة بعد ان يكون قد
حطت الركوع اعدت السجود وعارض ما ياتي مع قصوره عن الدلالة على محل النزاع اذ ظاهره انه شك في السجود
ويكون الترك بمعنى ترك الركعة فلهذا واحدة او اثنين ويكون فيه دلالة على ان الشك في افعال الاولين
سطل دون الاخيرين ومعنى قوله بعد ان يكون قد حطت الركوع ان تتعلق الشك بالسجود لا غير لانه لا يتعلق
الركوع والسجود كان شكاً في ركعة قصيرة شكاً في العدد وله حكم افر من الاول لا غير عليه الا ان في اعادة الصلوة
بالشك في افعال الاولين سجدة واحدة لا تسجل في الاستقبال على الاستجاب ونظر من كلام
الشيخ في البسوط ان الاولين اتصالهما فيها بالسجود والركوع لما هو متروك ان الاخلال بالسجدة
الواحدة غير مبطل اذا كان سجوداً عليه معظم الاصحاب بل هو جامع وفي كلام ابن ابي عمير ايادى ان
الاخلال بالواحدة مبطل وان كان سجوداً صدق الاخلال بالركن اذا المامية المكية بعوت عونها
وتسكا برواية المعل بن خنيس عن ابي الحسن الماضي عليه السلام في رجل نسي السجدة من صلاته قال اذا ذكرها
قل ركعتي سجدة فاقم على صلاته ثم سجدة حتى يسوي بعد انصافه وان ذكرها بعد ركوعه اعادة الصلوة ونسي
السجدة في الاولين والاخيرين سواء والجواب ان اشفاء المامية من غير مؤثر مطلقاً والا لكان الاخلال
بعض من اعضاء السجود مبطلا لم يقل به احد بل المؤثر هو اشفاء المالكية ولعل الركن مسمى بالسجود لا محقق
الاخلال بالتركيب من معاد اما الحديث في منده ارسال في المعل كلام يعارض بما رواه اسمعيل بن
جار عن الصادق عليه السلام اذا ذكر بعد ركوعه انه لم يسجد فتمضمض على صلاته حتى يسلم ثم يسجد فاما قضاءه
نوب منه رواه حكم بن حكيم عنه عليه السلام وروى ابو بصير قال سالت عن نسي ان يسجد سجدة واحدة فذكر
وهو قائم قال يسجد اذا ذكرها ما لم يركع فان كان قد ركع فتمضمض على صلاته فاذا انصرف فضا فافى رواه

فما عن الصادق عليه السلام في سجدته فذكر ما بعد ركوعه صلى الله عليه وآله وسلم ما إذا سلم سجدته فانه لم يذكر الا بعد ذلك قال بعض فانه
إذا ذكره كعب السجود على الاعضاء السبعة وهي الجبهة والكفان والركبتان واليدين والجلدين اجماعا ثم اورد ان
الرضا يحرى من الكفنين بفصلهما عنه الزند لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السجود ان من سجد سجدت
بالسجود على سبعة عظم اليمين والركبتين واليدين والجلدين واليدين والجلدين واليدين والجلدين واليدين والجلدين
شبهت بينهما الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمشهور بالطلاق الاصابع وفي المبسوط ان وضع بعض اصابع يديه
واسن زهره سجدة على اطراف القدمين واما الصالح اطراف اصابع الرجلين من النهاية ذكر الاربعة من يداها
باب الخط الاصابع مجمع فيها قال في النكت لما كانت المساجد لا يتفك ان يناموا في السجود غير ما يصح عليه وان لم
كعب السجود عليه وسمى مساجد الانفاق السجود عليها لا الوجوه بل الاربعة من يديه ثم لو تعدر السجود عليها لم تعد
تعد ما اورد على يديه الاصابع وكذا الانحاء الى اليسار يوضع ارنده عليه بقدر رلته موضوعه على الكبرسط وحاصل
ول كعب كون الاسافل اعلى من الاعلى لا القضية الاصل ولان الارتفاع بقدر اللبنة شوعدهم وجوب هذا
ثم هو متبى لما فيه من زياده الخفض والتجافي المسمى ولو تعدر الانحاء رفع يالسجدة عليه كآخرة مسمى السجود
بالاعتماد على هذه السبعة وترتفع بعد وضع الجبهة في الطائر لا بعد ما بقي الاعضاء فلو نسي بعضها فهو مساجد ولو نسي
الجبهة لمس مساجد ولا يربى في البطلان تتعدرك اليها كان والواجب في كل منها استمارة كاسلف في باب الكائن
الاورث ان لا يتقص في الجبهة من ثم تصح الجبهة من الاصحاب فيعمل المطلق من الاجزاء وكلام الاصحاب
على القيد وسمى الاستيعاب لما فيه من المبالغة في الخفض والاقدم على الاعضاء مقامها الا الجبهة تقوم مقامها احد
الجنتين لما قرب اليها من الدفن فان تعدر اعلى الدفن ولو امكن اتصال الجبهة فخره وجب وقال في المبسوط
ان كان هناك دل او جراح ولم يمكن من السجود عليه سجد على احد جانبيه فان لم يمكن سجد على دفنه وان جعل له وضع
اليد فخره يجعلها واما كان حيا روي تصح بعدم الوجوب وقال في النهاية خذ ذلك وقال ابن حمره سجد على احد
جانبيه وان لم يمكن بالجبهة فان لم يمكن فعلى دفنه وقال علي بن بابويه كفو خفيه فوالله ان كان كبرته عليه
من السجود سجد على قرنه الايمن من جهته فان عجز فعلى قرنه الايسر من جهته فان عجز فعلى ظهره فان عجز فعلى دفنه
وتعدر له رجه الله الذي في رواية مصادف اخرج رد على فراه الصادق عليه السلام سجد على جانب يامره كفو
لتعظيمه على الجبهة على الارض وعن الصادق عليه السلام في رواية مستقيمة كعبه على السجود على السجود عليها
نضع دفنه على الارض لتول تعالى بخرون للاودمان سجدا وتعدر ذلك كله او كما سلف كعب السجود

ففيه عينا على القوى وصورة سبحان ربى الاعلى ويجده لآمر والخلاف فيه كما في الركوع وكعب الطائفة اذ به اللاحق
الما فلهست ركنان طائفة للشيخ في الخلاف وكعب ركن الراس من السجود الاول والاعتدال في السجود الطائفة
الاعتدال والاعتدال السجود كما لا بد من دليل ذلك ما سبق في الركوع وفصب الشيخ الى ركنية الطائفة من السجود
ولعل في هذه المواضع يريد الركن مطلقا لا محال لانه لا ركن في المصطلح عليه في الجملة المشهورة
الهوى السجود فلو هو لا خدش في اوقلت حبه او عقوب لم يجر الا ان يعود الى القيام والهوى ولو صار صورة
الساجد والحال هذه احتمل البطمان لزيادة صورته السجود ولو قصد السجود فسقط فخره فاقرب الاقرب
ما قصد السابق ولا يجب كيدية الله لكل فعل ولو سقط على حبه استدرك السجود والاقرب ان يقع ثم يسجد ولو
اكن صورته ساجدا فاعلم ان من عمقه والاقرب افراده لصدق معنى السجود مع ارادة الساجد ولو سجد
فوض له الملقاه على حبه فاقرب الاقرب ان حصلت الطائفة والواجب التدارك ان قصر الزمان وان
طال تحت كبرج عن اسم المصلى بطلت صلاته بحسب الاعتماد على مواضع الاعضاء بالاعتماد على ما كان
عنه لم يزل حصول عالم المراد من الحشوع وان الطائفة لا تحصل بهذا القدر ولا يراى على بن يعقوب عن الكمال
عليه السلام كركب واحدة اذا امكن جهتك من الارض هي سجود روى على بن جعفر عن اخيه في الرجل يسجد على
الحصى ولا يمكن جهته من الارض قال كركب حتى يمكن فمضى الحصى عن جهته ولا يرضى راسه ولو سجد على
العطن والصوف وجب ان يعتمد عليه حتى يستل الاضداد وحصل معنى الطائفة ان امكن والالم يصل عليه
مع امكن غيره ولا يجب المانع في الاعتماد كمن يريد على قدر يصل الاعضاء ولو وضع الاعضاء السبعة على الارض
سطحا لم يجره لعدم معنى السجود والافزاد وكعب ان يلقى سطن كفيه بالسجود عليه فلهذا في ظاهره ما لم يكن اللاحق
ولو لم يفتصل الكعبين من عند الزند من افرغ عند الرقضى راس الجند لصدق السجود على الدين واكثر الاصحاب
على وجوب طهارة الكعبين بباطنهما واسيا بالنى صلى الله عليه واله اهل بيته عليهم السلام ولا يجب الجمع بين الاضداد
والكف وان كان مستحيلا كمنى احدهما اذا صدق معنى اليد وقال ابن الجند بكراهة السجود على نفس قصاص
الشهود من الجبهة وكبرى منها قدر الدرهم اذا كان بها غلة فطاهرة الزيادة على ذلك مع الاحتياط والروايات
مدفوعة سنن السجود الكيفية كما لا ريب في كراهة الهوى بعد كماله لما روى من فعل النبي صلى الله عليه واله
الى قوله السلام ووصفها عن الصادق عليه السلام ولو كبر في بويه جاز وركب الا افضل صل ولا يستحب منه
يطابق الهوى لما روى ان الكسرة فم قال ابن ابي عمير هذا بالكسرة كما يكون القضاء الكسرة مع مستقر

ساجد اوضح الشرح في الخلاف بين مدعي ان الكفاية تكفي في التمام الى المولى بن جعفر عن
 عبد الله قال كان علي بن الحسين اذا اوى ساجدا اليك ويكبرك الهوى اليك خشع وخصوع ثم
 يدى موضع يديه واقل ركبة لاروى عن النبي صلى الله عليه واله من الامر به وامر الباقر عليه السلام ويحذر ثم
 الركبتين لقول الصادق عليه السلام لا باس للرجل ان يضع ركبته على الارض قبل يديه ولا يدل على نفي استحباب
 البداية باليدين وتجب ان يكونا معا وروى السوسعي عن ابي بصير عن ابي جعفر في الطلوع
 البوط لقول الصادق الى ان يضع وجهه موضع قدمي ذكره رفع الجبهة عن الموقف ولو كان موضع الجبهة
 اخفض من القدم جازوا لافضل التساوي قال ابن الجندب ولا يخار ان يكون موضع السجود الاسفل والاعلى
 الصلي من غير رفع ولا يوطئ ان كان بينهما قدر اربع اصابع مقبوضة جاز ذلك مع الضرورة لا الاحتيار ولو
 علو مكان السجود كما خذ الرتل وميل الماء حازا لم يكن في ذلك تحريف تدريج وان كان اربع اصابع لغيره
 مظاهر ان الارض المنخفضة كغيرها في اعتبار الضرورة وروى الكاشغري عن عبد الله بن سنان عن الصادق
 عليه السلام في موضع جبهة الساجد يكون ارفع من قامة قال لا ولكن يكون مستويا ان تقول بالامر به الصادق
 عليه السلام امام القديح اللهم لك سجدت وبك امنت عليك توكلت وانت ربى سجد حتى حلقه وشق سمه
 وبصره والحمد لله رب العالمين تبارك الله احسن الخالقين وان قال خلقه وصوره كان حسنا الدعاء فيه للدين
 والدين لقول النبي صلى الله عليه واله ايا السجود ما تحبه والى الدعاء فمن ان تحب لكم وقال الصادق عليه السلام
 والافرة مكرار التسبيح كالمكر في الركوع والاسار التحنن في الهوى اليه ما سبق بيدهم الهوى ركبتهم لرواه
 خض عن الصادق قال كان علي عليه السلام لو اسجد تحنن كما تحنن اليه الضامر يعني ركوعه وقال ابن ابي عمير يكون
 اول ما تقع منه على الارض يده ثم ركبته ثم جبهته ثم انظر الارض بعينه والى في السجود وهي تحويه ايضا لا العا
 انما من الاعمال ان التي مفرج يده عن جبهته وفرج يده عن جبهته وفرج يده عن جبهته وفرج يده عن جبهته
 تعرض الحلق ولا سبق في حديث جاد وقول الصادق عليه السلام لا تنفس ذراعيك انوار السبع وثقل العاقل
 عن العامة كرامه ان يحج ثيابا يشعرون في سجوده النبي صلى الله عليه واله معللا بانها ركعت ركعتهم وسجد سجود
 ثم قال لعلي النبي لافقه من الفعل الذي ليس من الصلوة قلت يروى في الصادق عن النبي
 عن عتص الشعر في الصلوة وروى الشيخ في التهذيب بطريق طبرستان عن ابي عبد الله ان عليا كان يكره
 ان يصلي على قضا شغره حتى يرسله ارسالا استحباب الكيفية للرفع من السجدة الاولى قلعة مقعد

ثم الكسرة للشيء الثاني معقد الانضمام الكسرة لها بعد رفعه واعتداله لما سبق في خبر جواد بن الجنيث ان اراد ان يخل
في فعل من فرائض الصلوة ابتداء الكسرة مع حال ابتداء وهو مشبب العاكفة لا يطير رافع يديه الى تحصيله وانما
اراد ان يخرج من ذلك الفعل كان كسره بعد الخروج منه وحصوله مما يليه من اشتداد ظهره في القيام وكسره من
الجلوس وهو من كلام المرتضى وليس في هذا محالة الكسرة في الاعتدال بل هو فرض عليه في العبارة اشار الى
محالة كلام المرتضى لانهم لم يدر في الصياح الاعتدال وضعفه بوايه جواد الارغام بالانف بان يسجد على الانف
مع الاعضاء السبعة كما مر في خبر جواد لقول الباقر عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه واله السجود على سبعة اعظم
رغم بالانف ارغاماً والنفس السبعة والارغام ستة من النبي صلى الله عليه واله واما ما روي في التهذيب عن علي
لاخرى صلوه لا يصيب الانف ما يصيب الحنظل على سبيل الاجزاء الكمال وكذا ما رواه الطاهر من قول
النبي صلى الله عليه واله من لم يصيب الانف من الارض ما يصيب الحنظل لقوله امرت ان يسجد على سبعة اعظم وكذا
اصابه الارض بما حصل من الانف واعتبر المرتضى رحمه الله اصابه الطرف الذي على الحان وقال ابن الجنيث
عاش الارض سطون الانف وصد ما اذا كان ذلك للرجل والمراه وقال الصدوق في الفقه والعقبة الارغام
بالانف سنة من لم يرفع يديه فانفها صلوه له الدعاء بن السجدة بن عامر في خبر جواد وروي عن النبي صلى الله
عليه واله وسلم ان كان يقول بينما اللهم اغفر لي وارحمني وعافني وارزقني وعن الصادق عليه السلام اللهم اغفر
وارحمني واجبرني وعافني الى ما انزلت الى من خير فقير تبارك الله رب العالمين واستقط ابن الجنيث ما راى
الى اخرا زاد سمع اطعم غواك ربنا واليك المصير التورك بن السجدة بن عامر بان يكس على ركعة الاسر
يخرج رجله جميعاً من تحت رجل اليسرى على الارض وظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى وبعضه
الى الارض كما في خبر جواد وروي ابن مسعود التورك عن النبي صلى الله عليه واله ولا يسحب عنده الا امراس
وهو ان يرفع رجله اليسرى فيسقطها وكس عليها ويضع رجله اليمنى ويخرجها من تحت رجله اليسرى ويضعها على
الارض معتمداً عليها لتكون اطرافها الى القبلة ويظهر من خبره ان الباقر عليه السلام كرامته حب قال والله
والقعود على قدميك مساوى ذلك ولا يكون قاعداً على الارض كما بعد نفسك على بعض وقال ابن
الجنيث الجلوس بن السجدة بن عامر يصنع السجدة على باطن قدميه ولا يرفع على مقدم رجله واصابعها ولا يرفع
اقعاء الكف وقال في تورك الشبه بلق السجدة جميعاً وركعة اليسرى وظاهر خبره ان الباقر عليه السلام كرامته حب قال والله
غير ذلك ولو كان على باطن رجله اليسرى واطرافه اليمنى على عرقه

الايسر ويترك حرف اسهام رجلا يعني جاعلي وهو الايسر بالارض ياتي اصابعها على عليها والسفلى ركعتي جميعا
 وروى عنه قول الرضا عليه السلام في رواية الى يصير عن الصادق عليه السلام اذا رفعت راسك من السجدة
 الثانية حين تريد ان تقوم فاستوجبا الساتم وروى الاصمعي ان عليا كان اذا رفع راسه من السجدة وقعد حتى
 ثم يقوم يقول يا ابا بكر وعمر اذا رفعنا من السجدة فنهضنا على صدورنا فاما كما نهضنا ابل فقال يا فضل لك
 اهل الجفاس الناس ان هذا من توبة الصلوة وصف الجالس فيها كالجلوس من السجدة من واجبها الرضا
 رحمه الله يروي من ان النبي صلى الله عليه واله كان يفعلها بصورة الامر في رواية الى يصير ويدفعه ان النبي
 صلى الله عليه واله لم يكن كان يواطى على المسبوع وعارض بما رواه ابو بصير ان النبي صلى الله عليه واله كان يهض
 على صدره قدسية بما رواه زرارة انه رأى الباقر والصادق عليهما السلام اذا رفع راسه من الثانية نهضا
 ولم يكسوا وروى جهم عن الرضا عليه السلام انه كان مجلس في الزعم من الركعة الاولى والثالثة فقال له امضع كضعت
 فقال لا تنظر الى امضع اما انظر الى انهم من يوصي في عدم الجواب فقال اني عقلت اذا اراد النهوض
 الزم اليه الارض ثم نهض مقدما على يديه فقال ان الجند اذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الاولى والثالثة
 حتى تأس اليه الارض او يصير وحده لا يهضم تقوم حاز ذلك وقال علي بن ابي حمزة لا بأس ان لا تقعد في الثالثة وكبر
 الاتقاء فيها في الجلوس من السجدة من علي الشتر قال في القبر وقيل معاوية بن عمار ومحمد بن مسلم وروى العامة
 عن علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله قال لا تنفع من السجدة من وعن انس قال رسول الله صلى الله عليه واله
 اذا دفعت راسك من السجدة فلا تنفع كما تنفع الكلب وروى عن ابي بصير عن ابي عبد الله لا تنفع من السجدة
 وقال الصدوق رحمه الله لا بأس بالاتقاء من السجدة من لا بأس من الاولى والثانية ومن الثالثة والرابعة
 ولا يجوز الاتقاء في السجدة من ثبته ان ادريس في الشتر قال تركه افضل حتى الشتره اكبر في البسوط الافضل
 التورك من السجدة من يوجب الثانية وان افعي حاز لرواية عنه الدجلى عن الصادق عليه السلام لا بأس بالاتقاء
 من السجدة من فلان الانسان في الذكر امية ونقل في الخلاف الاجماع على كبريته وفي مرسله عن الباقر عليه السلام لا يكون
 ثم لا يكون لا تنفع على وجهك ولا يفرش ذراعيك وصورة الاتقاء ان تقعد بصدورك قدسية على الارض ويجلس
 على عتبة قال في القبر ونقل عن بعض اهل اللغة انه الجلوس على السجدة باصافه من قبل القاء الكلب قال في القعدة
 الاول الدعاء في طلبة الاستراة قوله كحل الله وقوته اقم واقعد واسجد واسجد قال في القعدة والحمد لله
 على ما يرويه ولله والحفي وان الجند والمهندس لا يوطأ بالصلح وان حرمه ونظامه الشيخ رحمه الله ان

به القول بقوله عند الاضطرار وهو الاصح لرواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ان من السجود
 اللهم كركك فوقك اقوم واقعد وان شئت قلت وكرك واسجد وفي رواية محمد بن مسلم عنه عليه السلام اذا قام الرجل
 بالسجود قال كرك الله اقوم واقعد وعنه عليه السلام او اشهدت نعمت على كرك الله اقوم واقعد وعن رفاعه عنه عليه السلام
 كان على عليه السلام اذا انفض من الارض قال كركك فوقك اقوم واقعد ضم اصابع يديه مسطوطين لما في خبر رفاعه
 الطويل وقال ابن الجيند نفق الابهام عنها واستقل باصابعها العله وقال لم يكح الرجل كان احب الى الشيطان
 واما على اسماء بالاصابع القبله لم يصح ما لا يحكي في رقيقه عن حميد بن عمار ولا يصح نفق رفاعه
 ولا رفع طهره فخره فخره من حميد وهذا لا يوافق في البسوط والصحح مكره في رواية حماد البدهاء برفع الركبتين
 اذا قام من السجود قبل يديه لما روي عنه عن مالك بن الحويرث في صفه صلاه النبي صلى الله عليه واله لما رفع راسه استوى على
 ثم اعتد بديه على الارض وروى عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام انه راها نفع يديه قبل ركعته اذا سجد واذا
 اراد القيام رفع ركعته قبل يديه ولا يرفع السبق يرفع اليدين فيكون من الله تعالى لقوله تعالى يريد الله بكم
 اليسر ولا يشبه التواضع جعل يديه هكذا اذ نيه لما في خبر حماد ومكره برفع موضع السجود جمعا بين رواية محمد بن مسلم
 عن الصم وساله عنه فقال لا بد من رواية سمعي بن غمار عن رجل من بني ثعلبة عن ابياس وممكن جعل النبي صلى الله عليه واله
 يحويدي غيره لرواية ابي بكر الصديق عن الصادق عليه السلام قال لا بأس بالثقب في الصلوه من موضع السجود والمثوبة
 احدى او كذا في موضع جهته او الصق بها التراب لرواية عبيد الله الجلي ان الصادق عليه السلام قال كان ابو جعفر
 يمسح جهته في الصلوه او الصق بها التراب في العقيقة مكره ذلك في الصلوه ومكره ان ترك بعد باصلي استجاب
 زاده الممكن في السجود لتحصيل اثره الذي مدح الله تعالى عليه قوله يسامح في وجوههم من اثر السجود وروى السكوني
 عن الصادق عليه السلام قال قال علي عليه السلام الى الاكره للرجل ان ارى جهته جلي اذ ليس فيها اثر السجود وروى سمعي
 عن الفضل عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يحب ان يكن جهته من الارض
 مستجب المرأة ان رفع شعرها عن جهتها وان كان يصب الارض بعضها زاده الممكن لرواية علي بن جعفر
 عن اخيه عليهما السلام قال سالت عن المرأة طول قصتها ما اذا سجدت رعت بعض جهتها على الارض وبعض
 معطى الشعر كذا ذلك قال لا حتى تضع جهتها على الارض والطائفة على الكراهية لما روي زاده عن ابي بصير
 ما بين قصاص الشعر الى موضع الحاجب ما وضعت من افراك وان الجند قال لا يستحب للمرأة ان يطول
 حتى يستر شعرها عن الارض او يمسح عليه كشف باقي الاعضاء فانه في البسوط واما الجبهة فيستحب

واصب فقال بعد الحكم ما قال بعض من كل عضو الكمال ان يضع العضو كالكامل استجاب لما دة الجلوس من
 السجدة على قدر الواجب وسماه في السجدة جلسة الاستراحة كذا اسمي الجلوس بعد الثانية نظره في حال سجده الى
 طوافه قاله جماعة من الاصحاب ما فهمه رواية زرارة وذكر علي بن بابويه انه اذا رفع راسه من السجدة الاولى
 فصر يديه اليه قبضا ما دام من الجلوس رفعها باليسيرة اذا اقام واعتد على يديه بسطهما واليمنى بهما ذكره
 الجعفي ورواه الشيخ في التهذيب والكليني في الكافي عن الجعفي عن الصادق عليه السلام اذا سجد الرجل ثم اراد ان
 ينهض فلا يجهر سجدته في الارض لكن يسط كفيه من مهران يضع مقعده على الارض ان يكون نظره في سجدة
 من السجدة الى حجره قاله المفيد رحمه الله وسلا رواه الطوسي ان الزجاج ان الحائض سطر الى حجره.

وفيه مسائل هو واجب في الثانية مرة وفيما عدا امرتين باجماع علمائنا فنقل النبي صلى الله عليه وآله عن
 ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وكان صلى الله عليه وآله يعلم الشهادتين في الصلاة وروى
 يعقوب بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام في كتاب علي بن شمعون عن الجلوس بقدره تايسر عليه صلى
 الله عليه وآله وعارته مروية في احاديث كثيرة رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في الصلاة
 اذا سجدت جالساً فاعلم ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله ثم تعرف على قول
 الباقين التحيات لله الصلوات الطيبات قال ذلك اللطيف يلطف العبد بربه ويحب الصلاة على النبي وآله
 باجماعاً وجعلها الشئ في الحلات ركناً ورواه عن عائشة انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لا تقبل
 صلوة الا بطهور وبالصلاة على روي كعب بن عجرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول في الصلوة
 اللهم صل على محمد وعلى محمد كما صليت على ابراهيم وعلى ابراهيم كما صليت على ابراهيم قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله من صلى صلاة ولم يصل فيها علي وعلى اهل بيته لم تقبل وروى الشيخ عن عبد الملك بن
 عمر عن ابي عبد الله في الشهادتين الركعتين الاولى الحمد لله واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده و
 رسوله اللهم صل على محمد وعلى محمد وقل شفاعته وانه في روي البرقي عن الرضا عليه السلام انه يحرق الشهادتين
 الذي في الثانية في الرابعة من فصراف سماعه في الصلوة حلت غير الصلوة كالحس في قولنا اشهد ان لا اله الا
 وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله ومنه الرواية بعبارته المقننة سبب الركعة فنه ورواه الباقر
 عن النبي صلى الله عليه وآله وقد تقدم في خبر جواد وزرارة وصعفه كما تقدم وقال ابن ابي عمير في بعض طرق
 النعمان على الارض وذكره الاقواء وقال ابن بابويه في النهاية لا يجوز عليه ابن بابويه بان المعنى ليس

كالحسن ان يكون بعضه قد جلس على بعضه فلا يصح الدعاء والشهادة يكون بطريق حال القوم الى حجره قاله الاصمعي ^{نفسه}
 يدبره على فخذه بمسوط الاصابع مصدور عنه علاما لماروره وروايته من فعل النبي صلى الله عليه واله وسعدان الجند
 يشتر بالسابع بعظمه الله تعالى كما تقول العام وسبع الامام من خلفه وسر المأموم لما سلف ويخرج المصروف وقدر
 افضل ما رواه ابو بصير عن ابن عبد الله عليه السلام قال اذا جلست في الركعة الثانية فعل بسم الله وبالله الحمد لله وخير الاسماء
 بشهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله ارسله بالحق نبيرا ونبيرا من نبي الساعه اشهد انك
 نعم الرب وان محمدا نعم الرسول اللهم صل على محمد وال محمد وقبل شفاعة من اتمته وارفع درجة من ثم محمد الله من او
 ثلثا ثم تقوم فاذا جلست في الرابعة قلت بسم الله وبالله الحمد لله وخير الاسماء بشهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالحق نبيرا ونبيرا من نبي الساعه اشهد انك نعم الرب وان محمدا نعم الرسول
 التحات لله الصلوات الطهارات الطيبات الزاكيات العاديات الرايات السابغات الساعات
 لله طاب وركى وطهر وطهر نفع اللام وصفي واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا
 ورسوله اسلم بالحق نبيرا ونبيرا من نبي الساعه اشهد ان ربي نعم الرب وان محمدا نعم الرسول واشهد ان
 الساعه آتية لا ريب فيها وان الله عفت من في القبر الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
 الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد وال محمد وترحم على محمد وال محمد كما جليت وباركت وترجت على امير المؤمنين
 ال ابراهيم اليك جميعا اللهم صل على محمد وال محمد واغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا
 لايمن امنوا ربنا انك رؤوف رحيم اللهم صل على محمد وال محمد واسكن على الخنة وعافني من النار اللهم صل على محمد
 ال محمد واغفر للمؤمنين والمؤمنات وللمسلمين والمسلمات ولعن المشركين والمنافقين والمنكفئين والمنكفئات ولا يرد الظالمين الا بهارهم
 السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام على ابناء الله ورسوله السلام على جبرئيل وميكائيل والملك المقرب
 السلام على محمد بن عبد الله خاتم النبيين لا نبي بعده السلام عليا وعلى عباد الله الصالحين واكثر الاصحاب اسموه
 قلوبهم باسم الله وبالله والاسماء الحسنى كلها الله روي حسب الحشفي عن ابي جعفر عليه السلام انه قال اذا طس
 الرجل للشهادة الحمد لله واياه وروي كثر من حسب عنه اذا هجرت الله بافوال لو كان كما تقولون واجبا على
 الناس مكلوا انما كان القوم يقولون السر ما تعلمون وروي زرارة عنه عليه السلام يحى في الركعتين الاولى
 ان تقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وتحى في الاخر من الشهادتان والحران الاولان معا
 وجوب الشهادة صلا ورأسا والآخر من وجوب الشهادة بالرسالة في الشهادة الاولى وجوب الصلوة على

الحق في الشهادة بالآخر وفي سورة من كليب عن ابي بكر بن الحنفية عن ابي عبد الله عليه السلام في
ذكر الصلوة على النبي واله وروي زرارة عنه عليه السلام في الحديث عن النبي صلى الله عليه واله ان رجلا كان يروي
زرارة عن الصادق عليه السلام كذا قال اما الشهادة سنة واحاب الشيخان الاخبار بما ينبغي وجوب زياد
على الشهادتين ومعلوم به كذا قوله اما الشهادة سنة اي ما زاد على الواجب والحديث يحول على انه لم يكل الشهادة
الا اذ لم يات به قلت ولو حلت على القيمة كان النسب لانه مذنب كثر من العامة كالسامعي واهل العراق والاوزاعي
واكاف اذ يقولون بعدم وجوب الشهادة الاول وقال بعدم وجوب الثاني ايضا كافي والوجه في النوري
الاذن ابي زرارة عن علي بن عبد الله بن سعيد بن المسند في الحديث والبرقي وقد اشار الشيخ ايضا الى ذلك والصدوق
في المصنفين الشهادتين على النبي واله لم يذكر الصلوة على النبي واله في الحديث في الشهادتين يقول
الشهادتين او يقول باسم الله وبالله لم يذكر الصلوة على النبي واله في الشهادتين الاول في العوالي
ساذ ان لا يصدق ان دعاء فيها اجماع الامامية على الوجوب واما الصلوة على النبي واله فمطلوب من كل امة فليكن
ترك ذكرها من زرارة عن ابي عبد الله من تمام الصوم اعطا الزكوة كان الصلوة على النبي واله من تمام
الصلوة ومن تمام ولم يود ما لا يصوم له اذ تركها ففقد من صلى ولم يصل على النبي صلى الله عليه واله وترك
صومه فاعاد صلوة له على ان لا يجنبه في اخرى الشهادتين اذ لم يكل الصلوة من الصلوة على محمد واله في الشهادة
مع انه يروي عن كعب بن عجرة ان النبي كان يقول ذلك وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه واله اذ شهد
احدكم في صلاة فقل اللهم صل على محمد وال محمد طاهر الاصحاب وصاله الاجار الاحرار والشهادتين مطلبا
على هذا لا يترك وحده لا يترك له ولا يقطع عنه وفي رواية ابي بصير وان محمد انظر لفظ الشهادة لم يودل الا
الخصوصية من ان فيها من العربية او غيرها من اللغات لم يخرجه في الرحمة لوصاى الوقت عن العلم والتقرب وجوب
التجديد عند الترجمة لرواين السامعين اما لوصاى الال او الرسول من غير لفظ عبده الى المصنف او استقل
واو العطف في الثاني طاهر الاجبار المنع ويمكن استنفاد الجواز الى رواية جعفر فانها مدخل نحو اعلو ذلك والاول
المنع وبعبارة الصلوة في الشهادة اللهم صل على محمد وال محمد وسبق في رواية سواء صلى الله عليه واله يمكن احصاء
كامل الضرورة كالصمت الرواية ويمكن ابقاؤه كصلى الله عليه واله في الصلاة والاحتجاب في الشهادة الاول باجماع الاصحاب
عز ان اما الصلاح قال فيه بسم الله واله والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله والاطياب وكلها لله وخلص ربنا خيشت
فغير الله وسبقه ابن زبارة في الاحتجاب في الاول مقتضا شرعية مستحبا ثم واجمل الظاهر ولو لم يقتض مستحبا

خلا عن اسم الاعتقاد وفي البطمان وجنان غدي ولم ائت للاصحاب في مطالع
والذي هو المأمور بالاعتقاد بعد وقال ربكم ادعوني استجب لكم ولا تروى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا تسجد
لغيري من الدعاء ما عجزه وروى عن النبي صلى الله عليه وآله الدعاء ما شاء وقد تقدم في رواية اني يصير طرف منه
ان تقوم بالكسر من الشبهة الاولى عند المنيح رحمه الله ولا يعلم الاخذ والمشهور انه يقوم بقوله كذا الدعاء ثم تقوم واقعد
لرواه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام ولا يحتاج الى تكرار وقد تقدم في كسر الصوت سائر ذلك
يجب صفة السلم عليكم عند الكسر من ارجبه ومن ان قيل والرفعي رابو الصلاح وان سرة قال ان اني عقل ماذا
فزع من الشبهة واراد ان السلم على من قبل الارسول عليهم السلام فان كان اما او مفود السلم تسليمة واحدة مستقبل
القبول لمول السلم عليكم وان كان خلف امام قصد صلواته فبقتليتين يليه يد علي من علي فبنيته والاخرى على من على
يساره ان كان على يساره واحد ومن ترك التسليم سائبا لاشي عليه ومن تركه متعمدا فعلا به باطلا وعلة الاعادة وقيل
في سياق الشبهة اللهم صل على محمد وال محمد واغفر لي ولوالدي وارحمهما كما ربياني صغيرا ومن على الخبيثة طولا منك
فذلك رقتي من النار السلم عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلم على محمد بن عبد الله خاتم النبيين التي بعده
السلم على محمد بن عبد الله رسول رب العالمين وصل على خير خلق ويكامل واسر افضل اللهم صل على علي بن ابي طالب الميراث
السلم على انبا الله المسلمين وعلى ائمة المؤمنين اولهم واخيرهم السلم على عباد الله الصالحين ومن لم يعلم شيئا
من هذا فان الشهادتين كونه ومن اني كان افضل من تركه ومن تركه لم يترك نفسه عليه صلوات الا في الشهادتين ان كان
سائبا لاشي عليه وان تركه متعمدا فاعادته عليه الاعادة فبنيته من وجوب السلم عليكم ومن سلم عليكم
وتقدمها على السلم عليكم والرفعي رحمه الله الساهر لما قال الناصر كسر الافواج من الصلوات والسلم ليس بها
لما احدث الى هذه الغاية لاحيانا نصا في ايمان المسلمين ويتعوى في بعض ان كسر الافواج من الصلوات وان السلم
انصاف من جملة الصلوات وهو من ان كانها وهو مسبب الناصح ووجدت بعض اصحابنا يقول في كتاب له
ان السلم سنة مفروضة ومن تركه متعمدا لاشي عليه وقال ابو حنيفة كسر الافواج ليس من الصلوات والسلم ليس بها
ولا ومن الصلوات وانما قد عذرة قدر الشبهة خرج من الصلوات بالسلم والكلام فيهما استدل على الاول بما جازته
ان الله تعالى ان كسر او تقدم عليه فلا فصل وذلك دليل انها من جملة الصلوات وان استقبال القبلة والطهارة
شروط ففكر من الصلوات لا تعال اما شرط ففرض الوضوء لان الصلوة عقيقة فلا فصل لمواقع فبنيته وضوءه وخل
والاول فخرج من الصلوات ففرضه لا ما تقول ففرضه لا مستقبل وعلى من حرم من حال ففرضه ما لا كسر وقع من

201
 الرضوخ وهو يقع منه حرف مع ان ذلك لا يجوز فعلم ان الرضوخ شرط في الكسرة نفسها واسهل في تصويره ان يطرح
 على السجدة من اجله اليسرى ثم يكبر مع الكسرة في كل الرضوخ وصادف الكمال اول الصلوة لانها اولها وهو ذكر اسم
 ربه ففعل عقب الذكر بالصلوة فلو كان الكسرة منها كان مصليا معه لا عقبة لا تقول لا تسلم ان المراد بالذكر الكسرة لم يكن
 مانع من فعل الصلوة من الاذان او الكسرات الست التي يستجيبها الاصحاب قلت ولان سلم ان المراد بذكر الكسرة
 لا يلزم منه انهاء عزيمته بخلاف ان يكون المراد بقوله صلى على كل الصلوة فذكر ما مر عن الكمال حاصل الفعل او يكون
 العقبة العلقى الاخبار لاني الوقوع وقال المصنفون المراد ذكر اسم ربه قبله او به وبلسانه فعلم ان الصلوة تقول الله
 وانه الصلوة لذكرى او اراد كسر يوم العيد فصلى صلاه العيد لا تعال الاجماع على ان ما لم يتم الكسرة لا تدخل في الصلوة
 فكون ابتداء وقوعه خارج الصلوة مكلف بصدقه ذلك منها لا تقول اذا وقع من الكسرة من ان جمع الكسرات
 من الصلوة ولا يطرأ فيها ان السلم ليس من الصلوة ولا يتأخر بالسلام ما لا يخرج من ذلك من الصلوة ما اذا فرغ منه
 عندهم ان وقوعه خارج الصلوة ومنها افعال تحك به الوضوء لم يكن ذلك بغير ما اذا افعال المتري قلت صار
 الاجماع بالقول لا يخرج عما يباحث ولان ان يقع بوضع الدخول في الصلوة على تمام الكسرة ولم لا يكون داخلها
 في الصلوة عقب الله للاجماع على وجوب تعارنه اليه لاول العبادات وهذا الاجماع بصادق الاجماع المعنى نعم لم
 سقط الله على الكسرة تعجز ما لا يرضى رضي الله عنه واما الله لا على وجوب السلم فهو روى عنه من قوله تعالى
 الصلوة الطمأنينة وما الكسرة يحلها التسليم دل على ان غير التسليم لم يحل وروى سهل بن سعد الساعدي
 ان النبي صلى الله عليه واله كان في الصلوة عن يمينه وشماله وقد قال صلوا كما رتبوني افعلى وايضا كل من
 حال الكسرة من الصلوة فذهب الى ان السلم واجب وانها ايضا روى عبد الله بن مسعود قال ان النبي
 الاشياء علم ان النبي صلى الله عليه واله كان في الصلوة عن يمينه وشماله التسليم عليكم ورحمة الله عليكم ورحمة الله وبره
 عائشة ان النبي صلى الله عليه واله كان في الصلوة تسليمة واحدة تلقا وجهه لا تعال روى ابن مسعود انه علم
 الشهادة قال اذ قلت ما بعد وصفت صلاكم روى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه واله علم الاعرابي الصلوة
 ولم يذكر السلم فقوله حران مسعود ذكر الطائفة بالاجماع لا ينعني تمام الصلوة بالشهادة ولا اجعل انه قد
 على علمه شي وهو الخروج لان الخروج عنه لم تقع لكل حواف للصلوة وقد قل ان العامل اذا لم يداقته
 مضيت صلاكم وان مسعود النبي صلى الله عليه واله والاعرابي كان يحسن السلم اذ كان ذلك قبل فطر السلم
 وسئل على اصحابنا ما قد مضت ما خلاصه وجوب الخروج من الصلوة كانت الدخول فيها فان لم ينع

الخرج منها على السلم ومن غيره حاران كخرج نفوسه من الافعال المنافسة للصلوة كما تقول ارحسوا راحيها لا يخرجون
 ذلك ثبت وجوب السلم فكلام السيد مصرح بركبته وان القبة السلم عليكم ولعلكم تريد ما ركن مرادف الواجب في اصول الصلاح
 رحمه الله بعد السلم على النبي والسلم عليك ايها النبي ورحم الله وبركاته وجعل بعد السلم على النبي على محمد وآله
 قال لم سلم التسليم الواجب وعبارته هذه ^{الفرق بين} التسليم عليكم ورحم الله وبركاته ^{الله} التسليم عليكم ورحم الله وبركاته
 عليهم والحكمة عليهم السلام وان كان من غير اعتسليم واحدة كحاه القلعة وشربها ذات اليمن وان كان اماما فواحدة
 كحاه القلعة وعن اليمن وان كان اماما فواحدة ذات اليمن واخرى ذات الشمال ونحوه قال ابن رستم في الفقيه
 والاسرار بعد من واحبات الصلوة السليم وذكر موضع عبارة التسليم عليكم ورحم الله وبركاته وفي موضع السلم
 على النبي وعلى عباد الله الصالحين وحرف نعمة الى غصه وقد وضع صلاوة وذكره اذ اقل السلم عليك ايها النبي
 ورحم الله وبركاته او ما توجه الى القبلة يتبع في هذا الاما الفقيه رحمه الله وصاحب الفنا قال ان المجزى من على
 الصلوة في الوضوء كركه الافتتاح وقراءة الفاتحة في الركعتين او ثلث سجرات والركوع والسجود وكسرة واحدة من
 السجودين والشهادة في الجلسة الاولى وفي الاخرة السجدة الثانية والصلوة على النبي وآله التسليم والتسليم عليك ايها
 النبي ورحم الله وبركاته وكلام هذا التسليم على اشياء لا يعد من المذهب منها الكسرة الواحدة من السجودين ومنها
 التقصير على الشهادة في الجلسة الاولى وجوب التسليم على النبي وآله السلام عن الواحدة من مع الاصطلاح
 ذلك في غير موضع وقال في موضع اخر من سجد الشهادتين واحدة او اثنتين فاجبة واعرف قل ان سلم
 اماما او صل ان سلم هو ان كان وحده معدت صلاوة ثم قال سلم ان كان اماما فواحدة لتمامه معدت في القلعة
 السلم عليكم برفع بها صوته واذا كانوا صنفونا حلف امام سلم القوم على انهم لم يسمعوا من كان في الخلف
 فعليه ان سلم على من يخطبه من كان وحده او اعنه السلم الذي في او الشهد رزق في او السلم عليكم مثل نفسه
 عن غصه فليعلم عن الذي في او الشهد رزق السلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بيته السلم على نبي الله السلم على محمد
 من عبد الله عالم النبيين ورسول رب العالمين السلم عليك ايها النبي ورحم الله وبركاته التسليم على الله
 المدينين الراشدين السلم على عباد الله الصالحين وظاهره الخرج نفوسه السلم عليكم وانه واجب الا ان
 حكمه بغير صلاوة المحرث قبله منافسة الا ان يكون مصر الى مثل قول ابي جعفر قال الراوي رحمه الله في الرابع
 ورام الجمع من قول من قال بوجوب التسليم وند اذا قال السلم عليك ايها النبي ورحم الله وبركاته ذلك بالسليم
 الذي يخرج من من الصلوة ستمون وقام هذا التسليم المندوب مقام قول المصلي اذا فرغ من صلاوة السلم عليكم

ورحمته الله وان لم يكن كذلك في الشبهة يكون التسليم فرضا وسبق ان السلم على النبي صلى الله عليه واله لا يخرج من الصلوة
فلا يتم كلامه واماشيا نحن الحليون رحمهم الله فقال ابن ادريس بنده بعد جارك وقال سبطي بن سعد بن الحارث
والتسليم الواجب الذي يخرج من الصلوة السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال في موضع اخر سوى الخروج من
الصلوة اظاهرة حطر الواجب في هذه الصيغة ولا اعلم لموافقا وجوب فيه الخروج وسياق الحديث فيها ان الله تعالى
وقال الشيخ المحقق نجم الدين بن سعد في المعبر باختصاصه مع حقه باجماعنا على وجوبه والله الذي صلى الله عليه وسلم
واقصاره في الخروج من الصلوة عليه وذلك امثال للامر المطلق فيكون بيا ما ذكره فعل الصحابة والسابعين ولم يعمل
من احدث الخروج من الصلوة بغيره وتقدم تخريفا الكبر وتخليها التسليم حله لعل فيه لرحمن انما يقدر
مضاف الى الصلوة يسلم كل تحلل بصلوات اليها ان التسليم وقع خبرا عن التحلل لان هذا من المواضع التي يجب
فيها التسليم التبدل على الجزاء اذا كان جبر واجب ان يكون مساويا للتبدل او لا علم منه على تحلل بغيره كان التبدل اعم من الجز
ولان الجز اذا كان مفردا كان هو التبدل بمعنى تساويه في الصدق لا القوم قال ويلزم من الخروج بما فيها وقوع
الحديث في الصلوة لا قبله انا ان يخرج من الصلوة او لا يلزم من الاول الخروج بعد الثاني ومن الثاني وقوع الحدث
في الصلوة فتقدم ان حدث قال واما الاحكام فلهما كلام المعيدان في الصلوة الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
فلا حدث بعد ذلك لم يسل في الشيخ في وجوب السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين وكلمة في الصلوة وسره
بالاستحباب الى قوله السلم عليكم ورحمة الله ومنهم من عمن السلم عليكم ورحمة الله للخروج وهو الرضى وابو الصلاح
قال والذي نراه نحن انه لا يخرج من الصلوة الا باحد التسليمين اما السلم عليكم او السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين
وبما يبادر ان كان خارجا من الصلوة لقوله صلى الله عليه واله وتخليها التسليم وهو صادق عليها ويؤيد ذلك رواية
ابن بصير عن الصادق عليه السلام اذا كنت اياك اياك ما تسلم ان تسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وتقول السلم علينا وعلى عباد الله
الصالحين ما دلت ذلك بعد انقطعت الصلوة لم يردن القوم واستقبل العبد يقول السلم عليكم لا تعال الله
اعتبر مسي التسليم فخرج بالسلم على النبي يقول هذا من جملة اذا كان الصلوة جارية تجرى الدعاء والسما على الله سبحانه
لرواية ابن كهمس عن الصادق عليه السلام سأل عن السلم عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته انصرفوا
لاؤك اذا قلت السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين هو انصرفوا وعن الحلبي عنه عليه السلام قال قلت السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين بعد انصرف من الصلوة قال وانا انه لو قال السلم عليكم ورحمة الله فخرج به فاعلم ان السلام
كافة لا يحلون منه واما الخلاف في بعده للخروج لا تعال او كرم من السلم علينا فخرج عن الاجماع لاخصاره من

السلام عليكم ومعل الخافى قلنا لا نسلم ذلك والمقول من اهل البيت عليهم السلام ما ذكرناه وقد صرح الشيخ باذكاره في
التعذيب فانه قال عندنا من قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انقطعت صلاته وان قال بعد ذلك السلام عليكم
ورحم الله وبركاته حار ولو لم تعلق حار ايضا لا تعال اجتمع معقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يخرج الا بقوله السلام عليكم
ورحم الله وبركاته لا يقتصر عليه معقول بل على الحار فوله صرح بحليلها التسليم وهو صادق على كل ما سمع سليمان عليه السلام
يقصد به الدعاء الذي والا لله عليهم السلام سطل قول من قال يا ستحاب السليم بالنقل والعوى سلطان صلوة المسافر
اذ اتم لانه لو خرج ما خالف الشهداء الزيادة وكذا من زاد في الصلوة سهوا او عمدا قال فان اقتصر على السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين فلا حرج وترحموا ولا اكسبا سطل صلاته لو تعده لانه كلام في الصلوة غير مشروع وان بدأ بالسلام
عليكم اجزأت وقال ابو الصلاح الغرض ان تعلق السلام عليكم ورحم الله وبركاته وعلمناه قال ابن بابويه وامن ان
عقل وامن الخيعة قال يقول السلام عليكم فان قال السلام عليكم ورحم الله وبركاته كان حسنا لما روى ان عليا عليه
السلام كان يسلم عن يمينه وشماله السلام عليكم السلام عليكم ومن لم يلق الخاصة بارواه البرزخي عن عبد الله بن ابي بصير عن
الصادق عليه السلام في السلام الامام وهو مستقبل القبلة قال يقول السلام عليكم وبارواه اوبصر عن الصادق عليه السلام
السلام عليكم قال والحقق اذ ان بدأ بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين كان التسليم الا في مستحيين ان احسن قول
وان بدأ بالسلام عليكم اجزأه من اللفظ وكان قوله ورحم الله وبركاته مستحيين ان بدأ بالسلام عليكم ورحم الله وبركاته
الحرج والاشبه الا جزأه الصدق عليهم السلام لانها كلمة ورد في القرآن بصوتها فكون مجزئ ولو لم يكن لم يجز لانه خلاف
المقول بخلاف تحية القرآن لان النبي صلى الله عليه وآله قال لرجل لا تعلق عليكم السلام قلت هذا الكلام مع صاعده
فيه مناقشات لا طائفة بصحة حديث وتحليلها التسليم فانما لم نره من ادق اخبار الاصحاب وانما هو من طرق
العامه فان قال ذكره الرضا والشيخ قلنا المطالبة ايضا متوجه بها اما المطالبة التي صلى الله عليه وآله وسلم في اعم من
الوجوب والعام لا تسلم الخاص ان المفيد رحمه الله مع ما نقل عنه المحقق فليصرح بان التسليم سنة قال في القنوه
بعد التسليم المعروف والسلاما على عباد الله الصالحين ونحوه يعني الى غيره فاذا فعل ذلك فقد خرج من صلاته
وفرح صوابه هذا السلام ولما عدا اجابات الصلوة جعل افعال الصلاه على النبي واله وكان وقد كفى سائر النوازل
السلام عليكم ورحم الله وقال فاذا اسلم صفر من الركعتين ومنه الكلام طاهره يوقف الحرج على التسليم وان كان
سنة شط عن الشيخ في الوجوب فانه مطور فله لا عباره الشيخ منه السادس التسليم في اصحابنا من جعله ضا
ومنهم من جعله نظام قال من قال من اصحابنا ان التسليم سنة يقول او قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

مخرج من الصلوة ولا يجوز السلف بذلك في التشهد الاول ومن قال ان فرض التسليم واحدة يخرج من الصلوة وعلى ان
سوى هذا ذلك والناس سعى بها السلام على الملكة او على من في يساره وهذا تصريح منه بما قلناه عن المفيد ان السلام علينا
منه يخرج وهو طاهر الروايات وطاهر كل من قال بد التسليم **الراية** بموجب صيغة السلام علينا على عباد الله الصالحين
يخرج من الصلوة اول حدث في ما في ما ائنه او قبله يسرا بعض شرح رسالة سلاوا واليه واحكامه عليه لصديق اسم
السلام عليه محل النزاع لان راوى هذا الخبر من العامة او من سلاوا الحاصد نزع ان اللام في التسليم للعمود وهو التسليم
الخارج من الصلوة غنيم لا غيره ولان عبارة التسليم وصارت معارضة عن الخاصة والعامة في التسليم عليكم تعلم ذلك
متبع الاخبار والتصانيف حسب ما فيها العاطف السلام المستحبه ثم تعال بعد التسليم علينا على عباد الله الصالحين
ثم يسلم ويصريح منهم بان اسم التسليم الشرعي يخص بصيغة السلام عليكم ومن التواضع في ذلك كلام الشيخ في الخلاف وما
لعلنا الاظهر من ذهب اصحابنا ان السلام في الصلوة مسنون وليس بركن ولا واجب ومنهم من قال بوجوبه
على المصلي الاول بارواه ابو بصير عن ابي عبد الله قال اذا كنت اماما يا ايها المسلم ان يسلم على النبي محمد يقول السلام
وعلى عباد الله الصالحين فاذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلوة ثم بدون العمود واستقبل القبلة يسلم عليكم
نعم الاخير استدلال بارواه ابيه الحسن عن ابي النبي صلى الله عليه واله قال مضاج الصلوة الطهور وتخرج بها الكسرة
التسليم وما تصريح بان التسليم الذي يخرج الجليل هو السلام عليكم وتصريح بان السلام علينا على عباد الله الصالحين
الصلوة وطاهر انه ليس بواجب ولا يسمى تسليما وتصريح بذلك في كتبه كلها فانه يذكر صفة السلام علينا في سائر التسليم
المندوب والمخرج من الصلوة هم حكم بعد ذلك بان الواجب الشهادتان لا عروكة اخرى من بعدهم يظهروا
عن علماء في الزندب قال الشيخ ما في بآية ما طمع مع استحقاق الحمد ان ما تقدم من احد من المسلمين علينا نقطع الصلوة
ومنه دل عليه الاخبار وكلام الاصحاب والناس انه واجب على هذا التقدير وهذا لم يذهب اليه احد من العلماء فكيف يحل
قولهم وليا على وجوبه لا تعال لرب في وجوب الخروج من الصلوة واذا كان هذا محمدا منها كان واجبا في الجملة يكون
الحق اذن بآية العالم بدو جبره ولا سالي يقول القراء سدد لانهم ليسوا اجمع الامامية حتى سعدن الصلوة اللهم انما تقول
قد دلت الاخبار العجيبة على ان الحديث لا سطل الصلوة منها جبره راره عن القارئ قال سالت عن رجل
صلى ثم جلس محدث هل ان يسلم قال نعم صلاته وبهذا الحديث اجمع في الاستبصار والزمب على ان التسليم
نفس خبر راره ايضا عنه قال سالت عن رجل صلى خمسا فقال بان كان مجلس في الرابعة من الشهد
فقد تمت صلاته واذا كان كذلك استمع كون التسليم علينا على عباد الله الصالحين فورا واجبا من الصلوة لا

المانع ان يكون الحرب مجزأ كما ان التسليم مخرج ولا ينافي ذلك وجوبه بخير الاما تقول لم يصح من الاصحاب
بل والامن المسلمين غير ان صفه تصح القول به لا تسلمه المخرج عن اجماع الامامية وما سوال وموان العالمين باختيار
الصيغتين مدسوس الى ان افوا الصلوة الصلوة على النبي واليه كما صرح به الشرح في الاستبصار وهو ظاهر لما بين وجه
خير صحيح رواه زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال اذا فرغ من الشهادتين فعد مصمت صلاته وان كان
مستجماً في الخوف ان يعثره مسلم وانصرف اذ اقام معنى انقطاع الصلاة يصنع التسليم علينا الى ان يفر ما وقد انقطع
بانهما معا ولا يحتاج الى قاطع وقد روت الاجاب على ان التسليم علينا طمع كما مر ورده عليه ما رواه في التمهيد عن
يصر عن الصادق ع قال اذا نسي الرجل ان يسلم فادأمل وجهه عن القبلة وقال التسليم علينا وعلى عباد الله الصالحين
قد فرغ من صلاته وهذا الخبر استدلل في التمهيد على قول الشيخ المفيد رحمه الله والاسلم في الصلاة سنة وليس يرض
نفس ترك الصلاة وفيه يصرح بان التسليم المسارع فيه هو التسليم عليكم واما النزاع من الصلاة موقوف عليه فليكن
في الصلاة واستدل النضالي بالهذيب برواية الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا نسي ان يسلم خلف الامام
افرا التسليم الامام وروى الشيخ باسناده الى مسرع عن ابي جعفر عليه السلام قال شيان نفسه الناس بهما صلاتهم
الرجل تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وانما هو في قوله الحق بحاله فليكن الله عنهم وقول الرجل التسليم علينا وعلى
عباد الله الصالحين ومنه الصادق ع على ان الصلاة موصوفة بالصحة قبل هذه الصفة ولا حواب عنه الا بالتمام
ان المصلي قبل هذه الصفة يكون في مستحبات الصلوة وان كانت الواجبات ومضت وبعد هذه واسع للصلوة
اثر وسعي بالعدا تعقبا لاصلوة وقد اشعره رواية الجلي عن ابي عبد الله ع قال كما ذكرت الله والسي فهو من
الصلاة ما اذا قلت التسليم علينا وعلى عباد الله الصالحين بعد العزف ومنه يظهر عدم المناهضة من القول بنسبة
وانه مخرج من الصلوة الا انه يلزم منه نقاؤه في الصلوة بدون الصيغتين وان طال ولا استبعاد فيه حتى يخرج عن
كونه مصليا او ماني غيبان فان قلت البقاء في الصلاة يلزمه تجزئ ما يجب تركه وجوب ما يجب فعله والامر ان ينفصل
بما معنى يلزمه وهو البقاء في الصلاة قلت لا نسلم انحصار البقاء فيها في هذين الالزامين على الإطلاق اعاد
قل فراجع الواجبات المانع فراجعنا معنى هذا الالزام وسعى باقي الالزام من الجماع على الشرط وروا
المصلي واستجابة الدعاء قال صاحب العسري السيد جمال الدين بن طاروس رحمه الله وهو مفضل على تعلم الحديث
طرقه ورجال المانع ان يكون المخرج بالتسليم علينا وعلى عباد الله الصالحين وان كنت التسليم عليكم ورحمة الله وبركاته تعد
الحديث الذي رواه ابن اوشين عن الصادق ع في وصف صلوة النبي في السجدة لما صلى ابراهيم رسول الله عليه السلام عليكم

رحمه الله وبركاته الا ان نقول في الامام دون غيره مال وعما تركه وجوبه براه زرارته ومحمد بن مسلم واوردوا الى كونا
 الاعمال وحدث حماد الطويل مروى ابن بابويه عن اخبار الرضا عما جعل السليم جليلا ولم يحمل كسرا
 لان النحول في الصلاة محرم الكلام في المحلل في الكلام لان الخروج من الصلاة واجبه لو لم يكن الجليلا كان السليم
 وسيلة الى الواجب كان واجبا ثم قال رحمه الله ولقد مضى الى ان يقول ما ننسبهم وجا قول والله المستودع
 هذه المسئلة من جهات الصلوة وطال عبارة الكلام فيها ونرم منها مورسته القول بنسبة السليم بعينه
 كما هو مذنب اكثر القواعد وسافيه تواتر السبل عن النبي واهل بيته عليهم السلام يقولون عليكم من غير بيان بنسبته
 مع اذ امثال الامام الواجب قد روى الشيخ ما سنده الى ابي بصير طريق موشى قال سمعت ابا عبد الله يقول في
 رجل صلى العشاء فجلس في الركعتين قبل ان يشد رداءه قال عليه السلام انتم لم ترجع صلواته فان افعل
 السليم ومثله كثر وحمله الشيخ على الافضل حتى ان اول سلف الامة السليم عليكم عتب الصلاة واحل في ضرورات
 الدين وانما الشأن في النسيبة او الجواب وجوبه بعينية السليم عليكم هذا جماع الامة واما الصنف الاخرى
 فلما من الاخبار الى المنكر ما احسن الامامية مع كثرها كسرها لم تقل به احد مما علمته وجوب السليم علينا
 وقد تقدم العادل به وفيه خروج عن الاجماع من حيث لا يشعروا له وجوب السليم عليكم عن الاجماع الامة على فعله
 وسافيه ادل على القطع الصلوة بالصنف الاخرى مما لا يستلزم الى رده فكيف يجب بعد الخروج من الصلوة
 وجوب الصنفين كغيرهما ما بين دل عليه اجماع الامة واخبار الامامية وموقفي حقين الا انه لا يابى من
 القواعد وكفى غنى علمه مثله لو كان حقا وجوب السليم عليكم او المنافي بحجة او موقول شنيع واشنع منه
 احصى الصنفين او المنافي بعد هذا الكلام لا احتياط الدين بالاصح من جماعتين القولين وليس في
 يعاد في الصلوة بوجه من الوجوه وسوى وجهها ما باذيا بالسليم علينا وعلى عباد الله الصالحين لا بالعكس فانه
 لم يأت به خبر معلوم ولا بصنف مشهور سوى ما في بعض كتب المحقق رحمه الله ويعتقد بنسب السليم علينا وجوب
 الصنف الاخرى وان الى المحلى الا احصى الصنفين بالسليم عليكم رحمه الله وبركاته فخرجه بالاجماع
 الصلي حال السليم الماسفود او امام او مومن بالمعنى السليم واحده نصفا السليم عليكم وموسم قبله ونومى مؤخره
 عن غيره لرواية عبد الحميد بن عواص عن الصادق عليه السلام وان كنت وحدك فواحدة مستقبل القبلة وركب
 البرطلى ما سنده الى الصادق عليه السلام اذ كنت وحدك فستسلم تسليمة واحدة عن نفسك والامام كذلك الا انه
 نعمي نصفي وجهه لرواية عبد الحميد ان كنت اماما فراك تسليمة واحدة عن نفسك وصل على ان يكون مستقبل

واجب الصلاة

القبلة رواية الى بصير عن الصادق عليه السلام بمودن القوم واستقبل القبلة السلام عليكم ذكره في سياق الامام
روى العام عن عائشة ان النبي صلى الله عليه واله كان يسلم تسليمة واحدة تلقا وجهه وقال ابن الجندب ان كان الامام
في صف سلم عن جالسته وروى علي بن جعفر انه رأى اخوته موسى عليه السلام واستحق ومحمد المسلمين عن الجائدين
السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله وسعدان كخص الروية بهم بامومين لا غير بل الطاهر الاطلاق خصوصاً
فهم الامام عفيفه ولا على استجاب المسلمين للامام والمفرد الصغر ان الاشهر الواحدة فيها اما الماموم وان كان
على يساره غيره سلم من نصف السلام عليكم انهم عن جالسته فينا وشمالا في رواية عبد الحميد وان كسب مع المام
مسلمين وان لم يكن على يساره احد فواحدة تلقا منه الرواية وان لم يكن على يسارك احد فسلم واحدة وجعل
اسما بابوية الحاطب عن يساره كافيا في التسليم للماموم فلا بأس باتباعها لانها جعلت ان تقول ان الاعش ثبوت في
رواية بعض من كفى عن الراوي عليه السلام تسليمة واحدة اما ما كان او غيره روى محمد بن علي الواجب ابو علي ان الماموم ليس
على يساره احد كما قال الشيخ في التهذيب **يستحب ان يقصد الامام التسليم على الابناء والائمة والحفظ والمنا**
كركا وليك وحضوره ولا والصنفه صنفه خطاب والماموم يقصد باولي المسلمين الرد على الامام محمل ان يكون
على سبيل الوجوب لعدم قبحه بعد واذا جئتم بجهة فحيوا باحسن منها وردوا محمل ان يكون على سبيل الاتباع
لا لانه قصد التحية وانما الغرض بها الايدان بالانصراف من الصلوة كما مر في خبر الى بصير وجا في خبر عمار بن موسى
قال سالت ابا عبد الله عن التسليم بما هو فعال هو ادن والوجهان يتسلمان في رد الماموم على ماموم فرد روى
العام عن سمره قال امر بارسل الله ان يسلم على النفس وان يسلم بعضا على بعض وعلى القول بوجوب الرد كفى
في القسام به واحد يستحب للمؤمن واذا امرن يسلم الماموم والامام او اولادهم وكذلك اذا امرن يسلم المامومين
لكاومهم في الحجة ويقصد الامام بالاسماء الابناء والائمة والحفظ والمامومين واما المفرد فمقصد تسليمة ذلك ولو اصاب
الجميع الى ذلك قصد المصلحة اجمعين ومن كان على الحاسن من سلمى الناس والحق كان حسنا وقال ابن بابويه
رد الماموم على الامام بواحدة لم يسلم عن جانبيه مسلمين وكانه يرى ان المسلمين ليسا للرد بل بما عبارة محضة
معلقة بالصلوة ولا كان الرد واجبا في غير الصلوة لم يكتف عنه تسليم الصلوة واما قدم الرد له واجب فمقتضى ادوم
حتى لا ياتي والاصحاب يقولون ان التسليمة تودي بظن في الرد والتعب في الصلوة كما سبق فثلث اجزا بالاطس
في حال رفع راسه من الركوع بالتجديع عن العطسة وعن زليخة الصلوة بعد تسليم حسنا على القول باستحباب التسليم
بها القول بوجوب مطاوعة الاصحاب ان الاولى من الماموم للرد على الامام والمائة لا يخرج من الصلوة وله هذا

205
الى التسليم يمكن ان يقال ليس استصحاب التسليم في حق كون الاول رداً والاسم محرم لانه اذا لم يكن على يساره
اكثر من الواحد عن نفسه وكانت محصلة الرد والخرج من الصلاه وانما شرعية التسليم من على الجانبين لا يصفيه
الخطاب ما اذا وجهه الى احد الجانبين احتضن به ونفي الجانب الاخر في التسليم ولما كان الامام عالماً ليس على جانبه وجه
احتضن بالواحد وكذلك المفرد لانه احكم ان يجند ما تقدم من تسليم الامام اذا كان في صف من جانبيه الايمان
الى القبلة شي من صنف التسليم المخرج من الصلاه بالاسم لا يغيره اجماعاً ولا ما انفردوا والامام سلطان محام القبلة فيغير
اعاداً والامام مومناً لا يهتدي مستقبل القبلة بكلمة الايمان الى الجانب الايمن واليسر وقته ولا على استصحاب
التسليم او على ان التسليم وان يجب لا يتعدى فرضاً من الصلاه اذ كرهه اللفظ في الصلاه عن الحاشين ومكرم ان تسلم
استبارة يمكن ان يقال التسليم وان كان فرضاً من الصلاه الا انه خرج من حكم استقبال القبلة دليل من خارج وجب
عند ذكر النبي صلى الله عليه واله التسليم عليه الامام الى القبلة بالاسم قاله المغيرة وسلاماً كاملاً وهو حسن في البلاد التي
قبره صلى الله عليه واله التسليم كونه التسليم في جميع ما تقدم من مناسبات المجلس للشبهة الواجبة والمستجبة
والكروية كما لا تغفل الدلالة في الكلام عليه ولا زعمنا من تلك الجهة حتى نخرج من الصلاه ونغفل فيها التسليم وكب
الطائفة بعده والاسان مصنفه راعا فيها الالفاظ المخصوصة باللفظ العربي والرتب الشرعي لانه الملقب
عن صاحب الشرع صلوات الله عليه وسلم وجب عليه التسليم مع خضوع الوقت بحري التركبات في الاوقات عرفة القراه
ثم يجب عليه التسليم لما سبق من الصلاه تسبب على التسليم اذ كره جميع الاصحاب وعدوه من المستحب و
رواه ابو بصير عن علي بن عبد الله عليه السلام انه اذا فرغ من الشبهة الاخيرة كافر في روايته من الواجب المستحب يقول الله
توبه ولا يرد الظالمين الا بتوبتهم عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته التسليم على انبياء الله ورسوله التسليم على
جبريل وميكائيل والملك المقربين التسليم على محمد بن عبد الله خاتم النبيين لا يبيعه التسليم علينا وعلى عباد الله
الصالحين قال اكثر القدام يسلم وهو تخرج بان التسليم اسم لقولنا التسليم عليكم وروى العامة عن علي عليه السلام قال
كان النبي صلى الله عليه واله يقول تعصّل بين كل ركعتين بالتسليم على الملك المقربين والبنين ومن معهم
من المؤمنين هل يجب في التسليم نية المخرج على تقدير القول بوجوبه قال في المبسوط ينبغي ان ينوي بها
ذلك وليس يصرح في الوجوب ووجه الوجوب ان يعلم التسليم ما قص الصلاه في وضع من حيث هو خطاب للآخرين
ومن سطر الصلاه فنعلم ان شأنا عامداً او لم تنو نية يصره الى العبد كان ما قصا للصلاه مطلقاً
ووجه عدم الوجوب فففيه الاصل وان سمى الصلاه اشتملت عليه وان كان محرماً منها لال جميع العبادات لا

سوءت على نية الخروج الى الانفصال فيها كانت في الخروج وان مناه الله الاقدام على الافعال لا الترك لما وجد في الوجوب
على انه جزء من الصلاة كما اختاره الرضا في اوجارح عنها فعلى الاول تنجبه عدم وجوب نية الخروج به وعلى الثاني
تنجبه وجوب نية لان الاصحاب وخصوصا المتأخرين يوجبون على التعمد والحاج نية التحلل بجميع المحلات
فلكل التسليم كذا لانه محلل من الصلاة بالنقص ان لما بوجوب نية الخروج في سطر الاسطر فيها تعين
ما وجب عليه في نية الصلاة اذا الخروج انما هو عما نواه وشمس ويحتمل ان يسمى الوجوب والقول لا يعين الصلاة
والاداء لان الافعال تقع على بجزءه وفائات وانما تعين الصلاة والاداء فيمكن فيه ما تقدم من نيتها واراوه
الخروج عنها الان ان اعتبر نية الخروج وغير الخروج عن صلوة ليس يتلبس بها بان كان عند انطلت
الصلوة لمعمل ما تقدم وان كان على ما تقدم اشكال من ان السطر الى قصد في الحال فيسقط الصلاة الى
ان في حكم السامى الاقرب صحة الصلاة ان لما عدم وجوب نية الخروج لانها على الصحة عليه وان لما بوجوب
نية الخروج اجعل ذلك انضامه والله الى الممكن وان العاطل كالعاصد الى ما هو مصدده وان كان سهوا فالاثر
انه كالسليم باسما في اسماء الصلاة فوجب له سجدة السهو بحسب التسليم ما سانه الخروج ولو لم يكن ذلك نية الخروج
لم ينظر الخطا في التعيين سيما كالعاطل اما العمد مطلق على تقدير القول بوجوب نية الخروج والقول بعدمه كذا
لو سلم بنية عدم الخروج به فانه مطلق على القولين وقت النية على القول بوجوبها عند التسليم مقارنة لطلوع
نوى الخروج قبل التسليم بطلت الصلوة لوجوب استمرار حكم النية ولو نوى قبله الخروج عنده لم يسقط لا فيصلي الصلوة
الا انه لا يكفيه هذه النية بل يحكي على النية مقارنة لاوله بهذه النية لا كوزا للفظ بها قطعاً لا شأماً لها على
العاطل يمت من افعال الصلاة وكذا انه العدول في اسماء العرفه الى وضوء في لا كوزا للفظ بها وان
جاز اللفظ بالنية في انتهاء الصلوة لو تكرر في اثنائها صلوة سابقة وجب العدول اليها والاقرب
انه لا يجب فيه كيد نية الخروج ولا احداث نية التعيين في الخروج لهذه الصلوة الى مرضه الخروج فيها كالا
في الصلاة المتعداه التعيين لان نية العدول صحت التسليم لما وعد العدول اياهم لو لم يكن ان التسليم خرج
الصلوة ولو حكمنا خروجهم لم يقطعوا قال في المبصرة لو قال سلم عليكم يا ايها الخروج والاشبه انه
يجزى لانه يقع عليه اسم التسليم لانها كلمة ورد في القرآن بصورتها ونه بعد لانه تعالى لم يقل من صاحب
الشرع ولا سلم وضع التسليم الشرعي عليه ولا يلزم من وروده في القرآن التعبد في الصلوة الى القول
عليكم السلام فانه لا يحري قطعاً لما تقدمه ما جاز في القرآن ولما روى ان النبي صلى الله عليه وآله قال لا
سقط

عليك السلام قال أكثر أصحاب المرأة كالرجل في الصلاة إلا في مواضع يصح حرارها أكثر مما هو وارده الكلي
بأسناده إلى زرارة قال إذا قامت المرأة في الصلاة جمعت بين قدميها والوعرج منها ونضم يديها إلى صدرها المكان
ثم يها إذا ركعت وصفت يديها فوق ركبتيها على فخذيها لئلا يطأها كرفع يديها ما إذا ركعت على السجدة
كالرجل وإذا سقطت للسجود بدت بالنعوذ بالركن من قبل الدين لم يسجد لأطباء الأرض ما إذا كانت في
جلوسها صفت يديها وركعت ركبتيها في الأرض وإذا نهضت استأنت أسناده لا يرفع يديها ولا يرفع يديها
هو قوله على زرارة لكن على أصحاب عليهما في التهذيب على السجدة كالرجل كدف ليطمئنين ويروى
من الناسخين لأن الرواية مقولة من الكافي للكني وأعطى لس موجودة فيه وروى هذا السهم في التهذيب كما
للشعير وهو مع كونه لا يطأ في السجود في الكافي لا يطأ في المني إذا جلوس المرأة لس كجلوس الرجل لا يها في
جلوسها نضم يديها وركعت ركبتيها في الأرض ككف الرجل ما إذا ركعت وصفت يديها فوق
ركبتيها على فخذيها يسويان ركوعها على فخذيها من ركوع الرجال يمكن أن يكون إلا كخاف مسأدا ولكن يضع يديها
على الركبتين خذرا من أن يطأها كركعت أو يضعها على الركبتين ويكون كالكعباءة يضع يديها على الركبتين
وعن ابن أبي عمير عن الصادق ع قال إذا سجدت المرأة سجدت فرأى يديها عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله
سأله عن جلوس المرأة في الصلاة قال نعم فذكر يديها وروى العامة عن علي عليه السلام أن المرأة تحضن في الصلاة يانها
والزاي أي يسمي ويدس أن الرجل لا يحضن أي لا ينضم بعضه إلى بعض وروى ابن بكير عن بعض أصحابنا
قال المرأة إذا سجدت نصبت يديها على السجدة ولم يزد في التهذيب على هذه الأخبار وروى غيره في الصلاة
لكن الشبهة تؤيد ما فها مقبها من الأدلة وهو المسح بالعتيقه إلى الجهرى العتيق في الصلاة
الجلوس بعد أن يصعد الدعاء أو يسجد ويغزو أهل كح الضبط وكذا في مطالقة نفسه في الصلاة وروى
تفسيره في الصلاة فإذا فرغت فأنصب أي إذا وقعت من الصلاة المكثرة فأنصب إلى الركبتين في الدعاء وأرغب الله
في المسألة عطفك روى عن الباقر الصادق عليه السلام عن كاهن ومعه دابة وروى عن النبي صلى الله عليه
والسليم عقب في صلوة فهو في الصلاة وروى الشيخ في التهذيب بأسناده إلى عبد الله بن محمد عن أبي عبد الله قال
ما عالج الناس سدا من العتيق وفي مرسل منصور بن عوف عن من صلى صلوة فوضعه عقب
إلى فرجى وهو ضيق الله رضى على الشان بكرم فيمنعه عن زرارة عن الباقر عليه السلام قال الدعاء بعد الصلاة
أفضل من الصلاة مثلهما وعن الوليد بن جبير عن الصادق عليه السلام العتيق الملقب بطلب الرق من العز

في البلاد من سعيب الدعاء عقب الصلوات وعن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال الدعاء في الركعة افضل
 من الدعاء في السجدة للصلاة على الطمع وعن حماد بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل انفق
 الصلوة في ساعده واحدة فلهما المهر ان تكاثر ملاوته اكره من دعائه ودعاؤه ان كان دعائه اكره من ملاوته لم ينقص
 في ساعده واحدة ايها افضل قال كل فيه فصل كل حين قلت اني كنت انا في الصلاة وان كان في فصلين فقال
 الدعاء افضل اما سمعت قول الله عز وجل وقال ربكم ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي
 سيدخلون جهنم داخرين يا الله العباد يا الله افضل يا الله افضل السعي السعي العباد يا الله العباد
 السعي السعي يا الله السعي يا الله السعي يا الله السعي يا الله السعي يا الله السعي يا الله السعي يا الله السعي
 عن الحسن بن علي عليه السلام قال من صلى فجلس في مصلاه الى طلوع الشمس كان له ثمان مائة الف حسنة
 عن ابي عبد الله عليه السلام ان امر المؤمنين عليه السلام قال اذا فرغ احدكم من الصلاه فليرفع يديه الى السماء فيسب
 في الدعاء فقال يا ابن سبأ يا امر المؤمنين السعي السعي كل مكان قال بل قال لم يرفع يديه الى السماء قال اما
 في السماء ترزقكم وما توعدون فمن ان يطلب الرزق الا من موضعه وموضع الرزق وما عده الله السماء
 عن عاصم العاصي عن ابن عمر عن الحسن بن علي قال سمعت ابي علي بن ابي طالب عليه السلام يقول قال رسول
 صلى الله عليه واله اما امر مسلم فجلس في مصلاه الذي صلى فيه لم يذكر الله في طلوع الشمس كان له ثمان مائة الف حسنة
 رسول الله صلى الله عليه واله ان جلس في موضع من الصلاه فصل في كعبان او اربعه فله مائة الف حسنة
 له من الاجر كاحبت الله وعن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه واله ان من صلى ركعة من الصلاه
 بعد الفجر ساعده واكثرني بعد العصر ساعده العك بالعك وفي كتاب من لا يخفى النقيه قال زرارة سمعت ابا
 جعفر يقول الدعاء بعد الركعة افضل من الصلوة شقلا وبركعت السنه وقال شام من سأل الله
 عما في افواه واجب ان يكون مقبلا قال ان كنت على وضوء فاستمع بكرة النعم ففعل
 الدعاء مني محمد بن مسلم عن احمد بن علي ان الرزق يسقط ملك الساعه فاما اكره ان يام الرجل ملك الساعه
 قال في التهذيب قال الصادق عليه السلام نوم الدعاء مشهور بطرد الرزق ونقص اللون ونقص غيره وهو
 نوم كل مسوم ان الله قسم الارواح بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس واياكم ملك النوم وكان للنوم
 يرل على امر اسل يا من طلوع الشمس الى طلوع الفجر من نام تلك الساعه لم يرل حصه وكان اذا اذنه ملاه
 حصه احتاج الى السؤال والطلب وقال الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل فاقسمت امرا قال الملك

في

عن ابي ذر بن ابي ادم ماس طلوع الفجر الى طلوع الشمس فمن قام فمات بها ما من ربه وروى الرخص في النوم بعد
 الصبح عن ابي عبد الله عليه السلام وعن فعل الرضا عليه السلام مع انه روى عن حماد بن عمار عن الرضا عليه السلام قال كان
 وهو ناسان اذا صلى النحر جلس في مصلاه حتى يطلع الشمس ثم يركب فيها ساركا فاستال بهما واحد بعدوا
 ثم على بكثرة من مضى فعل المصنف وهو انه روى الصدوق عن الباقر عليه السلام النوم اول النهار حروي
 ان ليس برفق والعالم بعد النوم بعد العصر حتى والنوم من العشاء من كرم الرزق والنوم على اربعة اوجه نوم
 الانساع عليهم السلام على اربعة مناجاة العرج نوم المصنف على اربعة مناجاة العرج نوم المصنف على اربعة مناجاة العرج نوم المصنف
 على وجهه وقال عليه السلام من رايته ما يما على وجهه فانه به قال الصدوق والى العرج الى النبي صلى الله عليه وآله
 كذا رواه في حقه نسيان ما كان قد فعل فقال يوم ركن ذلك فقال عند تعاد اليه ومنه
 فما تقب بر على الاطلاق قال الاصحاح بكبر بعد التسليم لما راى العباد ما يدركه كما تقدم وصحوا في كل مرة الى ان
 صلح فخره او رماها وقال الفقيه رحمه الله فيهما حال وجوه مستقلة بطائفة ما وجهه وساطعها القبلة ثم كفض
 دد الى نحو محله ومكة انما ما روى ابو بصير عن الصادق عليه السلام قال بعد التسليم الله اكبر لا اله الا الله وحده لا
 شريك له الملك ولا اله الا الله لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له
 ونعم عده ومن ثم الاقرب وخده اللهم لما اختلف فيه من الحق ما ذكرك انك سدي من يشاء الى امر اطعته
 منسج الزم عليها السلام روى ابن سنان عنه من تسبح فاطمة عليها السلام قبل ان تثنى برجليه من صلوة الله
 غفر الله له وسد باب الكبر وعن ابي هريرة عن الكوف عن علي بن ابي طالب عليه السلام انما سمع فاطمة عليها السلام تقرأ ما تقرأ من
 فالزهد فاذ لم يلزمه جبهه شفي ريعن صالح عن عتبة عن ابي جعفر عليه السلام قال اعبده الله من التمجيد افضل من تسبح
 فاطمة عليها السلام ولو كان سبي افضل منه لحمل رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة عليها السلام عن ابي جعفر عليه السلام
 ابا عبد الله تقول تسبح فاطمة عليها السلام في كل يوم بركل صلوة احب الي من صلوة الف ركعتي في كل يوم وصورة
 عند اكثر الاصحاح ما رواه محمد بن عمار قال دخلت مع ابي على ابي عبد الله فساله ابي عن تسبح فاطمة عليها السلام
 فقال الله اكبر حتى احصى اربعين ثمانين ثم قال الحمد حتى يطلع سبعون ثم قال سبحان الله حتى يطلع مائة ثم قال
 وسئل ما رواه ابو بصير عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال ان بابويه رحمه الله قدم التسبح على التمجيد والاول اشهر وفيه من
 ابي جعفر عن الصادق عليه السلام من سبح الله في دبر النصف تسبح فاطمة الماروا وسبعها بالاله الا الله غفر له ومنه
 ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله قال ان رسول الله قال لا يصح ما داب يوم اراهم لوجهن ما غنم من الساب

والا نية ثم وضعتم بعضه على بعض ترويض الساق قالوا لا يا رسول الله فقال تقول ما حكم اذا فرغ من صلاته سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يلبثن مائة من يذعن الدم والعرق والحرق والبرد والكل السبع
حينئذ السوء والبليّة التي رلت على العبد في ذلك اليوم ومنه ما رواه سلام المكي عن ابي جعفر ع ما لي ابي رجل
الى النبي صلى الله عليه واله فقال له شبيه الهنلي فقال يا رسول الله اني سمعتك في سني وضعت فؤدي عن كل
عودته نفسي من صلاه وصيام ورج وجاه ففعلني يا رسول الله كما ينبغي لله به وخفف علي يا رسول الله فقال
اقد فاعادته مرات فقال يا رسول الله صلى الله عليه واله ما هو كك شجرة ولا مدرّة الا وقد كنت من رخصتها
صلت الصبح قبل عشرينات سبحان العظيم وبجده لاجل ولا توه الا بالله العلي العظيم فان الله تعاك ذلك من
العي والجنون والخذام والعقود الهرم فقال يا رسول الله هذه الدنيا فما الاخرة فقال طمّني يا رب كل صلاه اللهم
امني من عندك وانفض عني من رحمتك واشتر علي من رحمتك وانزل علي من رحمتك قال فقبض بلبس يده
ثم مضى فقال رجل لاس بما سمعنا قبض عليها حاكك فقال النبي صلى الله عليه واله ان ابيهما يوم القيمة
مدعما متدما مع الله اثنائه ابواب من ابواب الجنة يدخل من ابوابها ومنه ما رواه ابن مكر عن ابي عبد الله
ع في قول الله عز وجل لا تذكروا الله ذكر اكثر قال ان سمعتم في الكسوة مائة ومنه ما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام
قال امل يا محمدك من الدنيا بعد الترفه ان تقول اللهم اني اسئلك عاقبتك في اموري كلها واعوذ بك من
خزي الدنيا وغداها لا فرور روي زرارة عنه ع انه قال لا تقسموا الموحدين او قال عليكم بالموحدين في ذلك
صلوه قلت يا الموحدين قال سال الله الجنة وتعود بالهدى من النار ومنه اذا فرغ من السلام قال ابن بابويه
اذا فرغ من تسبيح طمّني عليها السلام قال اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام سبحان ربك
رب الفرة فما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام على جميع انبياء الله وكل منك السلام على الائمة الباطنية من المؤمنين بكم كرام الله واحدا واحدا ومنه ما رواه محمد
الواسطي قال سمعت ابا عبد الله يقول لا بد في ذلك صلاه اعند نفسي وما رقتني ربي الله الواحد الحمدي
كجها واعند نفسي وما رقتني ربي رب العلوي كجها واعند نفسي وما رقتني ربي رب الناس كجها
ومنه ما روي في العقيقة والتهذيب عن سلا عن امر المؤمنين ع انه قال من احب ان يحج من الدنيا فليخلص
من الذنوب كما يخلص الدب الذي لا كد عنه ولا يطلبه احد عظمه فليخلص في ذلك صلاه نبه الرب تبارك
وقد اتى عشرة مائة من مخطوطة ويقول اللهم اني اسئلك باسمك المكنون المحزون الطاهر الطاهر المبارك
الملك

راسك باسك العظم وسلطانك القديم ان تصل على محمد وال محمد واب العطايا مطلق الاسارى يا كمالك الرقا
 من النار اسلك ان تصل على محمد وال محمد وان يعق ربقي من النار وخرجني من الدنيا امناء وخطي الجنة سالما
 ان تجعل دعائي لوجه فلاحا واسطى نجاحا ورفه صلاحا انك انت علام الغيوب ثم قال امر المؤمنين محمد بن الحنفية
 ما علمني رسول الله وامن ان اعلم الحسن والحسين عليهما السلام قلت الحساب من حقى الميم ما علمه ولوله لكان
 المحوات وكلما يصح ومنه ما روى ان النبي صلى الله عليه واله كان يقول اذا فرغ من صلوة ذكر الخاصة والعامة اللهم
 اغفر لي قدمت وما آفوت وما سررت وما اعلنت واسراني على نفسي وما انت اعلم به مني اللهم انت المقدم وانت المؤخر
 لا اله الا انت عليك العتب وبعتك على الخلق اجمعين ما علمه خيرا لي ما جنى وتوفني اذا علمت ان الزمان
 حرام لي اللهم اني اسئلك خشيتك في السر والعلانية وكل الحق في الغضب والرضا والتصدق في العود الغنى واسئلك
 فيما لا سعد وقره عن السقط واسئلك الرضا والقضاء والعش بعد الموت ولذة النظر الى وجهك وشوقا الى
 لقاءك من غير خرافة ولا فقه ولا فقه مضلة اللهم زينا بزينة الايمان واجعلنا من امة قديين اللهم اهدنا من هدت
 اللهم اني اسئلك في هذه الرشاد والساد في الامر والرشد واسئلك شكر نعمتك وحسن عافيتك واذا وفقك واسئلك
 ما رب قلبا سليما ولسانا صادقا واسئلك ما تنفعك من العلم واسئلك ما اعزك من شئ ما تعلم ما لا تعلم وانت علام
 الغيوب ومنه ما روى في التذنب باسناد قريب الاخر عن الحسن بن ثوير بن ابي سلمة السراج انها سمعا العابد لله
 عني في كل كسوة ملعن اعدا الاسلام وقال الصدوق قال صفوان الجمال رايت ابا عبد الله ع اذا صلى فرفع
 صلوة رفع يده فوق راسه وقال ابو جعفر ع ما استطعت عبده الى الله عز وجل الاستحسان الله عز وجل ان يرد
 صفرا حتى يحل فربما من فصله ورحمته ما شاء فاذا دعا احكم ما يردده حتى يسبح بها على راسه ووجهه قال الصدوق
 وفي حقه على وجهه وصدده قلت الحيا العباس النفس عن الصبح محافة الدم فاذا سب الى الله نعمنا كما
 به الترك اللازم للابحاص كما ان المراد من رحمة اصحابه المعروف من غضبه اصحابه المكروه اللازم لمصيفها
 ومنه قول النبي صلى الله عليه واله ان الله سحى من نوى الشيطان بعنه وروى عنه ص انما ما يتوب من
 حدث ما تولى عليه السلام ان الله سحى من نوى الشيطان بعنه وروى عنه ص انما ما يتوب من
 في الدعاء قل قول امر المؤمنين ع اذا فرغ احدكم من الصلوة فليرفع يده الى السماء ولينصت في الدعاء يستجب
 اللهم بعدد تعالي سبحان ربك رب الفرة بما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ومنه ما روى
 المؤمنين علمه اللهم ان اراد ان يكتال بالخيال لا اوقى ملكك ذلك فوعله وسبح نعمه الدعا لانه اقرب للاجابة

بذلك ورد الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاشارة الى الخصال الصلوات روى ابن بابويه
ابن الوضين عليه السلام قال يقول بعد صلاة الزوال اللهم اني اتوب اليك بحدك وكرامك واتوب اليك بمحمد عبدك
ورسولك واتوب اليك بملكائك المقربين واني اياك المصدقين وملك اللهم الغني عنى وعلى العاد اليك استغنى
واما العقر اليك اطلب على امرى واستر على رزقى اقض النعم حاجتى ولا تعذبني اليوم بغير علم منى الى عقرى بسقى
جودك ثم يخرج صاحبه فيقول يا اهل القوي واهل المغفرة ما راجعتم انت ابنى من لى واهى ومن جمع الحلائق افنى
بعضا حاجتى مجابا دعائى فوجوا صولى وقد كشفت انواع البلاء عنى وسفر الله عني العسر سبعين مرة فنى روى ابي سبعا
وسعين فنى اوفى ما به وصورة استغفر الله ربى واتوب اليه ونقول سبحا اللهم صل على محمد وال محمد الاوصياء
المرضىين بافضل صلواتك وباركهم بافضل بركاتك والسلام عليهم وعلى ارواحهم واجسادهم وروحهم وقلوبهم
وبركاتهم وان كانت عجب الجود لعلها عشر او مائة او اربعة عشر ولكن من دعا به بعد العصر اللهم انى استسكن بعبادة الغر المحجلين
عرشك ومشي الرحمة من كتابك وباسم الاكظم وكلما كانت الساعة التي تمت صلاتك بعد ان تصلى على محمد وال محمد
وان تفعل كى كذا وكذا وعن الصادق عليه السلام من قال اذا صلى المغرب ثلاث مرات الحمد لله الذى فعل ما يشاء
ولا يفعل ما يشاء غيره اعطى خير الجزاء قال نعم يقول بعد العشاء من اللهم سيدك مقادير الليل والنهار ومقادير الدنيا
والآخرة ومقادير الموت والحياة ومقادير الشمس والقمر ومقادير النور والحر والبرد ومقادير الغنى والعقر اللهم
ادره على شئ ترضى من الجنة والناس واجعل مقبلى الى خير دايما وسع لارول وعن محمد بن العرج قال قال كسى الى ابو
جعفر محمد بن الرضا عليها السلام بعد العشاء عليه وقال من دعا به في بر صلاه الفجر لم يمس حاجته الا سر له
كفاه الله ما به باسم الله وصل الله على محمد وآله وافوض امرى الى الله ان الله يصير بالعباد فوقه الله سات ما
مكروا الله الا ان سبائك انى كنت من الضالين فاستجيبنا له ونجينا من النعم وكذلك نجى المؤمنين حينما الله
ونعم الوكيل فاقبلوا بغيره من الله مفضل لم يحسمه سوفا شاء الله لاهول ولا قوة الا بالله ماشاء الله ماشاء
الناس ماشاء الله وان كره الناس حبى الرب من الربوبين حبى الخالق من المخلوقين حبى الرارق
من المرووقين حبى الذى لم يزل حبى حبى من كان معه حبى حبى الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب
العرش العظيم وعن معلام قال است ابا ابراهيم عليه السلام فقلت قد اكلت غلنى دعاء جامع الله شأنا والآخرة واخر
مقال على فنى بر صلاه الفجر الى ان يطلع الشمس سبحان الله وبحمده واستغفر الله واسأله من فضله قال
معلام ولم يكدت اسو اهل بيتى خلا ولا الى النعم من اسر اهل بيتى وما ذاك الا ما علمنى مولاى به وعن مسع

كرونا قال صليت مع ابي عبد الله ع اربعين صباحا وكان اذا انقل رنق يد الى السماء وقال اجبتنا واصبح الملك لله
اللهم اجبتك وابن عبدك اللهم احفظ من حيث تحفظ ومن حيث لا تحفظ اللهم افرس من حيث فرس ومن حيث لا فرس
اللهم اسر من حيث أسر ومن حيث لا أسر اللهم اسر ما لا نفى والعاصم اللهم ارفعنا العاصم وارزقنا السكر عيا ملت
في هذا الشارة الى انه دعا مستقبل القوم ولعل هذا بعد الفرج من العقب فانه قد ورد ان العقب قد يكون على صفة
المستقبل استقبال القبلة في التورك وان ما في الصلوة بغير العقب اوتى به التحصن بالصبح لا فخر اوتى المراد
ما نقله عن الصبح وانما به بالتعليم في سجدة الشكر وبها عظيم روى ما نزل عن ابي عبد الله
ع قال سمعته الشكر واجبه على كل مسلم ثم بها صلوك ورضي به بارك ونجت الملائكة منك وان العبد اذا صلى
ثم سجدة الشكر فخرج الرب تبارك وتعالى الى جيب من العبد الملائكة مقول ما لا يمكن انظر الى عبيد اوتي
رضي وطمع عبيد ثم سجدة شكر اعلى الغت به عليه ملائكة فاذا رقت الملائكة ما ربارك فتك يقول الرب تعالى ثم
له مقول الملائكة ما ربارك فانه مقول الرب تعالى ثم ما اذا طاسق من الحرك الا فانه الملائكة ثم يقول الله تعالى
ثم ما اذا مقول الملائكة ما ربارك لا علم لنا مقول الله تعالى اسكره كما شكر لي واعمل اليه بفضل وارزقه في العتية
والتمني وروى ابو الحسين الاسدي رحمه الله ان الصادق عليه السلام قال انما سجد المصل سجد بعد الفرض سكر
عالي كره على امر من عليه من اذا فرضه وقال الباقر عليه السلام اوجع الله الى موسى ع انه روى لم اصطيقك بكلامي
روى خلق قال موسى ع يا ايا رب نال يا موسى ع اني قبلت عبادي طهر البطن فلم اصفهم اولي نفسي منك يا موسى
انك اذا صليت وضعت خديك على الراب واذا كانا كرهه فها ما رواه عبد الله بن جندب عن موسى بن
جعفر عليه السلام ان كان يقول صبرا اللهم اني اسئلك واشهد ملائكتك وابنيك ورسلك وجميع خلقك انك
ربي والاسلام ديني وجميعي وعلى والحسين وبعدا لائمة ائمتي هم ائمتي ومن بعدهم ائمتي والهم اني
اسئلك بدم المظلوم ملائكة اللهم اني اسئلك يا اباي انك على نفسك لا اعد انك بملككم بايدنا وادى المؤمنين اللهم
انني اسئلك باسمك على نفسك لا وليناك لمظومهم على عدوك وعدوهم اللهم اني اسئلك ان تصلي على محمد وعلى
المستحقين من آل محمد ملائكة اللهم اني اسئلك اليسر بعد العسر ثم تضع حركه الامن على الارض وتقول ما
كنتي حين بعض الداء بوضيق على الارض ما رجت وما رى حلي رجوى وكسب عن حلي عينا حلي
على محمد وآل محمد وعلى السخطين من آل محمد ملائكة ثم تصيح حرك الاسر على الارض وتقول يا تبارك كل جبار ومعتز
كل وبل وتذكرتك لم محمد وى ثم يعود الى السجود وتقول ما ربه سكر اسكر انما سال حاجتك فقال ابن ابي

عقبل تقول في راس كل عثم منها شكر اللهم ثم تعفره الامن وتقول اشكك بالسر يد العسر بسما الشكك من المعلوم
 سبعاً ثم تعفره الايسر وتقول ذلك من سليمان بن حفص المروزي قال كنت الى ابو الحسن الرضا عليه السلام
 في سجدة الشكر فانه مره شكر اشكر وان شئت عفو عفوا عن محمد بن سليمان عن ابيه عن الكاظم عليه السلام اذا
 له فيها الف مرة العفو العفو وروى الاحماد بن ابي يحيى فيها ان يقول شكرا لانا وقال الصادق عليه السلام ان
 العبد اذا سجد فقال يا رب حتى يقطع نفسه قال لا الرب يغفر لبيك ما جاتك سحب
 ان يكون هذه السجدة عقيب تعقيب كسحل جاعه وروى الصدوق ان الكاظم كان يسجد بعد الصلوة فلا يرفع
 راسه حتى يعلى النهار سحب فيها ان يغش ذراعيه بالارض ويلصق جحره بالارض ويصوده به
 الكعبين والهره بعد ما اخذ من جحره الطيار والسفينة روى في الهذيب ما ساه الى حفص بن علي قال
 رأت ابا الحسن عليه السلام وقد سجد بعد الصلوة فبسط ذراعيه والصحن جحره بالارض في ثياب روى يحيى بن
 عبد الرحمن قال راس ابا الحسن الثالث عليه السلام سجدة الشكر فافرش ذراعيه والصحن صدره ويطهه
 عن ذلك فقال كذا يجب والاراد بشفة الاستجاب سحب فيها تعقيب الجنين من السجدين للامم وكذا يفتنه
 الحدين وهو اخذ من العفر نوح العين والفاء وهو الراب فيه اشارة الى استحباب وضع ذلك على الراس
 والطباري السند يصحها على النوى وان كان الوضع على الراس افضل سحب الباطن الدعاء
 الخراج فيها وبذلك اجاب اكثره وما يقال فيها ما رواه الشيخ ابو حفص اما الله اللهم اني اسالك بحج من ربه وروى
 عنه صل على جاعته وان فعل لي كذا سحب اذا رفع راسه ان يمسح يده على موضع سجوده ثم يركع على وجهه
 من جانب خذه الايسر وعلى جبهة الى جانب خذه الامن وتقول بسم الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهاد
 الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الغم والحزن لا اله الا هو الصدوق عن ابي بصير عن عبد الحميد عن الصادق عليه السلام
 فانه يرفع الغم وفي موضع اليه اذا كان بك داء من سقم او وجع فادع صلاتك فاصبرك على موضع سجدة
 من الارض يادع بهذا الدعاء او يدرك على موضع وجعك سبحات تقول يا من كس الارض على الماء وسد السما
 بالسما واختر لنفسه احسن الاسماء صل على محمد وال محمد وافعل لي كذا او رقي كذا عافني من كذا او سبح اذا
 اراد الله ان من الصلوة ان تعرف عن غيره رواه سماعة عن الصادق عليه السلام الكبر كما تسحب سجدة
 عقب الصلوة تسحب عند سجودك ثم ارفع يديك لاروي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا جاءه
 شيء يسره فترساجه او سجد فطال فسل عنه فقال انا بي جبريل فقال من صلى عليك مرة صلى الله عليه عشرة
 اذ

حورب شكر الله في ان علماء سجدوا في يوم النهر وان ملاجده واذا الشكر منه من لاري شره من العلم
لاك راي فيه وردوا الصان انما كماله في مع الهامة ومن سجد شكر اوردى ان النبي صلى الله عليه واله
راي نفاشيا وهو العصر الذي سجد شكر اوردى في التذنب ما ساداه الى سعد بن سعد بن الرضا ع ملت له ان
اصحابها يسجدون بعد الفريضة سجدة واحدة ويقولون سي سجدة الشكر فقال اما الشكر اذا انعم الله على عبده النعمة
ان الذي سجد له انما كان له ثمرتين والى ربنا المتقلبون والحمد لله رب العالمين وحمل الشكر على البعثة
نك الاجماع على شرعية هذه السجدة من الامامية وورد في الصدوق عن عبدة العزيز بن الجراح عن ابي عبد الله عليه السلام
قال من سجد سجدة الشكر لم يمت ولم يصبى كتب الله له بها ثمان مائة الف حسنة عظيمة عظيمة
تذكر النعم وان لم يكن بمجدة الطاعة نعم اذا لم يكن قد سجد لها لان الشكر على هذا الوجه مستحب معلوم فيمكن من
رواية اخرى عن عازن بن ابي عبد الله عليه السلام انما الله حث بالادراك بتم الله عليك وكنت في موضع لاير اكراه
فالتق حرك بالارض واذا كنت في لباس الناس فضع يدك على اسفل بطنك وادخل يدك ولكن تواضع الله
لنسان ذلك احب دى ان ذلك عين وجدته في اسفل بطنك وسمى ادا سجد رويد قبل ستره عند التلبيات دى
ولما كان لرؤيه فاس ورحاها طهارة موصلة يلاحظه النفس في سجدة الشكر كبر الاصباح ولا كبره السجود والاف
الدين والله بعد التسليم على سجد الشكر رفع راسه من السجود اثبت في الجسود على شرطه وضع الجبهة على
الارض السجود على في الصلاة في الاجزاء السالفة انما اليه والطاعة غير شرطه لضعفه الاصل الموضع الاضواء السجدة
لعمدة قطع الحق في السجود وكجز فعله على الراحلة اختيار الاصاله الجواز سجدة السلاوة وفيها ميا
اجمع الاصحاب على ان سجدة القرآن خمس عشرة ثلث في المصلى دى في النجوم والنسفة واثنا عشر في
القرآن دى في الاعراف والعدد والحق وبني اسرائيل ومريم والحج في رمضان والقرآن والنمل والم برل ومن
وهم فصلت وقد رواه العام عن عبدة الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه واله اقر ما خمس عشرة سجدة ملاشي المصلى
وسجدتان في الحج وعن عتبة بن عامر عن عذرة وسئل ابي الحج سجدتان فعال نعم من لم يسجد ما تلاوة اوردى ان
عباس ان النبي صلى الله عليه واله سجد في حق وقراء اولئك الذين يمدى الله فيهم ايام اتمه نعى مدي الله اذ
دار النبي ان يمدى بحب منها اربع مدي في الم برل وفصلت في النجوم وقرأ الوجزة خمسة اجماع
الفترة الرضية واجماعهم حجة كونها بصيغة الامر في باد الامر لا تجزى وانما ملاه تعالى حم المؤمن
ما منه في الذي اذا ذكرها سجد وموت نفس سلب الايمان منه عدم السجود وسلب الايمان من غير سجد السجود

الشافعي راي في السجدة صراحتها في الصلاة

يخرج عن الايمان بان قلت المردنا المؤمن الكل يدلل الاجماع على انه لا يكون ارك هذه السجدة منه فلو كونه
تعد انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم الاية قلت بكيفية استواء كمال الايمان عند انشاء السجود وبلغ من
المطلوب بان لكل الايمان واجب بان قلت لا ثم وجوب لكل الايمان مطلقا لما يجب كسلكه اذا كان بواجب
فلم تعلم ان ذلك واجب خارجي للزاع والما كسلكه بالسجدة فوجب كما في وجوب العلب على الطان معه الكمال فصان
في حقيقة الايمان وفروجه غير الرجل منه يدلل من خارج لا يقتضي اطراف التكليف في المندوبات ماروي عن
على عليه السلام انه قال غراب السجود اربع وعده ما لا تعرفه يراون الواجب ولا له لولا كونها مائة فلو اوجب لم يكن في
التخصيص بهذه الاربعة فائدة لان البواقي مستحب ودرسته على ذلك مارواه ابو بصير عن الصادق عليه السلام اذا قرئ
شي من الغزائم الاربعة وسمعت ما سجد وان كنت جنباً وان كانت المرأة لا تصلي وسائر القرآن است فيه بالخير
ان شئت سجدت وان شئت لم تسجد وروى عبد الله بن سنان عن ابى عبد الله ع قال اذا قرأت شي من الغزائم
الى سجدة فيها ملاك بكسر صل سجودك بكل كبر من رفع راسك والغزائم اربع ثم السجدة وسرل والجم واقرأ باسم ربك
قوله تعالى واذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون ويؤذون على ترك السجود فلا بد له من مجل ولا اصرح من هذه
الاربعة مجل عليها فان قلت السجدة النافذة في الحج يصيغه الامر فيكون واجبه لمن اذكر من الله احد قلت ما في
وجوبها الاجماع على بعد فان ما جئنا الذي يوجب السجرات على الاطلاق لا وجب هذه فلم يعمل بوجوبها احد
ولانها مفرقة بالركوع محبب الركوع ماروي عن النبي صلى الله عليه واله انه قال السجدة على
من سمعها وطأه على الوجوب ترك العمل به في الغزائم الاربعة متى الغزائم كمالها فان قلت الحفيع يعملون
به في جميع السجرات فكيف يكون باصالة البراه وماروي من ترك النبي جميع السجرات وماروي ان عتقوا
على النبي سورة سجدة فزل وسجد الناس معه ولما كان في الجمعة الاخرى تراها فتيما الناس للسجود فقال
على رسلكم ان الله لم يكسرها علينا الا ان نشاء موضع السجود عند السلف من جميع الاما
والغزائم من الاية فعلى هذا السجدة في مصلحت عند بعدون وهو الذي ذكره في الخلاف والبسوط واجه عليه
ما لاجماع وقال مضى الاجل بعدو وتغل في المعرة عن الخلاف انه عند مولته واسجد والله واخاره مذمبا
وليس كلام الشيخ محافيه واطار اهل طائفة ما قلناه لانه ذكر في اول المسئلة موضع السجود في جميع عند
قوله واسجد والله الذي خلقن ان كنتم اياه تعبدون ثم قال وانما مولنا سجد والله الذي خلقن من امر
والامر بعض الفروع عندنا وذلك بعض السجود عقيب الاية ومن المعلوم ان الاية بعدون ولا نكل

السجود في إنشاء الآية يردى الى الوقوف على المشروط دون الشرط والى ابتداء العاري بقوله ان كنتم اما بعد
وموسى بن عبد القادر لانه لا خلاف فيه بين المسلمين انما الخلاف في آخر السجود الى سامعون فان ابن عباس
والسجود واهل الكوفة والشافعي يذهبون اليه والاول هو المشهور عند السلفين فان ما احتاره في الخبر لا تأمل
فان اخرجنا الفور فلما بدأ القدر لا يخل بالفور ولا يلزم وجوب السجود في باقي الايام عند صفة الامر وحديث
ابن عمر من اللفظ ولم نقل به احد كجب السجود على العاري والمستمع في الغريم اجماعا ونفى بالمتبع المنصت
للاستماع واما السامع فنفى انصاف فغنى الوجوب عليه الشيخ في الخلاف واجتبه على الوجوب على الاولين وعدم الوجوب
على السامع باجماع الفرقة بخارواه عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عن رجل سمع السجدة ثم قال لا
يسجد الا ان يكون مضطضا مستعظما او صلى بصلاته واما ان يكون يصلي في حايه واسن في حايه فلا يسجد لما سمعت
وقال ابن ادريس كجب السجود على السامع وذكر انه اجماع الاصحاب لا خلافا لهم الوجوب على العاري ومن سمع روا
ابن بصير السالف ولم يسمع الامر ومقول من اوجب سجود التلاوه من العامة وطريق الرواية الى ذكر الشيخ فسمعه
من عيسى بن يونس مع ابيها سمعن وجوب السجود اذا صلى بصلاته العالي لهما وهو غير مستقيم عندنا اذا تفرقوا في الغرض
غرضه على الاصح ولا يجوز العوده في النافله فالباقى فعل ابن بابويه رحمه الله عن ابن الوليد رحمه الله انه لا يعتمد
على حديث محمد بن عيسى بن يونس يروي العامة عدم سجود السامع عن ابن عباس وعثمان ولا سك عنه في
استجابه على تقدير عدم الوجوب بما عاين الغريم مستحب مطلقا وساك في حق العالي والمستمع الاظهر ان الحكم
عشر طي هذا السجود للاصل ولرواية ابن بصير السالف يروي النضا عن الصادق ع الماضي يسجد في النهاية
منع من سجود الماضي لرواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عنه ع الماضي تنووا لا يسجد وان كان طائفة عا
الطائفة اما سر العورة واستقبال القبلة مع شرط وكذا الاشرط خلقوا البدن والتوب عن الحاسه لا تطلق الامر
بها فالسجد خلاف الاصل وفي اشرط السجود على الاعضاء السبعه او الاكف لا بالحكمه نظر من انه السجود المعنوي
ومن صدقه نوضع الجبهه كذا في السجود على ايح السجود عليه في الصلوه من العمل هناك فان الناس عسدا
ياكلون وطسسون ويوسسوا التيمم لا يجب فيها ذكر ولا كسفه فيها الا في الرفع لرواية محمد بن مسلم عن الباقر
لا يكسر حتى يسجد ولكن يكسر حين يرفع وسحب ان ياتي فيها كذا كوفي رواية كذا كسر سجود الصلاه وروى انه
يقول في سجده اقر الله الله الكفر واوعر فاسمك ما انكر واوحساك الى ما دعوا الى الفجور والعفوى وروى
ان يقول في الغريم لا اله الا الله حقا لا اله الا الله يا ما وتصدىقا لا اله الا الله عوديه ورفاسه تكت

باب تعبد اور قبا بحب قضاء الغريم مع العوات وتجب قضاء غيره ما ذكره الشيخ في البسيط والحواف لتعلق
الذم بالواجب او لتسبب مقتضى على الشغل وعلى شئى القضاء طاهره ذلك لصرف هذا القضاء عليه ما في
المعتبر شئى الا اذا اعدم الوقت وفيه منع لانها واجبة على الفور وهو ما وجد السبب فاذا امانت بعد وصلت
في غير وقتها لا يفتى بالقضاء الا ذلك فقد دل على وجوب القضاء روايه محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام في السا
للسجده حتى يركع وسجده قال سجد اذا ذكر اذا كانت من الغرايم ^{تعدد السجده تعدد السبب سواء لكل السجده}
اول العام السبب راحاله عدم الدخول وروى محمد بن مسلم عن الباقر ع وساله عن الرجل يعلم امام السوره
الغرايم معاد عليه من اسبب المقعد الواحد قال عليه ان يسجد كلما سمعها وعلى الذي يعلم انفسا ان يسجد
في ترك الصلاة وصى بالواجب او ضربه فيها مطلبان في التروك الواجب محرم قطع الصلاة
الواجب اجتناب العوجب الامام الثاني لا يقطع القطع وتلقوا تعالى لا يقطعوا انما لكم وكذا للضرورة وكذا الايقاع
العموم وعلى الخاء على نفسه لم يسلطه من زين الصادق عليه السلام ولا حرار المال الخوف فيباعه ولا مصال الداء
خوف الداء او الغنى في تحصيلها روى الامر من سماعه وروى الصبي بجوابي السار والشاه مدخل البيت رواه
السكوني عن علي عليه السلام وفيها انه يفتى على صلاته لم يكلمه وهو حق او لم يفعل فاشاق الصلاة ولا يخرج من انقطاعها
بما لا اختار فيه كالقوم والدا والمثله وسبق الحدث الاكبر والاصغر ولو تعدل الحدث اثم ولو خاف من احساكه
الضرر على نفسه او من ان النجاسة الى ثوبه او مدينه وطن ذلك فانه يقطع وروى عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت
ابا الحسن ع عن الرجل يصد الغرق فيطنه وهو يستطيع ان يجر عليه اصله على تلك الحال او لا يصلي فقال ان
احتمل الجبر ولم يحف اعمى الا عن الصلاة فليصل ويصبر ويصل بمنزله المحالفة انه اذا صاف الحاله لم يصبر
فدجب القطع كافي حفظ الصبي من المال المحترم عن التلف والاعاد العرق والمخرق حث من عليه طوائف
بطلان صلاته لئلا يفسد للعبادة وهذا يجب بل يباح كعمل الحية التي لا تغلب على الطن اذا امارا حرار المال الذي
لا يضره قوته وقد تجب كالتقطع لاستدراك الادان والاقامه وقراه بالجمعه والمنافقين في الطرد والجمعه والام
بامام الاصل او غيره وميكه كاحرار المال للغير الذي لا سالى بعوائيه مع احتمال التحريم واذا اراد القطع
فلا يجوز التحلل بالتسليم لعدم تحليلها التسليم ولو صافى الحال عنه سقط ولو لم يات به وفعل ما ينافيه
والا قرب عدم الاثم لان القطع سابع التسليم انما يجب التحلل بين الصلوة الثامنة
الفعل الكثير الخارج عن الصلاة اذا خرج فاعلم به عن كونه مصليا لسبب اسم الصلاة فلا يفتى بحقيقته اما التعلل

كل من اقامه او الروا او صبح الجبهه او صل التعلوه او العقب او الماروي ان النبي صلى الله عليه واله صل عمن الصلاه
وامر من السجود في الصلاه الجبهه والعقب ووضع عليه الصلوه والسلام المار من يديه وحمل امامه بنت ان العاص
كان يضعها اذا سجد ورفعها اذا قام وادراس عباس بن مساره الى عنه وروى محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام
وارسل الجبهه والعقب وروى الحلبي عنه عن علي بن السعد والغوث والعماد والباب في الصلاه من رواه غفر
في صل الجبهه ان كان منه ومنه خطوه واحده ملحقه وتعلوها والاعلا وروى زكريا الاعور وابو بكر بن النخعي
عليه السلام اول سجده كركعته او كركعتي التسليم بالاصابع والسمي وان يوالي لانه لا يخرج
به من اسم المصل ولا كل منه المصنوع لان النبي صلى الله عليه وسلم علم جمعوا صلاه التسليم في تحاج الى الحد وروى الرطبي
عن داود بن سرحان عن الصادق عليه السلام في عده الاى بقوله السلام بالاسبوا حتى للعوان والشرب
فالله اعلم بالاطلاق يستعمل الكره ولو رد ما من اسانه لم يطل بالوضع ثم وتبلغنا او ساول فله صرب
منها ما كان ذلك عادة ابطال وان كان قمه او سره معد قال في النكره سطل لان ما اول الماكول ومضعه واتباعا
افعال معدوده وكذا الشرب واستثنى الشيخ في الخلاف الشرب في صلاه النافله الذي رواه سمع الاصح عن
الصادق عليه السلام الشرب في دعا التزاد اصاب في الصبح وهو عطشان ويريد الصيام تسع خطوه من اولها
والشرب داخل بعض الاصحاب مع الروايه على مورد ما لو كانا في نفسه من عن يطين فان طال ان
الحق بالسكون الحليل والافلا يطل به لاصا البقاء الصبر ولما روى عن النبي صلى الله عليه واله في عاهه شرب
نفسه ما لم يسكره وان الصورات لا تكاد يكون منها انسان لو كان الفعل اكثر من ابطال قطعوا
بوجوده حصلت الكره ما حتم اجابته وكل واحد منها لا يكره ان يطل الصلاه به ورجحان من وجودها
نابى الصلاه مجتمعا كذا مضمونا من فوجها العوف عن اكثره غناه وحدث جعل امامه معنى اشراط النوا
قال الاصحاب ان الفعل اكثر من ابطال اذا وقع بعد المانع النسيان فلا يعود قول النبي صلى الله عليه وسلم رفع عن
اثنى الخطا والنسيان ورجحان ما رواه العامة ورواه الاصحاب ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم على ابنه فقال و
الدين اقصر الصلاه ام نسيته فقال اصدق ووالدين معا لانهم معام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سلم
ثم سجد لله وموثر من الاماميه لقام الدليل العقلي على عدمه النبي صلى الله عليه وسلم لم يصر الى ذلك غير ان النويه
رحم الله وتعل عن سمي محمد بن الحسن الولد انه قال اول درجه من العلون في السجود عن النبي صلى الله عليه وسلم
بالاعراض عنه لان الاجار معارضه بتلها ورجع الى مضيه العقل وتوضيح العمل وجب تأويله على ان اجماع الاما

في الاغصان السابقة على مدين الشين واللاحقة لها على نفي سهو الانبياء والائمة عليهم السلام قد يكون الفعل الكثير
مبطلا للصلاة وغير مبطل باعتبار القصد وعدمه كالبيكار ما اذا كان كذا كذا الجئة او النافذة لا سطل وان كان لاحد النافذة
كذلك كرسا البطل وقد رواه الوحيه عن ان عبد الله عليه السلام قال يومن اعصا الاعمال في الصلاة يعني البكار الجئة او
نار وقد روى ان النبي صلى الله عليه واله كان في بعض صلواته سمع لصدره ازيز كازير المرحل بالرا من المجهين
ومع ذلك صدره وعركه بالبكار في نفي افرسجه من صلاه الكسوف ولو كان معلوما على البكار لافترسها لفظا لفظا
انما لفظا في النص وان زال عنه الاثم ولو لم يكن باسالم سطل لعدم رفع الخطا عن الناسي وسحب الساك في الصلاة
لما رواه سعد بن مسعود الساري قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ايها الرجل ومعنى الصلوة قال يخرج يركع ويدخل
راس الزباب بجوز الايمان بالراس والاسارة باليد والتسبيح للرجل والنقص للمراه عنه ارادة الخاجة
رواه الجلي عن الصادق عليه السلام وروى عنه حنان بن سدير ان النبي صلى الله عليه واله اياه براسه في الصلوة وروى
عنه عمار التميمي عن سعد بن مسعود عن النبي صلى الله عليه واله اياه براسه في الصلوة وروى
اشاهارواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام وكجز ضرب الخاط لا يغفل الغفر لرواية ابي الوليد عن الصادق
عليه السلام وروى غيره كصاة طلاء لا قبالة كافعله عليه السلام ونتم الحاربه اليه لرواية مسعود عن ابي الحسن عليه السلام وروى
الصبغ حال الشبه لرواية عمار عن الصادق وكجز رفع القلقسوه من الارض ووضعها على الراس رواه
زراره عنه **حرم تمهيد التمهيد في الصلاة وبطلانها اجماعا لا روى عن النبي صلى الله عليه واله انما قال**
من قوت يلبس صلواته وروى زراره عن الباقر عليه السلام التمهيد لا يفسد الوضوء وسطل الصلوة والنظام
انه لا يفسد فيها الكبر بل يكفي فيها مسابا ولو تمهيد ناسيا لم يبطل اجماعا وكذا لا سطل بالنسيه وهو ما لا صوت فيه اجماعا
والاقرب كرايته ولو صدرت التمهيد على وجه لا يكتم ونفعه ما اقرب البطلان وان لم ياتهم لثوم الخبر
حرم تمهيد الحديث في الصلوة وتقطعها في السهو وان سبعا **حرم تمهيد الكلام ما ليس من**
الصلاة والامن القرآن والاذكار والدعاء للمباح وحده ومان فصاعدا اجماعا اصحاب لقول النبي صلى الله
عليه واله انما صلاتنا هذه كثر وسبح وروان وليس فيها شيء من كلام الناس والكلام محسب لما سلك به منفع على
الكلمة والكلمة صادقة على الحرم من فصاعدا وقوله ليس فيها شيء من كلام الناس خبر يرويه النبي لا سيما له
عدم المطابقة في خبر الله ورسوله ولو تكلم ناسيا لم يبطل لعدم رفع عن امتي الخطا والنيان وقول الصادق
عليه السلام مخرجه الرحمن بن الحجاج في الحكم في الصلوة ناسيا يتهمه سجد سجد من فان طال الكلام ناسيا
الى

التي بالنقل الكسبه هذا البحث لا فرق بين كون الكلام عام المصلحة الصلاه او غير ما او المصلحة ويجوز ان يكون
 الكلام للمصلحة كسبه الاعنى او من مدركه الحزن او السيل منفع حسن الاجماع لو تكلم بكرا في الابطال وجهان
 نعم لصديق تعدد الكلام والاعدم وما استكرهوا عليه يوم لا تأثم قطعها قال في التذكرة بطلان لان صفات الصلوه فاستوى
 فيه الاختيار بعد ما كثرث وهو قاس مع الفرق بان لسان الحشر مطلق الكلام باسقاطها لو كان
 الحرف الواحد منها كافي للفعال المقته الطرف من اذا امره بما سئل في دفع رفا لاولي الطلاني للسميه كلاما لانه
 رفرنا الحمد به الحرفين للاغلب وكذا لو كان الحرف بعده ما الف او او يا لانه في الحرفين من او يا
 بهما سئل وان كان الساده من حرف السار وجهان نعم لصديق التكلم واكثره في المعية بوصف اريم على
 الاطلاق وفعل كسر من الصلوة ولو ان كثر من طلت لرواية طلمه بن زيد عن الصادق عليه السلام ان عليا
 قال من اتى في صلاته فقد تكلم لا سئل الصلوه بالحرف الواحد غير المقوم اجماعا لعدم العكاس الصوت
 منه فيردى اجابا به الى الحرج وكذا لا سئل بالبع الذي لا يميز فيه الحروف وكذا التخي لان لا بعد كلاما وقده مني الرأ
 حرازه واصل ما يجوز اذا صدرت الواو او الاو كالأب ولا يجوز العود الى الاحكام اذا امكن من دون
 التخي لان الحرج واجب مع امكانه وكذا لو كان التخي بان غلب عليه ذلك اما لو كره فانه يلحق بالفعل الكسبه ولو تخرج الام
 لم ينفرد المأموم بقاء الصلوة وقال بعض السافيه ينفرد بنا على ان التخي عن قصد بطل وان الطاهر ان الامام
 قاصد وضعف مع المقدس ومنه من ان الطاهر ان الامام كثر من مطلات الصلوه فعمل على غير
 الاحرار وخصه صاعدا بالناشر طوع الله الذي الكلام فمباح مروه ولام ولو جعل كون المطلوب
 واما الاشنة الصلوة لعدم وصفه بالنفي ومن يوطئ ترك التعلم ولو جعل كون الحرام مطلقا فالطلان لا يمكن
 تبرك الحرام وجهه بقصره وكذا الكلام في جميع منافات الصلاه لا يحجبها الجمل بالحكم من المرافاه وفي التبرك
 لما ورد على بن النعمان الذي ما في اوله بالجمل على من تكلم لحنه ان التسليم مع الكلام وان كان يصدق
 كما عليه اذا صرفه من الصلاه فلم يجب عليه اعاده الصلاه بجله له وارتجاع عليه بانه لا يسوغ ذلك وهذا نص
 الى ان الجمل بالحكم عدد لو تكلم بالمران فاحدا انقام الغير والساو له جاز كقول الساذين او حله باسقام
 امين ملن ريد الجمل على العراس سئل اخطئ عليك انك بالواد المقدس ولني من اسم يوسف اعرض
 عن هذا ولا رمي بقوله بالحي حد الكتاب بقوه ولا رمي حاكم اخطا ما دودا اجعلناك خليفة في الارض فاحكم
 بين الناس بالحي ولو قصد جرد الافهام ففيه وجهان البطلان والصحة بما على ان التران مل خرج

الحق اقسام الكلام الناس

الواع

الواع

الواع

د

عن اسمعيل بن جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال الصلاة كما قال الله تعالى في المشركين ولو لم يدرى
في الصحيح بطريق الحرب بن المغيره عن ابي عبد الله عليه السلام عدم البطلان بالتسليم وهو كلام بطريق علي بن النعمان وصلت
باصحابي المغرب وصلت على ركعتين فقالوا اما وصلت ساركتين فكلتم ركعتين فكلتم ركعتين فقالوا ما نحن فمضت فقلت كفى
لا اعيد واتم ركعتي فتمت ثم سألت ابا عبد الله عليه السلام فقال كنت اصوب منهم فعلا انما اعيد من لا يدري ما على
وفي هذه الرواية انه تكلم بعد ما علم النقصه محل على ذلك في نفسه اى اخبره ان لا يعيد وانه لم يكون القول غايه
عن ذلك ويطريق محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام ممن سلم على ركعتين من المكسوره للطن وكلمه ذكر قال هم
ولاشي عليه في اخبار كثره وفي النهايه سئل الصلوه بالكلمه بعد وجعل في المبسوط روايه لم يصف عليها
حرم الاكراف عن القبله ولو يسر اهل فعل بعد البطلان وان كان ما ساء وكان من المشرك والمذنب
فلا ابطال وان كان المشرك والمذنب او كان مستبدا فمضاه في المقصود النهايه محرم الطان في الاثنا
في الوقت اذا كان اليها مطلقا ان استبرأ وتوقف في العاصيان وفي التمييز لما روى عن الحسن بن
ابي العلاء عن الصادق عليه السلام ممن سبقه الامام بركعتي الفجر مسلم ثم قام في حمله ذكر ارجح طلعت الشمس
لصف النهار ركعتان كان في مقامه وان كان هذا نصف اعداد قال الشيخ كفى اذا كان قد استبرأ بالقبله
ومما ياب عنه الى ان استبرأ بالقبله سئل اذا وقع سهوا واحاره المحقق في القبلة وقال الشيخ في المبسوط بعد
قد ترك الصلاه وبعد الاستدبار مهابا الفعل اكسره والحديث ومنه الركعتين فربما احد ما حتى حصل عدا
ارسوا ابطال جميع ما تنقض الوضوء وقد روى انه اذا استند بالحدث جاز الوضوء والنساء والاحوط الاول و
العزم الا فرمى حصل سائبا او ناسيا او النسيه فانه لا تنقطع الصلاه ويكمل ما عدا انقص الوضوء وتصح منه
ان الاستدبار سهوا لا سطل ولك ان تقول الصلاه الى در القبلة غير الاستدبار سهوا في الصلاه فان الا
ستدبار سهوا تصدق على الخط الى النسيه فهاشي من افعال الصلوه وجاز ان يقتصر هذا القدر كما اغتر كذا
العوره في الاسماء فلا يكون السج في المسله قولان على هذا ويجوز ان يستدل على ابطال الصلاه بالاستدبار مطلقا
بما رواه عن الباقر عليه السلام قال الالفاظ تنقطع الصلاه اذا كان ككلمه فانه سئل بالاطلاق العامه والنتيجه
ان ان عارض بحديث الرفع عن الناسي فيجمع بينهما حكمه على العدم اعلم ان الالفاظ الى محض اليمين واليمين
بكله كالاستدبار كما انه حكمه في الصلاه مستدبر على اقوى القولين فيجب القول بالابطال ولو فعله ناسيا
انما ذكر في الوقت وان عارض بين الالفاظ وبين الصلاه الى اليمين واليسار فلا ابطال

اختلفت في غرض الشروع في وسط الراس وسده فروي في التذيق عن مصادق عن الصادق
 عليه السلام رجل صلى العشاء وهو معوض الشروع بالبعد صلاة وروا عن ابي رافع قال مرني رسول الله صلى الله
 عليه واله انا صلى وقد غصت سعي ما طلع واحد الشرح بالتحريم والابطال وما بال المفيد وسلا رواه الصلاح وان
 ادريس والغا صلان يكره الماصل وضعف مصادق واستعاذ ان يكون هذا محرم ما ينفرد به الواحد فان مات
 وكره بعد الكراهية لا اعم او الواحد بها مات الكره ولا تنفرد الدعوى الى فعله فجاز انفراد الواحد خلاف المحرم وشمل الشرح
 في الخلاف الاجماع على تحريمه فان ثبت وهو محرم معتد ولا تنفرد في الاصول جتية الاجماع المقول بغير الواحد فلا بأس بأغ
 الشرح ولا احتياط القائلون بالتحريم والكراهية خصوصه بالرجل كافي الرواية فلا تحريم ولا كراهية في حق النساء
 في باقي المجلات السكوت الخويل الذي يخرج عن كونه مصليا وظاهر الاحصاء انما كان الفعل
 الكرهية بشرطه التعمد ولو وقع لسانا لم يطل وسعد بقاء الصلاة على الصحيح فيه وفي الفعل الكرهية المحرم من ثم
 الصلي بحث لدى الى المحاصره الصلاة مكن بحسب عليه الساعة والساعتان او معظم اليوم بعض الركعتين
 فدا الوضوء وباديه كاهن وزايدة الواجب عند او بعضه فدا ما خرج بعض متاعى للاصحاب من تحريم الصلاة
 مع سعة الوقت لمن يعلق هو حتى ادعى مضيق ضايف لها ولا نض فيه الا ما ينبغي انشا الله من عدم قول صلوة
 من لا يخرج الركوة وليس تقاطع في البطلان واما اجتماعهم بان الامر بالشئ يستلزم النفي عن ضده وان حرم
 حرم الادعى مضيق معدوم على الله تعالى وان النفي في العادة بنفسه فافقه كلام حقه في الاصول الكلف والامانة
 وقد سبقوا واما اسفل من الشك السوفيا بي في بابه انشا الله تعالى في الروك المستحب وقدم في صا
 الافعال سطره ما وندكر امور امانا يكرهه الالغاة الى اليمن والشمال بحيث لا يحرم الوجه الى حد الاستدبار و
 كان بعض شيخي المعاصر من يرى ان الاتفات بالوجه تقطع الصلاة كما نقوله بعض الخفية لما روى عن النبي
 صلى الله عليه واله انه قال لا تقبلوا صلاةكم فانه لا صلوة للشفت رواه عبد الله بن سلام ويحل على الالغاة بكلمة
 وروى زرارة عن الصادق عليه السلام الالغاة تقطع الصلاة او كان كلمة يكرهه ما رواه ابو بصير عن الصادق
 عدا وقت الى الصلاة فاعلم انك من يدى الله تعالى فان كنت لا اراه فاعلم انك لا تقبل صلواتك ولا تقبل
 ولا يصح ولا يصح اصابعك ولا تترك ما من قوا غدا بواستقص الاصابع والورك في الصلاة ملك شفيق الصانع
 الطائفة الفرقة بها يسمع لها صوت من اصابع الجمل الى تصويرها عن النبي صلى الله عليه واله انه قال لعلى لا تترك
 اصابعك واس صلى وعنه صلى الله عليه واله انه سمع وقعة رجل خلفه في الصلاة فلا انصرف قال نعم ما ان

الاصحاح الثاني

باب

في

الصلوة

والصلاة

والصلاة

والصلاة

حط من صلاته روى الحلي عن الصادق عليه السلام في التطي والتأديب في الصلوة من الشيطان
التحريم والبصاق روى ان النبي صلى الله عليه واله كان ياحد الحامه في ثوبه العتبت لغيري روايه ابن جبر والمؤيد
منافاه الاعمال على الصلاه وركب الحشوع مدافعه الاخبثين والريح او النوم لقول النبي صلى الله عليه واله لما قن
وتولاهم لا يصلوا ربك سامين الا صحت وروى شام بن الحكم عن الصادق ع ااصلوه لما قن ولا حاقصوه
بغيره من موثبه وفيه داله على الرخ واما النوم فلهذا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى في بعض التفسير والمؤيد
سلب الحشوع والاعمال على الصلاه والتوص لا بطلانها ولا عصب للرافعه في ساء الصلوة فلا كراهه في الامام
لعدم احدا للكلف بما لو عجز عن المدافعه فله القطع روى عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن
الرجل يصعب الغزى بطنه وهو يستطيع الصبر على الصلوة على تلك الحالة او لا فقال ان احمل الصبر ولم يحسن الحكي لا عن الصلوة
ليحصل ولا يصبر التحفة لغير النبي صلى الله عليه واله وهو الاعتماد على الدين على التوركن وسعي التوركن
لبس الحف الضيق لما فيه من المنع عن التمكن في السجود وما زمة القيام على سبب واحد السدل وقد ذكرنا
وهو فعل انه وضع النوب على الراس والكف وارسل طرفه الى الارسل طرفي الروافدا باس لارواه على بن
جعفر عن اخيه عليه السلام قال لا يصلح جمع ما على اليسار ولكن اجعها على يسك او دعهما التاوه بحرف واحد
الا من راجع الى الكلام ذكره ابو الصلاح النجف والتجش وادخال البدن في الكفن وتحت الثياب
الفصل بثلثه مباحث في السلم على المصلي وفيه مسائل تسع لا يكره السلم على المصلي للاصل
اذا علمت شيئا فسلموا على نفسك وروى الرطلي في بيان احادث الباقه اذا دخلت المسجد والناس يصلون فسلم
عليهم واذا سلم عليك فارود ما في افعله وان غار من باسمه على رسول الله ص ويوصلي فقال السلام عليك يا نبي الله
ورحمه الله وبركاته فرد عليه السلام بحب الرد عليه لم يؤم قوله تعالى واذا جيتهم فحيوا باحسن منها او
ردوها والصلوة عن صافيه لذلك وطاهر الاصحاب محرم الجواز للحر من الاتين بعدوا لظانهم ارادوا به سان
شرعية وسعي الوجه معلوما من القواعد الشرعية وبالع بعض الاصحاب في ذلك فقال سئل الصلاه لو
اشتغل بالادكار ولما رد السلام ومن سب اجتماع الامر والنهي في الصلاه كاستيق والاصح عدم الابطال ترك
رده بحب اسماء خفيا او تعدد اكلها في سائر الرد وقد روى منصور بن حازم عن الصادق ع ورد عليه
خفيا وروى عمار عنه ورد عليه فيما بينك وبين نفسك ولا رفع صوتك وما مشغول ان عدم شرط السماع
المسلم والاقرب شرط السماع يحصل قضاء حقه من السلم قال الرضا بحب ان يقول المصلي في رد

الصلوة

السلام على ائمة السلام عليكم ولا تقول وعليكم السلام ورواه عثمان بن عيسى عن الصادق ع وجزاين ادريس الر
بقوله عليكم السلام وخصوصا اذ قال السلام عليكم السلام لعموم الاية واستصفا فاجز الواحد من عثمان بن عيسى سجدوا معه
نفس لعموم الاية والاصل سالمين من المعارض لا تكفي الاشارة بالرد عن السلام لفظا راجح الشافعي على
تحريم اللفظ بان المفسر لما قدم من الجنبه سلم على رسول الله صوفي الصلاة فلم يرد عليه قال ما خذني ما قرب
وباعد فلما فرغ قلت يا رسول الله انزل في شيء قال لا ولكن الله يحب من امره ما شاء وان مما احب ان
لا تسلموا في الصلوة وعلى حوز الاشارة ما روى حبيب وبلال ان النبي صلى الله عليه واله كان اذا سلم عليه اس
بيده وجوابه بعد تسليم النقل ان يجوز تقديمه على الامر برب السلام وكذا ان يكون قديم من الاشارة فحيا كما روينا
لا يجب ان قصد العز ان يرد ونظير من كلام الشيخ اعشاره لنا لعموم الاية ونحوه من سالم عن محمد بن
مسلم قال دخلت على ابي جعفر ع وصوفي الصلاة فقلت السلام عليكم فقال السلام عليكم فقلت كيف اصبحت هكذا
فلما انصرف قلت له ارد السلام وصوفي الصلاة فقال نعم صل ما صل له وفيه دلالتان احدهما ان لفظ السلام عليكم ليس
في الوان فقد ابي بها وبينه ما عدم ذكر الامام قصد العز ان يكون شرط الكره للاشباع ما هو الاشارة عن وقت الحيا
لو سلم بالصباح او المساء او التيمم لم يجب الرد عليه قال ابن ادريس والمحقق قال في المقبرة نعم لو دعا له
قصد الدعاء لا رد السلام لم يمنع منه اذ كان مستحقا للدعاء لما بيناه من جواز الدعاء لنفسه ولغيره وقال العاضل يجب
رد كل باسمي تحية الطاهر الاية ونحو محمد بن مسلم وحوز الرد لفظ السلام ولفظ سلم عليكم لو كان في موضع تقيه
رد فحيا واشار وقد نقل عليه الروايتان السابقتان لو رد غيره اكفى هذا اذا كان مكلفا وفي الصبي المميز
وجها من مبيدان على صحة قيام نفرض الكفاية وموسى على ان افعاله شرعية او لا وقد سبق الاشارة اليه ثم لو كان
غير مميز لم يفتنه ولو رد بعد قيام غيره لم يضر لا بد شرعي في الجملة ويل مستحب كافي في الصلاة او تركه اولى منه نظرا
من شرعية خارج الصلوة مستجاب ومن ان يساعل غير الصلاة مع عدم الحاجة اليه لو رعت في اثنا
الصلاة اوقافا لم يطل الصلاة لانها غير ناقضة للطهارة والعلى ليس بحس ويجب غسل العراف ان بلغ قدر
الدرهم ثم يتم صلاته ثم يعمل الثاني رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع في الرجل ياحده العلى والراف في الصلاة
ينقل من قبل نفسه ويعود في صلاته وان يكلم بعدها الصلاة وليس عليه وضوء وروى الكليني عن الحلبي عن الص
عاني عن رعت في الصلاة ان قدر على ما عنده مينا وشمالا بين يديه وهو مستقبل القبلة معسلة عنه ثم يصلي بالي
من صلاته وان لم تعد على ما هي عنده او سلكه قطع صلاته واما رواية ابي خزيمة عن الصادق عليه السلام

السلام عليكم ولا تقول وعليكم السلام ورواه عثمان بن عيسى عن الصادق ع وجزاين ادريس الر

لا تقطع الصلوة الا راعاف واثر البطن فادرأوسن ما استطعت من نادره وكل على ما اذا احتاج الى فعل الشأن
 وحملت على استجاب الاعادة فان اريد الاعادة بعد البناء ما من وان اريد بدونه فبغيره تقضى بقطع الصلوة
 الا ان يقال هذا القطع الصلوة لاستدراك الاذان والجماعة والاستدراك على القطع على استدراك غسل الدم
 او الرضوخ للآثر وهو الصوت في البطن بمعنى الاثر لما رواه الفصل بن سائر فالتابي جعفر عن ابي جعفر ان يكون في الصلوة
 ما حذر في بطن او اذى او ضرر ما حال العرف ثم توضع اربع على ما مضى من صلاتك لتتذكر قطع الاعراف
 حشا انك وصلي تحفظ لما سبقه الدم رواه سماعه عن ابي عبد الله ولم يسمع الدم واكن غسله وجب والا
 مع ضيق الوقت بحاله سبب الحمد لله عند العطاس في الصلوة للاصل والعموم في استجاب ذلك
 السائل الصلوة وتقول الصادق عليه السلام في رواية الحلبي اذا عطس الرجل في الصلوة لمسل الحمد لله وكوز الحجة
 والصلوة على النبي واله عند سماع العطس من الغير في الصلوة لرواية ابي بصير عنه قال وان كان بينك وبينه
 الهم ولم يسم العطاس او شتمه فذاع له جارك من جوار الدعاء للفرق في الصلوة وروى في المعتبر ثم قال
 الجواز اشبه بالذهب يعني تقضيه الاصل من الجواز وعموم الدعاء للمؤمنين وهو شتم بعد طرفة بصر في ذلك
 وروى العام عن معاوية بن الحكم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه واله يعطس رجل من القوم فقلت
 الله فماني القوم باصبارهم فقلت اشانكم شطرون الى محلو انصرفون ايدهم على الحاد ثم فقلت انهم يصمتون في
 فلا صلى رسول الله صلى الله عليه واله قال ان هذه الصلوة لا تصلح فيها سبي من كلام الناس انما هي الكبر و
 قراء القرآن وربما قيل ان الانكار على كلامه الشأن لا على التسمية في الحلال الواقع في الصلوة و
 هو ما عن عماد وسروا وشك فاما مطالب الله العمد وفيه مسائل ثلث سئل الصلوة بتمه الاخلال
 لكل ما يتوقف عليه صحة الصلوة من الشرط كالطهارة والاستقبال وترا العورة والتقاء يمان الوقت والافرا كبرنا
 كان وهو اليه والكبير والقيام والركوع والسجود او لا لقراءة او صفة كالجهر والاختات والطائفة لان الا
 خلال بالشرط اخلال بالشرط والجز اخلال بالكل وورس في التسمية على ذلك كله لا فرق بين الاخلال
 بالشرط والابحاض وبين الاخلال بما يجب تركه لتحقيق النفي الغنة للعبادة بفعل ما يجب تركه ولا من العالم و
 الجاهل بالحكم لانهم حملوا الى تقصير واستثنى الاصحاب الجهر والاختات لما سبق الى الوجه على غيبة الماء او
 الثوب له المكان او نجاسة البدن او الثوب او موضع السجود ولا اعادة في الغيب على الاطلاق ولا في
 النجاسة مع خروج الوقت ومع بقائه قولان تقدموا ولو وجد حلا مطروحا فصلى فيه اعادوا ان بين اعدائه

الصلوة بتمه الاخلال بالشرط

الصلوة

فمن كان دخل في صلاة غير مشروع سطل الصلوة بزاده واجب عند اسوا كان ركنا او غيره لعدم الانسان بالماء على وجهه او كذا الاعتقاد وجوب بعض الادراك المندوب او بعض الافعال المندوب وكان كبر او سبق الاشارة اليه في السهو وفيه مسائل

انما سطل الصلوة بالسبوا او تضمن الاحلال بشرط او ركنا يمكن صلي بوطارة او مسقطا على ما سبق لعصا في الاستقبال او صلي كشوف العورة ما سواه ولكن احل بالتمام حتى نوى او ما سخطي كبر او كبر حتى قرأ او بالركع حتى سجدا او بالسجدة حتى ركع بعد ما وقد تقدم ذلك بدليله كما سطل بعصا الركنا سهوا

سطل زيادة سهوا الاكثر الكافي تغيير منه الصلوة وتقول الصادق ع من زاد في صلاته فعليه الاعادة واولى منه زاد ركع فصاعدا الا زياده الخامسة سهوا فانه بشرط البطلان ان لا يكون جلوس عقب الرابعة بعد الشهادتين الحين والفاضل لصح جلوس من راح عن الصادق عليه السلام وزاره عن الباقر عليه السلام في رواية محمد بن مسلم عن الصادق ان كان لا يدري جلوس في الرابعة لم يجلس فحمل اربع ركعات فبما الطهر وجلس وشهد ثم صلى ركعتين بجا وفيه ما الى الخامسة فكون نافذة في رواية اخرى بل نصف الى الخامسة ركعة ليكون نافذة وقال ابن اديس ان شئنا تمام سهوا قبل التسليم وان في الخامسة صحى على قول من جعل التسليم ندبا وتقلع عن الشئ في الاستبصار والاكثر ان اطلقوا البطلان بالزيادة ما اطلق في رواية زرارة واخيه بكبر الحسنة عن الباقر عليه السلام قال اذا استيقن انه زاد في صلاته المكتوبة لم يقدح بها واستقل صلاته في رواية اخرى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام من زاد في صلاته فعليه الاعادة والشئ جمع فيها بكل الاولى على من جلس وشهد بكل الثانية على من لم يفعل ذلك وهو حسن ويكون فيه دلالة على نوب التسليم وواجب في الخلاف الاعادة مطلقا توقف البعض بالبراه عليه وقال اما بقية الجلوس بعد الشهادتين او جوفتها على ان الذكر في الشهادتين هو واجب وعندنا انه لا بد من الشهادتين وجوبا اما الجلوس بعد الشهادتين فانها سطل قول واحد عندنا وقال اكثر العامة بوجوب الصلوة مطلقا لارووه عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه واله الاصل بنا خمس اهل اجزائه انقل مسجد سيبين ثم سلم وقال اما ابنا نسي كما ننسون وهذا حديث لم يست عندنا مع مناهة اللوعاء العقلية وسفر على ذلك النسيان الحكم الى زياده اكثر من واحدة والطائفة لا فرق لمحقق الفصل بالشهادة على اخرناه وبالحلوس على القول الاخر وكذا الوزا في الشائبة او الثلاثة ولو ذكر الزيادة قبل الركعة فلا اشكال في الصلوة لعدم كمال زياده التمام سهوا بطله وعليه سجدة السهو ولو ذكر الزيادة من الركعة والسجود وكما بعد السجود واحتمل الفاضل الا بطلان اما ان زناه بالسجود زاد ركنا افر في الصلوة وان لم ياهمه زاد ركنا ثم معتد بخلاف الركعة الواحدة لا يمكن السبا عليها فلما استق على اعتنا من اعتبار الشهادتين لا فرق في ذلك على في الصلوة

الجلي عليه السلام اذا نيت من صلاك تكررت مثل ان تسلم او بعد التسليم او تكلم فاسطر الذي كان بعض من صلا
 ما ذكره ابن طاووس في الشري بلوح منه ارتضاء فهو بها لو سعى عن شيء يوسى في حمله الى بركن كان او غيره لانه
 محال ان يفسد ما انفسا من مع امكان تداركه ثم ان كان هناك ترتيب وجب اعادته كما لو ترك الحمد في قراءة السورة
 وجب بعد قراءته الحمد اعاده السورة وكذا لو شهد من سجود ثم ذكر اعاد السجود والشهادة فان ذلك العشر العقب
 بالتسليم ما حكم كذلك ان قلنا بوجوب التسليم وان لم تقل في الاستدراك ما تردد من الحكم فخرجه بالشبهة كما لو كان
 النفس في السجود ومن انه لما وقع في موضع كان ثباته يعلم الناس الذي هو غير محرج فلا يكون الشهادة ما محرجا
 عسى ان ياتي بسدل عليه فان لمنا عدم التدارك وكان المروك السجدة من طلت الصلاة وان كانت واحدة
 ان بها بعد الشهادة ولو ذكر ترك الركوع وقد اشى الى هذا الساجد ولا يسجد رجوع الى الركوع والبطانة لا يجب الطائفة
 في هذا القيام بسجدة من قبل وكذا لو تدارك السجود بالمركب فيما بعده وتدارك التاراه او التسليم لفعله على غير الوجه
 المقدر ولا فرق بين السجدة الواحدة او السجدة من روايه اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في ناسي السجدة
 الثانية رجوع وسجدة بالمركب لانه على التخصيص وقال المفيد رحمه الله ان ترك سجدة من ركعة واحدة اعاد
 كل حال وان نسي واحدة منها لم يذكر في الركعة الثانية مثل الركوع ارسل نفسه وسجدة تام قام وشك في ابي الصالح
 وصرح ابن اديس باعادة الصلاة ترك السجدة وان ترك مثل ركوعه وباعاده السجدة الواحدة اذا ذكر قبل
 ركوعه ولم ينف على نص بعض السوقة فان العمام ان كان اشغال عن المحل لم يعال الواحدة والا اعاد الى
 السجدة من وجزم العاضلان بالعدو في الموضعين وكذا لو تدارك الشهادة بالمركب عند رواه الجلي على
 من جزمه عن الصادق عليه السلام لا سطل الصلاة بالسجدة من ركعة حتى ترك فاعاد او قد يظهر
 من كلام ابن ابي عمير وجوب الاعادة بترك سجدة حيث قال فان نوى الصلوات بعد دخول وقتها
 استقبال القبلة وبكره الاعاد السجود ومن ترك شيئا من ذلك او قدم منه مؤقرا او اخر منه مقدما سايا
 كان او متعمدا اما كان او مامورا او نسي او بطلت صلاته وقال من استيقن انه سجد سجدة وشك في الثانية
 سجدة فاما ان استيقن انه سجد سجدة من اعاد الصلاة فطاهر كلامه ان السجدة الواحدة كالسجدة في الزيادة
 والنقصان وقد روى الشيخ في التهذيب باسناده الى ابي بن اسمعيل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
 قال سألت ابا الحسن الماضي في الرجل نسي السجدة من صلاته قال اذا ذكر ما قبل ركوعه سجدة ما نسي على
 صلاته ثم سجد سجدتي السجود بعد ان نسيه وان ذكر ما بعد ركوعه اعاد الصلاة ونسيان السجدة في الاولين

والاخيرين سواء، ومنه الخ فانه ارسال وفي المعلى كلام المشهور في فصل في حصة الصادق عليه السلام وكيف روي عن
ابي الحسن الماضي والشيخ حل السجدة على السجدة من معاد روي منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت
عن رجل صلى ركعة واحدة من سجدة واحدة فقال لا يصح صلاة من سجدة واحدة من ركعة وروي عبيد بن رزاه عنه عليه
السلام في من شك في سجدة وسجدتين ان زاد سجدة فقال لا والله لا يصح الصلاة زاده سجدة وقال لا يصح
من سجدة واحدة من ركعة وما جاز في الغنى وفي ثامن الروايتين دلالة على صحة الصلاة ولو زاد سجدة
صير كما ذكره النقص العول لا يصح صلاته من سجدة حكم الاولين حكم الاخيرين في السجود عن غير ركن فلا
سطل الصلاة بذلك في المشهورين الاحباب وقال الغيرة والشيخ في التمهيد سطل بالسجود فما هو الشك في
انفعالها لو ايد البرزطي عن الرضا عليه السلام في رجل يصلي ركعتين ثم ذكر في الثانية وهو راكع انه ترك سجدة
في الاولى قال كان ابو الحسن يقول اذا ركعت السجدة في الركعة الاولى فلم تدر واحدة او اثنتين اسبقت
حتى يصح لك ثمان فاذ كان في الثالثة والرابعة ترك سجدة بعد ان يكون قد حفظت الركعة اعادت السجود
وقد روي ما يعارض ذلك عن محمد بن منصور قال سالت عن الذي ينسى السجدة الثانية من الركعة الثانية
او شك فيها فقال اذا خفت ان لا يكون وضعت وجهك الا مرة واحدة فاذ سلمت بركعت سجدة واحدة و
ما رواه الشيخ بان المراد من الركعة الثانية من الاخيرين وهو بعد راحب العاقل عن رواية البرزطي بان
المراد بالاستقبال الاثنان بالسجود المشكوك فيه ويكون قوله عليه السلام واذ كان في الثالثة والرابعة تركت
سجدة راحا الى من سقر ركعت السجدة في الاولين فان عليه اعاده السجدة فوافي محلهما ولا شيء عليه ترك
محلات لو كان الشك في الاولى لاذ لم يسقط عن محل السجود فبالي المشكوك فيه حكم الاخيرين في
البطلان ترك الركن اذا تجاوز محله حكم الاولين في المشهور ايضا وقال الشيخ اما سطل في الاولين او
في الجميع وفي ثمة المغرب ان كان في الاخيرين من الراعية صرف الزامه في الغايات لم يترك الركوع
حتى يسجد ولم يذكر حتى صلى ركعة اخرى اسقط الاولى بولته قول اخر بالغيث وان كان في الاولين كما هو قول
اسن الحيند وابي الحسن بن بابويه فاما الاولى فانها اعتبر اسلامه الاولى لا غير الروايات مختلفة وروي
ابو بصير عن الصادق عليه السلام اذا انقضى الرجل انه ترك ركعة من الصلاة ووجد سجدة وسجدتين وترك الركعة اسفل
الصلاة ومثله رواه عن الباقر عليه السلام ورواه زفاعة عن الصادق عليه السلام وروي محمد بن مسلم عن
الباقر عليه السلام في رجل شك بعد ما سجدة لم يركع فان استيقن فليس السجدة من الاثنان لا ركعة لها

على صلاه على المام وان كان لم يسبقن الا بعد من فليقم ولصل ركعة بحد من محل الشك هذا على الاخرين ولم
على وجوب هذا على الامام من الرواية عن الرضا عليه السلام الا عاده في الاولين والآخرين وبكيفية ليس
يصح على المطلب واعلم ان رواية محمد بن مسلم تفصيها التلخيص ولو بعد التسليم لاله العرا على ذكر الركوع كانه
ذكر الركعة اذ السجدة ان لا تفرق بها فكون مدعى عليه ركعة فيهما لو نسي سجدة او تشهد حتى ركع
من بعد فضاها بعد التسليم وسجد للسهو روايه على بن ابي حمزة قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا نسي في الركعة من
لم تشهد وكرت قبل ان يركع فاقعد تشهد وان لم تذكر حتى ركعت فامض في صلاتك فاذا انصرفت سجدت
سجدة للسهو لا ركع فيها ثم تشهد للشهادة الذي يملك وروى محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام في الرجل يفرغ من
صلاته وقد نسي الشهادتين يصرف فقال ان كان قد سجد الى مكانه فشهدوا لا تطلب مكاتا تطيفا فشهدوا وقال
بابويه والمفيد في الغزاة بحري الشهادتين في سجدة السهو عن مصاب الشهادتين لطاهر روايه ابن ابي حمزة وروا
الحسين بن ابي العلاء عن الصادق عليه السلام وسليمان بن حال عنه ان عليه سجد في السهو ولم يذكر صلا الشهادتين
الى يصير قال سالت عن الرجل نسي ان تشهد قال سجد سجدتين تشهد فاما ان سجد في السهو فكيف تشهد
فاما في رواية الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام تشهد كسب قضاءه على امر في رواية محمد بن مسلم والاصل عدم
التداخل لا فرق بين الشهادتين الاول والاخر والدارك بعد الصلاه عند الجماعة في طاهر كلامهم سواء كان
الحديث منه وبين الصلاه او لا قال ابن ابي ريس لو كمل الحديث بين الصلاه والشهادتين الاول لم يطل الصلاه
لو خرج عنها بالتسليم ولو كمل فيها بين الشهادتين الثاني بطلت لان فضة السلام الصحيح ان يكون بعد الشهادتين فوقعه
قبل كمال السلام فكون حديثه صواب الصلاه فطل وفي هذا الكلام اسكالا ان احدا على قضية مذمومة والاشياء
على غير ما الاول فلان قضية مذمومة ان الخروج من الصلاه بالفرق من الشهادتين لان التسليم سجد عنده فكيف حكم
الخروج منها بالتسليم وحديثه يمكن بطلان الفرق بذلك بان تنى اما خروج من الصلاه كمال الشهادتين في صورته
نسيان اخر لم يحسم الشهادتين لا محقق الخروج فكون ما حدث قبل الخروج واما الثاني فلان التسليم على القول في
وقد وقع مقصود اية الخروج من الصلاه فيكون كافي الشهادتين ركعتين حتى يكون نسيان قادرا في هي الصلاه
في المختلف يارفع في كمال الحديث اذ السجدة الاول وحكم باطله الصلاه وحكم بان التسليم وقع في محله وان
نسي الشهادتين الاخر فيكون الصلاه صحيحة وقال الصدوق في العتبية ان رافعت راسك من السجدة الثانية في
ذكره الرابعه واحده فان كنت قد دلت الشهادتين فقد عصت صلاتك وان لم تكن دلت فكيف

الصلوة

الصلوة

مصت صلاتك فوصا ثم عد الى مجلسك وتشبه وعول على رواية سعد بن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 الرجل يحدث بعد ما رفع راسه من السجود الاخر فقال بعت صلاته واما الشبهة ففي الصلاة فوصا وكلمت مكانه
 او مكانا تقيفاً فتشبه وعن زرارة عن الباقر عليه السلام في الرجل يحدث بعد ان رفع راسه من السجدة الاخرى
 قيل ان يشبهه قال بعت فوصا وكلمت مكانه فان شاء رجع الى المسجد وان شاء فني به وان شاء حيث شاء
 فعد فيشبهه ويسلم وان كان الحديث بعد الشهادتين فقد بعت صلاته وهذا الحديثان معتبران لاسا ولا يمكن
 معارضتهما ان الحديث وقع في الصلاة ففسد ما روي الحسن بن حماد عن رجل صلى الظهر والعصر ^ت
 حين جلس في الرابعة فقال ان كان قال اشبهه ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله فلا يعدوان كان لم يشبهه
 قيل ان يحدث بعد الطائفة روى عن الامام وفيه دلالة على قول ابن اديس وعلى ما علقنا به الا ان طاهر
 كلام الاصحاب العمل بالبطان سدارك الصلاة على النبي واله صلى الله عليه وسلم اذا سجد في الصلاة
 كما سدارك الشبهة وان كان في محل سدارك الشبهة اعني قبل الركوع عاد لها ولا يصح الفصل بينهما ومن الشبهة
 وان كان بعد قضاء ما بعد السليم كما ينعني الشبهة وان كان ابن اديس سرعه قضاءها لعدم النقص فلما الشبهة
 بالنقص فكذلك العاضة تسوية بين الجوز والكحل ولو كانت الصلاة في الشبهة الاخرى لم يكن السجود كلام ابن اديس
 بالبطان اذ انما في الحديث انما في عدم الركوع من الصلاة مدونها ووجوب قضاء الصلاة وحدها مشعر
 لعدم اثر الطمأنينة في هذه الادكار عند النسيان ^ت
 وجب العود كما ذكره احوال خمس ان يكون قد جلس عقب السجدة الاولى والطائفة نية انه الخلو من
 فعدا يعود الى السجود ولا يحتاج الى الخلو من السجود لانه قد انزل من فلو جلس لانه لم يفر ولو نوى استجابة او وجوبه فهو
 فعل خارج عن الصلاة اسفل الابع الكره وقال بعض العامة لا يكفي الخلو من السجود الاول بل يجب الخلو من تمام
 عنه الى السجود كالوقوف الرقص بعد العزاء فاعدا فانه يجب عليه القيام ركوع من قيام هذا العرف واضح
 الركوع من قيام لا بد منه مع القدرة عليه لانه لا يتم الا بالقيام محجب وان ناسى السجدة عد الى مجلسه الفصل خلاف
 الرقص فانه لم يأت بالقيام المعبر للركوع ان يكون قد جلس نية الاسراحة بما روي ان لا تقوم انه
 سجدة السجدين معا فانه احتمالان احدهما انه يكفي به لان قضيه نية الصلاة الربيب من الاعمال مع الاسراحة
 لا غير ارقضية نية الصلاة كونهما الفصل بين السجدين والثاني انه كل من سجد لانه صدر بها الاستجاب فلا
 يجرى عن الواجب لعوده صلى الله عليه واله اما كل امرئ ما نوى وقد سبق مثل مدين الوجهين من غلط

الاصحاب

الاصحاب

الاصحاب

لغير الفصل الاول فمسلما في الثانية بعد السجدة الواحدة بالجلوس من التوابع عليهم السلام الصلاة على النبي عليه
وقد سبق ذكره فمن نوى الركعة ثم انما يتبعها السجدة الواحدة من باب مفهوم الموافقة ان لا يكون قد طس
اصلا وفيه وجهان احدهما هو الذي حرم به الشيخ في المبسوط انه يجزى جادا لا مجلس لان القيام بعدم مقام الجلوس
السجدة من اذ الغرض الفصل فيها ووجه حصول القيام والاني وهو محتمل الفاصل وجوب المجلس لانه من افعال الصلاة
ولم ياب مع امكان تداركه والعقل بين السجدة من حيث ان يكون بسبب الجلوس لانه من افعال الصلاة ومنه هو الاخرى ونحو
عليه قضاء السجدة بعد القيام وجوب الجلوس منها بعد فوات الغرض لانه لما كان يقع السجدة ان على الوجه المذكور
من الجلوس فيها وجوبه انه واجب في نفسه لا الفصل وعلى قول الشيخ لا اشكال ان يكون قد طس
ولكن لم يظن ولم ان لهم من هذه كلاه وتفضيه الاصل وجوب الجلوس والطائفة كالوم مجلس فان الطائفة واجبه
في الجلوس ولم يحصل ولا صور وجوبها منه مستقلة بوجوب الجلوس تحميلا لا ورق من ان يكون ملك الجلوس
الحال من الطائفة جلسة الفصل ارجله الامراء ان يسكن هل جلس ام لا وفيه عندى اجابا ان
احدهما هو الاخرى انه مجلس لاصاله عدم فعله مع امكانه كالسجدة في محله والسجدة لانه يسكن بعد الاسفل
كالسجدة في اصل السجدة بعد القيام فانه لا يلتصق على الاخرى كاسيا في انشاء الله تعالى والوقوف فيها ان هذا محب عليه
العود الى حاله القعود وهو اذا كان شاك فمضى في محله حقيقة احدهما مجلس فيجوز عنده تسك هل فعل في
الاولى او لا فالحال ان يتبين بها العين قلناه اذا رجع لم يدر كمال السجدة او السجدة من وكل من قد شهد وجوب
عليه اعادة التشهد ولا يكون ما فعله او لا يجزى الوجوب غاية الترتيب من افعال الصلاة لان النبي صلى الله عليه
واله وسلم كان ترتب ايامه قال صلوا كما راىتموني صلى والنسيان عندى في اسفا الاثم لاني الاعتدادي الثاني به وما نخر
سجادة على الاخرى للاسقاء بالجلوس للشبهة من جلسة الفصل وكذا اذا قام بحج عليه تدارك ما يلزمه من قراه
او تسليح لعل قلناه وبسبغ ما نوى السجدة الاخرى وذكر بعد التشهد فانما هي مهام ثم على الاخرى ولو ذكر بعد التسليم على
التول لم يجز به الاقرب بالاجزاء انقضاء السجدة للحكم كرو من الصلاة وصف الاقتران في التشهد التقص للاجزاء
مع احتمال وجوب قضاءه ضعيفا كحصول الترتيب ونظم منه وجوب قضاء التشهد الاول ونسى سجدة ولم يقولوا به
وعلى القول بتبذير التسليم فان ذكر قبل الاتان بالمنا في وجوب استدارك التشهد على لانه في حكم المصلح بعد
وتحمل عدم الحكم كرو من الصلاة وايضا بالمنا في اعنى التسليم وان اتي بالمنا في غير التسليم ولما عدم ما يشره في القول
قضى السجدة لا عدا الاعاد الصلاة من راس لا يكون القيام مانعا من الرجوع ولا الشرع في القراءة

البار

البار

البار

البار

من الرجوع ايضا الى السجدة او السجدة من عندنا الى الركوع فاننا اعماعنا في السجدة الواحدة ولا يجب من قضا السجدة
الواحدة بعد الصلاة ولو كانتا اثنتين فقد تقدم الخلاف في التعلق وعلى القول بملفوا الركوع مكمل للسجدة
الان للركعة السابقة لا معنى للسجدة الواحدة التسليم باله الرضى والشمس والمعلم وقال الشيخ ابو الحسن
على بن بابويه في رسالته وان نسبت سجدة من الركعة الاولى فذكرتها في الثانية من قبل ان يركع فارسل نفسك
واسجد ثم لم يزل الى الثانية وابتداء التواء فان ذكرت بعد ركعت فانتضيا الى الركعة الثالثة وان نسبت سجدة من
الركعة الثانية وكررتها في الثالثة قبل الركوع فارسل نفسك واسجد فان كررتها بعد الركوع فانتضيا الى الركعة الرابعة
فان كانت سجدة من الركعة الثالثة وكررتها في الرابعة فارسل نفسك واسجد فان كررتها بعد الركوع فانتضيا
في صلاتك واسجد بعد التسليم وقال الفقيه رحمه الله في الركعة فليس يجزئ سجدة واحدة منها
وكانت اعلا على خبر لم يصل البناء في صحيح ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام ان انا في الرجل سجدة فليسجد بها بعد
ما تقدمه من ان يسلم وحمله في المختلف على انه كركعت الركوع ولك ان يحمله على الاطلاق ولا يكون فيه دالة على قول
مذنب الشيعين لان المشهور من القضا استحباب التسليم فكون هذا قضا بعد الفراغ من الصلاة والمقدم
المشهور لان في ذلك تغير الهند الصلاة وحكمها لم يعلم وجوه حكم ابو الحسن بن بابويه بان ناسك
الشبهة او التسليم ثم يركع بعد معارضة مصلاته مستقبل القبلة ما يراها كما كان او فاعدا قال بعض الاصحاب سئل
الصلاة بغير التسليم اذ اتى بالمنا في قبله والحكم ان صعيان اما الاول بعد تقدمه في نسيان الشبهة وقضاوه
قايا مشكل لوجوب الخلد في فيه واما الثاني فلان التسليم ليس بركن فكيف يبطل الصلاة بفعل المنا في ان
قال هذا مناف في الصلاة لانا نعلم على تقدير ان التسليم واجب قلنا هذا انما يتم مقده اخرى وهي ان الخرج لا يمتنع
الا به ولا يلزم من وجوبه انحصار الخرج الشرعي من الصلاة فيه ولا سبق ذلك في باب قد بينا ان
الزيادة الركن مبطله وان كان سهوا وتغفرك ذلك سهوا في مواضع منها في صورته الاتمام اذا استقر الموضع ثم
الى المسألة كما في ان السجدة ومنها لو رادها ما سهوا او احدثا صورة الصلاة كمن انقضى ركعته ومنها
لو بين المحاط ان الصلاة كانت باصحة وان الاحاطة بكل ما فيها محيرة على الصحيح وان كان ذكره بعد فراغ
الاجتناب او في شأنه على الاوى قد وقع في كبرية تنوي بها الامور زايده وكذلك لو تعرض لصلاة
ثم ذكر وقد شرع في اخرى ولايات بينها المنا في شأن المساوي العود الى الاولى وان قد خرجت الاولى
ومنها لو استدرت الركوع بلكة فيه في محله ثم ذكر قبل رفع رأسه على ذكره الشيخ والمحدثي جماع منهم ابو الصلاح

وان اردت ان يوفقى ان يك وان كان بصوره الركوع وضربا بالركوع الا انك الخبيث ليس بركوع لتبين خلافه
والهوى الى السجود وشمل عليه وهو واجب فينادى الهوى الى السجود به فلا تحقق الزيادة ح تخلصت بالركوع بعد رفع
راسه من الركوع فان الزيادة ح محققة لا تعاره الى هوى الى السجود فان هلت قال عليه الصلاه والسلام فاما لكل امر
ما نوى ومنه ما نوى الركوع مكنت تصرف الى غيره ولان الطمانينه فيه امر وراى الهوى فيبتسخص بها الركوع فيحقق
الزيادة ح فنه فيضل كى رواه منصور بن هازم وعبد بن زراره عن الصمعي لا بعيد الصلاه من سجده ويعد
من ركعت هلت فيه المصلى ابتداء فصفت كون هذا الهوى للسجود وهى مستندة الى التمسك بكلمة التبتدأ فصارت الهوى الطمانينه
يرجع الاول عليها السجود وكون السجود الثاني في حكم السجود لهذا اجمعا على انه لا يقع انما الله ركعت معينه من الصلاه
ليس انى في هاتى صلاته مع ان الترتيب بين الافعال واجب وهو سلف انه لو دخل في صلاته الهوى فمكث
عنه الى العمل سجد او اتى بها على العمل كانت صحيحة واما الطمانينه فليست ركعا فلا تضر بزيادة هاتى ما اذا احدث فطارة الركعة
بتمامها سلمت انه اراد به الركوع ولكن في صدره تحقق زيادة وهى فاعتر محققة وقال العاصم لان بعد الصلاه و
اطلق ابن ابي عمير اذا استيقن بعد ركوع الزيادة بعيد الصلاه وتعالى ان تقول جمع ما عدا ثم من الصدور منع بسميتها
اذا كان يقول في بصور الاركان وهو وقع الرعاء في بعضها لتعجيل ركعتيه اى ان التماس سلطان الصلوة على
ما ركبت في الشك وفيه مسائل لو غلب على ظنه ان يصطر في اسك فبين على ان تعجيل
الصوت عسى كسر من الاحوال ما كفى بالظن تعجيلا ليس دفعه الى الجرح والعسر وروى العامر عن النبي صلى الله
عليه واله انك احكم في الصلاه فسطر اجرى ذلك الى الصواب فبين عليه وعن الصادق عليه السلام بعينه
طرق اذا وقع عليك على الثلث ما بين عليه وان يصحرك على الرابع مسلم والعرف ولا فرق بين الشك في الاعا
والاعادة والسن الاولين والآخر من في ذلك ويطر من كلام ابن ابي عمير ان غلب الظن بعينه فمما الاولين وان
الاولين سطل الصلاه ما لك فيه ما وان غلب الظن بان اراده فهو بعيد خلاف فتوى الاصحاب وكفى
لهمم الاول احكم للشك مع اكثره وفعلا لم يصب محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال اذا ركعتك السجود
فامض على صلاتك ما نوى شك ان يدعك الشيطان وفيه معناه رواه زراره والى سجده بعد السجود
اختلفت العباد في هذا الكثرة حتى رواه محمد بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام لو كان الرجل من هوى على
ثلاث فهو حرم على الله وطاهره كراهة ثمنا والعرف فاضى بركعت مع توالي الشك وفي حقه ابن
النجاشي وسياق ليس على الاعادة اعاده وهذا الطر منه ان الهوى كبر الثانية الا انك تحيى فمما

الاعادة وقال الشيخ في المبسوط قبل هذا فان سهوا ثلاث مرات متواليه دبر قال ابن حجر وقال ابن ادريس حده ان
 يسهوا في سنة واحد او في سنة واحدة ثلاث مرات مستقطعة ذلك حكمه او سهوا في اكثر الحسن اعني ثلاث صلوات من
 الخمس والاول حسن منهم منه معيان احد هما امر الساني انه كلما صلى ثلاث صلوات منع بها شك بحسب لاسم ثلاث
 صلوات فاليه عن شك وهو ظاهر اللفظ لانه ان كل الدالة على العموم وحده لا تكون فمد لانه على ما ذكره ابن حجر
 ايضا الى الوقت لا شاع العمل بطاير ه والام الحسن الحكم بالكره لان الصلوات المتعاقبة داخل في خير كل الى ان
 تكلف المصلي ثم هو لا يفر من كثر عليه يحمل ان يكون الحكم مطلقا لانه على التفسير الاول لان تخصيصه بالسنة في الدالة
 فضيل في الحكم يحمل ان يعلق بالاربع لانه لانه على التفسير الثاني في الرابع على فعل المشكوك فيه وان
 كان في حمله ولو شك في عددي على الاكثر لا احتياط عليه من مضى على الصلوة ولو شك في الحق بمطل لم
 يلق في الظاهر ان يستقطعه سجدة السهو فما لو كان السك موجباً لها كالشك من الاربع والخمس حركت
 الثلاث عشر متواليه لم يعتد بها ثم لو كرر ذلك على ما قاله الاخذ واصح الكره عرفا قلناه لول بعد الحكم
 بالكره بانك فيه فالطباطبائي صلواته ثمانية في الزيادة في الصلوة منه الا ان يقول هذا رخصه لقول الباقر عليه
 السلام فامض على صلاتك حلة ولو شك ان يدرك الشطآن وان الرخصة متأخرة واجبة وتؤخر بعد الشك الى
 ما يلزم فلو كان قد فعل ذلك حتى لا يتراهم او جهان او بها ذلك ان سوغنا فعلة والا فافرب البطلان للزيادة
 المشي عنها وتحمل فوالا الصلوة لظهور انها من الصلوة لو حكم بالكره ثم زال شكك عالم مرض من بعد ان
 ما يجب فيه من الاحكام حتى يعود الى الكره فعود الصفوة وكذا اول كسفي في زوال الشك الى ثلاث ثم شك يحمل ذلك
 سهوا من الكره والشك لو كرر شك في فعل بعينه على فعله فلو شك في غيره الطائفة على فعله ايضا الصلوة
 الكره لو كرر السهو عن ركعتين فلا بد من الاعادة وكذا عن واجب شذرك انما في حمله او غير حمله لوجوب
 الايمان بالمأثور به وادام لم يات به وهو خارج من هذه الامور على نكر الكره في سقوط سجدة السهو لم اعف
 للاصحاب على نص وان كان طائفة كلامهم يشبه لان عبارتهم لا حكم السهو مع كونه كذا الاجازة ضمن ذلك الا ان
 المراد ظاهر الشك لا شاع حمله على عموم أقسام السهو والافرب سقوط السجدة عن دفع اللبس ولو كانت زيادة
 سهوا بعض الاعمال فان كانت غير ركعتين سقطت سجدة السهو والجهان وان كان الركعة ركعتين احمل
 دفع اللبس ولا ان الركعتين عدلتا اعتقاد زيادة في بعض المواضع لا حكم لسك الا ان مع حفظ المأمور ولا حكم
 لوجوب رجوع الشاك الى التيقن ولا حكم لسهو المأمور لوجوب سجدة السهو في حال الانذار يعني انه لو فعل

المأموم واجب سجدة في السجود كالسجود في الصلاة والركعة في السجدة وان وجب فيها السجدة والشهادة كذا
نسي ذكر الركوع او السجود او الطائفة فيها لم يسجد اياها وان وجبها السجود للقبضه وذلك كظاهر قول الشيخ في الخلاف
والمرطوب اختاره الكوفي ونقله عن جميع الفقهاء الا كذا لا يرواه العامة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عليك
حلف الامام سجد الامام كغيره وان سجد الامام فعليه على من خلفه وسد الحديث رواه الدرر فلي يروي طرقة ضعف عند
الحديث وان يروى من الحكم كعلم حلف النبي صلى الله عليه وآله بالسجود وروى في الحسن بن خنيس بن الجحري عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ليس على الامام سجد على من خلفه الامام سجد ولا على السجود ولا على الاعادة اعاده وقال العاضل
رحمته الله لو انفر المأموم وجب السجود عليه السجدة ان كان منفردا يقول احدنا عليه السلام ليس على الامام حلق ملنا
عن علي بن الحسن بن عمار عن يارواه يحيى العاصمي عن اسحق بن جده عليه السلام انه قال الامام ضامن وصح يارواه
في الترتيب عن نهال القصاص قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اسجد في الصلاة ولا حلف الامام قال فقال اسجد
سجدتين ولا سجدتين وكلما على الاستحباب لوجوب على الامام سجدة السجود الذي اختاره الشيخ انك
على المأموم سجدتان بعد ان لم يرض له السبب لا ترد قول النبي صلى الله عليه وآله انما جعل الامام اماما بالعلم به و
الفاضلان انه لا حلف على المأموم سجدتان لان صلوة المأموم لا تأتي على صلوة الامام ولهذا لو سجدت او سجدت او كرهه
لم تقدر في صلوة المأموم على قول الشيخ رحمه الله في القاعدتين لوراي الامام بسجد السجود عليه
السجود وان لم يعلم عرض السبب جملا على ان الظاهر منه انه يؤدي ما وجب عليه ولعدم منعه من السجود سجدتين
السجود لو عرض للامام السبب فلم يسجد اياها فاما وجوب على المأموم فعله قال الشيخ لا ارتباط
صلاته به فحده وان لم يحرك الامام ورما قيل سجد على ان سجود المأموم هل هو هو الامام او بعض صلواته
لوجوب المسألة فعلى الاول يسجد وان لم يسجد الامام وعلى الثاني لا يسجد الا يسجد لوجه المأموم بعد
تعليم الامام لم يسجد الامام وكذا لو سجدت او سجدت على ان حوزناه على ما سجدت انما الله تعالى
وكذا لو نوى للامام سجدتين لوطن المأموم سلام الامام وسلم لم ظهر عدم تعليمه فالظاهر ان المأموم بعد
السلام ولا يسجد عليه لاجل الامام انما تجل الامام ويكمل اداك است صلاة صحيحة فلو تيقن عدم طهارته لم
يسجد ولا يكمل ولو تيقن فسقه فذلك عندنا لوجوب الامام لما لا يراه المأموم موجبا للسجدة وان كان
مجهدا او قلنا انما هو علم الامام فالظاهر ان عليه السجدة من ظاهر الخبر اما لوطن الامام موجب السجدة
كزيادة سجدة او قيام في موضع سجود المأموم يعلم انه لم يرض له ذلك فانه لا يجب على المأموم سجدتين

المأموم

لو عرض للامام السبب لم نزل عن الامة اما بعد الوعاظ من حدث او حقن او غيرهما في وجوب السجود على
الماصوم وجهان ان علمناه بسبب الامام وجب وان علمناه بما نقتضيه فلا يخفى على قول الشيخ وجوب سجوده على
الاطلاق ولو سمي الماصوم ثم عرض للامام ما لم يلح للصلاة ففي سجود الماصوم غنوى نظر من حسب صدق الامة في حق
الحل ومن عدم حقيقة الايمان في جمع الصلاة والاول اقرب لروايت اختلاف اعتماد الامام والماصوم في سجود
السجود من وجوب على الامام سجود مسمى قبل التسليم لم يسجد الماصوم الا بعد التسليم اذا حصل في اعتقاده ولو راى الماصوم
السجود قبل السلام والامام بعده وجب على الماصوم السجود قبل السلام ولا يقدح ذلك في تعاقب القعدة نعم لو كان
الماصوم مسوقا بسجدة الامام قبل التسليم او بعده قبل انتهاء صلاه الماصوم لم يتبعه الماصوم عند تقاطع السجدة
الماصوم عند فراغ صلاته او كان السجود عرض للامام بعد المصباح وقدره اذ عار عن الصداق عليه السلام
الشيخ الترتيب وان زياده السجدة من الصلاة يبطل لو سمي الامام على اقتداء المصباح ففي وجوب
مقابله الامام غنوى وجهان من ظاهر الخبر انه دخل في صلاة ناقصة ومن عدم رابط الاقعدة وحده وهذا
اقرب لو قام الامام سهوا الى الخامسة فغنى الماصوم معارضة كما شرع في القيام لم يحل سجود الامام وان
غنى بعد مسمى الرأفة وجب السجود ومقابله ولا شرط لم يلح الى هذا الركعة عند باطل المصداق مسمى القيام
لا حكم للشك مع الاسعال عن الحل بما على اعتقاد فعل الشك فيه وعلى اسعاده الحرج اذا لم يعلم عدم بطلان الانسان
كثيرا من احواله الماضية ويحتمل من مسلم عن الما قبله السلام كل سلكته منه بعد ابرع من صلاتك فليس ولا بعد
وصحح زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام هل سكت في الادان وسرر في القيام قال لم يمتدحى على رجل سكت في
الادان والائمة وقد كرهت ان يمتدحى على رجل سكت في الكثرة وقد كرهت ان يمتدحى على رجل سكت في التواضع وقد كرهت ان يمتدحى
شك في الركعة وقد سجدت على صلاته ثم قال يزراره اذا حرك من شيء دخل في غرة فشكك ليس شيء
لو سكت في قراءة العاكة ومن في السورة وحده العاكة ثم سورة اما التي كان فيها او غيرها لان محل التواضع
باق وقال ابن ادرس المصنف وتعلم عن الشيخ المفيد في رسالته الى ولده والى صاحب البيت المصنف
الاسعال عند خلح عظم او الحديث فلما صدق الاسعال لم يوجبه في الحديث فلت سكت في التواضع
وقد كره ما من مفهومه انه لو لم يركع لم يمتدحى وكذا لو سكت في العاكة او في السورة وموقفات لم يلح في التواضع
مع احتمال ان الصوت جايل لانه اسعال عن التواضع بالكلية وادلى بالرجوع اذا شك في انصاف
الحج وموقفات في السورة وموقفات في اركان او صفه كقصد لادعاب او جبر او اخفات او

خرج لو سك في السجود وهو مشدود وقد فرغ منه ولم يقم اقام ولا يشك في القيام الى ركعة الوسك في التشهد الثاني
الم يشك في القيام لاحاله عدم فعل ذلك كله فاعمل استراجه ولو راى عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام في
رجل نهض من سجوده فسك قبل ان يسوي قاما لم يدرك السجدة قال يسجد ولو سك في السجود او التشهد
بعد اشكال القيام بالاول عدم الالتفات للاشغال الحقة في السجود يعجز اسمعيل بن جابر عن الصادق عليه السلام قال ان
سك في الركوع بعد ما يسجد عليمض وان سك في السجود بعد تمام عليمض كل شي مما حازه ودخل في غيره فكمض
عليه ولا يلام من قوله ثم في خبر زرارته اذا فرغت من شي ثم دخلت في غيره لم تسكت ليس بشي وروى الشرح في بعض
رجع الى السجود والتشهد بالمركع اذا اشك في فعله لحسن الحكي عن الصادق عليه السلام في رجل سها لم يدرك سجدة
او اشد من مال السجدة لفرى وليس عليه بعد العشاء الصلاة سجدتها السجود وهو شمل السكاح بعد القيام كاشمل الشك
في الجلوس وجرا به الحمل على السك ولما تم بوضعها من الاخبار وان اجماع الشيخ رواه ابن الحجاج فهي غير دالة على المطلوب
فروق العاصي في بعض كلامه من السجود والتشهد ما وحى الرجوع بالسك في التشهد حال تمامه دون السجود وفي موضع
اخر سوي منها في عدم الرجوع وحمل على انه اراد بالسك في التشهد تركها سيما لما مضى كلامه لولم يفرق بالسك
فيه ثم ذكر فعله بطلان ان كان ركنا لان زياده الركن بقصده والاحكام حكم من لا وسوا ولا فرق من ان يكون سجدة
الاراء والارضى وصاحبه ابو الصلاح رحمه الله ان يسجد في سجدة بابي نهائم ذكر فعلها اعادة الصلاة في ذلك
من كلام ابن ابي عمير ويدفع خبره عن زرارة فيه صحة عن الصادق عليه السلام لا اراد الا بقصد الصلاة زيادته
من سجدة مال لا يبعد ما من ركعة لو اسفل عن محله فسك فخرج الى فعل المسكوك بالاقرب للطلان ان قصد
سواء كان ركنا او غيره للاحلال بنظم الصلاة ولانه ليس فعلا من افعال الصلاة فسطها وتحمل عدم الابطال منها
ان ترك الرجوع بخصه وانما غير ما لا يراه من موضع الخلاف كما هو في السجود والتشهد ولم اعرف للمصنف
بشك في كلامه لاسفل الصلاة بالسك في الاعمال ركنا كانت اولها في الاولين ام في الاخيرين بل حكمه بالسكون
التمامي او عدم الالتفات على كل حال وحكم الشك بالطلان اذا اشك في افعال الاولين كان اذا سك في سجدة
وعلمه الشيخ عن بعض القضاة من علمنا الاستعداد الى الاصل في الاجابة العامة كقول محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام
قال كلما سكنت فيه مما مضى فامضه كما هو صحيح عبد الله بن مهران عن الصادق عليه السلام اذا سجدت تسامن
الصلاة ركوعا وسجدة او ركعة ثم ذكرت ما مضى الذي فاتك سواها ان احبب الصلح الفضل بن عبد الملك بن ابي
عماد لم يحط الركعة من الاولين بامض صلاحتك فاحو ابسطا من في العدد وكس يقول به وكذا ما روى الحسن

من على الرضا عن الرضا عليه السلام الاعادة في الاولين والآخرين وبوسط صاحب التذكرة بالطلان
ان سك في ركعتين لا في السكت في الحقيقة سك في الركعة بخلاف ما اذا كان الشك في غير ركعتين فان نيابة لا تطل في ركعتين
على ذلك الشك في افعال ما لم يقرب من حيث اجراء الصلاة بحري السائس في الشك عند ركعة الكيفية ومن عدم النص
قلت لما منع ان يمنع كون الشك في الركعتين سك في الركعة او يستلزم الثانية محل النزاع واما ما لم يقرب من الحكم بالطلان
فما روي اذا سككت في الركعة فاعادته على السكت في الركعة والكيفية كما تداول الخبر المذكور ان ذلك
سطل الصلاة بالشك في عدد الاولين اجماعا الا ان جعفر بن بابويه عاده قال لو سك من الركعة والركعتين وله
النساء على الركعة لرواه عنه الرضا بن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام في الرجل لا يدري اهل ركعة او اربعين فني على
الركعة فخره ورواه عنه الله بن ابي بصير في معارضة ما خا راجح سنداً كرواه في الفصل السادس ورواه محمد بن مسلم
عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلي فلا يدري اهل ركعة او اربعين فاني مستقبل حتى يستيقن انه قد اتم في
الجمعة في المغرب وفي صلاة السجود الرواية الاولى حملها الشيخ على الساقطة وتسمع في المعبر وانما يروي بقوله هو خير ما
ما حذرنا في الاخبار شاذ او قال والله اذا شك في الركعة الاولى والثانية اعاده وان شك ثانياً ثم تم الثانية
عليها لم احاط بعد التسليم ركعتين فاعاد وان يسمع الاولى في علمها وشهد كل ركعة فان سكت بعد التسليم الزيادة
لم ينظر الى التسليم حال من الرابعة الخامسة وان تساوى الاختلاف من ركعة فاما ركعتين جالساً واطلق
الاصحاب الاعادة ولم ينف على رواية يدل على ذكره من التفصيل وقال ايضا ما ان سككت فلم يدرك ركعة واحدة
ام اثنين ام ثلاثاً ام اربعاً حصلت ركعة من قيام وركعتان من مجلس وربما استدل ابي جعفر على من يقطع عن ان
الحسن عليه السلام عن الرجل لا يدري كم صلى واحدة او اثنين او ثلاثاً قال فني على الحرم وسجد سجدتي في السجود تشهد
فهما تشهد اخيراً وطاهر الحرم الا حاط بما ذكره بنا على الاكبر ثم التذكرة قال بعض الاصحاب بل الجزم الاعادة
وسكت ما لا يجمع من سجدة في السجود من اعادة الصلاة استجدوا ولا استجدوا فانهم معارض بصحاح ان ان
يعفون عن الصادق عليه السلام اذا سككت لم يدرك في ثلاث استام في اربعين ام في واحدة او اربعاً عاده ولا
مخض على الشك لو سك فلم يدرك صلى اعادته لا لانه لا طريق له الى البراءة ورواه في بعضه ان من طعن
الحسن عليه السلام اذا لم يدرك صلاته لم ينع ومك على ساق الصلاة ورواه ابن ابي بصير يدل عليه ايضا
لو شك في السابعة نفضه كالصحيح والكسوف والعدين والجمعة وحده السجود اعادته ولو شك
في المغرب سرقف السجدة براءة الذمة على الاعادة ورواه محمد بن مسلم السابعة وروى الصادق

عليه السلام وسأله عن السك في العداة فقال إذا لم يدروا حده صليت أم لا حتى يحدد الصلاة من الزمان والجمعة والصلوات
إذا لم يدرك ركعة صلى بوردى محمد بن مسلم عن أحمد ما عليه السلام وسأله عن السك في المغرب قال يصح حتى يخطأ
لست مثل الشيعي وروى محمد بن مصعب قال أبو عبد الله عليه السلام إذا سكت في المغرب فعد ما إذا سكت في الظهر
فعد لا فرق في السك ما بين النقص والزيادة لعدم الأخبار وقد روى الفضل ما نقله عن السهمي قال في
المغرب إذا لم يخطئ ما بين الثلاث إلى الأربع فعد لو نذر ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً على ما كسبه يجرى للأحد
فإن قلت روى في المغرب عن عمار عن الصادق عليه السلام في رجل لم يدرك أصلي الظهر ركعتين لو ركعه قال شديداً
وشرطاً لم يدم فصلي ركعة قلت فصلي المغرب فلم يدرك أصلي أم لا قال فعد وشرطاً لم يدم فصلي ركعة
قلت منه ضعف فلا معارض الأصح والأشهر وبما جمل على ظاهر الخبر والمغرب أو على علمه الطن كما قال في المغرب
على أن أباه من باب يرد الله قال إذا سكت في المغرب علم برأى ثلاث است أم أربع وقد اختلفت الثنتين
في نفسك رأت في شك من الثلاث والأربع فاصف الهاركة أخرى ولا تبعه بالسك فإن وجب عليك إلى الله
بمسلم وصل ركعتين بأربع سجدة رأت هاتين هو قول ياربر لو سكت في الكسوف فإن كان بالسك بين
الركعة الأولى والثانية أو بينهما من الثالثة طلعت لها ثمانية وإن كان السك في عدد الركوع فإن يصح السك
في الركعتين كالسك هل معنى الركعة الخامسة أو السادسة وانه إن كان في السادسة فهو الركعة الثانية وإن
كان في الخامسة فهو الركعة الأولى طلعت انصافاً إن أحزما مؤلفيه ولكن شك في عدد الركوع فالأقرب البناء
على الأصل الأصح عدم فعله وهو الحقيقة سكت في فعل شيء معنى فله معنى ركعة ركوع الصلاة اليوم يدوموا وإن
أحد ما قول عطاء الدين الرازي رحمه الله وإنه إذا لم يعلن شكه ما يزيد على الاحتياط المأمور به فإنه يحاط
لدوران السك في اليوم مع الركوع ولا يضر زاده السجود في الاحتياط لأنه ما عاين قول السيد جمال الدين أحمد
رحمهما وس قدس الله روحه في العمري الذي ينبغي تحريره في صلاة الكسوف هو أن يرفع السك من الأولى و
الثانية من الخمس طلعت الصلاة وإن وقع السك فيما بعد ذلك من الركعات كمن أدام السك في الثلاث أو الأربع
أو من الثلاث والأربع أو من الثلاثة ما بين على الأكثر ثم تلافى بعد النزاع من الصلاة وإن كان سكت بين
الأربع والخمس فما يليه من سجدة السهو وهل يسجد منه ذلك بناءً على أنه صلى خمساً أم لا على رواية
بأن الساكن ينبغي على الأكثر في الصلاة ثم تلافى ما ظن أنه نقص ما قلنا بهما على الخمس وسجد تلافى
أو تخير من أن ركع والأربع فإن ركع فلا تلافى بركعة بعد النزاع من الصلاة وإن لم ركع فلا تلافى ما عايننا في أخبار

لو ردد الاثران من شك في الركوع وهو قائم ركع وورود الاثران بالنسبة الى الصلاة على الاكره من سلفي يومئذ ان
 يتدافعان فكان الوجه القهر وان لم يعل به كك على الاعل بغير ركعة ثم سوي الى السجود وحكم بالبعد الخاص في الشك
 حكم الخامسة ولو قلنا ان الحكم في الجنس الثانيه من الحكم في الجنس الاول كان له وجه مقرر القول فيه فان قلنا ان
 روى ان الخطا اخر باطل له نقص الامر فليس يسكت على ظاهر المذهب ان حكم الساكن حكم الطائفة في هذه المقام
 اعني مقام البناء على الاكره في الصلاة وان لم يعتمد على هذا لما في نكس من اننا على اصل من احد ما ان الركوع مع تمامية
 رفع الاراس يسمى ركعة اذ في عدة احادث انها عشرة ركعات واربع سجودات ولا عارضه ما روى الصداح عن جعفر
 عليه السلام عن ابائه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه واله الفصل في الناس ركعتان واربعة اياه
 البحرى عن الصادق عليه السلام صلوة الكسوف ركعتان في اربع سجودات لضعف سندهما الثاني ان من سكت في
 الاولين نطقت صلاته وهو موقوف وفاق قال ولو سجدنا بركعتان لرواه بعد اربعين سنين عن الصادق عليه السلام
 كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه واله مقام صلى ركعتان لزم بطلانها اذ اسكت في الجنس الاول ما
 في عدة الصحيحين محمد بن مسلم قال سالت الباقر عليه السلام عن رجل شك في الركعة الاولى قال سالت قال وان
 قلنا ان الركوع الاسمي ركعة وسكت في الرابع الاول في الأقل اذا كان قايما فان سكت في الركعة الخامسة من الركعات
 نطقت لانه سكت في الركعة الاولى حتى الخامسة ذاك السجود ثم فرغ على ذلك انه لو سكت من الست والربع وهو في الركعة
 السابعة بين الركوع الخامس والوجه الثاني على انه سجد ركعة ركوعا ساعدا لوقال اعلم اني سجدت سجدة عن
 ولكن لا ادري عقب له ابعده او ما دونها نطقت لزيادة الركعتين قال لا تقبل تلك الآثار المتعلقة بالشك في الركعة
 كحل على الرابطة فالجواب الاثار عامه او مطلقه ومن لم يكن بالبطلان لو شك من الجنس الاول والآخر ولم
 يتسك فان النص ورد في الرابطة ما ورد على نفسه ان من شك في الركوع وهو في محل ركع واجاب بان قولنا
 من سكت في الاولين نطقت صلاته اخص منه قال ويمكن وجه اخر على القول بانها ركعتان ولو ان سطل
 فيها قال ولو قل بان المكلف يخفى ان يعمل على ما يوافق العادة من كان لم يكن بعيدا قال فان قلنا الاحتياط موقوف
 ولا سائل في ذلك في الكسوف فالجواب ان الخبر الصحيح بان الانسان يعمل بالخبر وكما طالع الصلوات وليس فيه شك
 سجود مع ما يريه بما روى من فضائل الفاتحتين في الخبر الصحيح قال ولا عرف سبعا من غير الى هذا
 قلت ان العذر لان ضيقا انما الاول فلهذا المطابقة من العادة من الاحتياط الثاني انه اذ سجد
 زائدا ومولم انما مع محل النزاع وانما فيها بضع اذا تجاوز الشك العدة والشك في الاحتياط والاعمال في هذا

كما قال السيد رحمه الله على انها ركعات عشرة وعلى صدق حسي الاولين في الركعتين الاوليين وعلى النوبة من الركعة
 الاولى والاخره وعلى ان روايه عمار بن محمد بن كزاد الحارثي ان اللذان ذكرهما جردا وسلفا ساءوا بل ذلك مظهر فيه
 اما انها ركعات فلا سلف في الحسية برصين انصافا واولا بل انما لان الركعة وان كانت ثلثة واحدا الركوع
 الا انما في مصطلح الفقهاء النسخة الى السجود والحقيقة الشرعية اولي بالمرعاة من المخفية ونمايتها انها سميت عشرة
 باعتبار اللغوي في الحقيقة ركعتان باعتبار الشرع وعلى هذا سئل السك ما ذكرك في الاولين او لا يلزم من
 ذلك كونها ركعتين او ليس في شرعنا الذي هو مقتضى البطلان مع السك والوقوف بين الركعة الاولى والاخره
 في عرب عنه والبر بطلان اذا سكت في الاولى لا ينبغي كونها السك الاول مع بعض فجزا في سلف اذا لم يحط الاول
 فاعدا واما روايه عمار بن محمد بن عيسى في السجود مسطرة على الاجتناب للعبود بالخير فضا للنسي عنه فترك الظاهر
 الاصحاب وما لا اساس له في الصلاة اي في محله نعم على يد الشين رحمة الله ومن اخذ احد ما يحرم
 بالبطلان لان الشك في الجزء السك في الكل وكذا على يد الفاضل في التذكرة من البطلان اذا سكت في
 اذا حصل في الرابعة الاولين وشك في الزاوية المشهورة النساء على الاكثر والاسان بعد
 التسليم ما شك فيه وهو المسمى بالاحتياط عند معظم الاصحاب وقد روى اجمالا او تفصيلا من الاجمال ما رواه
 عمار بن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سمعت فابن على الاكر فادفرت رسلت فقم فصل بالحب انك
 نقصت فان كنت لم يكن عليك شي وان ذكرت انك كنت نقصت كان ما صلت تمام فانقصت واما
 التفصيل فنه ما روى محمد بن مسلم في الصحيح عنه عليه السلام من ان الذي ركعتان صلاة ام اربع قال سلم و
 ركعتين لغاية الكتاب وشهد وصرف وشهد رواه ابو بصير عنه عليه السلام الا انه قال واركع ركعتين ثم سلم و
 اسجد سجدة واحدة واستجاس لم سلم بعد ما دونه لا لعل وحرب سجد في السجود الاجتناب وسياتي ان شاء الله
 كلام فقهه وشهد رواه ابن ابي عمير وفيها فان كان صلى اربع فافترق فان كان صلى ركعتين كانت تمام
 الاربع وان حكم بالسجود سجد في السجود وليس بعد كل السجود من الا على هذا فان قلت يعارض بما رواه محمد بن مسلم
 صحابي ايضا قال سالت عن الرجل لا يرى صلى ركعتين او اربع قال يصح الصلاة كما اختاره ابو جعفر
 بائنه قلت في معطية فلا يعارض المصل وحملها الشيخ على الصحيح والمغرب والفاضل على من سكت في حال
 تمامه كان نقول لا يرى صحابي لانيه او اربعة او شك فيها قبل اكمال الثانية لرواه الفضل في الصحيح قال
 قال لي اذا لم تحط الركعتين الاولتين فاعدا صلاة ثم ركعتين من بينا به واما الباس عن

الصادق عليه السلام اذا لم تدر اثمًا صلت اربعا ووقع ركعتك على الثلاث فامن على الثلاث وان وقع ركعتك على
 الرابع فسلم وانصرف وان اعتدل فتكف فانصرف وصل ركعتين واس جالس في رسل جميل عليه السلام يجازا
 شاء وصل ركعتين فاما او ركعتين جالساً وحالف ابن الجهم ما و ابو جعفر بن بابويه ص قال لا يخرج من البناء على الاقل
 ولا يسيرون من النساء على الاكثر ويسلم ركعة من قيام او ركعتين جالساً ولعله لتساويهما في حصول العوض ولو اياه سئل
 عن السجدة عن الرضا عليه السلام انه قال شئ على بعضه وسجد للسجدة وهذه الرواية بعضي بطائر فانه يوجب كثر من العامة في
 جميع السك وحمل على عليه الطن لوطن الاكرنى عليه السلف ولا يوجب سجدة للسجدة للاصل ولعمد ذكر ما
 في حادث الاحتياط وما لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ووجه الصدوقان ولعله لرواية اسحق بن
 عمار عن ابي عبد الله عليه السلام اذا ذهب وحك الى التمام ابداني كل صلاة فاسجد سجدة من غير ركعة وعلمت على
 الاستحباب ومنه ما رواه ابن ابي عمير سئل عن عليه السلام في رجل لم يدرك اثنان صلى اثم ثلاثاً ام اربعا ثم يقوم فصلى
 ركعتين ويسلم ثم يصلي ركعتين من جلوس ويسلم فان كانت الركعات اقله والامس الرابع
 الحكم فاشهر من الاصحاب ثلاثاً لارسال على ان امير اهل بيته في قوة السانيد قال ابن
 بابويه وان الجهم يصلي ركعة من قيام وركعتين من جلوس وهو قوی من حيث الاعتبار لانهما منقطعان
 حيث يكون الصلاة اثنان وركي واحد ما حدث يكون ثلاثاً الا ان النفل والاشهاد بدفعه وحوز ان الجهم
 هنا النساء على الاقل بالمخرج الوقت بل يجوز ان يصلي بدل الركعتين جالساً ركعة قائماً فظاهر المنفعة في
 العود وسلاخه والاصحاب عدمه والفاضل يحتمل تساويهما في البدلية وهو قوی بل يجب التمسك على
 ما ضمنه الرواية وقاله المصنف في المنفعة والترضي في احد قوله او تقدم الركعة من قيام كما قاله المصنف في العود
 او يحتمل كما هو ظاهر الترضي في الانتصار واكثر الاصحاب كل يحمل العمل بالاول احوط اما السك من الاثنان
 والشك فاجوابه معظم الاصحاب يحرم الشك بين الثلاث والرابع ولم ينفه عنه على رواية غيره وتعل في
 ان ان يصلي بواحد الاجزاء وحالف على بن بابويه رحمه الله حيث قال ان دس وحك الى الثالثة
 الدار اربعة فاداسلت ركعة بالجمد وصلى ان دس وحك الى الاقل فاس عليه وسهني في كل ركعة
 ثم اسجد للسجدة واعتدل وحك فاس الحمار ان سلك على الاقل وشهد في كل ركعة وان
 سلك سلك على الاكثر فاعلى على وصفناه ولم ينفه عنه على ما خذ وقاله في المنفعة سئل الصادق عليه
 السلام عن من لا يدري اثنان صلى اثم ثلاثاً قال صدق فاس ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 الفقيه

ابعد الصلاة قال انما ذلك في الثالث والرابع والاربع والاربع والاربع والاربع
من شك في الاخيرين يبنى على العن والعل على الاول لانه اظهر في القاء واحتراف في الانتصار عند عاقبة الاجتماع
لذكر كونه السك من الاثنين والرابع لم يذكر الحنفى وامن في عقل الحنفى بل ذكر الركن من كل
ما في الشك من الثالث والرابع للصح بها فاسلف في رواية الحسن بن ابي العلاء عن الصادق
والجاء في المسألة من رواه جعل مع عدم المناقاة منها من الاخبار العاقبة واما الشك من الرابع والاربع
فالنص ان على من سجد في السجدة الثانية فوجد في الاصل بالاصحاب بما حاصله ان يتصور ان يقع منه الكا
السجدة من الاربع في طهر ان يقع على راسه من السجدة الثانية والاطراف لانه لا يقع لا يقع له
في الزيادة ان يقع من السجدة من محلي الحاقه بها بل لا يطعم الركعة مرة ليعمل على عدم العمل بالاكال
وكذا الزيادة ان يقع من الركعة والسجدة في اسكن مسابله فمقطع الغاضل فيها بالطلان لم يرد
من محمد بن ابي القاسم وهو معرض للاربع واما الامام وهو معرض الخمس وقطع سجدته في القاء بالصح
بما ذكره على الركعة والاربع في تابع وكذا الزيادة والاربع في احوال بالاصالة لانه لا يصل عدم الزيادة ولا يجوز
الزيادة لوضع اثر في جميع صورته ان يقع في اشياء الركعة محلي الركعة وان يرسل نفسه مكانه شك من الداء
والاربع ان يقع بعد التواء وقبل الركعة سواء كان يدعي ولم يسلطه الركعة او لم يسلطه اصلا ان
يوقع في اشياء التواء ان يقع قبل التواء ويدرك السك التمام ان يقع في اشياء التمام في هذه الصور
الاربع يلزمه الاحتياط ركعة قايما او كعتين حال لانه شك من الثالث والرابع ويرسل نفسه في جميعها ولا يترك
على التحدث فيها شي سوى احتمال سقوط سجود السجود التمام واحتمال بعده اذا قرا منه الاحتمال
التقدم واردة في كل صورة من المسائل الاربع المقيدة لم يرد ركعت مسابله الشك في الركعة كيباشيا وعلما
رباعيا حصل منه إحدى عشرة مسألة من السابى واربع من السلا في واحد من الرباعي فادخل في الصور
التي كانت تسع وتسعين مسألة نظرا في ما لم يرد اثرها في الرسالة المشهورة في الصلاة فلهذا الاجماع
ان كل موضع يتعلق فيه السك بالاربعين شرطه اكمال السجدة من فسط يدور محاطة على اسفل من اعلى
الاول من رباعي كفى بغيره بالركعة لصرف مسي الركعة الاول قوى نعم لو كان ساجدا في السابعة والاربع
ما سجد وتعلق الشك لم يستبعد صحة الحصول على الركعة لانه في الاحتياط من التردد وكذا في الاربع
شرائط الصلاة وان كانها لاها بالاربع من الصلاة او صلاة مفردة فحيث لم يرد ما يقتضي في الصلاة

الاربع

الاربع

من كثر في التسليم الاكثر على اعتبار الحمد ولم يكره التسليم وانما الجهر للعدو ان ادرى من الله في صحيح محمد بن
مسلم عن الصادق عليه السلام في فصل ركعتين نفاك الكتاب وكذا في صحيح ابن ابي عمير عنه وراره عن احمد
السلام كثر من الاجازة ثم في بعضها اطلاق الصلوة مع العلم بانها سرية بله لا يمكن حوت الجهر فيها كما لم يزل
اعتبار غروب الشمس مع عدم تيقن البراءة به طاهر القنادي والاجازة وجوب تعيق الاصطلاح للصلاة من
غير خلل حدث ان كلامه او غيره حي ورد وجوب سجدة في السجود للكلام قبله ما ساء كما قال ابن ادریس لانفسه
الصلوة بالحد فلهذا من من الصلوة بالتسليم من اوص حد وهو ضعيف لان ثمره لم يكون استدر الكفاية
من الصلوة فهو على تقدير وجوب جزء من الصلوة فيكون الحد واقعا في الصلوة فيبطلها او رد على ابن
ادريس السامع من صوابه بعدم الطلاق بالحد المحلل ويكره التسليم لان الاول بمعنى كونه صلافة مفردة
والثاني بمعنى كونه اجزا يمكن دفعه فان التسليم جعل لها حكما مغايرا للجزء باعتبار الانفصال بين الصلوة
لأنها في توجيها في وقتي الاحكام لو ذكر بعد الاحتياط تام الصلوة كان له ثواب السابعة كما ورد في النقل ولو
ذكر النقصان صحيح وكان مكمل للصلوة وشك في صورته انك من الناس في الصلاة في الاربع ايام يطالب بالاول
منها كان بداءا بالركعتين فاما ما ذكر انها كانت ثلاثا او بداءا ما ذكره فاما ما ذكر انها كانت ثلاثا من حيث
احكم لصحة الصلاة والانفصال بينهما بالكلية فلا اعتبار بما يطرأ من بعد من حصول نظم الصلاة والاول اقوى
لان امثاله لا امر يقتضي الاجابة والاعادة خلاف الاصل ولانه لو اعتبر المطابقة لم يعلم لنا احتياطه في عالم
الاحتياط اليه وجهه الى التكرار المأمور به بالاحتياط ولو لم يكره في ثمانية ايام فانه مقتضى وجوب الاجابة
مطلقا لانه مراب امثال المأمور به الاعادة لزيادة التكرار الصريح اذا طابق في هذا اما
فيصور في النقص المذكور ووجه لو بداءا بالركعتين فاما ما ذكر في ثمانية ايام كانت ثلاثا فانه مقتضى الصحة
ما لم يركع في السابعة او ركع وكان قد قعد عقب الاصل فاما ما ذكر في ثمانية ايام لم يركع في السابعة فانه مقتضى الصحة
قوي لانه ان اعتبر كونه مكمل للصلوة فهدا وان اعتبر كونه صلاة مفردة فهدا فانه مقتضى الصحة فانه مقتضى الصحة
ولو لم يركع في ثمانية ايام فانه مقتضى الصحة فانه مقتضى الصحة فانه مقتضى الصحة فانه مقتضى الصحة
لان ذلك حيث لا علم للمكلف الا على ما يكون قد صلى جاتا ما هو فرض معلوم له وهذا اقتضى صحة الصلاة
وان كان قد رفع منها ويذكر انها ثلاثا وابتعد في الصحة ولو لم يركع في ثمانية ايام فانه مقتضى الصحة فانه مقتضى الصحة
الصحة امثال الامر واحكامها فاجاب على تقدير كل احتمال اذا المكلف لا احد ما في نفس الامر فاذا كان الحكم

ما جازا حاصله مع البقاء على الشك ومن الممكن ان لا يكون مطلقا للغير نفسه ملاوق منه ومن المكره انما المكره
 والمكره جالس في الركعة الاولى ما اقرب عدم الاعتداد بما فعله من النبي والمكره والقراء وحسب عليه العام لا عام الصلوة
 والمكره ملك المكره وذلك العود الزايد ولا يدرك قبل الشروع في الاصل طالع الصلوة ان لم يكن مداني بالماني عند او سوا
 اذا عرفت ذلك فانه في كل موضع حكم بالمحتمل في حجب سحلي السهو وحيث يكون وجوبها حاصله كالسليم والعمود في
 موضع قيام لو صلى قبل الاصل طالع دخل وضعا كان او غلظا ركب على الصلوة السابقة او لا لان العود
 يعني النبي عن ضده هو عبادة هذا او كان متعمدا ولو فعل ذلك سبوا كانت باغلة بطلت باذا كانت فرفضيه
 لا يمكن العود فيها ما لا شاف نفعها كالسكران والما الحاد زجل العود ويجعل الصلوة بناء على ان الانسان لا يمكن
 فله لا سطل الصلوة وان امكن العود اتمل قويا صحت كما عدل الى جميع الصلوة لو زعم احاط في الظهر
 نضال الوقت الاغن العصر راحم اذا كان سعي بعده ركعة العصر وان كان لا سعي في العصر في بطلان الظهر
 الوجهان في فعل الماني عليه واولى بالطلان ما انفصل بين اجزاء الصلوة بصلوة اجنية ولو كان في اثناء فعل
 الضيق ما اقرب العود الى العصر لانه واجب طارعا لا يحتمل عدمه لان يجوز كونه غلظا لا عدل عنه الى الغرض
 ركب الاصل طالع ترتب الجوارب دون بناء على انه لا سطله فعل الماني وكذا الاجزاء المنسية ركب ولو ناله
 سجد من الاول في ركعة الاصل طالع قدم السجدة ولو كانت من الركعة الاخرة احتمل تقدم الاصل طالع لعدم عليها و
 تقدم السجدة لكره الفصل بالاصل طالع منها ومن الصلوة لو افاض الصلوة من وجه عليه الا حياط لم يحجز
 لعدم اساءة ما لم يورثه وما احتمل الاجزاء الاسلام على الواجب وزيادته تحت منه الركعة او الركعتين لم يحسن
 الاضمار والاداء او التضاوي بحسب الغرض من ذلك الوقت وعلى الانفراج في صهي الصلوة لو ناله
 السجدة والشهادة والصلوة على النبي والعليةم العلم ففعل الماني قبل فعلها فيهما الوجهان المذكوران في الاصل طالع
 واولى بالطلان عند بعضهم الحكم بالجزئية منها سواء اختلفت او شرط فيها ما شرط في الصلوة حتى الاداء في الوقت
 فان تاب الوقت والمفعول اتمم اطلت الصلوة عند بعض الاصحاب لانه لم ياب باللامية على وجهها وان كان
 سبوا لم سطل عنه ونوى بها التضاوي وكانت قربة على العواص فعلها الصلوة كات لو صلوات مستعمله
 لو ناله الاصل طالع اتمم السجدة على اولى الاشياء على ان كان ويجعل الصلوة بناء على ان فعل الماني قبله لا
 سطله وان تاب في نوى التضاوي فخرج الوقت وترتب على اسلف ويجعل قويا صحت الصلوة سجد ركع الا
 وان فوج الوقت لعدم نوى صهي الصلوة في الحكم عليها بخلاف الاصل طالع لو وقع في الصلوة عليه وعلى الوجه

ما نفع الماني قبله لاسطره لا يفرج الوقت وعلى تقدير القول بالحق فالام حاصل ان بعد الماني للاجتماع على
وجوب الغوريه فيه ولحق ذلك الشطرنج سجد في السهو وفيه خبر مباحث في موجبها واحتلف فيه الاصحاب
فقال ابن الحين كتمان النسيان الشهيد الاول والثاني اذا كان قد شهد اول او الااعد والشك من الثالث
والاربع او من الاربع والخمس اذا احتار الاحتار لا يحكمه فاما ان ركعتين من السجده لم يركع بعض افعال الركعتين
الاخرتين سهوا او السجده الاولى كان في صلاه تام صلاه وللشك من الاثنين والثلاث والاربع بعد الصلاة
قال في سجده السهو سويا عن كل سهو في الصلاه وقال الحنفى في الشك من الاربع والخمس وهما التوابع
وسمي ركعتي احتياط الشك من الثالث والاربع الرغبتين وقال المفيد رحمه الله في المغنیه موافق السجده والشهيد
في ترك الكلام ناسيا في الركعة او وجهها على من لم يدركها او زاد ركعة او نقصه او زاد سجدة او نقصها وكان قد
كافر محلها وقال ابن ابي عمير في الشك من الاربع والخمس فاما ان ركعتين من السجده لم يركع بعض افعال الركعتين
غرة وفعال ابو جعفر بن بابويه لا يحكم الا على من قعد في حال قيامه او قام في حال قعوده او ركع الشهادتين
بدون او نقص ما وجبها انصافا الكلام ناسيا وقال والده في الشك من الشك من الثلاث و
الاربع مع طعن الرابعه وواقعه انبه منه كما قال الرضا رحمه الله كتمان في خمسة نسيان السجده والشهيد والكلام
سائما في القعود حاله قيام بالعكس وفي الشك من الاربع والخمس وتبعه ابن البراء زاد العلي في غير موضع
واين حرره زاد السهو عن سجده من من الاخرين وقال الشيخ في النهاية كتمان النسيان السجده والشهيد
والشك من الاربع والخمس والسلام ناسيا في غير موضع والكلام ناسيا سائما المرع من في المبسوط وغيره
ثم قال في الصحاح ان من نام في حال قعود او قعد في حال قيام صلاها كان عليه سجدتا السهو وكذا فعل
ايها كتمان في كل زياده ونقصان روي عنه وجوبها بزياده فرض او نفل ونقصانها مطلقا كان او شبه
ثم قال في الاخر في الروايات المنسوبة الاول في نهايا العاقل والتذكره لوراد فاعلم انه با او اجاب في
غير محله نسيان السجده قال في غير موضع على فعل مخالف للصلاه او على ان يكلم عدوا لم يفعل لم يركع سجده ولا
حدث النفس مرفوع عن احتياط السجود على السكون في الجمل كاله في قال في المبسوط الا انه لم يذكر
الشهيد في الخلاف كتمان الثاني اربعة السجده والكلام والسلام ونسيان السجده او الشهيد وفعال عن
بعض الاصحاب الوجوب في كل زياده ونقصان وقال ابو الصلاح كتمان السلام والكلام والقعود
في موضع القيام وبالعكس ونسيان السجده والشك في حال الركوع بزياده ركعة عليه والخمس في الصلاه
سائما

ساءا وقال سائرهم ان الكلام منسان السجدة والشبهة القعود في حال القيام وبالعكس ولا ريب ان السلم
 ما ساءه في قوله قول الرضا رحمه الله قال ان زجره للسجدة المشبهة بالقعود والقيام في غير موضعها
 والشك من الاربع والخمس والكلام سبوا وقال ابن ادريس بحال ستة نيات السجدة والشبهة والكلام
 والقعود والقيام في غير موضعها والشك من الاربع والخمس والشيخ محمد بن الحسن في نيات السجدة والشبهة
 والسلم والكلام والشك من الاربع والخمس وحكي القيام والقعود ورده برأيه ساءه عن ابي عبد الله
 من جهة سبوه فاقه فليس عليه سجدة السهو وحكي الزيادة والنقصان والشك من الحاشين ولم يرجح ساءه
 قال ابن عبيد الله الشيخ كتب الدين في الجامع بماله وحكي القيام والقعود والنقصان رحمه الله اختار ذلك واصاب
 الاثر القعود والقيام في غير موضعها والزيادة والنقصان معارضة كانت مسكوكه ونشر الى بعض الروايات فالشبهة
 التي ذكرها حظه في السابعة من مسائل السهو وروى محمد بن علي الجبلي عن الصادق عليه السلام في نيات السجدة
 مرجع مشبهة وليس عليه سجدة السهو وهو ظاهر فما سألني في الصلاة فلا سألني وجوبها فيما نوى به بعد ما اوام السجدة
 فلم يبق فيها على خصوص نقص بالرجوع ثم دخل فيما رواه سفن بن السبط عنه عليه السلام سجدة
 السهو في كل زيادة من دخل عليك ولو نقصان الا ان هذا العموم معارضة رايه ان يصير ساءه عن نية ان يسجد
 سجدة اذا انصرف فضاء وليس عليه سبوا وبما حمل على سبوا وجب لحيثا طار اعادة ما امر الكلام نياتا
 فلهذا يرجع عند الرحمن بن الجراح عن الصادق عليه السلام لا معارضها صحيح راره عن الباقر عليه السلام لا يسي
 عليه لا مكان حمله على نية الاعادة الاثم واما التسليم فلانه كلام ليس من الصلاة وزيادته في صحيح محمد بن مسلم
 عن الباقر عليه السلام لا يسي فيه ولا يكره الا في الصلاة والقعود في غير محلها فلا يكرهه ورواه غيره عن ابي
 عبد الله عليه السلام فما حكى به سجدة السهو اذا اردت ان تقعد معك او تقوم تقعدت او اردت ان تقرا
 فبقيت او اردت ان تسبح فبقيت فملك سجدة السهو فقلت كمن ان يحل على من ملأ القراءه والتسبيح
 المراد فيكون من باب الزيادة ويمكن ان يحل على من فعل ذلك وفات محل السلا فيكون من باب النقص
 ومن ثم لم يندشيا خارجا واما الزيادة والنقصان فلما روى ابن ابي عمير في النقص وروى عبد الله الجبلي
 في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا لم تدرك ابعاصيت ام تمسك ام تقصت ام تزدت فلهذا وسئلوا
 سجدة السهو في ركوعه والارادة مشبهة فيها مشبهة اخبرنا وروى الفضل بن يسار عنه عليه السلام من خط
 سبوه فاقه فليس عليه سجدة السهو واما السهو على من لم يزد في الصلاة او نقص واما الشك من الاربع

والخمس فلما ذكره لما روى عبد الله بن سنان عن علي بن عيسى السلم اذ كان لا تدري اربعاً صلت أم خمساً ما سجد حتى
 السجدة تسليماً لم يسلم بعد سجدته بالجملة ما احتاره الفاضل اعدل الاقوال في اتحاد السبب وكثرة
 لا يربط في الوجوب عند اتحاد السبب وكذا اذا كثرت صلوات متباعدة ولا يربط في اشتائه اذا خرج الى جهة الكثرة
 في صلاه او صلوات ما لا يفتقر بسبب السجدة من في صلاه واحدة ولم يخرج الى جهة الكثرة المقضية للعفو فالارب
 عدم التدخل تمام السبب واشتغال الذمعة لما روى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال لكل سجدة سببها
 ولا فرق بين ان يكلف السبب كالسلام والقائم او سجدة كالنسيان او اربع اختلاف ادوات النسيان والشيء
 عدم التدخل لحوطه وان ادرى من فصل ما وجب التدخل اذا تجانس السبب لانه صادق على التعليل و
 الكثرة بخلاف ما اذا اختلف السبب لان كل واحد لا يدخل في لفظ الامر بالاف وجوابه ان كل واحد لو انفرد
 لا وجب حكماً فكذا لا يجتمع لا يزول ما كان ثابتاً حال الانفراد ثم لو نسي التمره لم يكمل عليه لكل حرف مني سجدة
 وان كان لو انفرد لا وجب ذلك لان اسم التمره يشتملها ولو نسيها في الركعات نسياناً مستمراً لا ذكره بالخطأ
 انها سبب واحدة ولو لم يتركها الى النسيان ما اقرب تعدد السبب وكذا لو تكلم بكلمات متواليه او متفرقة
 ولم يترك النسيان الكلام واحد فلو تذكر تعدد معنى ترعة ترتيب الاسباب ولو كان هناك بعض
 من الافراد قد سجد على سجدة في السجود وجوباً على الاقوى ولو تكلم ونسي سجدة سجدة او لا ثم سجد لسجدة ولو كان
 متافراً عن الكلام لا يتباطأ بها وتكمل بعدكم سجود الكلام لعدم سببه ولو طعن سجوداً فليس له ان كان
 نسيان سجدة فالارب للعادة بناء على ان يمين السبب شرطه واختاره الفاضل ولو نسي سجدة
 اتى بها فليسا وسجد للسجدة بعد ما لو لم يأتى ان تحللها فبها على الاقرب حونا للصلاه عن الاجتناب
 محلها بعد التسليم سواء كانت للزيادة او للتقصير على المشهور ضد الزيادة في الصلاه ولما تقدم في رواية
 ابن الحجاج وموثقة عبد الله بن محمد بن عن الصادق عليه السلام عن علي بن عيسى السلم وكج عن الشافعي بما روى
 عن النبي صلى الله عليه واله لكل سجدة سببها ان يسلم وان النبي صلى الله عليه وسلم سجد ما بعد التسليم وبعار
 صحيح سعد بن سعد الاشجعي عن الرضا عليه السلام اذا نكصت قبل التسليم واذا زدت بعده وفي رواية
 البخاري عن الباقر عليه السلام انها قبل التسليم والاطلس وحملها الاصحاب على القية قال الصدوق في اثنى به
 حال القية واما رواية العامة ان النبي صلى الله عليه واله سجد قبل التسليم وان الرضوي قال انما الامر
 بالسجود قبل التسليم فلم يفسد عندنا كيف واهل البيت اعرف كمال صاحب البيت قال ابن الحسن ان

كر بعض افعال الصلاة في الاخرين ساياسي للسوء بعد سلامه وان عمل من العمل الى الفرض استجب ان
سبي للسوء قبل سلامه لسوءه عزية الفرض الذي قضاه لانه بعض الصلاة قال وقد روى عن النبي صلى الله
عليه واله من ترك شيئا من صلاته فليس في سبوح في السوء بعد سلامه وان كان بعضا من ما سجد على سلامه و
ليس في هذا كله تصريح بما روي بعض الاصحاب ان ابن الحنبل قال في الفصل نعم هو مذهب الى خيفتين
العامه لو قلنا بفعله فعل التسليم فظن موجه ففعله من ان لا موجب لم يسجد له قال العاضل معللا
للسوء في سبوحه على القول بوجود التسليم لا بد من ان في الصلاة سجد من ولو سجد ثم سجد
ثانيا لان سجود السوء انما يحكم ما قبله ولو سلم قبل السجود ثم سقطت صلاته على القول بوجودها قبله ولو كان
ناسيا ما اقرب الصحة وباني بها بعده ومثل يجب سجود السوء ما وجهان من حقوق الاحكام من غير ضرورة
ومن انه لا سبوح في سبوحه يجب فيها النية لانها عبادة وتعين السبب وجع ما يعتد في سجود
الصلاة الا الله كفاية يقول فيها باسم ربك الله صلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته رواه عبد الله الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سمعه مرة يقول فيها ^{اول}
ومره اخرى الثاني ولا تسلمتم سبوا الا امامكم لكونه اجرا عن حكمه فيها من الكيفي عبارة الجلي باسم الله
وبالله اللهم صل على محمد وعلى محمد في المرة الاخرى باسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
والكل مجرم بشدة تشبه اخفاء مسلم المؤمنين السالعين وقتوى الاصحاب الا ان ابا الصلاح قال نص
فيها ما التسليم على محمد صلوات الله عليه واله ورحمة الله وبركاته في المبدوء ففهما اساسا من الاذكار والعاضل في المختلف
لم موجب سوى السجود من وجعل الماني مستحيا لقوله على رواية غار عن الصادق عليه السلام ما سجدت ان معط
فان كان الذي سجد هو الامام كبر اذا سجد واذا رفع راسه يعلم من خلفه انه قد سجد وليس عليه ان يسجد معه
ففيما تشبه بعد السجود من وجع مارض بما تقدم وبرواه الجلي ايضا الصحيح عن الصادق عليه السلام تشبه فيها
تشبه اخفاء وقتوى الاصحاب مع ضعف ثمار في البقرة ورحم التسليم ولم موجب الله كذا في العمل
المشهور من الاصحاب ^{اول} يجب الدعاء بها على الفور لا روي من انها قبل الكلام ولا
التي صلى الله عليه واله سجدت عليه الصلاة على ارضي والثاني هو واجب فلو تركها لم تنفذ في صحة الصلاة بل
يجب الايتان بهما بعد ان طالع المظلال واه غار عن الصادق عليه السلام في بايها سجد ما تقي ذكر وفي
الكلان ما شرط في صحة الصلاة فعلى تركها تنفذ في الصحة ومع ذلك فالحال بوجود الايتان بهما

طالب المدة منع الشريعة الماضيان وقال بعض العامة لو نسيها قضاء ما لم يحج عن المسجد أو سلك ما فزون
 ما لم تقم عن مجلسه أو بطل الزمان عرفوا ليسا شيئا إذا البات العجب والتعديرتكم لو نسي أربع سجرات من
 أربع ركعات قضا بأربع سجدة لكل واحدة سجدتين وتكمل الأخر السجدة من أيا على القول بالداخل فطاسروا ما
 على عدمه فلهذا خولف في جبر الكره أن تعدد السهو ما لو كان في سهو متصل بالظاهر لانه مل في الكره وقال بعض
 العامة محلص لركعتان أن مجلس جلسة الفصل أو جلسة الاستراحة أو قلنا ما من القيام يقوم مقام الجلسة والجلسة
 لركعة السجدة فيقيم سجدة ثم ثلاث ركعات وقال بعضهم لا نسلم له سوى المحرم وقال آخرون ليس عليه سوى
 أربع سجرات فتتاليه في الخلاف لأنص لأصحابنا فيه ما وقضيه المذهب بطلان الصلاة أن بطلنا شرط
 سلامة الركعتين الأولتين والآخرين أربع وسجد للسهو أربع مرات لو جلس في موضع قيام فسيار كما
 تشهد فكالجلوس على الأولى أو الثالثة حرف إلى جلسة الاستراحة ولا يسجد عليه على الأقوى وإن شهد وجب
 السجود للشبهة للجلوس على الأخير في الخلاف أن كان الجلوس بقدر الاستراحة ولم تشهد بلا يسجد عليه
 وإن شهد أو جلس بقدر تشهد سجدة على القول بالزيادة والنقصان في المختلف أن جلس له تشهد لم
 تشهد فالراي على جلسة الاستراحة بوجوب السجود والظاهر أن الشك ولكن في وجوب السجود للراي عن
 للشبهة السكال أن جلسة الاستراحة لا قدر لها بل يجوز تطويلها وتركها فإن حرف الجلوس للشبهة اليها فلا
 طول لها ولم يحرف لم يمنع قصرها في سقوط سجدة السهو لا يسجد وترك السنان سواء كانت قنونا أو غيره وقا
 ابن الحنفية لو نسي الفوت قضا في التشهد قبل التسليم بسجدة يحق السهو ورواية سنن السابقة يدل
 عليه ولكن يدخل فيها ترك جميع السنان كما قال الشيخ رحمه الله في المبسوط يسمى ثمان السجرات ثمان
 لأنها يرغاب الشيطان كما دل عليه الحديث من طرق فها طرق العامة وسماعا لحنفى الثمانيين وهو في بعض
 الأخبار وفي بعضها التي عن تسميتها بالتم من ومن النوادر أنها ركعتان كما ورد في بعض الأخبار
 روى الصدوق بإسناؤه إلى اسمعيل بن مسلم عن الصادق ع أن النبي صلى الله عليه وآله قال لمن شكى الله
 كثرة الوسوسة حتى لا يفعل أصلي من زيادة أو نقصان إذا دخلت في صلاتك فاطعن فخذ البصري
 بأصبعك اليمنى المستقيمة قل باسم الله وبالله وكلمت على الله عز وجل بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فافك
 ترجمه وتطرده عنك في بقية الصلوات الواجبة وفيها أربعة في صلاة
 الجهر وفيه ثلاثة مطالب في الشرائط يجب صلاة الجمعة والنس والجمعة كقن

بلا عن الطهر قال الله ان فوسى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وقال النبي صلى الله عليه واله الجمعة خير
كل مسلم الا اربعة عبيد مملوك او امراة او جني او مريض وقال صلى الله عليه واله اعلموا ان الله قد فرض عليكم
الجمعة فمن تركها في حياته او بعد موتي وله امام عادل استخافا بها او محجورا بها فلا جمع الله له شل ولا بارك له في
امره الا ولا صلواته الا ولا ذكره الا ولا حج له الا ولا صوم له الا ولا تركه حتى توب وقال الصادق عليه السلام روا
ابن بصير ومحمد بن مسلم ان الله فرض في كل اسبوع خمسا وثلاثين صلوة منها صلوة واجب على كل مسلم ان
تشهد الا خمسة المريض والمملوك والمسافر والمرءة والصبي وروى زرارة عن الباقر عليه السلام قال فرض الله
على الناس من الجمعة الى الجمعة خمسا وثلاثين صلوة منها صلوة واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة وضعت
عن تسعة من الصغير والكبير المجنون والمسافر والعبد والمرءة والمريض والاعمى ومن كان على رأس فرس
وشروطها سبعة السلطان العادل وهو الامام او نائبه اجماعا لما مر وان النبي صلى الله عليه واله
كان يعين الامام الجمعة ويشترط في النايب ان يسمع البلوغ فلا يفتقد امامه العبد ان تصافى بارتفاع العلم
فلا يدين ترك واجب او فعل محرم منه اذا كان غير اذن لم يكن غير املا اعتبارا لافعاله العمل فلا يفتقد
امامه المجنون لعدم الاعتداده لعله ولو كان يعقده او دارا الا قرب الكراهة وقت افاقته وحرمة الفاضل
لانه لا يؤمن بوضعه له في ثناء الصلاة وكذا احتلامه في جنبه بغير شعيرة قلب تجوز العوض لا يرفع كعبه الا
والكيلف مع العلم ان لا يكون امراة ولا حي لعدم تكليفها هذه الصلوة وعدم جواز امامتها جاز
المريد احوط القولين اعتبارا لعدم تكليفها بالنقص عن مرتبة الامامة ورواية السكوني عن الصادق
عليه السلام عن اسبه عن علي عليه السلام انه قال لا تؤم العبد الا الله وهو احسن الشخ في النهاية بغير السمع المنفرد
في المبسوط كونه اختاره المتأخرون لما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق عني العبد يؤم القوم اذا
رضوا به وكان اكثرهم قراءة قال لا بأس به وكذا ان يكون مجهولا على الجماعة المستجبة العدالة من
راستهم في النفس سب على طائفة القوى والمرءة بحيث لا يوقع الكبار ولا الصغار عليه اجماع
الاصحاب بنافي الجماعة المطلقة لها امر قوله نعم ولا تركوا الى الذين ظلموا وروى العامر عن النبي صلى الله
عليه واله بطريق جابر الا قومن امراة رجلا ولا فاجر مؤمنا الا ان يقره سلطان او كاف سينفرد وسطوه
روى سعد بن اسمعيل عن اسبه عن الرضا عليه السلام من تعارف الذنوب في خرافة امامك
تضيئك الى الله فلا يجعل شفيعك سفيها ولا فاسقا ورواه الصدوق عن ابى دريخ الله عنه والطائفة

قال برفقا واول بالاشراط الامان والاسلام علو ظن ايمانه واسلامه فظهر خلافه حتى الصلاة لا رتبة
ولا فرق بين ظهور الكفر الذي لا يخفى كاليهودية والنصرانية او غيره كالزندقه ولو شك في اسلام الامام ائني
عند الله لم يصح الصلاه خلفه. الاختلاف في النوع الشرعي لا التعدي في العدالة للاجماع على ذلك نعم لو اعتقد
شيئا جعل خلافه قدح وبكذلك العقل لو ترك تعليم العالم او الاعلم طهاره المولد فلا يصح امامه ولد الزنا
المعلوم حاله اجماعا ولا عبرة بمن يتأله الالس ولا التعدي ولا ردة الشبهة ولا كونه مجهول الاسباب كراه
الاتمام به ولا قول الناس به لتقصيرهم وعدم كمال الانقياد الى متابعتهم السلام من الخدام والبر
في قول مشهور وفي الجماع مطلقا الصحيح ان يصبر عن الصادق عليه السلام خمسة الاثومون الناس على كل
حال المجتهد والابرص والمجنون وولد الزنا والاعرابي وكرهه الرضخ في احد قوله للاصل ورواية عبيد
من زينة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المجتهد والابرص هل يؤمان للمسلم قال نعم قلت هل
على الله بهما المؤمن قال نعم وهل كسب السلام الاعلى المؤمن والجمع بينهما الجمل على الكراهية ولكن يلزم
منه استعمال المشرك في معنيته لان الذي في ولد الزنا والمجنون محمول على المنع من النقص قطعاً
حمل على المنع من النقص في غيرهما نعم المحذور ولكن ان يقال لا مانع من استعمال المشرك وان سلم
مجاز لا مانع من ارتكابه السلام من العمى في احتمال ولم يحد بشيئا لكن في رواية السكوني عن
الصادق عليه السلام عن ابيه عن ابيه المؤمنين عليه السلام الاثوم الاعمي في الصحرا الا ان يوجه الى القبلة و
اذ غير مانع من الامانة فان عطل كونه ممن لا يحب عليه الجمعة فليس من المحذور يجب عليه وسعده وفي الذكر
ثقل ان اكثر عتائنا فاعلمون بالشرط سلامه الامام من العمى لانه لا يمكن من الاحراز عن النجاسات غالباً
واختاره في النهاية لانه ناقص فلا يصح له المنصب الجليل والنقل مجهول والتعليك ان ضعيفان في قضية
الاصل القضية المحراز وان الاعتماد على الايمان والعدالة اذن الامام له مكانة التي هي اذن
لاية الجهابذ وليد المؤمنين بعده وعليه اطلاق الامامية من اجمع حضور الامام مع واما مع فقيهة كذا الزنا
فمع انصافه انما هو لان اصحابه ما به قال معظم الاصحاب الجواز اذ امكن الاجتماع والحطتان ويعمل بالبر
احد ما ان الادب حاصل من الائمة الماضية فهو كالادب من امام الوقت واليه اشار الشيخ في الخلاف
ويؤيده صحيح زرارة قال حدثنا ابو عبد الله عليه السلام على صلاه الجمعة حتى خفت انه يريد ان يامس فقلت
تعدو عليك فقال لا انا غفيت عندكم ولان الفتوى حال الغيبة يائرون ما هو اعظم من ذلك ما دون

كالحكم والافتاء في العلى والتعليل الباقى ان الادون انما يقتصر مع امكانه لما مع عدم مسقط اعتباره وسبق عدم العوا
والاجار جالس من المعارض وقد روى عن زهير بن زهير عن الصحيح عن الصادق عليه السلام اذا كانوا سبعة يوم الجمعة
فصلوا في جماعة وفي الصحيح عن منصور عن الصادق عليه السلام يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فانزادوا بالجمعة واجبه على
كل احد لا يفتد الناس منها الا خمسة المراه والمملوك والمسافر والمريض والبهي وفي الحديث عن زرارة عن
عبد الملك بن ابان عن علي بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام قال قال مالك يهلك ولم يصل فريضه فرضها الله قال قلت كيف اضع
قال صلوا جماعة يعني صلاة الجمعة في اجازة كثيرة مطلقه والعللان حسان والاعتماد على السالى اذا عرفت
ذلك فقد قال العاصم ان سقط وجوب الجمعة حال الغيبة لم يسقط الاستحباب فطاهرهما ان لو اوى بها
كانت بل يجب جزمه عن الطاهر لا استحباب انما هو في الاجتماع بمعنى انه افضل الامر من الواحد على الحر وربما
قال بالوجوب المضيقي حال الغيبة لان قضية التعليل في ذلك ما الذي اقتضى سقوط الوجوب الا ان
عمل الطائفة على عدم الوجوب يعني في سائر الاعصار والامصار وتعلل العاضل فيه الاجتماع وبالجمعة
على الشريعة اصلا واسا وطاهر كلام المرتضى في صحيح سبله وان ادريس وهو القول السالى من العلل
بناء على ان الامام شرط الصحة وهو مقتود ومولا لسند من التعليل الى ان الامام يقتضون وجود الادون
وكل من الادون الموجود في عصر الامم عليهم السلام على من سمع ذلك الادون وليس على من تلى من المكلفين
والادون في الحكم والامام الخارج عن الصلاة لان المعلوم وجوب الطهر فلا يزول الا بمعلوم ومنه القول
متوجه والائتمار بالوجوب يعني اصحاب القول الاول لا يقولون نعم اعلم انه لا خلاف انه لو حضر الامام
معه او كان من الامامة لم تقوم غير تاسيا لمعل التي هو الامم بعده ورواية حماد بن عيسى عن الصادق عليه السلام
عن اسحق بن علي عليه السلام اذا قدم الخليفة معه من الانصار رجح الناس ليس ذلك الا صغيره نعم لو كان الامام
استتاب ولا يجوز التقدم بغير اذنه العدد والاختلاف في اعتباره في الجمعة وعندنا في قوله روايتنا
اشهر مما لا يظهر في الفتوى انه خمسة احدهم الامام رواه زرارة عن الباقر عليه السلام رواه منصور بن السج
عن الصادق عليه السلام وروى محمد بن مسلم عنه سبعة والحق على اهل ضم الامام وباضيه والمدني فقال المدعي
عليه والشاهدان والذي يقرب الحدود من يدى الامام وفيه اشارته الى ان الاجتماع المدنى لا يتم الا بهؤلاء الجماعة
تبع التمدن لانهما انما تجب على المسلمين ومنه ان الحران المعارضين بجمع الشيخ اربعه من بابويه
والشيخ ابو جعفر الطوسي رضي الله عنهما ما حمل على الوجوب يعني في السبعة والوجوب المحرى في الخمسة وهو

حمل حسن ويكون معنى قوله ولا يجب على أقل منهم ففي الوجوب الخاص أي اليقين لا المطلق الوجوب للملائكة
 المحرران الرويان بقوله أساسه والمحقق رحمه الله في القبر خطه ثم قال هذا وإن كان مرجحاً لكن روايتنا وإلا
 على الجواز مع الجواز محتمل لقوله تعالى فاسمعوا لى ذكر الله فلو علم برواية محمد بن مسلم لزعم نفيه الأمر المطلق ^{المحقق}
 بجمله واحد ولا يجمع العمل بالأخبار إلى آخره فراجع إليها أكثر فردا ونقلا على أنه لا يمكن العمل برواية محمد بن مسلم
 لأنه أحصى السبعين ليس حضورهم شرطاً فيسقط اعتبار ما علمت الجواز لا سلمه الوجوب به الواجب علينا
 حال الغيبة والاحتياج بعدم القرآن وادفعه الأمر للمطلق مسلم ولكن الإجماع على نفيه بعد ومخصوص حتى
 قال الشافعي وأحمد وأبو يعقوب وأبو حنيفة وأربعة أصحاب الإمام ومعه الأصحاب إلى ذلك العدد مشدداً إلى الخبر
 ومومن الطرفين في خبر الواحد ملائمة من التقييد فإن قال صاحب السبعين وافق على الخمسة فأنفعا على التقييد
 بها فيروى للمسلم عليه فلما من باب الواحد ما قبل وقد يرد من بعض الأصولين أنه جرح بل إجماعاً وقد بنا
 ضعف في الأصول وأما إحصاء العدد بالسبعين فلبيان الحكم في اعتبار الاستيطان في الجملة لأنه لا شرط في انعقاد
 وقال الفاضل رحمه الله في المختلف في طرق رواية محمد بن مسلم الحكم من مسكن ولا يخفى في الآن حاله نحن نمنع
 صحة السند ويعارضه ما تقدم من الأخبار ويقتضي عدم القرآن سالماً من المعارض قلت الحكم ذكره الكشي ولم يرض
 له بزم والرواية مشهورة جداً من الأصحاب الناطقين بها كونه الراوى مجتهداً عند بعض الناس والمعارضه
 مشبهة بما ذكرناه من الحل وقال في التذكرة الرواية ليست خاصة على المطلوب لأن الأقل من السبعين يكون أقل
 من الخمسة فيعمل عليه جوازين الأدلة على فيه بعد لأنه خلاف الظاهر لأنه إذا قيل بهذا العدد أقل من كذا كان جوازاً
 على كل ما نقص عنه حقيقة واحدة أو أكثر تخصيصه خلاف الظاهر لأن أقل نكرة في سياق النفي فيعم نحو قوة
 لا يجب على كل عدد ينقص عن السبع أربعة العدد تأثيره في الابتداء لا في الاستدانة فلو
 تخبرنا بها ثم انقضوا إلا إماماً أو جماعة للنفي عن إبطال العمل وإشراء الاستدانة منقياً بالأصل ولا يلزم من
 إشراء في الابتداء إشراء في الدوام لعدم المانع في حق التيمم ونقصه في الشيئ كاستيعاب قول خلاف أنه لا
 نقص لأصحابنا فيه كقضية المذهب لأنه دخل في جمعه وانعقد بطريقة معلومة فلا يجوز إبطالها إلا بشئ
 ولما اعتبر بقاؤه واحد مع الإمام أو اثنين أو انقضاء منهم بعد صلاة ركعة تأمه في وجوب الإتمام أو اعتباراً
 جمع العدد كما تنسب هذه الأمور إلى الشافعي فيحكم وإن كان الفاضل مدرجاً اعتبار الركعة في وجوب
 الإتمام لقول النبي صلى الله عليه وآله من أدرك ركعة من الجماعة فليصنع إليها فوى وجوابه منع الدلالة على

الطعن لاجرم بانقضاء الزايد على العدد مع بقا العدد سواء شرعوا في الصلاة او لا اجماعا لو حضره دافر
بعد الترجمة فتحرروا من انقضاء الاولون لم يفر لان الانقضاء قد تم بالواردين قاله في التذكرة وسلك بان من
جمله الاولين الامام مكلف بتعديده الا ان ينقصون الا ان اياها او يكون قد انقض من عد الامام
ويكون ذلك على القول باعتبار الركعة لانه لم يعتبر الركعة في بقا الصلح كان بقا الامام وصحة كافي في الصلح
والكون في حضور العدد الا فائدة صحة الصلاة لو انقضوا صل الصلاة سقطت وكذا لو انقض
ما سبق به العدد ولو انقضوا في اشياء الخطية كذلك فلو عاودوا اعادوا من راس ان كانوا لم يسمعوا ركعتهم
سواء بنى سواء طال الفصل لم يحصل سمي الخطية ولم يثبت شرط الموالاته الا ان يقول في الصلاة فيعيد
وسلك ما لا يورث انقضاءهم ثانيا لو اشتغل بالاعادة يصح تركه في ترك الجمعه لو كان الامام
هو الذي فارق في انتهاء الصلاة فكيفه عند الغاضل لان السابقين في الجاهلون بالاكال وح ينصون اما منهم
لعدم انعقاد ما نردى كما في كمال المحاط بها وانما لكل بالمر عشرة يبلغ ذلك
على الصبي لعدم التكليف ولا ينعقد به وان كان غير انتم كونه صلاته تمر بنا ويخرجين النظر ولو صلى الظهر
بلغ سعي الى الجمعة فان ادركه الا اعاد ظهره لعدم اقراره في الصبي عن الواجب العقل فلا يجب
على المجنون ولا ينعقد به بل في الغناء في الصبي ولو كان حذره او ارا فاتفق مقيما حاله الا فاقه وجبت ان
استمرت الا فاقه الى اخره والاستسقط ولو زال جوده ووقفها باق وجبت المذكورة ملاك على
الراه ولا ينعقد بها على الاشهر لما من قول الباقر والصادق عليها السلام في حكمها الخفي المشكل للشك في السبب
اما الوجه بالرجال فانما يجب عليه وخالف ابن اديس ما فرغ من ان لو حضرت المرأة وجبت عليها اقرارها
عن الظهر غير انها لا تحسب من العدد وتظهر من كلام الشيخ في النهاية حسب عدم من سقط عنه مقدارها ثم قال فان
حضر الجمعة وجبت عليهم الذخول فيها واقرارهم الصلاة ركعتين ولم يسس سوى غير المكلف وكذا في
التهذيب وظاهره صحة ما من المرأة وقد روي حفص بن غمات عن بعض هو اليهم عليهم السلام عن الصا
عد ان تقدم فرض الجمعة على المؤمنين والمؤمنات وخص المرأة والمسافر والعدا انما هو ما اذا حضر
سقطت الركعة ولهم الفرض الاول فان تسك ابن اديس لم يتم اما على مقتضى خبر الواحد فظاهر
واما على قول غيره فلا ضعف حفص وجهاله الواسطه وخرق اجماع العلماء بعدم وجوبها على المرأة قاله
في المختبر وقد صرح الشيخ بذلك في محصل الناس في باب الجمعة على خمسة اضراب من يجب عليه وسقط

به ووجاه الشرائط الفقه المذكورة والحرية والبلوغ والعقل والصحة من المرض وعدم العي والعرج و
 الشيخوخة والسفر الزيادة على فرسخين ومن لا يجب عليه ولا ينعقد به وهو البصير والمجنون والعبد والمسافر
 والمرأه فولد لا يجب عليهم ولا ينعقد بهم وكذا لهم فعلها بقا لغيرهم من ينعقد به ولا يجب عليه وهو المريض
 والاعمى والاعمى والبصير ما زيد من وسمن فانهم لا يجب عليهم الحضور والحضر وانهم بهم العذر وجبت عليهم
 وانقضت لهم ومن يجب عليه ولا ينعقد به وهو الكافر ومختلف فيه وهو من كان مقيما في بلد من بلد من طلاب
 العلم والتجارة ولا يستوطنه بل حتى قضى وطره ضريح فارها يجب عليه وسقده عند ما عذبه خلاف وهذا
 تصريح لعدم الوجوب عليه مطلقا وهو الاصح للاصل فييقن كليله في الطهر فلا يحج عنه الايقن من قول
 الشيخ كذا في فعلها بقا لغيره اشعار بانها على الطهر وهو طاهر الاخبار وان لم يجب كالماني في المسافر العبد
 وقد روى ابو امام عن ابي الحسن عدا اصلت المراهع الامام ركعتان الجمعة فنقض صلاتها وان جلت
 في المسجد اربعه فنقض صلاتها التقليل فيها اربعه اصل والعام حكمه بالافواه لانها حرم الدين لا
 عذر لهم كالمالان بحري اصحاب العذر اولى ولم يستثنوا سوى المجنون وجوزوا النساء والعبد والمسافر
 الانحراف بعد الحضور ومصلون الطهر بخلاف المرض لان المانع في حقه المشقة وفزاله كحضور مشقة
 العذر لازم على تعدي صلاؤه الجمعة والطهر اللهم الا ان يكون في اقامة الجمعة اسطازا يديره مشقة
 والحقوا اصحاب المعادير بالجمعة بالمرض كالمطر والوجل الشديد والتخريف اقول الخلاف الذي اشار
 اليه في طي الطلاب والتجارة لا ياستحق من الشافعية كان يعول لا ينعقد في الجمعة لا ياستوطن بعدا
 مالي على غرم الخرج حتى يعول الى مصر والشام وخالفه ابن ابي حريه ورغم انعقاد ما يكذبها مع انهم
 متفقون على وجوبها عليها وانما الخلاف في تمام عدد الجمعة هم والذي صححه مذهب ان استحق لان النص
 لم يجمع في جبه الوداع وقد وافق يوم غرقه يوم الجمعة وانما لم يجمع لانه من معه لم يكونوا مسوطنين وان كانوا
 غروا على الامامه اياها فلت هذا اذا كان المقيم مخرج من القصر في السفر منه للمقام عسره عند ما مضى
 ملين يوماني مصر ومنه اقامه اربعه ايام غروب في الدخول والخرج عندهم الخضر فلا يجب على المسافر
 لاسق عند ما عذبه اكثر العلماء ووجهها عليه النفي واليزي وهو عدم الوجوب حتى ملته الامام بما ذكرنا
 او يفرض من اسباب الامام ككون السفر معصية وكون المسافر كثر السفر ويحرم الشا السفر بعد الزوال لانها
 تدوجب عليه فلا يجوز الاستعمال بما روى الى تركها كالتجارة والاهو وهذا الزام لابي حنيفة حيث قال يجوز

١٧١
ان يضيق الوقت بما على قولنا ان الصلاة كباقي الوقت فان قلت الصلاة وان حلت باولها الا انها لم
تتمع السفر ولا تضيق الوقت قلت لانها من اوقات ما في دوامه فنية اسقاط الواجب بعد حصول سببها لان
التضييق غير معلوم فان الناس بالعموم لا يرون وقت فعله غير معلوم ويكره السفر بعد التقييد قبل الزوال لعدم حصول
السبب الموجب واذا صلوا الصلاة الى الجمعة لا يفتي بكون الصوم باسرها سببا وانما كرهه لما فيه من منع نفسه من فصل
الزمن لو كان السفر واجبا كالجاء والغدا ومضطر اليه فلا كراهية فيه والا قرب اشياء الحرم ايضا لو كان
بعد الزوال او كان التحلف مودى الى موت النوض او صعوبة الالتحاق بالرفع او اوجاف الاعطاف عن
الرفق في غير السفر الواجب او الغرض في فاته ليس بغيره لو فرغ بعد الزوال فيما سمع منه وبغض السفر
فلا يرضى حتى يموت الجمعة فينبغي اسفاره من موضع محض الغوات لو كان من يدى المسافر جهة اخرى
يعلم انهما في جوار السفر بعد الزوال واشياء كراهية قبله بغير من اطلاق التي وانه مخاطب بهذه الجمعة من
حصول النوض ويحتمل ان يقال ان كانت الجمعة في محل الرخص لم يحل ان يسهل اسقاط الواجب الجمعة وحضوره فيها
بعدى له لا وجوب الا ان يقسم على الحضور وان كان مسافرا لان اياه سفره مشروط بعمل الجمعة ومثله لو
كان بعيدا لم يمتنع من عدمه عن الجمعة في صافى صوب الجمعة فان كان تقرب عليه الحضور غشاه
ان صار في الرخص لانه لو لا حرم عليه السفر لم يكن من مدين تخصيص باعده عدم الوجوب الصبي على المسافر
ويحتمل عدم كون هذا القول محسوبا من المسافة لوجوب قطع على كل تغيير لما عينا كافي بهذه الصورة او تخيرها
في الصورة الاولى محرم في الكفا في اشياء المسافة ويلزم من هذا خروج قطع من السفر عن اسم الوجوب
مشهور وان كانت قبل محل الرخص كوضع روى الجدار او يسمع الادان ان امكن من النوض جازر قال
ابن الجين لو دوى المسافر للمقام خمسة ايام في البلد لزم حضوره بالانه يصح حكم المقيم عنده ومن روى محمد بن
مسلم عن الصادق عليه السلام لما سأل عن المسافر محدث نفسه اقام عشرة ايام قال عليه السلام فقال له يفتي
انك قلت خصالا قد قلت ذلك فقال له ابو ايوب اكون اهل من خمس مال او مواعض يصح زيارته
عن الباقر عليه السلام اذا دخلت ارضا ما بينت ان لك بها مقام عشرة ايام قام الصلاة وفي اذا مضى الشرط
واله شرط عدم عند عدم الشرط وحمل الشيخ الرواية الاولى على انه من خصوصيات مكة والديرة والفاسل على
الاستحباب فانه ما نظرنا الاول فلا يجوز التمام فيها سوى المقام مطلقا ولم ننو على الاصح وهو منبذ الشيخ ولا
مضى التقييد بالجمعة فان التمام يوم السبت التمام على مقام الجمعة كما وقع ابن بابويه على العشرة هو مودود

ان حال الشيخ اذا اقام حصة ناكدة التمام في الحرمين ويحتمل ولكن ظاهر الرواية انه يصح ما لو انقض من التمام
من حصة واحد الفاضل ذلك على الاستصحاب مان اراد به اسما ابام الصلاة مقام خمسة فلم يجره اليه احد
من الاصحاب وان اراد به اسما بحضور الجمعة ذلك فلا بأس به الا ان الرواية ليس فيها تعرض للجمعة وانما
صلاه الجمعة فمن افراد متتابع الاقامة فان صح ان ذلك العذر يحصل للاقامة وحسب الجمعة والافراد الاصح اعسار
العصره لان الرواية باقية منذ اذ القائل به اكر عدد اهل العلم فله حلافا لعلم الجند ولو عد المسئلة من الاجتماع
لم يكن بعدا لو حضر المسافر موضع اقامه الجمعة وحسب علمه وانقضت به على احد القولين لصحته بانه منقطع
بذلك عليه والرواية الضعيفة عن غياث تفتت ذلك وهو موقوف الشيخ في الخلاف وتبعه ابن ايريس والمحقق
ومنع في طين الوجوب والانقضاء وان صار فعلا بالغايدة انه لا يتم به العذر وتبعه ابن حمزة والفاضل لانه
ليس من اهل فرض الجمعة كالبقي ولان الجمعة بالاسبق بالمسافر معا لغيره فكيف يكون متبوعا ولانه لو جاز ذلك
جار انقضاء الجماعة المسافرين وان لم يكن معهم حاضرون واجب بان الفرق بينه وبين البقي عدم التكليف
فانه لا يتصور في حق البقي الوجوب بخلاف المسافر ومع السعة للضرورة والارام بالاعتقاد بما يجتمعهم والطمان
الانفاق واقع على صحتهما وادعاهما عن الظاهر الاصل للمسافر حضور الجمعة لغرضه الكمال
اما المراه ما لافضل لبارك السبي الى الجمعة ظاهري روايه الى عام ولا فرق بين المست والشاب لظاهر الجرم
لعدم الامر لمن بالستر الحريم فلا يجب على العبد باجماعه ومقول اكثر العامة واجبه ما ادعاه وادعاه عليه
مطلقا وعن احمد روايتان وقال الحسن البصري ومناه كس على المخاض وهو الذي يودي الضرر وعلى المكاتب
لما استوفى انقضاء الاجل قبل موالاته وعدم ولا فرق بين ام الولد وغيره لان من الذب وخره وكذا من تحرر نفسه
ولو باياه للولي ما نصف في يوم لم يحك لبقا الرق المانع واستصحاب الرق وقدر وجوبه للبسط وطوره
للاشاقية لانقطاع سلطة السيد عن استبداده وتكريمه في المكاتب خصوصا المطلق وهو بعيد لان مثله
في سفل ساعل اذ يولد فروع في يوم نفسه الى الجدي الكس لصحة الحرفا لانه بالجمعة صح عليه لو قلنا بوجوبها
على قول الشيخ ففي انعقاد ثمة الوجهان السالغان ولا يكون للشبث بالحرفا لاشق الانقضاء ولو الره للولي
بالحضور احمل وجوبه لوجوب طاعته فما ليس عباده فمعهما اولى وعدمه لانه لا يملك انما عباده عليه ولو
حضر منه في انعقاد ثمة القولان المذكوران في المسافر والاعلان واجبه في المخالف على منع انعقاد ثمة
ان حره ما علمه بل ان الكلف لا ينكح من حره لان العبد لا يجب عليه الحضور ولا يجوز الا بالاذن ولو

فلا يعد حضوره في كل العدد لم سكه الكلف من الصدور الحضور المستلزم للوقوف في حال العزفة اذ فيه ظاهر
 وجوب اعساره في العدد من قبل الواجب الشرطي لانه ان حرم بالعدد والاستطاد وجب اذ هو من الحضور
 عليه كما في حق الامعي والمرض والبعيد اجازة كونه العاضل بغيره في الجملة حال الغيب واجتج الشيخ في الخلاف
 بعدم الدليل الدال على اعتبار العدد في البعد وبغيره ولا يخلو قوله فيمن في المسافر من قوة ارتفاع العمى
 فلا يجب على الامعي عند الاصحاب سواء كان مريضا من السجود او سوا وجهه فايد او لا سلف ولم يعم لم يس
 على العمى جرح وهو حاصل في الجملة ووجب عليه الشافعي واجمع الكفة لان عتاب بن مالك قال يا رسول الله
 ان رجل حجج المسجد ان السؤل يحول من بين المسير فهل لي من عند فقال عليه السلام اسمع التذات فقال
 نعم فقال ما اجد لك عندا اذا سمعت التذات والحجاب الجمل على الاستجاب للكد ولا خلاف في سقوطها عنه لو لم يكن
 فايد او وجده باجره في حضوره له ولو قدر عليها وجب عند ما هو موقوف ولو جهرت وحيت عليه وانعدت
 بزر والافوره حيث ارتفاع المرح البالغ حد الاقعد للامه واسفا الحرح ولو لم يبلغ حد الاقعد
 واسفت الشدة وجب الحضور ولو حصلت والسط السقوط اذ لم يحل مثلها عادة ويشي هذا على المتعد كل
 اطلاق الشيخ ولم يذكر المفيد رحمه الله العوج ولا الترضي في الحل وقال في المصالح قد روي ان المرح عند روي
 شعوبه وقف ارتفاع الشيخة البالغة حد العرا والمشفة الكفة لا يطلق الشيخة عليه كل رواية راز
 عن الباقر عليه السلام فرض الله الجمعة المرح ارتفاع المطر لقول الصادق عليه السلام لا بأس ان يسبح الله
 في المطر وفي مضاه الوحل والحل الشديد والرد الشدة اذا حاف القرمعها من في مضاه من عنده من روى كذا
 فوتره تجز وجه الى الجمعة او تضره بدين اذ في كمال حرقه وسبه ذلك قال المترضي وروي ان من كان في
 نفسه ظمما او االه فهو معذور وكذا من كان متشاغلا بحماره او بعليل والد او من جرى مجراه من دوى الحمار
 الكبيدة والرس في سقوطها عن الجوس المتشغف عنها لم يوجب حق موافق عليه وجب عليه الحرح منه السبع
 السابقان ثم كره ارتفاع الصدق على الجمعة واصل في تقديره على اربعة احوال ان يكون ازيد
 من فرسخين وهو المشهور لقول الصادق عليه السلام يجب على من كان حيا على فرسخين ان يركب على شيء
 رواه محمد بن مسلم وعنه ان قد البعد فرسخين فلا يجب على من بعدهما وقول الصادق وامن
 حزة لما قر من خبر رواه السابق وصار ضربه مائة مائة من الماراد من كان على راس فرسخين
 ان يكون ازيد منها فانه قد نفهم منه ذلك لا الساقتض مع ان الراوى واحد قول ابن ابي عتيق

انما يحكي على كل من اواعد من اهل البيت بعد ما صلى الفداء ادرك الجمعة على من لم يكن كذلك انها يجب على
 من اذ اراح منها وصل الى منزله قبل جرح يومه وشبهه بها صحيح زراره عن الباقر عليه السلام الجمعة واجبة على من
 اذا صلى الفداء في اهلته ادرك الجمعة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله انما صلى العصر في وقت الظهر في صاير
 الايام كي اذا قضاوا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وآله رجعوا الى حالهم قبل الليل وذلك منه الى يوم
 القيمة والحوادث على ذلك على النورسبين لو راد البعد على فرسين وصحت عنه الشرط كحر من فعلها
 في بلد من السعي الى الجمعة الاقوى ولا كحر الاحلال بها ولو لم يحصل عنه الشرط سقط الوجوب ولو بعد
 فرسين الى في صحه فان احصت الشرط عنه كحر الواجب الحضور ولو نقص عن فرسخ والحضور ليس الاكمل
 هو الا في الحضور كالاعنى الجماعة ولا تكن العدد من دون ارساط العدو منهم اجماعا وتقول الباقر
 عليه السلام في جماعة وكنت منه العدو وفي وجوب نية الامام لا امامة بناظرين وجوبه على من وجب ومن حصول
 الامامة اذا اعدى به والا قرب الاول لو كان الامام بعد اولى من بالانقضاء شرط كمال العدد فخر
 وكذا لسا فلان حقه ما صح فصح اقتداء بها اما الصبي فحي على قول الشيخ يجوز الاقتداء به بالصبي والاجود المنع
 لارتفاع العلم عنه ونقصه ونقص صلاته اذا سقط بها وص عن نفسه بخلاف العبد والمسافر اما لو كان الامام شقلا
 كسافر صلى الظهر في جواره نظرا من نقص صلاته فهو كالصبي ومن هو اعدا الفرض المشغل ولو كان صرا
 الا ان الفرض غير الجمعة كالصبي والظاهر لسا فخره ما قبل كمال الشرط فجهان فسان واولي الخواص ان
 صلاته ونقصه لا ينقص فيها لو غاب الامام الخطب في الخواص نظرا من مخالفة لما عليه السلف ومن انقضا
 كل عن الاخرى ولا نية الخطبين ان يكونا ركعتين وكذا الاقتداء بالامام من في صلاته واحدة وذهب الرازي
 رحمه الله في احكام القرآن الى الاول لمصلحة الاقرب الا الضرورة لو عرض للامام حدث او غيره مما يحرج
 من الصلاة صح سجدته عندناه لا شرط ان يكون المكلف ممن سجد الخطب وان كان ذلك افضل وفي شرط
 اسداف به العدو وجه لتفاير الامام من وكمل المنع لان خلفته في مقامه ولو لم يسمك الامام فموا من يتم
 بهم سواء كان في الركعة الاولى او الثانية وليس لهم الانفراد ولو كان في الثانية مما لم يكن الاسام لو بان
 ان الامام محدث فان كان العدو لا يسم بدونه الاقرب انه لا يجتمع لهم استفاء الشرط وان كان العدو حاصل
 من غيره صح صلاتهم عندنا ما في الشافعي باب الجماعة عينا اقول الحكم بما ذكرنا لان الجماعة شرط في الجمعة
 ولم يحصل في نفس الامر خلاف باقي الصلوات فان العدو اذا قامت فيها لم يكن مصلح مفرد او صلاة المفرد

هناك صحيح بخلاف الجملة بالوطر نفس الامام فهو اسهل لان صلاحيه صحيح في نفسها بخلاف الحديث ووجه السداد ارساطا صلا
كل هم بالامام وادراكه انهم انما ائلا ارساطا ملابجه ولا يتم ان صلاهنا صحيحه لعدم شرط الصحيح يدرك المأموم الجمعه
بادراك الركوع اجماعا وادراكه في الركوع على الاصح سواء ادى واجب الذكر ارام الروايه الجلي عن ابن عبد الله وغيره
وشرط الشج في الزاويه ادراك مكره الركوع ولو رايه محمد بن مسلم عن الناقض لا يعتقد بالركعه التي لم يشهد مكره باجماع الامم
وجوابه الروايه هناك اشهر والقول به اطهر وعلى هذه الروايه على الافصله لو شك هل كان الامام راكعا او
رافعا لم يعتد بها علما بالاحاطه واشغال الذمه بالحق ولا نزول بدونه فان كان قد بقي ركعه اخرى ولا اصل لها
لو ركع مع الامام في الاولى وروح عن السجود فليس له السجود على ظهره فان انكس السجود بعد قيام الضيق
والحاق في الركوع الثاني وحسبوا وان لم يكن حتى ركع ثانيا فليس له الركوع معهما فاداسجود معه ونوى بها الركعه
الاولى لم يتم صلاه بعد التسليم واداء اجماعا وان نوى بها الثانية او لم ينو ساعى روايه خفض بن غياث عن
ابن عبد الله ان لم ينو تلك السجده للركعه الاول لم يحركه الاول ولا الثانية وعليه ان يسجد سجدتين ونوى انها
للكعه الاول وعليه بعد ذلك ركعه ثامه يسجد فيها وعليها الشج في طواف قال قد روى الطلان الصلاه والترقي
في الصباح قابل بالصحيح في بعض الصلاه لعدم ثبوتها للاولى نظر الى زياده السجود المبطله على امر وان ادر
انما سطل اذ انوى انها الثانية لا ترك نية انها للاولى ورده الفاضل بان افعال المأموم ثامه لا مامه فالاطلا
سفر الى انقضاء الامام وقد نوى الثانية مصرف فعل المأموم اليه وفي المعتبر لم ينص لثبوت ثامه انها للاولى بل
اطلق الطلان حتى راد السجده من احدا ما لا يخار الداله على ذلك واستفعا في الروايه للشار لها فان خفضا
على العصا من قبل الرشيد بشر في بغداد ثم بالكوفه فليس بعد العمل بهذه الروايه لا يستلزم ان الاصحاب و
عدم وجود ما ينافي بهاد زياده السجود مشقة في المأموم كالسجود قبل اتمامه هذا التخصيص بحج الروايات الداله
على الابطال عن الداله اما ضعف الراوى فلا يضر مع الاشتداد على ان الشج قال في المهرست ان كتاب
خفض محمد عليه لو لم تكن السجود في الثانية فالتابعه على قول وهل بمعاطه او مسانف وحيان مسانف
على ان الحمد طهره مقصوده او صلاه مستقلة فعل الاول بمعاطه او بغيره العدل وعلى الثاني بل هي مما
للطهر في القبة لا فعل الاول مسانف وعلى الثاني فعل بها البعاد وادوى لور روح عن سجود
الاولى نقصاه فعل الركوع الثاني ثم ركع مع الامام فرجع عن السجود فقضا بعد جلوس الامام للشج في الامم
فيه وبك الجمعه لور روح عن الركوع في الاولى حتى يسجد بالامام فان لم يكن في الركوع والسجود بعد ذلك

قبل ركوع الامام للسانه افران ثم ركع مع الامام في الثانية وعليه رتبه ما بعد الرحمن من الحجج عن ابي عبد الله عليه السلام
 ولو خفف بعد ركوع من الثانية فالأقرب الباقية انه ادرك ركوعه مع الامام حكما وان لم يكن معلوما لروايه بشك ووجه
 المنع اذ لم يلحق بركوعه مع الامام لو ادرك ركوع الثانية فركع عن سجود ما حيئذ السجدة الامام سجدة ويسمى في الشك
 وروى العاصم ادراك الجهر بالواو استمرار الزحام حتى سلم الامام في الركوع الاول لا شرط في الصحة ادراك
 الماعوم الخطية لان حقها الصلاة في الركعتين وعليه اكثر العامة وقد روى عن الصادق عليه السلام من لم يدرك
 الخطية يوم الجمعة يصلي ركعتين وحده الجمعة فلا يجوز ان يقرأه بعد من قبل من سجد باجماع الاصحاب
 وروى الباقر عليه السلام لا يكون من المكتفين اقل من ثلثة اصال ولا فرق بين ان يكون في مصر او مصرين ولا بين
 ان يكون منهما من علم كنه جله او لا فان صلى جثمان ان نسى احدهما لم يفسد فمعه بعد الاوجه
 الظاهر اذا كان الامام ياد بالهاتفي الصلاة ولو احصى احدهما بالاذن فالأختصاص بالاعتقاد وان كان
 لان تعينه بعض احكام الحضور مع على الجميع فاستسماهم بالصلاة فلهذا من عند فكون فاسد ان لم يفسد
 او بوجوه الروايات الاولى وجوز بالجمع تعذر الامام للاحاد فالحكم بصحة الاولى ولا فرق بين قصه الصلاة وقضاؤه
 ان يعلم او انما سلطان اذا كانا نادوين لا مشاع حجتها معا ولا اولونه في احد ما ان كان
 الوقت باقيا صلوا الجمعة والاظهر علم السابق عما لم يسم علم السبق في الجملة ولم ينعن السبق
 وفيه وران احد ما قول الشيخ انه يصلون جميعا مع السجدة لان مع الحكم بوجوب الاعادة كان المهرم يصل
 فيه حمد وان للصحة مشروطة تعلم السبق وهو معقود ما سقت الصحة والناي قول العاضل انه يصلون الظهر
 لانما لم ينعن بجمع جميع فكيف تعاد لنفس العامة وجه بالصحة منها لان كل واحدة منهما عادت على الصحة فلا
 يفسد السك الطاري ويضعف بغير شرط الصحة او يعلم السبق ويومعه وم بالنظر الى من كل واحد
 منها ان سببه السبق والامر ان يفسد الصلوة لان احد ما قول الشيخ رحمه الله وهو وجوب اعادة الجمعة
 عليها مع السجدة لان الجمع فينبغي في الذم ولم يعلم الخوض عن عمدتها اذ من الصور الممكة اقراسها والقول الثاني
 للعاضل انه يجمعون بين اعادة الجمعة والظهر اخذنا جميع الاجتناب لانه ان كان الواقع لا قرآن في الجمعة
 واجبه وان كان السبق في الظهر واجبه ويجمعون على جمعه او يضاعفون ولا يفرقون فالأقرب قول الشيخ
 لان اجماع الرضوان خلاف الاصل الا انه بالجمعة قائم حتى تعلم الفعل والمقتضى من المكر لا التيسر لانهما اذا
 سقت الصلوة فسطط الطارية عليها ولو اخرج بعد عقده من قبل من سببه السبق في سببه السبق اليها وان علم عدم الادراك
 في

صلی الطهر الوقت وفيه مسائل اوله زوال الشمس يوم الجمعة وقال المرفعي يجوز ان يصلي عند قيام الشمس
وحديث ابن فضال قبل زوال الشمس بعد ربه بعض الخائفه بوقت صلاه العبد وبعضهم بالساعة السادسة لان ماكر
كان كطه وصلي قبل نصف النهار لما رواه انس كان رسول الله صلى الله عليه واله يصلي الجمعة اذ ارادت
الشمس وقال ابو عبد الله عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة حين يروى الشمس قد شرأك وكطه في الطل
الاول ومعل الصالح لا يعارض معل النبي صلى الله عليه واله افوه اذا صار الطل مثله عند الشرح والاعلان
ولم يصح لهم على جهة الا ان النبي صلى الله عليه واله كان يصلي واما هذا الوقت ولاد لانه لان الوقت الذي كان
يصلي فيه ينقص من هذا العدد غالباً ولم يقل احداً الوقت بذلك الناقص نعم لو قيل باحصاء من الطهر بذلك العدد
كما هو مذهب العامة بوجه بوقت الجمعة وقت العصر يوم الجمعة وقت الطهر في سائر الايام وقال ابن ادريس بن عبد
وتبعها ما صلا الطهر لمحقق السليبي واصالة النفا وتحت الروايات على الافضلية لانها تدل منها وقال ابو الصلت
مخرج وقتها ما لم يضي من الزوال فافسح الادان والحطتين والصلاة فصلي الطهر حنفه وقال الحنفى فيها
ساعة من النهار لا روى عن ابي جعفر عليه السلام انه قال وقت الجمعة اذ ارادت الشمس وبعد ساعة ولا يجامع المسلمون
على العبادة بها كاي زوال الشمس وهو دليل النصيب وروى زرارة عن الباقر ع ان صلاه الجمعة من الامر
المعصى انما لها وقت واحد حين يروى الشمس لو خرج الوقت وهو قبلها بها اتعبها الجمعة اذا ارادك
ركعة في الوقت سواء كان اماماً او اماماً او معتبر بعض الاصحاب ادراك يكبره الاحرام والاول انبى ما هو
لانا لا نكتفي بالكبر في غير هذه الصلوات بخلاف العامة مع ان بعضهم يقول بطلان الجمعة بمرور الوقت وبطلان
ظهور بعضهم بطلانها من راسها على ان بناء على ان بناء الوقت شرط في صحة الجمعة ويدفع عموم ولا تطله انما لكم
من ادراك ركعة من الوقت بعد ادراك الوقت ادا تحقق فوقيت الجمعة صلت الطهر ولا يكون قضاء
الجمعة لعدم المساواة في العدد ومن قبل من الاصحاب بانها تعفي طهر الاراد به فيها الدعوى وهو الايمان كما
في قوله تعالى فاذا قضيتهم فاسكروا واما لما في به وظيفة الوقت فان الوظيفة باصالة الجمعة وعند تعذر ما يصح
الوظيفة الظاهر الا شرط في صحة صلاة التوهم ادراك الحطتين ادا كان من خطب الامام للعدد وان لم يخف
سواء لم يرويه الجلي عن الصادق عليه السلام في من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة يتصل ركعتين نعم يكون المأموم
محبطاً لو طفي ادراك الخطبة لو حجب الحضور بعد ما وخصر صاع على جعله من الركعتين
الحطتين وفيه مسائل ارجع الاصحاب على ان الحطتين شرط في انعقاد الجمعة وعليه العامة الا الحسن البصري

فانه في اشهر الطهارات لا فرق بين العامة فانهم اتفقوا بالواحدة لما روي ان النبي صلى الله عليه واله الكعب الى مصعب
بن عمير ان اجمع من ملك وكرم بالله وازدلف اليه ركعتين وان عثمان في اول ولايته لما روي عليه كعب الى واحدة
التي فيه وجوابه معارضة بفعل النبي صلى الله عليه واله واول من القول والتذكير بالله لا يخرج فيه بانه قره او كثره فعل عثمان
ليس محض العامة بقول من ان رخصته لسعد الخطيب يجب فيها القيام الامع الغدرا تيسرا بالنبي صلى الله
عليه واله والكلما بعده وروي معوية بن وهب عن الصادق عليه السلام ان ابتداء المجلس في الخطبتين من
معوية لو كان ركبتيه وبحب المجلس منها جلسه لا كلام فيها لمعصلي منها للناسي ورواية معوية ايضا عن
الصادق عليه السلام يجب فيها الطهارة من الحدث على الاصح للناسي ومن البراءة وصححه عبد الله بن
سنان عن الصادق عليه السلام وانما جعلت الركعتين من اجل الخطبتين في صلاته حتى ينزل الامام ولا خلاف
في حال فالحمد او المألف في الشرائع والاحكام الامام في الاجماع عليه وقال الحلون العلية لاشهر الطهارة لا طل
ومع النبي صلى الله عليه واله الطهارة لا يدل على الوجوب فانه كان يحافظ على المنذوبات كما نظمت على
الواجبات ولا يقدح في الاصول انه لا كعب للناسي مما لم يعلم وجهه والحوار الاصل مصار الى خلافه
للدليل والرواية الصحيحة فانه مع النبي صلى الله عليه واله يبين بقول الصادق عليه السلام الا انما
بعد الزوال لقوله في صلاته ولا نعد ثقتان البراءة وروي محمد بن مسلم عن حدث من غير المسؤل طاهره انه
الامام كبح الامام بعد الاذان معصدا الميزة محط وهو قول معظم الاصحاب وقال الشيخ كثره بل الزوال و
تدل فيه الاجماع واخاره في المعنى وروي العامة عن انس ان النبي صلى الله عليه واله كان يصلي اذا مات
الشمس وظلمه ان الخطبة وقعت قبل ميلها وروي الاصحاب بسند صحيح الى عبد الله بن سنان عن الصادق
قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يجمع بين زوال الشمس وقدر شراكت محط الطل الاول فقول من ان
قد زالت فانزل فصل وهذه الرواية قوية اسنادا وشاوا واما ما ان المراد بالطل الاول هو الثاني
المراد على التقياس فاذا انتهى في الزيادة الى محاذ طل الاول وهو ان يصير طل كل شيء طل طل الطل
كما اوله انفاض بعد لانه خلاف الظن وحيث ان الطل لغا قبل الزوال الاصل عدم
النقل ويعتد بالاول رفع للثبوت غير الثاني وانما ان روال الشمس تحق ثبوتها في ميلها عند ضعف النهار
والثبوت في الزاكن فانه لم ايضا على ان الثاني يتم منه ظاهرا التماس اجماع بعد وقوعه عند ضعف النهار
الباول يجب في الخطبة استوت وضوء الحمد والصلوة على النبي واله والرعط ورواية ثبوت الزوال

واجب الشيخ في احد قوله سورة ما رواه سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام وهو يصفه مني وليس يصح بالوجوب
وقال ابن الحنفية والمرتضى بكس في الاخرة قوله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان الاية ولورده البرنطي
في جامعهم ورواه ابن مقرب عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام وابو الصلاح رحم الله لم يذكر العراه في الخطبة
ولا يدل على قضاها بعدم الوجوب وكذا الريث بن ابي الخضر اعني الحمد والمعهه وايضا عما لم يرد في كل
الناس في كلام المرتضى وجوب الاستغفار للؤمنين ههنا وكب السلف بالشهادة بالرسالة في الاولى و
الصلاة على النبي في الثانية لو لم نعم العدد العربية احتمل فواجزاه بالعجمية الى فهو هنا تحصيل المفروض
ستجيب الخطبة امورا احدها استقبال الناس في خطبة عملا لما ثور عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى السكوني
عن الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل واعظ قبله ان يسلم على الناس اول يصعد المنبر وفي المرتضى لما
روى عن عمار بن محمد بن ربيعة عن علي بن ابي طالب قال من السنة اذا صعد الامام المنبر ان يسلم اذا استقبل الناس
وعليه على الناس وقال في الخلاف لا يستحب التسليم مكانه لم ينع عنه سنة الحديث الاعتماد على قوله
ابو سعيد او مصيب بن اسباط النسي في ما رواه في انه كان خطب وفي بلد تصيب وروى عن عمار بن ربيعة عن الصادق
عنه وهو كان في قوس او عصى النعم شتاء كان او صيفا لا يرتد ابره ويمنه او عدلى رواه سماعة عن الصادق
عنه لانه انساب بالوقار والناس وفي رواية عن زرارة بن ابي انيس البرد والعمامة القيام على منعه لذلك
ايضا ورفع صورته بحيث يكثر الاستسلام والاقرب وجوب اسما العدد للناس وحصول الفائدة كثر
بليغا يعني جمعة من الفصاحة الى حلوص الكلام من التقيده ومن البلاغة الى بلوغ عبارة كنهه الى
نفس مع الاخر اذ من الاكار المحل والطول الممل مواظبة على الصلوات في اول اوقاتها واتصالها
بما يامر به وانزاجه عما ينهى عنه ليكون وعظا على العلوب الا ان حضور العدد وشروط في جميع
الخطبة كما هو شرط في جميع الصلاة ولم تقف فيه على مخالفته عليه على الناس في سائر الاعصار والامصار وحلا
ان خيفنا مسوق بالاجماع ولو حق به اعني الاجماع الفعلي من المسلمين المشهور ان السامع يجب عليه
الانصات للخطبة وحكم عليه الكلام افي نه الا كره وحديث محمد بن الحسن بن سنان الصحيح يدل عليه تسوية بين المسلمين
في الاحكام وفي جميع محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد ان يكلم حتى يفرغ
الامام من خطبته فاذا فرغ الامام من خطبته تكلم ما يشاء من ان تعام الصلاة ولا الشئ من قبله الاجماع وقيل
ما كراهية واستحباب الانصات وهو قول الشيخ في كل موضع من الخلاف لعصاة الاصل ويدفعه الدليل

لا سئل الصلاة ولا الخطبة بالكلام ولو قلنا تتحرية لا امر خارج عن الخطبة الطان لحكم الكلام مكره بين
الخطيب والسماعين او الكرايمية الضرورة وقد روى العامة ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه واله عن الساعه وهو خطيب
فقال ما اعدت لها فقال حب الله ورسوله فقال اكس مع من احب وهذا ان صح دليل على الجواز للخطيب
والطائفة يدل على السامع بطريق الاول وقد روى العامة ان النبي صلى الله عليه واله قال اذا قلت لصاحبك
اصمت معه لعوس سأل ابو الدرداء الى بن كعب عن سورة تبارك متى ازلت والى الخطيب فلم يجبه
قال له ليس لك من صلاتك الا بالعباد ما جاز النبي صلى الله عليه واله ذلك فقال صدق اني
المرتضى رحمه الله يحرم ايضا من الاعمال بالاجور مثل في الصلاة نظر الى الحديث السالف وانها بدل من
الركعتين قيل الخلاف في التحريم والكراهية لما هو ممن يمكن في حقه السماع انما لا يمكن كالبعيد والاعم
فلما يجوز الكلام عند الضرورة كتحذير ابي من الردى وشبهه الطان حاله الجوس من الخطيبين في تحريم
الكلام كمال الخطيبين لانه في حكم الخطبة وجزءه الفاضل لعدم سماعه شيء يشغله عند الكلام روى
الاصحاب عن الصماء النبي عن الصلاة حال الخطبة ومما يدل على ذلك قوله في الصلاة فيهما قوله لان
ونهارا وبيان عن النبي صلى الله عليه واله معنى ان يكون اذان المحدث بعد صعود الامام على المنبر
والامام جالس يقول الباقية عليه السلام فيارواه عبد الله بن جهمون كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا اذاع
الى الجمعة فعد على المنبر حتى يفرغ المحدثون وروى ابي اسحق بن الحنيفة عن ابي عيسى والاكثروا قال ابو الصلاح
رحم الله اذا زالت الشمس امر مؤذنيه بالاذان فاذا فرغوا عنه صعد المنبر فخطب ورواه محمد بن مسلم قال
سالته عن الجمعة فقال اذان اقامته يخرج الامام بعد الاذان فصعد المنبر وسفر على الخلاف ان الاذان
الباقي الموصوف بالبدعة او الكراهية ما هو اسن ادر يس يقول الاذان التي عنه هو الاذان بعد نزوله
مضافا الى الاذان الاول الذي عند الزوال والشيخ في المبسوط اطلق كراهية الباقي وروى انه من فعل
عثن رمال عطا من فعل معوية وصماه بعض الاصحاب كمالا بالنظر الى الاقامة وروى خفض من عباد
عن جعفر عليه السلام عن ابيه قال الاذان الثالث يوم الجمعة بدعة قال في المبتر خفض ضعيف والاذان
ذكره تقي الدين العظيم لكن من حيث لم يعلق النبي صلى الله عليه واله ولم يامر به كان احيى بوصف الكراهية
لا حاجة الى الطعن في السمع مع قول الرواية الاولى وعلق الاصحاب لما قبلوا على ان الخطبة البدعة
ليس مكرها في التحريم فان المراد بالبدعة ما لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه واله ثم تجدد بعد موته وسعى الى تحريم

ذكره وقد سادك في القواعد في الاداب وفيه سابل قد سبق استحباب الجمعة والناس من
فيها والجمعة والصوم والشغل يصرون ركعة وتسبب التائب لها بالفضل لما سبق وحلق الراس وتقليم الاظفار
وجز الشارب والطيب وليس افضل الثياب ولكن يفضوا السعي بالسكينة والوقار ما سار يقول الله
عني تفسر قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وعلى العيدين والجمعة وقال عليه السلام لستين احكم يوم الجمعة
وسطه ولسح حليته ولبس انتظف ثيابه ولبسها للجمعة ويكون عليه في ذلك اليوم السكينة والوقار وعن النبي
صلى الله عليه واله اوجب الله تعالى اليه بفسا اجباؤكم وكفن فيها موتاكم ويتأكد التحلل في حي الامام والزنا
في غير غيره تسبب الدعاء الامام توجه بقوله اللهم من تبتا وتعا الى اخره رواه النجاشي عن
الباقوه والمباكرة الى المسجود عن الباقر عليه السلام ان كان سكر الى المسجود يوم الجمعة حين يكون الشمس قد
ج فاد كان شهر رمضان يكون صل ذلك وروى عبد الله بن سنان قال قال الصادق عليه السلام ان
الحان لم تخرق وروى يوم الجمعة لمن انا وانكم تفتنون الى الجنة على قدر سبقكم الى الجمعة وروى العامة
في الصحيح عن النبي صلى الله عليه واله انه قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن
راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبش او من راح في الساعة
الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بقرة فاذا خرج الامام حضرت
المسكية يسمون الذكر وهذا حجة على ما لك حيث انكر استحباب السعي قبل النداء وروى الكليني باسناده
الى محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام يجلس للذكر يوم الجمعة على باب المسجد فيكتبون الباس على منازلهم
الاول والثاني حتى يخرج الامام وروى عنه رواه العامة تسبب الخطيب المجلس اذا صعد على
المبنة صل الخطبة بعد قراءة قل هو الله احد رواه محمد بن مسلم وليكن ذلك بعد سلامه على الناس لما ترو
يجب عليهم الركعة وتسبب حرمي ساعة الاجابة في يوم الجمعة الدعاء وروى معوية بن عمار عن ابي
عبد الله عليه السلام ان الساعة التي تستجاب فيها الدعاء اذا خرج الامام فقال ان الامام يعجل ويؤخر فقال
عليه السلام اذا زانت الشمس وفي الصباح عن النبي صلى الله عليه واله ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها
عبد مسلم ولا عبد مسلم الا اعطاه باءه وفي رواية اخرى لا يسأل الله فيها جزا الا اعطاه ولم
يذكر الصلاة وعنه صلى الله عليه واله ان من اجلس الامام الى ان يقضى الصلاة وقال الشريفي الخلاف
ما بين فرغ الامام من الخطبة الى ان يصوي الناس في الصفوف من قوله من الاعاءق عليه السلام في الحج

قال بعد ساعة أخرى من انقضاء النهار إلى غروب الشمس وروى انه اذا غاب عن الشمس فاصبر وان غاب
 كانت تحرى ذلك مستحب مروي للثوري عن النبي صلى الله عليه وسلم من الغائط في نزع البلاء أي الملع و
 مستحب تقصير الخطب لروى في الصحيح ان مما راخبط ما وجد المبلغ فلا نزل فلما بالبا القمصان بعد
 واوجرت تلك سمعت فقال اني سمعت رسول الله يقول ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته منته
 من فقهه فاطلبوا الصلوة واقصروا الخطبة فليكن الميسر الميم وكسر النون وشديد النون معناه المخلقة ^{اله}
 والعلامة بكرة الغير الامام ان يحل رقاب الناس قبل خروج الامام وبعده وسواء كان له وضع
 مقتدا ام لا يقول النبي صلى الله عليه وسلم يحل رقاب الناس اذنت وايضا اي بطات مستحب زيادة
 العمل الصالح في يوم الجمعة والصدقة الاكثر من الصلوة على النبي واله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة روى
 عن زيد بن اسلم عن ابي عبد الله اذا كان ليلة الجمعة نزل من السماء ملكه بعد الذر في ايديهم اعلام الذهب
 وفر الجلس الغضة لا يكتبون الى ليلة السبت الا الصلوة على محمد واله صلى الله عليه وسلم فاكثروا بها من ان من
 السنة ان يصلي على محمد واله ليلة الجمعة الف مرة في سائر الايام مائة مرة وروى القاسم عن الصادق
 عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اكثر من الصلوة على في الليلة التوا اليوم الا ان
 ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمثل الى كم الاكثر فقال الى ما زاد وما زاد هو افضل وروى الفضل عن ابي جعفر
 عليه السلام قال ما من شيء بعد الله يوم الجمعة احب الى من الصلوة على محمد واله وسبب ان يحرق
 الخارج من المنزل كحرق النساء والداحل اليه يدخل ليلة الجمعة رواه عبد الله بن سنان عن الصادق
 عليه السلام ان رسول الله كان يستحب ان تقرأ في صلاة الغداة يوم الجمعة سورة الرحمن ثم
 تقول كما قال فباقي الاية كما تكذبان لا بشئ من الاية رب الكذب رواه حماد بن عثمان عن ابي
 عبد الله هو قراءة الكف ليلة الجمعة فاما كفارة لما من الجمعة رواه محمد بن ابي حمزة عن علي بن محمد
 وروى من قرا يوم الجمعة بعد الظهر والعصر مثل ذلك ويستحب قراءته التوحيد بعد الجهر مائة مرة ^{اله}
 مائة مرة وقراءه سورة النساء ويورد الكف والصافات وزينة النبي واله صلى الله عليه وسلم وتبكيه زيارة
 الحسين عليه السلام ويكره فيه انشاء الشرح والحيمة ويستحب ان تقول عقب العصر يوم الجمعة ما رواه
 ناجية قال قال ابو جعفر عليه السلام اذا صليت العصر يوم الجمعة فقل اللهم صل على محمد واله واصلي
 المرضيين بافضل صلواتك وبارك عليهم بافضل بركاتك وعلهم السلام وعلى ارواحهم واجسادهم ورحمهم الله
 الام

بركة قال من قال في ذر العكر كس الله ما له الف حسنة ومحا عنه ما له الف سيئة وقضى له ما له الف ما قد وقع له بها
 الف درهم وروى امان بن ابي عبد الله قال ان للجمعة حياء حرم ما ياك ان تضع او تقصر شي من عماده
 والتمس اليه بالمل الصلح او ترك الحارم كلها فان الله يضاعف فيه الحسنات بخفضه السيئات ويزنق فيه البركات
 قال في ذكر ان يومه من ليته فان استطت ان يجيبها بالصلاة والدعاء فافعل وروى جابر عن الباقر عليه السلام
 من لم يعلم الجمعة عارفا حتى اهل هذا البيت كتب الله براءة من النار وبرأة من العذاب ومن مات ليلة الجمعة
 اعتق من النار في الاحكام ومنه مسائل يحرم البيع بعد الاذان للجمعة وقال الشيخ في الخلاف يحرم
 اذا جلس على المنبر بعد الاذان ويكره بعد الزوال قبل الاذان لعلة تعالى وذرو البيع اوجب تركه لمكون فعله
 حراما لم فعل البيع هل يتعقد فيه قولان احدهما هو الاقوى انعقاده وفعله الشيخ عن بعض الاصحاب
 قال المتأخرون والاصل البطالة وفيه قال الشيخ رضي المسئلة على ان النهي في غير العادة هل هو مفسد ام لا
 تقر في الاصول انه غير مفسد لو كان احد المتبايعين من لا يحاطب بالسبي كان سائغا بالنظر اليه حراما
 بالنظر الى من يجب عليه السبي وقال الشيخ ويكره للدلالة لانه اعانة على فعل محرم قال الفاضل لتبطل بعض الترخيم
 تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ثم معنى الترخيم عليه لصلوا وهو قولي قال في المعبر بالبحر من البيع
 من التعمد اقتصارا على موضع النص والقياس عندنا باطل وتوقف فيه الفاضل ولم يحملها البيع على
 المعاوضة المطلقة التي هو معناه الاصلى كان مستفادا من الاية يحرم غيره ممكن تبطل الترخيم بان الامر بالنهي
 يستلزم النص عن ضده ولا ريب ان السعي باحواله يحقق النص عن كل ما ينافيه من مع وغيره ومنه ان
 وعلى هذا يحرم غير العقود من الشواغل عن السعي ليس من شرط الجمعة المصير على الاظهر في الفتاوى و
 الاظهر في الروايات حب الطلب في روايته من ريد عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام
 لا يجد الا في معرعات فيه الحدود وروى خفض بن غياث عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام
 القوي جمعه والاخرى في العيدين وطلحة بن زيدي تروى وخفض عامي وقال ابن ابي عمير صلاه الجمعة فرض
 على المؤمنين حضورها مع الايمان في المهر الذي هو فيه وحضورها مع امرائه في الامصار والقوى العالسة
 عنه وفي المبسوط لا يجب على البادية والاكراذلة لا دليل عليه ثم قال لو قلنا انها يجب عليهم اذا حضر العدد
 كان قديرا والاطاعة بشرط قيم الاسطنان او حكمه لعدم اجتماع الجمعة مع السفر من متى الى مكان
 من السجدة هو الحق به وان استثنى اشان ولا يمكن الجمع اقرب بينهما وكذا لو زادوا على الاسن ولا السجدة

فارق موضعها فان كان مصلاها باقيا مبرأوى به لم يطل المكث وان لم يكن باقيا فلما اولوية لزوالها
والغافلان والطلوع في طائفة اولي الحسن الحاجب الى القيام وليس سعيه عند دعا الحاجة كتحريده طهارة وازالة
بخاسره وشبهها من الضرر ان يحذر اقامه الجهر خارج المصلح الا مثل وان كان اقامته فيه
في سجده افضل ثم شرط ان لا يبلغ المسافة بحيث يلزم الحارس من التمسك لعدم انقضاء الجمع الا ان يتفق خروجهم
في عصره المسافة او يكونوا ممن لا تعرف عليهم من سقطت الجهر عنه سمي ان يصلح الطهر في المسجد الا اعظم
لما قر من فضيلة المساجد ولو صلاها ثم حفر الجمع لم يحس اذا كان من اهل وحرب الطهر فالصلى لو صلاها
بلغ وحسب لعدم سقوط الواجب بغيره ولانه لو صلى الطهر ثم بلغ بعد ما وجبت اعادتها عنه با ولا يجب على
من سقطت عنه باخير الطهر الى خروج الجمع بل لا يستحب لان المباداة الى اول الوقت افضل لم يحصل معا
والعارض منا لو لم يكن الا انما مضى استحب تقديم الطهر على صلاة الجمعة مع ان صلى ركعتين
واتمها بعد تسليمه جاز ما روي ان الصادق عليه السلام قال في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا الجمعة في وقت يصل
معهم ولا تعرف من معاك حتى تصل ركعتين احسن وروي ان الباقر عليه السلام كان يصلي في منزله
حكم الجمعة في صلاة العيدين وفيه ثلاثة مطالب في وجوبها وشرايطها وروى
واجبة باجماعها وفرض وانما بعض العامة فرضها وروى على وجوبها بنا على كل الفرق من الواجب
والنقض ومنهم من نسب الى انها فرض كناية واحرون ذهبوا الى انها سنة لما قوله تعالى فصل لربك وانحر
قال بعض المفسرين في صلاة العيدين والاشحيه وقال تعالى قد افلح من ترك ذكر اسم ربه فصل في
كثير منهم من زكاة النذر وصلاة العيدين لان النبي صلى الله عليه واله الا انه عليهم السلام داوموا عليها وقال صلى الله
عليه وسلم الا ايتعنني اصلي وروى عن الصادق عليه السلام بطر كسره انه قال صلاة العيد فريضه فان قلت
فقد روي زياره عرفة انه قال صلاة العيدين مع الايام سنة فلي المراد انها ثابتة بالسنة قال الشيخ في التهذيب
فان قلت بعد ذلك ان الكتاب والعلما لم يثبتوا ولا قطع في طهارة وبالسنة فعلا وقد لا علم القطع و
لواشع قوم من فعلها فلو كانوا عليها كما يتعلمون على بعد الصلوات الواجبة ثم لا يكتفون حتى يركبوا الجمع الخلف
من العامة وشروطها شرط الجمعة السالفة لان فعلها من النبي كان على ملك الشرط وروي زياره عن
احد ما عليها السلام ان قال انها صلاة العيدين على الحميم ولا صلاة الايام ثم فرق امن الى غيبيل رحمه الله
في العيدين العيدين والجمعة فذهب الى ان العيدين بشرط فيه بسبب الكسبي في الجمعة بالجمعة والطائفة رواه

لا مال لو كان الى القياس لكانا جميعا سواء لكنه يقتضي من الخلق سبحانه ولم يعف على روايته ما لا يعلم على القصد المقصود
 بعدم ادله الوجوب وتعارف الجمع من الاصحاب بانها مع عدم الشرط يصلح بجماعه وهو اصل مفردى ^{سلك}
 يصلح بان لم يجب عليه من المسافر والعبد والمرأة ما بان ان اقيم في البلد فرضه مع الامم وقال السيد الرضوي ^س
 روه يصلح عند فقد الامم واحلال بعض الشرط فرادى وقال ابو الصلاح بجمع فيها مع احلال الشرط وجز
 الاكثر بها يصلح جماعه قال الشيخ محمد بن ادریس من قال يصلح على الانفراد اراد به من الشرط لا احكاما مشفوعة
 وقال الشيخ قط الدين الراونسي من اصحابنا من سلك الجماعة في صلاه العيد منه ملاحظتين ولكن جمهور الامامية
 يصلح بها جماعه وعلمهم جرد نص عليه الشيخ في الخيارات وقد روى عارض عن الصادق عليه السلام انه قال لا صلاة
 بالجماعة في صلاه العيد في السطح او بيت قال لا يؤمن بهن ولا يخرجن وربما نفق منه نبي الجماعة فيها وكذا في رواية سماعة
 عنه عليه السلام قال لا صلاة في العيد الا مع الجماعة فان صليت وحدك فلا باس وقد حكى عن رواية عارض في بابك
 الجماعة بالنساء وعن الثانية ان المراد بها اذا كانت فرضه لا يكون الا مع الامم كما قال في التهذيب وقد روى
 عبد الله بن المغيرة قال حدثني بعض اصحابنا قال سالت ابا عبد الله عن صلاه الغنم والاضحى فقال صلوا ^{كيفية}
 في جماعة وغير جماعة وقامه من عدم الجماعة ^س سجد لمن كان له عذر عن الخروج مع الامم ان يصلها
 في عهده وروى منصور عن ابي عبد الله ان اباه مرض يوم الاضحى يصل في بيته ركعتين ثم نفي وروى عبد الله
 بن عثمان عنه قال من لم يسهل جماعة الناس في العيدين لم يقبل ولطيف فارجع وصل وحده كما يصل
 في الجماعة قال الشيخ لا باس بخروج العمى من البيت من من السافر في صلاه الاعياد ليس بشدن الصلوة
 ولا يجوز ذلك لذوات البيات منهن والحال في هذا الكلام امران ^{ان ظاهره عدم الوجوب عليهن}
 لعله لما رواه ابن ابي عمير الصحيح عن جماعة منهم حماد بن عثمان وشام بن سالم عن الصادق عليه السلام انه قال لا
 باس بان يخرج النساء والعبد للعرض للزرق الا ان لم يخلص فيه العجايز وقد روى عبد الله بن عثمان قال
 انما رخص رسول الله صلى الله عليه واله للنساء العواتق في الخروج في العيد للعرض للزرق والعواتق الحراري
 حين يدركن ولكن معارض بما رواه ابو اسحق ابراهيم الشافعي في كتابه ما شاهده الى على عليه السلام انه قال لا يحسن
 النساء عن الخروج في العيدين وهو عليهن واجب لان الادلة عامة للنساء ^{الشيخ منع خروج ذوات}
 البريات والرجال والحديث دال على جوازها للعرض للزرق والامم الا ان يريد المحصنات والمكاتب كما هو
 ظاهر كلام ابن الحنفية قال يخرج اليها النساء العواتق والعجايز ونقله الشافعي عن يوحنا بن دراج من قدام

علمنا لو كانت هذه الصلاة بخروج وقتها في قضاها خلاف حال الشئ في التذنب من مائة الصلاة يوم
العلاج القضا ويجوز له ان يصل في ان شاء ركعتين وان شاء اربعاً من غير ان يقصد بها القضا وقال ابو الصلاح
اذا فاتت لم يجز قضاؤها واجبة ولا مسنونة وقال ابن ادرس سجد قضاؤها قال ابن حزم اذا فاتت لا يلزم قضاؤها
الا اذا وصل الى المحل وحلست منها لما قال ابن الجيند من مائة وحل الحط من صلاتها اربعاً كما جمعه وقال
ابن الصبا يصل مع الشرائط ركعتين ومع احكامها اربعاً كما قال علي بن ابي حمزة في صحيح زرارة من لم يصل مع
الامام في جماعة يوم العيد فلا صلاة له ولا قضاء عليه ويؤيده ما تقرر في الاصول ان الاحكام لا تتبع القضا في
الموت وحديث عبد الله بن المغيرة عن طلح بن قيس عن القضا لا يطلق الا بعد روى ابو الحرث عن الصادق عليه السلام
قال من فاتته العيد فليصل اربعاً من تاج يوم قول النبي صلى الله عليه واله من فاتته صلاة فليقفها كما فاتته
المسحور عن القضا بالحكمة قال ابن الجيند يصل اربعاً مفصلاً يعني مسلمتين وقال علي بن ابي حمزة
صلها بتسليمه ولم يصف على احد ما اذ روى الرابع مع ضعف سند مطلقه وقها من طلوع الشمس الى
الزوال وفي طراد خلف الشمس واسفل وقال ابن ابي عمير بعد طلوع الشمس وما سفلان وبنها من
رواية سماعة قال سالت عن القضا الى المصلي في الفطر والاضحى فقال بعد طلوع الشمس وفي رواية زرارة
عن ابي عبد الله عليه السلام في الفطر والاضحى اذان ولا اقامة اذا هما طلوع الشمس فاذا اطلعت فخرجوا
وقت الخروج بعد طلوع الشمس لانه اول الوقت ولرواية سماعة وزرارة المذكورين وهو قول الشيخ و
ابن الجيند وطاهر المنبذ انه يخرج قبل طلوعها فاذا اطلعت جبره ينهيه صلى الله عليه واله وسارعه الى مغفره من ذلك و
عارض الفاضل بان التعقيب في المصلي في الساجدة الى طلوع الشمس اول وقت قوله رحمه الله في الساجدة اشارة
الى دفع سوال هو ان التعقيب يمكن في طريقه وحده في يصل العيد يكون جماعة من الكثرة والتعقيب واجباً
بان ذلك وان كان يمكن الا ان فعله في الساجدة افضل وقد تقدم ان الافضل للتعقيب بلا زرع مصلاه الى
فراعه وان تعقب صلاة الصبح منها مطلق الشمس لو ثبتت الرواية من الغنم ان كان قبل الزوال
صليت العيد وان كان بعده سقطت الاعلى القول بالقضا وقال ابن الجيند ان تحقت الرواية بعد الزوال
افطر او غدا الى العيد لا روى عن النبي صلى الله عليه واله قال فطركم يوم تفطرون واضحا لكم يوم تصحون وعرفتم
يوم تعرفون وروى ان ربك يشهد واعنه صلى الله عليه واله انه راد الهلال فامرهم ان يفطروا واذا اصبحت
ان بعدوا الى مصلاهم وهذه الاخبار ليست من طرقنا بحرم السفر على الحاطب بها بعد طلوع الشمس

لا سئل في الاحكام الواجب ويكره بعد العزيم تعين الواجب ولكن فيه نفويت الوجوب الرواية عام من
 حميد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام اذا اردت الشخص في يوم عيد فانما يخرج الصبح وانت في البلد فلا يخرج من
 مشهد ذلك العيد ولا لم يلب الواجب حمل النبي على الكراهة سعى الاصحاب بها الا بذكر اداء الله شرفا
 تأييدا للنبي صلى الله عليه واله فانه كان يصليها خارج المدينة وروى عن الصادق عليه السلام معوية بن عمار ان
 رسول الله صلى الله عليه واله كان يحج من مكة الى اقصاها وروى ايضا معوية انه كان يحج الى البقيع
 فصلى الناس فقال انصليين يومئذ على بياض الارض وروى محمد بن يحيى عن الصادق عليه السلام السنة على
 الامصار ان يترددوا في امصارهم في العيدين الا اهل مكة فانهم يصلون في المسجد الحرام وقال ابن الجندب ذلك لم
 يثبت وكذا استحب اهل المدينة لحرم رسول الله صلى الله عليه واله في حجة ما تقدم وباراه محمد بن الفضل الهاشمي عن
 الصادق عليه السلام قال ركعتان من السنة ليس تصليان في موضع الا بالمدينة تصليان في مسجد رسول الله صلى الله
 عليه واله في العيد من ان يحج الى الصلي لان رسول الله صلى الله عليه واله لو كان هناك عند من مطر او حبل او خوف
 صليت في البلد خذ من السنة الشديدة النافية للبسر في الكيف وروى عن ابن خزيمة عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال الخروج يوم النحر والاضحى الى الجبانه حسن لمن استطاع الخروج اليها روى عبد الرحمن
 بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال على الامام ان يخرج المحبين في الدين يوم الجمعة ويوم العيد الى العديرة
 معهم فاذا قصدا الصلاة ردتهم الى المسجد ومنه يثبت على ان الجبوس في غير الدين كالدم لا يخرج ولعله لتفريط
 في الدنيا وعلى ان الجبوس ما هو اخف من الدين كحج من باب الشبهة بالادنى على الاعلى فطاهرة الوجوب لان لغة
 على شهور يكره الشغل قبلها وبعد ما الى الزوال الا بالمسجد المدينة فانه يصلي ركعتين للرواية السالفة وروى
 راره عن الباقر عليه السلام قبلها ولا بعد ما صلوا والمطلق محل على العيد واطلق ابن بابويه في الغنم كراهة الشغل
 وكذا الشيخ في الخلاف فطاهرة هذا الحديث والحق ان الجندب المسجد الحرام وكل مكان شريف يختار به الصلي وانه لا يح
 اخلاؤه من ركعتين فصل الصلاة وبعد ما قال وقد روى عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله
 عليه واله كان يفعل ذلك في البداة والرجوع في مسجده وهذا كانه قياس وهو مردود وقال ابو الصلاح لا يجوز
 القطع ولا القضاء قبل صلاة العيد ولا بعد ما حتى زول الشمس وكانه اراد بقضاء الساقطة كما قال الشيخ في
 طائفة من المعلوم ان لا يصح من قضاء النقص بالفاضلان جواز صلاة النجاسة اذا صليت في مسجد يعظم
 الامر بالنجاسة فالأخصر من عدم على العوم وان زمره وان حرمة ما لا يجوز الشغل قبلها ولا بعد ما

ن

ويدل على كراهية قضاء النافلة ما رواه الصدوق في الشيخ في الصحيح عن زرارة عن أبي عبد الله ^ع انقض وتر ليك
 يعني في العيد من ان كان فأنك شي حتى يصلي الزوال في ذلك اليوم ^{سبب الشيخ في الخلاف في فتحه}
 المعبر ان الامام لا يجوز له ان يكتف من يصلي بضعه الناس في البلد ما روى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام
 قال قال الناس لا يمر للمؤمنين ^ع الا خلف من يصلي العيد من الناس قال اختلف السنن ونقل في الخلاف عن
 العامة ان عليا عليه السلام خلف من يصلي بالضعف واهل البيت اعرف ^{قد روي انما يستحب مباشرة}
 الارض في صلاة العيد لا حائل وقد روى الفصل عن الصادق عليه السلام انه قد اتى بحجة يوم النضر فامر بربها
 وقال هذا يوم كان رسول الله ^ص يحب ان ينظر الى افاق السماء ويضع جبهته على الارض وسما دلمان على استجابه
 مباشرة الارض كجاءه المصل وان كان في هذا الجرح خصيص للجمعة مكان شرفها ^{سبب ان}
 يطعم قبل خروجه في النضر بعد عوده في الاضحية لوجوب الاطعام في يوم النضر للفصل منه وبين الصوم ^{فمنه}
 الجاهل اليه وروى جراح الهادي عن أبي عبد الله عليه السلام قال اطعم يوم النضر قبل ان يصلي ولا تطعم
 يوم الاضحية من صرف الامام وروى العامة عن زرارة عن النبي صلى الله عليه واله انه كان لا يخرج يوم
 النضر من نطرو ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي لان الاكل من الاضحية مستحب حتى لا يكون الا بعد الصلاة وروى
 زرارة عن الباقر ^ع قال لا ياكل يوم الاضحية الا من خشي ان يموت وان لم يتوفعه وروى
 يستحب خروج المصل بعد غسله والدعاء تطيبا لا بسا احسن ثيابا تنهي شتا كان لو وطئ الناس في الجملة
 وروى العامة عن الحسن ^ع قال امر بارسل الله ^ص ان يطيب ما حوله ما حوله في العيد ما العجايز واخرج فيقتطعن
 بالما ولا ينطبقن للاروى انه قال لا سمعوا الماء الله مساجدا لله ولجرح تعلات اي غير تطيبات وهو بالسار
 المشاهة فوق والعا المكسورة وروى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال يحرم الامام بالتوايه ويعتم
 شتا واما طمان النبي صلى الله عليه واله ان يعمل ذلك وروى العامة عن النبي صلى الله عليه واله انه قال ما لي
 احكم ان يكون له ثومان سوى ثوب همة بجمعة وعنده ^{سبب فوج الامام باثنا حافيا بالسنة}
 في الاعضاء والتواقي النفس لما روى ان النبي ^ص لم يركب في عيد ولا جنازة وان عليا عليه السلام قال من
 السنة ان ياتي العيد ما شيا ويرج ما شيا ولا يخرج الرضا عنه لصلاه العيد في عهد المأمون ^ع خرج حافيا وقد روى
 عن النبي ^ص انه قال من اغترت ثوبا في سبيل الله ^ع مما الله على النار يستحب ان يكون مشفوا لا يكره الله تعالى
 في طريقه كما نقل عن الرضا عليه السلام وبعده المأمون في المشي والحفاة والتواضع والذكر

رواه لصلاة العيد من قول المودن الصلاة ثلاثون ركعة باضار خمر او قنبر او نصبها باضار خمر او اسوا
وقال ابن ابي عمير يقول الصلاة جماعة واحدة وعلى عبد الله عليه السلام قال قلت لاف
ادان واقامه قال لا ولكن سادى الصلاة ثلث مرات وقد سن قول الصادق عليه السلام اذا نهضت الشمس وهو
الاساق يقول الصلاة ثلاثون ركعة فيها وروى العامة ان جابر ارضى الله عنه قال لا ادان يوم الفطر ولا اقامه
ولله الاثنى وهو محمول على نفي الوجوب او نفي التاكيد في الاستحباب ظاهر الاصحاب ان هذا الله يعلم
ما خرج الى الصلوة لا احرى بحرى الادان العلم بالوقت وساق كلام ابي الصلاح رحمه الله
يستحب تأخير صلاة عيد الفطر ساعة من صلاة الاضحية قال الشيخ الاستحباب الانظار قبل خروجه هناك ولا اشتغال
ما خرج زكاة الفطرة قبل الصلاة ليتسع الزمان للتفتيح بتقديم صلاة الاضحية الطان الوجه
المعتبر في الجملة معتبره مما يطبق الاولى وصرح به ابو الصلاح وابن زهره رحمه الله ان اجتماع الناس في موضع
واحد في التسمية من يكون اكثر على الناس المجمعات وليسوا اجتماع القلوب في المكان الواحد ولا يربطه عن
على انهم كلف احد الصلوة بالضعفة ولانه لم يسئل عن النبي صلى الله عليه واله ان صلى في زمانه عيدان في
مكان لم يسئل ان صلى حيطان فلو اوجده للمعنى في هذا نعم لو لم يجمع الشرائط وصلت مستحباً جماعة لم يشع التمدد
وكذا ان كان له عذر عن الخروج يصليها في منزله ولو جماعة وان اتم فضايع الامام المشهورين
الاصحاب في ظاهر كلامهم استحباب الخطبة فيها وصرح به في المعتبر وابو جهم ابن ابريس والفاضل والرواية
مطابقة لما رواه اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله ع قال ليس بها ركعة ولكن نصح الامام شيئا من غير طين يقوم
عليه يحفظ الناس ثم نزل في رواه بمؤيدوا الخطبة بعد الصلاة وكذا في رواية سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ع والعمل
بالوجوب احوالهم ليستأثر طائفة من الصلوة بخلاف الجملة ويستحب الخطبة بما روى عن ابي عبد الله ع وقد اورد
الصدوق رحمه الله في كتابه بعد الفطر خطبة للاضحية فوي محملها بعد الصلاة اجماعا وفي خبره ما اذا خطب
قبل الصلاة ثم روى محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع او ابي جعفر ع ان عيسى لما احدث احدا كان اذا فرغ من
قام الناس فنادوا في كل قدم ان خطبت واجتمع الناس للصلوة وقيل ان نبي الله صلى الله عليه واله كان اذا فرغ من
الاجماع الميسر على من بعد الصلاة وفي صحيح العامة عن ابن عباس قال شهدت صلاة الفطر مع نبي الله صلى الله عليه واله
بكر وعمر وعثمان فلم يصليها قبل الخطبة ثم خطب وعمر جابر بن ابي سلمة صلى الله عليه واله وسلم في خطبة وعمر ابي جهم بن ابي
جهم في خطبة قبل الصلاة او في الصلاة قبل الخطبة فقال له وان قدر انك فاتت فقلت والله اني لا اريد

بحرهما العلم ماتت دروايضان مردان قدم الخطبة فعال لربعل خالف السنة فعال ترك ذاك فعال ابو سعيد
الحذري امامنا بعدد مضي عليه سمعت رسول الله يقول من راي منكم منكرا فليذكره بيده من لم يستطع فليذكره لسانه
من لم يستطع فليذكره بقلبه وذلك اضعف الايمان الخطبتان هنا كخطبتي الجمع في جمع ما تقدم

غير ان الامام به كفي خطبة الفطر ما يتعلق بالفطر من شرائط البعد والوقت وفي الاصح ما يتعلق بالافحية والاح
خضرمها ولا استماعها اجماعا وتقل من الاجماع ايضا الفاضل مع انه قابل بوجوب الخطبتين

قال كثير من الاصحاب بسبب الاقطار يوم الفطر على الحلو الماروي ان النبي صلى الله عليه واله كان ياكل
مثل خروجه في الفطر مرات ملا ما اوصى اوصيا او سجا او اهل او اكثر ولو افطر على التربة الحسينية صلوات الله على مشرفها عليه
به فحسن والا فاقرب التحريم على الجواز لا يتجاوز قدر الحصة والافضل الاقطار على الخلاوة وافضلها السكره
روى من تربة الحسين ثم الاول انه لم يشهد الرواية وتحريم الطين على الاطلاق الا اخرج بالليل من التربة
لاستشفاء

لاستشفاء
لاستقل المنز من الجامع اجماعا على عمل شبيه من طين لما سبق في الرواية وسحب الدنيا
بطريق العود باخرى اياما النبي صلى الله عليه واله على ما رويناه ورواه عنه صلى الله عليه واله الشبهة الطرقتان
وتيساوي اهلها في البرك بواو الصدقة على اهل الطرقتين او ليسا لاهلها عن الامور الشرعية وقيل انه كان
يسلك الطريق الاصح في خروجه فكثرة نوابه كثره خطواته الى الصلاة ويرجع بالاقرب لانه اسهل اذا رجوعه
الى المنزل كره الخروج بالسلح لما فاته الخوض والاستكانة ولو حافت عدوا لم يكره الماروي

عن السكوني عن الصادق عليه السلام عن الباقر عليه السلام انه قال من التي صان كبح السلاح في العيد من الا ان
يكون عدوا طامرا

يستحب احياء يلقى العيد من الصلوة والدعاء والذكر كما روى الشيخ عن
ومب عن ابي عبد الله عن ابيه عن علي عليه السلام قال كان يعجب ان يفرغ نفسه اربع ليال من السنة في اول
ليلة من رجب وليلة النصف من شعبان وليلة الفطر وليلة القدر روى عن النبي صلى الله عليه واله قال من احيى ليالي العيد
لم يموت قلبه يوم يموت القلوب يموت القلب الكفر الدنيا والفرح في الاخرة وافضاه الموت الى القلب
جاءه لقبوله فانه اثم قلبه وقال بعض العامة لم يرد في شيء من الفضائل مثل هذه الفضيلة لانها تقتضي فرح اكثر
واحوال القيمة قال الشافعي بلغنا ان الدعاء مستحب في خمس ليال ليلة الجمعة والعيد من اهل رجب ونصف

شعبان محصل فضيلة الاحياء بنظم البليل تزيلا لكثر الشئ فزله وعن ابن عباس الاحياء ان يحصل
الصافي جماعة

يستحب الكبر في العيد وفيه مباحث الاشهر انه مستحب وعليه علم
الامير

الاصحاب للاصل ولرواية سعيد التماس عن علي بن عبد الله اما ان في الفطر كبر او كثر خمسون قال قلت واس و قال
 في ليلة النضر في المغرب والعشاء الا فرده في صلاه الفجر وصلاه العبد وقال المرفعي مما انزله رالا ما ياتي ان على
 المحلى الكبير في ليلة النضر وابتدأه من در صلاه المغرب الى ان يرجع الامام من صلاه العبد وفي عيد الاضحى
 بحك الكبير على من كان منى غيب خمس عشرة صلاه وعلى غيره غيب عشرة لقوله تعالى وتكبر والله على اهلها كرم
 اذكروا الله في ايام معدودات والامم للوجوب وعلى فقه الاجماع انضاد اقراره ان لا يجند واجب بان الامم
 تديره للذهب فيثبت مع اعتقاده دليل افرو والاجماع تجتمع على معرفته من الكبرية مستحب للجماع والمفرد والمخاض
 والمفسر والبلدي والقروي والذكر والاشي والآخر والعبد للعموم في محله وقد تضمنت رواية سعيد كبر الفطر
 وروى حرر عن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن قول الله عز وجل واذكروا الله في ايام معدودات قال
 الكبير في ايام العشر بق غيب صلاه الظهر من يوم النحر الى صلاه الفجر يوم الثالث في الامصار عشرة صلوات وشمله
 رواه زياره عن الباقر عليه السلام وقال ان يا بويه كبر في الفطر عقب الظهر والعصر يوم النضر انما تقف
 على فاحذه مع ان الاصل لعدم الشبهة ويده وقال ان لا يجند الكبر عقب العرايض واجب وعقب النوافل
 مستحب والارواه خفض من غيات باسناده الى علي بن علي عليه السلام على الرجال والنساء ان يكبروا امام الشترق في دور
 الصلوات وعلى من صلى وحده ومن صلى مطروعا ولو فاتة صلاه قضاء كبر عقبها ولو خرجت اياما لقوله صلى الله عليه
 واله فليقتضا كما قامه ولو كبره الامام كبر للمأموم في كيفية مروى عن ابوبيرقان عليا كما قال تقول في دور
 كل صلاه في عيد الاضحى الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد وقال المفيد في مكر الفطر الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد لله على ما مدنا ولا الشكر على ما اولانا وفي الاضحى الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
 والله الحمد لله على ما رزقنا من بهيمة الانعام وفي النهاية الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله الحمد لله على ما
 مدنا ولا الشكر على ما اولانا وفي الاضحى كذلك الا انه يزيد فيه ورزقنا من بهيمة الانعام وقال ابن ابي عمير في الاضحى
 الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد لله على ما رزقنا من بهيمة الانعام والله الحمد لله
 ما بلنا ما قال ابن الخنجر في الفطر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد لله على ما رزقنا وفي الاضحى الله
 اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله الحمد لله على ما رزقنا من بهيمة الانعام والله الحمد لله على ما رزقنا من بهيمة الانعام
 والروايات مختلفة في رواية زياره الحسنه عن لقائه وفي الاضحى الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
 على ما رزقنا من بهيمة الانعام وفي رواية سعيد في الفطر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر

وله الحمد لله الذي جعلنا من كل شئ نفعاً
ركعتان وزيد فيها على المقادير في الصلوات خمس ركعات في الركعة الاولى بعد التواضع واربع في الثانية بعد كل
كبيرة دعاء وثنا وقال المفيد وجماعة كبر للقيام الى الثانية صل التواضع ثم كبر بعد التواضع ثلاثاً وصححه معوية
بن ثار عن الصادق عليه السلام يحيى يعقوب بن عطين عن عبد الصالح بن الحسن ان للاول معظم اصحاب
على ان الكسري الركعتان معا بعد التواضع ويصح يعقوب ورواه ابو بصير وغيره وقال ابن الجني كسري الاول
صل التواضع في الثانية بعد رواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام واسماعيل بن سعد الاشعري
عن الرضا عليه السلام في سند صحيحين وكذلك رواه ابو الصباح عن الصادق عليه السلام في رواية هشام بن
الحكم عنه صل التواضع التواضع وجملة الشيخ على التوبة لانه مذنب الى خيفة قال في الخبر نفس هذا لا يدل بحسن
قال ابن بابويه ذكر ذلك في كتابه بعد ان ذكر في خطبة انه لا يؤخذ الا ما هو في حال ما لا ياتي ان يقال فيه روايت
اشهر مما في الاصحاب باقتضائه الشيخ طاهر الاكثر وجوب هذا كبر وصرح به ابن الجني وافتقاره التواضع
لانه وقع بيان ما من صاحب الشرح واهل بيته فعلا وقد لا في روايته من سميته انفاذ قال الشيخ وتبعه صاحب المعتبر
انه مستحب لما رواه زرارة في الصحيح ان هذا الملك بن اعين سأل ابا جعفر عليه السلام عن الصلاة في العبد من معا
يكبر يزيد في الركعة الاولى ثلاثاً وفي الاخرة ثلاثاً قال ان شاء الله ثلاثاً وخمساً وان شاء الله خمساً وسبعاً بعد ان يلحق
ذلك الى قوله طاهر الخيرة عدم الوجوب ولا لا بايل بوجوب الثلاث لا غير لا بوجوب الخمس والثلث ولما رواه
مروان بن حمزة عن الصادق قال سالت عن الكسري في الفطر والاضحى معال خمس واربع فلا يفكر اذا افت
ولما رواه يحيى بن عبد الله عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال كان كسري النبي صلى الله عليه واله في العيد من الاكبره
حتى ابطل عليه لسان الحسن عليه السلام فلما كان ذات يوم عنده كبر رسول الله صلى الله عليه واله بكبر الحسن بكبر النبي سبعا وفي
الثانية كبر النبي سبعا وكبر الحسن حتى كبر خمسا فجعلها رسول الله صلى الله عليه واله سنة وبقيت السنة الى اليوم وهذا قول ايضا
الاطهر ايضا وحب القنوت من الكسريات نقص عليه الرضا في انه انفاذ الامية وهو في خبر يعقوب وغيره وصرح
الشيخ باستحبابه للاصل لما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال سالت عن الكلام الذي يتكلم به من الكسريتين
في العيد فقال اشئت من الكلام الحسن وهذا ليس بصرح في الاستحباب لا يتعين في القنوت لمعظم
لنفسه الاصل ومنه الرواية واحلاف الروايات في بعد فروى ابو الصباح عن الصادق عليه السلام
وعول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم استأمل الكبرياء والعظمى

والجود والجبروت والقدرة والسلطان والفره اسالك في هذا اليوم الذي جعلته للسلطان محمد اولى صوته خرافة
اسالك ان تصلي على محمد وال محمد وان تصلي على ملائكتك المقربين وابنيك المسلمين وان تغفر لنا ولجميع المؤمنين
المؤمنات والمسلمين والمسلمات الاجزاء منهم والاموات اللهم اني اسئلك من خير ما سالك عبادك المسلمون واعوذ
بك من شر ما عاذ به عبادك المحضون الله اكبر اول كل شيء واخره ويدرج كل شيء ومنتهاه وعالم كل شيء ومعاده و
مصر كل شيء اليه ومرة ويدرر الامور ما عشت من في القوت قابل الاعمال صدى الخفيات معلن السر اير الله اكبر
عظيم الملكوت شديد الجبروت حي لا يموت دائم لا يورل اذا قضى امره فانما تقول لم يكن فكون الله اكبر خشف لك الامور
وعنت الوجوه وحارت دونك الابصار وكلك اللسان عن عظمتك والنواحي كلها بيدك ومقادير الامور
كلها ايديك لا تعصى فيها غيرك ولا تم فيها شيء ذلك الله اكبر احاط بكل شيء حفظك وفد كل شيء عل ومنه كل شيء
امر كل وقام كل شيء بك وتواضع كل شيء لعظمتك وذل كل شيء لتعزتك واستسلم كل شيء لقدرتك ورفع كل شيء
لملكتك وكذا الصنع في الركنه الثاني وروى علي بن حاتم باسناده الى عبد الله بن عبد الله بن كل بكير بن اللهم امل
الكبرياء والعظمة وامل الجود والجبروت وامل المغفرة والرحمة وامل التقوى والمغفرة اسئلك في هذا اليوم الذي جعلته
للمؤمنين عند الحمد صلى الله عليه والاذخر او فزدا ان تصلي على محمد وال محمد كما فضل ما صليت على عبدك من عبادك
وصلي على ملائكتك ورسلك واعف للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاجزاء منهم والاموات اللهم اني
اسئلك من خير ما سالك عبادك المسلمون واعوذ بك من شر ما عاذ بك منه عبادك المسلمون وروى جابر عن
الباقر قال امر المؤمنين عليه السلام اذ اكره قال من كل بكير من اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان
محمد عبده ورسوله صلى الله عليه واله اللهم امل الكبرياء وذكر الدعاء الى اخره وروى ثمر بن سفيان عن ابي عبد الله
قال تقول في دعاء اليعقوب بن كل بكير من الله ربتي اهدنا للاسلام ديني اهدنا محمد ديني اهدنا والكعبة قبلتي اهدنا
علي ولي الله اهدنا لا وهيبنا ائمتي اهدنا ويسمهم الى اخرهم ولا احد الا الله اكره الاجزاء فيها بعد القوت لا غير والشيخ
ابو الصلاح قال ويطلبه ان تعف من كل بكير من يقول اللهم امل الكبرياء والعظمة الى اخره فان اراد به الوحي
بخير او الانفة في شيء وان اراد به الوحي بخير فمنع
الصلوة اليوم وروى بنونس قال سالت عن بكير اليعقوب ان رفع يده مع كل بكير اتم حديثا بن رفع يده في اول بكير
فقال ترفع مع كل بكير وروى العاصم بن النخعي انه قال لا يرفع الا يدي الا في سبعة مواطن وذكر من جعل بكير
اليعقوب وكذا السجدة رفع اليدين ما تقوت كقوت اليوم

اليعقوب
بنونس

صلاته ولا شيء عليه اذ ليست اركانا ومن لم يصح بعد الصلاه اعني الشك ولعله لما سبق من الروايات في باب الصور المتضمنة
لقضاء الغاي من الصلاه بعد اذ كان في المعبره رتبه العاقل لانه ذكرها في محله فاستطاع بالماضي السليم عن المعارض
وكانه غني بالنافي دلاله الاصل على عدم القضاء وان العاقل لا يجب قضاءه وعن المعارض الا انه لا يرد على الدال على التفت
ما نه منفي في الشك ان يردى بوجه المعارض عن الروايات المشار اليها ولو تذكره هو اخذ في الركوع ولا يمانية الى حد الركوع
يرجع اليه قطعاً ولو قلنا استديم التكسر على التواهي في الاولى فليس حتى قرأ لم بعد اليه فانه في المعبره لموات محله وليس سجد
وجوب استدراكه او يندبه على اختلاف القولين لانه محلي في الجمله ولما كان الكيس في الثانية واقعا فيه ولا في الروايات
المتضمنه لتأخره عن التواهي في الركعتين قبل احوالها ان تصح استدراكه اذ انفي وفي التذكرة اوجب استدراكه
توقف في اعاده التواهي من حيث عدم وقوعها في محله وصدق التواهي والاولى لاعتادها ولو ذكر في انسانها قطعاً
ان يرم استأنف التواهي ولا يصح التكسر عند نافي الركوع لما مر من بغيره في الصلاه واذ قلنا بقضاء التكبير او استدراكه
ما لغوت تابعه والطوحيب الاستقبال فيها لانها جزا ان يحجب فيه الاستقبال وكذا يعبر عنه شرط الصلاه
ويحل فيه وجوب سجدة السهو بناء على تناول اوله والوجوب في البيهقي هذه الصورة وهو قول اس الجند
لو شك في عدده نفي على الاصل لا يلتزم وفي النسخ الخلاف في الشك في الاولين المبطل للصلاه بها احتمال ان
قبل بوجه بولونه كبر بعد فعله ان كان قد كبر لم يغير لعدم كونه وكذا الشك في العنوت لو قدمه على التواهي
الركوع الثانية سابقا اعاد بعد اقطعا وسجد للسجود على الاحتمال ولو قدمه في الركعة الاولى فلكه كعند من يوجب تأخير
ولو تعلق التعمد في بطلان الصلاه مع استدراكه في محله عند الوجوب ان البطلان بغير علم الصلاه وعدم ايقانها
على الوجه المأمور به ولا ان يركب فيما غلب في الصلاه اذ الاجر بالشئ نهي عن ضده والنهي عن العبادة مفسد والصحة لما
تقدم في الروايات على ما ذكرنا لا ينفذ قبل ما در سوله ومن الصلاه في محله نافي وهو السلطان ان اعتقد سرعته لا
يكون مدعا فيحقق النقص وان لم يعتقد سرعته فما كان ذكر الجرد في الصلاه فلا ينافيها لو ادرك بعض
الكبريات مع الامام دخل معه فاذا ركع الامام ركع معه على القول بالنسب لانه لا يترك للمتابع الواجب اهل الذنب هذا
اذ لم يكن الايمان بالتدرا العاقل قبل رفع الامام من الركوع والا فاق به ولو امكن التكبير المحذور من العنوت فقبل
ولو لم يكن ذلك قضاءه عند الشك بعد التسليم اعلى القول بوجهه فيحمل منصوص الاقوال ولا يعلم يختلف عن الامام فلو
اعتدى ولا يعلم ان مكه الحج من التابته ومن الكبر فاذ ينوي الانفراد بمحله حوازا لاقده او لفسط الحوت
وباني الكبر والحق الخلاف في وجوبه بخلاف المتابعة وشك في بانيها على الوجوب المتابعة وان كانت في واجبه

فخرج بالنس خبر من الصلاة من حيث هي صلاة بخلاف الكسرة والعنوت والفاضل مع قوله بوجوبه استقطع عنهم
امكان الايمان به ولم يوجب قضاءه بعد التسليم حتى لو ادرك الامام ركعا كبيرا دخل معه واكثر من ركعة ولا يجب
القضاء لا تجل الامام هذا الكبير ولا العنوت والفاضل القراء وتحميل تحمل الدعاء وكل من دعا الامام من ومثل
انف فيه على نص ولو لم يكن بالتحمل فيه فضا الامام من طلبا بسوا كان بدعاء الامام او غيره وعدم حمل الامام العنوت
في البوتية بدل لطريق الاول على عدم كملها يجب قراء الحمد وسوره معها كسائر الترائض ولا
خلاف في عدم تعيين سورة وانما الخلاف في الافضل فذهب جماعة الى انه تارة الاولى والشمس في الثانية
وقال آرون الشمس في الاولى والثانية في الثانية ومدا ان القولان مشهوران وقال علي بن ابي بصير تارة في الاولى
الثانية وفي الثانية الاولى وقال ابن ابي عمير تارة في الاولى والثانية في الثانية الشمس ورواية ابي الصباح عن
الصادق ع واسم الجعفر عن الصادق عليه السلام شهد ان للاول وصحبي جميل ومعويه عن الصادق عليه السلام شهد ان
لثاني معان في رواية حمل الشمس والثانية واسماهما والكل حسن وان كان العمل بالمشهور اول وسحب الحمد
بالقراء والطا سجد بالعنوت ايضا الامام فانه يسره في التواضع وفيه مساييل لرواه العبد
الحق بن محمد بن علي العبد في حضور الجعة وعند من ذهب اليه الاكثر وعلى الامام الحضور والاعلام بذلك ليصح الجلي عن الله
ع قال اجتمعنا في زمان على فقال من شاء ان ياتي الجعة فليأت ومن قعد فليقعد وصل الظهر وحطبه عليه السلام حطبتين
جمع فيها خطبة العبد وخطبة الجعة ونحوه رواه سليمان بن عمار انه لم يذكر الحطبتين وروى العامة عن زيد بن اسلم ان النبي
صلى الله عليه واله صلى العبد وخصص في الجعة وروى ان ابن الزبير لما صلى العبد ولم يحس الى الجعة قال ابن عباس
اصاب الله وفيه ايام الى ان سقط ايضا عن الامام وقال ابن الجندب في طاهر كلامه يخص الشيخ عن كان قاضي المنزل وسحب
الحضور واختاره الفاضل لما رواه اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام عن ابيه عا لعل ابن ابي طالب عا
تقولوا اتبع الامام عدا في يوم جعة واحدة فانه ينفي للامام ان يقول للناس في خطبة الاول انه قد اجتمع لكم
يعاد فانما اصلها جميعا من كان مكانه فاصيما فاجاب ان يعرف عن الاقرباء ان لم ينفرد ان قاضي المنزل
لنفس ما ذكره الى الانصراف والنزول فزوم المستند وعدها الا ان البعد والقرب من الامور الاصلية فيصعد في التماس
على من بعد ما في بعد فدخل الجميع الاس كان بجوار السجود في باصا بعض الى نفسه العاصي باهل العري دون اهل
البلد لا المتعارف وقال ابو الصلاح الطوسي في الصلاة وحسب عند الصلاة من حضور معا على من حو طب بذلك و
قال ابن البراج رحمه الله الطوبى لحضورها من الصلاة لان ذلك الحضور فيها قطع وجز الواحد فيفقد

الظن كما عارض القطع وسما ان ربه وحجاب منه بان الجبر التلقائي بالقبول المبول عليه عند معظم الاصحاب في قوة
الموتار ملحق بالقطع وان نفي الحرج والعسر يدل على ذلك ايضا فكون الجبر معصدا لكتاب العزيز والمعدة اليه مطلقا
وان كان الاول للفرس المحصور جعلا بين الروايتين ظاهر كلام الشيخ في فحمة الامام ايضا وصرح المنفرد بوجوب
الحضور عليه وهو الاقرب لحدود مقتضى مع عدم المناقاة والمناقاة في جبر اسحق واما اصلها جميعا
استصحاب الفضل لهذه الصلوة ووقته بعد النحر ولو ترك متواترة الفضة ولو تركه لكانت اياها لافضل الانفعال واعادة
الصلوة مادام الوقت رواه غار الساباطي عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير
المبتدأ به باعلى ما سبق من استحباب الجماعة فيها سمي التوجه بالكتبات المتبقي قد عفا في البيهقي ورواها
سواء فلما ان يكره العدة قبل التوجه او بعده وربما خط بعضهم سقوط دعاء التوجه ان هذا ساعد الكبر ولا يرى لزوما
لعدم المناقاة من التوجه والصوت بعده ويكره تقدم الكبر في الركعتين للتيقن ويكون صلاهما مجزئة اذا لم يجمع شرط
الوجوب صليت به باعلى ما سبق على شرط جواز حله والزم من القضاء الاقرب ان لا يشرط محو من غير القضاء
لما استلزمه في باب الواقف من الروايات ولعلنا بالمتبع منه هل يجوز ان يصل من القضاء بهما العدة على ذلك
لانما اضافه ذكر الله تعالى الدعاء لا يفر من العمل المتبع لانه الصلوة بالاولى من العمل في وقتها فانها ينفعه وان كان
مشغول الدبر بالصاير اربع جهات ما راعى في الواجبة الا الجماع فانها ليست شرطية للمذنبه مع احتلال الشرط
الا ان يرد ذلك بحج ان البعض الجماع والاستعطاء من قبل الواجب للمعروط قال ابو الصلاح يخرج
الامام والمأمومين من الصلاة وكما شئ الامام في الصلاة وقف بركعتي سمي الى الصلاة فيجلس على الارض ويجلسون كذلك فاذا
انقضت الشمس قام وقام الناس بركعة كبر الناس فاذا اسكوا قال يؤذونه الصلوة فلما ارفع اصواتهم كبروا
يخجل بهم في الصلوة وقال اذا فرغ منها عقب وعفرت ثم خطب وقال لا اله الا الله خلفه سمعوا قرأته او لا وعليه
ان سمعهم قنوتة ويكرهه ولا يسمعون فاذا فرغ من الخطبة جلس على المبرح حتى ينفض الناس ثم يركل وقال بركة السفر
قبل الصلوة المسبوبة وتبعوا بن ذرره ولزم يوم العدة بالانكسار من عمل الخرافات التوسعة على العمال والتفخيم
ما يتصور من ذلك على المساكين سمي التوسعة عيشة رفا الامصار في المساجد لما فيه من التبذير بالجماع
في اجتماعهم طارئة ذكر الله تعالى وروى عبد الله بن مسعود ان قال الصلوة على السلام لم تشهد جماعة الا
في العدة من المنفصل وسطه والصل وحده كالصل في الجماعة وفي يوم عرفه يحقون بغير امام في الامصار يثبون
الله عز وجل وعن ابن عباس انه فعل بالبره وفعله عن من حريث ومحمد بن واسع وكفى من معين وهو لا من

علماء العام ذكره نافع مولى ابن عمر وأبو هريرة الحمصي والحكم وحدا وماك وشبل غنم أحمد وعال أبو حنبل لا يكون رماس وحى
 بدائشتر عتيقن العام المصوم لمائة قول من كرمه وأصل السوف بالاصدار السوف بالمشاء وخصوصاً مشه
 الامام ابى عبد الله الحسين عليه السلام بكى باقعة درود خبارجته
 في صلاه الايات والنظر فيها
 كيفها واحكامها
 حب الصلاه كسوف الشمس والقمر وعال حسف القمر ايضا وبرما قبل خفت الشمس
 ومن حديث اسام بن عباس عن النبي صلى الله عليه واله ابى انكسفت عند بعض من الجومرى كل كسف وكسوفها
 نفع الكاف والعاء فيها فمى كاستفوا الاجرا رملوه لعل الاكساف ويدجوزة نصف اهل اللغه منهم الهدوى ودليل
 العرب فيها اجاب الاصحاب وقول النبي صان الشمس والقمر تيان من آيات الديخوف الله بها عباده لا يكسفن
 لموت احد ولا يجاته فاذا رايتهم ذلك فستوا الامم للوجوب وروى الى ابن كعب مال كسفت الشمس على عهد رسول الله
 فصل ما ذكره سورة من الطوال وركعت خمس ركعات وسجدتين ثم قام فقرأ سورة من الطوال وركعت خمس
 ركعات وسجدتين وجلس كما هو مستقبل القبلة يدعو حتى يلقى الى الجهر الزام للعاقي في مواضع احدا ان طامره الجهر
 قوله صلى الله عليه واله صلوا كما راى منى اصل في ثانياها ان الوجوب على الاعيان لانه حلقى بهم لا يفسقهم وثانها ان
 الركوع فيها عشرة مرات كالتدول به وفيه دالة على استحباب الكون في الدعاء حتى يحلى ويسالى استحباب الاغاذه انشا الله
 تعالى ونحوه الجهر رويانه عن الكاظم وروى عن جميل عن ابى عبد الله مال صلاه الكسوف ونصه ما باقى الايات
 فلها صدر حب الصلاه ايضا لانه لنص عليه الاصحاب وان لم يجد لم يصرح به كون طامره كلامه ذلك حيث قال في لفظه
 عند كل خوف محادى ذلك ان نذر وما ابدا الصلاح ولم تعرض لغير الكسوفين لنافى الى الاصحاب وصحاح الانجاء
 كرواية ابن اوسبة عن بطرس وكلها عليها السلام منهم من رواه عن احدهما عليها السلام ان صلاه كسوف الشمس
 ونصوف القمر والرجفة والزلازل عشرة ركعات واربع سجرات وروى العامر بن عبد الله عن ابن ابي عمير في زلازل جاءه قال
 السامعى ان حج قلته
 الرجفة وقد تضمنته الرواية وصرح به ان الى قبل ويوطأه الاصحاب اجمعين
 الرياح المحفوفة ومن مال الرياح العظيمة وقال المنفى الرياح العواصف واطل الفيد الرياح
 الظلم السديدة ذكره الشيخ وان الرياح وان ادريس الحرة السديدة ذكره الشيخ في الخلاف
 الايات المحفوفة ذكره الشيخ والمنفى في طامره كلامه وصرح ان الى عقيل مجمع الايات وان لم يجد على انقلبه غنة وان
 البراح وان ادريس ووطأه الفيد ودليل الوجوب في جميع ما قلناه مع نفى المقتدر من الاصحاب باراه
 زراعه محمد بن مسلم في الصحيح ما قلناه الى جعفر اهذه الرياح والظلم التي يكون مل يصل الى افعال كل اخاؤ

الساعات طلعوا من فروع فصل الصلاة الكسوف حتى يسكن وطائر الاطرب وجوب وعن علي بن الحسين عليه السلام في الكسوف
 اذا وقع للاستسقاء ولا سبب الا ان كان من شيعتنا فاذا كان كذلك فافزعوا الى الله وراجعوه وقال ابن باويه اما يجب
 النزول الى المساجد الصلاة لانه يشهدايات الساعة كذلك الرال والرياح والظلم من ايات بيضاءات الساعة فافزعوا
 تذكر القيمة عند شهادتها بالتوبة والاباء والنزول الى المساجد التي يبيتون الارض والسموات بها محفوظ في ممراته تعالى
 ووقفا في الكسوف من عند الله الا حرق الى الاخذ في الانجلاء عند المعظم والى تمامه عند الشرح المحقق
 لما روي عن النبي صلى الله عليه واله فادار اتم ذلك فافزعوا الى الله تعالى والصلاة حتى ينجلي ولا ان كسوف بعض
 في الاستدراك سبب في الحرب هكذا في الاستدراك وروي عن بعض من غار عن الصادق عليه السلام اذا فرغت قبل ان ينجلي
 فافزعوا لو خرج الوقت قبل تمام الانجلاء لم تؤمر بالاعادة وجواب الاستدراك لان وقت الحرف عند فنية وقت الصلاة
 لا يستدفعه الاكثر رواه جاذن عن الصادق عليه السلام في كسوف الشمس والشمس والشمس في كسوفه تعالى اذا
 انجلي في شئ ففزعوا الى ما في المعية لا في فنية الاحتمال ان يهبط مساوي الخالين في زوال الشدة لاسان الوقت والفتنة
 في نية القضاء لشرع في الانجلاء او الاداء وكذا في ضرب زمان الكيف الذي يسبق الصلاة في ادراك ركوعها اما اناء
 فافزعوا شرع على ما تاتي انشاء الله تعالى في الملم الانجلاء وقت الاصحاب الزلزال طول العمود وحرارة لا يشترط سعة
 الزلزال للصلاة فكان مجرد الوجوب سبب في الوجوب وشك في الغافل طافا في العواطف الاصلية من اشياء الكلف
 يعمل في زمان لا سعة واما في الاخير في غنة الاصحاب يشترطه السعة ولا يرى وجها لخصيص الا بقر زمان الزلزال
 فافزعوا في وقت زمان تلك الايات بل يقر زمانها ايضا على ما احتل الغافل وجوب الصلاة ادا واما كما يجمل في الزلزال
 ذلك وحكم الاصحاب بان الزلزال ينقض ادا طول العمود لا ينقض التوسعة فان الظاهر وجوب الامر على الفور بل على
 معنى شبه الاداء وان اخل بالفور بل بعد زواجره لو كان المكلف صلاها واحدا كسوفه من مع علمه بها وتعمده وجوب القضاء
 لا شغلا في الذمة وعدم روايات وجوب القضاء الصلوات مثل قول النبي صلى الله عليه واله من اتم من صلاها او فيها
 يلغونها اذكر اذكر او قولهم من صلاها ولم يلغها اذكرها لو كانت نيا باليوم وبسبب بعد علمها
 وجوب القضاء لما رواه زرارة عن الصادق ان اهلك احدك ايام فليكن فيك ايام فليكن فيك ايام فليكن فيك ايام
 ومنه يصح ان لا يباح صاعلي وجوب القضاء مع تعدد الكسوف من باب التيقن بالاولى على الاعلى ولا فرق في هاتين
 الصورتين من احراق الكل والعض لعدم الاداء في الشئ في الثناء والمبسوط لا ينقض مع السان وسواء من
 حرقه واراد به مع عدم الاعاق وكذا ان البراح والخلل لا ينقض عدم القضاء لاحتراق البعض وجوب القضاء

واخرى الخج ذكروا في الجمل قال وقد روي وجوب ذلك على كل حال كذا فصل في السبايل للحرية ^{لولا يعلم بالكسوف} فان
كان موجبا وجب القضاء والا فلا روايه زراره ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال اذا كسف الشمس كلها واجر
لم يعلم ثم علم بعد ذلك فعليك القضاء وان لم تحرق كلها فليس عليك قضاء وهذه الصادق دليل حاصل ورتبه ما تقدم
فان ملك قد روي في الصحيح على بن جعفر عن اخيه عليهما السلام قال ما تسمع عن الكسوف بل على من تركها قضاء فقال اذا انك
ليس عليك قضاء قلت لا وردت روايات تفصله وكان هذا الجمل لا يجب حمله على الفصل بل على الجمل وربما كان هذا
جاء الشيخ وسنجد على عدم قضاء الناس في غير متعين لان الناس في معنى الهام وقد روت الروايه على وجوب قضاء
قال المفرد رحمه الله اذا حرق ووصي التمر لم يعلم به حتى اصبح صلايا جاعته وان احرق بعضه لم يعلم به حتى
اصبح صليت القضاء وادى وقال علي بن بابويه اذا كسف الشمس التمر لم يعلم به عليك ان تصلها اذا غلب بها
تركها متعمدا حتى يصح فافضل وصلها وان لم تحرق كله ما قضاه لا يغسل وكذا قال ولله في القضي طاعة ولا وجوب
القضاء على الجاهل وان لم تحرق جميع التمر وصلها روايه لم يسمع عليها الا مجرد الا حرق سبب تام فلا يفتقر فيه الجاهل
الا ان روايه زراره الساعه ترفع وتفصل المنيه بالجماع والفرادى في القضاء بالي الكلام فيه وان الجنيذ ذكر في بيان
من تركها التمر او فقهه ولم يعلم به حتى اجلي انها يفتي وقال القضاء اذا حرق التمر منه اذا حرق بعضه
فان بقيت الصلوات لا يات عدا وجب القضاء وكذا انما لا يات في السبايل الخلاف فيها بطريق الاول للجمهور على
وجوبها وان حمل الصادق على السبايل الخلاف بعدم القضاء او جرم عدم القضاء في الكسوف وهو قوي والاصح
كذلك العاقل ^{لولا يعلم بالكسوف} اوعت الشمس التمر بعد الكسوف فصل الشرع في الاكل والصلوات ادا وكذا التمر ما يغتم
او طلع الشمس على التمر غدا يوصل ادا في الصور بين الاولين علم بالاصحاب ولوا في اخباره من غير
بجده المكث لكن العود اليها ولو اجرا لكسوف في وقت فترقب ما لا يوجب انها ومن اجبره بشا به العالم وكذا الروا
العلم به الواحد للقرآن وكيفية الصلاه وهي ركعتان كسائر الصلوات ونفرد بامور احدها ان الركوع
في كل ركعة خمس مرات ثمانية وجوب كذا الحمد والسوره خمس ان اكل السوره وان بعض يجب كذا الحمد وقال
ابن ادريس لا يجب كذا الحمد مع اكمال السوره بل سعي وهو قول ادر ثلثها استحباب الحمد فيها سواء كانت فيها
خسوها او كسوها وقد رواه العاصم كذا في الاماات وارجعوا استحباب الصوت على كل قراءه باسمه وقيل انه على الجاهل
والعاشره رواه ابن بابويه رحمه الله وقال ان الجوز ورويه وخاسره انه لا تقول سمع الله من حمده الا ان الرفع من
الركوع الخامس والعاشر بل يفتي في باقي الركعات على الكبر للاصحاب كما ذكر للاخذ في الركوع وسادسها يساوي

زمان قرآنه و رکوع و سجود و قنوت و التطويل و سابعاً تطويل الصلاة ثم الصلاة الطوال مثل الاسماء والكلمات اذا علم
او طين سبع الوقت و ثانياً الاعادة للقرآن فصل الانجلاء و لشرا الى المراك قد روى زرارة و محمد بن مسلم وغيرهما عن الصادق
والصادق عليهما السلام انهما كانا في الصلاة ثم قرأ ام الكتاب سورة ثم رفع رأسه فقال ام الكتاب سورة ثم ركع
العالم فقرا ام الكتاب سورة ثم ركع الرابع ثم رفع رأسه فقرأ ام الكتاب سورة ثم ركع الخامسة فاذا رقت رأسك
قلت سبحان الله حين تم سجدة ساجدة حين تم تقوم فضع كما ضفت في الاول قلت وان هو اسوره واحدة في الخمس
فقرها ساجدة اجزائه ام القرآن في اول مرة وان في الخمس سور فضع كل سورة ام القرآن في اجزاء كثيرة والعلامة في الفضل
حان في الخمس ادر يس برأيه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال اكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
تمام في الاولى سورة ثم ركع فاطال الركوع ثم رفع رأسه فقرأ سورة ثم ركع فاطال الركوع ثم رفع رأسه فقرأ سورة ثم
ركع فاطال الركوع ثم رفع رأسه فقرأ سورة ثم ركع ففعل ذلك خمس ركعات قبل ان يسجد ثم سجد سجدتين ثم قام في الثانية فضلل
مثل ذلك فكان له عشر ركعات و اربع سجعات و الوصف فيها و ما في الروايات ما يحل على استحباب قراءة الفاتحة مع الاكال
فما يجزى ان تلك الروايات اشبهوا ركعة وعلل الاصحاب ففهموها ففعل هذه الرواية على ان الراوي ترك ذكر الحمد
للعلم به لواقف تلك الروايات الاخر فبعض وجب اكمال سورة في الخمس لانها ركعة من صلاة واجبة وبعض
ببورتين او ثلث او اربع فاطال اجزاء ثم اذا اتم السورة وجب ان تقرأ الحمد ولو في السورة في القيام الاول و
بعض سورة او ازيد في القيام الباقي جازوا لظن عدم وجوب اكمال السورة ثانياً لما حصل من معنى السورة في الركعة ففعل
ان يحضر الحزب في سورة واحدة او خمس سوراً ما ان كانت ركعة و جئت الواحدة وان كانت خمساً فليكن اسناد ذلك
الى تجوز الامر من ذلك و اسطر ولو في القيام الاول بعض سورة ثم قام الى الثاني فالاربعة ثم سجد سجدتين
ثم رخصها واعاد الحمد من القراء من موضع القطع ومن القراء من اتي موضع سائر السورة مع احتمال منع هذا
الاخر لما لفته المعهود و لو اقتصر على شيء من هذه السورة في الخمس لم يجز لايام من وجب اكمال سورة و هو في الغافل
في وجب قراء الحمد ولو في السورة التي قرأ بعضها من ان وجب الحمد شرط اكمال السورة فليها من ان في حكم الاكال
و في ذلك في العدول عن المولات في السورة الواحدة و ففعل امر ارباعاً و ما ان الاعادة الفصل الذي قرأه من السورة
يفتح به فقرأ الحمد ففعل ذلك لانه سورة و ففعل الحمد لا تقرأ بعضها بخير فقرأ جميعاً و اول هذا ان يجمعوا و ان
قرأ بعضها فاشبهوا اشكالاً و روى القنوت في كل ثانية زرارة و محمد بن مسلم انهما عن ابي عبد الله عليه السلام و روى في
الركعة و السجود عن الصادق عليه السلام و روى بطول القنوت بعد الركوع و السجود زرارة و محمد بن مسلم عن الصادق
عليهما السلام

[illegible]

فان الاستحباب بدخل فيه اليخر كما يدخل في الواجب فكان يحترق بين الصلاة وبين الدعاء واسما فعل كان مستجبا قوله
 حتى يحل يمكن كون حتى فيه لاشياء الغاية فلا دلالة فيها على التعليل ولكن ان يكون تعليله بمعنى كى كاشف زجاريته يكون
 الدعاء سببا في الانجلاء ولهذا قال النعمان المطلوب بالصلاة رد النور الى الشمس والقمر حتى يهبطا على شريعة الاعادة ويكررا
 لحصل الغرض من الصلاة وذهب ابن اديس الى ان الاعادة غير واجبة ولا مستحبة ولا تدرى بانها خاضعة محالفة فادى
 الاصحاب والاجار وذهب ان الاخبار من باب الاحاد والسنن ان الاصحاب مطبقون قبله على شريعة الاعادة
 والاحكام الشرعية ثبت قبل هذا غده وعند غيره والمعتبر الاستحباب وقول الرضا ومن بعد يمكن جعله ايضا في تفسير
 متفقا عليها وقد روى عن ابي عبد الله في تفسيره فيقول الصلاة ثم قال وان اجبت ان يصلي في موضع من صلاتك قبل
 ان يذهب الكسوف فهو جائز من هذا الحديث في وجوب الاعادة مرة واحدة لا في كل مرة بل في كل مرة من كل صلاة
 صلاة واحدة قبل الخلاء ولا يلزم منه عدم وجوب اقوى لما نقول انه سطر على الصلاة الى ان يذهب الكسوف من
 الشمس والشمس ثم اردف بقوله وان اجبت الى اخره فكان الاول لا كرا فيها كذا الثانيه ولان المفهوم من صلاة الى ان يذهب
 بها ولو كان وراء الصلاة فحاط بها لزم تأخر البيان عن وقت الخلاء وانما باطل وقد تكرر في الاصول ان هذا يصح
 لان اديس لا يسمي الحال الى حين سطر على الصلاة كحسب طائفة الاجلاء وعندهم تطويله لم يذكر الاعادة ولو كانت مستحبة
 لم يكن التفسير حاصرا لانا نقول حكم بالحوادث على قسم النزاع قبل الانجلاء والنزاع فيه وجعله معال تطويل المستحب مكان عرض
 السائل فصرح في من الشئ في ذلك لاسيما استحباب الاعادة بدليل اقرنا بتجرب طلب القيمة الخاصة ان المراد به
 جميع الاقسام الممكنة وما اقتصر على القسم بحسب المقام مستحب ان يصلي تحت السماء رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر
 قال وان اسقط ان يكون صلاتك بارزا الاكساف فافضل ولو صليت في المسجد صليت في رجبته لكسوفه وادى
 افضل من الصحراء الطاهرة ثم تاسيا النبي صلى الله عليه واله فاذ صلا في مسجده وروى نونس بن يعقوب عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه خرج مع ابيه الى المسجد الحرام فصليا فيه كسوف القمر ولعل يرجح ان الرواية لعل حال الانجلاء به
 مستحب فيه الجماعة سواء كانت كسوف او خسوف او غيرهما وادى الخاصة والعامة ان النبي صلى الله عليه واله صلا في
 جماعة وسأله الجماعة اذا اوجب الاخرق لما رواه ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام قال اذا اكسفت الشمس و
 القمر فانه يسن للناس ان ينزعوا الى امام يصلي بهم وانهما كسفت بعضهما فانه يكرى الرجل ان يصلي وحده وقال الصدوق
 اذا اخرج القصر كله فصلها في جماعة وان اخرج بعضها فصلها فادى فان اراد ان يكرى الاستحباب مع اخرق
 البعض فخرجها بالوافق وان اراد ان يكرى الاستحباب الجماعة فخرجها بالوافق وبالليل وهذه الرواية غير مضمرة بها

انما قيل على اقر صلاته وحده لا على استجابها بل طاهر بان الجماعة افضل من الانفراد وان كانت دون الجماعة
 في الفضل اذ اعلم الاخر ان ذلك الجماعة شرطا في صحتها عندنا وعند اكثره وخالف فيه بعض العامة حيث قال لا يصلي
 الا في الجماعة وقد روى الاصحاب عن روح بن عبد الرحيم عن الصادق عليه السلام رسالة عن صلاه الكسوف لا يصلي
 جماعة قال جماعة وقد روى
 لا يصلي من هذه الصلوة في الاوقات الخمسة التي يذكر فيها الصلوة المتبداه ما نقله
 لانها فرض ودوسب وقد روى محمد بن حمران وحمل عن الصادق عليه السلام فعلها غنطلوع الشمس وغروبها
 في الاوقات وفيه الخطبة لهذه الصلوة وجوبها والاستجابة بالاصل ولعدم ذكرها في اكثر الاخبار
 روايتهم عن عياض ان النبي صلى الله عليه واله لما رفع فيها خطب الناس فحمد الله تعالى واشتبه عليه ثم قال ان الشمس
 والقمر آيات من آيات الله تعالى وانها لا تخفان الموت احد وحكاته ما ذرا يتوهم ما كبره وارادوا صلواته تصدروا
 بالآية محمد صلى الله عليه واله ان من احد غير من الله ان ينزل بيده انزلي امتيا الله محمد لم تعلمون ما اعلم ليكنتم كبره او
 لصحتكم فليلا الا اهل تلك الحاية حال روى الترمذي لعل ذلك الكسوف كان متروكا بما اقتضى هذه الخطبة لانه قد روى في
 الصحيح انها كسفت يوم مات ابراهيم ولد رسول الله كاسلف فقال ذلك نزل فيهم وفي رواية جابر في صحاحهم ايضا
 انه قال لما عرض على كل شيء تمحوه فخرت على الجنة حتى لم تزلت فيها قطعا اخره او قد شاولت فيها قطعا
 يدي عنه وعرض على النار فايت فيها امراه من بني اسرائيل تعذب في سره لها رب بطيها فلم يعطها ولم يدعها ما كل من
 حشاش الارض ودرات ابا تمامه ومن ما كبر تحب في النار وانهم كانوا يقولون ان الشمس والقمر لا يخفان
 الا لله عظيم وانما آياتان من آيات الله يركو مما اذا خفنا فصلوا حتى يحل في من ذلك لعل على اراحه ما كان يعتقد
 من الجمال وحكاه ياراي النبي من المنياب والمندراب ملا يكون ذلك شرعا ما او العطف الضعوف من العصب
 بكسر العاف وهو اسم لما تطف كالنبي هو الطين وحشاش الارض هو امها يقال كسر حاء وقد نفعه العصب المنياب
 وسكون الصاد الململة وجمدة اعصاب لا يكون ان يصلي من هذه الصلوة على الراحة الا مع الضرورة كسائر النعمان
 وقد روى عبد الله بن شاذان عن الصادق ع انه لا يصلي على الراحة شي من النور وروى علي بن الفضل الواسطي
 قال كسب الى الرضاء انه كسفت الشمس والقمر واما ركب لا اقدر على التناول فكتب صل على كعبك الذي ايت عليه
 قال ابن الجنيدي واجبه على كل غلط سواء كان على الارض او ركب سفينة او دابة ويستحب ان يصلي على الارض
 والاصح حاله واما ركب الجواب المكتبة فانه لا يبعد فيه الضرورة وهو ضعيف لان الجواب معد السوال
 لو شرف في صلاة الكسوف فبين في الاشياء صنف وقت الحاضرة فطهره واصل الحاضرة ثم صلى الكسوف

من اولها وفي النهاية ان بدأ الصلاة الكسوف بدخل عليه وقت فريضة قطعها وصل الفريضة ثم رجع فتم صلاته وهو قول
المشيد والمترضي في المصباح وراي ابو يونس والبراج وراي غيره من طائفة اهل العلم ان الكسوف قد حصل على الوقت
قطع صلاة الكسوف ثم صلى الفريضة ثم استأنف صلاة الكسوف فقد راقى في قطعها بالداخل كلام الجماعة وخالف في
البناء حيث اوجب الاستئناف والسنة مبنية على جوب تقديم الحاضرة على الكسوف لاجتماعها والتسعة والوقان وهو قول
ابن بابويه والشعبي في المجلد والنهاية واتباعه وقال السيد الميرزا في راسي في تعليق على الكسوف علم كسوف الحاضرة ما
يتقدم الحاضرة ثم يعود الى صلاة الكسوف وفي المبسوط احتياط لمذهب النهاية بعد قوله يجوز ان يصل صلاة الكسوف اول
وقت الحاضرة والناظر ان على هذا وهو قول ابن الخليل ولا خلاف ان الحاضرة اول ما يخوف فوت وقتها الطائفة لو
خاف فوت الكسوف مع علمه بانساع وقت الحاضرة عدم الكسوف عند مولاه ولو تضيقت قدم الحاضرة ايضا وثلث في
المعتبر ان اكثر الاصحاب على التخيير مع تسليع الوقتين وعن ابي الصلاح ذلك ايضا وثلث في الغاضل موافقة النهاية
وعبارته هذه فان دخل وقت فريضة من الخمس وهو فيها فليتمها ثم يعلى الفريضة فان خاف من تأخرها ففوت الفريضة
قطعها ودخل فيه فادفع منه على ما مضى من صلاة الكسوف ورواية معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام فيمن
صلاه لا يرسل على كل حال اذا طفت بالبيت واذا اردت ان تحمدا واذ انست فصل اذا ذكرت صلاة الكسوف والجماعة
مدل على التخيير بطائفة ما روي محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام ربما ابتلي بالكسوف بعد المغرب مثل العشاء فان
صلينا حينئذ ان نفوت الفريضة قال اذا حشيت ذلك فاطلع صلاتك وانصت فريضة ثم عد بها وروى ابو اسود
عنه عليه السلام وسأله عن صلاة الكسوف هل ان تغيب الشمس ويحشى فوت الفريضة فعلى ان قطعها وصل الفريضة
وعود الى صلاتكم ولعل الجماعة يمسكون بها من الروايتين على التقديم مع التسعة وعلى القطع مع دخول الوقت
والبناء وما صححنا ان الاصل لا يفرق بينهما في عدم الفريضة نعم روى الصدوق عن محمد بن مسلم وبريد بن الباقع عن العلم
ناو افترس من الفريضة ما يرجع الى حيث كتب فطعت فصل واحتجب بما مضى وزيادته التمتع بقوله وعلى كل حال
فالمعتمد التخيير مع التسعة وبقائه او لا يوجب التضييق لان البناء بعد ثقل صلاة اجنبية لم يعد في الشارع يجوز فيه
غيره من الفريضة والاعتذار بان الفعل اكثر تغتفر ما لم يعم ما فات الصلاة بعد فاما ان ينظر في الفعل اكثر من الحكم
الشرعي بالابطال والشرع في الحاضرة فادفع هذا فقهنا في ما يخل بنظم صلاة الكسوف فيجب اعادةها من راس
تحصيلها ليعان الرأى لاجتماعها مع صلاة الليل فقهنا على النافذة لان مراعاة الفريضة الاولى من النقل
سواء خاف فوت النافذة او لا وسواء التسعة والوقان او التسعة وقت الكسوف وقد روى محمد بن مسلم عن الصادق

قلت اذا كان الكسوف في الليل فاما نداء فقال صل صلاة الكسوف وافض صلاة الليل من بصر
لو كانت صلاة الليل مندورة فكانت في الحاضر في التفصيل السالف وهل يسمى فيها قول البناء وكله في كل صلاة
مندوره راجع صلاة الكسوف الظاهر لا اقتصار على مورد النص مع الحائفة لاصل لوجامعت صلاة
الاستسقاء او غيرهما من النوافل مددت الكسوف بل اقلناه في صلاة الليل لو استعمل بالصلوة الواجب
عند خوف ضيق الوقت فقامت الكسوف فان كان قد فرط في فعل الحاضر اول الوقت فالأوب قضاء الكسوف
لاستدائها الى ان تقدم من تقصيره وتحمل قدم لان الباخر كان مباحا الى ذلك الوقت ثم بعد ذلك الفعل بسبب
الضيق وانقضت تلك النوافل فهو بالنظر الى هذه الحال غير ممكن من فعل الكسوف فلا يجب الاداء لعدم الممكن
ولا القضاء لعدم الاستدائها لو كان ترك الحاضر لعذر كالخض والاعفاء والنجس الجنون معدوم قضاء الكسوف لله
لعدم التعويض ما في اجراء الناس والكافر يسلم عند تضيق الوقت بحري العذر وعندي ترد لان التحفظ من
النسيان ممكن غالبا والكافر واخره بالاسلام ومخاطب بالصلاة ومن عذوم رنح عن اتى الخطا والنيان وقوله صل
الاسلام يجب بآفته ولو قبل قضاء الكسوف مطلقا كان مرجع الوجوب بسبب الوجوب فلا ينافيه العارض لما احيى
فلا ينقض الكسوف الحاصل في ايام الجف في الجف لان السبب خلاف بقية الاعتدافانه يكن كونهما منه الحكم لا السبب
لوجامعت صلاة العيد بان يجب بسبب الايات المظلمة او بالكسوف من نظر الى قدره الله تعالى وان لم يكن
معدا اعلى ان قد اشتران الشمس كسفت يوم عاشور الماتل الحسين عليه السلام كسفت بدت الكواكب نصف النهار
فيها رواه البيهقي وغيره وقد قدنا ان الشمس كسفت يوم مات ابراهيم اس النبي صلى الله عليه واله وروى الزبير بن
لكان في كتاب الاسباب انه توفي في العاشر من شهر ربيع الاول وروى الاصحاب ان من علامات المعس كسوف
الشمس في النصف الاول من شهر رمضان فحدثنا اذ اجمع الكسوف العيد فان كانت صلاة العيد فانه قدم الكسوف
وان كانت فريضة فكانت من التفصيل والزايف نعم تقدم على جلة العيد من ان قلنا ما تنجهاها كما هو المشهور
لا يتصور في الزلزلة الضيق عند من قال به جربها او اطلو للمر قد قدم عليها الحاضر مع تضيقها ومخرج السعد وكذا
في الايات ان فلان بمسارها الزلزلة في الصباح بخلاف الجمانه فيها نظروا عدم دالة الرواية عليه ومن ان
اتهام السارح بالحاضر اشد وجوبها الزم لوجامعت اتيان فصاعدا في وقت واحد كالكسوف والزلزلة
والج المظلم فان اتسع الوقت للجمع في التقديم ولكن وجوب تقدم الكسوف على الايات لشك بعض الامم
في وجوبها وتقديم الزلزلة على الباقي لان دليل وجوبها اقوى ولو اتسع الصلوات فصاعدا لو كانت الصلوات

اكبر ما يقع الاحتمال فيما تقدم الكسوف من الزلزلة كما يحتمل في باقي الايات والعنف بالانفس والاعلى احوال عدم شرط
 الوقت للصلاة في الايات ولو وسع واحدة لا يفرق الا قرب تقديم الكسوف للمصلي عليه وفي وجوب صلاة الزلزلة
 ادا او قضاء وجهان وعلى قول الاصحاب بان انقضاء الوقت ليس بشرط لصليان بعد قطع ركعة الكلام في
 ما في الامات بل بشرط في وجوب صلاة الكسوف انقضاء الوقت بجميعها لم يكن ركعة يسجد بها لم يكن مكي الركوع
 لانه يسمى ركعة لدورها على هذه الصلاة ام الاحتمالات من يغلب السبب على الشرط شي من ذلك فيكون كالزلزلة الا ان هذا
 الاحتمال مفروض من الاصحاب ومن افهم محرمي التوبة فبقية الركعة من خروج اليوم به بالنقص فلا يمتد الى غيرها
 لا يستعمل بالكسوف نظمة سنة الحاضرة فحين فيقرب وقتها من تقديم ايها وجهان الفاضل من سبق انقضاء
 الكسوف فيتمها الذي من ابطال العمل من اهمية الحاضرة وتبقى الاسكال لو كان اذا لم الكسوف ادرك من الحاضرة
 ركعة لان جميعا من الصلوات لا او من ان فيه ترك البعض الحاضرة في الوقت مع القدرة عليه لو ضاق وقت
 الوقت عرفه او المشهور لم يبق الكسوف الا قد رجع الوصول اليها واصل الكون فيها فخرجت صلاة الايات فالقرب
 فعلمنا ما يتأخرا تحصيلها للوجهين او اجاب سبق وقتها لم لو كان زلزلة او ما لعدم التوقيت لو اعتد الاية
 في اليوم ثلثين من ذي الحجة وحاشا الامام ان يفوت صلاة الظهر فيقدم صلاة الاية لوجوبها واستحباب تأخير الصلاة
 يستحب طاعة صلاة كسوف الشمس على صلاة خسوف القمر وقد رواه الاصحاب عن ابي جعفر الى امر
 عليه السلام من صلى الى بابي الالباب حتى يكون الكسوف ان طول منها لم يتغيبه على نفسه وقال ابن ماجة ان كسوف
 الشمس على عهد المؤمنين مفصل فيهم حتى كان الرجل سطر الى الرجل وقد ابتلى قد من قد قال رسول الصادق
 عليه السلام عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل من آل محمد في السواد الكسوف فقال الصادق عليه السلام صلوا
 لو كسفت بعض الكواكب او كسفت الشمس بعض الكواكب كما قيل ان الزهرة رؤيت في حرم الشمس كاسنة
 لها فظاهرة الجبر السالفة في الايات تنفي الوجوب لاهما من الاحاديث وقوى العاضل بعدم النقص و
 احالة المرأة وضع من كون ذلك مخوف فان المراد بالخوف ما خافه العامة غالباً وهم لا يسمعون بذلك
 ليس العام شرطاً في وجوب صلاة الكسوف وبقاى الايات فيجب على المسافر كما يجب على الحاضر لعدم الامور كذا يجب
 على النساء كما يجب على الرجال لانه يستحب لذات الهيات الصلاة في غار من خوف اقتضاهن او الغشة
 بين المانعة من فسقهن بين الجماعة ولو لمع الرجال ولو لمع الحج من صلاة ذوى الهيات جماعة بين طائفتين
 المنزل كان حاضراً لو ادرك كماله لم لا نام في الركوع الاول بالعدد لو ادرك في باقي الركعات ففي شرقية

القول

الذي يخلو معوجان احدهما نعم لعدم دار كونه مع الركعتين والآخر لا لعدم النص على مثلان قلنا
بالتابعين لا يصح عدم سلامة الاقدار لا سيما عند مجزورين اما التخلّف عن الامام او تحلل الامام الركوع لانه انما يتبع عليه
ولا يصح مع الامام لزوم المجزور الاول وان رفض الركوعات وسجد بسجود الامام لزوم الثاني فان قل لم ينقطره حتى
تقوم الى الثانية فاذا اشق الى الخامس من عدد الماحوم سجدهم فاقترى في باقي الركوعات فاذا سجد الامام انفر
وانى بانتهى عليه قلنا في منعه عدم الاقدار وقال في انما جعل الامام انما يؤتم به فاذا ركع فاركعوا الحديث وان قيل
لم يأت في الماحوم بانتهى عليه ثم سجدهم بل في الامام معان من الركعات وليس في هذا التخلّف عن الامام لعارض ومبغض
فادع في الاقدار بان في انما الله قلنا من قال ان التخلّف عن الامام يفتح فيه موات كمن فعل في غير ما يتم هذا من
اعتقده ذلك فانما يكون عند الضرورة كما امر ولا ضرورة هنا فيمنع من سائر الماحوم السجد بسجود الامام ويكون ملك الماحوم
لتحصيل الثواب كما يتابع في اليومين في السجود المجزور عن الركوع وطاعة المقبر لانه يتابع في السجود ايضا فاذا اقام الى الثاني
استأنف اليه هذا كما يكون مشروعا لوطن الماحوم بعد الوقت اما لوطن الضيق او تساوى الاحتمال لا لطلب
معدلا من غير خروج الوقت قبل فعل الواجب عليه ولو قلنا لا ادراك على هذا الوجه فله الانتماء ذكر الصدوق
في العلل عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال انما جعلت للكسوف صلاته لانه من ايات الله تعالى لا يدرى
الارض ظهرت ام لم تظهر فاجاب النبي صلى الله عليه واله ان منوع امة الى فالتمسوا راجعا اليهم فغنموا ثم ياتيهم
مكرها كما حروف من قوم يونس حين تفرغوا الى الله تعالى وسال سلعين الدلي الصادق عليه السلام عن سبب الزلزال
ان الله تعالى وكل بوق الارض فكان اذا اراد الله ان يزلزل الارض اوحى الى ذلك الملك ان يحرك غرق كذا وكذا
فيحرك ذلك الغرق فيحرك ما بهما وروى ان علي بن هبة كتب الى ابي جعفر عليه السلام يسئله عن الزلزال في الاموار وروى
يريد التحمل منها فكيف لا تتحمل منها صومعوا الاربعاء والخمس والجمعة واغسلوا وطهروا ثيابكم وارادوا يوم الجمعة فادعوا
الله فانرفع عنكم قال ففعلوا وكنت وروى ابن يقطين قال قال ابو عبد الله عن من اصابته زلزلة فليقم امامه
السموات والارض ان يروى لا يروى في الدنيا الا بصل على محمد وال محمد واسكنك عنا السوء انك على كل شيء قدير وقال
ان من رما عند النوم لم يستطع عليه البيت اسأله تعالى وعن الصادق عليه السلام ان الساعة تصيب المؤمن و
الخنزير لا يصيب الا كرا وعن ابي جعفر الكبري والريح وقال رسول الله صلى الله عليه واله لا تصيب الريح فانما مودة
ولا الجبال ولا الساعات ولا الايام والليالي فتأخذ اوجع عليكم في صلاة الذر وشبهه من العباد
الذين يولى لهم سطر المشرق واحد يصح الوفاء به اذا كان مشروعا لقوله تعالى او فوالعقود ونوف بالندوة

وشرط جميع شرائط الدعوى من الطهارة والقصد والنية والتمكن من جميع اركانها وواجباتها لئلا يترتب عليها الاطلاق
 ما هو شرط في الصحيح بطل نذر راسا لانه معصية ولو نذرت الحايض ترك الصلاة ايام جفتها انعقد والعابده في الكفار
 ولو نذرت ترك الصلاة في الاوقات المكروه هو الاكس المكروه انعقد ايضا لانه راجح ان ترك فعلها فسد وان كانت نذرا لم يكن
 القول بطلانها ولو نذرت الكفار لانه الحزم التقضي للمساو ومحا لانه النذر وان كان النذر ولو نذرت الكفار لانه ذلك وصف
 خارج عن الصلاة وان كانت واجبة في المكان المكروه ففيه الوجوه ان المضار مع الضرر لا يثبت في الضرر سقوط
 الكفارة ولا يتصور الضرر في الكفار ولو نذرت فعلها في الوقت والريان المكروه من بعدت مطلقه مطلقا بالقياس
 وعلى يجب فعلها في الران الذي كان يكرهه فانه ناقص عليه الناضل بخروجها عن النذر ويصيرها راجية ذات
 سبب ولو نذرت النافله جالس الاقرب انعقده علما بان كانت عليه روح البطلان بالنظر الى ما صارت اليه من الرجوع
 ولو نذرت ما يستدبره مسافر او على الرحله فكذلك الجالس فيها ولو نذرت ما يستدبره راحل على غير الرحله من حوز النافله
 الى غير القبلة بما حكمها عنده حكم نذر باجلاس من وضع من فعلها الى غير القبلة سطل القيد في بطلان اصل النذر
 وجهان من اجزائه مجرى نذر الصلاة محدثا او كسوف العورة ومن ان القيد لغو لا يبرهن من القول
 بهذا القيد الصلاة محدثا او انعقادا متطرفة او لوقفة الصلاة رمان معن وجب بان اوقعها قبل وجوب
 فعلها فيه وان تعذر الاعمال قضى ولو نذر او قضا بعده بعد اجزائه وان كان لا نذر ونوى القضا في
 قضاء ويجب الكفارة ولو كان الزمان المعين بالنوع كيوم الجمعة او قضا في اية جمعة شاء ولو قيد
 الصلاة بمكان معين لم يترك المسجد والحرم ووقوف المشد انعقدت فلو فعلها في الازيد في اجزائها وجهان
 نعم وفيه الايمان بالواجب زيادة اخرى غير ضافية والساني لانه نذر معتقدا لا يحددها القيد والمساواة متحققة ولو
 كان المكان المعين لا يتركه لزم في انعقاد وفيه وجهان من انها لا تحذف في موضع مباح وجب من اجزائه مجرى نذر المشد
 المطلق فعلى الاول لو فعلها في غيره مما لا يتركه لم يترك وان كان لا يتركه لزم على السائل على الثاني بطلانها
 ولو عين الزمان والمكان معا في النذر تعينا ما كان فالنوع الزمان او المكان الى ان ينفذ الزمان
 وفيه الوجهان السالكان فان قلت فالوقت من الزمان والمكان قلت الشرع جعل الزمان سببا للوجوب بطلان
 المكان فانه من ضروره الفعل لا سببه فيه ولعل ان يقول لا يسلم سببية الوقت بما للوجوب وانما سبب الرجوع
 الاثر ام بالنذر وشبهه والزمان والمكان امران عارضان اذ من ضرورات الافعال الظروف ولا يلزم من
 بسببية الوقت للوجوب في الصلوات الواجبة بالاصالة ثبوتها ووقوعها بان السببية في الوقت حاصله وان

كان ذلك ماندا لا لا انما السببية الامور الخطات الى المكلف عند حضور الوقت وهو حاصل فانه لا يتصور مثل
ذلك في المكان الاتباع لان واما احسن ولو نذر قراه سورة معينة مع الفاتحة وجبت وكذا العنق سورة طه في العدد
وان كان العدد الى اكثر حروف من النذر او مخصصا على فضيلة مثل اية الكرسي وسورة التوحيد ومن
حسب نذر بعض سورة سورة كاملة يحتمل ذلك بناء على وجوب السورة الكاملة في الواضحة وحمل العدم الى
اصل الصلاة فاما نذر في حكم نذره فعلى الاول لو قيد نذره بالاقصرار على بعض السورة مع الحمل على
الاطلاق من راس لما فاته الصلاة المشروعة فهو كونه ما هو الصحيح والعاء القيد كاسلف ولو نذر تكرارا لركعة
في الركوع انعقد ولو خرج به عن اسم الصلاة ففيه الوجهان اعني انعقاد المطلق او البطلان وربما احتمل الصحيح
بناء على من تصور الخروج عن الصلاة بمثل هذا التطويل ولو نذر احدى النوافل المرغبة فيها وجبت على غيرها
للشروط سواء كانت راتبة او اوسع من وقتها المشروعة فيه ولو كان وقتها مكثرا فضيلتها كيوم الجمعة لصلاة الجمعة
ما ذكره والاصلا ما هي شأنا ولا يجب الدعاء المستند لتلك الصلوات فلو كان عقيبها ولو كان في اشياء تسبى او
دعاء لا قرب وجوبه لانه من مستحباتها ولو نذر صلاة التلخيص ففيه قولان يلتمسان الى ان زيادة النذر
الايجاب او الامم منه كما ذكره الاجاب ايضا فعلى الاول لا ينعقد النذر على الثاني ينعقد ويكون الغاية بحيث
الفرق على الفعل فزيادة اللطف في المنع من الركعة وجوب الكفارة ولو اطلق نذر الصلاة فخرج من الاثنين
والثلاث والاربع فزاعى فيها ما يراعى في اليوم من التمسك للحلل وغيره ومن حصى الواحدة فيه ولو ان التمسك
بها في الترتب واصالة البراءة من الرأيد والحصول مسمى الصلاة اذ هو الادكار والافعال والى العدم التعبد بها
في غيره ولن يفتى على الله عليه والعن التمرادى الركعة الواحدة ولو اطلق عدد الجنس او ست او عشر انعقد بصلاتها
من ثلث واربعة ولو صلها ما منى ثم لم يواحدة حسب كون العدد فردا احتمل قويا انها الاجزاء الخمس نذر العدد
المفرد كخلاف الاطلاق اعني نذر الصلاة مطلقا ولهذا الوجه نذر ركعة واحدة اجزا واحتمل العدم لعدم تفرده
على الانسان همه مشروعة اجماعا كالعرف واستدل في المسئلة قول ان المطلق يحل على السائبة فلا يخفى غير ما لان المنذور
نافذ في المنع فاما الصلاة مقصورة شرعا غالبا على الركعتين ولكن لم تظهر تعاقب بين الاصحاب ولا يفرق بين ولو قيد
العدد بخمس فصاعدا بتسليمه بالطعم لان انعقاد لعدم التعبد واحاطاره ان ادريس رحمه الله قال الفاضل
يحتمل انعقاد ما لا يعباده وعدم التعبد بها لا يخرج جماعا كونه عبادا ولا ان ادريس من الصنفين وسند
المنع ان شره كونه عبادا ان يواضى التعبد ولو قيد الاربع او الثلاث بثبته واحد بتسليم اخر فاما لا قرب

بطلان النذر من راس النذر لم يتجدد بها وتحمل الصلوات على حصى معظم الصلاة وتحمل بطلان القيد لا غير ذلك ما لم يعلم
 وتخرج من كلام العاقل انعقاد هذا النذر لانه قال لو نذر صلاها مطلقه وصلها ما لا اواربها اجزا اجزا في وجوب
 التشديد اشكال ولو قيد المندورة بوقت فراجحت المكتوبه فالاقرب تقديم المكتوبه لان وجوبها مطلق وتحمل تقديم
 المندورة لتشخصها بهذا الوقت من المكتوبه فعلى هذا انقض المكتوبه وليس بشئ لان الوقت مفروب المكتوبه في حكم
 الله تعالى بحسب الوضع الشرعي فلا يخرج عن ذلك ما يرض لفعل المكلف ان النذر استيعاب زمان المكتوبه لصلوات
 فانه لا يقع في النذر الخصاص بها في انعقاده في السابق عندى تردد من انه نذر واحد فلا يقع في وقت واحد والمقتضى
 للمعنى في بعضه ما بطلان في البعض الا في محتمل ان يستثنى مقدار فعل النوافل الرباطه لانه لا يحكم فعلها بالاعتبار
 النذر فكون نذرا مستلزما تحريم النافله يكون معصيه مطلقه فيه ويمكن الجواب بان الفرض من النافله هو صوره
 الصلاه المقربه الى الله تعالى حاصل في هذا النذر فلا يضر جواب الخصة فيه فان قلنا باستثناؤه وجبت المبادره الى
 الترفيه ثم ان صلى النافله قبل والاوجب الاستعجال بالمندورة فلو اقبل بالمبادره فان كان الاستعجال بالنذر
 جازا ان قلنا انه يستثنى للترفيه وقت فجاره المكلف في محرم الزمان وان قلنا بتخصيص المستثنى باول لم يجز العدول
 الى النذر لان هذا الاحتمال ضعيف وان كان العمل به احوط على مذهب سائر مذهبين سترخص تخصيص النافله ايضا ولو اقبل
 بالمبادره الى المكتوبه ولا يستعمل المندورة فالوجه التحريم لانه نذر استيعاب الزمان ومنه انما هو لانه لو لاه لادى الى
 الاحتمال فيكون نذر الاحتمال فاجزى يصلى المكتوبه فاذا اخرا الى اخر الوقت كان احلا بالنذر وهو غير جائز فيجب
 قضاء ما كان يمكن فعله من النذر كفارة خلف النذر من انى النافله الا خيارى ولو كان النافله نذره فان كان نذره
 مستط الكيف كالجئون والافغان والخيض فلا بحث فان راى في الاثنا وجب الاشغال بالمكتوبه والمندورة في اثنا
 وان كان غير مستط كالنسيان فانه يصلى المكتوبه والنافله ان لم يبق وقتها وقلنا باستثناؤها ووجوب قضاء النذر
 الذي كان يمكن فعله من المندورة احتمال قوتى بناء على وجوب احد الامرين بدخول الوقت ولم يات المكلف
 قد مضى القول في الروايت والسابق لاحقره وقد قال النبي صلى الله عليه واله
 الصلاه خير موضع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل وذكر العلم من ذلك صلاه جعفر بن ابى طالب عيسى
 صلوة الحبه وصلاته الصلوة في مشهوره ومن رواها ابو حمزه الثمالى عن ابن جعفر عن قال مال رسول الله
 جعفر بن ابى طالب ما جعفر الا اسبحك الا اعطيك الا احرك الا اعطاك صلاه اذا انت صليتها وكنت
 فرح من الرحمن وكان عليك مثل زبد البحر وعل ما لم ذنوب اغترت كذا قال على بن ابي اسود الله صلى الله عليه واله
 قال

قال صلى اربع ركعات ان شئت كل ليلة وان شئت كل يوم وان شئت في كل جمعة وان شئت في كل شهر وان شئت
كل سنة يصح الصلوة ثم تكبر خمس عشرة مرة تقول الله اكبر وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ثم تقول الحمد وسورة وركعتين
وقولها عشر مرات ثم ترفع راسك فتقولها عشر مرات ثم تحرك ساجدا فتقولها عشر مرات ثم ترفع راسك من السجود فتقولها
عشر مرات ثم تحرك ساجدا فتقولها عشر مرات ثم ترفع راسك من السجود فتقولها عشر مرات ثم تنفض قايما فتقولها خمس عشرة
مرة ثم تقول الحمد وسورة ثم تكبر فتقولها عشر مرات ثم وصف كما وصف اولاً ثم تكبر وتسلم عقب الركعتين ثم صلى ركعتين
اخر من مثل ذلك هكذا اوردنا الصدوق رحمه الله كتابه وروى الشيخ اربع جعفر الكليبي عن سعد بن عبد الله عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قال رسول الله جعفر الا اعمى الا اعطيتك الا اعمى فقال جعفر على ان رسول الله قال فظن
الناس ان يعطيه ذبوا او فقهه فصرف الناس ذلك فقال له اني اعطيتك شيئا ان انت صنعت به يوم من غرتك شيئا
اول جمعة او كل شهر او كل سنة فكل ما ينفعك اربع ركعات يتقدي فتقول او تقول اذا عرفت سبحان الله والحمد لله ولا
اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة بعد التواها فاذا ركعت طلبة عشر مرات ثم وصف ما سلف وقال في كل ركعة ثلثا تسبيح
في اربع ركعات الف واما تسبيح تهليله وكسره وتحميده ان شئت صليتها بالليل وان شئت صليتها بالليل وهذه الروايات
اشهر عليها معظم الا صحاب ومثله رواه الشيخ عن الحسن بن سعيد عن صفوان عن عيسى بن مسلم عن ابي عبد الله قال قلت له
ابكرتم الرجل فاه فقال نعم ان رسول الله صلى الله عليه واله يوم اخرج خيبر اياه الخبز جعفر اقدم فقال والله ادرى بها
انا اشد سورا بقدر جعفر اخرج خيبر فلم يلبث ان جاء جعفر فوثق رسول الله ما لم تزد وقيل باين غيبته وقال له جعفر
الا اعطيتك الحديث قال الصدوق رحمه الله ما لي الحديث من اخذ المصلي وهو مصيب وروى ابراهيم بن عبد الحميد عن
ابي الحسن عن حماد بن الاولي او الرزق من السان والعايات وفي المالة اذا اجاب نعم الله في الرابعة فعل هو الله جل جلاله
فما رواه قال لو كان عليه مثل رطل عالج ذنوب اغفر له ثم نظر الى فقال انما ذلك لك ولا يصح بك دعوى اسمي من غارتك لا ينبغي
عن من صلى صلاة جعفر فكسب الله عز وجل له من الاجر مثل ما قال رسول الله لحفص بن اليمان وروى عبد الله بن الجوزي
ان الصادق عليه السلام قال اتوا بي صلاة جعفر فعل هو الله احد وروى في كل ركعة بالا خلاص والحمد لله وروى التواها بالزلة
والنعم والقدر والوجود يجوز جعلها من النوافل الرابعة رواه ذريح عن ابي عبد الله وهو يجوز جعلها من قضاء
النوافل لان في هذه الرواية من التديب وان شئت جعلها من قضاء صلاة قال اس الحنفية يجوز جعلها من قضاء
النوافل ولا احب الاحتساب بها من من التلحق بالمحط عليه ويظهر من بعض الاحباب جواز جعلها من النوافل
انما اولئك من غير ما حاش وكذا روى عن الحسن بن سعيد ثم قضاؤه بعد ما روى ان من جازع كان مستحب لا رواه

4

لما كان من هذه البدايه بعد ان اسكن على كل جمعة فني على غلى فيه فضل صلوات الجمعة اذا مضيت الى
 اهل بيته بمفعول رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان ارتفاع النهار فضل ركعتين ثم انى اول ركعة الحمد مرة وقيل اعود
 برب العلق سبع مرات واقول انا اية الحمد مرة واحدة ومن اعز ذلك بالناس سبع مرات ماذا سئلت ما قواله اياك اكرى
 سبع مرات يصل على ركعات وسلمتين ما قولي كل ركعة الحمد مرة واذا جاء نصر الله والنجم مرة ومن يواله احد نفساً
 عشرين مرة فاذا فرغت من صلاتك فقل سبحان الله رب العرش الكريم لاجل والاقوة يا الله العلي العظيم فوالذي
 اصطفى محمد النبوة من موسى ولائهم فصل في هذه الصلاة يوم الجمعة كما قول الاول والاضامن ان يجتنبوا يقوم من
 مقامه حتى يغسل ثوبه ولا يورد ثوبها صلاة الاستسقاء التي هي خمس فجلس باعص اليد ممدواً اسفل الله
 عليهم عودهم وما حكموا بغيره انزل الله الانشاهيم الغفر ما ظهرت فيهم العاشية الا فاشمهم الموت ولا تطفوا الكليل الا
 منقوب النبات واخذوا ما السمن ولا غفر الزكاة لاجل عظم القطر وعن الصادق ع اذا فشت اربعة ظهرت اربعة
 اذا فشت الزنا ظهرت الزنازل واذا امسكت الزكاة ملك الماشية واذا جار الحكم في القضاء اسك القطر من
 السماء اذا حوت الدم نصر الشكر كون على المسلمين ولما كان الدعاء في الصلاة وبعد ما اورد الى الاجابة شرب الاستسقاء
 عند غفر الامطار وغفر الآبار وانهار ولا خلاف في شريعته الاستسقاء وحده كان مشروعيه للملل السالف قال الله
 فعدوا الاستسقاء موسى لقومه وقال تعالى استغفروا ربكم انه كان نقمنا ربكم لاسماء عليكم مدراوا استسقى النبي
 صلى الله عليه وآله وعلى علم العلم والانه والصحابه وصلوا ركعتين بطل قول بعض العامة بغيره الصلاة وانما هو دعا
 واستغفار قالوا استسقى النبي صلى الله عليه وآله على النبي ولم يصل بها فلما نحن في الفسخ جازاه بغير صلاة وكان له فعل ذلك
 نقل ايضا انه صلى ركعتين للاستسقاء رواه ابو هريرة وعائشة وان عباس وعقبة وروب عائشة انه بعد دعائه
 على المبرر صلى ركعتين سبحان نام الام الناس في خطبة الجمعة بغير تقديم التوبة والاطلاص لله
 تعالى والاعتصام باليوم يلزم بالصوم لما عقيبها فجر يوم الاسر صاعداً ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله ان عذ
 الصيام تارة واحدة الصادق ع محمد بن خالد الى المدينة ما خرج يوم الاسر ما لم يسق في يوم الجمعة واول الصلاح
 رح الله لم يكره سوى الجموع المفردة والادوان التي تعجل وان الجند وسلام يعينوا يوم لا يربى في حمار الخرج
 سائر الايام وانما اخبر الجمعة لما ورد ان العيد لئلا الحاجه فيؤخره الاجابة الى يوم الجمعة ولا يحتاج الى صوم اربعة
 والخروج في الرابع فقبضه الاصل يستحب ان يخرج الناس خفاه ما يسكنه والوقار بما في الخفض و
 ليكونوا مطفي رؤوسهم مخشون في ذكر الله عز وجل والاستغفار من ذنوبهم وسى عما لهم قال بعض الحكماء

ولكن في ثياب بذلة وتواضع ما يباين ما صلى الله عليه واله ونخص الامام باقره اهل البيت والصالح لان دعائهم اقرب الى الله
 والشيخ والشيخ والاشباح والاطفال لقول النبي صلى الله عليه واله لا اطفال يرفعون ركنهم وبهايم ركنهم لصينا عليكم
 العذاب صبا وانما الثمانين احدى الماروي عنه صلى الله عليه واله الا ان ابلغ الرجل ثمانين سنة فله ما تقدم من دينه وما تأخر
 ومنع من اذبح الشراب من النساء خوف الفتن والكفار لانه مغضوب عليهم ولتقر له نعمه وادعاء الكاظمين الا في ضلال
 والمطامير بالفسق والمكبر من المسلمين ومحرم عليهم البهايم لقوله عم وبهايم ركنهم وروى ان سلم بن عبد صالح السمسعي في امر فله
 استلف على ظهر ما روى يقول الامام انا خلق من خلقك ولا عني ثمانون ركنك فلما تكلمنا نذرت بنبى ادم بنى رافعه فانه
 من نوايها الى السماء اوردده الصادق عليه السلام عن سلم بن عبد صالح السمسعي في امر فله
 المطامير الاسفار والهدى قد ترك الشئى المولى تعالى ولو ان اهل التري اخذوا لقتلوا الفتن عليهم بركات من السماء
 الارض ولكن كذبوا ما خدعناهم كما كانوا يكسبون وينفون عن الاطفال واقامتهم استجلا باللكا والخصم وقال السيد القضي
 رحمه الله وابن الجند وابن ابي عمير بن النضر بن محمد بن ابي بصير الى الامام الى الصوفى قد رآه قوله صلى الله عليه واله الصادق
 عليه السلام قال ابن ابي عمير بن النضر بن محمد بن ابي بصير الى الامام الى الصوفى قد رآه قوله صلى الله عليه واله الصادق
 النبي صلى الله عليه واله الاخرج المنبر الى الاستسقاء او لم يخرج من العيد يستحب الاصحاب اجماعا ومن اكثر الصلاة
 قال مسندى على المنبر ما روى ان النبي صلى الله عليه واله الاخرج الى المصلى وعن ابي بصير السمين في نصف السنة
 الاستسقاء بالبرارى حيث ينظر الناس الى السماء والاستسقاء في المساجد لا يكثر من مائة مرة الشرف في
 مسجد ما حصل من الصوفى كوف وشبه جازت في المساجد يستحب ان يحج للمؤمنين من يدى الامام ما يدوم
 القدر ولكن الاستسقاء في مكان تطيف وعليه السكينة والوقار والخصم وخصه بالامام لرواية شام من الحكم عن
 الصادق عليه السلام ان من اقبل في العيد وجا ولم يستسقا المسجدا والحرام وطاس من الجنة استسقاء المسجدين
 اذ انهما ان يقول الصلاة ثم يركب النصب باخرا احمر او شبهه والركب باخرا احمر او شبهه او جركه سبق في العيد
 وقال بعض العامة يقول الصلاة جامع ولا مانع منه بغير فيه رفعها ونصبها ونصب الاول ورفع الثاني وبالعكس
 وقصاوت العيد في ظاهر كلام الاصحاب وصرح ابن ابي عمير بان الخوف في صدر التبارك واد الصلاة عند
 انبساط الشمس وان الجنة بعد صلاة الفجر والشيطان لم يعصا وقال الامام حكايما واما العيد كان في رواية
 نعيم الصادق وقال في الذكره تنوع بعد التبرك الى منزله اسبحة البر عن جارية العلماء من العلم وكثر رجاء
 وروى ما جاء افضل لان الاحتفال على الدعا في الاجابة وتواضع صلى الله عليه واله من صلى صلاة جماعة ثم قال الله

في صلاة العيد
 في صلاة العيد
 في صلاة العيد

حاجة نصيت له ولا يصلا باجماع ولا شرط في الجماعة دون الامام
وبكبر في الاول بعد التماسه في الثانية برضا غير اليكسار للعمدة في الصلاة والادب استحباب ما يترى في العيد من السور
وروى العام من النبي صلى الله عليه واله انه كان يقرأ في العيد من الاستسقاء الاول بالا على وفي الثانية بالفاتية
والقول بها بالاستسقاء والدعاء بالزوال للرحمة وتوفير الحياة وليس له الصلاة على النبي ولا تعظم بها المار من على
عليه السلام اذا سلم الله حاجة فصلوا على النبي والفقهاء الله تعالى اذا نزل من حاجته يستغنى ان بعض احد ما دون الآخر
ولقد علمنا على الله تعالى الرواية شام من الحكم عن الصادق عليه السلام انه يحمد الله ويحمد موبش عليه ويحمد في الدعاء
ان يعرف بدينه طاب الله تعالى الرحمة والغفرة وفي الرواية الغريبة اشار الى ذلك طه قال الله تعالى قد اخرج من
نركي وذكر اسم ربه فضلي وعلى من ادم وحرارنا طاب انفسا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين وعن
نوح عمو الا تغفر لي وترحمي ان من الخاسرين وعن يونس الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين وعن موسى
رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي ولعقبى من ذنبي ان الله يحب المتحسين في الدعاء ولو ما فرغت الا جا بركر ودالحج
حتى يجابوا بالصوم متانف او البناء على الاول وقال ابن الحنفية ان لم يطر ولا اطلقه امام لم ينعقد الا عند وجوب
صلاة الظهر ولو اقاموا بغيره ما ربحوا كان اوجب الى ما في ابي جعفر او اتوا عندوا على العدة به وما يابنوا ثانيا
سبح الامام ان يحول رداه فيجعل على الكتب الايمن على اليسر وعلى الايسر على الايمن تابتا ما في علي السلام
والرواية رداه بغيرها محمد بن يحيى عن الصادق عليه السلام تحويل النبي صلوات الله عليه بغيره وبين اصحابه تحول الجدة
فجاءه روى التحويل عند فراغه من الصلاة رداه شام من الحكم عنه عن فعل النبي صلى الله عليه واله في استسقاء محمد بن خالد بن
امر الصادق عليه السلام ثم يصعد المنبر يعني بعد الفراغ من الصلاة فيقلب رداه وقال بعض الاصحاب بخلافه فقرأ
من الخطبة ولا مانع من تحويله في هذه المواضع كلها كثره التناول ثلث الجذب جصاصه وقال الفقيه وسار وابن الراس
تحول الامام رداه ثلاث مرات وحل تسبيح الاموم التحويل لنفسه في كل تسبيح ثلاثا ثم خاصه الاول فتوى للمالك
في التناول وتقول بعد ذلك ان لكم في رسول الله اسوة حسنة ولا فرق بين كون الرواية معا او مقورا او مدورا
شرط تحويل الطائر بالظن وبالعكس او لا على السفل وبالعكس ولو فعل ذلك فلا بأس تسبيح الحظبان كخطي
العيد بعد الصلاة لما في رواية ثقه في امر الصادق عليه السلام وروى يحيى بن عمار عن الصادق عليه السلام تعديكم الخطبة
على الصلاة وقال ابن الحنفية يصعد الامام للمنبر قبل الصلاة وبعد ما في رواية شام من الحكم بغير اليه الا ان الاس
الاول لرواية طيحي بن خالد عن الصادق من فعل رسول الله صلى الله عليه واله في الشجر في رواية يحيى بن عمار في صلاة الجمعة

الاصحاب في الصلاة

الخطبة في الصلاة

الطائفة مستحب ان يكمل الامام ما رآه من رفعها بصوته الى القبلتين بسبع عشرة مرة ثم يرفعها بصوته ثم يهلل عن صياحه
 ما يرفعها بصوته ثم يكمل الله ما مستقبل الناس قال الاصحاب يرفعها بصوته ولم يذكره في تعليم الصادق عليه السلام
 وتابعه الناس على ذلك وروى عن اصواتهم قال ابو الصلاح ويظهر من كلام ابن بابويه وابن البرقي قال ابن الحنفية
 اذا كبر رفع صوته وتابعه في الكبر ولا يرفعون اصواتهم والمفيد رحمه الله يكره الى القبلتين والى المنى مستحب الى
 اليسار حاملا مستقبل الناس مستغفرا ما رآه والصدوق واوصى في الكبر والتسبيح وجعل التهلل مستقبل الناس
 والحمد الى اليسار تعليم الصادق عليه السلام والاول والمشهد لان هذا الذكر يكون بعد الخطبتين وقال ابن ابي
 عمير والشيخ وان حجرة قبلها على تعليم الصادق عليه السلام محمد بن حماد انه يصعد المنبر فيقول رواه ثم ياتي بالادكار قال ثم يرفع
 يديه ويدعو ثم يذكر الخطبة بعد ذلك وظاهره ان هذه الادكار تفعل على المنبر فكانت من جملة الخطبة ولا تفعل ذلك
 حازر مستحب ان يخطب لما ثور عن اهل البيت عليهم السلام وقد ذكر في التذنب خطبة يخطبها المدينين
 الحمد لله سبحانه التزم الى اخره لو خطب بعد ذلك ما يتضمن حمدا وثناء وخطبا جازوا الطائفة الواحدة من كافيته
 ان يخطب المدينين تسوية بينا ومن صلاة العيد يستحب المانعة في التضرع والالحاح في الدعاء في الخطبتين وخصوصا
 الثانية وقد ذكر ابن بابويه دعوات حسنة عن اهل البيت عليهم السلام مستحب ان يقرأ بالقرآن فيها وبالقدر ثم يلامر
 في صلاة العيد والكل في رواية ابن المغيرة ويقرأ بالقرآن ويستسقي ويتوعد ويصل قبل الخطبة ورواه
 ابن بابويه عن ابن جعفر عن اوسقوا قبل الخروج لم يخرجوا كذا الرجل خرجوا فسقوا قبل الصلاة وفي
 الموصي يستحب صلاة الشكر وسؤال الزيادة من الله تعالى وعموم الفيت خلعوا فسقوا في اشياء الصلاة ثم
 والطائفة في الافعال من الخطبة والادكار مستحب يرفع الابد في دعاء الاستسقاء لما روى
 ان النبي صلى الله عليه واله رفعها حتى راي ساضا بطيخا والطائفة منها كناية ايدي الناس بان يخطب لهم ما الى
 الارض ووجهها الى السماء ويجعلها بارادته ويرى العام من انس ان التزم استسقى فاشارة بغير كناية الى
 السماء ومكدا وعارفع البلا ويمكن ان يكون في بعض الاجايل محل صدك يجوز الاستسقاء
 صلاة امامي غير الجمعة والعيد من اوعى اعقاب الكموات او يخرج الامام الى الصحا فبعد عود الناس سابعونه
 مستحب لاهل الحصب الاستسقاء لاهل الحصب من النوعين من الاستسقاء في حوزة الصلاة والخطبتين
 عندى تردد لعدم العموم عليه فصار احدا الحوازل ان الله تعالى انشئ على من مال ربنا اغفر لنا ولاخواننا
 الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا وحيد بصرون المطالبين بزيادة الحصب انفسهم

يجوز نذر صلاة الاستسقاء كاختر نذر العيدين ولكن في وقتها لنذر ما في وقتها وقصد جميع ما يقتر
 بها ما اقرب عدم انعقاد لعدم النية عليه في وقتها فمقدان كان النذر الامام وجب عليه الخروج بنفسه واستحب وعمله
 من جهة الى الخروج وخصوصا من الملهو اقرب واصحابه ولا يحل عليهم الاجابة وليس له ان يراهم عليها سواهم
 الحديث لو وقع الفيت نذر الاستسقاء فمضى في وقتها وجب الخروج عندى بطريقه شرعية عند السيقا وفي الذكر
 في الخروج ولعله الاحاد الصورة شكر الله ولا في الخطبة بنذر الصلاة لانفسها لاعتنا فان نذر ما معا وجب ولا
 في القيام في الخطبة بما لا يكونا على المبرور فيجب وجب ولا يحل في الخطبة على رفع غيره من جايده بل على ما
 الاستسقاء الصلاة في الصحاح ظاهر الشيخ رحمه الله ذلك لانه المتقارر الافضل ولو قيد في نذره بذلك وجب ذلك القيد
 بالمسجد او بغيره بل لا بد من العمل في الصحاح على ما تقدم من العمل الى الافضل والشيخ صرح بعدم جواز صلاتها
 في الصحاح اذا نذر في المسجد ووجه من الاعتقاد نذره في محله فمضى نذر ما في الامام انعقد بوجوب عليه الخروج و
 يستحب الايضاح من بطمه يستحب الدعاء عند نزول الفيت لا يردى عندهم الخطبة استجابة الدعاء عند
 طاب القطار الجيد من وقته الصلاة ونزول الفيت وهو ما نرى من اهل السنة عليهم السلام يستحب الخطبة في اول المطر
 كجاء فيه نصيبه كان ابن عباس اذا وقع الفيت قال انما اخبر فرأى رجل يصيب المطر فقال له انما اخبرنا
 لم يعمل نذر حك الله فقال يقول الله سبحانه وتعالى انما جاز كما جفت ان تصيب البركة فرأى رجل
 كثر في الفيت ثم فيها الفخر جاز له ما باله المقررة وكيفية ان النبي صلى الله عليه واله صلى الله
 ولو صلى نذر كان حاشا كما شرع صوم مثل الامام امام ذلك لانها من تمام الحجج لا يجوز
 نسبة الامطار الى الاوابين انها مؤثرة وان امانه فكلما في التاثير لقيام البرهان على ان ذلك من فعل الله تعالى وبحسن
 الاجماع عليه وانما خلف كثير لا يتقدم وما خروا في معتقدهم بانوا انما قال الشيخ لا يجوز نذر النبي صلى الله عليه
 واله عن ذلك في رواية بن عبد بن خال الجبلي قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه واله صلاة الصبح الحجة على اثر
 سماعات من الليل فلما انصرف الناس قال هل يدرون ما اذاعا لربكم قالوا الله ورسوله اعلم قال اصبح من
 عبادي مومن لي وكانوا ياكلوا كب كافر في مومن ياكلوا كب من مال مطرا بفضل الله ورحمة فذلك مومن
 في وكانوا ياكلوا كافر من مال مطرا بانوا كافر كذا فذلك كافر في مومن ياكلوا كب وهو محمول على انه نذاه من
 اعتقاد وجب في الباشر والنواستوط كوكب في الموب وطلوع قمر من المشرق ومنه الجرم من المجرى اليه النوا
 قال ابو عبيد بن جابر وعشرون في ما مودع المطلع في ان من الشمس سقط في كل ثلث عشرة ليلة في النوب مع طلوع

النجور يطلع اخر تعاليم من ساعته وانقضاء هذه الثمانية والعشرين مع انقضاء السنة مكاسب العرب في الجاهلية اذا
سقط ضابط نجم وطلع اخر قالوا لا بدس ان يكون عند ذلك حظ في نسبون كل غث كثر عند ذلك الى النجم فيقولون سطر
بنو كذا او ناسمي نوا لانه اذا سقط الساطع منها المغرب نا الطالع الحظ في بنو نوا الذي منض قس النجم في حال وقد يكون
النوا السقوط اما لو قال سطر بانمو كذا او راد به فيدعي في وقته وانه من فعل الله تعالى معصلا لا كره لانه ورد ان الصحا
استحقوا بالمفضل ثم قيل للعباس كمن بنى من نوا الشرايع ان العلم بها يزعمون انها تعرض عن الانفاق سبعا بعد ربه
فماضت السبع حتى غيبت الناس ولم ينكروا ذلك ومن الصلوات المستجابة وفي كيفية رواتها
صلاة ركعتين والصلوات الخمسة بعد ساروا الجلب من غروب حريث عن ابي عبد الله عليه السلام وتروا فيها سورة
الحشر والرحمن والمعوذتين يقولون اللهم ان كان كذا في ربي وديناي وعاجل امري واجل نفسي ولى على احسن
الوجه واجلها الام وان كان كذا في ربي وديناي وراخى وعاجل امري واجل نفسي ولى على احسن الوجه
رب اغفرم على رشتي وان كنت ذلك او انه نفسي رواه جابر عن ابي جعفر ع روى اس فقال ان الحسن
من الحكم سال اما الحسن من اس اساطير ابن اساطير في جميع ما كتب البحر او البر الى ما خرج من البر فقال
ابت السجدة في رقت صلاة فريضة فصل ركعتين واستخ الله باره ثم انظر الى اى شئ يقع في قلبك ما عمل به
وقال الحسن البر احب الى فقال روى اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام لما اردت الامر ما ترق
في مرتان احد يما في راي الاخر فيما في حال اذا اكثر ذلك فصل ركعتين واستخ الله تعالى باره مرة ثم انظر اجرم
الامر من لك فافعل ما في الخبر فيه الساء الله ولكن استشارتك في عافية فانه مما يخرى للرجل في قطع يده وموت ولده و
ذاب ماله هذه الروايات كثيرة وروى مشهوره من العادة والخاصة الاشجار بالرفع فزوى مروى في خارجها
الى عبد الله تعالى اذا اردت ان اخذت رقباء وكتب في ثلاث منها بسم الله الرحمن الرحيم خيره من الله العزيز الحكيم
لعل من فلانة افعل في ثلاث منها بسم الله الرحمن الرحيم خيره من الله العزيز الحكيم لعل من فلانة لا تفعل ثم صناعت
مصادك فاذ اعرفت تاسجد سجدة وقرأ فيها مائة مرة استخ الله برحمة خيره في عافية ثم استرجع السوا من الامم خري في جمع
امورى في سيرة منك وعافية ثم اقرب بيدك الى الرقاب فثوبتها واحص واحدة فان خرج ثلاث متواليات افعل لا تفعل
الامر الذي يريد وان خرج ثلاث متواليات لا تفعل لا تفعل وان خرجت واحدة افعل والاخرى لا تفعل لا تخرج
من الرقاب الى خمس فانظر اكثر ما ناعل بربك السادسة لا يحتاج اليها وروى عن علي بن محمد رضى عنهم عليهم السلام انه قال
بعض اصحابه وقد سأل عن الامر في رايه لا يجد احدا يساوره فكيف يصنع فقال لما ركب ثقال كيف قال انه

السلام

المجاذبة نفسك وكتب رقصين في واحدة لاني واحدة نعيم وجعلنا في شديتين من طين ثم صل ركعتين واحدا تحت
ذلك وقل يا الله اني اسألك في امري واستخير مستشاري ومشفعي في حاجتي ما في صلاح وحسن عاقبة لم ادخل يدك ما كان
فيما نتم فافعل وان كان فيما لا تفعل مكره فاسألك ربك والافعال سال ما ان الكلي رحمه الله ذكر في كتابه الشيخ في
الهندية غير ما ذكرنا من الاسماء بالواقع لا نأخذ من استمارا من الاصحاب وعدم رادها من
اخذ اخذه كالشيخ نجم الدين في المبحر قال في حيز الشذوذ فلا جرح بها كلف تكون شاذة وقد وثقها الخيون
في كتبهم والمصنفون في مصنفاتهم وقد صنف السيد العالم العابد صاحب الكرامات الخاسرة والمآثر الباسرة رضي الله
ابن الحسن طوس الحنفى رحمه الله كما باضحا في الاستشارات واعتمد عليه على رواد الرقاع وذكر من آثاره عجائب و
غرائب اراد الله تعالى اياما قال اذا اتوا الى الامم في الرقاع فهو خير محض وان اتوا الى النفي فذلك الامر شر محض وان
توقفت كان الجرح والشر مورعا لك توقفا على ارضه ذلك الامر محبب تربة ما قد ذكرت اشعار مشهورة

الاشعاره بالعلماء النجدي وانفصل في موضع شريف كسجد او شدة فروي الشيخ رحمه الله باسناده الى الصادق عليه السلام قال
ما اشعر الله بعد ذلك ما تروى في امر عند راس الحسين ع محمد الله يعني عليه السلام ابدا في الامم يروى معوية بن
عن الصعيا اشعار الله بعد سبعين مرة بهذه الاشعاره الاراءه الله بالخير يقول يا ايها الناس الذين ويا ايها السامعون
ويا ايها الخاسرين ويا ارحم الراحمين ويا احكم الحاكمين صل على محمد واهل بيته وحمل في كذا وكذا وروي باسناد عن
اذا ارادوا العباد والعباد ما جاءوا كحيفه والشيء اليسير اشعار الله فيه سبع مرات وان كان امر اجيها اشعار الله فيه
مارة ما اوردته الصدوق في كتاب معالي الاخبار ومن لا يخبره الفقيه تدا من طاروس في كتابه فبأسنا
الى من سخر جبر قال سمعت ابا عبد الله ع يقول اذا اراد احدكم امر فليأخذ بشاوريه امن الناس حتى يشاوره
فمن اجل قلت وما شاوره الله قال بعد فاستخير الله عز وجل ولا تم شاور فيه فاذا ما اجري الخبر على لسان من احب
من الخلق وخبره في المقنع لمفيدة ما رواه السيد رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله في كتاب الدعاء باسناده الى
من عاذا اراد احدكم ان يشتري او يبيع او يدخل في امر فسد في ما الله وسئل ملك قال تعول اللهم اني اريد
كذا وكذا امان كان غير الى بني وديناي واخرتي وعاجل امري واجل فتيه هل وان كان شرا لي في ديني وديناي
فاصرف عني رب اغفر لي على ريشدي وان كنته واته نفسي ثم يستشيره من المؤمنين قال لم يصدم و
اصابع خمسة عشرة مرتين وان كان رجلا نكل واحد خمس او ان كان واحدا فليستشيره عشر او من كتاب
الدعاء لسهل كتب ابو جعفر النعماني الى ابراهيم بن بشير فمن استأمرت به في صيغتك التي توحى لك السلطان فيها

فاشي الله ما في خبره في عافيه بان احلوا بطلبك بعد الاستحارة معها فبعضها واستدل بها انما الله واسكن من ارضك
 الاستحارة حتى تم المأوى والكلبي في كتاب رسائل الانبياء عليهم السلام ان الجوارك كتب بثلث ذلك الى علي بن ابي طالب
 والاستحارة بالعدد ولو لم يكن هذه مشهورة في العصور الماضية بل الزمان السيد الكبير العابد رضي الدين محمد بن محمد
 الاوى الحسيني الحارثي بالمسجد المقدس في القزوين رضي الله عنه وقد روينا عنه جميع ما يترجم عنه من شياخنا عن
 الشيخ الكبير الفاضل جلال الدين اسلمه من والده رضي الله عنه عن السيد رضي الدين عن صاحب الامر عليه الصلاة
 والسلام في الغاية عشرة او ثلث مائة وروى عنه ثم قال القدر عشرة او ثلث مائة هذا ما لا نعلم ان الشيخ لم يكن يعاقبه
 الا هو وروى عنه الحسيني في كتابه في الماحول والمخبر والاسلام ان كان الامر العلاني فاقدر بطلب بأكبره انما هو ياديه
 وخفت ما كذا ايامه ولبا ليه في قول الله في خبره تروى عنه في قوله لا تقصص ايامه سرور الله اما فاته واما من
 فاشي الله في الاستحارة في خبره في عافيه ثم يعص على مظهر من السيرة وصرح حاجته ان كان بعد ذلك القطع ووجها
 هو ما فعل وان كان فردا لا يعمل اربا بالعكس وقال ابن طاووس رحمه الله في كتاب الاستحارات وجدت بخط اخي الصالح
 الرضي الاوى محمد بن محمد بن الحسيني صاعف الله سيادته وشرف خاتمة هذه النسخة عن الصادق عليه السلام من
 اراد ان يستجير الله تعالى فليقرأ الحمد عشرة مرات وانما عشرة مرات ثم يقول وكره الله الا الاه قال يعقوب والخزرج
 اللهم ان كان امرى هذا من سط وعقب سرور الله اما فاته واما من فاشي الله في خبره في عافيه ثم يعص على مظهر من السيرة
 مرات ثم يافقه كفا من الحسني اوسمى الاستحارة بالمصحف الكريم روى الشيخ التقي مال بك لابن عبد الله عليه السلام
 اراد الشئ ما شئ الله فيسئل الله من فيه الراي افضل او ادعه فقال انظر اذا قلت الى الصلاة فان الشيطان اعد
 ما يكون من الانسان اذا قام الى الصلاة اشيئ وقع في قلبك فخذ به وافقه المصحف فانظر الى اول ما ترى فيه في
 انما الله تعالى الصلوات المستجابة روى عنهم عليهم السلام ان يصلي يوم الجمعة ثمان ركعات اربعاً
 الى رسول الله صلى الله عليه واله اربعاً تهدي الى فاطمة عليها السلام يوم السبت اربع ركعات تهدي الى امير المؤمنين
 ع ثم كل ركعة يوم الى واحد من الانبياء عليهم السلام الى يوم الخميس اربع ركعات الى جعفر بن محمد عليها السلام في يوم الجمعة
 ثمان ركعات اربعاً تهدي الى رسول الله صلى الله عليه واله اربع ركعات تهدي الى فاطمة عليها السلام في يوم السبت
 اربع ركعات تهدي الى موسى بن جعفر عليها السلام كل ركعة الى يوم الخميس اربع ركعات تهدي الى صاحب الزمان ع
 يكذروا في الشيخ في الصباح وتنفسون كل ركعة من هذه اللهم صل على محمد وعلينا يا با اعطى افضل الى ورجا فيك وفي
 اللهم هذه الركعات تهدي الى ليك فلان فصل على محمد وال محمد وعلينا يا با اعطى افضل الى ورجا فيك وفي

سماع عن أبي عبد الله قال إن أحكم أدمرض دعا الطبيب أعطاه وأدا كان له حاج إلى السلطان رشا البواب
وأعطاه وروى أن أحكم أدمرض إلى الله تعالى فقلقه وتصدق بصدقة قلت أو كرت ثم دخل المسجد فمضى ركن
فجاءه راعي غنمه وصل على محمد وآله ثم قال اللهم إن عافيتني من مرضي وأوردني من سؤي أو عافيتني مما أخاف من كذا
ركب الأتاه الله ذلك رجوع على المنع الواجب واجعله الله طيبا لشكره فالصدق وكان علي بن الحسين إذا
خزنته الحسن ثوبين من غلظ ثياب أو خشنها ثم ركن من آخر الليل ركن حتى إذا كان في آخر سجدة من سجود يومه صلى الله
بأيده وحده ما به وهو على الله أيده وكر الله أيده ثم تعرف من زبارة كل ما عرف مما أورد الله تعالى بنى سجدة
والأمة كذا عرف به حمله دعا الله تعالى في بعض ركعتيه إلى الأرض وروى عن يونس بن عمار قال سألت
أبي عبد الله رجلا كان يودى فقال إن علي عليه السلام قد عرف الله قال ليس هكذا ولكن أطلع عن الله
وصم وصل وصدق ما إذا كان أخذ الليل فاسمع الوضوء ثم فصل ركعتين ثم صل ساجدة اللهم إن فلان
من فلان مداد إلى الأمام ستم بدنه واطع شره وانقص أجله ويحل له ذلك من عاصمه ما لم يعلف فلم يشك
ملك وروى الصدوق أيضا أن رجلا كان يئنه وبين رجل من أهل المدينة فصره ذات خطه عظيم حل
على أبي عبد الله فذكر له ذلك فقال إذا أردت الصدق فصل من التبرع المبرك ركن أو أربعاً واني شئت
بلك وصل الله أن يعسك وخديتاً نفيساً وصدق به على أول مسكن تلقاه ما فعلت ما أمرني به بعض له
ورد الله على أرض المسجدة ما كذا شهر رمضان وفيها مسایل في شريعتها والأشهر
في الروايات ذلك حتى أوعى عليه السلام الأجماع وقال الصدوق لا نألفه فنه زاده على غيره وإن أبي يعقل
لم يحسن لها باله كروا على بن بابويه لما الروايات الكثرة كرواية أبي خديجة ومحمد بن يحيى والي بصيرة ومحمد بن
زماره وحمل من صاحب جميعاً عن أبي عبد الله أحمد بن محمد بن مسلم عنه عليه السلام كان رسول الله إذا صلى
الغضا انقلبي سأل الله استغفار الليل الذي في رمضان ولا في غيره ولا يحيى عبد الله بن سنان عنه عليه السلام
وسال عن الصلاة في شهر رمضان فقال ثلاث عشرة ركعة منها التور وركعتان قبل صلاة الجمعة كذا كان رسول الله
صلى الله عليه وآله يصلي ولو كان فضلاً كان رسول الله صلى الله عليه وآله يداو وأجاب الشيخ عن الأول بأن المراد
أنه لم يكن يصلي في جماعة لظواهر الأخبار بنهيه عن الجماعة في شهر رمضان في المساجد وأجاب العاضل عن
الذي تجوز أن يكون السؤال ومع عن النوافل الرابعة بل يزداد في شهر رمضان بما لا يحل في التور والأخبار بقطعة
بشرعيها لا بغيرها من الأثر في قدرها والمهور والعن كذا زيادة على الرابعة رواه جميل بن صاحب عن

[illegible]

لكون خاتمة النوافل يقال سائر ال الوتيرة معدة على الوتيرة في رواية محمد بن سليمان عن الرضا ع والظاهر
 جواز الامتناع لو كان شي من هذا النوافل ليلا ما لظن ان سبب قضاءها انما هو الصوم قوله نعم وهو الذي جعل
 الليل والنهار خلفه ومارد في تفسيره مما استلحقه من مثل وبنه كذا في اس الجند رحمه الله قال وكذا الوتيرة الصلاة
 في ليلة السبت ثم مس الردي قال ابو الصلاح من السنة ان صلح الصائم في شهر رمضان بالف ركعة وهو يتي من
 حيث الصوم على اشياء السحاب تطير به كذا في رواية في الخلف ولم يشترط في علمنا ذلك لانهما عادة يدرس
 الزمان فلا يسقط بسقوط الصوم وموقوف منه بعموم الاسحاب سبب ان يدعو اغيب كل ركعة من باله بالانوار
 مع سعة الوقت لذلك ولو ضاق الوقت من الدعاء الصلاة اقتص على الصلاة الجماعية في هذه الصلاة بدية
 محمد بن محمد الاصحاب وقد رواه زرارة عن مسلم بن الفضل قالوا سألنا عن الصلاة في رمضان ما نذكر بالليل جماع
 فقال ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان اذا صلى العشاء الاخرة انصرف الى منزله لم يحج من اخر الليل الى المسجد فيصوم
 صلى فخرج في اول ليلة من شهر رمضان صلى كما كان يصلي فاصطفت الناس خلفه فخرج في صلاة ففعلوا ذلك
 ثلاث ليال فقال على خبره في الرابع ان الصلاة بالليل في شهر رمضان في النافذة في جماعة تدعو وصلاة الضحى
 بدعة الا فلا يحكموا في شهر رمضان الصلاة بالليل ولا يصلا صلاة الضحى فان ذلك معصية الا وان كل مدعو صلا له
 كل صلاة سأل الى ان لم تنزل وهو يقول قلل في سنة فخرن كسرى بدعة في رواية عمار عن ابي عبد الله انما قدم
 امير المؤمنين ع الكوفة امر الحسن بن علي بن الناس للصلاة في شهر رمضان في المساجد جماعة فنادى في الناس
 الحسن ع ما امر به امر المؤمنين ع على سمع الناس مع الحسن بن علي ع السلام صاحبوا وعمره وعمره فلما بلغ ذلك عليا
 قال هل تعلم صلوكم واستحيون ان يصلي ليلة الفطر كمان نوافل الاولى الحمد لله هو الله احد الف مرة في السنة الحمد لله
 احد مرة واحدة رواه في الهند بن النبال احمد بن محمد البصري رفته الى امير المؤمنين ع عن رسول الله ع انه اذا
 صلا ما لم يسأل الله شي الا اعطاه اياه واليساري في عدد الضعفاء الا ان الاصحاب يقولون بالقبول
 يوم القدر يروى مشهوره من الاصحاب روى علي بن الحسن البغدادي قال سمعت الصادق بن محمد
 عليهما الصلاة والسلام يقول صيام يوم قدرتم تعدل صيام عشرين يوما لو عاش انسان ثم صام ما عذب الله الملائكة له اب
 ذلك وصيامه تعدل عند الله عجل في كل عام ما به حجة واحدة حجة ورات معولاب هو عند الله الاكبر وبعث الله
 غز وجل في الاربعين في هذا اليوم وعرف حجة راسم في السماء يوم العيد المعهود في الارض يوم المشاق لما خرو
 والجمع المشهور ومن صلى فيه ركعتين اعتقل من قبل ان تزل الشمس مقدار نصف ساعة ونوافل كل ركعة الحمد لله

فمن مات قبل مو الله احد عشر مائة الكرسي وعشر مائة الالهة عدل عند الله عز وجل مائة الف حجة ومائة الف عمرة
واسال الله عز وجل حاج من حجاج الدنيا والاخرة الا قضيت كائنا كانت الحاجه فان فاتتك الركعتان والركعتان
بعد ذلك ومن فطر فيه حرم فكان كمن اطعم فاما وصاها وما علم من بعد الى ان يعتقد بيده عشر ايام الى ان يرى ما
طال لاله الف كل ايام والدرهم فيه الف درهم وسبب الله بعد ما النحول لم سال حاجته وفي تمام الحديث
ما رواه الله تعفيه صلاه يوم الجليل وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة في ايام الروايات روى انه الخامس
والعشرون منه وسبب الاكثارية من الصلاه والاستغفار يغيب كل ركعتين سبعين مرة والركعة بعد بالماثور
روى ذلك محمد بن حمد عن الكاظم ع وروى عن الصادق ع صلى الله عليه وسلم ركعتان يصنع صلاه يوم الغدير الا انه
قال في اية الكرسي الى قوله هم فيها خالدون وانما بعدل عند الله مائة الف حجة ومائة الف عمرة وذكر ما سلف
صلاه اول ندى في ربيعة والجليل اربع مائة وفيه اثنته الله فليلا فنه روح رسول الله فاطمة عليها السلام من
امر الله من بعد ما سجد ان يصلي فيه صلاه فاطمة عليها السلام صلاه يوم البعث وهو السابع والعشرون من رجب
روى الكليني عن علي بن محمد روى الى ان عبد الله ع صلى الله عليه وسلم في ايام وقت شاة احدى عشرة ركعة في كل ركعة بآم الله
وسوره فاذا فرغ وسلم اجلس مكانه ثم اقرأ التران اربع مرات فاذا فرغ من ذلك كانه قال لا اله الا الله والله اكبر
والحمد لله سبحان الله والاول والاقوه الا بالله اربع مرات ثم قل الله اكبر ربنا اربع مرات ثم يدعوا
معه عشرين الا يستحب في كل حاجه الا ان يدعوا في كل يوم او في كل يوم صلاه يوم الجمعة وقدره او اصباح من
عقبه عن الى الحسن قال صل الله بسبعه عشر من رجب في وقت شفت في الليل احدى عشرة ركعة تدعى في كل ركعة الحمد
والمعوذتين وقيل والله اربع مرات فاذا فرغت قلت وانت في مكانك اربع مرات لا اله الا الله والله اكبر والحمد لله
وسبحان الله والاول والاقوه الا بالله ثم ادع ما شئت وروى غيره ايضا صلاه النصف من شعبان في اربع
ركعات تدعى في كل ركعة الحمد لله والله اربع مرات فاذا فرغ من ذلك بالماثور صلاه طلب الزرق روى الكليني ايضا
الى الكليني محمد بن علي قال تسكن برجل الى ان عبد الله ع الفاقه والحفرة في الحماره بعد ساركان في عافره ابو عبد الله
ع ان ياتي مقام رسول الله ع من القبر والميزر فصل ركعتين ويقرأ الحمد لله اربع مائة الف في كل ركعة وفي ركعة
وبكرتك ما احاط بملك ان يسأل من التجاره او سعارها او غيرها فافضل ما اخره عافيه يعمل ذلك فانه يجرى في
الارزاقه الله تعالى صلاه الاستطعام رواه الكليني باسناد الى شعيب بن عمرو قال قال ابو عبد الله ع
من جاع فليستضأ واصل ركعتين ثم يقول يا رب اني جاع فاطعمني فان لم يظم من ساعته صلاه الجبل رواه

[illegible]

بأساده الى الحرف من الخيرة عن ابي عبد الله قال اذا كانت لك حاجة فتوضاه وصل ركعتين الحمد لله واش عليه اذكر
من الامم ان يحك في بر وراخرى عنه بعد الصلاة وصل على محمد وآله وسل تعطه صلاه الزياره النبي ص
او احدا لا يحل عليهم السلام سوى ركعتين بعد التراب من الزياره صلى على عبد الراس واذا راى المومنين بعد صلى ست ركعات
لان بعد ادم ونوح علي وآورد في الاخبار قال ابن زهره رحمه الله من راى مومنين في بلدة قدم الصلاة ثم زار عقبها
وسأل في صلاه الاحرام ثلثا الله وودعت صلاه التيمم للمسجد ولا يسجد عندنا صلاة الفجر بل يبدعها لا يجوز فعلها
ويعمل في الخلاف فسه الاجماع ولا روى عن النبي ص انه قال صلاة الفجر بدعة وماروه من الاخبار وما وصحت
في غسوة في الاواخر وفيه فصول ثلثه في صلاه السجدة في مطالب في محله
وهو اربع عيات من الصلوات الخمس اذا كان اداها في السفر بالاجماع واللاه وروى عبد الله بن سنان عن ابي
عبد الله قال الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعد مما سى الا المغرب ثلاث ركعات وامر عبد الله بالاعداد
صلى الظهر اربع في السفر فعلى ان يكون التفرغ في الارض ومحل الصلوات اقل النهار والوقت لا تقدم والصلوات الواجب
في الاطراف في الصلاة ولقول النبي صلى الله عليه وآله ليس من الرضا في السفر وروى جابر بن اناس واصحابه اعلى
في هذا رسول الله صلى الله عليه وآله في السفر فقام العشاء وانفردوا بالاجاب بالخير في الصلاة في اربعة اماكن مسجد مكة ومسجد المدينة
ومسجد الكوفة والحايرون في روايات منها رواه جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله قال من فخر من علم الله الاتمام في
اربعة مواضع حرم الله وحرم رسوله وحرم المومنين وحرم الحسن ع وفي رواية عنه عتم الصلاة في المسجد الحرام
ومسجد الرسول ص ومسجد الكوفة وحرم الحسن ع وقال ابن بابويه رحمه الله ما لم يرفع مقام عشرة ويستحب ان يرفع مقام التيمم
رواية محمد بن اسمعيل عن الرضا ع على الصلاة بمكة تمام او بقية فقال نعم ما لم يرفع مقام عشرة ومثله رواية معوية
بن وهب عن الصم ع ذكر فيها الحرمين واجيب بان المراد لا يجب التمام بخلافه نعم على المعام عشرة وبان الشهادة
في الشق والرواية لا يعارض بالخذ او غفرت ذلك فعل الاتمام فخص بالمساجد نفسها ارفع البلد ان ظهر اكثر
الروايات ان مكة والمدينة محل ذلك فعلى من انتم في البلدين اما الكوفة فهي مسعى خاصة بالمراد في المقبرة والشيخ طاهر ع
في البلد ان الصلاة اما الحايرون قال ابن ابي عمير هو اذ ارسل رسول الله صلى الله عليه وآله في الحاي
لقد مر المكان المظن في ذلك انما هو ما ذكرناه وفيه حار الماء يعني لما امر المتوكل بالطلاق للماعلى قبر الحسين عليه
السلام ليعقبه مكان لا يسلطه وافي ابن ابي عمير بان التيمم اما في المساجد الثلاثة دون بلدانها واحارها في الخلاف
وهو قول الشيخ هو الاطمن الروايات ما فيه ذكر المسجد فيها عشرة في التخصيص والشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد في

كتاب السنن حكم بالشيخ في البلدان الاربع حتى في الحجاز المقدس لورود الحديث بحكم الحسن وقد بنى في سنن
باربعة ونوعه قال والكل حرم وان تفاوتت في القصد واعلم ان ابن الجوزي لم ينص في الاقتصار في مساهمة الناس
عليهم السلام ما جرى بالاربعة طاسر مما نفي القصر وعلما ان الذي تحت قوله لم ينص له على اخذ في ذلك والناس
عنه باطل بل في بناء صعان احسان قل فيها بعد ثم تختم القصر الاول او كان قصد المساواة في سنن فزاد
الى ما دون الثمانية ولم يرد الرجوع ليوهمه قال الفيزر رحمه الله وابن ابوي عمير في قصر الصلاة والصوم وقال الشيخ
في قصر الصلاة ولا يجوز قصر الصوم والاكثرون على التمام فيها واطلق ابن ابوي عمير وسلا في الشيخ في القصر والاقام
والاخذ ان هناك اخبار صحيحة بقدر المسافة مما نفي في سنن اوسيه يوم كبر عند الله الكامل عن الصاء وخبر في الص
عنه بياض يوم اوريدان وحضر علي بن قطين عن ابي الحسن يوم وما كان اجاب فيها بقدر القصر في بعض
كبر الى ابوب عن الصاء وخبر زيد الشحام عنه اثني عشر ميلا واخبار شتى تبين ان اهل مكة يقصرون في سفرهم
الى غلات وفي بعضا يعلم لويهمه واثني عشر اشده منه بالتمه واسانه هذه الاخبار كلها مقبولة في الشان منها
بالشيخ قال الفاضل في بعض هذه الاخبار تصح تختم القصر بخبر معوية بن عمار الصحيح عن الصاء الذي فيه وعليه
اخره واعلم ان الشيخ في التهذيب ذهب الى الشيخ لقصد اربعة فرائض واراد الرجوع ليوهمه كذا في طبعها من الاخبار
وذكره ابن ابوي في كتابه الكبير وهو قوي كثره الاخبار الصحيحة بالشيخ في اربعة فرائض فلا اقل من الحار وقال ابن
ابو عمير كل من كان مبلغه من دين وهو ثمانية فرائض لوريد او ايهاد جاسار اربعة فرائض في يوم واحد او ادا
عشره ايام طاسره ان اذا قصصه اذ ايهاد جاسار ما دون عشره ايام بقصر لوريد بعد دخول الوقت وصلا
بعد مفارقة الجدران ونحو الادان في احوال احد احوال الشيخ في الخلاف انه يجوز له القصر ويستحب الاتمام و
قال ابن ابو عمير في الصدوق في كتاب الاتمام قال في القصر وقال في الاخذة القعية ثم مع السعد وتقصير مع الضيق و
احسان الشيخ في النهاية وقال الفيزر المقدسي وابن ابوي عمير في قوله علي بن ابوي عمير والمأخذ الاخبار المثلثة
ففي خبر محمد بن مسلم عن الصاء ثم لو دخل بده بعد جرحه في سعة قصر وفي خبر بشر بن النزال عنه ان عام من خرج بعد
وكه اروايه الحسن بن علي الوشاء عن الرضا عليه السلام في قوله في وقت الصلاة دخول الوقت ولم يقدرا اياهما اسر
مما لا الاصل بقا ما كان به تعارض روايه لم يجعل بن حاتم في الصادق في اعتبار حال الادان في جرحه ورواه
وقال ان لم يفعل بعد الله خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم على التفصيل روايه اسحق بن عمار قال سمعت ابا
الحسن يقول في الرجل يصوم من سفره في وقت الصلاة فقال ان كان لا يخاف فرب الوقت فليتم وان كان
خاف

على جميع ما ذكرناه على ان المصنف على سنة
اذا صار سفر ما كثر من خفة ثم اقام عشرة ايام بنية المقام او كان
في بلد ثم سافر قصر الصلاة والصوم وان اقام دون خمسة فلا حكم له وان اقام خمسة حكم الشيخ ومن تبعه انما تعذر المناد
يتم صلاة الليل ويصوم شهر رمضان لم يدر عند الله من شأنه عن الصنف قال الكفاري ان لم يستقر في بلد الا خمسة ايام
واقل قصر في سفره بالنداء اتم الليل ويصوم شهر رمضان وان اقام عشرة واكثر قصر في سفره وان اقام اربعين ايام
فتركة الطاهر لان الانتقال من خمسة لا عبرة به قطعاً مع معارضتها باصالة بقائه على التمام حتى يثبت الزيل وعلى ذلك
الجليل رحمه الله في شروط الصوم في ربط القصة بقصد معلوم فلا يقع الهام وطالب
الابق ومسل السافر اذا جزر الطول بالحاجة قبل المسافة وان عادوا في السفر لا ينقض في العبادة فلا بد من
نية كما يجب النية في العبادة ولا في الحقة السفر الى مسافة دون غير معلوم بما لا يتصل بالاطل المعلوم من اقام العبادة وسال
صفوان الرضائي الرجل يريد ان يلحق رجلاً على راس ميل ولم ينزل بقصده حتى بلغ المنزل قال لا يقدر ولا ينظر
لانه لم يرد السفر ثمانية ايام وسبع ايام حتى يلقى الحوي اخيراً فيأخذ به السيرة لا يسير في ايدي المشركين والمأخوذ طاهر ان
مقصدهم قصد تركه وان غلب على ظنه تعالى الاستيلاء فكذلك اذا كان مقصدهم مسافة وان احمل الامر من اجل
مقصدهم ثم تركه بطل العبد مع السيد والزوج مع الزوجة والد مع الولد والجد مع الجد والعقود والزوج والطلاق
وغرنا على الرجوع متى حصل ما لا يترخص به الفاضل وهو قرب ان حصل اماره لذلك وانما الطاهر البنا على
بطل الاستيلاء وعدم رفعة الاحتمال البعيد ولو بلغ خبر عبده او غائبه في بلد يبلغ مسافة قصده خبراً بالمكان
في انشاء الطريق نوى الرجوع ان طرفة قبل البلدة فهو حنفية في حكم الرجوع عن السفر وان كان قد قطع مسافة لم يخرج
عن السفر والاخر ومظهر الرفعة على حد المسافة مقصر الى ثلثين يوماً على اقل منها وهو حازم بالسفر ومنها
مقصر اذا كان في محل الترخص وان علق سفره عليه ما علم ان غلب على ظنه وصرفه كما كان بالسفر ومنها
ان اسنى العلم وغلب الظن ان لم يكن التوقف في محل التمام كالمدي لم يتجاوز روية الحد وسواء الادان ولو قصد
ما دون المسافة ثم قصد كالمترخص وان عاد الى السفر وكل هؤلاء مقصرون في العود اذا بلغ السفر مسافة
استمرار القصد ولو قصد المسافة ثم رجع عن قصده فان كان بعد بلوغ المسافة فلا اثر له في المقام عشرة ايام
حصل الى بلده وان نوى الرجوع قبل بلوغ المسافة اتم وكذا التردد وعنه في الذباب والرجوع ولو كان قد قطع
قصره الاصح انه لا يبعد لانتقال سوا كان الوقت باقيا لم لا يقال الشيخ في الاحتياط بعيد مع تعاقب الوقت يقول
على رواية سليمان من خفض المروى قال قال الفقهاء التقيصير في الصلاة في بردين او يريد ابعاداً جانياً

فإذا خرج الرجل من منزله في عشرين سنة لم يبلغ من حجه عتق نوى وإذا كان قد حرم رجوعه من نية عاد
وإنما فصل الشيخ بالوقت وخرج له رواية عن الصادق في الرجل يخرج من منزله وقد صلى
ركعتين بمسألة فيجئها بذلك لو تردد غزم المسافر بعد بلوغ المسافر من الاستمرار وبين الرجوع لم يؤثر
في الرخص بل ذلك لو عاد في سنة متردد أو مضى عليه لثوبان لم يفتل كون ثمانية من تردد وهو مقيم في السفر فظهر
من وجود حقيقة السفر على الرود ومن إحلال القصد
أن قطع السفر لغزم
أما عشرة أيام فممن غزم على كل أتم وهو مخصص عن علي عليه السلام وأهل بيته ولو علقه بشروط كعلق رجل بقلبه تحقق
التمام لم يغير النية ولو علم أن حاجته للسفر في أقل من عشرة وهو ناقض المكادى المقام ثم إن كان نية المقام على
ما دون المسافة اشترط مسافة جديدة في خروجه وإن كان على مسافة فذلك غيرا يكتفي بها بالرجوع في السفر ولو نوى
المسافر قضاء في نية المقام ثم أتى شأنا لم يغيره إلا أن يكون ذلك القدر الذي قبل موضع المقام مسافة ولا فرق بين
كون نية المقام في بلد أو قرية أو حلة أو بادية ولا من العازم على استمرار السفر بعد المقام وبغيره والظاهر أن بعض الروايات
يجب يوم كامل بل تلقى بلونى المقام عند الزوال اشترط أن يتقرب من الزوال الحادى عشرة عنه والأقرب أنه لا يشترط عشرة
أيام غزم الدخول والخروج لصعد العد جفت وتورد غزم المسافر على المقام والخروج قصر الشوق رواية أبي حمزة
عن الصادق عن التميمي أن الحسن بن محمد بن أبي حمزة عن أبي حمزة عن أبي حمزة عن أبي حمزة عن أبي حمزة عن أبي حمزة
كان قد صلى على التمام فضا له صلاة بقي على التمام حتى يخرج والاقصر ما هو بالأقصر عليه السلام يعارضه
رواية حمزة بن عبد الله الجعفي وقد أضافه ثمانية صلوات ثم بالحصا إلى الحصى فقال أرجع إلى التقصير جلت الش
على أن الأمر بالتقصير إذا خرج فصار مسافر فليكن أن يكون هذا مختصا بكونه في المكان لا بكونه في المكان
بغير نية المقام وبسبب محبة
أرجع الرجوع لعدم الاسم المعلق عليه
أن الصلاة المؤداة مما أصح أن يكون بعد نية المقام فلو صلى فرضا ما ما سببا
قبل نية المقام لم يعد سوا خرج الوقت لا لا يرب في تعلق الحكم بين صلى فرضا ما ما لاجل نية المقام ما إذا كان
غيره إلا ما كان الأربعة ما لا طاهر وإن كان في أحد نوى الصلاة ما لاجل المقام ما الحكم ثابت فلهذا صدر السؤال في الر
عن نوى التمام ما لمدنية عشرة وإن صلى تمام لسرف البقاء ودخل الحائض نية المقام ثم رجع بعد هذه الصلاة فنفى
اعتبار ما عندي وجهان من قولنا في الرواية أن كنت صليت ما فرضه واحدة تمام فليس لك أن تقصر الغير في
بما يعود إلى المدينة فقد صدق الشرط ومن أن هذه الصلاة كانت سائفة ليحكم بالتقصير وإن صلاها على ذلك

الحكم لا يستلزم رواية غيره لكونه صلى الله عليه وسلم لم يرد في الخبرين المذكورين
الوقت يمكن لم يصل لوجوب اعادتها وان كان قد خرج الوقت احتمل الاجتهاد بها لانها صلاة تمام مخيرة وعندها لا
لم يقصد التمام لخرج الوقت ولا صلى على ما اذنيها من الغافل في الاجتهاد به وجهان نظر ان الى استقرار ما في
الزمن ما والى عدم صدق فعلها لخرج الوقت لعدم سقوطها بخبرين والاعتماد يمكن لم يصل لوجوب في الصوم
فصل حكم الصلاة قبل تلك لانه احد الامرين المرتبين على المقام وقد قال تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وتكمل عدم اعتبارها
لم يصل ورضه والاول مختار الغافل لوجوب في اشاء الصلاة حكم الشيخ في المسئلة بعدم غوده الى التقصير
حتى يخرج مسافرا وترد فيه المحقق نظر الى افساح الصلاة ويثبت الجبر بانها على ما فتحت عليه والى عدم الايات
بالشرط حقيقة فصل الغافل تجاوز محل الغرض فلا يرجع وعدم تجاوزه فيرجع لا يمنع التجاوز يلزم من جواز الرجوع
الحال العمل المتيقن مع عدم تجاوزه لصدقه انه لم يصل تمام في الجمع من هذا التفصيل ومن فتواه ان الشرط
في الصوم يلزم بالتمام نظر لانه في كليهما لم يأت بسمي الصيام والصلاة ومن حيث ان الصوم لا يقع في السفر
اصلا وراسا بخلاف الصلاة فان الركعتين منعقدتان سفر او حضر اما لم تقع للحالة الاولى الركعتين الاخيرتين
فاذا لم يأت بهما فباق على القدر المكركب من السفر والحضر اما الصوم فقد فعل منه لم يتصور فعله في السفر
ولا يجوز ابطاله بعد انعقاده ويحكم ان يقال ان كان رجوعه عن نيته قبل الزوال صح الرجوع لانه لا يغيره
الا فطر في الصوم لم يخرج مسافرا قبل الزوال وان كان بعده فلا يرجع كما لو خرج المسافر بعد الزوال فانه لا
يباح له الافطار وما تولى لوفى المسافر الاثنا عشر في اشاء الصلاة قصر القصر والافطار والقصر و
النية الاولى بجملة الصلاة كافي فان الركعتين الاخيرتين تابعة للاولتين وقد روي ذلك علي بن يقطين عن
ابي الحسن في قوله صلى الله عليه وسلم عن المقام بعد هذه الصلاة ففيه عندي وجهان احدهما جوازها لان طاعة الرواية
ان يكون جميع الصلاة التامة واقفا قبل الرجوع عن نيته ولم تقع بها جملة الصلاة وبانها مودة الا قرب عدم اعتبار
هذا الرجوع لصدق الصلاة تمام والمؤثر في الحقة ليس الا القدر الزايد عن الركعتين الاولتين وقد حصل بنا
ان اصل الى بلده او لانه ملك قد استوطنته ستة اشهر فتم حينئذ وان كان جازما على السفر بعد ذلك
عشرة رواد محمد بن اسمعيل بن زياد عن الرضا عليه السلام عن الاستيطان فقال ان يكون له ما فرغ من
فيه ستة اشهر وروى عن الرضا عليه السلام ولم يكن له الا ثلث واحد ولا شرط في الاقامة السالبي للعلم السالبي
المفروق ولا السكنى في الملك فلو سكن في غيره اجزا ولا يكون الملك له صلاحية السكنى بحيث التحمل ثم يشترط كون
الملك

الملك بعد الملك فلو تعدت ارضها على الملك لم يعتد بها لانه الموقوف من الاستيثار وشطر انصاره وام الملك موقوف
عن ملكه زال الحكم لان الصواب ما جعلوا كعهدها في ملكهم وشطر ملك الرقبه لا يفي الاجاره والملك بالوصيه
وتعددت المداهن في الملك الواحد كني استيثار الاول من استيثاره من ملكه اذ اني الساني على ملكه ولو كان في
طريق المسافر من كل قصر من كل موطن بينهما مسافره او تم فيها من كل موطن يتصرف المسافر ولو اتخذ لها
دار معالي الدوام ما طاهر ان حكمه حكم الملك كما لو اتخذ بلدا ما لتمامه وعلى الشاوب على شطرها استيثاره
الاشهر الاقرب ذلك الحق الا سلطان السماعي مصلحا الى العرفي اذا سبقت نية للعام ببلده عشر ايام على الوصول
البيروني انقطاع السفر ما سقط الوصول الى بلده من مسافره الى داره وسماع الادان ووجها من مسيره ورتبه كبلده
ومن ضعف المانع من القصر ما هو الان مسافر حقيقه فيسحب حكمه حتى يخرج منه اسم السفر وكذا الوجهان لو خرج
منه الى مسافره بل ترخص بخروج او بقضاء الادان والجدار فيه الوجهان لو نوى للعام في السفر
عشر ايام في مسافره انما سفره ثانياه سواء كان ذلك في صورت المقصود او لا ولو وصل الى وطنه ما كان
لم يقصر تجاوزه في سفره ثم عرض السفر او الى وطنه الاخر من العشره وكذا الاول ويجوز ان يكون في السفر ثلاث
على خلاف الوجهان في الثالث وان كانت على صورت المقصود وان كان من غير اتصال السفر في اول خبره وجرى على اوطانه
ما حكم بقدر السفر وما اذا لم يحل معام عشره بعد السفر فواحدة مقصودا وان انفصلت شرعا ومن لم يكره
الاصحاب الاحمال في ذلك وكمل خفيضا احتسابا بالانقطاع سفره الشرعي بذلك وكون الاخر سفره استاغا من
ثم اشترط المسافره لو خرج من بلده الى مسافره نوى المقام بها عشر ايام متواليا ثم عاد الى بلده فهل يجب منه
ثانياه فيه الوجهان كون المقصود مسافره في ثانياه فواسع كل فرسخ طائفة اقبال كل مل باربعه
ذراع وكل فرسخ اربعه وعشرون اصبع كل اصبع سبع شعيرات وكل سنت فرسخا كل شعيره سبع شعيرات من شعر
البرودن وقد راى اهل اللغة الميل بقدره البصر من الارض المستويه وروى تقديره بالف وقسمه ذراع وحمل على
سواء الراوي وانما ثلثه الف وخمسائه ما سقط ثلثه والخص في الروايه راسا اولي من نية الى السفر في بعضها
وقد اوردنا من لا تخف الفقيه وقدرت المسافره في روايه سماعه الثمانية وفي روايه ابي اوبس عن العمريه
او يارض يوم في روايه علي بن يقطين عن الكاظم بحسبه يوم ولو اراد الرجوع ليوميه كني اربعه فراسخ مصاعدا
لقول الصادق عليه السلام في روايه معويه بن وهب بريد بن جابر بن جاسا في روايه محمد بن مسلم عن الباقر
اذا ذهب بريدا ورجع بريدا فقد شغل يومه لو قصد الرجوع للبلده او في اليوميه ما لا يقرب القصر مع

اتصال السفر ثم لو قطعته بالميت انقطع الترخص يحصل راحة الليل حينئذ وروى الفضل بن سادان عن الرضا
عليه السلام قال انما يجب التقصير في ثمانية فرائض لا تقل من ذلك ولا اكثر لان ثمانية فرائض من يوم الجمعة والقوافل
والاعتقال ولو لم يجب في صير يوم لا وجب في صير سنة ان كل يوم يكون معه هذا اليوم فانما هو نظير هذا اليوم ولو لم يجب
في هذا اليوم لا وجب في نظيره ويؤيد على ذلك ما رواه من انقطع سفره بالميت لو كان التقصير زيادة على الاربع
مكالا ربعة ولو نقص كالسنة تزد في مكالات مرات لم تبرخص بل وجب عن اسم المسافر والاربع تقصير المقره في اقل من
ميل وهو باطل لو ثبت المسافة باعتبار الاربع وحده لافرق بين قطعها في يوم او اقل او اكثر ولو لم
تلك فالظاهر ان صير يوم كاف في الارض المعتدلة والسفر المعتدل لفظ الاخبار به وعسر المسافة ثم لو قصد مسافره
في زمان يخرج به عن اسم المسافر كالسنة فالاقرب عدم التقصير لزال التقييد ومن هذا الباب لو مرار المسافر ببلده
فقد ترك الفحول اليه للتخص وليس في قري تعذر به مدة يخرج بها عن اسم المسافر ولم يفت في هذه من الموضعين
على كلام الاصحاب وظاهر النظر تقضي عدم الترخص لو تعارضت البيئات بالنفي والاثبات في المسافة فالأقرب
العمل بنية الاثبات لان شهادة النفي غير مسوقة ولا يمكن اخبار الراعي به بل يحمل لاكتسابه اذا كان عدلا جلاله ذلك
من باب الرواية لا من باب الشهادة فعلى هذا لو سافر انسان احد ما يقع المسافة والاخر لا يقعها فالظاهر ان لكل منهما
ان يقدر بالاقرب لصحة صلاته بالنسبة اليه ولو شك المكلف في بلوغ المسافة اتم الاصل اعمه ولو علم في أثناء السفر
ببلوغ التقصير مسافة فالظاهر الترخص حينئذ وان قصر الى اى عرض مسافة ومبدا المسافة من اخر العماره في البلد المعتدل من
اخر محلة في البلد المسطح جدا لو كان للسطح ارتفاع احد ما خاصه مسافة فذلك الاقرب اتم وان شكك اللاحق
لعظم الترخص قصر وان كان للتخص لا غير فالاقرب التقصير للاحقة وقال ابن البراءة يتم لانه كاللحاق بصيده
ولو رجع ماصد الاقرب بالابعد تصرف رجوعه لا غير ولو رجع ماصد اللاحق بالاقرب تصرف في ثابته وايضا به
كون السفر باحارا جيا كان لو نذبا او جازا او ركروا بعلامه تخص العاص كالابن والزوجه الناشئ
ورابع الجازية واطع الطريق والباغي على الامم والتاجر في المحرات وقد روى عدم تقصير الفاضل بعد رسول الله
الشيء والسمائية في ضرر على قوم من المسلمين غار من هروان عن المحدث وروى حماد بن عثمان عن عظم الباقى
والعادي ليس لهما ان يقيم الصلاة والصيد لهما ولو بطم اعصية فلا يترخص فيه ورواه زرارة عن الياقوت عليه
السلام لا يشترط اشغال المعصية في سفره انما الشرط اشغال السفر هو لو كان نفس السفر معصية كالغرام من
الزحف ومن وقوف غزوات بعد وجوب عليه او غايته معصية كاسبوح الباعى والعبادى ولو لم يسلك طريقا نحوها

على النفس غفل معطن التلث بالآخرة معاصيها فلا تترك خص ولا تترك على الله الحنف به فكذلك ولو كان مخف
فانما تترك خص لعدم وجوب حفظ من هذا القدر ولو يرجع عن المعصية في أثناء السفر اعتبرت المسافر مطلقا بالآ
اثم ولو قصد المعصية في أثناء السفر للمباح انقطع تركه فلو عاد الى الطاعة ما طأه لانه بعد تركه خصه ولا يشترط مسامحة
مقبولة لان المباح كان المعصية وقد زالت وقد سبق ثلثه الى الملايل الى الصيد ثم يعود عنه ان لا يكون
سفره اكثر من خمسة وثمانين يوما ولم يرضها في المعصية حتى بان يلزم عليه ان لو اقام في بلد خمسة عشر يوما ثم سافر
عشرين ان يتم في سفره ولم يقل به احد ما بل الاول ان يقال ان لا يكون من لزمه الاقام سفر اكا تفتته رواية
السكوني عن الحسن بن الحسن بن الجاني الذي يدور في جهات بلاد الشام الذي يدور في امارته والناظر الذي
يدور في تجارتهم من سوق الى سوق والراعي والدوي ودوي زراره عن الباقية الكاري والكري و
الراعي والاشقان ورواين السبادي وقيل البريدي في رواية محمد بن مسلم عن احمد بن عيسى السلمي الملاحون و
الكاري والملاح والراعي من غمار الاعراب والملاحين ونحوهم هؤلاء على اكثره تمام عشرة ايام في
سوا كان يلبسهم او غيره تمام عشرة ايام وان لم يكن يلبسهم فانه لا اصحاب وقد روي ذلك في الكاري عليه الله
من شان من الصيام ثم تحمل الشيخ المحقق اخضا من هذا المكارى وجعل الباقين على التمام وان تهاوا
عشرة وبعيد المبر صدق اسم هؤلاء على من سافر وكما كان في مقامهم وانما حصل ذلك غالبا بالسفر
الثالث الذي لم يخل قبلها ملك العشرة وان ادريس اعتبر ثلاث درجات كالتكناه ثم قال صاحب الصنف من الكار
والملاحين والباهره الا يجب عليهم الا تمام بنفس خروجهم الى السفر لان صنفهم يقوم مقام تكرار الصنفه وهو
لان العدة كذا السفر في مفعوله منها وفي المختلف يمتثل بجميع الثانية اذا لم يقم بعد الاول عشرة ويضعف
منع التسمية بهذا القدر فالاول التمام في الثالثه مطلقا وبقا هل اذا كان الاسم قد صدق عليهم فخرجوا بتمام
عشرة ايام ثم عادوا الى السفر اكتفى بالمرتين وان كانوا بعدى السفر فلا بد من الثلثه ويضعف لان الاسم قد
زال وهو الا ان كالمثله لانه لم ينزل بوجوب الا تمام في السفر الاول عقب العشرة كما اشار اليه المحقق وهذا ايضا
رد على ابن ادريس لان الصنفه ان كانت كافية فلا فرق بين ان يعم عشرة او لا وهذا التمام في هذا الملاحين
في الرواية المذكورة وقال بعض اهل اللغة قد يقال الكري على الكاري والملاح على الغايرة او على الرواية لكثرة
الفايدة ولاصلا لعدم التردد ولو انشأوا الاسفار في غير ضلالتهم كما في مثل اذارنا جريصا للاحا او كاري بالانظار
انهم يقتصرون وخصوا البدوي والملاح للتفصيل بان يثبتهم معهم وتما كان ذلك عند شين مقبري الاسناد

احمد بن وايد محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال الكاري في الحال اذا جبهما السير فليقتصر او مثله رواه الفضل
عن عبد الملك عن الصادق عليه السلام يكون المراد بحد السير ان يكون مسيرهما متصلا كما في الاسفار التي لا تصدق
عليها نصفه وتحمل ان يراد ان الكاريين يتقدمان معا واما تارة دون في اهل من المسافة او في مسافة غير مقصورة
فان اقصاه والمسافة قصر ولو كس هذا لا يخص الكاري في الحال به بل كل مسافر ومال الكلي في رحله لا يتبع
الشمع المراد ان يحملوا للملح في غير اقصاه في الطريق وتكون في المنزل لما روي في ان عبد الله بن بطريق
عن ابن الاشعث عن بعض اصحابنا الكاري في الحال اذا جبهما السير فليقتصر فيما بين المكين ويما في المنزل
قلت الطائفة اراد به المنزل الذي يقومان به المسافرين لا منزلهما اذا جبهما لا اسكال فيسره على تقدير اراده
المنزل مطلقا يكون ذلك الانصاح بالنسبة الى منزلهما وان اريد منزلهما خاصة كان ما كيدا على كل تقدير لزم
ان يبق الكاري في الحال اما ان يحملوا للملح في غير الاقافن جلاء مصر او الاقافن لعله المشقة الشديدة بذلك
لخروجه عن السير المتعارف في طراده في ما في الاقسام يرد من حيث حصول المشقة به مع قصد المسافة ومن
عدم انقص عليه وبقا لا يحل العرف في الروايات لم يكن قصد المسافة على الوجه المتعارف عابا
لانهم من من لا قصد في بعض الاحيان كما يروي والراعي الدس بطلان القطر والبوت ومن لا قصد
لا يكون مسافة عابا كما لا يبر والساحر ومن لا قصد الى المسافة لكن لا على الوجه المتعارف كعوض الاموال التي رافقا
معن لقصد المسافة على وجه المتعارف كالملاح الذي امله معه فان قلت فاقصص بالبرية والكاري في الحال قلت مولا
مقاصد ثم تارة تستحق المسافة وتارة لا تستحق المسافة فان كانت الى اذن المسافة وطول كانت الى مسافة غير
لاهم اعتمادا مطلقا في السفر والجرى الحاضر واعلم ان ابن ابي عمير لم يوجب القصر على كل مسافر ولم يستثن احد
ان يفرق في الارض التعلق عليه في البرية واطراف الاصحاب بالبرية احد ما يترى جدران بلدته والكا
ان يفرق عليه اذا كان مصره والارل في رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في رواية عبد الله بن سنان عنهما وكلاهما
ضحي الشدة والمالك الكفا بالخروج من منزله وهو قول ابن بابويه في الرسالة ورواه ولده مسلمان عن الصادق
عليه السلام اذا خرجت من منزلك فقص الى ان يعود اليك واسألني في طائر كلاما ان المسافر في خروجه قصر اذا
فارقه منزله او اتبعه عنده روية ابيات تروى في ربه على او دخل منزله مال فان قيل ليس من منزله ورواه في الرواية
واعتبار الاول من المسافر على كذا يكون اجماعا ورواية ابن بابويه عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى على الذين نزلهم
استحق من عمار عن الكافي عن المسافر دخل بيت الكوفة فاتيهم العلماء لم يكون من قصر اصح يدخل المنزل بل

كون مقصرا حتى يدخل المله وروى العصف عن الصادق انزال المسافر مقصرا حتى يدخل اهلته واولادها بعض الاصحاب بان المله
يدخل اهلته سماع الاذان او روي الجردان والاساني ذلك دخوله الكوفة فانها كانت مسجدا فخطب فدخل فيها لم يسمع
اذان محلة اكثر عبارة الاولين اعتبار احد الامر من من الخفا وعدم سماع الاذان في المرفى اعتبره خفا وما معاني
خروجي في دخوله مقصرا حتى يبلغ منزله واختاره العاضل في الدخول والخروج فعلى هذا اذا كان احد ما يجعله كالمقيم سواء
كان خارجا الى السفر او اجماعه والمفيد رحمه الله طاهره اعتبار الاذان وبصره سلاوة الصدوق في المنع اعتبره خفا
المخطا وان ادب نص على ان المعتبر الاذان المتوسط دون الجردان وفي المبسوط طاهره ان المعتبر الريه وان
حصل جليل الاذان والمعتبر خفا اذا كان فيهما علما بالروايتين الصحيحين ^{الا} كفى سماع الاذان من اخر البلد
وكذا روي اخر خبره انه اذا لم تستف خطا البلد كسج خج من العادة اعتبره محلة واذ انما كان اولى به الرواية لا غير
اعلام البلد كالمناير والعلل والقباس والاسماع الاذان المفرد على العلوك لا عبرة بخفا الاذان المفرد في الانخاص
والاثر اجراء الصوت العالي مجرى الاذان في التهيل الاذان لانه يبلغ الاصوات ولو كانت الترس على علو فوط
او منده اعتبره فيها الاستواء تقدير اوسا كل محلة بعد الاذان وفي الترس المفرد في الخاص الصوت كحل ذلك وعدد
رويه الجردان كحل تقدير روي الجردان في حلا البادية وعارب الترسين لا يجعلها حكم الواحدة وان كثرت اخطاها
ودخل اهل كل فيها الاخرى من غير تفرقة في حله المسافر من احدى هاتين صوب الاخرى يعتبره جارا قربة واذ انما
ولوضع المسافر من تمام السفر وان كان قبل محل الترخص اتم وان تجاوز محل الترخص وجاز انزال المانع وختم السفر
تقصير المسافر في التسفيه فذاته التي الى ان ادرك احد الامر من من الجردان والاذان اتم ولو عاد المسافر لمجاورة
قبل على المسافر اتم في طريقه وجهر من اتم المسافر نعم لو كان فرسانه باق على القصر وان كان مدنوى المقام غير افيه
او مضي عليه ثلثون يوما ولا شرط جماعة السفر الجمر
يعلى بن ابي بصير قال صلى الله عليه واله صدق الله بما عليكم فاقبلوا صدقة رمال ابن عباس ان رسول الله
صلى الله عليه واله سافر من مكة والمدنية الى الانجاف الا الله تعالى فصل ركعتين اخرج داود بطاهر الابن على الحديث
بين المله ومنها نية القصر ليس شرط عندنا فلو دخل في صلاة ونزل عن نية القصر كانت صحيحا لا المتقصر
تفسيره القصر الحكمه في لا يتغير اليه عدم الاهتمام بالمقيم وليس شرط ان لا اتم القصر في كل من غدا بل هو باق على
قصره باجماع الاطلاق الروان والاختار اخرجوا جعل الامام اما المقيم مطلقا مع التمسك الزايد عن من
القصر اذ لا يشترط كون السفر واجبا لعدم الادلة وحلان ابن مسعود عن نفع لانه لاضه ولا يشترط كونه طائفة

واشتهر اعطاء ذلك مردودا واحكامه ان النبي لم يقصر الا في سبيل الخير فخرج بان ذلك للناس من التقصير في غيره

في الاحكام وفيه مسائل لو لم يقصر عند ابطت صلاته لان التقصير فيه من هذا العلم بان فرضه القصر ولو كان جازيا
بذلك المشهور انه لا اعاده عليه في الوقت ولا بعد خروجه اياها بقائه مخالفاً فيه ابو الصلاح رحمه الله وابن الجوزي
وقال ابن الجوزي يستحب له الاعادة مع خروج الوقت وامنع خروجه فلما تعلم فيه خلافاً لا يانظر من كلام ابن ابي عمير
حت قال من صلى في السفر صلاه الحضر فصلاته باطله وعليه الاعادة لان الزيادة في النقص مبطله لنا صحيح محمد بن مسلم
عن ابن جعفر عني عن علي بن في السفر اربعاً ان كان قرئت عليه اية التقصير ونسرت لفصل اربعاً اعاد وان لم يقرئت
عليه ولم يعلم بالاعادة عليه والنكس في سياق النبي يؤقتة خل فيه بقا الوقت وخروجه رسال المرتضى رضي الله عنه
عن ذلك الرضا رحمه الله فقال الاجماع على ان من صلى صلاة لا يعلم احكامها في غير مجزئها لم يلزمه اعادة الركعات حصل
باحكامها فلا يكون مخزياً فاجاب المرتضى بخلافه الحكم الشرعي بسبب الحمل وان كان الجاهل غير معذور لو اتم
الصلاة ناسياً فنية ثلثة اقوال اشهرها انه يعيد اداها في الوقت فان حرج فلا اعادة عليه صحيح العيص من القسم عن الص
عبيد بن علي حيث سأل عن مسافر اتم الصلاة قال ان كان في وقت فليعد وان كان الوقت قد مضى فلان لا يجوز حملها
على العامة العالم قطعاً ولا على الجاهل لمعارضه الرواية الاولى معين حملها على الناسي القول الثاني لابي جعفر الصدوق
المتفق ان ذكر في يومه اعاد وان مضى الصوم فلا اعادة وهذا يوافق الاول في الخبرين وانما العشاء الاخرة فان حملت الرواية
على سائر النهار فكون حكم العشاء حملاً وان حملناه على ذلك وعلى الليلة المستقبل اذ صلاة اليوم والليله ثمانية اليوم
الواحد وصلاة الاخرة وقت العشاء طالع النحر كما سلف وافي القول الاول انصاره الاخذ وان حمل اليوم على طول النهار
ولسنة الماضية فكون جزئاً من العشاء تعضي اذ ذكر في سائر النهار ومدة مخالفة للقول الاول وممنسكه صحيح ابي بصير
عن الصنف في الرجل يصلي في السفر اربع ركعات قال ان ذكر في ذلك اليوم فليعد وان لم يذكر في حرج من ذلك
اليوم فلا اعادة هو الاولى حمل كلامه والرواية على صلاتي النهار فانما طاهر ان فيه من الاول القول الثالث الاعادة
مطلقاً وهو قول علي بن بابويه والشيخ في المبسوط على فيه بان من قال من اصحابنا ان كل من صلى في صلاة السفر
بوجوب الاعادة طاهر ومن لم يفعل يقول قد زاد فيه فعليه الاعادة على كل حال وصح ما نقل القول بان من زاد احصة
في الصلاة وكان قد تعد بقدر الشبهة تسلم له الصلاة صح الصلاة بما لا الشبهة جليل من ذلك ومن الزيادة وان
قلت فينبغي لتعدد الزيادة القول بذلك نحو الخروج من الصلاة بالتشهد فان هذا القول من روافد القول بنسب
التسليم قلت اذ انما وسمعتكم انكم فيه الخروج حاصلة بالشهادة لاني حكم الحاصلة بل تية البقاء على الصلاة في الحاصلة

معنى الزيادة في الصلاة وقد سلفا كمن يخرج من الصلاة في مسلة وحرب التسليم والناسي وان لم يكن نية الخروج له
 الا انه في حكم الحاصل لوقوع المساء في الرابعة اعاد مطلقا وروى الشيخ بن غمار في امره صلب في السفر المكرب
 ركعتين يمس عليهما قضاء وهي قنوتك شاذة لوصالم المسافر الذي يجب عليه النظر فضا عاده لما وجبت الصلاة
 لان من الصوم في الكتاب والسنة وان كان جاهلا ما قصر اخر النص ورواه حماد عن الجلي عن الصادق عليه السلام
 في الصيام في السفر ان كان بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه واله نهى عن ذلك فعليه القضاء وان لم يكن بلفظ فلا
 شيء عليه وكذا في رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عنه عموه لو كان ناسيا ما لاشبه الا عاده لقول النبي صلى الله عليه واله
 ان الله تصدق على من صلى في شهر رمضان اتعب احدكم ان لو تصدق بصدقة ان ترد عليه
 رواه الاصحاب عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه واله وقال الصادق عليه السلام في هذه الرواية الصيام في شهر رمضان
 في السفر كالمفطر في الحضر ولا فرض الصوم في غير هذا الزمان ولا يخرج عنه هذا الزمان وروى ابن بابويه فيمن لا
 يحضره الفقيه عن محمد بن نوح عن الرضا عليه السلام قال سالت عن الصوم بكلمة والمدينة انصبر ام تمام قال تمام نعم على تمام
 عشرة ايام وارجع على اعتبار ثبوت الاقامة في تمام الصلاة الا ان كان الاربعية لا فوق بين الصوم والصلاة في
 الشرايط الاحكام المتقدمة من قول الصادق عليه السلام ما اذا قصرت افطرت واذا افطرت قصرت وقبعت
 الخلاف في ذلك بغير فان في الايام الاربعية ما ان تمام الصلاة جائز بل افضل بخلاف الصوم فان لم تقف فيه
 على نص ولا يقتضي تقضية الاصل بقاؤه على الفطر لكان السفر وان كان في بعض الروايات في الايام لفظ الا
 فان الظاهر ان المراد به الصلاة والله اعلم قال الشيخ فرض السفر لا يسمى قصر الا ان فرض المسافر في الفرض
 الحاضر ويشكل بقوله تعالى فيليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وبعض الاصحاب سها بان ذلك قبل وجوب
 التقى قال رحمه الله اذا خرج حادا الى مكة ويدينه بها مسافة تقصر بها الصلاة ونوى ان يقيم بها عشرة ايام في
 الطريق فاذا وصل اليها اتم وان خرج الى غزوة يريد قضاء نسك لا يريد مقام عشرة ايام اذ ارجع الى مكة كان له القصر
 لانه نقص مقامه مسفرة ومن مله تقصر في شك وان كان يريد اقصى نسكه مقام عشرة ايام بمكة اتم بغير وعرفه وكذا
 حتى يخرج من مكة مسافرا فيقصر ويصلح الماحرون وان يقيم بعضهم العبادة من غير تخصيص بمكة زاد الله شرفا وطاهرا ثم اعلم
 عشرة جديدة في مرضه الذي نوى المقام فيه بعد خروجه الى بلاد المسافر وطاهرا ثم ان نية اتمه ما دون العشرة في
 بوجه كلامه اخبر ابن الجوزي وحده في تمام المسافر عشرة ايام وهو مروي في الحسن بن الصادق عليه السلام
 طريق ابن بابويه وسوال محمد بن مسلم وجه الشبهة على اقامة واحد الحرمين او على استحباب الايام ومما نظر لان الح

عنده لا يشترط فيها خمسة ولا غير ان كان اقل من خمس فلا اتمام واما الاستحباب فالقصر عنده غير مكلف قصر فخصه بها
 فنبه النباية الى ان من سافر تقطع اربع فراسخ واصل قصر اتم فليقطر رفقته قصر الى اثنين نواد ان كان
 عليه اقل من اربعة فراسخ اتم حتى يسير فيقصر في البسوط في خرج من البلد الى موضع القرب من مسافة فرسخ او فرسخين
 فليشطر الرقعة هناك والقمام عشرة اقصاع اتم وان لم يبرحها او قام لا شطرا ثم قصر الى شهر وكلامه طاهر في اعتبار خفاء
 الاذان او الجدران لان الفرج مظنة وكلامه في النهاية يمكن نفاذه على امر من احد ما لا غير جازم كقصر الرقعة وان
 سفره معلوم عليه والشأن ان التقصير جائز في اربعة فراسخ كما هو مذموم وقد قلنا القول في ذلك كله اجتران البراءة
 في محل الترخص في البدوي ان يجاوز موضع في القيمة في الوادي ان يجاوز عرصة وان سافر فيه طرما ان يقرب عن
 موضع منزله وكان في هذين الاخيرين بغير سماع الاذان ورويه الجدار وان قدر بها ما ذكره وفي البدوي لا يمكن له
 داراثنى اعتبار ما والا قرب تقدير بما فيه ايضا اجتران البراءة فيما يلزم من كلامه في القطع من زمن على
 صيغة او اهل النزول وتب للمقام عشرة اوصح ابو الصلاح ما شرط الوطن والنزول فلو لم ينزل قصر الى شهر عنده ما لم يبرح
 المقام عشرة وقد روى اسمعيل بن الفضل في الصحيح انه سأل الصادق عليه السلام اذا نزلت في مكان وضعتك فاقم الصلاة
 وفيه ثلثة عمار عنده على السلم في الرجل يخرج في سفر فينزل في اودار فركب فيها فعلى ان يقيم الصلاة ولو لم يكن له الا ثلثة واحدة
 وروى ابن بكير عن الصادق عليه السلام في الرجل لا يكون دار منزل فيبرحها يجازي البرية المقام الا بقدر ما يتحيز بها ما او
 يرميها في يتم في جانب المحرقة فيركب ما دخل اهلها على التمام وفي البسوط او اسافر فمقر طرقة فيصنع له اوتلى
 مال له اركات له اجازة وزوج فيشرب عليهم ولم يبرح المقام عشرة ايام قصر وقد روى ان عليه التمام ويدين الى الجحيم ما هو ان
 ما روى انه ان كان جازما فله او يضيعة ما قد استوطنته ستة اشهر فصاعدا اتم وان لم يكن استوطن ذلك قصر والاصل فطاه
 ان المروكاف وتبته المتأخرون وشبهه له صحيح سعد بن ابى خلف قال سأل علي بن يقطين اما الحسن عمن الداركون
 للرجل يبرح او الفيضة فيمر بها قال ان كان هاهنا سكنة اتم فيه الصلاة وان كان ما لم يسكنه فليقتصر والارادة السكنى ستة
 اشهر لما سلف وهو المعتقد قال ابن الحنفية انما ان من لم ينزل منزلة يقيم في الحلي بالملك فقل الروضة
 والولد والوالد ما لا يخاف ان كان حكمه نافذ افيضة ولا يبرح منته لو ارادة المقام لم يشره الفضل البقاي عن الصادق في
 المسافر ينزل على بعض اهلها يبرح او لا يبرح اما ان يحب ان يقصر الصلاة في صحيح الفضل بن عبد الملك عن الصادق
 في المسافر ينزل على بعض اهلها يبرح او لا يبرح اما ان يحب ان يقصر الصلاة في صحيح الفضل بن عبد الملك عن الصادق
 بعض الاصحاب لو قصر المسافر اثنا عشر اعادة قصر افيضة فبغيره ان يكون عمره عام يوجب القصر فانه صلى

صلاة معتق فساد ما يجب إعادة ما ذكره في المبسر الثاني ان يعلم وجوب القصر ولكن جعل نوع المسافر قصره
 بلع المسافر فانه بعد ان يصل قصره ان فرضه التمام يكون متباعد عن بعد الوقت قصره اذا خرج الوقت فيحمل
 في القضاة بما لا يلائم فكان فرضه التمام فليقتضها كما كانه وحمل القضاة قصره لانه مسافر في القصر وانما قصره من القصر
 جعل المسافر وعلمها من هذا مظهر فما ترك المسافر الصلاة او فيها ولم يكن عالما بالمسافر لم يكن من المسافر بعد خروجه
 الوقت فاما ان يقضها قصره تمام البعدين النفي الثالث ان يعلم وجوب القصر بلع المسافر ولكن نوى
 الصلاة بما انفسا ثم سلم على ركعتين باسما ثم ذكر فانه بعد ان يقضى ركعتين عليه من ترك نية التمام ويكون الاعادة
 قصره سواء كان الوقت باقيا ام لا لان فرضه القصر ظاهر اذ باطنه يحمل قضاها اجزاء الصلاة لان نية التمام لغو
 والناسي غير مخاطب بالتسليم وقع في جملة لوصلي المسافر قصره ثم بين ان في موضع سماع الادان
 او يؤيد به بل لم يخرج لان فرضه التمام ما كان لم يات بالثاني انما اوجزت على الاقرب لان نية جملة الصلاة
 كافية ولو نوى التمام عشرة فقر ناسيا فليذكر ولو قصر حائلا فالاقرب انه كالناسي وقال الشيخ يجب للدين من
 سعي على الجامع للشرائع الاعادة عليه لانه نوى على استصحاب القصر الواجب وخفا هذه المسئلة على العامة
 ولما رواه منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ما روي عن العامة عشرة ايام
 ماتم الصلاة فان تركه رجل جامل فليس عليه عادة وراحمي الضمير تركه على القصر للمسافر وان لم يذكر في
 الرواية لانه قد علم ان الجامل بعد نسي التمام سبب صلاة النوازل المقصورة على الاماكن الاربع
 لانه من باب تمام الصلاة المقصورة عليه وتقل الشك في الدين محمد بن عماره الله عن سمع ابن ابي ريس والاربع
 من ان تمام الرخصة او لا من ان يصل الرخصة خارجا عنها او لا فلهما او يصلها معهما
 حتى ان يقول المسافر غيب كل صلاة مقصورة سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والاعلام اكبر من ان يعرفه جبرا
 لما نقص مصادر روي ذلك سلمان بن فضال المروزي عن العسكري عليه السلام لعط الوجوب المراد به تأكيد
 الاستحباب وروى الفاضل في عموم استحباب هذا العدد عن المقصورة والرواية عن العسكري مع هذه المقصورة
 وصرح ايضا ابن بابويه كونه الجمع بين الصلاتين المشركين في الوقت للحاضر والمسافر عند نال
 وعلل سبب المسافر الجمع الطرد لك لا يرى ان الذي كان نفعه منه رواية الجلي عن الصادق ما كان رسول الله
 هم اذا كان في سفر فاجتبت به حاجه يجمع بين الطلوع والعصر والغروب والعشاء الا فرقا قال الصادق ع
 لا بأس ان يجعل العشاء الاخرة في السفر قبل ان يغيب السجود وفيه اشارة الى ان تأخير افضل

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

التيهم ومعل الزمان اسم سحره في موضع الغزوه قال وفيه لمسلم الصحيح بان الصحابة نعت ارجلهم من المشي بلفظ عليها
الخوف وهي على ثلثة اعيال من المدينة عند راروا بكدا عليها صاحب المعجم بالالف قال ومن المحرور من هذه القراءه
اربع سنين ثمانية ايام ومعل قد مدلك الوضع ثمانية خفاة فبقت ارجلهم وتساقطت اظفارهم فكانوا يلقون عليها الحرق
وهذه الصلاه ما تبه ما الكتاب السنه تقول لهم واذا كنت فيهم فاقب لهم الصلاه الايه وصلوا التي هي الموضع المذكور
والناسي هو وجبة حكمها ما روى عنده الجور الا الاوسف فانه رغب انهم من حصائص رسول الله صلى الله عليه
تقول لهم واذا كنت فيهم فاقب لهم الصلاه الايه وصلوا التي هي الموضع المذكور
فدعوا الصلاه من ثم لم يسمع من انبي الركوة احتجوا بهم بهذه الايه على فعلها وقيل ان التي هي كان مثل نزل
هذه الايه فبقية ادانها في الصلاه الى ان يحصل الامن ثم تقضي ما فيهم من ذلك بضمون الايه وزعم بعض العامة انها
نسخت بعمل النبي صلى الله عليه وسلم كان ذلك مثل نزل هذه الايه
صلاه الخوف تقصر
سفر الجماعة اذا كانت رباعية سواء صليت جماعة او فرادى وان صليت خضر افقه اقوال ثلثة وهو الاصح بها
تقصر الخوف المحذور من التسوكا تقصر لنفسه المحذور من الخوف وعليه معظم الاصحاب سواء صليت جماعة او فرادى يظهر
الايه وليصح زراعه عن الصادق عليه السلام صلاه الخوف اقصر من صلاه سركس فيه خوف وفي حسن محمد
بن عذافر عن الصادق عليه السلام اذا جالت الخيف تقطرب بالسيوف اخرجك بركبان وهو طائر في الاقفاو لمجد الجاه
في هذه الحال انما لا تقصر الا في السفر على الاطلاق ويوشى بقله الشئ عن بعض الاصحاب اقتصارا على
موضع الزفان وصاله التمام الصلوة وجوابا بما يقتصر مع عدم الدليل وهو طائر البوت انها تقصر الخوف
شرط الجماعة اما لو صليت فرادى اتممت وهو قول الشيخ وغيره من كلام جماعة وصرح ابن اديس لان النبي صلى الله
عليه واله ما قصر في الجماعة قلنا القوم ذلك لا يكونه شرطا
منه القصر كعصر المسافر في الرباعية الى
ركعتين وقال ابن بابويه سمعت شيخنا محمد بن الحسن يقول روى عن رسول الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل
واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاه ان قمتم ان يفتكم الله كنوا اعمال هذه القصير
وهو ان روى الرجل الركعتين الى ركعة ورواه جابر عن ابن عبد الله في الصحيح وقال ابن الجوزي هذه المذهب
ما روى النبي صلى الله عليه واله صلى الله عليه وسلم انك احسان براديه الصادق عليه واله جابر وان غاس محمد يقول بعض الروا
فكأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ولاكل طائفة ركعة ركعة وهذا قول ما روى الرواية وان كانت صحيحة في معارضة ما
منها علما وتعلما رواه الجلي عن الصادق عليه واله وصف صلاه الخوف ان تصلي بالاول ركعة ثم تصلي الثانية

وهو قائم باني الثانية فصلي بهم الثانية يموت ثانياً ثم يسلم بهم ورواه ايضا عبد الرحمن بن ابي عبد الله
 سر وطه هذه الصلاة اربعة ركعات بحسب خوف في حال الصلاة فلو ضعف تحسب من هذه الركعات
 بهذه الصلاة لعدم الخوف فليسوا بانها ان يكون في المسلمين كثرة يمكنهم ان يفرقوا فربما احد من اصلي مع الامام
 والاخرى بآراء العدو فلو لم يكن ذلك لم تحقق هذه الصلاة وانما ان لا يخرج الحال الى زيادة التفرق الى اكثر
 ومن تعذر التدبير في حدة الا ان يكونوا في صلاة المغرب ولا يحتاج الى الزيادة على الثلاث فان الاقرب مشروعية
 حيفة حصول الرضوخ لشرط في الخوف السهو واحتياج الى اربع ركعات في الخوف فلو كان في الخوف الثلاث
 في المغرب وعلى الفوق الاربع اسفقت الصلاة على هذه الهيئة فلو كان بعد ما عند بعضهم ان يكون العدو في حلة
 جمعة قبله فاني استبداء او من بينهما وشمالا بحسب ما يمكنكم مقابلة وهم يصلون الا بالانحراف عن القبلة لان السنة
 صلى الله عليه واله انما صلوا في العدو في خلاف جهة القبلة لو كان العدو في القبلة او انهم انهم ان يصلوا جميعا وكس
 بعضهم كما في في صلاة عشاء او ثوب على هذه الصلاة او ليس بها من في ولا مخالفة شديدة لباقي الصلوات
 من انفراد المتمتع مع بقا حكم اتيانهم ومن اشطرا الامام اياه وتمام القيام بالعادة قال الفاضل ولو وصل بالحوار
 ومعنى ذات الرقاع كان وجهه لعدم المانع منه وعلى النبي صلى الله عليه واله ان كان شرطاً من احسن وهذه شروط
 لغيره ذات الرقاع لا يجوز والتقصير في الخوف بجزءه موجب للتقصير وان لم يحصل باقي هذه الشرط وطول المنع ويصل قصره
 وهذه الشروط وكذا ان يكون الفرق واحد او اقل حصل المتعارفة به
 ضمتها ما رآه الجلي في الحسن من الصلوات
 قال يقوم الامام ويحكي طائفة من اصحابه فيقومون خلفه ولها لغة بآراء العدو وفصل فيهم الامام ركعة ثم يقوم وتقومون
 معه فيمثل قياماً وصلون ثم الركعة الثانية يسلم بعضهم على بعض ثم ينصرفون فتقومون في تمام اصحابهم وعلى الامام
 فتقومون خلف الامام صلى الله عليه واله الركعة الثانية يكس الامام وتقومون ثم يصلون ركعة اخرى ثم يسلم عليهم فيقومون
 تسليمه قال في المذهب مثل ذلك يقوم الامام ويحكي طائفة فيقومون خلفه ويصلون ركعة ثم يقومون وتقومون
 الامام قائماً وصلون الركعتان وتسلمون وتقومون بعضهم على بعض ثم ينصرفون فتقومون في حروف اصحابهم وعلى
 الاخوان فتقومون حروف اصحابهم خلف الامام صلى الله عليه واله ركعة ثم يقومون في حروف اصحابهم وعلى
 مع يصلون ركعة اخرى ثم يكس وتقومون ثم يصلون ركعة اخرى يسلم عليهم في حروف عبد الرحمن بن ابي
 عبد الله عنده قال صلى الله عليه واله الركعة الثانية يسلم بعضهم على بعض ثم ينصرفون فتقومون في حروف اصحابهم
 ومن اقام فرقاً بآراء العدو وفرقة خلفه فكله وكبر واقفراً وانصرفوا فكله وكبروا وسجدوا في حروف الامام استسما

في المذموم وعدل على الشهور انهم عدوا من حمل على هذه الصلاة ايتام القايح بالعدوان في رواه زرارة الصحيح
عن الباقر عليه السلام قال فصار للاولين الكبير واصحاب الصلاة والملاحين التسليم لا يحصل لهم التسليم الا بقاء ايتام
والسبح وان جره ان ينعكس ذلك مستلزما لبقاء ايتام حقيقه وان كان مستلزما في ثواب ايتام ومما هو لان
على ان التسليم في الرواية مصرح بان الامام توقع من غير اسطاسم كمانى وذلك مقتضى لانفرادهم فيما وانما مال عدو ولا في
التسليم لانهم حضروه مع الامام يستحب بحيف الامام التواهي الاول وما في الاعمال بالاقصا على الواجب تخفف
عن العروة الاولى بانهم فيه من حمل السلاح ويحفظون ثم ايضا في ركعتهم التي ينفردون بها لسر عوال موصى اصحابهم وشيوخ
لذلك الى الصلاة ليتوزعوا على مصادمة العدو مبدا انفراد الاول بعد السجود الثاني من الركعة الاولى لا يشاء
الركعة التي اقتدر امامه ذلك ولو استمر حتى قام الامام وقاموا معه جازل هو افضل لانهم في ذلك ايتام فلما فادى في
الانفراد قبله على يجب عليهم اتعاونه الانفراد لوجوب نيته الواجب وتحمل عبءه لان قضيه ايتام انما هو في الركعة الاولى
وهو انقضت ومنه القوي يستحب تطويل الامام التواهي في اسطار الثانية ولو اسطرهم بالثلاثة لمخوف ما كان جازا
محمد تستعمل بذكر الله تعالى الى من حضورهم والاول اجد لان فيه تخفيفا للصلاة وتراية كافي في اقتداءهم به وان اخفوا
كغيرهم من المؤمنين فاذا اسطرهم فراجع ما تبي عليهم في تشبهه طوله بالادكار والدعوات حتى يفرغوا ولو سكنت ايضا ما لا
جواره اذ اصيل في الغلب بالاول ركعتين اسطر الثانية في قراءه الدالة وطولها كما تقدم حتى يخلصوا ولو
اسطرهم في الشدة الاول حكم الفاضل بجواز اذ لم يركعوا ركعتين من اولها وفي جميع الجماعة زياره وفضل ومحمد
من مسلم عن الباقر عليه السلام انما الله جل جلاله ثم جلس بهم ثم اشار اليهم بيده فقام كل انسان منهم فصلى ركعة ثم سلموا
وقاموا فقام اصحابهم وجاءت الطائفة الاخرى فكبروا ودخلوا في الصلاة وقام الامام فصلى بهم ركعتين ثم سلم ثم قام كل واحد
منهم فصلى ركعة فشفعوا بالتي صلى مع الامام ثم قام صلى ركعة ليس فيها واه فتمت للامام ثلاث ركعات وللأوليين ركعتين
في جماعة يحاذي السلاح على الطائفتين لوقوف الحراسه عليه وقال في الخلاف يحاذي على الطائفة للصلي
لما لا يلهيها وجوبه عليها مستلزم وجوبه على الاخرى بطريق الاولى لانها المستعدة للقتال والمأخرة على انزوي
في التفسير عن ابن عباس ان الماحورس اخذ السلاح ثم اذ ان العدو وان الجند مال يستحب اخذ السلاح والامر
طارشاد والاراد بالسلاح هنا آلة الدفع من السيف والخنجر والسكين ونحوه ما ينفى عن الخوشر والدرع والمخبر
ونحوه ما كس ولو وضع شماس واجبات الصلاة كالخوشر الثقيل والمخوشر السليم المانع من السجود على الجبهة
لم يحز اخذه الا لفرقة وقال في المبسوط مكره اخذه اذا يمكن مومن الصلاة لو كان السلاح

فجاء ما كان مما لا يتم فيه الصلاة منفردا وهو غزو أو التمتع بجائسة إلى غزو ولو كان على الدرع وشبهه أو كان يتعدى إلى غزو
ولكن التمتع معفوا عنهم بخلافه لا ضرورة
كحزني أشاء الصلاة الضربة الضربان والكلية
والطعنان والملاصق مع تباعدا اختيارا أو اضطرارا لأنه ليس هناك شيء ولو احتاج إلى أكثر من شيء لم يسلط ويكون
كصلاة الماسي وكذلك يجوز الإمساك عن الفرس وجبهه الكثرة أو قليلا لأن في محل الحاجة
أخذ السلاح في موضع وجوبه لم يسلط الصلاة لأن الأخذ ليس شرطاً في الصلاة ولا جوازها وإنما وجب منفصل
عن الصلاة ولو منع عن كمال الأفعال كزيادة الانحناء في الركوع كراهة أو الضرورة ماله العاقل ولو صل بعد
الركعة كان وجهاً لا ماسكاً على تقدير وجوب أخذه ولا يمنع من الوجوب المعارضة واجب وذلك الكمال غير واجب
لا يجب التسوية بين الطائفتين في العدد لأن الفرض لا ينفذ به القوة على المدافعة ولا الشكر
الغايبه بلا شارة أو الأتيان بضمير الجمع في قوله ما داسجدوا بناء على الغالب والطائفة قد يصديق على الواحد ولو
علم أن الموضع ضعف الطائفة الحارسة عن الحراسين أشاء صلاته لم يتم ببعض من معه أو يجتمعهم لم يسلط على الصلاة
وإن استبرأ قبله للضرورة
الركوع والسجود أتمهما بالأيام المكان الضرورة ووجود البعض ولو أمضى في أشاء صلاته أخوف التمتع عددان
كان حاضر أكتفي به أو كان حاضر الوصف والوقوف من أن يكون قد استبرأ أولاً لم يستبرأ وقال الشيخ في
المبسوط لو صلى ركعة ثم شدة الخوف ثم أمن نزل وصلى بغير صلاة على الأرض وإن صلى على الأرض أضافه فله
شدة الخوف فكرر وصلى بغير صلاة يوماً لم يستبرأ قبله المأمن بأن استبرأ وأطلقت صلاته وأقرب الصيغة
مع الحاجة إلى الاستدبار لا يوضع ضرره والسر وطعنه مع الاحتياط
الخوف بين الرجال والنساء الحصول المقضي في الجمع وإن أجزأه قال بقية ما كل من بكل السلاح من الرجال
حراً كان أو عبداً أو نساء في الحرب ولعله لعدم مخالفتين بالعالم والخوف أماناً منع غالباً بالرجال
فلا أثره للنساء أقرب أم أتمن
لو رأى سواداً أو قبله فقلته عدوانه أو أدام ظهره خطأ
فلا صلاة صححه سواء كان الوقت باقياً أو قد خرج لانه أتمن المأمور به فخرج من العهدة ولا فرق في ظهوره
الخطأ من ظهوره كون السواد بلا مثلاً وبين كونه عدواً لكن هناك حامل للخوف على التقديرين إلا
أن يكون المائل مسلح الاطلاع عليه وهناك مظنة فتركوا الاطلاع مع الجمع الصلاة للتوقيف
صلاة بطن النمل قد ورد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أصحابي إن من الميسور يرى الحسن من أكل

بكر عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم وصلى الامام بالقرعة الاولى بجميع الصلوة والاخرى تحريمهم لم يسلمهم لم يعضوا الى وقت
اصحابهم لم يصلي بالطائفة الاخرى فغلبوا وقرعوا ثم قال في طردهما يدل على جواز الصلوة المفرض خلف الشغل
وشروطها كون العدو في قوة يخاف مجردها مكان او في المسلمين من غير ان لا يزيد وكونه في خلاف جهة القبلة وشي من
هذه الصلوة ومن ذاب الرقاب ورجع هذه او كان في المسلمين قوه فانه بحث الايبالي القوه الحارسة بطول
المصلية وكمادات الرقاب او كان الامر بالعكس ولا يجوز صلاؤه بالجمعة على هذه الصلوة لانه لا يسمع من وراءه ولا يسمع
في مكان من ومن وسعد على منه ذاب الرقاب اذا صليت خلفه المخطب الاول خاصة لم تكن هناك كمال العدد فصلا
ولا انظر ان اول الامام حال مفارقة العدو الاول في اثناء الصلوة لانه في حكم الباقي على الامام من حيث انظاره للساكنين
وعند فعله يقدر به جده ولا تعدو بهما في صلاؤه بالجمعة لان الامام لم يجمع مع جماعة مع مفارقة الاول فانه وان كان حري
المسوقين في الجمعة الذين يسمون بغير تسليم الامام ولو خطب المومنين معاً لم يفرقوا حال الصلوة كان اجروا اذا
امكن ذلك قال الشيخ من كان في القوه الاول العدد الذين يعتقد بهم الجماعة فخطب بهم لم يفرقوا وجاء
الاخرون لاخذوا ان يصلي بهم بالجمعة لا بعد ان يخطب لان الجماعة لا يسمع من وراءه ولا يسمع من خلفه
الاخرين فكل من اقيم من الصلوة وسمع من فيها اما لوسعه ما وصلوا ركعة معه واقاموا لانفسهم طاعة العاد الخطبة بالاحل
الباينة قطعاً صلوة عسكان وقد قطعها الشيخ في طرده هذه العبارة قال وصلى كان العدو في جهة
القبلة ويكون في مستوى الارض لا يتسرم شيء ولا تكلمهم امر كما هو من يكون في المسلمين كثره المظفر صلا
الحرف ولا صلوة شدة الخوف وان صلوا كاصلي النبي في بعضهم جاز فانه قام مستقبل القبلة والمكة كون
امانه فصف خلف رسول الله صف وصف بعد ذلك الصف صف آفوك رسول الله وركعوا جميعاً
ثم سجد سجد الصف الذين يلونه وتمام الاخرين يكرسونه فلما سجد الاولون السجدة الثانية وقاموا سجدوا
الذين كانوا خلفهم ثم تأخر الصف الذين يلونه الى مقام الاخرين ولم يعد الصف الاخر الى مقام الصف
الاول ثم ركع رسول الله وركعوا جميعاً في حال سجد الصف الذي يليه وقام الاخرون يكرسونه فلما
رسول الله والصف الذي يليه سجدوا الاخرين لم يجلسوا جميعاً وسلمهم جميعاً وصلى بهم ثم انصرفت هذه الصلوة
عدم من سلم وقال الفاضل رحمه الله لما ثلاث سرائط ان يكون العدو في جهة القبلة لا يمكن حراستهم في الصلوة
الاكد لك وان يكون في المسلمين كره كلهم معهم الا فرارهم وان يكونوا على قلاع جبل او مستوطن الارض
لا حول عنهم من انصار المسلمين حائل من حبل وغيره ليقو القوم الكسب والحمل عليهم ولا يكاد كسبهم حال الف

صلا في العمل فغفرت لها نظر لانه لم يسل عليها طريق يجمع عن اهل البيت عليهم السلام هذه صلاة مشهورة في العمل
 في كسائر المشهورات العاصية لم يسل اساسا صحيح وقد ذكر الشيخ رسالة باخرة صدره لا يحمل على سند طويل تصح عنه
 لم يفسر لما حتى يسل على ضعفها ولا تعفوا عنه روايته لم يسل بها مخالفة لافعال الصلاة غير التقدم والآخر المختلف
 بركن وكل ذلك عرقا وح في صحة الصلاة اجتنابا كيف عند الضرورة صلاة شدة الخوف وهي ان
 يبقى الحال الى الحمام الاطال وقوة الزوال وعدم التمكن من الاقتراف على الوجوه السابقة فالصلوة مما قصر في العدد
 الا المغرب والعصر فانما يجامعا ويقصر الجميع في الكيفية فيقتلون ركبا او مشاة ويركعون ويسجدون ومع عدم التمكن
 يؤخرون بهما ويجعلون السجود اخفض من الركوع ومع تعذر الاياما يجري عن كل ركعة سبعان للذكر والحي للأنثى والله الا
 والله اكبر فمن جمع الصلوات تسبيحا وعن المغرب ثلاث قال الله تعالى فان خفتم فرجا الا وركبا ما وري حماد بن
 عثمان عن ابن ابي عمير قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا التقوا فاقبلوا فانما الصلوة بالركعة فاذا كانوا قروفا فاقبلوا
 اياما وبلى الصحيح عن زرارة ومفضل ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال في صلوة الخوف عند الطارئة والمشاوشة و
 لا الحام العمل ما به يصل على كل انسان ختم بالايماء حسب كان وجهه فاذا كانت المسانيد والمعاينة وملاحم القتال ما الى
 المومن به ليل صحت وهي الهدى الذي لم يكن صلى بهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء عند وقت كل صلاة الا ان يكون في العمل
 والتسليم والتجدي والعدم لم يامر بابعاده الصلاة في اخبار كثيرة لا يتصورها استدبار القبلة والافعال الكثيرة مع
 الحاجة اليها لو تمكن من بعضها وجب بحسب الكيفية ولو تمكن من السجود على عرف الله او قبره من السجود او من الزوال
 له وجب وان كان من الاستقبال ولو تذكره الاحرام وجب الاستقطار لو تمكن من الاستقبال استدبار القبلة في الاشياء
 او بالنعكس وجب فيما يمكن خاصة بالبدن واليدين والرجلين والشهد والنسلم لقول النبي صلى الله عليه وسلم والكسرة وتقبلها التسليم
 وحسب الصيغة المسار لها اول في التسليم للاجتماع على اجزائها وطاهر الرواية انه يخرج في الزيادة كيف شاءوا الاحود والاركان
 يحصل بها الرأه ويجوز الجماعة بها لا شرط فيها الاستعمال مع تعذره فصول مقدس من رواه اختلفت الجدية لم
 يتقدموا عليه في صلاتهم وحدهم فكان كالمسدد من حول الكعبة فان قلت قد سلف انه لا يجوز استدبار القبلة في الصلاة
 في الجبهة فكيف جاز ما قلت ما القبلة معلومة ولكن السجود جعل قبله بولا ما استقبل وجوههم عند الحاجة اليه بصائر
 قبلته بوضع الشرج ولا يعتقد الاخر خطأه اذ ليس بها اختلاف في بعض القبلة في اقلها ما خلافا الاول لا
 خطأ صاحبها في الاحكام وفيه مسایل للوقوف في اسباب الخوف من الخوف من عذاب الله او من
 يجوز قصر الكيفية والكيفية عند وجود سبب الخوف كان ما كان من ذلك الا سير في ابدى المشركين يخاف من

أطهار الصلاة فإنه متى ما طهر لا يقع العدد إذا لم يكن مسافراً روى جماعة قال سالت عن الإيماء بأسره المبركون
في خط الصلاة فيمنعه الذي أسره منها قال نعم أي ما لم يكن كتر قمر العدد روى محمد بن اسمعيل قال سالت عن الصلاة
في مواضع عليها الأعراب فقال إذا خفت فصل على الرابعة المكتوبة وغيره ما روى علي بن جعفر عن أخيه عمير بن زرارة
يلقي السجدة وتحصرت الصلاة ولا يستطيع المشي مخافة السجدة ما قام يصلي حاف في ركوعه وسجوده السجدة وإن
توجه إلى القبلة خاف أن يثب عليه قال سئل الأسدي صلى ويومئ برأسه إيماءاً ويقام وإن كان على غير القبلة
وفي رسل أسحق بن عمار عن أبي عبد الله ع في الذي خاف السجدة أو خاف عند أيثب عليه أو خاف اللصوص
صلى على رأبته إيماءاً، النضر بن محمد بن ربيعة زرارته عن أبي جعفر ع في خاف اللصوص والسجدة صلى صلاة النضر
إيماءاً على رأبته كونه للكل والفرق بين ركعة الصلاة بحسب المكان ولا تقصر إلا في العدد الذي ستر أو خوف
نعم لو خاف من إتمام الصلاة استيلاء الغزو ورجاء عند العدو سلامته وصاف الوقت طالاً أنه تقصر العدد
ولو كان في رداء نفسه السبل وخاف الغزو أن يثب عليه جاز أن يصلي صلاة الإيماء أو شيئاً ولو كان هناك موضع
منه يمكنه الاعتصام به وجب له صلى هو يداً ولو لم يجد ما يثبت عليه أو خاف رأبته أو خاف دوران الماء حولاً وصورة التفتق
منه صلى شيئاً ولو عدداً لو كان المحرم مخاف قوت القوم بإتمام الصلاة عند أدائها لا وجوب حصوله
تقصر بما أو أحد مما لا قرب حوائرها لأن امرئ الخ خطر وقضاؤه غيره ولو كان المدين معصراً أو رب من الذين
وخاف الخس أن أدركه واضطر إلى الإيماء جاز أيضاً ما من عليه قصاصاً يرجو الهرب العقوبة يسكن قليل الأمان
فدرب في جوار صلاة الشدة وجه ضعيف تحصل المصلحة ووجه المنع أن عاص به ربه ولو احتاج في الدائفة عن
ماله إلى صلاة الإيماء جاز سواء كان حيواناً أو لا حرمة المال كل سوطي المأموم من حال المتابعة لا حكم
له وحال الأتم أو لكل حكم نفسه والتمس في حال الأمان وجوب متابعة المأموم كما تقدم يجوز صلاة
بطن النخل في الأمن ويجوز الشيخ صلاة ذات الرقاع وصلاة عسفاً فيه لعدم خش الحائل أو الصلاة الإيماء فلا
شك في عدم جواز باقي الأمن وأولى الجواز في غير صلاة الإيماء الصلاة في طلب العدو وقول الشيخ بالمنع محمول
على صلاة الإيماء، وفضلها عظيم قال الله تعالى واركعوا مع الراكعين
وعن النبي صلى الله عليه وآله الصلاة الجماعة تفصل صلوة النبي سبع وعشرين درجة ورواه العام في صحاحهم عن
أبي سعيد الخدري عنه صور روى بخمس وعشرين درجة والغذاء والغاء والنزال المجهى الفرد وروينا في الصحيح
عن عبد الله بن سنان عن الصمغ قال الصلاة في جماعة يحصل على كل صلاة ألف درجة وأربع وعشرين درجة يكون
تم

خمس عشر من صلاة على النبي صلى الله عليه وآله عن ابن جعفر قال قال ابي عبد الله عليه السلام من صلى ركعة من هذه
 على فاصلاه لم يزل ابن جعفر قال الباقر من صلى الصلوات الخمس في جماعة فظنوا به كل خير وعن النبي
 صلى الله عليه وآله من صلى الفداة وعشاء الاخرة في جماعة حصل فيه الله تعالى ومن ظلم ما ناطم الله من احقر
 فانما تحقر الله عز وجل وعن النبي صلى الله عليه وآله من صلى الفداة فانه في فدية الله ما تحقر الله في فدية الله تعالى احقر
 اذا نقصت عمده اي من بعض عمده فانما ينقص الله عز وجل لانه بصلاته صار في فدية الله تعالى ووجهه و
 روى ابن جعفر عن الصادق ع قال هم رسول الله ما حرق قوم كانوا يصلون في منازلهم ولا يصلون
 الجماعة فانه رجل اعني قال يا رسول الله اني خير البصير بما اسمع الله اولا اجد من تعودني الى الجماعة والصلوة
 معك فقال له النبي صلى الله عليه وآله تشهد من قبل الى المسجد قبلوا واخبر الجماعة في الصبح عن عبد الله بن
 سنان عن الصادق عليه السلام قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله الفجر ما قبله بوجهه على اصحابه فقال عن
 اناس منهم باسمائهم فقال بل خسر الصلاة فقال لا يا رسول الله فقال انما انما انما
 من صلاة اشهد على المنافقين من هذه الصلاة والعشاء لو علموا اني افضل منها لا اتوا بها ولو جئوا مني الصبح
 عنهم ان اناسا على عهد رسول الله ابطأوا عن الصلاة في المسجد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله شكهم يوم
 في المسجد ان يادحط موضع على ابوابهم فمده عليهم نار محرق عليهم بيوتهم في صياح العامة عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وآله والدي نفسي بيده لو سمعت ان امرأته كذبتم لم يزلوا يصلون ثم امر رجلا فيقوم للناس
 ثم احالها على جبال لا يشهدون الصلاة ما حرق عليهم بيوتهم وروى محمد بن عمار قال ارسلت الى الرضا عليه
 السلام اسال عن الرجل يصل في المكتبة وحده في مسجد الكوفة افضل او صلواته في جماعة فقال الصلاة في جماعة افضل
 قلت لعلم من هذا الصلاة في جماعة افضل من الف صلاة لانه مذنب ان الصلوة في مسجد الكوفة بالوفاء صلاة
 رتج حب خضر رجاء اهل الخلاف استجابا كما ذكره قال الصادق ع في رواية حماد بن عثمان من صلى معكم في
 الصلوة الاولى كان كن صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله في الصلوة الاولى قال ع في رواية حفص بن
 الحميري كتب لمن لا تقدي مثل من تقدي وقال عليه السلام من صلى في مسجد لم ياتي مسجد مع صلى معهم فخرج
 بجنازة وقال عليه السلام اذا صلحت معهم ثم كعد من خلفك وروى يزيد الشحام عن عبد الله بن ابي نازيد
 قالوا لاس باجلاهم وصلوا في مساجد ثم رعدوا فصارم واشهدوا جانيهم وان استطعتم ان يكونوا الاثم و
 المؤذين ما فعلوا انكم اذا فعلتم ذلك قالوا بولوا بحفزة رجم الله جفرا ما كان احسن ما يورث اصحابه اذا

تركتم ذلك حاله اولاً الجعفر فعل الله بجمع ما كان اسماً ما يؤول اصحابه وروى العامة عن ابي الدرداء عن النبي
صلى الله عليه واله قال ما من ثلثي قربة ولا بد ولا يقام فقيم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان فليكن بالجماعة فانما
ياكل الذنب القاصي استدلال الجاهل من الشافعية بهذه الحديث على وجوب الجماعة على الكفاية وانه ظاهر بينهم وهو
معارض بما روي عن النبي صلى الله عليه واله من صلواته مع الواحد افضل من صلواته وحده وصلاته مع الرجلين افضل من صلواته
مع واحد وحيثما كثرت الجماعة فهو افضل ولا يخفى ان معالي الالهيان بالواجب افضل من تركه ونفيله احد العبادين
على الاحاد لشدة كونهن جميعاً والرفعة ما في ذلك يحمل الحديث على التعليق في حكم الجماعة او يكون التوجه على ترك
ذلك وايضا يجب ان يكون الاستحسان بالنسبة الى ان ليس بهي في الجماعة لان اتمام الصلاة لصديق على مطلقاً
مع ان الجهر ليس من الصحاح وروى عن زرارة عن الغفيل قلنا لا الصلوات في جماعة هي معالي الصلوات فريضة
وليس الاجتماع بفرض في الصلوات كلها وكذلك كانت من تركها رغبة عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلوة
له وروى عن النبي صلى الله عليه واله ان رجلاً جاءه على الاعيان كالانوار في رايه وروى احمد وروى عن الحسن بن الحسن بن الهيثم
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله قال من سمع النداء فلم يأتها فلا صلوة له الا عذر تدينه ويأخذ مثل ذلك روي
عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله قال لا صلوة لمن لا يصل في المسجد مع المسلمين الا من علة ولا غيبة
الارض صلى في بيته ورغب عن جماعة من رغب عن جماعة المسلمين سقطت عدا له ووجب مجازاة من رفع الى امام
المسلمين انذاره وحذره ومن لم يسمع من جماعة المسلمين حرمت عليهم غيبته وثبتت عدا له وهو محمول على الساكنة وروى الكمال
او على الاستعانة بصلاته الجماعة قال الفاضل اعلم ان الجماعة الواجبة هي في الجملة واليدين مع الله والصلوة والاجتماع على
ان الجماعة افضل من العزاي وسبب المحافظة على ادراك صلاة الامام من اولها ففي الخبر النبي صلى الله عليه واله من صلى اربعين يوماً
في جماعة يدرك الكعبة الاولى كس لرايان رآه من النار وراة من النار وراة من النار وادبارة كما ان بكه الامام بخضرة
ثم ينوي الاموم بعده ولو جرى الكعبة في غيبته فليس بمدرک ولا كف في ادراك الركعة الاولى سواء ادرك من شيئا
القيام الاول او لا سواء كان قد شفع مع وينوي او اخرق بدركه طالع ثلثة
محلها فيه محلها هو الصلوات الخمس المفروضة واما في النواض حتى للندوة عندنا والاداء بالتصا
كالعكس عندنا وروى عن علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه واله ان من صلى الصلوة كالمسك في شهر
الجماعة في النوافل السابعة مثل الاستسقاء واليدين مع اخلاص شروطها وصلوة الغير غيبته في الصلوة
رحم الله من لم يدر من الغيبه رحمة الله فيها ما في انشاء الله من عادة الصلوة خلف الامام فيها عدا لا ينفعه النبي

امر المؤمنين من الجماعة في فائده رمضان وسبق ايضا من عمل النبي صلى الله عليه وآله في الجماعة في فائده
 لا فرق بين الرجال والنساء في استحباب الجماعة وان لم يكن معقن رجل فذكره الشيخ وابن البراء وسلاوة ابن سيرة
 راجع الصلاح وان تفرقوا من ادريس ومال لا يظهرون في الدرس ويؤيدون ما في الحديث الا الفاضل في المختلف لان
 النبي صلى الله عليه وآله امرهم بقرعة ففت عدل من الحوش بوقل ان تقوم اهل دار كان من زوروا وحملها
 تؤذونهم وينامون ابراهيم بن عبيد الله عن ابي عبد الله عن الرجل يؤم النساء المس معقن رجل في التوضوء في يوم
 وعنه لا بأس بما في المرأة النساء رواه سماعة بن مهران في الحديث وشكوه اسلمه عبد الله بن كبر عنه مائة
 معدوي سليمان بن خالد عنه عن الصحيح في المرأة تؤم النساء معال اذا كن جميعا معقن في النافلة واما المكتوبة
 فلا يبيح الصحيح من الجلي عنه معال تؤم المرأة النساء قال قوله في النافلة لا تؤمن في المكتوبة من الصحيح عن زرارة عن
 الباقر عليه السلام في المرأة تؤم النساء معال الا على الميت معال ابن بابويه سال شام ابا عبد الله عن المرأة
 هل تؤم النساء معال يؤمن في النافلة ما في المكتوبة فلا قال وردي شام عن ابي عبد الله عن معال صلاة المرأة في
 تحذرها افضل من صلاتها في قضاء صلاتها في غيرها افضل من صلاتها في الدار وردي العام عن النبي معال
 لا يفسد ما كرم المساجد يبيتون خير من وصال صلاة المرأة في غيرها افضل من صلاتها في غيرها وصالها في
 محمدا افضل من صلاتها في غيرها وكل هذه الاخبار تؤيد في استحباب الجماعة لمن فترات والخبر ان
 الاخير ان يدان على ان صلاتها في السور افضل من اتيان الجماعة قلت قد عمل عن الرضا رحمه الله
 بموجب ما يظهر ايضا من الحنف حيث قال ولا يؤم المرأة على حال من عبارة ابن كيند حيث قال ولا تؤمن الا
 النساء في الدار انهن ولا بأس بما فيها من العاقل وفي الحنف قال اليه الصحة الاخبارية ولكن جعلها على
 من الاستحباب المذكور لا المطلق الاستحباب بوقوعه معال في المعية الرواسان المنع ناديا لا عمل عليها وعني به
 رواية الجلي سليمان بن خالد قلت وعارضها الصلوات رواه علي بن عطاء عن ابي الحسن الماضي معال سأل
 عن المرأة تؤم النساء ما حد رفعت صوتها بالقراءة او بالكيفية معال تعدر السمع وشكوه رواية علي بن جعفر عن اخيه
 الجماعة مشروعة في غير المساجد وان كانت في المساجد افضل وشعادت سفار شرف المساجد
 لعدم الادلة وتقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطيت خمسا ولم يعط من احد قبلي جعل على الارض طيبة طهورا ومسحها ما رحل
 او ركبه الصلاة صلى الله عليه وآله وسلم كان وبولاه الصلاة الجار المسح يحول على من الكمال وخصوصا اذا كان لا تحضر
 احد الا حضوره او كثر حضوره الجماعة فان حضوره افضل ما ذكرته المساجد فلا افضل قصد المسجد

الجامع او الاكثر جماعة من امامه افضل موسى اوقفه او قرأه لو غير ذلك من المبرجات فقد ورد في الحديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ان من صلى خلفه لم يكن صلى خلف رسول الله ولو تساوت في المبرجات جعل الاقرب اولي مراتبهم اراد
 الا بعد راناه كثره الخلفي بغيره اذ اصيل في مسجد جماعة تكرر ان صلى فيه جماعة اخرى عند الشيخ اكره كبره وان
 ادريس اذا كانوا يجمعون في تلك الصلاة بعد المارواه ابو علي قال كنا عند ابي عبد الله عليه السلام فانه رجل حال
 جعل هناك صلى في المسجد الفجر وانصرف بعضهم جلس بعض في المسجد فدخل رجل المسجد فاذن فغناه و
 دفعناه عن ذلك فقال ابو عبد الله ما كنت اذ فزع عن ذلك فانه اشبه المنع فقلت ما دخلوا ارادوا
 ان يصلوا فيه جماعة قال يجمعون في ناحية المسجد ولا يبعد رانهم امام ولما فقه من التهاون في ناحية الصلاة ليعدي
 بالامام الاخر وربما ادى الى اختلاف القلوب الذي يسبب عنه العداوة والاقرب عدم الكرامة ليعوم
 شرعية الجماعة وفسس الحاجة فارجع اهل المسجد دفعه واحدة كما يتعذر مكره ذلك ادى الى فوات
 فضيلة الجماعة وروى ريد بن علي عن ابيه عن ابيه قال دخل رجلان المسجد فدخل علي عليه السلام بالاساس
 فقال عدان شتما لعلهم احدا كما صاحب ولا يودون ولا يقيم وروى ان رجلا دخل المسجد بعد ان صلى النبي صلى
 فقال ايكم تجتمع على هذا مقام رجل فصلي معه وفي رواية الارجل يصدق على هذا فصلي معه فاصليا قال
 هذان جماعة فخرج من على ليس صريحا في كراهية الجماعة انما هو في كراهية الادان والامام ولا ريب في كراهية
 الاعم تفرق الصفوف وبما قلناه قال الشيخ في رد العاضل رحما الله نعم لو كان التلخف عن الامام الاول
 قصد كره ذلك على معنى نقص ثواب الجماعة الثانية لما فيه من اختلاف القلوب ويمكن ان يكون هذا محملا
 للحكمة الاولى وقال ابن الحيند لا بأس بالجمع في المسجد الذي تفرق فيه صاحبه ولا اقرار ان يهدي غير صاحبه
 بالجمع فيه ليعوم فله لما كان في ذلك نقص صلاته انما كرهته ليعول التي صولان ذلك يورث الضمان
 ومن اراد الجمع بعد صاحب المسجد اجزاه الا ان يؤذن ويعلم بذلك ان صلى فادى صاحب ترك الجماعة
 ليعذر كما يقتضيه الاجار السابقة وتقسيم الى عام كالطرد والرحل والريح الشديدة في الليلة المظلمة ليعري
 من قوله عليه السلام لو ابتلت النعال بالصلوة في الرجال قال الهوى قال لو غلبت النعل بالغلط
 من الارض في صلاته والى خاص كالحرف من ظلم او فوت رفقة او ضل قال لو غلبه نوم او يكون نيفا
 او مرضا او اكل شئ من المؤديات رايها كالنوم والصل للذي من دخول المسجد بها او قد حضر الطعام
 مع شدة الشهوة ليعول النبي صلى الله عليه وآله اذا حضر العشاء اتمى الصلوة فابدا العشاء او حافظا العلة

صلى اذا وجد احدكم الغايظ فليسه اربع صلوات
كوزا قدا المقرض المقرض وان احلف العوصان الم
النية كالوميه والكسوف والحازره وليس اعتنا به الكسوف في ركوع ثم نغزو شطره حتى يصح ولا اعتنا به الجنازة
في كسره ثم نغزو او شطره في صلوة الجنازة لا فاعده من محالو الامام المتبع
لاروي ان معاذا كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم يرفع صلاته بقوله من في سلمى لم يطعن ولم يكتبه ورواه
الاصحاب عن الرضا عن طريق محمد بن اسمعيل بن نعيم
كوزا قدا الشغل المقرض لقول النبي صلى الله عليه وسلم
اذا جئت فصل مع الناس وان كنت قد صليت معن الصلوات ان الافضل لمن صلى ثم يجيء ان يصلي معهم ولا فرق
من كونه قد صلى او لا معن او جماعة لعموم الادلة ما لا يستر سال الاستجاب الصلوات في الذكره
اقدا الشغل مثله مما سبق وكلما جئ في الاعادة اذا كان في المامون من مقرض بالصلوات اسان فصاعدا
او جماعة حتى استجاب لعماده الصلوة لم يجرى من شرعية الجماعة ومن انه لم يبعد مثله والى عن الاجتماع في
النافله مثله منع الغافل رحمه الله من فعل الجملة فوضا حل شغل بها كالساق فتقدم له ثم اتى بالوا
ار حلف مقرض بغير ما كان يصلي ركعتين فندور قلو صلي قضا او فريضه من الرايض وهذا يتصور مما اذا
خطب وانقص العدد ثم حكم واحد صلوة واجبه ما جمع العدد سواء كان المحترم الخطيب او غيره ان جوزنا
الامام الخطيب وفي هذا المثال من ان الطائفة اذا اجتمع العدد بعد الخطب وجوب الجملة فساد صلوة التلخيص
بها اذا كانت في اليوم لم تكن قد صلى الطلوع وليس بالعصر ثم خسر العدد امكن ان يقال يصح الفرض والى منه
في الصحيح ان يكون مسافر او اعمى وقد صلى فريضه وترى في اخر ما جمع العدد
لنقص عدد صلاته
للاموم عن صلوة الامام تجزئ للمامون من شطاره حتى التسليم ومن تسليمه الاول افضل ولذا راعى عدد صلواته على
صلوة الامام تجزئ للمامون من المعارقة في الحال والبصر حتى يسلم الامام فيقوم الماموم الى الامام افضل وضد نظر
الامام فراجع الماموم لم يسلم كان حائرا بل افضل على هذا يقوم الماموم بعد تشهد الامام وقال المترضى رضي الله عنه
في الجبل لو دخل القيم في صلوة مسافر وجب عليه ان لا يتقل من الصلوة بعد سلامه الا بعد ان يتم القيم صلوة وقال
ابن الجوزي ان دخل القيم في صلوة المسافر من غير ان يعلم لم يتقل المسافر بعد سلامه حتى يتم القيم صلواته ويمكن حمل
سلام المترضى على نكرة الاستجاب لكل سلام ابن الجوزي على كراهية الاشتغال بقراءة الشرح وان ارى ليس وجماعة
ما استجاب الاشتغال
الطائفة هذه الفروض انما تأتي في صورة الاعادة ولو صلى مقرض فلف
مشغل فاعاد بعد او قضا النافله او صلى مشغل الرابطة خلف الفرض او مشغل رابطة خلف رابطة او غير ما من

العوائق وطاعة الساجدين للحق
 لولا اعادة من جعل صلاته جماعة نوى الذنب لم يرد عن عدة الفرض
 ولو نوى الفرض لرواية هشام بن سالم الى الرجل يصلي الفعدة وحده لم يحد جماعة قال صلى بهم ومكعبها الفريضة ان شاء
 والله الشيخ بان المراد اذ وجد جماعة في اثناء صلاته فانه يعدل الى الفل ثم صلى معهم ومكعبها الفريضة لان من صلى
 بنية الفرض يمكنه جعلها غير فرض وقد روي انه يحس احصلها ولما
 قال الصدوق رحمه الله تعالى
 من صلى الفل يصلي العصر جازوا يصلي العصر خلف من يصلي الفل الا ان يوتئها العصر يعلم انها كانت الفل
 يفرض عنه ولا يعلم فاخذه الا ان يكون الفل الى العصر لا يقع الا بعد الفل واذا خلا من يصلي الفل كان قد
 صلى العصر مع الطمع انها بعد ما هو في حال ضعف لا عن عصر الصلوة قربته على طرفة نفسه على ظهر امامه
 ان شره ولا فائدة وهي سنة اهل البيت الامام الامام وذلك باجتماع اوصاف تنقسم الى قسمين عامودي
 سبعة النوع علاقتها امة البصير عن الخيرة اجماعا لعدم الوثوق بحكمه على ما يقتضي الصلاة واما الخيرة
 الشئ في الخلاف والمبسوط يجوز امامه المراسق الخيرة العاقل في الفرائض وقال ابن الجوزي في السمع ان كان سلطانا
 مستحقا للامام الاكبر كالعلي لعهد المسلمين يكون اماما وليس لاحد ان يتقدمه لانه على ذوى السلطان بعد الامام
 الاكبر والائمة من الصبيان فلا يرى ان نوى في الفرائض من حواشيه منه وقال الجعفي مع الفلما تحسب
 الشيخ الاجماع على ان من هذه حصة فلزم الصلاة وانما يقولونهم وهم بالصلوة يسبح مد على ان صلاتهم
 ورواية طحطا بن زيد عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا بأس ان يؤذن العلام الذي
 لم يحكموا انهم وروى العامة ان عمر بن ابي سلمة قال كنت غلاما حافظا وحفظت في اكثر من انا طلق الى و
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فممن قومه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني لو تكلم انور لكم كتاب الله فقلت اهل
 بهم وانا بن سبعين لوئمان وقال في النهاية تبعه ابن الجوزي لا يجوز امامته لتقصير في حيزه اخطا بعض
 الاكرام والاباض ورواية اسمعيل بن عمار عن الصادق عن ابيه عن علي عليه السلام لا بأس ان يؤذن العلام
 بل ان يحكم ولا يؤمن حتى يحكم فان ام جازت صلاته وفقدت صلا من خلفه بعدى طريق الرواية ان باوير
 ارسلها عن علي بن ابي طالب بها اولي غلاما باليقين وقوته على تلك الاطمين زيدت في رواية اخرى عامه
 يجوز امامه الصبيان السوايهم في المرتبة والا قرب جواز امامته في السانلة ايضا لانها لا تعاقب امامته وصحتها
 على الاقوى لوجوب امامته في الفريضة قبل سبيل الجهد من ذلك من حيث ان في غير ما طلب بها والاعراض
 انها مشروطة بالنسبة اليه وانما لا يجوز اقله المقرض المشفق الاقرب الذي يتسوية بينهما وبين غيره من الرا

القول ولا يصح ما ذهب اليه المجنون اجماعا على ان صلاة من قصد تركه ولو كان يتصوره المجنون ادوارا في حال
افاقته بعد الوتوق بها وان كان مكررا جواز في حق المجنون في اثناء الصلاة وان كان ان يكون عرض له احكام
حال خبره لو جاز في الاثناء بطلت صلاته ويؤى للماموم الا ان وجد له عاذا اليه العقل استأنف الصلاة
من جواز عقل اليه بعد ذلك وجها من حيث ان على جواز تجدد الايمان للمفرد اما لو كان للماموم قد اقرى
بآخر لم يعد الى هذا الا لشرع عقل اليه من المام الى المام في غير الاشكال الاسلام فلا تصح امامه الكافر اجماعا
وان كان عدلا في رتبة بطلان صلاته لعدم جواز الركوع اليه كونه اهل الايمان لو سك في اسئلة
لم يصل خلفه وان كان في دار الاسلام وقال ابن الحنفية كل من اظهر دين اهل الملل في دار الاسلام على الاسلام
الا ان يتبين منه خلافه فاما اهل دار الهمزة المختلط فيها اهل الملل فيعزم كفوس والساد الى علم بكفرها
وان اظهر للملح انهم في الاصول فلا ارى الاقضية باصنافهم الا اذا علم ما يوجب توليد الوجه المنع لان الاسلام
شروطه التي الشرط شك في المشروط والصلاة لا يوجب الحكم بالسلام الايمان وبواخص من السلام
في الحكم وان ساءوا في الحقيقة فلا يجوز اقامته غير الامامي من المعتقة سواء اظهر بدعته او لا اجماعا لانه باقر كلام
وقال الله نعم ولا تكونوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار ومن النبي صلى الله عليه وسلم ما جرح مؤمن ارضي الغفيل
بن يسار عن الصادق عليه السلام قال لا تعدوا الدنيا سوا لا يفتن في لنا ان تصدى بوضع الجواز عليه السلام
من الصلاة خلف الراقية في مكاتبه البرقي وروى اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر عن رجل يحب امير المؤمنين
ولا يترك من عدوه عال هذا مختلط ومعه ولا تصل خلفه الا ان تتقيه العدا اجماعا على ما سلف من الا
والجرح قد كرهه لا يؤمن امرأة رجلا ولا جرح مؤمنا ورواية الحسن بن راشد عن ابي جعفر عليه السلام قال لا تصل
الا خلف من يتق بدعيته وامانة وقيل للرضا عليه السلام في رجل تقارن الدبوس وبوغارف بهذا الامر اصل
خلفه قال لا تقبله طهور العدا لا اشركها في نفس الامر فلو تبين نفسه او كفر بعد الصلاة فلا اعاده ولو كان في
اشياء ما عدى الا ان اودا تم صلاته وقال ابن الحنفية لا ارى الدخول في صلوة المظهر للبدعة والمارك للسنن
المناف لا اعم لمؤمن ولا المؤمن لا اهل الساطل على التحسين لقول الله تعالى ولا تكونوا الى الذين ظلموا فتمسكم
النار ولا روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بن مسعود لا طاعة لمن عصى الله تعالى لا ما ادا كان الا انما
جبل يتبع وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن اتياع العاصي وقد نهي عن الدخول في صلواته ولا يتباين له وقد روى انه قال
لا ينبغي الاصل ولا خلف فاسق وقال لا ينبغي الدخول ولا تصل خلف السعفاء والمعاد لا تعدوا بين ايديكم الا ان

ترخصون دينه وانما تشرع في ذلك في الزمان فان جعلنا ما لم يحسب بهما من فرضه فلا بأس وقد روي ان
 النبي صلى الله عليه وآله قال في رجل قال وحده اسمعيل بن عباس عن حميد بن مالك عن كحول عن معاوية بن النضر قال
 يا معاوية اطع كل امرئ وصل خلف كل نام ضعيف لان اسناده شامي واسمعيل بن عباس مجتهد وعنه يحيى بن معين وابن
 مهدي لا زروني منكرا ثم قال واذا اتم الكافر فمافعلوا انما كان عليهم الاعادة وعلى ابن ابي ريس من التضييق وجوب
 الاعادة لو تبين فسق الكافر لنام سلاسل في غير عمن الصادق عليه السلام في قوم خرجوا من خراسان او بعض
 الجبال فكان يومهم رجل فلاحا ردا الى الكوفة فلو ان اليهودي قال لا يعيدون وقال ابن بابويه يعيدون ما خفت
 فسد الاجموس من هذا الباب لو تبين حدث التام بعد الصلاة فالتسوية عدم الاعادة وقال الترمذي يعيدون وقد روي
 انهم ان علموا في الوقت يلزمهم الاعادة ولو صلى بهم بعض الصلاة ثم علموا اجفأتم القوم في رواية جليل وفي رواية
 حاد عن الجلي يستقبلون صلاتهم بمعارض ما ذكره رحمه الله محمد بن مسلم عن ابي ابي عبد الله عليه السلام يسأله عن الرجل يقرأ
 القوم ويصلي في ظهره فاعلم حتى ينتهي صلاته قال يعيد ولا يعيد من خلفه وان علم ان علي بن ابي طالب قد اراد ان يراه غنه
 عورواه فخره من حمران عن الصادق ع قال قلت لابي عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم ان علي بن ابي طالب خرج فنادى يا ابن
 المؤمن ع حصل علي في ظهره ما بعد السماع الشاهد انما قلت هذا في العصة المشترطة في الامام فهو مردود ومع شدة
 قال في التذييب الاقرب اشراط العلم بالعدالة المعاصرة الباطنة او شهاده عدلين او اشتهاه بالاولاد
 كقبي القبول على حسن الظاهر وخالفه منافقان احد عاص قال كل المسلمين على العدالة الى ان يظهروا في زمانهم
 قول النبي صلى الله عليه وآله تعالى وروى ابن الجوزي في النافي جواز التعويل على حسن الظاهر وهو قول بعض اصحاب
 الاطلاق على البواهي من معدي روى الشيخ اسناده معتبر عن ابي جعفر عليه السلام ان كان الرجل لا تعرفه يوم الناس فلاحا
 واعتد صلاته ولكن ان يكون اقربا يوم يتعدى لا عند من لا يعرفه وقد روي حلف بن حماد عن رجل عن الصادق
 لا تصل خلف العالي والمجول والمجاسر بالفسق وان كان مقصدا او مباحا يصلح للجنين من حب احل المجول و
 مفهوم المجاسر بالفسق لو كان عدلا ظاهرا او علم المأموم فتقبل بغيره لوجود المانع بالنسبة اليه ومن يتفقد الجهد
 بالنسبة الى هذا المأموم الظاهر لا العلم باختلال الشرايط المتخالف في اصول العقيدة لا يقتضي به الا ان يكون
 في مسائل لا مدخل لها في الاسلام كسلبه تعبد الاوضاع وحدوث الارادة والتعبد والاثبات فان ذلك غير ضاير
 لان مثلها حتى المداكر ولا يتوقف عليه الايمان المتخالف في النوع او المخرج الاجماع يجوز الاقتداء بهما
 فوجه ذلك من العدالة انما لو علم المأموم انه يترك واجبا او شرطا يتفقد المأموم لم يتعد كالمخالف في القبله وفي

التحرى في الاواني يوم وجوب السورة وكذا الواقعة جواز الصلاه في الثعالب وصلى بها القعدة من بعد الخلع
طهارة المولدة فلا يجوز ما بعد من علم انه ولد زنا نقصد له العلم علم السليم وكذا المرأة الثلثة ولا شهادتها
لا يقبل كذا الحاجة لان اداء الاعمال الواجبة عليها في معنى الشهادة ولو رايت زياره عن ان جئت عليه السلام لا يقبل
شهادته ولو رايت يوم بالناس الما ولد الشهد ومن ناله الا ليس بخاير لان الحائض سلامه النسب
صحة صلاته طاهره ولو صلى غير طهارة او باقعة الشرايط والمأموم يعلم بذلك لم يصح الاقعدة به ولا يستر طهارة كما
صح في نفس الامر تقدم من عدم عارضة من حلق الحنث والمفعول في الارصاف الخاصة
ويستدركه شرط في الامم الرجال والنساء في كل يوم الرجال امرأة مطل الاقعدة اجماعا وتعد له الاثم
امرأة رجلا والخشي في معنى المرأة لعدم العلم بكونه زينة او كان شكك في الفرق بين التراجع وغيره امر
المزني وان تعد محمد بن حيدر الطبري كحوازا امامة المرأة الرجال في التراجع يصفى مسوق بالاجماع والمحقق
به ولا يؤم الحنفى مثله يجوز كون الامام امراه والمأموم رجلا وجوز ابن حمزة لكافوا الاحمال من فساد الاصل
التصحيح وجوابه ان من صور الامكان كما انفوا في الكثرة والاثنية كما قلنا والاصل وجوب التوجه على المصلح
الا بعد العلم بالمسقط والكره في امانة الرجل الاجنبية وان خلا بها لان العداقة من طريق التهمة ناله الفاضل
ولو صلى خلف الحنفي رجل فبان انه رجل بعد الصلاة اعاد لعدم صحة الدخول الى الموضع رجلا فبقيت رجلا
فالجواب الصحيح لما بقى من نفسه الامر ولا يشترطية الرجل استبعاد الفاس في صحة اقعدة اثنين به القيا
روى شرط في امانة العامين فلا يؤم العامة العامين ولو فعل بطلت صلاتهم لما روى من قول النبي صلى الله عليه
والآله وسلم من احد بعدى جالسوا عن امير المؤمنين في اليوم الميعاد المظلمين ولا صاحب الفالج الاصحوا ولو اثم
مثله جائز ولو كان المأموم رجلا او لا رجلا الامام تساو به حال الاقعدة ولو اثم الاعرج والاقطع جاز مع العدة
على القيام وجوز الشيخ في الخلاف اتمام العادة بالمعنى كما نهى في المصطفى والمستحق يمكن العمل بالنوع لا
صلوه المزمع اكل التواء اذا اثم فاني انما الاتي القاري لم يبع اجماعا ولا من لا يحسن قراءة
الفاخرة والسورة معلوم مثله جاز اذا انجز عن التسليم ولو عجز الامام دون المأموم لم يبع اقعدة ولو احسن
احدا العاخرة الاخر السورة جاز اتمام من يعجز عن الفاتحة بالعادة ولو احسن العكس للاجماع على وجوبها
في الصلاة بخلاف السورة ولو احسن احدا بعض الفاتحة والاخر بعض السورة ففاجب بعض
الفاتحة اولى بالامامة ولو احسن الاخر كالسورة ففي ترجيح من يحسن بعض الفاتحة عليه نظر من حيث الاجماع

على حوت يا محسن ومن زيادة الآخر عليه الاول اقرب مع احتمال جواز امامه كل منهما بالآخر ولا يجوز ان يأم
محسن السورة بحسن الفاتحة ثم يأم به محسن الفاتحة ليدأ السورة فاذا انتميا الى الفاتحة اتم به محسن السورة
ويكفي المافية من تعاكس الامامة وهو غير معهود في كلام المذكرة إشارة الى احتمال جوازه والآخر سبيل
الاقبي يجوز ان يأم مثله ولو اتم الآخر من الامي الناطق ففني الحواز من غير عجز عن الكيفية ومن ان الامام لا يجز
رهما متساويان في عدم التواء ولو احسن كل منهما بعض الفاتحة فان تساويان في ذلك البعض مع اتقنا كل منهما
بصاحبه وان اختلفا فان زاد احدهما على الآخر جاز امامه الماقص من العكس وان اختلفت مختلفا سالما
نعم احدهما الآخر تنقص كل منهما بالنسبة الى الآخر ولو كان يلحق في التواء فان قدير على الاصلاح لم تنقص
الامام ولا غيره ولو ان عجزه عنه جاز ان يؤم مثله لا غيره وان كان الغير يلحق ايضا باختلاف مواضع اللحن
ففرق بين كون اللحن بغير المعنى مثل فقم يا نعمت او لا مثل فقم بسم الله الرحمن الرحيم ففرق بين كون اللحن بغير
وقيل الشيخ بكراهية امامه من يلحق في قرائته حال المعنى اولى كل في الحمد وغيره اذا انفرد عليه الاصلاح وقول
ابن اديس لا يجوز امامه اللحن الذي يغير لحنه معاني القرآن ويدل بمضمومه على جواز غير المغير للمعاني بعد
وتوجهها ان صلاحه صحيح بالنسبة اليه من قول الاصلح الاقيد بالاقبي وفي حكم الاخر هو ذوق الانسان وغيره
عن الاصلاح تصح صلاته ولا يلزم اقيد لا غيره به ولو لم يفسد في ذلك الحرف صحه وكذا في لسانه لكنه من آثار
البحر ومن ذلك الآثار وهو الذي يبدل حرفا بغيره واللائع بالثالث الثلاثة وهو الذي يحل الالامالة الزا
قال والآثر هو الذي يحل الالام في المسطر اللحن هو الذي يبدل حرفا مكان حرف واللائع بالياء
ينقطن من تحت وهو الذي لا يبين الكلام ملائحة امامته الالام في طال الآثر الذي يلحق في اول كلام
يجب تقديره عليه فاذا اكلم انطق لسانه فعلى هذا يجوز امامته مطلقا كذا السام وهو الذي يكرر الالاء والفاء
وهو الذي يكرر الفاء الى لا يتغير لهما الالاء والفاء لا يتردد سماعة من فصاحة الالاء من زيادة غير محرر عن محبة
التواء نعم يكره الاتهام بهما لسانه لا يكره ولم يكره الكراهية في المعبر وفي طرفة السام
العاما بانه الذي لا يحسن ان يؤدى السام والفاء وحكم كراهية امامته صحة صلاته باعتبار عجزه ومنه انما
كالآخر من هو حسن آتاه من شفه خفيف مع شغل الحرف ولا يلزم به تبديل غيره فجاز امامته للعارى
وان كان العارى افضل لان ذلك قد قرأنا ستر العورة اذا اتم السورة بالفاء ام العارى المستتر
فالاقرب للصح تنقص صلاته من حيث الشرط ومن حيث الاركان لانه يؤمى بها اياما وتبطل ما عداه

القيام باليومه الناعد وربنا قال الفاضل ان اقدم العاري مكس باخر من الركوع والسجود لمرض جاز وهذا
بناء على ان المانع انما هو عجز عن الاركان وما اذا غلبت بقصد من حيث التسرع فلو اطلق الشيخ جواز اقامة المكس في
العاري لان صلاته صحيحة بالنسبة اليه ولو اتم العاري قبله جاز نعم لو لم يكن احد من سائر احدى العورتين وبغير
الاخر جاز الاتمام بالمسود واحد من الاخرين في العكس الا وجه القدرة على الاستقبال فلو عجز عن الاستقبال
لم يؤتم القادر عليه بخلاف يوم مثله الختان وقد قيل بان من الشروط العامة لما روي عن زيد عن
ابايعن على عدم الخلط باليوم القوم وان كان اتم اتم لانه خضع من السنة اعظمها ولا يقبل لشهادته الا ان يكون
ترك ذلك خوفا على نفسه ويمكن رد هذه الى شرط العدالة وانما ذكرناه هنا لان الشيخ ابا الصلاح رحمه الله جوز
امامة الاغلب لاغلب الا لمطرد الاقرب انتهى مكن من الختان خلقت امامته مطلقا لغيره والاصح مطلقا
والجبر محمول على التمكن من الجبر اخلف في امامة العبد فقال في الحديث ان يوم الاحرار
وعجز ان يؤتم بولاية او اكمال اتم اتم قال ابن بابويه في المغن واليوم العبد الا امله لرواية السكوني عن ابي
عمر ابي عن علي بن عيسى قال لا يؤتم العبد الا امله واكمل من حرة ان العبد لا يؤتم ولا يجوز امامته مطلقا
الجند وان ادريس والخلق الشيخ في الخلاف جواز امامته قال في بعض رواياتنا ان العبد لا يؤتم الا بمرأته
وقال ابو الصلاح بكروه وبحسب من الجواز وان كان الحر مقدا عليه عند التعارض لان الصعات البقرة كافة
وقد قال عدي بن كرم اتم اتم قدر روي في الصحيح عن محمد بن مسلم بارة يرويه عن الصادق عليه السلام بارة من احدا
جوازه جبر كما ولا يعارضه رواية السكوني مع امكان حملها على الكراية كما قال ابو الصلاح الملقق بغضيه
اول من القن وقن انفق منه اقل والحر اقل منها وفي ترجيح من ثبتت بالحرية قبل حصول حقيقة كالمعبر
والكتاب المشروط والمطلق قبل الاداء المصدق حقيقة على القن او ترجيح بعضهم على بعض نظر ولعل الاقرب
عدم الترجيح اذ لم ثبت جعل ذلك مرجحا فيبقى الرجاء المشورة يلمع من المعارض قال الرضا رحمه الله
لا يؤتم الاجنم والابرص والمجذوم ولا صاحب الفالج الاصحوا والميت المتوفون وقال في الاشعار كره امامته
الابرص والمجذوم والمفلج وقال الصدوق لا يؤتم الاعرج والمهاجرين ولا باس ان يؤتم الميت المتوفون
قال الشيخ في الخلاف سبعة لا يؤتمون الناس على كل حال المجذوم والابرص والمجنون وولد الزنا والاعرج
المهاجرين والميتة المطلقين وصاحب الفالج بالاصح او قال في الامم الاعرج والمهاجرين والمجذوم
والابرص والمجذوم ومن ليس كذلك لا يؤتم الميت المطلقين ولا صاحب الفالج الاصح او نحوه في النهاية وقال

ابن الجندب ولا يرى امامه الا في المهاجرين لقول الله عز وجل والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ديارهم من شيء
والامامة المجزوم وذو العامة التي لا تؤمن معها ترك استيفاء وطايف الصلوة وكذلك التقيد بالاحتياط لا يثبت
للتوصيين الا ان يكون خليفة الامام وسلطانا له وقال ابن ابي عمير ولا تؤم المفضل الفاضل ولا الا في المهاجرين
ولا الجاهل العالم ولا صلوة خلف المجرد وقال المفيد رحمه الله في الحجة والشرائط التي يجب في من يحق معه الاجتماع
ان يكون حرا بالغا طاهرا في ولادته مجتبا من الامراض الجذام والبرص خاصة وقال ابن بابويه في من لا يخفى الفقيه
قال رسول الله صلى الله عليه واله امام القوم وهدى قديم قدوة افضلكم وقال جليلكم ان تتركوا اصلاكم فقد عدا
خياركم وقال ابن ابي عمير فيهم من هو علمه لم ينزل امرهم في سنال الى يوم القيمة وقال ابو زر ان امامك
شفيك الى الله فلا تجعل شفيك سيفيا ولا اسقا وروى محمد بن مسلم عن ابن جعفر انه قال خمسة لا يؤمنون الا
ولا يصلون بهم صلوة فرفض جماعة البرص والمجذوم والاعرج حتى يهاجروا ولد الزنا والمجذوم قال ابو
عليه السلام لا يصل احدكم خلف الا جذم والمجنون والمجذوم ولد الزنا والاعرج في الاثوم المهاجر وقال لا يؤمن
صاحب القيد المطلق ولا يؤمن صاحب العاج الاصحى وقال الباقر الصادق عليه السلام لا باس ان تهم
الاعمى اذا رضاه وكان اكثرهم قرارة فرفض وقال ابو جعفر عفا عما اعمى على القلب فانها لا تعي الانصار
ولكن تعي القلوب التي في الصدور وقال ابو الصلاح لا يستعد الجماعة الا امام عدل طاهر الولادة سليمان بن الجهم
والجذام والبرص الى قوله يكامل صفات الامامة جماعة وشققت على وجهه دون وجهه وكراه على وجهه دون وجهه
قال اول القيد المطلق والزمن الصحيح والحصى بالسليم والانف بالمطر والمجد وبالبرى والمرء بالرجال
ويجوز ان يؤمن كل منهم باهل طبقة والى الاعرج بالصيرة والمقصود بالتميم او التمام بالمعصية والتميم بالقوى والعبد بالحر
والكرام في المامة كل منهم لاهل طبقة وقال ابن الرخ في المذهب والامام يؤمن بملكه ولا يؤمن بغيره من الاصحاب المسلمين
وهو البرص والمجذوم والمفلوج والرجل ولا يؤمن الا في المهاجرين ولا يؤمن المقيم للتوصيين ولا يؤمن المسافر
الحاضر وقد ذكر انها كبرية ولا يؤمن المجرد والاعمى اذا لم يسدده من خلفه فان سده كان امامه جائزة
وقال ابن حمزة في الواسطة بذكره ان يوم الساس خمسة عشر التميم والمساو والقيد والعامة والاحسن لمن يقدر على
اصلاح لسانه ومن لا يؤمن حرا ومن يبدل حرفا مكان حرف ومن يبدل في اول كلامه ومن لا ياني بالحروف
على الصحيح والبيان والمجدود والمفلوج والمجذوم والبرص لمن لا يكون على مثل احوالهم وترب منه الواسطة
وقال الجعفي يوم الاعرج والعبد واليتيم والتوصيين ولا يصل خلف الا جذم والبرص والمجنون والمجذوم

وولد الزنا والاعرابي وصال سائر كره امام الميتم القطر والمساو الخاضع وقال ابن ابي عمير ويكره امامه الاجنم والابرص
 وصاحب الفالج والاصحاح مع الجعدي والعبدان فان ذلك لا يجوز وقد ذهب بعض اصحابنا الى ان اصحاب
 هذه الامراض لا يجوز ان يؤموا الاصحاء على طريق الخطر والاطمئنان ولا يجوز امامته المحدث والذى لم يعت ويكره
 ان يؤم الاعرابي المهاجرين والميتم المتوصين والمساو الخاضعين مال لا يجوز امامه المقتد المطلقين والجانسين
 بالقيام ولا لباس امامه الاعرابي وقال السيد غير الدرس ابو الكرام خرم من زمره رضى الله عنه ولا يصح الايمان بالابرص
 والمجنون والمحدث والمزدور والزمي والحصى والمرء الا لمن كان مسلم بدين الاجماع وطريقه الاحتياط ويكره الايمان بالاعرابي
 والعبد ومن لم يزل في القصر ومن لم يزل في الامم والمسلم اللبس كان مسلم والشيخ ختم الدرس ابن سعيد كره انعام الخاضع
 بالمساو وبالعكس في الرابعية وامامة المحدث بعد توبته راما الاعرابي فان كان ممن لم ينعو محاسن الاسلام ولا
 وصفه لم يؤم كره الا اذا كان ممن يجب عليه المهاجرة قولها بواجب الاجازة مع انصافه اليه اطفال ولا لباس امامته
 الاعرابي اذا كان من سده لمؤله عليه السلام يؤمكم انتم اكرم ولا ان العمى ليس نقصا فقد عي بعض الانبياء قال عروة
 من زمره عن ابي عبد الله عليه السلام مال لباس ابن يضل الاعرابي بالقوم وان كانوا من الذين يؤمونه قال ويكره
 ان يؤم الميتم قطره او الاقرب جوارا يتام المراه الطاهر المستحاضه والصبي السلس والعوض كراهه امامه الاجنم
 والابرص قلت روى الشيخ بنسائه الى الشعي مال قال على ما لا يؤم الاعرابي في البرية ولكن جملته على التقييد
 بتوجيههم آياه الى التقييد او على انكره كما قاله ابو الصلاح ومن سده وقال ابن عمه الشيخ نجيب الدين في
 الجامع ويكره امامه الاجنم والابرص والمعلوج والمقتدر الاعرابي الا باسماهم ويكره امامته المحدث بعد توبته
 ويكره اقتداء القطر بالمهاجرين والميتم ونوم الاعرابي باليهود واسد وشكوه الفاضل رحمه الله قال يجوز امامه الاجنم والابرص
 لعدم تركهم انتم اكرم وكرهوا عبد الله بن زيد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المحدث والمحدثين قال
 المسلمين قال نعم قلت وهل يتلى الله بها المؤمن قال نعم قلت كتب السلام الا على المؤمنين وهل يجوز امامته
 الميتم القطر والمهاجرين والصبي جمل من دراج قال قلت لابي عبد الله امام قوم احبته جباة في السنة وليس معهم
 الا ما يكفيه لفصل اتيه ضا بعضهم يصلي بهم قال لا ولكن يتم الحجب ويصلي بهم فان الله عز وجل جعل التراب
 طهورا وما هو ميثاق عبد الله بن بكره عليه السلام ولكن يكره امامته ولا جمع بين ذلك وبين روايات المنع
 كصحيح ابن جبير عن الصادق عليه السلام قال خمسة لا يؤمنون الناس على كل حال المحدث والابرص والمجنون
 وولد الزنا والاعرابي وكرواية السكوني عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي لا يؤم المقتد المطلقين ولا

صاحب العالم الاصمير صاحب التيم المتوفى ولا يوم لا عني في الصحراء الا ان يوجه الى القبله مال الفاضل والما
المفيد المطلقين ما يمكن من القيام صح ان يكون اماما ولا املا ولا اعزاني ما عرف شرط الصلاه وكان
امور القوم عدلا حاز ان اماما الاملا واستدل المحقق في المبصر على كراهه امامه كل من المسافر والمخاض بالآخر كما
المفيد والرفعي والشيخ في الخلاف في ابد الصلاح وان ادريس بموقعه العباس بن عبد الملك عن الصادق عليه
السلام قال لا يوم الحصري المسافر والمساو الحصري وقال علي بن بابويه لا يجوز امامه التيم للمفسر بالاعكس وتبعه
في صلاه المسافر على التيم وقال سلايكره اتمام المسافر لم يذكر العكس وكذا الشيخ في اكثر كتبه وفي الخلف
ان عدم كراهه اتمام المسافر بالمخاض للاصل لانه كالاتمام في الصلوات المحذوفه العدد والايتمام بالمسوق طعن
في الروايه فان من طعن بها او دوس الحسين وهو واقفي وان كان ثمة قول ابن ابي عمير
منع امامه المفضول بالفاضل مضع امامه الجاهل بالعالم ان اراد به الكراهيه فحسن وان اراد به التيم لم يكن
استاده الى ان يملك يتبع عملا وهو الذي اعتمد عليه محققو الاصولين في الامامه الكبري ولقول الله جل اسمه
ان من يهدي الى الحق احق ان يتبع له من لا يهدي الا ان يهدي فما لكم كيف تكلمون وللخبر من المحدثين
في كلام ابن بابويه قال ابن الحنفه السلطان المحقق احق بالامامه من خضر ثم صاحب المل بعد ثم صاحب
المسيح وان لم يخضر احد من هؤلاء فاقوا القوم فان تساوا في التران فأكبرهم شأما فان تساوا في ذلك فاعظمهم
مقامهم في الدين فان اهل الوصف الاول لاهل الوصف الثاني في الامامه جاز ان يؤموا بهم الا ان
يكون الامام الاكبر فانه لا يجوز ان يتقدم غيره والحديث الذي روي فيه ان عبد الرحمن بن عوف قدّم
اصحاب النبي صلى الله عليه واله فصل بهم وصلى النبي خلفه ركعتين فبعد قيل انه غير صحيح لانه محال لقوله
ما ايتها الذين آمنوا اتقوا ما بين يدي الله ورسوله وقد روي ابو قتاده ان النبي صلى الله عليه واله اذا اقيمت
الصلوات فقامت مواقيت تروى ما عتبر ابن الحنفه في ذلك الا ان يمكن حمل كلام ابن ابي عمير على ما لا يبر
يراد فيها الامامه الكبري والخبران يجلان على اشارة المفضل على الفاضل من حيث هو مفصول ولا يرب في مجر ولا
يلزم من عدم جواز اثاره عليه عدم جواز تفضل امامه وخصه صامع اذن الفاضل واختاره واما صلاه الكس
صم خلف غيره فقد رواها العام في الصحيحين وفيه صلاه ابي بكر وان النبي صلى الله عليه واله يدل على ما قاله ابن الحنفه
تضمن كلام في الصلاح الا ان يوم الحصري بالسلام لانهم وجدوا اراد به التيم او الكراهه لان المذكوريه محققه
وافوات اعضاء السائل الامثابه فوات بعض الاعضاء التي لا محل للامامه فان قال فمؤمرا يوجب من شبهه
الفا

الفاعل لك منع فله منع القرب ولذا لم يؤثر ذلك في شيء من أحكام التجزية الجارية عليه قبل الحاصل لكن
 لان سلم ان القرب من الشبهة لم يدخل في الكراهية في ترجيح الأئمة وفيها بحث لا يرب ان الامام
 الاعظم مع حضوره في الامامة الا ان منعه مانع فيستغيب ويستأنه اول من الفية ترجحه بعض الامام فانه لا
 يستغيب الا الراجح والمساوي فان اشباب الراجح ففقه مرجحان وان اشباب المساوي ففقه مرجح واحد
 لو لم يكن الامام الاعظم وتعدوا فاما ان يكره المأمومون امامه بعضهم باسمهم واما ان يختاروا امامه واحد باسمهم واما
 ان يختاروا في الاختيار وان كره بعضهم لم يعدم لهم المخرج عن الشيء صلى الله عليه واله عن علي عليه السلام وانه قد علم
 رجل مع الوان هذا فوضا وحق كراهيون معال له على عليه السلام انك لم توطع لخال المعية والرا المعطاة والواو
 والطاه المعطاة حال ابو عبد الجود الذي يتصور في الامور وركب راسه في كل ما يريد بالجل وتعلم المعرفة بالامور
 ومنه معال الحوط علينا طلال اذا انذرنا عليهم القول الشيء والفعل معال العاقل الاقرب انه اذا كان دارس في
 العدم لك لم يكره امامته والاشتم على من كرهوا الا كرهت وان اختار الجميع واحد هو اول امامه من اجتماع القلوب
 والاعاصيد ان اختلاف مال العاقل تقدم اختيار الاكثر والخلق الاصحاب انهم الاختلاف يطلب الترجيح
 وتصريح مانه ليس للمأمومين ان يقتسموا الأئمة مع كل قوم خلف من يختارونه امامه من الاختلاف البشر
 للاح ان الامير في امارته ورتب المنزل في منزله والامام الراتب في مسجده لا يعارضه غير الامام الاعظم
 ان كان غيره افضل منه او كان شرا ليطا الامام هذا طاهر الاصحاب وصرح به جماعة منهم العاقل معال ولا يعلم فيه
 خلافا مني في عدم رتب المنزل للقول الشيء صلى الله عليه واله الا من المنزل الرجل في نفسه ولا في سلطانه وقال الله
 عز وجل قد من احكم الرجل في منزله ولا في سلطانه وقل الشيء صلى الله عليه واله من زار قوما فلما نهمهم وهو عام في
 المسجدين وغيره وان تعدي غير الراتب عليه بعاورث وخشنة وسافر او لوان هو لا يعبرم جازر اشفت الكراهية
 ويكون ذلك للمادون الاول من غيره ومن افضل لهم الاذن لا كل منهم الا افضل لهم مباشرة الامامة اقف
 فيه على نفس وطاهر الاول يدل على ان افضل لهم مباشرة لوان فاما افضل للمادون له والاذن البتة
 الحق على اصله ولو اخر الامام الراتب استجب راسية بخبر او يستغيب لم يعدم منزله وخافوا خوف وفضلته قدوا
 من كراهية لو خضر في اشياء صلاتهم دخل معهم في جواز اشتملا فها نظر ووجه صلواتهم استجب اعادتها معه
 امامه من اتفاق العلوس مع تحصيل الاجتماع من في الصلاة ان الشيخ قال في المسوط اذا خضر رجل من
 بني هاشم هو اهل التقدم اذا كان مما يحسن التواضع والاطاعة اراد به على غير الامير وصاحب المنزل في المسجد

جعل الاشرف بعد الافقه الذي هو بعد الاقوال الطاهر انه الاشرف نسبا وتبعه من البراج في تقديم الهاشمي وما يليه
 واستقدم احد على امير ولا على من هو في منزله او مسجد وجعل ابو الصلاح بعد الافقه القرشي وان رتبته جعل الهاشمي
 بعد الافقه وان حرمه جعل الاشرف بعد الافقه وفي الهاميه لم يذكر الشرف وكذا المرتضى وان لم يجز على من
 بابويه وابنه وسلا و ابن ادريس والشيخ كعب الدين يحيى ابن عمه في المقبره وذكر ذلك في الشرايع والخلق
 وكذا العاضل في المختلف وقال انه المشهور في تقديم الهاشمي ويخفى لم نره كذا في الاخبار الا ما روى في سلا
 او حسنه بطريق غير معلوم من قول النبي صلى الله عليه واله قدوة او يشكوا لا بعد ما روى على تقدير تسليمه في صريح
 الحديث نعم هو مشهور في التقديم في صلاه الجنازه كاسبق من غيره رواه تدهل عليه نعم فانه اكرم رسول الله صلى
 الله عليه واله من غيره اكرم رسول الله صلى الله عليه واله وتجيله ما لا يخفى باولويه ان الاقوال الاولى من الافقه
 وعلى بعض الاصحاب بيان الافقه اولى بقول النبي صلى الله عليه واله نعم القوم قوامهم كتاب الله وان كانوا في التوا
 سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاعلمهم بحججه فان كانوا في الحججه سواء فاعلمهم سننهم والصادق
 عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه واله نعم القوم قوامهم الكتاب والافقه باسمية الحاجه اليهم في الصلاه
 رعايته فيها ما يحتاج اليه اكثر الفقه معرفة وحمل الخبر على ان التوا كانت في رايان الصواب مستلزمه للفقه لانهم
 كانوا اذا تعلموا التوا ان تعلموا احكامهم قال ابن مسعود وكذا لا تجوز عشرة امات حتى تعرف امر ابنه ما احكامها
 مكان اقرام اقدم وجوابه بتبعات الصلاه محصورة لا يمتد كون العاري عالما بها وجعل العلم بالسنة
 مرسى بعد الاقوال في امكن ان يحاكم التوا عن العلم بالسنة وتعلم احكام التوا عن كفاية في الفقه او
 ثبت بالسنة قد رجع العاري على الاخر بحججه الاداء والتوا التوا وان كان اقل خطا ما كان تسار
 في الاداء ما كثر ثم قرأنا لرايهم من تواتر ما كثر في الصلاه لكنه اقدم والاخر كمال التوا فكل الفقه
 لكن مع من الفقه المعروف معه احكام الصلاه مال في طراز عدم ايها كان يرتفع من حمزه في الوسط مع
 قولهم استقيم الاقوال على الافقه ولكنها اراد ترجح الاقوال على القبيح مع تساويها في الفقه فك صرح في طرد
 مال كومان احد بما فقيها لا تواتر الاخر قارى لا يفتقه ما العاري اولى لان التوا سر طرفي هي الصلاه والشه
 ليس شرط عالم اذ بقوله لا يفتقه نفي الفقه في غير الصلاه اذ معرفة سر الصلاه واقفا لها لا تنفع الصلاه
 بدونه وحسب كلام الشيخ يدل على قول ثالث في اجتماع التوا والقدر هو الخبر اذ موضوع السليمة اذ اجتمع الا
 والافقه هو ما ذكره الشيخ وحكم عليه بالخبر قال في النكته اذ اجتمع فقيهان قاريان واحد ما اقوال الاخر افقه

قدم الاول على الاول يعني تقدم الاول لا يقع على الثاني وهذا يصح بخلافه المبسوط وتسويبا في القراءه
 العقد في الصلاه وزاد احد ما يقع في غير الصلاه فالظاهر انما ترجح لعدم تعلقها بالصلاه ولو كان احدهما يعرف مكانا
 الصلاه والاخر يعرف بمسواها فالاول اول لان الاثر في تحمل الصلاه وتسويبا في القراءه والعقد تقدم
 الاثر عند الشيخ في المبسوط ثم تقدم بجملة ثم الاس وندم في الهياويه وهو المشهور المتقدم بجملة العقد
 عدم المرتضى الاس لعدم الاقدم بذكر الهجرة في رواية ابن عبيد عن الصادق عليه السلام قال رسول الله
 تقدم القدم ثم الاس ثم اللان فان كانوا في القراءه سواء تقدم بجملة فان كانوا في الهجرة سواء فابكرهم سنا فان كانوا
 في السن سواء فليقدم اعلم بالسنه واقدمهم في الدين وهذه الروايه تشبه بتقديم الهجرة والسن على العقد
 وصرح ابن الجيند وابن ادريس بتقديم الاسن على الاقدم وجعل ابن ادريس الاقدم بجملة العقد والاخر
 تقديم الاقدم على من عدا الاول والعوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء قل من يستوي الذين يعلمون و
 الذين لا يعلمون ولما تقدم في حديث السفال تقدم رواه العمري في فروعنا الى النبي صلى الله عليه واله وكونه تقدم
 الهجرة مقدم على السن لما في من الشرف والروايه واما العلم بالشبه في الروايه فكل على القدر الزايد عما يحتاج
 اليه الصلاه فانه من ترجح الاشتمال على الافضليه لتوافي الحديث السالف عن النبي صلى الله عليه واله
 المراد بالهجرة من دار الحرب الى دار الاسلام قال الفاضل ان يكون من اولاد من تقدمت بجملة كما قال بعض
 العامة سواء كانت الهجرة قبل الفتح او بعده وبما جعل الهجرة في زماننا سكنى الامصار لا بها تعاقب البادية يسكن
 الاعراب لان اهل الامصار اقرب الى كسب شرائط الامور والكمال مما يروى عن النبي صلى الله عليه واله ان
 الجماعه القسوة في النصارى قليل ثم الكثر من الابل قليل ثم اهل القري والبدو ودم الدين تعلوا
 اصواتهم في حروثهم وبنواهم ومواسيهم هذا اقرى بشده الدال الاول وبنوا شخيفه وجمع فدان
 بشده الدال في بقر الحث اي في اصحاب العدا لمقدم عن الامصار عن الشيخ نجيب الدين يحيى
 في زماننا التقدم في العلم قبل الاخر المراد بعلو السن في الاسلام فلو كان احدهما ابن خمسين كلانا في
 الاسلام والاخر ابن سبعين لكن اسلامه اقل من خمسين فالاول هو الاسن ماله الشيخ في المبسوط
 وتسويبا في جميع ما تقدم من الصفا قال ابن بابويه الشحان وجماعه تقدم الاصبح وجماعه قال المرتضى وابن
 ادريس وقد روى انما سواء واما اصبح وجماعه قال في المقبرة لا رى لهذا اثر في الاوليه ولا وجها في شرف
 الرجال وقال في المختلف تقدم الاصبح لما فيه من اللاله على غايه الله في الذكره كل من العلم فيه

تفسيرين احدهما ان الاحصاء صورة لان ذلك فضيلة كالفن والى ان الاحصاء في كرايين الياس مال والاخر
قلت يمكن ان يتجس عليه قول امر المؤمنين عليه السلام عند الشرف رضى الله عنه وانما يستدل على الصالحين بما
يجرى الله لهم على السر عبادته انهم اذا تساوا في جميع ما قدم لهم من الاتقي والورع لانه اشرف في الدين
واكرم على الله تعالى بعد تعالى ان اكرمكم عند الله اتقواكم قال في الذكره مال والاقوى لعدم هذا على الاشرف
لان شرف الدين خير من شرف الدنيا قال فان تساوا في ذلك كله ما اقرب التفرع قال لانهم اقرعوا في الاذان في
عنده العباد بالامام اولى على ولو قلل بالاجابة العامة في الفرع كان حسنا لا اثر عندنا لتقديم بنظر الشرف البدي
على الاوساخ وطيب الصنعة وحسن الصوت وتقدم به بعض العامة لانه ياتى بعض الى استماله القلوب فيكثر الجمع
لوتساوا في القراء والفقور واذا جدها في الروع الذي هو الصف وحسن السيرة وهو متبرور بالعبادة
تبث على ترك الكبريات والتجسس في الشبهات والرفص نفى بعد عندي نظر لعدم ذكر الاجابة والاصح
لعدم ان اعتبار العلة التي الامام يستعملها في الامام سفارة من الله تعالى ومن الحق ما ولاهم بها الكرام
على الله تعالى وكلما كان الروع اتم كان تحقق العدالة اشجع تقدم هذا على المراتب الباقية اذا حكمنا ترجيح
الهاشمي للنسبة نفى ترجيح المطلب على غيره فنظر عاردي من قوله عليه السلام نحن ونحو المطلب ان نفق في حامي له
ولان اسلام نعم الهاشمي لم يلى فيه قطعا وجند في ترجيح الفخاوي باسم بسبب شرف الاباء كالمطالبي والعباد
والخاشعي باللهي لم العلوي والخفي والحفي لم الصادقي والموسوي والرضوي والهادي احتمال بين لان
الترجيح وايسر من شرف النسب فهو جد حيث يوجد بل ترجح العبري على العجمي والوشى على باقي العوت احتمال
ايضا وكذا يشجب الاحتمال في الترجيح بسبب الاباء الراحمين لعلم او معدي او صلاح ومن غير من الاصحاب بالاشرف
يدخل في كلامه جميع هذا لا باس به ومن ثم ترجح اولاد المهاجرين على غيرهم شرف بالاسم من شروط
الاقدانية الاقدار لعدم اكل كل امرئ منى وعلى ذلك انفعه الاجماع ولو نوى الجماعة مطلقا لم يكن لانها
مستكره بين الامام والمأموم فلا يختص باحدنا الابنية فلو ترك نية الاقدار فهو منزه عن ترك القراء عمدا او
جوا بل بطلت وكذا القوم الابنية الوجوب وان قرأه الوجوب وتساوت افعال الامام بحيث لا يورى
الى اشعار الامام بحملته وان لم يفرق بواب الجماعة وان تابع الامام في افعاله وانما كاره وان تقدم عليه الامام فرك
بعض الواجب من الاذكار فبطلت صلاته لانه لا يخل بابعاض الواجب وان عدمه هو على الامام
كان في التواضع قبله التسليم في الركوع والسجود وتقي مسطر انما مال الاطباء بحيث يخرج من كونه مضطجبا

الى صلاته قبل بطلان ان ذلك بعد بطلان كل ان حال استبعاد النوى فان المصلى المأمور بفتح صلاته مع هذا الطلوع
 واستغفار الاعمال لا يكون ما يقاومها بحيث يصح صلاه احدى طلوع في الاخر من ان يستغل المأمور بذكر او
 تسبيح وان سكت التمجيد بطلان وان لم يطل الاشارة والاوب الصحة اذ ليس فيه الا ان قرن فعله بفعل غيره
 فلم يثبت كون ذلك تعادلا في الصلاه وبعض العامة حكم بطلان صلاته لانه وقف صلاته على صلوة غيره لا اكتمال
 فضيلة الجماعة وفيه ما يستغل القلب بسلب الخشوع فيمنع منه وجوبه في الشغل والسلب ولو سلم ان ذلك
 نقص في ثواب الصلوة لاني حقيقة ما لا يخلط صلوة من استغل قلبه بسلب خشوعه ولم يطل براحه
 لو شك في نية الاقراء قال في النكارة هو الشك في اصل النية فبطل مع ثبوت المحل والافتقار مع اشتغال
 لكن ينلوه على تمام اليه كان لم يعلم شيئا على الانفراد لا الصلوة بنية الاتمام لافرق بين الجمعة وغيرها
 في اعتبار نية الاتمام بل الجمعة لوجوب الاتمام فيها وحمل ان الجمعة لا تستغنى عن نية تمام
 لتوابع الاعمال بالنيات يشترط القصص الى اتمام معين ولو كان بين يديه انسان ونوى الاتمام بالجمعة
 لا بغيره بطلت ذكرا النوى الاقراء بها تعذر المتابعة او تقصر بالوعين ما خافا تعينه بطلت وان كان
 السامع اتم الامامة ولو نوى الاقراء بالخاصة على ان يزيد بيان عرفه وافق ترجيح الاشارة على الاسم فيصح او
 بالعكس فيبطل نظره فيظهر ان يقول المطلق لوجه اسماء عمره مده ذيف طالي اوليسه الرابع الى جار
 مقول بفتح هذا الفرس لا يشترط في صحة القدوة نية الامام للامام وان اتم النساء لما روى انس انه
 رأى النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة فخرج صارا واطاعوا احسن بهم النبي صلى الله عليه واله لم يخرج
 صلاته وقال انما فعلت هذا لكم نعم تسبب له نية الامامة ليقطع قيل الشواك لم يولد نية اتم سلة تادى شعاع
 الجماعة معاد من لم يسهه والاقرب للمع الجرح لواقعة من هو ولا شعور في من الصلاه امكن ان يقال
 الشواك لا ينظم تقع احوال اليه وانما لها الجماعة بسبب فيعده في كرم الله وفضله جاز ان الجماعة والجماعة
 الواجبة والمحدرة بنية الامامة وبها لوجوب نية الواجب ولو نوى الامامة بقوم وطهر غيرهم لم يضر والى
 الامامة بعد ما اجالا لوني الاقراء بالاماموم يصح اجاءا للشافعي من الامامة والاتمام ولو ظنه
 الامام فان ما عودا فذلك وكذا لو حمل الحكم لم يضر ايضا لوني كل من الاثنين امامه صاحب
 صلاته وان لم يمتا لافضل الجماعة لا يتاها ما يجب عليها ويومر من امر المؤمنين عود لوني كل منها
 الاتمام بصاحبه بطل لا رايه عنده ولا نية الواجب ولو سكتا فما احمره بطل صلاتهما بالجمعة

ووصل العاقل قطع البطان ان كان في الاشياء لا يمكنها المضي في الصلاة على الانفراد وعلى الاجزاء وترد
فيما اذا شك بعد التمام لا شك بعد الاسعال ومن عدم التيقن بالايام افعال الصلوة قلت يمكن ان يقال
ان كان السك في الانفراد وفي محل التمام لم ينعى باقية اخلال بالصحة فينوي بالانفراد وصح الصلاة لانه ان كان
قد نوى الامامة هي نية الانفراد وان كان قد نوى القيام بالعدل عنه جاز وان كان بعد نفي محل التمام فان
علم انه قد نية الوجوب او علم التمام لم يعلم نية الذنب انفراديا حصل الواجب عليه وان علم نزل التمام
او التمام بنية الذنب امكن البطان للاخلال بالواجب وسحق في الشك بعد التسليم ويجوز ان يثبت
على ما قام اليه بان لم يعلم ما قام اليه فهو منقطع كما سبق جواز الشيخ رحمه الله عدل المفرد الى الامام في
اشياء الصلاة تجزأ بالاجماع والاجابة واصله صحة الاقدار وعدم المانع من نية بعض الاصحاب لا يرد عن
النبي صلى الله عليه واله من قوله اذكر الله الامم بكمه واولان هذا المكان في ابتداء الاسلام مكان المصنوع يحصل
فانه ثم يدخل مع الامام فيفسخ ولو ردد الفعل بان المفرد قطع صلاته مع امام الاصل او مطلقا او سئل الى الفعل
فليس له العدول لم يكن ذلك وجوابا ان الجرح مخصوص بمن لم يكن قد سبق منه التكبير لمعارض عدله تعالى و
اكرهوا مع الركعتين والاجابة بالباغثة على الاقدار والمنسوخ غير صورته الربح وقطع الصلاة تحصل كما
الفضيلة حقه ولا فرق بين ان يدخل مع الركعة الاولى من صلاته او في غير ما يربى في نظم صلاته سلم
الامام في التسبيح والتفكير على انها اذا لم يكونا عرضة فادام الامام الى تمام صلاته وقد اشتهت صلاة
الماموم بحكم من التسليم بين انظاره ذكر الله تعالى التسليم معه وهو افضل مخزان بصر الماموم بان
وان سئل الموم من امام الى اخره كلاما في الاشياء سواء كان لعذر الامام او لا يطاع صلاته وما حصل
المسبوقين فمعدى بعضهم ببعض يجوز عمل النية من القيام الى الانفراد حيث لا تجب الجماعة لما
في صلاة ذات الرقاب ولا من معاد او اسورة البقرة فانهم وبعضهم فقال له ما نعت فاني رسول الله صلعم
فقال له احسان انت معاوم من اقر اسورة ذات البرج والليل اذا يغشى والسماء والطارق وصل
اماك حديث العائشة وقد روي عن الصادق ع والرضا ع التسليم مع الامام لعذر فعل هذا المعنى الا
قبل قراءه الامام والنفس وان كان قد قرأ الامام صل بحرى عزاءه ثم ركع ولو كان في الاشياء اجرة امامه
والاستيفان في الموضعين متجه لانه في محل التمام وقد نوى الانفراد لو اتقى بامام فخره افضل
له العدول الى جرحه العاقل بناء على جواز نية الانفراد على تجدد القيام للمفرد ويمكن النع لقول
الكنه

التي صانعها جعل الامام لتوكم به فلا خلفه اعلمه وان تعل الفهم لتحصيل مصلح الجماعة من حاصله فانما معنى العقل
ولكن ان يعرف من العدل الى الافضل غير نعم لا يختلف بامره حلا لعل الله والوجه ان يحيد به العقل
ربما اختلف عدله لان الخليفة يابسه كانه المصلي وعلى جواز العقل للاشتلاف بل يجوز دور العقل في رايه فيه
ما فيه تردد وهذا ايضا في الاسيلاف
العدد واما لسان في غير الجمعه والعبد من قوله ص ان
ما فيه جماعته وسال الحسن الصلح الصلح عليه السلام عن اقل ما يكون الجماعة قال رجل وامراه وفي حديث النخعي
عن النبي عليه السلام المؤمن وحده جماعة والمراد به ادراك فضيلة الجماعة عند تعذر الجماعة وسبقه الجماعة بالصبي
المية لان من يعيها من يتيم النبي ص كان ابواك غير مالم وكذا بامره وصبي ان يجوزنا الاقراء والامم وكما
كبر الجماعه كان افضل
اعتبار الموقف وقصه ميايل يح ان لا يتقدم المأموم على الامام في الابتداء
والاستدانة عند علنا اجمع ولو تقدم بطلت لعدله صانعها جعل الامام ما ما لا يتوهم به والناسي رخصه والامم عليهم السلام
بعد موافقه صاواه المأموم للامام في الموقف ولا يجب ان ادريس في طاهر كلامه تقدم الامام لعل علما بظاهر
الخبر ويدفع طاهر صحيح محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام الرحلان يوم احدهما صاحبته يقوم عن محله وكذا في حسن
زواره عن الصادق ع ولو وجب الساخر كرهه والامر بآخر لسان من هو الجماعة قال العاضل رحمه الله ولله
لو كان سرطاما لكان تصور اختلاف اثنين في الامامة لان التقدم ان جعل هو الامام ولا اطلقت الصلاة وسلك به
لا اقراءه انما هي تأخر المأموم وان تأخر المأموم شرط في صحة صلاته لاني صحة صلاه الامام والمقبلة لا عقاب للمسا
العقبان لم يفرع لعدم اصابع رجل المأموم او راسه ولو تقدم عقبه على الامام لم ينعقد ماخره عنه باصابعه او راسه و
للافضل احتمال شرط التقدم بالعقب والاصابع معا وموافقا لا يجوز ساعده المأموم عن الامام كما في خبره
المادة قال الشيخ رحمه الله في طهره في بعد ما علم يصح صلاته وان علم بصلوة الامام وقده البعد ما جرت العادة
بتسليمه بعد او عدمه ومك شلمان ذراعا وقالوا على هذا ان موقف عليه وبين الامام طمانه ذراعا ثم وقع اخره و
بين هذا المأموم طمانه ذراعا ثم على هذا الحساب والعدد والاعمال انما اصبحت صلاتهم قالوا لو كان كذلك اذا اصبحت
الصفوف في المسجد اصبحت بالاسواق والديوب والذو بعد ان ساء بعضهم بعضا ويرى الاولون
الامام حتى صلاه الكل وهذا قريب على نهجنا ايضا فيمكن ان يشترط جميع المأموم فيكون بعض الشك للما
ويمكن ان يشترط في العرض الاخير حاصلا يكون واحدا في العدد سليما من ذراعا وهو انفسه في قوله
البعد ما جرت العادة بتسليمه بعد او قال ابو الصلاح رحمه الله وان ريرة قدس الله روحه لا يجوز ان يكون

من الصنفين من المساواة لا يحط بحسن زيارته عن التواضع حال ان صلى قوم وغنم ومن الامام بالاجل ليس
ذلك الامام لهم بام وامى صف كان اهل يصلون لصلاه الامام وينعمون من الصف الذي سعدتهم قد لا يحط
ليس لهم تلك يصلوه وحمل على الاستحباب او على ان المراد لا يحط بالحال وكر ذلك في المحلف وفيه بعد من
ان الحال لا تتعد بذلك او تكن الشاهد بمعنى حال التعام كحز الحلو من الامام والمأموم بها
بمع المساهمة وكذا من الصفوف عند علمائنا حسن زيارته عن الباقر ع وان كان يقيم شراً وجداً فليس
لكلهم بصلاته رتبة التعاضد كما احدها الجبار من حسن صلى خلفها بقية بصلاته لا تكون الشايع
حالا من الصفوف ولا الذر ولا الحايطة القصير لما في حاله الجوار خاصة ولا التباين في القصور والمأموم
الروية في جميع الاحوال بطله للاسماح ولو لم يكن الامام وشاهداً في الجاهان او اثبت مشابهتهما الى من ساء
صح الامام والافلا ما الذي يعاملون الامام بصلاتهم صحيحة لاشياء مشابهة لهم اليه ومنع ابو الصلاح واسن زير
من حلوله الذر واذ يزاره السالف ويقتضاهما على الاستحباب ولو كانت المقصورة مخزومة كالتباين
ويظهر من المبسوط كلام في الصلاح عدم الكوارع حلوله التباين لرواية زيارته مع اعراف الشيخ كوار الحلول
المقصورة المخزومة ولا فرق بينهما كوز الجاهل في السفينة الواحدة والسفن المتعددة بشرط عدم التباين
للفرط وعدم الحابل سواء كانت شدة عروبة بعضها من الامام لا والله كان الامام على الشطوط المأمومون في
السفينة لو بالكل للاصل وما روى من جواز الصلاه في السفينة قد سبق لوصلي في داره خلف
امام المسيب وشاهداً الصفوف حتى قدوته واطلق الشيخ ذلك والاول بعد عدم البعد المفرط قال
وان كان باب الدار كذا باب المسجد لو بالسي من غيبة او عياداً واصلت الصفوف من المسجد
الى داره حتى صلاتهم فان كان قدام هذا الصف في داره صف لم يصح صلاته من كان قدامه من صلى خلفه
صحت صلاتهم سواء كان على الارض او في بحر ومهما لانهم شاهدون الصف الفصل بالامام والصف الذي
قدامه لا يشاهدون الصف الفصل بالامام وقد روى ان انساناً صلى في بيوت جده من عند الرحمن
عوف بصلاته الامام وينعمون من المسجد طريق وفيه ايضا ولا تعلق ان الشايع ليس حايلاً فان قلت قد روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الامام حايلاً فليس مع الامام قلت كل على البعد المفرط او على الكرامة
الحال انما يمنع اذا كان المأموم رجلاً أو حتى على الاور كجواز الكورة او على ما في المال او قد الرأه
ومنها حايلاً فاذا جاز لرواية عمار عن ابي عبد الله عليه السلام حيث قال له وان كان عليه من حائط او طريق

قال لا بأس وقال ابن اديس هو ردت رخصة النساء ان يصلن ويصليهن وبين الامام حياطة الاول اطلاق
وعني به مساواتهن للرجال كحرف الصلاة بين الاساطين مع المشاهدة والصال الصفوف لقوله
لا اري الصفوف بين الاساطين اساسا بشرط ان يكون موقف الامام مساويا لموقف المأموم او
اخفض منه ملاكفة الفلوات بعد ما روي ان عمار رضي الله عنه لعدم الصلاة على مكان والباس اسفل
فعدم خيفة رضي الله عنه ما خذ به حتى انزله فلما فرغ من صلاته قال له خيفة المسمع رسول الله صلى
تقول اذا اتم الرجل التعم لملا تفتن في مكان ارفع من مقامهم قال عمار فلك ان تتبعك حين اخذت
على يدى وروى ايضا ان خيفة ام على وكان بالمدين فاذ عبد الله بن مسعود بقميصه فذبح فلما فرغ
من صلاته قال اني تعلم انهم كانوا يقولون عن ذلك قال بلى ذكرت حين خذتني وروى عمار الساباطي عن
الصادق عليه السلام في الرجل يصلي يقوم وهم في موضع اسفل من موضعه الذي يصلي فيه فقال ان كان الامام
على سعة المكان او على موضع ارفع من موضعهم لم يحرك صلاتهم وقال الشيخ في الخلاف يكره ان يكون الامام على
مثل سطح وكانوا يشبه ذلك وقال ابن الحنفية لا يكون الامام على بحيث لا يرى المأموم فعله الا ان يكون
المأمومون اقربا من وضو البصر والاقراء بالنظر ورضي الاخر الاقراء بالتساع اذا صرح المأموم وقال
الحق رحمه الله في المغيرة الشيخ ولان احدهما التحريم ذكره في النهاية والمبسوط والناظر الكرامية ذكره في الخلاف
رواية سهل قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فكبيرة الناس وراه ثم ركع وهو على المنبر ثم رجع فقل العتق
حتى يجدي اصل المنبر ثم عاد حتى فرغ ثم اقبل على الناس فقال ايها الناس فعلت كذا فاتموا وتعلموا اصلا
واجاب في المغيرة الشيخ الرواية او لا يحمل على علو لا يقدر به كما رواه السلفي يائسا وكذا ذكره من خواصه
ما انما قال الفاضل لانه لم يسم الصلاة على المنبر ما سجوده وجلسه انما كان على الارض بخلاف ما وقع
فيه الخلاف لانه لا بد عليه السلام علم الصلاة ولم يقدر عليه وفي المختلف حمل كلام الشيخ رحمه الله في الخلاف على
انه اراد الكرامة التحريم وهو خلاف ما علقه عنه المحقق رحمه الله حتى انه ترد في غير المغيرة لا يمكن حمل رواية
الشيخ على الكرامة لو كان الامام اسفل من المأموم بالمعنى كان الاقراء جازيا سواء كان المأموم على
سطح ام لا وقد روي عمار وان كان الامام اسفل من موضع المأموم ملا باس وقال لو كان رجل فوق
بيت او غيره فكذلك والامام على الارض جاز ان يصلي خلفه وتقضى به لا بعد في العلو والاسفل
وفي رواية عمار لو كان ارفع منهم بقدر اصبع الى شبر فان كان ارضا بمسوط وكان في موضع فيه ارتفاع

تقام الامام في المنع وقام من خلفه اسفل منه الا انهم في موضع من خلفه باس من يدلفه وهو على ان الزاوية
بشرع من واما الشريعة في حق النفا في النفا وعدم قدره الفاضل بالاحتياط ولعله اخذ من رواية زرارة
المسألة ولا تفسد العرف لو وقف الامام على الاعلى مطلق صلاه المأموم الذي اسفل منه ولا يبطل صلاه
الامام والنبي عن قيامه في مكان اعلى لاجل صحه صلاه المأموم لا لاجل صحه صلاه الامام في سنة الموقف
وسمى في صور ان تقدي الرجل بالرجل فيستحب قيامه عن يمينه وعدم الامام بغيره لان النبي صلى الله عليه وآله
جذب ابن عباس من وراءه فاوداه الى يمينه وكان قد وقف على يساره وروايت محمد بن مسلم وزرارة السائي
ان تقدي المرأة بالمرأة تقف ايضا موقف الرجل بالرجل ان تقدي المرأة بالرجل تقف خلفه فلو تقف
عن جانبية نبي على الحفاوة رتبة سقت ان تقدي الخشي بالرجل والاولى تقف خلفه لجاز الا ان
ان تقدي الرجال بالرجل والافضل صلاتهم خلف بعضهم وبخصوص عنهم عليهم السلام وكونهم في وسط
الصف بل وصل الى في وسط جاز وقد روي من فعل بعضهم عليهم السلام فقله الضرورة لان الامام لا يترك الافضل
بنزاع غير المرأة واما المرأة فلا يبرز عنهم الا بركبتهم ويستحب اختصاص اهل الفضل بالصف الاول ثم الثاني
وربهم ويحكمه القول النبي صلى الله عليه وآله اولوا الاحلام ثم الذين يؤمنهم ثم الذين يؤمنهم ثم الصبيان ثم النساء ومن
الافضل عليهم السلام لكن الذين يؤمنهم اولوا الاحلام ثم الذين يؤمنهم ثم الذين يؤمنهم ثم الذين يؤمنهم ثم الذين يؤمنهم
اولاها افضل اولها ما في من الامام وقد روي الكليني في خبره من ان الصادق عليه السلام صلى الى زاوية القدر
كلمة عن احد جانيه وليكن من الصف لافضل الصف الاول لما روي ان الرجل يقف من الامام اليهم ثم الى
يسار الصف ثم الى الباقى والافضل للافضل ان تقدي النساء بالمرأة يقف صفها ولو احتج الى صف
فصل تقف الى تام بين وسط الصف الاول غير بارزة وروي عبد الله بن بكره سماع الصادق عليه السلام
في الرجل يام بالمرأة قال نعم تكون خلفه وفي المرأة تامة النساء قال نعم تقوم وسطا فيفسد ولا تقف من
ان تقدي الصدان بالصبي وحكمهم حكم الرجال في جميع ما ذكر ان تقدي اصناف بالرجل كالاحرار
والعبيد والرجال النساء والخثاني والصبيان تقف الاحرار من كل صف المأمومين من كل الصف و
الرجال امام الصبيان والصبيان امام الخثاني والنساء امام الخثاني من كل صف المأمومين من كل الصف و
ثم الخثاني ثم الصبيان ثم النساء ثم الصدان وتقدم الاحرار على العبيد والامام والاشراف على غيرهم و
العلماء والاشراف على من لا علم له والافضل بقبوب الامام من صلب النبا به عند احتياج الامام اليها بخلاف غيره

ومن الشيخ في تقديم الصبيان على الخائف فالشيخ نظر الى حق الذكور بين الصبيان ونظر الى حق
 الرجوع في الخائف من الصبيان وهو حسن ونحوه ابن ادريس والفاصل والافضل وقوف الامام في
 وسط الصف ويكره مكنن الصبيان من الصف الاول وقوف المأموم وحده اقبصار الرواية السكوني من
 الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال امير المؤمنين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العنكبوت قلت وما العنكبوت
 قال ان يصلي بطن الصفوف وحده فان لم يكن الذنوب في الصف وقام هذا المأموم اجزاء ما من موعظه
 فبطلت صلواته قال ابن الجندان امكنه الدخول في الصف من غير اذنيه غيره لم يخبره وحده وقال ان دخل
 رجل الى المسجد فلم يدر في الصفوف موضعاً تنقف فيه اجزاء ان يعود وحده محاذياً مقابلة ولو كان يابياً للامام
 وان خالف ذلك المنقص لم يحص له صلاة او ترك ما على الفردان بالي برونه فوالله ابي الصباح عن الصادق
 عليه السلام في الرجل يعود في الصف وحده فقال لا بأس بما سد وواحد بعد واحد وان اخرج بما روي ان النبي
 ص ابعرج خلف الصفوف وحده فانه ان بعد الصلاة ورواية السكوني المذكورة فلما اجز من طريق
 العامة ولو سلم حمل على الاستجاب بغيره فما روي ان ابا بكر وجا بالبني راكع فركع دون الصف ثم
 شئ الى الصف فمما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايكم ركع دون الصف ثم شئ الى الصف فقال ابا بكر انما
 فعال زادك الله حرصاً ولا تعد الى التخلي والآخر اومى كرامته عن فعل مثل هذا لانه لم يامر به عادة الصلاة
 الا كرامته في وقوف المرأة وحده اذا لم يكن فساو كذا مع تفهيم المكان على الرجل الواحد
 لو وجد في الصف فله السعي اليها وان كان في غير الصف لاخر ولا كرامته في اخراق الصفوف ثم
 قصر احيث تركوا تلك الفرقة نعم لو امكن الوصول بغير اخراقهم كان اقل لو لم يجد فرقة وقوف وحده
 لم يستحب له جذب رجل ليصلي معه لانه من حرمانه الفضيلة بالتقدم واحداً لكل الصف ولو جذب لم
 يستحب اجابته لو تقدم المأموم في اشياء الصلاة متعمداً على الامام فالطائفة يصير منه في الاحكام بالشرط
 ويحكم ان يرعى استمراره او عودته الى موقعه فان عاد عادته لا يقدم عليه او لو تقدم عليها او سواها عاد الى موضعه
 فانما يقره بالقدرة للحج ولو وجد منه الاقدار ما كان حسناً ولا الحكم لو تقدمت سفينة المأموم على سفينة
 الامام فلو استصحب نية الايتام بعد التقدم بطلت صلواته قال الشيخ في الخلاف لا سئل لعدم الدليل
 كلاماً ذكرناه في منه الموضع فانه لا سئل الايتام تبركه وان بعض الفضل لو نام الواحد عن عين الامام فدخل
 اخر وان لم يكن الاول محارماً تاخروا معاً خلف الامام وكذا لو كان قد احرم ذاك لم يكن محرم الى فعل

كثير من قدم الامام ثم اخذوا جازوا كان ياخذ الاول وكانها افضل الا ان يكون للصوف من رايهم
 الامام اذا كان امامه صوف روي عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الرجل يدرك الامام وهو في سجدة
 وليس خلفه الا رجل واحد عنده قال استقدم الامام ولا ساخر الرجل ولكن بعد الذي يدخل مع خلف الامام
 فاذا سلم الامام قام الرجل فأتى الصلوة يحذر الوقوف بمخافة الامام اذا لم يجد موضعاً رواه سعد الا عن الحسن
 يستحب اقامة الصوف استحباباً مكره قال ابن بابويه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقموا صفوفكم في اراكم
 من خلفي اراكم من بين يدي رايها انما هو الف الف الذين يملكونكم روي الشيخ باسناده الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه
 قال ستون من صفوفكم جازوا من منابكم لا تسجدوا عليكم الشيطان وروي في صحيح العامة كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يصفوكم كما يصفوكم في الصفين وروي في صحيح العامة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال تسوية الصفوف من تمام الصلاة وكان يمسح منابكم في الصلاة ويقول استواء ولا تملقوا املقوا يملقوا
 يستحب لمن وجب خلفه صف ان يسمي روي العامة في الحسان عنه ان الله ملائكة يصلون على
 الذين يلون الصفوف الاول وامن خطوة احب الى الله من خطوة عبده يصل بها صفواً وخلفه ما كان
 عن ابي عبد الله عليه السلام يستحب للامام امرهم بتسوية الصفوف لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم روي اذا كان يقول
 عن يمينه اعدوا صفوفكم وعن يساره اعدوا صفوفكم اما استحباب العباب للامام عن
 العيين واليسار لانهما الاعتبار فليس يستحب عندهما يستحب تقارب الصفوف فلما يزيد ما فيها
 على مستطاب الجسد اذا سجده رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ورواه ايضا بعض غيره في هذا
 بحدز التاخر الى صف فيه فرجه اذا وجد ضيقاً في صفه يقول ابي عبد الله اتموا الصفوف اذا رايتهم
 خلفاً ولا يفرق ان يتاخر وراكان ادا وجد ضيقاً في الصف الاول الى الصف الذي خلفه ومشي
 من خلفه روي القدم والتاخر الصاعلي بن جعفر عن اخيه عن روي زرارة عن الباقر عليه السلام
 للصفوف ان يكون امامه متواصلة بعضها الى بعض روي محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله ما هو
 في الصلاة قال لا قلت استقدم قال نعم ما شئت الى القبلة وحمل على عدم الحاجة الى ذلك فيكون
 تواضع في الصفين في الاعمال التي في سجدة الركعات فلما تقدي في اليومين بالكسوف ولا ما يجزاه في الصف
 ولا بالعكس يقولوا انما جعل الامام اماماً ليتوكل به الجبروت في غير حاصل مع الاختلاف ولا شرطاً في الصلاة
 فوعاد الاضغاط في سجدة المقرض بالمشغل بالعكس وبالنظر في العصر والمغرب والصبح والعكس وقد
 بين

سبق وروى حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام في رجل أم قومه على العذرى أم طهر فقال إجران عنه وعلمهم
 أمضى مصلى الطهر على المنزلة ماشى الإمام إلى القسليم أتم المأموم ولا انفرا وعقب السجدة الأخيرة والاول
 افضل ولو أمضى مصلى العج سلى الطهر فحكمه أتم في قضاء المسافر المحاضر فتجوز غدا شبا، صلواته من القسليم
 والاشطار للسلام الإمام وهو افضل وهو مسمى في المغرب بالطهر فاذا قام الإمام إلى الرابعة لم يتابعه بل جلس
 للشبهة والقسليم الأقرب استحباب اسطارة كافتاءه في الصبح وصلوة المسافر لا تعال إنه أحدث لشبهة ما نعا
 من الاقتداء بخلاف مصلى الصبح مع الطهر فانه شبيه بالإمام لا يقول لا نسلم أن ذلك مانع من الاقتداء وهو
 الأكثر المأموم عن الإمام في شبيهه أو كان مسبوقا بغير الاقتداء في القضاء بالاداء بالاكس كما يجوز في
 الاداء بالاداء وفي القضاء بالقضاء التابعة للإمام يجب كون أفعال المأموم متبعة
 على أفعال الإمام إجماعا فلا تحرم قبله بطلان القدوة ولو تحرم معه فينبغي أن يصح ما المنع ولو ركع قبله ما كان
 لم يرفع الإمام من التواء رقبته المأموم الركوع ولما تواتر أو رواه قلنا بعدم اجترابه بهما إذ الذنب لا يحرم عن الف
 بطلت الصلاة وإن كان بعد قراءه الإمام أتم وفي بطلان الصلاة قولان ففي المبسوط من عارف الأيام
 بغيره بطلت صلاته لعدم التقى عن المفارقة الدال على الفساد ولكن يمكن أن يعال صار مفزدا لأن المعاد
 للفقهاء ما دام قوما وما زال المتأخرون لا يبطل الصلاة والاقتداء وإن أتم تعقبه الاصل وحده مستحى
 ما علة الإمام فلا عدا إلى الركوع بطلت ركعة في السجدة ولو سجد قبله كما في الركوع فبطلت الركعة ولكن سجد الم
 ياتم ويعود مع الإمام لرواية محمد بن سهل الأشعري عن أبيه عن الحسن الرضا فيمن رفع رأسه قبل الإمام
 قال بعد ركوعه عن الغفيل بن يسار عن الصادق في الرجل يرفع رأسه من السجدة قبل أن يرفع الإمام رأسه
 من السجدة قال ليس هو بآثم الرواية إن كان كما ساء مطلقين فإنها محتملان على الساسي إذ الرواية محتملة
 فلا نور العود للجمع بين فينك وبين رواية عثا عن الصادق عليه السلام في الرجل يرفع رأسه من الركوع
 قبل الإمام أرجح إذا سلط الإمام قال لا يؤترك الساسي الرجوع ففي بطلان صلاته وجهان أحدهما عدم
 التقدير أما هو الساسي لم يكسبه شيئا فيبقى في العبد وهو الثاني لأن الرجوع أعضاء حتى التابعة لا تكون
 جزءا من الصلاة ولا يترك رجوعه يصير في حكم التعمد الذي عليه الإمام لا غير في التعمد لم يوجب العود على الصلاة
 وإن كان جازيا وروى الحسن بن علي بن فضال قال كتب إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام فمن ركع الظهر ركوع
 الإمام فلما راه لم يركع رفع رأسه ثم أعاد الركوع مع الإمام فكيف يتم صلاة لا تصح صلاته ويمكن أن

تسجد ربه الله بنوم من الجهر لو اضطر الى الصلاه مع غير التقدي ببابه طاهر او لا يندى الا قدرا ولا يجزئ
هنا التقدم والناخرو مع سوا او عدا وتو النفس ولو سرق الجذرية يقول الصادق عليه السلام يحرك اذا كنت منهم
من التواه من حدس النفس كحرمانها فاحذر وحدام مع تغذ السور وهو ركع الامام صلواته في ركوعه ولو
تبع عليه شيء فلا بأس به في ابو بصير عن الصادق عليه السلام ان رفع فلك ما قطع التواه ما ركع معه سائر عن الامام
من التقدي بركوعه الى الصلاه من شدة هاهم وشدة هاهم وجوز في التهذيب ترك التواه للضرورة
هنا روايه اسحق بن عمار عن الصادق انه قال لا تدخل معهم في الركعة واعتد بها ما بدا من افضل
ركعتك قال نعمت اوان المغرب فمت بها وادخلها في الساس قد ركعوا ركعت مع اول صف اذ كنت
واعتدوت بها ثم صليت بعد الانصراف اربع ركعات ثم انصرفت واذا انصرفت او ستة من جهر الى من الخوف
والاموم قد تعلموا الى وقالوا يا ابا شمس خذك الله عن نفسك خيرا فقد والله راينا خلاف ما قلت لك وما
قل فيك بخاك حتى قمت الى الصلاه وكنت ترى انك لا تقضى بالصلاه معانقه بعد ما كنت قد اعتدت
بالصلاه معانوضي الله عنك وخذاك حرصت لهم سحران الله الحلي قال هذا

ان يدرك الامام قبل ركوعه مستحب تلك الركعة اجماعا سواء ادرك كسره او ركوعه او لا
ان يدركه حال ركوعه ركع قبل رفع الامام والاصح ادراك الركعة كما قاله المصنفين من الحسنين
اذ ليس والناخرو من الجمع سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام في الرجل اذا ادرك الامام وهو راكع
فيكبر الرجل ويقيم عليه ثم ركع قبل ان يرفع الامام راسه فقل ادرك الركوع ونحوه حسن الحلي عنه ثم
وقال الشيخ وتبينه اسن الراج ان المصنفين كسره الركوع بعد فاته الركعة لجمع محمد بن مسلم عن الصادق عليه
السلام قال قال لي اذا لم تدرك الركعة قبل ان يكبر الامام للركعة فلا مدخل معهم في تلك الركعة وفي عبارة
لغته لا بعد بالركعة الى ان تشهد كسره اجمع الامام واجيب بان الكسرة بعد ركوعه عن حسن الركوع فنسحق الاجاب
ان يدرك بعد ركوعه وقبل السجدة من مستحب الكسرة والدخول مصفى السجدة من وهل يحتاج
الى استيفاف اليه بعد ذلك قال الشيخ لا لان راداه الركوع مقتضاه في متابعة الامام وقال الفاضلان نعم
لانها راداه عند الاوقاف فانهم ان يكون ذلك في السجدة من من الركعة الاخره واثني الركعات فذلك
في رواية المعلى بن حمص عن الصادق عا وادابك الامام ركعة ما ذكرته وادفع راسه فاسجد معه ولا بعد
مما فيه التحمل عدم الاعتداد بما من الصلاه وان كانت البنية صحيحة وتحمل عدم الاعتداد بها ولا بالصلاه
فقدارة

الحمد والحمد لله رب العالمين والقدرة تغوات ركن والاكبر عند اولى التذكرة مدع في بطلان القدرة بالناظر ركن
 والحمد لله رب العالمين والقدرة رواه عبد الرحمن عن ابي الحسن عليه السلام ممن لم يركع سبعا حتى اخط الامام السجود ركن
 والحمد لله رب العالمين والاكبر عند ركنه ما حل استجب ان يطول ركوعه مقدار ركوعين وتعل الشبهة بالاجماع
 رواه جابر الجعفي عن ابي جعفر اسطر مثل ركوعك فان انقطعوا او اثاره رفع راسك وقال في البسوط
 فان احسن داخل لم يلزمه الطويل المحكي الداخل الركوع وهو روى ان يطول ركوعه مقدار الركوع مرقن محكي
 عنده مدع في الرواية الوجه القطع بالسيحاب ذلك وقال ابن الجيند فان سجد الامام مرة الدخول في صلاته
 اسطر مقدار السجدة ركوعه ثمانية ما يتجدد الارتفاع راسه لو احسن في انشاء التوبة داخل لم يستحب له
 تطيل التوبة حصول الغرض بادره في الركوع ولو قلنا بآشرة اذراك مكانة الركوع ملا باس بطويل التوبة
 على استجب وعلى ركعة تطويل على القول بادره انما قال الفاضل لا كرهه للماردي عن النبي صلى الله عليه وآله
 احيانا ان يكون في الصلاة ما يصح السجدة اريد ان اتعاضا سمع كذا جسي ما حو في صلاتي بخاف ان يعتن آية
 فاذا حاز الاحصار رعايكم الطل حازت الزيادة رعايكم الا في سلكه زوال الكرايم يعلم اذا
 يلحق تطويل الركوع على استجب بها طول التوبة لاستجب بطول التوبة رجاء لمن عساه دخل المص من
 الاضرار بالاعتناء على ركعة نعم لو علم منه الرضا بذلك لم يكرهه وكرهه ان يوق من من قدر بين غيره في الاشياء
 لا استواء الجميع في العفة على الفضيلة لو احسن بعد رفع راسه من الركوع ملا اشطار بنا لاجماعا ان
 الغرض من العفة يحصل له بما ذكر من الافعال لا اقله اذ حقيق مناهم لو كان في الشبهة الاحرج
 تطويله اذا وقف اذ كان على التطويل يحصل لثواب الجماعة لو اسطر مثل ركعة له حل ثم حل حل اسطر
 حوا من التطويل على الامور من قد سبق حوا للمشي كالحا من حاف فوت الاقراء ورواه الاحباب
 انما عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن عيسى ولا رفرع ما قال في البسوط والافضل السجود مكانه من
 الامور اذا قام بشرط ذلك الا كرهه المشي كتحرج عن اسم الصلي وان يكون الموضع الذي ركع فيه مباحا
 الاقراء فيه ملتبعا وسئل المقدس بالاقراء ولو سجد الامام قبل استواءه الى الصف وحاف فوت السجود
 بوصول الى الصف سجد كما تعلقا ثم قام والتحق بالصف ولو رفع راسه من الركوع وصح ما ياجاز ولو انه
 سجد في غير الصف ثم قام للمشي ترك الامام بان يركع مكانه من ركعة ايضا لا يحمل الامام عن
 المص من افعال الصلاة سوى التوبة وفي قراءة الامور الاحباب افعال ككلمة بالاعطام قال ابو جعفر

[illegible]

رحمه الله ولم يمتدح الموتى ان يهدي بالامام غير ما نقلناه عن ابي الاولين من كل صلاه ولا في الغداة الا ان يكون
صلاه جبريل يسمع قراءه الامام فاما الاخران وبالله الموعود بحكمه هذا حكم المفسر وهذه العبارة وعبارته الى
الصالح يعطى بحسب القراءه او السجده على الموتى في الاخرين وكانها اخذت من كلام المرتضى وقال ابن ادریس
اخلفت الرواية في القراءه خلف الامام الموثوق به وروى انه اقراه على المأموم في الاولين في جميع الركعات
والصلوات سواء كانت جهرية او اخفائية في اظهر الروايات والهي لبعضها اصول المنب ان الامام صام
القراءه لا خلاف وروى انه اقراه على المأموم في الاولين في جميع الصلوات الجهرية والاخفائية الا ان
يكون صلاه جبريل يسمع فيها المأموم قراءه الامام من غير انفسه وروى انه سمعت مما جهر فيه الامام بالقراءه ولا
تراه هو سائر ولا قراءه مما حافت وروى انه ما يجازيها حافت به الامام فاما الركعتان الاخيرتان فقد
روى انه لا اقراه فيها ولا يسمع وروى ان عمرهما او يسمع في الاول اظهر لما قلناه وقال الشيخ نجم الدين
من سمع ويكره القراءه خلف الامام في الاخفائية على الاشد وفي الجهرية يسمع ولو سمع ولو لم يسمع فلو قال
يستطاع القراءه عن المأموم وعليه اتفاق العلماء قال الشيخان لا يجوز ان يقرأ المأموم في الجهرية او يسمع
قراءه الامام ولو سمع ولو لم يسمع والى رواية يونس عن ابي عبد الله عليه السلام قال من ضمنت قراءته فلامن
وفي رواية الجلي عن علي بن ابي حمزة اذ صليت خلف الامام تأتم به فلا تقرأ خلفه سمع قراءه لم يسمع الا ان يكون صلاه
يكره فيها ولم يسمع قراءته والاولى ان يكون الشئ على الكراهية لرواية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله
عليه السلام قال انما امر بالجمهر لئلا يسمع من خلفه فان سمعت فانصت وان لم يسمع فاقرا او لتعليل بالنص
يكون بالاستحباب ثم قال اذا لم يسمع في الجهرية ولا سمعه فاقرا فصل وبه روايات خبرها رواية عبد الله بن
المغيرة عن قتبية عن ابي عبد الله قال اذا كنت خلفه من ترضى به صلاه تجهر فيها فلا تسمع قراءته واقرا
ان كنت تسمع الله فلا تقرأه بل على ذلك على الفضل لا على الوجوب رواية علي بن نطق عن ابي الحسن
عليه السلام في الرجل يصلي خلف من يهدي به يقرأه فلا يسمع القراءه قال لا بأس ان يسمع وان قرأه
قال اخلق الشيخ رحمه الله استحباب قراءه الجمهر في الاخفائية للمأموم والاولى ترك القراءه في الاولين وفي
الاخرين روايتان احدهما رواية ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام اذا كان مأموماً على القراءه فلا
تقرأ خلفه في الاخرين والآخرى رواية ابي خديجه عنه عليه السلام قال اذا كنت في الاخرين من فعل للذين
حكمك تقول فاتح الكتاب وقال ابن عمر بن عبد الله ولا تقرأ المأموم في صلاه جبريل يصفي

لها ما لم يسمع وسمع كالله اجراءه وجزاءه تراوان كان في صلاه اخفات سبح مع نفسه وحمد الله وندب الى قول
الحمد فيما لا يجر فيه وقال الفاضل الحليل الشيخ جلال الدين بن المطهر رضي الله عنه في المختلف ولقد روينا اجودا
بلفظنا الاحاديث وادوحها بطريق روى عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح وذكر الرواية السالفة قال في الحسن
عن الحلبي وذكر الرواية السابقة قال في الحسن عن زرارة عن احمد بن محمد بن علي قال اذ كنت حلف الامام
برأفت سبح في نفسك وفي الحسن عن قتيبة بن الصادق عليه السلام وذكر ما سبق وفي الصحيح عن سليمان
بن خالد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اترا الرجل في الداء والعصر حلف الامام وهو لا يعلم الذي يقرأ فقال لا
يفني ان تقرأ بكلمة الى الامام وفي الصحيح عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن الاول عليه السلام عن الرجل يصل
حلف الامام ثم يسيء في صلاه يجر فيها تراءه ولا يسمع القراءة قال لا بأس ان يجمع طوافي الصحيح عن
ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام اني كنت حلف الامام في صلاه لا يجر فيها تراءه وكان الرجل لم يسمع على التراء
ملا تراء خلف في الاولين وقال يجر في التفسير في الاخير من طائفتي شي تقول انك قال او افاتحه
الكتاب مني الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام كان امر المؤمنين عليه السلام بعد
من قرأ خلف الامام ما تم به فمات بعث على غير الفطرة وقد تقدم ما لا يورث في الجمع بين الاخبار استجاء
القراءة في الجهرية اذ لم يسمع ولا يسمع لا الوجوب وكثير من التراء في جميع السماع لقراءة الامام والخبر من القراءة
والتفسير في الاخير من والاخفائه وقال في التكرار لا يجب على المأموم القراءة سواء كانت الصلاة جهرية او
اخفائه سواء سمع قراءة الامام ولا الاستجابة في الجهرية مع السماع عند علمنا ان الجمع لم ينعزل عن الشك في ان
يجوز التراء في الجهرية مع السماع ولو لم يسمع قال ويحمل التراء في الجهرية ولو لم يسمع التراء في الجهرية ولو لم يسمع
القراءة ثم قال لو كانت الصلاة سرًا قال الشيخ مستحب قراءة الجهر خاصة واحسن الاقوال ما ذكره في المقصود
روى هشام بن سالم عن ابي جعفر عن الصادق عليه السلام قال اذ كنت امام قوم فقلت ان تقرأ في الر
الاولين وعلى الذين خلفك ان تقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وهم صام ما اذا
كان في الركعتين الاخير من فعلي الذين خلفك ان تقرأ بها تحة الكتاب وعلى الامام التسبيح مثل ما يسمع القراء
في الركعتين الاخير من وروى الحسن بن بشر عن الصادق عليه السلام وسأل عن التراء حلف الامام فقال
لا ان الامام ضامن للقراءة اذ لم تقرأ المأموم لم يستحق له الاستعاذه لاسما من مقدار التراء ويحل
لتسبيح لدعاء الاستفتاح اعني دعاء الوجه الوجه ذلك للمأموم نعم لو كان يشغل الاستفتاح عن السماع

لكن استجاب تركه وقطع العاضل بانه لا يستعمله اذا استعمل به الاستجاب التواهي سكتي الامام
 لعدم ذكره في الروايات وقاوي الاصحاب مع الحلق الامم والقراءه التي منها لوقد افرغ قبله
 ان يبي ايه الامم عند فرج الامام كبرج من قراءه روايه زراره عن الصادق عليه السلام كانت الامم مع الامام
 فانفع القراءه قبله مال امسك ايه وجه الله تعالى واثن فاذا فرغ قاءه الايه وفيه دليل على استجاب التسبيح
 والتحميد في الاساءه ولعل على جواز القراءه خلف الامام وكذا السجده ابتداء ايه لوقد اختلف من لا تعدي به
 مستحب الامام سماع من خلفه القراءه في المهرتو جميع الادكار في الاخفائيه والجهره كالسجده للاموم الاوقات
 مطلقا لعل الصادق عليه السلام ينفى الامام ان يسمع من خلفه كل من يقول ولا يسمع من خلفه ان يسمع شيئا
 مما تقول يخلفه الاشكال عند علمانا اجمع الامام او الحدث او من
 لا ينفى الاصل والاروى عن علي عليه السلام من وجها في فيما خذ يذبحه رجل فلهده وفيه دليل على ان حق
 الاشكال هنا الامام فلو لم يفعل استجاب الامومون لروايه علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام
 يكره ان يستخلف المسنون الاجتناب الى ان يستخلف من يسلم بهم يستجاب ان يكون من شهد الاقامه لروايه
 معصيه من شرح عن الصادق عليه السلام قال اذا حدث الامام وحده في الصلاه فلا ينبغي ان يتقدم الامم شهد
 الاقامه ويخبره بعد من لم يعلم ما مضى من صلاتهم فيستحبون به عند خطاه روى زراره عن احمد عليه السلام
 ذلك لوجن الامام ارأى عليه اوقات حق الاشكال للامومين لروايه الجلي عن الصادق عليه
 السلام في رجل اقام ما ركعت ثم مات قال تقدمون رجلا اخره وتعدون بالركعة لو حضر الامام الصلاه
 الامام ومكان في صلاه ما كانت تقام استجب قطعها ليعذرنا افضل منها ما ان كانت في روضه تعلم الى
 النفل ثم اتم به ان يكون الامام الاصل لترك الفصيله لروايه سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام
 قال سالت عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاه فبينما هو قائم يصلي اذا ادن المؤمن قال غلبك ركعتين
 وسنن الصلاه مع الامام ولكن الركعتان تطوعا وروى سماعة قال سالت عن رجل صلى ركعتين فرضه
 فخرج الامام فقال ان كان اماما بعد لا يصل احزى ويجعلها تطوعا ومدخل مع الامام ولو كان الامام ^{صلى}
 استجب قطع الركعتين واستيقان الصلاه ويوقف فيه الفاصلان من حبس كمال التزنيه ومن عوم
 النهي عن قطع الصلاه وفي المختلف جزم بعدم قطع الصلاه ولطهر من ابن ابيه يس عدم جواز النقل
 الى النفل لانه في معنى الابطال وفي المبسوط ان كانت ركعتين وجعلها نافله وسلم ودخل مع

الامام فان لم تكن قطعها ووضعت كذا قطع الوضوء من غير الام لا اصل لها اذ اختلف الثقات وروى عن قتيبة بن سعيد
 فضل الجماعة الذي هو اعظم من فضل الادان والعدل الى الفعل قطع لها ايضا وروى مسلم بن الحجاج
 بن يوسف في الجماعة المسجدة التسليم على الامام بنية الانفراد ان كان له عند رواه ابو النضر عن الصادق ع في الرجل
 يصلي خلف امام فيسلم على الامام قال ليس بذلك ما سوي على بن جعفر عن اخيه عليه السلام في الرجل يكون
 خلف الامام فيسلم على الامام فيسلم على غيره او يخاف على شيء ان يغرب او يضره او يجمع قال سلم بن صالح
 الاقصد وروى عن ابي عبد الله ع استأذنه لوتعد السلام قبله لا العذر ولم ينو الانفراد والظاهر ان يخرجه ولو
 كان له عند ولم ينو الانفراد فكذلك لانه انفراد بالفعل قال الشيخ في المبسوط صلى الله عليه وسلم بطلت
 صلاة القاري وحده وصححت صلاة الاتي ولو صلى قاري واتي بطلت صلاة القاري وحده واستدرك
 العاقل بان معنى السجدة يكون في القاري عر صاحب الامامة لو كان صاحبها الوجوب على الاتي الاقصد به فاذا اكل
 بطلت صلاته وصلوة من خلفه من انما على وجوب الاقصد لانه يستطو وجوب العراء القيام فراه الامام
 مقامها ومعنى نفسه ما من احد بما سجد الوقت ولو كان فيصالحا لم يكن فيه العلم بصلاته بالنسبة اليه صحيح
 فهو كسائر الصلوات التي لا يحكم فيها الاقصد مع امكان الوجوب كما قاله رحمه الله لعله دل الى المدل عند تعذر
 المدل الثاني علم الامم بالحكم بطلان الظاهر انه معذور لان ذلك من فائق النعمة الذي لا يكاد يذكر الا
 من مائة ثم مع سعة الوقت واما ان العلم مع بطلان صلاة الامم على كل حال لاحاله ما راجب من العلم
 واسعاله ببناء فيه وينبغي على ذلك لو كان معجز من حرف او عن اعاب فهل يجب عليه الاتمام مع الكلام بغيره او
 حكم الانعاص حكم الجملة من شابه القساوي انه لا يجوز الاقصد في النافلة وقد سبق ذلك وما يسمى
 منه الا ان في الروايات ما يضمن جوازه مثل ما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام
 قال صل امامك في رمضان الوضوء والنافلة ما في افعله وروى الحلي عنه عليه السلام ان امرأة النساء في النافلة
 وكذا في رواية سليمان بن خالد عنه عليه السلام وردت رخصة بانه اذا انقطع الى الصلوة خلف
 الخائف فيظهر المتابعة والسجدة السجدة والخمس بواحد عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ع حيث قال ع
 واما انما صلى معهم اربعين الى سجدتين وروى ناصح المذون عنه عليه السلام انه قال عليه السلام اني
 اضلي في اليك فاصح اليهم قال اجعلوا نافلة ولا تكبر معهم من خلفهم في الصلاة فان مضى الصلاة
 الكسيرة وادخل هذا الحديث مسكنا لان ظاهره ان النافلة سقطت عن كثيره وروى عنه معذور ان الصلاة سقطت

ما يكبر كبعض أئمتنا ولم يقل بالاصحاب كوز الشبهة المبسوق مع الإمام رواه أسحق بن زيد عنه
 حيث قال إن الشبهة كما مضت مع الإمام فإمام الشبهة بركة ونحوه رواه داود بن الحصان وقال في المبسوط إذا
 جلس للشبهة الأخير جلس معه محمد بن أبي نصر قال إمام الصلاة جلس مستورا أو المشبه بغيره من زمره وإن
 حرمه والأصل للإمام أن لا يترك معاصي يتم من إقضى به الصلاة رواه اسمعيل بن عبد الحالم قال سمعته يقول
 لا معنى للإمام أن يقوم إذا صلى حتى ينفي كل من خلفه فأدناه من الصلاة ونقطه لا معنى لما سأل في الكافي رواه
 عمار عن الصادق عليه السلام حوز قيام الإمام من موضعه قبل فراغ من دخل في صلاته قال قلت في قول بعض
 كل من خلفه فأدناه ولعل على أن ما يدركه آخر صلاته لا أولها كما سأل بعض العامة ويحتمل أن يكون معنى صلى الله عليه
 وآله وأما ما حكى فاقضوا ما دلت الأخبار الكثيرة على أن ما يدركه هو أول الصلاة وجب ما يدل بذلك أن
 المراد بالقضاء الأتيان والرد بها فإت المائل للمات في العدد لا في نفس الغائب أي الرواء بالعامة والسورة
 يستحب للإمام كيف الصلاة والاقتصار على السور القصيرة التيسير في الركوع والسجود لما لا يريد
 روى أسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام قال معنى الإمام أن يكون صلاته على أضعف من خلفه ولو أن
 تشمل العصف المأمومين استحب الخفيف أن يركب روى ابن شنان عن الصادق عليه السلام قال صلى
 رسول الله صلى الله عليه وآله الظهر والعصر فحفت الصلاة في الركعتين فلما انصرف قال لا أخفت في الركعتين
 الأخيرين فقال لهم ما سمعتم من خارج القبي يستحب له القعود بعد التسليم ثم رواه سيف بن عميرة عن أبي بكر
 عن الصادق عليه السلام يستحب أن تقوم الإمام دعاءه لرواية سماع عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله قال من صلى يقوم فاقض نفسه بالدعاء فقد خاتم روى إبراهيم بن عبد
 الحنفية الجيد عن أبي عليه السلام قال لا يصلي بالناس من في وجهه ثمار أو ببقى ابن بابويه في المنع ولكن جعل على
 البرص أو الجذام لا على مطلق الأمار روى شعبة بن سعد قال صلى للصادق عليه السلام في الصلاة مع الناس
 فيفرضون تقيته لعدم إيمانهم للرضوخ فقال عليه السلام ما تخاف من يصلي بفروضه وإن أخذه الأرض
 خفا وما قال ابن بابويه في المنع من عي يصلي في الوقت يرفع يدهم يصلي معهم ويصلي وضوءه لا يكتب
 الله له خمسا وعشرين درجة العاطية أنه رواه ويجمع منها بالاضطرار والاختيار وصلى الإمام
 إلى الصلاة عند قول المؤذن قد قامت الصلاة في المسجد وانخفض من سأل الإمام الصادق عليه السلام
 إذا حال المؤذن قد قامت الصلاة يقوم الناس على أرجلهم أو يجلسون حتى يجي الإمام قال لا بل يقومون

فان جهاد ما هم الا نفي عنه من القوم فقدم وقال بعض الاصحاب وقت القيام عند قوله تعالى على الصلوة
لا تدعوا اليها فلما دعوا الى الاقبال وقت دعاء الى القيام معي المبسوطة وقت القيام الى الصلاة عند فراغ
المؤمنين من كمال الاداء وكذلك وقت الاحرام بهاء وقت الفرج يعني على التمام ومعنى سائر الاقامه ومثلهما قال في
الخلافت يكره ان يصلي ما فيه بعد الاقامه لانه من الشاعل بالمرحوع عن الرجوع ومنه ان جمعه
وفي التمهيد لا يجوز وقت الجل على الموكب كانت الجماعة واجبه وكان ذلك مودى الى فواتها

تقل ابن ادریس ان من الاصحاب من يقول ان الامام یضئ القم واکرکج ولسجود وضمود فی
روایة محمد بن سهل عن الرضا علیه السلام قال الامام یجل اوام من خلفه الائمة الا فتاح وعن ابی حمزة
علیه السلام انه ضمنا وعارضنا غیرنا من ان الامام یضئ نضام من روا المعمر بن وهب عن الصادق علیه
السلام یصح المأموم علی الامام اذا رجع علیه وبقیته علی الغلط والحق فلو ذکره لم تبطل الصلوة
اذا لم یعلم انه تعدد والمسجود اذا جلس وقسمته الامام یجلس متجاویفا مستورا غیر متکبر وذلک علی سبیل
الندب وقال ابن بابویه یجب وجوبه کتف تشده فی موضعه ثم یلحق بالامام قال ابو

الصلاح ولنزله نام الصلاة تقديم دخول السجدة ليقضى به المؤمنون ويتعمق منى ويرتدى ويكره بالقراءة
بحسب الجهد وكما في حجب الانفات ويكره بالكثرة والعنف والتشديد على كل حال ويخفف
من غير احتلال والظاهر انه اراد بالفرقة تأكيد الاستحباب ويكون المراد بالجدوى القراءة زماوته بحيث يجب
تسرع الماصدون قال بطلي اعطى الاطلاق العموم في الاعراب ولنزله الجهد ولنزله الصبيان ثم النساء
روى عن ابن زيد عن الصادق عليه السلام جواز الايتام من سبع اوية الكلام المغضب اما
ما لم يكن عامًا ما لحاظه وكمل في ذلك على انه غير مقصر في الاشارة على الصغار لمخاطبة الكبار ان جعلنا هذا صغيره
وكبره ان تقول لهما ان يكونن بغير قهرا وان المتحلى نهي الله تعالى فيه ما على خطه عظيم

قال ابن بابويه من المأمومين من الصلاة وهو الذي يسبق الإمام في ركوعه وسجوده ورفعته ومنهم
من لم يصلاه واحده وهو المتعارف ان في تركها وضمنه من كل اربع وعشرون ركعة وهو الذي يتبع الإمام في كل
شيء تركه بعدة وسجد بعده ورفع منها بعدة ومنهم من ثمان واربعون ركعة وهو الذي يحكي الصف الاول
ضيقا قضا الى الصف الثاني قال بروي ايضا ان من يصل في مسجد القبله كالثمان واربعون
ركعة قال وصلى القبلة هو مسجد بناءه من ابي الامام قال رسالت شيخنا محمد بن الحسن عن موقف من

دخل بعد من دخل وصف عن الحسن الامام لصانق الصفوف فقال لا ادري فذكر انه لا يعرف في ذلك اثر
 في الحديث اوجب ان حرمة ان يكون نور القدم الطاهر الجوهري المشهور انه على الاستجاب
 الامن يكون من دونه لا يدري العاقل من التره اوجب الانصاف لقواه الامام على طاهر الا يدركه الاكثر
 على الذنب وبعده من الخطر وصلاه العصر خلف من يصليها ولم يصل المقتدى الظاهر من الاخصوصية فيه
 الامام فحرم تقديم العصر على الظهر متقدسا سواء كان اماما او مؤمنا او ضيفا او غريبا من المكروه الوقوف عن
 يساره الامام وقال لا تكن العبد ولا الصبي ولا السفينة ولا المحب ولا الخشي من الصف الاول
 قال الشيخ في الخلاف لا يثبت الصلوة بتقديم سفينة المأموم على سفينة الامام لعدم الدليل والظاهر انه
 يريد به اذا انفرد واستدرك التأخر وقال لو قلنا ان الماء ليس كمالا فلا حصة الامام من مشامدة
 الامام ولا تقديرا بافعاله ثم نقل عن الشافعي التحديد لثلاثة اذعان فان زاد لم يحسن ثم قال التحديد يحتاج
 الى شرع وليس فيه ما يدل عليه وهذا يشوب جواز الزيادة على ثلثه لا راد به مع اتصال الصفوف اذ لا
 صفوف في الماء الا في مثل السفن ولكن ان يريد بالتحديد المنع بنفس الثلث المايه فيكون اشقا اذ لا
 بطريق الاولى وليكن هذا اخر المجلد الاول من كتاب ذكرى الشيعة وتلوه انشاء الله تعالى
 في المجلد الثاني كتاب الركوة وقد فرغ من يوم الثلث التاسع من صفر فتم بالخيرة الطهر سنة اربع ومائة
 وسبعمائة واهتم الله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين صلوات
 تمامه باقية الى يوم الدين هذا اخر كلامه قدس الله روحه فرغ من تحرير هذه الكتاب القليل الى الله
 العتيق شرف الدين علي بن عنان بن احمد الحسيني الشيباني في يوم الاحد ثاني عشر من شهر محرم الحرام سنة
 ثمان واربعمائة الهجرة النبوية

صلى الله عليه واله وسلم

تم











